

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (٨)

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (١٩١٨ ـ ٢٠٠٨)

الدكتور محمد علي حلة

هذا الكتاب

حفل الوطن العربي منذ سقوط الدولة العثمانية بالنزعات والحركات والمشاريع الوحدوية التي نجح بعض النماذج المصغرة منها لفترات قصيرة بينما لم يرَ الكثير منها النور وبخاصةٍ حلم الوحدة العربية الأكبر. ولم يكن الفشل بسبب عدم نضوج الشروط الموضوعية والذاتية العربية وحسب، بل كان للنظام العالمي وللصراعات والتوازنات الدولية بين القوى العظمى الدور ربما الأهم في إفشال أو إعاقة تلك المشاريع وتحطم تلك الأحلام. فالموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية للمنطقة العربية جعلتها تحتل موقعاً محورياً في مشاريع القوى العظمى ومطامعها ومخاوفها، وبخاصة منذ الحرب العالمية الأولى وما أسفرت عنه من تقاسم نفوذ في المنطقة ومن مشاريع للسيطرة على ثرواتها الطبيعية وللحؤول دون توحدها حيث مثّل إنشاء دولة إسرائيل في قلبها الحلقة الأبرز في هذه المشاريع.

هذا ما دأب مركز دراسات الوحدة العربية على دراسته بعمق وموضوعية منذ سنوات من خلال مشروع دراسة «مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية» وتم إصدار سلسلة كتب تعالج مواقف تلك الدول من مسألة الوحدة العربية، حيث يمثل هذا العمل الحالي الكتاب الثامن ضمن ذاك المشروع.

يدرس هذا الكتاب موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية خلال الحقبة ١٩١٨ ـ ٢٠٠٨، أي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية فترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش، فيتناول المشاريع الوحدوية التي أطلقت خلال هذه الفترة وطريقة تعاطي الولايات المتحدة معها.

الدكتور محمد علي حلة

- من مواليد القاهرة، ١٩٤٧.
- أستاذ في التاريخ الحديث في جامعة الأزهر، القاهرة.
- حائز شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث (١٩٨٠).
- أستاذ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك سعود ـ جدة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢)؛ وأستاذ زائر في كلية العلوم الاجتماعية - قسم التاريخ، في جامعة الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٤)؛ وأستاذ ورئيس قسم العلوم الاجتماعية في كلية المعلمين في مكة المكرمة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢).
- له عدد من المؤلفات، منها: **المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية في الإطار العربي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨** (٢٠٠١)؛ **القدس الشريف: حقائق التاريخ وآفاق المستقبل** (٢٠٠٢)، و**معالم تاريخ مصر الحديث، ١٨٠٥ ـ ١٩٨١** (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٣٠ دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN: 978-9953-82-651-6

موقف الولايات المتحدة الأمريكية
من الوحدة العربية
(١٩١٨ ـ ٢٠٠٨)



مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (٨)

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية (١٩١٨ - ٢٠٠٨)

الدكتور محمد علي حلة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
حلة، محمد علي
موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية، ١٩١٨ - ٢٠٠٨/ محمد علي حلة.
٦٧٢ ص. - (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية). (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٨)
ببليوغرافية: ص ٦١٩ - ٦٥٠ .
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-651-6
١. الولايات المتحدة الأمريكية - السياسة الخارجية. ٢. الوحدة العربية - تاريخ. ٣. البلدان العربية - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية.
أ. العنوان. ب. السلسلة.
327.73056

العنوان بالإنكليزية
The Position of the United States of America Towards Arab Unity (1918-2008)
By Mohammed Ali Hella

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

المحتويات

قائمة المختصرات

DDRS	Declassified Documents Reference System
DSUS	Department of state of U.S.
D.I.A	Documents of International Affairs
DDEDS	The Presidential Papers of Dwight David Eisenhower Diary Series
FRUS	Foreign relations of the United States
ICL	Intelligence Coordination and Liaison
LBJL	Lyndon B. Johnson Library
MEC	Middle East Command
MEDO	Middle East Defence Organization
NA	National Assembly
NSC	National Security Council
NAT	North Atlantic Treaty
OIR	Office of Intelligence Research
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
R.S.C.G.A.	Report of Security Council to the General Assembly
USDD	United States Department of Defense

خلاصة الكتاب

يتناول هذا الكتاب موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية بين عامي ١٩١٨ و٢٠٠٨، وهي فترة زمنية تبدأ عقب الحرب العالمية الأولى، وتنتهي بنهاية فترة حكم جورج بوش الثاني في عام ٢٠٠٨.

وبداية نشير إلى أن الرئيس الأمريكي سافر إلى مؤتمر الصلح بباريس في كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، وهو عازم على ألّا يذعن لتصميم الحلفاء على اقتسام الدولة العثمانية. وبهذا، خرق تقاليد دولته، وأدخل بلاده في مباحثات حول قضايا الشرق العربي[١]. وقد أكد الأمير فيصل ابن الشريف حسين في مذكرته إلى المؤتمر أن وحدة العرب في أمة واحدة هو هدف الحركة القومية العربية، وأن فكرة الوحدة في العراق وسورية «التاريخية» مبررة عن الحاجة إلى النقاش، كما أكد نجاح تلك الوحدة؛ لو لم تجرِ محاولات تقسيم المنطقة كغنيمة حرب بين القوى العظمى[٢].

وفي ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩، أبلغ الأمير فيصل المسؤولين البريطانيين والأمريكيين «أن الشعوب الناطقة بالعربية ترى أن الاستقلال من حقها وأنها جديرة به»؛ إلا أن ويلسون حث فيصلاً على التفكير في السماح لعصبة الأمم أن تقيم نظام انتداب من أجل إعداد العرب للاستقلال تحت وصاية أوروبية[٣]. وفي ٢٠ آذار/ مارس ١٩١٩، اقترح

---

(١) Samuel Flagg Bemis, *A Diplomatic History of the United States*, 4th ed. (New York: Holt Editions, 1955), p. 626.

(٢) Foreign Office 371/52348, Memorandum by Emir Feisal (Paris) (1 January 1919).

(٣) Foreign Relations of the United States, Paris Peace Conference 1919, Minutes of the Council of Ten Meeting (6 February 1919), 3-888-94.

ويلسون على المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح إرسال لجنة تحقيق للوقوف على رغبات المواطنين في سورية تمهيداً لتقرير مصير المنطقة[٤]، وفي حين امتنعت فرنسا وبريطانيا عن الاشتراك في اللجنة، فقد اقتصرت على العضوين الأمريكيين اللذين سُمِّيت اللجنة باسميهما وهما: هنري كنغ، وتشارلز كرين[٥].

وبعد ستة أشهر من التنقل والدراسة المستفيضة توصلت اللجنة إلى أن الاستقلال الكامل للعرب ربما كان سابقاً لأوانه، وأوصت بفرض الانتداب البريطاني أو الأمريكي على سورية، وبضم فلسطين إلى دولة عربية تحت حكم فيصل[٦]. وبعدها يَئِسَ القادة الأوروبيون من مساهمة الولايات المتحدة في تسوية قضية الشرق الأوسط، وأول شاهد على انسحابها هو نفورها من الانجراف في خضم المشكلة السورية، والثاني هو رفض مجلس الشيوخ لمعاهدة فرساي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩. إلا أن ذلك لم يكن يعني إهمالها لمصالحها، ففي خلال التطورات العاصفة التي شهدها المشرق العربي عقب الحرب؛ ساندت أمريكا سياسة الباب المفتوح في مجال النفط، كما بارك ولسون والكونغرس تصريح بلفور من دون أن تلتزم واشنطن بأي مسؤوليات في هذا الصدد[٧].

وبدا واضحاً أمام الوطنيين العرب أنها أرادت أن تكسب لنفسها منافع سياسية واقتصادية، لأنها لم تتعامل على أساس احترام سيادة البلدان العربية وحقها في تقرير مصيرها، وإنما سعت إلى فرض سيطرتها وتحالفاتها، وأرادت أن تفرضها بالضغوط والقوة على دول المشرق العربي. حينذاك قرر الوطنيون في المؤتمر السوري العام في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠ اتخاذ الإجراءات التنفيذية بإعلان استقلال سورية في حدودها الطبيعية استقلالاً كاملاً تحت حكم نيابي، وإعلان حق العراق في الاستقلال وإيجاد اتحاد سياسي واقتصادي بينه وبين سورية، وأعلن المؤتمر بالإجماع مبايعة فيصل ملكاً على سورية[٨].

---

(٤) Joseph L. Grabill, *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810-1927* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1971), pp. 160-164.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٦.

(٦) Harry N. Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East* (Beirut: Khayats, 1963), pp. 31-43.

(٧) John A. Denov, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900 -1939* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1963), pp. 323-324.

(٨) الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية (عمّان: حكومة شرق الأردن، ١٩٤٦)، ص ٨.

بيد أن فرنسا شرعت في إحكام سيطرتها عليها في تموز/ يوليو ١٩٢٠، وواجهت ـ من دون شك ـ استبسال المقاومة العربية؛ غير أن ضعف إمكاناتها ووهم اعتقادها في تعاطف بريطاني، وربما أمريكي مع عدالة مطالبها، وضعا حداً لهذه التجربة الأولى في بدايات القرن العشرين؛ لفرض الاستقلال والوحدة[٩]. وإن كان الأمل ما زال قائماً حيث أرسلت القنصلية الأمريكية بالقدس تقريراً (في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٣) ورد فيه أن الاتحاد العربي بقيادة الشريف حسين وشيك الحدوث ما لم توقفه بريطانيا، وأن هذا الاتحاد سوف يضم الحجاز وشرق الأردن والعراق، وربما اليمن وفلسطين وسورية[١٠].

وفي مستهل الثلاثينيات من القرن العشرين بدأ ملك العراق فيصل بن الحسين يُمهد لدور نشط في المحيط الإقليمي[١١]. وجاء توقيع معاهدة «الصداقة وحسن الجوار» بين العراق ومملكة نجد والحجاز بمكة في نيسان/ أبريل ١٩٣١ ليمثل إنجازاً على امتداد الوطن العربي[١٢]. وتُعدّ تلك الاتفاقيَّة إرهاصة لمعاهدة وقعها الملكان عبد العزيز آل سعود وغازي بن فيصل في المحرم ١٣٥٥هـ نيسان/ أبريل ١٩٣٦م ـ والتي استقبلت برضاء كامل في الدولتين[١٣].

وقد عبر الملك عبد العزيز عن أمله في أن تُحسِن الأمة العربيَّة الاستفادة من تلك المعاهدة في بلوغ هدفها الأعلى، وذلك بانضمام حكوماتها إلى معاهدة التحالف السعوديَّة/ العراقيَّة [١٤]Bemis, Samuel Flagg: A Diplomatic History of the United States,. وقد استجاب يحيى حميد الدين إمام اليمن لدعوة الملكين عبد العزيز وغازي وانضمَّ اليمن إلى المعاهدة في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٣٧[١٥]. وكان الملك عبد العزيز قد حقق خطوة أخرى في العلاقات العربية بإنهاء الجفوة الطويلة بين مصر والسعودية،

---

(٩) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ٣ ج (القاهرة: الهية المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ج ١، ص ٣٣٥، ومصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٦.

(١٠) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٤٣.

(١١) جمعة، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣.

(١٢) مجموعة المعاهدات من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠ هـ/ الموافق ١٩٢٢ ـ ١٩٥١م، ط ٥ (مكة المكرمة: وزارة الخارجيَّة، [د. ت.])، ص ٦٨ ـ ٧٢.

(١٣) Foreign Office 371/119017, E 2849, no. 107, from Ryan to Eden (15 April 1936).

(١٤) الوثيقة نفسها، والأهرام، ١١/ ٤/ ١٩٣٦، و Foreign Office 371/119017, E 2849, no. 107, from Ryan to Eden (15 April 1936).

(١٥) E 7755/52/25, no. 581, from Clark Kerr, Baghdad, to Eden (1 December 1936), and Foreign Office 371/119017, E 2849, no. 107, from Ryan to Eden (15 April 1936).

حين أجريت مفاوضات أسفرت عن عقد معاهدة ود وصداقة بين البلدين في ٧ أيار/ مايو ١٩٣٦م[١٦].

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، عرض نوري السعيد على الحكومة البريطانية قيام اتحاد كونفدرالي يجمع أقطار آسيا العربية، ورأى أن الملك عبد العزيز هو الوحيد المؤهل لرئاسته، وأن هذا الاتحاد سيحل مسألة الوطن القومي اليهودي في فلسطين بصورة ترضي العرب[١٧]. وقد سعى نوري إلى إقناع القادة السياسيين في سورية ولبنان ومصر وفلسطين بهذا المشروع[١٨]. كما أجرى مباحثات مع السلطات البريطانية في لندن في مستهل كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨، ودارت تلك المباحثات حول مشروع لتوحيد فلسطين وشرق الأردن مع العراق[١٩].

وفي لقائه مع الوزير الأمريكي المقيم ببغداد في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٣٨، أوضح نوري أنه تلقى كتاباً من الملك عبد العزيز أبدى فيه امتعاضه من ذلك الاقتراح، وأفصح نوري للوزير عن أنه فكر في قيام اتحاد كونفدرالي، وفهم الوزير أن هذا الاقتراح يتوقف على استقلال فلسطين وشرق الأردن، واتحادهما في دولة واحدة تندمج في العراق، ويعني فتح الدول الثلاث للهجرة اليهودية مع منح اليهود حقوقاً اقتصادية وسياسية وانتخابية[٢٠]. ولم تلقَ اقتراحات السعيد موافقة الملك عبد العزيز أو بريطانيا، في حين بَنتْ الولايات المتحدة سياستها على أساس حماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها، مع تجنب تحمل تبعات سياسية في بلاد كانت تعدها وقتذاك منطقة نفوذ أوروبي[٢١]. ويرى أحد الباحثين[٢٢] أن تغلغلها الاقتصادي في الوطن العربي بدأ في تموز/ يوليو ١٩٤٣، حين انهارت إيطاليا، وأدى فتح البحر المتوسط في وجه الملاحة إلى اندفاع الأمريكيين إلى المنطقة الممتدة بين مراكش والسعودية، وسعوا إلى إيجاد الفرص أمام

---

(١٦) الأهرام، ٨/ ٥/ ١٩٣٦.

(١٧) Foreign Office 371/20813, from Kelley Cairo to Foreign Office, Scheme for Federation of Arab States under Ibn Saud with Accommodation for a Jewish Minority in Palestine (9 September 1937).

(١٨) Foreign Office 371/21872, from Lampson to Foreign Office (11 January 1938).

(١٩) Foreign Relations of the United States, Dispatch of Wordsworth, U.S. Consul in Jerusalem to Chief Near Eastern Division, State Department (9 June 1938), pp. 907-927.

(٢٠) Foreign Relations of the United States, from Paul Knabeneshue, Minister in Baghdad to Murray (3 March 1938), p. 907.

(٢١) رؤوف عباس، «أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي: الحرب العالمية الثانية،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٦٣ ـ ٧٢.

(٢٢) Ephraim Avigdor Speiser, *The United States and the Near East* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947), pp. 1-4.

مشروعاتهم التجارية. وفي منتصف الأربعينيات، بدأ فصلٌ جديدٌ من تاريخ العلاقات الأمريكية ـ العربية اتسم بتعاظم مصالحها في المنطقة العربية، والتي تمثلت بالنفط، والأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وتأمين النظم العربية المعتدلة والمؤيدة للغرب، ومنع النفوذ السوفياتي من الانتشار فيها[23]، وهذا ما يتضح في موقف الولايات المتحدة من مختلف مشروعات الوحدة العربية وهي كما يلي:

ـ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥: في يوم ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣ أدلى إيدن بتصريح في مجلس العموم البريطاني جاء فيه «أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تعزيز وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية؛ ولكن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم»[24].

وفي بيانه أمام مجلس الشيوخ في آذار/ مارس ١٩٤٣عن سياسة حكومته تجاه الوحدة العربية، دعا النحاس إلى استطلاع رأي الحكومات العربية في السعي إلى الوحدة بجبهة متحدة بالفعل؛ فإذا تم التفاهم وجب أن يعقد مؤتمر لاتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية[25].

وقد أرسلت السفارة الأمريكية بالقاهرة في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣ برقية مؤداها أن الصحافة المصرية، نشرت خبراً مفاده أن الولايات المتحدة قد تأخذ دوراً في حركة الاتحاد العربي. ووفقاً لبرقية من كيرك بتلك السفارة في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣؛ فإن وكيل وزارة الخارجية المصرية استدعاه وأخبره بأن النحاس يتوقع أن يكون على علم بأي تصرف خارجي حول موضوع الاتحاد العربي، فأكد كيرك أن حكومته سوف تخبره بأي تصرف لها بشأن هذا الأمر[26]. وعقب إعلان إنشاء جامعة الدول العربية، صرح وليم فيليبس مساعد وزير الخارجية، في خطاب له بنيويورك بتاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، أن حكومته ترحب بإنشاء تلك الجامعة، وأنها على ثقة بأن تدعيم الروابط بين البلدان العربية المختلفة لن يكون فقط للمصلحة المشتركة لهذه

---

(٢٣) Harold Saunders, *Conversations with Harold H. Saunders: U.S. Policy for the Middle East in the 1980s*, AEI Studies (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982), pp. 5-30.

(٢٤) George Kirk, *The Middle East in the War: Survey of International Affairs, 1939-1946* (Oxford: Oxford University Press, 1952), p. 336.

(٢٥) محاضر جلسات مجلس الشيوخ المصري، دور الانعقاد العادي الثامن عشر، مضبطة الجلسة (٢٠)، المنعقدة في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٣م، ص ٣٤٦.

(٢٦) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٦٨.

البلدان؛ ولكن سيمكنها أيضاً من القيام بمساهمات مهمة وبناءة في العمل الكبير الذي ينتظر الأمم المتحدة(٢٧).

ـ مشروع سورية الكبرى عام ١٩٤٦: هو أحد المشاريع التي سعى إلى تحقيقها الهاشميون منذ عهد الشريف حسين بن علي، وكان يقضي باتحاد سورية بحدودها الطبيعية، ويلاحظ أنه بعد حصول الأردن على استقلاله في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٦، ازداد تصميم الملك عبد الله على دفع مشروع سورية الكبرى إلى الأمام، وحاول تنفيذ ذلك المشروع بالقوة، وقام بتوزيع جيشه على حدود سورية وفلسطين في انتظار فرصة ملائمة لتنفيذه، إلا أن الذي حال دون ذلك هو معارضة الشعوب في فلسطين وسورية ولبنان للمشروع، وقيام الحكومة السورية بتهدئة الأوضاع على الحدود وفي أوساط القبائل(٢٨).

وكان الملك عبد العزيز قد طلب إلى الولايات المتحدة (في ٩ شباط/ فبراير ١٩٤٧) بحث مشروع سورية الكبرى، ورد الوزير المفوض تشيلدز على نائب وزير الخارجية يوسف ياسين، بأن هناك حديثاً عن ذلك المشروع، ولكن ليس لديه أي معلومات من أي من المصادر الأمريكية عن أنه وشيك الحدوث. إلا أنه في ضوء هذا المطلب، أرسلت الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في لندن وعدد من سفرائها في الشرق الأوسط لإحاطتها بحقيقة ما يتردد عنه من أنه مؤيد من جانب بريطانيا، وأن هذه المعلومات تثير قلقاً لدى الدوائر الرسمية في بعض البلدان العربية، وطلبت الخارجية من ممثليها البحث عمّا إذا كانت بريطانيا مستعدة لإصدار بيان عن موقفها، علماً بأن صدور مثل هذا البيان يزيل الغموض المرتبط بالمشروع(٢٩).

وجاء رد القائم بالأعمال الأمريكي بلندن بأنه عند إثارة الموضوع مع الخارجية البريطانية أكدت له أن حكومتها ليست مؤيدة ولا معارضة له، وأن الوزارة أصدرت تعليمات منذ أربعة أشهر إلى كل الموظفين البريطانيين في المنطقة باتخاذ موقف الحياد والتمسك به؛ كما أنها أكدت للملك عبد الله بن الحسين حيادها. لهذا فإن بريطانيا تعتقد

---

(٢٧) Foreign Relations of the United States, 1945 (U. S. Government Printing Office, Washington, DC), vol. 4 (1969), p. 29.

(٢٨) وثائق الخارجية المصرية، المفوضة الملكية المصرية بدمشق، رقم القيد ٢٠، دار الوثائق القومية، تقرير بتاريخ ٧ شباط/ فبراير ١٩٤٧.

(٢٩) Foreign Relations of the United States, 1947, The Charge in the U. K. Gullman, to the Secretary of State, vol. 5 (18 February 1947), pp. 742-743.

أنه ليس من حقها إصدار بيان يؤيد أو ينتقد المشروع؛ لأن الأمر يتعلق كلية بالحكومات العربية[٣٠].

- مشروع الهلال الخصيب عام ١٩٤٩: كان نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، قد تبنى فكرة إلحاق سورية بالعراق، فاقترحها على مجلس الوزراء في آذار/ مارس ١٩٣٩، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية، أدى إلى فشل هذه الفكرة[٣١]. وبعد الحرب كان قائد الجيش السوري حسني الزعيم يشعر بحرج مركزه داخلياً، ويخشى أن تستغلَّ إسرائيل هذه الظروف وتشنّ هجوماً على بلاده؛ لذلك وافق على التباحث مع المبعوث العراقي إلى دمشق في نيسان/ أبريل ١٩٤٩، على أساس اتحاد سياسي وعسكري، ولصدِّ أي عدوان تشنُّه إسرائيل[٣٢].

وبعد أن استقر الزعيم في الحكم أخذ يندد بمشروع الهلال الخصيب[٣٣]. بيد أن السفارة الأمريكية ببغداد بعثت برسالة إلى واشنطن (في حزيران/ يونيو ١٩٤٩) عبّرت فيها عن قلقها من احتمال قيام العراق باستخدام القوة لقلب حكومة الزعيم، وتنصيب حكومة موالية تقوم بإتمام الوحدة. وقتذاك طلبت الوزارة من سفيرها أن يحذر الخارجية العراقية من التدخل العسكري في سورية، وأن مثل هذا العمل سيلقى معارضة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وستكون له تأثيرات سلبية في الاستقرار في منطقة الشرق الأدنى[٣٤].

ـ موقف الولايات المتحدة من مسألة الدفاع العربي المشترك (١٩٥٠): في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩: بادر حسين سري، رئيس الوزراء المصري، باسم الملك فاروق، بطرح ما يجب أن يكون عليه شكل التعاون المقترح بين البلدان العربية، وتمثل اقتراح مصر بما عرف بميثاق الضمان الجماعي العربي[٣٥]. وبعد دراسة اللجنة السياسية

(٣٠) Foreign Relations of the United States, 1947, The Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Office (14 January 1947), pp. 741-742.

(٣١) عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ٥ ج، ط ٦ (بغداد: منشورات مركز الأبجدية، ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٣٢) صلاح العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان (القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٦٧)، ص ١٠٢.

(٣٣) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٨٨.

(٣٤) Foreign Relations of the United States, 1949, Attitude of the Unites States toward the Proposed Political Union of Syria and Iraq, U. S. Government Printing Office (Washington, DC), vol. 6 (1977), p. 180.

(٣٥) كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٢٤١ ـ ٢٤٧.

للجامعة العربية لهذا الاقتراح قررت في نهاية الشهر ذاته، تكوين لجنة لوضع صيغة المشروع على أن تضم إليها عند البحث في المسائل العسكرية والاقتصادية إخصائيين من كل دولة[٣٦].

وفي النصف الأول من الشهر التالي، ناقشات اللجنة مشروعاً أطلق عليه حينذاك مسمى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وقد تمت إحالته المشروع برمته على الحكومات العربية تمهيداً للتوقيع عليه، في موعد لا يتجاوز الثالث من أيار/ مايو ١٩٥٠[٣٧].

ولمواجهة هذا المشروع دعت الولايات المتحدة بريطانيا إلى عقد مؤتمر (في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١) لبحث إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (Middle East Defense Organization)، وتنسيق سياستها في المنطقة، وطرحت الدولتان خطتهما على فرنسا وتركيا. وقد أرادت الولايات المتحدة بإشراك فرنسا وبريطانيا؛ عندما شعرت بالمأزق الذي يفرضه التعسف البريطاني على سياسة الاحتواء التي تتبناها[٣٨].

وقد حاولت السيطرة على منطقة الشرق الأوسط عن طريق الأحلاف، فعرضت على النحاس في السنة ذاتها دخول مصر في الحلف الغربي فرفض؛ لأنه رأى في ذلك عودة إلى النفوذ الاستعماري. وعادت الولايات المتحدة لعرض سياسة الأحلاف على عبد الناصر عام ١٩٥٣، ولكنه لم يكتف بالرفض بل دعا الدول العربية كافة إلى الوقوف ضد سياسة الأحلاف[٣٩].

ـ حلف بغداد (شباط/ فبراير ١٩٥٥): عملت الولايات المتحدة على إيجاد نظام جماعي في الشرق الأوسط لدعم الدفاعات في دول المنطقة الأكثر تعرضاً للخطر السوفياتي، وهو ما وصف باسم دول الحزام الشمالي «تركيا وإيران والعراق وباكستان»، وفي الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٥٤ تحقق اتفاق تعاون بين تركيا وباكستان، في حين وقعت الولايات المتحدة اتفاق دفاع مشترك ومساعدة مع باكستان في أيار/ مايو

(٣٦) محاضر جلسات جامعة الدول العربية، مضبطة الجلسة السادسة (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩)، ص ٢٥٨.

(٣٧) محاضر جلسات جامعة الدول العربية، مضابط جلسات لجنة الضمان الجماعي (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩).

(٣٨) Foreign Relations of the United States, Memorandum by Berry to the Secretary of State (Washington), no. 611 (12 October 1951).

(٣٩) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ٣ ج (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ٣٠٨.

١٩٥٤[٤٠]. وكان ما يخيف مصر هو فكرة انضمام العراق إلى تلك الاتفاقيات، لأنه يؤدي إلى تحطيم التضامن العربي. وفي أوائل شباط/ فبراير ١٩٥٥ رأت واشنطن أن ميثاق الدفاع العراقي ـ التركي أعظم تطور حدث في المنطقة، وأنه ينبغي توسيع نطاقه، وباركت الجهود التي تبذلها تركيا للتقرب من سورية واجتذابها إلى هذا الميثاق[٤١]. وخلافاً لما كان متوقعاً؛ فقد وافق العراق على توقيع حلف بغداد بينه وبين تركيا في ٢٤ من الشهر ذاته، ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران، في حين لم تنضم الولايات المتحدة كعضو رسمي[٤٢]؛ رغبة منها في عدم إثارة رد فعل عدائي ضد سياستها في المنطقة[٤٣].

وعلى الجانب الآخر كانت السياسة الأمريكية ترى أن دور الجامعة العربية يجب أن يقتصر على تعاون دولها في المجال الثقافي والاقتصادي، وهو ما ورد في المذكرة التي قدمها السفير الأمريكي لصبري العسلي رئيس وزراء سورية في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٥٥، وتضمنت بوضوح رفضها للجامعة كمؤسسة سياسية؛ إذ ترى أن يقتصر دورها على المسائل الاجتماعية والفنية، كما ترفض قيام مؤسسة عسكرية في نطاق الجامعة[٤٤].

ـ الوحدة العربية في ضوء مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧: قدم أيزنهاور الخط السياسي لإدارته عرف باسم مبدأ أيزنهاور، في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وهو إعلان حدد الإطار العام للاستراتيجيا الأمريكية لتحقيق بعض الأهداف أهمها:

ـ إظهار تصميمها القاطع على إحباط الأهداف الاستراتيجية السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط بمختلف الوسائل، والعمل على إدخال دُوَله في دائرة الأمن القومي الأمريكي[٤٥].

---

(٤٠) رضا أحمد شحاتة، تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين (القاهرة: دار البيان، ١٩٩٤)، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٤١) الأهرام، ٥/ ٢/ ١٩٥٥.

(٤٢) U.S. Department for State, U.S. Policy in the Middle East (September 1950 - June 1957), p. 421.

(٤٣) حول موقف الولايات المتحدة من حلف بغداد، انظر: American Foreign Policy: Part VII, Doc 295, News Conference,The Middle East Treaty Baghdad Pact Organization (10 January 1958), p. 884.

(٤٤) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣٠٢.

(٤٥) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

ـ تدعيم الصَدْع الذي أصاب حلف بغداد بسبب عدوان بريطانيا على مصر عام ١٩٥٦، وذلك عن طريق مشروع يفتح ميدان جديد للولايات المتحدة في شكل حلف اقتصادي، وذلك بتكوين جبهة إقليمية من الدول التي تقبل المشروع.

ـ ملء الفراغ الذي رأته في المنطقة؛ بعد أن انحسر ما كان لبريطانيا وفرنسا من نفوذ، وجمع دوله على مائدتها، وإخضاعها لقبول توجيهاتها؛ حتى لو تعارض ذلك مع مصالح دول المنطقة.

ـ تجميد الأسلحة الروسية التي اشترتها مصر وسورية، وذلك بعرض عون جديد من الأسلحة الأمريكية، ومن ثم تمزيق الجبهة العربية بهذا الإسفين؛ بما تتخذه من قرارات اقتصادية موحدة تؤثر سلباً في أوروبا المستهلك الرئيسي للبترول العربي[٤٦].

ولقد ظهر بين البلدان العربية اختلاف كبير، وتباين شديد في الآراء بصدد مبدأ أيزنهاور، حيث بادر عبد الناصر بإعلان رفض مصر له؛ مبيناً الأسباب والعوامل التي تحتم على العرب عدم القبول به، وأهمها أن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط يجب أن ينبثق من دولها وشعوبها، وقال «إننا لن نقبل المشروع الغربي الذي يقول أن هناك فراغاً في الشرقين الأدنى والأوسط ... إننا سنملأ هذا الفراغ، بل لقد ملأناه فعلا»[٤٧].

ـ الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨: اجتمع في قصر القبة بالقاهرة في أول شباط/ فبراير ١٩٥٨، الرئيسان شكري القوتلي وجمال عبد الناصر بممثلي الجمهوريتين، وتذاكروا ما قرره مجلس النوّاب السوري ومجلس الأمّة المصري من الموافقة الإجماعية، على قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى، نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة؛ لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام في وجوب توحيد سورية ومصر، في دولة واحدة، اسمها الجمهورية العربية المتحدة[٤٨].

وقد رأت الولايات المتحدة أن اقتناع عبد الناصر بالوحدة سيحبط سيطرة شيوعية في سورية، وسيبذل جل جهده في البلاد المحافظة لجذب العناصر المؤيدة للقومية، بيد أن الولايات المتحدة توقعت أنه سيواجه مشاكل هائلة في إبقاء ذلك الاتحاد، وسيكون

---

(٤٦) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢)، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٦.

(٤٧) إميل الغوري، صراع القومية العربية: من معركة القناة إلى ثورة العراق (دمشق: مطابع فتى العرب، ١٩٥٨)، ص ١٢٦.

(٤٨) «بيان إعلان قيام الجمهورية: القاهرة، أول شباط/ فبراير ١٩٥٨،» الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية المتحدة)، العدد ١ (١٣ آذار/ مارس ١٩٥٨).

من المحتمل أن تتبّنى مصر وسورية سياسة الحياد في سياستهما الخارجية، وإن كان السوفيات قد عانوا ما اعتبرته انقلاباً تكتيكياً في سورية؛ فإنهم سيعملون على استعمال الاتحاد جسراً إلى أفريقيا، فضلاً عن إضعاف وتقويض الأنظمة المحافظة[٤٩]. وعندما وقع الانفصال، جرى تقدير الموقف من جانب الخارجية الأمريكية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١؛ لبحث تداعيات ذلك الانفصال، فاعتبر البعض أن نفوذ عبد الناصر آخذ في الانحسار في المنطقة بوجه عام، محذرين في الوقت ذاته من ممارسة أي ضغوط عليه في الوقت الراهن[٥٠]. كما سارعت الخارجية الأمريكية إلى حث سفيرها في مصر على إخطار حكومتها أنه تمت الموافقة على طلباتها الإضافية من القمح، وأن العلاقات بين البلدين ستسير كالمعتاد بغض النظر عن الأحداث في سورية[٥١].

ـ موقف الولايات المتحدة من الاتحاد العربي الهاشمي (١٩٥٨): نتيجة لتزايد التأييد الشعبي لسياسة عبد الناصر في الوطن العربي؛ لم يجد الأردن سبيلاً لضمان مستقبله السياسي إلا بالتوجُّه إلى العراق، وطلب منه الدخول في اتحاد يجمع بين البلدين؛ وذلك لخلق نوع من التوازن تجاه الوحدة المصريَّة ـ السورية[٥٢]. وبالفعل، تم الاتحاد الهاشمي في ١٤ من شباط/ فبراير ١٩٥٨، ولقي تشجيعاً من دالاس وزير الخارجية، وأن نوري السعيد تحدث معه بخصوصه، وأن الفكرة إنما كانت إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، ولكن السعودية لم تتحمس للفكرة، فاقتصر الاتحاد على البلدين الآخرين[٥٣]، وقد أرسلت الخارجية الأمريكية توجيهاً إلى جميع سفرائها بالمنطقة في نيسان/ أبريل ١٩٥٨، جاء فيه «إن ذلك الاتحاد سوف يستمر في الحصول على تأييد حكومتها ضد الاتحاد المصري ـ السوري»[٥٤]. وتأكيداً لذلك اعترفت بالاتحاد في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٥٨، وبعثت بتمنياتها الطيبة إليه[٥٥].

---

(٤٩) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Near East Region, vol. 12 (20 February 1958).

(٥٠) Department of State, Central Files M 783.../9-3.61, Memorie from the Department of State, Executive Secretary Battle to The President's Special Assistant for U.S.A. Bundy (3 September 1961).

(٥١) Central Files, 411-86B41/9, 48. Telegram to Cairo (28 September 1961).

(٥٢) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraq Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960), p. 345.

(٥٣) Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace: The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961* (New York: Doubleday and Company, 1965), p. 263.

(٥٤) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٣١١ـ ٣١٣.

(٥٥) American Foreign Police, Current Documents (1958), Document 388, p. 1069.

ـ الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق عام ١٩٦٣: جرى توقيع ميثاق هذه الوحدة في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣[٥٦]. وعقب توقيعه بدأت الولايات المتحدة تدرس بنوده، والمكاسب التي حققها حزب البعث والرئيس عبد الناصر من تلك الوحدة المنتظرة، وأيقنت أن قيام الوحدة أو عدمه لن يمثل أي تهديد على مصالحها، وطلبت الخارجية الأمريكية من سفرائها في البلدان العربية التأكيد أنها مسألة عربية داخلية، وأن الحكومة الأمريكية ترحب بأي تقارب بين البلدان العربية يعكس رغبات شعوبها؛ طالما أنها ليست موجهة ضد دولة أو مجموعة دول أخرى في المنطقة[٥٧].

وفي أيار/ مايو من العام التالي (١٩٦٤) وافقت حكومتا العراق والجمهورية العربية المتحدة، أن تُكَوِّنا اتحاداً لمدة عامين. وفي برقية صادرة من الخارجية الأمريكية إلى سفارتها بإيران في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، أبرزت تقييماً لهذا الاتحاد، تضمنت نقاطاً من أهمها: أن الرئيس عارف أخذ مبادرة للتحرك نحو هذا الاتحاد، لأنه أدرك حاجة حكومته إلى دعم من الجمهورية العربية المتحدة، وأن تأميم المشاريع الخاصة وتأسيس الاتحاد الاشتراكي، وإن كان ذلك سيجد صداه في القاهرة، إلا أنه سيواجه بمعارضة الفئات السياسية والتجارية والعرقية المتباينة، وسوف يتصاعد عداؤها ضد ما تم من تنسيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة[٥٨].

ـ اتحاد الإمارات العربية (١٩٧١): استقر الرأي ـ بعد مفاوضات بين حكام تسع من إمارات الخليج ـ على إقامة دولة اتحادية باسم الإمارات العربية المتحدة في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧١. وقد أشارت مذكرة الخارجية الأمريكية إلى أن البحرين وقطر أوضحتا بجلاء عدم انضمامهما، ولذا سيتكوّن الاتحاد من أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، والإمارات الخمس الأخيرة تعد ممالك صحراوية؛ تحرّكت بالكاد إلى القرن العشرين[٥٩]. وهكذا لم تبدِ المذكرة أي رد فعل لقيام ذلك الاتحاد.

---

(٥٦) محمد حسنين هيكل، «بصراحة،» الأهرام، ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣.

(٥٧) Foreign Relations of the United States, 1962-1963, Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts (Washington), vol. 18 (19 April 1963).

(٥٨) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Telegram to the Embassy in Iran (Washington), vol. 21 (3 September 1964).

(٥٩) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Status Report on the Arabian/Persian Gulf (Washington), vol. 24 (19 May 1971).

ـ اتحاد جمهوريات مصر وسورية وليبيا: شهدت دمشق لحظة ميلاد هذا الاتحاد في آب/ أغسطس ١٩٧١، وقد عده أحد المعاصرين[٦٠]، بارقة أمل وحياة في وسط وطن عربي يبدو أحياناً وكأنه يريد أن ينتحر يأساً وعجزاً أمام الفجوة الواسعة بين الأمنية العريضة والقدرة المحدودة على تحقيقها. ويبدو أن الولايات المتحدة أرادت أن تقطع الطريق أمام الاتحاد، وآية ذلك أنه في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٧٠، كانت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بمصر قد اجتمعت، وعرض وزير الخارجية محمود رياض تقريره حول نتائج زيارة سيسكو وزير الخارجية الأمريكي، وأنه يطلب إقامة إجراء اتصالات مباشرة بين واشنطن والبلدان العربية، بيد أن الأمر متوقف على موافقة إسرائيل حول المشروع الذي يقضي بانسحابها من الأراضي المصرية كلها. وأكد رياض أن هذا الكلام في الواقع لا قيمة له إطلاقاً[٦١].

وفي أول آب/ أغسطس من العام التالي اتفق الرئيس السادات والعقيد القذافي في بنغازي، على إقامة الوحدة الكاملة بين مصر وليبيا في أسرع وقت، وعلى أقوى أساس ممكن. وفي حين رفضت مصادر الخارجية الأمريكية التعليق على نبأ الوحدة، فقد حرصت على أن تؤكد أن هذه الوحدة لا تشكل خطراً على التفوق العسكري الإسرائيلي، وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية في ٤ من الشهر ذاته «ليس من الملائم بالنسبة إلينا أن نحكم برأي في أمر لا يخص بداهة إلا هاتين الدولتين فقط»[٦٢]. ومن الأمور التي تثير الدهشة أنه في يوم ٢٩ من الشهر ذاته الذي أُعلن فيه عن قيام الوحدة بعد محادثات بين السادات والقذافي، أُلغي مشروع تلك الوحدة[٦٣].

ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨١: كانت الولايات المتحدة قد بذلت جهودها ـ في أواسط عام ١٩٧٨ ـ لإقامة حلف عسكري في منطقة الخليج، كما أُثيرت وقتذاك فكرة إنشاء منظمة معاهدة الشرق الأوسط (Middle East Treaty Organization)، وحاول وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون في شباط/ فبراير ١٩٧٩ إقناع المسؤولين الخليجيين للمشاركة في الحلف العسكري المنوي إنشاؤه؛ إلا أن الاقتراح لقي معارضة

(٦٠) محمد حسنين هيكل، في: الأهرام، ٢٠/ ٨/ ١٩٧١.

(٦١) محاضر اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، الجلسة ٢١ (نيسان/ أبريل ١٩٧٠ ـ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠)، المجلد الخامس.

(٦٢) طه محمد المجدوب، «وحدة مصر وليبيا... الوحدة والعمق الاستراتيجي،» السياسة الدولية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢).

(٦٣) الأهرام، ٣٠/ ٨/ ١٩٧٣.

شديدة[٦٤]. وكان قيام الثورة الإيرانية، والتدخل السوفياتي في أفغانستان في العام ذاته، قد أدّيا إلى إحداث انقلابات خطيرة في معظم المفاهيم التي كانت مطروحة لتحقيق أمن الخليج. وفي النهاية حُسِم التردد وأُعلن قيام مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١، وقد تشكل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان، فكان أول محاولة جدية من نوعها[٦٥].

- موقف الولايات المتحدة من اتحاد دول المغرب العربي: في تموز/ يوليو ١٩٦٣ قدم المفوض الأمريكي في تونس دراسة موجزة عن هذه المسألة جاء فيها أن «وحدة شمال أفريقيا أمر مستحب، لكنها غير مؤاتية لإنجاز الأهداف الأمريكية في المنطقة؛ ولكن من الحكمة أن نترك مبادرات تلك الوحدة إلى شعوب المنطقة أنفسهم»[٦٦]. وقبيل نهاية عام ١٩٧٢ بدا في الأفق أن الجزائر والمغرب وتونس في طريقها إلى تكوين مجموعة المغرب العربي بحيث تكون متصلةً باقتصادها مع أوروبا الغربية، وبمصالحها مع الولايات المتحدة[٦٧].

وفي ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩، اجتمع بمدينة مراكش كل من ملك المغرب الحسن الثاني، والرؤساء: التونسي زين العابدين بن علي، والجزائري الشاذلي بن جديد، والليبي معمر القذافي، والموريتاني معاوية الطايع؛ ووقعوا جميعهم على معاهدة قيام اتحاد المغرب العربي؛ لنهج سياسة مشتركة في الميدان الدولي، وصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء[٦٨]. وفي اليوم ذاته أكد بيان للخارجية الأمريكية أنها غير مقتنعة بأن ضم ليبيا سيفيد استقرار المنطقة، في حين وصف علاقات أمريكا بالمغرب بالتاريخية مستندة إلى مصالح مشتركة، وأن الملك الحسن يستخدم شهرته كزعيم عربي لدعم طرق معتدلة للمشاكل الإقليمية. وشدّد البيان على متانة العلاقات الأمريكية ـ التونسية، ففي حكم بن علي لعبت تونس وسيطاً بين البلدان العربية والغرب[٦٩]. وفي ما يتصل بعلاقات أمريكا

---

(٦٤) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٣١ ـ ١٣٣.

(٦٥) رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٥٨.

(٦٦) Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Released by the Office of the Historian, Paper by the Officer in Charge of Tunisian Affairs (26 July 1963).

(٦٧) محمد حسنين هيكل، «إلى أين من هنا؟: أزمة العمل العربي،» الأهرام، ١٣/ ١٠/ ١٩٧٢.

(٦٨) يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٦٤٤ ـ ٦٤٦.

(٦٩) American Foreign Policy, Current Documents (1989), Document 267, pp. 457-458.

بالجزائر أشار البيان إلى أنها زبون مهم للسلع الزراعية الأمريكية. وفي نهاية البيان اقترح مواصلة العلاقات العسكرية لتشجيع محاولة الجزائر تنويع مصادر التجهيز والتدريب العسكري[٧٠].

اكتفت الولايات المتحدة، إجمالاً، بالإشارة إلى قيام الاتحاد المغربي في عام ١٩٨٩، في حين تعاملت مع كُلٍّ دولة من دوله على حدة، وذلك وفقاً لما تقتضيه مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. ولعل من الجدير أن نؤكد أن ذلك الاتحاد ظل منذ الدخول في دوامة الحرب الداخلية الجزائرية نهاية عام ١٩٩١مجرد مشروع على الورق.

ـ مجلس التعاون العربي: وُقعت اتفاقيته ببغداد في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٩، وضم مصر، والأردن، والعراق، واليمن، وكان الهدف هو تجميع البلدان العربية في سوق عربية مشتركة، وزيادة التكامل الاقتصادي والسياسي بينها، وتنمية العلاقات والروابط الثقافية والصحية والاجتماعية بين الشعوب العربية[٧١]. اعتبرته، وقتذاك، إسرائيل نواة لتجمع عسكري عربي، وطالبت أمريكا التدخل للحصول على تعهد من دول المجلس بعدم قيام تعاون عسكري يوجه ضد المنشآت الإسرائيلية[٧٢]. وبعد عام ونصف هبت العواصف على الوطن العربي حينما قام الجيش العراقي باجتياح الكويت في أول آب/ أغسطس ١٩٩٠[٧٣]، وانتهى أمر ذلك المجلس، وبات من الواضح أن حرب الخليج الثانية كانت إيذاناً بدخول عصر الهيمنة الأمريكية، وفشلت خلال تلك الفترة أنماط عربية بديلة للوحدة الاندماجية وللاتحاد بمختلف أشكاله.

الوحدة بين شطري اليمن: تم الاتفاق في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠بصنعاء على قيام وحدة اندماجية كاملة (بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) تسمى الجمهورية اليمنية، ويكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة[٧٤]. وفي اليوم ذاته، سارع المتحدث باسم الخارجية الأمريكية إلى ترحيب بلاده

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٧١) يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، ص ٦٤٠ ـ ٦٤٤.

(٧٢) عطية حسين أفندي، «ندوة مجلس التعاون العربي... الواقع والآفاق،» السياسة الدولية، العدد ٩٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ٢٤٥.

(٧٣) هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس، ط ٢ (بنغازي: دارالكتب الوطنية، ١٩٩٣)، ص ٥٧٨.

(٧٤) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٦٩٦ ـ ٦٩٨.

بإعلان قيام الوحدة اليمنية، وأن تلك الوحدة يمكن أن تحسّن الاستقرار والأمن في المنطقة(٧٥).

ـ الوحدة العربية بين احتلال العراق ومشروع الشرق الأوسط: لا شك في أن احتلال أمريكا للعراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، كان بداية تفكيك المنطقة توطئةً لإعادة تركيبها بالشكل الذي يخدم الأمن الإسرائيلي، ويضمن استمرار سريان شريان البترول؛ وكان تمهيداً لمشروع الشرق الأوسط الذي أطلقته الإدارة الأمريكية في آذار/ مارس ٢٠٠٤، ويضم بلدان الوطن العربي إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، والتي زعمت أنه من أجل إيجاد المجتمعات الديمقراطية المزدهرة اقتصادياً، ومنفتحة ومتسامحة ثقافياً؛ حتى لا تكون بيئة منتجة للإرهاب، وبالتالي تهدد المصالح الوطنية لمجموعة الدول الصناعية الثماني(٧٦). بيد أن هدف المشروع هو إضعاف البلدان العربية؛ لأن قيام كيان عربي موحد لا يتفق مع سياسة أمريكا ومصالحها. فقد أعلنت بوضوح أنها تعمل على أن تكون إسرائيل هي القوة المتفوقة عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط(٧٧). ومن المؤسف أنه لم يبقَ من هذه المشروعات إلا مشروعان: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، أما بقية المشروعات فقد باتت صفحات سُطِرتْ في التاريخ.

وليس معنى ذلك نبذ فكرة وحدة عربية، أو غلق أبواب الجامعة العربية؛ فهي بيت العرب مهما كان متصدعاً؛ لأن الأمر يتطلب ترميمه أو بناءه من جديد، ونستطيع إذا اجتمعت إرادتنا وأعدنا تنظيم قوانا أن نحمي بلادنا ونصد عنها المخططات العدوانية ونسترد حقّنا المغتصب. إن آمال الأمة معلقة على قادتها، وهم قادرون أن يضعوا أقدامهم على أول الطريق السليم، طريق الوحدة العربية.

(٧٥) American Foreign Policy, Current Documents (1990), Document 444, Visit of President Salih, p. 631.

(٧٦) نص المشروع نُشِر في: الحياة، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٧٧) قال وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين، أن الدعم العسكري لإسرائيل يهدف إلى استمرارها متفوقة عسكرياً. انظر: الأهرام، ٦/ ١١/ ١٩٩٧، ص ٨.

مقدمة

يعالج هذا الكتاب موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية بين عامي ١٩١٨ و٢٠٠٨، وهي فترة زمنية تبدأ عقب الحرب العالمية الأولى، وتنتهي بنهاية فترة حكم جورج بوش الثاني في عام ٢٠٠٨ حين حقق السناتور الديمقراطي باراك أوباما فوزاً تاريخياً كاسحاً في انتخابات الرئاسة الأمريكية. تمتد هذه الفترة بحساب الزمن عبر تسعين عاماً، نتناول فيها مشاريع الوحدة العربية التي طرحت إبان هذه السنوات.

وقد رأينا أنه ربما من الأفضل العودة إلى سنوات سبقت هذه المرحلة؛ حيث تتكشف لنا البدايات الأولى لدخول الولايات المتحدة إلى الوطن العربي، ثم كيف انتهى بها وبنا الأمر في عام ٢٠٠٨.

معلوم أن الوطن العربي يختلف عن كلٍ من أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأقصى، من حيث إن الولايات المتحدة لَم تعِرْه أهمية كبيرة ـ من وجهة النظر السياسية ـ طوال القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن العشرين، في حين تركز اهتمامها في ناحيتين اثنتين: فتح الأبواب للتجارة الأمريكية، ونشر المذهب البروتستانتي.

وفي سنة ١٩٢٠ فرض الفرنسيون والإنكليز تقسيماً سياسياً في فضاء كان حتى ذلك الوقت واحداً، وكان هذا التقسيم تعسفياً، وخلق حنيناً إلى الوحدة الضائعة. وفي الثلاثينيات وجدت هذه الرغبة تعبيرها في النهضة الإسلامية وفي النهضة العربية، وكلا التيارين الفكريين ـ اللذين غالباً ما يتم الخلط بينهما ـ قد ادّعيا بأن كل مشاكل التطور والتأخر عن الغرب ستحل بكل سهولة حالما تتم الوحدة.

وبدا في أربعينيات القرن العشرين أن بريطانيا قد احتكرت لنفسها القوة العسكرية والسياسية في الخليج، وأن الولايات المتحدة احتكرت لنفسها القوة الضاربة، ونظرت الشعوب العربية إليها نظرة إيجابية، على اعتبار أنه ليس لها مطامع سياسية في الوطن العربي، كما كشفت الحرب العالمية الثانية ضعف المركز الاستراتيجي لبريطانيا في الخليج والمنطقة العربية. إلا أن هذا الضعف أزعج الولايات المتحدة، وبخاصة بعد قيام الاتحاد السوفياتي كقوة كبرى ضاغطة على منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط؛ المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.

وبعد عقد ميثاق الأطلسي (Atlantic Charter)، وهو إعلان مشترك أصدره ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت في آب/ أغسطس ١٩٤١، أصبحت العلاقات البريطانية ـ الأمريكية في الخليج أكثر رسوخاً ووضوحاً؛ فالمجال الاقتصادي أصبح أمريكياً صرفاً، والحماية أصبحت بريطانية مدعومة أمريكياً، في وقت صار الشعور القومي ومناهضة الاستعمار مسيطرين على شعوب المنطقة؛ وكان على الولايات المتحدة أن توازن بين تحالفها مع بريطانيا، ومصالحها الاقتصادية التي يمكن أن يصيبها الضرر إذا لم تعطف على الأماني القومية لشعوب المنطقة، التي يمكن أن تتحالف مع المعسكر السوفياتي وتمنع وصول النفط إلى الولايات المتحدة.

وكانت الفترة المباشرة لما بعد الحرب العالمية الثانية فترة قصيرة للاستقلال والآمال، وفي عام ١٩٤٥ بدا تأسيس الجامعة العربية خطوة كبرى إلى الأمام؛ كما بدا حلول الولايات المتحدة محل القوى الأوروبية بشيراً لتعاون أكثر مساواة مع الغرب، وعندها بالضبط تدخلت الحركة الصهيونية لإنشاء إسرائيل، وسلكت النخبة القديمة الحاكمة سياسة فاشلة قائمة على التحاسد أدت إلى هزيمة القوات العربية في حرب عام ١٩٤٨. وفي حين استحال الحصول على السلام سنتي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، فقد تمكنت شريحة من الطبقات الوسطى المثقفة من الظهور على مسرح الحياة السياسية، مديرة ظهرها لليبرالية القرن التاسع عشر، ظناً بأنهم اكتشفوا الوصفة الناجعة في اشتراكية متفاوتة التأثر بالاتحاد السوفياتي.

وكانت هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ضربة عنيفة للقومية العربية، ولكن حين أخذت بلدان المواجهة مبادرة المعارك؛ جاء انتصار تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ليفتح باب الأمل أمام العرب في قيام وحدة تماثل ما تم في ذلك الانتصار. وبدا واضحاً أن الأمل شيء، والواقع العملي شيء آخر. فالقيادات العربية تتحدث عن الوحدة القومية، ولا تدافع إلا عن مصالحها الخاصة؛ إذ إن لبنان يدعو إلى دولة قومية هو غير قادر على

أن يتحول إليها، والأقطار القومية مثل سورية ومصر والعراق تتقدم على أنها بلدان موحدة للعرب؛ غير أنها لا تتصرف إلا وفق مصالحها الإقليمية الآنية، وإن قامت يوماً ما دولة عربية، فمن المحتمل أن تكون الدولة التي ستتمسك فعلاً بتحقيق الوحدة العربية، مع عدم تجاهل أن معظم المشاكل هي مشاكل النمو الاقتصادي والتحدي الديمغرافي، وازدواجية القوميتين العرقية والدينية وتعدد النزاعات ومصادر التوتر في وطننا العربي.

لن نذهب بعيداً؛ فنظرة واحدة على خريطة العالم تكفي لإدراك ما ينطوي عليه الوطن العربي من إمكانات لا حدَّ لها، وما يتخلل بلدانه من مواقع استراتيجية متميزة، ومضايق وسواحل وبحار يمكن أن يكون لكل منها شأنه في حالتي الحرب والسلم على السواء. فالوطن العربي يمتد بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، فهو في الواقع يحتل مكان القلب من الجسم بالنسبة إلى الدنيا التي تتخاصم وتتناحر شعوبها الآن، والأمل معقود على الأمة العربية التي يجب أن تنهض من كبوتها وتستعيد مكانتها.

ولتأكيد ذلك، فإن منطقة الوطن العربي هي من أخطر المناطق بالنسبة إلى الأمن الغربي، لأسباب متعددة: **الأول**، الموقع الاستراتيجي، وأهم ما فيه هو قناة السويس ومنطقة فلسطين، وفيها تتلاقى القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا؛ والثاني، أنها منطقة تعد مصدر معظم الثروات التي يحتاج إليها العالم الحديث، وفي مقدمها النفط فهو مصدر الثروة ومصدر الطاقة؛ والثالث أن في هذه المنطقة ما هو أخطر، والذي يتمثل بوحدة الشعب ووحدة الأرض ووحدة اللغة. وإذا توافرت هذه الأسس الثلاثة مع العلم، فإنه سوف تنشأ قوة عربية موحدة قادرة على حماية المنطقة وقد تمثل من وجهة نظر الغرب تهديداً لمصالحه.

وعلى الجانب الآخر فقد عدّت الولايات المتحدة المشرق العربي من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، فهو يربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، وفي هذه المنطقة منابع البترول واحتياطاته الوافرة التي درّت الأموال الطائلة وأنعشت التجارة، وجعلت المشاريع العمرانية والإنشائية والزراعية والإنفاق الترفيهي ممكناً على مقياس واسع. وهناك شبه إجماع على أنها منطقة يمكن أن تهتز فيها مصالح الولايات المتحدة، وسلامتها الاقتصادية بصورة مباشرة؛ لدرجة أن النزاع فيها كاد يدفع العالم إلى حرب نووية رهيبة. وفي صراعها العالمي مع الاتحاد السوفياتي تعتقد بأن للسوفيات مطامع في هذه المنطقة تهدد المصالح الحيوية لأمريكا، ومن ثم سعت إلى جعل الشرق الأوسط منطقة عازلة لاحتواء السوفيات ولصدّ محاولاتهم للتوسع في المنطقة، وإلى ما جاورها من أفريقيا، وحاولت إنشاء قيادات وأحلاف وقواعد رفضتها مصر

أيام الملك فاروق ومصطفى النحاس، وحاربها الرئيس عبد الناصر بحزم، ورفضها الأردن وسورية، وبعد ثورة العراق في تموز/ يوليو ١٩٥٨، سقط حلف بغداد وبقي الحزام التركي ـ الإيراني ـ الباكستاني (منظمة الحلف المركزي) (Central Treaty Organization (CENTO) وبقي الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط. كما بقيت الولايات المتحدة أكثر دول العالم الأجنبية نفوذاً في الشرق الأوسط. وعند استطلاع مصالحها في تلك المنطقة نجد أن هناك ما يقرب من الإجماع على أن هذه المصالح تتلخص في تأمين تدفق البترول إلى الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات واليابان؛ فذلك يحقق لها منافع حيوية لسلامتها ولصناعاتها واقتصادها، ومنع انتشار النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي السوفياتي في المنطقة، وعلاقات جيدة مع الدول العربية، وفي الوقت نفسه حماية بقاء وأمن إسرائيل.

ومن الواضح أن تلك المصالح لا تنسجم بعضها مع بعض بصورة كاملة، ويجعل التقيد بها ومراعاتها أمراً مستحيلاً. كما تتضح تناقضات السياسات التي تمارسها الولايات المتحدة في الوطن العربي، ومع زعمها بأنها لا تعادي العرب، وأنها صديقة للعديد من بلدانهم، وترغب في اكتساب صداقة البلدان الأخرى. ويشير الأمريكيون إلى أن دولتهم لم تكن دولة استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، وأنها نادت بحق تقرير المصير للشعوب، وأنها كانت وراء نظام الوصاية والانتداب الذي طبق على دول المشرق العربي، بدلاً من الاستعمار كمرحلة نحو الاستقلال، وأنها ساعدت في جلاء بريطانيا عن مصر، وأنها قدمت وما زالت تقدم من المساعدات ما قيمته بلايين الدولارات للبلدان العربية. كما قدمت الملايين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وأنها تحمي المنطقة من مطامع السوفيات ومن الشيوعية ومن إيران، وأنها تضغط على إسرائيل؛ لتخفف من تصلبها، ولتعيد ما يمكن إعادته من الأراضي والحقوق العربية، وهي تحاول أن تقنع العرب بأنها الطرف الوحيد القادر على أن يحقق ذلك لهم.

وفي مقابل ادعاءات الصداقة الأمريكية للعرب؛ يجد الكثيرون منهم أن الولايات المتحدة، في الواقع، تخلّت عن مناصرة حق تقرير المصير للعرب في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وناصرت قيام دولة إسرائيل وطرد شعب فلسطين من أرضه، كما وجد العرب أن أمريكا في صداقتها لهم وتأييدها لتصفية الاستعمار البريطاني والفرنسي القديم في المشرق العربي؛ إنما كانت تسعى إلى إحلال استعمار أمريكي جديد في بلادهم، وأنها أرادت أن تكسب لنفسها منافع سياسية وعسكرية وبترولية واقتصادية، وخصوصاً أنها أصبحت الدولة الكبرى وزعيمة للعالم الغربي. وهي في هذا

المسعى لم تتعامل مع دول المنطقة على أساس احترام سيادة البلدان العربية واستقلالها وحقها في تقرير مصيرها، وإنما سعت إلى فرض سيطرتها وتحالفاتها، وأرادت أن تفرضها بالضغوط والقوة على بلدان المشرق العربي، وشاركت في المؤامرات والانقلابات الداخلية في سورية واليمن الجنوبي وليبيا، وحاربت عبد الناصر رئيس أكبر دولة عربية؛ رغم أنه سعى إلى التعامل والتعاون مع أمريكا على أساس من الاستقلال والكرامة، ورغم أنه حتى في أشد أوقات حاجته إلى المساعدات والمساندة السوفياتية، حافظ على استقلال بلاده وحارب الشيوعية داخل مصر وفي البلدان العربية. لقد وجد العديدون من العرب أن الولايات المتحدة حاربت قيام دولة عربية كبيرة قوية وتضامناً عربياً متيناً بين الأقطار العربية، وأنها ساهمت في عزل الشرق العربي عن المغرب العربي وفي تجزئة البلدان العربية.

ولا نبالغ إذا أكدنا أن وطننا العربي الكبير حلمنا الدائم نحو الوحدة والتقدم، نالت بلدانه كافةً حرياتها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. تم إنجاز الجزء الأول من الحلم وبدأ التطلع نحو استكماله، طال الانتظار وخابت المحاولات، وسقطت المنطقة برمتها في أتون صراعات وخلافات لا تنتهي. لا نزال ندور في الحلقة المفرغة عينها والمحافظة بدوائر أخرى من الجهل والتخلف العلمي والفقر، وغياب الديمقراطية الحقيقية، فأين تكمن الأسباب؟ هل يتمثل العيب والقصور والتمزق بالحكام وبالشعوب العربية؟! أم أن هناك قوى أجنبية تقف بالمرصاد دون تحقيق هذه الوحدة؟

لعل هذه الدراسة تجيب عن بعض تلك الأسئلة، فهي تعالج موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية في ما بين عامي ١٩١٨ و٢٠٠٨، وقد تضمنت ستة فصول فضلاً عن المقدمة والتمهيد والخاتمة والملاحق والمصادر التي استقيت منها المادة العلمية، ويأتي في النهاية فهرست الدراسة.

وفي التمهيد عرضنا تطور حركة القومية العربية، ومراحلها الرئيسية التي اختلط النضال في بداياتها الأولى بمحاولات استجلاء المفاهيم المتصلة بالهوية القومية، وقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتمثل أول محك اختبار للتيار القومي، ولتوفر الظروف الموضوعية لانطلاقة عربية لتحقيق أهدافه. كما عرضنا السياسة الأمريكية منذ أوائل القرن العشرين حتى المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وإعلان الرئيس الأمريكي وودرو ولسون لمبادئه الأربعة عشر؛ والتي نص المبدأ الثاني عشر منها على أن تتمتع القوميات الخاضعة للحكم العثماني بالأمن على حياتها، وأن يفسح لها في المجال للتطور نحو الحكم الذاتي.

وجاء الفصل الأول بعنوان «محاولات وإرهاصات الوحدة العربية في ما بين عامي ١٩١٨ و١٩٣٩»، وهي فترة ما بين الحربين العالميتين، وتضمن موقف الإدارة الأمريكية من القضايا العربية في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، ومملكة فيصل بن الحسين العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، ووحدة وادي النيل (مصر والسودان) في ما بين عامي ١٩١٩و١٩٣٦، وإرهاصات قيام وحدة عربية (١٩٣١ ـ ١٩٣٧)، ومنها دعوة القوميين العرب في عام ١٩٣٢، والمعاهدة السعودية ـ العراقية وانضمام اليمن إليها (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)، والمعاهدة المصرية ـ السعودية عام ١٩٣٦، وميثاق سعد أباد؛ الذي ضم كلاً من العراق وتركيا وإيران وأفغانستان في العام التالي (١٩٣٧). وعرضنا ملامح وحدة عربية إبان الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩). وجاء ختام الفصل عن الإدارة الأمريكية والوطن العربي قبيل الحرب العالمية الثانية.

وفي الفصل الثاني وعنوانه «موقف الإدارة الأمريكية من مشروعات الوحدة العربية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٤)»، عرضنا مشاريع الوحدة التي طرحت إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى عام ١٩٥٤، ومنها مشروعا الهلال الخصيب، وسورية الكبرى، والإعلان عن تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥. ولم يتوقف توجه العرب نحو الوحدة عند تأسيس تلك الجامعة، فقد شهد المشرق العربي ـ وقتذاك ـ محاولات للوحدة، فكان ثمة مشروعان لاتحاد سورية بالبلاد المجاورة، بدأ السعي إليهما إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)؛ واستمر بعدها لسنوات، عُرِفَ الأول باسم مشروع سورية الكبرى، ويقضي باتحاد سورية بحدودها الطبيعية التي تضمُّ لبنان وفلسطين والأردن تحت عرش الأمير عبد الله بن الحسين؛ وعُرِفَ الثاني باسم الهلال الخصيب، ويهدف إلى اتحاد فدرالي من سورية والعراق في ظلِّ العرش الهاشمي ببغداد، وقد تبناه نوري السعيد، وقد حالت دون تنفيذ المشروع الأول عقبتان: تمثَّلت الأولى بأن الملك عبد الله لم يكن بوسعه أن يتطلَّع إلى ضمِّ سورية، وبلاده ما زالت تحت الانتداب البريطاني؛ وأمَّا الثانية فلم يكن أحدٌ في سورية يجرؤ على إعلان رغبته في وضع بلاده تحت حكم الملك عبد الله، كما أن السوريين كانوا لا يريدون بالنظام الجمهوريِّ بديلاً.

أمَّا مشروع الهلال الخصيب الذي تبنَّاه العرش الهاشمي في بغداد، فقد أخذ يتطلَّع إلى ضمِّ سورية؛ مستنداً إلى بعض الأنصار من السوريين الذين ينتمون إلى بيئات إقطاعية تخشى من تقلُّبات السياسة في ظلِّ النظام الجمهوري، بعد أن قاد حسني الزعيم انقلاباً في عام ١٩٤٩، وهو يُعدُّ فاتحة الانقلابات العسكريَّة السبعة في سورية التي وقعت في المدّة من ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٨. وقد وازن الزعيم بين فكرة الاتحاد السياسي مع

العراق والتعاون مع مصر والسعوديَّة على أساس المحافظة على الكيان السوري والنظام الجمهوري بالبلاد، فوجد أن الطريق الثاني يحقِّق له الطموح الشخصي، والوصول إلى أعلى منصب في الدولة. كما أن مصر تبنَّت فكرة الدفاع العربي المشترك المتمثِّل بمشروع الضمان الجماعي، وقدّمته في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩؛ وكان يهدف إلى صرف سورية عن فكرة مشروع الهلال الخصيب.

ولا يمكننا إغفال أن اتفاقية الدفاع العربي المشترك؛ جاءت رداً على قيام دولة إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٤٨. وظل الصراع العربي ـ الإسرائيلي من مصادر التوتر الكبرى في الوطن العربي، وهو ما أجبر الولايات المتحدة على المواءمة بين دعمها لإسرائيل، وروابطها الوثيقة ببعض البلدان العربية، وبخاصة بلدان الخليج العربي التي، برغم صداقتها للولايات المتحدة، اعتبرت إسرائيل جيباً استيطانياً استعمارياً غير شرعي، أقيم على أراضٍ عربية بالعنف.

وفي عام ١٩٤٩ طرح مشروع الرئيس الأمريكي هاري ترومان (HarryTruman)، الذي عرف في الوطن العربي باسم النقطة الرابعة (Point Four Program)؛ نسبة إلى المادة الرابعة منه، وتضمن إمكان تقديم مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية إلى دول الشرق الأوسط الواقعة تحت النفوذ الغربي، ثم تبعه مشروع القيادة الرباعية للشرق الأوسط في عام ١٩٥١، وكان هدفه إقامة سلسلة من التحالفات السياسية والعسكرية مع دول المنطقة والتنسيق في ما بينها. وفي السنة ذاتها جاءت دعوة ناظم القدسي لمشروع اتحاد الدول العربية، وعرضنا لثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ المصرية بعيون أمريكية، ودور الولايات المتحدة في المحادثات المصرية ـ البريطانية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، وتناولنا مشروع قيادة الشرق الأوسط العسكرية في عام ١٩٥٣، أو الحزام الشمالي للمنطقة التي تضم بعض البلدان العربية، وبعض دول الجوار في آسيا (وبخاصة إيران وباكستان وتركيا)، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما تناولنا الوحدة العربية في مواجهة مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ومن ذلك مشروع الاتحاد العربي المقدم من العراق في مستهل عام ١٩٥٤، وحركة عدم الانحياز عام ١٩٥٥، ويلاحظ أنه لم تبدأ حالة الهيجان الاجتماعي والسياسي التي كانت قد شاعت في أرجاء مختلفة من الوطن العربي بالوصول إلى منطقة الخليج، والتأثير فيها بصورة جدية إلا في خمسينيات القرن العشرين. وكان من أهم العوامل التي ساهمت آنذاك في إثارة حالة الاضطراب في نقاط مختلفة من الوطن العربي: تزايد الثروات الناجمة عن النفط في الخليج، واستجابة الجماهير للدعوات التي كان يطلقها عبد الناصر إلى الوحدة العربية من مصر، وذلك

بتشجيع من صدى حركات التحرر الوطني التي كانت تقاتل ضد التبعية والاستعمار الأجنبي في أرجاء آسيا وأفريقيا.

وجاء الفصل الثالث وعنوانه «الوطن العربي بين حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧»، وقد عرضنا فيه أهم ما وقع في الوطن العربي؛ من حلف بغداد إلى مبدأ أيزنهاور وبين عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧. ومن الملاحظ أن عام ١٩٥٥ شهد تأسيس حلف بغداد، وتجمع باندونغ، والميثاق العسكري بين مصر والسعودية، ومن ثمَّ عدم اشتراك مصر في أي أحلاف غربية؛ وحينذاك قرَّرت الولايات المتَّحدة عزل مصر، ورأت الخارجيَّة الأمريكية أنه «يتعيَّن على الدول الغربيَّة أن تخرج عبد الناصر من الشرق الأوسط، أو تخرج هي من الشرق الأوسط». وفي العام التالي قامت مصر بتأميم شركة قناة السويس، وتلا ذلك العدوان الثلاثي عليها، ثم إعلان مبدأ أيزنهاور في الخامس من كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٥٧؛ لملء الفراغ في الشرق العربي وليعبر عن واقع سياسي إقليمي ودولي جديد بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكان هدفه الواضح هو بسط النفوذ الأمريكي المباشر على المنطقة؛ بعد تداعي الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. وفي نهاية الفصل جاءت اتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية وسورية ومصر في مستهل عام ١٩٥٧.

تناولنا في الفصل الرابع وعنوانه «محاولات وحدة عربية واتفاقات عسكرية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧» محاولات وحدة عربية إبان عشر سنوات بين عامي ١٩٥٨و١٩٦٧. كان مشروع الوحدة الاندماجية المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) تعبيراً عن المصلحة في الوحدة والتعلق بها، حيث اجتمعت الدولتان باسم الجمهورية العربية المتحدة؛ التي استقطبت دولة عربية أخرى هي المملكة المتوكلية اليمنية في مشروع اتحاد الدول العربية. وبعد أسبوعين من قيام إعلان الوحدة بين مصر وسورية، قامت وحدة بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، عرفت بالاتحاد العربي الهاشمي الذي لم يستمر سوى بضعة أشهر؛ حيث انتهى أمره بقيام ثورة العراق في تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ التي برز فيها عبد الكريم قاسم، في حين سقط حلف بغداد، وبقي الحزام التركي ـ الإيراني ـ الباكستاني، فضلاً عن تمركز الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط. بقيت الوحدة المصرية ـ السورية على قيد الحياة لمدة ثلاثة أعوام وستة أشهر، حيث تم الإعلان عن الانفصال يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، في حين بقيت الولايات المتحدة أكثر دول العالم الأجنبية نفوذاً في الشرق الأوسط.

وبعد عامين جرت محاولات لقيام اتحاد بين مصر وسورية والعراق في نيسان/ أبريل عام ١٩٦٣، ولكنها لم يكتب لها النجاح. وشهد العام التالي ثلاث اتفاقيات وهي: اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر)، واتفاق التنسيق بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، واتفاق إنشاء القيادة السياسية الموحدة بين الأخيرة والعراق، وفي عام ١٩٦٦ تم اتفاق الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية، وأخيراً وقبيل العدوان الإسرائيلي على بلدان المواجهة في عام ١٩٦٧، تمت اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية.

في الفصل الخامس وعنوانه «الولايات المتحدة الأمريكية ومشاريع الوحدة العربية ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠»، تحدثنا عن أهم مظاهر الاتحادات التي قامت في الوطن العربي، وفي مقدمها اتحاد الإمارات العربية (١٩٦٨ ـ ١٩٧١)، واتحاد الجمهوريات العربية مصر ـ سورية ـ ليبيا (١٩٦٩ ـ ١٩٧١)، ثم شهد عام ١٩٧٢ اتفاق الوحدة بين شطري اليمن، ومشروع المملكة العربية المتحدة، والوحدة بين مصر وليبيا. وفي آب/ أغسطس من العام التالي أعلن عن قيام دولة الوحدة ما بين مصر وليبيا، ومن أسف أن هذه الوحدة لم تتم. كما عرضنا تأثير حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ في العلاقات العربية ـ الأمريكية، وبعد ذلك إعلان القيادة السياسية الموحّدة بين مصر وسورية (١٩٧٦)، ودعوة الملك حسين إلى قيام المملكة العربية المتحدة بين الأردن وفلسطين. وتناولنا اتفاقية كامب ديفيد من حيث أدت إلى انقسام في الوطن العربي لعقد من الزمان، ومن ذلك ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق ١٩٧٨، ثم اقتراح الرئيس المصري السادات تأسيس جامعة الشعوب الإسلامية ١٩٨٠؛ لتكون بديلاً للجامعة العربية. وفي العام ذاته أعلن الرئيس العراقي صدام حسين عن ميثاق لتنظيم العلاقات بين الدول العربية، ثم بيان حزب البعث السوري لتحقيق الوحدة الاندماجية بين سورية وليبيا، وتلاه إعلان طرابلس بشأن إقامة دولة الوحدة بين هاتين الدولتين، وأخيراً البيان السوري ـ الليبي حول المباحثات الوحدوية بين الدولتين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠.

وجاء الفصل السادس والأخير وعنوانه «الاتحادات الإقليمية ومشروع الشرق الأوسط ١٩٨١ ـ ٢٠٠٨»، متضمناً تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، والإعلان عن قيام الاتحاد العربي الأفريقي بين المغرب وليبيا عام ١٩٨٤، والذي كان مقدمة لاتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩، وميثاق الإخاء بين مصر والسودان عام

١٩٨٧. وشهد العام التالي اتفاقيتي صنعاء الخاصتين بمتابعة الخطوات الوحدوية بين شطري اليمن (أيار/ مايو ١٩٨٨)، وبعدها تم توقيع وثيقة العهد والاتفاق بين قادة اليمن في العاصمة الأردنية عام ١٩٩٤، وقيام مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩، وكان يضم مصر والأردن والعراق واليمن، وهي بلدان لا تتمتع بالجوار الجغرافي. وفي العام ذاته أعلن عن تأسيس اتحاد المغرب العربي (١٩٨٩)، ثم تناولنا جذور المشروع الذي دعمته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣، والمعروف بالشرق الأوسط الكبير؛ حيث شغلت أمريكا ـ لسنوات طويلة مضت ـ بشؤون ذلك الشرق وفي قلبه وطننا العربي، وسعت إلى دمجه في استراتيجياتها العليا، لأسباب كثيرة منها: المصالح الحيوية الأمريكية وبخاصة إسرائيل والنفط العربي؛ ومنها الاستفادة بالموقع الاستراتيجي للوطن العربي لإحكام سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي طوال سنوات الحرب الباردة. خلال تلك السنوات والعقود الطويلة صاغ الفكر الاستراتيجي الأمريكي الكثير من المشاريع السياسية والاستراتيجية التي تخص الشرق الأوسط، وتعبر عن الأهمية المتصاعدة له ضمن المصالح الأمريكية.

الملاحظة الأساسية على المشاريع الأمريكية الخاصة أو المتصلة بالوطن العربي، أنها كانت مشاريع فاشلة، ابتداءً من مشروع ترومان عام ١٩٤٥، وامتداداً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير بدليل التحول الأمريكي عن هذا المشروع إلى مشروع آخر يحمل اسم «الشرق الأوسط الجديد»، أرادت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس (Condoleezza Rice) أن تجعله حصيلة لنجاح تتوقعه للحرب الإسرائيلية المدمرة التي تشنها إسرائيل ضد لبنان.

وفي محاولة لاستقراء الأحداث القريبة وتأثيراتها في الوطن العربي، تناولنا في الصفحات الأخيرة «الولايات المتحدة والوحدة العربية بين الثوابت والمتغيرات ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٨»، ولا اعتقد أن أحداً من الحكام العرب يجهل موقف أمريكا من الوحدة العربية، ومع ذلك استغرقتهم في ما بينهم مشكلات متباينة، كما استنفدت القضية الفلسطينية قواهم بل وأوقعت بينهم الضغينة، حتى تمكنت إسرائيل من معظم أرض فلسطين، في حين تصور الحكام والشعوب أن أمريكا هي المستنقذ للوطن العربي. وليس من شك في أن مصلحة البلدان العربية تقتضي المحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولكن ليس كما تريد هي بل بما تتطلبه المصالح العربية.

وما من شك في أن الولايات المتحدة بذلت بعض الجهود لحفز الحكومات الموالية لها على القيام ببعض الإصلاحات العصرية، في الوقت الذي نجد فيه أن

الأسلوب الأمريكي في الإنجاز التقني محبب ومرغوب فيه على نطاق واسع، وأن الصفوة التي تتولى الزعامة والقيادة ملمة بالثقافة والتكنولوجيا الغربية وباللغة الإنكليزية، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع تفادي مشكلات الصراع بين الحكومات العربية وعدم الاستقرار السياسي؛ ومخلفات عهد السيطرة الاستعمارية الغربية؛ وتخوف الرأي العام العربي من الإمبريالية الجديدة؛ ونمو القومية الراديكالية وانقسام العرب ما بين ثوريين ومحافظين؛ والتغيير الذي طرأ على موقفها ذاتها من التزاماتها العالمية. كما أنها لم تستطع أن تبرر للرأي العام العربي دوافع مساندتها لإسرائيل، وتزويدها بالدعم المالي والعسكري؛ بما أظهرها بمظهر المتحدي للمشاعر العربية، والتجنّي على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

نحن لا ندين السياسة الأمريكية لأنها تعمل من أجل مصالح الولايات المتحدة، بل نحن المقصرين في حق بلادنا؛ لأننا ندفع بأهل الثقة لقيادة الركب في حين يقف كثير من الأكاديميين العاملين في الكليات والجامعات الأمريكية على أتم استعداد لتلبية الطلب على المعرفة التي تخدم الدولة، وكثير من هؤلاء لا يعملون في مؤسسات للتعليم العالي، وإنما في حشد من مستودعات الأفكار (ThinkTanks) التي تخلق حججاً للدفاع عن سياسة ما؛ وفي نهاية القرن العشرين، كان هناك ما يقدر بألفي منظمة تعمل في تحليل السياسة في الولايات المتحدة، تركز نسبة معتبرة منها على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

وإذا كان الوطن العربي يمثل وحدة قومية وحضارية وجغرافية واحدة، والشعوب العربية في أقطاره المختلفة تكوّن أمة واحدة، إلا أنه في تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية ليس كذلك. فالقائمون على هذه السياسة، يقسمون الوطن العربي إلى ثلاث دوائر جغرافية، لكل منها خصائصها ومقوماتها التي تربطها بأهداف ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة، وعلاقات أمريكا مع دول أي من هذه الدوائر تقوى أو تضعف بقدر تأثيرها في المصالح الحيوية لأمريكا وحلفائها، وهذه الدوائر هي:

تشمل الدائرة الأولى، بلدان منطقة الخليج العربي، وتتركز فيها المصالح الحيوية الأمريكية والغربية بصفة عامة، الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية؛ فالدول الغربية تستورد أكثر من ٧٥ بالمئة حاجاتها النفطية من بلدان الخليج؛ لذا فإن الوضع الاستراتيجي لهذه الدائرة بالغ الأهمية للغرب وللاقتصاد العالمي كله. وما يزيد من حساسية منطقة الخليج، أنها تعاني ـ منذ سنوات ـ الاضطراب وعدم الاستقرار في العلاقات بين دولها؛ فقد وقعت فيها حربان متتابعتان في غضون عقد من الزمان: حرب

الخليج الأولى (١٩٨٠ـ١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ـ١٩٩١)؛ وهي ما زالت تواجه أخطاراً داخلية وخارجية كثيرة. وقد أسهب مخططو السياسة الأمريكية في إبراز أهمية هذه المنطقة لأمن ومصالح بلادهم وحلفائها.

وتقع الدائرة الثانية في قلب الوطن العربي، وتضم بلاد الشام إضافة إلى وجود إسرائيل في مركز هذه الدائرة، وتضم كلاً من مصر والسودان وتشمل وادي النيل، والبحر الأحمر والقرن الأفريقي. ومن أبرز خصائصها الاستراتيجية، وجود قناة السويس وخليج العقبة في أراضيها، ونهر النيل الذي يربط بين أكبر دولتين عربيتين «مصر والسودان». وتنبع أهمية هذه المنطقة من موقعها الاستراتيجي في شرق البحر المتوسط، وتبرز القضية الفلسطينية في هذه الدائرة منذ عام ١٩٤٨، وقد أخفقت الولايات المتحدة في تحقيق السلام في تلك المنطقة؛ بسبب تحيزها إلى جانب إسرائيل، وما زال السلام والاستقرار بعيدين، بل تزداد المشاكل تعقيداً؛ ومن ثم تعد هذه المنطقة أكثر تأثيراً في السياسة الأمريكية واتجاهاتها إلى جانب منطقة الخليج العربي.

وتتمثل الدائرة الثالثة بالجناح الغربي للوطن العربي، وتمتد من حدود مصر الغربية إلى شواطئ المحيط الأطلسي، وتضم البلدان العربية في شمال أفريقيا. وتتميز بقربها من أوروبا، وشواطئها على المحيط، ووجود مضيق جبل طارق، ويوجد في أراضي بلدين من بلدانها النفط والغاز الطبيعي بكميات اقتصادية، هما: ليبيا والجزائر. إلا أن قرب هذه المنطقة من أوروبا أوجد روابط سياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية مع الدول الأوروبية؛ ولا سيما إيطاليا وفرنسا وإسبانيا. وتضع السياسة الأمريكية هذه المنطقة في النطاق الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي من الناحيتين الجغرافية والاستراتيجية. وقد برزت الأهمية العسكرية للمغرب العربي بالنسبة إلى الأمن الأوروبي أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كان يمثل الجبهة الثالثة بعد غرب أوروبا وشرقها، ودارت فوق أراضيه المعارك الحاسمة في تلك الحرب. وتتركز أهداف أمريكا في هذا الجزء من الوطن العربي حول مشاركة أوروبا في استغلال ثرواته الاقتصادية، وتأمين المصالح الأمريكية، والمحافظة على التوازن بين البلدان العربية.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة قسمت الوطن العربي إلى دوائر منفصلة، وهو تقسيم يستند إلى أهدافها ومصالحها؛ فهي لا تنظر إلى الوطن العربي كوحدة جغرافية وحضارية واحدة؛ كنظرتها إلى دول الاتحاد الأوروبي مثلاً؛ بل كأجزاء متفرقة ودول مختلفة ومتنازعة تعاني مشكلات متباينة.

وقد سجلت صفحات التاريخ - إجمالاً - ما يربو على عشرة مشروعات للوحدة، أو اتفاق بين القيادة السياسية، أو وحدة كاملة، أو تنسيق وتكامل، أو مجالس للتعاون، وغير ذلك من المصطلحات التي نحتتها القيادات الحاكمة في البلدان العربية، بين بلدين أو أكثر، إلا أنها كانت في معظمها إحياءً لمشروعات سابقة.

ومن المؤسف أنه لم يبق من هذه المشروعات إلا مشروعان: **الأول** جامعة الدول العربية التي أعلن عن تأسيسها في عام ١٩٤٥، والثاني هو قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام ١٩٨١، أما بقية المشروعات فقد انتهت إلى الفشل، وباتت صفحات سُطِرتْ في تاريخ الوطن العربي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق عربية غير منشورة، وهي وثائق وزارة الخارجية المصرية المودعة بدار الوثائق المصرية، ووثائق أجنبية غير منشورة تمثلت بما يلي:

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) NO/371 Foreign Office)).

- وزارة المستعمرات البريطانية (C. O; 733/290/25072 Part. I.).

- وثائق أمريكية منشورة حصلنا على معظمها من مكتبة السفارة الأمريكية، وكذلك من الشبكة العالمية» النت» وهي:

National Archives (N. A.), Washington Records of Department of - State, Relating to the National Affairs of Palestine, 1930-1949 Microcopy, 1037- Roll no. 1 (1930-1939).

- الوثائق الأمريكية التي كانت تقوم الحكومة الأمريكية بنشرها عن سياستها الخارجية والمعنونة بـ (F.R.U.S.) The United States of Relations Foreign.

وقد أثبتنا الملفات التي استقينا المادة العلمية منها في هوامش الدراسة، كما استقينا المادة العلمية من كم كبير من مراجع ودوريات عربية وأجنبية.

ولم يبق لنا في ختام هذه المقدمة إلا رد الفضل لأهله؛ والبداية كانت قبل ثلاثة أعوام؛ حين اتصل بي الدكتور خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية، وتفضل بدعوتي إلى بيروت، وكلفني بكتابة دراسة تاريخية موثقة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية في ما بين عامي ١٩١٨ و٢٠٠٨، وعرضت خطة

المشروع، واتفقنا على الانتهاء منها خلال عامين، واستطالت المدة؛ نظراً إلى وقوع ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وقدر المركز تلك الظروف، ولا أملك إلا أن أوجه الشكر والتقدير لمعالي مدير المركز وجميع العاملين فيه، والشكر موصول للزملاء الذين يسّروا لي بعض المراجع العربية والأجنبية، وكذلك العاملين بدار الوثائق القومية، ودار الكتب المصرية بالقاهرة، وأمناء مكتبة معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والعاملين بمكتبتي الجامعة والسفارة الأمريكية بالقاهرة.

وأرجو أن أكون قد وفقت في عرض هذه الدراسة والله سبحانه ولي التوفيق.

محمد علي حلة

القاهرة، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣



تمهيد

تركز اهتمام الولايات المتحدة إبان القرن التاسع عشر على أمرين: نشر المذهب البروتستانتي، وفتح الأبواب للتجارة الأمريكية. الأمر الأول؛ وكانت البداية في عام ١٨٣٣، حين بدأت جماعات صغيرة من المبشرين تعمل لنشر البروتستانتية؛ وإزاء فشلهم في نشر مذهبهم، نظراً إلى مقاومة الطوائف الإسلامية والمسيحية المحلية؛ فإنهم حولوا معظم نشاطهم إلى مجالات التعليم والطب من دون أن يتخلوا عن هدفهم الأساسي. وكانت درة أعمالهم في الحقل التعليمي: تأسيس الكلية السورية البروتستانتية (Syrian Protestant College) في عام ١٨٦٦، التي أصبحت في ما بعد الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)؛ وافتتاح الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام ١٩١٩[١].

وتوسعت شبكة مدارس الإرساليات في لبنان وسورية والعراق مع توجيه اهتمام خاص إلى تعليم الفتيات (كلية البنات في بيروت)، وجذبت مدارس الإرساليات أعداداً متزايدة من المسلمين[٢]، وأضحت المؤسسات التعليمية الأمريكية تغطي الشام والأناضول وفارس ومصر. وكان خريجوها يحتلون مكانة بارزة في الحياة العامة، كما كان لهم دورهم في إدخال الثقافة الغربية ومساندة مختلف المجموعات اللغوية الساخطة في داخل الإمبراطورية العثمانية المتداعية[٣]، كما أخذت مطابع تلك المؤسسات

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٥.

(٢) Robert W. Stookey, *America and Arab States: An Uneasy Encounter* (New York: John Wiley, 1975), p. 47.

(٣) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٦.

التعليمية توسع أعمالها، فقامت بطبع عدد كبير من الكتب العربية. وفي عام ١٩١١ حصلت الولايات المتحدة على أول دورية لها مخصصة للعالم الإسلامي المعاصر. ويشير ناشر المجلة، معهد هارتفورد اللاهوتي (Hartford Theological Seminary) في ولاية كونكتيكت (Connecticut) إلى أن الدافع لإصدارها كان تبشيرياً بروتستانتياً[٤]. ومع ذلك، برغم أن تدشين تلك الدورية كان بوضوح جزءاً من جهود إعادة تعزيز وتسريع العمل التبشيري البروتستانتي بين المسلمين، فإنها منحت الأمريكيين المهتمين بالفعل مدخلاً أوسع إلى ما كان يجري في العالم الإسلامي مما كان متاحاً لهم قبلها[٥].

ويربط عدد من الباحثين بين استخدام بعثات التبشير الأمريكية للغة العربية في مدارسها، ونهضة اللغة العربية والفكر العربي. ومن أدلة ذلك: ارتباط بعض رواد الدعوة العربية بهذه البعثات؛ مثل بطرس البستاني وناصيف اليازجي. ويضخم البعض هذا الدور إلى القول «وهكذا يمكن القول، استخلاصاً، إن نفوذ البعثات التبشيرية الأمريكية أدى إلى نتائج فائقة، فمن خلال نشر التعليم، وإحياء اللغة العربية، وإدخال آلات الطباعة وإصدار الصحف والدوريات، وإضافة إلى كل هذا إعادة اكتشاف الماضي العربي، وضع المبشرون ـ دونما خطة أو غاية ـ أساس نهضة القومية العربية التي كان على كل من المسيحيين والمسلمين أن يعملوا سوياً في إطارها؛ من أجل أهداف سياسية»، ومن دون المبالغة إلى هذا الحد، فإن هناك اعترافاً بالدور الذي لعبته هذه المدارس في إحياء اللغة العربية وتراثها. وكان لجهود الصحافة البروتستانتية دورٌ في إحياء جزء من التراث العربي، ولكن الجهد الأمريكي الأكبر الذي دعمته الدبلوماسية الأمريكية كان في مجال الاقتصاد والتجارة[٦].

والأمر الثاني؛ وهو التوجه التجاري الذي بدا على استحياء حين أخذت الولايات المتحدة تبحث عن أسواق تجارية جديدة لتسويق منتوجاتها، وكانت بلدان الوطن العربي هي إحدى هذه الأسواق؛ وكان اتفاقها مع المغرب الأقصى عام ١٧٨٦ لتأمين سلامة تجارتها في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وهي أول معاهدة تعقدها مع

---

(٤) كان عنوان الدورية الكامل هو: العالم الإسلامي: مجلة فصلية عن الأحداث والأدب والفكر المعاصرين المحمديين وتقدم البعثات التبشيرية المسيحية في الأراضي الإسلامية (*The Moslem World: A Quarterly Review of Current Events, Literature, and Thought Among Mohammedans and the Progress of Christian Missions in Moslem Lands*).

(٥) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ١٧٧.

(٦) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥-١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٧.

دولة عربية(٧). واهتمت الولايات المتحدة بإنشاء علاقات دبلوماسية في المغرب، وذلك من باب حماية مصالحها التجارية التي ضمّنتها سلسلة من الاتفاقيات الدولية منذ ١٨٣٦، واستمرت في ظل الحماية الفرنسية والإسبانية ـ ولم تعترف الولايات المتحدة إلا بالأولى فقط ـ في الدفاع عن هذه المصالح، وتمسكت بمبدأ سيادة السلطان من أجل حماية الامتيازات الأجنبية التي منحها للأمريكيين، واحتجت بعنف ضد انتهاكات فرنسا لهذه الامتيازات، وحافظت على بعثة دبلوماسية في مراكش(٨).

وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر أخذت الولايات المتحدة تبحث عن مصادر جديدة لتقوية اقتصادها، وذهب التجار والصيادون الأمريكيون يمارسون نشاطهم في المحيط الهندي، وانطلق عدد محدود منهم إلى الخليج العربي. وقد دفع هذا الولايات المتحدة إلى إرسال سفينتين حربيتين شراعيتين لحماية تجارتها شرق رأس الرجاء الصالح في ظل توتر سياسي مع فرنسا (١٧٩٨ ـ ١٨٠١م). وكان لتوسع النشاط التجاري في هذه المنطقة من العالم دوره في أن تقوم الولايات المتحدة ببحث إقامة علاقة تجارية رسمية مع سلطان مسقط ذي النفوذ التجاري والسياسي في المنطقة، علاوة على كونه أقوى قوة بحرية في المنطقة، وتم توقيع معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٨٣٣ (هي الثانية مع دولة عربية، والأولى في منطقة الخليج العربي). وقد وجدت الولايات المتحدة في مسقط سوقاً مهمة لتجارتها من المنسوجات القطنية والأثاث، كما حصلت على بعض المنتوجات المحلية مثل العاج والتمر واللؤلؤ. هذا الطابع التجاري للمعاهدة جعل بريطانيا لا تعترض عليها وهي القوة الكبرى في المنطقة حينذاك. وحين حاول نصير الدين شاه فارس (إيران) في عام ١٨٥٤ جر الولايات المتحدة إلى عقد معاهدة سياسية وعسكرية وتجارية يقلص بها النفوذ البريطاني، كان الأمريكيون حرصاء على ممارسة دورهم الاقتصادي فقط في هذه المنطقة المهمة من العالم، وهو ما ظهر واضحاً في الاتفاقية بين البلدين التي وقعت في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٦، وهكذا لم يتورط الأمريكيون في شؤون المنطقة السياسية أو العسكرية(٩).

واتبعت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح التي كانت تقوم على أساس أن التوسع التجاري والانتشار الاقتصادي هما أفضل الوسائل لتدعيم النفوذ الأمريكي في

---

(٧) هيفاء معلوم الإمام، «العلاقات الأمريكية ـ الشمال إفريقية في العصر الحديث،» المجلة التاريخية المغربية، العددان ١٥ ـ ١٦ (تموز/ يوليو ١٩٧٩)، ص ٦٣.

(٨) Stookey, *America and Arab States: An Uneasy Encounter*, p. 53.

(٩) روبرت جيران لاندن، عُمان منذ ١٨٥٦: مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله (مسقط: وزارة التراث القومي، [د. ت.])، ص ٧٥.

العالم؛ وتدخلت أكثر من مرة لضمان تمتع الرعايا الأمريكيين بالامتيازات الأجنبية التي حظي بها الأجانب في الإمبراطورية العثمانية، حتى أطلق على هذه السياسة «دبلوماسية الدولار» تأكيداً لطابعها التجاري الاقتصادي. وخلال الحرب العالمية الأولى، تولت الولايات المتحدة رعاية مصالح الدول الأوروبية في الدولة العثمانية، وسعت إلى إبرام اتفاقية صلح منفرد معها، ذلك أن دخول أمريكا حلبة القتال لم يتبعه إعلانها الحرب على الدولة العثمانية، لكن هذه المحاولة فشلت بسبب المعارضة البريطانية ـ الصهيونية لها[10].

كان النشاط الدبلوماسي أكثر وضوحاً في بعض أنحاء الجزيرة العربية. ففي اليمن، ورغم تجاهل الرئيس ويلسون طلب الإمام يحيى ـ خلال الحرب العالمية الأولى ـ الاعتراف باستقلال اليمن بعد جلاء القوات التركية، جرت اتصالات متقطعة من خلال القنصل الأمريكي في مستعمرة عدن البريطانية، وكان المسؤول الأمريكي الوحيد في الجزيرة العربية في الفترة بين الحربين. وخلال المباحثات لعقد معاهدة تجارية بين اليمن والولايات المتحدة، رفضت الأخيرة شرط الإمام الخاص بعدم إقامة سفارة[11].

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتمثل أول محك اختبار للتيار القومي، ولتوفر الظروف الموضوعية لانطلاقة عربية لتحقيق أهدافه. وقد اندلعت شرارة الثورة العربية في حزيران/ يونيو ١٩١٦ في ذلك الجزء من الإمبراطورية العثمانية الأقل تأثراً بتعسف المركزية والتتريك. واكتسبت الثورة طابعها القومي العام من خلال اتصالات الشريف حسين بن علي، وتفاعله مع العناصر القومية في الشام، واستجابتهم لدعوته إياهم لانتفاضة عربية شاملة، وهي استجابة لم تكن مطلقة؛ حيث أعدّ الزعماء القوميون من البارزين في جمعيتي الفتاة والعهد ـ خلال اللقاءات التي تمت مع نجله فيصل في دمشق في آذار/ مارس ١٩١٥ ـ شروطاً للتعاون مع بريطانيا عرفت ببروتوكول دمشق، تتطلب اعترافاً بريطانياً باستقلال البلاد العربية؛ بما يشمل سورية ولبنان وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية، باستثناء عدن، مع الاستعداد في المقابل لعقد تحالف دفاعي بين بريطانيا والدول العربية المستقلة، ومنح بريطانيا الأفضلية في الشؤون الاقتصادية[12].

---

(١٠) خيرية قاسمية، «أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي: فترة ما بين الحربين،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٣٠.

(١١) ولم تُعقَد المعاهدة التجارية إلا عام ١٩٤١، كذلك لم تبدأ العلاقات الدبلوماسية مع اليمن إلا عام ١٩٤٥. انظر: Stookey, *America and Arab States: An Uneasy Encounter*, p. 49.

(١٢) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ٣ ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ج ١، ص ٢٧.

بيد أن أخطر ما وقعت فيه الحركة العربية في المشرق من تناقض هو عندما أخطأ العرب في معرفة عدوهم الأول، الأولى بمقاومتهم ثم أخطأوا الاستفادة من تناقض الأعداء. فلم يتبينوا الأقرب إليهم والأقل خطراً وإضراراً بهم، وكانوا سجناء عواطفهم وأسرى مصالحهم الشخصية والفردية، فتخبطوا في الجزئيات، ولم تحكم سياستهم رؤية تاريخية شاملة، ومن ثم لم يستطيعوا الارتفاع إلى مستوى مسؤولية القضية القومية الإسلامية الكبرى، فكان عليهم أن يبدأوا من جديد، وفي ظل ظروف جديدة أوسع مدى، وأعتى وأكثر تشعباً من ظروف الحكم العثماني، معارك متعددة الجوانب في الداخل والخارج... أهمها وحدة البلاد(١٣).

وقد اتخذت مصر مساراً مغايراً لنظيرتها في المشرق العربي؛ ذلك أن قوى التحرر في المشرق تحدّت سلطة الباب العالي، وتحالفت مع بريطانيا في الثورة العربية سعياً إلى الاستقلال عن هذه السلطة؛ وهو أمر طالما اعتبره الوطنيون في مصر عملاً طائشاً، وكان التصور وقتها أن التضامن مع عرب المشرق لن يضيف جديداً إلى الجهد النضالي المصري ضد الاحتلال البريطاني. ولم يرَ زعيم وطني مثل أحمد لطفي السيد ـ مثلاً ـ أي فائدة تُجْنى من قيام روابط وثيقة مع عرب المشرق، واستذكر أنه منذ عام ١٩١١ ـ تقريباً ـ بدأت تظهر بوادر ما يعرف بالوحدة العربية أو الجامعة العربية؛ فقد زار مصر اثنان من أعيان سورية هما شكري العسلي من دمشق، والسيد ثابت من بيروت، وكلاهما عضو في مجلس النواب العثماني، وطالبا بشدة بوحدة مصر مع سورية. ويضيف لطفي السيد أن العسلي كان شديد الحماس في المطالبة بهذا الاتحاد؛ لدرجة أنه تجاهل كل الاعتبارات الأخرى مؤكداً أن مصر لديها المال وسورية لديها الرجال. وأشار لطفي السيد إلى أن الزعيمين السوريين قابلا عدة شخصيات سياسية وثقافية مصرية بارزة، وأنه لم يوافَق على فكرتهما؛ ليس فقط لأنها متعذرة التحقيق، ولكن أيضاً لأنها لا تصب في مصلحة مصر. ولم يجد الزعيمان أي تأييد للفكرة من غيره من الزعماء المصريين(١٤).

وقد ذهب أحمد لطفي السيد إلى مدى أبعد حين نصح عرب المشرق بالتوصل إلى صيغة تعايش مع العثمانيين، وكتب تحت عنوان «المسألة العربية» في عام ١٩١١، أن إثارة المسألة العربية الآن أمر سابق لأوانه، وأن كل المشاكل القائمة مثل استخدام

---

(١٣) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٥.

(١٤) أحمد لطفي السيد، قصة حياتي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤)، ص ١٣٧.

اللغة العربية والتمثيل العربي في البرلمان التركي يمكن حلها بالتفاهم في إطار الدستور مع زعماء لجنة الاتحاد والترقي، وخلص من ذلك إلى القول «بأننا لا نفهم وجود مسألة عربية تستوجب البحث والتسوية»[١٥].

وذكر الزعيم السوري عبد الرحمن شهبندر أنه فرّ لاجئاً إلى مصر في آذار/ مارس ١٩١٥ هارباً من عسف المتطرفين الأتراك، ودُعِي إلى حفل خاص؛ تم تقديمه فيه على أنه مسلم من الشام، وأضاف أنه لمس خلال إقامته في مصر أن الرأي العام فيها لديه انطباع سيئ عن أولئك الذين يناضلون من أجل القضية العربية، ويعتبرهم صنيعة في يد الأجانب[١٦].

ومرت الثورة العربية، إجمالاً، من دون مشاركة مصر التي كانت شديدة المعارضة لها، إذ كانت الصفوة المصرية تشعر بتفوق ثقافي على الصفوة العربية الأخرى، وترى أن مصر بلد متحضر أكثر استقلالاً منها؛ فالقومية العربية لم تكن بالتالي تمثل أي إغراء لدى المصريين[١٧].

وكان الشريف حسين قد أشار في مراسلاته مع السير هنري ماكماهون المندوب السامي البريطاني في القاهرة (من ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥ إلى ١٠ آذار/ مارس ١٩١٦)، إلى أنه يتحدث باسم الأمة، وإلى أن هدفه الرئيسي تحقيق استقلال أقاليم آسيا العربية كافة، وسعى إلى الحصول على تعهدات بريطانية بتحقيق هذا الهدف فور انتهاء الحرب؛ وقتذاك، اتسم رد الحكومة البريطانية بالمراوغة تهرباً من إعطاء تعهدات صريحة وقاطعة تناقض ما جرى رسمه من مخططات للسيطرة على المنطقة وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو. وتضمنت الردود البريطانية تطمينات بأنها ستتعاطف مع آمال العرب؛ إن هم دعموا الجهد الحربي ضد الوجود التركي[١٨].

ولم يشر الشريف حسين إلى هدف تحقيق الوحدة، تحديداً، في مراسلاته، حيث كانت المنطقة ـ في ذلك الوقت ـ ممتدة من دون فواصل قطرية في ظل الإمبراطورية العثمانية. ولم يبدأ التركيز على الوحدة هدفاً رئيسياً للحركة القومية العربية إلا بعد أن

(١٥) أحمد لطفي السيد، المنتخبات (القاهرة: دار النشر الحديث، ١٩٣٧)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(١٦) المقطم، ١٨/ ١٠/ ١٩٣٣، عن خطاب للدكتور شهبندر.

(١٧) هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس، ط ٢ (بنغازي: دارالكتب الوطنية، ١٩٩٣)، ص ١٦.

(١٨) نُشِر النص الرسمي البريطاني لهذه المراسلات، في: «Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca Parliamentary,» British Government, Papers Cmd. 5957.

تكشفت حقيقة الأطماع الاستعمارية في المنطقة. فقد نشر النظام الجديد في روسيا ـ فور قيام الثورة الشيوعية في عام ١٩١٧ ـ نص التفاهم (البريطاني ـ الفرنسي ـ الروسي) لتقسيم أقاليم الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق احتلال ونفوذ للدول الثلاث؛ وهو الاتفاق الذي كان قد تم بليلٍ قبلها بعام واحد[١٩].

وكان سعد زغلول باشا هو الآخر غير متحمس لأي توجه في صالح التضامن العربي، ونقل عنه أثناء وجوده في باريس (للدعوة للقضية المصرية في أواخر العالمية الأولى) أن بعض الزعماء العرب اتصلوا به لتوحيد الجهود، غير أنه اعتذر قائلاً بأن مشكلتنا مصرية وليست عربية. وأشار عبد الرحمن عزام إلى أنه حاول في إحدى المرات كسب سعد زغلول لفكرة الوحدة العربية، ولكن الأخير قاطعه متهكماً «إذا أضفنا صفراً إلى صفر، فإن النتيجة ستكون صفراً»[٢٠].

وعلى الجانب الأخر، تميزت السياسة الأمريكية منذ أوائل القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، بالتدخلات العسكرية الأمريكية المكثفة في المناطق المجاورة خصوصاً في أمريكا اللاتينية. وفي تلك الحقبة كانت السياسة الأمريكية قد ارتكزت على المبدأ الذي أعلنه الرئيس جيمس مونرو (James Monroe) في عام ١٨٢٣؛ بهدف منع التدخل الأوروبي في شؤون القارة الأمريكية. وقد طبق هذا المبدأ كل من الرئيسين تيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) (١٩٠٤ ـ ١٩٠٨) وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) (١٩١٢ ـ ١٩٢٠)[٢١].

إبان الحرب العالمية الأولى قرر الرئيس ويلسون في أيلول/ سبتمبر ١٩١٧ أن الوقت قد حان لإصدار بيان صريح عن أهداف السلام الأمريكية في الشرق الأوسط ومناطق أخرى، وكان دافعه إلى ذلك هو نشر البُلشفيين لمعاهدات الحرب السرية بين الحلفاء، والتي تصف الحلفاء بالاستعماريين. أمر ويلسون مستشاره العقيد إدوارد ماندل هاوس (Edward Mandell House) بانشاء لجنة لتقصي الحقائق مهمتها الحصول على المعلومات التي سيبنى عليها السلام العادل، وأسفر ذلك عن صدور مذكرة دبلوماسية في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، دعت فيها إلى السيطرة المهيمنة للحلفاء على

---

(١٩) انظر نص اتفاق سايكس بيكو، في: J. C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1956), pp. 18-22.

(٢٠) أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر (بيروت: هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ١٤٢.

(٢١) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٥.

مختلف أجزاء الامبراطورية العثمانية. وكان الرسميون في واشنطن يدركون أن إعلان أهداف السلام الأمريكية في الشرق الأوسط، ستكتمل بعقد اتفاقيات سرية (بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا) لاقتسام الإمبراطورية العثمانية، وكذلك بالطموح القومي لدى الأرمن واليهود والعرب واليونانيين، ولم يكن ويلسون ليتقبل أهداف الحلفاء، ورغم ذلك عُرفتْ محتويات الاتفاقيات السرية(٢٢).

وفي الثامن من كانون الثاني/ يناير ١٩١٨، وضع الرئيس الأمريكي أهداف بلاده في السلام في بيان يضم أربعة عشر مبدأً. ينص المبدأ الثاني عشر منها على «أن الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية الحالية يجب أن تضمن سيادة آمنة، ولكن القوميات الأخرى التي وقعت تحت الحكم التركي يجب أن تضمن أماناً مضموناً للحياة، وفرصة غير مقيدة إطلاقاً للتطور المستقل»(٢٣). وقد ترجم الرئيس الأمريكي هذه المبادئ عملياً بإرسال بعثتين لتقصّي الحقائق في منطقتنا العربية، والوقوف على متطلّبات الجماهير وحقّها في تقرير مصيرها، وقد حذّر التقرير الذي أعدّته اللجنة من مشروع الصهيونية، الذي يدعو إلى هجرة عدد غير محدد من اليهود إلى فلسطين، وجعلها دولة لهم. وأهم من ذلك كله أن قرار اللجنة قد أوصى بأن تبقى فلسطين جزءاً من سورية(٢٤).

لقد علق العرب آمالاً واسعة على مبادئ الرئيس ويلسون الأربعة عشر؛ إلا أن هذه الآمال سرعان ما اهتزت نتيجة تغاضي الولايات المتحدة عن اتفاقية سايكس ـ بيكو التي تم بموجبها تقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، وتأييدها لتصريح بلفور، واعترافها بعد عام ـ في مؤتمر فرساي بباريس ـ بالحماية البريطانية على مصر وتأييدها رفض طلب الوفد عرض قضية استقلال مصر أمام المؤتمر.

ربما كانت هذه التعقيدات الدبلوماسية أقل أهمية بالنسبة إلى القرار الأمريكي بالابتعاد تدريجاً عن الاستقلال العربي منها عن التحفظ بشأن تقرير المصير، وقد كشف روبرت لانسنغ (Robert Lansing)، وزير خارجية الولايات المتحدة ـ دون لبس ـ عن طبيعة هذه التحفظات عشية مؤتمر فرساي، حيث قال «كلما فكرت في إعلان الرئيس بشأن حق تقرير المصير؛ أجدني أكثر اقتناعاً بخطورة هذه الأفكار على عقول أجناس

---

(٢٢) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥ (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، [د. ت.])، ص ٤٩.

(٢٣) Samuel Flagg Bemis, *A Diplomatic History of the United States*, 4th ed. (New York: Holt Edition, 1955), p. 626.

(٢٤) حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية - الأمريكية، ط ٢ (بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ١٩، ومصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٦.

بعينها»، وجاء في عبارات لانسنغ الغاضب في ٣٠ كانون أول/ ديسمبر ١٩١٨ «ألن يكون ذلك سبباً في الشقاق والفوضى والتمرد؟ ألن يركن إليه مسلمو سورية وفلسطين وربما المغرب وطرابلس؟». وخلص لانسنغ إلى أن مفهوم تقرير المصير كان «بكل بساطة محشواً بالديناميت»[٢٥].

على كل حال، فقد سافر الرئيس الأمريكي ويلسون إلى مؤتمر السلام في باريس، وهو عازم على أنَّ يتمّ تبني تسوية قضية الشرق الأوسط على أساس السيادة ـ كما جاء في البند الثاني عشر من مبادئه ـ ولم يذعن لتصميم الحلفاء على اقتسام الإمبراطورية العثمانية؛ وفقاً لمعاهدات الحرب. وبهذا خرق ويلسون تقاليد عدم التدخل، وأدخل بلاده في مباحثات حول قضايا الشرق الأوسط.

ولعل هذا يفسر أن تدَخُل الولايات المتحدة المنطقة العربية جاء مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه التحديد في سنة ١٩١٩، وذلك عندما أرسلت في سنة ١٩١٩ أول لجنة تحقيق لمعرفة رغبات الشعب العربي في كل من فلسطين وسورية ولبنان بعد زوال الحكم العثماني، وهي المعروفة بلجنة «كنغ ـ كرين» (King-Crane)، ورفعت تقريرها إلى الأمريكي ويلسون[٢٦].

لقد كان لظهور النفط في منطقة الشرق الأوسط الدور الأساسي في دفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام بهذه المنطقة، وإلى الدخول في حلبة الصراع الدولي فيها. ولقد عارضت بريطانيا، بعد هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الأولى، مشاركة الولايات المتحدة في حصة الألمان والأتراك، ورفضت الاعتراف بالمصالح الأمريكية في المنطقة كمنافس للمصالح البريطانية[٢٧].

وتجدر الإشارة إلى ما ذكره أحد الباحثين[٢٨]، عن وجود مذكرة أمريكية مفصلة سنة ١٩١٨، اشتملت على موضوع البترول في فلسطين، وما كانت قد قامت به شركة من أضخم الشركات الأمريكية، وهي ستاندرد أويل (Standard Oil)، من البحث عن البترول في فلسطين «وكانت هذه الشركة قد اشترت من رعايا عثمانيين سبعة امتيازات

---

(٢٥) Robert Lansing, *The Peace Negotiations: A Personal Narrative* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1921), pp. 97-98.

(٢٦) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط ٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨)، ص ٤٠٧ ـ ٤١٠.

(٢٧) شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٨) نظام شرابي، **أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠)، ص ٤٦.

للبحث عن البترول في النقب، وعن الكبريت والزفت والفوسفات في منطقة البحر الميت، وقد قضت شركة ستاندرد بعد حصولها على تلك الامتيازات نحو ستة شهور في البحث والتنقيب». وذكر الباحث ما يفيد أن تلك المسألة لم تكن تخلو من شؤون البترول أو على الأقل من رائحته، وأن آل الشوا في غزة يملكون أرضاً في جنوب فلسطين اسمها الحليقات، كان يعتقد من مدة طويلة أن في باطنها بترول، وقد توقف الباحث عند هذه المعلومات.

كانت هناك مصالح أخرى تحتاج إلى الحماية الدبلوماسية، فالبعثات التبشيرية البروتستانتية والجمعيات الخيرية تورطت في نشاطات متعلقة بالعديد من شعوب الشرق الأوسط، وكانت الاعتبارات الفكرية تقوي نشاطاتهم، وأحياناً كان هناك صراع بين الأهداف الاقتصادية للتجار وأصحاب السفن والمستثمرين وأهداف المبشرين والمحسنين. وحين كانت تتضارب مصالح الطرفين، كان الموظفون الدبلوماسيون عادة ينهون الصراع بطريقة تنسجم مع المصلحة القومية، وكانت مصلحة البعثات التبشيرية والخيرية هي السائدة. وبينما بدأت المصالح الاقتصادية تطرق أسماع الحكومة، كانت المجموعات التبشيرية القوية تطلب وتحصل فعلياً على الاهتمام الأعظم من قبل الدبلوماسيين الأمريكيين. وتنافست العوامل الاقتصادية مع البعثات التبشيرية والخيرية لإحراز مركز أكبر في صوغ السياسة الأمريكية، وخلال العشرينيات من هذا القرن استخدم الدبلوماسيون الأمريكيون سياسة الباب المفتوح ليوفروا لرجال النفط الأمريكيين منفذاً إلى منابع النفط في الوطن العربي[٢٩].

وأصبح موظفو الحكومة الأمريكية مقتنعين بأن على بلادهم أن تستخدم نفوذها لتشكيل عالم ما بعد الحرب، وخصوصاً ما اعتبروه دولاً قومية ضعيفة وهشة في آسيا وأفريقيا. وأضحى كثير من الباحثين والنشطاء يشيرون إلى هذه الدول، الفقيرة نسبياً والزراعية إلى حد كبير، باعتبارها تشكل عالماً ثالثاً، في مقابل العالم الأول الرأسمالي من دول غرب أوروبا والولايات المتحدة والعالم الثاني الشيوعي. وفي العالم الثالث، مثل كل مكان آخر، كانت الأهداف المعلنة لسياسة الولايات المتحدة هي الحفاظ على النظام السياسي والاستقرار، وحماية وتوسيع النظام الرأسمالي الذي شجعته الولايات المتحدة بوصفه الطريق الوحيد للتطور الاقتصادي ومنع انتشار الشيوعية، التي صورتها أمريكا كمؤامرة إجرامية عالمية تديرها موسكو. وعلى ذلك بدأت الولايات المتحدة

---

(٢٩) بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥، ص ٢ ـ ٣.

فرض قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية حول الكوكب؛ إما لكي تكفل تفوقها الاستراتيجي؛ أو لتقليل النفوذ السوفياتي أو تمحوه، أو لتدرأ خطر التحديات الجذرية للنظم الصديقة، أو لتتخلص من الحكومات التي اعتبرتها معادية لمصالحها، أو لحماية الاستثمارات والوصول إلى الموارد والأسواق[٣٠].

وقبل أن ينتهي فصل صيف عام ١٩١٨، أرسل ويلسون بعثة تقصي حقائق إلى الشرق الأوسط برئاسة جيمس هاربرد (James Harbord)؛ الذي جاء بأخبار جيدة وسيئة من بين بقايا الإمبراطورية العثمانية، والذي كتب في تقريره في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩ يقول «دون زيارة للشرق الأوسط، لن يستطيع أي أمريكي أن يدرك، ولو بقدر بسيط، مدى الاحترام والثقة والحب التي تحظى بها بلادنا في المنطقة»، و«بفضل السمعة العالمية عن تعاملنا المنصف... والتأثير التبشيري والتعليمي غير الأناني المبذول على مدى قرن، فإن ذلك هو شعور واحد يكنّه لنا سواء المسيحي أو المسلم، اليهودي وغير اليهودي، الأمير والمزارع في الشرق الأدنى». ولكن هاربرد ـ لسوء الحظ ـ ينبه واشنطن إلى أن ثقة شعوب الشرق الأوسط ببعضهم قليلة، وعليه فإذا كانت أمريكا ـ باختصار ـ تريد أن تكون أكثر ارتباطاً بالشرق الأوسط، فإن على صنّاع السياسة أن يواجهوا النزاعات المألوفة بين شعوب تشترك في تراث واحد هو التراث اليهودي ـ المسيحي، كما سيواجهون ميولاً «متعطشة للدماء.. عنيدة وانتقامية» لدى كل من الأتراك الكسالى الساعين وراء الملذات، والأكراد والعرب الرحل، الذين ستكون «الرغبة في الثأر لأخطاء سابقة قوية بينهم على مدى جيل قادم على الأقل»[٣١].

---

(٣٠) لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص ١٩٤.

(٣١) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٦٩.

الفصل الأول

محاولات وإرهاصات الوحدة العربية
١٩١٨ ـ ١٩٣٩

أولاً: الإدارة الأمريكية والقضايا العربية في مؤتمر فرساي

توسّم الوطن العربي خيراً بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الشريف حسين قد أرسل ابنه فيصلاً إلى فرساي بباريس؛ ليعرض قضية تقرير المصير العربي أمام صنّاع السلام وجهاً لوجه. وقد أكد الأمير فيصل في مذكرته التي قدمها إلى مؤتمر فرساي في أول كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، أن وحدة العرب كانت في مقدمة الأهداف التي خاض العرب حرباً من أجلها ضد الأتراك، وهو أيضاً هدف الحركة القومية العربية لتوحيد العرب نهائياً في أمة واحدة. وأشار إلى أنه ـ كعضو قديم في اللجنة السورية ـ قاد الثورة السورية، وكان خلفه سوريون وعراقيون وعرب، ومن ثم فإنه يعتقد بأن فكرة وحدة العرب في آسيا (يقصد العراق وسورية بمفهومها التاريخي) مبررة عن الحاجة للنقاش، ودعم وجهة نظرة هذه بما قدمه العرب للحلفاء في هذه الحرب، كما أكد نجاح الوحدة العربية؛ لو لم تجرِ محاولات تقسيم المنطقة كغنيمة حرب بين القوى العظمى[١].

وفي باريس علم الرئيس ويلسون رسمياً بالأهداف الاستعمارية للدول الأوروبية؛ فروسيا ستأخذ القسطنطينية والمضائق التركية، وبريطانيا ستحصل على ما بين النهرين وفلسطين، بينما ستأخذ فرنسا سورية وقسماً من الأناضول، وإيطاليا ستكون حصتها جزءاً من الأناضول الغربية. حينذاك تبنّى ويلسون إقامة مؤسسة عالمية مهمتها حل المشاكل الدولية، وزكّى وضع أملاك ألمانيا والدولة العثمانية تحت الانتداب الغربي؛ بشرط أن يخضع هذا الانتداب لإشراف المؤسسة الجديدة (عصبة الأمم)[٢].

وقد تبنى مجلس العشرة في مؤتمر فرساي بباريس[٣] قضية الامبراطورية العثمانية،

(١) Foreign Office 371/52348, Memorandum by Emir Feisal (Paris) (1 January 1919).

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٦.

(٣) وهو المجلس الذي ضمّ مندوبين اثنين من الدول الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان).

وأرادت الدول الكبرى تحقيق الضم الفوري للأراضي المعطاة لها على أساس معاهدات الحرب، في حين عارض ويلسون ذلك قائلاً بأن هذا سيعرقل قيام هيئة الأمم المقترحة، وفي النهاية طرح جان سموتس (Jan Smuts)، رئيس وزراء جنوب افريقيا، فكرة الانتداب كحل وسط بين الضم الاستعماري وحق تقرير المصير؛ وقد لقي هذا الحل قبولاً عاماً. وفي ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، وافق مجلس الشورى للعشرة على مسودة قرار تُفْصَلْ بموجبه أرمينيا وسورية، وما بين العراق وفلسطين عن الإمبراطورية العثمانية، ووضعها تحت الانتداب. وأمل البريطانيون بقبول الولايات المتحدة للانتداب، وكانوا مدركين أن البعثات التبشيرية البروتستانتية قد أذكت في نفس الرئيس ويلسون فكرة الوصاية على أرمينيا، وتحويل الاهتمام الإنساني بالأرمن لخدمة الطموح الاستعماري البريطاني. ولا شك في أن الوصاية الأمريكية على أرمينيا تخدم كحاجز فاصل بين البترول الفارسي والاحتياطي النفطي الكبير في العراق، وبين البُلشفيين في روسيا، ويحِد من النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط، وسيوقف الحركة الداعمة للأتراك التي قد تمتد عبر الشرق الأوسط؛ فتعرض للخطر موقف بريطانيا في الهند، وهو سيعني أن المساهمة الأمريكية ستضفي على التسوية التركية هيبة إضافية. ولكن ويلسون حذر من أن الكونغرس والشعب الأمريكي لن يقبلا بسهولة حمل المسؤولية تجاه الشرق الأوسط، وقال بأن قبوله بفرض الانتداب خاضع لموافقة الكونغرس[٤].

وفي ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩، أبلغ فيصل المسؤولين البريطانيين والأمريكيين أنه «الآن وقد انتصر الحلفاء في الحرب فإن الشعوب الناطقة بالعربية ترى أن الاستقلال من حقها وأنها جديرة به... وأن ذلك يتسق مع المبادئ التي وضعها الرئيس ويلسون وقَبِلها كل الحلفاء»؛ إلا أن ويلسون كان قد بدأ يعيد النظر في حق تقرير المصير، وحث فيصل على التفكير في السماح لعصبة الأمم المتحدة أن تقيم نظام انتداب من أجل إعداد العرب للاستقلال تحت وصاية أوروبية[٥]. وكان قلق ويلسون نابعاً في جزء منه من اكتشاف مزعج قبل عامين من إصدار مبادئه الأربعة عشر، وهو أن بريطانيا وفرنسا كانتا قد وقعتا سراً اتفاقية سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot)، التي خلقت منطقة نفوذ بريطاني في العراق وفلسطين ومنطقة نفوذ فرنسي في سورية ولبنان[٦].

---

(٤) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥ (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، [د. ت.])، ص ٥٠.

(٥) Foreign Relations of the United States, Paris Peace Conference 1919, Minutes of the Council of Ten Meeting, 3-888-94 (6 February 1919).

(٦) David Fromkin, *A Peace to End All Peace: Creating the Modern Middle East, 1914-1922* (New York: Henry Holt, 1989), pp. 188-96 and 389-402.

وقدم فيصل ـ بوصفه ممثلاً عن والده، ومندوباً عن الشعب السوري ـ مذكرتين لمؤتمر الصلح في الأول والتاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، طالب فيهما باستقلال وسيادة الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا؛ من خط الإسكندرونة ـ ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً؛ بضمان عصبة الأمم، مع استثناء الحجاز الذي هو دولة ذات سيادة، وعدن التي هي محمية بريطانية. وأفصح عن أن هدف الحركة القومية العربية هو توحيد العرب في أمة واحدة، معرّفاً إياهم بأولئك الذين ينحدرون من أصل سامي مشترك ويتحدثون العربية. وأشار إلى الماضي المجيد للعرب ولمقاومتهم كل محاولات الترك لامتصاصهم؛، غير أنه تفادى التركيز على الرابط الديني مؤكداً وحدة الأصل واللغة والمصالح المشتركة، ولكنه اعترف بأن المناطق العربية تختلف اقتصادياً واجتماعياً؛ الأمر الذي يجعل ضمها كلها في إطار حكومة واحدة أمراً صعباً لا يمكن تحقيقه. ومن ثم اقترح نظاماً لامركزياً للإدارة مع ضمانات بوضع خاص للأقليات وحدود مفتوحة، وشبكة اتصالات بالبرق وسكك الحديد، ونظام موحد للتعليم في أرجاء المشرق العربي كافة. وأبدى اعتقاده بالنسبة إلى سورية بأنها متقدمة سياسياً؛ بحيث تستطيع أن تدير شؤونها الداخلية بنفسها. أما بالنسبة إلى فلسطين فأبدى الرغبة في فرض وصاية عليها يتولاها وصي من الدول الكبرى، طالما أن هناك إدارة حكومية تمثيلية محلية، كما طالب باتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من رغبات السكان قبل تثبيت الدول القائمة فعلاً في المنطقة، وتعديل الحدود بينها، وإنشاء دول جديدة حسب الحاجة، وتعيين حدودها[٧].

وواضح أن فيصلاً تصور قيام حكومة عربية للمشرق العربي بزعامة والده؛ تتعايش داخلها دويلات تخضع بعضها ـ وفلسطين على وجه التحديد ـ لوصاية أجنبية، وهو أمر مَثَّلَ نقطة الضعف الرئيسية في ما طرحه، وخالف طموحات القوميين العرب خاصة في الشام[٨]. وكان ويلسون قلقاً من نزعة القومية الثورية في الوطن العربي، ووافق ـ على مضض ـ على حذف الإشارات الصريحة لمبدأ تقرير المصير من معاهدة فرساي في شباط/ فبراير ١٩١٩[٩].

---

(٧) Jacob Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, 2 vols. (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1956), vol. 2: *1914-1965*, pp. 38-39.

(٨) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ٣ ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ج ١، ص ٣٣.

(٩) Lee C. Buchheit, *Secession: The Legitimacy of Self-Determination* (New Haven, CT: Yale University Press, 1978), pp. 113-115. =

وعقب خلاف بين رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية الفرنسي حول المطالب الفرنسية في سورية، اقترح الرئيس ويلسون في ٢٠ آذار/ مارس ١٩١٩، على المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بين دول الحلفاء (الولايات المتحدة ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا)، إرسال لجنة تحقيق للوقوف على رغبات المواطنين في سورية (فلسطين وسورية ولبنان) تمهيداً لتقرير مصير المنطقة[١٠]. ورغم تصديق الاقتراح، فقد امتنعت فرنسا وبريطانيا، من الاشتراك في اللجنة، لعلمهما بأن نتائج التحقيق لن تكون في مصلحتهما. ولذا فقد اقتصرت اللجنة على العضوين الأمريكيين اللذين سُمِّيت اللجنة باسميهما وهما: هنري كنغ (Henry King) رئيس كلية أوبرلين (Oberlin)، ورجل الأعمال تشارلز كرين (Charles Crane)، بالإضافة إلى بعض المستشارين[١١].

ووصلت لجنة التحقيق الأمريكية إلى سورية في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩، وأقامت في البلاد ستة أسابيع[١٢]، حيث قابلت عدداً من الوفود، وتلقت عدداً كبيراً من العرائض. وكان المؤتمر السوري العام قد التأم حينذاك في دمشق، بين ٢٠ حزيران/ يونيو و١٩ تموز/ يوليو سنة ١٩١٩، وكان يمثل جميع التيارات في الشرق العربي؛ وذلك من أجل تحديد مطالب سكان سورية التاريخية. وفي الثاني من الشهر ذاته اتخذ المؤتمر بضعة قرارات، من أهمها:

ـ الاحتجاج على معاهدة تقضي بتجزئة البلاد السورية، وعلى كل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من البلاد، والمطالبة بإلغاء تلك المعاهدات والوعود؛ اعتماداً على المبدأ الأساسي من مبادئ الرئيس ويلسون القاضي بإلغاء المعاهدات السرية.

ـ المطالبة بالاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية[١٣]، وأن تكون الحكومة السورية ملكية نيابية تدار مقاطعاتها إدارة لامركزية تحفظ فيها حقوق الأقليات، وترشيح

= نقلاً عن: دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٢٨٣.

(١٠) Joseph L. Grabill, *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810-1927* (Minneapolis, MN: Univercity of Minnesota Press; Minnesota Editions, 1971), pp. 160-164.

(١١) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٦.

(١٢) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(١٣) التي تحدّها جبال طوروس شمالاً، ورفح فالخط المار من الجوف جنوباً، وجنوب العقبة غرباً، ونهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي البوكمال إلى شرق الجوف شرقاً، والبحر المتوسط غرباً.

فيصل لعرش البلاد، المطالبة بالمساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة، على أن لا تمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها، وعلى أن لا يزيد أمد هذه المساعدة على عشرين عاماً؛ وإذا رفضت الولايات المتحدة ذلك فتطلب المساعدة من بريطانيا(١٤).

تركت هذه القرارات انطباعاً إيجابياً لدى اللجنة التي عبّرت في برقية لها من بيروت في ١٠ تموز/ يوليو ١٩١٩ عن تعاطفها مع إقامة دولة سورية مستقلة وموحدة تحت قيادة فيصل، وأنه من المستحسن أن يكون ذلك بمساعدة الولايات المتحدة. وعكس التقرير النهائي للجنة الذي قدمته في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٩ الروح نفسها، ويعد هذا التقرير ذات أهمية فائقة، لأنه المصدر الوحيد الذي يحتكم إليه المؤرخ إذا تطلب تحليلاً نزيهاً موضوعياً لحال المشاعر السائدة في الدوائر السياسية العربية في ما بعد الحرب مباشرة. وقد شمل التقرير ثلاثة أقسام: أولها، عن عمل اللجنة والأوضاع في سورية؛ وثانيها، توصيات عامة لمؤتمر الصلح؛ وثالثها، عبارة عن تقرير خاص وسري ـ للاستخدام الأمريكي فقط ـ ضمّنت فيه اللجنة استنتاجاتها بصراحة أكبر(١٥). كما عارض قيام دولة صهيونية في فلسطين على أساس أن نحو ٩٠ بالمئة من سكانها عبّروا عن رفضهم لهذا المشروع، وحذر من سيطرة فرنسا على سورية التي اتضح أن سكانها يفضلون الاستقلال؛ واعترف بوضع لبنان الخاص، وكان أميَل إلى انتداب بريطانيا على كل من فلسطين والعراق، ولكن الدولتين الأوروبيتين الغربيتين لم تهتما برغبات السكان(١٦).

وبعد أن تجولت لجنة كنغ ـ كرين في عدد كبير من البلدان العربية، وتثبتت من عداء الشعوب العربية للصهيونية ولفكرة إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أرسلت برقية من بيروت إلى الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح؛ أكدت فيها للوفد عداء العرب للصهيونية، وحذرت من العواقب السيئة لسياسة بريطانيا التي تضمنها تصريح بلفور، وأوصت بوجوب إنشاء مملكة عربية واحدة بزعامة فيصل، وهو رجل متسامح سامي الأخلاق بعيد من التعصب محب للمسيحيين ومخلص للأمريكيين؛ ويبلغ من تسامحه الديني أنه وعدنا بأن يتعاون معنا نحن الأمريكيين في ترقية البلاد العربية، إن أنشأنا

---

(١٤) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى (دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦)، ص ١٢٦ ـ ١٢٩.

(١٥) جورج أنطونيوس، يقظة العرب.. تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢)، ص ٤٠٨ ـ ٤١٠.

(١٦) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٦.

له الدولة العربية الواحدة تحت حماية الولايات المتحدة، فإنه يتعاون معنا في جميع الشؤون لترقية الشرق، وذهب في ذلك إلى حد الوعد بإقامة كلية أمريكية للبنات في الحجاز، ولو تم هذا للأمريكيين لأصبحت لهم المكانة الأولى في الشرق في شؤون التعليم، ولقضينا بذلك على نفوذ فرنسا والفاتيكان في ترقية الشرق[17].

وبعد ستة أشهر من التنقل والدراسة المستفيضة؛ قدمت لجنة كنغ ـ كرين تقريرها في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٩، إلى الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح، وقد توصلت اللجنة إلى أن الاستقلال الكامل للعرب ربما كان سابقاً لأوانه[18]، وأوصت بفرض الانتداب البريطاني أو الأمريكي على سورية، وبضم فلسطين إلى دولة عربية تحت حكم فيصل. وهكذا لم يعد ممكناً تحقيق الخطط الصهيونية لأن دولة صهيونية في فلسطين نسبة اليهود فيها ١٠ بالمئة ستنتهك مبدأ حق تقرير المصير، وكان على بريطانيا فرض انتدابها على بلاد ما بين النهرين، بينما توضع دولة أرمنية حديثة وصغيرة، والقسطنطينية التي ستدول، ودولة الأناضول التركية تحت انتداب دول مختلفة، ورفضت مطالبة اليونان بقسم من الأناضول، وتقرر وضع الأجزاء غير العربية من الإمبراطورية العثمانية تحت الانتداب الأمريكي. وقد وصل تقرير اللجنة هذا إلى البيت الأبيض في أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، أثناء رحلة الرئيس ويلسون لمصلحة عصبة الأمم فلم يره مطلقاً[19]. ومارس الفرنسيون والصهيونيون نفوذهم لمنع ذلك التقرير من الاستخدام في عقد تسوية في المشرق العربي[20].

وعلى كل حال، فقد عاد الرئيس ويلسون إلى بلاده في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩، وقدم معاهدة فرساي إلى مجلس الشيوخ؛ حيث نوقشت مطولاً، وأثيرت حفيظة الجماهير حول بنودها العديدة، وظهر وجود تيار من الرأي معاكس للمعاهدة ولقبول الانتداب، وهكذا غَل مجلس الشيوخ يدي الرئيس الأمريكي، وتدهورت الأحداث في الشرق الأوسط، وأثار الاعتداء اليوناني على أراضي تركيا شعوراً قومياً معارضاً لاقتسام

---

(١٧) فرانك مانويل، بين أمريكا وفلسطين، ترجمة يوسف حنا (عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٧)، ص ١٣٥.

(١٨) Harry N. Howard, *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East* (Beirut: Khayats, 1963), pp. 31-43.

(١٩) لم يكن هذا التقرير ذا فائدة للعرب، حيث لم يُنشَر إلّا بشكل موجز عام ١٩٢٢، ولم يُنشَر رسمياً إلا عام ١٩٤٧.

انظر: عبد الوهاب المسيري، **اليهود واليهودية والصهيونية**، ٧ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٦، الباب الرابع.

(٢٠) بريسون، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥**، ص ٥٢.

الحلفاء للأناضول، وعلم المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح أن حالة الأرمن رهيبة، وأنه ما لم ترسل شحنات إغاثة إضافية إلى القوقاز فسيهلك الأرمن جوعاً، واختار المجلس مديراً لشؤون الإغاثة في القوقاز، وأعطوا الإدارة الأمريكية سلطاناً قضائياً في تلك المنطقة. وساء الوضع بسحب البريطانيين لقوة الحملة العسكرية من القوقاز تاركين الأرمن يواجهون مصيرهم. وأخيراً، نجد أن بريطانيا وفرنسا لم تتمكنا من الاتفاق على حسم مسألة سورية بشكل يرضي العرب والفرنسيين معاً، ومرض الرئيس ويلسون في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، وبعجزه يَئِسَ القادة الأوروبيون من مساهمة الولايات المتحدة في تسوية قضية الشرق الأوسط. والشاهد الأول على انسحابها هو نفورها من الانجراف في خضم المشكلة العربية ـ الفرنسية ـ البريطانية بشأن سورية، والشاهد الثاني هو رفض مجلس الشيوخ لمعاهدة فرساي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩. وقد شعر الرئيس الأمريكي بضرورة سحب رئيس المبعوثين الأمريكيين من باريس، وتم ذلك في كانون أول/ ديسمبر ١٩١٩، ولم يعد للولايات المتحدة ممثل في المؤتمر[٢١].

وبدأ الوطنيون يعدّون العدة لمواجهة صِدام محتوم مع فرنسا، وقرروا في المؤتمر السوري العام في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠ اتخاذ الإجراءات التنفيذية للمطالب التي حددها المؤتمر الأول بإعلان استقلال سورية في حدودها الطبيعية الشاملة لفلسطين استقلالاً تاماً وكاملاً تحت حكم نيابي برلماني، وصيانة حقوق الأقليات، ورفض المطامع الصهيونية في فلسطين، وتأسيس الحكم على مبدأ «اللامركزية الإدارية» مع مراعاة مطالب الأقاليم اللبنانية في الإدارة الذاتية داخل الحدود المعروفة للبنان قبل الحرب؛ بشرط أن تبقى خالية من أي نفوذ أجنبي، وإعلان حق العراق في الاستقلال وإيجاد اتحاد سياسي واقتصادي بينه وبين سورية (نظراً إلى الروابط بين البلدان)، وأعلن المؤتمر ـ بناءً على ذلك وبالإجماع ـ مبايعة فيصل ملكاً على سورية؛ بالنظر إلى نضاله الدائم للتحرير، وبصفته الشخصية التي ترى فيها الأمة قائدها العظيم[٢٢].

وقد رفضت كل من بريطانيا وفرنسا هذه القرارات واعتبرتها غير شرعية، واستصدرت من المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو (San Remo) (شمال غرب إيطاليا) في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٢٠، قراراً بفرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، والبريطاني على العراق وفلسطين وشرق الأردن، وأضيفت عبارة فحواها أن

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٢) الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية (عمّان: حكومة شرق الأردن، ١٩٤٦)، ص ٨.

على الدولة المنتدبة على فلسطين أن تنفذ تصريح بلفور. وشرعت فرنسا على الفور في إحكام سيطرتها على سورية؛ ما أدى إلى سلسلة من التطورات انتهت بمعركة ميسلون؛ وطرد فيصل من دمشق في تموز/ يوليو ١٩٢٠. وكان موقف الولايات المتحدة سلبياً، وبخاصة أنه قويت فيها اتجاهات العزلة بحيث لم يوافق الكونغرس على كل من اتفاقيات الصلح، وميثاق عصبة الأمم. وقد استبسلت المقاومة العربية غير أن ضعف إمكاناتها، ووهم اعتقادها في تعاطف بريطاني ـ وربما أمريكي ـ مع عدالة مطالبها وضعا حدّاً لهذه التجربة الأولى في بدايات القرن العشرين؛ لفرض الاستقلال والوحدة[٢٣].

وقد ذكر أحد المعاصرين للأحداث[٢٤] أنه عند زيارته لمصر ـ بعد سقوط مملكة فيصل في سورية في ١٩٢٠ ـ وجد الجميع، بمن فيهم الزعماء الوطنيون، غير مكترثين بالتطورات في المشرق العربي؛ بل أكد أن بعضهم ذهب إلى حد صب اللعن على الثورة العربية بقادتها ودعاتها، وأرجع ذلك إلى قوة الأفكار الإسلامية، وتعلق بعض زعماء الحركة الوطنية المصرية بالخلافة.

ما من شك في أن سنة ١٩٢٠ مثلت خيبة الأمل الكبرى للمشرق العربي، حيث تمزقت سورية التاريخية، وأضحت تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، ومنذئذ حدث التوتر بين تأكيد الرغبة في الوصول إلى تأسيس دولة واحدة ورغبة كل جهاز دولة ـ وقتذاك ـ في الإبقاء على الدولة الإقليمية التي يراقبها وتكريسها.

١ ـ وحدة وادي النيل (مصر والسودان) في مؤتمر فرساي (١٩١٩)

وفي ما يتصل بالقضية المصرية ووحدة وادي النيل في مؤتمر فرساي، فإن سعد زغلول ـ زعيم حزب الوفد المصري ـ لم يتوان عن الاتصال بالمؤتمر، حين بعث بتقرير في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ إلى الرئيس الأمريكي ويلسون ـ عقب وصوله إلى باريس ـ تضمن المطالبة باستقلال وادي النيل استقلالاً تاماً، وقبول مصر في عصبة الأمم، وتمثيلها في مؤتمر الصلح، وضمان أمن قناة السويس وحرية الملاحة فيها؛ ثم أردفه بتقرير ثانٍ في أواخر الشهر نفسه، تضمن شرحاً وافياً للمطالب سابقة الذكر، مستنداً إلى مبادئ الرئيس ويلسون، وبخاصة مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها، وألحقه بتقرير ثالث مفصل حول القضية المصرية. وتلقى رداً من سكرتير الرئيس ويلسون في

---

(٢٣) جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١، ص ٣٣٥، ومصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٦.

(٢٤) ساطع الحصري [أبو خلدون]، آراء وأحاديث في القومية العربية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ١٧.

٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، يبلغه بأن المسألة ستلقى عناية الرئيس الأمريكي[٢٥]، وسعياً إلى التخلص من الحماية ونيل استقلال وادي النيل (مصر والسودان). تشكل الوفد المصري في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، أي بعد يومين من إعلان الهدنة العامة في أوروبا، وقد ضم هذا الوفد بعض أعضاء الجمعية التشريعية، ومجالس المديريات ورؤساء الطوائف والهيئات والنقابات برئاسة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية المنتخب.

وسعى الوفد لدى المندوب السامي البريطاني للسماح له بالسفر إلى لندن قبل نهاية عام ١٩١٨؛ للتفاوض مع الحكومة البريطانية حول مستقبل مصر، غير أن المندوب السامي لم يسمح له بذلك. وفي الخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، قررت هيئة الوفد العدول عن فكرة السفر إلى لندن، والسعي الحثيث إلى السفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح، ونقل القضية المصرية إلى الميدان الدولي المباشر، واللقاء بممثلي الدول الأجنبية، ومتابعة الاتصال برئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو، وهو رئيس المؤتمر، وبالرئيس الأمريكي ويلسون. وحدد الوفد أهدافه بالغاء الحماية وإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال[٢٦].

وفي اليوم التالي، أبرق الوفد إلى ممثلي الدول الأجنبية في مصر، وإلى الرئيس ويلسون يبلغهم بتشكيل الوفد المصري، وتحديد المطالب الوطنية في الحرية والاستقلال بضمانة عصبة الأمم، وتحييد قناة السويس، وإقامة حكومة دستورية في البلاد، والتزام مصر تعهداتها الدولية. واشتد نشاط الوفد على الصعيدين الشعبي والدولي، ما دفع السلطات البريطانية إلى اعتقال رئيسه وثلاثة من أعضائه، في الثامن من آذار/ مارس ١٩١٩، ونفيهم إلى مالطا. كان هذا الإجراء الشرارة التي ألهبت الثورة في مصر في تحدٍّ واضح للحماية البريطانية[٢٧]. ولكن فوجئ الوفد المصري وهو في مرسيليا، بنبأ اعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر[٢٨]، في حين أكد سعد زغلول للرئيس الأمريكي أن الرغبة في سلام ديمقراطي دائم يقوم على مبدأ تقرير المصير كانت متجذرة في قلوب أبناء كل الشعب المصري الذين كانت ثقتهم في المبادئ الأربعة عشر قوية وراسخة.

---

(٢٥) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي، من ١٩١٤ ـ ١٩٢١، ٢ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦)، ج ١، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢٦) عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ١٧٧ ـ ١٧٩.

(٢٧) الرافعي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٨ ـ ١٧٢.

(٢٨) انظر نص التصريح الأمريكي، في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣.

وعندما اتضح أن ثقة ويلسون لم تكن نهائية وأنها أكثر ميلاً إلى البريطانيين مما كان متوقعاً، أسس سعد زغلول حزب الوفد، وشن حملة وطنية قوية إلى أن انتقل سعد إلى جوار ربه في عام ١٩٢٧[٢٩].

لم تختلف أقطار المغرب العربي، بدورها، في تطلعاتها إلى مؤتمر فرساي، عن غيرها من الأقطار العربية؛ فقد قدمت اللجنة الجزائرية التونسية (Tunisian Algerian Community)، التي كانت تضم بعض القادة المغاربة في المنفى، مذكرة إلى المؤتمر تضمنت استعراضاً لتاريخ القطرين؛ مؤكدة أنهما يؤلفان بلداً واحداً عاصمته تونس منذ الفتح العربي الإسلامي، يقطنه شعب واحد لغته العربية ودينه الإسلام، عاش في ظل تنظيم سياسي وإداري وعسكري تام فكان سيد مصيره، وكان ارتباطه بالخلافة الإسلامية ارتباطاً اسمياً، بما في ذلك الخلافة العثمانية. كما بعثت اللجنة الجزائرية ـ التونسية ببرقية إلى الرئيس الأمريكي ويلسون، في الثاني من كانون الثاني/ يناير سنة ١٩١٩، تناولت الظلم الواقع على الشعب الجزائري ـ التونسي من فرنسا، والتضحيات التي قدمها أثناء الحرب العالمية الأولى، وجاء فيها: «إن الشعب الجزائري ـ التونسي يعلق أمله عليكم، أيها السيد الرئيس، من أجل استعادة حقه في تقرير مصيره بحرية»؛ وحددت البرقية مطالب الشعب الجزائري ـ التونسي[٣٠].

أما في طرابلس وبرقة (ليبيا)، فقد أدى تطور الأحداث فيها إلى تجاهل مؤتمر الصلح. ومنذ دخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى، سعت بريطانيا إلى إنهاء القتال الدائر بين جيوش الاحتلال الإيطالية، والمقاومة الوطنية الليبية في برقة، ونجحت مساعيها في إبرام هدنة عسكرية بين إدريس السنوسي، وكل من بريطانيا وإيطاليا في ١٤ و١٧ نيسان/ أبريل سنة ١٩١٧، ونصت على وقف القتال وإنهاء حالة الحرب[٣١]. وقد خرجت إيطاليا من الحرب العالمية الأولى منهكة القوى، وعاجزة عن إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا لتعزيز سيطرتها على البلاد؛ ولذلك وجدت الحكومة الإيطالية، على حد تعبير وزير خارجيتها كارلو شانزر (Carlo Schanzer)، «أن الوقت قد حان لتجرب التعاون المباشر مع الليبيين، ومنحهم الحقوق المدنية والسياسية التي كانت محدودة في

---

(٢٩) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٢٨٤.

(٣٠) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٣١) نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا: من الاستعمار إلى الاستقلال (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٥٨)، ص ٨٩ ـ ٩١، و Majid Khadduri, *Modern Libya: A Study of Political Development* (Baltimore, MD: The John Hopkins University Press, 1963), pp. 12-14.

ما مضى...»؛ وجاءت هذه المحاولة لتحقق مطالب السكان في الحكم الذاتي، ولتلبي رغبة إيطاليا في حكم البلاد دون اللجوء إلى القوة. وفي طرابلس، عقد مؤتمر وطني عام في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، أعلن قيام الجمهورية الطرابلسية، واعترفت إيطاليا بها، وأصدرت قانوناً أساسياً لطرابلس في الأول من حزيران/ يونيو سنة ١٩١٩، نص على تعيين والٍ من قبل ملك إيطاليا، ومجلس نواب محلي منتخب[٣٢].

وقد عانت سلطنة مراكش أثناء الحرب وبعدها من الاحتلال الفرنسي بعد أن فرضت عليها الحماية بحيث لم يتمكن السلطان أو أي قيادة وطنية الاتصال بمؤتمر الصلح. ولا شك في أن فرنسا بذلت ما في وسعها، أثناء مؤتمر الصلح، لمقاومة قيام كيان عربي في المشرق العربي. كما أنها أفشلت محاولات الوفد المصري للاتصال بقادة المؤتمر وعرض المسألة المصرية عليه، وصمّت آذانها أمام المطالب التونسية ـ الجزائرية وقاومتها بشدة؛ بينما كانت قوتها العسكرية تمارس عملية التهدئة في سلطنة مراكش[٣٣].

٢ ـ المملكة العربية في دمشق (١٩١٨ ـ ١٩٢٠)

ابتُلِي المشرق العربي (الشام والعراق) في السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى بفترة قاسية؛ حيث اتجهت حكومة الاتحاديين إلى سياسة التتريك، ومحاولة طمس الشخصية العربية، وهو أمر يتعارض مع الأخوّة الإسلامية. وكان لهذه السياسة أثرها في كراهية أهل المشرق للحكم العثماني في كل عهوده[٣٤]، في حين تبلورت الصلات البريطانية ـ العربية آخر الأمر في العلاقة مع الشريف حسين أمير مكة، وخصوصاً حين تلبّد الموقف الدولي بالغيوم وأصبحت الحرب العالمية وشيكة الوقوع، وبدا أن الشريف حسين هو القوة العربية العسكرية المنظمة التي تستطيع أن تقوم بدور فعّال في حالة قيام الحرب[٣٥].

في تلك الأثناء كان الحسين بن علي قد اتفق، هو وأولاده، على أن يكون أكبر أبنائه علي ملكاً على الحجاز بعد والده، وأن يكون عبد الله ملكاً على العراق، وأن

(٣٢) المصدران نفسهما، ص ٩٥ ـ ٩٦، و٢١ ـ ٢٢، على التوالي، وأمين سعيد، الدولة العربية المتحدة، ٣ ج (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦)، ج ٣: نص النظام، ص ٥١ ـ ٥٩.

(٣٣) محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، ص ٩٩.

(٣٤) محمود حسن صالح منسي، تاريخ الشرق العربي الحديث (القاهرة: دار لوزان للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٧١.

(٣٥) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣)، ص ٢٦٠.

يصبح فيصل ملكاً على دمشق؛ ومعنى ذلك أن تتحقق الوحدة العربية تحت زعامة الهاشميين[٣٦].

وعندما حل عام ١٩١٨، كانت بريطانيا وفرنسا هما الدولتان الوحيدتان اللتان بقيتا صاحبتي الدور المهم في المشرق العربي. وبدت الأولى أقوى بكثير من الأخرى في المنطقة، الأمر الذي جعل مشاريع إقامة التوازن بين الدولتين غير ضرورية، إن لم تكن ضارة مباشرة بالمصالح البريطانية. لهذا لم تقاوم بريطانيا الإغراء في الاستهانة بالمصالح الفرنسية التي تم التفاهم عليها قبل عامين، وضمنتها معاهدة سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦. وللقيام بذلك، تبنت بريطانيا سياسة تمثلت بتوظيف القومية العربية والصهيونية، لإضعاف النفوذ الفرنسي في المشرق العربي. وفي نهاية الحرب اتخذ التشجيع البريطاني للقومية العربية هدفاً مغايراً تماماً، حين سمحت لجيش فيصل بن الحسين إعلان الاستيلاء على دمشق واحتلالها، وقيامه بإدارتها؛ بل وأن يقيم حكماً مستقلاً ـ تقريباً ـ في سورية، ثم موّلته وسلحته. كان البريطانيون يسعون بوضوح، بانتهاجهم هذه السياسة في سورية، إلى تثبيط همة الفرنسيين عن السعي وراء مطالبهم في المشرق. أما بالنسبة إلى الصهيونية فيمكننا القول بأنه لو لم تضمن اتفاقية سايكس ـ بيكو لفرنسا دوراً في تصريف وإدارة فلسطين، لكانت بريطانيا أقل رغبة بكثير في إصدار تصريح بلفور. وعلى أي حال لم تثبت السياسة البريطانية نجاحها التام، ففي حين تخلّت فرنسا عن حقوقها في فلسطين أصرّت على مطالبها في سورية ولبنان، وقد حققتها[٣٧].

دخلت القوات العربية، في أواخر مراحل الحرب العالمية الأولى، بقيادة فيصل بن الحسين دمشق؛ حيث جرى إعلان قيام حكومة عربية مؤقتة، باسم الشريف حسين بن علي، مستقلة استقلالاً مطلقاً تشمل البلاد السورية. ثم اجتمع المؤتمر السوري، وتلى قراره في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠ فأعلن استقلال سورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً، ورفض الادعاءات الصهيونية في فلسطين، كما أعلن إقرار فيصل ملكاً على سورية، وطالب باستقلال العراق استقلالاً تاماً؛ على أن يقوم بين القطرين اتحاد سياسي واقتصادي. وما لبث أن اجتمع مؤتمر من رجالات العراق وتُلِيَ قرارٌ في أثر تلاوة قرار

(٣٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، «مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية،» حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية (الكويت ـ جامعة الكويت)، السنة ٥، العدد ٢٣ (١٩٨٤)، ص ٤.

(٣٧) ج. س. هورويتز، معدّ، الصراع السوفياتي الأمريكي في الشرق الأوسط: مخطط السياسة الأمريكية في المنطقة خلال السبعينات (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧١)، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٣.

المؤتمر السوري، وأعلن استقلال العراق التام تحت تاج الأمير عبد الله بن الحسين على أن يقوم بين العراق وسورية اتحاد اقتصادي وسياسي. واضطر العرب، إزاء عدم الثقة بوعود الحلفاء، إلى التخلي موقتاً عن هدفهم الخاص بإنشاء الدولة العربية الموحدة؛ وإن بقي هدف الوحدة ماثلاً في أذهانهم. فقد قرروا أن تكون أعلام «الدولة العربية» الجديدة موحدة في أشكالها وألوانها الأساسية، بحيث بقي علم الثورة دون نجوم باعتباره علماً لمملكة الحجاز، وأضيفت نجمة واحدة إلى علم سورية وأخرى إلى علم العراق[٣٨].

وقد واجهت الدبلوماسية البريطانية ـ عندئذ ـ انتعاشة قومية عربية التفّت حول زعامة فيصل بن الحسين، فاتّبعت إزاءها سياسة تتسم بالمناورة وسعة الخيال، إذ أدركت أن المد القومي العربي بطبيعته مناهض للسيطرة البريطانية والفرنسية على دول المشرق كما هو مناهض لتقسيم المنطقة، وكانت في الوقت نفسه شديدة الحرص على الحفاظ على السيطرة الفعلية مع أقل تكاليف ممكنة من الوجهتين العسكرية والاقتصادية؛ ومن ثم استهدف تفاهم تشرشل، وزير المستعمرات البريطاني، والأميرين فيصل وعبد الله في عام ١٩٢١، من خلال إغراء المنصب الكبير بمنح فيصل مُلك العراق، وعبد الله إمارة شرق الأردن، لاحتواء الحركة القومية وضمان استقرار الوضع القائم، والظهور في المنطقة بمظهر المستجيب ـ إلى حد ما ـ للتطلعات القومية في وقت كانت فيه فرنسا تصر على استمرار سيطرتها الفعالة والمباشرة على سورية ولبنان، وتجاهر بعدائها للقومية العربية. وكان باطن الموقف البريطاني لا يختلف كثيراً عن نظيره الفرنسي طوال فترة ما بين الحربين العالميتين؛ ففي المنظور البريطاني اعتبرت القومية العربية مبعث خطر ومثار قلق، واعتبر تكريس الفواصل القطرية التوجه الأقل خطراً على المصالح البريطانية، ومن ثم تعرض الملك فيصل الأول في العراق للضغط، لإثنائه عن اتباع أي سياسة تستهدف تحقيق وحدة العرب. وكانت قناعة بريطانيا أن تحقيق الوحدة العربية يكاد يقع في ضرب المستحيلات؛ ومع ذلك لم ترَ مانعاً من إظهار التعاطف مع الفكرة طالما ظلت في مجال المثل والأحلام، مع إلقاء اللوم في صعوبة تحقيقها تارة على الموقف الفرنسي الرافض لها، وتارة أخرى على الزعم بوجود معارضة سعودية واختلاف بين العرب أنفسهم حول صيغة أي اتحاد عربي[٣٩].

(٣٨) أحمد طربين، الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨ (دمشق: [د. ن.]، ١٩٧٠)، ص ١٦٥ ـ ١٧١.

(٣٩) جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١، ص ٣٠٠.

ثانياً: إرهاصات قيام وحدة عربية (١٩٣١ ـ ١٩٣٧)

١ ـ محاولات فيصل بن الحسين لقيام اتحاد عربي

وقد جرت مساعٍ لإحياء حزب الاستقلال العربي الذي كان قد تأسس في دمشق تحت حكم الملك فيصل في عام ١٩١٨، واحتفظ بفروع له في فلسطين، وشرق الأردن، ومصر، والحجاز، ونجد، والعراق، ووضع على رأس أهدافه السعي إلى تحقيق استقلال بلدان المشرق العربي، وبخاصة سورية في حدودها الطبيعية، ومقاومة الاحتلال الأجنبي. وقد تجمد نشاط الحزب على مدى العشرينيات من القرن العشرين، بسبب ضراوة الاضطهاد الفرنسي لعناصره، والتزام من الملك فيصل والأمير عبد الله بتعهداتهما لتشرشل في عام ١٩٢١[٤٠].

ومن الملاحظ أن القنصلية الأمريكية بالقدس أرسلت تقريراً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣؛ ورد فيه أن الاتحاد العربي (Arab Federation) بقيادة الشريف حسين وشيك الحدوث ما لم توقفه بريطانيا، وأن هذا الاتحاد سوف يضم الحجاز وشرق الأردن والعراق، وربما اليمن وفلسطين وسورية. وفي الشهر ذاته أرسلت القنصلية الأمريكية في بيروت تقريراً تضمن معلومات عن زيارة ملك الحجاز إلى الأردن، وأنه قابل زواراً من سورية وفلسطين وشرق الأردن ومصر[٤١].

وكان العراق محور نشاط متنامٍ ومناط آمال عظام. كما كان الملك فيصل ـ بصفته زعيم أول انتفاضة قومية في سورية بين عامي ١٩١٨و١٩٢٠ ـ مقصد تطلعات العناصر القومية البارزة التي التفّت حوله منذ توليه ملك العراق في عام ١٩٢١. وقد التقت هذه التطلعات مع طموحات الملك فيصل نفسه، واعتبر الفرصة مؤاتية بعد استقلال العراق؛ بموجب معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا في آب/أغسطس من عام ١٩٣٠، وبدأ يُمهد لدور نشط في المحيط الإقليمي[٤٢].

وكان قد نودي بعبد العزيز آل سعود ملكاً على الحجاز؛ في الثامن من كانون الثاني/يناير ١٩٢٦م، وسمي «ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها»[٤٣].

---

(٤٠) أنيس صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت: منشورات جريدة المحرّر، ١٩٦٦)، ص ٢٩٨.

(٤١) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٤٣.

(٤٢) جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١، ص ٤٣.

(٤٣) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٢٨)، ص ٣٩٤.

ونشرت، وقتئذ، صحيفة فتاة العرب بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ١٩٢٦ ما يدل على أن بعض دعاة الوحدة العربية عدّوا ذلك خطوة نحو الوحدة، حيث ذكرت تلك الصحيفة أن الملك عبد العزيز بعث خطاباً يشكر فيه الأمير شكيب أرسلان على رسالته التي هنأه فيها بتوحيد نجد والحجاز، وعلى جهوده لخلق أمة عربية موحدة في الجزيرة العربية[٤٤].

ومن الملاحظ أن عبد العزيز آل سعود سعى إلى الاعتراف الدولي؛ ومن ذلك أنه في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٨ قامت وزارة خارجية بلاده بإبلاغ الخارجية الأمريكية، بشكل مباشر وأيضاً عن طريق المفوضية الأمريكية في القاهرة، عن اهتمامها بالحصول على اعتراف دبلوماسي من الولايات المتحدة. وقد رد وزير الخارجية فرانك كيلوج (Frank Kellogg)؛ على هذا الطلب بشكل ودي، لكنه أعلن أن الوقت ليس مناسباً لإعطاء رد إيجابي[٤٥].

وسط هذه الظروف، جاء توقيع معاهدة « الصداقة وحسن الجوار» بين العراق ومملكة نجد والحجاز في مكة في نيسان/ أبريل ١٩٣١ ليصب في الجانب الإيجابي، وليمثل إنجازاً أشادت به الصحافة العربية على امتداد الوطن العربي[٤٦]. وفي السادس عشر من الشهر ذاته وبعد عودته مباشرة من مكة؛ أعلن نوري السعيد رئيس الوزارة العراقي[٤٧] في القاهرة أن المعاهدة تمهد الطريق لخلفائنا لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة العربية عندما تسنح الظروف، وعندما تحقق الدول العربية تطورها الداخلي اللازم اقتصادياً واجتماعياً، وأشار إلى أنه اتفق مع الملك عبد العزيز على البدء بمفاوضات قريبة جداً؛ لإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة، وحرية التنقل لرعايا

---

(٤٤) موقع العراق أولاً الإلكتروني، <http://www.iraqfn.com>.

(٤٥) Foreign Relations of the United States, 1930 (Washington, DC), vol. 3 (1945), p. 282.

(٤٦) مجموعة المعاهدات من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠ هـ/ الموافق ١٩٢٢ ـ ١٩٥١م، ط ٥ (مكة المكرمة: وزارة الخارجية، [د. ت.])، ص ٦٨ ـ ٧٢.

(٤٧) تلقّى تعليمه في كلية حربية في إسطنبول، ولما دخل فيصل بن الحسين دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، جعله قائداً لحاميتها، وعندما اختير فيصل ملكاً على العراق في آب/ أغسطس ١٩٢١، وصل نوري إلى أوج حياته السياسية، وبعد وفاة فيصل عام ١٩٣٢؛ غرق العراق في خضم القلاقل، ولجأ نوري إلى مصر، ولكنه استطاع العودة إلى العراق عام ١٩٣٨؛ ليصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية، ولكنه فقد منصبة إبّان الحرب العالمية الثانية، وعندما تولى رشيد عالي الكيلاني رئاسة الوزراء، تولّى نوري وزارة الخارجية، ثُم خرج منها في أيار/ مايو ١٩٤١، عندما أعلن الكيلاني الحرب ضدّ بريطانيا، تمكّن نوري والأمير عبد الإله (الوصي على العرش العراقي) من الهروب إلى شرق الأردن بمساعدة السفارة البريطانية في بغداد، وبعد ذلك عادا إلى العراق بعد أن تحوّل الموقف إلى جانب الحلفاء، وهرب الكيلاني وجماعته إلى طهران. انظر: أنتوني نانتج، العرب تاريخ وحضارة، ترجمة محمود مسعود، ٢ ج (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٠)، ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

البلدان من دون جوازات سفر، وتنشيط التعاون العلمي والفني. وأضاف، أن هذه تمثل الخطوات الأولية نحو تعزيز ما أسماه الحلف العربي[٤٨].

واللافت للنظر أنه في صيف عام ١٩٣١، عقد عدد كبير من شباب مصر، وطلبة البعثات العربية في مدارسها اجتماعاً؛ اقترحوا فيه تأسيس جمعية الوحدة العربية لتنظيم الروابط بين مصر والأقطار العربية، وانتخبوا لجنة كان من بينها الشيخ عبد الوهاب النجار المدرس بتخصص الأزهر، وبعض المحامين وأصحاب الصحف، وأصدروا بياناً شرحوا فيه ضرورة قيام هذه الجمعية، وتحدثوا عن عوامل الاتصال بين مصر والأقطار العربية، والروابط التي تجمع مصر بشقيقاتها في الأدب والفكر والصحافة والاقتصاد والمواصلات[٤٩].

وقد شهد عام ١٩٣١ ذاته عقد المؤتمر الإسلامي في مدينة القدس؛ بعد الأحداث التي وقعت بالمدينة، وعرفت بهبّة البراق في آب/ أغسطس ١٩٢٩، والتي كانت نتيجة محاولة قام بها اليهود لاستملاك حائط البُراق[٥٠]. اقترح، وقتذاك، القنصل الأمريكي «أنه لما كان الحائط يشكل أساساً قوياً وخطيراً للنزاع بين المسلمين واليهود، فإن على سلطات الانتداب البريطانية أن تتخذ بشأنه قراراً نهائياً محدداً»، وأردف قائلاً بأنه، بعد دراسة تاريخ هذا الصراع، يجب الاعتراف بأن هذا الحائط والرصيف الذي أمامهما مِلكٌ لأوقاف المسلمين، ولكن نظراً إلى السابقة التي أوجدتها العادة القديمة لليهود، فإنه يجب السماح لهم بالذهاب إلى الحائط والصلاة هناك كأفراد، ولكن بدون تجمع كشعيرة دينية[٥١].

وقد تنبه العرب بعد هذه الأحداث إلى اشتداد الخطر الصهيوني، ومن هنا جاءت فكرة وجوب إشراك المسلمين عامة في قضية فلسطين، وتلبية للنداء الذي وجهه محمد أمين الحسيني (رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين) إلى أقطاب المسلمين؛ انعقد في القدس ليلة الإسراء (٢٧ رجب ١٣٥٠ ـ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١) مؤتمر إسلامي عام حضره مندوبون عن جميع الأقطار الإسلامية والعربية تقريباً. ورأى

---

(٤٨) الأهرام، ١٧/ ٤/ ١٩٣١.

(٤٩) أكرم زعيتر، «عندما وقفت مصر تدافع عن الأقصى،» العربي (الكويت)، العدد ٣٥٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩)، ص ١٦ ـ ١٩.

(٥٠) وهو الحائط الغربي للمسجد الأقصى، ويزعم الصهاينة أنه حائط المبكى، وقد جاء تقرير اللجنة الدولية المقدّم إلى عصبة الأمم ليؤكد حقّ المسلمين في ملكية الحائط، ومن ثم فإن التصرف فيه وفيما جاوره عائد إلى المسلمين.

(٥١) Foreign Relations of the United States, 867, no 0/77-36, Message no. 128, Report from Consul (11 June 1930).

الحاضرون ضرورة وضع مبدأ إنشاء جامعة عربية كُبرى في القدس باسم جامعة المسجد الأقصى، وتأليف دائرة معارف إسلامية كأول أهداف المؤتمر[٥٢].

ولعلنا نشير إلى أن عبد الرحمن عزام[٥٣]، مثل حزب الوفد المصري في هذا المؤتمر، وانتخب في عضوية اللجنة التنفيذية والأمانة العامة له، وقد دعا عزام في خطبته إلى مساندة الشعوب الإسلامية المضطهدة سواء في سورية أو في طرابلس الغرب، ما أثار غضب السلطات البريطانية في فلسطين وخرج عزام من القدس بناء على طلبها[٥٤].

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر الإسلامي تنادى الحضور من رجالات العرب، إلى عقد مؤتمر عربي في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١، وقد تم ترتيب هذا الاجتماع في منزل عوني عبد الهادي، أبرز أقطاب حزب الاستقلال العربي، ضم عدداً كبيراً من العناصر القومية الفاعلة، وتم إقرار ميثاق عربي نص على «أن الدولة العربية كيان واحد لا ينفصم غير قابل للتجزئة أو للتقسيم، وأن الاستقلال ينبغي أن يكون الهدف الأسمى الذي تتكاتف الجهود لتحقيقه، وأن الاستعمار بكافة أشكاله وصوره يتعارض والآمال القومية وكرامة الدول العربية، ومن ثم هناك ضرورة لمقاومته بكل قوة». وندد المؤتمر بالدعاوى المُطالبة بتركيز الجهود في كل بلد عربي على همومه المحلية، وتقرر في هذا الاجتماع المهم إحياء نشاط حزب الاستقلال، وتشكيل لجنة تنفيذية لرسم خطة عمل مستقبلية. وقررت هذه اللجنة في أول اجتماع لها الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي لبحث السبل اللازمة للعمل على تنفيذ المبادئ التي تضمنها الميثاق العربي. وقد وقع على الميثاق أربعون ممثلاً[٥٥]. ومن ثم يكتسب اجتماع القدس (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١)، علاوة على المؤتمر الإسلامي في الفترة نفسها، أهمية خاصة وبداية انطلاقة حقيقية للتيار القومي؛ تداخلت فيها النيات المخلصة مع الأطماع الكامنة للأسر الحاكمة.

---

(٥٢) عارف العارف، تاريخ القدس (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١)، ص ١٥٤.

(٥٣) شغل عام ١٩٤٥ منصب أوّل أمين عام لجامعة الدول العربية.

(٥٤) البلاغ، ٨ـ٩/ ١٢/ ١٩٣١.

(٥٥) وكان في مقدمة الحاضرين عوني عبد الهادي، وخير الدين الزركلي، وصبحي الخضرا، وعجاج نويهض، وأسعد داغر، ومحمد عزة دروزة الذين اختيروا أعضاءً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي، علاوةً على رشيد رضا، ورياض الصلح، وشكري القوتلي، ومحمد علي بيهم، وحسن الطراونة، ومحمد علي الطاهر، ونبيه العظمة وآخرون.
انظر: محمد عزة دروزة، الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٧)، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ و٣٠٣.

٢ ـ دعوة القوميين العرب في عام ١٩٣٢

كانت الخارجية البريطانية قد أعدت ـ بناء على اقتراح السفير فرانسيس همفريز (Francis Humphrys) وتحضيراً لزيارة الملك فيصل لندن ـ دراسة حول الوحدة العربية مؤرخة في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٣٣. وقد وصفت هذه الدراسة تعبير الوحدة العربية بأنه «شديد الغموض يُستخدم بدلالات متباينة»، ولكنه في واقع الأمر لا يعني أكثر من فكرة غير مكتملة النضج لتحقيق تعاون بين الشعوب المتحدثة بالعربية في التعليم والدعاية، وفي المسائل ذات الطابع السياسي الديني مثل مستقبل الأماكن المقدسة، وسكة حديد الحجاز. وهي قد تعني في المنظور السياسي والعملي وحدة الكيانات السابقة للإمبراطورية العثمانية، وهو ما مَثَّلَ الهدف النهائي للثورة العربية الكبرى الذي تابعه الهاشميون بقيادة الشريف حسين والكولونيل لورانس، ولم يتخل الأقطاب الباقون من الأسرة الهاشمية ـ وبخاصة فيصل، وعبد الله، وعلي ـ عن هذا الحلم أبداً؛ «رغم أن التطورات اللاحقة جعلت تحقيقه أمراً بعيد المنال». وكان من هذه التطورات التي حددتها الدراسة نمو قوة الملك عبد العزيز بن سعود، وحدّة الصراع بينه وبين الهاشميين ما يستبعد معه تماماً حدوث أي وحدة بين الأقاليم التي يسيطر عليها الطرفان، حيث ما زال هذا الصراع يمثل عائقاً يجعل التحدث عن وحدة سياسية عربية ضرباً من الأوهام. وأضافت الدراسة أن الإمام يحيى يسيطر في أقصى الجنوب على اليمن، ووصفته بأنه قصير النظر، ومثير للمشاكل، وعلى علاقة سيئة مع كل من عبد العزيز آل سعود وفيصل بن الحسين، رغم احتفاظه في الظاهر بمعاهدات صداقة مع كل منهما. هذا فضلاً عن أن العلاقات بين حكام الكويت والبحرين وإمارات الساحل المتصالح تتسم بالغيرة وعدم الصفاء، أما الشمال والغرب فإن من شأن أي حديث عن الوحدة أن يصطدم مع نظام الانتداب القائم، وبخاصة في الشام وفلسطين؛ ذلك أن فرنسا قد تقبل ـ وفق شروط معينة ـ بتحرير سورية من الانتداب، غير أنها لن تقبل أبداً التخلي عن سيطرتها على لبنان أو حالياً على الأقل عن دويلة جبل الدروز؛ كما أن بريطانيا لا يمكنها السماح باندماج فلسطين في اتحاد عربي.

وأشارت الدراسة إلى أن موضوع الوحدة يدور حالياً من الناحية العملية حول إيجاد رابطة ما بين العراق وشرق الأردن وسورية. وتتمثل المشكلة بأن ذلك يستلزم تحرير شرق الأردن من الانتداب، في وقت تثار فيه الشكوك حول استيفائها لشروط عصبة الأمم لتحقيق ذلك، فضلاً عن تصرفات الأمير عبد الله الذي وصفته الدراسة بأنه قصير النظر وغير جدير بالثقة. أما بالنسبة إلى سورية؛ فإن تخلي فرنسا عن السيطرة عليها

بصورة تامة مستبعد، حتى لو تحررت من الانتداب في ظل معاهدة تحالف على غرار تلك القائمة بين بريطانيا والعراق؛ يضاف إلى ذلك أن سورية أكثر تقدماً من العراق، وأفضل من حيث ظروف المعيشة والطقس بما سيجذب العراقيين في ظل أي وحدة بين البلدين على مدنها، وحتى إلى بيروت التي يغلب عليها الطابع الفرنسي بما سيؤدي إلى تسرب النفوذ الفرنسي إلى العراق ذاتها، وستكون عاصمة أي اتحاد في الغالب الأعم دمشق بما سيؤثر في النهاية في الوجود البريطاني، ومصالحه في حماية خطوط المواصلات الإمبراطورية الحيوية.

وأكدت الدراسة أنه حتى لو غابت هذه الصعوبات والعقبات، فإنه من المشكوك فيه تحقيق أي وحدة عربية لاعتبارات جغرافية، حيث لا توجد وحدة جغرافية في هذه المنطقة، ومن ثم فإن أي حديث عن الوحدة أو الاتحاد ـ استناداً إلى المفاهيم الأوروبية التي ترمز لها مثل هذه الكلمات ـ يبدو غير قابل للتطبيق إطلاقاً في منطقة من هذا النوع. ويختلف الأمر بالنسبة إلى التعاون الثقافي والاقتصادي الذي تفضله بريطانيا لضمان قيام علاقة مستقرة بين بلدان المنطقة على نحو ما فعلت بين السعودية والعراق عام ١٩٣١، وما تحاول فعله بين شرق الأردن والسعودية حالياً. وخلصت إلى أنه نظراً إلى استحالة تأييد بريطانيا ـ للأسباب السالف بيانها ـ لأي سياسة تستهدف توحيد العرب؛ فإنه يجب تَحيّن كل فرصة لتثبيط الملك فيصل بن الحسين عن تبني أو دعم أي مشروع في هذا الاتجاه. وأضافت الدراسة في خلاصتها إلى أنه يمكن نصح الملك بالتركيز بدلاً من ذلك على تطوير وتنمية بلده بحيث تصبح نموذجاً ومثلاً أعلى لغيرها من بلدان المنطقة، مع التأكيد في الوقت نفسه على التعاطف العام تجاه أي مقترحات للتعاون بين الأقطار العربية[٥٦].

وفي الجانب العربي، وبعد إرساء قواعد حزب الاستقلال العربي بفروعه، جاءت مبادرة من جانب السياسي العراقي ياسين الهاشمي خلال زيارة قام بها إلى القدس، حين اجتمع مع بعض نشطاء الحزب في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٣٢، وتم اقتراح عقد المؤتمر العربي في خريف العام ذاته، وطرحت عدة أماكن لعقد المؤتمر ومنها الحجاز التي استبعدت لتمكين الأعضاء المسيحيين من المشاركة، واستقر رأي الأغلبية على بغداد كأنسب مكان لعقده؛ وبخاصة وقد أبدت الحكومة العراقية الاستعداد لتحمل التكاليف اللازمة. وقرر المجتمعون تشكيل لجنة تحضيرية تتولى إعداد جدول الأعمال، وتحديد موعد المؤتمر تضم الأعضاء المؤسسين للحزب، إضافة إلى مندوب عن كل قطر

---

(٥٦) Foreign Office, 371 16855, Memorandum on Arab federation dated (14 June 1933).

مشارك، وقرروا كذلك تشكيل لجان قطرية تتولى الدعاية لأهداف المؤتمر وجمع التمويل اللازم له. وما لبثت هذه الجهود أن أثارت حفظية الملك عبد العزيز آل سعود الذي أدرك بحق ما وراءها من سعي إلى تحقيق الأطماع الإقليمية لغرمائه الهاشميين، وكان الملك فيصل قد كثف في هذه الفترة مباشرة ـ ومن خلال كل من نوري السعيد وياسين الهاشمي ـ اتصالاته مع العناصر المؤيدة لعودة الملكية في سورية مع تنصيب شقيقه علي ـ وربما نفسه ـ ملكاً على سورية[٥٧].

وكان الملك فيصل بن الحسين قد شرع ـ عقب استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢ ـ بالعمل على الاتصال بالبلدان العربية، والتعاون معها والعمل على تحرير من لم يزل منها تحت الانتداب. وكان الاتصال الثقافي والتعليمي هو الوسيلة الأولى، حيث نشطت في الثلاثينيات من القرن العشرين حركة ثقافية وحدوية مهمة، إذ استقدم أساتذة من سورية ولبنان ومصر وفلسطين للتدريس في المعاهد العلمية؛ كما دعا علماء وأدباء وفنانين إلى إلقاء المحاضرات وإحياء الحفلات الفنية. ويذكر أحد الساسة العراقيين المعاصرين الحفل الذي أقيم في البلاط الملكي، والذي غنّى فيه الفنان الشاب محمد عبد الوهاب الأغنية المشهورة لأحمد شوقي:

يا شراعاً وراء دجلة يجري ... في دموعي تجنبتك العوادي

سر على الماء كالمسيح رويداً ... واجرِ في اليمّ كالشعاع الهادي

كما يتذكر مجيء الأستاذ علي الجارم؛ وسماع قصيدته التي لحنت في ما بعد «بغداد يا بلد الرشيد ومنارة المجد التليد»؛ ويشير إلى أنه كان أحد الأعضاء المؤسسين لنادي المثنى بن حارثة الشيباني، الذي كان يسعى إلى بثّ فكرة لوحدة القومية بين البلدان العربية، وكان يضم إلى جانب أعضائه العراقيين نخبة من أبناء الأمة العربية العاملين في العراق من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، فكان من أعضائه الشاعر السوري الكبير بدوي الجبل وهو القائل:

ليس بين العراق والشام حد ... هدم الله ما بنوا من حدود

في حين كان الملك عبد العزيز آل سعود يتابع بقلق مساعي الملك فيصل لتولي ملك سورية علاوة على العراق، في إطار المؤتمر العربي الذي دعا إلى عقده ياسين الهاشمي رئيس وزراء العراق، وظل شرطه الأساسي والدائم هو ضرورة عدم استغلال

---

(٥٧) جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١، ص ٤٨.

هذا المؤتمر، لتحقيق مطامع ذاتية أو أغراض شخصية تخدم طرفاً على حساب الآخر. وبقي انعدام الصفاء قائماً على الطرف الآخر، حيث ذكر فرانسيس همفريز السفير البريطاني في رسالة من بغداد في شباط/ فبراير ١٩٣٣، أي بعد أقل من عامين من توقيع معاهدة «الصداقة وحسن الجوار» بين العراق والسعودية، أن الملك فيصل تحدث إليه مراراً عن قناعته بأن حكم الملك عبد العزيز سينهار قريباً، وبأنه انطلاقاً من هذه القناعة امتنع عن المشاركة الفعالة في مؤامرات ضده؛ وعقبّ همفريز قائلاً بأنه «رغم ذلك فليس لدي أدنى شك في أن الملك فيصل متحفزٌ دائماً للبحث عن أي فرصة؛ للتعجيل بانهيار قوة عبد العزيز آل سعود»[٥٨].

وعلى كل حال، جاءت زيارة الملك فيصل بن الحسين للندن في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٣٣، وكان الأمل يحدوه في الحصول من الحكومة البريطانية على الضوء الأخضر لمتابعة مشاريعه في الوحدة، والتي كان عقد المؤتمر العربي في بغداد في مقدمها، وأن تسمح له بريطانيا بالتحلل من التزامه لتشرشل في عام ١٩٢١؛ بالتوقف تماماً عن تبني أو تشجيع الحركة القومية، وبعدم التعرض بحال للوجود الفرنسي في سورية. إلا أن ما لقيه خلال لقائه مع جون سيمون (John Simon) وزير الخارجية البريطاني، في مقر إقامته في فندق «هايد بارك» بلندن في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٣، كان محبطاً لآماله؛ حيث أكد سيمون أن حكومته ما زالت ترى أن عقد المؤتمر في بغداد لا يمكن إلا أن يسبب المشاكل الخطيرة للعراق في علاقاتها مع جيرانها، وقد رد فيصل بتسليم واضح بأنه يعلق اهتماماً أكبر على العمل مع حكومة بريطانيا لبلورة سياسة تعطي بعض الأمل في تحقيق آمال العرب، وبأنه إذا تحقق ذلك، فإنه يعد باستخدام كل نفوذه لمنع عقد المؤتمر في بغداد أو غيرها. حينذاك وعده سيمون بإيلاء ما عرضه كل اعتبار ودراسة[٥٩].

وأكد الملك مرة أخرى في لقائه مع همفريز، والذي تم في الفندق ذاته بلندن في ١٣ تموز/ يوليو ١٩٣٣، أن المؤتمر قصد منه في الأساس التعبير عن المشاعر العربية تجاه الوحدة، وأنه نظراً إلى ما اتضح له من تحفظات بريطانية قوية تجاه المؤتمر، فإنه سيلتزم بالتدخل لدى منظميه لإقناعهم بإرجاء عقده إلى خريف عام ١٩٣٣[٦٠]. وبعد ختام زيارته الفاشلة للندن، توفي الملك فيصل في مدينة برن بسويسرا في مساء

(٥٨) Foreign Office, 371 16858, Dispatch of Ambassador in Baghdad (8 February 1933).
(٥٩) Foreign Office, 16855, Memo by Sir John Simon (22 June 1933).
(٦٠) Foreign Office, Memo by Sir F. Humphrys (13 July 1933).

السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣[٦١]، وطويت مع وفاته صفحة المؤتمر العربي لسنوات تالية، وبالتالي أحبطت محاولة متقدمة لاستنهاض الوعي القومي العربي على صخرة المناورات والمطامع.

• **التطلع إلى انطلاق وحدة عربية من الجزيرة العربية**

بعد أن تمكنت قوات الملك عبد العزيز آل سعود خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو ١٩٣٤، من احتلال أجزاء كبيرة من اليمن وميناثها (الحديدة)، أشار محرر إحدى الدوريات المصرية إلى أن بعض الكتّاب كانوا يرون في هذه التطورات مكسباً لهدف الوحدة العربية، واعتبروا أن توحيد أرجاء شبه الجزيرة العربية في إمبراطورية كبرى ركن أساسي نحو تحقيق الأهداف العربية، حيث حقق الملك بقوة السيف ما عجز الشريف حسين عن تحقيقه بالدبلوماسية[٦٢].

وكان الملك عبد العزيز قد فرض بانتصاره نفوذه السياسي الغالب على اليمن، وباقي كيانات شبه الجزيرة العربية، وحظي بتقدير كبير في مختلف أنحاء الوطن العربي، حيث وصفت معاهدة الطائف للصداقة الإسلامية والأخوة العربية، والتي وقعت بين السعودية واليمن في ختام الحرب في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٣٤[٦٣]، بأنها أكثر من تسوية سلمية لحرب دامية، وعُدّتْ خطوة كبيرة نحو الوحدة العربية بما احتواه من تأكيد لروابط الأخوة الإسلامية والعربية. وقد نصت المعاهدة في مادتها السادسة عشرة على أن الطرفين يمثلان أمة واحدة بما يجمعها من أواصر الأخوة والأصل العربي، وأقر الطرفان بالاعتراف المتبادل بالسيادة المطلقة والاستقلال الكامل لكل منهما[٦٤].

بعد هذه المعاهدة، أخذ الملك عبد العزيز آل سعود يتطلع إلى ما يتعدى حدود شبه الجزيرة العربية. ومن المثير أن نوري السعيد كان أول من فكّر في تقارب سعودي ـ عراقي يكون محور تجمع عربي أوسع، وذلك فور توقيع معاهدة حسن الجوار بين البلدين في

---

(٦١) الأهرام، ٩/ ٩/ ١٩٣٣.

(٦٢) المقطم، ٤ و٨/ ٥/ ١٩٣٤.

(٦٣) وفيها أقرّ الطرفان السعودي واليمني انتهاء الحرب بين المملكتين، واعترف كلٌّ منهما باستقلال الآخر، وتحديد الحدود بينهما، وجاءت في ثلاث وعشرين مادة، وجرى توقيعها بمدينة جدّة، وقّعها عن الجانب السعودي الأمير خالد بن عبد العزيز، وعن الجانب اليمني عبد الله بن أحمد الوزير في ٢١ أيار/ مايو ١٩٣٤م. انظر نصّ المعاهدة في: مجموعة المعاهدات من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠ هـ/ الموافق ١٩٢٢ ـ ١٩٥١م، ص ١٥٢ ـ ١٦٠.

(٦٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ٢ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧)، ج ١، القسم الثاني، ص ٦٠٥.

نيسان/ أبريل ١٩٣١، والذي تولى هو ـ بصفته رئيساً للوزراء ـ التفاوض عليها وإبرامها في مكة. وقد فشل نوري السعيد في تحقيق هذا التوجه وقتها بسبب كراهية الملك فيصل بن الحسين للملك عبد العزيز، وحرصه على عدم اتخاذ أي خطوة تعزز مكانته. وقد نشرت جريدة التايمز اللندنية في عدد ١٩ آذار/ مارس ١٩٣٥ رسالة من مراسلها في القاهرة، تشير إلى أن الملك عبد العزيز التقى مع جميل مردم، وفخري البارودي قطبي الكتلة الوطنية السورية، وإلى أن البحث تطرق إلى فكرة قيام إمبراطورية عربية فدرالية تحت زعامة الملك عبد العزيز في الظروف المؤاتية وقتها مع تزايد التوتر في أوروبا، وانشغال دولها بالتحركات التوسعية الإيطالية في أفريقيا. وتحدث فؤاد حمزة ـ مسؤول الشؤون الخارجية السعودية ـ عن نوري بصفته الرجل الذي يشغل بجدارة المكان الذي شغر بوفاة الملك فيصل، وذكر أنه رغم خسارة نوري في الانتخابات، فإنه سيظل أقوى شخصية سياسية في العراق ومن ثم يمكن التعاون معه لتحقيق الاتحاد العربي بشكل أو بآخر[٦٥].

٣ ـ المعاهدة السعودية ـ العراقية ـ اليمنية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)

تُعدّ اتفاقية الصداقة وحُسْن الجوار، التي عقدت بين الجانبين السعودي والعراقي في عام ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م، إرهاصة لمعاهدة المحرم ١٣٥٥هـ ـ نيسان/ أبريل ١٩٣٦م. وهي في حدِّ ذاتها تمثل طفرة في العلاقة السعودية ـ العراقية، حيث تنامت مشاعر الإخاء حتى ظهرت بوضوح في تلك المعاهدة. ووفقاً لما قاله فؤاد حمزة أن موت الملك فيصل بن الحسين أحدث اختلافاً عظيماً، وأثار إحساس العربية السعودية بالمسؤوليّة تجاه العراق[٦٦]، فما ذكره فيه غموض، وتفسيره أن العراق بعد موت فيصل، وتولِّي ابنه غازي الأول (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩)، شهد حالة عدم الاستقرار السياسي التي اقترنت بقيام تحالفات شخصية بين الساسة المتنافسين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى السلطة بالاستعانة بالقوى المحلية مثل الشيعة والقبائل والجيش، الذي لم يلبث هو الآخر أن أصبح يتدخل في السياسة؛ وبذلك تهيأ مناخ مناسب للأخطار الخارجية من جانب جارتَي العراق (تركيا وإيران)[٦٧].

---

(٦٥) Foreign Office, 371-19017, from Sir Andrew Rayan, Jeddah, to Sir John Simon (4 February 1935).

(٦٦) Foreign Office, 371/20056/E 2110, no. 99 (618/367/304), from Ryan, Jeddah, to Eden (1 April 1936).

(٦٧) محمود صالح منسى، الشرق العربي المعاصر: الهلال الخصيب (القاهرة: الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ١٩٩٠)، ص ٥٧.

وعندنا أن هذه الأمور، وإن كانت داخليّة وموضع اهتمام للعراق أكثر من كونها موضع مسؤولية من قِبَل المملكة العربية السعودية، إلّا أن بعضها كان ذا تأثير واضح في أمن المملكة؛ حيث إنه في صيف عام ١٩٣٥ ثارت قبائل وعشائر الشيعة في منطقة الفرات الأوسط(٦٨)، وقد اشترك في هذه الثورة بعض علماء الشيعة بزعامة الشيخ محمد كاشف الغطاء، الذي التزم جادة الحكمة والاعتدال رغم الفتنة التي ثارت حوله، والتي استمرّت بضعة أشهر حتى لجأت الحكومة العراقية إلى الجيش لإخمادها(٦٩)، وكان هناك شكّ في تورّط إيراني غير مباشر لتأييد الثوار(٧٠)، وبخاصة أن الخلاف كان قائماً بين إيران والعراق حول الحدود. وقد صرّح وزير خارجية إيران باقر خان كاظمي بأن هذا الخلاف يمكن حلّه في عُصْبَة الأمم، واستطرد قائلاً إن حكومته المتمسكة بموقفها منذ ابتداء الخلاف لا تستطيع أن تهمل مصالحها الحيويّة، ولكنها على استعداد للتعاون مع جارتها بكل إخلاص(٧١).

وقد بدأت مفاوضات مباشرة بين الطرفين العراقي والإيراني في روما لتسوية مسألة الحدود، ثم قام وفد عراقي بزيارة طهران في آب/ أغسطس ١٩٣٥م، وعُدّت هذه الزيارة خطوة على طريق التفاهم بين الطرفين(٧٢).

ولكن ما علاقة ذلك بالمملكة العربية السعودية، ومفاوضاتها مع العراق حول معاهدة تحالف دفاعي؟!

الواضح أن إيران كانت هي العامل المشترك؛ إذ إنها وفي التاريخ نفسه احتجّت على الاتفاق الذي وقعته المملكة العربية السعودية مع البحرين في نيسان/ إبريل ١٩٣٥م، وعدّته تدخلاً في شؤون البحرين(٧٣)، وجاء ردّ السعودية ـ والذي سلمته إلى المفوّضيّة البريطانية في جدّة ـ أن حكومة المملكة ليس لها علم بحقوق إيران في البحرين، وهذه هي المرّة الأولى التي تتلقّى فيها مذكّرة تحتوي على ادعاء من هذا

---

(٦٨) كان من أسباب ثورتهم إهمال تنفيذ الإصلاحات في منطقتهم، وأن ينوب عنهم في كثير من دوائرهم نواب سنّيون، ثم إجبارهم على الالتحاق بالجيش على أثر صدور قانون التجنيد.

(٦٩) محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ٢٤٤.

(٧٠) منسى، المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٧١) الأهرام، ١٩/ ٥/ ١٩٣٥.

(٧٢) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية في الوطن العربي في شط العرب: دراسة وثائقية (البصرة: مطبعة مصلحة الموانى العراقية، ١٩٧٤)، ص ٣٢٩.

(٧٣) Foreign Office, 371/20055, Tel. no. 145, from Tehran (June 1935).

النوع[٧٤]. إذاً نستطيع القول بأن المملكة كانت تخشى من ادعاءات إيرانية في منطقة الخليج جعلتها تزيد تقاربها ومحاولة تقوية علاقاتها بالعراق؛ خوفاً من أي تقارب عراقي - إيراني قد يكون له أثره السيئ في المملكة العربية السعودية[٧٥].

على أي حال، فقد حُرِّرت المعاهدة السعودية - العراقية في الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٣٦م في مدينة بغداد، واستُقبِلت المعاهدة برضاء كامل في الدولتين[٧٦]، وقد تمّ إبلاغ نصّها إلى البعثات الأجنبية في جدّة بموجب خطاب تعميمي في السادس من الشهر ذاته[٧٧]، ونُشِرَ النصّ كاملاً في أم القرى بمكة المكرمة في اليوم نفسه[٧٨].

وفي حديث للملك عبد العزيز بعد توقيع المعاهدة ببضعة أيام، عبّر عن سروره بعقد المعاهدة، وعن أمله في أن تشكّل مع معاهدة الطائف - التي سبق توقيعها مع اليمن - أساساً قوياً يرتكز عليه العرب في تكاتفهم وتعاضدهم واتحاد كلمتهم، وأن تُحسِن الأمة العربية الاستفادة من هاتين المعاهدتين، في توحيد جهودها ومساعيها نحو بلوغ هدفها الأعلى، وذلك بانضمام حكوماتها إلى معاهدة التحالف السعودية - العراقية. وقد فهم المراسل الصحفي الذي نقل الحديث أن الملك يقصد حكومات مصر وشرق الأردن وفلسطين وسورية، وهي الحكومات العربية المستقلّة أو الساعية إلى الاستقلال.

ورداً على سؤال عن موقف العرب من الأزمة الدولية الحالية، قال الملك عبد العزيز إنه يرجو أن «تتغلّب الحكمة والتؤدة على التسرع ومجاراة الأهواء، وأن حل الأزمة سيكون خطوة جديدة للسلام العالمي. ونصح الملك العربَ بأن يتدرّعوا بضبط النفس وهدوء الأعصاب، وأن يكون رائدهم التفكير في المصلحة المشتركة، لا الاندفاع وراء الخيالات والأوهام والمناقشات العقيمة في أمور لا مصلحة لهم فيها. وأكد أنه قوي الأمل في مستقبل الأمة العربية التي بدأت تسير بخطى طيبة نحو غايتها السامية ووحدتها الكبرى، كما عبّر الملك عبد العزيز عن رضاه عن المفاوضات التي بدأتها الحكومة الفرنسية بحكمة مع السوريين، ووصف فرنسا

---

(٧٤) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ - ١٩٤٥ (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣)، ص ٢٣٧.

(٧٥) Foreign Office, 371/119017, from Ryan to John Simon (25 February 1936).

(٧٦) وقّعها عن الجانب السعودي يوسف ياسين، وعن الجانب العراقي نوري السعيد، ثم تم تبادل برقيات التهاني بين الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي الأول وبين نوري السعيد والأمير فيصل بن عبد العزيز، ونُشِرَ النصّ في بغداد ومكة في السادس من الشهر ذاته. انظر: Foreign Office, 371/119017, from Ryan to John Simon (25 February 1936).

(٧٧) Foreign Office, E 2849, no. 107, from Ryan to Eden (15 April 1936).

(٧٨) Foreign Office, E 2849, no. 107, from Ryan to Eden (15 April 1936).

بأنها صديقته، وأن كل عربي يبتهج إذا تقاربت فرنسا وسورية معاً أكثر، ووُضِعَت علاقتهما على أسس ثابتة من الصداقة والتعاون(٧٩). ولعل من المفيد ذكره أن جريدة أم القرى(٨٠) أشارت إلى:

ـ أن الوطن العربي استقبل المعاهدة السعودية ـ العراقية بالسرور والبهجة، واعتبرت الجريدة أن الصداقة هي الطريق إلى وحدة العرب، وأن النقاط الهامة في المعاهدة هي التي تؤكِّد تعهّد الطرفين المتعاقدين بتسوية كل الخلافات التي قد تنشب بينهما بالأساليب الودية(٨١).

ـ أن بعض الصحافيين الفرنسيين والإيطاليين ـ بتأييد من عناصر معينة في الصحافة العربية ـ فسروا التحالف السعودي ـ العراقي بأنه صنيعة بريطانية؛ كوسيلة لضرب نفوذ دول أخرى غير صديقة معينة الميول ـ فرنسا، وإيطاليا طبعاً ـ، ومن ناحية أخرى رأى معلِّقون بريطانيون أن التحالف الذي قام به العرب يهدف إلى الوحدة لطرد الأوروبيين من كل بلد عربي وأنه موجّه ضد السياسة البريطانية.

ـ أكّدت جريدة أم القرى أن التحالف العراقي ـ السعودي قد أُبرِم من دون وحي من أي دولة أجنبيّة، كما أنه لم يكن موجّهاً ضد أي دولة أجنبيّة، ولم توح به الحكومة البريطانية أو أي دولة أخرى، ولكنه من وحي الصداقة لكل الدول الصديقة، فالسلام والأخوة والدعم المتبادل كانت أهداف المتفاوضين الذين تركّزت جهودهم في تقدّم بلادهم، وتقوية تراثهم العربي الإسلامي، والترابط لرفع مستواهم علمياً واقتصادياً... ومن ثَم فالتحالف أتاح الفرصة لأي دولة عربية مستقلّة للانضمام إليه(٨٢).

وإجمالاً كانت هذه أول مرة يتفق فيها بلدان عربيان متجاوران على إبرام معاهدة أخوة وتحالف دفاعي في القرن العشرين، وفتحت بذلك باب الأمل في وحدة عربية تمت بعد عشر سنوات ممثلة في جامعة الدول العربية.

---

(٧٩) انظر: الأهرام، ١١/ ٤/ ١٩٣٦، وانظر أيضاً: نصّ حديث مراسل الجريدة مع الملك عبد العزيز. وقد نقله أندرو ريان من المفوضية البريطانية في جدّة عن جريدة أم القرى في عددها الصادر في ١٦ من الشهر ذاته إلى وزير خارجية بلاده إيدن. Foreign Office, 371/20056, from Ryan to Eden, no. 125 (28 April 1936).

(٨٠) وذلك في مقالتين متتابعتين، كانت الأولى في شهر محرم ١٣٥٥هـ ـ نيسان/ أبريل ١٩٣٦م؛ أي بعد توقيع المعاهدة، والثانية في ربيع الأول ١٣٥٥هـ ـ حزيران/ يونيو ١٩٣٦م.

(٨١) أم القرى، الملحق الإخباري الرقم ٧٢، ٨/ ٤/ ١٩٣٦. نقلاً عن: Foreign Office, 371/20056/E, 2489, from Ryan to Eden, no. 107 (15 April 1936).

(٨٢) Foreign Office, E 431 (1150/367/58), from Calvert, Jeddah, to Eden, no. 189 (22 June 1936).

• **انضمام اليمن إلى المعاهدة**

جاء في نصّ المادة السادسة من المعاهدة السعودية ـ العراقية «نظراً للأخوّة الإسلامية والوحدة العربية التي تربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين السلميين، فإنهما يسعيان بطلب انضمام حكومة اليمن إلى هذه المعاهدة». وعندما أُبرِمَت المعاهدة، قام كلٌّ من الملكين عبد العزيز آل سعود وغازي بإبلاغ ذلك إلى يحيى حميد الدين إمام اليمن؛ وكان ذلك بمنزلة دعوة إليه للانضمام إلى المعاهدة، وفقاً لروح ونصّ المادة السادسة سالفة الذكر. بيد أن انضمام اليمن لم يكن مؤكداً؛ لأن الإمام يحيى قد يتردّد بخصوص بعض التحفّظات التي وردت في المعاهدة مثل تلك التي تشير إلى عُصْبَة الأمم[٨٣]. وقد اقترح الملك عبد العزيز أن ترسل الحكومة العراقية وفداً إلى صنعاء لإقناع إمام اليمن بالانضمام إلى التحالف، وأكد أنه سيزوِّد الوفد العراقي خطابات إلى الإمام يحيى يؤيِّد فيها مهمة الوفد، فضلاً عن عمل الترتيبات اللازمة لرحلة ذلك الوفد إلى اليمن[٨٤].

وعلى كل حال، فقد استفسر الملك غازي من الإمام يحيى عمّا إذا كان يرغب في استقبال وفد عراقي لمناقشة مسألة انضمام اليمن إلى معاهدة التحالف بين العراق والعربية السعودية، ويبدو أن الاتصالات استمرّت بين العراق والعربية السعودية من جهة واليمن من جهة أخرى، حتى انضمت اليمن إلى المعاهدة في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٣٧م[٨٥]، أي بعد أكثر من عام من إبرام المعاهدة السعودية ـ العراقية، وقد جاءت المعاهدة الثلاثيّة «السعودية ـ العراقية ـ اليمنية» في صورة موافقة الإمام يحيى على انضمام بلاده إلى المعاهدة، واعتماد البنود العشرة الأولى منها؛ لأن المواد المتبقية الأخرى تناولت مسائل مثل الإقامة والسفر والمرور والعشائر وما إليها، وهي أكثر خصوصية بين العراق والعربية السعودية.

لا شكّ في أن المعاهدة العراقية ـ اليمنية التي وُقِّعت في عام ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م[٨٦]، وكذلك معاهدة الطائف ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، بين العربية السعودية واليمن، كانتا بمنزلة

---

(٨٣) Foreign Office, E 2489/52/25, from Ryan to Eden, no. 107 (15 April 1936).

(٨٤) Foreign Office, E 7755/52/25, From Clark Kerr, Baghdad, to Eden, no. 581 (1 December 1936).

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) انظر نصّ المعاهدة في: عبد الواسع بن يحيى عبد الواسع اليماني، تاريخ اليمن المُسمى، فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط ٢ (صنعاء: الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠، ومجموعة المعاهدات من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠ هـ/ الموافق ١٩٢٢ ـ ١٩٥١م، ص ٢٤١ ـ ٢٤٤.

معاهدتين تمهيديتين ليجتمع شمل الأقطار العربية الثلاثة في معاهدة واحدة. ولا شك أيضاً في أن جمع شمل ثلاثة من البلدان العربية قد سبب أرقاً للحكومة البريطانية؛ وتفسير ذلك أنه بالنظر إلى الجغرافيا السياسية لشبه الجزيرة العربية وقتذاك، كان يشير إلى أن النفوذ البريطاني كان يحيط بالعربية السعودية من كل جانب، فهي في الخليج العربي شرقاً، وفي الجنوب محميّة عدن، وأمّا الشمال فنفوذها واضح في العراق وشرق الأردن؛ أي أن عقد تحالف دفاعي بين العربية السعودية مع العراق، ثُم فتح الباب لانضمام اليمن، يعني أن هناك كتلة عربية ممتدة من الشمال إلى الجنوب، ومن الخليج حتى البحر الأحمر، أي ملاصقة أو في قلب النفوذ البريطاني، وقد يهدِّد ذلك مصالح بريطانيا الاستراتيجية. وبالرغم من أن إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة لم تعترف بوضع بريطانيا في بعض هذه البقاع، إلا أنه من الناحية العملية لم يكن له قيمة، وكان الأسطول البريطاني والقوّات الجوِّية البريطانية يسيطران تماماً على الموقف، وإن أي رئيس محلي يفكِّر في التمرّد لا يتوقع إلا أن يصطدم بالقوات المسلحة البريطانية. أما سيطرتها على الخليج العربي والبحر الأحمر فكان يعني التحكم ليس في الاقتصاد السعودي فحسب، بل في المواد الغذائية اللازمة للعربية السعودية[٨٧].

إذاً؛ الخوف كان على المملكة وليس من المملكة، ومجمل القول إن بريطانيا كانت تستشعر الخوف على مصالحها في المنطقة في الوقت الذي ظهرت فيه قوى أخرى غير عربية تنافسها في البحر الأحمر؛ نعني بها إيطاليا[٨٨].

٤ ـ المعاهدة المصرية ـ السعودية (١٩٣٦)

حقق الملك عبد العزيز خطوة أخرى في العلاقات العربية بإنهاء الجفوة الطويلة بين مصر والسعودية، والتي كانت وليدة تراكمات ترجع إلى شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥، عندما قرر الملك فؤاد القيام بوساطة بين عبد العزيز آل سعود وعلي بن الحسين ملك الحجاز الذي كانت قواته محاصرة في جدة، وكان الوضع متدهوراً في الحجاز وقتذاك، واعتذر الملك عبد العزيز عن عدم قبول الوساطة[٨٩]، وأعقب ذلك امتناعه عن إيفاد ممثل عن بلاده إلى المؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد في القاهرة في ١٣ أيار/ مايو ١٩٢٦، والذي دعت إليه لجنة دينية عليا لتدارس موضوع الخلافة الإسلامية؛ عقب

(٨٧) لوكاز هيرزويز، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٢٢.

(٨٨) محمد علي حلة، المعاهدة السعودية ـ العراقية ١٩٣٦ (القاهرة: مطبعة الجريسي، ١٩٩٣)، ص ١٠٨.

(٨٩) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط ٣ (القاهرة: المؤلف، ١٩٥٦)، ص ٢٧٠.

إلغاء مصطفى كمال لها. ولعل ذلك كان إدراكاً منه لحقيقة تَطلُّع الملك فؤاد شخصياً إلى الخلافة؛ ورغم ذلك شاركت مصر بوفد ديني في المؤتمر الإسلامي الثاني الذي عقد في مكة؛ بناء على دعوة من الملك عبد العزيز في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٢٦ لبحث تحسين أحوال الأماكن المقدسة[٩٠].

وجاءت حادثة المحمل خلال موسم الحج عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، لتزيد العلاقات جفاء وتوتراً؛ وكانت قافلة الحج المصرية المصاحبة للمحمل قد تعرضت لهجوم من بعض قبائل نجد في منى، واضطرت إلى الدفاع عن نفسها بالرد على النيران، وقد سارع الملك عبد العزيز وقتئذ بالوقوف بين المتراشقين بالنار؛ لوقف استفحال الأمر، غير أن الملك احتج لدى أمير بعثة الحج المصرية اللواء محمود عزمي باشا؛ متهماً البعثة المصرية بالتسرع في رد الفعل، وطلب إبلاغ احتجاجه إلى الحكومة المصرية، ورد اللواء عزمي بأن البعثة كانت في حالة دفاع عن النفس، وسُوي الأمر ودياً بسحب كتاب الاحتجاج السعودي؛ غير أن الوكالة في القاهرة أصدرت بياناً عن الحادث في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٢٦ يناقض هذا التفاهم، واحتجت الحكومة المصرية واعتذرت الوكالة السعودية[٩١].

وقد بذلت الوزارات المصرية المتعاقبة في عهد سعد باشا وثروت باشا والنحاس باشا مساعي حثيثة لحسم هذا الخلاف، كما حرص الملك عبد العزيز على استمرار العلاقات الودية بين البلدين. وشكل ذلك عاملاً فعالاً في عدم التأثير السلبي في مسار العلاقات[٩٢]. حينذاك أشادت الصحافة السعودية والمصرية بالجهود التي بذلها الاقتصادي المصري محمد طلعت حرب باشا، والسياسي المصري محمد علي علوبة باشا، لدعم التقارب بين البلدين. وتذكر العربية السعودية للأخير محاولاته للتوصل إلى الوساطة بين السعودية واليمن قبيل عقد معاهدة الصداقة والإخاء الإسلامي بين الجانبين في عام ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٤م، إذ نادى علوبة بأن تبدأ مصر بتصفية خلافاتها حتى تعود الأمور إلى مجاريها الطبيعية بين البلدين[٩٣].

ودعت صحيفتا أم القرى وصوت الحجاز إلى أهمية تحسين العلاقات السعودية ـ المصرية التي بدأت تشهد تحسناً ملحوظاً مع عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م، بتولي محمد

(٩٠) المقطم، ٨/ ٦/ ١٩٢٦.
(٩١) الأهرام، ٢٤/ ٦/ ١٩٢٦.
(٩٢) وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ١٤٦.
(٩٣) أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر (بيروت: مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ١٦٠.

توفيق نسيم رئاسة الحكومة المصرية، حيث اعترفت حكومة مصر بممثلي السعودية الدبلوماسيين في القاهرة؛ إذ كان زعماء مصر السياسيين لا يشاطرون الملك فؤاد موقفه إزاء العلاقات السعودية ـ المصرية(٩٤).

وبعد وفاة الملك فؤاد في الثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٣٦م طويت هذه الصفحة وزالت الخلافات، وأجرى علي ماهر باشا رئيس الحكومة المصرية وفؤاد حمزة مفاوضات أسفرت عن عقد معاهدة ود وصداقة بين البلدين في ٧ أيار/ مايو ١٩٣٦م(٩٥)، وفي اليوم التالي صُدِّق على المعاهدة من الطرفين ونشرت في البلدين في وقت واحد، ووقعها علي ماهر باشا رئيس الحكومة المصرية وفؤاد حمزة ممثلاً عن الحكومة السعودية(٩٦).

وقد عبرت هذه المعاهدة أصدق تعبير عن مدى تحسن العلاقات السعودية ـ المصرية آنذاك؛ إذ نصّت في مادتها الأولى على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة السعودية دولة حرة ذات سيادة مستقلة استقلالاً تامّاً مطلقاً، وعلى أن يكون بين البلدين وبين رعاياهما سلام دائم، وصداقة خالصة، وأن يحافظ الطرفان على حسن العلاقات بينهما، وأن تنشأ بينهما علاقات التمثيل السياسي والقنصلي. وفي المادة الخامسة، وافق ملك العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية من التطوع لعمارة الحرمين الشريفين. كما نصت المادة السادسة على أن يقوما في أقرب فرصة ممكنة بمفاوضات ودية لحل المشكلات المعلقة بينهما، ولعقد اتفاقات جمركية، وبريدية، وملاحية، وغير ذلك من الشؤون التي تهم بلديهما، وقد تلا عقد تلك المعاهدة استئناف مصر إرسال الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة، كما وضعت أيضاً في الوقت نفسه القواعد اللازمة لعلاج مشكلات جنسية المصريين الذين كانوا مقيمين بالحجاز، وجنسية السعوديين الذين كانوا مقيمين بمصر، وقد فتحت قنصلية سعودية في القاهرة وقنصلية مصرية في جدة(٩٧).

وتم اختيار عبد الرحمن عزام بصفته أول وزير مفوض للحكومة المصرية في العربية السعودية عام ١٩٣٧م، وكان الملك عبد العزيز يقدر عزام الذي كان بموقعه

---

(٩٤) أحمد طربين، الوحدة العربية بين سنتي ١٩١٦ ـ ١٩٤٥م (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ٣٧.

(٩٥) الأهرام، ٨/ ٥/ ١٩٣٦.

(٩٦) الوقائع المصرية، ١١/ ٥/ ١٩٣٦، ص ٢ ـ ٣.

(٩٧) مجموعة المعاهدات من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠هـ/ الموافق ١٩٢٢ ـ ١٩٥١م، ص ٢٢٥ ـ ٢٣٣.

الجديد قريباً منه. وشهد عام ١٩٣٩م عقد اتفاقية أخرى بين الحكومة المصرية والحكومة السعودية، بشأن المشاريع المعمارية في البلاد المقدسة؛ تقوم الحكومة المصرية بمقتضاها بمباشرة عقد المقاولات، والإشراف على إصلاح طريق جدة وعرفات وبعض الأمكنة في طريق مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكان ذلك نتيجة عملية لتحسن العلاقات[٩٨].

ومن المفيد ذكر تلك الجمعية التي تشكلت مواكبةً للمعاهدة المصرية ـ السعودية (١٩٣٦)، وكانت تحمل اسم «الوحدة» من مجموعة من طلبة جامعة القاهرة، وساندها العديد من كبار المثقفين المصريين على رأسهم عبد الستار الباسل عضو مجلس الشيوخ، وعبد الرحمن عزام، والدكتور منصور فهمي، ومحمد علي علوبة باشا، في حين تولى سكرتاريتها أسعد داغر؛ الذي ذكر بأن الجمعية تلقت دعماً مالياً من شخصيات عربية بارزة على رأسها الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود، وأنها حددت الأمة العربية بما يشمل جميع الدول ما بين المحيط الهندي والمحيط الأطلسي، واعتبرت عربياً كل من يتخذ من العربية لغة له، وعدّت الوحدة العربية ضرورة وأمراً يستوجب البحث الجاد. وأعلنت الجمعية أن الدولة العربية الموحدة التي تنشدها يجب أن تستند إلى أسس قومية وليس إلى اعتبارات دينية، وكانت هذه من أنشط الجمعيات حتى تأسيس جامعة الدول العربية حيث ساهمت، على حد تعبير سكرتيرها، في تعريف وكسب الرأي العام المصري للفكرة العربية من خلال الاجتماعات والنشرات ومحاضرات كبار المثقفين العرب[٩٩]، وكان تركيزها على الدور المحوري لمصر التي تحتفظ بروابط قوية مع السعودية عقب إدراك الجميع أن العراق، عقب انقلاب بكر صدقي، لم يعد يمثل مركزاً جاذباً للنشاط القومي العربي.

٥ ـ انضمام العراق إلى ميثاق سعد أباد (١٩٣٧)

ظهر قبيل الحرب العالمية الثانية بعض التكتلات الدولية والإقليمية، وكان أحدها ميثاق سعد أباد، وهو عبارة عن حزام أمني إقليمي أرادت به الدول الموقِّعة عليه (تركيا ـ إيران ـ العراق ـ أفغانستان) إيجاد نوع من التعاون لصد الاعتداءات الخارجية عنه. وميثاق سعد أباد فكرة تركية ظهرت في عام ١٩٣٥ وأيدتها وساندتها بريطانيا من

(٩٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٢٢ السعودية، ملف ١٩٣٩، تقرير المفوضية المصرية بجدة، دار الوثائق القومية بالقاهرة (١٤ نيسان/ أبريل ١٩٣٩).

(٩٩) أسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية (القاهرة: دار القاهرة للطباعة، ١٩٥٩)، ص ٣٥.

دون أن تظهر على سطح الأحداث. وكانت الفكرة التركية والمساندة البريطانية رداً على التهديدات التي راح موسوليني يطلقها، ثم نفذ مغامرته باستيلائه على الحبشة في نهاية عام ١٩٣٥[١٠٠].

وكان العراق البلد العربي الوحيد في ميثاق سعد أباد، حيث أدت إطاحة حكومة ياسين الهاشمي إلى تحول هام في سياسة العراق الخارجية، بعد أن أقدم على خطوة تمهيدية تتمثل بما يسمى الوفاق الودي العربي (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)[١٠١].

ومع أن هذا الاتفاق لم تكن له فعالية (Dead Letter)، لكن حكومة حكمت سليمان اتجهت وجهة أخرى غير عربية[١٠٢]، تلك الحكومة التي أتى بها انقلاب بكر صدقي في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٣٦، والذي يعد أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق. لكن الانقلابات العسكرية لم تكن بعيدة عن أذهان ساسة العراق، أو على الأقل كانت أمامهم نماذج قريبة عن نجاح الجيش في خلق حكومات قوية أفادت البلاد وعجلت من تقدمها. فقد مكّنت الحركة الكمالية العسكرية السياسية في تركيا مصطفى كمال من أن يخلق تركيا الحديثة، واستطاع رضا بهلوي أن يسيطر على البلاد بالجيش مؤسساً إيران الحديثة، وكل منهما كان جاراً للعراق، وكل منهما كان يعاني الاحتلال، واستطاع بقوة تضامن الجيش مع الشعب أن يخلص بلاده منه[١٠٣].

ومن ثم كان حكمت سليمان وبكر صدقي متأثرين بالتجربة الكمالية، وكلاهما حاول تطبيقها في العراق بنجاح مشكوك فيه[١٠٤]. ولعل النتيجة الإيجابية الوحيدة لهما (حكمت/ بكر) كانت التقارب مع تركيا.

ويرى أحد الباحثين[١٠٥] أن بريطانيا حاولت عزل العراق عن أمته العربية بوسائل مختلفة، لأنها أدركت أن انتشار الوعي القومي، وارتفاع الحس العربي في العراق

---

(١٠٠) محمد علي حلة، ميثاق سعد آباد ١٩٣٧م وموقف مصر (القاهرة: كتب عربية، ١٩٩٣)، ص ٤.

(١٠١) وهو الوفاق الذي بدأ بالمعاهدة السعودية ـ العراقية عام ١٩٣٦، ثم انضمّت اليمن إليه في العام التالي ١٩٣٧.

(١٠٢) منسى، الشرق العربي المعاصر: الهلال الخصيب، ص ٦٤.

(١٠٣) عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٥١٦.

(١٠٤) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ٢ ج (بغداد: دار الكشاف للنشر والطباعة، ١٩٦٤)، ج ٢، ص ١٨.

(١٠٥) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني، ط ٢ (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٦)، ص ١٨٤.

سيؤدي عاجلاً أو آجلًا إلى تعريض مصالحها الحيوية في هذا القطر للخطر المحقق والضرر الأكيد. ولا نؤيد الباحث في ما ذهب إليه، لأن بريطانيا في بداية الثلاثينيات كانت مسيطرة تماماً، لا على العراق فحسب، بل على شرق الأردن وبلدان الخليج، فضلاً عن عدم إمكان الملك عبد العزيز آل سعود التعرض ـ حينذاك ـ للنفوذ البريطاني في شبه الجزيرة العربية.

وهذا باحث آخر[١٠٦] يبسّط لنا وضع بريطانيا في العراق بعد الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي، وأتى بوزارة حكمت سليمان، فيذكر بأنه لما كان قائد الانقلاب في الدرجة الأولى غير مندفع بدافع الشعور المناوئ للبريطانيين، فإن بريطانيا لم تحاول التخلص منه، بل إن سياسته الميالة للأتراك[١٠٧] جعلته موضع ثناء في الصحافة البريطانية، وقد عبرت بريطانيا عن استعدادها للتراخي مع هذه السلطة الجديدة في العراق بمنح حكومة «حكمت/ بكر» قرضاً بمبلغ مليون دينار في تموز/ يوليو ١٩٣٦، وهو الشهر الذي تم التوقيع فيه على ميثاق سعد أباد ـ أي قبل اغتيال بكر صدقي بشهر واحد تقريباً ـ ثم سرعان ما أعادت الدبلوماسية البريطانية ترتيب شؤونها بحيث تصبح متفقة مع الوضع الجديد[١٠٨].

واللافت للنظر أن أحد الباحثين العراقيين[١٠٩] راح يبرئ ساحة بريطانيا من تهمة عزل العراق عن أمته العربية؛ ملقياً اللوم على حكمت سليمان وحكومته، ومؤكداً أنها لم تتمتع بشعور قومي حقيقي، ولم تكن مهتمة بقضايا أمتها العربية، وفضلت التقارب مع تركيا وإيران على التعامل مع الأقطار العربية، ووجد حكمت سليمان في توطيد علاقاته بهاتين الدولتين مجالاً لفك طوق العزلة العربية.

والواقع أن ميثاق سعد أباد ليس من ابتداع وزارة حكمت سليمان، وإنما كانت الاتجاهات نحو عقده قومية قبل وقوع انقلاب بكر صدقي. فلقد سبق للعراق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥ أن عقد معاهدة عدم اعتداء مع تركيا وإيران على أن تنضم إليها

---

(١٠٦) لنشوفسكي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨.

(١٠٧) لأن عام ١٩٣٧ شهد تقارباً تدريجياً بين البريطانيين والأتراك؛ نتيجة للأوضاع التي خلّفتها النازية والفاشستية في وسط وغرب أوروبا.

(١٠٨) بعد أن تولّى الوزارة جميل المدفعي، وهو أحد الساسة العراقيين المعتدلين؛ سرعان ما أقدمت زمرة عسكرية من الضباط على الإطاحة به وأحلّت محلّه صديقاً آخر من أصدقاء بريطانيا وهو نوري السعيد.

(١٠٩) مظفر عبد الله أمين، «العلاقات العراقية ـ الإيرانية، ١٩٣٤ ـ ١٩٥٨،» في: **الصراع العربي ـ الفارسي** (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٣)، ص ٣٣٧.

أفغانستان(١١٠)، بل كان التفكير بميثاق سعد أباد بدأ في جنيف منذ سنة ١٩٣٥، وأن التوقيع الرسمي عليه قد جرى في عام ١٩٣٧(١١١).

وهكذا، فإنه يمكننا القول بأن بريطانيا وجدت في تقارب كل من تركيا والعراق وإيران وأفغانستان خدمة لمصالحها؛ من أجل خلق تكتل إقليمي أو حلف دفاعي يقف بوجه الأطماع الألمانية (النازية) والإيطالية (الفاشستية) من ناحية، وضد الخطر الشيوعي من ناحية أخرى، وبخاصة أن بريطانيا لم تقف على ما سيكون عليه موقف الاتحاد السوفياتي إذا ما اندلعت الحرب في أوروبا.

وكان أول من فكر في عقد هذا الميثاق هو الدكتور توفيق رشدي آراس(١١٢) وزير خارجية تركيا؛ إذ كانت تركيا أمام التهديدات التي أطلقها موسوليني تجاه بلدان شرق البحر المتوسط، فضلاً عن شرق أفريقيا(١١٣)، قد استشعرت الحاجة إلى تكوين ميثاق أمن إقليمي تدخل تحت عباءته؛ خشية أن تصبح ضمن الإمبراطورية التي يحلم بها موسوليني(١١٤)، ومن ثم سعت تركيا إلى الشرق ووطدت العزم على نشر سياسة وئام بين الدول المتاخمة لها بصفة خاصة، وكانت وسيلتها حل المشاكل المعلقة بينها وبين العراق وإيران، ثم بين العراق وإيران، أو تلك التي بين إيران وأفغانستان.

وقد بدأت تركيا بنفسها؛ وأنهت المشكلة القائمة بينها وبين العراق حول منطقة الموصل، وبخاصة عندما بات واضحاً أن بريطانيا ستبذل أقصى جهدها من أجل الإبقاء على الموصل داخل الدولة العراقية؛ حفاظاً على مصالحها البترولية(١١٥). لذا حدث تحسن واضح في العلاقات التركية ـ العراقية بشأن بترول الموصل، وإقامة خط سكة حديد بين الدولتين(١١٦)، وبعد ذلك رأت تركيا ضرورة التوفيق بين العراق وإيران بعد أن استحكمت حلقات النزاع بينهما، وأوعزت إلى عصبة الأمم بإحالة الطرفين إلى الدخول

(١١٠) نوار، تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق، ص ٥١٨.

(١١١) عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ٥ ج، ط ٦ (بغداد: منشورات مركز الأبجدية، ١٩٨٨)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(١١٢) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960), p. 330.

(١١٣) حول هذه التهديدات وطبيعتها، انظر: رونفن بير، تاريخ القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٨، تعريب نور الدين حاطوم (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩)، ص ٢٢٧.

(١١٤) منسى، الشرق العربي المعاصر: الهلال الخصيب، ص ٦٤.

(١١٥) نوار، تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق، ص ٤٩٩.

(١١٦) منسى، المصدر نفسه، ص ٦٤.

في مفاوضات مباشرة في جلسة ٢١ أيار/ مايو ١٩٣٥ للتوصل إلى حل مُرضٍ في النزاع القائم بين الدولتين الجارتين[١١٧].

ونشطت الدوائر السياسية التركية وأخذت تواصل جهودها للخروج بحل نهائي لمشكلة الحدود العراقية ـ الإيرانية، وبذلت الخارجية التركية وممثلوها في كل من بغداد وطهران جهوداً كبيرة لإنجاح المفاوضات[١١٨].

وجرت المفاوضات بين تواصل وانقطاع حتى أبرق حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقي إلى السلطات الإيرانية عن استعداد حكومته لقبول أي اقتراح تتقدم به إيران لفض هذا الخلاف المزمن، ثم استمر تبادل مشروعات ومعاهدات واتفاقات بين الطرفين من شهر شباط/ فبراير وحتى حزيران/ يونيو ١٩٣٧ حين وقِّع على معاهدة الحدود بين العراق وإيران بالحروف الأولى في بغداد[١١٩].

وكما تكللت المساعي التركية بين إيران والعراق بنجاح ملحوظ؛ فإنها حققت النتائج ذاتها في جهودها لحل مسألة تعيين الحدود بين أفغانستان وإيران، حيث وقعت حوادث دامية على الحدود في (زور أباد)، والتي انتهت بتحكيم جنرال تركي قام بهذه المهمة خير قيام وأعاد المياه إلى مجاريها بين الدولتين (إيران وأفغانستان)[١٢٠].

حينذاك تتابع وصول وزراء خارجية تركيا والعراق وأفغانستان إلى طهران، وفي الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس الثامن من تموز/ يوليو ١٩٣٧ اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع في قصر سعد أباد[١٢١] ووقعوا على معاهدة عدم التعدي وهي ميثاق رباعي عرف باسم ميثاق سعد أباد، وقد تضمن مقدمة وعشر مواد، وكان أهم ما قرره عدم تدخل أي من الأطراف المتعاقدة في أمور أي من الأطراف الأخرى الداخلية، والتعهد صراحة بمراعاة حرية حدودها المشتركة، وأن يتشاور المتعاقدون في ما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية، ولها علاقة بمصالحهم المشتركة. وتسري المعاهدة لمدة خمس سنوات، وتتجدد تلقائياً كل خمس سنوات؛ ما لم يكن

---

(١١٧) جابر إبراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية ـ الإيرانية والنزاع المسلح (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ٢٣١.

(١١٨) فاضل حسين، مشكلة شط العرب (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ٥١.

(١١٩) النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية في الوطن العربي في شط العرب: دراسة وثائقية، ص ٢٥٤ ـ ٢٦٦.

(١٢٠) أحمد محمود الساداتي، رضا شاه بهلوي: نهضة إيران الحديثة (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٣٩)، ص ١١٧.

(١٢١) يقع في الضاحية الشمالية لطهران وهو المقرّ الصيفي للشاه رضا بهلوي. انظر: Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*, p. 215.

أحد الأطراف المتعاقدة قد أعلن إنهاءه هذه المعاهدة مع إنذار مسبق قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائها، ويبقى حكمها مرعياً بحق الباقين(١٢٢).

وعلى هذا؛ فميثاق سعد أباد يعد وثيقة عدم اعتداء وتشاور بين الدول الموقعة عليه، ويعد نوعاً من الإيجابية من حيث خلق نوع من التكتل ضد العدوان الخارجي، ولكنه في الوقت عينه لم يرقَ إلى مستوى وضع العمل المشترك العسكري في مجال التنفيذ عند وقوع عدوان على إحدى دوله أو عند وقوع أزمة كبرى دولية(١٢٣).

أ ـ هل فكرت بريطانيا في ضم مصر إلى الميثاق؟!

إبان المساعي التي بذلتها تركيا لجمع شمل جيرانها الشرقيين (العراق وإيران وأفغانستان)؛ كانت السلطات البريطانية تبارك تلك المساعي وتشجعها، وأشيع وقتئذ من المصادر البريطانية أن هذا التحالف ربما ضم مصر وبلداناً عربية أخرى، لأن المغامرة الإيطالية في الحبشة (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦) أوجدت منافسة جديدة في البحر المتوسط، وحاولت إيطاليا التقليل من السيادة البريطانية الفعلية على ذلك البحر، وراحت تبحث عن وسائل لذلك. من ثم أخذت بريطانيا في التقرب من تركيا، وعملت على إرضاء المصريين، وربما فكرت في ضم بلدان عربية أخرى لاحقاً. وكان هدف بريطانيا الأساسي هدم كل المحاولات الإيطالية(١٢٤) الهادفة إلى إيجاد أماكن نفوذ في شرق البحر المتوسط، فضلاً عن شرق أفريقيا، وكانت قناة السويس طريقها إلى تلك المنطقة.

لمحت بريطانيا أيضاً باحتمال استعمالها لمصر كقاعدة لحرب واسعة النطاق في البحر المتوسط، في الوقت الذي اتضح فيه أن المصريين لن يرضوا بأن يتكرر بالنسبة إلى بلادهم الوضع الذي أملي عليها أثناء الحرب العالمية الأولى. كان لا بد من الحصول على موافقتهم على التعاون مع بريطانيا، كما أن استيلاء إيطاليا على الحبشة قد أقنع الساسة المصريين بضرورة الاتفاق مع بريطانيا؛ حيث باتت مصالح مصر وأمنها مهددين من ناحية ليبيا غرباً والسودان من الشرق والجنوب الشرقي، وهكذا كانت معاهدة ١٩٣٦

(١٢٢) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ١٩٣٦، ملفات وزارة الخارجية ملف ٣٨/٢٦/ ١٤، اتفاق سعد آباد. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٨.

(١٢٣) نوار، تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق، ص ٥١٩.

(١٢٤) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين محفظة ١٣٩٦، من تقرير المفوضية الملكية المصرية بمدينة طهران في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، وقد وَرَدَ في جزء من هذا التقرير بعض ما جاء في صحيفتين بريطانيتين هما ستاندرد نيوز (*Standard News*)، وإيفننج نيوز (*Evening News*)، ولكن التقرير لم يُشِر إلى تاريخ صدور أي منهما.

التي ما إن عقدت حتى نددت إيطاليا وألمانيا باحتكار بريطانيا لقناة السويس، وطالبت إيطاليا بإعادة النظر في شأن القناة، وضرورة جعلها دولية حتى يتسنى لإيطاليا أن تأخذ مكانها إلى جانب بريطانيا وفرنسا في مجلس إدارة القناة[١٢٥]. لذا فإنه ليس من المستبعد أن تكون بريطانيا قد فكرت في ضم مصر إلى الدول الموقعة لميثاق سعد أباد، ولكن لم يخرج هذا التفكير إلى حيز التنفيذ، ولعل ذلك يرجع إلى:

ـ أن مصر وبريطانيا كانتا مشغولتين بمفاوضتهما لتحديد علاقات بريطانيا بمصر، وإجلاء قوات الاحتلال وتصحيح الموقف في السودان، وكان ذلك إبان عامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦؛ وهي الفترة التي واكبت المساعي التركية لإيجاد نوع من التكتل في شرق البحر المتوسط والتي انتهت بعقد ميثاق سعد أباد في ١٩٣٧.

ـ إن التفكير في ضم مصر إلى الميثاق؛ كان ضماناً لتأمين قناة السويس، ولكن بريطانيا في الوقت نفسه تركت القوات الإيطالية تعبر القناة في أثناء الحرب الحبشية دونما اعتراض، لأن الموقف في أوروبا[١٢٦] تطلب غض الطرف عن ذلك، فاكتفت بعقد معاهدة (١٩٣٦) التي تضمنت في مادتها الثامنة وضع قوات بريطانية تتعاون مع القوات المصرية بجوار القناة لضمان الدفاع عنها[١٢٧].

ـ وضعُ مصر الجغرافي الهام؛ فهي البوابة الرئيسة لشرق أفريقيا، وقناتها تشكل أحد الطرق المائية الهامة إلى الهند وجنوب شرق آسيا... وهي فضلاً عن ذلك تجاور المستعمرات الإيطالية في الغرب والجنوب الشرقي، ولكن ضمها إلى ميثاق سعد أباد يعني التعجيل باستعداء إيطاليا، وهو ما لم ترغبه بريطانيا، ولذا فقد ظلت مسألة انضمام مصر إلى الميثاق المذكور مجرد فكرة حتى بدايات عام ١٩٣٩ عندما بدأت تلوح في الأفق بوادر حرب عالمية، فطرحت المسألة من جديد على مجلس الوزراء المصري في عام ١٩٣٩.

---

(١٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس، ١٨٥٤ ـ ١٩٥٨: محاضرات ألقاها أحمد عبد الرحيم مصطفى على طلبة قسم الدراسات التاريخية (القاهرة: جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(١٢٦) كانت السياسة البريطانية تحاول استقطاب موسوليني لإبعاده عن التحالف مع هتلر، ولكنها في النهاية فشلت ودخلت الفاشتية في إيطاليا مع النازية في ألمانيا في تحالف عُرِفَ باسم «المحور» في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

(١٢٧) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩)، ص ٤١٧.

ب ـ موقف وزارة محمد محمود (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩)

في الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩ عرض محمد محمود باشا على مجلس الوزراء فكرة انضمام مصر إلى ميثاق سعد أباد، ولم يخالج مصدرنا[١٢٨] أدنى شك ـ لدى سماع هذه الفكرة ـ أنها من وحي بريطانيا، وأن مبعثها يرجع إلى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط. وأكد المصدر أنه لم يكن أحد من أعضاء مجلس الوزراء يتوقع خطراً من ناحية الشرق، إنما كان محور هذا الخطر هو ألمانيا[١٢٩] التي إن أرادت الاتجاه إلى الشرق كان البلقان طريقها إليه، فإن تخطت تركيا بعد الاستيلاء عليها، ألفت ألمانيا نفسها أمام قوات فرنسا صاحبة الانتداب في لبنان وسورية، ثم أمام قوات بريطانيا صاحبة الانتداب في العراق وشرق الأردن وفلسطين. ثم خلص مصدرنا إلى أنه ليس لمصر مصلحة في الانضمام إلى ميثاق سعد أباد، إلا أن يمتد «حلف مصر مع انكلترا» إلى ما وراء الحدود المصرية، وأن تدفع قواتها المصرية بعيداً إلى تركيا وإلى العراق وإيران، وتعريض مصر بذلك إلى خطر الغارات الجوية وإلى خطر الغزو إذا وقعت حرب عالمية. كما خلص مصدرنا إلى «أن السياسة الخارجية المصرية ـ كانت يومئذ ـ بعيدة من أن تشغل أذهاننا إلى الحد الذي يجعلنا نعم الرأي فيها، ونقدر نتائجها البعيدة والقريبة؛ ولهذا يعالجها الأكثرون معالجة مرتجلة، ولا يفكرون في مبلغ اتصالها بسياسة البلاد الداخلية وبميزانيتها وباقتصادها القومي وبكل مظاهر نشاطها»[١٣٠].

ج ـ موقف وزارة علي ماهر الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٠)

ضمت وزارة علي ماهر عدداً من الوزراء المعروفين بعدائهم للإنكليز[١٣١] في جو دولي كان ينذر بكل المخاطر[١٣٢]. وهذا لا يعني بأن التيار السياسي في مصر كان في مصلحة ألمانيا وإيطاليا (دولتي المحور)؛ لأنه، بالرغم من الجهود التي كانت تبذلها الدولتان في هذا السبيل، لم يكن هناك توافق كامل بين مصالح دولتي المحور ومصالح مصر؛ حيث إن الرأي العام المصري كان يكره بشدة استيلاء إيطاليا على الحبشة،

---

(١٢٨) مصدرنا هو محمد حسين هيكل (باشا) وزير المعارف العمومية في وزارة محمد محمود (باشا).

(١٢٩) على اعتبار أن إيطاليا لم تدخل الحرب رسمياً إلا في حزيران/ يونيو ١٩٤٠.

(١٣٠) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ٣ ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٣)، ج ٢، ص ١٤٧ ـ ١٤٩.

(١٣١) وهم: محمد صالح حرب (باشا) وزير الدفاع الوطني، وعبد الرحمن عزام (بك) وزير الأوقاف، وفي نفس الوقت الذي يتولى فيه عزيز المصري رئاسة أركان الجيش وللرجل ميول الوزيرين السابقين نفسها.

(١٣٢) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٤٢٠.

كما كان يستنكر الحملات الهجومية التي يشنها المارشال غراتزياني على السكان في ليبيا[١٣٣].

ولكن ما علاقة ذلك بمسألة انضمام مصر إلى ميثاق سعد أباد؟!

في الواقع كان ميثاق سعد أباد يمثل تكتلاً ضد إيطاليا في المقام الأول، وبخاصة بعد مغامرتها في الحبشة ١٩٣٦/٣٥ واتضاح دور بريطانيا فيه، ولذلك فإنها كانت وراء فكرة ضم مصر إلى الميثاق، لأن إيطاليا لم تدخل الحرب العالمية رسمياً إلا في حزيران/ يونيو ١٩٤٠. ونظراً إلى تباين وجهات النظر حول موقف مصر بصفة عامة من الحرب التي أشعلها هتلر في أوروبا، فإن وزارة علي ماهر استمرت في تبني وجهة النظر التي تبنتها وزارة محمد محمود؛ من أنه لا فائدة من انضمام مصر إلى ميثاق سعد أباد، وهذا ما أعرب عنه علي ماهر إبان لقائه مع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٩؛ مؤكداً «استعداد مصر للاشتراك في هذا الميثاق الشرقي إذا تبين لحكومتها الفائدة المرغوب فيها من الانضمام إليه»[١٣٤].

كان حديث علي ماهر واقعياً، لأن ضم مصر إلى ميثاق سعد أباد «سيحمّلها تبعات وأعباء ـ وقتئذ ـ هي في غنى عن تحملها؛ بل قد لا تستطيع لظروفها السياسية الخاصة، وللحالة الدولية الحاضرة أن تأخذها على عاتقها». ثم ساقت جريدة **البلاغ** المصرية مبررات تأيدها للاتجاه الذي يقضي بعدم الانضمام إلى الميثاق كان أهمها:

ـ أن مصر لا تجاور إحدى دول الميثاق بل تفصل بينها وبين أقرب دولة منها بلاد أخرى ليست مرتبطة بهذا الميثاق، فكيف تستطيع إذاً أن تفي بتعهداتها التي يفرضها الميثاق على الدولة المنضمة إليه.

ـ إن المعاهدة المصرية ـ البريطانية تقتضي من مصر أن تكون في صف حليفتها في وقت الحرب، فإذا انضمت إحدى دول ميثاق سعد أباد إلى جانب معادٍ لبريطانيا، لما استطاعت مصر أن تفي بمواثيقها لدول الميثاق وباتت تعهداتها حبراً على ورق[١٣٥].

على أن الرواية التي ذكرتها جريدة **البلاغ** عن لقاء علي ماهر ونوري السعيد لم تتعرض لها الصحف التي تيسرت لنا في التاريخ نفسه، بل ذهبت صحيفة مصر

---

(١٣٣) عاصم أحمد الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ (القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٧٦)، ص ٢٨.

(١٣٤) البلاغ، ١٩٣٩/١١/٢٦.

(١٣٥) المصدر نفسه.

الفتاة[١٣٦] إلى أن مصدراً مسؤولاً ـ لم تكشف الصحيفة عنه ـ أكد أن «الحكومة المصرية لم تخاطَب في موضوع انضمامها لميثاق سعد أباد، وأن مصر لا علاقة لها به».

وعلى كل حال، فقد التزم علي ماهر بمعاهدة ١٩٣٦؛ أي بسياسة الدفاع لا المغامرة والهجوم، ونقل عنه بأن «الظروف الحاضرة لا تدعو الحكومة إلى اتخاذ قرار نهائي في موضوع «ضم مصر إلى ميثاق سعد أباد»؛ فإذا تغيرت الظروف فإن الحكومة تسير في الاتجاه الذي يتفق ومصلحة البلاد وتعهداتها للإنجليز»[١٣٧]، ومن ثم صرح نوري السعيد في بغداد بأن «مصر لن تنضم إلى ميثاق سعد أباد بالنظر لبعدها جغرافياً عن الدول المنضمة إليه»[١٣٨]، وهكذا لم تنضم مصر إلى دول ميثاق سعد أباد، وهو موقف يحسب لمصر لا عليها، لأن الميثاق كان في حد ذاته مظاهرة سياسية لم تستطع الصمود أمام الأعمال العسكرية العنيفة للحرب العالمية الثانية التي تطلبت من دول الميثاق أن تركز اهتماماتها داخل حدودها فقط.

بات ميثاق سعد أباد في ذمة التاريخ، وفق التعبير الذي ورد على لسان وزير خارجية العراق صالح جبر[١٣٩]. ومع ذلك يمكننا التأكيد أن الدور الذي قام به ميثاق سعد أباد لم يتعد حدود الدول التي وقعت عليه، ولم يكن له من تأثير سوى تأجيل النزاع بين بعض دوله وبخاصة النزاع العراقي ـ الإيراني. لكن من المهم الإشارة إلى أننا عرضنا هذا الميثاق؛ لأنه كان إرهاصاً لحلف بغداد في شباط/ فبراير ١٩٥٥ الذي بدأ باتفاق العراق وتركيا بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة، ثم انضمت إليه باكستان وإيران، وجرت عدة محاولات لضم مصر؛ كما سيرد في بداية الفصل الثالث من هذا الكتاب.

٦ ـ ملامح وحدة عربية إبان الثورة الفلسطينية، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

كان لقيام ثورة عرب فلسطين أسباب متباينة، منها إغفال مطالب عرب فلسطين في الحكم النيابي، حيث سارت السياسة البريطانية بخُطى جدِّية لتحقيق إنشاء وطن قومي للصهيونيين في فلسطين، وأعطاهم نظام الانتداب الفريد في نوعه كل الحريات، في

---

(١٣٦) مصر الفتاة، ٢٧/ ١١/ ١٩٣٩، وقد وَرَدَ المعنى نفسه في كلّ من جريدة الاثنين وجريدة الدنيا وبالتاريخ نفسه.

(١٣٧) روز اليوسف، ٢/ ١٢/ ١٩٣٩.

(١٣٨) المصري، ٢٤/ ١٢/ ١٩٣٩، من مراسل المصري الخاص في بغداد.

(١٣٩) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ١٣٩٦، ملفات وزارة الخارجية، رسالة من المفوضية الملكية المصرية في بغداد رقم ١٢٩ ملف ٢/ ٢ سري جداً، بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٤١.

حين قيد العرب بقيود حالت دون تمتعهم باستقلال بلادهم[١٤٠]. أحد أسباب الثورة كان ازدياد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بصورة واضحة خلال السنوات الثلاث السابقة لها[١٤١]، وهذه كاتبة بريطانية عاصرت الأحداث كتبت تقول بأنه «إبان شتاء عامي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦، ازداد القلق في البلاد، وارتقب العرب شرّاً من جراء تدفق الهجرة اليهودية التي لا محالة في المستقبل القريب ستجعل من اليهود أغلبية سكانية تتحكم في البلاد»[١٤٢]. ومع زيادة معدلات الهجرة ازداد تدفق الأموال لسكان المهاجرين وشراء الأراضي لهم[١٤٣].

كما نستطيع القول إن أحد أسباب قيام الثورة كان نتاجاً لتفاعلات شبه متوافقة مع الحركات الوطنية في كل من العراق وسورية ومصر، وخطواتها تسير على النمط ذاته، تظاهرات واضطرابات، تفرض على الزعامة السياسية أن تتجمع في إطار واحد؛ الكتلة الوطنية في سورية، والجبهة الوطنية في مصر، واللجنة العربية العليا في فلسطين. وكانت الأخيرة قد تشكلت أيضاً من التئام الأحزاب الفلسطينية في الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٣٦.

وفي منتصف الشهر ذاته، وقع حادثٌ على طريق طولكرم/ نابلس[١٤٤]، فكان فاتحة الثورة الفلسطينية التي عدّت أقوى تعبير عن الغضبة العربية في فلسطين ترددت أصداؤه في الوطن العربي[١٤٥]. وقد مرت بمرحلتين، استمرت الأولى إلى ١١ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته (١٩٣٦)، وبدأت الثانية في أيلول/ سبتمبر (١٩٣٧) واستمرت حتى أوائل عام ١٩٣٩. واللافت للنظر أن نوري السعيد ـ رئيس وزراء العراق ـ قدم بعد بضعة أيام من توقف الثورة، مشروعاً لحل القضية الفلسطينية من خلال اتحاد فيدرالي؛ وذلك أثناء مباحثاته مع السفير البريطاني في بغداد في ١٦ تشرين الأول/

(١٤٠) John Marlowe, *The Rebellion in Palestine* (London: The Cresset Press, 1946), pp. 96-97.

(١٤١) ففي عام ١٩٣٣ كان عدد اليهود ٢٣٨ ألف نسمة أي قرابة ٩,١٨ بالمئة من مجموع السكان، وفي عام ١٩٣٦ قفز هذا العدد إلى ٤٠٤ آلاف نسمة أي ٢٧,٧ بالمئة وذلك حسب تقدير أحد الكُتاب الأجانب. انظر: Jacob Hurewitz, *The Struggle for Palestine* (New York: Norton, 1950), p. 27.

(١٤٢) France E. Newton, *Fifty Years in Palestine* (London: Coldharbour Press, 1948), p. 277.

(١٤٣) وذكر بن غوريون أنه في عام ١٩٣٥، نجح المجلس التنفيذي للمنظمة الصهيونية في شراء امتياز مدينة الحولة، وكانت من قبل مِلكاً لوجهاء من العرب. انظر: ديفيد بن غوريون، إسرائيل.. تاريخ شخصي (القاهرة: هيئة الاستعلامات، ١٩٧٠)، ج ١، ص ١٤٤.

(١٤٤) انظر: رسالة القنصل الأمريكي إلى وزير الخارجية بواشنطون في السادس والعشرين من نيسان/ أبريل عام ١٩٣٦. في: N. A; 867, no. 00/283.

(١٤٥) محمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ نشأتها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٨٤ ـ ١٨٩.

اكتوبر سنة ١٩٣٦، ثم عرضه على اللورد صمويل (Lord Samuel) عند لقائه به في باريس في الشهر ذاته. وقد تضمن المشروع قيام اتحاد كونفدرالي على مثال الكومنولث البريطاني يضم العراق وشرق الأردن وفلسطين، تتمتع فيه كل دولة باستقلال ذاتي مماثل للاستقلال الذي يتمتع به أعضاء الدومنيون البريطاني، ويحصل اليهود في نطاق هذا الاتحاد على نسبة ثابتة من السكان هي نسبة توزيع سكان فلسطين من عرب ويهود عام ١٩٣٦(أي ٧ عرب إلى ٤ يهود). وقد رأى نوري السعيد في هذا المشروع مزايا عديدة منها: حماية العرب من هيمنة يهودية في فلسطين إذا فتحت أبوابها للهجرة، ومنح اليهود مساحة نصف مليون هكتار من أرض فلسطين، وهي المساحة نفسها التي كان يطالب بها حاييم ويزمان ـ رئيس الوكالة اليهودية ـ ومنها صيانة المصالح البريطانية ببقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني. لكن بريطانيا عارضت هذا المشروع متذرعة بأنه قد يثير مخاوف الملك عبد العزيز آل سعود ومعارضته[١٤٦].

وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، تحدث نوري السعيد، وزير الخارجية العراقية، مع السفير البريطاني كلارك كير (Clark Kerr) حول زيارته المرتقبة للرياض، وأنه سيبحث مع الملك عبد العزيز في مسألة تسوية دائمة للقضية الفلسطينية، وأشار نوري على السفير البريطاني أن الأمر الضروري في هذا الشأن «هو إزالة الخوف إلى الأبد في نفوس العرب من السيطرة اليهودية على فلسطين». وأضاف نوري أن أفضل سبيل في ذلك هو قيام نوع من الاتحاد العربي ربما في شكل ارتباط كونفدرالي بين دول، أو كومنولث على غرار ذلك القائم في إطار الإمبراطورية البريطانية؛ تحتفظ فيه كل دولة بحكمها الذاتي، ويمكن اختيار ملك على رأس الجميع مع مجلس وصاية يمثل فيه اليهود؛ لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويجب أن يضم هذا الكومنولث، في اعتقاده، فلسطين وشرق الأردن والعراق. وأشار نوري إلى أن هذا الترتيب لن يعرّض للخطر مصالح بريطانيا في البحر المتوسط؛ حيث ستتوافر الضمانات لها من خلال استمرار شكل من أشكال الانتداب على فلسطين، كذلك لن يتعارض مع السياسة البريطانية الرامية إلى إنشاء وطن قومي لليهود، وسيضمن امتداداً من البحر المتوسط إلى الخليج «العربي» يرتبط مع بريطانيا بعلاقة تحالف وباستعداد لدخول الحرب إلى جانبها لو نشأت الحاجة إلى ذلك. وعندما أشار السفير البريطاني إلى سورية؛ ذكر نوري أن الاتحاد الكونفدرالي المقترح سيحتفظ بأوثق روابط الصداقة مع سورية طالما ارتبطت

---

(١٤٦) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥٦.

الأخيرة بتحالف مع فرنسا، واستمرت العلاقات الطيبة الحالية بين فرنسا وبريطانيا. وعندما أشار السفير البريطاني إلى السعودية، ذكر نوري أن الاتحاد سيحتفظ بالعلاقات الوثيقة نفسها معها عندما يتخلى الملك عبد العزيز عن مغازلته للإيطاليين، وينضم إلى نظام التحالفات البريطاني على غرار مصر والعراق. وأوضح نوري في النهاية أن قيام هذا الاتحاد لن يعني إمكان قبول العرب بالتدفق غير المقيد للهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث لا بد من تقييدها للحفاظ على التوازن السكاني القائم بواقع سبعة من العرب لكل أربعة من اليهود، مع حصر الاستيطان اليهودي في مثلث يشمل نحو ٤٠٤٧ متراً مربعاً في منطقة السهول جنوب حيفا وهو ما يطلبه د. وايزمان نفسه.

وقد علق السفير في رسالته لحكومته بفحوى المقابلة؛ بأنه لم يشأ تثبيط همة نوري باشا، تاركاً إياه ليكتشف بنفسه الصعوبات المترتبة والتي سيتعرف بالتأكيد إلى بعضها عندما يصل إلى الرياض. وأضاف السفير إلى ذلك اعتباراً آخر وهو «شعوره بأننا على التأكيد سنضطر للقبول بقيام شكل من أشكال الاتحاد العربي الفدرالي ربما في القريب العاجل». وسيكون من غير المناسب، في تقديره، الظهور بمظهر الراغب في معارضته بما سيفقدنا صداقة العرب «وهي أمر ذو قيمة ليست بالهينة»، وكانت توصية السفير التمشي مع هذا التوجه وفعل الممكن للتأثير في مساره[١٤٧].

وهكذا وجد نوري في ظروف ثورة فلسطين، وسعي الحكومة البريطانية إلى تدخل الملوك العرب لإنهاء الاضطرابات فرصة لإحياء أفكاره حول الاتحاد العربي. والغريب أن الحماسة العراقية لهذا الموضوع لم تخف بعد انقلاب بكر صدقي في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، وهروب العناصر المتبنية لهذا التوجه، وعلى رأسها نوري السعيد (التجأ هو وأسرته إلى مصر)، ورغم تصريح حكمت سليمان ـ رئيس الوزراء الجديد ـ للسفير البريطاني بأنه لا يود أن ينشغل العراق كثيراً بمصالح شقيقاته من الأقطار العربية حيث لديها الكثير من الهموم في الداخل؛ إلا أن وزير خارجيته ناجي الأصيل اجتذبته أفكار نوري، وقرر المضي قدماً في زيارة الرياض التي كان سلفه قد حددها في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦. وقد أخبر الأصيل السفير البريطاني، بعد عودته، أن الملك عبد العزيز لم يتطرق معه إلى أي من أفكار نوري حول التسوية الفدرالية، كما لم يُبد أي ترحيب باقتراح نوري إنشاء لجنة عراقية ـ سعودية خاصة مقرها بغداد، للعمل كحلقة اتصال مع الزعماء العرب في فلسطين. واعتبرت الخارجية

(١٤٧) انظر: Foreign Office, 28200/371، نقلاً عن: جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

البريطانية تجاهل الملك عبد العزيز للفكرتين أمراً طبيعياً، حيث إن مقصدها في النهاية كان تعزيز مكانة العراق في مواجهة السعودية(١٤٨).

وفي إطار البحث عن مشروعات لقيام اتحاد عربي إبان أحداث الثورة الفلسطينية؛ يأتي اقتراح الأمير محمد علي (الوصي على عرش مصر) في أيار/ مايو سنة ١٩٣٧، بإنشاء دولة عربية تشمل فلسطين وشرق الأردن وسورية. قُدِّم هذا الاقتراح إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين آرثر واكهوب (Arthur Wauchope) ووزارة الخارجة البريطانية. وقد أثنت عليه الصحافة المصرية وعقّبت عليه(١٤٩). لكن الاقتراح طُوي في صفحات التاريخ إلى أن أعيد إحياؤه في شكل مشروع سورية الكبرى الذي تبناه الأمير عبد الله بن الحسين في عام ١٩٤١.

وعودةً إلى الأحداث في فلسطين، فقد وصلت لجنة بيل إلى فلسطين في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦. وفي السابع من تموز/ يوليو ١٩٣٧، نشر تقرير اللجنة الملكية الذي اشتمل على إلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم البلاد إلى ثلاث وحدات سياسية: الأولى تضم السهل الساحلي والجليل وتقام فيها دولة يهودية، والثانية تشمل القدس مع ممر إلى البحر المتوسط تبقى تحت الانتداب البريطاني، والثالثة مؤلفة من بقية البلدان وتضم إلى إمارة شرق الأردن(١٥٠).

كان من الطبيعي أن يفجر عرب فلسطين ثورتهم تفجيراً حاداً؛ بعد أن رأوا أن الحل الذي جاءت به اللجنة الملكية وهو مشروع التقسيم، سيخلق دولة صهيونية. وبدأت المرحلة الثانية من الثورة في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، وعاد نوري السعيد إلى الظهور على مسرح الأحداث مرة أخرى؛ وكان آنذاك خارج الحكم، وإبان محادثاته في وزارة الخارجية البريطانية في السادس من الشهر ذاته، حيث قدم مشروعاً جديداً لوالتر سمارت (Walter Smart) السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة. استعرض نوري في مشروعه المعدل توصيات لجنة بيل، وبيّن أنها ستزيد العداء العربي ـ اليهودي، وأن الاتحاد الكونفدرالي الذي اقترحه هو عنصر الاستمرار، لأن جميع أقطار آسيا العربية ستدخل فيه على قدم المساواة، وبذلك يزول كل مبرر للتنافس والخصومة بين هذه

---

(١٤٨) Foreign Office, 20805/371، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١٤٩) Foreign Office, 371/20806, Letters of the Prince to Arthur Wauchope and Foreign Office (May 1937).

(١٥٠) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى: ١٩١٥ ـ ١٩٤٦ (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٥٧)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٩.

الأقطار وزعمائها، ولما كان هذا الاتحاد يحتاج إلى رئيس، فقد استبعد نوري الملك غازي، ملك العراق، بسبب ضعفه، كما استثنى الأمير عبد الله في شرق الأردن، بدعوى ضعف شعبيته بين القوميين العرب، وكذلك إمام اليمن يحيى حميد الدين، لعدم اكتراثه بهذا الأمر، ولم يبق سوى الملك عبد العزيز آل سعود، رئيس الدولة الوحيد المؤهل لرئاسة هذا الاتحاد. ورأى نوري أن هذا الاتحاد سيحل مسألة الوطن القومي اليهودي في فلسطين بصورة ترضي العرب[١٥١].

وسعى نوري إلى إقناع القادة العرب بهذا المشروع؛ فزار سورية ولبنان ومصر، والتقى عدداً من الزعماء فيها بمن فيهم زعماء فلسطين، وأجرى مباحثات مع جورج رندل (George Rendel) بوزارة الخارجية البريطانية في لندن، واقترح عليه تعديل تصريح بلفور بحيث يتضمن إقامة وطن روحي وثقافي لليهود في فلسطين، وتحديد الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد[١٥٢]. لكن نوري لم يحصل على أي رد إيجابي من الجانب البريطاني، وكانت حجة البريطانيين في ذلك أن هذا المشروع لن يحظى بموافقة الفرنسيين واليهود وعبد العزيز آل سعود[١٥٣]. وبعد عودة نوري من بيروت في ٢ آذار/ مارس ١٩٣٨؛ أكد للوزير الأمريكي المقيم في بغداد بول نابنشو (Paul Knabnshue) أن العرب لن يقبلوا في الوقت الحالي بأي نص ينطوي على حدوث أغلبية يهودية في فلسطين في المستقبل. وأضاف أنه إذا أمكن الحصول على اتفاق الآن حول نسبة ٣٥ بالمئة، فإنه من الممكن بعد فترة عشر سنوات أو أكثر، ومع تطور علاقات ودية بينهم وبين العرب، زيادة هذه النسبة بعض الشيء، ولكن بالتأكيد في ما لا يتعدى ٥٠ بالمئة؛ غير أن نوري أوضح للوزير الأمريكي أنه إذا توصل اليهود إلى تسوية ودية الآن فإنها ستفتح الطريق لإحضار أعداد أكبر من اليهود إلى الشرق الأدنى بما يشمل شرق الأردن والعراق، وربما حتى سورية والسعودية، وبخاصة إذا أمكن تحقيق قيام اتحاد كونفدرالي أوثق بين هذه البلدان[١٥٤].

وقد أثارت أنشطة نوري منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، وخصوصاً مباحثاته في لندن في مستهل كانون الثاني/ يناير ١٩٣٨، تعليقات الصحف العربية التي أشارت في ١٤ من

---

(١٥١) Foreign Office, 371/20813, from Kelley Cairo to Foreign Office, Scheme for Federation of Arab States under Ibn Saud with Accommodation for a Jewish Minority in Palestine (9 September 1937).

(١٥٢) Foreign Office, 371/21872, from Lampson to Foreign Office (11 January 1938).

(١٥٣) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٩ ـ ١٩٤٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٣١٣.

(١٥٤) Foreign Relations of the United States, 1938, Dispatch of Wordsworth, U.S. Consul in Jerusalem to Chief Near Eastern Division, State Department (9 June1938), pp. 907-927.

الشهر ذاته إلى أن نوري قام بمباحثة السلطات البريطانية حول مشروع لتوحيد فلسطين وشرق الأردن مع العراق، وبدت الحكومة العراقية مرحبة به؛ باستثناء ما قيل إنه انطوى عليه من السماح بهجرة مليوني يهودي إضافي إلى فلسطين. ونشرت إحدى الدوريات المصرية ما زُعم أنه نص ناقشه نوري مع اللورد هربرت صمويل (Herbert Samuel)، وعرضه على أورمسبي غور (Ormsby Gore) وزير المستعمرات ؛ الذي قبله من حيث المبدأ. ويقضي هذا النص بقيام مملكة متحدة تشمل فلسطين وشرق الأردن مع حقوق مواطنة متساوية، ودستور يكفل استقلالاً ذاتياً لكل طائفة ومدينة وقرية من دون سيطرة واحدة على الأخرى، والحفاظ على نسبة اليهود للعرب في فلسطين وشرق الأردن معاً إلى أقل من ٥٠ بالمئة. ويتحقق لليهود في إطار هذه المملكة الوطن القومي من دون دولة، ويكون لبريطانيا حق الإشراف على هذه المملكة التي يُسمح لها بالانضمام إلى عصبة الأمم مع التزامها ضمان المصالح البريطانية في حيفا. وقد نشرت جريدة هآرتس اليهودية تفاصيل مشوّهة للمشروع؛ بيد أن نوري سارع إلى نفيها، وقيل إن الأمير عبد الله سرّبها إلى صديق نقلها للجريدة[١٥٥].

وفي لقاء آخر له مع الوزير الأمريكي المقيم في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٣٨، أوضح نوري أنه قبل وصوله إلى دمشق بأيام تلقى كتاباً من الملك عبد العزيز؛ يخبره أنه علم بأن نوري اقترح اتحاد فلسطين وشرق الأردن مع العراق، وأبدى امتعاضه من ذلك. وأفصح نوري للوزير الأمريكي عن توجهاته بما لا يخرج عما نشرته الصحف، مشيراً إلى أنه فكّر بقيام اتحاد كونفدرالي بدءاً بفلسطين وشرق الأردن والعراق قبل تناول المشكلة اليهودية في فلسطين؛ لإيمانه بأنه يمكن إشباع بعض الطموحات اليهودية في زيادة الهجرة مع استعداد أكبر من جانب العرب لتقديم التنازلات إزاء بعض المطالب المعقولة لليهود في إطار مثل هذا الاتحاد الذي سيتضمن أغلبية عربية كبيرة. وفهم الوزير الأمريكي من نوري أن هذا الاقتراح يتوقف على استقلال فلسطين وشرق الأردن واتحادهما في دولة واحدة تندمج في العراق، ويعني فتح الدول الثلاث للهجرة اليهودية وفق ضوابط وحدود معينة مع منح هؤلاء اليهود حقوقاً اقتصادية وسياسية وانتخابية. وأشار نوري إلى أنه في مقابلة مع وزير المستعمرات غور في لندن؛ وجده غير متقبل لأي تسوية تنطوي على وضع أقلية دائمة لليهود في فلسطين[١٥٦].

---

(١٥٥) الرابطة العربية (القاهرة) (٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٣٨).

(١٥٦) Foreign Relations of the United States, 1938, from Paul Knabeneshue, Minister in Baghdad to Murray (3 March 1938), p. 907.

خلاصة الأمر في هذه الاقتراحات التي عرضها نوري السعيد؛ أنه كان يبدو بمظهر المدافع الطبيعي عن مشاريع الاتحاد العربي، وكان يزعم في الوقت عينه أنه يبحث عن إيجاد حل للقضية الفلسطينية بضمان نوع من الحكم الذاتي للوطن القومي اليهودي مع منع أي هجرة يهودية جديدة.

ومن المفيد ذكره في هذا المجال أنه في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٣٨، قدم الأمير عبد الله بن الحسين إلى الحكومة البريطانية مشروعاً للوحدة في إطار البحث عن حل للقضية الفلسطينية، وكان أهم ما تضمنه:

- تشكيل مملكة عربية موحدة من فلسطين وشرق الأردن.

- إعطاء اليهود إدارة مختارة في المناطق التي يكونون فيها الأكثرية، وتأليف لجنة ثلاثية (عربية ويهودية وبريطانية) لتعيين حدود هذه المناطق.

- إعطاء مهلة زمنية مقدارها عشر سنوات؛ للتكيف ضمن الوضع الجديد، تكون ثماني سنوات منها للتجربة، والسنتان الباقيتان لإعطاء القرار النهائي بالمصير، وإنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال.

بيد أن اللجنة البريطانية رفضته لأنه ليس من ضمن اختصاصها، كما رفضته اللجنة العربية العليا في فلسطين[١٥٧].

وبصرف النظر عن فشل مشروعات نوري السعيد، وكذلك رفض مشروع الأمير عبد الله بن الحسين؛ فقد فرض التضامن العربي الشعبي على الحكام العرب ضرورة اتخاذ مواقف مساندة لكفاح الشعب الفلسطيني، وتمثل هذا التضامن بمؤتمرين:

- الأول هو المؤتمر العربي القومي الذي عقد في بلودان «المصيف السوري» من الثامن حتى العاشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧، وقد اشتركت الهيئات الشعبية في كل من سورية ومصر ولبنان والعراق وشرق الأردن في هذا المؤتمر، واستحال على أحرار المغرب العربي الاشتراك فيه، لأن السلطات الحاكمة هناك رفضت السماح لهم بالذهاب إليه، وبلغ عدد المدعوّين أربعمئة وخمسين عضواً[١٥٨].

---

(١٥٧) Foreign Office, 371/21885, A Memorandum Prepared by the Amir and for Worded by the Palestine High Commissioner (11 June 1938).

(١٥٨) وَرَدَت أسماء الوفود المشتركة، في: Foreign Office, 371/20814-E 5516/22/31 (20 September 1937)، والأهرام، ٨/ ٩/ ١٩٣٧.

وقد أبرق القنصل البريطاني في دمشق بتقرير عن المؤتمر فقال إنه: «خلافاً لما كان متوقعاً، لم يكن الشعور العام في المؤتمر مناهضاً بشدة لبريطانيا، بينما كان الموقف ضد الصهيونية عنيفاً، ولقد فرض هذا الاعتدال أولئك السياسيون الذين يحرصون على الحفاظ على صلاتهم الودية ببريطانيا، وفي طليعتهم ناجي السويدي رئيس المؤتمر»[١٥٩].

ولكن مهما كان الرأي في مؤتمر بلودان وفي قراراته؛ فلا شك في أن هناك عدداً من المميزات لهذا المؤتمر، وهي كما أوردها أمين عام سرّ المؤتمر[١٦٠]، أنه أول مؤتمر سياسي عربي يعقد منذ الانتداب البريطاني على فلسطين لمناقشة قضيتها، كما أن مجرد تجمع هذا العدد الكبير من ممثلي الحركات والهيئات الوطنية العربية حتى لمجرد التعارف، واستعراض مشاكلهم، كان مكسباً تحقق لقضية فلسطين، وخطوة هامة على طريق الوحدة العربية.

ـ الثاني هو المؤتمر البرلماني للبلدان العربية والإسلامية، وقد عقد في القاهرة بين السابع والحادي عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨، وكانت الدعوة إليه صادرة من لجنة برلمانية مصرية كونها محمد علي علوبة باشا، تمثل مختلف الأحزاب، وذلك للدفاع عن فلسطين، وفي البداية كان مقرراً عقده في بلودان[١٦١]، إلا أنه بالاتصال بالبرلمانات العربية وبالجانب الفلسطيني في هذا الشأن، رأى الفلسطينيون أن تكون مصر هي مقر المؤتمر. وقد توافد الأعضاء المشتركون في هذا المؤتمر مع بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨[١٦٢]، وافتُتحت جلساته يوم السابع من الشهر ذاته، ثم تتالت كلمات الأعضاء[١٦٣].

انتهى هذا المؤتمر بإصدار قرارات كان من أبرزها: اعتبار تصريح بلفور باطلاً من أساسه، وضرورة منع هجرة اليهود منعاً باتاً، ورفض تقسيم فلسطين على أي نحو

---

(١٥٩) Foreign Office; 371/20813 E5319/22/31, Teleg. from Consul Mackereth (Damascus) (11 September 1937).

(١٦٠) دروزة، الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته، ص ٤٦.

(١٦١) أكرم زعيتر، يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، يومية ٦ أكتوبر ١٩٣٨، ص ٤٦١، ونجيب صدقة، قضية فلسطين (بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦)، ص ٢٢٥.

(١٦٢) اشترك في المؤتمر ممثلون من مصر وفلسطين واليمن والعراق وسورية ولبنان والمغرب الأقصى والهند والصين. انظر توافد الأعضاء المذكورين وأسماءهم في أيام ٣ ـ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٦٣) انظر نصّ كلمات الوفود في: خطب حفل الافتتاح الكبير للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامي للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة، ٨ أكتوبر ١٩٣٨، وقرارات المؤتمر وأعضاء الوفود (القاهرة: مطبعة عباس عبد الرحمن، ١٩٣٨).

كان، وضرورة إنشاء حكومة دستورية بمجلس نيابي منتخب بالتمثيل النسبي بين العرب واليهود، وعقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وفلسطين ينتهي بها الانتداب، وأخيراً حث ملوك وحكومات الأمم العربية والإسلامية على تنفيذ هذه القرارات بجميع الوسائل الممكنة[١٦٤].

ثالثاً: النفط هو موضع اهتمام الولايات المتحدة

يمكننا التأكيد أن الولايات المتحدة لم تعر اهتماماً لمشروعات الوحدة بين الحربين العالميتين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩م، وكان جُلّ اهتمامِها منصباً على النفط، حيث أخذ حلفاء الأمس، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، يتنافسون على نفط العراق والخليج العربي، وبدا ذلك واضحاً عندما وقّع البريطانيون مع الفرنسيين الاتفاقية البترولية بسان ريمو في ٢٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٢٠، والتي تنازلت فيها فرنسا عن مطالبها السياسية في ولاية الموصل في مقابل حصولها على ٢٥ بالمئة من الإنتاج البترولي المحتمل في العراق، وسماحها بمد خط الأنابيب البريطانية عبر الأراضي الشامية الواقعة تحت الانتداب الفرنسي نحو البحر المتوسط[١٦٥]. حينذاك تزايدت شكوك الأمريكيين وتعززت قناعتهم بأن البريطانيين يعملون على حرمانهم المشاركة الحرة في بترول الأراضي التي تدخل في نطاق الدولة العثمانية، ولذا أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة في ١٢ أيار/ مايو ١٩٢٠، نددت فيها بسياسة عدم تكافؤ الفرص في الانتدابات؛ بما يخالف المبدأ الرئيسي الذي أقر في باريس عام ١٩١٩. غير أن البريطانيين أنكروا في ردهم على المذكرة الأمريكية؛ أن سياستهم البترولية في العراق تنزع إلى التفرقة بعكس الولايات المتحدة التي لا يخلو سجلها من مآخذ بشأن تطبيق سياسة الباب المفتوح. وأوضح البريطانيون في ردهم أن المشروعات البترولية في العراق تستند إلى شركة البترول التركية (Turkish Petroleum International Company Ltd (TPIC))، التي يسيطر عليها البريطانيون والتي كانت قد حصلت على امتيازها من الأتراك عام ١٩١٤. وبرر البريطانيون في ردهم على إبرام اتفاقية سان ريمو البترولية مع الفرنسيين بأنها بمنزلة تعويض لفرنسا من تنازلها عن مطالبها في الموصل[١٦٦].

---

(١٦٤) المصدر نفسه.

(١٦٥) Hurewitz, *The Struggle for Palestine*, pp. 75-77.

(١٦٦) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ١٣ ـ ١٤، وبدر الدين عباس الخصوصي، «اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميين،» دراسات الخليج (الكويت)، العدد ٣١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢).

في حين أفصح البريطانيون عن نياتهم لمنع الأمريكيين من مشاركتهم في أعمال البحث عن البترول في العراق الذي يزمعون فرض انتدابهم عليه؛ حيث منعوا اثنين من الجيولوجيين التابعين لشركة ستاندرد أويل أوف نيويورك من استطلاع إمكانات وجود البترول بالعراق، في الوقت الذي سمحوا فيه لأحد الجيولوجيين البريطانيين باستطلاعات مشابهة لمدة أربعة أشهر، وسماحهم للجيولوجيين التابعين لشركتي شل والبترول الإنكليزية ـ الفارسية بالبحث عن البترول في العراق، ما أدى إلى احتجاج الخارجية الأمريكية بسبب عدم تطبيق الإنكليز مبدأ الباب المفتوح(١٦٧).

وحرصت الولايات المتحدة على تسجيل موقفها في بيان في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٢١، عن سياسة الباب المفتوح؛ توقعت فيه أن مصالحها سوف تصان، وأنه سيكون لها فرصة متساوية مثل بقية القوى في المنطقة(١٦٨).

ولعلنا نعيد التأكيد أن اتجاه العزلة الذي أضحى سياسة الولايات المتحدة بعد مؤتمر فرساي؛ لم يكن يعني إهمالها لمصالحها الخاصة، ففي خلال التطورات العاصفة التي شهدها المشرق العربي عقب الحرب العالمية الأولى؛ ساندت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح في مجال النفط، وبارك ويلسون والكونغرس تصريح بلفور من دون أن تلتزم واشنطن بأي مسؤوليات في هذا الصدد. وقد وقعت اتفاقية مع فرنسا في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٢٣، باعتبارها صاحبة انتداب على سورية ولبنان، لحماية مصالح المواطنين الأمريكيين وضمان الامتيازات الأجنبية لهم. كما وقعت اتفاقية مماثلة مع بريطانيا بخصوص الرعايا الأمريكيين في فلسطين(١٦٩).

وقد ظلت مصالح أمريكا الاقتصادية هي الشغل الشاغل لها في هذه المرحلة، ومن ذلك عندما أثيرت قضية الخلاف بين تركيا وبريطانيا حول تبعية الموصل، وإصرار الأخيرة أنها جزء من العراق، كان أكثر ما يهم الولايات المتحدة هو أن يتمتع مواطنوها بالامتيازات الاقتصادية ذاتها التي يتمتع بها الأجانب، بغض النظر عمّن يتولى إدارة الموصل. وكان أن حققت بريطانيا غرضها في إقرار تبعية الموصل للعراق، وذلك في معاهدة لوزان في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣. وعندما نشبت ثورة الدروز في عام ١٩٢٥،

(١٦٧) مصطفى، المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٦٨) Faiz Saleh Abu Jaber, *American Arab Relation from Wilson to Nixon* (Washington, DC: University Press of America, 1979), p. 6.

(١٦٩) John A. Denov, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900 -1939* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1963), pp. 323-324.

أرسلت الولايات المتحدة بناء على طلب القنصل الأمريكي مدمرتين إلى القرب من بيروت لحماية المواطنين الأمريكيين(١٧٠).

وفي عام ١٩٢٨ اضطرت بريطانيا، تحت الضغط الأمريكي إلى توقيع اتفاقية تفرض على الأخيرة عدم تجاوز الخط الأحمر الذي تحدد منذ عام ١٩١٤، كما تلزم طرفي الاتفاقية بعدم الدخول منفردين، سواء من طريق مباشر أو غير مباشر، في إنتاج أو صناعة النفط في أراضي الإمبراطورية العثمانية السابقة في أوروبا أو آسيا باستثناء بعض المناطق. وقد نجحت الشركات الأمريكية في الحصول على عدة امتيازات لاستغلال النفط في المنطقة أهمها: امتياز نفط البحرين عام ١٩٣٠، وامتياز نفط المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ لمدة ٦٦ سنة، وامتياز نفط الكويت عام ١٩٣٣ لمدة ٧٥ سنة مناصفة مع شركة بريطانية(١٧١).

وقد تطلعت الولايات المتحدة إلى مد نشاطها عبر مشيخات الخليج العربي، ولذا طلبت في آذار/ مارس ١٩٢٩ من الحكومة البريطانية أن تصدر بياناً عن سياستها المتعلقة بالامتيازات في تلك المشيخات، وأجابت الخارجية البريطانية بأنها قد تسمح للشركات الأمريكية بالمساهمة في مثل تلك الامتيازات؛ ما دامت مقتنعة بالشروط المتعلقة بكيفية استخدام رؤوس الأموال الأمريكية، وبحيث لا يترتب على المصالح الأمريكية أي إخلال بالمركز السياسي الذي تتمتع به الحكومة البريطانية في هذه المناطق(١٧٢).

في شباط/ فبراير ١٩٣١ رأت الخارجية الأمريكية أن الوقت يمكن أن يكون قد حان لإقامة علاقات مع الملك عبد العزيز آل سعود، وكان أحد العوامل الدافعة إلى هذا التحول في الموقف الأمريكي حقيقة أن الملك قد حصل على اعتراف عدد متزايد من الدول، من بينها ألمانيا وإيران وتركيا، وكان هناك عامل إضافي هو توصية المفوضية الأمريكية بالقاهرة بضرورة التفكير في اتخاذ هذه الخطوة. وقد نبع الاقتراح الأخير من المحادثات التي جرت بين الوزير المفوض الأمريكي وهاري جون فيلبي (Harry John Philpy)(١٧٣). وبعد بعض التأخير؛ أصدرت واشنطن في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٣١،

---

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(١٧١) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١٧٢) قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ٤٦٦.

(١٧٣) مسؤول سابق في وزارة الخارجية البريطانية، وقد استقرّ في جدّة عام ١٩٢٦م؛ حيث اشتغل بالتجارة، وفي عام ١٩٣٠م أعلن إسلامه، وتسمّى بعبد الله، وبات قريباً من الملك وموضع ثقته. انظر: فهد بن عبد الله السماري، معد، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٩٩٩)، ص ٦٤١.

تعليمات إلى سفيرها في لندن، تشارلز ديويس (Charles Dawes)؛ كي يبلغ الوزير السعودي المفوض هناك أن الولايات المتحدة أصبحت مستعدة لإجراء مباحثات في لندن في ما يتعلق بإقامة العلاقات[١٧٤].

وفي أول أيار/ مايو من ذاك العام؛ قدمت أمريكا اعترافاً دبلوماسياً كاملاً بحكومة الحجاز ونجد، وطلبت من الوزير السعودي المفوض في لندن نقل هذه الحقيقة إلى وزارة خارجيته بمكة. ووفقاً لسياستها المعتادة، سعت الخارجية الأمريكية وقتذاك إلى إبرام معاهدة صداقة وتجارة وملاحة تترافق مع إقامة العلاقات، وهي المعاهدة التي وقعت في لندن في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣، وأصبحت سارية المفعول من اليوم ذاته، ولم يكن في هذه المعاهدة أمر استثنائي، لأنها أعطت كلا الطرفين وضعية الدولة الأولى بالرعاية. مع ذلك حدث بعض التأخير بسبب رفض الحكومة السعودية أن تتضمن المعاهدة تعبيرات يمكن تفسيرها بحيث تعطي للمسؤولين القنصليين الأمريكيين غير المسلمين حق زيارة الأماكن المقدسة أو حق عتق العبيد؛ حيث خشي المفاوض الملكي من أن يطلب الموظفون الأمريكيون هذا الحق استناداً إلى وضعية الدولة الأولى بالرعاية، وفي الفترة الفاصلة بين منح الاعتراف وتوقيع معاهدة الصداقة؛ كان اسم مملكة الحجاز وسلطنة نجد قد تغير رسمياً في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢، وأصبح الاسم الجديد للدولة هو المملكة العربية السعودية، وتحت هذا الاسم الجديد وقع السعوديون اتفاقية عام ١٩٣٣[١٧٥].

لا شك إذاً، في أن النشاط الأمريكي في المشرق العربي قد اقتصر خلال فترة ما بين الحربين على شؤون النفط؛ ما أذن بالمنافسة البريطانية الأمريكية الحادة حول تطبيق مبدأ سياسة الباب المفتوح، وهي المنافسة التي تمخضت عن كسر حدة الاحتكار البريطاني في هذا المجال وفتح الباب أمام الرأسمالية الأمريكية الصاعدة لكي تشارك الرأسمالية البريطانية المتداعية أرباحها النفطية ثم لتهزمها ني نهاية المطاف[١٧٦].

ولا شك أيضاً في أن السياسة الأمريكية إزاء المشرق العربي قامت خلال هذه الفترة على التسليم بالنفوذ البريطاني والفرنسي بما يعكس طبيعة المصالح الأمريكية التي ظلت في معظمها تعليمية ودينية، وذلك باستثناء ما حدث من توسع المصالح النفطية الأمريكية خلال العقد السابق على نشوب الحرب العالمية الثانية. ويرجع بدء

(١٧٤) Foreign Relations of the United States, 1931, Washington, DC, vol. II (1946), pp. 547-550.

(١٧٥) Foreign Relations of the United States, 1933, Washington, DC, vol. II (1949), pp. 989-991.

(١٧٦) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٧.

استجابة سياسة الولايات المتحدة للظروف الجديدة إلى موقف الشعب الأمريكي من شؤون السياسة الخارجية؛ فهذه السنوات كانت تتميز بالرغبة في العودة إلى الأيام الخوالي؛ حين كانت الولايات المتحدة بمنأى عن سياسات أوروبا والمناطق المجاورة لها، كما كانت تتمتع بسمعة طيبة في الوطن العربي، مرجعها الاحترام الذي كان يكنّه العرب للجهود الأمريكية في مجالات الطب والتعليم والغوث. وقد أدت مبادئ ويلسون الخاصة بتقرير المصير إلى تعزيز الصورة المثالية للولايات المتحدة باعتبارها خِصْماً للاستعمار القديم. لكنها، حقيقة، فقدت قدراً من هيبتها حين لم تساند آمال العرب بصورة إيجابية بسبب ضغط الرأي العام الأمريكي والكونغرس صوب العزلة، وعدم التدخل في شؤون العالم القديم، إلا أن الصورة المحببة لها كانت لا تزال ماثلة في وقت كان يزداد فيه عداء العرب لكل من إنكلترا وفرنسا، ومن ثم اقتصرت الدبلوماسية الأمريكية على حماية المصالح التقليدية القائمة على البعثات التبشيرية، والمدارس والجهود الخاصة بالغوث، والمشروعات التجارية[١٧٧].

وقد أكد أحد الباحثين[١٧٨] أن بعض الجامعات الأمريكية قدمت، قبل الحرب العالمية الثانية، برامج دراسية؛ لها شهادة تركز بشكل شامل على منطقة محددة من العالم الحديث، وكان التعليم والبحث في تاريخ وسياسة واقتصاد وثقافة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة متخلفين للغاية، إذ لم يهتم سوى قلة من المستشرقين بالتطورات المعاصرة في الشرق الأوسط، بينما لم يتول تعليم العربية والفارسية والتركية وغيرها من لغات المنطقة في الولايات المتحدة إلا مؤسسات قليلة، وغالباً بطرق عتيقة، كما لو كانت لغات ميتة لا تفيد إلا كمدخل إلى أنواع من النصوص يركز عليها عادة باحثون ذوو توجه فلسفي.

---

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(١٧٨) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٦.

الفصل الثاني

موقف الإدارة الأمريكية من مشروعات الوحدة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٤

أولاً: الوطن العربي إبان الحرب العالمية الثانية

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية - في الفترة بين الحربين العالميتين - على بناء قوة اقتصادية ضخمة، فضلاً عن إقامة علاقات اقتصادية مع القارة الأوروبية. وتعرف هذه الفترة بفترة العهد الجديد (The New Era) الذي أنهى عزلة أمريكا السياسية والاقتصادية؛ بل واستطاعت خلال تلك الفترة تأكيد هيمنتها الاقتصادية وزعامتها السياسية للعالم الرأسمالي[١].

بَنتْ الولايات المتحدة سياستها الخاصة بالمنطقة العربية على أساس حماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها، مع تجنب تحمّل تبعات سياسية في بلاد كانت تعدها وقتذاك منطقة نفوذ أوروبي بالدرجة الأولى. ظلت أمريكا متمسكة بهذه السياسة حتى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية[٢]، عندما دخلت طرفاً فيها إلى جانب الحلفاء، فازدادت التزاماتها السياسية والعسكرية، وتنوعت اهتماماتها بالمنطقة العربية، ولم يعد إطار دورها السياسي في المنطقة قبل تلك الحرب يرضي مصالحها، ويعبّر عن تطلعاتها تجاه المنطقة فتخلصت منه، وراحت تبحث لنفسها عن إطار جديد لسياسة عربية تعبّر عن المتغيرات التي خلّفتها الحرب. وعلى الجانب الآخر كانت الأقطار العربية عندما نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، تشكلت أربع مجموعات متباينة من حيث وضعها السياسي، يمكن تحديدها في ما يلي:

المجموعة الأولى: تتكون من العراق ومصر، وكان هذان البلدان يتشابهان في أنهما يتمتعان بالاستقلال في إدارة شؤونهما الداخلية، ولكنهما مقيدان بمعاهدتي تحالف

(١) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٥٥ - ٥٧.

(٢) رؤوف عباس، «أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي: الحرب العالمية الثانية،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٦٣ - ٧٢.

وصداقة مع بريطانيا، فالعراق عقد معاهدة سنة ١٩٣٠، ومصر سنة ١٩٣٦، وكانت هاتان المعاهدتان تلزمان البلدين العربيين بتقديم جميع التسهيلات للقوات البريطانية أثناء الحرب، فلم يكن هناك مجال أمامهما من الناحية الرسمية ـ على الأقل ـ لكي يتخذا موقف الحياد في الحرب. ولم يكن، جوهر الخلاف الذي قام بينهما وبين بريطانيا، يدور حول الأخذ بمعاهدة التحالف مع بريطانيا أو عدمه، بل كان يدور حول مدى التعاون في إطار هاتين المعاهدتين، وما يسترعي الانتباه أن العراق، حتى في أثناء حركة رشيد الكيلاني في أيار/ مايو ١٩٤١، لم يعمد إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٠.

المجموعة الثانية: تشمل فلسطين وشرق الأردن الموضوعين تحت الانتداب البريطاني، وسورية ولبنان اللتين كانتا تحت الانتداب الفرنسي. وقد تضافرت عوامل كثيرة لتحقيق المد القومي في سورية ولبنان، وكان **أولها** تَدَنّي قوة فرنسا بعد اجتياح القوات الألمانية لها في حزيران/ يونيو ١٩٤٠، وصحب ذلك تضاؤل دورها السياسي رغم محاولات ديغول ـ من منفاه في لندن ـ الحفاظ على بقية من هذه القوة وذلك الدور.

وتمثل **ثانيها** بتنامي الدور والدعم الأمريكي لاستقلال سورية ولبنان، ورفض منح وضع متميز لأي قوة أخرى فيهما[٣].

وتمثل **ثالثها** في حرص بريطانيا على اقتناص هذه الفرصة لإنهاء الوجود الفرنسي، في البلدين، الذي كان يشكل دائماً عقبة في وجه متابعة مشروعات تسوية القضية الفلسطينية في إطار اتحاد عربي؛ وهي المشروعات التي كانت الزعامات الصهيونية، وعلى رأسها حاييم وايزمان، قد اقنعت رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، والرئيس الأمريكي روزفلت بأنها تمثل المخرج الوحيد من الأزمة والحل الوحيد للمشكلة.

وتمثل **رابعها** في الدور النشط للزعماء العرب وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود الذي ساهم بجهد كبير في خلق جو من التقبل والثقة والتعاون بين الحكومة

(٣) كان التغيير قد طرأ على الموقف الأمريكي في شباط/ فبراير ١٩٤٥ نتيجة الضغوط الفرنسية والبريطانية، وقد صدرت التعليمات إلى وادزورث (Wadsworth)، الذي أصبح وزيراً مفوضاً لدى سورية ولبنان في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٥، بحثت حكومتي البلدين بالتزام الواقعية، وبالتفاوض مع فرنسا لإبرام معاهدة لا تتنافى مع الاستقلال ولا تكون تمييزية ضدّ أي بلد آخر، وتمنح فرنسا في الوقت ذاته ضمانات ترضي رغبتها في حماية مصالحها في البلدين، وفي اليوم التالي (١٧ شباط/ فبراير) أخطرت الخارجية الأمريكية الحكومتين السعودية والعراقية بهذا الموقف، وحثّت فرنسا على إبداء الاعتدال ونقل القوات الخاصة وبعض قوات الجندرمة إلى الحكومة السورية.

البريطانية وزعامة الكتلة الوطنية في سورية برئاسة شكري القوتلي، وكانت تدخلاته مستمرة خلال أزمتي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ في لبنان، وأيار/مايو ١٩٤٥ في سورية[٤].

المجموعة الثالثة: تقع في شبه الجزيرة العربية، حيث شكلت في فترة ما بين الحربين بلدين يتمتعان بالاستقلال التام وهما السعودية واليمن، وإن كانت تحيط بهما محميات بريطانية. من الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذين البلدين هما أكثر البلدان العربية حرية في تصريف الشؤون الداخلية والخارجية، ومع ذلك كانا أقل تطوراً من الناحية الاجتماعية قياساً على أحوال البلاد الخاضعة للنفوذ الأجنبي.

المجموعة الرابعة: تتكون من أقطار المغرب العربي، وقد تعاقبت عليها في أثناء الحرب الثانية أنظمة مختلفة من الدول والحكومات؛ سيطرت عليها حكومة فيشي (Vichy)[*] أولاً، ثم احتل الألمان تونس لفترة قصيرة، ثم تبعتهم بريطانيا وحليفاتها حينما غزت شمال أفريقيا في خريف سنة ١٩٤٢، ثم سلّمت بريطانيا السلطة إلى حكومة فرنسا الحرة التي ترأسها الجنرال ديغول، وقد حدثت هذه التغيرات من دون أن يؤخذ رأي السكان الأصليين ورغبتهم في التحرر من الحكم الفرنسي. ويمكن الإشارة إلى ليبيا كحالة فريدة قائمة بذاتها؛ فهي القطر الوحيد الذي خضع لاستعمار دولة من دول المحور، وكانت السياسة الإيطالية تتجه قبل الحرب العالمية الثانية إلى محو شخصية هذا القطر العربي، ولذلك فإن هزيمة المحور كانت نقطة تحول في تاريخ هذا القطر، وهي التي ساعدته على الاستقلال قبل أشقائه في المغرب العربي على الرغم من أنه كان أقل تطوراً. وعلى ذلك فإن ليبيا كانت آخر بلد في شمال أفريقيا خضع للاستعمار، وكانت أول بلد نال استقلاله[٥].

اتسم الوضع العربي العام ـ حينذاك ـ بكثير من التوتر والقلق، وسعى الحلفاء لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وتأمين خطوطهم الخلفية وهم مقبلون على صراع بقاء

---

(٤) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ٣ ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ج ٢، ص ٩٩.

(*) حكومة فيشي (Gouvernement de Vichy) حكومة فرنسية موالية لألمانيا النازية، تشكلت في أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن اقتحمت القوات الألمانية الأراضي الفرنسية عبر هولندا وبلجيكا بقيادة الجنرال غورديان في أيار/مايو ١٩٤٠م، وهي منسوبة إلى مدينة فيشي (منتجع في جنوبي فرنسا)، واستمرت حتى عام ١٩٤٤م.

(٥) محمد فؤاد شكري، ميلاد دول ليبيا الحديثة: وثائق تحريرها واستقلالها، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥٧)، ص ٣٤.

أو فناء بالنسبة إليهم مع أقل مقابل ممكن سواء بالنسبة إلى المشكلة الفلسطينية، أو بالنسبة إلى تحرير سورية ولبنان. وواجهت طبيعة الصراع المثقفين العرب بإشكالية محيرة؛ ذلك أن الخيار بدا قائماً بين النظريات الشمولية وبين الديمقراطية الليبرالية، وكان هؤلاء المثقفون يملأُهم الإحباط من فشل التجربة الديمقراطية في الوطن العربي، وكان القوميون العرب يتوجسون من الأطماع التوسعية المعروفة لإيطاليا في المنطقة، وكانت تجربتهم خلال الحرب العالمية الأولى قد تركت لديهم أثراً لا يُمْحى. إذ إن التعاون مع بريطانيا أدى إلى تمزيق أوصال المشرق العربي، وإلى إخضاعه للسيطرة الأجنبية، وكانت خشيتهم أن يسفر أي تعاون مع قوى المحور إلى شكل أسوأ من هذه السيطرة(٦).

ولم تكن الولايات المتحدة قد تغلبت على ترددها في ما يتعلق بالخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية. فهي كانت دولة صناعية كبيرة تمتاز بالغنى والقوة، وكان رعاياها لا يزالون يأملون في المحافظة على عزلتهم التقليدية عن مشاكل أوروبا والشرق الأوسط، ولكن الأحداث ما لبثت أن زعزعت هذا الاعتقاد القديم، وهو ما اعترفت به وزارة الخارجية؛ حين اتخذت خطواتها الأولى المترددة صوب الاضطلاع بقدر أكبر من النشاط الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين. وقبل اشتراك الولايات المتحدة بصورة أشمل في الشؤون الدولية لتلك المنطقة؛ كان عليها الاقتناع بأنها حيوية بالنسبة إلى أمنها القومي، وهو ما لم يحدث بحلول عام ١٩٣٩. لكن الولايات المتحدة صُدمت بعد الانتصارات السريعة التي أحرزتها دول المحور في أوائل الحرب العالمية الثانية، وجعلتها تواجه حقائق توازن القوى، وحين حدث ذلك كانت سعيدة الطالع بحكم أن تاريخ نشاطاتها الإنسانية ونأيها عن الأطماع الإقليمية كان قد أضفى عليها سمعة طيبة بوجه عام(٧).

تبين ذلك بوضوح في تقرير أعدته الخارجية البريطانية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، تناول مسألة الاتحاد العربي، واستبعد التقرير مصر من إطار ذلك الاتحاد؛ تحت زعم أن زعماءها ليس لديهم أي اهتمام بالانضمام لمثل هذا الاتحاد. وتضمن التقرير العوامل الإيجابية والسلبية، حيث تمثل الجانب الإيجابي بوحدة الدين واللغة والثقافة، والامتداد الجغرافي الذي تفصله حدود مصطنعة، فضلاً عن انتشار التعليم وسهولة

(٦) انظر مقالة عباس محمود العقاد في: الدستور، ٢٨/ ٧/ ١٩٣٩.

(٧) John A. Denov, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900 -1939* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1963), pp. 321-323 and 393-394.

وسائل الاتصال، وعلى الجانب السلبي؛ حدد التقرير الصراعات القائمة بين الأسر الحاكمة، وغلبة الانتماءات القبلية والقطرية، يضاف إلى ذلك الأطماع التوسعية التركية في سورية والعراق، والتي تجعل تركيا ترى في قيام أي اتحاد عربي عقبة في سبيل تحقيقها. وأشار التقرير إلى أن المصالح البريطانية الحيوية في البترول والمواصلات تتطلب لتأمينها الاستمرار في سياسة تستند إلى حماية وسيطرة فعلية مباشرة، معترفاً بأن دولة عربية كبرى موحدة في المنطقة ستكون أقل رضوخاً للسيطرة البريطانية من عدة كيانات صغيرة وضعيفة.

وخلص (التقرير) إلى أنه من غير المحتمل أن تكون لبريطانيا رغبة في تشجيع أي أفكار للوحدة العربية حتى في غياب أي صراعات عربية أو معارضة فرنسية لهذه الأفكار. وأكد التقرير صواب الاستمرار في السياسة القائمة بإظهار التعاطف مع الأفكار القومية مع ترك أي مبادرة للعرب أنفسهم؛ تيقناً من أن الشكوك والخلافات ستجعل من التنفيذ أمراً مستحيلاً. وخلص التقرير إلى أن أي محاولة بريطانية لدعم الاتحاد العربي، مهما كانت دوافعها، ستمثل مجازفة خطيرة من زاوية علاقات بريطانيا مع مختلف الأقطار العربية، وكذا مع فرنسا وربما تركيا أيضاً، ومن ثم يجب تجنب إصدار أي إعلان إيجابي حول هذا الموضوع لأطول فترة ممكنة، وترك التطور الطبيعي للأمور يحدد الصيغة الأجدى للمساهمة البريطانية في تشكيل هذا التوجه. وقد أيد ممثلو بريطانيا في المنطقة هذه التوصيات كما صادقت عليها وزارة الحرب[٨].

وكان رأي عبد الرحمن عزام أن نجاح ثورة رشيد عالي الكيلاني (أيار/مايو ١٩٤١) كان يمكن أن يغيّر نتائج الحرب العالمية الثانية كلها، بيد أن الدبلوماسية البريطانية تمكنت من إحباط تلك الحركة، وإفشال تحولها إلى ثورة شعبية عارمة على امتداد المنطقة كفيلة في ظروف الحرب وقتها بأن تهز أسس السيطرة البريطانية ـ الفرنسية[٩].

وفي حين أسفر الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر (Pearl Harbor) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، عن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء،

---

(٨) Foreign Office 371/E23239; Memorandum on Arab Federation (28 September 1939), and Comments of War Cabineton (October 1939), and 23195 from Tehran, the Ambassadorin (11 January 1940).

(٩) جميل عارف، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧).

اكتسب الخليج العربي أهمية استراتيجية خاصة، إذ أصبحت سبل الاتصال بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عبر إيران متيسرة، ونجم عن ذلك أن وجدت الأخيرة نفسها متورطة تدريجياً في الشؤون العسكرية للخليج[١٠].

واستمرت أمريكا ـ في الوقت ذاته ـ تحترم مركز بريطانيا في الخليج، فعندما طلبت السعودية قرضاً من الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية بسبب توقف عمليات ضخ النفط، أرسلت الطلب إلى الحكومة البريطانية لكي تخصص نسبة من معونات الإعارة والتأجير التي كانت بريطانيا تتسلمها من الولايات المتحدة لمواجهة متطلبات السعودية[١١].

وتجدر الإشارة إلى أنه إبان الحرب العالمية الثانية لم تلعب الولايات المتحدة سوى دور ثانوي في شؤون الشرق الأوسط، وذلك باستثناء حفز استثمار البترول في السعودية، وفتح طريق الخليج العربي إلى الاتحاد السوفياتي عبر إيران؛ ومرجع ذلك أن المنطقة كانت تدخل في دائرة النفوذ البريطاني في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة في أمكنة أخرى، بحيث قنعت بأن تربط نفسها ببريطانيا كلما وجدت أن ذلك يحقق مصالحها؛ مثلما حدث بالنسبة إلى مركز تموين الشرق الأوسط أو العمليات التي أدت إلى إخراج فرنسا من سورية ولبنان. أما مركز تموين الشرق الأوسط ومقره في القاهرة (كان يتولى إدارة الشؤون الاقتصادية للمنطقة) فقد أوجدته بريطانيا ثم ما لبثت الولايات المتحدة أن اشتركت فيه، وكان منذ عام ١٩٤١ مسؤولاً أمام وزير الدولة البريطاني المقيم في العاصمة المصرية[١٢].

إجمالاً فإن الولايات المتحدة لم تقدم ـ حينذاك ـ سوى الكلام المعسول عن حق تقرير المصير في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال؛ عندما حاول الملك فاروق أن يعلن استقلال مصر السياسي عن لندن في شباط/ فبراير ١٩٤٢؛ برفضه تعيين حكومة شديدة العداء للنازية، حاصرت المملكة المتحدة القصر الملكي بالدبابات وأجبرته على

---

(١٠) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ (البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٠)، ص ٨٤.

(١١) John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century* (London: Praeger, 1962), pp. 131-132.

(١٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٨١ ـ ٨٢.

الرضوخ، بينما كان صنّاع السياسة الأمريكيون يعتقدون أن مصر ضمن مجال النفوذ البريطاني(١٣).

وقد بدأت معالم السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية في التبلور، وتأثرت بعدد من العوامل التي يمكن إيجازها في:

ـ تزايد المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في المنطقة، وبخاصة النفط مع السعودية، وبعد تجربة مركز إمداد الشرق الأوسط الذي كانت القاهرة مركزه.

ـ تزايد الإدراك الأمريكي بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وبالذات في ضوء التسهيلات العسكرية التي استخدمتها القوات الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية في السعودية والمغرب، وكانت الأخيرة ـ حينذاك ـ تحت الحماية الفرنسية.

ـ تزايد الإدراك الأمريكي بتقلص قوة الدول الأوروبية وهيبتها في المنطقة، إما بسبب ما تعرضت له من أزمات نتيجة الحرب، وإما بسبب الممارسات الاستعمارية. ومن ذلك، ما ورد في تقرير استراتيجي قامت به إدارة شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية في أيار/ مايو ١٩٤٢، من أنه نتيجة هزائم بريطانيا العسكرية تدهورت هيبتها؛ لذلك، «فإن البريطانيين يسعون إلى تدخلنا للحصول على تعاون دول مثل إيران وسورية ومصر وتركيا». واقترح هذا التقرير ضرورة تعيين مسؤول أمريكي مقيم المنطقة يكون على مستوى رفيع (على غرار منصب وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأدنى) وتكون مهمته متابعة المصالح الأمريكية في المنطقة، والتنسيق بين البعثات الدبلوماسية فيها. وقد ترتب على ما سبق تزايد اهتمام البعثات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة بمتابعة ما يحدث من تطورات، وجمع المعلومات والبيانات المهمة التي تسمح لواشنطن بتحديد الاتجاهات البازغة في المنطقة، كما تسمح لها بتحديد الدور الأمريكي إزاءها(١٤).

وفي المغرب العربي، اشتركت القوات الأمريكية في عمليات كبيرة ضد القوات النازية، وتمت زيارات للقيادة الأمريكية إلى المنطقة؛ بما فيها الرئيس روزفلت الذي

---

(١٣) Foreign Relations of the United States, 1942, 4:70, Sumner Welles to Wallace Murray (5 February 1942).

(١٤) In the M. E. Assisted by a High Ranking Army Offices, Department of State; Division From Paul Allings to the Secretary, Need for Overall American Political of Near Eastern Affairs, Representative (8 May 1942).

نقلاً عن: علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٦٢.

قابل رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ في مؤتمر كازابلانكا (الدار البيضاء) (Casablanca) الذي حضراه مع رؤساء أركان حربهما. ما يهمنا في هذه المسألة؛ أن روزفلت تناول طعام الغداء مع سلطان مراكش سيدي محمد بن يوسف، وتعهد في رسالة له أن يتدخل شخصياً بعد انتهاء الحرب لحصول المغرب على الاستقلال(١٥).

يذكر أحد الباحثين(١٦)، أن الحقيقة التي لا مجال لتجاهلها هي أن علاقات الولايات المتحدة بالمغرب (الأقصى) ظلت قوية جداً، حتى في عز النفوذ الفرنسي. ويكفي أن سلاطين المغرب كانوا أول من اعترف باستقلال الولايات المتحدة قبل ما يربو على قرنين، وأول من بكّروا في إقامة علاقة دبلوماسية معها. ويكفي ـ أيضاً ـ أن قيادات الحركة الوطنية في المغرب العربي راهنت على الدور الأمريكي ـ إبان الاستعمار الفرنسي ـ في الدفاع عن استقلالها. ولم يكن مصادفة أن إعلان الحركة الوطنية المغربية عريضة المطالبة بالاستقلال في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ وتقديمها إلى الملك محمد الخامس وإلى سلطات الحماية الاستعمارية، جاءا مباشرة عقب لقاء الدار البيضاء الذي جمع الملك الخامس إلى جانب روزفلت وتشرشل والجنرال ديغول.

ولكن الحقيقة أنه عندما قام حزب الاستقلال في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، بتظاهرات شعبية للحصول على الاستقلال وواجهتها فرنسا بالعنف، لم تتدخل الولايات المتحدة(١٧). وفي إطار اهتمام أمريكا بمصالحها الاقتصادية؛ أصدر الرئيس روزفلت أمراً في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٤٣، جاء فيه «إن الدفاع عن السعودية أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة»(١٨).

ويرى أحد الباحثين(١٩) أن التغلغل الاقتصادي للولايات المتحدة في الوطن العربي بدأ في تموز/ يوليو ١٩٤٣، حين انهارت إيطاليا الفاشية، وأدى فتح البحر المتوسط في وجه الملاحة العالمية إلى مزيد من التعاون بين المؤسسات الشرقية

---

(١٥) Robert W. Stookey, *America and Arab States: An Uneasy Encounter* (New York: John Wiley, 1975), pp. 90-91.

(١٦) عبد الإله بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،» المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠)، ص ٦٧.

(١٧) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٤٦.

(١٨) Foreign Relations of the United States, 1943, vol. 4 (18 February 1943), p. 859.

(١٩) Ephraim Avigdor Speiser, *The United States and the Near East* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947), pp. 1-4.

والغربية، حيث اندفع الخبراء والفنيون الأمريكيون من كل نوع إلى المنطقة الممتدة بين مراكش والسعودية، وسعوا في كثير من الأحوال لإيجاد الفرص أمام المشروعات التجارية والمالية الأمريكية وفرضها على منطقة الإسترليني، وبخاصة بعد أن اتضح ضعف السيطرة البريطانية نتيجة لتزعزع مركز بريطانيا الاقتصادي بسبب الحرب العالمية، ونمو الروح القومية والوطنية في المشرق العربي، ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن بعد قد حددت لنفسها السياسة التي تسير عليها تجاه الشرق الأوسط. وما يدل على ذلك أن واشنطن كانت أثناء الجدل حول محادثات النفط البريطانية ـ الأمريكية في عام ١٩٤٤ تكرر التصريح التالي «أننا لا نعرف تماماً ماهية مصالحنا في الشرق الأوسط، ولكنها تنمو!».

وكان الاهتمام الأمريكي بشؤون الشرق الأوسط قد شهد تطوراً ملحوظاً في هذه الفترة من خلال المشاركة الفعالة في مركز التموين والإمداد، واقترنت الضغوط الصهيونية على الإدارة الأمريكية؛ لتبني مطالب اليهود في فلسطين بضغوط من جانب الشركات البترولية الكبرى لتأمين مصالحها في المنطقة من خلال دور أمريكي أكثر فعالية. واقترحت الخارجية البريطانية في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣ على نظيرتها الأمريكية إجراء حوار؛ لتحقيق تنسيق أكبر في سياسة البلدين تجاه الشرق الأوسط، وأشارت إلى أنه رغم أن المنطقة ذات أهمية حيوية كبرى للكومنولث البريطاني، فإن الحكومة البريطانية تأمل أن تكون الحكومة الأمريكية مستعدة للتعاون الوثيق معها في الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يجعل من المرغوب فيه جداً بلورة تفهم مشترك لأهداف ومصالح الطرفين فيها، ومن ثم اقترحت إيفاد وفد رسمي أمريكي إلى لندن لإجراء تبادل غير رسمي للآراء حول المسائل الراهنة ذات الاهتمام في المنطقة، والمشاكل التي قد تنشأ بعد الحرب، ولم يصادف هذا الاقتراح تجاوباً سريعاً من الجانب الأمريكي لعدة أسباب: أولها عمومية طابع المناقشة المقترحة، وعدم رسميتها، واقترح إعداد جدول أعمال محدد لها؛ وثانيها اقتراح الجانب البريطاني قصرها على دول المشرق العربي مع استبعاد ما يمس مصر وتركيا وإثيوبيا، وثالثها عدم انتهاء الإدارة من بحث مشروع اتفاق بين البلدين حول الشؤون البترولية في الشرق الأوسط. وكان رأي وزير الخارجية كورديل هل (Cordell Hull) أنه طالما أن المبادرة لعقد مثل هذا الاجتماع صدرت من الجانب البريطاني، فيجب أن تتم المحادثات في واشنطن، وأن يحدد لها جدول أعمال مسبقاً، وقد أيد الرئيس روزفلت هذا الموقف بتعليمات صدرت منه في القاهرة في مستهل كانون الأول/

ديسمبر ١٩٤٣ حيث كان يحضر اجتماعاً تنسيقياً مع تشرشل والرئيس التركي عصمت إينونو (İsmet İnönü)[٢٠].

وفي الرابع والعشرين من الشهر التالي كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، قال وزير الخارجية دين أتشيسون (Dean Acheson) هازئاً «الأمن العسكري والسياسي والتجاري للولايات المتحدة يتطلب استقراراً ونظاماً في هذه المنطقة المترامية الأطراف من كازابلانكا إلى الهند وما بعدها، والتي تشكل العالم الإسلامي والهندوسي». وإذا كانت أمريكا تريد أن تتجنب الفوضى السياسية والفراغ العسكري، كما توصل أتشسون، فلا بد من أن تعمل مع بريطانيا على توجيه النزعة الوطنية والقومية في الشرق الأوسط في اتجاهات بناءة[٢١].

وإن كانت أمريكا وبريطانيا قد اتفقتا على التنسيق فيما بينهما لإقامة نظام للتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط التي سوف تحصل على استقلالها بعد الحرب[٢٢]؛ لكن من الواضح أن الولايات المتحدة أخذت زمام المبادرة في تلك المنطقة؛ حين أصبح لها دور مباشر في قضية فلسطين التي كانت عاملاً مهماً في انتخابات الرئاسة في العام ١٩٤٤. ومن ناحية أخرى تدخلت لدى فرنسا للإسراع باستقلال سورية ولبنان، ونصحتها بأن تتبع سياسة أكثر حصافة ومرونة من تلك التي تستخدم أساليب تتسم بالدكتاتورية[٢٣].

وكان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد اعترفا في العام ذاته بالاستقلال التام لسورية ولبنان دون قيد أو شرط، ودون أي اعتراف بمركز فرنسا الخاص. وكان لبنان بعد استقلاله حريصاً على إقامة علاقات طيبة مع الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة التي كانت مؤسساتها الثقافية ـ وخصوصاً الجامعة الأميركية في بيروت ـ قد أرست قواعد العلاقات الطيبة بين البلدين، وهي العلاقات التي عززتها المبادلات التجارية؛ حين امتدت خطوط الطيران الأمريكية إلى لبنان، كما أصبح ميناء صيدا اللبناني نهاية لخط التابلاين الذي ينقل النفط من السعودية[٢٤].

---

(٢٠) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، ٣ ج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦)، ج ٢، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٢١) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٢٨٦.

(٢٢) Foreign Relations of the United States, 1943, U. S. Government Printing Office (Washington), vol. 4 (1964), pp. 6-18.

(٢٣) Foreign Relations of the United States, 1944, U. S. Government Printing Office (Washington), vol. 5 (5 October 1944), pp. 777-784.

(٢٤) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٨٣.

في منتصف الأربعينيات، كان فصل جديد من تاريخ العلاقات الأمريكية ـ العربية على وشك أن يبدأ صفحاته. اتسم هذا الفصل بتزايد نفوذ الولايات المتحدة المباشر وتعاظم مصالحها في المنطقة. ولا جدال في أن المصالح الأمريكية المتزايدة في المنطقة العربية تمثلت بصفة أساسية في النفط، والأهمية الاستراتيجية للمنطقة باعتبارها الحزام الجنوبي للاتحاد السوفياتي، ودعم إسرائيل، وتأمين النظم العربية المعتدلة والمؤيدة للغرب، ومنع النفوذ السوفياتي والشيوعي من الانتشار فيها[٢٥].

على أي حال، فقد استطاعت الولايات المتحدة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥ أن تقيم علاقات متعددة مع دول الشرق الأوسط؛ نتيجة لظروف الحرب التي لم تعد إدارتها في هذه المنطقة من العالم قاصرة على بريطانيا وحدها. فلقد ظهرت القوات الأمريكية في إيران؛ للإشراف على نقل المؤن والمعدات إلى الاتحاد السوفياتي، كما وفدت هذه القوات إلى مصر وفلسطين حيث كانت مكلفة ـ في أغلب الأحيان ـ بتنفيذ مهام فنية متعددة تتصل بالسلاح الأمريكي الذي تم تزويد القوات البريطانية به. كما قام الأسطول الأمريكي والسفن التجارية الأمريكية بدور هام في نقل المؤن والذخائر إلى مسرح الشرق الأوسط، وأنشأ سلاح الجو الأمريكي سلسلة من القواعد؛ ربطت شمال أفريقيا بمسرح الهند الصينية بورما، وعززت هذه العلاقات العسكرية بالمنطقة إجراءات اقتصادية متعددة فقد طبقت الولايات المتحدة قانون الإعارة والتأجير على معظم بلدان الشرق الأوسط، وساندت ووجهت مركز تموين الشرق الأوسط وأبدت اهتماماً كبيراً بالإجراءات الموقتة الخاصة بإنتاج النفط[٢٦].

ثانياً: عرض غربي لتنصيب عبد العزيز آل سعود ملكاً على المشرق العربي

أشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن اللورد موين (Lord Moyne)[٢٧] ـ وزير المستعمرات بعث بخطاب إلى هارولد ماكمايكل (Harold MacMichael)، المندوب

(٢٥) Harold Saunders, *Conversations with Harold H. Saunders: U.S. Policy for the Middle East in the 1980s*, AEI Studies (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982), pp. 5-30.

(٢٦) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢٧) شَغلَ من قبل مندوباً لرئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، وقد شغل فيها بعد وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأدنى، وكان مقرّه القاهرة، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥م اغتيل على يد اثنين من أعضاء عصابة شتيرن الصهيونية.

السامي في فلسطين في ٦ آب/ أغسطس ١٩٤١، ذكر فيه أن وايزمان «عاد من أمريكا في حالة من التفاؤل؛ حيث يؤمل في أن يؤدي قيام اتحاد عربي إلى تيسير إيجاد مواءمة بين العرب واليهود في فلسطين»، وأضاف موين أن وايزمان لم يفصح عن تفاصيل ذلك الأمر؛ غير أن وايزمان يتوقع أن يتم الاتحاد على مرحلتين؛ تتمثل الأولى بمنح الاستقلال لسورية وشرق الأردن مع الأمل في أن يشجع ذلك العرب على التوصل لمواءمة مع اليهود مقابل منح الاستقلال لفلسطين كذلك، وبعدها يأتي دور الملك عبد العزيز كرئيس لاتحاد عربي موسع. وأشار اللورد موين إلى أن وايزمان تحدث عن تقديم قرض بمبلغ يراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون جنيه استرليني يتم توفيره من أمريكا، ويقدم للملك عبد العزيز لتنمية مملكته، ويتوقع من الملك ـ مقابل ذلك ـ أن يقنع إخوانه العرب بالقبول بكيان يهودي يتعدى مجرد دولة رمزية في فلسطين، وتتم إعادة توطين عرب فلسطين في العراق أو غيرها بموارد مالية يوفرها اليهود، ويعتقد موين من حديثه مع وايزمان أن الأخير تلقى تشجيعاً لأفكاره من رئيس الوزراء تشرشل منذ بضعة أشهر، وأضاف موين «ولكنني بالطبع لم أعطه أي أشارة إلى أننا نفكر في شيء يخالف سياسة الكتاب الأبيض»[٢٨].

ورواية اللورد موين التي تضمنتها وثيقة وزارة المستعمرات تحتاج إلى إيضاح، وحينما دار جدلٌ كبيرٌ بين المؤرِّخ[٢٩] حول فكرة كان قد تقدّم بها البريطاني فيلبي في أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، حيث التقى مع وايزمان في الثامن والعشرين من الشهر ذاته، وعرضها عليه في شكل خطة شاملة لحلِّ القضية الفلسطينية؛ وأهم ما تضمنته: أن تُترك فلسطين كلها لليهود، وأن يتم إسكان العرب الذين يخرجون من فلسطين في أماكن أخرى على حساب اليهود، الذين عليهم أن يضعوا لهذا الغرض عشرين مليوناً من الجنيهات تحت تصرّف الملك عبد العزيز، وأن تُقدّم بريطانيا وأمريكا هذه المقترحات له بصفته الزعيم العربي الأول، وفي المقابل يجب أن يتم الاعتراف بالاستقلال التام لجميع دول المشرق العربي ما عدا عدن، مع ضمانهما تنفيذها في حال قبوله لها،

(٢٨) Colonial Office, 733-444-75872/115/41, Letter of Lord Moyne to Sir Harold Mac Michael (August 1941).

(٢٩) على سبيل المثال، انظر: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ٣ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧)، ج ٣، ص ١١٣٥؛ محمد المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، ترجمة عبد الله الصالح العثيمين (الرياض: مطابع المطوع، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٢م)، ص ٢٧٩؛ حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٠)، ص ١٧٨؛ صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ٢ ج (الرياض: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٧)، ج ٢، ص ٤٧٢، وأحمد عبد الغفار عطار، ابن سعود وقضية فلسطين: التاريخ ـ المؤامرة ـ القضية (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٤)، ص ١٩٦.

وأضاف فيلبي أنه لم يكن هناك أي تفكير لإعطاء الملك عبد العزيز منحة مالية؛ توكيداً لكسب رضاه عن البرنامج، ولا لتنصيبه ملكاً على بلاد العرب كلها. ومن الجلي أن المبلغ المقترح للمشروع كان تافهاً جداً إذا ما قيس بالنفقات التي تطلبتها أخيراً إغاثة اللاجئين وإعادة توطينهم[٣٠]. وأكد فيلبي أن الحكومة البريطانية لن تُقْدِم على تنفيذ سياسة ضارة باليهود، وأنه كان على ثقة بأن أي محاولة عسكرية يمكن أن يقوم بها العرب لتعطيل تنفيذ المشروع (الدولة اليهودية) سوف تُقابَل بكل عنف وقوّة من جانب الدول الكبيرة التي زعم بأنها ديمقراطية ومحبة للسلام! وذلك خدمة للغضب اليهودي. وعليه فإنه سعى بحكم الضرورة لإيجاد وسيلة للخروج من هذه الورطة على حدِّ تعبيره[٣١]، فكانت خطته المفزعة التي تقضي بترك فلسطين كلها لليهود.

وفي السادس من تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته وفي لندن أيضاً، وافق وايزمان وموشي شرتوك (من الوكالة اليهودية) على خطة فيلبي[٣٢]، واتفقوا على أن يستخدموا نفوذهم، لدى الحكومتين الأمريكية والبريطانية، لقبول وتنفيذ البنود التي وردت في خطة فيلبي، الذي تصدّى لمهمة تعريف الملك عبد العزيز بقواعدها ومحاولة التأكد من موافقته مقدّماً على العرض الذي قد تتقدّم به الحكومتان المذكورتان في الوقت المناسب[٣٣]، لأن معارضة الملك عبد العزيز ـ كما يؤكِّد فيلبي ـ كانت كافية لتدفع بأي حلٍّ للمشكلة الفلسطينية إلى فشل محقق، كما أن تأييده كان كافياً لأن يسير بأي حلٍّ مسافة طويلة في سبيل تحقيق القبول العام له، طالما كان يُرجَى منه نفع وميزات حيوية للعالم الإسلامي كله[٣٤].

وبعد شهر واحد من هذا الحدث؛ يترك فيلبي لندن ويتوجه إلى الرياض؛ ليبدأ العمل في الجزء الخاص به من خطته. وفي ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٠ تحدّث عن تفاصيل مشروعه مع الملك عبد العزيز لحل النزاع العربي ـ اليهودي في فلسطين؛ يتضمن رسالة على لسان وايزمان يعرض فيها عليه عشرين مليون جنيه، لقاء وقوفه على الحياد في قضية فلسطين، وأن رئيس الولايات المتحدة يكفل وايزمان في تحقيق هذا الوعد[٣٥].

---

(٣٠) سانت جون فيلبي، الذكرى العربية الذهبية، ترجمة مصطفى كمال فايد (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م)، ص ٣٠٠.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٠، والمانع، توحيد المملكة العربية السعودية، ص ٢٧٩.
(٣٣) فيلبي، المصدر نفسه، ص ٣٠٠، والزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج ٣، ص ١١٣٥.
(٣٤) فيلبي، المصدر نفسه، ص ٢٩٩.
(٣٥) الزركلي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٣٦ ـ ١١٣٧، ووهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ١٧٩.

وقال فيلبي إن موقف الملك من المشروع كان باعثاً على الاهتمام والغرابة في آن واحد؛ إذ طلب إلي أن يبقى هذا الموضوع سراً مكتوماً بيننا، ورأى فيلبي أن الملك أراد بذلك أن يختبر صحة معلوماته عن ذلك المشروع (المنتظر أن تتقدّم به الحكومتان البريطانية والأمريكية) الذي كان على ثقة من أن عرضهما سيُقدّم إلى الملك في الوقت المناسب، ومن المؤكد أن فيلبي على علم باللقاءات التي كان يجريها وايزمان مع تشرشل في لندن، وروزفلت في واشنطن. ووفقاً لتعبير فيلبي مضت ثلاثة شهور دون أن تبدو أي بارقة نشاط من هاتين العاصمتين « لندن وواشنطن»[٣٦].

ومن ثَم وجد فيلبي ضرورة أن يذكّر الملك عبد العزيز بالخطة، وبأنه لم يُعطه جواباً نهائياً محدّداً عليها، واستطرد قائلاً: «أجاب جلالته في شيء من اللبس والغموض؛ إذ قال إنه وإن كان هو مقتنعاً برغبتي الصادقة في أن أساعده فإنه يجد صعوبة كبيرة في أن يساعدني؛ كي أستطيع بدوري مساعدته في تحقيق غاياته»، وقد أخذ فيلبي جواب الملك على محمل عتاب ودي؛ لقاء عرض اقتراح جاء خاليا كلياً من الحقائق المادية. ورأى فيلبي أن لاعتراض الملك هذا مبرراً قوياً من صمت الحكومتين البريطانية والأمريكية طوال هذه المدّة. ولم يجد فيلبي سبباً لذلك إلا فشل وايزمان في إقناع وإغراء صديقيه القويين «تشرشل وروزفلت»[٣٧].

ويستمرّ فيلبي في روايته مشيراً إلى أنه وإن بدا في الأفق فشل المشروع فقد عمد إلى الحديث عنه مع بعض كبار مستشاري الملك[٣٨]، وأنه لم يفقد الأمل في إخراج هذا المشروع إلى حيِّز التنفيذ، بل عندما أرسل له وايزمان رسالة يؤكِّد فيها ثقته في الحصول على الموافقة اللازمة لهذا المشروع من تشرشل، وروزفلت، أجابه فيلبي بأنه «ما زال هناك أمل في تحقيق نتائج إيجابية إذا ما اتخذت الخطوة الأولى المقترحة في اتفاقاتنا الأصلية»[٣٩].

إذاً يُفهَم من رواية فيلبي أن المشروع أو خطة فيلبي كان اتفاقية بين طرفين، الطرف الأول هو فيلبي نفسه الذي كان عليه أن يسعى من أجل الحصول على موافقة الملك عبد العزيز، والطرف الثاني وايزمان، وكان منوطاً به الحصول على موافقة تشرشل وروزفلت.

---

(٣٦) فيلبي، المصدر نفسه، ص ٣٠١.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٠١.
(٣٨) لم نجد في ما كتبه هؤلاء أيّة إشارة إلى ذلك مثل (الزركلي، وحافظ وهبة، وفؤاد حمزة، ومحمد المانع).
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

وحول نفس الخطة يذكر حاييم وايزمان أنه عشية سفره إلى الولايات المتحدة يوم ١١ آذار/ مارس ١٩٤٢م، جرى حديث بينه وبين تشرشل لبضع ساعات قال له خلالها «أريد أن تعلم أن لدي خطة لا يمكن تحقيقها إلا بعد انتهاء الحرب. إني أودُّ أن أرى الملك عبد العزيز أميراً على الشرق الأوسط، أمير الأمراء، على فرض أن يتفق معك، وسيترك لك الأمر لتحصل على أفضل الشروط، ولا شك في أننا سنساعدك، وعليك أن تحتفظ بهذا الأمر سراً، إلا أنك تستطيع أن تتحدَّث به إلى روزفلت، عندما تذهب إلى أمريكا، فلا شيء يعجزنا أنا وإياه حين نتوجه بعزيمتنا إلى أمر من الأمور»[٤٠].

ويزعم وايزمان بأنه ذُهِلَ لهذا الحديث الذي وجه انتباهه إلى ظروف لقائه مع فيلبي قبل ذلك ببضعة شهور، وتحدَّثا يومئذ عن فلسطين والعلاقات العربية وقال فيلبي «إنكم ربما كنتم في حاجة إلى مطلبين لحلِّ مشكلتكم في فلسطين: أن يقوم تشرشل وروزفلت بإخبار عبد العزيز أنهما يرغبان في أن يريا برنامجكما منوطاً بالتحقيق والتنفيذ، هذا هو المطلب الأول، أما الثاني فهو أن يدعما سيادته على الأقطار العربية، ويمنحاه قرضاً يمكِّنه من تنمية موارد الأقاليم التي يحكمها»[٤١].

تلك كانت رواية وايزمان، وهي من حيث الهدف ـ أن تكون فلسطين لليهود ـ لا تختلف عمّا ذكره فيلبي في روايته؛ وإن كان هناك ثمة اختلاف ففي المضمون والوسيلة وترتيب الأحداث، حيث رأى فيلبي أن وايزمان وقع في أخطاء تاريخية عند عرض الخطة المقترحة، والتي هي في الأساس من بنات أفكار فيلبي الذي يؤكِّد بنفسه ذلك، رغم اعترافه أيضاً بفشلها.

وقد كفانا فيلبي الردَّ حين استعرض رواية وايزمان وقتها على النحو التالي: أن وايزمان كان على علم بهذه الخطة منذ شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩م، وأنه ناقشها بصفة عامة مع تشرشل في القيادة البحرية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر من السنة ذاتها؛ قبل سفره إلى أمريكا ببضعة أيام، وأنه تحدّث عنها إلى روزفلت في بداية شهر شباط/ فبراير ١٩٤٠م، ويرى فيلبي أن وايزمان عندما نسب إليه مقولة «إن تشرشل وروزفلت يجب أن يُعرِّفا الملك عبد العزيز رغبتهما في تحقيق برنامجك (الخطة) فهو خطأ تاريخي واضح؛ لسبب وجيز هو أن تشرشل لم يكن رئيساً للوزراء وقتذاك (أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩م)

---

(٤٠) الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج ٣، ص ١١٣٥، و Chaim Weizmann, *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann* (London: Greenwood Pub Group, 1949), pp. 525-526.

(٤١) الزركلي، المصدر نفسه، ص ١١٣٦.

بينما غادر فيلبي إنكلترا في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، ومكث في المملكة العربية السعودية حتى تشرين الأول/ أكتوبر من العام التالي ١٩٤٠م[٤٢].

من الملاحظ أن موقف الخارجية الأمريكية قد تغير عقب المؤتمر الصهيوني الأمريكي في فندق بلتيمور (Baltimore) في أيار/ مايو ١٩٤٢، الذي أعلن عن الهدف الرئيس للحركة الصهيونية في قيام دولة وليس وطن قومي كما ورد في تصريح بلفور[٤٣]. حينذاك وبناء على تعليمات من وزير الخارجية كوردل هل في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٢، تم إعداد مشروع إعلان أمريكي يؤيد التوصل إلى حل سياسي متفق عليه بين اليهود والعرب في فلسطين، ويؤكد أن بريطانيا تتحمل المسؤولية عن الدفاع عن فلسطين، وإذا وجدت من المناسب تشكيل وحدات عسكرية عربية ويهودية منفصلة، وتوفير المعدات الضرورية لها فإن هذا الترتيب سيكون مقبولاً من الولايات المتحدة، وأعد والاس مري هذا المشروع مع مشروع كتاب موجه من الرئيس روزفلت؛ ينبه إلى الآثار المقلقة في الشرق الأوسط لتزايد الضغوط الصهيونية لتكوين جيش يهودي في فلسطين.

وأوضح مري في عرضه المشروعين على الرئيس الأمريكي؛ أنه حصل على موافقة هارولد هوسكنز (Harold Hoskins) عليهما[٤٤]، والذي كان وقتها مساعداً تنفيذياً لمساعد وزير الخارجية بيرل (Berle)، ومن آخرين بالخارجية الأمريكية، وقد رد الرئيس روزفلت، في مذكرة لوزير الخارجية كوردل هل في ٧ تموز/ يوليو ١٩٤٢، «بأن الولايات المتحدة ينبغي ألا تقول شيئاً حول الشرق الأدنى أو فلسطين أو العرب في هذا الوقت، إننا إذا ربتنا على ظهر أي من المجموعتين، فإننا سنثير المتاعب تلقائياً في وقت عصيب»، وقد أثير موضوع الإعلان مجدداً في آب/ أغسطس ١٩٤٢، واقترحت الخارجية هذه المرة خطة عمل محددة أقرها الرئيس الأمريكي؛ بعد أن أعربت هيئة رئاسة الأركان المشتركة عن قلقها من خطورة الوضع على الجبهة المصرية وضرورة التحرك السياسي والعسكري لتأمينها، وتضمنت الخطة، التي تم إرسالها للسفير وينانت (Winant) في لندن في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٤٢، تعيين مبعوث دبلوماسي أمريكي لدى سورية ولبنان، وإرسال بعثة أمريكية للمنطقة فوراً ـ جزء منها عسكري والآخر اقتصادي ـ بهدف أولي ظاهر، وهو إعداد مسح اقتصادي للمنطقة وحقيقي، وهو

(٤٢) فيلبي، الذكرى العربية الذهبية، ص ٢٩٨.

(٤٣) محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون: بين الاستيعاب والتصفية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٤٤) كان ملحقاً لعام ونصف قبلها في وزارة الخارجية، وهو من مواليد بيروت لأبوين من عناصر الإرساليات المسيحية الأمريكية فيها.

استثمار رصيد المشاعر الطيبة تجاه الولايات المتحدة في دعم الجهد الحربي للحلفاء في مجال الدعاية والحرب السياسية. وتعمل البعثة بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية في المنطقة، وتحت السيطرة العامة للقائد الأمريكي لمسرح العمليات، ويشمل مجال عملها البلدان الناطقة بالعربية علاوة على إيران وتركيا، واقترحت لرئاسة البعثة هارولد هوسكنز، ولم يرحب أنتوني إيدن (Eden Anthony) بهذه المقترحات، كما لم توافق الحكومة البريطانية إلا على الشق الخاص بدعم جهد الدعاية؛ ووافقت بتردد على إيفاد هوسكنز لاستطلاع الأوضاع، وتم إخطار الوزير الأمريكي في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ بوصوله لإجراء مسح لمصلحة هيئة الأركان المشتركة، وكان واضحاً عزوف بريطانيا عن القبول بدور أمريكي نشط في منطقة تعتبر نفسها القوة الخارجية الوحيدة الفاعلة فيها والمسيطرة عليها[٤٥].

وهكذا لم تشر الخطة التي وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية عن مشروع تنصيب عبد العزيز آل سعود ملكاً على المشرق العربي الذي تبناه كل من فيلبي ووايزمان، في حين تشير إحدى الوثائق إلى أن لقاءً جمع وايزمان وسمنر ويلز (Sumner Welles) ـ وكيل الخارجية الأمريكية ـ في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢، وأن وايزمان قال له بأن تشرشل أخبره أن الرئيس روزفلت متفق معه حول هذا الموضوع، وأطلع وايزمان وكيل الخارجية الأمريكية على نص برقية شخصية تلقاها من تشرشل عبر السفير البريطاني في واشنطن؛ تنص على أن خطة وايزمان ستكون الرابحة في النهاية، وعلق ويلز في مذكرته عن هذا اللقاء أن روزفلت «لم يشر إطلاقاً إلى هذا الموضوع معي»، وقد أعد والاس مري مستشار العلاقات السياسية بوزارة الخارجية الأمريكية مذكرة عن الموضوع عرضها على ويلز في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢ ذكر فيها ما يلي:

ـ أشك في إمكانية جعل عبد العزيز آل سعود رئيس الرؤساء في الوطن العربي؛ حيث إنه أصبح بالفعل متربعاً على قلبه في شبه الجزيرة العربية بفضل قوته الذاتية وليس بفضل التخطيط البريطاني، وأشك كثيراً في ما إذا كان عبد العزيز سيرحب بأن يدفع به البريطانيون إلى مركز الصدارة، وإذا كان تشرشل يقصد بالوطن العربي كل الأقاليم التي يسكنها الشعب العربي، فإنه يبدو لي أن أي خطط لجعل عبد العزيز سيد هذه الأقاليم مستبعدة تماماً وسيكون أول من يقول ذلك؛ ذلك أنه ملك بدوي برع في تزعم العرب البدو، ولن يتقبل اقتراحاً غير عملي بمنحه السيادة على الأقاليم العربية

(٤٥) Foreign Relations of the United States, 1942, G. p. O.,Diplomatic Papers, the Department of state (Washington), vol. 4 (1963), pp. 538-544 and 620-627.

في الهلال الخصيب الذي يشمل العراق وسورية ولبنان وفلسطين؛ ذلك أن عبد العزيز رغم أنه حاكم بارع للغاية لعرب الصحراء، فإنه غير مؤهل لحكم الأجزاء المتطورة والمستقرة من الوطن العربي حيث شؤون الحكم أشد تعقيداً عنها في شبه الجزيرة العربية. وفضلاً عن ذلك فإن عرب المدن في مقدورهم الإعجاب عن بعد بالملك عبد العزيز، غير أن هناك هوة كبيرة تفصل بينهم وبين عرب الصحراء... أما عن إمكانية توصل الملك عبد العزيز لاتفاق مع وايزمان حول تسوية معقولة للمسألة الفلسطينية، فإنه يبدو لي أن ذلك يتوقف إلى حد كبير حول ما يعتبره وايزمان ـ الصهيوني المتعصب ـ معقولاً، وقد أصبحت مشكلة قيام وطن قومي لليهود في فلسطين ـ لسوء الحظ ـ معضلة عربية ويهودية في نفس الوقت، ويتحمل البريطانيون المسؤولية إلى حد كبير في السماح للعرب بل وفي تشجيعهم على أن يكون لهم دور في هذه الأزمة الحادة حيث لم يقتصر الأمر على انغماس عرب البلدان المجاورة في العراق ولبنان وسورية والسعودية واليمن ومصر في هذا النزاع المؤسف، وإنما امتد ليشمل مسلمي الهند كذلك[٤٦].

ويذكر فيلبي أنه تحدّث إلى الرئيس روزفلت؛ قبل نهاية زيارته للولايات المتحدة، وأنه تلقى التأييد التام منه. ويستطرد فيلبي قائلاً: وعلى مسؤولية وايزمان يمكن القول إن كلاً من تشرشل وروزفلت كان كبير الاهتمام بتسوية المشكلة الفلسطينية على أساس هذا البرنامج «خطة فيلبي»، وأن كلاً منهما أرسل مندوباً عنه إلى الشرق الأوسط لزيارة الملك عبد العزيز، رغم أن مظهر المندوبين البريطاني والأمريكي أبان عن أنهما من أشدِّ المعارضين للصهيونية وفقاً لرأي فيلبي، ولقد حضر اللورد موين، وقابل الملك عبد العزيز في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢م، إلا أن وايزمان لا يذكر هذه الحقيقة ولا يتعرّض لنتائج هذه الزيارة[٤٧].

وتجدر الإشارة إلى أن السفير البريطاني في واشنطن هاليفاكس (Halifax) أفاد في مستهل عام ١٩٤٣ بأن وايزمان ـ الذي كان وقتها في الولايات المتحدة ـ يستغل اسم رئيس الوزراء تشرشل؛ باعتباره متبنياً لفكرة تحويل فلسطين إلى دولة يهودية بالاتفاق مع الملك عبد العزيز، وردد أن هذا المشروع يحظى بترحيب المسؤولين الأمريكيين، وعندما استفسر إيدن من تشرشل عن ذلك حاول الأخير تجنب إعطاء رد مباشر مشيراً، في واحدة من أكثر تعليقاته اتساماً بالتحدي، إلى أن وايزمان ليست لديه الصلاحية

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٥٠.

(٤٧) فيلبي، الذكرى العربية الذهبية، ص ٣٠٢.

للتحدث نيابة عنه. وقد عقّب مسؤولو الخارجية البريطانية بأنه من المعلوم جيداً ـ رغم ذلك ـ أن أفكار وايزمان متطابقة في الحقيقة وإلى حد كبير مع أفكار تشرشل[٤٨].

وفي عبارات يشوبها الغموض قال فيلبي: «لا يمكن أن نتخيل إلا أن اللورد موين لم يكن مفوّضاً في تقديم الاقتراح المشار إليه في البرنامج، ولهذا فشل، كما كان متوقعاً في استخلاص أي شيء إيجابي من محارب قوي «عبد العزيز» كملك بلاد العرب، وفي عبارات غامضة أيضاً ذكر أن الكولونيل هوسكنز الذي زار الملك عبد العزيز في أواخر سنة ١٩٤٣ لم يكن مكلفاً بعرض المشروع على جلالته». وعلى حدِّ قول هوسكنز نفسه، فإن الملك عبد العزيز تكلم في غضب وازدراء عن وايزمان، ومحاولته إغراءَه بالرشوة لبيع فلسطين لليهود[٤٩]. واللافت للنظر أن أياً من المراجع التي تيسرت لنا لم تتعرّض لزيارة اللورد موين للملك عبد العزيز آل سعود.

وقد تضمن تقرير هوسكنز الذي قدمه لوكيل الخارجية الأمريكية في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، ثلاثة اقتراحات محددة لمساهمة أمريكية في نزع فتيل موقف يقترب من الانفجار في الشرق الأوسط:

ـ تمثل أولها في إصدار بيان أمريكي موجز أو بيان أمريكي ـ بريطاني (وهو الأفضل في نظره) يؤكد رفض الاستجابة للمطالب القصوى للعرب أو اليهود قبل انتهاء الحرب. وقد علقت الخارجية الأمريكية بأن هذه الفكرة تم اقتراحها بالفعل من جانب والاس مري مستشار العلاقات الخارجية على وكيل الخارجية في الأول من شباط/ فبراير ١٩٤٣، ولم يتم اتخاذ إجراء بشأنها، ومن ثم بعث هوسكنز بتقرير ثان موجه إلى وزير الخارجية كوردل هل حوّله الأخير إلى الرئيس روزفلت في ٧ أيار/ مايو ١٩٤٣، عرض فيه مشروعاً لتسوية القضية الفلسطينية من خلال اتحاد يضم سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وتكون الأخيرة في إطاره دولة مستقلة ثنائية القومية. وأوضح أن هذه الدول كانت تمثل لسنين طويلة وحدة اقتصادية وسياسية قبل تمزيقها بعد الحرب العالمية الأولى، وذكر أنه لا ينبغي المساس بسكان فلسطين الحاليين، والذين يصلون إلى مليون عربي ونصف مليون يهودي، ونص مشروعه كذلك على وضع الأماكن المقدسة في القدس ويافا وبيت لحم تحت سلطة الأمم المتحدة، واقترح هوسكنز حل مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا بنقل نصف مليون منهم إلى فلسطين بحيث يصبح

---

(٤٨) Foreign Office, 371/24955-E1196/506/65.

(٤٩) فيلبي، المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

إجمالي اليهود فيها موازياً للعرب، ونقل نصف مليون آخر إلى منطقة شمال برقة الخالية تقريباً من السكان(٥٠).

وإجمالا كانت لدى الرئيس الأمريكي فكرة عامة عن بعض المقترحات المطروحة لتناول المشكلة الفلسطينية في إطار اتحاد عربي؛ عندما استقبل حاييم وايزمان في البيت الأبيض في ١١ يونيو/ حزيران ١٩٤٣، ووفق رواية وايزمان فقد صحبه ويلز إلى البيت الأبيض، وأخبره قبل المقابلة بأن الأشهر الثلاثة أو الأربعة التالية ستكون حاسمة، وأن أموراً كثيرة يجري بحثها وتقريرها، وأن الوقت مناسب لمعالجة المشكلة الفلسطينية. وقد بدأ روزفلت اللقاء بالقول بأنه كان له حديث مع تشرشل حول شؤوننا، وأنه اقنع تشرشل بالموافقة على فكرة جمع اليهود والعرب معاً. وذكر وايزمان على الفور أن ذلك يمكن تحقيقه بإخبار العرب مقدماً بأن الديمقراطيات عازمة تأكيد الحقوق اليهودية في فلسطين. واستفسر روزفلت من وايزمان عن المكان الذي سيكون فيه إذا عقد المؤتمر، ورد الأخير بأنه سيكون حيث يعقد المؤتمر، وعندها استفسر ويلز من الرئيس عما إذا كان يود إيفاد مبعوث إلى الملك عبد العزيز لتمهيد الطريق، رد الرئيس بأن هذا سيكون فكرة ممتازة، غير أن الأمر يتطلب التشاور مع تشرشل قبلها والحصول على موافقته، وطرحت عدة أسماء في هذا الصدد منها: فيلبي الذي وصف بأنه مستشرق بريطاني ومندوب سياسي بريطاني سابق، ولاحقاً مستشار خاص للملك عبد العزيز آل سعود؛ والكولونيل هوسكنز. وذكر ويلز أن هوسكنز يمكن أن يقوم بهذه المهمة خير قيام بالنسبة إلينا. وعندئذ أشار الرئيس إلى صعوبة إيجاد زعماء عرب، ويشير وايزمان إلى أنه لدى خروجه من لقاء الرئيس؛ وعده ويلز بأن يتصل به في غضون ستة أسابيع، وإذا أراد نقل أي رسالة إليه فيمكن أن يتم ذلك عبر وينانت السفير الأمريكي في لندن(٥١).

ـ وتمثل ثاني هذه الاقتراحات بدعوة الأمير عبد الله، وعدد محدود من خمس أو ست من الزعماء القوميين المعتدلين العرب للولايات المتحدة؛ لعرض وجهة النظر العربية على الرأي العام الأمريكي حتى يتعرف إلى الجانب الآخر من الصورة.

ـ وتمثل ثالثها في دعوة الزعماء اليهود المعتدلين مثل ي. ماجنس(٥٢) إلى الولايات المتحدة لعرض وجهة نظرهم، ولكسب تأييد الكثيرين من يهود أمريكا الذين لا يؤيدون

---

(٥٠) Foreign Relations of the United States, vol. 4 (1943), pp. 784-785.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٥٢ ـ ٧٥٤.

(٥٢) يهودا ليون ماجنيس (Judah Leon Magnes) (١٨٧٧ ـ ١٩٤٨)، حاخام أمريكي وصهيوني مثقف، زار عدّة عواصم عربية، ثم استقرّ في فلسطين نهائياً عام ١٩٢٢، وشغل منصب رئيس الجامعة العبرية، وكان من =

الموقف المتطرف للوكالة اليهودية. وقد رد وكيل الخارجية على مقترحات هوسكنز التي بعث بها من القاهرة؛ ببرقية في ٢٨ كانون الأول/ يناير ١٩٤٣، أشار فيها إلى أن الإدارة الأمريكية لا تحبذ في الوقت الحالي دعوة جماعات من العرب واليهود لمناقشة الأوضاع في فلسطين. وأضاف وكيل الخارجية ـ ويلز ـ في رده أن هناك اقتراحاً يتم بحثه بإيجابية بدعوة الملك عبد العزيز آل سعود لإيفاد أحد أنجاله لزيارة الولايات المتحدة، وستحقق هذه الزيارة بعض الأهداف التي ألمح إليها هوسكنز(٥٣).

وقام وايزمان في آذار/ مارس ١٩٤٣ بمحادثات هامة في الخارجية الأمريكية شارك فيها من الجانب الأمريكي والاس مري، مستشار العلاقات الخارجية، وترأس الجانب الصهيوني فيها حاييم وايزمان، وشارك معه موشى شيرتوك (Shertok Moshe)(٥٤) الذي سرد مساهمات يهود فلسطين في الحرب إلى جانب الحلفاء، وزعم أن فلسطين لم تعد دولة عربية، وأنه من الضروري استقدام أكبر عدد ممكن من اليهود لفلسطين في أقل مدة زمنية ممكنة. وأوضح شيرتوك أنه شخصياً لا يتعاطف مع فكرة الاتحاد حيث إن الأمر يتوقف على موقف البلدان العربية المجاورة، وأعرب عن استبعاده قيام اتحاد عربي؛ لأن مصر لن تنضم إليه إلا إذا تولت رئاسته. ووافق والاس مري الرأي بأن الملك عبد العزيز ينتمي إلى الصحراء ولا يمثل زعيماً ممكناً لإمبراطورية عربية؛ كان ذلك هو الرأي السائد لدى الخارجية الأمريكية. وقد اتفق وايزمان مع شيرتوك حول عدم مناسبة التوقيت لكي يسعى للقاء الملك عبد العزيز، وطالب الإدارة الأمريكية بالتحرك الفوري حيث إنه من الأسهل إقامة دولة يهودية في فلسطين الآن بدلاً من إضاعة الوقت إلى ما لا نهاية. وأعلن وايزمان أنه يود أن يؤكد أن فلسطين لن تصبح ثانية وإطلاقاً دولة عربية، وأن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية معنوية إزاء فلسطين لا يمكنها التخلي عنها، فقد أخذ اليهود المواقف الرسمية الأمريكية على محمل الجد، واستثمروا الكثير من المال في فلسطين على هذا الأساس، وأكد أنهم لن يسمحوا لكم بالتخلي عن هذه المسؤولية، وسوف يكثف اليهود من ضغطهم المعنوي لتحقيق قيام فلسطين يهودية(٥٥).

= القلّة الصهيونية التي نبّهت إلى المخاطر التي تنطوي عليها إقامة الوطن اليهودي، فقد كان يدرك أن هناك شعباً عربياً فلسطينياً سيقاوم، وأن الدولة إذا أنشئت دون التعاون معه ستعيش في حالة حرب دائمة. انظر: عبد الوهاب المسيري، اليهود واليهودية والصهيونية، ٧ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٣٤٨.

(٥٣) Foreign Relations of the United States, vol. 4 (1943), pp. 750-751.

(٥٤) غيّر اسمه بعد ذلك إلى الاسم العبري «شاريت»، وتولّى رئاسة الوزراء الإسرائيلية لسنة واحدة بين عامي (١٩٥٤ ـ ١٩٥٥).

(٥٥) Foreign Relations of the United States, vol. 4 (1943), pp. 757-763.

قام ويلز بإرسال برقية إلى السفير وينانت في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، بناء على تعليمات الرئيس روزفلت عقب المقابلة؛ تطلب منه إبلاغ رئيس الوزراء تشرشل بأن الرئيس تلقى حديثاً رسالتين من الملك عبد العزيز يعرب فيهما عن معارضته قيام دولة يهودية في فلسطين، وأي زيادة في نفوذ اليهود فيها. وأشارت البرقية إلى مناقشة الرئيس للموضوع مع وايزمان والتي شعر الرئيس بعدها بأن الوقت قد حان للقيام بمبادرة تجاه عبد العزيز لمعرفة ما إذا كان يمكن إيجاد أساس للتسوية. وأضافت البرقية أنه إذا كان رئيس الوزارة يتفق معه في هذا الاستنتاج، فإن الرئيس يقترح إيفاد هوسكنز إلى السعودية لبدء محادثات حول الموضوع، وأشارت إلى أنه على دراية واسعة بالوضع الحالي في الشرق الأدنى، ويتحدث العربية بطلاقة.

وقد نقل وينانت الرسالة لوزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٣، الذي أشار إلى أن حكومته حريصة على عدم استثارة جدل واسع في المنطقة حول هذا الموضوع في المرحلة الحالية من الحرب، وأضاف أن الجنرال باتريك هيرلي (Patrick Hurley) قابل الملك عبد العزيز أخيراً، ولا يوحي تقريره عن المقابلة بأن هناك في موقف الملك ما يمكن أن يسهل التوصل إلى اتفاق بين العرب واليهود حول المشكلة الفلسطينية. وذكر إيدن أنه بالنظر إلى أهمية أن يكون الرئيس روزفلت على اطلاع كامل على الوضع، وأن تزيد درايتنا به، فإن الحكومة البريطانية ليس لديها أدنى اعتراض على اقتراح الرئيس إيفاد الكولونيل هوسكنز لمقابلة عبد العزيز آل سعود.

وأضاف إيدن أنه إذا ذهب هوسكنز، فإن الحكومة البريطانية تغدو ممتنّة لو تلقى توجيهات عامة بألّا يقترح شيئاً ينطوي على تغييرات إقليمية تمس بلداناً عربية أخرى، وبأن تكون محادثاته استطلاعية بحتة في طبيعتها ولا تمس مصالح البلدان العربية الأخرى، وأن تجري الزيارة بتكتم ودون إعلان، وأن تحاط الحكومة البريطانية بالكامل بفحوى وبنتائج هذه المحادثات، وبناء على ذلك صدرت تعليمات وزير الخارجية كوردل هل كتابة إلى هوسكنز في ٧ تموز/ يوليو ١٩٤٣؛ للسفر فورا إلى السعودية لمقابلة الملك عبد العزيز برسالة من الرئيس روزفلت، وطلب كوردل في كتابه لهوسكنز أن تقتصر مهمته حصراً على الحصول على رد الملك على السؤال المحدد التالي: هل يدخل الملك في محادثات مع حاييم وايزمان أو أي ممثل آخر تختاره الوكالة اليهودية؛ بهدف السعي لإيجاد تسوية للمشاكل الأساسية المتعلقة بفلسطين تكون مرضية للعرب واليهود؟ وأرسل كوردل هل في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٤٣ كتاباً إلى نظيره البريطاني إيدن؛

يخطره فيه بأن هوسكنز توجه إلى السعودية للتشاور مع الملك عبد العزيز، وبأن تعليماته صيغت بحيث تتمشى تماماً مع الرغبات التي أبداها الجانب البريطاني[٥٦].

وقد التزم الكولونيل هوسكنز بتعليماته حرفياً لدى مقابلته للملك عبد العزيز في الرياض التي وصلها في منتصف تموز/ يوليو ١٩٤٣، وقدم للملك رسالة خطية موجزة من الرئيس الأمريكي روزفلت مؤرخة في السابع من الشهر ذاته؛ يبلغه فيها بأنه كلف هوسكنز الذي أثق فيه تماماً بأن يبحث باسمه مع الملك بعض المسائل الخاصة ذات المصلحة المشتركة. وعرض هوسكنز خلال المقابلة رسائل الملك الجوابية والشفهية للرئيس الأمريكي حول مشكلة فلسطين، وأوضح أنه قد أصبح من سياسة حكومة أمريكا المقررة وبريطانيا كذلك إرجاء البحث في المشاكل الإقليمية في مختلف أنحاء العالم إلى ما بعد هزيمة قوى المحور حيث إن هذا الهدف هو الغاية الأولى، وأكد أن الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني يشعران بأنهما سيكونان مقصّرين في واجباتهما لو أهملا أي وسيلة يمكن أن تؤدي حتى قبل انتهاء الحرب، إلى حل قضية فلسطين حلاً ودياً سلمياً. وأضاف أن الرئيس الأمريكي شعر بأنها قضية صعبة لا يتضح كل ما تنطوي عليه إلا في خلال محادثات طويلة ولا يتسنى دراستها ولا البحث عن حلها؛ دون أن يطلع على آراء جلالتكم إطلاعاً واسعاً شاملاً، يزيد عما يمكن تدوينه في الكتب الرسمية، ومن ثم كلفني الرئيس روزفلت بمقابلة جلالتكم، وأخذ رأيكم مباشرة لعرضه عليه شخصياً، وقدم هوسكنز للملك صيغة السؤال المكلف بتقديمه حرفياً؛ حول ما إذا كان الملك يرى أنه مما يرغب فيه، ومما يفيد في الوقت الحاضر أن تستقبلوا هنا، في الرياض، أو في أي مكان آخر الدكتور حاييم وايزمان زعيم الصهيونيين، لكي تتحدثوا معه وتبحثوا معاً عن حل لمشكلة فلسطين يرضى به كل من العرب واليهود. واستطرد هوسكنز، نقلاً لرسالة روزفلت بالتساؤل في حالة استصعابكم لهذا الأمر؛ عما إذا كان جلالة الملك يرى من المفيد عقد هذا الاجتماع بين شخص تعينونه لينوب عن جلالتكم، وبين الدكتور وايزمان، أو أي شخص آخر معين من قبل الوكالة اليهودية في أي مكان آخر غير الرياض، ونقل هوسكنز في النهاية عن الرئيس روزفلت أنه أخبر كلاً من تشرشل وإيدن بمهمة هوسكنز وأنهما عبّرا عن موافقتهما على ذلك[٥٧].

وليس من شك في أن جهود وايزمان أثمرت تحقيق تبني الرئيس روزفلت لتوجه الزعامة الصهيونية نحو السعي فوراً في الظروف التي ظنتها في حينها مواتية للدفع

---

(٥٦) Foreign Relations of the United States, vol. 4 (1943), pp. 795-798.

(٥٧) الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، نص الرسالة في: ج ٣، ص ١١٣٨ ـ ١١٤٠.

بمشروع للتسوية يحقق مطالبها المتطرفة، وكان الرئيس الأمريكي قد أكد للملك في كتابه في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤٣ رداً على رسالة الملك الثانية المؤرخة في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٣ أن رأي حكومة الولايات المتحدة هو أنه في كل حال، يجب ألا يتخذ أي قرار يغير وضعية فلسطين الأساسية، من دون التشاور الكامل مع كل من العرب واليهود[٥٨].

ومثّل هذا التأكيد إطاراً مهماً لمهمة هوسكنز. وقد جاء رد الملك عبد العزيز مُفْحماً لدعاوى زعماء الصهيونية، وصفعة لممالئيهم في دوائر الحكم والسياسة في لندن وواشنطن، فقد أكد في صدر رده الذي دوّنته المصادر السعودية، وحرص الملك على تدوين هوسكنز له، أن موقفه إزاء القضية الفلسطينية لم يتغير، وأن كل ما يريده هو أن لا يهضم حق العرب الواضح كالشمس بمغالطات تاريخية، ونظريات اجتماعية واقتصادية من قبل اليهود الصهاينة. وأعرب عن رجائه في ألّا تقترن أعمال من يريد العدل ونصرة الإنسانية التي لا نشك في أن أمريكا لم تدخل هذه الحرب الضروس إلا لتأييدها بعمل غير إنساني حقوق العرب في فلسطين بعدم الوقوف على الحقيقة؛ فتكون بذلك مأساة وضربة للعرب لم يأتِ التاريخ بمثلها.

واستعرض الملك بعد ذلك استفسار الرئيس الأمريكي بشأن مقابلة وايزمان أو من يمثله في الرياض أو في مكان آخر، فذكر أنه يقابل كل من يأتي إليه بكل ترحاب باستثناء اليهود لما بيننا وبينهم من عداوة سابقة ولاحقة، وهي معلومة ومذكورة في كتبنا التي بين أيدينا ومتأصلة من أول الزمان. واستطرد الملك في رده مشيراً إلى أن هذا الشخص الذي هو الدكتور وايزمان بيني وبينه عداوة خاصة، وذلك لما قام به نحو شخصي من جرأة مجرمة بتوجيهه إلي من دون جميع العرب والإسلام، تكليفاً دنيئاً لأكون خائناً لديني وبلادي، الأمر الذي يزيد البغض له ولمن ينتسب إليه. وذكر الملك أن هذا التكليف حدث في أول سنة من الحرب إذ أرسل إلي شخصاً أوروبياً معروفاً؛ يكلفني أن أترك مسألة فلسطين، وتأييد حقوق العرب والمسلمين فيها، ويسلم إلي عشرين مليون جنيه مقابل ذلك، وأن يكون هذا المبلغ مكفولاً من طرف الرئيس روزفلت نفسه، فهل من جرأة أو دناءة أكبر من هذه؟ وهل من جريمة أكبر من هذه الجريمة يتجرأ عليها هذا الشخص بمثل هذا التكليف، ويجعل فخامة الرئيس كفيلاً لمثل هذا العمل الوضيع. وأضاف الملك في ختام رده أنه لا يشك في أن فخامة الرئيس روزفلت لا يقبل هذا،

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١١٢١ ـ ١١٢٥.

لا في حقي ولا في حقه، وأن ذلك من جملة الأسباب التي أريد أن تعرضوها على فخامة الرئيس حتى يرى إلى أي حد يتجرأ اليهود للوصول إلى غاياتهم الباطلة[٥٩].

واللافت للنظر أن وايزمان حاول التملص من مسألة عرض العشرين مليون جنيه هذه بل حاول التشكيك فيها. ويؤكِّد أحد الكُتاب[٦٠] أن ذلك العرض تمَّ بوساطة جون فيلبي، وتشكيك وايزمان مردود عليه؛ لأنه معروف بالتضليل في سبيل تحقيق غايات الصهيونية، ونتفق مع الكاتب في وصف وايزمان بالتضليل؛ ففي حين اعترف فيلبي بأن العشرين مليوناً كانت لإسكان عرب فلسطين في مكان آخر، راح وايزمان يملأ الدنيا ضجيجاً بأن هذا المبلغ كان رشوة للملك عبد العزيز[٦١].

ثالثاً: الوحدة العربية بين مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب

كان الهاشميون يبدون بمظهر المدافعين الطبيعيين عن مشاريع الاتحاد العربي، وعَدّوا أنفسهم قادة الوطن العربي الشرعيين لدورهم في الثورة العربية لعام ١٩١٦، ولكن طموحات الشريف حسين بن علي تجاوزت نطاق الحجاز، وتطلع لتكوين دولة كبرى يتولى حكمها بمساعدة بريطانيا، ولكنها لم تكن لتوافق على هذه التطلعات التي كانت تتعارض مع أطماعها في العراق، وأطماع حليفتها فرنسا في الشام؛ كما تتعارض مع ارتباطها مع كثير من الحكام العرب في نجد والخليج. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩؛ أضحى أميران من أبناء الحسين في قطرين من الأقطار العربية: فيصل في العراق، وعبد الله في شرق الأردن؛ وورثا عن أبيهما طموحاته في دولة عربية تتحد فيها بعض الأقطار العربية، فصار عبد الله يحلم بسورية الكبرى، وفيصل وساسة العراق وعلى رأسهم نوري السعيد يتطلعون إلى الهلال الخصيب[٦٢]. وكان عبد الله

---

(٥٩) انظر نص الرد، في: المصدر نفسه، ص ١١٤١ ـ ١١٤٣.

(٦٠) عطار، ابن سعود وقضية فلسطين: التاريخ ـ المؤامرة ـ القضية، ص ٢٠١.

(٦١) محمد علي حلة، المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية في الإطار العربي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨ (جدّة: دار المجد، ٢٠٠١)، ص ١٤٨ ـ ١٦٠.

(٦٢) المقصود بالهلال الخصيب (Fertile Crescent)، السهل الشاسع الذي تجري فيه مياه مجموعة من أهم أنهار العالم هي دجلة والفرات والأردن. وهذا السهل يبدو على الخريطة شبيهاً بشكل الهلال؛ يبدأ قرنه شرقاً من خليج العرب داخل العراق إلى سورية ولبنان وفلسطين، وقد يمتدّ إلى دلتا النيل، ويكتنف السهل من الشمال جبال الكردستان والطوروس ومن الجنوب صحراء شبه الجزيرة العربية، ولأن هذا السهل كان غنياً بأعشابه وأشجاره وثماره فقد سمّيَ بالهلال الخصيب، ويجمع الهلال بين دفّتيه العراق وسورية والأردن ولبنان وفلسطين، أما شبه الجزيرة العربية فهي تتاخم السهل من الجنوب ولكنها تدخل في مدار الهلال وكذلك دلتا مصر قد يمتدّ قرن الهلال =

أسبق من أخيه في السعي من أجل تحقيق مصلحته، ذلك أن فيصل عندما تولى حكم العراق كان يصادف صعوبات داخلية جمة، مثل الانقسامات العرقية والمذهبية إلى جانب ما كان يسعى إليه الوطنيون من أجل استكمال الاستقلال والتحرر من الانتداب البريطاني. ولذلك لم يبدأ فيصل وساسة العراق السعي من أجل تحقيق الوحدة العربية التي كانوا يتصورونها ويحلمون بها إلا بعد معاهدة ١٩٣٠ التي اعترفت بالعراق دولة مستقلة. أما عبد الله، فإنه بعد توليه حكم إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، صار يسعى لتحقيق حلم سورية الكبرى؛ وخصوصاً أن الأحداث التي كانت تجري في فلسطين كانت خير مشجع له على أن تكون فلسطين هي الخطوة الأولى في مشروع الوحدة التي أخذ يسعى إلى تحقيقها، ومن هذا المنطلق سعى الطرفان الهاشميان (العراقي والأردني) من أجل تحقيق مشروعيهما كُلٌّ على طريقته.

١ ـ مشروع سورية الكبرى (١٩٤١ ـ ١٩٤٧)

هو أحد المشاريع التي سعى الهاشميون لتحقيقها منذ عهد الشريف حسين بن علي، وكان يقضي باتحاد سورية بحدودها الطبيعية التي تضم لبنان، وفلسطين، والأردن. وحينما تم تنصيب الأمير عبد الله بن الحسين أميراً على شرق الأردن، وتنصيب أخيه فيصل ملكاً على العراق في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢١؛ لم يغفر الأول لأخيه فيصل قبوله لعرش العراق الذي كان يطمع هو فيه، وفي الوقت ذاته حَوّلَ أطماعه إلى سورية التاريخية؛ التي اعتبرها بمنزلة تعويض له طالما أن أبناء فيصل سيحكمون العراق. وكان عبد الله مقتنعاً بأن تحقيق أحلامه يقتضي توثيق علاقاته مع بريطانيا؛ لهذا عبر عن تحالفه معها خلال الحرب العالمية الثانية[٦٣].

وحين انهزمت فرنسا أمام القوات الألمانية عام ١٩٤٠؛ أصبح استقلال سورية ولبنان قريب المنال؛ ما دفع الأمير عبد الله إلى لفت نظر الحكومة البريطانية إلى مشروعه، فبعث بمذكرة إلى المندوب السامي بفلسطين في أول يوليو/ تموز من العام ذاته؛ تضمنت ضرورة إصدار تصريح من الجانب البريطاني يحقق أمل العرب في بريطانيا؛ وذلك رداً على ما أذاعه راديو باري (Bari) الإيطالي في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٠ أن من أهداف المحور السعي لتحقيق الوحدة السورية، وفي الثالث من الشهر

= غرباً فيحتويها، ولكنها تعتبر في العرف السياسي على الأقل خارجه عن مدار الهلال. انظر: محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٦٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، «مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية،» حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية (الكويت ـ جامعة الكويت)، السنة ٥، العدد ٢٣ (١٩٨٤)، ص ١٢.

التالي تموز/ يوليو؛ جاء جواب أوليفر ليتلتون (Oliver Littleton)، وزير بريطانيا في الشرق الأوسط؛ مثبطاً لعزيمة الأمير عبد الله؛ حيث أوضح له معارضة بلاده لأي عمل متسرع قد يعرقل خططها، وينقلب بالتالي إلى إلحاق الأذى بها وبأصدقائها، وأفهمه أن ما أذاعه راديو باري من أعمال الدعاية بقصد إثارة سوء الظن والغيرة بين العرب في جميع أقطار الشرق الأدنى[٦٤].

وقد أدلى وزير الخارجية البريطانية إيدن، بتصريح في أيار/ مايو ١٩٤١؛ أشار فيه إلى أن حكومة صاحب الجلالة تعطف كثيراً على مطلب السوريين في الاستقلال، وأنه من الحق تعزيز الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدان العربية، وأن حكومة صاحب الجلالة ستقدم دعماً لأي مشروع ينال موافقة الجميع[٦٥]. وفي أول تموز/ يوليو ١٩٤١ رحب مجلس الوزراء الأردني بما ورد في هذا التصريح، وبخاصة أنه يتفق مع ما يراه الأمير عبد الله بن الحسين من توحيد البلاد السورية. وعلى ضوء ذلك رأى المجلس عرض الأمر على أمير البلاد وأن تلقى وجهه نظره المعروضة تقديراً يجعلها خليقة بالاهتمام والإجابة. وكان مضمون دراسة التصريح البريطاني[٦٦] اعترافاً بجدارة البلاد السورية بالاستقلال والوحدة، ودليلاً على تقدير بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة ـ التي يمكن أن يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها ـ للدولتين الحليفتين «بريطانيا وفرنسا» وللعرب أنفسهم؛ سواء كان في أيام السلم أو أيام الحرب، وأن الحكومة تستند في اقتراحها هذا إلى أن البلاد الأردنية جزء من مجموعة البلاد السورية منذ أقدم الأزمان التاريخية، ومن ثم تتقدم الحكومة الأردنية ببسط وجهة نظرها في أن الظروف الحاضرة تتطلب معالجة حكيمة عاجلة للقضاء على دسائس دول المحور، وجمع الكلمة في البلاد السورية على الولاء التام للحلفاء وتقديم المعونة لهم، وترى أن تحقيق هذه الغايات وتيسيرها لا يمكن أن يتم إلا بالتعاون المشترك، وتوحيد المساعي والاتصال المباشر فيما بين الحكومات الوطنية في البلاد السورية؛ لتحقيق الغايات الآنفة، وجمع الكلمة وتوحيد الرأي العام الموقف السياسي الحاضر في البلدان العربية التي تتألف من سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وتمثل المجموعة السورية

---

(٦٤) سيد نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٦٥) علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧م (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٥)، ص ١١٨.

(٦٦) وتبعه بالمعنى نفسه تصريحان صدرا في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٤١؛ أحدهما من مايلز لمبسون (Miles Lampson)، السفير البريطاني في القاهرة، والثاني من الجنرال كاترو (George Catroux)، الذي عيّنته حكومة فرنسا الحرّة مندوباً لها في القاهرة، في حين كانت قوات حكومة فيشي هي التي تدير شؤون كلّ من سورية ولبنان.

العربية التاريخية، وأنها بحكم وضعها الجغرافي ومواردها الطبيعية لا تتحمل، وبخاصة من الناحية الاقتصادية، أن تعيش إلا كياناً واحداً تتساند أجزاؤه معاً[٦٧].

وفي رسالة إلى الأمير عبد الله مؤرخة في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٤١؛ جاء رد الحكومة البريطانية على قرار مجلس الوزراء الأردني، وتضمن ما يفيد أن المثل الأعلى للوحدة العربية والاستقلال؛ هو مستحوذ على عطف حكومة بريطانيا التام، على أن القضية يرجع أمرها إلى تبصر العرب أنفسهم؛ عندما يكون الميدان أكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر، وأنها تلزم رأيها التأكيد أن كل تقرب من الحكومة السورية أو من أي حكومة أخرى من الحكومات كالتي تضعها حكومة شرق الأردن نصب عينيها ينبغي إرجاؤه؛ ريثما تغدو الحالة أكثر استقراراً. وفي الختام أكدت الحكومة البريطانية صيانة مصالح شرق الأردن المشروعة في الوقت المناسب[٦٨].

وإذا كان معظم الشعب السوري يرفض هذا المشروع فإن المفوضية الملكية المصرية بدمشق لاحظت أن هناك فريقاً كبيراً من المثقفين السوريين وبعض السياسيين والأحزاب يرون أن انكماش سورية في حدودها الحالية ينتقص من قدرها ويعرقل تقدمها سياسياً ورخاءها اقتصادياً، ويقدرون أن اندماجهم في مشروع سورية الكبرى مع البلاد المفروض إدخالها تدريجياً في نطاق الدولة المنتظرة من شأنه أن يغيّر هذه البلاد جميعاً، ويرفع مكانتها من كل الوجوه، بالإضافة إلى أن بعضاً منهم كان يرى أن النظام الجمهوري لا يلائم بلادهم العربية، وهي لا تزال حديثة العهد بالحرية والاستقلال، ويفضل هذا الفريق نظام الملكية على نظام الجمهورية، وقد يكون ميّالاً لأن يتربع على عرش سورية الكبرى أحد أفراد الأسرة الهاشمية[٦٩].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣ سعت المملكة العربية السعودية للحصول على تأييد الولايات المتحدة لمعارضة مشروع سورية الكبرى، إلّا أن الموقف الأمريكي لم تكن قد حُددت ملامحه؛ نظراً إلى الوجود البريطاني في الأردن[٧٠].

---

(٦٧) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٦٩) دار الوثائق القومية، وثائق الخارجية المصرية، الأرشيف السّري الجديد، المحفظة ١٢٤٤، الملف الرقم ٣٧/ ٣١/ ٥، ج ٢، والمفوضية الملكية المصرية بدمشق، تقرير من القائم بالأعمال بالنيابة حسين كامل إلى وزير الخارجية بالنيابة، الإفادة الرقم ٤٥، الملف ٣، بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٤٥.

(٧٠) Foreign Relations of the United States, 1943, Memory on the Conversation between Mr. Stethnius and The Amir Faisal, vol. 4 (12 November 1943), p. 352.

ويلاحظ أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصول الأردن على استقلاله في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٦، ازداد تصميم الملك عبد الله على دفع مشروع سورية الكبرى إلى الأمام، ويتضح ذلك في رده على تهنئة زعيم حزب الوفد قائلاً «إن استقلال الأردن التام سيتم التوصل إليه فقط بعد تحقيق مشروع سورية الكبرى»، ويبدو أن الملك عبد الله استغل موافقة تركيا على المشروع، وانشغال مصر بقضيتها مع بريطانيا في مجلس الأمن، وحاول تنفيذ ذلك المشروع بالقوة، وقام بتوزيع جيشه على حدود سورية وفلسطين في انتظار فرصة ملائمة لتنفيذ المشروع، إلا أن الذي حال دون ذلك معارضة الشعب العربي في فلسطين وسورية ولبنان للمشروع، وقيام الحكومة السورية بتهدئة الأوضاع على الحدود وفي أوساط القبائل، ورفعت الكثير من الضرائب عنها[٧١].

وقد قام الأمير سعود بن عبد العزيز ـ ولي عهد السعودية ـ بزيارة إلى الولايات المتحدة فيما بين يومي ١٣ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، والتقى بالرئيس ترومان ووزير الخارجية بيرنز. وقد أبدى الوفد السعودي استياء بلاده من علاقة الولايات المتحدة ببريطانيا التي كانت تشجع الأمير عبد الله على الترويج لمشروعاته الوحدوية، وهذا ما تعدّه السعودية عملاً غير ودي، وأن الملك عبد العزيز يعتقد أن الهاشميين ما كانوا يحصلون على عرش شرق الأردن والعراق لولا المساعدة الإنكليزية، وأنهم عملاء في يد الإنكليز، ولذلك فليس من المستغرب أن تكون بريطانيا على استعداد لتأييد أي مشروعات سياسية من شأنها بسط نفوذ الأسرة الهاشمية على بلاد أخرى، كما أن الملك عبد العزيز يرغب في معرفة موقف الولايات المتحدة تجاه مشروع سورية الكبرى، وهل يمكن أن تعتمد السعودية على التأييد الكامل من الولايات المتحدة في حال وجدت نفسها ـ نتيجة المؤامرات الهاشمية ـ مهددة بتكوين تحالف معادٍ للسعودية في الشمال؟ وقد أكدت الولايات المتحدة التأييد الكامل وغير المشروط للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للسعودية، وأخبرت الخارجية الأمريكية الوفد أن الملك عبد العزيز يمكنه الاعتماد على الدعم الكامل من أمريكا في الأمم المتحدة في حال قيام قوى خارجية بتهديد بلاده، وأن الولايات المتحدة سوف تؤيد أيضاً استقلال البلدان الأخرى مثل سورية ولبنان والعراق في حال وجود تهديد بالعدوان عليها[٧٢].

---

(٧١) المصدر نفسه، ج ٣، المفوضة الملكية المصرية بدمشق، رقم القيد ٢٠، رقم الملف ٣، سري ٤، تقرير بشأن تعليق الصحف السورية على جريدة أخبار اليوم أول شباط/ فبراير ١٩٤٧، خاص بشرق الأردن وسورية الكبرى، بتاريخ ٧ شباط/ فبراير ١٩٤٧.

(٧٢) Foreign Relations of the United States, 1947, Memorandum of Conversation by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs, Henderson, Interest of the United States in Proposals =

وفي الشهر ذاته (كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧)، ألقى فارس الخوري - مندوب سورية في مجلس الأمن - خطبة أثناء مأدبة العشاء التي أعدت له في فرع معهد الشؤون الأمريكية ببوسطن؛ ندد فيها بمشروع سورية الكبرى، وجاء فيها أن المشروع كما تصوره صاحبه؛ كان مصيره الرفض القاطع من جانب حكومة سورية ولبنان والبرلمانيين في هاتين الدولتين، كما رفضه أيضاً ممثلو مصر والعراق والمملكة السعودية وغيرها من البلدان المشتركة في عضوية الجامعة العربية، ثم عرض سببين لرفض المشروع؛ أولهما أن المعاهدة التي عقدتها بريطانيا مع شرق الأردن في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٦؛ تتضمن من المواد ما لا يتفق مع الاستقلال التام كما تفهمه سورية، وأما السبب الثاني فهو أن سورية تعترض على منح اليهود دولة منفصلة في ساحل فلسطين، وضم ما تبقى بعد ذلك من فلسطين إلى شرق الأردن، وأن العرب يرفضون تسوية مشكلة فلسطين على هذه الصورة رفضاً باتاً(٧٣).

وكان الملك عبد العزيز قد أرسل خطاباً إلى الإدارة الأمريكية في ٩ شباط/ فبراير ١٩٤٧؛ أشار فيه إلى أن الحكومة البريطانية تنوي تعيين الملك عبد الله حاكماً على سورية، وأنه لو نفذ ذلك بالقوة فسوف يكون ضد مبادئ الأمم المتحدة، وطلب إلى الولايات المتحدة بحث الموضوع في أول مناسبة، ورد الوزير المفوض تشيلدز (Childs) على نائب وزير الخارجية يوسف ياسين، بأن معلوماته تشير إلى أن هناك حديثاً عن مشروع سورية الكبرى، ولكن ليس لديه أي معلومات من أي من المصادر الأمريكية الرسمية عن أنه وشيك الحدوث؛ وذلك خلافاً لما يعتقده الملك، إلا أنه في ضوء هذا المطلب السعودي، أرسلت وزارة الخارجية في الرابع عشر من الشهر ذاته (شباط/ فبراير) إلى سفارتها في لندن وإلى عدد من سفرائها ومفوضياتها في القاهرة، القدس، بيروت، دمشق، بغداد؛ لمتابعة موضوع سورية الكبرى، وإحاطتها بحقيقة ما يتردد عنه في أنه مؤيد من جانب بريطانيا، وأن الدافع الرئيسي له هو رغبة بريطانيا في إيجاد الشقاق بين البلدان العربية؛ حتى لا تتمكن من إقامة جبهة ضد السياسة البريطانية في فلسطين، أو بخصوص إعادة النظر في الاتفاقية المصرية - البريطانية، وأن بريطانيا تسعى لتدعيم موقفها السياسي والعسكري في المنطقة، وأن هذه المعلومات تثير قلقاً بالغاً لدى الدوائر الرسمية في بعض البلدان العربية، وطلبت الخارجية الأمريكية من ممثليها البحث عمّا إذا

= by Transjordan for a Greater Syria, vol. 5 (17 January 1947), U.S. Government Printing Office (1971), pp. 738-741.

(٧٣) الأهرام، ١٣/ ١/ ١٩٤٧.

كانت بريطانيا مستعدة لإصدار بيان عن موقفها إزاء القضية، علماً بأن صدور مثل هذا البيان يزيل الغموض المرتبط بالموضوع(٧٤).

وجاء رد القائم بالأعمال الأمريكي في لندن في الثامن عشر من الشهر ذاته، بأنه عند إثارة الموضوع مع رئيس الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية؛ فهو لم يظهر اهتماماً كبيراً بالشائعات التي تتردد عن التأييد البريطاني للمشروع، وأن الحكومة البريطانية محايدة تماماً، فهي ليست مؤيدة ولا معارضة له، وأنها عبّرت عن موقفها هذا في كل مناسبة، وأن الوزارة أصدرت تعليمات منذ أربعة أشهر، إلى كل الموظفين الرسميين البريطانيين في المنطقة، باتخاذ موقف الحياد والتمسك به، وأن هذه التعليمات أرسلت على وجه الخصوص إلى جون غلوب (John Glubb)، الضابط البريطاني الذي يقود الفيلق الأردني، لكي يؤكد للملك عبد الله حياد الموقف البريطاني؛ لهذا فإن الحكومة البريطانية تعتقد أنه ليس من حقها إصدار بيان يؤيد أو ينتقد المشروع لأن موقفها هو الحياد، وأن هذه الحركة أمر يتعلق كلية بالحكومات العربية(٧٥).

وجاء رد الخارجية الأمريكية بأنها مع تقديرها للتوضيح البريطاني؛ فإن التقارير ما زالت ترد حول التأييد البريطاني للوحدة السورية تحت الحكم الهاشمي، وإن هذه الإشاعات تذهب إلى حد أن هناك خططاً لاستخدام القوة وتغيير الحكومات في المنطقة. ورغم حياد بريطانيا الرسمي، فإن عملاءها في المنطقة يشجعون المشروع، وأن الوزارة تشعر بأن استمرار مثل هذه الإشاعات له أثر مدمر في الوطن العربي، وغير مفيد لبريطانيا أو الولايات المتحدة؛ وأن كل التقارير تشير إلى استمرار المؤامرات التي يحيكها الملك عبد الله في المنطقة. وفي ختام التقرير، أكدت الخارجية الأمريكية أنها على ثقة بأن الحكومة البريطانية لا ترغب في إعطاء الانطباع بأنها تؤيد تطورات من هذا النوع، والتي يترتب عليها آثار في الموقف في الشرق الأدنى(٧٦).

وقد سارعت سورية إلى إصدار كتاب أبيض في القاهرة؛ يتكون من مئة صفحة تضم سبعاً وعشرين وثيقة تصف دوافع العملاء الذين يقومون بالدعاية لسورية الكبرى بأنها دوافع شخصية بحتة، وأشارت إلى أن هؤلاء العملاء يحطمون العلاقات بين البلدان

(٧٤) Foreign Relations of the United States, from the Charge in the U.K. Gullman, to the Secretary of State, vol. 5 (18 February 1947), pp. 742-743.

(٧٥) Foreign Relations of the United States, from The Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Office (14 January 1947), pp. 741-742.

(٧٦) Foreign Relations of the United States, from The Secretary of State to the Embassy in the U. K. (3 March 1947), pp. 743-744.

العربية الشقيقة، وأن تدخلهم في الشؤون الداخلية للبلدان العربية يهز أساس الجامعة العربية التي يعلّق عليها العرب آمالهم، وأن إيمان سورية بمستقبل العرب أقوى من أن يهتز بمثل هذه الأطماع الشخصية، وأن نشر الكتاب الأبيض الحالي يهدف إلى تعريف العرب بالموقف الحقيقي لسورية نحو مشروع سورية الكبرى وإدراك أخطاره[٧٧].

وقد بعثت الخارجية الأمريكية إلى سفرائها في القاهرة وبيروت ودمشق وبغداد في أواخر شهر أيار/ مايو ١٩٤٧؛ لإحاطتها بحقيقة موضوع سورية الكبرى، والتأكد ممّا أشيع من أن تحركات الملك عبد الله تلقى الدعم من بريطانيا وممثليها في المنطقة، وأن هدف بريطانيا من ذلك هو خلق شقاق بين الأقطار العربية، لمنع قيام أي جبهة موحدة ضد السياسة البريطانية في فلسطين، وتعديل المعاهدة البريطانية المصرية، كما أن بريطانيا ترغب في توسيع وتقوية وضعها السياسي والعسكري في المنطقة كلها[٧٨]. وفي حين تمنت الخارجية الأمريكية أن تُدلي الحكومة البريطانية بتصريح رسمي معلن إزاء موقفها مما أشيع عن دعمها للملك عبد الله، طلبت من سفرائها التأكد من صدور مثل هذا التصريح، وذكرت الخارجية البريطانية في ردها أن حكومتها لم تكن مؤيدة أو رافضة لمشروع سورية الكبرى، وأكدت أنها طلبت إلى سفرائها في الشرق الأوسط الوقوف على الحياد تجاه هذا الموضوع، كما أنها طلبت إلى الضابط البريطاني جون غلوب ـ قائد الفيلق الأردني ـ إبلاغ ذلك إلى الملك عبد الله، وبخاصة أنه كان حريصاً على تأييد البريطانيين لمشروعه[٧٩]. ثم أشارت الخارجية البريطانية إلى أنها لا تعتقد أن الحكومتين اللبنانية والسورية ـ وهما الأشد قلقاً ـ تتشككان فعلاً في حياد بريطانيا. وأكدت أن سورية لو رغبت في أن تُعلن بريطانيا أنها لن تؤيد مشروع سورية الكبرى، فلن تُصدر مثل هذا التصريح، لأنها أعلنت عن حيادها، ولن تؤيد طرفاً على حساب طرف آخر؛ لأن هذه المسألة تخص العرب وحدهم[٨٠].

وفي الشهر التالي (حزيران/ يونيو) بعثت الخارجية الأمريكية برسالة إلى ممثلتها البريطانية، ذكرت فيها أن الحكومات العربية لم تزل تهتم بالشائعات المتزايدة الخاصة بالدعم البريطاني لإقامة مشروع سورية الكبرى، وتذهب تلك الشائعات للادعاء بأن

---

(٧٧) Foreign Relations of the United States, Telegram from The Syrian legation at Cairo (25 May 1947), pp. 625-746.

(٧٨) Foreign Relations of the United States, from The Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Officers (Washington) (27 May 1947), p. 785.

(٧٩) Foreign Relations of the United States, from The Charge in U. K. (Gellman) to the Secretary of State (London) (30 May 1947).

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٧٩٢.

هذه الخطط قائمة على أساس إطاحة الحكومات العربية بالقوة، وهناك زعم يؤكد أنه على الرغم من الحياد الرسمي المعلن من الحكومة البريطانية، إلا أن العملاء والنشطاء البريطانيين يسعون سراً من أجل تحقيق هذا المشروع، وأننا نتلقى تقارير تفيد بأن الملك عبد الله يسعى في اتجاه غير متوازن؛ لإيجاد اتحاد عربي قوي «يقصد من جامعة الدول العربية» في المجال الاقتصادي والسياسي، وأن الولايات المتحدة على ثقة بأن بريطانيا لن ترغب في إعطاء انطباع بأنها تؤيد مثل هذه التطورات، والتي ستؤدي حتماً إلى آثار سلبية في الشرق الأوسط(٨١).

وبعد يومين اثنين طلبت الخارجية الأمريكية إلى سفيرها ببغداد أن يُعبر ـ بشكل غير رسمي ـ لرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عن قلق الولايات المتحدة من الأثر السيئ لموضوع سورية الكبرى في الوطن العربي، وأنها تؤكد اهتمامها بتقدم التعاون العربي للصالح العام، والحفاظ على استقرار المنطقة، وتطوير الثقة المتبادلة بين البلدان العربية في علاقات بعضها مع بعض، حينذاك أكد السعيد أنه طالما بقيت حكومته في الحكم، وتمتعت بالثقة في البرلمان، فلن يتحرك العراق لمساندة طموحات الملك عبد الله. وأضاف أن السياسة العراقية تؤكد تقوية العلاقات الدولية مع العراق وكل البلدان العربية(٨٢).

وفي جدة عقدت أربع اجتماعات في يومي ١٨ ـ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٧، حضرها الملك عبد العزيز والأمير فيصل، والشيخ يوسف ياسين والوزير المفوض الأمريكي، وتكرر طلب السعودية للولايات المتحدة بالتدخل لوقف مشروع سورية الكبرى، وعدّت طموحات وجهود الملك عبد الله موجهة ضد السعودية التي تعتقد أن هذه الجهود يخطط لها الإنكليز ويستفيدون منها، وأن هذا الموقف البريطاني برز بعد تطور العلاقات الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة، واقترح الملك عبد العزيز أن تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة أمر ضروري، وأن من مصلحة أمريكا اتخاذ خطوات لتهدئة الموقف بين السعودية وجيرانها، كما اقترح أن تقوم الولايات المتحدة بإثارة الموضوع مع الحكومة البريطانية وأن تصل معها إلى اتفاق توقع عليه أمريكا وبريطانيا والبلدان العربية بحيث تقوم أمريكا أولاً بالاتصال

(٨١) Foreign Relations of the United States, the Secretary of State to the Embassy in U. K. (Washington) (10 June 1947), p. 801.

(٨٢) Foreign Relations of the United States, from the Secretary of State to the Embassy in Iraq (Washington) (12 June 1947), p. 810.

بريطانيا، وعندما يتم الوصول إلى اتفاق يمكن إبلاغه بعد ذلك إلى الحكومات العربية للموافقة[٨٣].

وجاء رد الخارجية الأمريكية في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٧؛ متضمناً أنها قامت فعلاً بتوضيح موقفها للحكومة البريطانية وعبّرت عن قلقها إزاء جهود الملك عبد الله، ونتيجة لذلك صدر تصريح في مجلس العموم مفاده أن الحكومة البريطانية لا تؤيد حركة سورية الكبرى، وأن موقفها يتسم بالحياد الكامل، وليس هناك من دليل لدى الولايات المتحدة على نية الملك عبد الله لاستخدام القوة لتحقيق أهدافه، وأن الحكومة السورية صديقة للسعودية ومعارضة للمشروع، وأن التأييد الشعبي للمشروع محدود، وأن العقبات أمام تحقيقه هائلة، ومن ثم فإنه لا يوجد ما يمثل تهديداً مادياً للسعودية في المستقبل القريب، وأكدت الخارجية الأمريكية أنها سوف تتابع الموضوع بحرص واهتمام، وجاء في تعليماتها لمبعوثها في جدة إحاطة الملك عبد العزيز علماً بأننا نرحب باقتراح التعاون المتبادل لحل المشاكل التي تتعلق بالمصلحة المشتركة، ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن نتصور أن الوطن العربي سوف يرحب بالموافقة، وتنفيذ حلول وسياسات تتعلق بقضايا الشرق الأدنى تم بلورتها مقدماً بواسطة الولايات المتحدة وبريطانيا[٨٤].

وعلى الجانب الآخر كانت مخاوف السعودية ما تزال قائمة من مشروع الملك عبد الله؛ ومن ثم فإنه في منتصف الشهر ذاته (حزيران/ يونيو ١٩٤٧)، استدعى الملك عبد العزيز آل سعود السفير الأمريكي بالرياض؛ للوقوف على رد فعل حكومته إذا ما تعرضت سورية لهجوم من الملك عبد الله لتحقيق مشروع سورية الكبرى، وجاء رد الخارجية الأمريكية متضمناً أنه في ضوء التقارير الواردة من الشرق الأوسط يبدو أن التحرك العسكري ضد سورية مستبعد، وأنه في حال حدوث عدوان على سورية يجب أن تكون الأمم المتحدة هي الملاذ الرئيسي؛ حسب مبادئ هذه المنظمة التي كانت السعودية عضواً فيها، ومع أن الحكومة الأمريكية تقدر قلق السعودية حول احتمال حدوث عدوان في الشرق الأوسط، إلّا أن سورية ـ وهي البلد المعنية بشكل مباشر ـ لم تُعبّر عن قلقها لتلك الحكومة، ومن الواضح أن سورية تشعر أن الوضع مستقر، وأن العرب قادرون من خلال منظمتهم (جامعة الدول العربية) على تولي الأمر[٨٥].

(٨٣) Foreign Relations of the United States, from the Minister in Saudi Arabia, Childs, to the Secretary of State (18 June 1947), pp. 750-752.

(٨٤) Foreign Relations of the United States, 1947, from the Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia (26 July 1947), pp. 725-735.

(٨٥) Foreign Relations of the United States, the Acting Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia (Washington) (15 June 1947), p. 820.

وفي الرابع من آب/ أغسطس ١٩٤٧ ألقى الملك عبد الله بياناً دعا فيه الأقاليم الشامية أو حكوماتها الرسمية إلى عقد مؤتمر قومي تمهيدي لتقرير الأمور الآتية:

ـ وضع تصميم الوحدة أو الاتحاد السوري موضوعياً في حدود المواثيق الدولية والأماني القومية والمصالح الإقليمية المشتركة، وعدم السماح لأي دولة أخرى التدخل في هذه الوحدة لأنها قضية خاصة بالشعب السوري.

ـ الاعتراف بالحقوق القومية لجميع القوميات التي ستكون جزءاً من الوحدة، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتحديد مركز فلسطين من الوحدة أو الاتحاد السوري على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية وقفاً تاماً.

ـ دعوة الحكومات السورية الإقليمية إلى اتفاق مشترك ينتهي إلى عقد جمعية عمومية (مجلس تأسيسي) تضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً؛ لوضع دستور الدولة على أساس الوحدة أو الاتحاد في ضوء التصميم المقرر.

ـ الدعوة ـ حال قيام الدولة السورية الكبرى ـ إلى الاتحاد العربي في الهلال الخصيب «الشام والعراق»؛ تحقيقاً لما رسمته مبادئ الثورة العربية وميثاق جامعة الدول العربية[٨٦].

وقد ترتب على إصدار هذا البيان استنكار شديد من سورية ومصر والسعودية ولبنان؛ مما دفع الملك عبد الله إلى التريث في ما يتعلق بسورية ذاتها وسعى إلى المشروع من زاوية أخرى وهي الاتفاق مع اليهود[٨٧].

وبعد توقيع المعاهدة العراقية ـ الأردنية، والمعاهدة العراقية ـ التركية في حزيران/ يونيو ١٩٤٧، طلبت الخارجية الأمريكية من سفيرها في بغداد مقابلة الملك عبد الله، وتأكيد حرص الولايات المتحدة على تدعيم التعاون العربي من أجل المصلحة العامة، وأنها لا تأمل أن يحدث تهديد للاستقرار في المنطقة بسبب فشل البلدان العربية في تطوير الثقة المتبادلة في علاقتها بعضها بالبعض الآخر، وأن الولايات المتحدة تتابع باهتمام الآثار السلبية للدعوة إلى مشروع سورية الكبرى في المنطقة، كما طلبت مزيداً من المعلومات عن الاتفاقيتين العراقيتين مع شرق الأردن

---

(٨٦) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٨٧) دار الوثائق القومية: محافظ الخارجية المصرية، المحفظة ١٢٤٤، الملف ٣٧/ ٣١/ ٥، ج ٣، المفوضية الملكية المصرية في عمّان، تقرير من الوزير المفوّض المصري إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن النص الكامل لبيان عبد الله الخاص بمشروع سورية الكبرى والاتحاد العربي، رقم القيد ١٦، بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٧.

وتركيا، وعمّا إذا كان إبرامهما يعبّر عن قرار سياسي بالتحرك خارج إطار الجامعة العربية بواسطة الأسرة الهاشمية، سواء كان ذلك بموافقة ـ أو ربما تدبير ـ بريطانيا أو من دونها، وأكدت ضرورة حصول الولايات المتحدة على أكبر قدر من المعلومات حول هذا الموضوع(٨٨).

كما طلبت الخارجية من سفيرها أن ينتهز فرصة زيارة الملك عبد الله إلى العراق والمناقشة التي ستتم في البرلمان العراقي عند تصديق المعاهدة التركية ـ العراقية، وبحث الموضوع مع نوري السعيد لتحديد الأهداف الحقيقية من وراء هذه التحركات. ورد السفير الأميركي ببرقية في الثاني عشر من الشهر ذاته (حزيران/ يونيو) عن مقابلته مع الملك عبد الله، أشار فيها إلى اعتقاد الملك بأن سورية كانت دائماً عبر التاريخ موحدة، وأنه يسعى إلى توحيد سورية والعراق في ظل العرش الهاشمي، من دون النظر إلى الاعتبارات الشخصية. وبعد أقل من أسبوع أرسل السفير الأمريكي برقية أخرى عن مقابلته مع رئيس الوزراء العراقي صالح جبر أشار فيها إلى أن الحكومة العراقية لا تؤيد أياً من أهداف عبد الله، وأن سياستها هي دعم علاقات العراق مع البلدان العربية وكذلك مع بلدان ميثاق سعد أباد، وأنه يسعى إلى التنسيق بين بلدان المجموعتين(٨٩).

واستمر مشروع سورية الكبرى يداعب خيال الملك عبد الله، وفي ١١ آب/ أغسطس ١٩٤٧، أخذ يدعو فيه إلى مؤتمر عام لبحث خطة توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، وأن ذلك سيكون بمنزلة نهاية للخطر الصهيوني الذي يهدد فلسطين، وبعد أقل من أسبوعين أحاط الملك عبد العزيز الولايات المتحدة علماً بالتحركات الجديدة، وأخبرها أن الملك عبد الله أرسل إلى مجلس الوزراء السوري، وإلى أعضاء البرلمان خطاباً يدعو فيه إلى إعداد دستور سوري جديد، كما أرسل خطاباً إلى الرئيس شكري القوتلي يدعو فيه إلى تبني هذه الأفكار، وتساءل الملك عما هي المساعدة التي تستطيع السعودية أن تعتمد عليها من الولايات المتحدة؟ حينذاك أكد تشيلدز، الوزير الأمريكي المفوض، للشيخ يوسف ياسين أن مخاوف الملك مبالغ فيها، وأن الجيش الأردني تحت قيادة بريطانية وأن بريطانيا تعرف موقف الولايات المتحدة جيداً، وعندما نقل الشيخ إلى تشيلدز تساؤل الملك عما إذا كان الأمر يتطلب عرض

(٨٨) Foreign Relations of the United States, from the Secretary of State to the Embassy in Iraq (12 June 1947), p. 748.

(٨٩) Foreign Relations of the United States, from the Ambassador in Iraq, Wadsworth, to the Secretary of State (18 June 1947), pp. 749-750.

الموضوع على مجلس الأمن، أجاب بأن ذلك رد فعل مبالغ فيه وأن المجال الملائم لمناقشة الموضوع هو الجامعة العربية[٩٠].

وعندما جاء رد الخارجية الأمريكية في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧ بخصوص عرض الموضوع على مجلس الأمن غير مشجع على اتخاذ هذه الخطوة[٩١]، طرح الشيخ يوسف ياسين على تشيلدز تساؤلاً مفاده «ما هو التصرف العسكري العادل الذي سوف تأخذه الولايات المتحدة في حال قيام جيش عبد الله بالتدخل في سورية أو السعودية أو في أي دولة أخرى في الشرق الأوسط[٩٢]؟

وجاء الرد مرة أخرى في الثامن عشر من الشهر ذاته (أيلول/ سبتمبر)، بأن كل التقارير التي ترد إلى الخارجية الأمريكية من المنطقة تستبعد احتمال استخدام القوة العسكرية بواسطة الملك عبد الله، وأنه في حال استخدامها بواسطته أو بواسطة أي طرف آخر ينبغي اللجوء إلى الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ هذه المنظمة، وأشارت الوزارة إلى أنها «مع تقدير الحكومة الكامل لقلق الملك عبد العزيز حول احتمالات العدوان في الشرق الأدنى فإنه من المهم التنبه إلى أن سورية وهي البلد المعرّض أساساً لمثل هذا العدوان لم تعبّر عن أي انزعاج مماثل، ويبدو أن سورية تشعر بأن الموقف يمكن السيطرة عليه وأن البلدان العربية من خلال منظماتها تستطيع التعامل مع الموضوع[٩٣]. وفي الشهر ذاته صرح الأمير عبد الله، الوصي على عرش العراق، أن بلاده تتخذ موقفاً محايداً تجاه مشروع سورية الكبرى، وفي اليوم التالي أخبر القنصل العام الأمريكي في القدس حكومته بأن الملك عبد الله قد وافق على وقف جهوده من أجل المشروع[٩٤].

ويرى أحد الباحثين[٩٥] تداخل أدوار ثلاثة أطراف، وهي الولايات المتحدة والسعودية وبريطانيا، وكيف تحركت الأولى أكثر من مرة لطلب توضيح أو لإبداء رأي، بناء على طلب من السعودية وقلقها حول تطور الوضع في المشرق العربي، لأن

(٩٠) Foreign Relations of the United States, from the Minister in Saudi Arabia, Childs, to the Secretary of State (25 August 1947), pp. 754-756.

(٩١) Foreign Relations of the United States, from the Acting Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia (5 September 1947), pp. 755-757.

(٩٢) Foreign Relations of the United States, from the Charge, in Saudi Arabia, Bailey, to the Secretary of State (13 September 1947), pp. 757-758.

(٩٣) Foreign Relations of the United States, from the Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia (18 September 1947), pp. 758-759.

(٩٤) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Secretary at state to the Legation in Saudi Arabia, vol. V (19 September 1947), pp. 758-759.

(٩٥) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٩٥.

الولايات المتحدة كانت حريصة على علاقتها بالسعودية لأسباب اقتصادية تتعلق بالنفط، وأخرى استراتيجية تتعلق بقاعدة الظهران، وثالثة سياسية تتعلق بالتوازن السياسي في المنطقة. وإذا كان الموقف السعودي قد لاقى استعداداً واستجابة أمريكية فقد جاء نتيجة تهيؤ الولايات المتحدة لوراثة النفوذ الإنكليزي والفرنسي، ولذلك ينبغي تفسير قيامها بالضغط على بريطانيا ليس في سياق العلاقات السعودية ـ الأمريكية فحسب، ولكن في إطار التنافس الأمريكي ـ البريطاني في المنطقة.

٢ ـ مشروع الهلال الخصيب

يهدف مشروع الهلال الخصيب إلى اتحاد فدرالي من سورية والعراق في ظلّ العرش الهاشمي ببغداد، وقد واجه الملك فيصل بن الحسين عقبات كثيرة لتوحيد العراق وسورية تحت حكمه، وفي مقدمتها الوجود الفرنسي في سورية ولبنان، والوجود الصهيوني في فلسطين، بالإضافة إلى معارضة بريطانيا لقيام أي شكل من أشكال الوحدة بين سورية والعراق[٩٦].

ومنذ أن وقع العراق على معاهدة الاستقلال في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٠م، علق القوميون العرب آمالاً كبيرة على الملك فيصل، واتجهت أنظارهم إلى سورية أملاً في اتحادهم مع العراق، وضمان عرشها لمرشح من الأسرة الهاشمية. نتيجة لذلك، اشتدت مطالبة الملك فيصل بوحدة سورية والعراق، والضغط على بريطانيا، ما دفعها إلى عقد مؤتمر للجنة الوزارية لجمعية الشرق الأوسط، ولجنة الدفاع الاستعمارية في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣١، وقررت اللجنتان أن مصلحة بريطانيا تقضي باستقلال سورية عن العراق، وأن أي فكرة لإعطاء عرش سورية والعراق لشخص واحد يجب معارضتها، كما أن أي محاولة يقوم بها الملك فيصل لتحويل تاجه من العراق إلى سورية ستكون معاكسة لمصالح بريطانيا[٩٧].

وبعد بضع سنين تبنّى نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي فكرة إلحاق سورية بالعراق، فاقترح على مجلس الوزراء في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٣٩، إيفاد وزير الداخلية ناجي شوكت إلى تركيا لاستطلاع رأيها وموقفها من الوضع الراهن في سورية. وقد أقر مجلس الوزراء هذا الطلب، وفي الحادي والعشرين من الشهر التالي نيسان/ أبريل، سافر

---

(٩٦) Foreign Office, 371/34960, E4631, Telegram From Mr.wikeley, Jeddah, no. 304 (29 July 1943).

(٩٧) Foreign Office, 16855-E3119165, Attitude of his Majesties Government Towards the Question of Arab Unity (13 June 1933).

شوكت إلى تركيا واتصل بالمسؤولين فيها، وتأكد له بصورة جلية أن الأتراك لا يعارضون ضم سورية إلى العراق، إذا رغب السوريون في ذلك؛ ولا سيما وأنه ليس لتركيا مطامع إقليمية في سورية بعد أن ضمنوا لهم لواء الإسكندرونة. غير أن اختلاف نوري السعيد مع ناجي شوكت، واندلاع الحرب العالمية الثانية، أدّيا إلى فشل هذا المسعى[٩٨].

وظن أنصار الإنكليز أنهم بعد أن تعاونوا في قمع الحركة الوطنية التي قام بها رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ أصبح يمكنهم الاستفادة من الصداقة البريطانية لتحقيق زعامة العراق، أو على الأصح الزعامة الهاشمية في الشرق العربي. وتقدم نوري السعيد في نهاية سنة ١٩٤٢، بمشروع ـ عرف بالكتاب الأزرق ـ إلى ريتشارد كيسي (Richard Casey) وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة؛ مقترحاً فيه وحدة الهلال الخصيب المكوّن من: العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين والاعتراف بحق المسيحيين في لبنان، واليهود في فلسطين بحكم ذاتي ضمن الهلال الخصيب. لكن الحكومة البريطانية لم تأخذ بهذا الاقتراح، واكتفت بتصريح إيدن بأن الحكومة البريطانية ترحب باتحاد البلدان العربية وتعاونها السياسي والاقتصادي[٩٩]. وقد اصطدم المشروع بمعارضة مصر، وتصاعد الحركة الجمهورية في سورية.

لم يتطرق اليأس إلى العرش الهاشمي في بغداد الذي أخذ يتطلع إلى ضمّ سورية؛ مستنداً إلى بعض الأنصار من السوريين الذين ينتمون إلى بيئات إقطاعية تخشى من تقلبات السياسة في ظلّ النظام الجمهوري، وكان قائد الجيش السوري حسني الزعيم[١٠٠] يشعر بحرج مركزه داخلياً، ويخشى أن تستغل إسرائيل هذه الظروف وتشنّ هجوماً مفاجئاً على سورية؛ لذلك وافق على التباحث مع المبعوث العراقي ـ الذي وصل إلى دمشق في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٩ ـ على أساس اتحاد سياسي وعسكري، وطلبت الحكومة السورية إنشاء قيادة موحدة، وتنسيق الخطط واشتراك البلدين فوراً في صدّ أي عدوان تشنه إسرائيل، على أن يتولى القيادة الطرف الذي يتعرّض أولاً للعدوان،

(٩٨) عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ٥ ج، ط ٦ (بغداد: منشورات مركز الأبجدية، ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٩٩) محمد فاضل الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ١٨٣، وعصمت السعيد، نوري السعيد: رجل الدولة والإنسان (لندن: مبرّة عصام السعيد، ١٩٩٢)، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(١٠٠) نشأ في بيت علم، كان والده مفتي حلب، التحق بالمدرسة الإعدادية العسكرية بدمشق، وتخرّج من الكلية الحربية العالية بإسطنبول في مستهلّ الحرب العالمية الأولى، والتحق بوحدات الجيش العثماني، ثم بالجيش السوري، كما التحق فيما بين الحربين العالميتين ببعثة عسكرية في فرنسا. انظر: دار الوثائق القومية: محافظ الخارجية المصرية، المحفظة ١٢٤١، الملف ٣٧/ ٣١/ ١٢، ج ١، تقرير المفوضية المصرية بعمّان في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٩.

ولم يشأ نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية ـ وقتذاك ـ أن يتورّط في محالفة عسكرية؛ دون أخذ ضمانات؛ كإنشاء قواعد للجيش العراقي في سورية، ولكن اتضح أن رغبة القيادة العسكرية السورية كانت نوعاً من المناورة؛ إذ إنها اتصلت أيضاً بالمملكة العربية بالسعودية، والمملكة المصرية، وإن حسني الزعيم وازن بين فكرة الاتحاد السياسي مع العراق، وبين التعاون مع مصر والسعودية على أساس المحافظة على الكيان السوري والنظام الجمهوري بالبلاد، فوجد أن الطريق الثاني يحقِّق له الطموح الشخصي، والوصول إلى أعلى منصب في الدولة[١٠١].

ومن ثم قرر حسني الزعيم القيام بزيارة مفاجئة لمصر في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، وخلالها طمأن الملك فاروق، بأنه ضد مشروعات الوحدة. تفاءلت الصحافة السورية ـ حينذاك ـ بدخول علاقات البلدين طوراً جديداً[١٠٢]، وحققت الزيارة الهدف منها حين قرر مجلس الوزراء المصري الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، وأعلن الخبر في الإذاعة المصرية، وتتابعت البلدان العربية والأجنبية بالاعتراف بالوضع الجديد في سورية[١٠٣]، وأعلن الزعيم عبر إذاعة دمشق في ٢٩ من الشهر ذاته (نيسان/ أبريل) أنه لا يرضى بمشروع سورية الكبرى ولا بالهلال الخصيب[١٠٤].

وكانت استخبارات الولايات المتحدة قد ساندت انقلاب الزعيم[١٠٥] على أمل السيطرة على النظام الجديد أو التأثير فيه على الأقل. وبعد أن استقر الزعيم في الحكم أخذ يندد بمشروع سورية الكبرى الذي كان يتبناه الملك عبد الله حاكم شرق الأردن، وبمشروع الهلال الخصيب الذي كان يتبناه نوري السعيد. فمن شأن إخراج

---

(١٠١) صلاح العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان (القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٦٧)، ص ١٠٢.

(١٠٢) دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السّري الجديد، المحفظة ١٢٤١، الملف ٣٧/ ٣١/ ١٢، ج ١، قصاصة من صحيفة ألف باء السورية (٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٩).

(١٠٣) دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السّري الجديد، المحفظة ١٢٤١، الملف ٣٧/ ٣١/ ١٢، ج ١، قصاصة من صحيفة النصر السورية (٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٤٩).

(١٠٤) فتح الله ميخائيل صقال، من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(١٠٥) أكّد الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي أن المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) أجرت محادثات مع الزعيم عام ١٩٤٨؛ لبحث إمكانية دعم دكتاتورية عسكرية في سورية، وبعدها بعدة أشهر كان الانقلاب الذي ارتقى بالزعيم إلى سدّة الحكم هناك، ووافق الزعيم على امتياز خط أنابيب أرامكو (التبلاين) تحقيقاً لرغبة الولايات المتحدة، وفي طريق محادثات السلام مع إسرائيل عرض توطين ربع مليون لاجئ فلسطيني في سورية، لكن إسرائيل لم تتابع الأمر بسرعة كافية. انظر: Noam Chomsky, *World Orders Old and New* (Colombia: Colombia University Press, 1996), pp. 199-200.

أي من هذين المشروعين إلى حيز الوجود القضاء على وضعه باعتباره حاكماً لدولة عربية مستقلة؛ وهو الحكم الذي أيدته كل من فرنسا والولايات المتحدة[١٠٦]. وعندما طلب الزعيم إلى الأخيرة الاعتراف بحكومته، رحّبت الخارجية الأمريكية بإعلان الزعيم؛ احترام التزامات سورية الدولية، وتعهده إجراء مفاوضات هدنة مع إسرائيل، وتشاورت الولايات المتحدة مع كل من بريطانيا وفرنسا لتعترف بالحكومة السورية الجديدة[١٠٧].

بيد أن السفارة الأمريكية ببغداد بعثت برسالة إلى واشنطن في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٩؛ عبرت فيها عن قلقها من احتمال قيام العراق باستخدام القوة لقلب حكومة حسني الزعيم، وتنصيب حكومة موالية تقوم بإتمام الوحدة في ظل العرش العراقي. طلبت الوزارة ـ وقتذاك ـ من سفيرها أن يحذر الخارجية العراقية من التدخل العسكري في سورية، وأن مثل هذا العمل سيلقى معارضة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وستكون له تأثيرات سلبية في الاستقرار في منطقة الشرق الأدنى[١٠٨].

حين رأت فرنسا أن مشروع وحدة سورية والعراق يعني خسارتها لما تبقى لها من نفوذ في الشرق الأوسط، وإحلال النفوذ البريطاني محل نفوذها؛ قام سفيرها بواشنطن في مطلع آب/ أغسطس ١٩٤٩ بزيارة للخارجية الأمريكية للإعراب عن قلق حكومته من هذا المشروع، إلّا أن مسؤوليها طمأنوا السفير بأن الحكومة الأمريكية لا تؤيد أي تغيير في الوضع الحالي؛ إلّا إذا كان عبر المؤسسات الشرعية، ونابعاً من شعوب المنطقة[١٠٩].

وفي الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤٩ قاد سامي الحناوي[١١٠] الانقلاب العسكري الثاني الذي أطاح حسني الزعيم، فأبرقت الخارجية الأمريكية ـ في اليوم

(١٠٦) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٨٨.

(١٠٧) Foreign Relations of the United States, 1949, Memorandum of Secretary of State to the President (Washington), vol. 6 (25 April 1949), pp. 1630-1631.

(١٠٨) Foreign Relations of the United States, Attitude of the Unites States toward the Proposed Political Union of Syria and Iraq (Washington), U.S. Government Printing Office (1977), p. 180.

(١٠٩) Foreign Relations of the United States, Memorandum of Conversation, Subject, French Ambassador, Eastern Problems (Washington), vol. 5 (23 August 1949), p. 476.

(١١٠) تخرّج في دار المعلمين، ثم التحق بالخدمة في الجيش التركي عام ١٩١٦، ثم انتسب إلى المدرسة الحربية بدمشق، واشترك في حرب فلسطين، ثم رُقّيَ إلى رتبة زعيم مكافأةً له على اشتراكه في انقلاب الزعيم، وكان قائداً لفرقة المدرعات العسكرية السورية. انظر: دار الوثائق القومية: محافظ الخارجية المصرية، المحفظة ١٢٤١، الملف الرقم ٣٧/ ٣١/ ١٢، ج ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ آب/ أغسطس ١٩٤٩.

ذاته - إلى سفارتها في الأردن، وطلبت إليها تحذير الحكومة الأردنية من مغبة القيام بأي تصرف تجاه سورية، كما طلبت إلى الخارجية البريطانية اتخاذ الموقف ذاته، فبعثت هي الأخرى بتعليمات مماثلة إلى سفيرها بالأردن[١١١].

وقد أكدت الخارجية الأمريكية أنه لا توجد شواهد على وجود يدٍ أجنبية وراء الانقلاب بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن القائمين بالأمر كانت لهم دوافع ذاتية للانقلاب على الزعيم، رغبة منهم في وضع نهاية لاستبداده بالسلطة[١١٢]. وكانت حكومة الحناوي قد أعلنت في الشهر التالي (أيلول/ سبتمبر) أنها سوف تحترم تعهدات سورية الدولية، وأنها تقف على الخط نفسه مع الغرب في مواجهة الشيوعية، الأمر الذي شجع الإدارة الأمريكية على الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة. كما تشاورت الخارجية الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا، على اعتبار أن اعتراف القوى الكبرى بالحكومة الجديدة سيعضد موقفها، وعلى ذلك أوصى وزير الخارجية الأمريكية بالاعتراف بالنظام السوري الجديد[١١٣].

وكانت الخارجية الأمريكية قد وضعت دراسة حول الوحدة بين سورية والعراق، استقتها من معلومات بعث بها سفراؤها في بعض العواصم العربية، توصلت فيها إلى أن هذه الوحدة مرفوضة؛ لأنها مرتبطة في ذهن السوريين بمشروع سورية الكبرى ذي السمعة السيئة في الشرق الأوسط باعتباره فكرة استعمارية، ما أدى إلى معارضة شعبية داخل سورية. وقد أشارت الدراسة إلى أن السياسة الأمريكية ترفض أي مشروع للوحدة يتعارض مع رغبة الشعوب لأن ذلك يؤثر في مصالحها[١١٤].

بعد بضعة أشهر، أكدت الوثائق الأمريكية وصول رسالة سرية من بريطانيا تفيد تلقيها رسالة من الحكومة العراقية وحكومة الحناوي تحمل خطة لإقامة اتحاد فدرالي بين البلدين تحت ولاية الحاكم الهاشمي في العراق[١١٥]. ومع أن الحناوي كان يميل إلى البريطانيين؛ وبالتالي إلى نوري السعيد؛ إلا أنه لم يستطع

---

(١١١) Foreign Relations of the United States, 1949, The Secretary of State to the Embassy in Jordon (Washington), vol. 6 (14 August 1949), p. 546.

(١١٢) Foreign Relations of the United States, Memory of Secretary of State to the President (Washington) (19 September 1949), vol. 6, p. 1635.

(١١٣) Foreign Relations of the United States, Memory of Secretary of State to the President, vol. 6 (19 September 1949), pp. 1635-1636.

(١١٤) Foreign Relations of the United States, Memory by the Secretary of State to the President, vol. 5 (14 October 1949), pp. 182-184.

(١١٥) Foreign Relations of the United States, 1950, Political Union of Syria and Iraq (Washington), vol. 5 (25 April 1950), p. 1208.

تنفيذ الاتحاد مع العراق في إطار مشروع الهلال الخصيب؛ لأن كثيراً من الساسة السوريين كانوا يقبلون هذا الاتحاد بشروط أهمها إبعاد نوري السعيد الذي يعدّونه عميلاً لبريطانيا[١١٦].

وقد حاولت بريطانيا الحصول على موافقة أمريكية لمباركة مشروع اتحاد سورية والعراق، لكن الولايات المتحدة أكدت أنها لا تنظر بارتياح لأي مشروع يغيّر وضعية دول الشرق الأدنى؛ سواء بالقوة أو بدعم سلطة ما لمدّ نفوذها، وأشارت إلى عدم معارضتها لمشروعات الوحدة التي تبنى على رغبة الشعوب، ورفضت أن تتبنى موقفاً واضحاً بالسلب أو الإيجاب من المشروع لأسباب أهمها عدم وجود شواهد كافية يمكن البناء عليها مثل مدى شعبية هذا المشروع في كلا البلدين، ومدى تأثيره في المنطقة، ومن ثم لا يجب إعطاء رأي في قضية لم يطلب أصحابها ذلك؛ ولذا يجب على الدول الغربية أن تدع الأمور تجري في أعنّتها دون تدخل منها؛ ليتمكن الشعبان العراقي والسوري من تقرير مصيرهما[١١٧].

في هذه الأثناء، أشار تقرير وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع الأمريكية[١١٨] إلى معارضة الحكومة اللبنانية والأردن ومصر لمشروع الاتحاد بين سورية والعراق. وأضاف أن أحد دوافع المشروع هو الخوف من إسرائيل، لذلك فمن المتوقع أن تنظر إلى هذا الاتحاد كمصدر تهديد لأمنها السياسي والاقتصادي. كما تعارض فرنسا المشروع وتعتبر أن بريطانيا تقف وراءه، كذلك يعارضه الاتحاد السوفياتي. ونظراً إلى موقف العراق المتعنت في الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين واللاجئين، فإن قيام هذا الاتحاد يمثل عقبة جديدة أمام حل هذه القضية. وبناء على هذا التقرير أرسل وزير الخارجية الأمريكي مذكرة إلى الرئيس ترومان في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩ تضمنت المبادئ التي اقترحتها الوزارة لتكون أسس الموقف الأمريكي من ذلك المشروع وهي بإيجاز:

ـ أن الولايات المتحدة تنظر بعدم الرضا إلى أي محاولة لتغيير الوضع القائم في بلاد الشرق الأدنى بالتدخل الخارجي أو بالقوة. ولما كان أحد مبادئ السياسة الأمريكية

---

(١١٦) محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨: دراسة وثائقية (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٣)، ص ١٤.

(١١٧) Foreign Relations of the United States, 1950, Political Union of Syria and Iraq (Washington), vol. 5 (25 April 1950), pp. 1208-1210.

(١١٨) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), Arab Union and Federation Trends: Analysis of Political and Economic Factors, Report, no. 5439 (15 January 1951), p. 3.

هو احترام حق الشعوب في أن تختار بحرية شكل حكومتها، فإنها يجب ألا تعارض أي اتحاد يتم بالإرادة الحرة لهذه الشعوب.

ـ أن هذا الاتحاد ربما يدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ومع ذلك فإنه لا يوجد دليل كافٍ يبيّن أنه في ظل الظروف الراهنة تتسق المقترحات المعروضة مع رغبات الشعبين العراقي والسوري، وأن اتحاداً سياسياً بهذا الشكل سوف يعيد إلى الأذهان مشروعات الهلال الخصيب وسورية الكبرى؛ التي كان لها سمعة الارتباط بالاستعمار، كما أن هناك معلومات عن وجود معارضة للفكرة في صفوف الجيش السوري.

ـ أن مشروع الاتحاد بين العراق وسورية يثير قلقاً كبيراً لدى بقية دول الشرق الأدنى، ولدى عدد من القوى الأخرى، ولدى ملك السعودية تخوفات من تجمع عربي تسيطر عليه الأسرة الهاشمية، وقد يهدد ذلك إنشاء وعمل خط الأنابيب «التابلاين» الذي سوف يمر عبر سورية.

ورأت وزارة الخارجية، في ختام الرسالة، أنه ليس من الصواب إعلان عدم الموافقة، ولكن يمكن القول إن الولايات المتحدة لن تعبر عن رأيها قبل أن تبدأ إجراءات الاتحاد علناً وبالطرق الدستورية، وقبل أن تصلها تأكيدات من البلدان بأن الاتحاد المقترح سوف يضمن المصالح المشروعة للولايات المتحدة، ويحترم التعهدات الدولية القائمة للبلدين، ويحترم الاستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان المجاورة[١١٩].

لكن هذه المقترحات لم تخرج إلى حيّز التنفيذ؛ إذ إنه في صباح الثامن عشر من أيلول/ ديسمبر ١٩٤٩، أذاع راديو دمشق بلاغاً صادراً من وزارة الدفاع جاء فيه أنه ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي، وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش، وكيان البلاد ونظامها الجمهوري، كما أنهم اتفقوا مع السلطات العراقية على ضم سورية إلى العراق. وقاد أديب الشيشكلي حركة أطاحت سامي الحناوي وجماعته من دون إراقة دماء، مؤكّداً أنه أتى فقط لإنقاذ نظام سورية الجمهوري، ومنعها من الوقوع تحت النفوذ البريطاني أو النظام الملكي[١٢٠].

---

(١١٩) Foreign Relations of the United States, 1949, Memorandum by the Secretary of State to the President (14 October 1949).

(١٢٠) الأهرام، ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩، ص ١.

وقد رأت الخارجية الأمريكية أن الموقف المناسب لحكومتها هو الحياد بين الاندفاع البريطاني والمعارضة الفرنسية، ومن ثم أوصت بأنه «على كل الحكومات الغربية أن تترك الأحداث تأخذ مسارها، وأن تحصر نشاطها في التعبير ـ عندما يكون ذلك مناسباً ـ عن معارضتها لأي محاولة لاستخدام القوة، أو التدخل الخارجي، أو المؤامرات لمنع حكومتي وشعبي سورية والعراق من اتخاذ قرارهما»[١٢١]. بيد أن تطور الأحداث يفيد بأن الولايات المتحدة أيدت كلا المشروعين الهلال الخصيب، وسورية الكبرى[١٢٢]، وكانت سورية هي المحور الأساسي والرئيسي في كلا المشروعين. فلا يمكن لأي مشروع وحدوي أن يكتب له النجاح من دون أن تكون سورية محوراً له؛ ذلك لأن سورية بموقعها الاستراتيجي في قلب المشرق العربي تجعل من يسيطر عليها يسيطر على المشرق العربي بأكمله؛ ومن ثم لم يكن بمقدور الغرب أن يترك سورية تخرج عن سيطرته؛ لما لها من أهمية استراتيجية وسياسية كبرى بالنسبة إلى الدول الغربية، إذ يمر عبرها خطوط النفط التي تحمل نفط العراق إلى دول أوروبا الغربية، والذي يمثل شريان الحياة لهذه الدول[١٢٣].

ومع تدهور الوضع السياسي في سورية، وقيام ثلاثة انقلابات عسكرية في غضون تسعة شهور، دعت الولايات المتحدة حكومات السعودية ومصر والعراق والأردن إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، وحاولت الاستفادة من جهود الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام في هذا الصدد، فطلبت من سفارتها في سورية إجراء اتصال سري به، وطلب معاونته لدى هذه البلدان ومناشدتها عدم التدخل؛ حفاظاً على الاستقرار السياسي في سورية[١٢٤].

وأعربت الخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء ظاهرة الانقلابات المتكررة في سورية على المدى القصير بما يشكل سابقة خطيرة قد تلقي بظلالها على دول المنطقة؛ فتولد عنفاً ضد الحكومات القائمة[١٢٥]. وحاولت فرنسا استغلال موقف الولايات المتحدة؛

---

(١٢١) Foreign Relations of the United States, 1950, The Political Union of Syria and Iraq, paper prepared at the Department of State, vol. 5 (1950), pp. 1206-1210.

(١٢٢) العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان، ص ٨٠.

(١٢٣) بوني ساوندرز، الولايات المتحدة والقومية العربية: الحالة السورية، ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠، ترجمة سامر خليل كلاس (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٦١.

(١٢٤) Foreign Relations of the United States, 1950, from the Secretary of State to the Legation Syria (Washington), U.S. Government Printing Office, vol. 5 (1978), p. 1214.

(١٢٥) Foreign Relations of the United States, from Secretary of State to the Legation in Syria (Washington) (7 January 1950), p. 1201.

فعرضت أن تتعاون معها في التصدي لمحاولات بريطانيا مساندة مشروع الوحدة بين العراق وسورية، لكن الوزير المفوض الأمريكي في دمشق رفض هذا التصرف، واعتبره تدخلاً في الشأن السوري أكثر من التدخل البريطاني(١٢٦)، في حين عرضت حكومة الشيشكلي إيجاد نوع من التعاون (عسكري واقتصادي) مع الولايات المتحدة، يتمثل ببيع أسلحة لسورية وتدريب بعثة عسكرية سورية، وكان رد الوزير المفوض أنه يفضل الانتظار؛ لأن استمرار الصراع مع إسرائيل قد يؤدي إلى استخدام هذا السلاح ضدها، وأن على سورية أن تتفرغ للبناء الداخلي، كما أن تزويد الجيش بالسلاح يشجعه على مزيد من الانقلابات، مع إيمان الولايات المتحدة بأن سورية تحصل على السلاح من فرنسا، وأن بريطانيا تعاونها في التدريب(١٢٧).

وفي ما يتصل بالاقتصاد، ففي شباط/ فبراير ١٩٥٠؛ أبلغ وزير الاقتصاد معروف الدواليبي الوزير المفوض الأمريكي صعوبة التعاون السياسي مع بلاده لأن المجتمع العربي يعتبرها مسؤولة عن معاناة الشعب الفلسطيني وقرارات الأمم المتحدة المنحازة إلى إسرائيل، لذا فالتعاون الاقتصادي قد يكون أكثر فاعلية من التعاون السياسي. وافق الوزير الأمريكي على رأي الوزير السوري(١٢٨)، ومن ثم أوصت المفوضية الأمريكية في دمشق بالمساندة الإيجابية، وتشجيع الشيشكلي والحكومة المعاونة له، وتوجيه النصح لها، مع تقديم دعم عسكري محدود يضمن استمرارها، ويقوي الموقف الأمريكي في سورية ومنطقة الشرق الأدنى(١٢٩).

يهمنا في هذه الدراسة، على أي حال، أن حكومة الشيشكلي (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤) كانت ضد فكرة الهلال الخصيب، ومن ثمّ كانت علاقات سورية بالعراق متوتّرة منذ أن تسلم الشيشكلي السلطة. إلا أن الاتجاه إلى الحياد كان واضحاً للعيان في سورية خلال عامي ١٩٥٠ ـ ١٩٥١؛ حين نادى به كثير من الساسة الجدد قبل نشوب الثورة المصرية، وكان حياد سورية بمنزلة نزعة عاطفية ناتجة من شكاوى عدة: فهناك الذكريات المريرة لعهد الانتداب الفرنسي، والسخط الناتج من الهزيمة في حرب فلسطين، ومساهمة

(١٢٦) Foreign Relations of the United States, from Kelley the Minister in Syria to the Secretary of State (Damascus), vol. 5 (9 January 1950), p. 1202.

(١٢٧) Foreign Relations of the United States, from Kelley the Minister in Syria to the Secretary of State (Damascus) (24 February 1950), p. 1205.

(١٢٨) Foreign Relations of the United States, from Kelley the Minister in Syria to the Secretary of State (Damascus) (24 February 1950), p. 1205.

(١٢٩) Foreign Relations of the United States, 1950, from The Minister in Syria (Connon) to the Secretary of State (Damascus), vol. 5 (1 November 1950), pp. 1215-1217.

الغرب في خلق إسرائيل. وعزز كل هذه المشاعر الاتجاه إلى رفض اتحاد سورية والعراق تحت وصاية الغرب، وخشية الحرب الحديثة، وانتشار وجهة النظر التي مفادها أن الاستقلال خرافة، وأن سورية لا بد أن تواجه ضغوط الدول الكبرى. واستعمل بعض الناس ـ وقتذاك ـ مصطلح المحور السعودي لوصف العلاقات المتميزة بين سورية والسعودية، وأعلن الرئيس السوري أديب الشيشكلي في ذلك الوقت وفي أكثر من مناسبة عن دعمه لهذا المحور الذي يهدف إلى تقوية الروابط العربية. وفي ١٨نيسان/ أبريل ١٩٥١، زار الشيشكلي السعودية، واجتمع بالملك عبد العزيز، وأجرى معه محادثات مطولة هدفت إلى تقوية الروابط الأخوية بين بلديهما[١٣٠].

لا شك في أن هدف الوحدة مع سورية احتل مكانة بارزة في سياسة العراق الخارجية ـ خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ـ وقد استند هذا الهدف إلى مبررات ساقتها الحكومة العراقية ويمكن إجمالها في ما يلي:

ـ أن واقع البلدين الجغرافي والاجتماعي يحمل من السمات المشتركة ما يكفي لإنجاح أي خطوة وحدوية بينهما؛ فالعراق وسورية يتشابهان في أكثر من ناحية: الصحراء السورية تفصلهما في الجنوب، ولكنهما يتصلان في الشمال عبر منطقة زراعية غنية يخترقها الفرات الأعلى بطاقتها وإمكاناتها، وفوق كل هذا وذاك فالبلدان يتميزان بوجود حركات قومية، وزعامات سياسية لم تتردد أبداً طوال سنين نضالها عن المطالبة بالوحدة العربية[١٣١].

ـ أن المنطق الاقتصادي للبلدين يجعلان من هذا الهدف ضرورة حيوية، فتأمين سلامة أنابيب البترول العراقي عبر الأراضي السورية، والحصول على منفذ إلى البحر المتوسط، والعوائد المترتبة عن عملية ضخ النفط العراقي عبر أراضيها تهيىء ازدياد فرص قاعدة التعاون بينهما.

ـ الموقع الاستراتيجي يعكسه بصورة واضحة إشراف سورية على الممار الشمالية الشرقية الموصلة إلى مصر، وعلى الطريق البري ما بين العراق والبحر المتوسط، وعلى شمال شبه الجزيرة العربية، والحدود الشمالية للوطن العربي[١٣٢].

---

(١٣٠) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٦٧.

(١٣١) غانم محمد صالح، «العراق والوحدة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(١٣٢) سيل، المصدر نفسه، ص ١٤.

إن اهتمام العراق وشرق الأردن الخاص بسورية لم يتطور إلى وحدة سياسية للهلال الخصيب، وذلك لأسباب أهمها؛ النفور الذي حدث بين الهاشميين والقوميين، وظهور أنموذج منافس في عام ١٩٤٥ للعلاقات العربية الداخلية على شكل الجامعة العربية التي كان يُعْتقد أن المصريين يسيطرون عليها، والذين يعتبرون أن تحقيق المشاريع الهاشمية سوف يكون على حساب زعامة مصر للبلاد العربية إضافة إلى عوائق أخرى ذات أهمية؛ كاستمرار النفوذ الفرنسي في سورية والذي عملت فرنسا على استمراره. فتحقيق المشاريع الهاشمية يعني امتداد النفوذ البريطاني إلى سورية. كذلك عارضت السعودية المشاريع الهاشمية؛ حفاظاً على مركز الأسرة السعودية بين الأقطار العربية، وساندتها في ذلك الولايات المتحدة حفاظاً على مصالحها النفطية في السعودية ومنافستها مع بريطانيا حول السيطرة على الشرق الأوسط. ثم إن القتال العربي الذي استمر قائماً لفترة ربع قرن من الزمن ضد الحكم الفرنسي؛ قد جعل الوطنيين السوريين أكثر التصاقاً بالمؤسسات الجمهورية، وبعاصمتهم دمشق التي ميزت سورية عن الممالك المجاورة في بغداد وعمان، ولم يكن تأثير تلك الأحداث على الآمال الهاشمية في سورية واضحاً لعدة سنوات. واستمر اهتمام عبد الله بسورية متأججاً حتى غادر الدنيا عام ١٩٥١، في حين ظلت التدخلات العراقية سمة دائمة للسيادة السورية حتى الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨[١٣٣].

لقد دفعت هذه المزايا المسؤولين العراقيين إلى التأكيد مراراً أن سورية نبض الجسد العربي، ولا خير في سياسة ينشئها العراق مع البلدان العربية تجعل سورية بعيدة منه، وأن محور العراق وسورية يجب أن يكون الأصل في السياسة العربية»[١٣٤]. لعل من المفيد الإشارة إلى أن الأحزاب القومية العراقية عارضت مشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب باعتبارها مشاريع مشبوهة روّج لها الاستعمار ليتسلط من خلالها على المنطقة العربية، ووقف كثير من رجال العراق البارزين موقف المتحفظ معتبرين أن هذه المشاريع رغبات شخصية ومطامع أسرية[١٣٥].

إجمالاً، فقد حالت دون تنفيذ المشروع الأول عقبتان: تمثلت الأولى بأن الملك عبد الله لم يكن بوسعه أن يتطلع إلى ضمِّ سورية وبلاده ما زالت تحت الانتداب

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ص٣١ ـ ٣٢.

(١٣٤) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩)، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(١٣٥) محمد عزة دروزة، الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٧)، ص ٦٠٥.

البريطاني؛ أما الثانية فتمثلت بازدياد سمعة الملك عبد الله سوءاً في حرب فلسطين ١٩٤٨؛ لذا، فلم يكن أحد في سورية يجرؤ على إعلان رغبته في وضع سورية تحت حكم الملك عبد الله، كما أن السوريين كانوا لا يريدون للنظام الجمهوري بديلاً.

أما أهم ملامح الموقف الدولي من مشروع الهلال الخصيب، فإن بريطانيا ساندته ودفعته بقوة لتوسيع سلطة الحكم الهاشمي العراقي الحليف التقليدي لها، في حين عارضته فرنسا حفاظاً على الحالة الراهنة في الشرق الأدنى، إذ كان لديها هاجس الخوف من تمديد النفوذ البريطاني إلى سورية، التي تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ لها. أما موقف الولايات المتحدة فقد رصدته وزارة خارجيتها منذ عام ١٩٤٩، وأكدت أن مسألة الوحدة غدت هي القضية العظمى التي شغلت شعوب الشرق الأدنى وحكوماته؛ من حيث الرغبة في الاتحاد ونمطه وعلاقته بالدول الأخرى، غير أن مشروع الهلال الخصيب تأثر بعدة أمور منها: رغبة الشعبين العراقي والسوري وحكومتيهما في الاتحاد، وأثر العملية في السلام في الشرق الأدنى، والمصالح البريطانية في العراق واستمرارية المصالح الفرنسية في سورية، وحميمية العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، وموقف كل من مصر والسعودية من هذه الوحدة. فمصر، التي ترغب في استعادة زعامتها للوطن العربي، عارضت مشروعات الوحدة السورية، وتبنت اقتراحاً بديلاً بضمان الأمن بين كل البلدان العربية وتقوية جامعة الدول العربية، أيدتها في ذلك السعودية المنافس التقليدي للأسرة الهاشمية، وعارضت إسرائيل أياً من مشروعات الوحدة العربية، معتقدة أن مثل هذه المشروعات موجهة ضدها بالدرجة الأولى، وتؤثر في الأوضاع في فلسطين[١٣٦].

رابعاً: مشروع جامعة الدول العربية (١٩٤٣ ـ ١٩٤٥)

لم تكن قد انقضت سوى أيام قليلة على قيام الحرب العالمية الثانية، حين وضعت الخارجية البريطانية مذكرة شاملة عن الوحدة العربية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩، بدأت برسم خريطة الوطن العربي، بمفهومه القائم وقتئذ، ثم تحولت إلى ما أسمته الحلم العربي، وأنه «ليس ثمة ما يمنع من توحيد البلاد العربية التي يحدها شمالاً الأناضول وشرقاً الهضبة الإيرانية، وإن كان من المحتمل أن تبقى مصر بعيدة عن تلك

(١٣٦) Foreign Relations of the United States, 1950, vol. 5, paper prepared at the Department of State (April 1950), pp. 1206-1208.

الوحدة»، وتطرح المذكرة بعد ذلك المشروعات المقترحة للوحدة العربية وكانت على النحو التالي:

ـ اتحاد سورية والعراق، وهي الفكرة التي نوقشت قبل سنوات على أساس قيام مملكة ثنائية تحت تاج ملك العراق.

ـ اتحاد سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.

ـ اتحاد فلسطين وشرق الأردن والعراق، وهو مشروع كان يدافع عنه نوري السعيد رئيس وزراء العراق وقتئذ.

وأشارت المذكرة إلى أن الحدود بين تلك الدول هي حدود سياسية، عدا مصر والعراق صاحبتي الحدود الجغرافية الطبيعية، كما أشارت إلى صعوبة احتفاظ الكيانات الصغيرة باستقلالها في عالم يشهد بداية الحرب العالمية الثانية، وأن عليها أن تعتمد على مساعدة جارٍ قوي؛ مما يعني أن قيام دولة كبيرة سيكفل لها الاستقلال، ثم راحت المذكرة تعدد العقبات في طريق تحقيق مثل هذه الوحدة وهي أربع: حكام البلدان العربية المعنية بذلك، وفرنسا وتركيا وبريطانيا، وقد أخذت العقبة الأولى مكان الصدارة، وتضمنت المذكرة ـ في نهايتها ـ السياسات الواجب على حكومة لندن اتباعها حيال فكرة الوحدة العربية؛ التي يفترض المدافعون عنها أن بريطانيا تعارضها، لأن دولة واحدة في المنطقة لن تستجيب للنفوذ البريطاني بالقدر الذي تستجيب به مجموعة من الدول الصغيرة. وإذا ما اتخذ العرب زمام المبادرة للفكرة العربية؛ فإن حكومة لندن لن تقف من تلك الحركة موقف العداء حتى يتبنى الاتحاد الذي يفترض قيامه سياسة الصداقة مع بريطانيا(١٣٧).

وكان البريطانيون قد انتزعوا سورية ولبنان من حكومة فيشي الفرنسية في عام ١٩٤١، وكان الاستيلاء على سورية نتيجة للوضع الخطر الذي تكون في الشرق العربي في ربيع ذاك العام؛ إذ كان نفوذ المحور قد بلغ ذروته، وشعرت بريطانيا أنها بحاجة ملحّة إلى عقد صفقة جريئة تكسب بها صداقة العرب(١٣٨) تمثلت بالتصريح الشهير الذي ألقاه إيدن أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٩ أيار/ مايو ١٩٤١، وكان بمنزلة بداية مرحلة جديدة نحو الوحدة العربية وقتذاك. وقد ورد في نص التصريح «... ويسعى عديد من

(١٣٧) Foreign Office, 371/23239, Memorandum Respecting Arab Federation (28 September 1939).

(١٣٨) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ٢ ج (بغداد: دار الكشاف للنشر والطباعة، ١٩٦٤)، ص ٥٦١.

المفكرين العرب إلى درجة من الوحدة بين الشعوب العربية عما هو قائم الآن، وهم في تطلعهم إلى الوحدة يأملون في الحصول على دعمنا، ويعسر ألا نستجيب لمثل هذا المطلب من أصدقائنا، ويبدو لي أن من الطبيعي والصحيح العمل على تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية، فضلاً عن الروابط السياسية، وأن حكومة جلالته سوف تقدم من جانبها كل تعضيد لأي مشروع من هذا القبيل يلقى تأييد الرأي العام العربي»[139].

كان هذا التصريح محاولة من جانب بريطانيا لاستيعاب تيارات الحركة العربية المنادية بالاستقلال والوحدة العربية، والرد على دعاية المحور التي تشجع هذه التيارات[140].

أما صدى تصريح إيدن في العواصم العربية فقد كان متبايناً؛ حيث يلاحظ أنه بعد مرور شهر من تصريح إيدن اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً في أول تموز/يوليو ١٩٤١، رحب فيه بهذا التصريح، وتحدث عن الوحدة بين البلاد السورية، وليس الوحدة العربية، مع ضمان الولاء للحلفاء[141]؛ بما يعني أن الأردن رحّب بالدعوة وسعى إلى استغلالها، في حين أهملها اليمن. أما الحكومة المصرية ـ حكومة علي ماهر ـ فدعت إلى اتحاد وادي النيل[142]، ولم تهتم لتصريح إيدن. فقد كان جل اهتمامها ينصبّ في محاولة تجنيب البلاد ويلات الحرب، وكانت التطورات العسكرية على حدودها الغربية يطغى على اهتمامها بتصريح إيدن؛ إلا أنه لم يفت الحكومة المصرية أن تستنكر محاولات الأمير عبد الله مد قوة الهاشميين إلى سورية الكبرى؛ انطلاقاً من موقف مصر التقليدي من سيطرة الهاشميين على هذه المنطقة[143].

ونظرت السعودية إلى هذا التصريح بالشك والحذر، وكان أنتوني إيدن قد أبدى اهتماماً خاصاً بفحوى لقاء أجراه معه الشيخ حافظ وهبة ـ الوزير المفوض السعودي بلندن ـ في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤١؛ حث خلاله الحكومة البريطانية على البدء

---

(١٣٩) Foreign Office, 371/27044, Arab Federations, Foreign Research and Press Service (Oxford) (14 June 1941).

(١٤٠) عبد الحميد موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٧٢.

(١٤١) أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر (بيروت: مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ١٤٣.

(١٤٢) George E. Kirk, *The Middle East in the World Affairs* (London: Oxford University Press, 1957), p. 395.

(١٤٣) John Bagot Glubb, *Britain and the Arab: A Study of Fifty Year, 1908-1958* (London: Hodder and Stoughton, 1959), p. 271.

بوضع خطط للاتحاد العربي الآن، والتشاور حولها مع الزعماء العرب، أي مع الملك عبد العزيز وزعماء سورية والعراق. وذكر أن الحكومة البريطانية لديها خبرة طويلة في مثل هذه الأمور، ولن يتحقق أي تقدم في هذا الاتجاه إلا إذا اتخذت بريطانيا زمام المبادرة، وأسدت النصح للعرب واقترحت مشروعاً محدداً. وأعرب وهبة عن ثقته في أن مايلز لامبسون (Miles Lampson) بخبرته[١٤٤] يمكن أن يساعد في ذلك، وقد رد عليه إيدن قائلاً بأنه يقدر أهمية ما قاله؛ غير أن المهمة التي يطلب من الحكومة البريطانية القيام بها ضخمة جداً، فهناك مصالح متعارضة كثيرة يتعين التوفيق بينها، ومن الصعب في زمن الحرب توفير الوقت الضروري لبلورة مثل هذا المشروع وللتفاوض حوله». وقد أمر إيدن بإرسال نص هذه المقابلة إلى سفيري بريطانيا في القاهرة وبغداد لإبداء الرأي. وقد أفاد الوزير البريطاني المفوض في جدة أنه مقتنع بأن مبادرة حافظ وهبة لم تأتِ بناء على تعليمات من الملك عبد العزيز، ونقل عن الشيخ يوسف ياسين قوله إنه شخصياً يعتقد أن الاتحاد حسب صيغة تماثل تلك القائمة في الولايات المتحدة غير عملي، ويرى أن شكلاً من الاتحاد قد يتحقق في النهاية ولكن ذلك سيستغرق سنين طويلة[١٤٥]، ويبدو أن حافظ وهبة أخبر مليكه بفحوى حديثه مع إيدن؛ حيث حرص الملك على إبلاغ رسالة للوزير البريطاني في جدة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١ تفيد بأن الاتصالات التي أجراها حافظ وهبه غير رسمية، وأن التعليمات صدرت إليه بأن ذلك ليس وقت إثارة هذه الموضوعات، وأن كل الجهود يجب أن توجه حالياً لكسب الحرب، وأي تكنهات بشأن مستقبل الأوضاع في الوطن العربي تُحول الاهتمام عن الهدف الأساسي[١٤٦].

كما أكد الوزير البريطاني في جدة أنه لا يتصور إمكان تأييد الملك عبد العزيز لفكرة الاتحاد العربي؛ لأن مثل هذا الاتحاد لا يتيسر قيامه إلا بين دول متقاربة في نظم الحكم وفي مستوى النمو الثقافي. وإذا قام الاتحاد بدون مشاركة السعودية فستعدّه الأخيرة تهديداً لها، وبخاصة إذا تزعمه الهاشميون، وإذا قام بمشاركتها فستحتل فيه وضعاً ثانوياً بحكم تخلفها وبدائية اقتصادها، وأن ما يرغبه الملك عبد العزيز حقيقة ليس اتحاداً أو وحدة؛ وإنما صداقة وثيقة ووحدة في الهدف والسياسة بين مختلف البلدان العربية مع تعاون وثيق مع بريطانيا. وقد لاحظ لامبسون ـ في تعليقه على مضمون مقابلة إيدن مع حافظ وهبة ـ أن الأخير تجاهل الإشارة إلى فلسطين ومصر، وذكر لامبسون أنه

---

(١٤٤) هو السفير البريطاني في مصر بين عامي ١٩٣٤ و١٩٤٦.

(١٤٥) Foreign Office, 371/27045, Stonehewer Bird, Jedda to Eden (25 October 1941).

(١٤٦) Foreign Office, 27042, Slomehewer Bird, Jedda to Eden (10 November 1941).

بدون فلسطين سيكون أي اتحاد قاصراً من الناحية العملية، كما أن مصر تعتبر نفسها الزعيم الطبيعي للوطن العربي وربما ترغب في لعب دور في أي مشروع اتحادي(١٤٧).

اللافت للنظر أن الاهتمام البريطاني اتخذ عدة مسارات؛ تمثل أولها في مذكرة عنوانها الاتحاد العربي مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٤١، قدمها السير هاملتون غِيب (Hamilton Gibb) لوزارة الخارجية، وأشار فيها إلى أن هدف حركة القومية العربية «هو ترجمة الوحدة الثقافية للشعوب المتحدثة بالعربية إلى اتحاد سياسي». وذكر أن أصدق تعبير عن هذا الهدف هو ما ورد في الميثاق العربي الذي أصدره المؤتمر العربي الذي عقد على هامش المؤتمر الإسلامي بالقدس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١، حين أكد أن الهدف النهائي في ضم البلدان العربية الواقعة في آسيا وفي أفريقيا في دولة واحدة موحدة، وحتى يصبح ذلك ممكناً من الناحية العملية، يجب أن تكرس القوى القومية العربية جهودها لتحرير سائر الأقاليم العربية من السيطرة الأجنبية، وإقامة حكومات تامة الاستقلال في كل منها، وينبغي كمرحلة تالية، السعي لتكوين اتحاد يضم العراق وسورية وفلسطين وشرق الأردن، ويمكن للسعودية واليمن أن تختارا الانضمام للاتحاد من عدمه. وأضاف غِيب أنه لا يوجد حالياً لدى العرب تصور واضح لفكرة الاتحاد وآلياته، كما أن صلة مصر بالاتحاد ما زالت مُغَلفة بالغموض، لأنها رغم تميزها بطابع قومي خاص بها، إلا أنها ما زالت تعتبر جزءاً من الوطن العربي، وتحتل فيه موقع الزعامة الثقافية. وحدد غِيب العوائق في طريق اتحاد الأقطار العربية في عوامل داخلية تتمثل بالصراعات بين الأسَر الحاكمة، ونقص الخبرة السياسية، وضعف البنية الاقتصادية، وغلَبة المصالح القطرية، وعوامل خارجية تتمثل بالانتداب المفروض على سورية وفلسطين، ووضع الوطن اليهودي، والاحتلال الفرنسي والإيطالي والإسباني في شمال وغرب أفريقيا. وأقر بأنه من المتعذر تحقيق أي تقدم نحو حل المشاكل الداخلية قبل أن يتم التوصل لخطوط عريضة لتسوية العلاقات مع القوى الغربية، وبخاصة في ما يتعلق بسورية وفلسطين(١٤٨).

ليس من شك في أن تصريح إيدن في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١، ومذكرة هاملتون غِيب، كانا يمثلان الرؤية البريطانية لقيام وحدة عربية والمصاعب التي تكتنفها، في حين كانت رسالة الكسندر كيرك (Alexander Kirk)، الوزير المفوض الأمريكي في

---

(١٤٧) Foreign Office, 27045, from Sir Miles Lampson to Eden (23 October 1941).

(١٤٨) Foreign Office, 27044, Paper by Professor Sir Hamilton Gibb on Arab Federation (20 June 1941).

القاهرة، تمثل توجهات السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط ومشروعات الاتحاد العربي. فقد طالب كيرك حكومته في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٤١؛ بأنْ تبلور ـ دون إبطاء ـ سياسة واضحة تجاه قضايا التعاون العربي والمشكلة الفلسطينية يتم التعبير عنها في بيان علني أو في تبليغ سري إلى الزعماء العرب. وأقر كيرك بأن هناك نقاط ضعف واضحة في حركة الوحدة العربية، تشمل خلافات الحكام والنزاعات الداخلية، غير أن هذه الحركة في نظره تستوجب الاهتمام؛ باعتبارها تجسد الآمال المشتركة للشعوب العربية كلها في تحقيق الاستقلال التام والتحرر من السيطرة الأجنبية. وبالنظر إلى تزايد تطلع تلك الشعوب إلى الولايات المتحدة للدعم والمساندة، أعرب كيرك عن اعتقاده بأنه من بين الخطوات الفعالة والفورية التي يمكن لبلاده اتخاذها لتخفيف جو التوتر السائد في الوطن العربي ولمواجهة تأثير دعايات دول المحور، محاولةً إقناع الزعماء الصهاينة في أمريكا بمراجعة مواقفهم بشأن المشكلة الفلسطينية في ضوء ما ثبت من فشل سياستهم الحالية، وأضاف أن الولايات المتحدة يمكنها تقديم مساهمة في هذا الشأن؛ إذ إن الانطباع السائد في الوطن العربي، صواباً أو خطأً، هو أن تأثير نفوذ يهود أمريكا يشكل أحد الموانع الرئيسية في طريق تسوية القضية الفلسطينية. وقد تلقى كيرك رداً على اقتراحاته من القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكية سمنر ويلز في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٤١؛ ذكر فيه أنه من غير المرغوب إصدار بيان مُرْضٍ سياسياً للعرب في الظروف الحالية، أو محاولة إقناع الزعماء الصهاينة بمراجعة مواقفهم. وبررَ ويلز دوافع ذلك بأن الشرق الأوسط محل الاهتمام الأول لبريطانيا، وأن النفوذ السياسي للصهيونية فيها توازنه اعتبارات الإمبراطورية البريطانية؛ بمن فيها من شعوب عربية ومسلمة، بينما في الولايات المتحدة فإن مراكز النفوذ الصهيونية تلعب دوراً في السياسة الأمريكية أكبر من دور المتعاطفين مع العرب؛ ومن ثم لا يمكن توقُّع أن تتبنى الولايات المتحدة موقفاً أكثر ميلاً للعرب من بريطانيا، علاوة على أن أي إعلان أمريكي متعاطف مع آمال العرب سيبدو مرتبطاً بظروف الحرب؛ الأمر الذي سيحد من تأثيره. وذكر ويلز أنه لاحظ أن تصريح إيدن لم يتضمن أي أشارة إلى موضوع فلسطين شديد الحساسية[149].

على أي حال، فقد أخذت مصر بزمام المبادرة لجمع شمل العرب، وسارت حكومة النحاس باشا على استحياء في فكرة الوحدة العربية؛ حين دعا في حزيران/ يونيو ١٩٤٢ كلاً من جميل مردم رئيس وزراء سورية، والشيخ بشارة الخوري رئيس الكتلة

(١٤٩) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, the Department of State, vol. 3 (1941), and The British Commonwealth in the Near East and Africa (Washington) (1959), p. 614-616.

الوطنية اللبنانية؛ للتباحث معهما بشأن الوحدة العربية، وكان من البدهي أن تعارض مصر مشروع نوري السعيد، كما عارضت من قبل مشروع الأمير عبد الله؛ لأن كلا المشروعين لا يهدفان إلى تحقيق الوحدة العربية بقدر ما يهدفان إلى تحقيق أطماعهما، كما عارضت السعودية أيضاً مشروع نوري السعيد؛ لأنه سيحسّن مركز منافسيها الهاشميين في الشام، بينما اتفقت مصر والسعودية على معارضة مشروع نوري السعيد؛ لأنه كان سيعزز مكانة العاهل الهاشمي على حساب ملكي الدولتين[١٥٠].

وكانت العلاقات السعودية ـ الأمريكية قد شهدت تحسناً ملحوظاً، وبخاصة بعد بداية ظهور النفط في السعودية. وهذا ما دفع روزفلت لأن يعلن في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٤٣، بأن السعودية أصبحت من الآن وصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة. وقد فكرت الحكومة الأمريكية جدياً في شراء امتيازات شركاتها في المملكة، وأن تأخذ على عاتقها مهمة إدارة مشروع أنابيب النفط المقترح إقامته؛ لربط مناطق الإنتاج في السعودية بالبحر المتوسط فيصبح مشروعاً حكومياً أمريكياً، ولم تتردد الحكومة الأمريكية في تقديم تأييدها السياسي لمصالحها النفطية في السعودية، وضمنت لتلك المصالح المساعدات المالية التي كانت تقدمها إلى الملك عبد العزيز؛ للتخفيف من الأزمة المالية التي عانتها المملكة نتيجة توقف الحج إبان الحرب العالمية الثانية[١٥١].

وفي يوم ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣ أدلى إيدن بتصريح في مجلس العموم البريطاني جاء فيه «أن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تعزيز وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من الجَليِّ أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال استحساناً عاماً»[١٥٢]. ويعدّ هذا هو التصريح الثاني لأنتوني إيدن، وكانت الظروف مواتية لبريطانيا؛ ليس رغبة منها في الحفاظ على الصداقة العربية فحسب، بل لإدراكها أنها ستحتاج إلى البلدان العربية في معاركها التالية، وتخطيطاً لما بعد الحرب. وقد اشتمل التصريح على الشرط نفسه الذي جاء في

(١٥٠) موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠، ص ٧٦.

(١٥١) رؤوف عباس، «أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية،» في: خيرية قاسمية [وآخرون]، السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٧.

(١٥٢) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ص ١٥١، و Kirk, *The Middle East in the World Affairs*, p. 336.

تصريحه الأول، وهو أنه يجب أن يكون مشروع الوحدة حائزاً تأييد الرأي العام العربي، ولعل بريطانيا أرادت بذلك أن تحمّل الحكام العرب مسؤولية عدم التوصل إلى مشروع للوحدة العربية؛ لإدراكها صعوبة اتفاقهم في ظل ما يوجد بينهم من صراع النفوذ.

وكانت الكلمة من لندن وقتذاك «إذا لم تقم جامعة للدول العربية فسوف تقوم جامعة لشعوبها، وساعتها قد يكون الخطر». ليس معنى ذلك أن الجامعة العربية هي اختراع بريطاني؛ ذلك تجنٍّ على الحقيقة غير صحيح؛ إنما الصحيح أن بريطانيا كانت ترى المشاعر الجياشة التي تموج في أعصاب الأمة العربية خلال دراما الحرب العالمية الثانية، وأرادت بذكائها أن تسبق التطورات لتقدر على استغلالها، وأرادت أن تسايرها لتستطيع تحديد حركتها.

واللافت للنظر أن صحفياً بجريدة الزمان العراقية ـ في عددها الصادر في يوم السابع من آذار/ مارس ١٩٤٣ ـ حث العرب على العمل في تشكيل تحالف كونفدرالي تنضم فيه البلدان العربية مع احتفاظها بميزاتها وخصوصياتها. وأشار إلى أن ذلك التحالف سيؤدي إلى وحدة في المستقبل البعيد، كما رأى أن قيام دولة عربية واحدة تضم جميع الأقطار العربية فكرة غير عملية من وجهة النظر الإدارية، فالأراضي العربية الشاسعة المختلفة لا يمكن أن تحكمها حكومة مركزية واحدة، ولكن من الممكن إدارة تلك الأراضي بواسطة حكومة تحالف مكونة من جميع الأقطار العربية[١٥٣].

لا شك في أن التصريح الثاني لإيدن كان بمنزلة إضاءة النور الأخضر للحكومة العراقية للتحرك، وفي القاهرة بدا أن هناك اختلافاً بين وجهتي النظر المصرية والعراقية في التعامل مع الموضوع، ففي المحادثات التي جرت في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٤٣ بين النحاس باشا رئيس الوزراء المصري، وكل من تحسين العسكري وجميل المدفعي حول عقد مؤتمر عربي يجمع كل البلدان العربية، رأى الأخيران أن تكون هذه الدعوة على المستويين الرسمي والشعبي، بينما كان رأي النحاس باشا أن تقتصر على الجانب الرسمي، وكان نوري السعيد قد طرح أنموذجين للتعاون بين الأقطار العربية في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية:

الأول: هو تكوين اتحاد له سلطة تنفيذية، ويكون للاتحاد جمعية تمثل فيها الدول الداخلة بنسبة عدد سكانها وميزانياتها حسب ما يتقرر في النظام الأساسي، ويكون

(١٥٣) Foreign Office, 371/34956-e1766/506/65, Translation of Leading Article Appearing in «Alzaman» Newspaper (7 March 1943).

لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الأعضاء، وإذا لم تقبل البلدان العربية ذلك الأنموذج، فلا يبقى إلا الثاني وهو تكوين اتحاد على أساس أن قراراته لا تكون ملزمة إلا لمن يقبلها، وعندئذ لا يكون هناك محل للتفاوت في نسبة التمثيل، وتتساوى الدول المشتركة في الاتحاد في عدد المندوبين الذين يمثلونها. لعل هذا الاختلاف هو الذي دعا الجانب المصري إلى أن يتخذ زمام المبادرة؛ مما يتضح من البيان الطويل الذي أدلت به حكومة النحاس في مجلس الشيوخ في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٣؛ عن سياستها تجاه الوحدة العربية، ودعا النحاس حكومته إلى أن «تبدأ باستطلاع رأي الحكومات العربية المختلفة ـ كُلٌّ على حدة ـ في ما يرمى إليه من آمال، ثم تبذل الجهود للتوفيق بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً في اجتماع ودي لهذا الغرض؛ حتى يبدأ السعي للوحدة العربية بجبهة متحدة بالفعل، فإذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد في مصر مؤتمر لإكمال بحث الموضوع، واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التي تنشدها الأمة العربية».

وتعلّق السفارة البريطانية في القاهرة على البيان المصري؛ بأن مصطفى النحاس معنيٌّ بأن يأخذ لنفسه زمام القيادة من نوري السعيد، وفي الوقت نفسه تجاوز أي عقبة يضعها الملك فاروق في طريقه؛ إذا ما وافق على أن يكون هذا المؤتمر ذا صبغة غير رسمية، وكانت المبادرة العراقية والاتصالات التي جرت بين القاهرة وبغداد قد حرّكت المياه في نهر فكرة الوحدة العربية، في السعودية والأردن بل واليمن، هذا فضلاً عن سورية ولبنان[١٥٤].

في ٦ تموز/ يوليو ١٩٤٣ قام نوري السعيد بجولة عربية بدأها من بيروت مروراً بدمشق ثم القدس وعمان بالأردن حتى وصل إلى القاهرة، ومكث بها في زيارة خاصة من ٢٢ حتى ٣١ من الشهر ذاته، التقى خلالها عدداً من رؤساء الأحزاب المصرية، كما التقى فؤاد أباظة رئيس نادي الاتحاد العربي، وكذلك الملك فاروق قبل أن يبدأ المحادثات الرسمية مع رئيس الوزراء مصطفى النحاس في الإسكندرية، كما التقى السعيد بالوزير المفوض الأمريكي في القاهرة، حيث طلب منه الاتصال بالسلطات الفرنسية في الجزائر للسماح له بالسفر إلى هناك لإحاطة القادة الجزائريين علماً

---

(١٥٤) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٦٠ ـ ١٦١، ومجلس الشيوخ المصري: محاضر جلسات مجلس الشيوخ المصري، دورة الانعقاد العادي الثامن عشر، مضبطة الجلسة (٢٠)، المنعقدة في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٣م، ص ٣٤٦، والحسني، المصدر نفسه، ص ١٥٢.

بالموضوع، وقد علمت الولايات المتحدة بما دار في الاجتماع بين السعيد والنحاس من خلال نسخة من محاضر الاجتماعات سلمها الأخير إلى القائم بالأعمال الأمريكي. وقد عقدت ستة اجتماعات خلال الفترة من ٣١ تموز/ يوليو إلى ٦ آب/ أغسطس ١٩٤٣، وانتهت بإصدار بيان أشار إلى المحادثات التي تمت بين الطرفين حول مسألة الاتحاد العربي والتعاون بين البلدان العربية، وأنها تمّت في جو ودّي وأن النحاس باشا سوف يقوم بمتابعة الأمر، واستطلاع وجهات نظر البلدان العربية الأخرى حول الموضوع والدعوة إلى مؤتمر عربي عام. ولاحظت السفارة الأمريكية أن مشاركة النحاس باشا والطرف المصري في المحادثات كانت محدودة، وأن دوره اقتصر على توجيه الأسئلة، وأن أغلب المحادثات تمثلت بالإيضاحات والتفسيرات التي قدمها نوري السعيد. وبعد عودته إلى بغداد؛ قابل السعيد المبعوث الدبلوماسي الأمريكي حيث تحدث معه عن اتحاد سورية الكبرى وضرورة زيارته للجزائر، ولكنه لم يعرض موضوع الاتحاد العربي، وأخبره بأن النحاس أعد مذكرة عن الموضوع، وأنه من الأرجح أن تتسلم الولايات المتحدة المذكرة من خلال بعثتها في القاهرة، لأن هذه المذكرة كانت من إعداد النحاس وهو لا يستطيع أن يزودهم بها[١٥٥].

تجدر الإشارة إلى أن السفارة الأمريكية في القاهرة، أرسلت في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣ برقية مؤداها أن الصحافة المصرية، نقلاً عن وكالة رويتر، نشرت خبراً مفاده أن الولايات المتحدة قد تأخذ دوراً في حركة الاتحاد العربي، وأن الرئيس الأمريكي قد أرسل هارولد هوسكنز مبعوثاً خاصاً من وزارة الخارجية لمقابلة الملك عبد العزيز وعدد من الرؤساء العرب، وأنه دعا الملك إلى إرسال مبعوث له إلى واشنطن، ولعل الحكومة المصرية قد استاءت من هذا الخبر. ووفقاً لبرقية من كيرك بالسفارة الأمريكية في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣؛ فإن وكيل وزارة الخارجية المصرية استدعاه وأخبره بأن النحاس يتوقع أن يكون على علم بأي تصرف خارجي حول موضوع الاتحاد العربي، ورد كيرك مؤكداً أن حكومته سوف تخبره بأي تصرف لها بشأن هذا الأمر[١٥٦].

وقد اتخذت المشاورات التي تمت بين مصر والأقطار العربية التي دعتها، والتي استمرت من ٣١ تموز/ يوليو ١٩٤٣ حتى شهر شباط/ فبراير من العام التالي، طابع المشاورات الاستطلاعية، تقوم فيها مصر بتعرّف وجهة نظر كل منها في مسألة الوحدة العربية وإلى أي مدى تستطيع هذه الدولة أن تسير فيه، وذلك دون أن يتم البت في

---

(١٥٥) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٦٤.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٦٨.

شيء في هذه المرحلة. وقد أعرب النحاس عن ذلك بقوله «إنه سيواصل استطلاع آراء مندوبي الدول العربية، وذلك دون أن يبت في شيء لأن الأمر في طوره الحالي لا يعدو أن يكون مجرد مشاورات للتعرف على الآراء المختلفة»[١٥٧].

ليس هدف هذه الدراسة هو عرض ما دار في تلك المشاورات، ولكننا نورد موجزاً لآراء مندوبي الدول التي شاركت فيها؛ لتتضح الصورة ولندرك أن البلدان العربية اختلفت فيما بينها حول وحدة عربية في المعنى والمبنى يحقق رغبة الشعوب العربية وآمالها.

وقد بدأت تلك المشاورات في تموز/ يوليو ١٩٤٣، عندما حضر إلى القاهرة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وذلك بعد قيامه بزيارات إلى كل من لبنان، وسورية، وفلسطين، وشرق الأردن، وتباحثه مع المسؤولين فيها حول شؤون الوحدة العربية، والمسائل المتوقع بحثها مع النحاس في القاهرة، ولخص نتائج مشاوراته بالتصريح التالي «إن الناس في لبنان انقسموا إلى فريقين، فريق يناصر فكرة التعاون بين الدول العربية إلى حد محدود، وفريق يناصر فكرة الوحدة الكاملة، أما آراء الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، فواضحة كل الوضوح، إذ يناصر فكرة الوحدة السورية ويراها عاملاً أساسياً في بناء الوحدة العربية، أما سورية فمشغولة بالانتخابات»[١٥٨].

وأرسلت السفارة الأمريكية ببغداد تقريرها في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٤٣؛ تضمن نتائج رحلة نوري السعيد، وأنه أصبح رجل الساعة في المنطقة العربية، وأن إذاعات بلدان المحور الناطقة باللغة العربية؛ قد هاجمت الرحلة بدعوى أنها تمت بتشجيع بريطانيا، وأن هدفها هو إقامة اتحاد عربي تحت رعايتها؛ بحيث يكون ضمانة لاستمرار نفوذها في المنطقة بعد الحرب. ولاحظ تقرير السفارة أن التحقيقات الصحافية التي نشرت حول الزيارة تبين مدى الاحترام العلني الذي أبداه نوري السعيد للنحاس، وهو ما لم يكن من صفات الأول في تعامله مع القيادات العربية، وفُسِّرَ ذلك بأنه إما بناء على نصيحة مستشاريه الإنكليز، أو نتيجة مبادرة فردية منه لإحساسه بأهمية ترك المكان الأول في جهود الاتحاد العربي للنحاس الذي يرأس دولة تبلغ أربع مرات حجم العراق من حيث عدد السكان، وتفوقها ثراءً ويمثل تعاونها حجر الزاوية في نجاح الاتحاد العربي[١٥٩].

---

(١٥٧) جامعة الدول العربية، ملخص محاضر المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن (القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩)، ص ٥.

(١٥٨) نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله، ص ٦٠.

(١٥٩) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٦٧.

ومع أن بريطانيا حالت بين الأمير عبد الله ومشروعه المعروف بسورية الكبرى، فإنه لم يكِل عن محاولة حث مصر على قبوله، حيث التقى رئيس وزرائه توفيق أبو الهدى بنظيره المصري النحاس باشا في القاهرة، في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٤٣، وركز أبو الهدى علي رغبة الأردن في تكوين سورية الكبرى، باتحاد شرق الأردن وسورية ولبنان وفلسطين أولاً ثم تشترك بعد ذلك في صيغة التعاون مع الأقطار العربية الأخرى، في حين أشار النحاس إلى صعوبات تحقيق وحدة سورية الكبرى المتمثلة باختلاف نظام الحكم في سورية وشرق الأردن وصعوبات الأوضاع السائدة في لبنان وفلسطين[١٦٠].

أما بالنسبة إلى الأخيرة فقد قررت اللجنة التحضيرية في جلستها الثالثة المنعقدة في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤؛ قبول موسى العلمي ـ ممثل الأحزاب العربية في فلسطين ـ ممثلاً لعربها؛ بناء على اقتراح النحاس[١٦١].

وفي بداية مشاورات النحاس مع سعد الله الجابري، رئيس وزراء سورية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٣، أعرب الجابري عن معارضته لمشاريع الأمير عبد الله، وأوضح أن دمشق لا تستطيع التنازل عن مركزها، وأنها لا ترضى عن نظامها الجمهوري بديلاً، كما طالب ببعض أجزاء لبنان التي انتزعت منها، ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبل، وليست هذه رغبة سكان سورية وحدهم بل هي كذلك رغبة سكان هذه الأجزاء التي أُلحقتْ بلبنان كارهة مرغمة[١٦٢].

أما الوفد السعودي، برئاسة الشيخ يوسف ياسين الذي التقى والنحاس باشا في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣م، فقد أعرب عن معارضته لمشروع سورية الكبرى، وتأييده لسورية ولبنان، في ظل الحكم الجمهوري فيهما، وأن تكون الكلمة في فلسطين لما يُجمع عليه أهلها. وصرح الشيخ يوسف برغبة مليكه عبد العزيز في العمل لما فيه تأييد الصلات بين السعودية ومصر، والبحث في ما يؤدي إلى خير للأمة العربية؛ دون النظر لجر المغنم لبعضها دون البعض الأخر. وأكد أن جمْع الأمم العربية كلها في دولة واحدة يتعارض مع الأوضاع القائمة، وقد ينشأ عنه صدام ليس لأحد مصلحة فيه. لذا فإن السعودية لا تمانع في التعاون بين البلدان العربية في المسائل الاقتصادية

---

(١٦٠) جامعة الدول العربية، ملخص محاضر المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن، ص ٨.

(١٦١) الأهرام، ٢/ ١٠/ ١٩٤٤.

(١٦٢) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣ و٣٦ ـ ٣٨.

والثقافية أو أي تعاون ممكن؛ عندما يكون ذلك في الإمكان ويكون الوقت ملائماً، وأن تشترك البلدان العربية على قدم المساواة التامة[١٦٣].

رحبت اليمن بفكرة التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلدان العربية؛ بحيث تحتفظ كل دولة منها بكامل سيادتها وحقوقها، ويكون هذا التعاون قائماً على التساوي بين جميع الدول في الحقوق والمصالح المتبادلة[١٦٤]، في حين أعرب الوفد اللبناني عن استعداده للتعاون مع الأقطار العربية «التي تتفهم موقفه المتحفظ من الوحدة العربية تفهماً جعلها تعترف بكيانه وحدوده الحالية دولة مستقلة ذات سيادة على أن يكون التعاون بين لبنان والدول العربية الأخرى قائماً على أساس السيادة والمساواة»[١٦٥].

هكذا سارت المشاورات؛ والواقع أنه منذ البداية سقط مشروع إيجاد حكومة مركزية لأن البحث وراء ذلك، كما قال نوري السعيد «مضيعة للوقت»، فاستبعدت «الوحدة العربية» من أول الطريق. وكان هذا رأي النحاس ولكنه أرادها أن تخرج من فم نوري السعيد[١٦٦]. وطلب النحاس في ختام المشاورات تفسيراً لتصريح صحفي نسب إلى نوري أعرب فيه عن رغبة العراق في أن يكون لها ميناء على البحر المتوسط، وأوضح نوري أنه قصد بناء خط للسكة الحديد؛ يربط بلاد البحر المتوسط بالاتفاق مع الدول التي يمر عبرها هذا الخط[١٦٧]. ومن الملاحظ أن نوري السعيد كان يُطلع كلاً من اللورد كيلرن (Lord Killearn) السفير البريطاني في القاهرة، واللورد موين وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط على هذه المحادثات أول بأول[١٦٨].

لم يبق بعد انتهاء المشاورات سوى انعقاد اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي، وترأست مصر اجتماعاتها. وفي الجلسة الثانية ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤، عرض النحاس باشا المسائل المتفق عليها من جانب الأقطار العربية، وهي الاشتراك في وجوه التعاون الاقتصادي، ويشمل العملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري بوجه عام، وكذلك التعاون الثقافي والاجتماعي ويشمل التعليم وما يتصل به، وقد تشكلت لجنة فرعية لمعالجة كل هذه المشاكل، وأخرى للتنسيق والتحرير لمراقبة عمل تلك

---

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ١٥.
(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(١٦٦) أحمد الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء (بيروت: دار العودة، [د. ت.])، ص ٦٧.
(١٦٧) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص ٣١.
(١٦٨) نوفل، العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله، ص ٦٠.

اللجان وترأسها النحاس بنفسه. وإذا كان الاتفاق بين البلدان العربية قد تم بسرعة حول التعاون في المجالات غير السياسية؛ فإن الأمر كان مختلفاً عندما تناولت اللجنة التعاون في المجال السياسي وإدارته، وكان هناك ميل واضح في مصر لأن تحتفظ كل دولة عربية - في إطار الاتحاد العربي - باستقلالها، وأن فكرة الاتحاد الفدرالي بين البلدان العربية كانت بعيدة من تفكير المصريين. والخلاصة أن الأقطار العربية وافقت على استبعاد فكرة تأليف حكومة مركزية؛ لتعذر ذلك ومساسه باستقلال كل قطر، وهي تريد المحافظة على هذا الاستقلال. وبعد المناقشات، عبرت مصر، رسمياً ولأول مرة، عن وجهة نظرها في صورة متكاملة للتعاون بين البلدان العربية، حيث عرض النحاس باشا الصيغة التي وضعها، وأهم ما ورد فيها «تؤلف للدول العربية من الدول العربية المستقلة.. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة على قدم المساواة، وأن تكون قراراته ملزمة لمن يقبلها، فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة»[١٦٩].

لقد كانت مصر تأمل في أن تكون الجامعة المنشود تأسيسها ذات دور فعّال كمؤسسة إقليمية، وزيادة في تأكيد الموقف المصري المتمسك بكلمة «جامعة» قال محمد صلاح الدين وزير الخارجية: إننا إذا استعملنا كلمة «حلف» فسرها كل واحد حسب رأيه أو حسب ميله؛ فمنهم من يفسرها بـ (Federation) ومنهم من يفسرها بـ (Confederation)؛ ومنهم من يفسرها بـ (Entente)؛ ما يؤدي بنا إلى الحيرة والارتباك. وقال النحاس باشا: إن الشيء المهم هو أن كلمة «جامعة» تعبّر عن شيء قائم أما «الحلف» فيعبّر عن شيء مكتسب ومتفق عليه وعبارة «الجامعة العربية» أقرب العبارات إلى التعبير عنها، وقد أيّد العراق عبارة النحاس باشا وكذلك لبنان[١٧٠].

وفي الجلسة الثامنة للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤؛ وافقت اللجنة على بروتوكول الإسكندرية. وبعد ما يربو على ثلاثة أشهر اجتمعت اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة التحضيرية في يوم ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٤٥ بمبنى وزارة الخارجية بالقاهرة؛ لوضع مشروع ميثاق الجامعة، وكانت أهم قرارات اللجنة: قيام جامعة الدول العربية ولها مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية؛ تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة، وقرارات المجلس

---

(١٦٩) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٩.

(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٢.

ملزمة لمن يقبلها «ولا يجوز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أي دولة منها»، والتعاون «في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها»، وتدعيم هذه الروابط في المستقبل، واحترام استقلال لبنان وسيادته بحدوده القائمة. وكان القرار الأخير خاصاً بفلسطين، فطالبت اللجنة بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية، والمحافظة على الأراضي العربية، والعمل على تحقيق آمال الفلسطينيين المشروعة وحقوقهم العادلة. من ناحية أخرى، عملت مصر على إتاحة الفرصة أمام البلدان العربية غير المستقلة؛ لأن تشارك في نشاط الجامعة والتعاون العربي في المجال غير السياسي؛ نظراً لأن الجامعة العربية تعمل لأمة عربية آتية. ولأنها لا تضم في عضويتها سوى البلدان العربية المستقلة حتى لا يكون هناك مساساً بميثاق الجامعة؛ فقد اقترحت مصر أن يشترك في اللجان التي ستتناول الجوانب غير السياسية في نشاط الجامعة ممثلون عن العناصر العربية من البلدان العربية غير المستقلة؛ حتى لا تحْرَم هذه الجماعات التعاون في هذه المجالات غير السياسية[١٧١].

في ٢٢ آذار/ مارس عام ١٩٤٥ كان الاحتفال الكبير بوزارة الخارجية المصرية بمناسبة توقيع الميثاق بمنزلة نهاية مرحلة في التاريخ العربي وبداية مرحلة جديدة[١٧٢] وفي الوقت ذاته بداية النهاية للدور المؤثر الذي ظلت تلعبه بريطانيا في قضية الوحدة العربية خلال العقود الثلاثة السابقة.

• موقف الولايات المتحدة من إنشاء الجامعة العربية

وضعت الولايات المتحدة تصوراً متكاملاً عن موقفها تجاه موضوع الاتحاد العربي وقتذاك، وهو بإيجاز أنه إذا رأت الشعوب العربية - بإرادتها الحرة - أن من مصلحتها الاتحاد، فإنه انطلاقاً من الموقف الأساسي للإدارة الأمريكية سوف تنظر إلى هذا التطور بعطف، بشرط أن يتم ذلك وفقاً لمبادئ ميثاق الأطلسي[١٧٣]، وبياني وزير

---

(١٧١) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية، الجلسة الثالثة، ص ٣٨، والجلسة الثانية عشرة، ص ٧٩، والجلسة الرابعة عشرة، ص ٩١ - ٩٢.

(١٧٢) الأهرام، ٢٣/ ٣/ ١٩٤٥، وقد خصّصت الجريدة جلّ صفحاتها لهذه الاحتفالية الكبرى.

(١٧٣) في الرابع عشر من آب/ أغسطس ١٩٤١، نَشَر روزفلت، رئيس الولايات المتحدة، ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا؛ وثيقة عُرِفَت باسم وثيقة الأطلسي، باعتبار أنها ظهرت وهما على ظهر بارجة حربية شمال الأطلسي، تضمّنت هذه الوثيقة الأسس المشتركة لما قالا أنه أماني دولتيهما لمستقبل الجنس البشري بعد الحرب، وكانت الوثيقة في ثماني مواد منها: أنهما لا يرغبان في إحداث تغييرات إقليمية لا تتّفق والرغبات التي يعبّر عنها سكان كلّ إقليم تعبيراً حراً، وأنهما يحترمان حقوق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يبغون العيش في ظلّها، ويرغبان في ردّ حقوق السيادة والحكومة الذاتية إلى أولئك الذين حُرِموا منها بالقوة، وأعرَبَ الرئيسان في هذه الوثيقة عن رغبتهما =

الخارجية كورديل هل في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٤٢ و١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، وفيهما ما يؤكد مبادئ المساواة بين الدول، وحقها في الحياة دون ضغوط أو تدخلات خارجية في شؤونها الداخلية. ويبدو للإدارة الأمريكية أن الأحداث، والمشاكل التي وقعت في سنوات الحرب؛ توضح أن بلدان الشرق الأدنى تحتاج إلى دعم أكبر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن الأفضل من أجل الوحدة؛ أن تأخذ الخطوات الأولى نحو هذه الأهداف بعين الاعتبار(١٧٤).

وكانت المفوضية الأمريكية في القاهرة قد أوصت بضرورة تأييد حركة الاتحاد العربي لما تتمتع به من تأييد واسع وعدم عداء المدافعين عنها للولايات المتحدة، كما عبرت الولايات المتحدة عن الموقف ذاته إلى الأمير فيصل، وزير الخارجية السعودية، في مقابلة للقائم بأعمال وزير الخارجية إدوارد ستيتنيوس (Edward Stettinius)، في زيارته لأمريكا في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٣؛ عندما أبدى الأمير تحفظه عن المحاولة الهاشمية؛ لقيام اتحاد بين العراق وشرق الأردن وسورية وفلسطين بقصد تطويق السعودية وحصارها(١٧٥).

أرسلت السفارة الأمريكية بالقاهرة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، التقارير الخاصة بمحاضر الاجتماعات بين النحاس وتوفيق أبو الهدى، والتي قام بتسليمها محمد صلاح الدين وكيل وزارة الخارجية المصرية بناء على تعليمات من رئيس الوزراء المصري. وفي تعليق السفارة على نصوص المحادثات؛ ورد أنه إذا كان الهدف الحقيقي لنوري السعيد هو إقامة اتحاد سورية الكبرى مع وجود علاقة خاصة بالعراق، فإن هدف توفيق أبو الهدى هو إقامة وحدة بين سورية وشرق الأردن في ظل عرش الأمير عبد الله، وأن هذا الهدف يلقى قبولاً وتأييداً لدى بعض الدوائر الرسمية الإنكليزية التي تريد إنهاء النفوذ الفرنسي في سورية. وذكر أبو الهدى أن فرنسا أنهت انتدابها على سورية قانونياً، ولكنه استمر من الناحية الفعلية، وهكذا ظل الاستقلال السوري دون مضمون رغم اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة به(١٧٦).

= في أن يقوم السلام الذي يمكّن كلّ الشعوب من العيش بأمان ضمن حدودها السياسية، ويضمن تأمين الحرية لجميع الأفراد في جميع الأقطار ليحيوا حياة خالية من الخوف والفاقة.

(١٧٤) Cordell Hull, *The Memories of Cordell Hull*, 2 vols. (New York: Macmillan, 1948), vol. 2, pp. 1546-1547.

(١٧٥) Foreign Relations of the United States, 1943, U.S. Government Printing Office (Washington), vol. 4 (1964), pp. 845-864 and 852-855.

(١٧٦) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ٦٧.

طلبت الخارجية الأمريكية، في مطلع عام ١٩٤٤، من بعثاتها الدبلوماسية في العواصم العربية إجراء تقويم لجهود حركة الاتحاد العربي، وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ أرسلت السفارة الأمريكية في القاهرة تقويمها لتطور الفكرة والجهود التي بذلت لتحقيقها خلال عام ١٩٤٣. بدأ التقرير بالإشارة إلى تصريح إيدن في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣، وأرجع دوافعه إلى محاولة مواجهة الدعاية النازية التي كانت تتهم بريطانيا بالسيطرة الاستعمارية على البلدان العربية.

أما بخصوص دوافع النحاس؛ فقد رأت السفارة فيها محاولة للقيام بإنجاز خارجي لتحويل الأنظار عن الوضع الداخلي، حيث كان الوفد يواجه أزمة نشر الكتاب الأسود وخروج مكرم عبيد ومجموعة من النواب الوفديين منه، ولاحظت السفارة التنافس بين النحاس والملك فاروق، وأن هيبة النحاس تزداد في الأقطار العربية بسبب ارتباطه بالموضوع. وأشار التقرير إلى أنه رغم كل التغطية الصحافية عن الاتحاد العربي خلال عام ١٩٤٣؛ فإنه لا يوجد حتى الآن اقتراح محدد، والذين يتصدرون الحركة لا يعرفون إلى أين قادتهم جهودهم.

إن البلدان العربية في واقع الأمر مهتمة بأمورها الداخلية أكثر من انشغالها بقضايا التعاون العربي العام. مع ذلك أوصت السفارة بضرورة متابعة الموضوع وجمع المعلومات عن مفاوضات العراق مع سورية ولبنان، وتطور الوضع في شمال أفريقيا وفلسطين، ونشاط الهيئات غير الرسمية مثل نادي الاتحاد العربي الذي يرئسه فؤاد أباظة باشا. وللتدليل على عدم وضوح مفهوم الاتحاد العربي، أشار التقرير إلى وجود اختلافات كبيرة عن مفهوم الاتحاد المزمع قيامه، وإلى غياب تصور واضح عن الشكل الدستوري أو التنظيمي للهدف المراد تحقيقه، وإلى اختلاف الحكومات العربية حول مجالات النشاط للاتحاد العربي، وأن المجال الثقافي هو المجال الوحيد الذي يحظى باتفاق عام حوله.

واللافت أن التقرير يطرح تساؤلاً عما إذا كان ما يحدث هو بداية اليقظة العربية أم أنه تحركات مؤقتة لعدد من الحكومات؟ ورأى أن تطور الوقائع وليس التحليل المنطقي هو الذي سوف يقدم الإجابة، وما يبدو محتملاً الآن أن الاتحاد العربي سوف يأخذ شكل وطبيعة (Pan-Americanism)؛ حيث يظل الولاء الوطني هو الأساس وله الأولوية على الولاء الإقليمي. ثم يقدم التقرير تحليلاً لموقف الأقليات المختلفة التي تسكن العراق تجاه موضوع الوحدة العربية، ويُؤكد التقرير أن الرأي العام العراقي معادٍ لبريطانيا، كما أنه ينظر إلى فرنسا بشك كبير في ضوء ممارساتها في سورية ولبنان. ويصل إلى نتيجة

مؤداها أن المسؤولين العراقيين الذين يتولون إدارة الشؤون الخارجية يرغبون في تأييد الولايات المتحدة لخطة الاتحاد العربي، والتي يؤكدون أنها تتفق تماماً مع مبادئ إعلان الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة. لكن هذا الرجاء تشوبه ثلاثة مخاوف تتمثل بأن تعود الولايات المتحدة بعد الحرب إلى عزلتها التقليدية، وتترك الشعوب العربية تحت رحمة القوى الاستعمارية، وأن تنخرط في لعبة القوى الكبرى وتقوم بإجراء صفقات مع الدول الأخرى لتوزيع مناطق النفوذ في العالم، وأن تؤدي ضغوط السياسة الداخلية إلى تخلي الولايات المتحدة عن مبادئ إعلان الأطلسي في ما يتعلق بفلسطين، وأن تتعاون مع بريطانيا في إقامة دولة يهودية في المنطقة، وأنه إذا تحقق أي من المخاوف الثلاثة فإن تحقيق أمل الاتحاد العربي سوف يكون أكثر صعوبة[١٧٧].

وكان تقرير سريّ أمريكيّ (في أول تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٤٤) حدد الأهداف السياسية للولايات المتحدة في المنطقة على النحو التالي:

ـ تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة من إجراء ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس من حسن الجوار.

ـ تأكيد حق الشعوب في اختيار ما تريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.

ـ توفير مساواة في الفرصة، في التجارة والترانزيت والتبادل التجاري تختلف عن سياسة الاستبعاد، وحرية التفاوض إما من خلال الوكالات الحكومية أو المشروعات الخاصة، بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المطبق.

ـ حماية المواطنين الأمريكيين بصفة عامة، وحماية الحقوق الاقتصادية الأمريكية المشروعة والنهوض بها، سواء كانت حقوقاً مماثلة أو محتملة[١٧٨]!

صرح وليم فيليبس (W. Phillips) مساعد وزير الخارجية في خطاب له بنيويورك بتاريخ ٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ (عقب إعلان إنشاء الجامعة العربية) أن الحكومة الأمريكية ترحب بإنشاء جامعة الدول العربية، وإننا نرحب بتنمية التعاون العربي، وعلى ثقة بأن تدعيم الروابط بين البلدان العربية المختلفة لن يكون فقط للمصلحة المشتركة

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٤.

(١٧٨) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ط ٣ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

لهذه البلدان؛ ولكن سيمكنها أيضاً من القيام بمساهمات مهمة وبناءة في العمل الكبير الذي ينتظر الأمم المتحدة(١٧٩).

وأعدت إدارة شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا ـ التي كان يرئسها وقتذاك لويد هندرسون ـ تقريراً هاماً في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٤٥ يلخص النظرة الأمريكية إلى قضية الاتحاد العربي والجامعة العربية في تلك المرحلة. وقد ورد فيه أن منطلق السياسة الأمريكية إزاء جامعة الدول العربية يعود إلى التقاليد الأمريكية المتعاطفة مع القومية العربية، ومع الحركة تجاه الوحدة بين العرب والتي تمثل الجامعة العربية أهم نتيجة لها حتى الآن، والدعوة إلى القومية العربية نجد أصولها في القرن التاسع عشر عندما اتجهت لتحقيق الاستقلال عن تركيا، والتي تلقت تشجيعاً ودعماً كبيرين من الأفكار الليبرالية التي نشرتها البعثات التعليمية الأمريكية في الشرق الأدنى. كما برز التعاطف مع التطلعات العربية في المادة الثانية عشرة من مبادئ ويلسون، ثم في اعتراف الولايات المتحدة بمملكة نجد والحجاز في عام ١٩٣١، وبالعراق في عام ١٩٣٢، وجاء في ختام التقرير أن الحكومة الأمريكية قد نظرت تقليدياً بعين التعاطف مع محاولات الشعب العربي؛ لإعادة تحقيق استقلاله وأداء دور بارز في الشؤون الدولية، ومن ثم رحبنا بمظاهر التعاون العربي مثل إنشاء جامعة الدول العربية، والخطوات التي تم اتخاذها فعلاً نحو الوحدة بين العرب في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(١٨٠).

وفي تقرير مطوّل أعده مكتب الاستخبارات بالخارجية الأمريكية في أول تموز/ يوليو ١٩٤٦؛ عرض التقرير تطور فكرة الاتحاد العربي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، كما حدد العوامل التي أدت إلى دعم التوجه نحو الاتحاد في عاملين اثنين:

ـ انتشار الفكرة القومية بين كل طبقات السكان في كل بلد عربي، وأن الحكام المسلمين والمحافظين في شبه الجزيرة العربية قد اتخذوا موقفاً مؤداه أن كل العرب يرتبطون فيما بينهم بمصالح مشتركة.

ـ نشوء نخبة جديدة من المسؤولين العرب الذين أدركوا ضرورة التوجه إلى الرأي العام العربي وتبين القضايا التي تجد استجابة لديه، فضلاً عن تفاقم المشكلة الفلسطينية ومعارضة كل السياسيين العرب للحركة الصهيونية ولأهدافها في فلسطين.

---

(١٧٩) Foreign Relations of the United States, 1945, U.S. Government Printing Office (Washington), vol. 4 (1969), p. 29.

(١٨٠) Foreign Relations of the United States, Memorandum by the Director of the Office of the Near Eastern and African, Henderson, to the Secretary of the State, vol. 8 (29 August 1945), pp. 25-29.

وقد حدد التقرير العوامل التي تعترض نجاح جهود الاتحاد العربي في ما يلي:

ـ أن المصادر التي فرضتها عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية أوجدت تفاوتاً بين البلدان العربية، وعلى سبيل المثال فإن مصر والعراق تنافستا دائماً من أجل قيادة الشرق الأدنى، وقد يتأثر وضع مصر ـ أغنى البلدان العربية ـ إذا ما ارتبطت أكثر في جهود مشتركة مع جيرانها الفقراء، كما أن أجزاء من الجزيرة العربية ترتبط بالهند والحبشة أكثر من ارتباطها بالوطن العربي.

ـ أن أكثر الملوك والرؤساء العرب يتخذون قراراتهم على أسس عائلية وشخصية، بل أن أغلبهم غير مستعد للتضحية بمراكزه من أجل القضية العربية؛ بخاصة أن أغلب البلدان العربية ما زال مقيداً بالنفوذ الأجنبي.

ـ أن تباين مصالح وسياسات بعض الدول الغربية في المنطقة، وإدراكها بأن قيام اتحاد عربي سوف يؤثر في مناطق نفوذها التقليدية بل ربما يهدد استمرار نفوذها كلية، بيد أن معارضة السياسات الغربية في المنطقة ما زالت تمثل دافعاً للتعاون العربي، كما أن دعم الحركات الوطنية في البلدان العربية التي لم تحصل على استقلالها من شأنه أن يدعم الاتجاه نحو الاتحاد العربي، ذلك أنه من الصعوبة بمكان السيطرة على وطن عربي متحدٍ، هذا فضلاً عن أن الأمم المتحدة حريصة على وجود الجامعة العربية وعلى أن تقوم بدور في بناء السلام في العالم.

تجدر الإشارة إلى أن التقرير ألقى بظلال الشك على دعم الحكومات العربية لجهود الجامعة؛ لأن التنافس بينها لن يتوقف، وهناك قصور من جانب هذه الحكومات في القيام بالإصلاحات الضرورية في مجتمعاتها، وأنه من الأرجح أن ينتقل أسلوبها في العمل إلى الجامعة التي يتم اختيار موظفيها بواسطة تلك الحكومات. وأكد التقرير أن المطلب الأكثر إلحاحاً في الوطن العربي هو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وليس هناك ما يشير إلى أن الجامعة سوف تتحرك نحو إيجاد توحيد في المجال الاقتصادي أو الثقافي؛ لأن ذلك يتطلب تغييرات في التوزيع القائم للثروة والسلطة في البلدان العربية، وهو ما لا ترغبه الحكومات القائمة. وخلص إلى أنه من غير المتوقع أن تقوم الجامعة العربية بالعمل لتحقيق الاتحاد بين البلدان العربية؛ ليس لأن ذلك سوف يؤثر في توازن القوى في الوطن العربي فقط، ولكن لحرص الحكومات العربية على تمثيل أكبر عدد من بلدانها في الأمم المتحدة أيضاً لإعطائهم قوة أكثر.

في الختام، يطرح التقرير تساؤلاً مفاده: هل تكون الجامعة العربية عنصراً داعماً للاستقرار السياسي في الشرق الأدنى ومن ثم في العالم كله أم لا؟ وتضمنت الإجابة أن الجامعة اتجهت في بعض الأحيان إلى رفع شعارات إسلامية عنيفة، أما عن احتمال وقوعها تحت النفوذ السوفياتي فهو غير كبير لأن موقف الحكومات العربية يتسم بالخوف من الاستعمار الروسي وما يستتبعه من انتشار الشيوعية في بلادهم(١٨١).

وقبيل نهاية عام ١٩٤٥، كان المد القومي يغمر الوطن العربي تقريباً، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته، أبلغ جورج وادزورث (G. Wadsworth)، سفير أمريكا في بيروت، الرئيس ترومان بأنه يبدو من الضروري الاعتراف بأن الوطن العربي كله في حالة اختمار وبأن شعوبه على أعتاب نهضة جديدة، وكل منها يريد أن يدير شؤونه بنفسه؛ وإذا حدث أن خذلتهم الولايات المتحدة فسوف يتجهون صوب الاتحاد السوفياتي، وسيكون في ذلك خسارة لحضارتنا(١٨٢).

ولكن، مع كل مظاهر التعاطف الأمريكي مع حركة الاتحاد العربي، ووفقاً للمحادثات التي تمت بين الولايات المتحدة وبريطانيا في عام ١٩٤٧؛ وتضمنتها رسالة السفارة الأمريكية بلندن في أوائل عام ١٩٤٩، فقد كانت السياسة الأمريكية حريصة على عدم قيام الجامعة العربية بأي إجراءات في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية من شأنها وضع قيود على حرية التجارة(١٨٣).

ومع ذلك فقد لحقت بالجامعة العربية منذ إنشائها شائبة كان لها تأثير كبير في مستقبلها، حيث أضحى هناك دائماً شبح يحوم بالشك حول فكرة الجامعة العربية من تأثير تصريح إيدن الذي فسر على أن بريطانيا تدعو، أو على الأقل لا تمانع، في إنشاء جامعة عربية، فإذا كانت بريطانيا بدورها ومطامعها ـ وقتذاك ـ في الوطن العربي، تدعو إلى إنشاء الجامعة، أو لا تمانع في ذلك؛ فإن معناه على الفور أن العرب يتشككون في هذه الجامعة من منطق أنه «إذا كان هناك شيء يريده العدو فمعنى ذلك أنه ليس ينبغي لي أن أريده». ولقد كان ذلك جزءاً من الحقيقة وليس الحقيقة كلها، لأن إيدن المعبر عن سياسة بريطانيا وقتها، لم يكن يخترع للعرب شيئاً لا يفكرون هم فيه، كأن يريد تأييد

(١٨١) Foreign Relations of the United States, 1946, OCL, Background Development and Prospects of the Arab League to Mid-Intelligence, Research Report, 3332 (1 July 1946), pp. 3-6, 10-13 and 39-41.

(١٨٢) Foreign Relations of the United States, 1945, 8:11-18, Wadsworth Quoted in Henderson to Byrnes (13 November 1945).

(١٨٣) Foreign Relations of the United States, 1948, Aftermath of the Pentagon Talks of 1947 between the U.S. and the U.K. January, vol. 52 (1949), and U. S. Government Printing Office (1975), p. 70.

العرب في حرب بريطانيا ضد المحور، ولم يكن في حاجة إلى جهد كبير ليعرف أن الوحدة هي حلم العرب الأكبر، ومن ثم فإن إغراءهم يكون عن طريق التلويح به على نحو أو آخر.

لقد اعتقد إيدن، وهو اعتقاد صحيح، أن شكل جامعة للدول العربية هو شكل مرغوب فيه. ومن هنا طرحه على العرب، ولكن الفاعلية الحقيقية لأي شيء ليست بمجرد شكله، وإنما هي باثنين: الشكل والمضمون. ولقد كان الضوء الأخضر الذي أعطاه إيدن في ما يتعلق بالشكل ضمن العوامل التي ساعدت على سرعة تكوين جامعة الدول العربية، لكن المضمون مسألة معلقة بالبلدان العربية، وبمدى ما تستطيع أن تعطيه للجامعة العربية كهدف وإرادة تعزز هذا الهدف بحيث يحقق له كلاهما، الهدف والإرادة، أن يحصل لنفسه على المضمون.

قامت إذاً؛ جامعة الدول العربية ـ كشكل ـ بإشارة ضوء أخضر من بريطانيا، وكانت هذه هي الشائبة الكبرى التي لحقت بفكرة الجامعة العربية، ولم ينتبه كثيرون بالقدر الكافي، يومها وربما إلى قادم الأيام، أن الشكل كان مطلوباً من العرب، وأن المضمون كان يجب أن يوضع بواسطتهم هم وليس بواسطة غيرهم، وكان عليهم أن يقدروا أنه:

ـ إذا بقيت الجامعة العربية مجرد شكل... فقد حقق إيدن كل ما يريد، وحققوا هم بعض ما أرادوا.

ـ وإذا تمكنوا هم من وضع المضمون في هذا الشكل... فقد حققوا هم كل ما يريدون، ولم يحقق إيدن أي شيء على الإطلاق.

إلا أن الجامعة العربية وقعت في عنكبوت الدسائس والمنافسات بين الأسَر الحاكمة في ذلك الوقت، وكان أبرزها ثلاث: الهاشميون في بغداد وعمّان في ناحية، والأسرة المالكة في مصر، والأسرة المالكة في السعودية في الناحية الأخرى. وكانت سورية ميدان هذه الدسائس والمنافسات التي عرفت باسم مشروع سورية الكبرى، وقد تبدى هذا الأمر في المحادثات والمشاورات التي سبقت إنشاء الجامعة.

واستباقاً للترتيب الزمني للأحداث؛ نشير إلى مشروعين كانا يهدفان إلى إحداث بلبلة في الفكر القومي العربي، والعمل على تمزيق شمل الجامعة العربية، وتقطيع أواصر دولها، وأنه بدلاً من البحث في ما يزيد الجامعة قوة في الوحدة العربية ذهب البعض في عرض مشاريع تحدث مزيداً من الفرقة، ولا شك أن كل ذلك يصب في مصلحة الغرب،

وقد نسب الأول إلى رئيس وزراء سورية، والثاني إلى رئيس وزراء العراق، وتفصيل ذلك في ما يلي:

خامساً: مشروع القدسي لاتحاد الدول العربية ١٩٥١

بداية نشير إلى أن الولايات المتحدة أعادت تقويم مصالحها في الشرق الأوسط، حين اجتمع في القاهرة أكثر من خمسين دبلوماسياً أمريكياً فيما بين ٧ و١١ آذار/ مارس ١٩٥٠، حيث أبرزوا الحاجة إلى ردع الاستغلال الشيوعي لأوضاع المنطقة، وأكدوا معارضتهم لأي نوع من الأحلاف الدفاعية الإقليمية، وأن المعونة العسكرية إذا كانت هامة للبلدان المتاخمة للاتحاد السوفياتي، وهي تركيا وإيران، فإن تشجيع المعونات الاقتصادية للبلدان العربية هامة وضرورية. كما رأوا ضرورة العمل على خلق الأوضاع التي تجعل طريقة الحياة الديمقراطية أكثر جاذبية من الشيوعية بالنسبة إلى الشعوب المحلية، وكانوا يعتقدون بضرورة إدخال قدر مؤثر من الفكر الليبرالي، والرغبة في العدالة الاجتماعية إلى الأنظمة الاجتماعية السياسية في الشرق الأدنى، دون فرض تغيير مفاجئ في النظام القائم بما قد يطيح فرصة تتطور الشيوعية على نحو سريع[١٨٤].

وقد لجأ حزب الشعب السوري إلى أسلوب غير مباشر للدعوة إلى الاتحاد مع العراق في إطار اتحاد عربي عام ليكون بديلاً لجامعة الدول العربية. وقد تمثل ذلك في مشروع الدكتور ناظم القدسي[١٨٥]، رئيس وزراء سورية ورئيس وفدها في الجامعة وقتذاك. ففي الثالث والعشرين من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥١؛ تقدم باقتراح إلى اللجنة السياسية عرف باسم مشروع القدسي، وبدأه بالكلام على الأحداث التي تتوالى بشكل تمْثل فيه الأخطار الداهمة للعيان، في حين بقي العرب على ما هم فيه من ضعف وتفرق، ما يدع أقطارهم وشعوبهم عرضة لمصائر يصعب على المرء تحديدها، وما لا يجعل لهم شأناً في الميزان الدولي؛ سواء استمرت الحرب الباردة أو يوم تقع الواقعة. وإلى جانب هذه الأخطار التي تقلق العالم نجد أن البلدان العربية بُلِيتْ بخطر آخر ألا وهو العدو اليهودي المقيم في صرّة بلادنا والمتربص بنا شراً. وتدل الاعتبارات العسكرية السليمة أنه يتعذر في الوقت الحاضر لأكثر الأقطار العربية منفردة، مجابهة هذا

---

(١٨٤) Foreign Relations of the United States, 1950, Report on the N. E. Regional Conference in Cairo, vol. 5 (16 March 1950), p. 4.

(١٨٥) تشكّلت وزارته في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ واستمرّت حتى ٧ آذار/ مارس ١٩٥١. انظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ٤ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ج ٢، ص ١٢٤٢.

الخطر الصهيوني الذي كان وما يزال همّه الأكبر التفريق بين البلدان العربية، ومقابلتها واحدة بعد أخرى ليكتب له البقاء ثم التوسع، وأن من أكبر النكبات التي نخشاها من جراء إسرائيل هو الشطر بين عرب مصر وما جاورها في الغرب من جهة، وهم حوالى ٦٠ مليوناً وبين عرب المشرق وهم حوالى ٢٠ مليوناً، ولنذكر أن اليهود يطلّون على البحر المتوسط وعلى البحر الأحمر، ولهم من إمكاناتهم في تجهيز الأساطيل التجارية والحربية ما يعرّض كل السواحل العربية المجاورة لأخطار في اقتصاداتها أو في سلامتها، وأن هذه الأخطار من عالمية دولية أو صهيونية تتساوى تجاهها البلدان العربية جميعاً عاجلاً أو آجلاً؛ مهما اختلفت هذه الدول في مواقعها الجغرافية منها أو في عواملها المحلية.

لهذه الاعتبارات التي تقدمنا بموجز عنها؛ نرى لزاماً اقتراح مشروع عملي يشمل البلدان العربية جميعاً، ويكفل التوحيد في السياسة الخارجية وفي قوى الدفاع القومي والاقتصادي والمرافق الرئيسية، ويكون بنظر الرأي العام العربي وبنظر الكتل العالمية موضع اهتمام. أما أشكال المشروع فثلاثة: **أولها** قيام الدولة المتحدة العربية، **وثانيها** قيام الدولة الاتحادية «فدرالية» **وثالثها** قيام دولة الكونفيدراسيون.

ـ أما الطريق العملية لتحقيق ذلك؛ فنقترح أن تبدأ اللجنة السياسية بإقرار الفكرة مبدئياً وإعلانها على الملأ ثم تختار على الفور لجنة من جميع الدول؛ مهمتها الاتصال السريع بادئ الأمر بجميع العواصم العربية وعرض الفكرة وتذليل العقبات. ثم تجتمع اللجنة السياسية بعد ذلك فوراً في موعد يتفق عليه من الآن؛ للنظر في اقتراحات اللجنة المختصة وتوصي بها مجلس الجامعة.

ـ ولما كانت الظروف الحالية لا تمهل؛ فنرى إلى جانب ما تقدم منذ الآن أن يُبرم الضمان الجماعي على أساس القيادة الموحدة، وتدعى اللجنة العسكرية أو اللجان العسكرية لتقوم بأعمالها، ولا سيما تنظيم القيادة في زمن السلم وتأمين التدريب العسكري في الأقطار العربية.

والغريب أننا نرى في العالم ـ ولا سيما في غرب أوروبا وشرقها ـ قيام اتحادات تجمع بين أمم متنافرة في أصولها وعروضها ولغاتها وتاريخها وتقاليدها، وتشترك في قواها الدفاعية وتنسّق بين إمكاناتها الاقتصادية بينما تتفرق البلدان العربية. كما نجد من الواجب الإشارة إلى أن تفاوت الأقطار العربية في عدد سكانها حقيقة راهنة؛ يقتضي منطق الواقع أيضاً أن يأخذ بنظر الاعتبار تشكيل المجالس والهيئات المشرفة على الاتحاد.

ـ أما الاعتبارات التي طالما قيل إنها تقف في طريق الوحدة أو الاتحاد؛ فإن في التطورات الاجتماعية وفي الانقلابات الدولية ما لا تقف أمامه كل اعتبارات مبنية على القياس المحلي الصرف.

ـ وفي رأينا الصريح أن البلدان العربية ستكون عرضة لتطورات لا يمكن تجنبها، ومن الخير أن نسعى إلى الاتحاد أحراراً، وأن يكون صالحنا من صنع أيدينا بدلاً من أن تفرض علينا أشكال أخرى في ظروف قاهرة.

ولقد خيبت الجامعة العربية آمال العرب، وكانت غنية في المظاهر والأقوال وجدباً في النتائج والأفعال، وعرف الجميع أن الروح السائدة فيها لا تساير واقع العصر وسرعة الزمن وخطورة الأحداث؛ لأنها لم تسلك الطريق الإنشائي في أي حقل من الدفاع أو الاقتصاد أو الثقافة أو الاجتماع[١٨٦].

وخلاصة المشروع أنه ينص على استبدال جامعة الدول العربية بما أطلق عليه الدول العربية المتحدة؛ باعتبار أن هذا أفضل أنواع الاتحادات ومثلها الأعلى.

وقد ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية في بغداد أن الصحف العراقية، والرأي العام على مختلف اتجاهاته؛ استقبل مشروع القدسي بالتأييد العام، وقد أدلى وزير العراق المفوض بدمشق بحديث للصحافة تحدث فيه عن مشروع ناظم القدسي، وقال عنه إن العراق أول من أيد المشروع بين الوفود العربية في اللجنة السياسية للجامعة العربية، وإن المصلحة القومية تتطلب ذلك، ويمكن للأقطار العربية القريبة الحدود والمصالح أن تتحد أولاً على أن تنضم إليها أقطار عربية أخرى[١٨٧].

بيد أن الصحف المصرية، هاجمته، وعدّته وقتئذ مشروعاً خيالياً غير قابل للتنفيذ؛ إضافة إلى أن الظروف التي رافقت تقديمه أفقدته قيمته وحيويته وأهميته. فقد أخفى القدسي هذا المشروع عن المسؤولين المنفذين في السياسة السورية، وأخذ العهود والمواثيق على أعضاء اللجنة السياسية بالجامعة العربية أن لا يذيعوا شيئاً عن المشروع إلا بعد مناقشته وإقراره[١٨٨].

---

(١٨٦) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٠، والأهرام، ٢٦/ ١/ ١٩٥١.

(١٨٧) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، الأرشيف السّري الجديد، محافظ سورية، المحفظة ١٦، الملف ٢٢٨/ ٧/ ١، ج ٤، تقرير من الوزير المفوّض إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٥١.

(١٨٨) أخبار اليوم (٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥١).

وفي ٦ شباط/ فبراير ١٩٥١؛ وصل إلى دمشق الجنرال روبرتسون، القائد العام للجيوش البريطانية في الشرق الأوسط ـ في نطاق زياراته لبعض العواصم العربية ـ وتل أبيب؛ تمهيداً لحضوره مؤتمر الدبلوماسيين الأمريكيين الذي تقرر عقده في إسطنبول في الرابع عشر من الشهر ذاته. اجتمع روبرتسون فور وصوله إلى دمشق بالرئيس هاشم الأتاسي، والدكتور ناظم القدسي في جو متأزم بعد إغلاق المدارس في أثر الإضرابات الطلابية التي قامت ضد هذه الزيارة. وقد أذاعت الحكومة السورية «أن الجنرال روبرتسون أجرى محادثات ودية مع السلطات السورية العسكرية والمدنية؛ استعرضت خلالها حالة الشرق الأوسط من جميع النواحي، ولم يطلب أي من الطرفين إعطاء تعهد ما، كما لم يلزم أي من الطرفين نفسه بشيء».

في هذه الأثناء كانت الأنباء التي تصل من عواصم الغرب تزيد المخاوف من اتجاه الوضع الدولي نحو حافة حرب عالمية. ففي الثامن من الشهر ذاته؛ صرح مصدر في وزارة الدفاع البريطانية بأن المحادثات البريطانية ـ الأمريكية المتعلقة بالدفاع عن المتوسط كانت قد بدأت مرحلتها الأولى في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ في جزيرة مالطة، وستستأنف في شهر آذار/ مارس ١٩٥١، وفي ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥١؛ وبينما كانت دعايات الغرب تنشر في المنطقة العربية أنباء مثل «روسيا تنشئ جيشاً إسلامياً لغزو العالم الإسلامي»، كان مؤتمر سفراء الولايات المتحدة يبدأ اجتماعاته في إسطنبول برئاسة جورج ماك غي (George McGee) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، وحضور وزير الطيران الأمريكي، وقائد الأسطول الأمريكي في المتوسط وأوروبا[١٨٩].

في هذا الجو الدولي المتأزم؛ وبتاريخ ٥ آذار/ مارس ١٩٥١؛ ألقى الدكتور ناظم القدسي بياناً في مجلس النواب طرح على أساسه الثقة بحكومته، ثم تحدث عن المذكرة التي قدمت باسم الحكومة السورية إلى الجامعة العربية. ناقش المجلس النيابي بيان رئيس الوزراء ناظم القدسي في جلسة ٧ آذار/ مارس ١٩٥١، وقد هيأ أنصار التحالف مع الغرب أنفسهم لهذه الجلسة، وتتمة لفصول الحملة التي قام بها الغرب في البرلمان وخارجه لربط سورية بالمعسكر الغربي. فقد زار دمشق المستر ماك غي وكيل الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، وعقد فيها مؤتمراً صحفياً بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥١، إبان الأزمة التي نشأت عن استقالة وزارة القدسي، وجاء فيه:

---

(١٨٩) الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج ٢، ص ١٢٨٦.

«لقد وجدت في كل مكان حللت به أن الحياد يخسر أنصاره، لأن الحياد قد أصبح لا مكان له، ولأنه مع مرور الزمن يزداد عدد الذين يدركون أنه لا يمكن أن يكون هنالك حياد بين أعداء الحرية والمدافعين عنها. إن هؤلاء الناس يعلمون أيضاً أن مثل هذا الحياد هو بمنزلة دعوة إلى العدوان، وأن الأمم التي تجعل من الحياد سياسة لها تنتظر لترى اسمها على قائمة الضحايا المرتقبة، وأود أن أؤكد رغبة الشعب الأمريكي ورغبة حكومتي في التعاون مع الشعب السوري بكل طريقة ممكنة»[١٩٠].

خلاصة الأمر أن هذه المذكرة لم يقدّر لها أن ترى النور، وقد يكون أهم أثر لها أنها هيأت الجو لمعاهدة الدفاع المشترك التي أقرتها جامعة الدول العربية في ذلك العام (١٩٥٤)؛ لتقضي بها على مخاوف سورية من ناحية إسرائيل وعلى فكرة الاتحاد مع العراق، وأصبح اهتمام سورية الأكبر هو الاتحاد الكبير مع سائر الأقطار العربية[١٩١]. وبذلك نرى أن هذا المشروع ما هو إلا فكرة لم يتم عرضها ومناقشتها من قِبَل المسؤولين العرب.

سادساً: المشروع العراقي (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤)

قدم محمد فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي دعوة بلاده للاتحاد العربي في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية؛ المنعقد في القاهرة مساء الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، وجاء في كلمته «إن الأمة العربية تكافح في سبيل أمرين: التحرير والتوحيد، ولا شك في أن الشعوب العربية ابتُليتْ بأوضاع سياسية ليست هي المسؤولة عنها؛ وإنما هي وليدة عصور من التأخر والاستعمار، ولو نظرنا إلى ما هنالك من حواجز وسدود وجدران قائمة بين البلاد العربية، وتساءلنا من وضعها ولأجل من وضعت؛ لوجدنا أن الذي وضعها ليس العرب أنفسهم، ولا وضعت لمصلحتهم، لذلك فالعرب أمامهم مرحلة قومية طويلة من الكفاح في سبيل تحرير أنفسهم، ودك هذه الحواجز وإزالتها من أساسها، كلنا نشعر بهذا الأمر ونسلم به؛ ولكننا تجاه أوضاع قائمة وحالات سياسية نؤخر سيرنا في سبيل دك هذه الحواجز والجدران، وعندما أسست الجامعة العربية كان يؤمل منها الشيء الكثير في هذا السبيل، ولكن الجامعة بداية وليست نهاية؛ فأمامنا طريق طويل وشاق نسير فيه قبل الوصول إلى الاتحاد». واختتم الجمالي كلمته قائلاً: «أتقدم بإخلاص وإيمان مستفزاً إخلاصكم بأن نعمل

---

(١٩٠) المصدر نفسه، ص ١٢٨٨ ـ ١٢٩٢.

(١٩١) رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، ص ٣٦٨.

جميعاً من أجل الاتحاد، وأن نسير السير الحثيث في سبيل الاتحاد الذي يتطلبه الوضع الداخلي والخارجي... وعليه فإن للاقتراح العراقي وجهين إيجابي وسلبي؛ أما الإيجابي فبدعوة المجلس إلى السير في سبيل الاتحاد، وأما السلبي فالعراق يرجو ألّا تفكر الدول الأعضاء في أن الغرض من الاتحاد أناني أو لمصلحة خاصة، نحن نريد مصلحة عليا، بهذه الروح يتقدم الوفد العراقي بهذا المشروع ويرجو أن تقرّوه».

وكان أهم ما تضمنه المشروع العراقي:

ـ السبيل الوحيد لإنقاذ العرب من محنتهم ومجابهة الخطر الإسرائيلي وإقرار السلم في هذا القسم الحيوي من العالم؛ هو تحقيق الاتحاد العربي وهي ماضية في هذه الخطة.

ـ القول بضرورة السير الإجماعي نحو الاتحاد المنشود بسرعة واحدة من قبل الدول أعضاء الجامعة كلهم؛ قد أخر قضية الاتحاد العربي التي يهدف إليها ميثاق جامعة الدول العربية.

ـ يجب على الدول ذات الممكنات الراهنة لتحقيق الاتحاد أن تشرع فوراً، وأن تمضي قدُماً لتحقيقه على أن تساعدها الدول الأخرى ريثما تستطيع بدورها الانضمام إلى هذا الاتحاد بصورة طبيعية.

ـ تجرى مفاوضات بين الدول التي تستطيع وتريد الدخول في الاتحاد على الأسس التي يرغب في إنشاء الاتحاد عليها، وبعد التوصل إلى اتفاق في هذا الخصوص تحاط جامعة الدول العربية علماً بذلك وهي بدورها تحيط الدول الأعضاء علماً بذلك.

ـ تشرع الدول الراغبة في الاتحاد في سن دستور يعرض على برلماناتها ثم تعدل دساتيرها على هذا الأساس.

ـ إن العراق لَيعرب عن استعداده للدخول في الاتحاد مع أي قطر من الأقطار العربية الراغبة فيه، ويرجو مخلصاً أن يلقى من لدن الأعضاء مثل الرغبة التي يحسها ويعمل لتحقيقها[١٩٢].

وفي الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ديوان مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، قال الجمالي: إن الموضوع الذي أريد التكلم

(١٩٢) الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر، ص ٤٥ ـ ٥٠.

فيه اليوم هو موضوع سفري إلى بيروت والقاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية، والتي أتاحت لي مجال الاجتماع برؤساء حكومات الدول العربية الثلاث وهي لبنان ومصر والأردن، وأود بصورة خاصة أن أؤكد بأن التعاون بين العراق وبين بقية الدول العربية الأخرى على أتم ما يكون والحمد الله، فنحن ولبنان دائماً على اتصال مستمر في ما يتعلق بالشؤون الدولية داخل الجامعة العربية وخارجها، أما مع مصر هذه المرة فقد كان الجو أخوياً والتعاون موجوداً، ويسرني أن أقول إن مصر ورجال الحكم فيها يؤيدون دعوة العراق للاتحاد تأييداً حاراً، أما الأردن فهي كما تعلمون الخط الأمامي للعراق تجاه العدو[193].

ولم تفصح محاضر الجامعة العربية عن أي رد فعل من مجلسها تجاه هذا المشروع، كما لم يشر الرئيس عبد الناصر، حين التقى بعد أيام من المؤتمر الصحفي للجمالي بوفد من الطلبة العراقيين، إلى المشروع ؛ بينما جاء في كلمته للطلبة «إن الثورة (تموز/يوليو ١٩٥٢) قامت على المحبة والإخاء والمساواة، وكل فرد منا يجب أن يؤدي رسالته كاملة مهما كان مكانه في المجتمع، ونحن سنساعد كل فرد يريد أن يرتفع ويرتقي، ولن نقف في وجهه فنقتل فيه كل نوازع الأمل»[194].

وفي شباط/فبراير ١٩٥٤؛ أدلى عبد الناصر بحديث لمجلة يوغسلافية جاء فيه «إن شعوب الشرق الأوسط والبلقان؛ يسودها شعور قوي بالرغبة في الاستقلال التام، والابتعاد عن سيطرة دول الشرق أو الغرب، إن هذه الشعوب كانت دائماً ـ بسبب صغرها ـ ضحية للصراع المستمر بين الشرق والغرب، ولا شك أن من صالحها العيش في سلام بعيدة عن هذا الصراع، والعمل على كسب صداقة الجميع، ولا جدال في أنها تحققت من أنها لن تجني شيئاً من كلا الطرفين سوى التضحية، ولن يمكنها تحقيق أهدافها للإصلاح الشامل ما دامت خاضعة للسيطرة الأجنبية»[195].

ومن الواضح أن حديث عبد الناصر لم يتطرق إلى مشروع الجمالي، وكان يصب في صالح الشعوب العربية، ودعوة حكامهم إلى منع التدخل الأجنبي في شؤون دولهم، ولكن في مساء ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٤؛ عقد الجمالي مؤتمراً صحفياً في ديوان مجلس الوزراء، وكان أهم ما جاء فيه ما يلي:

---

(١٩٣) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٧.

(١٩٤) انظر كلمة عبد الناصر في وفد الطلبة العراقيين بمكتبه في: الجمهورية (القاهرة)، ٢٧/ ١/ ١٩٥٤.

(١٩٥) انظر حديث صحفي لعبد الناصر للمجلة الدولية اليوغسلافية في: الأهرام، ٢٢/ ٢/ ١٩٥٤.

ـ ما نشر مؤخراً على لسان أحد المسؤولين المصريين من أن الاتحاد لا يمكن أن يقوم مع اختلاف نظم الحكم بين البلدان العربية، والرد على هذا هو أن بلاد أوروبا الغربية، ومن جملتها ـ على الأخص ـ دول البنيلوكس (Benelux Countries)[(١٩٦)] تقوم بمشاريع اتحادية متنوعة، وتتكلم عن اقتصادات موحدة، وعن اتحاد أوروبي، ولم يقف تنوع أنظمة الحكم عائقاً في سبيل الاتحاد.

ـ موقف عبد الرحمن عزام (الأمين العام السابق للجامعة العربية) من الاتحاد العربي، وهو أن الجامعة هي كل شيء، وأن البلاد العربية إذا شاءت أن تتحرك وتترابط ببعضها؛ فيجب أن تسير كلها معاً بسرعة واحدة ودفعة واحدة، وعدم واقعية هذه النظرة، وأن الاتحاد لا يمكن أن يتم بدرجة واحدة، وبسرعة واحدة بين كل بلاد الجامعة العربية مرة واحدة.

ـ قصة إخراج الملحق العسكري العراقي من دمشق ومقابلتنا بالمثل للحكومة السورية، وأن إذاعات دمشق تتهجم ليلياً على حكومة العراق ونحن لم نقابلها بالمثل؛ لأن الحكومة السورية منذ زمن تحمل غيظاً على الحكومة العراقية؛ لاستضافة العراق بعض إخواننا السوريين المغضوب عليهم هناك.

ـ نفي أي علاقة بين دعوة العراق للاتحاد والحوادث في سورية؛ لأن أبناء سورية الأحرار لا تعوزهم دعوة العراق للاتحاد حتى يعبّروا عن رغباتهم؛ وآرائهم في نوع الحكم الذي يسود سورية، نحن لن ننسى بأن فكرة الاتحاد والوحدة ناضجة كل النضج عند أبناء سورية المفكرين، وأؤكد لكم أنهم لو تركوا أحراراً لما تأخر مشروع الاتحاد إلى اليوم، ولكن الأصابع الأجنبية والخارجية تفعل فعلها في إيجاد المشاكل.

ـ أبدى الجمالي استياءه من مهاجمة العراق في إذاعة مصر وصحافتها حين تتفق تركيا والباكستان، ولم يُدع العراق للانضمام إلى هذا الاتفاق، ونحن لم نطلع على بنود الاتفاق بعد؛ فلا أدري ما هو المسوّغ للدعاية في بلد عربي شقيق أن يبادر بالتهجم على العراق، ومتى ما رأى العراق أن مصلحته الوطنية تتطلب اتخاذ إجراء ما؛ فلن يكون ذلك من الأمور السرية، ولنا من الجرأة أن نخبر شقيقاتنا وفي مقدمتها مصر عن عزمنا على الدخول في أي اتفاق حين نقرر ذلك.

---

(١٩٦) هي اتحاد اقتصادي، تأسّس عام ١٩٤٤؛ بين ثلاث ممالك في أوروبا الغربية، وهي بلجيكا (Belgium)، هولندا (Netherlands)، واللوكسمبورغ (Luxembourg)، وتمّ توقيع الاتفاق بينها في المنفى بلندن عام ١٩٤٤، وتمّ تفعيل الاتفاق عام ١٩٤٧، واستمرّ حتى عام ١٩٦٠ عندما تحوّل إلى اتحاد البنلوكس الاقتصادي، والاسم مشتقّ من الحروف الأولى لتلك الدول.

ـ إن البلدان العربية مرتبطة ببعضها بميثاق الضمان الجماعي، وليس لهذا الضمان قيمة إذا لم تتسلح البلدان العربية، ومصادر السلاح في العالم معروفة، فهي إننا نتسلح إما من روسيا أو من الغرب، وتركيا وباكستان قررتا بصراحة وعزمتا على التسلح من الغرب، وفي تركيا وباكستان كما قلت رجال مسؤولون يقدرون مسؤولياتهم ومصلحة بلادهم حق التقدير، أما البلدان العربية فكما نعرف غير مسلحة اليوم وهي لا تريد التعاون مع هذه الجهة أو تلك الجهة، وما هو مصيرها إزاء الأخطار العالمية المقبلة إذا بقيت عزلاء وبدون سلاح وما قيمة الضمان الجماعي إذ ذاك.

ـ التأكيد بأن العراق مخلص لأهدافه القومية وسيظل حاملاً رسالة فيصل الأول التي تتكون من كلمتي التحرير والتوحيد، وأن العراق سيبني أعماله على سياسة واضحة وهي ضمان سلامة العراق وقوته، ولا يهمنا في تنفيذ هذه السياسة ما تحوكه الدعايات الخارجية عربية كانت أم أجنبية، وأن من يقاوم الاتحاد ومن يقاوم التسلح لا يخدم إلا أغراض الصهيونية وأغراض الشيوعيين[197].

وفي ما يتصل بموقف الولايات المتحدة؛ فلم نعثر في ما تيسّر لنا من وثائق على ما يفيد هذه الدراسة. وعندنا أن مشروع الجمالي فتح المجال أمام قيام حلف بغداد بعد عام، وفي الشهر ذاته (شباط/ فبراير ١٩٥٥).

سابعاً: ملامح النفوذ الأمريكي في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية

كادت الولايات المتحدة تنفرد بالنفوذ والسيطرة الاقتصادية في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، في حين انحسر النفوذ البريطاني والفرنسي، بل وورثت بعض ملامح واتجاهات نفوذ الدولتين؛ وبالموازاة، ورثت المشكلة الفلسطينية التي ازدادت تعقيداً بعد قيام إسرائيل التي تدين بوجودها للنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، كما ورثت عن بريطانيا مخاوفها من نيات السوفيات، ومن مظاهر السخط الناتج من عهود السيطرة الاستعمارية. وحين سعت واشنطن إلى إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية نظر إليها العرب بعين الشك، وبخاصة أن سجل السوفيات منذ نشوب ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٧، لم يكن ينذر بأي محاولات توسعية، بل أن موسكو طالما ناصرت قضايا التحرر في الوطن العربي، وشنت حملات متواصلة ضد وجود القواعد العسكرية

(١٩٧) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩.

الغربية على مقربة من حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية، ولم تفطن الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى أن العرب لا يخشون ذلك الاتحاد الذي تبعد حدوده كثيراً عن أراضيهم؛ بقدر ما يخشون الخطر الإمبريالي الغربي وصنيعته الصهيونية. وهكذا فشلت مشروعات الأحلاف الغربية، وأدت الضغوط الغربية على العرب إلى تقاربهم مع السوفيات الذين قدموا السلاح والمساعدة التقنية، والاقتصادية والدعم السياسي. إزاء هذا النشاط السوفياتي، ونمو القومية الراديكالية في الوطن العربي، وازدياد المداخلات الأمريكية في شؤون المنطقة وضعف بريطانيا المستمر؛ ما لبث الوجود البريطاني أن تقهقر ثم انحسر، وما لبثت الولايات المتحدة أن دخلت بقوتها ومواردها لترث الاستعمار البريطاني(١٩٨).

وأصبح مسؤولو الولايات المتحدة، وكذلك الأكاديميون المرتبطون بقضايا السياسة الخارجية؛ يعدّون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات أهمية استراتيجية كبيرة وساحة أساسية للحرب الباردة. غير أن تورط الولايات المتحدة بعمق متزايد في المنطقة؛ ضاعف قلقهم إزاء قلة الأمريكيين الذين يعرفون الكثير عن الشرق الأوسط وتاريخه وثقافته وشعوبه ولغاته. فقد شعروا أن ذلك يضعها في وضع غير مواتٍ في صراعها مع الاتحاد السوفياتي وحلفائه على السلطة والنفوذ في المنطقة. وأضحت الولايات المتحدة مشتركة في كل أزمة كبرى تحدث في الشرق الأوسط، وهذا ما يدعونا إلى القول بأن أمريكا فرضت نفسها في هذه المنطقة؛ بدافعٍ أملته عليها مصالحها الاستراتيجية. والملاحظ أن هذا التدخل لم يأتِ بفرض قوة مسلحة بل بدراسة تلك المنطقة دراسة واعية ومتعمقة. وقد قام مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، منذ عام ١٩٤٦، بتأسيس لجنة بحوث مناطق العالم (World Area Research)، التي كانت مهمتها تحديد المناطق الأجنبية التي يتزايد الاهتمام القومي الأمريكي بها، وتقييم الدراسات المتعلقة بها في الجامعات الأمريكية، وإدارة برنامج لمنح دراسات المناطق ومنح السفر إليها. كما كلفت هذه اللجنة البعض بتقديم تقارير، ورعت مؤتمرات تهدف إلى نشر دعوة دراسات المناطق بين علماء العلوم الاجتماعية، والتغلب على المعارضة الممتلكة لهذا التصور الجديد، الذي كان غامضا آنذاك، بشأن كيفية تنظيم إنتاج المعرفة وتخصيص الموارد الأكاديمية، وفي العام ذاته أُقيم معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute) في العاصمة واشنطن، وبدأ يصدر مجلته الفصلية: **مجلة الشرق الأوسط** (*Middle East Journal*) بعد سنة؛ غير أن اهتمامها الرئيسي كان السياسة المعاصرة والعلاقات الدولية، وبخاصة الدور المتزايد للولايات المتحدة في المنطقة

---

(١٩٨) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٧ ـ ٨.

لا البحث الأكاديمي، نظراً إلى أنها كانت ممولة إلى حد كبير من جانب المؤسسات الوقفية، والشركات ذات المصالح المالية في الشرق الأوسط، وسعت للوصول إلى جمهور واسع والتأثير فيه؛ يشمل صنّاع السياسة والصحفيين ورجال الأعمال والجمهور العام[١٩٩].

وقد تمثلت ملامح النفوذ الأمريكي في الوطن العربي بما يلي:

١ ـ مبدأ ترومان (آذار/ مارس ١٩٤٧)

نشبت الاضطرابات في اليونان عقب الحرب، وسعت بعض الجماعات الشيوعية للوصول إلى السلطة، في الوقت الذي تقدم فيه الاتحاد السوفياتي إلى تركيا بمطالب إقليمية، وطال بقاء قواته في إيران. وفي ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٤٧ أعلن الرئيس ترومان أن أمريكا لا يمكنها، ولا يجب عليها، أن تترك هذين البلدين الحُرّين (تركيا واليونان) يقفان وحدهما دون أن تمد لهما يد المساعدة؛ فتركهما وشأنهما ستترتب عليه دلالات واضحة في الشرق الأوسط وفي إيطاليا وألمانيا وفرنسا[٢٠٠]. حينذاك خرجت الولايات المتحدة عن ترددها، وبعد ظهيرة يوم ١٢ آذار/ مارس ١٩٤٧، ألقى ترومان كلمة أمام جلسة مشتركة للكونغرس معلناً أن الأمن القومي الأمريكي كان يتطلب احتواء الاتحاد السوفياتي؛ ومعلناً ما أصبح يعرف بمبدأ ترومان (The Truman Doctrine)؛ وفيه تعهد الرئيس أنه «لا بد من أن تكون سياسة الولايات المتحدة هي دعم الشعوب الحرة التي تقاوم الخضوع لقلة مسلحة أو لضغوط خارجية، وحصل على موافقة الكونغرس على معونة عسكرية واقتصادية لدعم القوات المناهضة للشيوعية في اليونان وتركيا[٢٠١]. ثم قامت إدارة ترومان بتوسيع الأجندة في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٤٧ باقتراح برنامج للإنعاش الأوروبي بتكلفة تصل إلى بلايين الدولارات، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بمشروع مارشال (Marshall Plan)[٢٠٢].

---

(١٩٩) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٢١٠ ـ ٢١٥.

(٢٠٠) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢٠١) Harry S. Truman, «Truman Address» (12 March 1947), pp. 176-180.

(٢٠٢) وقد رأى المشروع النور في شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٨، حيث أسست إدارة التعاون الاقتصادي كوكالة فدرالية جديدة لإدارة المشروع، وقد رغبت الولايات المتحدة من وراء تنفيذ هذا المشروع، أن تتمكن الدول الأوروبية من الوقوف في وجه التيار الشيوعي والحدّ من خطره. انظر: دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، المحفظة الرقم ٣٧٦، الملف الرقم ٦، تقرير عن مشروع مارشال سنة ١٩٤٩م، والمحفظة ٤٧١، الملف ١٣٩/ ١٢٣/ ٣٠، الاتجاه الجديد في سياسة الولايات المتحدة بتاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٤٩.

وكانت دلالات المبدأ واضحة، ومفادها أنه سوف تضطلع الولايات المتحدة منذ الآن بالتدخل المباشر ـ لا في أوروبا فحسب، بل وكذلك في شرق البحر المتوسط والشرق الأدنى ـ بهدف تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول والحكومات المعارضة للأيديولوجية والسياسات السوفياتية. وفي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٤٧، أقر الكونغرس قانون الأمن القومي، وهو معْلم تشريعي أنشئ بموجبه مجلس الأمن القومي (National Security Council (NSC)) ووكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency (CIA)) وهو الذي وضع الأساس لإنشاء وزارة واحدة للدفاع، وبحلول خريف ١٩٤٧ كان مبدأ ترومان وغيره من مكونات الأمن القومي في مكانها الصحيح في الحرب الباردة[٢٠٣]. كان مجلس الأمن القومي الأمريكي قد توقع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ بأنه في حالة نشوب حرب فإن الجيش الأحمر يستطيع الوصول إلى القاهرة، وتهديد إمدادات النفط، والقضاء على أكبر قاعدة غربية في الشرق الأوسط[٢٠٤].

٢ ـ المؤسسات الأمريكية وبرنامج النقطة الرابعة

سعى صناع السياسة الأمريكية إلى الحفاظ على توازن الشرق الأوسط، وعلى أمل تجنب حدوث فراغ في منطقة كانت أهميتها الاستراتيجية تتزايد؛ وافق البيت الأبيض في آذار/ مارس ١٩٤٧، على أن يحمل على عاتقه التزامات بريطانيا القديمة في اليونان وتركيا وفقا لمبدأ ترومان، مع تفهم بأن الحكومة البريطانية سوف تحتفظ بمسؤولية أولية للدفاع عن الوطن العربي[٢٠٥].

وكان من المهم للولايات المتحدة إيفاد مندوبيها للاطلاع على مجالات الالتقاء والتبادل الثقافي مع مصر[٢٠٦]؛ وإن كان زمام المبادرة قد أتى من طريق المؤسسات الأمريكية، ومنها مؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation)[٢٠٧]. ففي ميدان

(٢٠٣) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢٠٤) Foreign Relations of the United States, 1949, NSC 20/4, vol. 6 (23 November 1948), p. 665.

(٢٠٥) ليتل، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٢٠٦) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية المصرية، السفارة الملكية بواشنطن، التقرير ٢٠٣/ ٧/ ١ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦).

(٢٠٧) بدأت المؤسسة التي أتت منحتها الأصلية من ممتلكات أسرة روكفلر الواسعة في صناعة البترول، تدخل في تمويل الدراسات الدولية حتى قبل الحرب، وبدأت أثناء الحرب في تقديم بعض المنح الضخمة لعدد من الجامعات لتدعيم برامج في مجال دراسات الشرق الأقصى والدراسات الروسية. انظر: لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص ٢١١.

الدراسات الشرقية قدمت المؤسسة معونتها المادية للقيام بأبحاث ودراسات خاصة عن حضارات ولغات الشرق الأوسط[٢٠٨]. كما نشطت المؤسسة بإنشاء مراكز طبية في عدد من القرى في عام ١٩٤٧، وقد قامت الحكومة المصرية، بتقديم كل التسهيلات والمساعدات من أجل إنجاز أعمالها، بالإضافة إلى المعونة الطبية في مجال التمريض، التي قدمتها المؤسسة في عام ١٩٤٨[٢٠٩]. وهناك مؤسسة أخرى وهي كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace)؛ التي أنشئت في ١٩١٠ لتشجيع التعاون الدولي[٢١٠]، وقد شاركت مصر في المؤتمر الذي عقدته المؤسسة في باريس عام ١٩٤٨، من أجل البحث في أحسن الوسائل المؤدية إلى التعاون الثقافي بين الشعوب[٢١١].

وقد بادر فولبرايت عضو مجلس الشيوخ الأمريكي بعرض مشروع من أجل توطيد الروابط الثقافية بين الولايات المتحدة ودول العالم، ترتب عليه صدور قانون رقم ٥٨٤ في الأول من آب/ أغسطس ١٩٤٦، عرف باسم قانون فولبرايت (The Fulbright Act)، وقد قامت الحكومة المصرية في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩؛ بتوقيع عقد اتفاقية تبادل ثقافي مع الولايات المتحدة وفقاً لهذا القانون. هدفت الاتفاقية إلى تمويل الدراسات والبحوث والنشاطات الثقافية لمواطني الولايات المتحدة في مدارس ومعاهد مصر، وكذلك للمصريين في المدارس والمعاهد الأمريكية؛ على أن تتولى مؤسسة فولبرايت دفع نفقات الانتقال والإقامة والمعيشة وكل ما يتصل بتلك العملية من نفقات[٢١٢]. وكان ترومان قد عرض أمام الكونغرس في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، برنامجاً يشتمل على نقاط أربع هي:

ـ النقطة الأولى: التأييد الذي لا يضعف الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها.

ـ النقطة الثانية: الاستمرار في تنفيذ البرامج الأمريكية، التي تستهدف الإنعاش الاقتصادي بالعالم.

---

(٢٠٨) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، السفارة الملكية بواشنطن، التقرير الرقم ١٠١/ ٧/ج ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧).

(٢٠٩) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، المحفظة ١٠٦٣ الكود الأرشيفي ٠٠٥٠٢٧٠ ـ ٠٠٠٧٥، تقرير عن نشاط مؤسسة روكفلر.

(٢١٠) لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص ٣٨٧.

(٢١١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، المحفظة ١٠٦٣ الكود الأرشيفي ٠٠٥٠٢٧٠ ـ ٠٠٠٧٥، نشاط مؤسسة روكفلر.

(٢١٢) المصدر نفسه.

ـ النقطة الثالثة: تقوية الشعوب المحبة للسلام ضد أخطار العدوان.

٤ ـ النقطة الرابعة (Program Point Four)، وهي التي تعنينا، وتمثلت بتقديم المعونة الفنية، وهي من ثمار التقدم العلمي والصناعي إلى المناطق التي لم تستكمل نموها الاقتصادي[٢١٣]، من طريق برامج الإصلاح وتحسين اقتصاداتها؛ حتى لا تكون فريسة سهلة ومجالاً خصباً للدعاية الشيوعية الدولية، وقد شمل برنامج المعونة الفنية بلدان الشرق الأوسط.

ولتحقيق ذلك حاولت الولايات المتحدة خلق جو من الاستقرار الضروري؛ من أجل الدفاع عن المنطقة وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وخصوصاً في مجال النفط، وكانت بريطانيا قد سيطرت على المنطقة من الناحية الاقتصادية والدفاعية من خلال اتباع نظام المعاهدات أو الأحلاف الثنائية مع المناطق الإقليمية لخدمة أغراضها الخاصة، ولكن مع نمو الشعور القومي العربي، أخذ النفوذ البريطاني يتراجع في منطقة الشرق الأوسط، في حين أخذت النيات العدوانية السوفياتية تتزايد شيئاً فشيئاً في تلك المنطقة، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى أخذ زمام القيادة في المنطقة، فقد زادت مساعداتها العسكرية للدول الإقليمية بغية تدعيم الأمن والعمل على تقوية الأنظمة الغربية، وهنا ظهرت النقطة الرابعة غير المرغوب فيها، وهي توسيع برنامج المساعدات في المجال الفني.

وقد أشارت الوثائق المصرية إلى أن تقديم الولايات المتحدة لتلك المساعدات المختلفة، عاد أيضاً بالنفع على الاقتصاد الأمريكي، حيث إن كل القروض والمنح والمساعدات التي كانت تتلقاها هذه الدول كانت تستعمل في شراء البضائع والآلات الأمريكية، التي كانت تغمر أسواق العالم حينئذ دون منافس لها[٢١٤].

بينما أوضح رئيس وزراء سورية خالد العظم في شباط/ فبراير ١٩٥٠؛ أن بلاده لن تطلب قرضاً من أمريكا، وأنها تفضل الاعتماد على نفسها بصدد مشروعاتها الإصلاحية، كما سعت السلطات السورية إلى عرقلة مساعدة الأمم المتحدة بمساندة الولايات المتحدة للاجئين الفلسطينيين، وقد أدى احتجاج المفوضية الأمريكية في عام ١٩٥٠ على لهجة الصحف السورية المعادية لأمريكا إلى اشتداد الحملة الصحفية على ما سمي

---

(٢١٣) راشد البراوي، النقطة الرابعة في الميزان (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣)، ص ٣٠.

(٢١٤) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، المحفظة ٤٧١، الملف ١٣٩/ ١٢٣/ ٣٠، الاتجاه الجديد في سياسة الولايات المتحدة (١٢ شباط/ فبراير ١٩٤٩).

بالتدخل الأمريكي في حرية الصحافة. ومما يدل على عداء السوريين للولايات المتحدة تمزيق علمها، وتفجير قنبلة في حديقة المفوضية الأمريكية، واتجاه الحكومة السورية إلى فرض مزيد من الضرائب على السلع الأمريكية. وفي ٧ حزيران/ يونيو ١٩٥١؛ رفض العظم علناً المساعدة التقنية الأمريكية المرتبطة ببرنامج النقطة الرابعة، وإن يكن كل هذا لم يؤد إلى تقارب دمشق من موسكو[٢١٥].

وفي حين أقيمت قواعد جوية أمريكية في ليبيا والسعودية والمغرب؛ كجزء من بنية أساسية يمكن من خلالها استخدام الترسانة النووية الأمريكية، أوصى تقرير مجلس الأمن القومي ـ أقره ترومان في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٤٩ ـ بالإسراع إلى إقامة قاعدة جوية في منطقة أبو صوير بمصر، وأن خطط الطوارئ الحربية الراهنة تتطلب توفير هجوم جوي استراتيجي «نووي» قوي؛ بأسرع ما يمكن عقب بدء الاشتباكات، وتتصور الخطط الراهنة فائدة وجودة قاعدة «أو قواعد» جوية في منطقة القاهرة ـ السويس؛ في ما يتصل بالهجوم الجوي الاستراتيجي[٢١٦].

واجتمع خبراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بواشنطن في الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، وكان مساعد وزير الخارجية الأمريكي ماك غي يتساءل عما إذا كان ذلك هو الوقت الملائم لإعادة تقييم شاملة للوضع المتفجر في الشرق الأوسط، وكان رد نظيره البريطاني مايكل رايت (Michael Wright) هو «إذا اختارت الولايات المتحدة الاضطلاع بمسؤولية أكبر في المنطقة؛ فإن المملكة المتحدة سوف ترحب بهذا القرار باعتباره قراراً من أجل المصلحة المشتركة»[٢١٧].

ولدى الخارجية الأمريكية تفسير للموقف الأمريكي في الشرق الأوسط الذي يموج غضباً نتيجة لزرع إسرائيل في المنطقة العربية، والمعضلة التي كان يشكلها موقف الولايات المتحدة ـ باعتبارها قوة أمر واقع تتصدى لحقيقة العواقب المعادية للغرب التي تنطوي عليها القومية العربية ـ عندما قال ماك غي «إن المشكلة العامة للجانب الأمريكي كانت إلى أي مدى ينبغي أن نمضي في قبول المسؤوليات الجديدة، وفي الاضطلاع بدور أكثر إيجابية في المنطقة، فلا يكفي مجرد صد الشيوعية في الشرق الأوسط، ومن الضروري مساعدة شعوب الشرق الأوسط على تحسين مستويات معيشتها، ومؤسساتها

---

(٢١٥) لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج ١، ص ٨٣.

(٢١٦) Foreign Relations of the United States, 1949, vol. 1, p. 286.

(٢١٧) Foreign Relations of the United States, Statement by the U.S. and U.K. Groups, 6:61-64 (14 November 1949).

الاجتماعية والسياسية، واكتساب احترام النفس، واحتلال مكانها السليم بين دول العالم. ولقد وجدت الولايات المتحدة أن من المفيد مساندة النزعة القومية ضد الشيوعية؛ إلا أن القومية لم تكن بالضرورة مواتية للمصالح البريطانية والأمريكية، وينبغي أن تهدف إلى جعل بلدان الشرق الأوسط تقف على أقدامها، وأن نقنعهم بالتحول بصورة طوعية إلى الغرب»[٢١٨].

وكان جورج ماك غي قد أبلغ المسؤولين البريطانيين أنه معني ـ فقط ـ بمساعدة العرب للحصول على احترامهم لأنفسهم ومكانتهم بين الأمم في العالم؛ فلربما يصبح لدى بريطانيا والولايات المتحدة أمل في جمع القوى القومية في الشرق الأوسط ضد الشيوعية، وأن ترشدهم إلى قنوات صديقة للقوى الغربية[٢١٩]. وفي بيان لماك غي أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠؛ قال «إن فَقْدَ منطقة الشرق الأوسط سياسياً، وتركها الآن للاتحاد السوفياتي قد يكون كارثة كبرى لا تقل عن فقدها أثناء الحرب»[٢٢٠].

٣ ـ دور الولايات المتحدة في المسألة المصرية

كانت الولايات المتحدة تهاجم أحياناً الحكومة البريطانية لحل المسألة المصرية من خلال التصريحات، التي أدلى بها الساسة الأمريكيون، فضلاً عن شعور بعض الساسة المصريين، أنه بإمكان الولايات المتحدة الضغط على الحكومة البريطانية محافظة على مصالحها، التي بدأت تظهر بعد انتهاء الحرب الثانية[٢٢١]، وأيضاً أثناء الحرب عندما طرحت صراحة موضوع إعادة توزيع ثروات العالم ومنها بترول الشرق الأوسط، وكتب في ذلك روزفلت إلى تشرشل، أن الظروف الحالية أصبحت تفرض على الجميع إعادة توزيع الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عادل للجميع[٢٢٢].

وإدراكاً من الحكومة البريطانية لأهمية التعاون مع الولايات المتحدة في هذه المرحلة الجديدة لتحقيق أهدافها، بدأت في إشراك الإدارة الأمريكية في مفاوضاتها

---

(٢١٨) Foreign Relations of the United States, Introductory Discussions at the Washington Talks, vol. 6 (14 November 1949).

(٢١٩) Foreign Relations of the United States, McGhee, Introductory Discussions of the Middle East between US and UK Groups, 6:62-63 (14 November 1949).

(٢٢٠) المصري، ٢/ ٢/ ١٩٥٠.

(٢٢١) عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧، تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٢٢٢) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, vol. 8 (1945), p. 22.

الثنائية مع مصر، حيث توجه السفير البريطاني في واشنطن اللورد هاليفاكس إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، وأجرى مقابلة مع وكيلها دين أتشيسون، أبلغه فيها ببدء المحادثات بين مصر وبريطانيا، بغية التوصل إلى تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس جماعي، وفي إطار الأمم المتحدة، وأن الحكومة البريطانية تطلب في ذلك تأييداً لموقفها من جانب الولايات المتحدة[٢٢٣].

وفي السابع من الشهر التالي (أيار/ مايو) أبلغت بريطانيا الولايات المتحدة، على لسان وزيرها المفوض في واشنطن، أنها أحاطت الحكومة المصرية علماً بعزمها على إجلاء كل قواتها من مصر ومنطقة قناة السويس، في غضون خمس سنوات، على أن تنص بنود المعاهدة الجاري التفاوض بشأنها، على إنشاء مجلس دفاع مشترك مصري ـ بريطاني. وفي الرابع والعشرين من الشهر ذاته (أيار/ مايو))، استدعى إرنست بيفن (Ernest Bevin) وزير خارجية بريطانيا، هاريمان (Harriman) السفير الأمريكي بلندن، وشرح له صعوبة التفاوض مع مصر، بسبب معارضة المصريين للمقترحات البريطانية، بالانسحاب خلال فترة خمس سنوات، والإصرار على انسحاب قواتها فوراً[٢٢٤]. وفي هذا اللقاء ناشد بيفن الخارجية الأمريكية، أن تكلف رئيس بعثتها الدبلوماسية في مصر الاتصال بالملك فاروق، ليشرح له أهمية أمن الشرق الأوسط للولايات المتحدة، وأهمية الوجود البريطاني في مصر من أجل الدفاع عن قناة السويس[٢٢٥].

وفي اليوم التالي (٢٥ أيار/ مايو)، أرسلت الخارجية الأمريكية تعليماتها إلى پنكني تاك (Pinkney Tak) وزيرها المفوض في مصر، للاتصال بالملك فاروق في مقابلة ودية؛ ليوضح له أهمية الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، بدافع حرص الولايات المتحدة على رفاهية كل شعوب المنطقة، وتأمل في ذلك أن تسير المفاوضات المصرية ـ البريطانية بطريقة تكفل لمصر سيادتها التامة، دون المخاطرة بأمن المنطقة أو إضعاف الدفاع عنه. كما ذكرت أن بريطانيا معنية بحل مشكلة أمن الشرق الأوسط؛ بما يحقق الاستقلال لدوله ويمنع أي عدوان خارجي[٢٢٦]. ولم يتمكن تاك من مقابلة الملك فاروق الذي غادر إلى أنشاص[٢٢٧]؛ فترك له رسالة سرية وشخصية، مؤرخة في

---

(٢٢٣) Foreign Relations of the United States, vol. 7 (1946), pp. 68-69.

(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٢٢٧) دعا الملك فاروق الملوك والرؤساء العرب لحضور مؤتمر أنشاص في أعقاب توصية لجنة التحقيق الأمريكية ـ البريطانية في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، ويُعَد هذا المؤتمر أوّل مؤتمر قمة عربي يُعقَد في إطارالجامعة. انظر: =

٢٧ من الشهر ذاته، مع رئيس وزرائه صدقي باشا. وفي المقابل تسلم تاك الرد على رسالته يوم ١١ حزيران/ يونيو ١٩٤٦، والذي تضمن اهتمام مصر بالمفاوضات الدائرة مع الجانب البريطاني، ليس من أجل المفاوضات وأهميتها فحسب؛ وإنما تقديراً أيضاً للدور الأمريكي الذي تعلق مصر عليه الآمال، لما عرفوه عنها من النزاهة في سياستها الخارجية، كما أضاف الردّ أن مصر ترحب بالمشاركة في الأمن والدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن مع ضرورة استعادة حريتها كاملة، وتطلب في ذلك من الحكومة الأمريكية أن تبذل جهودها لخلق روح من التوافق في هذا الموضوع. كما أكد صدقي باشا للوزير المفوض الأمريكي، أنه من اليسير التوصل إلى اتفاق بين الجانبين المصري والبريطاني، إذا لم يتضمن الاتفاق أي نص يقيّد مصر مستقبلاً أو يمنعها من حقها في التسلح[٢٢٨]، ونتيجة لزيادة روابط العلاقات المصرية ـ الأمريكية، رفعت درجة التمثيل السياسي الدبلوماسي بينهما في الشهر ذاته من مستوى المفوضية إلى مستوى السفارة، وتم تعيين محمود حسن سفيراً لمصر في واشنطن، وينكني تاك سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة[٢٢٩].

وقد شعرت بريطانيا ـ وقتذاك ـ أنها لم تعد الوحيدة التي تقرر سياسة الشرق الأوسط ومنها مصر، بعدما تعرضت لضغط الولايات المتحدة، لإلغاء مشروع اتفاقية صدقي ـ بيفن، التي وقعت في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦، والتي تنص على جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس، وقد وضعت بريطانيا شرطاً للجلاء، وهو بقاء عدد من القواعد البريطانية في مصر، وقبولها مبدأ الدفاع المشترك[٢٣٠]. ومع رفض قوى المعارضة المصرية لما جاء في الاتفاقية، تقدم إسماعيل صدقي باستقالته في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦[٢٣١].

أمام التعنت البريطاني ومراوغاته، بات من المؤكد أن عملية المحادثات قد فشلت، وبات على الحكومة المصرية أن تتحرك في ضوء ذلك بعرض قضيتها على

= المصدر نفسه، ص ٧٣، وانظر أيضاً: جامعة الدول العربية: الإدارة السياسية، محاضر جلسات اللجنة السياسية محضر الجلسات، الدورة الرابعة عشر، الجلسة الأولى، القاهرة (١٩٥٠)، ص ١٤.

(٢٢٨) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, vol. 7 (1946), pp. 76-77.

(٢٢٩) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء، المحفظة ١٠٧٢، قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تحويل المفوضية إلى سفارة (١٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦).

(٢٣٠) القضية المصرية، ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٥٥)، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٦.

(٢٣١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨)، ص ٥٠ ـ ٥١.

مجلس الأمن، يحدوها الأمل في أن يتحقق الجلاء دون حاجة إلى مفاوضات(٢٣٢).
وفي حين عرضت حكومة النقراشي القضية المصرية في ١١ تموز/ يوليو ١٩٤٧ على مجلس الأمن، كان الرد الأمريكي غير حاسم؛ فحواه أن الوسائل الدبلوماسية الخاصة بتسوية النزاع طبقاً للقانون الدولي لم تستنفد بعد، وأشار المندوب الأمريكي في المجلس هرشل جونسون (Herschel Johnson)، إلى أن حكومته تبدي عطفاً على مطالب مصر الوطنية في الاستقلال التام، وأن على الطرفين البريطاني والمصري السير في طريق المفاوضات، للتوصل إلى اتفاق فيما بينهما(٢٣٣).

وقد اتخذ الموقف الأمريكي منحى آخر؛ حيث إنه في الثامن من آب/ أغسطس ١٩٤٧، أوصت الخارجية الأمريكية مندوبها في الأمم المتحدة، بالعمل على استمرار المفاوضات بين الوفدين المصري والبريطاني؛ وإلا تحال القضية على محكمة العدل الدولية باتفاق الطرفين. حينذاك استاءت بريطانيا من الاقتراح الأمريكي، وقامت في اليوم ذاته بتقديم مذكرة احتجاج للخارجية الأمريكية ـ من طريق سفارتها في واشنطن ـ تندد فيه بالموقف الأمريكي إزاء تلك القضية(٢٣٤)؛ في حين توجه النقراشي في الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، لزيارة واشنطن، وأجرى مقابلة مع لوفيت (Lovett) نائب وزير الخارجية الأمريكية، حيث أعرب عن أمله في أن تستطيع بلاده التغلب على العقبات، وإقناع بريطانيا بالانسحاب من مصر بدون شروط، وأنه يرى أن الولايات المتحدة في استطاعتها إنجاز هذه المهمة من خلال مجلس الأمن(٢٣٥).

مع اهتمام الولايات المتحدة بمصر، قامت بتعيين جيفرسون كافري (Jefferson Caffery)، سفيراً لها في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩، والذي اشتهر عنه الكفاءة في أداء الأعمال، فدفع كافري بالعلاقات المصرية ـ الأمريكية إلى درجة كبيرة من التقارب، وأصبح صديقاً شخصياً للملك فاروق، وبعث بتقرير شامل إلى واشنطن يتضمن رأيه عن الأحوال الداخلية والخارجية في مصر، ومنها تأكيده كراهية الملك فاروق لبريطانيا، بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال، وأن الملك يرغب في تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة(٢٣٦).

---

(٢٣٢) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢)، ص ١٣٥.

(٢٣٣) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, vol. 7 (1946), p. 79.

(٢٣٤) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, vol. 5 (1947), p. 791.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٠٥.

(٢٣٦) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, vol. 6 (1949), p. 213.

يلفت النظر هنا أنه كان لدى الولايات المتحدة رغبة صريحة في إلغاء الاتّفاقية، عندما وجدت أنها ليست طرفاً فيها مما يُبعدها عن إنفاذ سياستها بالمنطقة(٢٣٧)، وفي الوقت نفسه كانت قد اتخذت دور الوسيط في المحادثات المصرية ـ البريطانية، حيث حاول السفير الأمريكي كافري، التوسط وإعادة النظام، كما أعلم الملك فاروق بأن القوى الغربية لم تكن تحاول السيطرة على مصر، وفي الوقت ذاته أعلن تأكيداته أمام الملك؛ بأن وزير الخارجية أتشيسون حث إيدن، وزير خارجية بريطانيا، على إجراء نوع من المصالحة في مجلس العموم، فاستجاب إيدن لذلك، غير أن محاولات الأمريكيين بالنسبة إلى الجانبين كانت عقيمة(٢٣٨).

إلا أن الشيء الذي كان يسبب قدراً أكبر من القلق؛ كان يتمثل بالنزعة القومية، والمعادية غالباً للأجانب في مصر، وهو ما كانت تعتبره الخارجية الأمريكية السبب الرئيسي في عدم الانسجام في العلاقات الأمريكية ـ المصرية، ونادراً ما كان المسؤولون يتمتعون بالإدراك الكافي؛ لأن ينظروا إلى النزعة القومية باعتبارها مظهراً لقوى هامة وحيوية في مصر، فلم ينظروا إلى مرارة المصريين إزاء المساندة الأمريكية لإسرائيل وبريطانيا على أنها شكوى مشروعة تقوم على حسابات سياسية متجردة من الهوى؛ بل كانوا يعتبرونها نتيجة لنزعة قومية محمومة وغير عقلانية في جوهرها، وهي القومية التي كانت تسعى إلى تهدئتها من خلال النصح والمشورة الودية، وفقاً للرؤية الأمريكية(٢٣٩).

بيد أن الولايات المتحدة لم تقدم خطوة إيجابية في هذا الإطار، ويبدو ذلك واضحاً في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠، عندما باءت محاولات وزير الخارجية المصري مع الولايات المتحدة بالفشل، حينما طلب إليها التوسط بينها وبين الجانب البريطاني بضرورة الجلاء عن مصر، وتسليح الجيش المصري، وأنه في حالة الرفض من الممكن أن تلجأ مصر إلى الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية(٢٤٠). إلا أن السياسة الأمريكية كان لا يعنيها سوى تحقيق مصالحها في المنطقة، وترى في الوجود البريطاني معيناً لها، بعد أن أقنعتها الخارجية البريطانية أن تسوية المسألة المصرية بخروج بريطانيا من منطقة القناة، وترك مصر كلية هو الخطر بعينه، إذ إنه في هذه الحالة

(٢٣٧) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧، ص ٩٠.

(٢٣٨) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥ (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، [د. ت.])، ص ١٤٣.

(٢٣٩) Foreign Relations of the United States, Policy Statement on Egypt Prepared by the Department of State, 6:61-64 (5 May 1949), p. 216.

(٢٤٠) Foreign Office, 371/80380, JE 1054/25, Washington to Foreign Office (25 April 1951).

من السهل امتداد النفوذ الشيوعي إلى المنطقة، وسيكون من الصعب التحرك في حينه لدرء الخطر، بل إن بريطانيا حرصت على إبلاغ الجانب المصري أن الموقف الأمريكي يتطابق معها ويؤيدها، وأن أي محاولات من جانب مصر لاستمالة الولايات المتحدة مصيره الفشل؛ لأن وحدة الموقف الأنكلو ـ أمريكي، هو الضمان الوحيد للحفاظ على أمن المنطقة[٢٤١].

ومن المثير في ما ذكره أحد الباحثين[٢٤٢] أن السفير المصري في واشنطن عرض في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠ إمكان انضمام مصر إلى حلف شمال الأطلنطي (NATO)، غير أن الخارجية الأمريكية عارضت هذا الاقتراح لعدة أسباب منها: أنه سوف يمثل عبئاً إضافياً على الحلف مع بداية تكوينه، إضافة إلى تخوفهم من أن تتقدم دول أخرى بطلبات مماثلة. ولقد ظلت مصر تراودها الآمال في الانضمام إلى حلف الأطلنطي وبخاصة بعد حصول اليونان وتركيا على العضوية الكاملة للحلف؛ فقد طرحت صحيفة الجورنال ديجيب لسان حال القصر الملكي المصري تساؤلاً واضحاً عن دخول اليونان وتركيا الحلف؛ مما يجعل الحرب تصل إلى مصر بالتأكيد، فماذا يستطيعون أن يفعلوا دون مصر الواقعة في ركن حيوي، ودون أسبانيا الواقعة في ركن آخر[٢٤٣]؟ وفي المحادثات التي جرت في الشهر ذاته (تشرين الأول/ أكتوبر) بين الجانبين البريطاني والأمريكي؛ وضح أن بريطانيا مهتمة بالحلقة الداخلية، وبخاصة مصر، أما الولايات المتحدة فكانت مهتمة بالإطار الخارجي متمثلاً بإيران وتركيا والعراق والسعودية، وذلك لاحتواء الخطر السوفياتي وتأمين النفط للقوى الغربية[٢٤٤].

وقد بذلت السفارة المصرية بواشنطن مساعيها لتوجيه اهتمام الولايات المتحدة إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط، ولفت نظر حكومتها إلى القوة ذات الخطر التي تمثلها دول وشعوب المنطقة، باعتبارها كتلة يمكن لأمريكا أن تكسبها بالاهتمام بمشاكلها، وأهمها الجلاء عن مصر وقضية فلسطين، ويمكن أن تخسر صداقتها إن هي أساءت توجيه سياستها فيها. وكانت هذه النقطة قد شغلت العديد من الأحاديث مع المسؤولين في الحكومة الأمريكية، وأصبحت موضوع محاضرات تلقى في النوادي والمؤتمرات للتأثير في توجيه الرأي العام، وأن ما تطلبه مصر وبلاد الشرق الأوسط من الولايات

---

(٢٤١) Foreign Relations of the United States, 1950, Memoar. Mc Ghee to Webb, no. 641, 074/350 (3 April 1950).

(٢٤٢) William Louis Roger, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951* (Oxford: Clarendon Press, 1985), p. 714.

(٢٤٣) Foreign Relations of the United States (1949), p. 231.

(٢٤٤) Foreign Relations of the United States, vol. 5 (1950), p. 307.

المتحدة، هو في الواقع أن تقيم سياستها العملية في بلادنا على أساس ما تبشر به من مُثل عليا في مبادئ الحرية والحياة الديمقراطية، ومن إقامة العلاقات بين الشعوب، على أساس من التكافؤ والتعاون الحر، في سبيل السلام العالمي(٢٤٥).

يبدو أن المساعي التي بذلتها السفارة المصرية في واشنطن حققت بعض النجاح؛ حين أنشئت الجمعية المصرية ـ الأمريكية، وهي جمعية لم يكن من الممكن أن تؤسس من قبل، حيث أخذت الصحف تنشر مقالات عن موضوع الشرق الأوسط، وإن لم تؤيد وجهة النظر المصرية تمام التأييد، فإنها تظهر اهتمام أمريكا بهذه المشاكل في ذلك الوقت، كما تأسست في عام ١٩٥١ جمعية أصدقاء الشرق الأوسط، وأعضاؤها من الأمريكيين المهتمين بالقيم الروحية والاجتماعية؛ لترطيب العلاقات بين الولايات المتحدة والشعوب العربية، ويرون أهمية التحالف معها، والاطلاع على حضارتهم وثقافتهم، وذلك بإيفاد أشخاص أو وفود أمريكية إلى تلك المنطقة؛ للتعرف إلى تراث شعوبها، ودعوة بعض رجالها البارزين في الميدان الثقافي لزيارة أمريكا. كما نظمت الجمعية المعارض الفنية التي تظهر مشاركة الشعوب العربية في الثقافة العالمية، وذلك عن طريق الجامعات والمراكز الثقافية الأخرى، كما تم الاستعانة بالأمريكيين، الذين هم أصلاً من بلاد الشرق الأوسط، في نشاط الجمعية الذي يهدف إلى بناء المعابد والمراكز الثقافية. وهدفت الجمعية إلى تنظيم مؤتمر ثقافي روحي في مختلف بلدانه، ينشد التعاون الدائم بين الأمريكيين وشعوبها، وكان ذلك تعبيراً عن رغبة أمريكية في خطب ود الشعوب العربية(٢٤٦).

بيد أن تلك الرغبة لم تفارق الأمل إلى العمل، والدليل على ذلك أنه في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٥١ حذر رئيس الحكومة المصرية النحاس باشا بإلغاء المعاهدة المصرية ـ البريطانية، وإعلان ذلك من جانب واحد؛ إن لم يتم التوصل إلى حل المشكلة، وفي نهاية الشهر ذاته؛ التقى السفير الأمريكي كافري والملك فاروق وطلب إليه عدم اتخاذ إجراء متسرع، ورد الملك «لا أستطيع أن أفعل شيئاً للحيلولة دون إلغاء المعاهدة، ما لم يتم تقديم مقترحات جديدة في الوقت المناسب؛ تتضمن ملامح مرضية بما يكفي لإقناعي بأنها تشكل أساساً سليماً للتفاوض، وإذا تم الوفاء بهذه الشروط

(٢٤٥) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، الكود الأرشيفي ٠٤٠٤٥٧ ـ ٠٠٧٨، المحفظة ٦٠٤، الملف الرقم ٢٠٣/ ٧/ ١، تقرير السفارة الملكية المصرية بواشنطن حول توجيه اهتمام الولايات المتحدة إلى أهمية مصر والشرق الأوسط، في ١/ ٩/ ١٩٥١.

(٢٤٦) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية، التقرير بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٥١.

فسيكون بمقدوري التعامل مع الحكومة، وبعدها اجتمع البرلمان المصري في مساء الاثنين ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١؛ ليستمع إلى خطاب مصطفى النحاس، الذي قال فيه «من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر جئت اليوم أطالبكم بإلغائها»[٢٤٧].

وإزاء إلغاء مصر للمعاهدة استنكر دين أتشيسون وزير الخارجية الأمريكية في رسالته إلى الحكومة المصرية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١؛ تلك الإجراءات معتبراً أنها تمثل خطورة على المنطقة، وعبر عن أمله في ضرورة الوصول إلى حل الخلاف المصري ـ الإنكليزي حول قاعدة القناة؛ لا يخدم الأطراف المعنية فقط؛ بل يساهم في الدفاع عن مصالح العالم الحر أيضاً، وأن الحكومة الأمريكية تعتقد بأن تصرف الحكومة المصرية في ما يتعلق بالمعاهدة الأنكلو مصرية لعام ١٩٣٦ واتفاقات ١٨٩٩ المتعلقة بالسودان؛ لا يتفق مع الاحترام الواجب للالتزامات الدولية، وأن الولايات المتحدة، من جانبها، تعتبر أن عمل الحكومة المصرية لا يستند إلى وجه حق، وأن أي إعلان من ذلك النوع لا بد أن يسبقه اتفاق بين الطرفين المتجاذبين[٢٤٨].

وفي كل الأحوال، فقد أدركت الولايات المتحدة، أهمية التحرك على وجه السرعة لتسوية المسألة المصرية، وإشراك مصر في منظومة الدفاع، مستعينة في ذلك بكل من فرنسا وتركيا، وتم تقديم المشروع المقترح الذي نص على سحب بريطانيا لقواتها، واستعداد مصر في حالة الحرب لتقديم التسهيلات كافة للغرب، وأن تتخذ مصر مقراً للقيادة، وأن تصبح قناة السويس قاعدة مشتركة ويحدد عدد القوات للدول المتحالفة في مصر، بمعرفة الأمم المشتركة[٢٤٩].

وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١، أعلنت الولايات المتحدة أن «الحكومة الأمريكية تؤكد من جديد اعتقادها بأن التصرف الذي قامت به الحكومة المصرية، في ما يتعلق بالمعاهدة الإنكليزية المصرية لعام ١٩٣٦ واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩، هو

---

(٢٤٧) محسن محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢٤٨) *American Foreign Policy*, vol. 5 (1950-1955), Basic Documents, U.S. Government Printing Office (Washington) (1957), p. 2183.

(٢٤٩) عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تقديم حلمي السباعي شاهين، الأعمال الفكرية، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٦٤)، ص ٤٢.

تصرف لا يتفق مع الاحترام اللائق للالتزامات الدولية. وفي ما يتعلق بها، فإن الحكومة الأمريكية تعتبر تصرف الحكومة المصرية باطلاً[٢٥٠].

ومن المثير أن الولايات المتحدة اعتبرت تمسك مصر بحقها في تقرير سياستها، وحقها في الاحتفاظ بسيادتها واستقلال أراضيها، نوعاً من الابتزاز والتحدي، وفي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، أعلنت الولايات المتحدة، تأييدها لوجهة النظر البريطانية، مطالبة مصر بالالتزام بما نصت عليه معاهدة ١٩٣٦، وفي ١٧ من الشهر ذاته رفضت الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان، رغم أن الملك استدعى السفير الأمريكي، وطلب إليه إبداء النصيحة إلى نظيره البريطاني، باتباع حكومته سياسة الهدوء في منطقة القناة[٢٥١].

وقد بدأت المحادثات الرسمية في مسألة السودان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢، وتحركت الحكومة المصرية على ثلاثة مستويات، الأول إنهاء خدعة الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري، والثاني العمل على وحدة وادي النيل، مع القبول بمبدأ تقرير المصير، والثالث هو الاستفتاء على الوحدة مع مصر أو الاستقلال، وأكدت ذلك في الشهر التالي (تشرين الثاني/ نوفمبر) ، حيث أعلنت أنها تريد أن تكفل حرية تقرير المصير للشعب السوداني، فلا اندماج في الكومنولث البريطاني بل اختيار بين الاستقلال أو الاتحاد مع مصر[٢٥٢].

وبعدها جرت أول انتخابات حزبية وشكلت أول حكومة منتخبة في تاريخ السودان برئاسة إسماعيل الأزهري، واحتاج ذلك إلى فترة ثلاث سنوات انتقالية، لتصفية الإدارة الثنائية، وقد صرح الأزهري لإحدى الدوريات في الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ قائلاً «الوحدة بين مصر والسودان لا بد منها، دائماً، أنا دعوت للوحدة مع مصر، ودائماً حزبي وقف مع هذا الموقف، لا أنا، ولا زملائي، تنازلنا شبراً واحداً عن طلب الاتحاد مع مصر، رغم السجون؛ ولهذا لا يبدو أننا سنتنكر الآن لهذا العهد، ستعمل حكومتي لتحقيق الهدف الذي ظللنا نعمل لتحقيقه منذ فترة

---

(٢٥٠) Foreign Relations of the United States, 1950, Department of State «Bulletin» (29 November 1951), p. 702.

(٢٥١) أرسكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، ترجمة حسين الحوت [وآخرون] (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢)، ص ٩٠.

(٢٥٢) محمد علي حلة، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٨١ (القاهرة: جامعة مصر الدولية، ٢٠٠٨)، ص ٢٧٥.

طويلة، وهو الاتحاد مع مصر، الاتحاد الذي طلبه شعبا البلدين، بحقوق والتزامات متساوية»[٢٥٣].

ولما جاءت نتائج الاستفتاء معاكسة لرغبة المصريين؛ بفعل نزوع طائفة الأنصار الذي يمثل قاعدة حزب الأمة إلى الانعزال، ودور الأصابع البريطانية وسط الاتحاديين، الذين كانوا يؤيدون الوحدة، بادرت حكومة الثورة إلى تأييد استقلال السودان، وسحب باقي القوات المصرية، وأهدوا أسلحتها الثقيلة إلى الجيش السوداني، واضطر البريطانيون إلى سحب قواتهم، منهين بذلك احتلالهم للسودان قبل أن ينهوه في مصر[٢٥٤].

ولا شك أن الولايات المتحدة حين عملت على محاصرة الشيوعية واحتوائها، رأت ـ وقتذاك ـ أنه لأمر جوهري حينئذ إبعاد مصر عن السودان؛ لكي لا يتمكن السوفيات من التغلغل هناك، وأوضحت أهمية دفع السودان إلى عدم الاتحاد مع مصر، أو حتى إيجاد أي نوع من روابط الاتصال، وذكرت الخارجية الأمريكية أن مصر تسعى إلى بسط سيطرتها على السودان، وأشارت إلى أن هناك حملة مصرية مكثفة؛ لتختار السودان الارتباط بمصر، شملت محاولات لرشوة العناصر الفاعلة السودانية في جنوب السودان، وكذلك شملت حملة صحفية وإذاعية قوية مضادة لإسماعيل الأزهري لموقفه باختيار الاستقلال دون الاتحاد مع مصر[٢٥٥].

ونرى أن مصر كانت تسعى للتكامل بين البلدين، ومن ثم كان قرار مجلس قيادة الثورة في مصر التفرغ لحل القضية الوطنية، مع قناعته الكاملة بأن من حق السودان تقرير مصيره، هو أمر يدحض ما أوردته الخارجية الأمريكية من أن الجانب المصري كان يسعى إلى إرغام الجانب السوداني على تحقيق وحدة سودانية ـ مصرية أو في الأساس للتمكين لتوسيع شيوعي[٢٥٦].

وكان لمكتب الاتصالات الأمريكي بالخرطوم «الذي أضحى سفارة بعد الاستقلال» دور حيوي في التأكيد أن السودان سيختار الاستقلال عن مصر، ولقد اتضح

---

(٢٥٣) أخبار اليوم (٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤).

(٢٥٤) الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٥٢٧ ـ ٥٣٠.

(٢٥٥) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Africa, U.S. Policy Objectives in the Sudan, vol. 18 (16 August 1955), pp. 624-625, and Foreign Office, 371,113614, (E1058/117) (14 August 1955), H. Trevelyan to Foreign Office, p. 2.

(٢٥٦) *American Foreign Policy, 1950-1955*, vol. 2 (14 February 1953), Anglo Egyptian Agreement, p. 2304.

أيضاً أن الإدارة الأمريكية سوف تستجيب لرغبة الشعب السوداني في تحقيق مطالبه المتمثلة بمساعدات ذات طابع فني، وكذلك المساعدة بالنصح في كل دعم مناسب خلال سنواته الأولى بعد الاستقلال، لقد أوضحت الخارجية الأمريكية الاعتبارات التي دفعتها لضرورة الاهتمام بالسودان ممثلة بموقعه الاستراتيجي؛ باعتباره عضواً عربياً وأفريقياً، ولتعدد الأهداف الأمريكية في تلك المنطقة(٢٥٧).

ويرى أحد الباحثين(٢٥٨) أن مكتب الاتصال الأمريكي، كان يرسل تقارير منذ سنة ١٩٥٣ إلى رئاسة وزارة الخارجية في واشنطن عن التطورات الداخلية في السودان، وخشي الأمريكيون من انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط، وبخاصة في مصر، ثم انتقالها إلى السودان، ثم إلى دول وسط وشرق أفريقيا. وخلال سنوات رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦)، اهتم الأمريكيون بتحوله من الاتحاد مع مصر إلى الاستقلال التام، لكنهم شكّوا في تأييده للغرب، وفي قدرته على التخلص من التأثير المصري؛ ومن ثم أيدت الولايات المتحدة انفصال السودان عن مصر.

على أي حال، استمرت الولايات المتحدة في استكمال المفاوضات المصرية البريطانية، وأشاد عبد الناصر بالدور الأمريكي في محادثات الجلاء، وصرح للصحفيين الإيطاليين أنه «لا يمكن لأحد أن يقمع شعور الشعب المصري؛ لأنه شعور قوي، مستند إلى تجارب تفوق تجاربه السابقة. إن مشكلة منطقة قناة السويس موضع محادثات مباشرة وغير مباشرة مع البريطانيين، وقد قامت الدبلوماسية الأمريكية بنشاط ملحوظ في بذل وساطتها الودية، بالرغم مما يبدو من أن أمريكا مهتمة بالمشكلات الخاصة بأوروبا أكثر من اهتمامها بشؤون الشرق الأوسط، وإنني استبعد أن يكون في نية إسرائيل إثارة نزاع مع الأردن، ولكن إذا بلغت الحالة درجة الخطر، فإن الدول العربية ستقف موقفاً موحداً طبقاً لميثاق الضمان الجماعي»(٢٥٩).

وقد أمكن في نهاية الأمر التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤. ولقد وجدت الولايات المتحدة في اتفاقية الجلاء نجاحاً كبيراً لسياستها هي بوجه خاص ولسياسة الغرب بوجه عام، فقد رحبت صحيفتا نيويورك تايمز ونيويورك هيرالد تريبيون بالاتفاقية وعبّرتا عن رأيهما القائل بأن بريطانيا قد

---

(٢٥٧) Foreign Relations of the United States, vol. 18 (16 August 1955), p. 624, and Foreign Relations of the United States, Instruction from the Department of State to the Embassy in the Sudan (7 May 1956), pp. 627-629.

(٢٥٨) محمد علي صالح، «الشيوعيون وراء تظاهرات المزارعين،» السوداني، ٣١/ ٥/ ٢٠٠٨.

(٢٥٩) الجمهورية، ٢١/ ٣/ ١٩٥٤.

اعترفت أخيراً بأن مصالحها ـ في عالم متغير ـ تتحقق بالاتفاق مع مصر لا بإطالة أمد السخط الذي كان ينمو في الشرق الأوسط، وكان مصيره إلى الانفجار ما لم تعقد الاتفاقية. وأبدى كل من أيزنهاور ودالاس سروره، كما رحب بالاتفاقية أصدقاء الولايات المتحدة وبخاصة تركيا وفرنسا وباكستان، وعَدّوها خطوة كبيرة في سبيل استقرار الشرق الأوسط، وبدا أن الاتفاقية مؤذنة بتقارب مصر والغرب، فزارت مصر بعثة تركية على مستوى عال، وهلل منديس فرانس (Mendès France) رئيس وزراء فرنسا للاتفاقية[٢٦٠]. ولما كانت أولى العمليات العسكرية للثورة الجزائرية قد بدأت في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، فقد طلب فرانس من الحكومة الأمريكية استخدام مساعيها الحميدة لدى مصر لوقف حملاتها الإعلامية الموجهة ضد فرنسا في شمال أفريقيا[٢٦١]. وكان من شأن هذا الدور الأمريكي المتزايد إحداث أزمة ثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين (بريطانيا وفرنسا) وبروز اختلافات في تقويم الموقف في المنطقة.

وفي حين اعتقد دالاس أن تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا حول قناة السويس سوف يزيل كل العقبات لاشتراك مصر في تحالف أمريكي؛ غير أن عبد الناصر سارع إلى تصحيح هذا الفهم، وتحديد إطار ما يفهمه من علاقات طيبة مع الغرب، فقد ذكر لمراسل نيويورك تايمز أن وضع مصر الطبيعي كان مع الغرب، ولكن الشعب المصري ليس مستعداً بعد طرد الإنكليز لربط مصر بقوة كبرى أخرى[٢٦٢].

ثامناً: الوحدة العربية بين الدفاع العربي المشترك ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

أظهرت تجربة العرب المريرة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حاجة دول الجامعة إلى عمل عربي موحد لحماية حريتها واستقلالها؛ وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالعمل على تحقيق أمنها القومي، وبخاصة في ظل الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في تلك الحرب، ولو أنها في الواقع كانت حرب حكومات، وليست حرب شعوب، وكانت

(٢٦٠) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٨٥.

(٢٦١) Foreign Relations of the United States, 1948, The Near and M.E., Part 2, U.S. Government Printing Office, vol. 9 (1975), p. 456.

(٢٦٢) السيد أمين شلبي، «حرب ١٩٥٦.. المقدمات الإقليمية والدولية،» السياسة الدولية (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦).

التجربة الصعبة التي خاضتها البلدان العربية في العام ذاته، أحد الأسباب المباشرة التي أدت إلى تغيير الأوضاع السياسية وقيام الانقلابات، والثورات ضد الأنظمة العربية التي فشلت في تلك الحرب، وجاء رد الفعل الأول من سورية حين قام الجيش السوري بانقلابه العسكري الأول في الثلاثين من آذار/ مارس عام ١٩٤٩، بقيادة حسني الزعيم، وأدرك قادة ذلك الجيش أنه ليس بإمكان سورية الصمود وحدها أمام عدوان قد تشنه إسرائيل عليها، لذلك لا بد من وجود قوة عربية قادرة على التصدي لأي عدوان محتمل، وكانت تلك القوة لا يمكن توفيرها إلا باتحاد سورية مع العراق. حينذاك وجه الزعيم دعوة إلى المسؤولين العراقيين للتشاور في أمر قيام تعاون سياسي وعسكري؛ تمهيداً لقيام وحدة أو اتحاد بينهما.

وفي الثالث من الشهر التالي (نيسان/ أبريل)، أحاط نوري السعيد (رئيس وزراء العراق)، الحكومة المصرية علماً بأن حكومته ستستمر في الاتصال بالمسؤولين السوريين، وأنها تحذر من تدخل جهات غير مسؤولة في الأمر، كالأمانة العامة للجامعة العربية، إذ إن تدخلها قد يؤدي إلى نتائج غير محدودة[٢٦٣]. وقد لبّى نوري السعيد دعوة حسني الزعيم، وبدأت المحادثات بين الجانبين السوري والعراقي في السادس عشر من الشهر ذاته.

إلا أن مصر تبنت فكرة الدفاع العربي المشترك المتمثّل بمشروع الضمان الجماعي، وقدّمته في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩؛ وكان يهدف إلى صرف سورية عن فكرة مشروع الهلال الخصيب[٢٦٤]. وقد بادر حسين سري رئيس الوزراء المصري، باسم الملك فاروق، بطرح ما يجب أن يكون عليه شكل التعاون المقترح بين البلدان العربية؛ فأعلن بأن التصدي للخطر الإسرائيلي لا يكفله توحيد دولتين يختلف فيهما نظام الحكم، وبالتالي فإن جامعة الدول العربية هي الإطار الذي يتيح للعرب تبني فكرة بديلة تستند إلى العمل العسكري الموحد بدلاً من الاتحادات الثنائية. وتمثل اقتراح مصر بما عرف بميثاق الضمان الجماعي العربي. ويروي كريم ثابت (المستشار الصحفي للملك فاروق) أنه صاحب هذا الاقتراح الذي ولدت فكرته أثناء لقائه مع ناظم القدسي وزير خارجية سورية في القاهرة، وأنه عرضها على الملك فوافق في حينها[٢٦٥].

---

(٢٦٣) سامي حكيم، الضمان الجماعي العربي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٥ ـ ٧.

(٢٦٤) حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨: دراسة وثائقية، ص ١٤.

(٢٦٥) كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)، ص ٢٤١ ـ ٢٤٧.

بعد دراسة اللجنة السياسية للجامعة موضوع الضمان الجماعي العربي؛ قررت في الثلاثين من الشهر ذاته (تشرين الأول/ أكتوبر)، تكوين لجنة لوضع صيغة المشروع على أن تضم إليها عند البحث في المسائل العسكرية والاقتصادية إخصائيين من كل دولة، وقد رأس عبد الخالق حسونة، وكيل وزارة الخارجية المصرية، هذه اللجنة التي سميت لجنة الضمان الجماعي، وبحثت تلك اللجنة المشروعات التي قدمتها الدول المختلفة، وجعلت من المشروع المصري أساساً لبحثها[٢٦٦]، فكان أكثر شمولاً وتركيزاً من تلك المشاريع التي تقدم بها كل من العراق والأردن وسورية، وصيغ بأسلوب قانوني أكثر تفصيلاً للمبادئ والأحكام، واتفق مع المشروع اللبناني في كثير من المبادئ التي تضمنها، وقد خالف المشروعَ العراقي ذا الاتجاه الغربي، حيث اعتبر مشروع مصر «الضمان الجماعي العربي» هو الأساس، بعيداً من الأحلاف الغربية. وقد أبرز المشروع المصري دور الجامعة في ميدان الدفاع المشترك، حيث نص في مقدمته أن الغرض منه «هو تقوية وتوثيق الروابط بين دول الجامعة العربية»، وجاء ذلك متفقاً مع ما أعلنته مصر من رغبة في تقوية الجامعة وتدعيمها والنهوض بها. وقد استمرت مناقشات اللجنة السياسية للجامعة لمشروع معاهدة الدفاع المشترك على مدى سبعة اجتماعات (١ ـ ١١ نيسان/ أبريل ١٩٤٩)، وتمكنت لجنة الضمان الجماعي العربي من وضع صيغة أولية للمشروع المقترح في جلستها الختامية المنعقدة بتاريخ السادس والعشرين من الشهر ذاته. وقد وفّق هذا المشروع الموحد بين المشروعات العربية الأربعة السالفة الذكر، وأطلق على هذا المشروع اسم «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية»؛ وذلك تمهيداً لعرضها على حكومات الدول العربية الأعضاء في الجامعة للاطلاع عليها، وإبداء الرأي فيها قبل عرضها على مجلس الجامعة[٢٦٧].

بعد ذلك، تمت إحالة المشروع برمّته إلى الحكومات العربية؛ تمهيداً لتوقيعه في موعد لا يتجاوز الثالث من أيار/ مايو ١٩٥٠. ونظراً لتلكؤ حكومات العراق والأردن واليمن في التصديق عليه، لعوامل متباينة، لم تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ إلا من تاريخ الثالث والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٥٢، أي بعد شهر من حركة الضباط في مصر، في الوقت الذي كانت فيه أفكار الضباط تلتقي حول هدف واحد هو التغيير في مصر. وهذا ما جعل الأهداف التي أعلنوا عنها تخلو من الإشارة إلى القومية العربية،

---

(٢٦٦) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات الجامعة العربية، مضبطة الجلسة السادسة (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩)، ص ٢٥٨.

(٢٦٧) جامعة الدول العربية: مضابط جلسات لجنة الضمان الجماعي العربي، من مضبطة الجلسة الأولى حتى الجلسة الختامية المنعقدة بين يومي العاشر والسادس والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩.

وهو أيضاً ما جعل برنامج هيئة التحرير يأتي بلا أي ذكر للقضايا العربية. ويدافع أحد الضباط المعاصرين للأحداث[٢٦٨] بقوله «إن هذا لم يكن ابتعاداً عن عقيدة، أو انصرافاً عن يقين، بل كان نتيجة السرعة التي تمت بها حركة الجيش والاندفاع السريع المفاجئ نحو التحرك، وتكتل المشكلات أمام الضباط... مما جعلهم لا يهتمون بميثاق الأمن الجماعي الذي وقعته مصر مع البلدان العربية عام ١٩٥٠ في إطار الجامعة».

وفي تصريح أدلى به عبد الناصر لوفد الصحافة السورية حول الدفاع العربي المشترك جاء فيه «يجب أن تكون هناك ثقة بين شعوب العرب قبل كل شيء، وبدون الثقة لن تكون هناك وحدة، إن سياستنا تهدف إلى تحسين العلاقات بين الدول العربية، ونشر الثقة فيما بينها، وعلى الصحافة العربية أن تبث هذه الثقة في نفوس الشعوب العربية وتعمل لها، كما تعمل الحكومات والهيئات البرلمانية لتحقيق ذلك، إذا كان البعض يسعى إلى تعكير صفو العلاقات بين مصر وسورية، فإن هذا ليس لمصلحة الشعوب العربية، إن مصر في انتظار رد الدول العربية على طلبها الخاص بوضع جدول أعمال محدد للاجتماع القادم لرؤساء حكوماتها؛ يكفل تحقيق هدف العرب في تقوية الضمان الجماعي، والاتفاق على باقي المسائل التي تهم البلاد، حتى إذا انتهى هذا المؤتمر، أعلن على الشعوب ما اتفق عليه في المؤتمر وما اختلف عليه؛ إذ إن ذلك أشرف وأكرم من أن نجتمع لنقول إننا اجتمعنا واتفقنا على ما فيه مصلحة العرب، في حين أننا لم نتفق على شيء جدي لخير الأمة العربية، إن الثقة بين الشعوب العربية هي الأساس الذي يجب أن تبنى عليه الجامعة العربية»[٢٦٩].

وفي ما يتصل بمنظمة للدفاع عن الشرق الأوسط؛فقد بحثت الإدارة الأمريكية في ربيع ١٩٥٠ في الكيفية التي يمكن بها تقوية البلدان العربية ـ ذات المواقع الاستراتيجية والأهمية الاقتصادية ـ دون إذكاء سباق تسلح في الشرق الأوسط وتعريض أمن إسرائيل للخطر، وفي تقرير مطول لمجلس الأمن القومي رحب البيت الأبيض بمشروعات الحكومة البريطانية لتزويد مصر بالسلاح كجزء من شراكة عسكرية إنكليزية مصرية للمساعدة في الدفاع عن الشرق الأوسط في حال أي عدوان سوفياتي، ولتجنب ظهور أي خلل في توازن القوى في المنطقة ربما يغري العرب بالهجوم على إسرائيل، أوصى التقرير بأن تعمل واشنطن بالتنسيق مع لندن؛ لتنظيم تدفق العتاد العسكري على المنطقة

---

(٢٦٨) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ٥ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧)، ص ١٨.

(٢٦٩) تصريح لجمال عبد الناصر إلى وفد الصحافة السورية، في: الأهرام، ٧/ ١/ ١٩٥٤.

بكل دقة(٢٧٠)، وفي اجتماع للإدارة الأمريكية في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٠؛ أبدى ترومان اهتماماً بهذه الفكرة(٢٧١)، وكان البنتاغون والخارجية الأمريكية قد أرسلا تقرير مجلس الأمن القومي ذاته إلى الرئيس ترومان في السادس من الشهر ذاته (نيسان/ أبريل)، وفيه يوصي بمضاعفة الإنفاق الأمريكي على الدفاع أربع مرات؛ بهدف عولمة سياسة الاحتواء التي جاءت خطوطها العامة في مبدأ ترومان. وحيث إن التقرير كان معداً باعتباره خطة لمبادرة استراتيجية لكسب الحرب الباردة، فقد كان يدعو إلى التطوير السريع لأسلحة نووية، وإلى حرب نفسية ضد الشيوعية في الداخل والخارج، وإنشاء تجمعات دفاعية إقليمية مضادة للشيوعية على نمط منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)؛ الذي كان قد أنشئ حديثاً. وأكد التقرير أن الجهود السوفياتية الآن موجهة نحو السيطرة على منطقة أوراسيا (وهي منطقة التماس ما بين أوروبا وآسيا)، كما نبه إلى أن الكرملين ربما كان يعد العدة للتقدم نحو المناطق الغنية بالنفط في الشرقين الأدنى والأوسط(٢٧٢).

بيد أن الدبلوماسيين الأمريكيين كشفوا عن مشروع متعدد الجوانب في أول الشهر التالي(أيار/ مايو ١٩٥٠)؛ مخصص لتقليل خطر اشتغال المنطقة. وفي ٢٥ من الشهر ذاته؛ وقعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الإعلان الثلاثي الذي تعهدت بموجبه القوى الثلاث بدعم مبادئ منع التسلح والسلامة الإقليمية في الشرق الأوسط(٢٧٣)، ثم دعت الولايات المتحدة بريطانيا لعقد مؤتمر في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١، لبحث إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ((Middle East Defense Organization (MEDO))، وتنسيق سياستها في المنطقة عامة ومصر بصفة خاصة، وطرحت الدولتان خطتهما على فرنسا وتركيا، وقد أرادت الولايات المتحدة بإشراك فرنسا وبريطانيا؛ عندما شعرت بالمأزق الذي يفرضه التعسف البريطاني على سياسة الاحتواء التي تتبناها، وفي الوقت ذاته كانت ترى إصرار مصر على جلاء القوات البريطانية، أمراً غير مرغوب فيه، في ظل الحالة الدولية الراهنة(٢٧٤).

---

(٢٧٠) Foreign Relations of the United States, 1950, NSC 65,5:131-35, U.S. Policy toward Arms Shipments to the Near East (28 March 1950).

(٢٧١) Foreign Relations of the United States, Memorandum by Lucius Battle, no. 6 (14 April 1950), p. 135.

(٢٧٢) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٢٣٣.

(٢٧٣) انظر: محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ٣ ج (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ٣٠٨، و Foreign Relations of the United States, 1950, The Tripartite Declaration, DOSB, nos. 161-162 and 167-168 (5 June 1950), p. 886.

(٢٧٤) Foreign Relations of the United States, 1951, Memorandum by Berry to the Secretary of State Washington, no. 611 (12 October 1951).

وفي ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ قدم سفراء دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا إلى محمد صلاح الدين وزير الخارجية، مقترحات بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط سميت بالمقترحات الرباعية، وتضمنت أن مصر بلد من بلدان العالم الحر ومن ثم فإن الدفاع عن الشرق الأوسط بصفة عامة يهم كل الدول الديمقراطية، وأن الدفاع عن مصر والشرق الأوسط يقتضي التعاون؛ ليس بين بلدان المنطقة فقط بل تنسيق هذه الجهود مع البلدان الصديقة الأخرى أيضاً، لذلك فمن المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط، تضم البلدان التي لها القدرة ولديها الرغبة في الدفاع عن المنطقة، وهي البلدان الأربعة صاحبة المقترحات، وكذلك استراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا، وأن الدعوة تقدم إلى مصر للمشاركة في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط؛ كعضو مؤسس على أساس المساواة مع بقية الأعضاء الآخرين[٢٧٥]. ولإغراء مصر بالقبول تضمنت الاقتراحات أنه في حال قبول مصر لها فسوف تكون الحكومة البريطانية على استعداد لاستبدال معاهدة ١٩٣٦ باتفاق آخر تكون القيادة المتحالفة أساسه، وأن يتم انسحاب القوات البريطانية التي لا تخصص للقيادة المتحالفة، وأن تتحول القاعدة البريطانية في السويس إلى قاعدة لتلك القيادة، ويكون على مصر تزويدها بالتسهيلات العسكرية اللازمة، وتعيين ضباط في هيئة أركان الحرب التابعة للقيادة، ويكون مقر القائد الأعلى للقوات المتحالفة في مصر. وأشارت المقترحات إلى أن علاقة هذا التحالف بنظام حلف الأطلسي ما زالت قيد البحث والمشاورات. وعلى الفور رفضت الحكومة المصرية هذه المقترحات في اليوم التالي؛ بينما استمرت الولايات المتحدة والبلدان العربية والدول الغربية في الضغط على مصر للقبول، ودعت الصحافة المصرية إلى موقف عربي موحد، وحثت البلدان العربية الأخرى على رفض أي معاهدة دفاعية مع الغرب[٢٧٦].

ويرجع تقديم مقترحات الدفاع إلى مصر ـ دون غيرها ـ إلى أنه كان من المعتقد أن بيدها مفتاح الموقف بسبب زعامتها للجامعة العربية، ووجود قاعدة قناة السويس على أراضيها؛ فمعنى موافقة القاهرة أن تقتدي بها البلدان العربية الأخرى التي جرى الاتصال بها على أن تؤجل دعوتها؛ حتى يتضح موقف مصر، كما جرى إطلاع إسرائيل على المشروع وطمأنتها إلى أنه لا يتضمن الإضرار بمصالحها. وهكذا سجل التصريح الثلاثي ومقترحات الدفاع الرباعية انتقال الولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط

(٢٧٥) *New York Times*, 25/9/1951, p. 9.

(٢٧٦) راشد البراوي، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥١)، ص ٥٤ ـ ٥٦ و٥٨ ـ ٦١.

من حدود اليونان إلى قلب المنطقة ذاتها؛ فالإجراءان يتصلان بالخطط الغربية المرتبطة بالحرب الباردة[٢٧٧].

وقد أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في اليوم التالي (١٤ تشرين الأول/ أكتوبر)، بياناً دعت فيه البلدان العربية إلى الاشتراك في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، وأن تضع هذه البلدان قواعدها العسكرية وموانئها، وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة، ثم أعقبته ببيان ثانٍ في العاشر من الشهر التالي (تشرين الثاني/ نوفمبر) لممارسة الضغط على البلدان العربية من أجل الالتحاق بالمشاريع الأمريكية قائلة «إن الدفاع عن الشرق الأوسط يمثل أمراً حيوياً للعالم الحر»[٢٧٨].

وبرغم أن الولايات المتحدة وحلفاءها تمتعوا بوضع سائد عسكرياً واقتصادياً وسياسياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بداية الخمسينيات، فقد تزايد استياء مسؤولي الولايات المتحدة؛ نظراً إلى أنه حتى القوميين المعادين بقوة للشيوعية في الشرق الأوسط عارضوا استدراج بلادهم إلى الحرب الباردة، وأصروا على أنهم يريدون رسم مسار مستقل يخصّهم، والاحتفاظ بروابط الصداقة مع كل من الغرب والكتلة السوفياتية وقبول المساعدة منهما. ورأت واشنطن أن هذا الموقف يصب لمصلحة السوفيات، وبالتالي طالب مسؤولو الولايات المتحدة حكومات الشرق الأوسط بأن تقف في صف الولايات المتحدة في الحرب الباردة[٢٧٩].

وقد حاولت الولايات المتحدة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط عن طريق الأحلاف الغربية، فعرضت على النحاس باشا في السنة ذاتها (١٩٥١) دخول مصر في الحلف الغربي، فرفض النحاس لأنه رأى في ذلك عودة إلى النفوذ الاستعماري بعد إلغائه للمعاهدة المصرية ـ البريطانية[٢٨٠]، وأن مشروع القيادة المشتركة ما هو إلا بديلٌ لمعاهدة ١٩٣٦، وإن كانت المعاهدة بينها وبين بريطانيا فقط منذ البداية، فقد أصبحت الآن ذات أطراف متعددة. وقد رأت مصر أيضاً في المشروع شكلاً جديداً من أشكال الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة، التي ساهمت في إطالة أمد الاحتلال البريطاني. ورغم رفض الملك فاروق لهذا الشكل من أشكال التآمر على مصر، إلا أنه أصبح على يقين أن التآزر الأنكلو ـ أمريكي، والمنحى الأمريكي في الوجود البريطاني في القناة،

---

(٢٧٧) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٨٨.

(٢٧٨) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج ٩، ص ٢٠٩.

(٢٧٩) لوكيان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢٨٠) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ٣٠٨.

وتبنّيها مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط بالإضافة إلى تطلعات الاتحاد السوفياتي ونشاطه في المنطقة، يدفعه إلى ضرورة إشراك الولايات المتحدة، في حل المسألة المصرية ولا بديل لها[٢٨١]. فقد استدعى الملك فاروق السفير الأمريكي في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١، وطلب منه إبداء النصيحة إلى السفير البريطاني، باتباع حكومته سياسة الهدوء في منطقة القناة، وعرض عليه موافقته إدخال مصر في دفاع الشرق الأوسط في الوقت المناسب، وقد رحب كافري ولكنه ركز على وقف الأعمال الفدائية ضد القوات البريطانية في منطقة القناة، كما أعلنت الولايات المتحدة تمسكها بمشروع الدفاع المشترك، وعلى مصر أن تدرك أن هذا المشروع، يصب في مصالحها ومصالح العالم الحر، لدفع الأخطار عن منطقة الشرق الأوسط[٢٨٢].

وورد في تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥١ أن القومية العربية المعادية للغرب، وليست الشيوعية، هي الخطر الرئيسي على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. فالوطنية المصرية التي كشف عنها الملك والباشوات قد أذهلت البريطانيين، وهي الآن تعرقل خطط إدماج مصر في تحالف الحرب الباردة، بذات القدر الذي تعرقل به خطط تنمية مصر اقتصادياً، وكانت الروح الوطنية والانضباط التكنوقراطي للرتب المتوسطة من العسكريين؛ يمثلان خصائص الوطنية التقدمية البناءة التي صار واضعو السياسة الأمريكية يقبلونها باعتبارها التطور الأكثر فائدة الذي يكمن الأمل فيه في الوقت الراهن، وكأفضل دفاع سياسي ضد التسلل الشيوعي، وكان من المعتقد أن تأييد الأنظمة العسكرية من شأنه أن يضم قوة القومية العربية إلى طائفة البراغماتيين التكنوقراط غير الأيديولوجيين ممن لا يتأثرون، لا بحماسة الجماهير الثورية، ولا بفساد وانعدام مسؤولية النظام القديم[٢٨٣].

وتلاحقت الأحداث في السنوات الأولى من حقبة الخمسينيات؛ ففي بداية عام ١٩٥٢ جرت محادثات أمريكية ـ بريطانية في واشنطن حول الشرق الأوسط، وقد أعدت وكالة الاستخبارات المركزية تقريرها في ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٢، عن احتمالات إقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط. وتضمن التقرير أنه إذا وافقت مصر

(٢٨١) لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢م، ط ٢ (القاهرة: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٩٧.

(٢٨٢) تشايلدرز، الطريق إلى السويس، ص ٩٠.

(٢٨٣) جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٢. والتكنوقراط هم النخب المثقفة الأكثر علماً وتخصصاً في مجال المهام المنوطة بهم، وهم غالباً غير منتمين للأحزاب.

على فكرة المنظمة فإن البلدان العربية الأخرى سوف تنضم إليها بدافع الحصول على السلاح والمعونة الاقتصادية، ولكن المشكلة هي قبول مصر، وذلك يتوقف على نجاح المفاوضات مع إنكلترا بخصوص قاعدة القناة. ووصل التقرير إلى أنه «في المستقبل المنظور فإن الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان السوفياتي يعتمد على التزام القوات الغربية بهذا الهدف بغض النظر عن وجود منظمة دفاع للشرق الأوسط أم لا، ولكن في الأجل الطويل يتطلب قيام هذه المنظمة تحسين العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، وتقليل عداوة القوميين العرب لفكرة التعاون مع الغرب، وإقناع الدول العربية بإعطاء أولوية أكبر للدفاع عن المنطقة ضد العدوان السوفياتي»[٢٨٤].

وفي نيسان/ أبريل ١٩٥٢ أكد هارولد هوسكنز (Harold Hoskins)، مستشار مكتب شؤون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية، أن المصالح الغربية في الشرق الأوسط كانت غارقة بسبب مد القومية العالي، وكان من رأيه أن الولايات المتحدة لا بد من أن تقدم دعماً حذراً من أجل تحقيق المصير العربي، كما أنها لا تستطيع أن تقدم دعماً ضمنياً لكل أشكال القومية، وبخاصة ذلك الشكل المتطرف الذي يربط بين مطلب الحرية المباشرة الكاملة، والمعارضة المرضية لكل أشكال أو آثار المصالح الأجنبية[٢٨٥]. كما أشار تقويم لهوسكنز في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٢، إلى أن النفوذ الغربي يتراجع تدريجياً، وأن دعوات الحياد والقومية في تزايد، وأن الحركة الشيوعية تستغل ذلك وتستثمره، وأنه لا توجد ثقة في مشروعات الدفاع الجماعي عن الشرق الأوسط قبل الوصول إلى تسوية للمفاوضات المصرية ـ البريطانية حول قاعدة قناة السويس، وأنه نتيجة لتزايد شعور عدم الثقة في السياسة الأمريكية؛ فإن ذلك يؤدي إلى انحسار مكانة الولايات المتحدة، وخيبة الأمل في سياستها، وأن هذا الشعور تطور إلى نفور، وأحياناً إلى كراهية صريحة. وأشار التقرير إلى التناقض بين مقتضيات التحالف الغربي الذي يجعل الولايات المتحدة تؤيد ـ أو على الأقل لا تنتقد علناً ـ المواقف والسياسات الاستفزازية لبريطانيا وفرنسا، وبين مصالحها المباشرة التي تتطلب إقامة علاقات طيبة مع الشعوب العربية.

تطابقت نتيجة هذا التقرير مع ما وصل إليه تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ عن الأوضاع والاتجاهات المؤثرة في أمن الولايات

(٢٨٤) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ١١٠.

(٢٨٥) Foreign Relations of the United States, 1952-54, 9L204-8, Hoskins to Byroade (7 April 1952).

المتحدة في الشرق الأدنى، إذ حدد المصاعب الرئيسية التي تواجه السياسة الأمريكية في المنطقة بأمرين هما: علاقة أمريكا بإسرائيل، والتحالف الأمريكي مع كل من بريطانيا وفرنسا، وأضاف أن الاتحاد السوفياتي سوف يستمر في تشجيع التطرف الوطني والمعادي للغرب، وأن بلدان المنطقة لا تشعر بالتهديد السوفياتي بشكل مباشر، ولذلك فإن الدعوة إلى إلغاء القواعد العسكرية تجد آذاناً صاغية لدى الرأي العام[٢٨٦].

ولقد أصبح من المحتم أن يحدث الخلاف؛ فالغرب كان يبني استراتيجية على أسس تتعارض بالضرورة مع طموحات مصر ورغبتها في زعامة المنطقة، ووجد الغرب في المنطقة من لديه القدرة على تحمل الأعباء بما يتمشى مع خدمة مصالحه وأهدافه طبقاً لشروطه متمثلاً بالعراق تحت قيادة نوري السعيد[٢٨٧]. بينما تبدو مصر في نظر محلليهم «ليس لديها الكثير لكي تقدمه كشريك أو كحليف إلا الموقع الذي يعتبر من أكثر النقاط أهمية في العالم من الناحية الاستراتيجية؛ وحتى ذلك؛ فإن المشاعر الوطنية تقف عقبة أمام إمكانية إعطاء مصر تسهيلات لأي دولة أجنبية»[٢٨٨].

من هذا المنطلق، بدأت المعركة بين أصحاب الموقع والموضع، متمثلاً بمصر كقوة إقليمية، وبين مخططي الاحتواء ومن يسير في ركابهم من القيادات العربية. هكذا أصبح هنالك وجهتا نظر: وجهة النظر العراقية التي تدافع عن إقامة الحلف كنواة لمنظمة دفاع شرق أوسطية، ووجهة النظر المصرية التي ترى أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يتم في إطار معاهدة الضمان الجماعي المشترك من خلال جامعة الدول العربية، والتي ترفض مشاركة أي دولة غير عربية أو الانخراط في تكتلات عسكرية أجنبية باعتبار أن الخطر المباشر على المنطقة العربية هو إسرائيل ودول الاستعمار الغربي وليس الشيوعية الدولية[٢٨٩].

١ ـ منظمة الدفاع في منظور الثورة المصرية

في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، وبعد عيد الشكر (Thanksgiving) في الولايات المتحدة، حذر جيفرسون كافري وزارة خارجية بلاده من «أن القاهرة مرشحة

---

(٢٨٦) هلال، المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢٨٧) *New York Times*, 16/5/1954, p 21, and Foreign Relations of the United States, vol. 4, port. 19 (1952-1954), pp. 506-519.

(٢٨٨) Waldemar J. Gallman, *Iraq under General Nuri: My Recollection of Nuri Al Said, 1954-1958* (New York: Johns Hopkins University Press, 1964), pp. 188-197.

(٢٨٩) National Archives, RG-59 (OIR), no. 7042. Main Springs of Egyptian Foreign Policy (12 September 1955).

للانفجار في وقت غير بعيد مع سلسلة متوقعة من ردود الفعل من الاحتلال والثورة... ثم سيطرة شيوعية في نهاية الأمر»[٢٩٠].

وفي تقرير له في ٨ آذار/ مارس ١٩٥٢، أشار إلى سوء فهم بريطانيا لما يحدث في مصر، مفترضاً أنه إذا استمر الإنكليز في موقفهم فإن «حدود تمرد كامل وفوضوي يصبح أمراً لا يمكن استبعاده»، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تتدخل لإبعاد كل من المملكة المتحدة ومصر عن نقطة الجمود واللاعودة، بل ودعا إلى ممارسة الضغط على بريطانيا بقوله «إنني أعتقد أننا لا نقوم بواجبنا إذا لم نقم بمحاولة أخرى لإقناع لندن بما يحقق أفضل مصالحنا، وبطبيعة الحال فإن القوة التي سنطرح بها موقفنا لدى لندن مرة أخرى ينبغي أن تعتمد على التزاماتنا ومصالحنا الدولية الشاملة»[٢٩١].

وفي ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ تواجه الولايات المتحدة ثورة في مصر؛ تضعها في هذا المأزق بالتحديد؛ حين نجحت مجموعة من ضباط الجيش بقيادة البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر في الوصول للسلطة والاتجاه ببلادهم وجهة جديدة. وفي محادثة جرت بين اللواء محمد نجيب والسفير كافري؛ بدا فيها أن الولايات المتحدة ترحب بالثورة منذ البداية، وبخاصة أن العهد البائد كان قد أثار السخط بصورة تؤدي إلى احتمال نمو الاتجاهات الشيوعية في مصر، وذكر كافري أن حكومته تخشى تسللها إلى مصر، وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية شعبها، وعرض معاونة أجهزة الاستخبارات المركزية لها في هذا الأمر، كما تحدث عن ضرورة ارتباط مصر بأحلاف العالم الحر[٢٩٢].

وقد وصف كافري زعماء الحركة العسكرية بأنهم شخصيات إيجابية وبناءة. واستبعد في تعليق له بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ على تقويم إنكلترا للموقف، وجود خطر تزايد المشاعر العدائية ضد الأجانب في مصر[٢٩٣]. وفي الشهر ذاته أخبر مبعوث للسفارة الأمريكية في القاهرة ـ سراً ـ بأن النظام الجديد قد يكون على استعداد

(٢٩٠) عيد الشكر يأتي في رابع يوم خميس من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كلّ عام. انظر: National Archives, 641.74/12-751, State Department Central Decimal File RG59, Caffery, to DOS, tel. (7 December 1951).

(٢٩١) Foreign Relations of the United States, States 1952-1954, Part 2, The Ambassador in Cairo (Berry), to the Department of State (8 March 1952), pp. 1773-1777.

(٢٩٢) من مذكرات اللواء محمد نجيب المنشورة، في: الحوادث (بيروت) (٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣).

(٢٩٣) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, from Caffrey to the Department of State (Cairo) (10 September 1952), pp. 1855-1959.

للتعاون مع أمريكا والالتزام بتعهدات معينة؛ بما في ذلك الاشتراك في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط في مقابل المساعدة العسكرية والاقتصادية[٢٩٤].

وقال عبد الناصر لإحدى الصحف الأمريكية: «إننا على أتم استعداد لأن نكون معقولين، ولكن الإنكليز ـ مثلاً ـ قد وعدونا طيلة السبعين عاماً الماضية أن يخرجوا من منطقة قناة السويس ولـم يخرجوا. إن مصر لا تستطيع اليوم أن تطيق مزيداً من المماطلة والتسويف، فإذا شعرت حكومة العهد الجديد ـ بعد هذه الجهود المتصلة التي نبذلها ـ بأننا لم نصل إلى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطاني؛ فثقوا بأن قواد الثورة سوف ينسحبون من الحكومة ليستعدوا لقيادة الشعب في حرب ضد الإنكليز، ولن تكون هذه الحرب رسمية وإنما ستكون حرباً فدائية، سوف تنتشر أعمال الفدائيين بطريقة تشعر الإنكليز أنهم يدفعون ثمناً غالياً لاحتلال بلادنا»[٢٩٥].

وأخذت الخارجية الأمريكية تحاول توضيح الأمر مع المصريين والبنتاغون والإنكليز؛ حين تولى أيزنهاور الرئاسة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، وجاء بوزير جديد للخارجية هو جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)، الذي كان أول وزير خارجية أمريكي يزور الشرق الأوسط، وينتزع من الرئيس توجيه الشؤون الخارجية؛ برغم التقدير المتبادل والتعاون القائمين بينهما. وكان أهم ما يهتم به دالاس محاولة درء الخطر الشيوعي عن الشرق الأوسط؛ لهذا رأى ضرورة تخفيف حدة التوتر الناجم عن قيام إسرائيل توطئة لتكتيل المنطقة ضد الاتحاد السوفياتي، وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن دالاس كان يسعى إلى إجراء أي تعديل أساسي على التزام الحكومة الأمريكية الأدبي إزاء وجود إسرائيل وسلامة أراضيها[٢٩٦].

ويذكر أحد القريبين من الأحداث[٢٩٧] أن دالاس جاء إلى القاهرة لتحقيق هدفين: الأول محاولة ترتيب صلح بين العرب والإسرائيليين، والآخر الاستمرار في محاولة

---

(٢٩٤) John R. Beal, *John Foster Dulles, 1888-1959* (New York: Harper, 1957), pp. 115-116.

(٢٩٥) انظر تصريح البكباشي جمال عبد الناصر لجريدة نيويورك هيرالد تريبيون، منشور أيضاً في: الأهرام، ١/١١/١٩٥٢.

(٢٩٦) كان دالاس في عهد ترومان عضواً في الوفد الأمريكي لدى الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٤٩ جرت مواجهة بينه وبين الصهاينة حين تقدّم لشغل مقعد في مجلس الشيوخ عن مدينة نيويورك، ولكن تغلّب عليه هربرت ليمان المعروف بالصهيونية المتطرفة. ولما كان دالاس مسيحياً شديد التديّن؛ فإنه كان يعارض الخطط الصهيونية التي كانت تهدف إلى جعل القدس عاصمة للدولة اليهودية ويبدي حماسته لتدويل المدينة، وقد أدّت اتجاهاته هذه المعروفة إلى فشله في انتخابات ذلك المجلس. انظر: مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢٩٧) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، الفصل الرابع.

تطويق الاتحاد السوفياتي بأحلاف عسكرية وسياسية. وقد تمت زيارته في وقت زادت أمريكا من إقحام نفسها في الشرق الأوسط، وكان الكثيرون في المنطقة يتطلعون برجاء إلى ذلك؛ إذ كانت صورة الولايات المتحدة ـ في ذلك الحين ـ براقة، في حين كانت بريطانيا وفرنسا إمبراطوريتين مكروهتين وفي طريقهما إلى الزوال.

وكان للأمريكيين ـ من جهتهم ـ خططهم، حيث يهتمون اهتماماً حيوياً ببترول الشرق الأوسط، متوهمين الحاجة إلى ملء الفراغ الذي خلفته بريطانيا وفرنسا، وضالعين في مساعدة الصهيونية. كانت هذه كلها عوامل تضافرت جميعاً لتجر الولايات المتحدة إلى منطقة اهتزت واضطربت بغليان القومية العربية التي كانت الثورة المصرية خير تعبير عنها. التقى دالاس ـ إبان زيارته ـ عبد الناصر مرة واحدة، وذلك في مأدبة عشاء في السفارة الأمريكية يوم ١١ أيار/ مايو ١٩٥٣. في هذا اللقاء قال دالاس «إنه سينظر إلى طلب مصر للأسلحة بعين العطف، وأنه سيحاول في الوقت نفسه المساعدة على حل المشكلات التي كانت قائمة بين بريطانيا ومصر»، وانتقل بعد ذلك إلى الموضوع الذي كان يهمه أكثر من أي شيء آخر، حيث تحدث عن الحاجة إلى أحلاف أمن مشتركة ولا سيما منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (MEDO) وشدد على أهمية اشتراك مصر فيها، وسأله عبد الناصر لماذا يجب أن تنضم مصر إليها؟ ضد من ستدافع هذه المنظمة؟ فرد دالاس: «ضد الاتحاد السوفياتي»، ودهش عبد الناصر وقال متسائلا: «ولماذا؟ إن الاتحاد السوفياتي يبعد عنا خمسة آلاف ميل؛ ولم تقم قط مشاكل معه كما أنه لم يهاجمنا أبداً، ولم يحتل أرضنا إطلاقاً، ولم يكن له قط قاعدة في مصر؛ بينما لا تزال بريطانيا في مصر احتلالاً استعمارياً منذ سبعين عاماً، وإنني إذا أخبرت شعبي بذلك فإنهم سيفقدون إيمانهم بي، وسيستثمر آخرون مشاركتي وعضويتي في الأحلاف المعقودة معكم؛ ليقولوا انني عميل لكم وصنيعتكم، وسيقولون لي: لنبدأ أولاً بالأمور الأولى والأهم، إن على الشعب أن يملك استقلاله قبل أن يبدأ بالاهتمام في الدفاع عنه، إننا لسنا مستعدين للبحث في الأحلاف أو أي إجراءات دفاعية ما لم ندرس ذلك بإرادتنا الحرة»، وقال عبد الناصر إنه لا يمكن أن يبحث في هذا الأمر قبل أن يرحل البريطانيون عن منطقة القناة؛ وإلا فإنه سيبدو مرغماً بضغط من الثمانين ألف جندي بريطاني المرابطين في قناة السويس. واستمد دالاس من هذه الحجة بعض الأمل، وشعر أنه بعد جلاء البريطانيين عن القواعد قد يكون من الممكن إقناع عبد الناصر بالانضمام إلى حلف دفاعي.

وقد كان هذا هو الجو الذي اتخذ فيه عبد الناصر الخطوة التي ترتب عليها الكثير من الأمور، وهي أن تمده الولايات المتحدة بالسلاح، وتحديداً الطائرات

والمدافع والمدمرات؛ لحماية حدود البلاد. وأبلغ عبد الناصر السفير كافري أنه إذا باع الأمريكيون السلاح إلى مصر فإن ذلك من شأنه أن يعزز هيبة الولايات المتحدة، وتعهد له بأن الأسلحة سوف تستخدم في الدفاع عن النفس فقط. بالرغم من ذلك فقد بدا أن كل شيء يسير على ما يرام بالنسبة إلى البعثة المصرية الخاصة بطلب الأسلحة، ولكن الوقت أخذ يمر، ولم تصل أي أسلحة، وبدأت البعثة تشعر بخيبة أمل. وعندما كانت بعثة السلاح المصرية في أمريكا؛ جرى من جديد تعويم فكرة عقد حلف عسكري إسلامي، وكان الرجل الذي طرح الفكرة هو الجنرال أولمستد مدير برنامج المساعدة العسكرية الخارجية، الذي أبلغ بعض المصريين في واشنطن أن إمكانات عقد حلف إسلامي سوف تكون عظيمة، لأن مثل هذا الحلف سيضم ثلاث عواصم: أنقره عاصمة أكثر الدول الإسلامية تمدناً وعصرية، وكراتشي عاصمة أكثر الدول الإسلامية كثافة في السكان، والقاهرة، عاصمة أقوى الدول الإسلامية نفوذاً وأعلاها مقاماً. ومضى يقول إن مثل هذا الحلف ـ إلى جانب أنه يهدف إلى الدفاع عن الشرق الأوسط ـ سوف يكون ذا تأثير هائل على مسلمي الاتحاد السوفياتي والصين. ثم صدم محدثيه بالكلام عن كيفية تأليف طابور خامس في هذين البلدين، وكان ذلك غريباً ومثيراً للدهشة تماماً، لأنه كان خارج تفكير مصر الثورة تحت كل الظروف.

وقد سارت الأحداث في هدوء، فترة من الوقت بعد عودة دالاس إلى واشنطن. كان الوقت وقت الدبلوماسية، وقد قرر أن من الأفضل ترك البلدان العربية تعالج شؤونها بنفسها في الوقت الحاضر، وركز جهوده على أقطار الحزام الشمالي، وهي تركيا والعراق وباكستان.

لا شك في أن دالاس أدرك مصاعب إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط؛ بسبب رفض بلدان المنطقة ذلك، وقد كتب تقريراً ورد فيه أن الاستقرار السياسي مفقود في المنطقة، وأن البلدان العربية وقعت في أسر روح ثورية متعصبة أدت إلى تضخيم مشاكلها العاجلة دون النظر إلى الخطر الأساسي الذي يواجهها والمتمثل بالخطر السوفياتي[٢٩٨]. وعد الخلافات السياسية في المنطقة وفي مقدمها الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والخلاف بين مصر وانكلترا حول القناة يخلقان مواقف تتسم بالعداء للغرب، وأن القوات البريطانية الموجودة في المنطقة هي أحد مصادر عدم

(٢٩٨) هناك تساؤل حول من الذي بدأ الفعل أو ردّ الفعل في الشرق الأوسط الاتحاد السوفياتي أم الغرب! وفي الوقت الذي انزعجت الولايات المتحدة من مخططاته الخفيّة؛ ليس ثمّة دليل على أن ذلك الاتحاد كان يهدف إلى اتخاذ مبادرات في الشرق الأوسط من شأنها إضرار بالمصالح الغربية.

الاستقرار. أما بالنسبة إلى فرنسا فما زال لها نفوذ ثقافي في سورية ولبنان، لكن لا يوجد تقدير كبير لدورها كقوة سياسية. وبالنسبة إلى الشعوب العربية فإن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل هو بمنزلة طوق حول رقابنا. ويعترف دالاس بأن بريطانيا تنظر إلى السياسة الأمريكية في المنطقة بشك وريبة، وتعتقد أنها تؤدي إلى الإسراع في زوال نفوذها من المنطقة، وأنه من الناحية العملية ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن ذلك ليس نتيجة لتخطيط أمريكي ولكنه نتيجة طبيعية للتطور في المنطقة وتغير علاقات القوة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويخلص دالاس من هذا التقويم إلى أهمية الدور الأمريكي في تقرير مستقبل المنطقة، وأن ما سوف تفعله الولايات المتحدة أولاً لن يكون له الأثر الحاسم، ذلك أن شعوب المنطقة لم تعد تنظر إلى إنكلترا وفرنسا كقوتين كبيرتين، أما مسألة الدفاع عن المنطقة، فقد خلص دالاس إلى أنه لا يوجد في الوقت الراهن نظام فعّال للدفاع عن المنطقة، وأن الموقف السياسي في البلدان العربية لا يسمح بانضمامها إلى مواثيق للدفاع المشترك مع الدول الغربية، ويمثل ذلك فجوة خطيرة وبخاصة في حزام الدفاع الشمالي (تركيا وإيران) الذي يحيط بالاتحاد السوفياتي. من ثم رأى دالاس أن تقوم الولايات المتحدة بالإجراءات التي يمكن القيام بها دون تعقيدات قانونية في هذه المرحلة، وأن يكون التعامل على أساس الصداقة والثقة المتبادلة، وأشار إلى أن أكثر البلدان العربية استعداداً للتعاون مع الغرب في هذا المجال هو العراق[٢٩٩].

وفي التقرير الذي أعده دالاس عن الرحلة، وأعلنه في أول حزيران/يونيو ١٩٥٣، ذكر أن إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط هو هدف غير واقعي في هذه المرحلة، وأنه على الولايات المتحدة الآن تدعيم الدول الراغبة في ذلك، وتشجيع كل الجهود التي تنفق مع تصورها لأمن المنطقة، وتقديم المساعدات اللازمة لذلك، وفي هذا الصدد تم توقيع معاهدة صداقة بين تركيا وباكستان، كما عقدت الولايات المتحدة معاهدة مساعدة عسكرية مع كل من العراق وباكستان[٣٠٠].

وفي ما يتصل بسورية؛ قدم دالاس تقريراً لمجلس الأمن القومي، وصف فيه الشيشكلي بأنه «شخصية مؤثّرة»، وذو رؤية أوسع بكثير وفهم أعمق لعلاقات بلاده بالمشاكل العالمية من القادة العرب الآخرين. ورأى دالاس أن الشيشكلي استوعب طبيعة الخطر السوفياتي ومداه، وقد يوافق على الانضمام إلى نوع من منظمة دفاعية

(٢٩٩) U.S. Department of State; Report no. 6249, Office of Intelligence Research (OIR), Possible Expansion of the Arab Collective Security Pact to Include Non Arab Powers (31 March 1953).

(٣٠٠) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ١١٧.

موالية للغرب؛ إذا ما تم إقناعه بشكل مناسب مع تقديم عروض من المساعدة الأمريكية. ولما كان الانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط قد ثبت أنه مستحيل بسبب المعارضة المصرية، لجأ دالاس إلى تشجيع السوريين على الانضمام إلى منظمة دفاع خاصة بالصف الشمالي (Northern Tier) مع العراق وتركيا وباكستان وربما إيران، وخلص إلى أن سورية لديها الإمكانات في المستقبل القريب لتوطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بشكل دائم(٣٠١).

إن زيارة دالاس ـ إجمالاً ـ لمنطقة الشرق الأوسط (استمرت من ١١ إلى ٢٤ أيار/ مايو ١٩٥٣) تعد تعبيراً عملياً عن الاهتمام الأمريكي المتزايد بشؤون هذه البلدان، وتزايد المصالح الأمريكية فيها، وقد سجلت بداية بعض الاتجاهات الجديدة في السياسة الأمريكية. وفي حين ظل الهدف الأساسي الخاص بتقوية المنطقة ضد الضغوط الروسية، واحتمال العدوان السوفياتي كما هو، فإن بعض الأساليب والمداخل قد تغيرت، ويمكن تلخيص ما توصل إليه دالاس، على الوجه التالي:

ـ إن أي منظمة دفاع إقليمية سلمية يجب أن تنبع من رغبات شعوب وحكومات المنظمة المعنية.

ـ إن معظم شعوب وحكومات الشرق الأوسط كانت غير مستعدة ـ في ذلك الوقت ـ للارتباط بالغرب في مثل هذه المنطقة الدفاعية(٣٠٢).

وكان دالاس التقى بكل من محمود فوزي، ومحمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وفي لقائه مع فوزي في ١١ أيار/ مايو ١٩٥٣، ذكر دالاس أن الهدف من زيارته هو معرفة نظرة مصر إلى مشاكل المنطقة، واهتماماتها الدفاعية والخارجية، وماذا يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه لتحقيق هذه الاهتمامات، وأن واشنطن مهتمة بالمفاوضات مع بريطانيا حول القناة. وربط فوزي في تعليقه بين المشاكل السياسية وقضايا التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وأن الهدف من ذلك جعل المنطقة قوية؛ لإضعاف أطماع العدوان منها ولمنع انتشار الأفكار المتطرفة والشيوعية فيها، وعدم حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هو أفضل طريقة لانتشار هذه الأفكار. وبالنسبة إلى إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، قال فوزي إنها مسألة غير مثارة على الإطلاق، وعلى الولايات المتحدة

---

(٣٠١) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, 9:381-384, 147th Meeting of NSC: (Memorandum) (1 June 1953).

(٣٠٢) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٩٢.

قبول الرأي المصري بأن قوة مصر لن تستخدم ضد العالم الغربي بل ضد المعتدين من دوائر أخرى، ولكن إذا وضع على الورق الآن أكثر مما ينبغي من الالتزامات الرسمية فإنه قد يثير مشاكل، وأن المصريين يريدون من الولايات المتحدة ممارسة دورها القيادي، وأن مصر مستعدة لقبول أي مساعدة طالما أنها لا تنتقص من سيادتها. وأثار فوزي موضوع قبول دالاس لدعوة غداء في مدينة القدس، معتبراً أن ذلك قد يعني اعتراف أمريكا بها كعاصمة لإسرائيل، وأن هناك تخوفاً عربياً عاماً من موقف أمريكا تجاه إسرائيل ودعمها لها، كما عقد اجتماعاً استمر ثلاث ساعات مع رئيس الوزراء محمد نجيب، الذي كان مصمماً على أن علاقة السيد بالعبد بين بريطانيا ومصر لا بد من أن تنتهي، ومؤكداً في الوقت نفسه أن الروس ليسوا أصدقاءنا(٣٠٣).

ووفقاً للمذكرة التي أعدتها السفارة الأمريكية بالقاهرة، التقى دالاس عبد الناصر في اليوم التالي (١٢ أيار/ مايو)، وأبدى دالاس حماسة للنظام الجديد، وعدّ مصر من البلدان التي ترغب أمريكا في دعمها بالإمدادات والمساعدات العسكرية. وحين قال دالاس إن الروس كانوا يمثلون الخطر الأكبر على حرية مصر أكثر من البريطانيين، رد عليه عبد الناصر قائلاً «إن الشعب المصري كله يعتبر كل من يقول مثل هذا الكلام مجنوناً»، مضيفاً أن مجلس قيادة الثورة والشعب المصري متفقون على مبدأ واحد؛ وهو أن النفوذ البريطاني لا بد من أن يزول تماماً. وكان دالاس أكثر وضوحاً بالنسبة إلى موضوع إسرائيل، مؤكداً أن الحزب الجمهوري ليس عليه دَين سياسي للجماعات اليهودية، أما مسألة القاعدة البريطانية، فقد ذكر أن الموقف الأمريكي يتمثل بجلاء القوات البريطانية واستعادة السيادة المصرية على القاعدة، مع استمرار آليات الدفاع الحالية عن المنطقة؛ بسبب ضعف الجيوش العربية. وأكد أن أمريكا لا ترغب في دعم إمبريالية إنكليزية، وأنها تريد حرية مصر، كما ترى ضرورة التعاون الدفاعي العسكري حيث لا يوجد بلد يستطيع أن يتولى بمفرده مهام الدفاع، حتى الولايات المتحدة. وعلق عبد الناصر قائلاً إن أهداف مصر وأمريكا متماثلة، وإن مصر تريد أن يكون الدفاع عن المنطقة فعالاً لكن المشكلة المباشرة هي الوجود العسكري البريطاني في القاعدة(٣٠٤).

وقد أساءت الولايات المتحدة فهم إشارات قائد النظام الجديد محمد نجيب عن استعداد مصر بعد التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين حول جزء من قناة السويس؛

(٣٠٣) Foreign Relations of the United States; 1952-1954, Part 1, Memorandum of Conversation Prepared in the Embassy in Cairo (11 May 1953), pp. 3-18.

(٣٠٤) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٥.

للاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وارتباطها بالناتو. غير أن هذه الانطباعات والتوقعات الأمريكية لم تكن لتصمد أمام من ينظر بعمق في ديناميات مجلس قيادة الثورة لكي يكتشف التزام قوى الإدارة الأمريكية بإبعاد مصر عن أي ارتباط علني مع الغرب. فقد أدانت مبادئ الثورة، والعديد من المنشورات التي وزعت قبل وقوعها مؤامرات الإمبريالية الأنكلو ـ أمريكية، وأعلنت معارضتها لأي تحالف أو حلف دفاعي مع الكتلة الإمبريالية، وطالبت بالحرية والاستقلال الكامل والحياد التام والقتال المسلح لتحرير الوطن، بل إن شخصية مثل محمد نجيب كانت تعرف بالاعتدال، هو الذي أوضح خط النظام الذي لا مساومة فيه، عندما قال: في هذه الأوقات الصعبة حين تطلق الكتلتان العظميان واحداً من أعظم الصراعات التي شهدها التاريخ، فإننا نود أن نثبت للعالم أن هذا الجزء من العالم ينتمي إلى مواطنيه ولم يعد يقبل سيطرة من أحد[٣٠٥].

بعد هذه المحادثات أوضح دالاس أنه يتوقع أن تنضم مصر إلى الحلف الغربي المعادي للروس[٣٠٦] لأنها كانت تتصور أن النظام الثوري الجديد وبدور الجيش فيه يمكن أن يصبح بسهولة شبيهاً بالانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية؛ وأنه يمكن جرّه إلى الأحلاف العسكرية الغربية وربطه بمخططات السيطرة الاستعمارية على المنطقة سياسيّاً واقتصاديّاً، وربما استطاعت في النهاية أن تستدرجه إلى صلح مع إسرائيل[٣٠٧].

إزاء رفض مصر للمقترحات، والشعور الأمريكي بأهمية قيام منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، بدأت محادثات إنكليزية ـ أمريكية لتنسيق سياسة الدولتين في المنطقة، فكان الاجتماع بين ترومان وتشرشل في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ في البيت الأبيض بواشنطن[٣٠٨]، وأكد فيه الأول ضرورة تفهّم كل من الدولتين لأهداف الأخرى في المنطقة، وتقرر في هذا الاجتماع تقديم اقتراح رباعي جديد عن الشرق الأوسط، وطلب إيدن من الولايات المتحدة التدخل لإقناع مصر بقبول الاقتراح. وفي اليوم التالي، اجتمع أتشيسون وزير الخارجية مع إيدن لبحث الإجراءات التفصيلية الخاصة بالاقتراح الرباعي، وكانت وجهة النظر الأمريكية أن الاقتراحات مقبولة من حيث المبدأ، ولكن

---

(٣٠٥) شلبي، «حرب ١٩٥٦.. المقدمات الإقليمية والدولية».

(٣٠٦) Anthony Nutting, *Nasser* (London: Constable, 1972), p. 50.

(٣٠٧) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ط ٢ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٦٥)، ص ٦١.

(٣٠٨) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Part 2, U.S. Minutes of the Third Formal Session of the Truman Churchill Talks (Washington) (8 January 1952), pp. 1743-1745.

يمكن إعادة صوغها بحيث تأخذ في الاعتبار مكانة مصر وحساسياتها، وتجعلها أكثر جاذبية للرأي العام المصري(٣٠٩).

٢ ـ مبادرة باكستانية لتأسيس بديل لمشروع الدفاع

بعد أن رفضت مصر وعدد من البلدان العربية مشروع الدفاع المشترك؛ قام وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان بزيارة للمنطقة العربية؛ وأعلن في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٢ البيان التالي: «لقد قابلت في جميع العواصم الأربع (أنقرة، دمشق، بيروت، القاهرة) رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وكبار الزعماء، ووجدت أن وجهات النظر في ما يختص بمستقبل الشرق الأوسط الذي تعد باكستان جزءاً منه؛ سواء من الناحية الثقافية أو السياسية متفقة في معظم النقاط الرئيسة... وأن أولئك الذين يعرفون سياسة باكستان، والذين يتتبعون هذه السياسة منذ حصلت على الاستقلال يدركون أن وحدة العالم الإسلامي هي أحد الأركان الرئيسة التي تقوم عليها عقيدتنا السياسية». وتحدث خان عن تعزيز الروابط بين الشعوب الإسلامية من طريق معاهدات سياسية وتجارية «وأن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، لا يمكن أن يكون كاملاً إلا إذا انضمت البلدان الواقعة شرق المنطقة، بحيث يشمل باكستان وأفغانستان وإيران والدول العربية وتركيا»(٣١٠).

وأعلن في البرلمان الباكستاني في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٢ بأن رؤساء وزراء مصر والعراق والسعودية والأردن واليمن وسورية؛ قد وافقوا على الاشتراك في المؤتمر الذي اقترحته باكستان لإقامة نظام لتبادل العلاقات بين الدول الإسلامية، وأن الدعوة قد وجهت أيضاً إلى أفغانستان وإيران ولبنان وتركيا وإندونيسيا. وكان من المقرر أن ينعقد المؤتمر في ١٨ من الشهر ذاته، لكنه لم يحدث نتيجة تزايد المعارضة له، والإدراك أن شعار الوحدة الإسلامية، الذي رفعته باكستان يومذاك، لم يكن سوى محاولة لإقامة النظام الدفاعي الذي طالبت به الدول الغربية من قبل بطريقة غير مباشرة(٣١١).

وقررت الولايات المتحدة، في ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢، استعدادها للمشاركة في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وتعيين ممثلين لها ولكن دون التزام بإرسال

---

(٣٠٩) Foreign Relations of the United States, U. S. Memorandum of Conversation between American and British Representatives (Washington) (9 January 1952), pp. 1746-1749.

(٣١٠) راشد البراوي، من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٣١١) راشد البراوي، الكتلة الإسلامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)، ص ٣٣.

قوات إلى المنطقة، وأنه لا بد من وجود تعاون سياسي من جانب العرب، وأن ذلك يتطلب انضمامهم إليها منذ البداية كشركاء على قدم المساواة، وتحاشي إعطاء الانطباع بأننا نضعهم أمام أمر واقع، وأنه من الأفضل البدء باستشارة البلدان العربية بالطرق غير الرسمية. لكن التفكير الأمريكي كان واضحاً بخصوص ما إذا كانت إقامة المنظمة تتطلب استشارة البلدان العربية، فإن خطط الدفاع عن المنطقة يجب أن تمضي قدماً بغض النظر عن ذلك(٣١٢).

عاد دالاس إلى بلاده، في آخر أيار/ مايو ١٩٥٣؛ من رحلته التي استغرقت أحد عشر يوماً توقف خلالها في مصر والأردن وسورية والعراق والسعودية وليبيا وإسرائيل وتركيا والهند وباكستان، واصطحب معه خلالها عدداً كبيراً من كبار الساسة الأمريكيين، وقد صرح بعدها بأن من الواجب أن تكون سياسة بلاده غير منحازة، حتى تتمكن بذلك من إحراز احترام وتقدير كل من الإسرائيليين والعرب، وبأنه قد تأكد من أن العرب يخشون الصهيونية أكثر مما يخشون الشيوعية، وذلك لاعتقادهم بأن الولايات المتحدة ستساند دولة إسرائيل الجديدة في توسعها العدواني. كما أشار دالاس إلى أن دول الحزام الشمالي (تركيا وإيران وباكستان) أكثر شعوراً بالخطر الروسي من البلدان العربية، وإلى أن نظاماً للأمن الجماعي لا يمكن فرضه من الخارج، بل لا بد أن ينبع من الداخل نتيجة للشعور بالمصير والخطر المشترك، وفي حين تنتظر الولايات المتحدة خلق ارتباط هدفه الأمن للجميع، فبإمكانها المساعدة في تقوية الدفاع المشترك عن البلدان التي تسعى إلى تقوية نفسها لا ضد بعضها البعض أو ضد الغرب، بل لمقاومة التهديد المشترك لكل الشعوب الحرة(٣١٣).

كما أبلغ دالاس رئيسه، في أول حزيران/ يونيو ١٩٥٣، بأن واشنطن إذا لم تتحرك بسرعة لرعاية اتفاق إنكليزي ـ مصري بشأن قاعدة السويس، فالمؤكد أن عبد الناصر مصمم على تغيير قواعد اللعبة، وبخاصة أنه قد اتضح أن نجيب ليس هو الرجل القوي في مصر، وإنما هو واجهة يمارس من خلفها أربعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة السلطة الحقيقية(٣١٤).

---

(٣١٢) Prospects for an Inclusive Middle East Defence Organization Central Intelligence Agency, Special National Estimates (15 March 1952), p. 3.

(٣١٣) Gallman, *Iraq under General Nuri: My Recollection of Nuri Al Said, 1954*-1958, p. 22.

(٣١٤) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Dulles Quoted in the Minutes of the 147th (NSC) Meeting, National Safety (1 June 1953), pp. 9, 25-26, 88-89 and 380-381.

وليس من شك في أن مصر كانت قاعدة مثالية؛ لتحقيق مثل هذه الاستراتيجية التي تعمل من أجلها الولايات المتحدة. فلقد أثبتت الحرب العالمية الثانية أن مصر رغم وقوعها جنوب خط الاحتواء الذي يمتد من تريستا (Trieste) في إيطاليا إلى طهران، فإنها ظلت قاعدة تمثل نقطة الارتكاز الرئيسية للقوى البريطانية في قارتين، فخلال الحرب العالمية كانت القاعدة البريطانية في منطقة القناة تدعم ما يصل إلى إحدى وأربعين فرقة عسكرية، وظلت قناة السويس ممراً حيوياً للتجارة العالمية لنقل المواد الخام من العالم غير المتطور إلى الغرب الصناعي(٣١٥).

وكانت إنكلترا وأمريكا تأملان في أن ينضم عبد الناصر إلى أحلاف الشرق الأوسط، وخلال محادثات الجلاء جعل ممثلي الغرب يتوقعون ذلك، دون أن يحصّل منه الإنكليز ثمناً للجلاء أو الأمريكان ثمناً للوساطة على التزام خاص. لكنْ يبدو أن إصرار الدولتين على الحصول على هذه الضمانات كان يحتمل أن يؤدي إلى استحالة التوصل إلى اتفاقية الجلاء. وبعد أن اقترحت لندن استئناف المحادثات حول مستقبل قاعدة قناة السويس، أيدتها الدوائر الرسمية الأمريكية، وصرح دالاس بأنه لا يستطيع أن ينتهج سياسة مستقلة عن بريطانيا وفرنسا في شؤون الشرق الأوسط. وفي حين كانت الحكومة البريطانية ترى أن من واجب الولايات المتحدة أن تؤيد وجهة النظر البريطانية على أساس أنها تدافع عن مصالح العالم الحر، فإن الولايات المتحدة كانت ترى أن عداء العرب لبريطانيا من جراء ماضيها الاستعماري في المنطقة من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب، ومصالح أمريكا البترولية بوجه خاص، ويفتح باب المنطقة أمام الاتجاهات الشيوعية، لذلك اهتمت واشنطن ببذل مساعيها الودية لكي تصل كل من مصر وبريطانيا إلى تسوية سلمية؛ وبذلك يتحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره(٣١٦).

وعادت الولايات المتحدة لعرض سياسة الأحلاف على عبد الناصر عام ١٩٥٣، ولكنه لم يكتفِ بالرفض بل دعا جميع البلدان العربية إلى الوقوف ضد سياسة الأحلاف(٣١٧).

ويبدو أن زيارة دالاس لبغداد أتت أُكلها حين استقر رأي الملك فيصل الثاني، بعد استشارة السفير البريطاني، على أن يكلف فاضل الجمالي تأليف الوزارة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣. وتم استبعاد نوري السعيد من الوزارة؛ على الرغم من أن حزبه يتمتع

---

(٣١٥) Foreign Relations of the United States, vol. 5 (1947), p. 150.

(٣١٦) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٣١٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ٣٠٨.

بالأغلبية المطلقة في البرلمان، وجاء تشكيل وزارة الجمالي بعيداً من إرادة البريطانيين، ورجلهم القوي نوري، ولكنها كانت برغبة أمريكية. وجاء توقيع اتفاقية الأمن المتبادل، والمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة، في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٥٤، لتأكيد هذا الاتجاه لحكومة الجمالي. وقد أثار تشكيل الوزارة استياء وغضب نوري السعيد، وجعله يغادر العراق إلى بريطانيا، والمكوث فيها أكثر من ثلاثة أشهر. وأخذ يتحين الفرص لإسقاطها، مستنداً إلى رجالاته في مجلس النواب الذين أخذوا يعرقلون أعمال الحكومة لإجبارها على الاستقالة. لم يمضِ سوى شهر واحد على تأليف وزارة الجمالي الثانية حتى بدأ النواب الموالون لنوري السعيد والسفارة البريطانية يشنون الهجوم تلو الهجوم عليها، ويضعون العراقيل أمامها، فلم يجد الجمالي بُداً من تقديم استقالة حكومته، التي تم قبولها في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٥٤[٣١٨].

وكان الجمالي قد دوّن في أحد كتبه أنه سافر للولايات المتحدة (لم يذكر لنا تاريخ السفر)؛ «لفحص طبي ونيل دكتوراه شرف من جامعتي كولمبيا، والاجتماع بصديقي وزير الخارجية جون فوستر دالاس والرئيس أيزنهاور في البيت الأبيض، وبحث موضوع اتحاد العراق وسورية مع المستر دالاس؛ فأجابني كعادته بصراحة أن حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع أن تؤيد الاتحاد؛ بسبب موقف الكونغرس المؤيد لإسرائيل، ولكنه عاد فقال إذا انضم العراق إلى تنظيم يشكل حزاماً أمنياً حول الاتحاد السوفياتي ففي وسع الولايات المتحدة آنذاك أن تؤيد الاتحاد، وجد الاقتراح قبولاً من نفسي وفكري؛ لأني من جهة أدعو إلى الوقاية من الخطر الشيوعي على العراق، ومن الجهة الثانية أنا متحمس من أجل الاتحاد»[٣١٩].

من جانب آخر، وفي تصريح صحفي في منتصف آذار/ مارس ١٩٥٤ قال عبد الناصر «إن دول الشرق الأوسط هي المسؤولة عن الدفاع عن هذه المنطقة، وإذا رأت الولايات المتحدة أن تتولى أمر هذا الدفاع، فعليها أن تعزز جيوش الشرق الأوسط، وتساعد دوله على استرداد سيادتها واستقلالها. إن حلف الدفاع المشترك المعقود بين الدول العربية هو الأساس المنطقي لنظام الدفاع عن الشرق الأوسط، والحلف التركي ـ الباكستاني لا يهدف إلا إلى إقامة خط دفاعي أمامي لا يستند إلى دعامة قوية، فضلاً عن وجود ثغرات عدة فيه»[٣٢٠].

---

(٣١٨) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج ٩، ص ١٣٣.

(٣١٩) الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر، ص ١٩٠.

(٣٢٠) تصريح جمال عبد الناصر إلى جريدة أثنوس اليونانية، في: الأهرام، ١٥/ ٣/ ١٩٥٤.

وفي إجابته عن سؤال من أحد الصحفيين الأتراك عن الأسباب التي من أجلها طُرد السفير التركي طوغاية من مصر، قال عبد الناصر: إن الحكومة المصرية وإن كان يؤسفها أن تتخذ مثل هذا القرار، إلا أنه صادر ضد فؤاد طوغاية شخصياً، وإن مثل هذا لا يحمل أي شيء في مواجهة الحكومة التركية، ولا يمسّها من بعيد أو قريب؛ وذلك لأن شخصية طوغاية أصبح يتعارض وجودها مع استمرار العلاقات المصرية ـ التركية، وإنني اقتنعت شخصياً بأن وجوده وتمثيله لبلاده سوف يسيء إلى العلاقات بين البلدين، ولهذا اتخذنا القرار. إن الحكومة المصرية يهمها أن تقوم العلاقات الطيبة بينها وبين تركيا، بل لقد سررنا جداً عندما علمنا بوصول فوج من السياح الأتراك لتمضية الشتاء في بلادنا، ونحن حرصاء جداً على استمرار هذه العلاقات ونموها بين البلدين، إن الصداقة بين مصر وتركيا صداقة تقليدية، وإن الحكومة المصرية ستعمل كل ما في وسعها لتقوية هذه الصداقة التي أتمنى أن تعمل الحكومة التركية من جانبها أيضاً على تقويتها[٣٢١].

وكان جلال بايار رئيس الجمهورية التركية قد أدلى في واشنطن بتصريح قبيل نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، قال فيه «إن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط يدعو إلى القلق، وإن الجناح الشرقي لتركيا يعتبر ثغرة في الدفاع عن العالم الحر»، ثم طالب دول الغرب بالعمل على وجه السرعة لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط. وعندما سُئل جمال عبد الناصر عن رأيه في هذا التصريح قال «ليست هذه المرة الأولى التي نسمع فيها هذا الكلام، وقد تكلم في هذا المعنى بيفن ـ وزير خارجية بريطانيا الأسبق ـ وتكلم فيه سفير بريطانيا في مصر في محادثاته مع الوزارات المختلفة في سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢، وتناول هذا المعنى أيضاً دالاس وزير خارجية أمريكا عند زيارته لمصر والبلدان العربية في الصيف الماضي».

وأردف قائلاً «وكان الجميع يبرزون معنى واحداً هو الدفاع عن سلام العالم الحر، والسؤال الذي طالما وُجه إلى هؤلاء جميعاً هو: ماذا تستفيد شعوب هذه المنطقة من الاشتراك في الدفاع عن العالم الحر إذا كانت دول ما يسمى بالعالم الحر تصمم دائماً على أن تبقى في مركز السيادة بالنسبة لدول هذه المنطقة، وتصر على أن تحتلها بقواتها المسلحة رغماً عن إرادتها؛ ضاربة عرض الحائط بكرامتها وسيادتها واستقلالها؟! والحقيقة التي ينبغي أن يفهمها العالم الغربي جيداً هي أن الهدف الأول لشعوب الشرق العربي هو التخلص من الاستعمار، والتحرر من الاحتلال الذي فرضته عليهم

---

(٣٢١) تصريح عبد الناصر إلى عابدين داوار الصحفي بجريدة جمهوريت التركية. انظر: الأهرام، ١٩٥٤/١/٩.

بريطانيا ـ إحدى زعيمات العالم الحر ـ ثم التخلص من آثار الاستعمار وآثار الاحتلال؛ تلك الآثار التي تستبد بكل فرد من أفراد هذه المنطقة، والتي تتمثل في الفقر والجهل والمرض».

وقال عبد الناصر في نهاية تصريحه «كل فرد من شعوب الشرق العربي يعلم علم اليقين أن بريطانيا عملت بكل الوسائل ـ بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى على تفتيت الشرق العربي، وبث روح الحقد والكراهية وإشاعة الفُرقة بين العرب، والسيطرة الكاملة على قواهم الاقتصادية والعسكرية، كما عملت على إشاعة الفساد والقضاء على الروح المعنوية للشعوب العربية، ولم يكن لها هدف في ذلك كله سوى المحافظة على نفوذها، وتدعيم سيادتها على الشرق الأوسط، والمحافظة في نفس الوقت على الامبراطورية»[٣٢٢].

وقد عبر الملك سعود بن عبد العزيز عن تقديره لموقف مصر، وإبان زيارته لمصر في ربيع عام ١٩٥٤، قال لإحدى الدوريات: «إن لساني ينطق بالشكر لمصر العزيزة حكومة وشعباً، لما لمسته من مظاهر الود والإخاء والتعاون بين شعبين تربط بينهما أواصر الدم واللغة والدين، ويهدفان إلى غاية واحدة، هي جمع كلمة العرب وتأييد مصالحهم في نطاق ميثاق الجامعة العربية، وميثاق الدفاع المشترك، ويتعاونان على بعث الحضارة والحرية لهذا الشرق العربي، الذي لعب دوراً عظيماً في مدنية العالم وحضارته. وتحدث سعود عن علاقة بلاده بالبلدان العربية فقال: «ليس بيننا وبين جميع الدول العربية الشقيقة أي خلاف، فنحن أمة تحترم مواثيقها وعهودها، ولكن يجب أن يعرف ـ إلى جانب ذلك ـ أننا نتفانى في سبيل المحافظة على استقلالها وكيانها بين مجموعة الأمم». وانتقل الملك سعود إلى الكلام عن الوحدة العربية؛ فأكد أن السبيل الوحيد إلى تحقيقها هو التضامن بين العرب، تضامناً رائده الإخلاص والصراحة والبذل والتضحية[٣٢٣].

وأشارت إحدى الدوريات إلى أن السياسة الأمريكية هوجمت من جانب عبد الناصر وصلاح سالم (وزير الإرشاد القومي)، بلهجة اتسمت بأقصى قدر من الانتقاد استخدمه النظام حتى ذلك الوقت في تصريحاته الرسمية؛ ففي خطب ألقيت يوم ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٤، قال القادة المصريون إن مواطنيهم يعتبرون برنامج النقطة

---

(٣٢٢) تصريحات عبد الناصر رداً على تصريح جلال بايار في: الجمهورية، ٣٠/ ١/ ١٩٥٤.

(٣٢٣) حديث الملك سعود لمحرّر الشؤون العربية، في: الأخبار (القاهرة)، ٢٣/ ٣/ ١٩٥٤.

الرابعة الأمريكي «شكلاً من أشكال التغلغل الاستعماري الأمريكي في الشرق الأوسط» وهو اتهام يثير الاهتمام بجرأته أكثر من دقته[٣٢٤].

على أي حال فقد أصبحت الإدارة الأمريكية مسؤولة منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين في ريب ـ بشكل متزايد ـ من أي حركة أو حكومة ترفض هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط، وتصر على عدم الانحياز أو يبدو أنها تهدد استقرار أو شرعية حلفائها في المنطقة ـ وهي البلدان العربية الملكية الغنية بالبترول وإيران، وحكومات محافظة أخرى ـ ويعتبرونها معادية للغرب وموالية للسوفيات، ويجب عزلها أو التخلص منها إذا أمكن. واتبعت الولايات المتحدة أسلوبين لتحقيق هذا الهدف: أولهما، إبرام معاهدات ثنائية مع بعض بلدان المنطقة، ومثال ذلك التوقيع على المعاهدة مع ليبيا في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢؛ لإقامة قاعدة عسكرية، وبعدها بستة أشهر تم تجديد المعاهدة مع السعودية في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٣؛ وثانيهما، إقامة تحالف عسكري جماعي؛ وهو ما سوف يسفر في النهاية عن إقامة حلف بغداد في شباط/ فبراير ١٩٥٥[٣٢٥].

٣ ـ الولايات المتحدة والمغرب العربي

حاول الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، ، كسب تأييد الولايات المتحدة بخصوص الموقف في المغرب وسياسة فرنسا القمعية إزاء القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال. ففي ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٤٥، قال عزام للوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة؛ إن الولايات المتحدة لا بد من أن تتحمل قدراً من المسؤولية الأخلاقية عمّا يحدث، لأن قواتها هي التي حررت هذه المنطقة من الاحتلال النازي، وأعادت النفوذ الفرنسي إليها مرة أخرى، وطلب إليه وجوب التدخل الأمريكي لكي تتبع فرنسا سياسة أكثر إنسانية، وأوصت المفوضية في القاهرة بالاستجابة للطلب بأن يتم الاتصال بالحكومة الفرنسية لضمان معاملة أفضل للمعتقلين[٣٢٦].

وجاء رد الخارجية الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ مؤكداً أنها طلبت من سفارتها في باريس إبلاغ وزير الخارجية الفرنسي جورج بيدو (Georges Bidault)،

---

(٣٢٤) *New York Times*, 14/4/1954, p. 12.

(٣٢٥) John C. Campbell, *Defence of the Middle East: Problems of American Policy* (New York: Harper and Row, 1960), pp. 38-39 and 51-52.

(٣٢٦) Foreign Relations of the United States, 1945, from the Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, vol. 8 (21 June 1945), pp. 30-31.

بأن الإجراءات التي تستخدمها بلاده يمثل مصدراً للقلق ليس للحكومة الأمريكية فقط ولكن للرأي العام الأمريكي، الذي ما زال يذكر التضحيات الأمريكية في البشر والعتاد من أجل تحرير شمال أفريقيا، وأن الحكومة الأمريكية قد أحيطت علماً بتصريح أدريان تكسباير (Adriana Taxpayer) وزير الداخلية، في ٢٩ حزيران/ يونيو الذي ورد فيه بأن عدد القتلى لم يتجاوز ١٥٠٠ شخص؛ في الوقت الذي تضع فيه المصادر الأخرى تقديرات أكبر من ذلك بكثير، وأنه حتى لو تم التسليم بالتقدير الرسمي الفرنسي فإنه يسير إلى توسع في الإجراءات القمعية، وأن دافع الحكومة الأمريكية لإثارة هذا الموضوع هو قلقها من تطور الأحداث في شمال أفريقيا، والنتائج المترتبة على ذلك لا تشمل فرنسا فقط بل تشمل مجمل العلاقات بين الوطن العربي والقوى الغربية(٣٢٧).

ويرى أحد الباحثين(٣٢٨) أن الاعتراف الأمريكي بحق فرنسا في بسط نفوذها على منطقي المغرب العربي يتأتى من عوامل ثلاثة؛ لم يكن الاعتراف بها قابلاً للتجاهل بيُسْر وهي: أولها أن هذا النفوذ يضرب بجذوره في تاريخ الاستعمار الفرنسي إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، ومن أقوى علاماته سيطرة اللسان الفرنسي في التعليم والإدارة العامة، ورصيد المصالح الفرنسية الضخمة في المنطقة، ناهيك بثقافة النخب المغاربية الحكومية ونوع ولاءاتها السياسية الخارجية. وثانيها أن الولايات المتحدة كانت مدفوعة على الحراسة على احترام قسيمة العمل الاستعمارية، وحصص توزيع النفوذ بين الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. أما ثالثها، فهو أن الولايات المتحدة كانت مجبرة على ضمان استمرار التماسك في جهتيها الرسميتين العالمية ضد الخطر الشيوعي؛ وهو أمر كان يفرض عليها استسهال تقديم بعض التنازلات لحلفائها من أجل تأمين التزامهم بخيار الانتظام في حلف دولي ضد ذلك الخطر.

بدأت السلطات الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، تحاول الإمساك بزمام الأمور السياسية في نظام الإدارة الاستعمارية، وتؤسس دوائر حكومية محلية مستندة إلى حق الانتخاب العام، واستخدام الزعماء المحليين استخداماً واسعاً في نظام الإدارة الاستعمارية. إن الواقع المغربي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ يحول دون فرنسا وسيطرتها المباشرة، وأجبرت الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في مستعمرتها تغييراً جزئياً في المرحلة الأولى، إذ أعلنت دستور الجمهورية الفرنسية

---

(٣٢٧) Foreign Relations of the United States, 1945, The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt Tuck, vol. 8 (1945), pp. 31-32.

(٣٢٨) بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي».

الرابعة في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٦، واستفادت أقطار المغرب العربي (الجزائر وتونس وموريتانيا والمغرب) من ذلك الدستور الذي أقر إجراء انتخابات داخلية؛ لتحقيق مشاركة وطنية في نظام الإدارة. ورغم ذلك، تجاوزت السلطات الفرنسية في أقطار المغرب العربي الحقوق الوطنية بالتزوير في الانتخابات، وإيصال العناصر الموالية لها ضمن الدوائر الانتخابية، وهو ما دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال؛ لا بل أصبح الاستقلال مطلباً حزبياً وشعبياً ورسمياً، إن التمسك بمطلب الاستقلال الوطني دفع بالسلطات الفرنسية إلى تقديم مشاريع الإصلاح(٣٢٩).

ومع تأسيس الجامعة العربية؛ أصبحت القاهرة مقراً لزعماء ومناضلي الحركات الوطنية المغربية، وأضحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل في النضال السياسي والعسكري الخارجي. هي فكرة لم تتكون وتنضج آنذاك؛ وإنما تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين، أطلقها المثقفون التونسيون وتلقفها الجزائريون، وآمن بها وعمل من أجلها الجميع في أقطار المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، حتى نضجت وأخذت شكلها المنظم في دمشق وبيروت، ونضجت فكرةً وتنظيماً ونضالاً في القاهرة بتأسيس مكتب المغرب العربي برعاية الجامعة العربية، فيما كانت القضية الوطنية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغربي إلا أنها ملتحمة بالفكرة الوحدوية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال، وقد عقد ممثلو الحركات الوطنية المغربية، مؤتمراً عاماً في القاهرة إبان الفترة من ١٥ إلى ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٧، عرف باسم مؤتمر المغرب العربي، وبحضور الكثير من زعماء المشرق العربي، وتحت الرئاسة الفخرية للأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، وكانت غاية المؤتمرين العمل على توحيد مكاتب وسبل الكفاح الوطني المغربي، وقد حظي هذا المؤتمر باهتمام الجامعة والوفود الدبلوماسية الممثلة بها، ويتأكد ذلك الاهتمام والحرص من لدن الجامعة من خلال خطاب أمينها العام عزام حيث جاء فيه «دعاني إخواني ممثلو الحركات الوطنية المغربية في الشرق العربي لأترأس مؤتمرهم الأول، فلبّيت دعوتهم ولا أعرف في حياتي أني رفضت دعوة للمغاربة، وليس معنى دعوتهم مشاركتهم في كل شيء، وإنما معناه قبول دعوتهم والموافقة على الأهداف

(٣٢٩) علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٥)، ص ١٨٢ ـ ١٨٣، وعبد الملك عودة، السياسة والحكم في أفريقيا (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥٩)، ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

العامة للمؤتمر، وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية...، والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمة المستقلة وحدها، بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمها شعوب المغرب العربي...، وفعلاً أدت الجامعة العربية دوراً مركزياً في تدويل القضية المغربية، وتحفيز الرأي العام العربي والدولي على الاهتمام بها، وصدرت عبر جلسات مجلس الجامعة العربية الكثير من القرارات السياسية والمالية لدعم الكفاح المغاربي، فضلاً عن الدعوة لنصرتها ودعمها في المحافل الدولية»[٣٣٠].

وفي ما يتصل بتونس؛ فإن أحد الباحثين[٣٣١] يذكر ما يثير الدهشة؛ حين أكد أن الطريق من تونس إلى واشنطن كان يمر عبر تل أبيب، ويستند في ذلك إلى إحدى الدراسات الهامة المتعلقة بتطور علاقات أقطار المغرب العربي باسرائيل منذ أواسط القرن العشرين، والتي اعتمدت على الوثائق الإسرائيلية العديدة التي رفعت عنها السرية مؤخراً. ويؤكد أن تلك الدراسة توضح أن حرص بورقيبة الشديد ـ وذلك حتى قبل وصوله إلى السلطة ـ على تمتين علاقته بالولايات المتحدة كان مرتبطاً بقوة بمسار تقوية علاقاته بأطراف إسرائيلية مختلفة؛ بما في ذلك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وكانت هذه الاتصالات المستمرة قد بدأت بشكل مبكر، وذلك منذ ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٢ من خلال لقاء الباهي الأدغم في نيويورك بممثل إسرائيل في الأمم المتحدة آنذاك، والتي قام خلالها المبعوث التونسي بطلب الدعم الاسرائيلي لمطلب الاستقلال التونسي، كما أكد الباهي الأدغم في اللقاء نفسه أن حزب الدستور لم يكن وراء الهجمات المعادية لليهود في تونس آنذاك. ودعا بورقيبة، بشكل متزامن، في حوار مع صحيفة لوموند الفرنسية في الشهر ذاته إلى ضرورة قيام الأطراف العربية بتسوية سياسية مع إسرائيل، وأكد الرؤية نفسها لألِكْ استرمان (L. Easterman Alec) مدير المكتب السياسي للمؤتمر اليهودي العالمي بلندن حين وجوده في المنفى ضمن المجال الفرنسي سنة ١٩٥٤. ومن المثير، أن الطرف الإسرائيلي ـ أكثر ربما من الطرف التونسي ـ كان متردداً في إعلان هذه العلاقات لتجنب إغضاب سلطات الاحتلال الفرنسي.

ومن اللافت للانتباه أنه في شهر آذار/ مارس ١٩٥٢؛ أرسل سيدي محمد بن يوسف، سلطان مراكش، مذكرة إلى الحاكم الفرنسي يطلب فيها إنهاء الحماية

---

(٣٣٠) امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

(٣٣١) Michael M. Laskier, «Israel and the Maghreb at the Height of the Arab Israeli Conflict, 1950s-1970s,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 4, no. 2 (June 2000).

الفرنسية[٣٣٢]، وهذا يعني أن روح القومية العربية وجدت صداها في بلاد المغرب العربي.

وفي ليبيا[٣٣٣] التي بذلت سيلاً من دماء أبنائها في سبيل الاستقلال؛ فمن المستغرب أنها لم تحصل عليه ببذل الضحايا من أبنائها بل جاءها من أهون سبيل، إذ حدث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانهيار الامبراطورية الإيطالية أن وقع عبء التصرف في تركتها أولاً على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى (أمريكا، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا) ثم على هيئة الأمم المتحدة، وقد بذلت مصر ما وسعها الجهد، أمام ذلك المجلس وتلك الهيئة في سبيل حصول ليبيا على الاستقلال، لا لأن ليبيا أحد البلدان العربية التي تناضل من أجل استقلالها فحسب، ولكن أيضاً لأن تطورات الأحداث فيها تتصل باعتبارات الأمن المصري، وكان هدف مصر من كل هذا تأمين حدودها الغربية؛ حتى يتسنى لها تنظيم خطوطها الدفاعية. وما من شك في أن ليبيا المستقلة لن تكون خطراً على مصر لما بين الدولتين من علاقات وثيقة منذ أقدم العصور[٣٣٤].

وفي مؤتمر وزراء خارجية دول الحلفاء في لندن في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥؛ علق جيمس بيرنز (James Byrnes) وزير الخارجية الأمريكي على رغبة روسيا في الوصاية أو السيطرة على طرابلس؛ على نحو ما أبداه الاتحاد السوفياتي في مؤتمر بوتسدام (Potsdam)[٣٣٥]؛ «بأن هذا المطلب الأخير كان مقلقاً على وجه الخصوص، لأن الحوادث كانت أقنعتني بأن صالح السوفيات الرئيسي من الاهتمام بهذا الإقليم إنما هو من الناحية العسكرية...، وعلى ذلك فقد قررنا في آخر الأمر أن سياستنا يجب أن تكون في جانب المساعدة على استقلال هذه المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا الشمالية، والتي تزيد مساحتها على مليون من الأميال المربعة، ويربو عدد سكانها على ثلاثة ملايين» وهذا رقم مبالغ فيه كثيراً. لكن هذه الأقاليم وهي تتهيأ للاستقلال يجب أن تهيمن على إداراتها وصاية مقامة وفق ميثاق هيئة الأمم المتحدة»، ويضيف بيرنز: أن هناك من كان يريد وصاية إيطاليا على ليبيا من قبل هيئة الأمم، بينما تمسكت بريطانيا بالعهود التي قطعتها على نفسها لقبائل السنوسية بعدم عودة الإدارة أو السيطرة الإيطالية

---

(٣٣٢) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، ص ١٠٤.

(٣٣٣) كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى احتلتها إيطاليا في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، وكانت تضمّ أقاليم برقة وطرابلس وفزان، وفي منتصف القرن ذاته توحّدت تحت مسمّى ليبيا.

(٣٣٤) شكري، ميلاد دول ليبيا الحديثة: وثائق تحريرها واستقلالها، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، ص ٢٣.

(٣٣٥) ضمّ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وعقد بين ١٦ تموز/ يوليو و٢ آب/ أغسطس ١٩٤٥، وتناول موضوع معاهدات الصلح ضمن ما بحثه من مسائل أخرى.

إطلاقاً إلى بلادهم. وطالب مولوتوف (Molotov) وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بالوصاية لبلاده على طرابلس مدة عشرة أعوام؛ تتهيأ في أثنائها طرابلس للاستقلال. ويبدو أنه كان يقصد بالوصاية على طرابلس الوصاية على ليبيا بأسرها[٣٣٦].

بعد الحرب العالمية الثانية؛ كانت قوات الولايات المتحدة وبريطانيا قد استولت على قواعد جوية استراتيجية بالقرب من طرابلس وطبرق، ممكّنة بذلك منظمة الأمم المتحدة الوليدة من بدء مهمتها الصعبة لإعداد ليبيا للاستقلال. ولأن المستعمرة الإيطالية السابقة كانت مقسمة إلى ثلاث مناطق تحت الاحتلال المشترك؛ لم تنجح الولايات المتحدة إلا في عام ١٩٥١ في ابتكار صيغة عملية للحكم الذاتي، تجعل من ليبيا مملكة وراثية يرأسها الأمير إدريس السنوسي الذي سمح لبريطانيا والولايات المتحدة بالاحتفاظ بالمنشآت العسكرية في مملكته الجديدة؛ مقابل بعض المساعدات البريطانية والأمريكية المتواضعة. وكان مبلغ المليون دولار يبدو ثمناً ضئيلاً مقابل استخدام الأمريكيين قاعدة هويلس (Wheelus)، وهي مجمع عسكري ممتد بالقرب من طرابلس، حيث وضعت القوات الجوية الأمريكية عشرات القاذفات بعيدة المدى المحملة بالأسلحة النووية، في ما وصفه دالاس أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ٣ حزيران/يونيو ١٩٥٣ بأنها قاعدة جوية بالغة الأهمية... من وجهة نظر العمليات الجوية الاستراتيجية... التي هي أسلوب هادئ للتحدث بلغة القصف الذري مع روسيا[٣٣٧].

(٣٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٣٧) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٣٥٥.

الفصل الثالث

الوطن العربي
بين حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور
(١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)

أولاً: حلف بغداد (شباط/ فبراير ١٩٥٥)

تشكلت في الثامن من أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤٠ منظمة حلف الأطلسي «ناتو» ((NATO) Atlantic Treaty Organisation)، التي جمعت أوروبا الغربية وتركيا، وتقع غرب الاتحاد السوفياتي. في تلك الأثناء، كان الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، وبخاصة في قاعدة قناة السويس، يواجه تحدياً كبيراً حيث تصاعدت الضغوط ضد النفوذ البريطاني في مصر. وبعد أن وافق البرلمان المصري في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، اقترحت الولايات المتحدة إقامة منظمة عسكرية جماعية للدفاع عن الشرق الأوسط؛ على أن تَحل تلك القيادة المتحالفة محل الوجود البريطاني في قاعدة قناة السويس، وأن تنضم إلى جانب مصر ـ التي ستكون مقراً للقيادة ـ كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا. وقد حاول الغرب أن يربط بين انضمام مصر إلى تلك المنظمة، والجلاء البريطاني عن قناة السويس؛ إلا أن معارضة مصر للاقتراح، ورفضها الإذعان للضغوط الغربية أدت إلى تجميده[1]. وسعى أيزنهاور، بعد انتخابه في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣؛ إلى عزل الكتلة الشرقية باقتراح معاهدات تحالف عبر العالم، وهو ما عرف وقتذاك بهوَس الأحلاف.

وكان أيزنهاور يرى أن الشيوعية هي خطر رئيسي فعلي على الحضارة الغربية؛ ومن ثم وجوب الإسراع في تطوير السلاح العربي، والضغط على الكونغرس لصرف الأموال لتقوية الجهاز العسكري في لعبة الحرب الباردة، وأن الأحلاف العسكرية ـ وهي امتداد لنظرية مارشال ـ ضرورية لمحاصرة أي تقدم سوفياتي. وقد وجد أيزنهاور أن موضوع الشرق الأوسط يؤثر تأثيراً بالغاً في تلك الرؤى، وأن سياسته لم تكن في الدرجة الأولى والأخيرة، إلا باتجاه كل ما يخدم المصالح الأمريكية.

(١) ممدوح محمود منصور، النزاع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

وعندما يصل الأمر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي كان أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس يريان أن الطرفين على حق[٢].

ولما كان دالاس مقتنعاً أنه يريد موازنة خسارة بريطانيا لنفوذها في المنطقة بنظام جماعي في الشرق الأوسط، فقد توصل - بعد زيارته المنطقة في أيار/ مايو ١٩٥٣ - إلى أن هذا الهدف يتحقق بدعم الدفاعات في دول المنطقة الأكثر تعرضاً للخطر السوفياتي، وهو ما وصف باسم دول الحزام الشمالي (تركيا وإيران والعراق وباكستان)[٣]، وذلك لسد الفجوة الموجودة بين حلف الأطلسي، ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (SEATO) South East Asia Treaty Organization))، التي تأسست في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ ويعرف بحلف مانيلا (عاصمة الفيليبين)، وذلك بدافع التخوف من أن تقع تحت السيطرة الشيوعية؛ وجاءت الحرب الكورية وحرب الهند الصينية لتدعم هذه المخاوف. وهنا تحركت الولايات المتحدة علناً لإقامة هذه المنظمة[٤]، التي تهدف إلى حماية المصالح الغربية في المنطقة ومحاصرة المد الشيوعي فيها. وكان من المستبعد أن تلحق أفغانستان بالتجمع المرتقب، وهي الدولة المرتبطة بمعاهدة صداقة قديمة مع الاتحاد السوفياتي؛ ولم يكن ذلك شأن إيران التي كانت في خضم أزمة كبرى بعد تأميم شركة النفط الإنكليزية - الإيرانية الذي قررته حكومة مصدق. وكانت الإجراءات السياسية والاقتصادية الانتقامية من قِبَل بريطانيا، والمدعومة تقريباً من الولايات المتحدة وشركات النفط الكبرى، قد تسببت بفوضى في إيران. ثم أن انقلاباً نظمته وساندته وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٥٣ قد أطاح مصدقاً، وتم التوصل إلى اتفاق سنة ١٩٥٤ حول مسألة النفط. والأمر الهام هو أن إيران أصبحت حليفاً مقرباً من الولايات المتحدة، وكان يمكن التعويل عليه للالتحاق بتركيا وباكستان. وكان جمال عبد الناصر قد قَبِلَ في أوائل عام ١٩٥٤، بإبقاء مصر في المعسكر الغربي وقتذاك، وسعى إلى إعطاء بلاده قيادة الوطن العربي، وعلى الجامعة العربية ومعاهدتها للدفاع المشترك أن تخدم هذا الهدف[٥]. وهذا الدور المتميز لمصر لا يمكن تحقيقه إلا مع دولة عربية غير مرتبطة مع قوى غربية بتحالف عسكري قادر على دعمها دعماً كافياً.

(٢) Dwight D. Eisenhower, *Crusade in Europe* (New York: Double Day, 1948), p. 128.

(٣) رضا أحمد شحاتة، تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين (القاهرة: دار البيان، ١٩٩٤)، ص ٣٧٧.

(٤) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة؛ ٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٥٦ - ٦٤.

(٥) قامت حكومات الدول العربية بالتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة عام ١٩٥٠، ودخلت في طور التنفيذ عام ١٩٥٢. انظر: عائشة راتب، العلاقات الدولية العربية (القاهرة: دار النهضة العربية، [د. ت.])، ص ٨٢ - ٨٦.

في منتصف آذار/ مارس ١٩٥٤، أدلى عبد الناصر بتصريح لإحدى الصحف اليونانية قال فيه «إن دول الشرق الأوسط هي المسؤولة عن الدفاع عن هذه المنطقة، وإنه إذا رأت الولايات المتحدة أن تتولى أمر هذا الدفاع، فعليها أن تعزز جيوش الشرق الأوسط، وتساعد دوله على استرداد سيادتها واستقلالها. إن حلف الدفاع المشترك المعقود بين الدول العربية هو الأساس المنطقي لنظام الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن الحلف التركي ـ الباكستاني لا يهدف إلا إلى إقامة خط دفاعي أمامي لا يستند إلى دعامة قوية، فضلاً عن وجود ثغرات عدة فيه»[٦].

ومنذ الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٥٤ تحقق اتفاق تعاون وتشاور بين تركيا وباكستان؛ بهدف تحقيق الأمن المشترك، ولم يكن ذلك تحالفاً عسكرياً، بل كان الهدف منه إيجاد خطوة أولية نحو الأمن الإقليمي. ولقد جاءت تلك المعاهدة كنتيجة لوعود الولايات المتحدة بتقديم المساعدات لكل من تركيا وباكستان، وكانت مفتوحة لبلدان المنطقة الأخرى، في حين وقعت الولايات المتحدة اتفاق دفاع مشترك ومساعدة مع باكستان يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٥٤[٧].

كان رد الفعل إزاء المعاهدة الثلاثية الأمريكية ـ التركية ـ الباكستانية فورياً؛ فقبلته إيران والأردن وسورية والسعودية مبدئياً، في حين أعربت مصر عن مخاوفها من تلك المعاهدة التي تتوافق مع متطلبات القوى الغربية؛ فأعادت إلى الذاكرة سنوات الاحتلال البريطاني. وكان ما يخيف مصر هو فكرة انضمام العراق إلى الحلف، ما يؤدي إلى نشر الخلافات وتحطيم التضامن العربي، وبخاصة بعد وعد أمريكي بتقديم المساعدات العسكرية للعراق في ٢١ نيسان/ أبريل عام ١٩٥٤، وتبع ذلك وصول بعثة عسكرية إلى العراق لنقل ما يحتاجه من المعدات العسكرية[٨].

وكان العراق بفضل سيطرته على تدفق الأسلحة سيصبح سيد النظام السياسي الإقليمي بحق. وحاول عبد الناصر ثَنْيَ العراق عن الالتحاق بحلف الدفاع الذي كان في طور الإعداد؛ مستعملاً شتى الوسائل من ضغوط سياسية بمعية السعودية، ومحادثات الفرصة الأخيرة بين مسؤولين عراقيين ومصريين، وبخاصة باستعمال سلاح جديد استعمالاً منتظماً، وهو الدعاية عبر الإذاعة، إذ كانت محطة إذاعة صوت

---

(٦) تصريح عبد الناصر إلى جريدة إيثنوس اليونانية في: الأهرام، ١٥/ ٣/ ١٩٥٤.

(٧) شحاتة، تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٨) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥ (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، [د. ت.])، ص ١٤٦.

العرب المصرية تبث لكامل الوطن العربي من المحيط إلى الخليج برسالة القومية العربية في زمن صار فيه المذياع شيئاً مشاعاً، وصُوِرَ نوري السعيد على أنه خائن القضية العربية[٩].

وقد أكد تقرير لمجلس الأمن القومي بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٤ أن «المصالح الأمنية الأمريكية سوف تُهدد إلى درجة حرجة؛ في ما إذا وقع الشرق الأدنى تحت التأثير السوفياتي أو سيطرته». وبناء على ذلك يتوجب على الولايات المتحدة حماية المسالك إلى المنطقة وإلى نفطها، وإبقاء الاتحاد السوفياتي وعقيدته الشيوعية خارجها، والعمل على حل الخلاف العربي ـ الإسرائيلي بهدف المحافظة على الاستقرار السياسي، والحصول على تأييد الشعوب العربية من أجل إقامة حلف عسكري مضاد للسوفيات[١٠].

وقد أقر ذاك التقرير بأن التحالف الأمريكي مع بريطانيا شجع العرب على تحويل بعض مشاعرهم المعادية للاستعمار باتجاه الولايات المتحدة، مؤكداً أن وجود القوات البريطانية في مصر، ومعاهدات الدفاع المتبادل مع العراق والأردن؛ ما زالت عامل دفاع رئيسياً عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط، وستظل تعمل على هذا المنوال في المستقبل المنظور. وألح التقرير على أن الولايات المتحدة ترعى القومية العربية؛ مدّعية أنها تعي أهمية القومية المتنامية في العالم الثالث الذي نشأ بعد الحرب. وفي حين حذر التقرير من أن يؤدي التشجيع الأمريكي للقومية العربية إلى التفريط بالتحالف مع بريطانيا؛ فإنه لم يقدم أي توصيات عملية حول كيفية تحقيق مهمة حساسة كهذه، ولم يسمح البريطانيون أو الأمريكيون لخلافاتهم بالخروج عن السيطرة؛ لأن كليهما اقتنع بأن الأهمية الكبرى تتمثل بتحالفهما القائم في الحرب الباردة. وفي حين أشار التقرير إلى الدعم الثابت لإسرائيل، فإنه رأى أن التوطين المُرضي للاجئين الفلسطينيين يجب أن يسبق أي اتفاق شامل. وأشار التقرير إياه إلى أن صداقة الولايات المتحدة لإسرائيل واعتمادها على المعونة الأمريكية قد أبعدا الشعوب العربية وقادتها تماماً، وحالا دون الحصول على موافقة العرب على الانضمام إلى ترتيب دفاعي مع الولايات المتحدة أو بريطانيا مضادٍ للسوفيات. بيد أن التقرير حث العراق وبلداناً عربية أخرى على الانضمام

---

(٩) هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس، ط ٢ (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ١٩٩٣)، ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(١٠) NSC. 5428: U.S. Objectives and Policies with Respect to the Near East (23 July 1954), Box 12, NSC Series, OSANSA, DDE.

إلى التحالف بين تركيا وباكستان الذي عقد في نيسان/ أبريل ١٩٥٤، بهدف إكمال خط دفاع الصف الشمالي ضد الاتحاد السوفياتي[١١].

ويذكر أحد الساسة العراقيين والمعاصرين للأحداث[١٢] أن مصر كانت تنوي الانضمام إلى ذلك التحالف؛ لكن حادث إطلاق النار على جمال عبد الناصر في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤؛ أثناء إلقاء خطابه في ميدان المنشية بالإسكندرية، وهجمات الدعاية المسلطة عليه من جماعة الإخوان المسلمين، جعلته يتراجع ويترك للعراق حرية العمل في الموضوع. وما ذكره السياسي العراقي يفتقد سنداً تاريخياً، لأن هذا الحادث لا علاقة له بحلف بغداد؛ فهو مسألة مصرية داخلية عرفت وقتذاك بحادث المنشية، واتُّهم فيها الإخوان المسلمون. عندئذ وقع صِدام مع الإخوان الذين تم اعتقالهم؛ وشُكِّلَت، في أول تشرين الثاني/ نوفمبر من ذاك العام محكمة الشعب لمحاكمتهم، وقد تحدثت الصحف آنذاك عن أسلحة ومفرقعات ضبطت لدى بعض الإخوان بالإسكندرية؛ كانت تكفي لنسف المدينة كلها[١٣].

من ناحية أخرى؛ فقد تم انتخاب نوري السعيد رئيساً للوزراء في التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٥٤. وبعد ما يربو على ثلاثة أشهر وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر كان توقيع الاتفاقية المصرية ـ البريطانية؛ مثيراً مرة أخرى لمشكلة إقناع دول الشرق الأوسط؛ لتوحيد جهودها للدفاع ضد الخطر المحتمل من الاتحاد السوفياتي، حيث اعتقدت الولايات المتحدة أن توقيع تلك الاتفاقية انتصار لسياستها الخارجية، كما رحب بالاتفاقية أصدقاؤها وبخاصة تركيا وفرنسا وباكستان، وعدّوها خطوة في سبيل استقرار الشرق الأوسط، وأن مرحلة جديدة قد بدأت قوامها تقارب مصر مع الولايات المتحدة[١٤].

وقد رأت الدوائر الرسمية في واشنطن أن ميثاق الدفاع العراقي ـ التركي أعظم تطور حدث في الشرق الأوسط، وأنه ينبغي تشجيعه وتوسيع نطاقه، ليعود بالنفع على الجميع، وباركت الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها تركيا للتقرب من سورية واجتذابها إلى هذا الميثاق[١٥]؛ في حين حاولت القاهرة ثنيَ العراق عن التمادي في

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) محمد فاضل الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ١٩٢.

(١٣) الأهرام، ٨/ ١١/ ١٩٥٤.

(١٤) عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧، تاريخ المصريين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(١٥) الأهرام، ٥/ ٢/ ١٩٥٥.

سياسته بالارتباط بالغرب؛ إلا أنها لم تجد إلى ذلك سبيلاً. إن القاهرة لم تمانع حقيقة في دخول العراق إلى حلف بغداد، ولكن الذي ازعج عبد الناصر هو أن المادة الخامسة من الاتفاق التركي ـ العراقي كانت تنص على أن هذا الحلف يسمح لأي قطر من بلدان الجامعة العربية الانضمام إليه[١٦]؛ ما يعني أنها محاولة لتحقيق أطماع قديمة لدى الحكام العراقيين باجتذاب سورية إليهم، وهذا يساعد على عزل مصر[١٧]. وقد أكد هنري بايرود (Byrwod) السفير الأمريكي في القاهرة هذه المعاني في رسالة له إلى وزير خارجيته فوستر دالاس الذي رحب بقيام الحلف رغماً عن هذا[١٨].

وقد تصور دالاس أنه إذا استطاع أن يرتب لصلح بين مصر وإسرائيل، فإن ذلك سوف يزيل أكبر عقبات اشتراك مصر في حلف بغداد. وطارت بعثة يرأسها روبرت أندرسون وزير الخزانة إلى القاهرة سراً، والتقت مع جمال عبد الناصر، وعرضت عليه رغبة بلاده في السعي إلى إبرام صلح بين مصر وإسرائيل؛ ولم يجادله عبد الناصر، وإنما وضع أمامه بعض الشروط، وكان في مقدمها حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على أرضه، وأن تطمئن مصر إلى أن الاتصال البري يظل مفتوحاً بينها وبين بقية الوطن العربي في المشرق؛ ولا يكون ذلك إلا بتراجع إسرائيل عن النقب. وسافر أندرسون إلى إسرائيل ليقابل بن غوريون، وعاد يقول لعبد الناصر أن بن غوريون ذعر عندما سمع اقتراحاته التي معناها أن لا تكون هناك إسرائيل. واستطرد أندرسون يقول: إن بن غوريون عرض اقتراحاً وجيهاً، وهو أن يلتقي مع عبد الناصر وجهاً لوجه، وأن يجيء إليه هو في القاهرة ـ أو أي مكان غيرها يحدده سراً أو علناً ـ حسبما يختار، ورفض عبد الناصر ذلك العرض بشدة؛ قائلاً لأندرسون: لا أستطيع مقابلته لمئة سبب. على الأقل أنه إذا جاء لمقابلتي في القاهرة؛ فإنني لا أستطيع أن أضمن سلامته... وإذا ذهبت للقائه خارج مصر، فما أظنني أستطيع العودة إليها، ولم يفهم أندرسون... ولا فهم دالاس... ولا فهم أيزنهاور، وبدأت الشكوك من الناحيتين[١٩].

لقد عارضت مصر مشروعات وترتيبات الأمن الجماعي، التي صاغها وتحمس لها دالاس، وجعل منها مركز اهتمامه في حملته العالمية لاحتواء الاتحاد السوفياتي

---

(١٦) Waldemar J. Gallman, *Iraq under General Nuri: My Recollection of Nuri Al Said, 1954-1958* (New York: Johns Hopkins University Press, 1964), pp. 45-53.

(١٧) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٧٩، وقد هاجم صلاح سالم الاتفاق مشيراً إلى أن الغرض منه عزل مصر.

(١٨) Waldemar, Ibid., p. 48.

(١٩) محمد حسنين هيكل، «الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية،» صحف عربية، ٢٤/ ٤/ ١٩٧٦.

واستكمال سلسلة التحالفات حوله، واعتبر قادة ثورة تموز/يوليو حلف بغداد، محاولة لعزل مصر، وأعلنت الصحيفة المتحدثة باسم النظام ـ في أول رد فعل عن الإعلان عن الحلف من جانب العراق ـ بأنه في تناقض تام مع روح ميثاق الجامعة العربية، والأمن الجماعي العربي[٢٠]؛ ولكي تحافظ مصر على زعامتها للشؤون العربية؛ كان عليها أن تفرض الحياد على كل الأقطار العربية، بحيث لم تكن لتسمح لأي صوت منشق بأن يعلو، على اعتبار أن أي سياسة بديلة كانت تشكل تحدياً مباشراً لها، وهكذا بُنِيتْ السياسة المصرية على معادلتين متشابكتين: الأولى؛ أن عدم الانحياز هو الضمان الأساسي للاستقلال، والثانية؛ أن على العرب أن يعتمدوا على أنفسهم وحدهم في شؤونهم الدفاعية. وإضافة إلى ذلك كانت ثمة قناعة ضمنية بأن التضامن العربي المستند إلى الجامعة العربية، وميثاق الضمان الجماعي هما أحسن ضمان لاستمرار الزعامة المصرية[٢١].

ويذكر أحد سياسيي العراق المعاصرين للأحداث[٢٢] أنه في بداية ١٩٥٥ قدم إلى بغداد وفد تركي هام برئاسة رئيس الوزراء عدنان مندريس، وبحث موضوع الميثاق، وطلب نوري السعيد تأجيل التوقيع على الميثاق بعض الوقت: «لكن حماسي من أجل الاتحاد مع سورية جعلني أرجو صديقي مندريس ألا يغادر بغداد ما لم يتم توقيع الميثاق».

وخلافاً لما كان متوقعاً؛ فقد وافق العراق على توقيع حلف بغداد بينه وبين تركيا في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، وهكذا بدأ حلف بغداد كحلف للتعاون المتبادل بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران، في حين لم تنضم الولايات المتحدة كعضو رسمي[٢٣]؛ وإنما قصرت دورها فيه على المشاركة في أعمال اللجنتين الاقتصادية والعسكرية ولجنة مكافحة النشاط الهدام؛ وكان السبب وراء هذا التصرف هو الرغبة في عدم إثارة رد فعل عدائي عنيف ضد السياسة الأمريكية في المنطقة[٢٤].

---

(٢٠) الجمهورية، ١٤/١/١٩٥٥.

(٢١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة؛ ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٢٢) الجمالي، صفحات من تاريخنا المعاصر، ص ١٩٢.

(٢٣) U.S. Department for State; U.S. Policy in the Middle East (September 1950-June 1957), p. 421.

(٢٤) ألحّ نوري السعيد على الولايات المتحدة للدخول في الحلف بصورة رسمية، لكنها آثرت أن تقود الحلف من وراء الستار، وتمّ تبديل أسم الميثاق إلى ميثاق حلف بغداد، وأصبحت بغداد مقراً للحلف، ووكراً للمؤامرات الإمبريالية على البلدان العربية، وخاصة سورية، حيث جرت محاولات عديدة لإسقاط النظام فيها وضمّها للحلف، =

وليس من شك في أن عبد الناصر عارض حلف بغداد فور إعلانه، واعتبره خرقاً للتضامن العربي، كما نظرت مصر إلى هذا الحلف على أنه كان مؤامرة نفذتها بريطانيا وحليفتها إسرائيل، ومن ورائهما الولايات المتحدة مستهدفة فتح الثغر في الموقف العربي، وبالتالي التمهيد لضرب القومية العربية، على اعتبار أن ذلك كان ضرورياً للإبقاء على تبعية الوطن العربي، وتعطيل كل إمكانية للتقارب أو التجمع بين دوله. كذلك رأت مصر أن الغرب بالغ في تصوير الخطر السوفياتي على أمن الشعوب العربية ومعتقداتها، في الوقت الذي كانت إسرائيل تمثل أكثر من غيرها؛ تهديداً مباشراً ومؤكداً على أمن الوطن العربي واستقلاله ووحدة أراضيه[٢٥].

ولا شك أيضاً في أن ظهور حلف بغداد أثار كوامن الشك في الوطن العربي بوجه عام، حيث عُدَّ أسلوباً من أساليب السيطرة الغربية، واتجهت معظم البلدان العربية إلى اتباع خط عبد الناصر.

ولعل أحد أهم الأسباب التي دعت إلى معارضة ذلك الحلف؛ أن الغرض الأساسي منه قد تغير شيئاً فشيئاً، لقد حاد عن الغرض الأول الذي وضعه دالاس، وهو تنظيم حلف ضد السوفيات؛ فأصبح بدلاً من ذلك أداة للحد من آمال مصر في تزعم الوطن العربي. ورأت مصر أن بريطانيا تحاول أن تعيد نفوذها في الشرق الأوسط؛ بمحاولة جعل الزعامة فيه لحكومتها العميلة في العراق التي يسيطر عليها نوري السعيد. وكانت المعارضة الشديدة لمصر وسورية والسعودية لحلف بغداد عاملاً حاسماً في تخلي الملك حسين عن الانضمام إلى الحلف. فقد تعهدت هذه البلدان تعويض الأردن عن كل المساعدات العراقية والبريطانية والأمريكية التي وعد بها، مما دفع نوري السعيد إلى الطلب من الولايات المتحدة الامتناع عن دفع ثمن مشترياتها من النفط السعودي عقاباً لها لتعهدها بمساعدة الأردن، وأعلن بكل صراحة قائلاً «لو قبلت الولايات المتحدة اقتراحي هذا لانهارت مقاومة مصر وسورية والسعودية ولبنان والأردن، ولتمكنا من إيجاد تسوية عربية ـ إسرائيلية»[٢٦].

= وقد أثر الميثاق تأثيراً سلبياً كبيراً في حركة التحرّر العربي الصاعدة، وأدّى إلى الانقسام والاستقطاب في الوطن العربي. انظر: جان جاك بيرسي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر وسعيد العز (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩)، ص ٩٣.

وحول موقف الولايات المتحدة من حلف بغداد انظر: American Foreign Policy, Part 7, Doc. 295, News Conference, The Middle East Treaty Baghdad Pact Organization (10 January 1958), p. 884.

(٢٥) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢٦) أنتوني إيدن، مذكرات إيدن ـ السويس، ترجمة خيري حماد، ٢ ج (بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ١٩٦٠)، ج ٢: من مرحلة ١٩٥١ ـ ١٩٥٧، ص ١٣٤.

وكان دالاس قد قرر في مطلع العام ١٩٥٥، تشكيل لجنة وبخاصة من خبراء الخارجية الأمريكية لوضع مشروع لخطة سلام متكاملة، وهي الخطة التي اشتهرت بالاسم الرمزي «ألفا»، وكُلف السفير الأمريكي الجديد الذي عُيّن في القاهرة، هنري بايرود بعرض هذه الخطة على القيادة المصرية؛ لكنه حين وصل إلى مصر، كانت القيادة المصرية في حالة انزعاج شديد نتيجة الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥، والتي قتل فيها وجُرح عدد كبير من الجنود المصريين. ومع ذلك فقد رأى بايرود بأن يبدأ بجس نبض الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية، حيث تحدث معه عن الخطة بمنطق أنها محاولة للتفكير في أفق استراتيجي للحل، ثم كتب إلى جورج آلن ـ وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ـ خطاباً شخصياً، ورد فيه: «نظراً لحساسية الموضوع فلن أبعث بأي برقيات إلى الوزارة عن الاتصالات التي سوف أجريها بشأن ألفا، والسبب أنني بعد خدمة ثلاث سنوات كوكيل للوزارة، أصبحت أعتقد أنه من الصعب على وزارة الخارجية أن تكتم سراً عن الإسرائيليين»، وأضاف بايرود: «وأعترف لك أنني لا أستبعد أن يكون من أسباب قيامهم بالغارة الأخيرة على غزة هو رغبتهم في الإضرار بمشروع ألفا ـ إن هذا مجرد تخمين ـ لكني أحياناً أتساءل إذا كان أصدقاؤنا في إسرائيل يريدون تسوية بالفعل»[٢٧].

وقد أدلى الملك سعود في أول آذار/ مارس ١٩٥٥، بحديث إلى مراسل مجلة نيوزويك في الشرق الأوسط؛ نشرته بعنوان «داخل المملكة العربية السعودية»، جاء فيه أن الشعوب العربية ستنبذ الحلف العراقي ـ التركي وتنقضه، وأن الشعب العراقي سينبذه وينقضه من أساسه، كما أن شعوب سورية والأردن ولبنان تعتزم التبرؤ من حكوماتها إذا لم تتنصل من ذلك الحلف[٢٨].

وفي حديثه إلى صحيفة صنداي تايمز (*Sunday Times*)، قال الملك سعود إن مشروع الدفاع المشترك الذي تقدمت به مصر في نيسان/ أبريل ١٩٥٠ مفتوح للعرب جميعاً، وإنه جاء استجابة لرغبات العرب وتحقيقاً لآمالهم، وما تزال تفصيلات هذا المشروع محل دراسة؛ بغية الوصول منه إلى تحقيق أكبر قدر من القوة والفائدة التي تعود على العرب جميعاً. وعندما سأله مندوب الصحيفة عما إذا كانت البلدان العربية التي وافقت على المشروع ستهتم أولاً بتنفيذ الميثاق العسكري الذي سيحل محل ميثاق

---

(٢٧) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ط ٩ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، الكتاب الثاني: عواصف الحرب وعواصف السلام، ص ٧٨.

(٢٨) الجمهورية، ٢/ ٣/ ١٩٥٥، ووكالات الأنباء في نيويورك.

الضمان الجماعي، أم ستعمل أولًا على دعم الوحدة العربية ذاتها؟ أجاب الملك بأن المشروع الذي أعلن يتضمن العمل على توحيد القيادة العسكرية، واشتراك القوات العسكرية في الدفاع الجماعي عن أي دولة من الدول التي تتعرض لأي هجوم أو عدوان طارئ، كما تناول المشروع إنشاء مجلس اقتصادي أعلى، وتكوين وحدة اقتصادية بين الدول التي تقبل المشروع الجديد، وسوف تناقش تفصيلات ذلك كله في الاجتماع الذي سيعقد خلال هذا الشهر.

ورداً على سؤال آخر؛ عمّ إذا كان ثمة أمل في أن تتعاون البلدان العربية مع الغرب؟ أجاب سعود بأن ذلك مرهون بموقف الدول الغربية من قرارات مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد أخيراً، والذي طالب فيه بحل جميع المشاكل العربية مع الغرب في مختلف المجالات السياسية. وعن رأيه في الأضرار التي لحقت بالجامعة العربية بسبب الحلف التركي ـ العراقي، قال سعود «إن العراق يتحالف مع تركيا، وهو على اتفاق مع إسرائيل، وإسرائيل بدورها ما زالت في حالة حرب مع البلدان العربية؛ هذا علاوة على أن تركيا تعقد مع بعض الدول الغربية اتفاقيات، وهذه الدول ما تزال ترفض تسوية كثير من المشاكل العربية.

وحين سأله المندوب عمّ إذا كانت العلاقات التجارية بين إسرائيل وتركيا هي السبب في معارضة الدول العربية للحلف التركي ـ العراقي، أجاب الملك: إن دولاً كثيرة تتبادل مع إسرائيل علاقات تجارية، ونحن ننظر إلى تركيا حين تتبادل علاقات تجارية مع إسرائيل نظرة الذي يخون سائر إخوته، والموقف هنا لا يتشابه مع موقفنا من دول أخرى بعيدة منا لا تربطنا بها روابط وثيقة غير الرابطة البشرية، في حين تعد تركيا دولة شرقية مسلمة، تجاور حدودها حدود البلدان العربية، وعلاوة على ذلك فإن واحداً من البلدان العربية لم يدخل في أي حلف جديد مع أي دولة بعد إنشاء الجامعة العربية. واختتم المراسل أسئلته بقوله: هل يُسمح للعراق الانضمام إلى الحلف العربي الجديد الذي أعلنته مصر والسعودية وسورية إذا طلب العراق ذلك؟ أجاب الملك سعود أن ذلك أمر لا شك فيه شرط أن تنقض الحلف الذي عقدته مع تركيا[٢٩].

وقد تأكدت هذه المعاني في الرسالة التي بعث بها من الرياض مراسل صحيفة الصنداي تايمز الخاص، وضمنها إجابات مكتوبة للملك سعود عن طائفة من الأسئلة كان قد رفعها إليه، وكان مما قاله العاهل السعودي في هذا الموضوع إنه لا ريب في أن

---

(٢٩) من زغلول السيد مراسل جريدة الأخبار المصرية في لندن. انظر: الأخبار، ١٣/ ٣/ ١٩٥٥.

العراق يستطيع الانضمام إلى الاتحاد المصري-السوري-السعودي، إذا نبذ حلفه مع تركيا. وعندما سُئل إذا كان ثمة أمل في أن يعقد هذا الاتحاد الجديد معاهدة مع الغرب، أجاب الملك «إذا وافقت حكومات الغرب على القرارات التي اتخذها أخيراً مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والتي تدعو إلى تسوية جميع المشاكل السياسية بين العرب والغرب، فإننا نستطيع عندئذ عن رضى واختيار الاتفاق مع الغرب في كل الميادين السياسية». وجاء في إجابة أخرى للعاهل السعودي «إن الميثاق الذي عقده العراق مع تركيا-التي تربطها اتفاقات مع إسرائيل-ينطوي على اتفاق غير مباشر مع إسرائيل التي هي في حرب مع العرب، ثم إن تركيا تربطها اتفاقات بالغرب، التي لا تزال بعض دوله ترفض تسوية المشكلات القائمة بينها وبين العرب»، كما طرح المراسل سؤالاً مفاده هل الصلات التجارية بين تركيا وإسرائيل هي السبب في اعتراضات العرب على الميثاق التركي-العراقي؟ أجاب العاهل السعودي قائلاً: «إن السخط على تركيا يرجع إلى علاقاتها بإسرائيل أياً كانت هذه العلاقات، وهي في هذه الحالة تشبه أخاً يخون سائر إخوته، فقضيتها ليست كقضايا دول أخرى بعيدة منا ولا تربطنا بها سوى ما يربط الإنسان بالإنسان»، وعندما سئل الملك إذا قامت الحرب مع إسرائيل وأراد العراق نجدة البلدان العربية التي تستهدف للهجوم فهل يسمح له بمد يد المعونة؟ أجاب قائلاً: سواء وقعت الحرب أم لم تقع فإنه ما من أحد يستطيع منع الأخ من تقديم المعونة لأخيه، مهما باعد بينهما الخلاف، فالعراقيون إخواننا وأبناؤنا، ونحن لهم وهم لنا مهما كانت الظروف[٣٠].

- **مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة**

إثر إذاعة البيان المشترك التركي-العراقي في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، دعت مصر رؤساء الحكومات العربية الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك[٣١] إلى عقد مؤتمر في القاهرة في ٢٢ من الشهر ذاته، كما شاركت ليبيا في المؤتمر، وكان الهدف الأساسي الذي تسعى مصر إلى تحقيقه هو محاولة تحقيق إجماع عربي حول سياسة التحرر من السيطرة الأجنبية في الوطن العربي، ومقاومة سياسة الأحلاف الغربية، وفي مستهل الجلسة الأولى للمؤتمر، تحدث عبد الناصر عن أهمية اتباع الدول العربية سياسة خارجية موحدة؛ وأكد أن سياسة بلاده تجاه البلدان العربية تنطلق من ضرورة التعاون الكامل في كل الميادين، ودعم الجامعة العربية وتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك.

---

(٣٠) الأهرام، ١٤/ ٣/ ١٩٥٥، نقلًا عن وكالات الأنباء في لندن.

(٣١) وهي: السعودية؛ سورية؛ لبنان؛ اليمن؛ العراق، والأردن.

وفي الجلسات التالية للمؤتمر تحدث عبد الناصر عن سياسة الغرب الرامية إلى تحطيم قوى البلدان العربية، وقال إنه إذا كان الغرب قد نجح حتى الآن في فصل مصر عن المشرق العربي بإقامة إسرائيل، فإنه يرى الآن خلق الانقسامات بين الدول العربية. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن نتفق في اجتماعنا هذا على سياسة خارجية موحدة، وقد وافقه كل من الأمير فيصل بن عبد العزيز رئيس الحكومة السعودية، وفارس الخوري رئيس وزراء سورية. ولتأكيد ما قاله عبد الناصر عن مؤامرة الغرب لعزل مصر، عرض توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن قصة احتلال إسرائيل لأم رشرش[٣٢]؛ وكيف تدخلت الولايات المتحدة لمنع بريطانيا من إرسال قوة للدفاع عنها ضد هذا الاحتلال.

وفي محاولة أخيرة لإقناع نوري السعيد بالتراجع عن سياسته المؤيدة للانضمام إلى الأحلاف الغربية، قرر المجتمعون في القاهرة تشكيل وفد عربي رسمي للسفر إلى بغداد لتنفيذ هذه المهمة، ولكن لم يكتب لها النجاح، وحاول كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان تأجيل إعلان الخلاف؛ فاقترح أن يجتمع عبد الناصر ونوري السعيد في لبنان لمحاولة تسوية الأمر، غير أن عبد الناصر رفض الاقتراح، وقال إن الأمر لم يعد يتعلق به أو بنوري السعيد، وإنما بالأمة العربية بأسرها[٣٣].

وحين استؤنفت جلسات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية بالقاهرة في ٣ شباط/ فبراير ١٩٥٥، وافق المجتمعون على اقتراح لبنان بتوجيه سؤالين إلى نوري السعيد، الأول: هل حكومة العراق مستعدة لأن تدخل في محادثات مع بقية البلدان العربية في مبدأ الاتفاق بموضوع البحث؛ والثاني: هل كل من العراق ومصر مستعدان لأن ينزلا على رأي أغلبية البلدان العربية في الاجتماع المقترح عقده لمناقشة هذا الموضوع. وفي جلسة السادس من الشهر ذاته، تُلي رد نوري السعيد على السؤالين اللذين وجههما إليه لبنان، وهو أنه في ما يختص بالاتفاق العراقي ـ التركي؛ فإن العراق يرى أنه يتطابق مع ميثاق الجامعة العربية، بينما يُعدُّ الرضوخ إلى الأغلبية يتنافى مع مبدأ السيادة الذي يقوم عليه ميثاق الجامعة[٣٤].

---

(٣٢) هي قرية أم الرشراش المصرية، وتقع على خليج العقبة، وقد احتلتها إسرائيل عقب حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧.

(٣٣) الأخبار، ٣/ ٢/ ١٩٥٥، ومحمود رياض، مذكرات محمود رياض، ٣ ج (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٢: الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، ص ٦٣ ـ ٧٤.

(٣٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة: أرشيف وثائق وزارة الخارجية المصرية، الميكروفيلم الرقم ١٣٠، إدارة الشؤون العربية (شباط/ فبراير ١٩٥٥).

وفي حين طلب الوفدان اللبناني والسوري تأجيل الاجتماع، للرجوع إلى حكومتيهما في ما يختص بتقرير عدم الانضمام إلى حلف بغداد، فلم يوافق المؤتمر بالأغلبية على التأجيل؛ بل أعلن عبد الناصر إنهاء مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، بعد أن تبين عجزه عن الاتفاق وعن اتخاذ أي قرار[٣٥].

ويذكر مالوري (Mallory) السفير الأمريكي بالأردن أن وضع الأردن الاقتصادي والعسكري جعله يتريث بالرغم من توجّهه إلى الغرب، بينما استحسنت حكومته الحالية تصرف العراق، وأن رئيس وزراء الأردن قرر في مناقشة صريحة مع الوزير التركي توقّع انسحاب الأردن، أما ابتعاد مصر فسيؤدي إلى انهيار الجامعة العربية، وإعادة اصطفاف الأقطار العربية الفردية، وأن أكثر النتائج المحتملة سيكون ترتيباً تركياً ـ عراقياً، ويعزز بالقوى الغربية؛ ويتوقّع أن يصدر القرار اللبناني أولاً، في حين رأى السفير أن الملك حسين في هذه الظروف كان ممزّقاً بين الروابط العائلية مع العراق وما مضى من هبات سعودية سخية[٣٦].

عقب هذه الأحداث وقعت في سورية تطورات سياسية أدت إلى تغيير موقفها من سياسة الأحلاف الغربية، حيث قدم فارس الخوري استقالته في ٧ شباط/ فبراير ١٩٥٥، أي في اليوم التالي لنهاية مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، إثر قيام معارضة قوية ضده في المجلس النيابي لعدم اتخاذه موقفاً حاسماً في المؤتمر ضد سياسة الأحلاف. وقد تشكلت وزارة جديدة برئاسة صبري العسلي في ١٣ من الشهر ذاته، على أساس معارضتها لسياسة الأحلاف، فتم التوقيع في ٢ آذار/ مارس عام ١٩٥٥ على اتفاق مبدئي لإنشاء قيادة عسكرية موحدة تضم مصر وسورية، وكان من أهم ما جاء فيه:

ـ نظراً إلى أن حلف بغداد كان من وجهة نظرهما محاولة أمريكية لتقسيم العرب، وإجبارهم على عقد صلح مع إسرائيل، تعهدت مصر وسورية بألا تستسلم أي منهما لضغط الولايات المتحدة.

ـ عدم الانضمام إلى الحلف التركي ـ العراقي أو أي أحلاف أخرى.

ـ تشكيل قيادة عسكرية مشتركة لتقوية خطوطهما الدفاعية ضد إسرائيل، وإقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك.

---

(٣٥) الجمهورية، ٧/ ٢/ ١٩٥٥.

(٣٦) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, The Question of Jordanian Adherence to the Baghdad Pact (Amman), vol. 13 (7 February 1955).

ـ الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسس والمبادئ المذكورة في هذا الاتفاق، ودعوة البلدان العربية إلى الموافقة عليها، والدعوة إلى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لإقرارها وتنفيذها فور اعتمادها(٣٧).

كان الأردن أول دولة عربية يتم الاتصال بها، أملاً في ضمها إلى هذا الاتفاق، ويذكر محمود رياض ـ القائم بالإشراف على السفارة المصرية بدمشق حينذاك ـ أنه سافر مع صلاح سالم وزير الإرشاد القومي، وخالد العظم وزير الخارجية السوري إلى عَمَّان في ٣ آذار/ مارس ١٩٥٥، وأنهم التقوا برئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، وقدموا له صورة من البيان المشترك، فبارك هذه الخطوة وأشاد بها، ووعد بدراسة الأسس التي وردت في البيان، كما التقوا بعد ذلك بالملك حسين الذي رحب بالأسس الواردة في البيان المصري ـ السوري، وتحدث عن أهمية التضامن العربي في مواجهة التهديد الإسرائيلي، ثم تحدث أبو الهدى فأوضح أن الارتباطات العسكرية بين الأردن وبريطانيا، بموجب المعاهدة بين البلدين، تلزمه بالتشاور مع بريطانيا، وأنه يحتاج إلى بعض الوقت لدراسة كل الجوانب القانونية(٣٨).

لكن ما كان لافتاً أن توفيق أبو الهدى وبعد يوم واحد فقط من زيارة الوفد المصري ـ السوري استفسر من المسؤولين في السفارة الأمريكية بعَمان عن المساعدات العسكرية التي ستقدم للأردن في حالة انضمامه إلى حلف بغداد، وأبدى اهتمام بلاده بتعديل معاهدتها مع بريطانيا(٣٩).

وبعد يومين بعث دويك (Duck)، السفير البريطاني بعَمان، برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية يطالبها بضرورة سرعة التحرك لضم الأردن إلى حلف بغداد؛ بعد أن أصبح الأردن في حالة تردد وحيرة بين الموافقة على الانضمام إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي الذي تتزعمه مصر، وتجنب فقد الأردن للمساعدات البريطانية. ورأى ديوك أن حماية مصالح بريطانيا تقضي العمل بحكمة على تمزيق ذلك الميثاق(٤٠).

واتفق سلوين لويد (S. Lioyd) وزير الخارجية البريطانية مع رأي سفير بلاده بالأردن، وطلب منه العمل على إقناع الحكومة الأردنية بالانضمام إلى حلف بغداد،

---

(٣٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ٩٢ ـ ٩٣ و١٠٢ ـ ١٠٣، و Foreign Relations of the United States, 519-520; *Cairo Press Reports*, vol. 13 (4 March 1955).

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٣٩) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Telegram form Amman to the Department of State, U.S. Government Printing Office (Washington), vol. 13 (9 March 1955), p. 5.

(٤٠) Foreign Office, 371/115496, Form Amman to Foreign Office, no. 95 (7 March 1955).

ويمكنه التنسيق لهذا الأمر مع سفراء كل من الولايات المتحدة وتركيا. كما تمنى قيام سفيري بريطانيا في لبنان وسورية بالعمل نفسه لمواجهة تغلغل التيار القومي الذي يتزعمه عبد الناصر، ومحاولة إقناع هذه البلدان بالانضمام إلى حلف بغداد(٤١).

كما تضمنت برقية مالوري، السفير الأمريكي بالأردن، أن الملك حسين كان على استعداد للاستماع إلى أيّ طلب من الولايات المتّحدة للارتباط بالاتفاقيات وما تتضمنه من شروط. وفي حين أشار السفير إلى أن الملك يهتم بالقوات الجوية، وبخاصة أنه فقدَ الثقة ببريطانيا منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤، فقدْ أكد اهتمام بلاده بالمصالح الخاصة بالملك، وتزويد الأردن بالأسلحة لتقوية وسائل دفاعه الإقليمي. وفي الخامس من آذار/ مارس ١٩٥٥ سأل توفيق أبو الهدى عن النيات الأمريكية المتعلّقة بشحنات الأسلحة إلى الأردن في حالة انضمام بلاده إلى حلف بغداد، وفي التاسع من الشهر ذاته ذكر مالوري أنّ الملك ورئيس الوزراء استفسرا حول ردّ الفعل الأمريكي إذا انتصر الأردن لحلف بغداد، والمنافع المتوقعة إذا انضمّ إليه(٤٢).

على الجانب الآخر، كانت السياسة الأمريكية ترى أن دور الجامعة العربية يجب أن يقتصر على تعاون دولها في المجال الثقافي والاقتصادي، والابتعاد عن الوحدة العسكرية أو السياسية، وهو ما ورد في المذكرة التي قدمها السفير الأمريكي لصبري العسلي رئيس وزراء سورية في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٥٥، وتضمنت الخطوط العامة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وكان الغرض من تلك المذكرة إقناع سورية بالانضمام إلى حلف بغداد. كما ورد فيها فقرة تتعلق بإسرائيل تشير فيها الولايات المتحدة إلى أن نمو الترتيبات الدفاعية وتحسين العلاقات العربية - الإسرائيلية؛ أمر ضروري للمساهمة الفعالة من قبلها في الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنها لا تستطيع أن تبدد مواردها في دول غير متجانسة داخل المنطقة أو في سباق التسلح بين العرب وإسرائيل. أما عن الجامعة العربية فقد ورد نص يتعلق بها في المذكرة الأمريكية جاء فيه «أن الولايات المتحدة تعترف بقيمة الجامعة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية، إلا أن ميثاق الضمان الجماعي ومعاهدة الدفاع المشترك، لا يفيان بحاجة المنطقة إلى أنظمة دفاع فعالة، وأن الولايات المتحدة لا ترى - سلفاً - إمكانية دعم ميثاق الدفاع الجماعي، واتفاقية الدفاع المشترك في أي وقت أو دعم أي منظمة تخلفه». ويتبين بوضوح من هذا

---

(٤١) Foreign Office, no. 218 (9 March 1955).

(٤٢) Foreign Relations of the United States, Telegr. from the Embassy in Jordan to the Department of State Amman (16 March 1955).

النص، رفض الولايات المتحدة للجامعة العربية كمؤسسة سياسية؛ إذ ترى أن يقتصر دورها على المسائل الاجتماعية والفنية، كما ترفض قيام مؤسسة عسكرية في نطاق الجامعة[٤٣].

كانت هناك قوى في واشنطن - كما يقول السفير الأمريكي في القاهرة هيرمان إيلتس (Herman Elits) - تدفع إلى انضمام الولايات المتحدة إلى الحلف، مقابل آخرين يرون أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى معاداة عبد الناصر الذي كان معارضاً بشدة لكل من نوري السعيد وإسرائيل في الوقت نفسه، وكان هناك فريق ثالث يرى أن هذا الأمر سيؤدي إلى اضطرار واشنطن لتقديم ضمانات أمنية إلى إسرائيل، في وقت طلب فيه السفير الإسرائيلي في واشنطن البحث عن إمكانية انضمام إسرائيل إلى الحلف، وهو أمر لم تكن ترغب فيه الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، وفريق رابع في واشنطن كان يرى أن اليونانيين سيشعرون بالاستياء لأن ذلك سيعني تأييد الولايات المتحدة للأتراك ضد اليونان في ضوء التنافس والعداء التركي - اليوناني، ومجموعة أخرى بزعامة سفير الولايات المتحدة في الهند بانكر (Bunker)؛ الذي قال إن الهنود مستاؤون بسبب انضمام باكستان إلى الحلف. وفي النهاية، وبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت هي المحرك، لإنشاء حلف بغداد، إلا أنها اضطرت إلى أن تقبل بأن تصبح عضواً مراقباً فقط، ولو أن ذلك لم يكن يعني أن نفوذها كان أقل من الآخرين، بل على العكس كان أكثرهم، وكانت فترة إيلتس كرئيس للقسم السياسي بالسفارة متعلقة بالحلف أكثر من غيرها من الأمور[٤٤].

وكان هنري بايرود قد وصل إلى القاهرة في الأسبوع الأول من آذار/ مارس ١٩٥٥، لتولي المنصب الذي تركه كافري شاغراً قبل ذلك بشهرين، وفي اللقاء الثاني بين عبد الناصر وبايرود في ١١ من الشهر ذاته، يقول بايرود إنهما أجريا مناقشة بالغة الصراحة، استمرت ساعتين. وفي تقريره المطول عن اللقاء الذي بعث به إلى دالاس، سجل بالتفصيل مخاوف عبد الناصر من العزلة، وكان بايرود يسعى إلى التقليل من جدية اعتراضاته على التطورات في الهلال الخصيب: «أصبح واضحاً أن عبد الناصر يقابلني منفرداً على أمل أن أقدم له النصح، ولكي يطلعني سراً على ما كان يستحيل أن يطلعني

---

(٤٣) ويذكر محمود رياض أنه منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٥ ما نصّه: «حاولنا إقامة مؤسسة عسكرية عربية أو إنشاء قيادة عربية موحّدة، وفشلت كل محاولاتنا المتتالية، وكانت آخرها المحاولة التي صدرت عن قمة بغداد عام ١٩٧٨ والتي لم ترَ النور أصلاً». انظر: رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ٣٠٢.

(٤٤) أحمد حجاج، «سفراء أمريكا في مصر يتذكرون،» روز اليوسف (٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠).

عليه في اللقاء الأول، وقال إنه مشوّش الذهن، بل إنه يرتاب في بعض دوافع الولايات المتحدة التي يرغب في استيضاحها، وهو ما أعتقد أنه كان تصريحاً صادقاً».

وهذه بعض النقاط التي تبدو هامة في تلك المحادثة:

ـ إن ما يحدث هنا هو نزاع عربي محلي، وإن كان حاداً، وهو لا يتصل بأي حال بالرغبة المحلية في دفاع مناسب عن الشرق الأوسط، كما لا ينطوي على أي شيء يتصل بموضوع الحياد بين الشرق والغرب.

ـ لم ينزعج عبد الناصر كثيراً من انضمام العراق إلى حلف مع تركيا، وهو لا يتعاطف كثيراً مع قادة العراق، ولا يعبأ بما يفعلونه خارج الوطن العربي.

ـ النقطة التي تزعج عبد الناصر هي الدعوة التي وجهها نوري السعيد إلى الدول الأخرى في المنطقة للانضمام إلى الترتيب التركي ـ العراقي، فهو يرى أن ذلك لا يتصل بالدفاع إلى حد كبير، بل هي محاولة لتحقيق الأطماع القديمة لدى الحكام العراقيين باجتذاب سورية إليهم والاتحاد معها.

ـ يعتقد عبد الناصر أن المخطط السابق هو الدافع الحقيقي لنوري السعيد والأسرة الحاكمة في العراق، وأنه يطغى بصورة كبيرة على أي قلق يساورهم بالنسبة إلى مسائل الدفاع، وبالإضافة إلى هذه الاستراتيجيا الشاملة، فهناك رغبة العراق في عزل مصر.

ـ أصبح عبد الناصر يرتاب في أننا اتخذنا قراراً بالانحياز في هذه المسألة العربية، وكان دليله على أننا أغرينا سورية على أن تنضم إلى الحزام الشمالي في آخر الأمر؛ يقترب من أن يكون دليلًا نهائياً على أننا نتعاون مع نوري السعيد في مخططاته. كما لاحظ أيضاً أنه منذ اتفاق الولايات المتحدة مع ليبيا، فإن التبادل الفني والعسكري يؤزم العلاقات مع تركيا، ولكنه يعتقد أيضاً أن تركيا قد تدخلت في الشؤون العربية لعزل مصر، وهو يرى مصر وقد انعزلت في آخر الأمر وأحيطت بتجمع معادٍ في الشمال بقيادة العراق، وبإسرائيل، وليبيا، وكان يشعر بأن جهوداً تجري في السودان للغرض ذاته، واعترف بأن رجل الشارع لا يشعر بكل ذلك؛ ولكن مصر في ظل قيادته لن تعزل بهذه الصورة.

ـ لقد سمع الكثير عن فلسفتنا بشأن الحزام الشمالي، وفهم أنه إذا قرر العراق الانضمام إليه، فإننا سنوافق على ذلك؛ إلا أن الأحداث التي تلت ذلك قد جعلته يتساءل عمّ إذا كنا نحن أيضاً قد انضممنا إلى الجهود المبذولة لعزل مصر؟

ـ إن تحرك العراق المفاجئ قد أخذه على حين غرة، ويشعر بأنه لا بد وأن يقوم بعمل فوري ما؛ لوقف مخططات العراق بشأن سورية، وقد بذل جهداً كبيراً في هذا الاتجاه، وهو واثق الآن من أن الجيش السوري في صفه، وقال «سيكون هناك مجلس قيادة ثورة صغير إذا ما حدثت متاعب حقاً»، وعندما سألته عن الاتجاهات اليسارية في الحكومة الجديدة، استطرد في التفصيلات ليبين أنه لا حاجة بنا إلى القلق من ذلك، وتحدث بشكل مسهب عن الحياة السياسية السورية، وعن أسماء لم أستطع لسوء الحظ أن أميزها، مما أضاع فرصة الحصول على معلومات قيمة.

ـ وعندما سألته عما إذا كان الحلف الجديد الراهن برعاية مصر سيضيف أي قوة إلى مصر، رد بالنفي، قائلاً إنه سيكون عبئاً؛ لأنه سيرتب على مصر التزامات جديدة، وأن منع العراق من الاستيلاء على سورية، ثم العمل عندئذ ضد مصر، لا يتسم بأي أهمية عسكرية، وإنما هو أمر سياسي. لهذا السبب لا بد من إظهار أن هناك قيادة سورية، ولن يتم تحريك قوات، وقال إنه لا يريد حقاً أن يدخل لبنان والأردن في ترتيبات، إذ إن حدودهما المكشوفة مع إسرائيل ستفرض أعباء إضافية على مصر.

ـ اعترف عبد الناصر بأنه ربما كان مخطئاً ومفْرطاً في ارتيابه، فقد كان عليه أن يتصرف بسرعة، ولم يكن هناك من يتحادث معه، ولو كان بمقدوره في ذلك الوقت أن يجري محادثات من هذا النوع؛ لتذكيره بالانطباع العام الذي تتركه تصرفاته خارج الوطن العربي، ولإقناعه بأن القوى الغربية على الأقل ليس لديها دافع لعزل مصر، لربما كان من الممكن أن تختلف الأمور.

ـ إنه لا يهتم بوجه خاص إذا ما انضم لبنان أو الأردن إلى الحزام الشمالي؛ فقلقه ينصب مرة أخرى فقط على صلة سورية بالعراق.

ـ رداً على سؤال بايرود عن رأيه في قيام اتحاد فدرالي في الشمال؛ إذا ما كان ذلك تحت قيادة لا يرتاب في دوافعها، قال عبد الناصر إن اتحاداً بين لبنان وسورية والأردن، أو أي اثنتين منهما، سيكون على ما يراه، وأضاف أن الحدود بين هذه الدول حدود مصطنعة، وربما كان مثل هذا التحرك شيئاً طيباً طالما أن ليس لنوري السعيد والعرش العراقي يد فيه.

ـ اعتقد بايرود أن عبد الناصر قد اقتنع الآن بأنه قد أصبح مفْرطاً في ارتيابه، وبالتأكيد إلى الحد الذي يدخل معه الولايات المتحدة في أي تآمر في الشؤون العربية

الداخلية، وهو يعرف أننا سنواصل تأييدنا للحزام الشمالي، ويدرك أننا لا نستطيع مباركة ترتيباته الثلاثية الجديدة.

كان واضحاً أن الغرض من ملاحظاته أن يجعلني أعرف كيف يرى الأمور، وهي رؤية مصرية بشكل نمطي، وإن كنت لا أشك في أنها صادقة في لحظتها، ومن المحتمل أن تكون هذه الملاحظات مبالغ فيها بشكل ما؛ لكي يجعلني أرى مبرراً لتصرفاته الأخيرة، والآن وقد أزاح ذلك عن صدره، فإنني أعتقد أن المحادثات القادمة في المستقبل يمكن أن تكون مفيدة[٤٥].

وفي رسالته لخارجية بلاده بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٥، تناول السفير الأمريكي بعَمَّان (مالوري) خطورة عقد صفقة الأسلحة المصرية ـ التشيكية على الأوضاع الداخلية بالأردن، وأن هناك إجماعاً شعبياً على ضرورة تمسك الأردن بانتهاج سياسة عربية حرة، كما أن العروض الروسية لتقديم أسلحة لحماية القوى الوطنية المحلية أحدثت تأثيراً دعائياً هائلاً؛ جعلت الحكومة الأردنية في وضع لا تستطيع معه تحمل اتخاذ أي سياسات لا تحظى بالتأييد الشعبي، وفي ظل تنامي الضغوط الشعبية، أصبحت السلطات الأردنية تخشى حدوث اضطرابات في البلاد إذا ما حاولت الحكومة التحرك ضد التيار العربي[٤٦].

إن مجمل اتجاه سياسة الولايات المتحدة إزاء طلبات الأسلحة التي تقدمت بها مصر ـ في ذلك الوقت ـ كان يقوم على الحاجة إلى إعطاء عبد الناصر تصريحات لبناء الثقة، وهي تصريحات كانت مع ذلك تفتقر إلى أي طابع واقعي. وإلى جانب هذا الجهد، واصل بايرود إلحاحه على عبد الناصر حول مزايا الانسحاب من التشنجات العربية التي أحدثها حلف بغداد؛ فبدلاً من أن تبدد مصر طاقاتها في خلافات غير مجدية، نصح بايرود بأن تركز مصر على الأمور التي تؤثر حقاً في تطويرها لاقتصادها، ووضعها لسياسات بناءة في ما يتعلق بالسودان وإسرائيل والمغرب[٤٧].

وفي ٢٨ أيار/ مايو ١٩٥٥، ذكرت إحدى الدوريات المصرية أن ثلاث صحف لبنانية نشرت تقريراً سرياً عن مشروع أنكلو/ أمريكي يقضي بضم سورية إلى العراق؛

---

(٤٥) جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ١٨٨ ـ ١٩١.

(٤٦) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Tele. from The Embassy in Jordan to the Department of State, vol. 13 (22 October 1955), pp. 6-7.

(٤٧) أرونسن، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

على أن تأخذ مصر منطقة النقب الواقعة بالقسم الجنوبي من فلسطين، وتأخذ إسرائيل الجزء الجنوبي من لبنان. وأشارت تلك الصحف إلى أن لدى وزارة الخارجية اللبنانية نسخة من التقرير الذي يدل على أن بين بريطانيا وأمريكا اتفاق يقضي بأن تتزعم مصر والعراق الوطن العربي على أن يقوم اتصال بين السعودية والأردن ومصر؛ بشرط أن تسمح مصر للاجئين العرب بالإقامة في منطقة النقب. وأضافت أن سفير الولايات المتحدة في مصر (بايرود) هو واضع الخطوط الرئيسية للمشروع الذي عارضته فرنسا وإيطاليا[٤٨].

وكانت بريطانيا قد حاولت مراجعة الاتفاقية التي عقدتها مع الأردن في عام ١٩٤٦؛ بغية ضمه إلى حلف بغداد. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ أرسلت جيرالد تمبلر (Gerald Templer)[٤٩] لإقناع الملك حسين بن طلال الانضمام إلى الحلف، وبدء محادثاته مع المسؤولين الأردنيين[٥٠]. وفي ١٤ من الشهر ذاته بدأت التظاهرات، وحينما كانت الحكومة على وشك قبول الميثاق استقال الوزراء الفلسطينيون، فأحدث ذلك أزمة وزارية[٥١] انتهت بتشكيل هزاع المجالي وزارته في اليوم التالي (١٥ كانون الأول/ ديسمبر). وأعلن أن المحادثات ستستأنف في الوقت المناسب، وأن الحكومة السابقة وافقت من حيث المبدأ على الانضمام إلى الميثاق، ولكن التظاهرات أسقطت المجالي[٥٢] الذي اتهم السعودية بشن حملة لإضعاف الحكومة الأردنية، وأن الدعاية المصرية مقرونة بالأموال السعودية من أكبر العوامل في اضطرابات الأردن. ورغم إعلان إبراهيم هاشم ـ الذي خلف المجالي ـ أن الأردن لن ينضم إلى أي حلف، إلا أن مصر لم توقف حملاتها ضد محاولات توسيع حلف بغداد بضم الأردن إليه، وبات واضحاً لدى الغرب[٥٣] الدور المصري في إفشال بعثة تمبلر في الأردن في كانون

---

(٤٨) الأهرام، ٢٨/ ٥/ ١٩٥٥، والصحف هي: لوريان (الفرنسية) وصحيفتي الجريدة والنداء المصريتين.

(٤٩) Records of Jordan, 1919-1956, from Foreign Office to Amman, no. 816 (3 December 1955), pp. 33-36.

(٥٠) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد)، المحفظة ٣٦٦، الملف ١/٧/٢٣١، ج ٢، تقرير من السفير المصري بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن زيارة الجنرال تمبلر إلى عمّان، بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٥٦.

(٥١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: المحفظة ٧٣٨، الملف ١٢/١٣٨/١٤٠، تقرير من سفارة مصر بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية عن الأزمة الوزارية في الأردن بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦.

(٥٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: المحفظة ٣٦٦، الملف ١/٧/٢٣١، ج ٢، تقرير من السفير المصري بعمّان إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن التطورات الأخيرة في الأردن، بتاريخ ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦.

(٥٣) Selwyn Lloyd, *Suez: 1956; A Personal Account* (New York: Mayflower Books, 1978), p. 3, and Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Book Sales, 1981), pp. 208-209.

الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وضاعفت إذاعة صوت العرب الموجهة من مصر حملاتها ضد الحلف، بغرض إثارة الجماهير العربية ضده[٥٤] والتي كانت متعطشة للتخلص من التبعية للغرب بأي شكل من الأشكال.

إثر تدهور الوضع في الأردن وقيام الاضطرابات الداخلية؛ طلب الملك حسين إلى الحكومة البريطانية التوسط لدى الحكومة العراقية لإرسال قوات إلى الأردن، فاقترحت الحكومة العراقية إرسال قوات كبيرة للحصول على أحسن النتائج بسرعة، وأوضح نوري السعيد موقف حكومته هذا للمسؤولين البريطانيين، كما استنكر نوري دور مصر والسعودية في الأزمة، ونصح بريطانيا أن تنصح الولايات المتحدة للضغط على مصر لتوقف تدخلها في الأردن، وأن تهددها بعدم الالتزام بالبيان الثلاثي في ما يتعلق بالحدود المصرية[٥٥]؛ أي تهديد مصر بعدوان إسرائيل انتقاماً للنشاط المصري في الأردن.

كذلك فشل الحلفاء في ضم الأردن، ولو ترك الأمر لحكومة الأردن لعملت على الاتحاد مع العراق والانضمام إلى الحلف، ولكن شعب الأردن، وأغلبيته من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا أمل لهم في العودة إلى ديارهم، كانوا يؤمنون بأن مصر وحدها، لا دول حلف بغداد، هي التي تستطيع أن تساعدهم وتحمي الأردن من إسرائيل، وهكذا ثار الوطنيون في الأردن، وتغيرت الحكومات وانتهى الأمر بانضمام الأردن إلى صف مصر. وقد أدى هذا الاضطراب، الذي أثارته هذه المحالفة، إلى النقد الذي دأب جواهر لال نهرو على توجيهه، وهو أن تأليف كتل عسكرية حتى إذا قصد به الاستقرار والأمن يعمل دائماً على زيادة التوتر الدولي؛ كما أعلى الصراع بين البلدان العربية من مقام عبد الناصر، وأصبحت الطبقة المثقفة، في كثير من الأقطار العربية، تدين له بالولاء بدلاً من حكومتها[٥٦].

وجاءت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية لتؤكد الدور المصري المعادي للوجود الغربي في المنطقة، وكان على الغرب أن يواجه الموقف الذي وُصِفَ طبقاً لتقرير بريطاني بالغ السرية في مقدمته «بأن الأمور تسير عكس ما نريد وأن الوقت ليس في مصلحتنا، وأنه لم يعد لدينا فسحة من الوقت». ولذا فإن تقرير رئيس هيئة أركان حرب

(٥٤) NA. RG 59, OIR Report; *Egyptain Foreign Policy*, no. 7.42 (12 September 1955), p. 6.

(٥٥) إيدن، مذكرات إيدن ـ السويس، ص ١٢٧.

(٥٦) غاي ونت وبيتر غالفوكوريسي، أزمة الشرق الأوسط، ترجمة الراصد العربي (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٥٧)، ص ٦١.

المملكة المتحدة المرفوع إلى وزيري الدفاع والدولة للشؤون الخارجية يقول «إن نجاح الشيوعية ومصر أصبح مهدّداً لمصالحنا الحيوية وكذا مواقعنا الاستراتيجية، ومصالحنا الاقتصادية والسياسية؛ ولذا فإنه ينبغي علينا أن نعمل بسرعة من أجل تدارك الموقف».

ويخلص التقرير إلى أن السماح لعبد الناصر ببناء إمبراطورية عربية تلتف حوله هو الخطر بعينه ضدنا، وهو ما يستفيد منه الاتحاد السوفياتي، وأن تزايد قوة عبد الناصر سوف يعطيه بلا شك الفرصة للتحكم في قناة السويس؛ وهو ما يتعارض مع مصالحنا ويعرضنا للخطر. وأوصى التقرير بضرورة تنسيق المواقف مع الولايات المتحدة لتدعيم حلف بغداد بصورة أوسع، وفي الموازاة العمل على شق وحدة الصف بين مصر والسعودية وسورية، إضافة إلى مواجهة لا بد منها في التصدي للشيوعية؛ سواء كان خطرها من الداخل أو من الخارج، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة العمل على المحافظة على مصالح الغرب البترولية بمختلف الطرق(٥٧).

لقد كان عبد الناصر يرى أن هذا الحلف تَدَخُّلٌ لا مبرر له من الغرب في شؤون البلدان العربية؛ فإذا أريد لهذا الحلف البقاء فقد كان من الواجب اجتذاب البلدان العربية الأخرى له، ومن أجل ذلك فإنه ما كاد التوقيع عليه يتم حتى قام الصراع بين البلدان الموقعة عليه ومصر الرافضة ضم سورية والأردن إليه، وكانت هذه فترة حرجة في العلاقات بين الأقطار العربية لم تدرك أهميتها الدول الغربية، وقد كان العراق منذ البداية في وضع لا يحسد عليه من هذه الناحية؛ نظراً إلى أن اتصاله ببريطانيا وتركيا يجعله موضعاً للاتهام بأنه في جانب الاستعمار. وقد هاجم بعض الزعماء العرب، الذين كانوا يأملون أن تنجح العراق في ضم البلدان العربية بالاتحاد الفدرالي مع الأردن وسورية، هاجم هؤلاء الحلف لأنه جعل من الصعب على العراق المقيد بحلفائه أن يتزعم أي حركة لتوحيد العرب، وكان موقف سورية في أثناء هذه المناورات ذا أهمية خاصة، إذ كانت سورية الموطن الأول لأقوى وأعنف مشاعر القومية العربية، وفقد حلفاء المعركة من أجل سورية؛ ورغم أن تركيا تمادت إلى حد القيام بتهديدات عسكرية على حدود سورية، إلا أن جاذبية مصر كانت أكثر قوة(٥٨).

بعد أن فقد نوري السعيد الأمل في اجتذاب سورية إليه وانضمامها إلى حلف بغداد؛ سعى إلى أسلوب آخر وهو محاولة التدخل عسكرياً في سورية. يتضح ذلك مما

(٥٧) Foreign Office; 371/118855-119399, Extract from Sir William Dickson's Report on his Visit to Washington (3 November - 5 April 1956).

(٥٨) ونت وغالقوكوريسي، المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

رواه السفير الأمريكي بالعراق غولمان (Goulman)، حيث ذكر أن نوري السعيد استدعاه في الرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥، مخبراً إياه أن السعوديين والمصريين يحاولون أن يخنقوا العراق من خلال السيطرة على العناصر الشيوعية في سورية، وأن عليه اتخاذ موقف الآن والتحرك فوراً، وأنه مستعد للتحدث مع السوريين لكي يحثهم على التخلص من الشيوعيين، ولكن ذلك لن يكون مفيداً بدون مساندة الولايات المتحدة وبريطانيا له، كما يطلب ضماناً من الدولتين بأن تكبحا جماح إسرائيل إذا فكرت في القيام بأي اعتداء على سورية أثناء انشغاله في محاولته تصحيح الواقع فيها[٥٩].

وهنا فهم غولمان أن نوري السعيد يريد التوغل في سورية عسكرياً. وحين قاطعه مستفسراً، أكد نوري السعيد أمله في رؤية مجموعة من الرجال العقلاء مسيطرين على مقاليد السلطة والحكم في سورية، فسأله السفير الأمريكي: هل تفكر في محاولة مفادها التدخل العسكري؟ وكان نوري أكثر مراوغة في رده حيث قال: توجد طرق كثيرة لإحداث هذا التغيير، وهذا متوقف فقط على عملية إطلاق يده وإعطائه الضوء الأخضر بحرية التصرف[٦٠].

وكان نوري السعيد قد تحدث مع السفير البريطاني ماكنزي (Mcnzy) في هذا الموضوع؛ إلا أن الخارجية الأمريكية لم تأخذ كلام نوري مأخذ الجد، ورأت أن قيام القوات العراقية بأي عمل عسكري في سورية سوف يكون سابقاً لأوانه، وأن أي تغيير في الحكومة السورية غير نابع من داخل سورية سوف يخلق وضعاً خطيراً للغاية، وسوف يؤدي إلى إدانة العراق أمام الأمم المتحدة، وقد يُجبر أمريكا وبريطانيا على إدانته أيضاً[٦١].

وكانت الولايات المتحدة تعلم أن نوري السعيد لن يستطيع القيام بأي عمل عسكري بدون علمها، فعندما قابله السفير الأمريكي غولمان في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥، لم يشر من قريب أو من بعيد إلى تقييم الخارجية الأمريكية لرغبته في استخدام القوة العسكرية مع سورية؛ إلا أن نوري سأله «ماذا ستفعلون حيال سورية؟» ودون انتظار رد غولمان. أشار نوري إلى الرشوة السعودية ـ لسورية، والدسائس والمكائد التي كانت ـ من وجهة نظره ـ أحد العوامل التي أوصلت الوضع إلى هذا

---

(٥٩) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State (Baghdad), vol. 13 (4 October 1955), pp. 453-544.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٤٤.

(٦١) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State (Baghdad) (11 October 1955), p. 548.

الموقف المتدهور. وقال: إن السعودية تستخدم الدولارات العائدة من شركة أرامكو الأمريكية لبث المكائد في سورية، وأنه يود أن يرى مسؤولي شركة أرامكو يعملون جنباً إلى جنب مع مسؤولي شركة بترول العراق في سورية (IPC)، كما تمنى أن تقوم أرامكو بتقليل إنتاجها من البترول في السعودية؛ على أن تقوم شركة بترول العراق وبعض الشركات البترولية الأخرى بتعويض أرامكو أي خسارة تلحق بها جراء هذا الأمر[٦٢].

وقد وقّعت مصر وسورية والسعودية ـ نكاية في الهاشميين ـ اتفاقية دفاع مشترك في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥؛ لا تتعارض بصورة أو بأخرى مع استراتيجية الغرب، وبخاصة التصور الأمريكي بضرورة المحافظة على الأوضاع القائمة في المنطقة[٦٣]. وهكذا أصبح عبد الناصر، البعبع الأكبر لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الوسط بعد شهر عسل مع واشنطن بدأ مع وصوله إلى السلطة، ففترت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة حين رفض عبد الناصر مطالبها باشتراك مصر في حلف في الشرق الأوسط يناظر حلف الناتو، وشجع بلداناً عربية أخرى على اتخاذ موقف مماثل، وبدأ يشجع الوحدة العربية، الأمر الذي قوّض شرعية بعض الحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا[٦٤].

في هذه المرحلة حاول عبد الناصر أن يثبت خطأ تفكير الغرب القائم على أساس أن القاهرة ـ حتى في أقصى لحظات سخطها على الغرب ـ لن تلجأ إلى طلب السلاح من الاتحاد السوفياتي، وكانت الخيارات المتاحة له في نظرهم قليلة، فقد قيل إن الخيار الذي يواجه الشرق الأوسط في ذلك الوقت ليس بين الشرق والغرب، وإنما بين الانحياز إلى الغرب ومعارضة هذا الانحياز[٦٥].

ثانياً: رؤية الولايات المتحدة لحركة عدم الانحياز

في الحادي والعشرين من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٤؛ استعرض مجلس الجامعة الروابط الوثيقة القائمة بين دول الجامعة وباقي دول المجموعة الآسيوية

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٥٤٩.

(٦٣) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٩٩.

(٦٤) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٢.

(٦٥) جيفري أرونسون، العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ١٥٨ ـ ١٦٣.

والأفريقية، ومراحل التعاون الصادق الذي ساد هذه المجموعة؛ وخصوصاً في معالجة القضايا التي عرضت على الأمم المتحدة في دوراتها المختلفة. وقرر المجلس ـ تمكيناً لهذه الروابط ـ أن تعزز البلدان العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى دول المجموعة الآسيوية، وتبادل الوفود السياسية؛ بغية تعزيز صلات الود والتعاون في الميدان السياسي إلى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية. وطُلِبَ إلى الأمانة العامه للجامعة دراسة جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقة بدول المجموعة الآسيوية والأفريقية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عالٍ[٦٦].

وقد أكد عبد الناصر أن مصر اختارت عدم الانحياز في علاقاتها الخارجية، وصرّح، حول حقيقة العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي، لإحدى الصحف الأمريكية في آذار/ مارس ١٩٥٤ قائلاً: «إن مصر ليست منحرفة نحو روسيا، لا في علاقاتها السياسية، ولا في علاقاتها الاقتصادية، وما يقال عن تفضيل مصر لروسيا في عقد الصفقات التجارية، هو ما تقوله الصحافة البريطانية. إن بريطانيا تتاجر مع روسيا والصين، بالرغم من أن هذا لا يتفق مع سياسة الولايات المتحدة. إن تشرشل نفسه ينادي بوجوب دعم التبادل التجاري مع روسيا. وأضاف «إن بريطانيا هددت بقطع تموين مصر بما تحتاج إليه من المنتجات البترولية، ولما كان معظم سكان مصر يعتمدون على البترول في طهي غذائهم، فإن هذا التهديد البريطاني اضطرّنا إلى السعي إلى الحصول من روسيا على ما نحتاج إليه من منتجات بترولية، في مقابل قطن مصري؛ إننا نرحب بحصولنا على المواد البترولية من روسيا، وإن محاولات الإنكليز إيهام الرأي العام أن لصفقاتنا التجارية مع روسيا مغزى سياسي ليس إلا من ضروب النفاق[٦٧].

وفي تقرير إلى مجلس الجامعة (في آذار/ مارس من العام ذاته)، أشار الأمين العام للجامعة إلى سياسة عدم الانحياز لأول مرة بقوله «كانت السياسة التقليدية للوفود العربية والآسيوية منذ ظهورها على مسرح الأمم المتحدة إلى الآن هي عدم الانحياز إلى إحدى الكتلتين المتنافستين». وفي نهاية عام ١٩٥٤، رأى مجلس الجامعة اشتراك البلدان العربية، بوفود قوية تضم عناصر اقتصادية وثقافية، في المؤتمر المزمع عقده بإندونيسيا في مستهل العام التالي، والعمل على أن يتناول جدول أعمال المؤتمر بحث القضايا العربية، وإيفاد مندوب عن الأمانة العامة؛ لتتبُّع أعماله بالتعاون مع الوفود العربية[٦٨].

(٦٦) قرارات مجلس جامعة الدول العربية: المجلد الأول، القرار الرقم ٦٠٥، الدورة ٢٠، الجلسة ٦، ص ٤٤٥.

(٦٧) تصريح عبد الناصر إلى صحيفة هيرست الأمريكية في: الأهرام، ٩/ ٣/ ١٩٥٤.

(٦٨) قرارات مجلس جامعة الدول العربية: المجلد الأول، القرار الرقم ٨٢٩، الدورة ٢٢ (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤).

وكان التوجه العام لمجلس الجامعة هو اتخاذ سياسة عدم الانحياز إلى إحدى الكتلتين؛ بيد أن مصر هي التي أخذت بزمام الترجمة العملية لتلك السياسة، وذلك حين بدأت تتسع آفاق عبد الناصر، وتأثرت أفكاره بآراء البانديت جواهر لآل نهرو (Jawaharlal Nehru) رئيس وزراء الهند؛ الذي يرمز إلى استقلال بلاده، والذي قام بزيارة القاهرة في شباط/ فبراير ١٩٥٥، واتفق مع عبد الناصر في الرأي على معارضة جميع التحالفات العسكرية، مثل حلف بغداد، كما أظهر عبد الناصر ـ وقتذاك ـ إعجاباً بيوغوسلافيا تحت قيادة جوزيف بروز تيتو (Josip B. Tito). ففي حين نجح نهرو في اتباع سياسة مستقلة غير منحازة مع الإبقاء على الهند عضواً في الكومنولث البريطاني، فإن تيتو تحدى الزعامة السوفياتية للكتلة الشيوعية في عهد ستالين، ووافق على قبول المعونة الأمريكية دون التخلي عن الشيوعية[٦٩].

ويعدّ نهرو وجوزيف بروز تيتو وعبد الناصر هم الأعضاء المؤسسون لنادي دول عدم الانحياز. وفي نيسان/ أبريل ١٩٥٥، ترأس عبد الناصر وفد مصر في المؤتمر الأفرو/ آسيوي المنعقد في مدينة باندونغ بإندونيسيا، وتم الاعتراف بأهمية مصر وثورتها حيث تلقى عبد الناصر معاملة تجعله متساوياً مع كبار رجال الدولة الآسيويين من أمثال نهرو، وشو آن لاي (Zhouen-Lai) رئيس وزراء الصين. ويرجع ذلك إلى ما تمتع به عبد الناصر من صفات شخصية حيث كان يتصرف ببراعة وشجاعة وثقة بالنفس على الرغم من صغر سنه وقلة خبرته في الشؤون الدولية. ولعل ما صادفه في باندونغ يؤكد ما ذهبنا إليه، حين فوجئت مصر بأن إسرائيل مدعوة إلى هذا المؤتمر، باعتبارها دولة آسيوية، وتحرك الوفد المصري برئاسة عبد الناصر، وأكد لكل القادة الآسيويين عدم الموافقة على حضور إسرائيل، وكان من رأي هؤلاء القادة أن هذا المؤتمر هو مؤتمر للدول الآسيوية والأفريقية، وأن رئيس وزراء إسرائيل بن غوريون طلب أن يحضر، وأن رفض ذلك يعد مخالفاً للجغرافيا «باعتبارها دولة آسيوية». لكن نهرو زعيم الهند طلب إلى عبد الناصر عرض حل عادل تقبله مصر للقضية الفلسطينية؛ فكان رده أنهم على استعداد إذا قبلت إسرائيل بقرار التقسيم «الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧»؛ للقبول به في باندونغ، فإذا كانت إسرائيل مستعدة لذلك، وبن غوريون مستعد لتنفيذ قرار التقسيم؛

(٦٩) بيتر مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد الجمال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

فليس لدى مصر في هذه الحالة ما يمنع من حضورها، ولكن إسرائيل رفضت هذا العرض، وكانت هذه نقطة فارقة ومهمة في صراع يتجاوز حدود فلسطين[٧٠].

بدأ عبد الناصر يشق طريقه لكي يصبح بطل القومية العربية؛ إلا أن هذا الوضع حمَّلَهُ مسؤولية تحقيق آمال الشعوب العربية. ونظراً إلى أنه كان يدافع عن قضية الحياد خلال الحرب الباردة؛ فإنه بدأ يثير هواجس وشكوك وعداء الولايات المتحدة، كما بدأت إسرائيل تنظر إلى مصر الناصرية على أنها التحدي الرئيسي الخارجي الماثل أمامها. ولكن على الرغم من أن حركة القومية العربية لم تكن علمانية الطابع تماماً؛ فإنها أيضاً لم تكن متخذة الطابع الإسلامي الكامل. كما لم يكن بمقدور تلك الحركة الشاملة أن تصبح مرتكزة تماماً على الأيديولوجيا الإسلامية؛ بمعنى اعتبار الإسلام هو الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى تقرير المصير الحقيقي للشعوب العربية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن بعض من تبنوا فكرة القومية العربية من أمثال ميشيل عفلق ـ المنظّر الأيديولوجي لحزب البعث ـ وكان من مسيحيي الشام؛ إضافة إلى أن الزعماء المسلمين لتلك الفترة كانوا واقعين تحت التأثير الشديد لمفاهيم القومية العلمانية الأوروبية والأمريكية[٧١].

جلب كل ذلك على مصر المزيد من الأخطار، وكان عليها وحدها أن تدفع الثمن، حيث أراد الغرب وضع حدٍ لهذا التحول الذي يسير في اتجاه تقليص النفوذ الغربي في المنطقة العربية. وقد كانت صفقة الأسلحة بين مصر والاتحاد السوفياتي في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ـ والتي أعلن عنها أنها صفقة تشيكية ـ بداية الاتجاه المصري القوي لسياسة عدم الانحياز، وكان ذلك من أسباب تجاوب دول المنطقة بصفة عامة، والجماهير العربية بصفة خاصة مع سياسة عدم الانحياز التي اتبعتها مصر، والتي وجدت طريقها إلى الجامعة العربية التي اعتنقتها وأيدت السياسة المصرية[٧٢].

وقد بدأ التباعد والجفاء بين مصر والولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٥، وكان السبب في معظم الأحيان هو تصرفات عبد الناصر الصادمة، والتي كانت إدارة أيزنهاور تعدها ضد المصالح الأمريكية وتتمثل بما يلي:

---

(٧٠) محمد حسنين هيكل، «القضية الفلسطينية والأمن القومي العربي،» حديث بثّته قناة الجزيرة الفضائية في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٧١) مانسفيلد، المصدر نفسه، ص ٥٦٤.

(٧٢) عبد الحميد موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ١٧٣.

- رفض عبد الناصر المشاركة في مبادرة سلام سرية بين بريطانيا والولايات المتحدة، والتي كانت تدعو إسرائيل إلى تقديم تنازلات في الأراضي؛ مقابل اعتراف عربي بحق الدولة اليهودية في الوجود[٧٣].

- أزعج عبد الناصر كلًا من أيزنهاور وإيدن، الذي كان قد خلف ونستون تشرشل في رئاسة الوزراء، بمعارضته مساعي الولايات المتحدة وبريطانيا لإنشاء حلف بغداد.

- عزَّز عبد الناصر صورته كزعيم ثوري مناهض للاستعمار؛ بحضوره مؤتمر دول عدم الانحياز في باندونغ في نيسان/ أبريل ١٩٥٥؛ حيث تضامن مع حياديين مثل تيتو، وشيوعيين مثل الزعيم الصيني شو آن لاي. والأهم من ذلك كله أنه قَبِلَ في أواخر أيلول/ سبتمبر عرضاً من الكرملين بتقديم عتاد عسكري له؛ يقدر ثمنه بحوالى ٨٦ مليون دولار مقابل مئة ألف طن من القطن المصري[٧٤].

لقد جاء تجمع باندونغ، في نيسان/ أبريل عام ١٩٥٥ لكي يكون مدخلاً إلى التقاء التيار الوطني والقومي المصري بتيار عدم الانحياز البازغ. وفي المقابل، ألقت الولايات المتحدة بثقلها، تحقيقاً للسياسة الأمريكية التي تهدف إلى السيطرة على دول العالم الثالث؛ في المناطق التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي؛ سواء في المنطقة العربية أو القارة الأفريقية، وكانت هذه الدول تشكل أكبر تجمع في المنظمة الدولية. وتمشياً مع هذه السياسية قاومت الولايات المتحدة بشدة مجموعة عدم الانحياز، والتي كان أبرز قادتها تيتو، ونهرو، وعبد الناصر، إلا أنها لم تكن ترى في موقف تيتو ما يسيء إليها، بل كانت ترى أن خروجه من الكتلة الشرقية، ومناداته بعدم الانحياز مكسب للولايات المتحدة. أما نهرو، فقد رأت أن تأثيره ينحصر في عدد محدود من الدول الآسيوية، ولذا كان قلقها يتركز في دور مصر ومدى تأثيرها من خلال عضويتها في الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد شعرت الولايات المتحدة أنها بدأت تفقد سيطرتها على الأمم المتحدة؛ بسبب الدور الذي تقوم به دول عدم الانحياز في المنظمة الدولية، وكانت البلدان العربية والأفريقية تشكل الأغلبية العظمى في مجموعة عدم الانحياز[٧٥].

لقد كانت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر في ٢٧ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٥؛ خطاً فاصلاً في اتجاه السياسة الخارجية المصرية، وحين أعلن عنها، وقع الخبر على فوستر

---

(٧٣) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Byroade to DOS, Tel. Alpha Files, vol. 14:117 (28 January 1955).

(٧٤) Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*, pp. 180-210.

(٧٥) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ١٣.

دالاس كالصاعقة، ووصفها في حديث تليفوني له مع نائب الرئيس ريتشارد نيكسون (R. Nixon) بأنها تعادل خسارة الصين(٧٦). وبعد توقيع الصفقة استطاع عبد الناصر أن يؤكد زعامة مصر من جديد للوطن العربي(٧٧)، وأن يثبت أن مصر تحت قيادته تمثل الزعامة الجديدة للمنطقة، وليس العراق تحت قيادة نوري والساسة القدامى من جيله.

ومن الجدير ذكره؛ أن الملك سعود بن عبد العزيز سار على درب عبد الناصر؛ حيث أنذر بريطانيا بإنشاء علاقات دبلوماسية مع روسيا، إن لم تسوِّ بريطانيا نزاعها مع السعودية بشأن واحة البريمي، كما هدد أيضاً بقبول أسلحة من روسيا، وبإعطاء بولندا عملية إنشاء خط سكك الحديد في الحجاز، وإذا قبلت بريطانيا تسوية مشكلة البريمي؛ فإنه لن يمانع في إعطائها امتياز التنقيب عن البترول في تلك الواحة إذا شاءت، ثم أعرب عن أمله في أن تعود العلاقات الودية مع بريطانيا إلى سابق عهدها(٧٨).

ثالثاً: الولايات المتحدة بين مشروع السد العالي والعدوان الثلاثي

كان مشروع السد العالي جزءاً من المشروع القومي للتنمية، وبدا أكبر من طاقة الشعب المصري؛ سواء في تعقيداته التكنولوجية وحجم الموارد المطلوبة له، أو في المدى الزمني الذي يمكن تحقيقه خلاله، ويتكلف ربع الدخل القومي لمصر، لكنه إذا نفذ سوف يضيف إليها ما يساوي تكاليفه. وتبين أن تفاصيله الهندسية والعلمية تقتضي جهداً غير معقول، وفي كل الأحوال، فإن مصر لا تستطيع أن تقيمه وحدها وإنما هي في حاجة إلى عون العالم التكنولوجي والعلمي والمالي لتنفيذه(٧٩).

أخذ عبد الناصر يبحث عن مصادر لتمويله، وبدأ بعرضه على البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي أكد في تقرير نشره في شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٥ سلامة المشروع، وأن مصر اعتمدت ثمانية ملايين دولار لتنفيذ بعض الأعمال التحضيرية؛ تشمل إنشاء خطوط لسكك الحديد، ومساكن للعاملين في الموقع. وبعد شهرين أصدر البنك الدولي تقريراً

---

(٧٦) D. D. E. Library. J. F., Dulles Papers Telephone Call Series, Box no. 4, Tel. Call with Nixon (17 October 1955).

(٧٧) «Arab League Takes Stand,» in: *New York Times*, 20/10/1955, p. 7.

(٧٨) من هاري هويز مدير مكتب الأهرام نقلاً عمّا نشرته جريدة ديلي إكسبرس عن برقية بعث بها سيفتون ديلمر؛ مراسلها الخاص الذي زار الرياض بدعوة من الملك سعود. انظر: الأهرام، ٧/ ٢/ ١٩٥٦.

(٧٩) الهيئة العامة للاستعلامات، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، قرارات سياسية، ج ١ (القاهرة (١٩٨٥)، ص ١١٥ ـ ١٢٧.

آخر يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على تنفيذ المشروع، وقد اعتبروه فرصة للربط بين دعم خطط التنمية التي بدأتها الثورة من جانب، وإقامة نظام إقليمي يضمن المصالح الغربية ويفتح الطريق إلى التسوية مع إسرائيل، وإلى تغيير مصر لسياستها في الكتلة الشرقية، فتُوقفْ استيراد السلاح منها. وفي الوقت الذي أعلن فيه عبد الناصر أنباء صفقة الأسلحة التشيكية (٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥)؛ صرح السفير السوفياتي بالقاهرة أن بلاده مستعدة للمساهمة في مشروع السد بالمعونة الفنية والمعدات والأموال، وأن بلاده يسرّها أن تزود مصر بأي كميات تريدها من الأسلحة، بما في ذلك الدبابات والطائرات الحديثة، مقابل دفعات مؤجلة من القطن والأرز المصري، ودون أي قيود أو شروط سياسية على الصفقة. وهكذا دخل السوفيات كطرف ثالث في التنافس، ما أدى إلى فزع في الغرب، فتحركت بريطانيا لتحذير واشنطن من التهديد السوفياتي القادم[٨٠].

وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٥، كان دالاس وهارولد ماكميلان، يدرسان تقديم ٢٠٠ مليون دولار للمساعدة في تمويل مشروع السد العالي، وهو مشروع (كانت تكلفته تصل إلى ١,٣ بليون دولار) يوسع رقعة الأراضي الزراعية ويتحكم في مياه الفيضان ويزود البلاد بالطاقة الكهربائية التي كانت في أمسّ الحاجة إليها[٨١]. ومثل دالاس وماكميلان، كان أيزنهاور يخشى أن يلجأ عبد الناصر إلى الاتحاد السوفياتي في حال تراجع بريطانيا والولايات المتحدة عن مساعدته. عازماً على تحجيم الكرملين، وافق أيزنهاور على المرحلة الأولى من مشروع أسوان في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وكان نصيب الولايات المتحدة فيها ٥٦ مليون دولار، وبريطانيا ١٤ مليوناً والبنك الدولي ١٣٠ مليونا، وكان عبد الناصر حريصاً على هذه الصفقة التي تؤمّن لمصر مساعدة قيمتها ٢٠٠ مليون دولار، إلى أن عرف في وقت باكر من عام ١٩٥٦ أن السماح بالدعم الأمريكي كان معلقاً على تسوية سياسية مع إسرائيل. مثل هذا الإجراء كان غير وارد بالنسبة إلى عبد الناصر الذي غضب بشدة، لأن من معه كانوا سيعتبرونه قد باع القضية للقوى الغربية، وعندما وصل إيدن ووزير خارجيته سلوين لويد[٨٢] إلى البيت الأبيض في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، كان قليلون في واشنطن أو لندن متفائلين؛ وتساءل أيزنهاور كيف تصف عبد الناصر؟ وكان رد سلوين لويد أنه شخص طموح،

---

(٨٠) الأهرام، ٢٨/ ٩/ ١٩٥٥، وسامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧).

(٨١) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Dulles Macmillan Memcons, 14:516-17,655 (26 September - 26 October 1955).

(٨٢) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, from Anderson to DOS, Tel., 15:28 36 (19 January 1956).

يحلم بإمبراطورية عربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي(٨٣)، وكان الطموح أمراً محموداً يمكن اللعب عليه كما علق دالاس، ولو أن «عبد الناصر تحول بالفعل إلى أداة في يد الروس فسوف يكون علينا أن نعيد النظر في سياستنا بالكامل»(٨٤).

وقد اختار عبد الناصر أن يختبر نيات الغرب، وأجرى الدكتور عبد المنعم القيسوني وزير الاقتصاد العديد من المفاوضات في العواصم الغربية، أسفرت عن اتفاق من حيث المبدأ أعلنته الخارجية الأمريكية في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، ويقضي بأن يتولى كل من البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا تمويل المشروع بتكلفة تبلغ ١,٣ مليار دولار. إلا أن العلاقات السياسية بين مصر وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا اتخذت مساراً مختلفاً بسبب معركة الأحلاف وصفقة الأسلحة والاعتداءات الإسرائيلية على غزة(٨٥).

وفي شباط/ فبراير عام ١٩٥٦ رفض عبد الناصر دعوة أيزنهاور لبدء محادثات سلام مع إسرائيل، وكتب أيزنهاور في مفكرته في الثامن من الشهر التالي «يبدو أن مصر، تحت قيادة عبد الناصر، لن تقوم بتحرك من أي نوع للقاء الإسرائيليين... كما أن العرب الذين يحصلون على كميات كبيرة من الأسلحة من السوفيات يزدادون غطرسة وعناداً يوماً بعد يوم، غير عابئين بمصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة في الشرق الأوسط». وفي ٢١ من الشهر ذاته؛ قدم سلوين لويد لمجلس الوزراء البريطاني مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى مناهضة زعامة عبد الناصر في منطقة الشرق الأوسط، وتدعم الحكومات الموالية للغرب، وقد تضمنت هذه المقترحات ضرورة أن تبحث بريطانيا عن سبيل لكي يصل إلى الحكم في سورية حكومة تكون موالية لها وأكثر ارتباطاً بالغرب(٨٦).

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية طور المسؤولون الأمريكيون خططاً لاستراتيجية عنيفة ضد عبد الناصر؛ ففي اليوم ذاته (٢١ آذار/ مارس)، قال سلوين لويد لفوستر

---

(٨٣) Evelyn Shuckburgh, *Descent to Suez, Foreign Office Diaries, 1951-1956* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1987), p. 229.

(٨٤) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Dulles Quoted in Doc. Memcon., 12:244 (30 January 1956).

(٨٥) محمد حسنين هيكل، «السد العالي والمشروع القومي،» حديث بثّته قناة الجزيرة الفضائية من حلقة أُذيعت في ١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

(٨٦) Dwight D. Eisenhower (DDE); Diary Series AWF, box 13, Diary Entry (Diary) (8 March 1956), Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Eisenhower to Nasser, 15:243 (27 February 1956).

دالاس «مثل موسوليني من قبله؛ عبد الناصر أصبح مديناً بالفضل لقوة غاشمة، وأنه لم يترك أمام بريطانيا والولايات المتحدة سوى خيار واحد، وهو سحب عرضنا بتمويل سد أسوان»[٨٧]. لم يكن هناك أي مجال للشك في أن عبد الناصر وصل إلى نقطة اللاعودة، كما قال خبراء شؤون الشرق الأوسط البريطانيون لنظرائهم الأمريكيين في لندن في اليوم ذاته، كما أن خطه الموالي للمسلمين والمعادي للبريطانيين دائماً أصبحت تشوبه في الفترة الأخيرة نغمة جديدة؛ تهاجم كل ما هو غربي بالإشارة بنوع خاص إلى النفط؛ بمعنى الإيحاء بأن نفط الدول العربية لا بد من أن يكون في خدمة مصالح الشعوب العربية وليس الأجانب[٨٨].

واجتمع أيزنهاور وكبار مستشاريه في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٦، لاستعراض الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وكان أول ما يشغل تفكيرهم هو عبد الناصر والنفط والقومية العربية؛ فقال وليم رونتري (Rountree) ـ مساعد وزير الخارجية ـ إن موارد تلك المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الأمنية للولايات المتحدة وللغرب بشكل عام، لدرجة أننا لا يمكن أن نقبل وضعاً يمكن أن يكون الوصول فيه إلى هذه الموارد عرضة لسيطرة معادية. ووافق أيزنهاور، في نهاية الاجتماع، على ضرورة أن تبدأ كل من بريطانيا والولايات المتحدة بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على مصر؛ بما في ذلك التجميد الفعلي لتمويل السد العالي[٨٩]. ويذكر أيزنهاور في يومياته أن «أحد العوامل الأساسية في المشكلة كان طموح عبد الناصر المتزايد والشعور بالقوة الذي اكتسبه من ارتباطه بالسوفيات، واعتقاده بأنه يمكن أن يبرز كزعيم حقيقي لكل الوطن العربي»[٩٠].

وفي العاشر من أيار/ مايو ١٩٥٦، قال أيزنهاور «سوف نصحو ذات صباح لنجد أن مصر قد انسلّت خلف الستار الحديدي»[٩١]. وفي ١٧ منه؛ صحت إدارة أيزنهاور على أخبار اعتراف عبد الناصر بجمهورية الصين الشعبية، ولم يكن هناك ما يزعج فوستر دالاس ـ الشديد العداء للشيوعية ـ أكثر من ذلك، فقال للسفير المصري لدى واشنطن أحمد حسين «أن كل ما تقوله وتفعله مصر هو لطمة على وجه الولايات

(٨٧) Foreign Relations of the United States, 1995-1957, Lloyd to Dulles, Attached to Makins to Dulles (15-21 March 1956), pp. 384-387.

(٨٨) Charge Evan Wilson, London to DOS (21 March 1956), pp. 389-391.

(٨٩) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Rountree Memcon, 421-423 (28 March 1956).

(٩٠) Foreign Relations of the United States, Eisenhower Diary Entry, 12:979-89, 8 (28 March 1956), p. 425.

(٩١) Minutes of the NSC Meeting, NSC Series AWF, DDEL (10 May 1956), p. 284.

المتحدة»، وأضاف «أن كثيراً من الأمريكيين يعتقدون تماماً أن عبد الناصر قد عقد صفقة مع الشيطان؛ على أمل تنمية سلطانه وإنشاء إمبراطورية ممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي». كما حذر السفير المصري بأن أصدقاء إسرائيل ولوبي القطن، والمتشددين من أقطاب الحرب الباردة سوف يضمون الصفوف مع الكونغرس الأمريكي؛ لوقف تمويل السد العالي ما لم يغيّر عبد الناصر توجهاته[٩٢].

ودعا عبد الناصر في منتصف حزيران/ يونيو ١٩٥٦، وزير الخارجية السوفياتي ديمتري شيبيلوف (Dimitri Shepilov)[٩٣] لمناقشة التمويل الروسي للمشروع؛ مستبقاً الأمريكيين والبريطانيين. وطبقاً لمصادر الاستخبارات المركزية الأمريكية؛ عرض شيبيلوف على عبد الناصر قرضاً سوفياتياً لبناء السد العالي، وأعطى عبد الناصر تعليماته لسفيره بواشنطن؛ بأن يسأل فوستر دالاس بشكل مباشر عما إذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي ما زالوا على استعداد للوفاء بعرض المئتي مليون دولار،[٩٤] وكان الإجماع في واشنطن على أن الإجابة لا بد من أن تكون «لا» قاطعة. ولعل جورج آلن ـ من وزارة الخارجية ـ هو الذي وضع هذا الرد في مذكرة مُحكمة أعدها لدالاس في منتصف تموز/ يوليو ١٩٥٦. كان آلن يرى أن خلاف الولايات المتحدة مع مصر ليس لأنها تنتهج مساراً محايداً برفضها تحديد موقفها سواء مع الشرق أو الغرب، فعبد الناصر لا توجهه اعتبارات الحرب الباردة؛ وإنما رؤيته الخاصة، زعامة مصر للوطن العربي أولاً ثم أفريقيا، ثم العالم الإسلامي ككل. وأنهى آلن تحليله بقوله «وأن أفضل السبل لمقاومة مثل هذا الطموح الثوري، هو سحب العرض الغربي لتمويل السد العالي؛ مما سيجبر عبد الناصر على التوجه إلى الكرملين وفضحه في الشرق الأوسط كألعوبة في يد السوفيات»[٩٥].

ووفقاً لرواية أنتوني ناتنغ (Anthony Nutting)، فإن الخارجية البريطانية كانت على يقين من أن عبد الناصر ليس أداة في يد الاتحاد السوفياتي؛ حتى بعد صفقة الأسلحة التي أثارت قدراً كبيراً من الرعب في الغرب. وقد حاول ناتنغ إقناع الحكومة البريطانية أن عبد الناصر وطني مخلص وصادق، وأن كل ما يهمه هو الدفاع عن بلاده ضد ما

---

(٩٢) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Dulles Hussein Memcon, 15:645 50 (17 May 1956).

(٩٣) Foreign Relations of the United States, from Allen Dulles to Foster Dulles, Shepilov's Visit to Egypt, 5:751 54 (27 June 1956).

(٩٤) Foreign Relations of the United States, from Russell to Foster Dulles, 15:85 (19 July 1956).

(٩٥) Foreign Relations of the United States, From George Allen to Foster Dulles, 15:849-5117 (July 1956).

كان يعتبره العدو؛ أي إسرائيل. وأضاف أنه لم يكن في وسع بريطانيا وكندا أن تقوما وحدهما بالمشروع، فقد كان مهمة هائلة وبحاجة إلى دولة غنية كالولايات المتحدة، وكان ناتنغ لا يعتقد «أن بريطانيا كانت في مكانة تؤهلنا للمساعدة في السد العالي دون أمريكا والبنك الدولي. وكان جوهر المسألة برمتها يكمن في ثلاثتنا أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي»، ثم أكد أن مدير البنك الدولي يوجين بلاك أخبره بأن «دالاس قرر منذ مدة طويلة أن يتخلص من عبد الناصر من خلال استخدام الضغط الاقتصادي»(٩٦).

على أي حال، فقد صدر بيان الخارجية الأمريكية في صباح ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٦ يعلن سحب الولايات المتحدة عرضها لتمويل السد العالي، حيث اجتمع دالاس وأيزنهاور الذي وافق على ضرورة سحب العرض، وبعد ساعة أبلغ دالاس السفير البريطاني روجر ماكينز (Roger Makins) بأن الولايات المتحدة أصبحت ترى الآن أن المشروع لم يعد ذا جدوى، وأنهم كانوا على وشك الإعلان عن ذلك(٩٧). ولم يفاجأ ماكينز ولا رؤساؤه بخطوة الولايات المتحدة، وبعد أن استمع إلى الأخبار قال أرشيبالد روس (Archibals Ross) ـ من الحكومة البريطانية ـ « لقد اتخذ دالاس القرار نيابة عنا؛ لم نكن متفقين تماماً في اللحظة الأخيرة، ولكن الاختلاف بيننا كان طفيفاً متمثلاً برفض مباشر أم رفض ضمني»(٩٨). وفي المساء ذاته أبلغ دالاس السفير المصري بواشنطن أن سياسات مصر شديدة العداء للغرب، كما أن مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب عرضها السابق بالمساعدة، وبعد ذلك قال دالاس إنه ليس هناك اليوم مشروع أقل ترحيباً من سد أسوان في الكونغرس الأمريكي، وأضاف قائلاً «ولا أي ظاهرة سياسية كانت تثير الشك وعدم الثقة في البيت الأبيض كما كانت الثورة المصرية»(٩٩).

وكان أيزنهاور قد أدرك أنه سيكون هناك عواقب وخيمة إذا نجح عبد الناصر في الربط بين السويس والنفط والقومية العربية، كما تنبأ في نهاية تموز/ يوليو ١٩٥٦، بأنه إذا أصبحت له السيطرة على قناة السويس فسرعان ما سيصبح قادراً على حشد وتنظيم العالم من داكار (عاصمة السنغال) إلى جزر الفلبين (Philippine) ضد الولايات

---

(٩٦) «أنتوني ناتنغ يتحدث عن الوثائق السرية للخارجية البريطانية،» نُشِر على حلقات في: الأهرام، ١٩/١/١٩٨٦ ـ ٢/٤/١٩٨٦.

(٩٧) Foreign Relations of the United States, 1955-57, From Dulles Eisenhower Memcon, 861-64 (19 July 1956), and Dulles Makins Memcon (19 July 1956).

(٩٨) Foreign Office, 119056, Minuter by Ross, JE1422/243A, 371 (20 July 1956).

(٩٩) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Dulles Hussein Memcon, 15:867 7319 (July 1956).

المتحدة، كذلك كان دالاس يرى «أنه لا بد من إجبار عبد الناصر على إعادة ما سرقه». ولذلك، وفقاً للتعبير الصادم لـدالاس[١٠٠]، وعلى أي حال كان التحدي الماثل أمام الولايات المتحدة هو تحقيق ذلك دون اللجوء إلى التدخل العسكري الغربي، ودون تأجيج مشاعر الغضب في الوطن العربي بأسره، وبهذا الهدف أصدر أيزنهاور تعليماته لدالاس بأن يطير إلى لندن للتشاور مع المسؤولين البريطانيين[١٠١]، ومن ثم عارض استخدام القوة من البداية، وشدد على ذلك لإيدن[١٠٢].

ولكن عبد الناصر بدلاً من الإذعان لما اعتبره ومعظم العرب استشاداً أمريكياً؛ رد بضربة كبرى غير متوقعة؛ حيث إنه قبل دقائق من غياب شمس السادس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥٦، ذهب إلى ميدان المنشية وسط الأسكندرية، وفي خطاب حماسي ـ استمر أكثر من ساعتين ـ شجب الاستعمار الغربي بعامة، وندد بصفة خاصة بالولايات المتحدة؛ لسحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي، ودوى صوته قائلاً «سندافع جميعاً عن قوميتنا وعروبتنا، وسنعمل جميعاً حتى يمتد الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي»، وأعلن تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، لاستخدام عائداتها لتمويل المشروع، وغيره من المشروعات التنموية التي تحتاج إليها مصر[١٠٣].

وقد استقبلت الإدارة الأمريكية خطوة عبد الناصر بغضب شديد؛ فهذا دالاس الذي كان قبل أسبوع يرى أن سحب بلاده عرض تمويل بناء السد العالي يُعدّ نقلة كبيرة مهمة، أما الآن فقد أخذ يرغي ويزبد بأن محاولة مصر الخرقاء لمصادرة استثمار عالمي ضخم تؤكد حكمة إلغاء العرض الأمريكي[١٠٤]؛ في حين أدرك أيزنهاور أن تأميم شركة قناة السويس من وجهة النظر القانونية هو «من حق مصر إلى أن يثبت عجزها عن تشغيلها»[١٠٥]، وأن تلك الشركة ـ من وجهة نظره ـ مجرد منشأة تجارية[١٠٦].

---

(١٠٠) من المعلوم أن القناة ومجراها الملاحي جزء جغرافي لا ينفصل عن الأراضي المصرية، وعن سيادة الدولة عليها، وقد أكّد عبد الناصر في نهاية خطاب التأميم على تعويض حَمَلة الأسهم عمّا يملكونه من حصص بقيمتها مقدّرة بحسب سعر الإقفال السابق عن تاريخ إعلان القرار في بورصة الأوراق المالية في باريس، وأن يتمّ دفع التعويضات بعد إتمام استلام الدولة لجميع ممتلكات الشركة المؤمّمة. انظر: الجمهورية، ٢٧/ ٧/ ١٩٥٦.

(١٠١) Foreign Relations of the United States, Goodpaster Memcon (31 July 1956), pp. 62-68.

(١٠٢) Eisenhower Library, Dulles Papers, Eisenhower to Eden (31 July 1956).

(١٠٣) الأهرام، ٢٧/ ٧/ ١٩٥٦.

(١٠٤) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, 16:6, from Dulles to DOS, no. 3 (27 July 1956).

(١٠٥) Eisenhower Library, Eisenhower Diary, Conversation with the President (28 July 1956).

(١٠٦) Eisenhower Library, Oral History, Interview with General Goodpaster, vol. 2, p. 82.

وكان نبأ التأميم قد وصل إلى إيدن أثناء ترحيبه بالملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ومعهما نوري السعيد على مأدبة العشاء في ١٠ دوانغ ستريت، وتكاد تجمع المصادر والمراجع على أن نوري حينما علم بالخبر قال لإيدن «لم يبقَ أمامكم سوى سبيل واحد للعمل وهو اضربوا الآن، اضربوه وبشدة، وإلا فسيفوت الأوان»، وإنه «إن لم يسقط عبد الناصر خلال وقت قصير فسوف تدمر المبادئ ويحل حلف بغداد»، ونصحهم بألّا يشتركوا مع إسرائيل أو فرنسا في أي رد فعل مضاد[١٠٧]. وقد ذكر سلوين لويد ذلك حيث قال إنه بعد سماع نبأ التأميم «كانت نصيحة نوري له بأننا يجب أن نضرب عبد الناصر وبسرعة»[١٠٨]. وقد أكد ناتنغ ذلك حيث يقول «إن عبد الناصر ادعى بأن نوري حث إيدن على أن يرد عليه بشدة، وكان هذا الادعاء صحيحاً تماماً»[١٠٩]. ويذكر تقرير بريطاني أن الزعماء الوحيدين من دول الشرق الأوسط الذين طلبوا استخدام القوة لقهر عبد الناصر هم قادة العراق[١١٠]. وعلى الجانب الأخر نجد من ينكر عن نوري السعيد هذا القول؛ فيذكر السفير الأمريكي في بغداد أنه كان يرى نوري يومياً ـ تقريباً ـ إبان أزمة السويس، وأنه لم يكن أبداً واحداً من الذين اقترحوا استخدام القوة ضد عبد الناصر[١١١]. كما أن السفير غولمان لم يذكر في مذكراته شيئاً مما قاله نوري؛ في حين ذكر إيدن أن الاجتماع بالضيوف قد انفض فور وصول نبأ التأميم[١١٢].

لم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي أمام التوجه المصري لإيقاف تدفق ثلثي نفط الشرق الأوسط مروراً بقناة السويس، كما نصح وكيل الخارجية الرئيس الأمريكي في ٢٧ تموز/ يوليو ١٩٥٦[١١٣]. وبعد أربعة أيام كانت الاستخبارات المركزية الأمريكية تحذر من أن استيلاء مصر على قناة السويس؛ لن يكون له تأثير بالغ الخطورة في تأجيج

---

(١٠٧) دار الوثائق القومية، وثائق الخارجية المصرية، المحفظة ٥، بغداد، الملف س/ بغداد، تقرير من السفير المصري ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية،، الرقم ٤١٢، بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

(١٠٨) تفصيل ما دار في لقاء فيصل ونوري وعبد الإله بايدن، في: طالب مشتاق، أوراق أيامي، ١٩١٩ ـ ١٩٥٨، ٢ ج (بغداد: دار واسط للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٥٨٩، ومحمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ط ٣ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦)، ص ٤٧.

(١٠٩) Lloyd, *Suez: 1956; A Personal Account*, p. 74.

(١١٠) Anthony Nutting, *Nasser* (London: Constable, 1972), p. 149.

(١١١) Foreign Office, 371, L-1191.7L-JE-14211L-812, Baghdad to Foreign Office Cable, 892 (15 August 1956).

نقلاً عن: W. Scott Lucas, *Divided We Stand: Britain, the US and the Suez Crisis: Britain, the United States and the Suez Crisis* (London: Hodder and Stoughton, 1991), p. 183.

(١١٢) Gallman, *Iraq under General Nuri: My Recollection of Nuri Al Said, 1954-1958*, p. 159.

(١١٣) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Hoover Quoted in Goodpaster Memcon, 16:6-7 (27 July 1956).

المشاعر القومية العربي فحسب، بل إنه قد يشجع كذلك على خطوات مستقبلية نحو التأميم أو اتخاذ إجراءات أخرى ضد خطوط الأنابيب والمنشآت النفطية الأجنبية(١١٤).

وقد وضع فوستر دالاس اللمسات الأخيرة على خطة تطلب من بريطانيا وقوى بحرية أخرى الحضور على طاولة المؤتمر مع مصر بحثاً عن حل سلمي للأزمة. لم يكن صنّاع السياسة البريطانيون متحمسين لهذا الاقتراح الأمريكي، حيث أبلغ سلوين لويد دالاس في أول آب/ أغسطس ١٩٥٦، أن عبد الناصر شخصية مصابة بجنون العظمة وله تفكير هتلر نفسه، وأن بريطانيا إذا بلغت بها الحماقة لتقبل الاستمرار في التفاوض لفترة طويلة بخصوص مستقبل القناة فإن اقتصادنا سوف يختنق ببطء(١١٥).

وقبل أن يرجع دالاس من رحلته إلى لندن، حاولت مصر إعاقة الجهود الغربية لفرض سيطرة دولية على شركة قناة السويس، كما حاولت تبني أفكار سياسية؛ تمثلت بتجنيد التأييد العربي من أجل تثبيت مركزها. ففي ذات التاريخ (أول آب/ أغسطس ١٩٥٦)، أعلن عبد الناصر أن القومية العربية رسخت بقوة من الخليج إلى المحيط، وأن العرب يمثلون أمة سوف تتقدم إلى الأمام(١١٦). وكان عبد الناصر بارعاً تماماً في السيطرة على الموقف؛ ففي ٦ آب/ أغسطس ذكر أنه كان ينوي تخصيص جزء كبير من إيرادات القناة لتحديثها وتعميقها؛ لتتمكن ناقلات البترول العملاقة من المرور خلالها، وبالتالي لم يمنح القوى الغربية عذراً في استخدام القوة ضد مصر(١١٧).

وليس من شك في أن دالاس كان متخوفاً من أن أي مجازفة عسكرية من قبل بريطانيا وفرنسا قد يتم تصويرها على أن وراءها مطامع استعمارية، ويمكن أن تخلق وضعاً يجعل كل العرب وأجزاء من العالم الإسلامي تتراصّ ضد المملكة المتحدة؛ وفي النهاية وافق إيدن، على مضض، بعد مناقشة وافية للحجج المؤيدة والمعارضة؛ على أن بلاده ستكون مستعدة لتجربة المؤتمر إذا كان بالإمكان الإسراع به(١١٨).

في الوقت الذي كانت كُلٌّ من فرنسا وبريطانيا تسعيان بشكل يائس للبحث عن ذريعة مقبولة دولياً لشن حرب ضد مصر؛ كان دالاس يبذل قصارى جهده لثنيهم عن

---

(١١٤) Foreign Relations of the United States, SNIE-CIA, Nasser and the Middle East Situation, 3.3-5631 (July 1956), pp. 79 _ 89.

(١١٥) Foreign Relations of the United States, Lloyd Dulles Memcon, 16:98-1 (1 August 1956).

(١١٦) Colonel Nasser's Piracy, in: *Times* (1 August 1956).

(١١٧) *Times* (7 August 1956).

(١١٨) Foreign Relations of the United States, 1955.57, Dulles Eden Memcon, 16:98-1 (1 August 1956).

ذلك، وكانت الإدارة الأمريكية تقدم البدائل الدبلوماسية باستمرار لإجبار حلفائها على ما تقترح. وبدأ أيزنهاور يفكر في القيام بضغط اقتصادي على مصر ـ الذي إذا استمر من وجهة نظره ـ سيسبب محنة لمصر. ومن أجل تقييد نفوذ عبد الناصر؛ قام أيزنهاور بإبلاغ أيدن في الثامن من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦، عن «خصوم لعبد الناصر من العرب من الممكن استغلالهم، شريطة ألا نجعل من عبد الناصر زعيماً عربياً». علاوة على ذلك؛ أوضح أيزنهاور لإيدن في رسالته بأن هنالك بدائل للاعتماد الحالي على القناة التي ينبغي أن تتطور «مثل زيادة حجم الناقلات وكذا مد خط جديد لأنابيب البترول عبر تركيا وكذا وضع مسارات جديدة لخطوط نقل البترول»[١١٩].

وكانت مؤامرة العدوان قائمة على قدم وساق؛ بينما يبحث مجلس الأمن في هذه الشكوى، وفي محاولة لإلغاء تأميم شركة قناة السويس وإطاحة عبد الناصر؛ تواطأت إسرائيل وإنكلترا وفرنسا ـ التي كرهت عبد الناصر لمساعدته الانتفاضة الجزائرية ضد الحكم الاستعماري الفرنسي ـ على القيام بهجوم عسكري على مصر في مساء التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦. وبدأت القوات الإسرائيلية بالعدوان على مصر عبر شبه جزيرة سيناء، واندفعت بسرعة نحو قناة السويس. وفي اليوم التالي أكدت بريطانيا وفرنسا قلقهما؛ بشأن ما حدث من إسرائيل ومصر، ودعتا الجانبين لوقف الأعمال العسكرية بينهما وسحب قواتهما إلى مسافة عشرة أميال عن قناة السويس. غير أن الرئيس عبد الناصر رفض الاقتراح؛ ما دفع بريطانيا وفرنسا إلى شن غارات جوية ضد المطارات المصرية، وأعلنتا عن استعدادهما لتوجيه هجمات محمولة جواً في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، يكون المشتركون فيها قوات أنكلو ـ فرنسية[١٢٠].

وهكذا كانت بريطانيا وفرنسا قد عقدتا العزم على اللجوء إلى العمل العسكري. لكن عبد الناصر لم يستسلم وقبل المخاطرة، وتعرّض لما عُرِف بالعدوان الثلاثي (اتفق من بعد على تسميته بحرب السويس). بيد أن هذه المؤامرة التي تذكر بالأيام الخوالي حين كانت القوى الاستعمارية تستطيع استخدام قوتها العسكرية المتفوقة في إملاء إرادتها، فشلت بسبب معارضة الولايات المتحدة والسوفيات. وهكذا استطاع عبد الناصر أن ينتزع نصراً سياسياً من أنياب هزيمة عسكرية، وهو ما حوّله إلى أبرز قائد عربي في عصره[١٢١].

---

(١١٩) Eisenhower Library; Eisenhower Papers, Dulles Herter Series, Dulles Letter to Eden (8 September 1956).

(١٢٠) الأهرام، ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦.

(١٢١) لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

كان رد الفعل الأمريكي سريعاً. ففي اليوم التالي (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦)، أبرق الرئيس أيزنهاور إلى إيدن مؤكداً له أن الولايات المتحدة لن تشترك ومكرراً بذلك رغبة بلاده في دعم قرارات السلام. وفي اليوم ذاته أصدر وزير الخارجية دالاس تعليماته لكابوت لودج (Cabot Lodge) مندوب أمريكا في الأمم المتحدة؛ لكي يطلب منها أن تصدر أمراً بوقف إطلاق النار، وسحب القوات الإسرائيلية فوراً. وقد صوتت بريطانيا وفرنسا إلى جانب هذا الاقتراح عندما عرض في مجلس الأمن، وأجرى أيزنهاور حديثاً تلفزيونياً في ٣١ من الشهر ذاته، قال فيه إن الولايات المتحدة قد عارضت منذ البداية اللجوء إلى استخدام القوة، وأشار إلى أنها لم تُستشر من قِبَلِ دول العدوان الثلاثي، وحذر من أن بلاده لن تتورط في الصراع، بل على العكس من ذلك سوف تستخدم مساعيها الحميدة لإنهاء المشكلة بالوسائل السلمية[١٢٢]. كما أعلن في حديثه الإذاعي في اليوم ذاته عن رفضه لما أقدم عليه حلفاء بلاده من عمل؛ مستنكراً تحدّيهم للمجتمع الدولي[١٢٣].

وقد عقدت الجمعية العامة جلستها الطارئة في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، ورأسها مندوب التشيلي، ووجه دالاس خطاباً قوياً أمام المجتمعين، فأدان استخدام القوة التي لجأت إليها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وعرض مشروع قرار يقضي بوقف إطلاق النار الفوري، وأن تسحب بريطانيا وفرنسا جميع قواتهما خلال مدة معينة من الأراضي المصرية، وتعود القوات المصرية والإسرائيلية إلى أماكنها المحددة باتفاقية الهدنة، وتمنع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من إرسال العتاد الحربي إلى الشرق الأوسط، وأخيراً أن تعود الملاحة إلى قناة السويس وتؤمَّن[١٢٤]. وقد وافقت الجمعية العامة على المشروع في اليوم التالي، وطالب دالاس أن تظل الجمعية العامة منعقدة حتى يتم تنفيذ القرار[١٢٥]. كما قدم المندوب الأمريكي لودج في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، مشروع قرار لوقف القتال، وانسحاب إسرائيل خلف خطوط الهدنة. وقد صوت لمشروع القرار سبع دول وامتنعت دولتان وعارضت فرنسا والمملكة المتحدة مستخدمتان حق الفيتو[١٢٦]. كما بعث الرئيس أيزنهاور بمذكرة إلى بريطانيا وفرنسا ـ بعد

---

(١٢٢) الأهرام، ١/ ١١/ ١٩٥٦.

(١٢٣) U.S. Department of State Bulletin (12 November 1956).

(١٢٤) الأهرام، ٢/ ١١/ ١٩٥٦.

(١٢٥) الأهرام، ٣/ ١١/ ١٩٥٦، وكانت الموافقة بأغلبية خمسة وستين صوتاً ومعارضة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وأستراليا ونيوزيلندا، وامتناع هولندا وبلجيكا والبرتغال ولاوس وجنوب أفريقيا وكندا عن التصويت.

(١٢٦) خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٦٢)، ص ٨٥، ورضا أحمد شحاتة، الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي حول قناة السويس: دراسة في فن =

صدور الإنذار الأنكلو/ فرنسي ـ يطالبهما فيها بإعادة النظر في قرارهما، وأعرب عن أمله في إمكان حل الأزمة بواسطة الأمم المتحدة[١٢٧].

وأمام هذا الضغط الذي صاحبه أيضاً ضغط من كندا مسّ الوتر الحساس في ما يختص بوحدة الكومنولث، إضافة إلى المعارضة داخل بريطانيا؛ كل ذلك دفع إيدن إلى أن يعلن في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، الموافقة على وقف العمليات الحربية ضد مصر. وتبعه غي موليه (Guy Mollet) رئيس الوزراء الفرنسي[١٢٨]؛ لأنه من غير الممكن استمرار فرنسا في الحرب بمفردها؛ إذ كانت تمرّ بظروف داخلية صعبة. ليس من شك في أن الدول المعتدية فوجئت بالموقف الأمريكي، وبإصرار الرئيس أيزنهاور على انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بور سعيد، وعلى انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء وقطاع غزة.

هكذا يتضح الدور الأمريكي الذي أسهم في قبول بريطانيا وفرنسا قرار وقف إطلاق النار، وحاول عبد الناصر استثمار ذلك؛ فطلب إلى واشنطن إمدادات طارئة من الأغذية والوقود والأدوية؛ فامتنعت، كما رفضت الإفراج عن بعض أرصدة مصر الدولارية، وهنا انتهز الاتحاد السوفياتي الفرصة وبعث بالعقاقير والأدوية والقمح إلى مصر[١٢٩]، كذلك أراد إضافة نقطة لمصلحته، فأعلن في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، عزمه على إرسال متطوعين ليشاركوا المصريين كفاحهم إذا لم تنسحب القوات المعتدية. لكن الملاحظ أن هذا العرض جاء بعد تنفيذ قرار وقف إطلاق النار. ورغم ذلك شعرت أمريكا بالقلق، وبخاصة أن الصين الشعبية أعلنت هي الأخرى عن استعدادها لإرسال المتطوعين إلى مصر للغرض عينه. ومن ثم أصدرت واشنطن أوامرها للأسطوال الأمريكي بالتحرك من المحيط الهادي[١٣٠]، تحسباً من تحقيق مثل تلك الخطوة؛ إذ كان حِرْص الولايات المتحدة، وسعيها لحل الأزمة ليس لمصلحة مصر وإنما لإبعاد أي تدخل سوفياتي.

= المفاوضات وإدارة الأزمات من التأميم إلى التحرير (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(١٢٧) ريتشارد ميللر، داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات، ترجمة عمر الاسكندراني (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٢)، ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٢٨) الأهرام، ١٩٥٦/١١/٧.

(١٢٩) أنتوني نانتج، ناصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٢٢٣.

(١٣٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس، ١٨٥٤ ـ ١٩٥٨: محاضرات ألقاها أحمد عبد الرحيم مصطفى على طلبة قسم الدراسات التاريخية (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧)، ص ١٤٣، وعمرو، تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧، ص ٤٣٨.

كما اضطرت الولايات المتحدة إلى الصرامة مع إسرائيل؛ للحفاظ على علاقات جيدة مع الوطن العربي، ومن ثم هددت إسرائيل بأنه إذا لم تسحب قواتها، فإن كل المساعدات الرسمية والخاصة سيتم قطعها عنها، وأنها لن تعترض على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة. وفي مساء ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، أعلن بن غوريون قرار الانسحاب من سيناء، الذي بدأ في نهاية كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته[١٣١].

وكانت إدارة أيزنهاور تفكر بالفعل في عدة خطوط ممكنة للسير عليها من أجل ملء الفراغ المحتمل حدوثه بانسحاب المملكة المتحدة الوشيك من الشرق الأوسط، وكان دالاس قد نصح أيزنهاور في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، بأن هناك ثلاثة بدائل:

- يمكن للولايات المتحدة أن تنضم إلى حلف بغداد.

- أو أن تخلق تجمعاً جديداً تحت ميثاق الأمم المتحدة.

- أو أن تتعامل على أساس دولة مع دولة؛ بموجب سلطة يمكن أن يمنحها لها الكونغرس.

كلاهما - دالاس وأيزنهاور - استبعدا البديل الثاني باعتباره أبْطأ من اللازم وناقشا مزايا الخيارين الأخرين، وكان أيزنهاور يعتقد التقدم بالاقتراحين الأول والثالث، إلا أن دالاس ذكّر الرئيس بأنه سيكون هناك عداء في الكونغرس لحلف بغداد. وخلص أيزنهاور إلى المضيّ مع الخيار الثالث[١٣٢]. ومع اقتراب العام من نهايته كان أيزنهاور وكبار مستشاريه قد وضعوا تفاصيل مبدأ استراتيجي أمريكي جديد؛ يتطلب - كما أشار دالاس - بسرعة الذهاب إلى الكونغرس، وطلب قراراً يسمح للرئيس باستخدام القوة العسكرية، ومعونة اقتصادية تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار كوسيلة لتدعيم وضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[١٣٣].

وقد عرض سفير الولايات المتحدة بدمشق في ٢٧ كانون أول/ ديسمبر ١٩٥٦، المبادئ التي تسير عليها سياسة بلاده في منطقة الشرق الأوسط، ومنها: أن أمريكا تؤيد رغبة شعوب المنطقة في أن تكون مستقلة تماماً ومتحررة، وأنها ستقاوم جهود أي

(١٣١) Department of State, the U.S. Middle East Police, p. 301.
(١٣٢) DDE Diary Series, Phone Calls (December 1956) Eisenhower Dulles Telecom (8 December 1956).
(١٣٣) DDE Diary Series, Phone Calls (December 1956), Goodpaster Memcon (2 December 1956).

جهة لفرض السيطرة الأجنبية، وأنها لا تسعى وراء أي نوع من السيطرة الأجنبية، كما أنها مقتنعة بأن حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي ضروري للاستقرار السياسي، وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الشرق الأوسط، كما أكد السفير الأمريكي أن بلاده تعدّ الارتباط بالاتحاد السوفياتي مصدر خطر لأي من تلك البلدان؛ محذرة من أنه يستخدم المعونات الاقتصادية والعسكرية لجذبهم إلى سياسته، وأنه يعمل على زيادة التوتر في المنطقة، كما أكد أن أمريكا تؤيد جهود الأمم المتحدة لإقامة السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وأن حكومته مستعدة لتقديم المعونات من أجل تنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لدول الشرق الأوسط، وأن ذلك سيتم دون أي شروط سياسية تمس استقلال واستقرار المنطقة(١٣٤). وكانت تلك رؤية الولايات المتحدة لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، والتي تمثلت بضمان أمن إسرائيل، وتقديم المساعدات الاقتصادية لدولها؛ رغبة في إبعاد الاتحاد السوفياتي عن التدخل في المنطقة(١٣٥).

بصرف النظر عن دور عبد الناصر في الشؤون العربية، فقد نظر صنّاع القرار السياسي الأمريكي إلى التلكؤ الإسرائيلي كعامل هام في زيادة التوتر في الشرق الأوسط، والذي أفسد الجهود لإتمام حل نهائي لمشكلات المنطقة. ففي المقابل، بدأت القيادة الأمريكية في التحرك لوضع حَدٍ للمناورات السياسية الإسرائيلية؛ فقام أيزنهاور بالكتابة إلى بن غوريون في الثالث من شباط/ فبراير ١٩٥٧ مستحثاً إسرائيل على إتمام الانسحاب، واختتم رسالته بتحذير شديد من أن هذا الاستمرار المتجاهل لقرار الأمم المتحدة سيؤدي بالتأكيد إلى وضع إجراءات الأمم المتحدة موضع التنفيذ، ومن الممكن أن يتسبب ذلك في اختلال خطير في العلاقات بين إسرائيل والدول الأعضاء الأخرى في المنظمة الدولية ومن بينها الولايات المتحدة(١٣٦).

وقد نجح أيزنهاور في إضعاف المحاولات الإسرائيلية التي كانت تناور باللوبي الصهيوني للحصول على تعاطف الشعب الأمريكي بتأليب جماعات الضغط، وفي ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٧، أدلى أيزنهاور للتلفزيون برسالة شديدة اللهجة إلى إسرائيل

---

(١٣٤) دار الوثائق القومية: ملفات الخارجية المصرية، كود الملف ٠٣٥٤١٦ ـ ٠٠٧٨، برقية من سفير مصر المفوّض في سورية إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية عن المبادئ التي تسير عليها أمريكا في سياستها في الشرق الأوسط.

(١٣٥) بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ٥٦.

(١٣٦) Eisenhower Library; Eisenhower Papers, Outgoing Telegram from Eisenhower to Ben Gurion (3 February 1957).

مصرّحاً «إن الأمم المتحدة ليس لديها خيار سوى إظهار الضغط على إسرائيل؛ لحملها على قبول قرارات الانسحاب»[137].

كما أعاد تأكيد الموقف ذاته في رسالته الخاصة إلى بن غوريون. وهكذا رضخت إسرائيل للضغوط والإغراءات، وتحركت القوات الإسرائيلية منسحبة من شرم الشيخ وغزة في ٧ آذار/مارس ١٩٥٧[138] بعد مماطلة استمرت لمدة أربعة أشهر تقريباً، ونجحت إدارة الرئيس أيزنهاور، خلال أزمة السويس، في مقاومة ضغوط اللوبي المؤيد لإسرائيل داخل الولايات المتحدة، وفي اتخاذ مواقف استقلالية نبعت من حرصها على ضمان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؛ إلا أنها أهدرت ـ كما قدّر أحد المعاصرين[139] ـ أكبر فرصة سُنحت لتحقيق السلام، منذ بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، عندما توقفت عند حدٍّ إنهاء العدوان الثلاثي، ولم ترَ أمامها سوى المشكلة التي تعنيها؛ وهي تزايد النفوذ السوفياتي في المنطقة، وهو ما تأكد بوضوح عندما أعلن أيزنهاور، في خطاب ألقاه أمام الكونغرس في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، ما عُرف باسم مبدأ أيزنهاور، الذي ركّز على مشروع الدفاع في مواجهة الاتحاد السوفياتي وجاء خالياً من أي اقتراح لمعالجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وكانت مصر قد فعلت أقصى ما في وسعها لتهدئة المخاوف الأمريكية، من أنها ربما تسمح للاتحاد السوفياتي بزيادة نفوذه فيها، حيث أكد عبد الناصر للسفير الأمريكي هير (Hare) بأن «مصر صارعت طويلاً للتخلص من السيطرة الأجنبية وأنه لا ينوي تكرار التجربة»[140].

والواقع يؤكد أن الاتحاد السوفياتي ـ إبان تلك الأزمة ـ نجح في تحدي قدرة الغرب على إخراجه من الشرق الأوسط؛ فقد ساعد مصر خلال أزمة السويس، الأمر الذي أكد أنه يستطيع بسط نفوذه وإجبار القوى الغربية على فعل أشياء لا تريدها، وقد وصف محللو الاستخبارات الأمريكيون الاستراتيجيا السوفياتية بقولهم إن موسكو «نجحت في اختراق الحدود الشمالية لمجموعة الدول المكونة لحلف بغداد»[141].

---

(١٣٧) Department of State, the U.S. Middle East Police, p. 302-303.

(١٣٨) الأهرام، ٨/ ٣/ ١٩٥٧.

(١٣٩) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ١: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٤٠) Eisenhower Papers, Dulles Herter Series, from Cairo (Hare) to Secretary of State, Incoming Telegram (8 November 1956).

(١٤١) انظر: روبرت باريلسكي، «انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج،» في: ديفيد لونج [وآخرون]، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨)، ص ٨٨.

• الموقف العربي من العدوان الثلاثي

في الحادي والثلاثين من تموز/ يوليو ١٩٥٦، شهدت مدينة الإسكندرية مؤتمراً عاماً للشباب العربي حضره جميع الوفود العربية، واتخذ قرارات، أهمها، القرار الذي ينص على تأييد عبد الناصر تأييداً مطلقاً في قراره بتأميم شركة قناة السويس[١٤٢]. كما عقدت لجنة تحرير الشعوب الإسلامية مؤتمراً شعبياً لتأييد قرار التأميم؛ وفي نهايته، دعا المجتمعون إلى الإضراب العام والشامل في جميع البلدان العربية والإسلامية[١٤٣].

وبالفعل، شهدت جميع الأقطار العربية إضراباً عاماً في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥٦ تضامناً مع مصر[١٤٤]. كما جاء تحالف عبد الناصر مع السعودية «ضد الكتلة الهاشمية الأردن ـ العراق» ليكون من أهم العناصر التي أثرت في السياسة الأمريكية إبان الأزمة. فقد قام الأدميرال رادفورد (Admiral Radford) ـ رئيس هيئة الأركان المشتركة ـ بإبلاغ مجلس الأمن القومي بأنهم أصبحوا «قلقين جداً بشأن تأمين استمرار البترول من السعودية»[١٤٥].

وقد سعت السعودية دبلوماسياً إلى وقف العدوان على مصر، حيث أبرق الملك سعود إلى الرئيس أيزنهاور، طالباً وقف كل عدوان ضد مصر، ومحذراً بأنه إذا لم تعمل الولايات المتحدة عملاً إيجابياً فإن الأمر سيتطور في الشرق الأوسط إلى إيجاد هوة كبيرة بينه وبين الغرب يصعب تلافيها، وقد يجرّ إلى أفظع النتائج على السلم العالمي[١٤٦].

وكانت العلاقة قد وصلت في الخليج بمفهوم القومية العربية الأوسع إلى نقطة النضج في العام ١٩٥٦؛ بعد غزو بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للسويس، عندما ألمحتْ العربية السعودية والكويت إلى فرض نوع من الحظر النفطي على بريطانيا وفرنسا رداً على عدوانهما على مصر؛ لكن هذا الفعل ظل في حدود التلميح، ومهما كان هذا الحادث واهناً، إلا أنه كان أول موقف سياسي معلن تتخذه حكومتان خليجيتان نصرة

---

(١٤٢) الأهرام، ١/٩/١٩٥٦، ص ٧.

(١٤٣) هنري أزو، فخ السويس، ترجمة محمود حسن إبراهيم (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ١٩٤.

(١٤٤) أحمد حروش، ثورة يوليو وثورات التحرر الوطني العربية (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، [د. ت.])، ص ٩ ـ ١٠.

(١٤٥) Eisenhower Library, Eisenhower Papers, Meeting of NSC, Suez Canal Situation (30 August 1956), p. 7.

(١٤٦) صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس (القاهرة: دارة المعارف، ١٩٨٠)، ص ٢٢٠، ومحمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤)، ص ٣٧٥.

لقضية عربية، بعدما أدرك شعب الخليج ككل، طبيعة العدوان الذي وقع على بلد عربي آخر من جانب قوتين استعماريتين بالتعاون مع إسرائيل. وسرعان ما أصبح نضال باقي العرب من أجل الاستقلال والتحرر من السيطرة الأجنبية، مثار اهتمام أغلبية المتعلمين في الخليج(١٤٧).

وكان المكتب الدائم للمؤتمر الإسلامي العام قد عقد اجتماعه الدوري في دمشق في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٥٦، واستمر انعقاده لمدة ثلاثة أيام، وفي نهايته اتخذ المكتب القرارات التالية:

ـ يعلن المكتب الدائم للمؤتمر الإسلامي العام تأييده التام لخطوة مصر بتأميم شركة قناة السويس، ويطلب من البلدان العربية والإسلامية حكومات وشعوباً، أن يقفوا صفاً واحداً إلى جانب مصر، وحث الدول العربية والإسلامية على مقاطعة مؤتمر لندن، كما حذر المؤتمر الدول الغربية من القيام بأعمال عدوانية ضد مصر، لما سيكون لها من نتائج سيئة لدى الشعوب العربية.

ـ قرر المؤتمر الكتابة إلى فروعه في العواصم العربية والإسلامية، مبيناً سلامة موقف مصر في قضية التأميم وداعياً الحكومات والشعوب إلى العمل على اتخاذ خطوة جماعية ضد كل دولة تعتدي عليها(١٤٨).

وفي الجامعة العربية، توافد على مصر في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٦، رؤساء الحكومات العربية ووزراء خارجيتها. وفي اليوم إياه؛ عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً قررت فيه تأييد قرار التأميم، من حيث إن القناة جزء من مصر، والتأميم عمل من أعمال السيادة الوطنية المصرية، كما أعلنوا عن وحدة شعور وأهداف البلدان العربية، وتضامنها التام مع مصر في جميع الخطوات التي خطتها، داعين الدول الغربية إلى نبذ الضغط والتهديد اللذين تتعرض لهما مصر. وقد وافق مجلس الجامعة على تلك القرارات في اليوم ذاته(١٤٩).

---

(١٤٧) رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٤.

(١٤٨) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، المحفظة ٢, ١٤، الملف ٤/ ١٦١/ ١. من السفير المصري بدمشق فتحي رضوان إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن تأييد المؤتمر الإسلامي لتأميم شركة القنال، الرقم ٤٦٣، بتاريخ ٨ آب/ أغسطس ١٩٥٦.

(١٤٩) الأهرام، ١٣/ ٨/ ١٩٥٦، ص ٦.

وقد اعتزم شكري القوتلي السفر إلى موسكو يوم ٣٠ تشرين الاول/ أكتوبر، واتصل بعبد الناصر فشجعه؛ مبيناً أهمية تلك الخطوة إبان هذه الأحداث، ومن الواضح أن عبد الناصر أراد جس نبض الاتحاد السوفياتي عن طريق القوتلي[١٥٠]. وقد سعى القوتلي إلى إقناع خروشوف بمساعدة مصر والعرب قائلاً «إن شعوب الوطن العربي تنتظر المساندة الفورية والعملية من صديقها الكبير الاتحاد السوفياتي» فأكد خروشوف قائلاً: «إننا أصدرنا بيانات قوية نشجب فيها العدوان»، ولم يعجب القوتلي هذا الرد، ودخل في حوار مع خروشوف وجوكوف وزير الدفاع السوفياتي، وانتهى بأنه استدعى محمد القوني سفير مصر في موسكو؛ ليطلب منه إبلاغ الرئيس عبد الناصر في القاهرة: «بأن لا يعتمد في خططه على مساعدة عملية من السوفيات»[١٥١].

وفي نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ جاء في صدر إحدى الدوريات المصرية ما يلي «عمال سورية ينسفون أنابيب البترول إذا نفذ الإنذار البريطاني ـ الفرنسي الذي وجه إلى مصر في ظهر اليوم ذاته»[١٥٢]. وفي أول الشهر التالي؛ قامت سورية بقطع أنابيب البترول المارة في أراضيها[١٥٣]؛ ولم يتم ذلك بأوامر من الحكومة السورية أو مدير الاستخبارات العسكرية عبد الحميد السراج، وإنما كان هذا العمل مستقلاً قام به نفر من الشباب الوطني في الجيش وحزب البعث، وعمال البترول، ولم تكن هناك حاجة إلى إصدار تعليمات محددة؛ لأن الشعور القومى كان متأججاً، والواقع أنه كان من السذاجة بمكان أن تفترض بريطانيا وفرنسا أن سورية ستسمح للنفط العراقي بالتدفق عبر أراضيها في حال تعرض مصر للعدوان[١٥٤].

وفي اليوم التالي حملت لنا الأنباء أن أوروبا لن تجد البترول بعد ثلاثة أسابيع، وأن قوات سورية تدخل الأردن وتتلقى أوامرها من عبد الحكيم عامر، كما أن إذاعة الأردن تذيع أمر اتحاد العمال بتخريب القواعد العسكرية[١٥٥]. وفي اليوم الثالث تم نسف ثلاث محطات لنقل البترول في سورية[١٥٦]. وأياً ما كان الأمر فإن أنابيب البترول العراقي

---

(١٥٠) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(١٥١) حسنين، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة، ص ٥٥٣.

(١٥٢) الأهرام، ١/ ١١/ ١٩٥٦، ص ١.

(١٥٣) الشعب، ٢/ ١١/ ١٩٥٦، و Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Syria 335v, vol. 13, Editorial Note on (29 October 1956).

(١٥٤) Foreign Relations of the United States, Telegram From the Embassy in Syria (3 November 1956).

(١٥٥) الجمهورية، ٣/ ١١/ ١٩٥٦.

(١٥٦) *Foreign Relations of the United States, 1955-1957*, vol. 13, p. 593.

المارة بالأراضي السورية والمتجهة إلى حيفا قد أُضيرت وتم نسفها، ما أدى إلى قطع هذا المورد الهام للبترول عن كل من بريطانيا وفرنسا، كما قلّت عمليات تدفق البترول العربي إلى الغرب[١٥٧].

وقد رفضت الحكومة السورية الاستجابة لرغبة الولايات المتحدة بالسماح بمرور بترول كركوك العراق عبر الأراضي السورية إلى الموانئ اللبنانية، وأكدت أنها لن تسمح بمرور البترول عبر الأراضي السورية قبل أن تنسحب جميع القوات المعتدية على مصر، في حين أوضح السفير الأمريكي بدمشق جيمس موس، في مذكرة رسمية إلى الحكومة السورية مدى تدهور الاقتصاد الأوروبي نتيجة لنسف الأنابيب التي تحمل البترول إلى موانئ البحر المتوسط وتعطل الملاحة في قناة السويس[١٥٨]. وبعد أيام أعرب السفير عن رغبة بلاده في أن تعيد الحكومة السورية النظر في موقفها من مسألة البترول، وتسمح بوصول بترول كركوك عبر أراضيها إلى الموانئ اللبنانية لإنقاذ اقتصاد أوروبا[١٥٩]. ويذكر أحد المعاصرين للأحداث أن العناصر الوطنية في أكثر من دولة بادرت بإخطارنا باعتزامهم تنفيذ عمليات مماثلة في بلادهم، ولكن تم تحذيرهم بوضوح باعتبار أن اتساع رقعة مثل هذه العمليات لن يخدم المصلحة القومية، ويكفي انفجار واحد لأن انتشار هذه الظاهرة يمكن أن يقود إلى تأليب الرأي العام العالمي والأوروبي بخاصة، وكان قد بدأ يميل إلى جانب مصر[١٦٠].

وكانت السفارة المصرية بدمشق قد وجهت نداءً إلى الخارجية السورية؛ تنشد العون من الشعب مؤكدة «أن شعب مصر يخوض معركة البقاء والشرف، وأنه لا يقاتل من أجل نفسه أو بلده فحسب، بل في سبيل العالم المتحضر كله، وما دام العدوان على مصر مستمراً في إقليمها تحدياً لقرارات الأمم المتحدة، فإن مصر ستستمر في القتال بكل عزم وإصرار»[١٦١].

وقد قامت الحكومة السورية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع كل من بريطانيا وفرنسا؛ بسبب اشتراكهما في العدوان على مصر، وأدى ذلك إلى تضحية سورية

---

(١٥٧) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، المحفظة ١٢٢٦، الملف ١/ ٤/ ٧ ج، تقرير السفير المصري بدمشق في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

(١٥٨) الأهرام، ٢١/ ١١/ ١٩٥٦.

(١٥٩) الأهرام، ٢/ ١٢/ ١٩٥٦.

(١٦٠) شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر.

(١٦١) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، المحفظة ١٢٢٦، الملف ١/ ٤/ ٧، نداء إلى الخارجية السورية في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦.

بجزء كبير من صادراتها من القمح والقطن، وبخاصة إلى فرنسا التي كانت تستورد جزءاً كبيراً من تلك الصادرات[١٦٢].

ورغم ما تعرضت له سورية من ضغط الدول الغربية والاتهامات العراقية، إلا أنها تمسكت بموقفها بعدم الإذن بالبدء في إصلاح محطات الرفع والأنابيب إلى أن تنفذ إسرائيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بانسحابها إلى ما وراء خطوط الهدنة[١٦٣].

وفي خطوة تعبّر عن التضامن العربي مع مصر، اجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت؛ لبحث العدوان على مصر بدعوة من الرئيس اللبناني كميل شمعون، وأناب عبد الناصر سفير مصر في لبنان عبد الحميد غالب لحضور الاجتماعات بدلاً منه. وقد استمرت الاجتماعات يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، وفي نهايتها صدر بيان جاء فيه:

ـ ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة القاضية بوقف إطلاق النار، وسحب القوات المعتدية فوراً من الأراضي المصرية، وإذا لم تستجب الدول المعتدية لذلك، فإن الدول العربية المشتركة في المؤتمر سوف تتخذ التدابير اللازمة وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

ـ الحرص على فصل قضية القناة عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر، واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها، والعمل على حلها حلاً يتفق مع كرامة وسيادة مصر، وذلك في نطاق الأمم المتحدة[١٦٤].

وحتى نوري السعيد نفسه اضطر إلى تأييد مصر، مصرّحاً بأن «التأميم أصبح بلا شك حق من حقوق أي أمة»، وأن «العراق تؤيد مصر في نزاعها حول مسألة السويس»[١٦٥]. أما الموقف غير المعلن للحكومة العراقية عقب نشوب العدوان، فقد

---

(١٦٢) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، المحفظة ١٢٢٦، الملف ١/ ٤/ ٧، تقرير من السفير المصري في دمشق محمود رياض إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٧، و Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Syria 335v, vol. 13, Editorial note on (29 October 1956).

(١٦٣) المصدر نفسه.

(١٦٤) جامعة الدول العربية: تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دورة انعقاده العادي السابع والعشرين (آذار/ مارس ١٩٥٧)، ص ١٩، و United States Department of State, *United State Policy in the Middle East, September 1956 - June 1957* (New York: Greenwood Press, 1968), pp. 221-222.

(١٦٥) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية المصرية، الشؤون السياسية، إدارة الصحافة، العدد ٦ (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦)، ص ١٣١.

أوجزه تقرير بريطاني بقوله «إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في أثناء أزمة السويس قد أسعدت كل العراقيين الذين يطلبون صداقة الحكومة البريطانية[١٦٦].

كما أعلن مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا أن بلاده تؤيد مصر تأييداً مطلقاً في خطوتها الجبارة بتأميم شركة القناة، وأن الحكومة الليبية ترغب في أن تتغلب الحكمة والعقل في معالجة الأزمة[١٦٧]. وإزاء تهديدات الغرب باستخدام القوة ضد مصر، استدعى علي الساحلي (وزير خارجية ليبيا بالنيابة) سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وحذرهم من استخدام القوة ضد مصر، كما حذرهم بأنه غير ضامن للنتائج المترتبة على أي عمل عدواني ضد مصر، وكلف سفير الولايات المتحدة بأن يبلغ حكومته بأنه في حالة أي اعتداء على مصر، فإن القاعدة الجوية الأمريكية في ليبيا ستتعرض لأخطر اعتداء من الشعب الليبي[١٦٨].

عززت التظاهرات المؤيدة لعبد الناصر والمعادية للغرب التي هزت طرابلس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦؛ إثر تدخل بريطانيا في مصر المجاورة؛ أهمية مواجهة مشكلات ليبيا الاقتصادية عاجلًا وليس آجلًا، وفي أول أيام عام ١٩٥٧ حذر جون تابين (John Tappin) ـ سفير الولايات المتحدة لدى طرابلس ـ بلاده من أن الرأي العام الليبي يميل ناحية السوفيات على أساس الأحداث الأخيرة، مؤكداً أن زيادة طفيفة في المعونة الاقتصادية الأمريكية قد تعكس اتجاه المكاسب الروسية، وتساعد على جعل ليبيا واجهة عرض موالية للغرب في الشمال الأفريقي، وكان السفير يقول غاضباً «ألا يمكن أن نتخلى عن هذا التقتير والتأخير؟ ألا نستطيع أن ننتهز الفرصة عندما تلوح لنا؟»[١٦٩].

وفي ضوء الحوار بين كبار المسؤولين الليبيين وجيمس ريتشاردز (James Richards) ـ مبعوث أيزنهاور إلى الشرق الأوسط ـ يبدو أن الإجابة كانت «لا». وبالرغم من أن الملك إدريس ورئيس الوزراء مصطفى بن حليم كانا يبديان ميلاً شديداً نحو الغرب، فإن ريتشاردز كان يعتبرهما أصدقاء مؤقتين، وعرض زيادة ٥ بالمئة فقط

---

(١٦٦) إيدن، مذكرات إيدن ـ السويس، ص ٢٣٤.

(١٦٧) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، المحفظة ١٥٠٦، الملف ٣٠/ ٤٥/ ١٥، تأميم شركة قناة السويس، من القائم بالأعمال المصري بالنيابة في ليبيا أنور محمد السكري إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، الرقم ٢١٩، في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٦.

(١٦٨) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية المصرية، الشؤون السياسية، إدارة الصحافة، العدد ٦ (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦)، ص ١٣٤.

(١٦٩) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, from Tappin to DOS, 12:472-79; tel. (22 November 1956), and to Joseph (NEA) (1 January 1957), 456-57, 459-61. Palmer.

في المعونة التي كانت واشنطن قد اعتمدتها لليبيا، البالغ قيمتها ٤ ملايين دولار(١٧٠). وفي ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، صرح روبرت ميرفي (Robert Murphy) - من الخارجية الأمريكية - أن سياسة التقتير قد تفتح الباب أمام الكرملين في الشمال الأفريقي وعند حدود حلف شمال الأطلسي(١٧١).

وبعد أسبوع كان أيزنهاور يعترف بأن الولايات المتحدة ستكون في مأزق حاد إذا فقدت ليبيا(١٧٢). وفي محاولة لتجنب هذه النهاية أعلن البيت الأبيض في أوائل أيار/ مايو ١٩٥٧، عن زيادة مقدارها ٥,٢ مليون دولار في مساعدات البنتاغون لليبيا، هذا العرض المتواضع قوّى قبضة الولايات المتحدة على قاعدة هويلس، وجعل الملك إدريس أكثر إصراراً من ذي قبل على دعم السياسات الموالية للغرب(١٧٣).

وزاد اهتمام الغرب بليبيا إلى حد بعيد بعدما اكتشفت الشركات الأمريكية والبريطانية متعددة الجنسية كميات كبيرة من النفط؛ على بعد مئتي ميل جنوب شرق طرابلس في أواخر ١٩٥٨. وبعد ملاحظة أن عبد الناصر كان قد بدأ يحظى بقبول شعبي قوي بين رعايا الملك، كان من رأي أيزنهاور وكبار مساعديه في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، أن يعمل الدبلوماسيون وكبار المسؤولين الأمريكيين عن النفط بكل قوة لضمان أن يفيد الشعب الليبي من تلك الموارد الطبيعية، وليس الملك فقط وقلة من حوله(١٧٤).

وبعد انتهاء العدوان، وفي العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، عقد الطلاب العرب مؤتمرهم العام في القاهرة، وفي نهاية المؤتمر طالبوا بانسحاب المعتدين انسحاباً كاملاً، وضرورة دفع تعويضات لضحايا العدوان، كما طالبوا البلدان العربية بقطع علاقاتها مع الدول المعتدية، وضرورة تصفية القواعد في الوطن العربي، وانسحاب العراق من حلف بغداد(١٧٥).

---

(١٧٠) Foreign Relations of the United States, Richards to DOS, tel. (21 March 1957), and Tappin to DOS, tel. (22 March 1957).

(١٧١) Foreign Relations of the United States, 18:482 n., Murphy Memo (26 April 1957).

(١٧٢) Foreign Relations of the United States, 12:472-79; Minutes of the 321st NSC Meeting (2 May 1957), p. 481.

(١٧٣) Foreign Relations of the United States, vol. 478, no. 5, tel. Richards to DOS (4 May 1957).

(١٧٤) Foreign Relations of the United States, 13: 727-29; Minutes of the 390th NSC Meeting, 1958-60 (11 December 1958).

(١٧٥) نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ٢٣٣.

خلف العدوان عدة نتائج هامة على المستويات الدولية والإقليمية والعربية، وما يعنينا هنا هو النتائج التي خلفها العدوان على المستوى العربي من بروز القومية العربية بصورة كبيرة شملت جميع الأقطار على المستوى الشعبي، وقد وصف البعض ذلك بقوله «إن الدرس المستفاد من معركة السويس هو هذا اللقاء بين عبد الناصر والجماهير العربية، التي تحولت لأول مرة إلى قوة فاعلة وحاسمة في صنع الأحداث»[١٧٦]. كما كان لتلك الأزمة نتيجة إيجابية لعبد الناصر، حيث برز على المسرح السياسي العربي كممثل لحركة القومية العربية المناهضة للاستعمار[١٧٧]، وأصبح اسمه ـ حينما يذكر ـ يمس الوتر السحري (Struck the Magic Chord) في قلوب الوطنيين العرب[١٧٨]. كما وصلت الحركة الناصرية إلى أوجها وعنفوانها في نهاية الخمسينيات[١٧٩]؛ وفي حين أرادت بريطانيا من العدوان على مصر إرجاع شركة القناة وإسقاط عبد الناصر، إلا أن النتيجة التي انتهى إليها العدوان أن أصبحت القناة ملكية خالصة لمصر، وأصبح عبد الناصر بطلاً قومياً ورائداً لحركة القومية العربية.

لقد كان الوطن العربي حينذاك مطوقاً ببلدان خاضعة للسيطرة الأمريكية، أهمها تركيا المحكومة بالعسكرية الكمالية، متحالفةً ـ ولو إلى حين ـ مع عدنان مندريس وإيران الشاه وإثيوبيا هيلا سيلاسي، فضلاً عن الشراكة الأمريكية ـ البريطانية في ليبيا؛ إن كان لجهة القواعد العسكرية أو المصالح النفطية.

كان عام ١٩٥٦ مفصلياً في مسرى الحوادث في المنطقة التي أصبحت تعتبرها الولايات المتحدة ـ بعد الاتحاد السوفياتي ومنظومته مباشرة ـ المنطقة الأهم في العالم، لأسباب عدة منها أنها حوض النفط الواعد الذي تكمن أهميته ليس فقط في ضرورته ـ المستقبلية حينها ـ للاستهلاك الأمريكي ذاته، وإنما لأنه بالسيطرة عليه يضحي أداتها للهيمنة العالمية حتى على حلفائها أنفسهم. إن منطقة كهذه معبأة باحتمالات لوحدة واعدة يمكن لها وبجدارة أن تكون قطباً مهدِّداً إن امتلك زمام نفسه، ومن هنا فالضرورة نفسها تحتم وأد هذا الاحتمال بأي طريقة كانت. في عام ١٩٥٦، وقعت الواقعة الكبرى بين الحركة القومية العربية المتصاعدة، والإمبراطوريتين

---

(١٧٦) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، محفظة الأردن ١، الرقم ٢٦، سري من القائم بالأعمال المصري بعمان بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٥٦.

(١٧٧) انظر: كلمة المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، في: وثائق ندوة السويس الدولية: معركة السويس (ثلاثون عاماً): وثائق وشهادات تاريخية (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ص ٢١٧.

(١٧٨) عبد الله القباع، السياسة الخارجية السعودية (الرياض: وزارة الإعلام، ١٩٨٩)، ص ٢٥٦.

(١٧٩) Anthony Nutting, *Nasser* (London: Constable, 1972), p. 194.

المتهاويتين البريطانية والفرنسية بعد أن مارست الولايات المتحدة أسلوب العقاب على قطب الحركة القومية العربية الصاعد جمال عبد الناصر برفضها مشروع السد العالي الحيوي لانتشال مصر من وهدتها. كانت المواجهة فرصة لأن تضرب الولايات المتحدة عصفورين بحجر واحد: فمن جهة، أحبطت نجاح الحليفين الضامرين، في حربهما ضد عبد الناصر، وثبّتت بذلك وضعهما الجديد المدجّن والتابع؛ ومن جهة أخرى سعت لتبهيت صورة الاتحاد السوفياتي كنصير منقذ للعرب، وسعت كذلك إلى محاولة إعادة احتوائهم بأساليب أخرى غير الغزو[١٨٠].

كانت القضية الأساسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كقوة عالمية هي احتواء المد الشيوعي في الشرق الأوسط، أما بالنسبة إلى عبد الناصر فكان تأكيد نفوذ مصر السياسي على الوطن العربي قاطبة، هو هدفه الأول، وتقليص نفوذ عراق نوري السعيد. ورأى أيزنهاور أن عبد الناصر قد خدع نفسه بعدم إدراكه بأنه لا هو، ولا نوري، كان مؤهلاً لأن يكون السيد الأعظم (Grand Master) على مائدة شطرنج الشرق الأوسط في ظل القواعد الأمريكية الجديدة. فلم ينس صنّاع القرار السياسي الأمريكي أن سياسة عبد الناصر أعطت للسوفيات فرصة ذهبية لتحريك «بيادقه» على مراكز الدفاع الغربية في قلب الوطن العربي. هذه النقلة في توازن القوى أثرت في البناء الإقليمي؛ فتدهورُ النفوذِ البريطاني دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن زعيم عربي ذي مؤهلات لقيادة هذه المنطقة تحت راية «العقيدة الإسلامية»، كنفوذ مقابل لعبد الناصر، وكان الملك سعود بن عبد العزيز هو الاختيار المنطقي لهذا الشأن، لأنه من وجهة نظر أيزنهاور «معروف بعدائه للشيوعية ويتمتع بمكانة دينية عالية بين جميع الدول العربية»[١٨١].

رابعاً: الوحدة العربية في ضوء مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧

أدت حرب السويس إلى إضعاف كلٍ من بريطانيا وفرنسا؛ وبروز الاتحاد السوفياتي كقوة لها وزنها في تقرير مجريات سياسات منطقة الشرق الأوسط، في حين قدّم أيزنهاور الخط السياسي لإدارته الذي عُرف بمبدأ أيزنهاور (Eisenhower Doctrine)، في ٥

(١٨٠) كمال خلف الطويل، «حول العرب وأمريكا (ملف): أمريكا والعرب من منظور عربي ـ أمريكي،» المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ٢٨١ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ٣٩.

(١٨١) Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace: The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961* (New York: Doubleday and Company, 1965), pp. 115-116.

كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وهو إعلان حدد الإطار العام للاستراتيجيا الأمريكية لتحقيق الأهداف التالية:

ـ إظهار تصميمها القاطع على إحباط أهداف الاستراتيجيا السوفياتية في الشرق الأوسط بمختلف الوسائل المتاحة، والعمل على إدخال دُوَله في دائرة الأمن القومي الأمريكي؛ وكان معنى هذا اضطلاع الولايات المتحدة بالتزامات جديدة في المنطقة والإقدام على تنفيذها بدرجة أكبر من التصميم[١٨٢].

ـ ملء الفراغ الذي رأته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ بعد أن انحسر ما كان لبريطانيا وفرنسا من نفوذ، وجمع دوله على المائدة الأمريكية؛ لمنع اتجاهها إلى التعامل مع الكتلة الشرقية، الأمر الذي تخشاه الرأسمالية الأمريكية، وفرض الوصاية المباشرة من واشنطن على المنطقة كلها، وإخضاعها لقبول التوجيهات الأمريكية، بحيث تكون دائماً متفقة مع المصالح الغربية وحدها؛ حتى لو تعارض ذلك مع مصالح دول المنطقة.

ـ تدعيم الصَدْع الذي أصاب حلف بغداد بسبب عدوان بريطانيا على مصر، وما ترتب عليه من تجميد نشاط الحلف، وذلك عن طريق مشروع جديد بفتح المجال للولايات المتحدة لكي تخطط لاستغلال إمكانات الدول الأعضاء في الحلف وفقاً لمطالبها الاستراتيجية، وفتح ميدان جديد في شكل حلف اقتصادي، وذلك بتكوين جبهة إقليمية من الدول التي تقبل المشروع، والتي لم تكن قد انضمت بعد إلى حلف بغداد، أو إلى أي منظمة أخرى من المنظمات التي أوجدتها الولايات المتحدة.

ـ إغلاق المنافذ التي تخشى الولايات المتحدة أن يتسلل منها نشاط الكتلة الشرقية إلى أرجاء المنطقة التي ازدادت فيها المصالح الأمريكية، وفرض نوع من الاستقرار على دولها، وفي ظل نظام يذيب كل مظاهر التنافر بين حكام تلك الدول، ورفع الروح المعنوية لحكومات الدول التي تقبل المشروع عن طريق تقديم تلك المساعدات؛ بأمل أن تفتر النزعة القومية التي بدأت تجتاح أوكار الاستعمار بين ربوع المنطقة.

ـ تجميد الأسلحة الروسية التي اشترتها مصر وسورية، وذلك بعرض عون جديد من الأسلحة الأمريكية؛ ما قد يؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين العربيتين والكتلة الشرقية على افتراض قبولهما المشروع الأمريكي، ومن ثم تمزيق الجبهة العربية بهذا الإسفين، وذلك لعدم قيام كتلة عربية متحدة تستطيع التحكم في

(١٨٢) مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

أوروبا بما تتخذه من قرارات اقتصادية موحدة تؤثر سلباً في أوروبا؛ المستهلك الرئيسي للبترول العربي[١٨٣].

وقد اجتمع رؤساء وزراء كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق في أنقرة يومي ١٩ و٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وتدارسوا مبدأ أيزنهاور ثم صدر بيان مشترك عن هذا الاجتماع جاء فيه: «لاحظ المجتمعون بارتياح أن مشروع أيزنهاور للشرق الأوسط، يقوم على أساس إدراك مدى الخطر الذي يتركه العدوان، والترحيب الشيوعي في دول الشرق الأوسط، وأنهم يؤيدون تأييداً تاماً الإجراءات التي انطوى عليها هذا المشروع في شكله الحاضر باعتباره يهدف إلى حفظ السلم، ويؤمن الرفاهية الاقتصادية لشعوب هذه المنطقة، وأنهم ينظرون بارتياح إلى أن هذا المشروع لا يستهدف إيجاد مناطق نفوذ كما لا يستهدف استبعاد شعوب الشرق الأوسط»[١٨٤]. كما أعلن محمد فاضل الجمالي مندوب العراق الدائم بالأمم المتحدة آنذاك، أن العراق يرحب بمبدأ أيزنهاور لأن «هذا المبدأ يحترم استقلال دول المنطقة ويدعم اقتصادها»[١٨٥].

وقد رأى أحد المعاصرين للأحداث[١٨٦] أن بيان أيزنهاور يعدّ قنبلة في الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وهي حرب لا تريد دول المنطقة الدخول فيها، ولا الاقتراب من دائرتها؛ إذ إن واشنطن وموسكو مليئتان بالصواريخ الموجهة، أما القاهرة ودمشق والرياض وعمان والخرطوم وبيروت، وأما بغداد باستثناء رجل واحد ـ يقصد نوري السعيد ـ فليس فيها إلا أغصان زيتون، تهتز بأمل ورجاء، في سلم كريم لا تهدده طلقات المدافع، ورخاء شامل لا تمزقه صرخات الجوعى وأنّات المرضى. إن الكبار من أصحاب الصواريخ الموجهة يملكون المطامع التي تدفعهم إلى الحرب الباردة... ومن يدري فقد تتحول فجأة إلى ساخنة.

لقد ظهر بين البلدان العربية اختلاف كبير، وتباين شديد في الآراء بصدد مبدأ أيزنهاور، حيث بادر عبد الناصر بإعلان رفض مصر له، مبيناً الأسباب والعوامل التي

---

(١٨٣) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢)، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٦.

(١٨٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق الخارجية المصرية، إدارة الصحافة، النشرة الصحفية، العدد الأول، ص ٩٢، وأحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(١٨٥) J. C. Hurwitz, ed., *Near and Middle East Titles: Diplomacy in the Near and Middle East 1535-1956*, 2 vols. (New York: Library Bindings with Gilt Finish, 1987), vol. 2, p. 340.

(١٨٦) محمد حسنين هيكل، «ليس هذا المقال تعليقاً على بيان أيزنهاور،» آخر ساعة (القاهرة) (٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧).

تحتم على العرب عدم القبول به، وأهمها أن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط يجب أن ينبثق من دولها وشعوبها(١٨٧). وقال «إننا لن نقبل المشروع الغربي الذي يقول إن هناك فراغاً في الشرقين الأدنى والأوسط... إننا سنملأ هذا الفراغ، بل لقد ملأناه فعلاً»، وقال أيضاً «إنه حلف عسكري جديد، فهو بديل عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفض عام ١٩٥١، وهو أيضاً تكملة لحلف بغداد يُقصد منها أن تبعث فيه النبض وتعيد إليه الحياة»(١٨٨).

وعندما سأل السفير الأمريكي بالقاهرة عبد الناصر عن رأيه في مبدأ أيزنهاور، قال له «إنه مبدأ أعور ينظر بعين واحدة»، ورد السفير «إن حالة العور أفضل من حالة العمى»، وكانت وجهة نظر عبد الناصر أن أيزنهاور يستعمل حكاية الخطر السوفياتي والشيوعي؛ لأنه يريد غطاء مقبولًا في أمريكا، ولا يستطيع أن يقول لهم إنه يريد محاربة القومية العربية(١٨٩). وأكد عبد الناصر في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، أن سياسة أيزنهاور الجديدة كانت تستهدف القومية العربية وليس الشيوعية العالمية(١٩٠). وبعد أربعة أيام، وأمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، قال دالاس إن هناك دلائل كافية عن تسلل الشيوعية إلى مناطق معينة، وإن المصريين إنما يخدعون أنفسهم لو أنهم كانوا يظنون خلاف ذلك(١٩١).

وفي الفترة من ١٨ إلى ١٩ من الشهر ذاته؛ حضر الملك سعود اجتماعاً في القاهرة مع عبد الناصر، والملك حسين عاهل الأردن، وصبري العسلي رئيس وزراء سورية، وهو الاجتماع الذي اتحد فيه المشاركون ضد مبدأ أيزنهاوز، وأعلنوا معارضتهم لاشتراك قوى غير عربية في الدفاع عن الشرق الأوسط. خفف من إيحاءات دعم سعود لهذا الاتجاه أنه لدى مغادرته مصر سافر مباشرة إلى الولايات المتحدة ضيفاً على الرئيس أيزنهاور، وحاول العاهل السعودي استرضاء عبد الناصر قبل سفره لأمريكا؛

---

(١٨٧) إميل الغوري، صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق (دمشق: مطابع فتى العرب، ١٩٥٨)، ص ١٢٦.

(١٨٨) جمال عبد الناصر، قال الرئيس: مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة: دار الهلال، [د. ت.])، ص ٢٦٠، والأهرام، ٢٠/ ١/ ١٩٥٧.

(١٨٩) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٢٠٣.

(١٩٠) Foreign Relations of the United States, 1955-57, Hare to DOS, Tel. 17:16-19 (1 January 1957).

(١٩١) Dulles Testimony (14 January 1957), in U.S. Congress, Senate Committée on Foreign Relations, 85th Congresse, 1st session, President's Proposal on the Middle East (5 January 1957).

حيث عرض مساعدته ببذل مساعيه الحميدة لدى واشنطن لحصول مصر على حاجتها من القمح. كما وعد بأن تساند الولايات المتحدة المطالبة العربية بأن خليج العقبة مياه إقليمية للدول العربية المطلة عليه ـ مصر والأردن والسعودية ـ ويكون تبعاً لذلك مغلقاً أمام المرور البحري لميناء إيلات الإسرائيلي[١٩٢].

وكانت الحكومة السورية قد أعلنت في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ رفضها المطلق لهذا المشروع، وجاء في بيانها الرسمي ما يفيد أن عبد الإله ولي عهد العراق، ونوري السعيد رئيس الوزراء، يسعيان إلى إقناع رئيس الولايات المتحدة أيزنهاور بالعمل على تغيير النظام الجمهوري في سورية ليتولي ولي العهد عرشها ثم يقسم الأردن بين سورية والعراق. وقتئذ أبدى صبري العسلي ـ رئيس الوزراء ـ اهتمامه بهذه الأنباء، فاستدعى عبد الجليل الراوي ـ الوزير المفوض العراقي بدمشق ـ في ٢٣ من الشهر ذاته، وأكد له أن سورية، حكومة وشعباً، ستقاوم أي اعتداء عليها، أو أي محاولة لقلب نظام الحكم بكل ما تستطيع من قوة، فأجابه الراوي بأن الحكومة العراقية تعتبر موقف سورية من مرور البترول العراقي محاولة لهدم كيان العراق؛ فرد العسلي بأن فرض الحلول بالعنف سيقابلها الشعب السوري بأعنف منها، والصواب هو أن تحل جميع المشكلات عن طريق المساعي الدبلوماسية[١٩٣].

وقد تعمد العسلي أن يبلغ الراوي علمه بالمؤامرة؛ حتى يظهر للحكومة العراقية أن الحكومة السورية مستعدة لها. كما أوضح له أن مجلس الوزراء السوري قد يوافق على السماح بإصلاح الأنابيب بشرط عدم الموافقة على مرور البترول، وتصديره إلى خارج سورية ولبنان إلا بعد جلاء القوات الإسرائيلية عما احتلته من مناطق عربية في الأراضي المصرية وفي غزة[١٩٤].

وفي ما يتصل بموقف الولايات المتحدة من هذه المحاولة العراقية؛ فقد ذكر السفير الأمريكي بدمشق لصبري العسلي أنه من الضروري أن تحتفظ حكومات الشرق الوسط بطيب العلاقات بينها، ولذا فإن حكومته تنصح سورية بأن تمتنع عن مهاجمة العراق، وأن تعمل على إصلاح أنابيب البترول بأسرع ما يمكن، فاحتد

---

(١٩٢) جريسون، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: في البدء كان النفط، ص ٥٦.

(١٩٣) Foreign Relations of the United States, The Department of State, Telegram from the Embassy in Syria, vol. 13 (26 January 1957), p. 61.

(١٩٤) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، الأرشيف السّري الجديد، المحفظة ١١٩، الملف ٢/ ٣/ ٦، تقرير من القائم بالأعمال بالنيابة بدمشق أحمد فتحي رضوان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.

العسلي على السفير الأمريكي قائلاً: انه كان من الأولى تقديم النصيحة إلى حكومة العراق المتورطة في المؤامرة الأخيرة بغرض قلب نظام الحكم في سورية، أما بخصوص إصلاح الأنابيب، فقد وعد بعرض الأمر على مجلس الوزراء السوري لبحثه[١٩٥].

وقد أكد دالاس في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٥٧ «أننا لم نكن ضد القومية وإنما دعمناها، إلا أننا لم ندعم ذلك النمط من القومية الذي يمكن أن يؤدي إلى فقدان الاستقلال، وبخاصة في الشرق الأوسط». وخلص إلى «أن الدول التي تنتهج سياسة تعتمد على الشيوعية تعزل نفسها وتنتهي، كما أن فلسفة عبد الناصر ستكون لها هذه النتيجة[١٩٦]».

وقد أرسلت الولايات المتحدة بعثة سياسية برئاسة جيمس ريتشارد (James Richard) ـ مساعد الرئيس الخاص ـ إلى بلدان الشرق الأوسط في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٧، وكان لبنان أول بلد عربي زارته البعثة، علماً بأن رئيس الجمهورية كميل شمعون قد قبل هذا المشروع قبل مصادقة الكونغرس الأمريكي عليه[١٩٧]، وانتهت المحادثات التي دارت بين الحكومة اللبنانية والبعثة بالاتفاق التام، وكان كل شيء معداً من قبل، فأذيع بيان اتفاقهما في بيروت في السابع عشر من الشهر ذاته. أثار هذا الاتفاق ضجة شديدة في لبنان، واتُّهِم الرئيس شمعون بالتآمر على لبنان والزّج به في أتون الأحلاف. ونظراً إلى قبول لبنان لمبدأ أيزنهاور الذي عارضته مصر؛ فقد أصاب التوتر العلاقات بين البلدين، وبدأ لبنان في مهاجمة مصر وسياستها في المنطقة، وراح شارل مالك وزير خارجيته يردد في بيروت «إن الولايات المتحدة قد قررت عزل مصر، وبالتالي ليست هناك فائدة ترجى من محاولة إشراك مصر في أي سياسة في المنطقة»، قالها أكثر من مرة، بل وقال أيضاً في تلك الأيام «إن الولايات المتحدة قد شطبت اسم عبد الناصر من الشرق الأوسط بنص العبارة التي استعملها شارل مالك باللغة الإنكليزية (They have written Nasser off)!، وكان دالاس هو صاحب التعبير المشهور الذي نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية في أول عدد لها في شهر أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٧، وهو «أنه يتعين

(١٩٥) دار الوثائق القومية: محافظ سورية، المحفظة ١، الملف ٧٥٨/ ٨١/ ١، تقرير من السفير المصري بدمشق محمود رياض إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن مقابلة دولة رئيس الوزراء صبري العسلي، بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ١٩٥٧.

(١٩٦) Foreign Relations of the United States, 1955-57, DOS Memcon, 13:2.2 (5 February 1957).

(١٩٧) أرسكين تشايلدرز، حول العالم العربي، ترجمة محمد الشفقي (القاهرة: الدار القومية للطباعة، [د. ت.])، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

الآن على الدول الغربية أن تُخرج جمال عبد الناصر من الشرق الأوسط، أو تخرج هي من هذا الشرق الأوسط»[198].

واتجهت البعثة بعد ذلك إلى ليبيا ثم كراتشي، وأنقرة، وبغداد ـ وهي تدور في فلك الولايات المتحدة ـ التي أعلنت انضمامها إلى المشروع؛ أما الرياض فاكتفت بالروابط القائمة بين البلدين، وأعلنت للبعثة الأمريكية رفضها للمشروع. كذلك فعلت اليمن، كما رفضته اليونان مراعاة للروابط الوثيقة مع مصر. ورحبت إسرائيل التي أعلنت تقديرها لاهتمام أمريكا بها،[199] أما سورية فحينما تلقت خارجيتها في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٥٧ رسالة من سفارة أمريكا تتحدث عن زيارة البعثة الأمريكية للشرق لبحث مشروع أيزنهاور، وأنها على استعداد لزيارة سورية إذا أبدت اهتماماً ببحث المشروع ردَّت بمذكرة يوم ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٧ رحبت فيها بالزيارة من دون أن تتناول المشروع لا بالسلب ولا بالإيجاب؛ وذلك محافظة منها على موقف الحياد الإيجابي الذي تتخذه. وردت السفارة الأمريكية بمذكرة يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٥٧، قالت فيها إن الرد السوري الذي انطوى على الترحيب بالزيارة لا يعتبر كافياً لإقناع البعثة بفائدة زيارة سورية[200].

وقد أبدى الملك حسين موافقة الأردن واستعداده لمناقشة هذا المبدأ[201]، بعد أن أقال حكومة النابلسي الموالية لسياسة الحياد التي أعلنت رفضها للمشروع، وألّف حكومة موالية للغرب. وقد ساندته القوات السعودية ضد الجيش والشعب؛ بينما كان الأسطول السادس الأمريكي يجوب سواحل المتوسط الشرقية للترهيب[202].

وكان من نتائج قبول الأردن له أنها تلقت معونة اقتصادية قدرها عشرة ملايين دولار، وأعلن أيزنهاور في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، أن استقلال الأردن أمر حيوي للولايات المتحدة، فإذا كان هذا هو الموقف الرسمي للأردن، فإن شعب الأردن قد وقف موقفاً صريحاً من رفضه لمبدأ أيزنهاور[203]. واللافت للنظر أن الحكومة الأردنية

---

(١٩٨) محمد حسنين هيكل، «العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط،» الأهرام، ١١/ ١/ ١٩٥٨.

(١٩٩) أمين سعيد، العدوان: الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩)، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٢.

(٢٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٢٠١) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ١٧٩ ـ ١٨٣، وسيل، الصراع على سورية، ص ٣٧٩.

(٢٠٢) بيير رونـدو، مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩)، ص ١٤٩، وميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [د. ت.])، ص ١٠٤.

(٢٠٣) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، إدارة الصحافة (٢١ شباط/ فبراير ١٩٥٧).

اتهمت مصر بالتدخل في شؤونها الداخلية وقطعت العلاقات الدبلوماسية معها، بل وقاطعت الأردن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٥٧. في حين اتخذت السعودية، موقفاً مزدوجاً؛ وجهُه الأول تضامنها مع الدول العربية في معاهدة التضامن العربي، والوجه الثاني قبول المبدأ، الذي أعلنه العاهل السعودي بُعيد خروجه من مقابلته لأيزنهاور معلقاً على المبدأ المذكور قائلاً «بأنه برنامج طيب يستحق النظر والتقدير»، وقال بأنه «سيتحدث مع الزعماء العرب الآخرين بشأن هذا المبدأ عند عودته إلى الشرق الأوسط»، وأضاف أنه «يتعشم خيراً من معونة أمريكا الحربية لبلاده»[٢٠٤].

وتحولت السعودية إلى قطب رئيسي لموازنة السياسة المصرية المعادية للغرب في المنطقة، في حين انضم السودان إلى البلدان العربية التي رفضت الانضمام إلى مبدأ أيزنهاور؛ حيث أعلن وزير خارجيتها محمد أحمد محجوب رأي بلاده قائلاً «الفراغ المزعوم في منطقة الشرق الأوسط لا وجود له، وإذا وُجد فيجب أن تملأه دول المنطقة نفسها ويجب علاج الموقف الملتهب باستئصال أساس الداء، وهو وجود إسرائيل غير الشرعي»[٢٠٥].

وقد كانت الوحدة العربية أحد بنود المحادثات بين جيمس موس الإبن (James Moose) ـ السفير الأمريكي بدمشق ـ ووزير الخارجية صلاح البيطار في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، وفيها أكد البيطار ما يلي:

ـ الوحدة العربية حافز أساسي وضروري بين الشعب العربي؛ ويجب أن يأتي ذلك الحافز من خلال الديمقراطية، ومعارضة عمليات الاستبداد.

ـ من المفيد للولايات المتّحدة تشجيع الوحدة العربية لأن الوطن العربي الموحّد سيكون عنده القوّة لحماية الاستقلال العربي، ومقاومة اختراق الشيوعية أو العقائد الأجنبية الأخرى، كما سيكون عنده القدرة على حماية النفط وخطوط الأنابيب.

وقد قرر السفير الأمريكي أنه لا تغيير في السياسة الأمريكية تجاه الوحدة العربية، وأنه منذ عام ١٩٥١ أوضح وزير الخارجية آنذاك دين أتشيسون أن بلاده لا تعارض

---

(٢٠٤) Bernard Lewis, *The Middle East and the West* (London: Weidenfeld and Necolson, 1968), pp. 84-85.

(٢٠٥) جامعة الدول العربية، الإدارة السياسية، الوثائق والبيانات الخاصة بمشروع أيزنهاور للشرق الأوسط، ص ٩١.

اتحادات البلدان العربية على أن تأتي حسب رغبات الحكومات والشعوب القلقة. وفي حين نبّه البيطار إلى أن هذه السياسة قد تكون سلبية وباعثة على التقسيم بدلاً من الوحدة، وحثّ الولايات المتّحدة على أن تروّج للوحدة العربية بشكل نشيط، أجاب السفير بأنّه من الصعوبة بمكان أن تؤدي الولايات المتّحدة دوراً نشيطاً قبل قيام اتفاق بين البلدان العربية.

وأعاد البيطار التأكيد أن الوحدة يجب أن تنجز بالعمليات الديمقراطية، وأن الحكومة الأمريكية لا تتفهم رغبة العرب في سياسة خارجية مستقلة، وأنها تساوي القومية العربية بالشيوعية، فإما أن تكون مناصراً للشيوعية أو مؤيداً للغرب، وفشلت في إدراك أن هناك طريقاً ثالثاً، وفي حين ترى الخطر الشيوعي فإنها تغض الطرف عن مخاطر الإمبريالية والصهيونية. ونصح البيطار السفير بأنه من الأفضل أن تخدم الولايات المتّحدة مصالحها بتشجيع القومية العربية والوحدة العربية، وسيكون في ذلك وقاية فعّالة ضدّ الاختراق الشيوعي(٢٠٦).

وهكذا ظهرت ملامح انقسام بين البلدان العربية بسبب عدم الانحياز بين تلك المؤيدة لها بقيادة مصر والأخرى المعارضة لها بقيادة السعودية والعراق. واتضح لنا أن مبدأ أيزنهاور استطاع أن يخلق جواً من الفُرقة بين البلدان العربية فالسعودية والأردن أنهتا تحالفهما مع مصر وسورية، وهكذا انفرط العقد الرباعي إلى بلدان مؤيدة للمشروع وأخرى معارضة له. وكما كان للولايات المتحدة دور في إشعال الخلافات بين البلدان العربية، فقد كان لاستخباراتها الدور الرئيسي في الإيقاع بين الرؤساء العرب وعبد الناصر(٢٠٧). ومن هنا جاء مبدأ أيزنهاور ليدشن محاولة جديدة لإعادة رسم اتجاهات المنطقة بترويض حركة القومية العربية، وصولاً إلى تفكيك مرتكزاتها وحرمان أشرعتها من الرياح.

وتدعيماً للخطة التي تسير عليها البلدان العربية المتحررة في انشاء الكيان العربي، والمحافظة على استقلاله؛ وإيماناً منها بأن هذا الاستقلال لا يتم إلا بالتضامن والتعاون بينها؛ مدفوعة برغبة شعوبها في السير قُدماً نحو الوحدة المنشودة جاءت اتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية وسورية ومصر (١٩٥٧)؛ حيث رأت حكومات الأردن والسعودية وسورية؛ إدراكاً منها للمسؤوليات الجسام الملقاة عليها، واستجابةً

---

(٢٠٦) Foreign Relations of the United States, Memorandum of Conversations, American Embassy, Damascus (24-27 June 1957).

(٢٠٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ١٨٤.

لرغبة شعوبها وإيمانها بالتضامن لتحرير الوطن العربي، أن تحقق خطوة إيجابية في هذا السبيل؛ للمحافظة على الكيان العربي واستقلاله. وتقديراً منها بأن تحقيق هذا التضامن خطوة إيجابية نحو الوحدة العربية المنشودة؛ وإسهاماً في صيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، فقد اجتمع ممثلوها في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، في القاهرة، ووقعوا على اتفاقية التضامن العربي رغبة منهم في تقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل إدراك الغايات السامية التي أرادتها لنفسها شعوب البلدان العربية المتحررة.

كما جرى في دمشق في ٢٨ من الشهر ذاته، تبادل كتب بين ممثلي الجمهورية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية وضعت فيها آليات تنفيذ الاتفاقية المشار إليها، ومن ذلك أنها عقدت لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذها، وإذا لم تعدل قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الحكومات اتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية وسورية ومصر المتعاقدة؛ تظل نافذة المفعول إلى حين انتهاء أجلها وبعد ذلك بانقضاء سنة من تاريخ تقديم إحدى الحكومات المتعاقدة للحكومات الأخرى بالطرق الدبلوماسية إخطاراً بالانتهاء[٢٠٨].

لكن مبدأ أيزنهاور كان السلاح الأفعل لإتمام عملية عزل مصر! أو كذلك كان الظن! كجزء من مجموعة تحركات أمريكية في المنطقة العربية، شملت تدعيم حلف بغداد ومحاولة تفتيت التضامن الذي استطاعت مصر أن تحققه مع السعودية وسورية والأردن لحرمان مصر من القوى المؤيدة لها في المنطقة. فقد عملت الولايات المتحدة على إبعاد السعودية عن مصر حماية لمصالحها البترولية؛ وحرماناً لمصر من مؤيد قوي لها حتى هذا الوقت. وقد نجحت في هدفها، حين دعا أيزنهاور الملك سعود إلى الزيارة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وعرج الملك سعود وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة على القاهرة حيث التقى بالرئيسين المصري والسوري وملك الأردن، وصدر بيان مشترك يعد مبدأ أيزنهاور برنامجاً لاستبعاد الشعوب التي انخرطت في طريق التطور المستقل، ورفض المجتمعون نظرية ملء الفراغ الأمريكية وأعلنوا أن بلدانهم لن تتحول أبداً إلى ميدان لنفوذ أي دول أجنبية، وكُلِفَ الملك سعود بنقل هذه الأفكار إلى الرئيس الأمريكي[٢٠٩].

---

(٢٠٨) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٩.

(٢٠٩) أليكسي فاسيليف، تاريخ العربية السعودية: من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤٣٤.

خامساً: الملك سعود بين مبدأ أيزنهاور والوحدة العربية

وصل سعود إلى واشنطن في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧م، وذهب أيزنهاور شخصياً إلى المطار ـ لأول مرة في التاريخ ـ ليرحب بضيفه، وقال إن محادثاته مع الملك السعودي «يجب أن تؤدي إلى نتائج من شأنها تقوية وتوكيد الصداقة الأمريكية للمملكة العربية السعودية»[٢١٠].

واستمرت المحادثات من الثلاثين من كانون الثاني/ يناير إلى الثامن من شباط/ فبراير عام ١٩٥٧، وكان أهم ما تضمنته:

ـ أن السعودية، بحكم مركزها الروحي والجغرافي والاقتصادي، ذات أهمية حيوية للشرق الأوسط، فمن مصلحة السلام العالمي أن تقوى هذه المملكة للمحافظة على استقرارها، والذود عن أنظمتها والسير بها قُدماً.

ـ ستبذل الحكومتان جهودهما في سبيل إيجاد حل عادل لقضايا منطقة الشرق الأوسط بالوسائل السلمية، والمشروعة ضمن نطاق ميثاق الأمم المتحدة، وهما تؤكدان معارضتهما الشديدة لاستخدام القوة أياً كان مصدرها لفض المشكلة الدولية.

ـ لقد أبدى الملك سعود رغبته في مواصلة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، وأعرب عن رغبات الزعماء العرب الآخرين بتحسين علاقاتهم معها. وقد شرح الرئيس أيزنهاور أهداف المقترحات التي تقدم بها إلى الكونغرس في ما يتعلق بالشرق الأوسط، وأشار إلى أنها تهدف إلى تعزيز المبادئ العامة بعدم الاعتداء، وإلى دعم استقلال الشعوب وآمالها. وقد تلقى الملك سعود هذا الشرح بالارتياح، وأكد للرئيس أيزنهاور أنه يرحب بكل خطوة تؤدي إلى دعم مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال وحياد الدول.

وقد تم خلال المفاوضات الرسمية الاتفاق على تزويد السعودية بمعدات للقوات البحرية والبرية والجوية، وتدريب طياريها، وتوفير الفنيين لقواتها المسلحة بتقديم قرض للسعودية لتعمير ميناء الدمام، كما تقرر مضاعفة تعداد الجيش النظامي السعودي، ووعد سعود بتمديد فترة تأجير قاعدة الظهران الجوية لمدة خمس سنوات، والسعي إلى إقناع البلدان العربية الأخرى بالقبول بمبدأ أيزنهاور[٢١١].

---

(٢١٠) الأهرام، ١/ ٢/ ١٩٥٧.

(٢١١) المصدر نفسه، ص ٤٣٤، و The Papers of Dwight David Eisenhower, vol. 18, Document no. 13 (31 January 1957).

ويذكر أحد الباحثين[٢١٢] أن الملك سعود لم يدع مناسبة تفوت دون أن يدافع عن صديقه الرئيس عبد الناصر وعن مصر وسورية، وأكد قوله بأنه زعيم عربي يعمل لمصلحة بلاده، ونفى الدعاية المغرضة التي تزعم بأن مصر وسورية تسيران في طريق الشيوعية، كما أكد معارضته لحلف بغداد. وأولى سعود قضية الانسحاب من غزة والعقبة جُلّ اهتمامه، كما أبدى عدم ارتياحه لموقف الولايات المتحدة من قضية الجزائر في هيئة الأمم، لكنه أخذ تأكيداً من الأمريكيين بأن الجزائر ستستقل على غرار ما حدث في مراكش وتونس وذلك في مدة غير بعيدة. أما في ما يتعلق بمشروع أيزنهاور فإن الملك سعود صرح بأنه إذا طبق بالروح التي فهمها فإن العرب على استعداد لأخذه بعين الاعتبار.

ما سبق كان رواية أحد أبناء المملكة عن زيارة الملك سعود. وبصرف النظر عما كتب أحد المعاصرين للأحداث عن الزيارة ذاتها[٢١٣] من السخافات التي لقيها العاهل العربي من يهود نيويورك، فإنه يشير إلى برقيات وصلته تتحدث عن الغرض الحقيقي الذي تهدف إليه الولايات المتحدة من وراء زيارة الملك سعود لها في هذه الظروف. حيث جاء أن واشنطن تأمل في إقناع الملك سعود بالابتعاد عن مصر تمهيداً لعزل السياسة المصرية في الشرق الأوسط، وسحب أصدقائها منها صديقاً بعد صديق. وتمضي البرقيات محددة الخطوات التالية:

ـ محاولة ترتيب لقاء بين الملك سعود وولي العهد العراقي الأمير عبد الإله[٢١٤] لخلق محور هاشمي ـ سعودي، لا للرغبة في إزالة خلاف تقليدي قديم؛ بل لمجرد تصور أن هذا يعد عملًا مضاداً لصداقة سعود لمصر.

ـ محاولة للتلويح إلى سعود بإمكان حل مشكلة البوريمي ـ لا لأن البوريمي حق للسعودية ـ وإنما لمجرد تصور أن هذا يلهي الملك سعود عن الاهتمام بخروج إسرائيل من غزة وخليج العقبة!

ـ محاولة لخلق منافسة ليس لها وجود على زعامة الوطن العربي؛ فتكتب الصحف

---

(٢١٢) عبد الله بلخير، «أضواء على المملكة العربية السعودية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م،» موقع الملك سعود بن عبد العزيز، <http://www.kingsaud.net>.

(٢١٣) محمد حسنين هيكل، «عن زيارة الملك سعود لأمريكا،» أخبار اليوم (القاهرة)، ٢/ ٢/ ١٩٥٧.

(٢١٤) حول زيارة ولي العهد العراقي الأمير عبد الإله لواشنطن، ولقائه بالملك سعود. انظر: Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Visit of Crown Prince Abdul Ilah of Iraq, vol. 12 (5 February 1957).

الأمريكية قائلة ما نصه: «ينبغي أن نكتب دائماً أن الملك سعود هو زعيم الوطن العربي، فإن ذلك يضايق عبد الناصر، الذي يعتبر نفسه زعيم الوطن العربي».

وختم المعاصر شهادته بقوله «... وليت الذين يحاولون هذا كله يريحون أنفسهم، ويهدئون فوران أعصابهم، ليتهم يعرفون أن هذه المحاولات جميعاً تصب في نهر الفشل. إن الخلاف بين البيت السعودي والبيت الهاشمي سيزول؛ سيزول لمصلحة العرب أنفسهم، وليس لمصلحة واشنطن. والملك زعيم للعالم العربي، والوطن العربي هو الذي خلع عليه هذه الزعامة، ولا تستطيع ولا تملك أن تخلعها عليه واشنطن».

في حين رأى أحد الباحثين أن الولايات المتحدة لجأت إلى سعود أملها الوحيد؛ فدعته إلى زيارة واشنطن واستطاعت أن تجعل منه المحامي المدافع عن مشروع أيزنهاور في الشرق العربي[٢١٥].

ويذكر باحث آخر أن الملك سعود لم يحظَ في نيويورك، في أول الأمر، بالمجاملة اللائقة على زعم أنه معادٍ لليهود ومعادٍ للكاثوليكية، وأنه رغم ذلك أشار إلى أنه سيوافق على مبدأ أيزنهاور[٢١٦]. وهكذا تمكنت الولايات المتحدة من إثارة الانقسام وتفجير الخلافات بين البلدان العربية ما بين مؤيد ومعارض ومتردد[٢١٧].

وبعد الزيارة التي قام بها الملك سعود إلى الولايات المتحدة، قام بجولة عربية شملت المغرب وتونس وليبيا ومصر والأردن والعراق، فضلاً عن قيام شاه إيران بزيارة السعودية. وما يتصل بموضوع دراستنا هو ما ورد في البلاغات أو البيانات التي صدرت عقب كل زيارة، حيث نوردها بإيجاز في ما يلي:

ـ في يوم الأربعاء ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٧، عُقد اجتماع في قصر الدار البيضاء بين الملك سعود ومحمد الخامس ملك المغرب؛ استعرضا فيه المشاكل الدولية العامة وبخاصة منها ما يهم الشعوب العربية في الشرق الأوسط. وقد تناول الحديث ما جرى بين سعود وأيزنهاور ورجال حكومته؛ فأبدى ملك المغرب ارتياحاً لما شعر به من تفهم الرئيس أيزنهاور وحكومته لقضايا العرب.

---

(٢١٥) روندو، مستقبل الشرق الأوسط، ص ١٩٤.

(٢١٦) John C. Campbell, «From «Doctrine» to «Policy» in the Middle East,» *Foreign Affairs* (April 1957), p. 453.

(٢١٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ص ١٧٩ ـ ١٨٣.

ـ في اليوم التالي توجه سعود إلى تونس تلبية لدعوة حكومتها، ولم تكن الصحافة التونسية أقل احتفاءً من الجهات الحكومية والشعبية بل أبرزت هذه الزيارة في افتتاحياتها، وتنافست في تدبيج مقالات الترحيب والإشادة بمآثر الملك العربي، كما أبرزت أنه بعمله هذا أصبح موئلاً للشعوب العربية.

ـ قام الملك سعود بزيارة ليبيا في اليوم التالي (٢٢ شباط/ فبراير) تلبية لدعوة الملك إدريس السنوسي. واستعرض العاهلان خلال ثلاثة أيام الحالة السياسية في الشرق الأوسط، وقد تناول البحث المحادثات مع أيزنهاور وحكومته، حيث أبدى الملك سعود ارتياحه لها. وقد اتفق العاهلان على الاستمرار في التأييد القوي للشعب الجزائري المكافح في مطالبه المشروعة بالحرية والاستقلال، وتأكيد التمسك بضرورة انسحاب إسرائيل انسحاباً تاماً غير مشروط من قطاع غزة وشرم الشيخ كما قررت ذلك هيئة الأمم المتحدة، وضرورة وضع حد لاعتداءات إسرائيل المتكررة على البلاد العربية(٢١٨).

ـ وبعد جولة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الأقصى وتونس وليبيا، عاد الملك سعود إلى مصر. وخلال يومي ٢٥ و٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٧، استمع كل من الرئيسين عبد الناصر وشكري القوتلي والملك حسين بن طلال إلى الملك سعود؛ يحدثهم عن نتائج محادثاته وزياراته، ويطلعهم على الحقائق التي تبينت له في تلك الجولة. وبعد أيام استمع العالم إلى بيان عربي مشترك آخر؛ تضمن الإشارة إلى أن هذا الاجتماع هو الرابع من سلسلة الاجتماعات التي يعقدها القادة الأربعة بين آونة وأخرى؛ لدراسة الموقف الدولي، والتباحث في القضايا التي تمس الأمّة العربية، وتؤثر في مجرى حياتها ونهوضها وتقدمها وحفظ كيانها، وأن البلدان العربية المجتمعة وقد ازدادت قوة بوعي شعوبها، وازدادت إيماناً بسلامة أهدافها ورسوخ فكرتها؛ لتؤكد ما سبق أن أعلنته عن عزمها على تجنيب الأمّة العربية مضارّ الحرب الباردة، والبعد بها من منازعاتها والتزام سياسة الحياد الإيجابي محافظة بذلك على مصالحها القومية، وتؤكد أن الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمّة العربية على هدي أمنها الحقيقي وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية. وخلص بيان القادة العرب إلى أنهم قرروا:

ـ العمل على انسحاب إسرائيل فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد أو شرط، والتمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة وبسيادة العرب على أراضيهم ومياههم الإقليمية.

---

(٢١٨) بلخير، «أضواء على المملكة العربية السعودية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م».

ـ وجوب تعويض مصر من قبل الدول المعتدية عن جميع الأضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء العدوان، ورفض جميع المحاولات التي تبذل للانتقاص من سيادة مصر وحقوقها في قناة السويس.

ـ استنكار العدوان البريطاني على أراضي اليمن، والتضامن معها في صد هذا العدوان، والتأييد المطلق لحق عرب الجزائر في الحرية والاستقلال.

ـ تأكيد القادة العرب أن تحيا الأمة العربية حرة مستقلة مستندة إلى قوميتهم العربية التي برهنت للعالم أنها حقيقة قائمة لتزيدهم تضامناً في ما بينهم لبلوغ أهداف الأمَّة في الحرية والوحدة والتقدم[٢١٩].

غير أن أحد الباحثين[٢٢٠] رأى أنه بسبب اشتداد المعارضة لمبدأ أيزنهاور في المنطقة، فإن موقف السعودية هذا كان بمنزلة مناورة تكتيكية لتهدئة الرأي العام في المملكة وسائر بلدان الشرق الأوسط، ولتفادي مواجهة مع مصر تهدد النظام السعودي بالخطر. وصار واضحاً لكل من القاهرة والرياض أن التطابق المؤقت في المصالح المشتركة قد انتهى، وأن لقاء سعود وولي العهد العراقي عبد الإله تم بوساطة أمريكية، إذ إن العداء العائلي السابق بين آل سعود والأسرة الهاشمية انحسر إلى المقام الثاني إزاء مصلحتهما المشتركة بالاستمرار في الحكم في ظروف الغليان الثوري المتصاعد في الشرق الأوسط[٢٢١]. وبعد أقل من شهرين على اجتماع القاهرة أصبح الصدع بين مصر والسعودية علنياً؛ ففي نهاية نيسان/ أبريل تم ترحيل أعداد كبيرة من المصريين في السعودية على زعم تآمرهم لاغتيال الملك، وأصبحت الدعاية المتبادلة بين الشريكين السابقين تتضمن نقداً لاذعاً بصورة متزايدة، وأعرب السعوديون عن قلقهم المتزايد من احتمال أن يشن عبد الناصر حملة لإطاحة المملكة.

وبعد عقد من الزمان أعاد عبد الناصر إلى الأذهان زيارة الملك سعود إلى الولايات المتحدة؛ حيث ذكر في خطابه «أن الأمريكيين أرادوا أن يقيموا قوة ضد القوى الثورية اللي كانت تتزعمها مصر في هذا الوقت، واقترحوا على الملك سعود أنه يسير من أجل دعاية إسلامية وحلف إسلامي ومؤتمر إسلامي، ثم دعوا الملك سعود إلى أمريكا ومن أجل هذه الخطة طلع أيزنهاور المطار وقابل الملك سعود، ورجع الملك سعود من

(٢١٩) الأهرام، ٢٨/ ٢/ ١٩٥٧.

(٢٢٠) جريسون، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: في البدء كان النفط، ص ٥٧.

(٢٢١) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية: من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ص ٤٣٤.

أمريكا، وعملنا هنا اجتماع حضره الملك سعود، وحضره شكري القوتلي، وحصل كلام على هذه المواضيع ولكن صرف النظر عنها»[٢٢٢].

ولعل الزيارة التي قام بها شاه إيران محمد رضا بهلوي للسعودية، واستمرت من ١٢ إلى ١٨ آذار/ مارس ١٩٥٧، تتصل بمسألة الحلف الإسلامي الذي كان مطروحاً على المسرح العربي وقتذاك. وتبادل العاهلان الآراء حول الأوضاع العامة في الشرق الأوسط، وبحثا أوضاع الشعوب الإسلامية. وفي ختام الزيارة صدر بلاغ مشترك تضمن ما يلي:

ـ أن استقرار الأمن والسلام في الشرق الأوسط، منوط بتحقيق الهدوء والاستقرار في فلسطين، وهذا لا يأتي إلا بالمحافظة على حقوق العرب المشروعة في فلسطين طبقاً لمبادئ الحق والعدل في نطاق الأمم المتحدة.

ـ ضرورة تعزيز أسباب التضامن بين الدول الإسلامية، اقتناعاً بأن خير شعوبها وسلامها هما في الاتحاد ولمّ الشمل وجمع الكلمة.

ـ يبدي العاهلان اغتباطهما بنجاح الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، وأدت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء[٢٢٣].

ولبى الملك سعود دعوة الملك فيصل الثاني فزار العراق في ما بين يومي ١١ و١٨ أيار/ مايو ١٩٥٧، للبحث ـ من قريب أو بعيد ـ في مسألة الحلف الإسلامي، ذلك أنه ـ ولعلها أول مرة ـ يشار في البيان المشترك عن المحادثات التي أجراها العاهلان إلى التراث الإسلامي، وأن الطرفين اتفقا على بذل الجهود المتواصلة لجمع شمل الصف العربي وتوحيده، وتهيئة أسباب توثيق الأواصر بين البلدان العربية والإسلامية؛ إيماناً منهما بأن توحيد كلمة العرب والمسلمين إنما هو لخيرهم المشترك ومن أسباب قوتهم وتماسكهم[٢٢٤].

---

(٢٢٢) انظر خطاب عبد الناصر بمناسبة الذكرى التاسعة لقيام الوحدة في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٧، في: الأهرام، ٢٣/ ٢/ ١٩٦٧. والمقصود بالوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، والتي كانت حجر الأساس في أمنياته، وكانت بعض أصابع الاتهام على غير الوقع قد وجّهت إلى الملك سعود؛ بيد أن وقوع واقعة الانفصال عام ١٩٦١، كانت ضربة موجعة لعبد الناصر، هذا فضلاً عن تدهور العلاقات المصرية ـ السعودية بعد الدعم المصري لثورة اليمن، ولعلّ كل هذا كان دافعاً لتناول زيارة الملك سعود للولايات المتحدة.

(٢٢٣) الأهرام، ١٩/ ٣/ ١٩٥٧، وأمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية في عهد سعود بن عبد العزيز (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥)، ص ٢٠٧.

(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ٢١١.

وبين الثامن والثالث عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٧، قام الملك سعود بزيارة رسمية للأردن تلبية لدعوة الملك حسين، إذ إن الأردن في تلك الفترة كان يمر بأزمة عاصفة، ومن ذلك ما أصاب العلاقات بين مصر والأردن من توتر بسبب الموقف من مسألة الأحلاف الغربية في المنطقة، والتناقض في التوجهات السياسية والأيديولوجية بين النظامين، ولقد اتخذ ذلك التوتر مظهراً له في الحملات الإعلامية المتبادلة وفي سحب مصر ممثليها لدى القيادة المشتركة في عمان في الحادي عشر من حزيران/ يونيو ١٩٥٧، ثم إغلاق الأردن سفارته في القاهرة في السابع عشر من الشهر ذاته[٢٢٥].

وقد أعلن وزير الخارجية السورية في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٩ آب/ أغسطس من العام ذاته؛ أن الولايات المتحدة قامت بتنظيم حملة من الضغوط الاقتصادية على بلاده لإرغامها على القبول بمبدأ أيزنهاور. وتركزت هذه الحملة على حرمان سورية من تصدير منتجاتها وبخاصة القمح والقطن إلى الأسواق الأوروبية، حيث عرضت القمح بأسعار أقل من سعر التكلفة، كما ألقت في أسواق إيطاليا واليونان وفرنسا، وبأسعار مضاربة كميات كبيرة من القطن الأمريكي[٢٢٦]. حينذاك تعرضت سورية لأزمة اقتصادية، وافتقرت إلى العملات الصعبة التي كانت تحصل عليها من الأسواق الأوروبية، ولم تجد حكومتها بداً من أن تلجأ إلى الاتحاد السوفياتي الذي استجاب وقدم منحة مالية قدرها أربعمائة مليون ليرة سورية تسدد على مدى عشر سنين بفائدة ٢,٥ بالمئة، وهي شروط مغرية إلى حدٍ بعيد إذا ما قيست بالشروط التي فرضها البنك الدولي[٢٢٧] الذي كان قد اشترط أن يرسل لجنة تشرف على الميزانية السورية، وألا يموِّل من المشاريع ما يمكن أن يحوَّل إلى خدمات عسكرية في وقت الحرب، وطلب أخيراً فائدة تقدر بحوالى ٥ بالمئة لقرض لا يتجاوز قيمته ٧٥ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٦٢ مليون ليرة[٢٢٨].

من ناحية أخرى؛ بدأت نبرة الجانب الأمريكي تزداد حدتها إزاء أهداف ومصالح الولايات المتحدة في السودان، حيث عمل صنّاع القرار على ضرورة إنهاء أي شكل من أشكال النفوذ المصري فيه، وتوحيد عناصر الثقافات والديانات المتنوعة هناك لمواجهة

---

(٢٢٥) الطويل، «حول العرب وأمريكا (ملف): أمريكا والعرب من منظور عربي ـ أمريكي،» ص ٣٩.

(٢٢٦) وثائق الخارجية المصرية: المحفظة ١٠١١، الملف ٦/٣/٢ ب، مؤتمر صحفي لوزير الخارجية السورية حول المؤامرة الأمريكية الأخيرة لقلب نظام الحكم في سورية، ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٧.

(٢٢٧) الأهرام، ١٠/٤/١٩٥٧.

(٢٢٨) نصّ اتفاق التعاون الاقتصادي والفنّي بين اتحاد الجمهوريات السوفياتية والجمهورية العربية السورية في المحفظة ٢٥٠ من وثائق الخارجية المصرية بدار الوثائق القومية. انظر: رفيق المعلوف، التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩)، ص ٥٩.

الشيوعية، والسعي إلى تحقيق روابط متينة بين السودان وجيرانه الأفارقة، وبخاصة مع إثيوبيا، ثم تهدئة كل القضايا الرئيسية بين العرب وإسرائيل(٢٢٩).

على أي حال لم يكتب لمبدأ أيزنهاور النجاح؛ ولعل هذا كان دافعاً لأن تعود الولايات المتحدة إلى نفخ الروح في حلف بغداد. ونشير هنا إلى المؤتمر الصحفي لوزير خارجيتها دالاس في ١٠ كانون الثّاني/ يناير ١٩٥٨، حيث صرح بأن بلاده الآن تسهم بنشاط وافر في حلف بغداد؛ نظراً إلى أنّ القرار المشترك للكونغرس الذي صدر في آذار/ مارس ١٩٥٧ يخوّل للولايات المتّحدة المشاركة في جهود الدفاع عن الدول أو مجموعة الدول التي تنشد الدفاع عن نفسها في تلك المنطقة، وفي ضوء تلك الحقيقة بذلنا اهتماماً متزايداً لنشاطات الحلف، ليس عسكرية فحسب؛ ولكن اقتصادية أيضاً، بدا أنه يقدم دليلاً على اهتمامنا بالحلف الذي سيحقق مصلحة الولايات المتحدة التي تتمثل بجهود الدفاع الجماعية لدول الحلف ضدّ أيّ تهديد شيوعي، وأيضاً لتحسين أوضاع شعوبهم الاقتصادية(٢٣٠).

وقد ذكر ريموند هير (Raymond Hare) السفير الأمريكي بالقاهرة؛ أنه في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧؛ دارت محادثة بينه وبين علي صبري وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وفيها أن صبري لاحظ الاختلاف الرئيسي بين موقف الولايات المتّحدة ومصر نحو حركة القومية العربية؛ ففي حين شعرت مصر بأنّ تلك الحركة تعد قوة دافعة تسود بين الجماهير، اختارت الولايات المتّحدة التعامل مع الحكومات. ورأى هير أن الخوف الأمريكي يكمن في تحول تلك الحركة إلى اليسار، بيد أن صبري أكد أنّ مصر وقتذاك ستكون أشد قلقاً من الولايات المتّحدة لأن مصر تعيش في قلب المنطقة ولا تستطيع أن تهرب من النتائج التي تترتب على ذلك(٢٣١).

---

(٢٢٩) American Foreign Police, Current Documents, Operations Coordinating Board Report, Operations Plan for the Sudan (25 September 1957), pp. 644-646.

(٢٣٠) American Foreign Police, Doc. 295 (1958), p. 884.

(٢٣١) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State (Cairo), vol. 13, 420 (11 December 1957).

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١) في نهاية هذا الكتاب.

الفصل الرابع

محاولات وحدة عربية واتفاقات عسكرية
(١٩٥٨ ـ ١٩٦٧)



أولاً: الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)

بدأت رغبة السوريين في الوحدة العربية عموماً، والوحدة مع مصر خصوصاً، قبل الحرب العالمية الأولى، وتنادى بها كثير من الزعماء العرب في سورية. هذا ما ذكره أحمد لطفي السيد حيث قال: «في نحو سنة ١٩١١ ظهرت لأول مرة بوادر ما يسمونه پان أرابزم (Pan-Arabism) أو الجامعة العربية، وفي هذا الحين وفد على مصر رجلان من أعيان الشام ولبنان... وكانا نائبين في «مجلس المبعوثان» في إستانبول، وكان الغرض الذي جاءا من أجله السعي إلى ضمّ سورية إلى مصر... وقد لقيا مراراً في ما لقيا من المشتغلين بالسياسة وأهل الرأي، ولم أكن متفقاً معهما في هذا الرأي؛ لا لتعذر هذا الطلب فحسب، بل لأني لم أره في مصلحة مصر، وكنت منذ زمن طويل أنادي بأن مصر للمصريين، وأن المصري هو الذي لا يعرف له وطناً آخر غير مصر؛ أما الذي له وطنان يقيم في مصر، ويتخذ له وطناً آخر على سبيل الاحتياط؛ فبعيد عليه أن يكون مصرياً بمعنى الكلمة، وقد دعوت السوريين في مصر إلى أن يسجلوا أسماءهم في المحافظة ليكونوا مصريين... ولم أقصد السوريين فقط، ولكني كنت أريد أن يتحمل كل قاطن في مصر من الواجبات ما يتحمله المصريون لتحقيق القومية المصرية»[1].

وفي المجال ذاته، وتحت عنوان مصريتنا، قال لطفي السيد «كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقاً أن ننتسب إلى وطن غير مصر، مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية... أليس إقرار المصري بانتسابه إلى العربية أو التركية لا يدل إلا على أنه يحتقر وطنه وقومه، وما الذي يحتقر قومه إلا محتقر لنفسه»، وتحت عنوان آمالنا قال لطفي السيد: «لدينا كل وسائل العمل لمصلحتنا، فلا يعوزنا الذكاء، ولا الوطنية... ولكن يعوزنا شيوع الاعتقاد بأن مصر لا يمكنها أن تتقدم إذا كانت تجبن عن الأخذ بمنعتها، وتتواكل في ذلك على أوهام يسميها بعضهم الاتحاد العربي، ويسميها آخرون

---

(١) أحمد لطفي السيد، قصة حياتي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤)، ص ١٣٧.

الجامعة الإسلامية»[2]. يظهر من هذا أن لطفي السيد يسوّي بين التركي والحجازي في الفقرة الأولى، ويعدّ الاتحاد العربي مثل الجامعة الإسلامية من الأوهام في الفقرة الثانية، ويرى الوطنية الحقة، والقومية المتبقية، هي الانتساب إلى مصر، والقومية المصرية.

وكان قيام حلف بغداد هو الدافع إلى بدء خطوات التنسيق التي تمت بين مصر وسورية منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٥٧، فبعد يومين فقط من التوقيع على هذا الحلف وصل صلاح سالم ـ وزير الإرشاد القومي المصري ـ إلى دمشق، وتم توقيع وثيقة نصت على معارضة مصر وسورية للحلف العراقي ـ التركي وجميع الأحلاف الأخرى، وأعقب ذلك الحفز والتمهيد لإقامة القيادة العسكرية المشتركة والتعاون الاقتصادي بين البلدين. في الوقت ذاته، وعقب محادثات ثلاثية في الرياض؛ أُعلن عن موافقة السعودية في ٦ آذار/مارس ١٩٥٥، على اتفاق مصر وسورية، وعن تشكيل قيادة عسكرية مشتركة لقوات الأقطار الثلاثة مصر وسورية والسعودية، وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، تم في دمشق التوقيع على اتفاقية عسكرية دفاعية مصرية ـ سورية تنص على توحيد قيادة الجيشين. وفي ٢٧ من الشهر ذاته تم بالقاهرة توقيع اتفاقية مماثلة بين مصر والسعودية[3].

في الخامس من تموز/يوليو ١٩٥٦، أعلن رئيس مجلس الوزراء صبري العسلي (أمام مجلس النواب السوري) أن «المجلس اتخذ قراراً بإجماع آرائه بتفويض لجنة وزارية لإجراء التفاوض في ما بين سورية ومصر الشقيقة توصلاً لاتحاد فدرالي بيننا وبينها حتى إذا تمت أمكن أن تقدم إلى مجلسكم المشروع اللازم لإقراره من قبلكم، هذا وإن ما كان يدغدغ أحاسيسنا وأفئدتنا نرجو أن يحقق في القريب العاجل بحيث يضحى حقيقة ملموسة بالنسبة إلى هذا الاتحاد بين البلدين، وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلدان العربية المتحررة».

وقد تحدث بعض أعضاء مجلس النواب السوري مؤيّدين لهذا القرار، ومن بينهم خالد العظم الذي أشار إلى أن القرار قد صدر عن حكومة قومية تمثل فيها جميع الأحزاب، وأن كلمة رئيس مجلس الوزراء جاءت معبرة عن آراء جميع النواب المسؤولين في هذا المجلس مهما كانت أحزابهم وفئاتهم. وقال مأمون الكزبري «إن

---

(٢) أحمد لطفي السيد، تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع (القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٦)، ص ٦٥ و٧٣.

(٣) أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٦١ ـ ٦٥.

حركة التحرير العربي، التي ينص منهاجها في أولى مواده على وجوب العمل على تحقيق الوحدة العربية، لتبارك هذا القرار الذي اتخذته الحكومة وتؤيده تأييداً مطلقاً»، كما أيد هذه الخطوة خالد بكداش، وعدها انتصاراً جديداً للاتجاه التحرري في كل الوطن العربي، وتوطيداً لموقف سورية ضد أخطار الأحلاف الاستعمارية، وضد حلف بغداد الذي يجدد المؤامرات في سبيل جر سورية إليه. وأكد عدنان الأتاسي أن النهضة في هذه البلاد قد قامت قبل نصف قرن على أساس الفكرة العربية، وأن الذين حملوا عواتقهم الفكرة الاستقلالية... ما كانوا يفكرون بأن الجهاد للاستقلال سيؤدي إلى إيجاد عدد من الدويلات المجزأة بل كانوا يعتقدون أن نجاحهم في تحرير البلاد سيؤدي إلى إيجاد دولة عربية موحدة. وعبَّر منير العجلاني عن الرغبة الأكيدة الصميمة في الاتحاد، وذكَّر النواب ببيت من الشعر لحافظ إبراهيم كان يردده حين كان على مقاعد الدرس:

لمصرَ أم لربوعِ الشامِ تنتسبُ ... هنا العُلَى وهناك المجدُ والحسبُ

وتمنى العجلاني أن يُبلغ هذا القرار إلى الرئيس عبد الناصر، وأن يدعوه هو أيضاً إلى رعاية هذه المحادثات التي تقوم بيننا في سبيل وضع نواة الوحدة العربية الحقيقية.

وقد أجمع النواب بمختلف أحزابهم وهيئاتهم وكتلهم على تأييد هذه الخطوة؛ لأنها مستمدة من واقع الشعب السوري، ولأن الأمَّة العربية ليست في سورية وليست في مصر وليست في العراق بل هي من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب.

وتلا رئيس مجلس النواب ـ ناظم القدسي ـ القرار الذي سبق أن قدمه رئيس مجلس الوزراء في بداية الجلسة، وبعد انتهائها وجه مجلس النواب السوري برقية إلى الرئيس عبد الناصر لمباشرة المفاوضات لتحقيق اتحاد فدرالي بين سورية ومصر[٤].

ورداً على برقية مجلس النواب السوري؛ قال عبد الناصر: «تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس نواب سورية الشقيقة مساء اليوم (٥ تموز/ يوليو) بإقامة اتحاد بين جمهوريتي مصر وسورية، ففي تحقيق هذا الاتحاد تحقيق لأمنية يهفو إليها كل عربي يؤمن بالقومية العربية، ويعمل من أجلها، نسأل الله أن يوفقنا لإقامة وحدة عربية تضم الدول العربية جميعاً، وتتيح للقومية العربية أن تقوم بدورها الفعال في المجال الدولي»[٥].

---

(٤) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٢٦ ـ ٣٤٩.

(٥) جمال عبد الناصر، قال الرئيس: مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة: دار الهلال، [د. ت.])، ص ٥٤١ ـ ٥٤٢.

كانت الاستجابة للتهديدات الدولية واضحة حينما أعلن عبد الناصر في خطابه في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٧ «أن مصر لا يمكنها إلا أن تتجاوب مع رغبة سورية في الاتحاد معها»، مشيراً إلى الحشد العسكري التركي على حدود سورية[٦]، التي كانت ـ وقتذاك ـ تدار بواسطة مجلس قيادة بعثي ثوري على غرار مجلس قيادة الثورة في مصر. وكانت الأخبار، عن أن سورية سوف تقايض فائض القمح لديها بعتاد عسكري سوفياتي في أواخر تموز/يوليو ١٩٥٧، تدفع الولايات المتحدة إلى الإسراع بأعمالها السياسية السرية في دمشق، في حين قام خالد العظم ـ وزير الدفاع السوري ـ بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي، وتمخضت المحادثات بين الطرفين عن توقيع اتفاقية اقتصادية وتقنية في ٦ آب/أغسطس ١٩٥٧[٧]. وقد نشرت الصحف البريطانية بعد ذلك أن سورية تسلمت من الاتحاد السوفياتي صفقة أسلحة قدرت قيمتها بعشرين مليون جنيه استرليني، وأقلق هذا الخبر الدول الغربية والولايات المتحدة[٨].

إثر تشكيل المجلس العسكري في سورية آب/أغسطس عام ١٩٥٧، برئاسة اللواء عفيف البزري، والذي كان يمثل الكتل العسكرية كافة، عادت سورية إلى ازدواجية الحكم بين الجيش والحكومة المشكلة من الأحزاب السياسية، ما جعل ميزان القوى يميل إلى مصلحة الجيش في تلك الفترة[٩]، والذي أضحى يتحكم في سياسة البلاد. ووفقاً لما ورد في تقرير للاستخبارات المركزية الأمريكية عن الموقف في سورية، فإن اللواء توفيق نظام الدين (رئيس أركان الجيش) وقع على قائمة بنقل مجموعة من الضباط اليساريين بعيداً من مراكز القوة وعلى رأسها عبد الحميد السراج رجل اليسار القوي إلى جانب بعض الضباط اليساريين المنتمين إلى حزب البعث، والذين يشغلون مراكز هامة في الجيش، وأن القوتلي كان مؤيداً لحركة التنقلات، ويرغب في تشكيل وزارة جديدة برئاسة مأمون الكزبري مع تجنيد العناصر اليسارية في الجيش السوري[١٠]. وقد

---

(٦) سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٣٢٦.

(٧) باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٣)، ص ٣٨١.

(٨) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص ٢٤٩.

(٩) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ٣ ج (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٢: الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، ص ٢٠٩.

(١٠) محمد حسنين هيكل، العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٨)، ص ٣٤١.

حث دالاس رئيسه بالفعل على أن يفكر في تدخل عسكري صريح، مؤكداً أن أمريكا لا تستطيع أن تتحمل وجود دولة تابعة للسوفيات؛ ليست مجاورة لهم في وسط هذا الوضع الدقيق في الشرق الأوسط(١١). وبالرغم من أن أيزنهاور رفض إرسال المارينز (قوات مشاة البحرية الأمريكية)؛ فإنه كان يعتقد أن نظام السراج كان أكثر عرضة للاختراق الشيوعي من مصر، وتحرك سراً في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٥٧؛ لتسليح العديد من جيران سورية وعبد الناصر المعادين للشيوعية(١٢).

وحين صدمت سورية إدارة أيزنهاور بصفقة قمح مقابل السلاح مع الكرملين؛ راحت دمشق وواشنطن في منتصف آب/أغسطس ١٩٥٧ تتبادلان الاتهامات بالتآمر السياسي، وسوء النيات الدبلوماسية، وكان هناك دليل في سورية على تطور مخطط خطير، كما حذر دالاس الرئيس الأمريكي في العشرين من الشهر ذاته، وهو مخطط كان يؤكد أن سورية في طريقها للوقوع تحت سيطرة الشيوعية العالمية، وأن تصبح من توابع الاتحاد السوفياتي التي تخضع لإملاءات موسكو(١٣)، مقتنعاً بأنه كان عليه أن يتصرف بسرعة؛ وإلا خسر الشرق الأوسط كله أمام الشيوعية. أمر أيزنهاور البنتاغون بأن يجهز لعمل عسكري متوقع، وأكد لجيران سورية أنه كان يقف بكل ثبات؛ لكي يطبق مبدأ أيزنهاور كما أنه سيهرع لمساعدة أي منهم في حال أي اعتداء سوري أو روسي(١٤).

في التاسع من أيلول/سبتمبر ١٩٥٧، تحدث عبد الناصر عن السياسة الغربية حيال سورية، والضغط الذي يتعرض له شعبها، وأشار إلى أن السياسة الأمريكية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف: تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع؛ أي تحويل خطوط الهدنة إلى خط حدود دائم، وإهدار كل حق للاجئين من عرب فلسطين، وفرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكة وحدها، والانحياز إلى السياسة الأمريكية في جميع المشكلات الدولية، بحيث تتحول الدول إلى منطقة نفوذ لها(١٥). ورداً على ما ذكره عبد الناصر اتخذت الولايات المتحدة في اليوم التالي عدة قرارات؛ أهمها:

---

(١١) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, 13:64.41, Dulles to Ike (2 August 1957), DOS Memcon (19 August 1957), and DDEL. Dulles Herter Series, AWF (Dulles) (August 1957) (1), Box 7.

(١٢) Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace: The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961* (New York: Doubleday and Company, 1965), p. 196-197.

(١٣) DDEL., Dulles Herter Series, AWF, Dulles to Ike (2 August 1957).

(١٤) Eisenhower, Ibid., p. 199 and Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Dulles to Henderson, Tel., 13:65.51 (23 August 1957).

(١٥) الأهرام، ٩/٩/١٩٥٧.

ـ إذا ما شعرت البلاد المجاورة لسورية بأن أمنها في خطر؛ بسبب التهديد بحدوث هجوم سوري، فعليهم أن يطلبوا من أمريكا المساعدات العسكرية والاقتصادية؛ اعتماداً على خطة واقعية مضادة لمثل هذا الاعتداء المزمع، وسوف تنظر أمريكا بعين الرعاية والاهتمام لمثل هذه المطالب.

ـ إذا استجابت أيٌّ من الدول المجاورة لسورية لتلك التحذيرات؛ فإنها يجب عليها التصرف انطلاقاً من المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة(١٦). وبناءً على طلبات تلك الدول سوف تقوم الولايات المتحدة من جانبها بإمدادها على الفور بالمساعدات العسكرية والاقتصادية؛ لأنها يجب عليها أن تساند تلك البلدان إذا ما هوجمت في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

ـ إذا ما نشب الصراع بين العراق وسورية بالطبع سينتج من ذلك إغلاق خطوط أنابيب البترول المارة بسورية، وبذلك تقطع عائدات هذا البترول عن العراق، حينئذ سوف تقوم الولايات المتحدة بدورها، وتساعد على تخفيف حدة هذا الوضع على العراق بكل السبل المتاحة.

ـ إذا ما تورطت إحدى الدول المجاورة لسورية في حرب معها؛ فلن تتأخر الولايات المتحدة في تقديم الدعم لها لإسقاط النظام الحاكم في سورية، وإعادة تسليمها للسوريين(١٧).

وقد تسلَّم الأمير عبد الإله ـ وهو على سطح اليخت القابع في ميناء البصرة ـ رسالة الخارجية الأمريكية في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧؛ فأظهر عظيم اهتمامه بالدلائل التي مفادها أن المساعدات الاقتصادية والمالية الأمريكية ستنهال على العراق؛ لتخفيف حدة التأثيرات السلبية؛ إذا ما تم قطع خطوط أنابيب البترول العراقية المارة بالأراضي السورية؛ إلا أنه أكّد الحاجة إلى التعاون الأردني ـ العراقي في أي عمل عسكري يمكن القيام به ضد سورية(١٨).

---

(١٦) وجاء فيها: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحقّ الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوّة مسلّحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتّخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحقّ الدفاع عن النفس تبلّغ إلى المجلس فوراً. انظر: «الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان،» ميثاق الأمم المتحدة، <http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7>.

(١٧) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Telegram from the Department of State to the Embassy in Turkey (Washington), vol. 13 (1 September 1957), pp. 694-695.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٩٥.

وكان أن برزت المزاعم عن المحاولات الأمريكية لإحداث انقلاب في سورية؛ فأُوفد لوي هندرسون (Loy Henderson) ـ وكيل وزارة الخارجيَّة ـ في مهمة خاصة بالشرق الأوسط. ولمَّا كان خبيراً في شؤون الانقلابات، فقد نظرت القيادة العسكريَّة السورية نظرة التوجُّس والريبة إلى هذه الزيارة. ويؤكد ذلك ما ذكره هندرسون من محاولته تحسين للعلاقات بين الأمير عبد الإله والملك حسين، أثناء اجتماع إسطنبول، إذ كان يرى أن التعاون المشترك بين العراق والأردن أمر ضروري وملحّ، وبخاصة إذا تم عقد النية على القيام بعمل إيجابي خاص بسورية؛ لأنه من السهل على القوات العراقية أن تجتاح سورية من خلال الأردن؛ لسهولة تضاريسها من أن تقوم تلك القوات بقطع الحدود السورية ـ العراقية غير الممهدة لعبور القوات عليها[١٩].

وفي اجتماع بالبيت الأبيض في السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧، ضم الرئيس أيزنهاور وعدد من الوزراء والخبراء العسكريين وآخرون؛ عرض دالاس وزير الخارجية نتائج رحلة هندرسون إلى الشرق الأوسط ومن أهمها:

ـ تزايد القلق لدى زعماء الدول ـ الذي اجتمع بهم ـ من تمكن السوفيات من إطاحة حكومات تلك البلدان من خلال تحركاتهم في سورية.

ـ اعتقاد لبنان أنه إذا لم يتم اتخاذ عمل ما للإطاحة بالنفوذ السوفياتي في سورية؛ فإن لبنان لن يصبح بعد الآن حليفاً للغرب.

ـ أثار انتباه هندرسون والحاضرين العداء المتبادل بين الحكم الملكي في العراق والحكم الملكي في الأردن؛ على الرغم من أن الملكين في البلدين من أسرة واحدة (الهاشمية).

ـ تخوف العراقيون من امتلاك سورية لسلاح قوي، يزيد تحكمها في خطوط الأنابيب المارة بأراضيهم، وبخاصة أن عائدات البترول تمثل نصف الدخل القومي العراقي.

ـ يؤكد العراقيون الحاجة إلى التمهل والاستعداد، وأن هذا يستغرق ستة أشهر على الرغم من أن الشعب العراقي لن يرضى بأي عمل عسكري ضد سورية.

---

(١٩) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Consulate General in Istanbul of the Department of State (Istanbul) (2-3 September 1957).

كما شمل تقرير هندرسون اتفاقاً مشتركاً عاماً على موضوعين هامّين هما: يجب عدم القيام بأي عمل عسكري إذا لم يقم السوريون بالتحرشات لإعطاء الذريعة لإثارة الدفاع عن النفس، ومحاولة التسلل إلى سورية واللجوء إلى السوريين أنفسهم لتحقيق ما يبتغيه[20].

وقد أشار دالاس ـ في الاجتماع ذاته ـ إلى الدلائل التي تشير إلى أن يقوموا الآن بزرع شبكة للاتصالات والتجسس في سورية، ومن أجل ذلك أبقت الولايات المتحدة على الاتصالات مع بريطانيا للتنسيق معها، وقد أثني على التعاون المثمر والبناء بين البلدين، وذلك بفضل شخصية وزير الخارجية البريطاني مكميلان[21]. وفي ختام الاجتماع صرَّح أيزنهاور باستعداده ـ في حال الضرورة ـ لتطبيق مبدأ أيزنهاور في الشرق الأوسط؛ وذلك يعني أن الولايات المتحدة قد أخذت بنهج التدخل السافر في شؤون سورية الداخلية[22].

أما وجهة النظر السورية حول البيان الذي صدر بعد زيارة هندرسون للمنطقة؛ فيتضح من خلال المذكرة التي أرسلتها الخارجية السورية إلى المفوضية العراقية بدمشق في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧؛ موضحة فيها «أن الحكومة السورية التي لم تتبين من اتصالاتها المستمرة مع الحكومة العراقية ما يدل على وجود قلق لدى حكومة العراق بالنسبة للأوضاع في سورية، لترجو من المفوضية الملكية العراقية أن توضح لها ما يقلق حكومتها؛ لتقوم وزارة الخارجية بدرس وجهة نظر الحكومة العراقية، والعمل على تبديد الشكوك التي أثارتها الأهواء المغرضة»، وأضافت الخارجية السورية «بأن وجهة النظر الأمريكية التي تسود الآن، هي خلق أخطار مصطنعة لا وجود لها، ولا يقصد منها سوى تفكيك الجماع العربي، وبَعثرة قواه، وتحويله من كتلة واحدة قوية صامدة أمام الخطر الإسرائيلي، إلى كتل صغيرة تحارب بعضها بعضاً، وتنحاز إسرائيل إلى بعض الكتل، وتخرج عن كونها خصماً لمجموع العرب والقومية العربية، فتصبح خصماً لبعضهم، وحليفاً وناصراً للبعض الأخر»[23].

---

(٢٠) Foreign Relations of the United States, Memora of a Conversation with the President, White House (Washington) (7 September 1957), pp. 685-686.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٨٦.

(٢٢) بيير بوداغوفا، الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص ١٢٦.

(٢٣) دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية الأمريكية، الأرشيف السّري، المحفظة ١١٩٥، الملف ٢/ ٣/ ٥أ، البرقية بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧، من السفير المصري في دمشق (محمود رياض) إلى وكيل الخارجية المصرية، =

ثم لجأت الولايات المتحدة إلى وسيلة أخرى للضغط على سورية؛ وهي الضغط العسكري من جانب قوات حلف شمال الأطلسي من الأراضي التركية، وأعلنت مصر وقوفها إلى جانب سورية في حالة وقوع الهجوم عليها، وأسرع عبد الناصر في إرسال عدد من القوات المسلحة المصرية إلى الأراضي السورية، وصلت إلى ميناء اللاذقية يوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٥٧، واتخذت مواقعها على طول الحدود مع تركيا إلى جانب الجيش السوري[٢٤]. كما أبدى الاتحاد السوفياتي استعداداً لمساعدة سورية في هذه الظروف العصيبة[٢٥]؛ وقد أوشكت أن تكون ميداناً للصراع الدولي.

وكان عبد الناصر مدركاً لأبعاد اللعبة؛ ولهذا فقد حَمَّلَ محمد حسنين هيكل رسالة إلى السفير الأمريكي في القاهرة ريموند هير لتسلم إلى رأس الإدارة الأمريكية خلاصتها «ارفعوا أيديكم عن سورية» وكان مجمل الرسالة بعد ذلك هو... إذا كانت الولايات المتحدة تخشى الشيوعيين فعلاً في دمشق، ولا تتخذ ذلك تكئة لأهداف أخرى، فإن خير ما تستطيع أن تفعله الآن هو أن ترفع يدها عن سورية. إن سورية لن تسقط لحساب الشيوعية الدولية أو لغيرها من القوى في العالم، وإن هذه ليست مسؤولية الولايات المتحدة وإنما هي مسؤولية الحركة القومية العربية»[٢٦].

وتجدر الإشارة إلى ما ورد في التقرير الذي أعده قائد القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط الذي رحب بالدور العسكري المصري في اللاذقية؛ على اعتبار أن هذا الدور من المحتمل «أن يعزز القومية العربية ويمنع انجراف سورية إلى فلك السوفيات»، ومضى التقرير قائلاً «إن لم نستطع هزيمتهم فلننضم إليهم... وناصر أفضل من أي بديل منتظر في كل الأحوال»[٢٧].

حينذاك وجد أعضاء حزب البعث السوري أن الحل الوحيد للقضاء على الحزب الشيوعي ونفوذه داخل سورية هو التسريع بإقامة الوحدة مع مصر؛ بخاصة مع وجود

= مرفق بها المذكرات المتبادلة بين كلّ من سورية والعراق والأردن، والمذكرة السورية إلى لبنان بشأن ما وَرَدَ في بيان حكومة الولايات المتحدة عمّا لمسه هندرسون في الشرق الأوسط من قلق بسبب التغلغل الشيوعي في سورية.

(٢٤) أحمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥)، ص ٢٥٦، وبيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩)، ص ١٨٦.

(٢٥) النعيمي، المصدر نفسه، ص ٢٤٩، وسيل، الصراع على سورية، ص ٣٨١.

(٢٦) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٢٧٠.

(٢٧) United States Department of Defense (USDD), Appendix to a Memo Naval Operations for the Joint Chiefs of the Staff (7 November 1957).

تقارب في الأفكار والمبادئ التي ينادي بها الحزب مع تلك التي يعتنقها عبد الناصر وبخاصة بالنسبة إلى محاربة النفوذ الأجنبي في الوطن العربي، وسياسة عدم الانحياز والوحدة العربية[٢٨].

بناء على ذلك، أخذ الحزب يدعو إلى الوحدة مع مصر في جميع الأوساط وبين جموع الشعب السوري والبرلمان والجيش حتى طغى تيار الوحدة على كل شيء. ومن ناحية أخرى؛ وجد أغلبية رجال السياسة المنتمين إلى الأحزاب اليمينية أن الوحدة يمكن أن تكون فرصة للتخلص دفعة واحدة من العسكريين، ومن تسلط حزب البعث والشيوعيين حتى ولو كانوا هم بين ضحاياها؛ لهذه الأسباب ولأسباب أخرى تتعلق بإيمان الشعب السوري بالوحدة، والسعي إلى تعديل التوازن بين العرب وإسرائيل والوقوف في وجه التحديات التركية؛ أخذت الأمور مساراً جديداً، وأصبح هدف المنظمات السياسية هو إنجاز الوحدة مع مصر بأسرع ما يمكن، وبخاصة أن أيّاً منها لم يعد يضمن الحصول على الأكثرية في الانتخابات البلدية أو البرلمانية[٢٩].

وقد واكب ذلك الحدث أن يوسف ياسين مستشار الملك سعود زار القوتلي، وتبادل معه الرأي حول إمكان بناء وحدة إسلامية تنضم إليها سورية كبديل للوحدة المصرية ـ السورية. وفي هذه الحالة إذا ما وافق الجيش السوري على ذلك مع قطع ارتباطاته بالروس يمكن له أن يضمن تأييد الولايات المتحدة والحصول على حاجاته من الأسلحة، غير أن عبد الحميد السراج نظر إلى هذه الاقتراحات على أن الأمريكيين يسعون من جديد إلى الضغط على سورية، وإحداث شرخ في العلاقات مع مصر والاتحاد السوفياتي[٣٠].

وقد تعرّضت مصر أيضاً ـ كما تعرّضت سورية لمؤامرات خارجيَّة ـ لبعض المشاكل تمثَّلت بأن الولايات المتَّحدة قرّرت عزل مصر، ومن ثمَّ عدم إشراكها في أي سياسة في منطقة الشرق الأوسط[٣١].

---

(٢٨) عبد الحميد موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ١٩٣.

(٢٩) أحمد عبد الكريم، مذكراتي: حصاد سنين خصبة وثمار مرة (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٣٨٦.

(٣٠) أنتوني نانتج، ناصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥)، ص ٢٥٣.

(٣١) حسب رواية شارل مالك وزير خارجية لبنان نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، «العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط،» الأهرام، ١٩٥٨/١/١١، ص ٢٥.

ورأت الخارجيَّة الأمريكية أنه «يتعيَّن على الدول الغربيَّة أن تخرج جمال عبد الناصر من الشرق الأوسط، أو تخرج هي من الشرق الأوسط»[٣٢].

وجاءت إرهاصات الوحدة حين وافق مجلس الأمَّة المصري - برئاسة عبد اللطيف البغدادي - في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ على إيفاد واحد وأربعين من أعضائه؛ تلبية لدعوة رئيس مجلس النوَّاب السوري أكرم الحوراني[٣٣]، واجتمع مجلس النوَّاب السوري مع مجلس الأمَّة المصري في جلسة مشتركة في السابع عشر من الشهر ذاته، واقترحوا الاقتراع على القرار التالي:

«إن نوَّاب المجلسين المجتمعين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسورية بإقامة اتحاد فدرالي بين القطرين؛ يباركون الخطوات العمليَّة التي اتخذتها الحكومتان السورية والمصريَّة في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعون حكومتي مصر وسورية للدخول فوراً في محادثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد»[٣٤].

طار السراج إلى القاهرة مقتنعاً بأن الوحدة العربية كانت أفضل إجراء مضاد للتهديد الغربي، ليتحدث مع عبد الناصر عن اتحاد كونفدرالي سوري - مصري يسمى الجمهورية العربية المتحدة؛ وبالرغم من علمه بأن النموذج المصري للقومية لم يكن يحظى بقبول شعبي في دمشق، وبأن الاقتصاد السوري الحر من المرجح ألّا ينسجم مع اشتراكية الدولة في مصر، فإن عبد الناصر كان يعتقد أن إعلان الوحدة يمكن أن يدعم بروزه كزعيم حقيقي للوطن العربي، ويظهر نيته الاحتفاظ بمسافة بعيداً من كل من موسكو وواشنطن[٣٥].

ووفق ما جاء بتقرير السفارة المصرية بدمشق كانت هناك طريقتان تحت البحث والدراسة:

الأولى: هي إعلان الاتحاد فوراً، وإقامة الجهاز الاتحادي الذي يتولى تنفيذ مقومات الاتحاد بين الدولتين، وهذه هي الطريقة التي كان ساسة سورية يرغبون في اتباعها.

---

(٣٢) تعبير مشهور استخدمه دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء في مجلة نيوزويك الأمريكية في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٣٣) مجلس الأمة المصري، مضبطة الجلسة العشرين، الاثنين ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧، ص ٧٢٢ - ٧٣٤.

(٣٤) المصدر نفسه، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، الثامن عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧، ص ١٠٣٨.

(٣٥) Foreign Relations of the United States, 13:74,44, DOS. Memo, U.S. Syrian Relations (7 November 1957).

الثانية: هي العمل على إتمام مقومات الاتحاد الرئيسية عن طريق توحيد الثقافة والجيش والاقتصاد، ثم يتلو ذلك إقامة الجهاز الاتحادي؛ كانت هذه وجهة نظر مصر التي أبدتها في أكثر من مناسبة، وبخاصة في الفترة التي سبقت العدوان عليها.

وكانت الأسباب التي تبديها مصر تأييداً لوجهة نظرها تتلخص في ما يلي:

- أن الإسراع في إعلان الاتحاد قبل استكمال مقوماته قد يؤدي إلى فشل الاتحاد وهو ما قد يسبب نكسة شديدة لفكرة الوحدة العربية.

- ضرورة مراعاة الأوضاع في البلدان العربية الأخرى، إذ إن إعلان الاتحاد دون التمهيد له بطريقة ملائمة قد يزعج الملك حسين والملك سعود، كما ينتظر أن تقاومه حكومتا العراق ولبنان.

- مراعاة الأوضاع الدولية الأخرى، إذ إن الدول الغربية التي حرصت على تفريق كلمة العرب، ستبذل بلا شك كل ما في وسعها لضرب هذا الاتحاد، كما أنه من سياسة تركيا التقليدية عدم قيام دولة عربية قوية على حدودها الجنوبية، ولذا فإنها ستعمل بالتعاون مع الغرب للحيلولة دون قيام هذا الاتحاد، أو القضاء عليه في مهده.

- ضرورة تهيئة الجو الملائم في مصر وسورية حسب وضع كل دولة قبل تنفيذ الاتحاد.

هذا هو ملخص الأسباب الرئيسية التي كانت تبديها مصر تأييداً لوجهة نظرها، ويمكننا القول بأن ساسة سورية أخذوا بهذا الرأي وقتذاك، في حين كانوا يرون أنهم إذ وافقوا في الماضي على ضرورة التريث والتمهيد لإعلان بين البلدين فحتى لا يزعج هذا الأمر الملك سعود والملك حسين، وذلك عندما كانت البلدان الأربعة تشكل كتلة سياسية واحدة. أما الآن فإنهم يرون ضرورة إزعاج الملكين، وأن الطريقة الأنسب لذلك هي إعلان هذا الاتحاد. كما يرى ساسة سورية أن الجو في البلدين أصبح مهيأً بشكل قوي لقبول فكرة الاتحاد، وبخاصة بعد تأييد سورية لمصر أثناء العدوان عليها، كما أن مجيء القوات المصرية إلى سورية أثناء تهديدها بالعدوان التركي جعل الشعب السوري يؤمن بمصر إيماناً كاملاً.

أما بالنسبة إلى الدول الغربية وتركيا وتوقع مقاومتهم لهذا الاتحاد، فقد كان هذا الأمر صحيحاً قبل العدوان على مصر، أما الآن فقد أسفر الغرب عن وجهه الاستعماري بهذا العدوان، كما اتضحت نيات تركيا السيئة بتهديدها لسورية. ويرى الساسة السوريون

أن الغرب وتركيا لن يمكنهما أن يفعلا أكثر مما فَعَلا حتى الآن، وأنهما إذا كانا قد فشلا حتى الآن؛ فذلك بسبب خوفهما من إشعال نار حرب عالمية، بسبب تأييد الاتحاد السوفياتي لمصر وسورية. ويخلصون من ذلك إلى أن تنافس الكتلتين الذي بلغ ذروته في هذه الأيام، والخوف من إشعال نار حرب عالمية، يجب أن يشجعانا على الإقدام على الخطوة الاتحادية دون الخوف من أي عدوان خارجي.

ويرى ساسة سورية أن الجو في البلدين أصبح مهيأً بشكل قوي لقبول فكرة الاتحاد، وبخاصة بعد تأييد سورية لمصر أثناء العدوان عليها، كما أن مجيء القوات المصرية إلى سورية ـ أثناء التهديد التركي ـ جعل الشعب السوري يؤمن بمصر إيماناً كاملاً. واللافت للنظر أن وزير خارجية سورية صلاح البيطار رأى أن تصريح كابوت لودج المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة الذي رحب فيه باتحاد العرب، يُعَد تغييراً في وجهة النظر الأمريكية.

وأكد التقرير ذاته أن شعب سورية عندما يؤمن بالوحدة العربية فإنما يؤمن بها خالصة من أي غرض أو هدف خاص، فلا يتوقع الشعب السوري من الوحدة أن تحقق له منافع خاصة؛ إذ إن سورية تملك كل مقومات الدولة، وتبشر إمكاناتها الاقتصادية بأنها ستكون في مقدمة البلدان العربية من هذه الناحية. ولإيضاح هذه النقطة، فإن شعب الأردن مثلاً يؤمن بالوحدة، ولكنه يعلم أن هذه الوحدة ستنقذ الأردن من وضعه الحالي الذي يضطره إلى أن يعيش عالة على أموال الغير، أما البلدان العربية التي تملك موارد بترولية، فإنها قد أصبحت كالرجل الشحيح الذي يعتقد أن أهله يتقربون منه طمعاً في ثروته، وقد تعلق الشعب السوري بمصر وبزعيمها عبد الناصر؛ بعد أن أعلنت سياستها العربية وإحياءها للقومية العربية، وأصبح السوريون يتوقعون البدء في إنشاء اتحاد مصري ـ سوري؛ ليكون نواة لاتحاد عربي شامل، ولا سيما بعد أن أعلنت مصر ترحيبها بالاتحاد مع سورية[٣٦]، وبدأ اتجاه الوحدة يتبلور في سورية، ويتطلع إلى مصر، وكانت الجماهير السورية كلها تردد بصوت كالرعد هتافها التاريخي، «عبد الناصر يا جبار... يا محطم الاستعمار»[٣٧].

وليس من شكٍّ في أن هذه المشاعر كانت من العوامل التي مهّدت لقيام الوحدة المصريَّة ـ السورية، ولكن القرار الذي أقامها بالشكل الذي استقرّت عليه، كان صادراً

---

(٣٦) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي ٠٠٧٨ ٤٠٢٠٤، تقرير من السفير المصري بدمشق بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧.

(٣٧) محمد حسنين هيكل، «حديث صريح عن التجربة الأولى للوحدة العربية،» الأهرام، ١٣/ ١٠/ ١٩٦١.

عن الجيش الذي استشعر رجاله أهميَّة الوحدة؛ فبادر أربعة عشر من كبار الضُبَّاط السوريين في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ بالسفر إلى القاهرة، وهم مصممون على تحقيق الوحدة، وكانت العبارة التي تقدّموا بها لعبد الناصر خير دليل على شعورهم بالانهيار الذي يتهدّد الجيش السوري بالتمزّق حيث قالوا «احمِنا من أنفسنا أولاً ومن السياسيين ثانياً»[٣٨].

وكانت مطالب الضباط السوريين التي حملها اللواء عفيف البزري ـ القائد العام للجيش السوري ـ إلى الرئيس عبد الناصر؛ تتلخص في أن الوحدة بين مصر وسورية ضرورة قومية مستمدة من ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة عربية. ودعا الضباط إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر، وأن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

ـ دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة، ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح في المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستتحرر.

ـ رئيس دولة واحد، وسلطة تشريعية واحدة، وسلطة تنفيذية واحدة، وسلطة قضائية واحدة، وعلم واحد وعاصمة واحدة، تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

أما في ما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية:

ـ قائد أعلى للقوات المسلحة للدول العربية الجديدة (رئيس الجمهورية الاتحادية)، مجلس دفاع أعلى، قيادة عامة للقوات المسلحة، وقوات مسلحة (برية ـ بحرية ـ جوية) موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز؛ توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة على مسارح العمليات في أراضي الدولة الاتحادية، وموازنة واحدة.

والقيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية؛ شعوراً منها بمسؤوليتها القومية ودورها التاريخي... لتعلن أن كل وحدة لا تُبنى على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين؛ وفي الوقت نفسه تحمل كل حكومة أو

---

(٣٨) صلاح العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان (القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٦٧)، ص ١٨٢.

فئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها تجاه الشعب العربي بأسره وتجاه الأجيال العربية الصاعدة[٣٩].

ويذكر أحد المشاركين في الأحداث[٤٠] أن الوفد العسكري السوري طلب إلى الرئيس عبد الناصر قيام الوحدة الفورية بين القطرين، وطلب البزري أن تتخذ الوحدة شكلاً اندماجياً؛ على أمل أن يرفض عبد الناصر ذلك؛ إلا أنه كان يعلم بحقيقة ما يرمي إليه البزري من وراء هذا الطلب، فأراد أن يفوّت عليه وعلي الشيوعيين السوريين الفرصة؛ فأعلن موافقته على دعوتهم بقيام الوحدة الاندماجية بين البلدين، وعندما رأى البزري ذلك عاد وتراجع عن تمسكه بقيام الوحدة الاندماجية، واقترح أن يكتفي بقيام اتحاد فدرالي إلا أن جمال ظل مُصِراً على رأيه، ومتمسكاً بقيام الوحدة الاندماجية. انقسم الرأي، نتيجة لذلك، بين أعضاء الوفد السوري إلى فريقين: فريق يرى ضرورة التمسك بقرار مجلس القيادة الخاص بقيام وحدة اندماجية مع مصر، أما الفريق الآخر وعلى رأسهم البزري فكان يحاول التحلل من هذا القرار، وأن يكتفي بقيام الاتحاد، واستقر الرأي بينهم في النهاية على التمسك بقرار مجلسهم، وقبول الوحدة الاندماجية مع مصر بعد أن قبلها عبد الناصر وتمسك بها.

وما إن علم مجلس الوزراء السوري بسفر الضُبَّاط حتى أوفد وزير الخارجيَّة البيطار إلى القاهرة؛ دون أن يحمل معه تعليمات بشأن شكل الوحدة، وجرت محادثات مصريَّة/سورية، واضطر مجلس الوزراء إلى قبول الشروط التي قدّمها عبد الناصر، وكانت تقضي بتوحيد مصر وسورية في دولة واحدة اسمها (الجمهوريَّة العربيَّة المتَّحدة)؛ يكون نظام الحكم فيها ديمقراطياً رئاسياً، يتولى فيه السلطة التنفيذيَّة رئيس الدولة، يعاونه وزراء يعيِّنهم ويكونون مسؤولين أمامه. كما يتولى السلطة التشريعيَّة مجلس تشريعي واحد، ويكون للدولة علم واحد وجيش واحد، في وحدة يتساوى فيها أبناؤها في الحقوق والواجبات، وأن يتوقف تدخل الجيش في السياسة، وأن ينصرف الضباط إلى أعمالهم ومن يرغب في العمل السياسي فعليه أن يترك الجيش، ويعمل في السياسة، وأن يتوقف النشاط الحزبي في سورية توقفاً كاملاً ـ كما الحال في مصر ـ، وأن تقوم الأحزاب السورية بالإعلان رسمياً عن حل نفسها. وقد وافق الجانب السوري

(٣٩) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.
(٤٠) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ٢ ج (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧)، ج ٢، ص ٣٦ ـ ٣٧.

على هذه الشروط بالإجماع[41]. ومن ثم اتُّفِق على مبادئ بلغت سبعة عشر مبدأ؛ لتقوم عليها الجمهوريَّة في فترة الانتقال، كان أهمها البنود التالية:

الأول: الدولة العربيَّة، جمهوريَّة ديمقراطيَّة مستقلَّة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمَّة العربيَّة.

الثالث: يتولى السلطة التشريعيَّة مجلس يُسمَّى «مجلس الأمَّة» يُحدَّد أعضاؤه، ويتمّ اختيارهم بقرار من رئيس الجمهوريَّة، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النوَّاب السوري ومجلس الأمَّة المصري.

التاسع: كل ما قرّرته التشريعات المعمول بها في سورية وفي مصر تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرّر لها عند إصدارها، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها.

الثالث عشر: تبقى أحكام المعاهدات والاتفاقيَّات الدوليَّة المبرمة من كل من سورية ومصر وبين «الدول الأخرى»، وتظلُّ هذه المعاهدات والاتفاقيَّات سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرّر لها عند إبرامها، ووفقاً لقواعد القانون الدولي[42].

وفي جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة بالقاهرة في أول شباط/ فبراير ١٩٥٨، اجتمع الرئيسان شكري القوتلي وجمال عبد الناصر بممثلي جمهوريتي سورية ومصر، وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما، جزء من الأمَّة العربية، لذلك تذاكروا ما قرره كل من المجلسين الأمَّة المصري والسوري من الموافقة الإجماعية، على قيام الوحدة بين البلدين كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة... لذلك يعلن المجتمعون اتفاقهم التام، وإيمانهم الكامل، وثقتهم العميقة في وجوب توحيد سورية ومصر، في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة[43].

---

(٤١) هيكل، سنوات الغليان، ص ٢٧٩.

(٤٢) مجلس الأمة: مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين المعقودة علناً في الخامس من شباط/ فبراير ١٩٥٨، ص ٢٠٥٥ ـ ٢٠٦٠.

(٤٣) انظر: بيان إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة أول شباط/ فبراير ١٩٥٨، في: الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة، العدد ١ (١٣ آذار/ مارس ١٩٥٨).

إن إعلان قيام الوحدة الاندماجية بين مصر وسورية بهذه الصورة كان مثار إعجاب وتعجب في آن واحد. وكان أصدق تعبير عن ذلك ما قاله أحد المعاصرين «دعوني أقول أولاً إن الوحدة التي تمت في شباط/ فبراير من سنه ١٩٥٨ كانت عملاً سهلاً، خدعتنا سهولته، وصورت الأمر للأمة العربية على نحو هيّن ويسير... إن الذي حدث تم بسرعة وببساطة يمكن أن تصدق في الأحلام ولكن لا تصدق في الواقع الحي»[٤٤].

١ ـ موقف الولايات المتحدة من الوحدة المصرية ـ السورية

كان قد ورد في تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨؛ ما يفيد بإبلاغ الملك حسين والرئيس كميل شمعون رسالة مضمونها أن آثار الوحدة المصرية ـ السورية ستكون خطيرة بالنسبة إلى الأردن ولبنان، وأن الولايات المتحدة تود مساعدتهما في التصدي لهذه الأخطار، وأنها ترى ضرورة تشاور البلدين مع العراق؛ لتوحيد الجهود في مواجهة الوحدة المزمع عقدها، وأن ذلك يتطلب معرفة موقف الأردن ولبنان قبل تقرير طريقة الدعم الذي ستوجهه الولايات المتحدة لهما[٤٥].

والملاحظ أن الدولتين أبدتا الموافقة والتعاون مع العراق؛ لتكوين تكتل عربي لمواجهة الوحدة المصرية ـ السورية؛ ففي حين أكد الرئيس شمعون أن «لبنان سيؤيد أي تحرك تقوم به الدول العربية في مواجهة تلك الوحدة»[٤٦]؛ فقد ذكر الملك حسين أن «الأردن سيتعاون مع البلدان العربية التي تتبنى نفس الرأي بشأن الوحدة، ونوّه إلى أنّ حكومته على الاتصال بالعناصر المعارضة للنظام السوري»[٤٧].

ويبدو أنها أيقنت أن عبد الناصر سيتمكن من تحقيق جميع شروطه ـ شكلاً ومضموناً ـ إذا ما تمكن من وضع الجيش السوري تحت سيطرته، وقيّد صلاحيات الحزب الشيوعي والسياسيين الموالين للسوفيات، إلّا أنها رأت أن صمود هذا الاتحاد

---

(٤٤) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢)، ص ٥.

(٤٥) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, National Security Council Report (Washington), vol. 12 (24 January 1958), p. 530.

(٤٦) Foreign Office, 371/134386, no. 104, from British Embassy in Beirut to Foreign Office (1 February 1958).

(٤٧) Foreign Office, 371/134386, no. 107, from British Embassy in Amman to Foreign Office (3 February 1958).

نقلاً عن: فادية سراج الدين، الغرب والوحدة المصرية السورية (القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣)، ص ٥٤.

لفترة طويلة بين بلدين غير متجاورين، ولدى كل منهما عادات وتقاليد وثقافات مختلفة هو احتمال غير مؤكد(٤٨).

وكان خبراء الخارجية الأمريكية يرون أن هذه التطورات التي سبقت إعلان الوحدة تعد سلاحاً ذا حدّين؛ فعلى المدى القصير ربما تعني خطوة عبد الناصر القضاء التام على النفوذ الشيوعي في سورية، بينما على المدى البعيد فمن المؤكد أن إعلان الجمهورية العربية المتحدة سوف يسهل سيادة مصر على الوطن العربي، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب ثورية بالنسبة إلى أصدقاء أمريكا في المنطقة(٤٩)؛ في حين أكد سفير الولايات المتحدة في مصر ريموند هير (Raymond Hare) ـ أن وحدة مصر وسورية، وهي عملية معقدة، قد تجبر عبد الناصر على تحويل اهتمامه وتركيزه من تصدير الثورة إلى إدارة الشؤون الداخلية(٥٠).

ولعل أول موقف للولايات المتحدة من الوحدة المصرية ـ السورية قبل إعلانها رسمياً جاء على لسان فونكهاوزر ـ سكرتير أول السفارة الأمريكية بدمشق ـ في مساء يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، حين أخبر القائم بالأعمال بالنيابة بالسفارة المصرية أن الحكومة الأمريكية تنظر إلى الوحدة بين مصر وسورية على أساس أنه عمل يخص سورية ومصر وحدهما، وأنه يتم باختيار الشعبين. وأضاف أن حكومته تشجع هذه الوحدة؛ وبخاصة أن الولايات المتحدة كُوّنت بهذه الطريقة، وقد سبق لكابوت لودج ـ في خطاب له في الدورة الماضية للأمم المتحدة ـ أن عبّر عن رأي أمريكا في هذا الشأن، وأعلن أن حكومته تشجع مثل هذه الاتحادات التي تحقق أمنية الشعب العربي، وقال إن حكومته ترجو ألا يوجَّه أي ضغط على الأردن أو العراق لضمّهما إلى الدولة الجديدة؛ ولكنها لا تمانع في هذا الانضمام إذا وقع باختيار شعبي البلدين سالفَي الذكر، فأجابه القائم بالأعمال بالنيابة «إننا لا نضغط على أحد ولعل ما هو حادث في سورية خير دليل على ما أقول، فإن السوريين هم الذين اقترحوا هذه الوحدة وقد قبلناها؛ إلا أنني ألفت النظر إلى أن إقامة دولة عربية موحدة هي من أمنيات الشعوب العربية وأن الشعب العربي في مختلف البلدان العربية يهفو إلى الوحدة»(٥١).

---

(٤٨) Foreign Office, Memorandum from the Acting Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian,and African Affairs (Berry) to the Acting Secretary of State, vol. 8 (25 January 1958), p. 188.

(٤٩) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Herter to Dulles, Tel. 13:4.8 (25 January 1958).

(٥٠) Foreign Relations of the United States, Hare to DOS (1 February 1958), p. 422.

(٥١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي ٠٠٧٨ ٤٠٢٠٥، رسالة من أحمد فتحي رضوان القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨.

وقد عقد مجلس حلف بغداد مؤتمراً في أنقرة بين يومي ٢٨ و٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨؛ لبحث مسألة الوحدة المصرية ـ السورية وكيفية مواجهتها، وكان من رأي دالاس ضرورة أن تتخذ البلدان العربية مبادرة إذا أرادت فعل شيء؛ لأن الموقف في سورية يشكل تهديداً لجيرانها، وبادر دالاس بإرسال برقية إلى سفراء حكومته في البلدان العربية المجاورة لسورية؛ لإحاطة أولي الأمر فيها بأنهم إذا اضطروا إلى وضع حد للاستفزازات السورية، أو اتخاذ مبرر للدفاع عن أنفسهم طبقاً للمادة ٥١ لميثاق الأمم المتحدة، فسوف تقدم الولايات المتحدة دعماً سياسياً لهم، ومساعدات على شكل مواد عسكرية، وسيتم أيضاً استخدام مبدأ أيزنهاور في حالة تدخل الاتحاد السوفياتي(٥٢).

وفي هذا الاجتماع قال دالاس «إن الوحدة سيكون لها آثار خطيرة على المصالح الغربية وعلى الدول العربية الأخرى، وأن الأمر لن يكون مجرد سيطرة عبد الناصر على الوطن العربي بل سيطرة السوفيات؛ إذ إن هناك احتمالاً كبيراً بأن عبد الناصر قد تحرك بتأييد من السوفيات»، وأكد دالاس أنه إذا ما أخذ الغرب موقفاً سلبياً إزاء هذه الوحدة؛ فسيكون هناك خطر كبير لابتلاع الأردن ولبنان، وأن ذلك يضع السعودية والعراق في خطر. وأضاف دالاس «أن الولايات المتحدة تسعى لتقديم المساعدة إلى أصدقائها، وأن هذا لن يتأتى إلا من خلال موقف عربي موحد من جانبهم إزاء هذا الموقف وأقترح على العراق «عضو الحلف» أن يقوم بهذا العمل وأن الولايات المتحدة من جانبها سوف تطلب من الأردن ولبنان والسعودية تأييد الخطوة العراقية». ويبدو واضحاً أن صانع القرار الأمريكي أراد خلق محور جديد في مواجهة الوحدة المرتقبة؛ معتمداً على قدامى الأعداء من الهاشميين بفرعيهم في العراق والأردن، وكذلك السعوديين؛ بحيث يمكن تجنب الحرج وعزل النظام المصري بخلق حالة من الفتور والتوجس بينه وبين القوى الحاكمة في السعودية التي كانت سنده الرسمي الوحيد في مواجهة أعدائه من الهاشميين. لقد أراد دالاس بهذا توحيد الأضداد وتذويب التناقضات أملاً في أن يكون لديهم القدرة على التصدي لهذا الخطر الذي ربما قد يؤثر في ميزان القوى في المنطقة(٥٣).

---

(٥٢) F.R.U.S.:1958-1960, vol. XIII, Telegram from the Delegation of the Baghdad pact council meeting to the Department of State, 29 January 1958, p. 411 .

(٥٣) Foreign Relations of the United States, Eisenhower International Series Box 42, King Saud, 1958-1960, Memo. for The President (30 January 1958), and Foreign Relations of the United States, Memor. from Acting Secretary of State Herter to President Eisenhower (Washington), vol. 11 (30 January 1958).

وكان دالاس قد عقد اجتماعاً خاصاً مع نوري السعيد؛ أكد له خلاله أن أي مقاومة للوحدة المصرية ـ السورية يجب أن تبدأ من قبل العرب فقط، وأن على العراق أن يحاول التعاون بخصوص هذا الشأن مع البلدان العربية الأخرى (السعودية والأردن ولبنان) لكي لا يقف وحيداً في الوطن العربي، ويجب أن يتم تنسيق الموقف العربي بسرعة، والإعلان عنه حتى تستطيع الولايات المتحدة تقرير سياستها على أساسه. ووافقه نوري على ذلك، وطلب إليه أن تتصل الولايات المتحدة بالسعودية والأردن وتدفعهما إلى التعاون مع العراق لمواجهة تلك الوحدة. ووعده دالاس بالقيام بذلك(٥٤)؛ ليطمئن أصدقاء بلاده بأنها لن تتركهم يتساقطون، غير مدرك للمتغيرات التي وقعت بالمنطقة؛ من حيث إن عراق نوري السعيد لم يعد قادراً على قيادة المنطقة في ظل تزايد المد القومي؛ مغفلاً أن عبد الناصر خرج من حرب السويس مغناطيساً جاذباً لجماهير رأت فيه تحقيق الحلم الذي طالما لم يتحقق، كما رأت فيه صورة جديدة من القيادة القادرة على التحدي والصمود.

وبدأ دالاس ـ ربما بعد عودته من مؤتمر حلف بغداد ـ يحاول أن يجد مخرجاً يجنب الولايات المتحدة الانخراط في عمل قد يلصق بها تهمة العمل ضد إدارة شعوب المنطقة، وهو ما اتضح في محادثته التليفونية مع أيزنهاور أول شباط/ فبراير ١٩٥٨ ومفادها «إذا كانت الوحدة تتماشى مع رغبة الشعبين وإرادتهما، وتعمل من أجل رخاء الشعوب وسلام المنطقة فإننا نرحب بها»(٥٥).

وأرسل أيزنهاور، في اليوم ذاته، إلى العاهل السعودي خطاباً قال فيه «إنني أكتب لك بخصوص الخطط المعلنة لإنشاء اتحاد بين مصر وسورية تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة؛ ومع أن معلوماتنا عن هذا التطور، والقوى التي تسانده ما زالت ناقصة بل وأحيانا متناقضة، فإنه يبدو واضحاً أن الاتحاد المقترح سوف يترتب عليه نتائج خطيرة للدول العربية الأخرى التي نحتفظ معها بعلاقات صداقة... وإنني أعرف أن حكومة العراق تنوي التشاور مع حكومة جلالتكم، وكذا مع حكومات الأردن ولبنان حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه، وإنني أعرف أن هذه المشاورات سوف تكون بناءة، وأرجو من جلالتكم أن تشاركوا بأفكاركم الحكيمة، ونصيحتكم مع الدول العربية الأخرى، وإني مهتم أشد الاهتمام بآراء جلالتكم وأتطلع لأن أتلقاها في أقرب فرصة ممكنة»(٥٦).

---

(٥٤) Foreign Relations of the United States, Telegram from Secretary of State Dulles to the Department of State (Ankara), vol. 12 (29 January 1958), pp. 33-34.

(٥٥) D.D.E.; Library, Dulles Papers, Tel. Call to the President (1 February 1958).

(٥٦) Foreign Relations of the United States, vol. 19, Document no. 560, From Eisenhower To King Saud Ibn Ad al Aziz (1 February 1958). =

وكان دالاس قد أبلغ سفراء أمريكا في البلدان العربية المجاورة لدولتي الوحدة؛ بضرورة إقناع حكامها بخطورة الوحدة؛ لأن زيادة نفوذ مصر يتعارض مع السياسة الأمريكية التي تُعارض بشدة تقوية القومية العربية التي تسير في الاتجاه المضاد للغرب، وتُقلل من هيبة حلف بغداد، كما أنه يُهدد وجود إسرائيل ومصالحها التي لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهلها، إضافة إلى أن قيام الوحدة المصرية ـ السورية يعرض المصالح الأمريكية للخطر ويجعلها تحت رحمة عبد الناصر[٥٧].

وقد أفادنا عبد الحميد غالب (سفير مصر في بيروت) في رسالته المؤرخة في ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨، بمضمون لقائه بنظيره الأمريكي روبرت ماكلنتوك (Robert MacLintock)، ونوجز أهم ما طرح في هذا اللقاء في ما يلي:

ـ أعرب ماكلنتوك عن ترحيب بلاده ـ من ناحية المبدأ ـ بأي اتحاد يقوم بين البلدان العربية، وقال إنه علاوة على التصريح الرسمي الأمريكي الذي صدر في هذا الصدد؛ فالمعلوم أن السفير الأمريكي في القاهرة أبلغ رأي حكومته هذا إلى الحكومة المصرية، كما أبلغ ماكلنتوك هذا الرأي رسمياً إلى الرئيس اللبناني كميل شمعون.

ـ وأسرَّ السفير ماكلنتوك إلى السفير غالب أنه نصح شمعون بأن يلتزم لبنان جانب الحكمة، وضبط الأعصاب حيال الوحدة المصرية ـ السورية؛ تجنباً لإثارة الثغرات الطائفية في لبنان، وما قد تجر إليه من اضطرابات داخلية أو توتر في علاقات لبنان الخارجية وخصوصاً مع البلدان العربية.

ـ أضاف ماكلنتوك أنه اضطر إلى إسداء هذه النصيحة لشمعون؛ نتيجة لمقابلة خاصة تمت بين ماكلنتوك والدكتور شارل مالك كان فيها الأخير غير محتفظ بهدوء أعصابه، ولم يقتصر على توكيد خطورة الوحدة المصرية ـ السورية على لبنان بل اتهم مصر بالضغط على سورية لإتمام الوحدة.

واستطرد ماكلنتوك معلقاً على حديث الدكتور شارل مالك معه قائلاً «إن المعلومات التي لدى السفارة الأمريكية في دمشق تدل على أن سورية كانت أكثر سعياً إلى الوحدة من مصر، وأن السوريين سعوا إلى الوحدة على بكرة أبيهم ما عدا الشيوعيين».

= انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٢) في نهاية هذا الكتاب.

(٥٧) دوايت أيزنهاور، حرب صليبية في أوروبا: مذكرات الجنرال أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية (القاهرة: دار الفقيه للنشر والتوزيع، ١٩٦٩)، ص ١٠٢.

ـ أكد السفير المصري لنظيره الأمريكي أن الجمهورية العربية المتحدة لن تسعى إلى ضم دولة عربية أخرى إليها، وأن المصريين والسوريين يعلمون أن الوحدة أو الاتحاد لا يتم بالإكراه أو حتى بالترغيب، وإنما يتم ذلك فقط إذا انبثق عن إرادة الشعوب، ومبدأ تقرير المصير، وأن تسمية الدولة الجديدة بالجمهورية العربية المتحدة هو إقرار لواقع نظام الحكم في الدولتين الموحدتين، وليس فيه ما يمس الأنظمة الملكية القائمة في الأقطار العربية الأخرى، وأن فتح الباب للوحدة أو الاتحاد يحمل هذا المعنى بكل وضوح، وفي ما يتعلق بلبنان بالذات فالمصريون والسوريون يعلمون أن لبنان بلد إسلامي ـ مسيحي بقدر ما هو مسيحي ـ إسلامي، وليس من مصلحة الجمهورية العربية المتحدة أن تضغط على لبنان ليسير نحو الوحدة أو الاتحاد ضد إرادة شعبه.

وكان رد ماكلنتوك أنه يعتقد شخصياً أنه ليس من مصلحة مصر وسورية أن ينضم لبنان إليهما في ظروفه الحالية، كما أكد السفير المصري لنظيره الأمريكي أن مصر لن تحاول جر لبنان إلى الانضمام إلى هذه الوحدة.

ـ واستطرد السفير المصري قائلاً لنظيره الأمريكي؛ أن قيام دولة إسرائيل على أكتاف الولايات المتحدة كان نقطة تحول في علاقات أمريكا بالوطن العربي الذي يُذَكره أنها اعترفت رسمياً بدولة إسرائيل قبل قيامها فعلاً، وربما كان قيام الجمهورية العربية المتحدة فرصة أمام الولايات المتحدة؛ لمحاولة إجراء عملية توازن في علاقاتها بالوطن العربي، وعليها أن تتجنب ـ على الأقل ـ وضع العراقيل في وجه الجمهورية الجديدة؛ هذا إذا لم ترَ من مصلحتها بذل كل ما يمكنها بذله من جهود للوقوف بجانب الدولة الجديدة.

ولما استفهم السفير المصري عن السبب في التحفظ الشديد الذي أبدته الولايات المتحدة في بيانها عن الوحدة، وما جاء فيه من عبارات لا تخلو من الغموض، أجاب نظيره الأمريكي بأن بلاده سارعت في إبداء موافقتها من ناحية المبدأ، ولكنها رأت التريث حتى تتكشف التفاصيل. وفي نهاية المقابلة أكد ماكلنتوك اقتناعه بأن السلم والاستقرار في الشرق الأوسط متوقف على شخص واحد هو الرئيس جمال عبد الناصر الذي يرغب فعلاً في هذا السلم والاستقرار، وأنه لن يألو أي جهد في سبيل تأييد الولايات المتحدة للجمهورية الجديدة[٥٨].

(٥٨) دار الوثائق القومية بالقاهرة: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الكود الأرشيفي ٤٠٢٠٥ ٠٠٧٨، حديث السفير عبد الحميد غالب مع السفير الأمريكي في بيروت يوم ٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨.

وقد تضمنت رسالة السفير الأمريكي بسورية إلى وزير خارجية بلاده أنه في حالة الاعتراف بالوحدة، فإن ذلك يحمل جوانب سلبية وأخرى إيجابية، ويمكننا إيجازها في ما يلي:

ـ تتمثل الجوانب السلبية بمعارضة بلدان عربية صديقة للولايات المتحدة، واحتمال انضمام اليمن إلى تلك الوحدة، ما يعني امتدادها وتوسعها في مصلحة عبد الناصر، ورد فعل إسرائيل تجاه ذلك، بينما تمثلت الإيجابيات بالاعتقاد بأن الاتحاد سيسهم في اندحار الأصوات صاحبة التوجه الشيوعي تجنب إعطاء انطباع بالعداء للقومية العربية أو للوحدة العربية[٥٩]. ووفقاً لما ورد في تقرير السفارة المصرية بواشنطن؛ فإن وزارة الخارجية الأمريكية أبدت دهشتها للسرعة وللطريقة التي تمت بها الوحدة، وأن هذه المفاجأة تشبه عقد صفقة الأسلحة التشيكية[٦٠]؛ في حين أكد شكري القوتلي لأعضاء السفارة الأمريكية بدمشق أن الجمهورية العربية المتحدة قدمت إلى أمريكا فرصة فريدة؛ لكي تُظهر نيتها الحسنة تجاه الوطن العربي، وحث الولايات المتحدة على عدم خلط القومية مع الشيوعية، كما ذكر القوتلي أن سورية اشترت بالفعل أسلحة سوفياتية، ولكن ذلك كان في الوقت الذي رفض الغرب فيه إمدادها بالسلاح، وأنه لطالما أقامت سورية علاقات طيبة مع الاتحاد السوفياتي، ولكن دون أي هيمنة من الكتلة الشيوعية على سورية[٦١].

وقد رأت الولايات المتحدة أن اقتناع عبد الناصر بالوحدة المصرية ـ السورية كان ضرورياً؛ لإحباط سيطرة شيوعية في سورية، كما أن رئاسة تلك الوحدة آلت إلى عبد الناصر الزعيم والرمز لجذور الوحدة العربية، وله بلا شك شعبية هائلة في كامل المنطقة العربية، وسيبذل جل جهده في البلاد المحافظة لجذب العناصر المؤيدة للقومية، بيد أن الولايات المتحدة توقعت أن عبد الناصر سيواجه مشاكل هائلة في إبقاء واستقرار ذلك الاتحاد، وكانت تعتقد بأنّ الاتحاد يمكن أن ينجز لسنة على الأقل أو حتى زخمه الحالي، وسيكون من المحتمل أن تتبّنى مصر وسورية سياسة الحياد في سياستهما الخارجية، وإن كان السوفيات قد عانوا ما اعتبرته انقلاباً تكتيكياً في سورية؛

---

(٥٩) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Telegram from the Embassy in Syria to the Department of State, vol. 13 (10 February 1958), p. 422.

(٦٠) دار الوثائق القومية: الكود الأرشيفي ٤٥٣٢١ ـ ٠٠٧٨، التقرير الرقم ٩١٠ من سفير مصر بواشنطن في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨.

(٦١) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Telegram from the Embassy in Syria to the Department of State, vol. 13 (20 February 1958), p. 629.

فإنهم سيعملون على تكييف سياستهم بغرض استعمال الاتحاد جسراً إلى أفريقيا، فضلاً عن إضعاف وتقويض الأنظمة المحافظة[٦٢].

وقبيل الاستفتاء الشعبي على الوحدة في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨؛ افتعل عبد الله خليل رئيس وزراء السودان ـ وكان من أشد الموالين للغرب ـ مشكلة؛ حين دفع بقوات سودانية لاحتلال منطقة حلايب على الحدود بين السودان ومصر، وكانت هذه المنطقة مصرية؛ وفق ما تقوله الخرائط المعتمدة، وادعى خليل أن لديه خرائط أخرى حصل عليها تثبت أن المنطقة سودانية، وحين جرى بحث هذه الأزمة في القاهرة وكيفية مواجهتها، وكان هناك رأي يقول: بدفع قوات مصرية إلى منطقة حلايب إلا أن جمال عبد الناصر أدرك أن الموضوع كله مؤامرة أعدتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية؛ لإفساد مناخ الوحدة بين مصر وسورية، وكان رأيه أنه سوف يكون مشهداً غريباً أن تتقاتل قوات مصرية وسودانية على قطعة أرض في الوقت الذي تقوم فيه مصر بعمل وحدوي كبير مع سورية، وأنه لا يجب أن نستسلم لهذا الاستفزاز. وفي يوم الاستفتاء عرض الملك سعود على الرئيس عبد الناصر وساطته بين مصر والسودان، لحل هذه الأزمة إلا أن عبد الناصر كلف وزير الخارجية محمود فوزي بأن يبلغ السفير السعودي بالقاهرة أن الأزمة بين مصر والسودان تم تطويقها، وأنها لم تعد في حاجة إلى وساطة مشكورة من قبل أحد من الإخوان العرب[٦٣]. وقد سعى عبد الناصر لتفويت هذه الفرصة على الغرب وأمريكا؛ فمنع لجان الاستفتاء على الوحدة من مباشرة أعمالها في تلك المنطقة المتنازع عليها، وأعلن بياناً جمد به الموقف على الحدود بين مصر والسودان[٦٤].

وفي حين تصرف عبد الناصر تصرفاً وطنياً؛ أخذ عبد الله خليل يلح في تموز/ يوليو ١٩٥٨ على معرفة طبيعة المساعدات التي ستقدمها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للسودان في حالة اعتداء مباشر أو غير مباشر من مصر على السودان، وبخاصة مع سعي مصر إلى تسوية حدودها مع الأخيرة، وأكدت الولايات المتحدة أن موقفها بوضوح يتمثل بإصرارها على الحفاظ على سيادة واستقلال الدول، وموقفها من لبنان والأردن لدليل بيِّن على ذلك الاتجاه[٦٥].

---

(٦٢) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula (Washington), vol. 12 (20 February 1958).

(٦٣) هيكل، سنوات الغليان، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٦٤) البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج ٢، ص ٤٥.

(٦٥) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي التاسع والعشرين (آذار/ مارس ١٩٥٨)، مسألة الحدود المصرية ـ السودانية، ص ٤٤ ـ ٤٦، و Foreign =

ومن المفيد ذكره أن الحكومة الأمريكية وقعت مع الحكومة السودانية العسكرية في ١٧ آذار/مارس ١٩٥٩ اتفاقية استثمارات خاصة، مع مراعاتها لحساسية استخدام الضمانات المقابلة لتلك الاستثمارات إلا بموافقة حكومة جمهورية السودان، وإن كان الجانب السوداني قد وضع بعض التحفظات عن تلك الضمانات[٦٦].

٢ ـ أمريكا تدفع بالملك سعود لإسقاط الوحدة

ترجع جذور هذه المسألة إلى شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧، مع بروز تيار الوحدة في سورية، يدعمه موقف الجيش المتحمس لقيامها؛ وإبان ذلك اتصلت عناصر سعودية بعناصر مدنية وعسكرية سورية؛ لبحث إمكان الحيلولة دون قيام الوحدة. وعندما وصلت هذه الأنباء إلى المجلس العسكري السوري من طريق أحد أعضائه وهو أحمد عبد الكريم؛ قرر أن يتولى عبد الحميد السرّاج رئيس المكتب الثاني (الاستخبارات) متابعة الموضوع، وطلب منه ـ كاختبار لمدى جدية الموضوع ـ أن يطلب من السعودية إمكانات مالية توضع تحت تصرفه. رفض السرّاج في البداية حتى لا يتهم بالرشوة، ولكن المجلس أصر على ذلك، وبالفعل وصل شيك بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه استرليني، وطلب المجلس زيادة المبلغ؛ فتم إصدار شيكين آخرين، كل منهما بنصف مليون جنيه استرليني، وهكذا وصل المبلغ الإجمالي إلى مليوني جنيه، وعندما تبين أن خطوات الوحدة تسير في طريقها؛ أثيرت فكرة ضرب طائرة جمال عبد الناصر وإسقاطها[٦٧].

ووفقاً لما ذكره قريب من الأحداث[٦٨]؛ فقد بعث الملك سعود بثلاث شيكات مجموع مبالغها ٢ مليون جنيه استرليني إلى السراج بواسطة أسعد إبراهيم، وهو صهر الملك سعود، وأرسل يعده أنه إذا قام بانقلاب يحول دون قيام الوحدة بين سورية ومصر قبل إعلان نتيجة الاستفتاء؛ فإن الملك سعود سيدفع لسورية ١٠٠ مليون جنيه استرليني، تدفع المملكة مقدماً ٢٠ مليون جنيه استرليني على أن يدفع باقي المبلغ بعد نجاح الانقلاب؛ لكي يساعد على إصلاح الأحوال. ثم أضاف، أن الملك يضمن لعبد الحميد

= Relations of the United States, 1958-1960, Telegram From the Embassy in Syria to the Department of State, vol. 13 (20 February 1958), p. 629.

(٦٦) *United State Treaties and Other International Agreements, Sudan, Economic, Technical, and Related Assistance* (New York: Department of State, 1958), vol. 9, pp. 343-346.

(٦٧) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت؛ القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، وأحمد حروش، عبد الناصر والعرب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٦٨) هيكل، سنوات الغليان، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٩.

السراج أن يقوم السفير الأمريكي بالاعتراف بالنظام الجديد فور إعلان الانقلاب، فضلاً عن اعتراف الدول الصديقة للولايات المتحدة. وقد سلم أسعد إبراهيم قائمة تضم أسماء سعوديين لاجئين في سورية، وأطلق السعوديون على عملية الانقلاب اسماً رمزياً (البناية)، وقام السراج بسحب المبلغ على عجل قبل أن يقوم الملك بوقف صرفه بعد فضحه للمؤامرة، وسلّم السراج صوراً من هذه الشيكات، وإيصالات الإيداع في حسابات في سويسرا باسمه إلى عبد الناصر والقوتلي. كما كشف السراج لعبد الناصر «تفاصيل مؤامرة أخرى أعدها صهر الملك تقضي بضرب طائرة عبد الناصر في الجو إذا جاء إلى دمشق بعد الاستفتاء».

ولدينا رواية لأحد شهود الحدث[٦٩] الذي أكد أن تلك المؤامرة كانت تهدف إلى تنفيذ أحد الأمرين:

- القيام بانقلاب يمنع الوحدة أصلاً.

- قتل عبد الناصر بتدمير طائرته أو بأي وسيلة أخرى؛ لمنع هذه الوحدة والتخلص نهائياً منه.

وأضاف الشاهد أنه سافر بصحبة العميد عبد المحسن أبو النور - ممثل القيادة المشتركة في سورية - إلى القاهرة، وتوجه مباشرة إلى بيت عبد الناصر وسلمه الشيك المثبت فيه مليون جنيه استرليني، وأطلعه على المؤامرة ؛ بناء على قرار مجلس القيادة الذي كلفه ذلك.

وفي خطابه من على شرفة قصر الضيافة بدمشق في ٥ آذار/ مارس ١٩٥٨؛ كشف عبد الناصر تفاصيل المؤامرة ضد قيام الجمهورية العربية المتحدة يوم الاستفتاء، وأنها تضمنت تقديم مليوني جنيه لعبد الحميد السرّاج؛ لوقف عملية الاتحاد، وأن مصدر التمويل هو السعودية، وأن الوسيط كان النائب السوري عزيز عباد[٧٠].

وقد نشر محمد حسنين هيكل مقالين في يومي ٨ و١٢ من الشهر والعام نفسيهما، وجاء في المقال الأول «باسمك - يا صاحب الجلالة - جرت محاولة لتحطيم أمل شعبين، انعقد الرجاء بينهما على الوحدة، وباسمك عرض الوسطاء، والوسطاء يا

---

(٦٩) أحمد عبد الكريم، أضواء علي تجربة الوحدة، ط ٢ (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١)، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٧٠) الأهرام، ٦/ ٣/ ١٩٥٨.

صاحب الجلالة ـ وإنها لمأساة تحرق وتمزق ـ هم أهل بيتك وأقرب الناس إلى قلبك ـ عرضوا على المقدم عبد الحميد السراج مبلغ ٢٢ مليون جنيه استرليني حتى يقوم بانقلاب ليلة الاستفتاء يحول دون إتمام الوحدة[٧١]. وجاء المقال الثاني بعنوان «مرة ثانية... يا صاحب الجلالة!» وفيه أشار هيكل إلى البلاغ الذي صدر في الرياض وجاء فيه: «لقد أمر جلالة الملك في الحال أن تشكل لجنة عليا للتحقيق في هذا الأمر لإظهار معمياته ومقاصده، وستنشر الحكومة هذا التحقيق فور الانتهاء منه».

ثم أشار هيكل إلى الصداقة التي ربطت بين الملك سعود والرئيس عبد الناصر، مذكراً بلقائهما في موسم حج سنة ١٩٥٤، وما تم في اجتماع الدمام في شهر أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٦، ومن ذلك أن أنور السادات ـ الذي كان يرافق عبد الناصر ـ دعا جميع الصحفيين المصريين؛ ليبلغهم تعليمات صادرة من الرئيس مفادها «أن الرئيس عبد الناصر يطلب منكم:

ـ إبراز أن الجماهير كانت متحمسة لجلالة الملك سعود.

ـ أن جلالة الملك سعود هو الذي كان يرأس الاجتماعات، وأن اسم جلالته يجب أن يسبق أسماء كل المجتمعين في الدمام».

ثم أشار هيكل إلى زيارة الملك سعود للولايات المتحدة (في مستهل عام ١٩٥٧)، وكيف حاولت الإدارة الأمريكية إقناعه بانتهاء دور مصر ومن ثم يجب أن يبدأ دورك، وأن قيادة الوطن العربي والإسلامي لم يعد لها غيرك، وقال هيكل «ولقد كنا يا صاحب الجلالة نضع قيادها في يديك، ولم نكن يا صاحب الجلالة نرضى أو نريد أن يضعها جون فوستر دالاس في يديك»، وفي الختام قال «ولم تنس ـ يا صاحب الجلالة ـ وأنت عائد في الطريق أن تمر على الشمال الأفريقي كله، تؤكد زعامتك الجديدة للعالم العربي والإسلامي، وتمهد للدور الذي اصطفاك دالاس، من دون العالمين للقيام به، وفاتكَ ـ يا صاحب الجلالة ـ أن دالاس لا يمكن أن يخدم إلا أغراض أمريكا ولا يمكن أن يستهدف غير مصلحتها».

وقد أدى نبأ المؤامرة الهادفة إلى اغتيال عبد الناصر إلى تأزم الوضع داخل المملكة ذاتها، ما أثار قلقاً بالغاً لدى آل سعود وكبار علماء الدين، وقد صدر في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٨ مرسوم ملكي يمنح رئيس الوزراء الأمير فيصل المسؤولية التامة للإشراف على

(٧١) الأهرام، ٨ و١٢/ ٣/ ١٩٥٨، وانظر الصفحة الأولى للمقال الأول بالجريدة نفسها في الملحق الرقم (١٦).

تنفيذ جميع السلطات الإدارية في ما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية والشؤون المالية[٧٢].

وكان الرئيس أيزنهاور في واشنطن يتابع ما يجري في المنطقة، وقد أحس أن الأمور في الشرق الأوسط تأخذ اتجاهاً آخر غير ما قصد إليه؛ حين كتب للملك سعود يطلب إليه أن يتشاور مع العراق والأردن ولبنان؛ لكي يقوموا جميعاً بالتنسيق في ما بينهم؛ لمواجهة قيام الوحدة بين مصر وسورية، وظهور دولة كبرى في المنطقة تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة»، غير أن اكتشاف مؤامرة سعود كان يعني أن الإدارة الأمريكية فقدت كل أمل لها في التخلص من الوحدة المصرية ـ السورية وإسقاطها، كما أن هذا الاكتشاف قد قضى على مكانة الملك سعود في الشرق الأوسط وزعامته التي عملت الولايات المتحدة على مدى سنوات على إظهارها؛ لكي يكون هناك زعيم عربي منافس لعبد الناصر، وحين بدا ضيق أيزنهاور بتلك التطورات شديداً؛ دعا مساعده العسكري البريغادير جودباستر وأملاه مذكرة جاء فيها «إنني حتى هذه اللحظة لم أفهم ماذا حدث في الشرق الأوسط، إن كل ما قرأته لم يجعلني مهيأً للتطورات التي جرت، فهل كنا على علم بها أم أننا فوجئنا مثل الآخرين؟ لقد كانت سياستنا كما أعرف هي انتزاع سورية بعيداً عن مصر، وعزل عبد الناصر بواسطة أخذ سعود من جانبه، فإذا نحن نفاجأ بالعكس تماماً، عبد الناصر يستولي على سورية بالكامل، ثم يقوم بعزل سعود»[٧٣].

لقد عدت الولايات المتحدة الوحدة المصرية ـ السورية بمنزلة امتداد لنفوذ مصر بتوجهاتها القومية إلى قلب الجناح الأسيوي من الوطن العربي؛ من شأنه أن يقلب موازين القوى المحلية، ويهدد مصالح الدول العظمى في منطقة الشرق الأوسط. وكان من شأن الوحدة تهديد لبنان والأردن والعراق والسعودية، وتشجيع الميول المناهضة للغرب عموماً، وللولايات المتحدة خصوصاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن بالمقابل فإنه كان للوحدة جانب إيجابي في تقدير أمريكا، تمثل بمجابهة عبد الناصر للشيوعيين في دولتي الوحدة والتخلص من خطرهم في سورية. ولقد فضلت الولايات المتحدة تبني موقف يقوم على تجنب عملية كبح عبد الناصر ونفوذه، وعلى اتباع رد فعل خافت غير صاخب في مواجهة الوحدة، وإن كانت إدارة أيزنهاور عمدت إلى سياسة عزل مصر، وبالذات عن المشرق العربي، ولكن بتكتيك يبتعد عن المواجهة

---

(٧٢) أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية: من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٧٣) هيكل، سنوات الغليان، ص ٣٠٩.

الصريحة المكشوفة، ولا يستبعد تلطيف العلاقات من خلال بعض الخطوات الصغيرة في مجال تخفيف القيود المفروضة على التجارة مع مصر(٧٤).

وبعد اجتماعات مشتركة بين خبراء وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، وبعض المهتمين من وزارة الدفاع؛ اتفق رأي دالاس وشقيقه آلان على أنه قد يكون من الضروري التقدم إلى أيزنهاور بتوصية لإجراء بعض الملاءمات مع خطوط مسار السياسة الأمريكية فهي «كما هي الآن على مسار صدام مكشوف مع حركة القومية العربية التي يبدو أن نجمها في صعود»، ووافق أيزنهاور على المبدأ، ومن ثم كلف دالاس مساعده ويليام راونتري بإبلاغ توجيه سري إلى جميع سفراء الولايات المتحدة في المنطقة، وكان مما تضمنه:

ـ أن وزارة الخارجية تؤكد من جديد أن ازدياد نفوذ مصر يؤدي إلى تقوية القومية العربية، ويشجع الاتجاهات المضادة لأمريكا في الشرق الأوسط وفي أفريقيا، ثم هو يؤثر في هيبة حلف بغداد ـ الذي يعتبر حلقة هامة في شبكة الدفاع عن العالم الحر ـ ويمس بالضرورة موقف إسرائيل ومصالحها؛ الأمر الذي لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهله.

ـ إن وجود السيطرة على مواصلات نقل بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا، سواء من طريق قناة السويس أو من طريق أنابيب البترول المتجهة إلى البحر المتوسط، تحت السيطرة الفعلية للقاهرة؛ يعرّض المصالح الأمريكية في المنطقة لخطر أكيد، فإن ذلك يجعل الجمهورية العربية المتحدة الآن في وضع يمكّنها من ممارسة الضغط على الولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية، وهذا الاحتمال يمكن أن يتحول إلى سلاح مخيف في يد الرئيس عبد الناصر.

ـ وفي الظروف الحالية فإن متابعة الأسلوب السابق تجاه الجمهورية العربية المتحدة لن يؤدي إلا إلى مضاعفة سخط العرب، ودفعهم إلى أحضان السوفيات، وهذا يتطلب بعض التغييرات في أسلوب متابعة سياستنا، وإذا نجحنا في أن نقنع عبد الناصر بأن الولايات المتحدة قد وطدت نفسها على حكمه، وأنها الآن على استعداد للاستجابة لبعض شروطه، فإن النتيجة الحتمية لذلك ستكون فتوراً في العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والكتلة السوفياتية.

---

(٧٤) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

- يتحتم أن تظل جهودنا متجهة إلى مهاجمة فكرة الوحدة بين مصر وسورية، ولا يجب أن تتوقف جهودنا لايجاد فاصل بين البلدين، وينبغي أن يظل ذلك من أبرز أسس سياستنا في المنطقة.

وفي النهاية ينبغي انتهاز فرصة لتقوية الاتحاد العراقي - الأردني الذي سوف يستمر في الحصول على تأييد الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوري - المصري(٧٥).

فقدت الولايات المتحدة أي أمل لها في منع قيام هذه الوحدة، وأصبحت مضطرة إلى مواجهتها وإعلان موقفها الرسمي منها؛ إما برفضها ومواجهة تداعيات هذا الرفض أو بالاعتراف بها، والعمل في الوقت نفسه على إسقاطها، وإن كانت الاستخبارات المركزية قد توقعت أن يواجه عبد الناصر مشاكل كثيرة من أجل المحافظة على هذه الاتحاد، وحفظ الأمن والاستقرار داخل دولة الوحدة، وتوقعت ألا تظل الوحدة أكثر من عام واحد؛ إذا لم يتم التخلص من عبد الناصر في غضون هذه الفترة، وتعود مصر وسورية إلى وضعهما السابق(٧٦)، وعلى أي حال اعترفت الولايات المتحدة بالوحدة المصرية - السورية في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٥٨، وجاء في بيانها الرسمي «إن حكومة الولايات المتحدة قد أعلمت رسمياً بإعلان الجمهورية العربية المتحدة بعد الاستفتاء الذي تم في مصر وسورية في ٢١ شباط/ فبراير، وبعد أن أخذت علماً بتأكيدات الجمهورية العربية المتحدة بأنها تنوي احترام تعهداتها الدولية والتقييد بها؛ بما في ذلك جميع التعهدات الدولية لمصر وسورية على السواء؛ تقدم اعترافها إلى الحكومة الجمهورية العربية المتحدة مع التعبير عن أمنياتها الطيبة»(٧٧).

وقد كان أحد أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى ذلك؛ هو محاولة إبعاد عبد الناصر عن السوفيات، ولكن ذلك لم يتحقق، فبعد شهر وبضعة أيام، وتحديداً في أول نيسان/ أبريل ١٩٥٨م أعلن عبد الناصر، عن عزمه القيام بزيارة الاتحاد السوفياتي على رأس بعثة رسمية مكونة من كبار المسؤولين في نهاية ذات الشهر. حينذاك سارعت الولايات المتحدة إلى استمالة عبد الناصر إلى جانبها بكل الطرق، وإفشال هذه الزيارة. وفي الرابع من الشهر، ذاته أعلن البنك الدولي عن تقديم قرض لمصر تراوح قيمته

---

(٧٥) هيكل، سنوات الغليان، ص ٣١١ - ٣١٣.

(٧٦) CIA Documents: National Intelligence Estimate, Prospects and Consequences of Arab Unity Moves (20 February 1958).

(٧٧) American Foreign Policy Current Documents (1958): United States Recognition of the United Arab Republic, Statement Issued by the Department of State (25 February 1958), p. 1072.

بين ٧٠ ـ ١٠٠ مليون جنيه بهدف القيام بعمليات؛ لتوسيع وتعميق قناة السويس(٧٨). وبعدها بأيام صرّح دالاس في مؤتمر صحفي أن بلاده تسعى إلى التفاهم والتصالح مع الرئيس عبد الناصر، وأنها بعثت إليه رسمياً بأنها على استعداد لإزالة جميع القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على مصر عقب تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦؛ بما في ذلك الإفراج عن الأموال المصرية المجمدة في أمريكا وهي تقدر بحوالى ٣٠ مليون دولار، وتقديم كراكات لقناة السويس ومعدات تعبيد طرق وأيضاً قمح، كما أنها في سبيل تقديم عرض قروض على الجمهورية العربية المتحدة إذا أرادت ذلك(٧٩). لم يكن كل ذلك سوى تغير ظاهري فقط؛ هدفه الأساسي جذب عبد الناصر إلى جانبها وإبعاده عن الاتحاد السوفياتي، وبقيت سياسة الولايات المتحدة قائمة على إسقاط الوحدة المصرية ـ السورية، وظلت تعمل في الخفاء من أجل تحقيق هذا الهدف(٨٠).

لم يكن تحقيق مسألة الوحدة العربية، على الجانب السوفياتي، وارداً على أجندة السياسة السوفياتية، حيث كان من اليسير أن يتعامل الاتحاد السوفياتي مع دول عربية منفردة، أفضل من أن يتعامل مع دولة عربية موحدة؛ ورأى أن أي وحدة بين الدول العربية ـ سواء كان كلياً أو جزئياً ـ يمكن أن يشكل خطراً على مصالحه في الشرق الأوسط(٨١). كما كان السوفيات على يقين من أن تلك الوحدة موجهة أساساً ضد إمكان هيمنتهم على الأمور في سورية، ومن أيدوا موقف الحزب الشيوعي السوري المعارض للوحدة مع مصر؛ حيث يسهل عليهم فرض سيطرتهم على سورية عما إذا كانت متحدة مع مصر بزعامة عبد الناصر ذي النزعة الاستقلالية. كذلك لم يكن السوفيات ليرحبوا بقيام الوحدة التي كان من نتائجها حل ذلك الحزب، الذي كان يعد الحزب الشيوعي الوحيد الذي يزاول نشاطاً مشروعاً في الوطن العربي؛ أضف إلى ذلك أن قيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية ولا سيما في منطقة المشرق العربي سيشكل نواة لخلق قوة عربية ذات ثقل كبير بالقرب من حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية؛ الأمر الذي قد يحول دون إمكان تغلغله في المنطقة(٨٢).

---

(٧٨) الأهرام، ٤/ ٤/ ١٩٥٨.

(٧٩) الأهرام، ١٢ و١٦/ ٤/ ١٩٥٨.

(٨٠) الأهرام، ٢٦/ ٧/ ١٩٥٨.

(٨١) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٩)، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٨٢) ممدوح محمود منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

ومن الواضح أن الموقف السوفياتي من الوحدة المصرية ـ السورية كان موزعاً بين اعتبارين:

أولهما: الاعتبار الخاص بمتطلبات العلاقات بين الدولة السوفياتية والبلدان العربية الراديكالية الثورية، وعلى رأسها دولة الوحدة المصرية ـ السورية، والاعتماد على قيادة عبد الناصر ومكانة مصر في خلق موطئ قدم مهم للدولة السوفياتية في الشرق الأوسط.

ثانيهما: الاعتبار الخاص بمنطلقات الموقف الثوري أو الحزبي الذي يفرض على الحزب الشيوعي السوفياتي التزاماً أدبياً وسياسياً تجاه الأحزاب الشيوعية في المنطقة وبخاصة في سورية؛ ولذلك كان رد الفعل السوفياتي على الوحدة غير قطعي، وجعلوا تجاوبهم مع تأسيس هذه الوحدة مشروطاً بتسلمها زمام القيادة في الكفاح ضد الإمبريالية في المنطقة. وعلى أي حال، ورغم أن السوفيات رأوا في الوحدة امتداداً لجو العداء للشيوعيين في الوطن العربي، فإنهم ظلوا معتمدين على عبد الناصر، لأنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بتحديه من خلال دعم الشيوعيين في سورية ومصر[٨٣]، ومن ثم لم يكن السوفيات سعداء بقيام دولة الوحدة، وكانوا ساخطين من حملة عبد الناصر على الشيوعيين في مصر وسورية، وهي الحملة التي أثارت أزمة في العلاقات المصرية ـ السوفياتية عام ١٩٥٩؛ ولكنهم في النهاية ضحوا بمنطق الثورة وفضلوا عليه منطق الدولة في التعامل مع واقعة الوحدة، فأعلنت الحكومة السوفياتية تأييدها التام لها بل كانت واحدة من أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية العربية المتحدة[٨٤].

أما إسرائيل فقد كانت الوحدة مصدراً لخطر محتمل كبير عليها؛ على الرغم من أن عبد الناصر لم يعلن صراحة أنه كان يسعى آنذاك إلى إزالة الكيان الصهيوني من فلسطين، إلا أنه أوعز إلى السلطات المختصة في دولة الوحدة كي تبرز الكيان الفلسطيني في سورية وفي قطاع غزة، ليصبحا فرعين للاتحاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة[٨٥].

---

(٨٣) جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

(٨٤) الأهرام، ٢٣/ ٢/ ١٩٥٨.

(٨٥) أحمد سعيد نوفل، «العلاقة الجدلية بين قضية فلسطين والوحدة العربية،» شؤون عربية، العدد ٥٧ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٤.

٣ ـ مواقف عربية من الوحدة

كان إعلان الوحدة ـ على نحو خاص ـ ضربة موجعة لنوري السعيد؛ حيث كان نفط العراق الذي يتدفق منذ وقت طويل عبر سورية من خلال خط أنابيب إلى البحر المتوسط؛ سيصبح من الآن تحت رحمة عبد الناصر منافسه الرئيس على زعامة الوطن العربي، وعندما زار بغداد وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في أوائل آذار/ مارس ١٩٥٨؛ وجد القيادات العربية في حالة هياج عصبي بالغ، وأبلغ فوستر دالاس بأن الهاشميين كانوا يتصرفون كأنهم سوف يتم القضاء عليهم في غضون ستة أشهر(٨٦). وبالرغم من ذلك ظل معظم خبراء دالاس المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط على ثقة من أنهم بتثبيت ودعم مناخ للتنمية الاقتصادية في بلدان عربية شديدة الطبقية مثل العراق، يمكن أن تحقق الولايات المتحدة مستويات معيشة أعلى؛ تؤدي على المدى البعيد إلى إصلاحات تطورية وإلى إقامة قاعدة أوسع لدعم الحكم(٨٧).

وفي ما يتصل بلبنان فلم يكن بينها وبين مصر مشكلة يتولد عنها نزاع، فلا خلاف على حدود، ولا صراع على غنيمة، ولا منافسة من أي شكل أو في أي ميدان؛ بل إن الصداقة كانت دائماً هي التقليد. وكان لبنان يعد صداقته لمصر من عناصر قوته في وسط المجموعة العربية، بيد أن العلاقات بين لبنان ومصر كان قد أصابها التوتر في النصف الأول من عام ١٩٥٧، نظراً إلى قبول لبنان مبدأ أيزنهاور؛ الذي عارضته مصر، وبدأ لبنان في مهاجمة مصر وسياستها في المنطقة، وراح شارل مالك وزير خارجيته يردد في بيروت «إن الولايات المتحدة قد قررت عزل مصر، وبالتالي ليست هناك فائدة ترجى من محاولة إشراك مصر في أي سياسة في المنطقة»، قالها أكثر من مرة، بل وقال أيضاً في تلك الأيام «إن الولايات المتحدة قد شطبت اسم عبد الناصر من الشرق الأوسط؛ بنص العبارة التي استعملها شارل مالك باللغة الإنكليزية (They have written Nasser off)! كان دالاس هو صاحب التعبير المشهور الذي نشرته مجلة نيوزويك الأمريكية في أول عدد لها في شهر أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٧ وهو «إنه يتعين الآن على الدول الغربية أن تخرج جمال عبد الناصر من الشرق الأوسط، أو تخرج هي من هذا الشرق الأوسط(٨٨).

---

(٨٦) Foreign Relations of the United States, 1958-60, tel. Dulles to DOS, 12:294 96 (11 March 1958).

(٨٧) Foreign Relations of the United States, Stuart Rockwell (NEA) to Rountree, 11:282-86 (26 March 1958).

(٨٨) Foreign Relations of the United States, 14/7/1958, Tel. no. 358, from the Embassy in Lebanon to the Department of State, pp. 207-208.

وبعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة انتهج كميل شمعون، ووزير خارجيته شارل مالك، سياسة موالية للولايات المتحدة والغرب ومناوئة لعبد الناصر. ووفقاً لرأي أحد المعاصرين للأحداث فإن شمعون استاء بشدة من محاولات عبد الناصر الرامية إلى السيطرة على السياسات الخارجية للدول العربية، وأنه كان مقتنعاً بأن هدف القاهرة هو القضاء على سيادة المسيحيين في لبنان، وهي السيادة التي عقد العزم ـ بحكم أنه زعيم الطائفة المسيحية ـ على أن يحافظ عليها بأي ثمن، وبخاصة أن دعاية الوحدة العربية الشاملة أخذت تنساب إلى لبنان، وهي أكثر ما يخشاه شمعون بخلاف خطر الشيوعية الدولية التي كانت ينظر إليها على أنها تمثل خطراً له على المدى البعيد، فضلاً عن أن وزير خارجيته الأرثوذكسي كان يمقت الشيوعية بشدة، ويؤيد انضمام لبنان إلى أي تحالف مناهض لروسيا، ومن ثم كان شارل مالك يرى في مشروع أيزنهاور فرصة من السماء للحصول على معونة أمريكية غير محدودة[٨٩].

من أجل ذلك؛ رأى شمعون أن الحل الوحيد لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة والتحالف الناصري ـ السوفياتي أن يدعم علاقاته أكثر مع الولايات المتحدة، وبحكم سيطرته على لبنان؛ لذلك قرر أن يرشح نفسه مرة أخرى لرئاسة لبنان لفترة ثانية؛ برغم مخالفة ذلك للدستور اللبناني الذي يعطيه الحق في رئاسة لبنان لفترة واحدة فقط، وأعدَّ مالك وزير خارجيته خطة لتنفيذ ذلك؛ فأسرع إلى واشنطن وعرض مشروعه على الخارجية الأمريكية والاستخبارات المركزية، وبَيَّنَ لهم الخطر الذي يهدد لبنان، وأن المنطقة العربية بدون شمعون سوف تتعرض للغزو الشيوعي. ومع أن الولايات المتحدة قد أبدت تعاطفاً إزاء ما اقترحه مالك؛ إلا أنها لم تعطِ وعداً مفتوحاً لهذا الاقتراح[٩٠].

ورأى شمعون ووزير خارجيته هذا التعاطف الأمريكي بمنزلة الضوء الأخضر له؛ لترشيح نفسه لفترة رئاسة ثانية، فأعلن شمعون عن عزمه على تعديل الدستور بشكل يسمح له بترشيح نفسه مرة ثانية لرئاسة لبنان[٩١].

وكان لهذا القرار أثره البالغ على المسرح السياسي اللبناني الذي يموج بشتى الاتجاهات والميول السياسية والدينية، وتشكلت جبهتان لمعارضته، تكونت الأولى من مجموعة كبيرة من المسلمين وبعض القادة المسيحيين المعروفين بتعاطفهم الشديد مع أهداف القومية العربية، وأفكار عبد الناصر، ودعت هذه الجبهة الحكومة اللبنانية الى

---

(٨٩) نانتج، ناصر، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٩٠) صلاح نصر، مذكرات صلاح نصر، ٢ ج (القاهرة: دار الخيال، ١٩٩٩)، ص ١١٠.

(٩١) Maxime Rodinson, *Israel and the Arabs* (London: Penguin Books, 1982), p. 87.

الارتباط الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة، وتبني سياسة الحياد الإيجابي، وانسحاب لبنان من مبدأ أيزنهاور. وعملت على منع شمعون من ترشيح نفسه لفترة رئاسة ثانية بأي ثمن ممكن، أما الجبهة الثانية فقد تكونت من مجموعة كبيرة من المسيحيين لا يكنّون أي تعاطف للقومية العربية، وما لبث أن ازدادت الاضطرابات داخل لبنان. وبالرغم من المعارضة الشديدة لكميل شمعون إلا أنه أصر على قراره مؤكداً للمعارضة أنه يمكنه الحصول على أغلبية الثلثين في مجلس النواب اللبناني رغماً عنهم لتعديل الدستور، وبالتالي يمكنه ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، وأكد أنه يلاقي الدعم من الكثير من الدول العربية والأجنبية(٩٢).

وكانت الاشتباكات المسلحة قد بدأت بين الجبهتين في الثامن من أيار/ مايو ١٩٥٨، ولم تستطع الحكومة اللبنانية السيطرة على الموقف، وأخبرت سفراء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في بيروت في الثالث عشر من الشهر ذاته، أن لبنان يتعرض لهجوم خارجي، واتهم كميل شمعون الحكومة المصرية بأنها تدعم جبهة الاتحاد الوطني بالمال والسلاح عبر الحدود مع سورية(٩٣).

وتقدم لبنان بشكوى إلى جامعة الدول العربية في ٢١ من الشهر ذاته (أيار/ مايو)، لبحث تدخل مصر في شؤون لبنان الداخلية. ونظراً إلى رغبة لبنان في تصعيد الموقف إلى مستوى أوسع، وتخوفاً من نفوذ مصر في الجامعة العربية؛ فإنه في اليوم التالي مباشرة ، لجأ إلى تقديم شكوى أخرى إلى مجلس الأمن ضد مصر اتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان بشكل يهدد أمنه وسلامته، وذلك بسماحها للعصابات المسلحة بالتسلل عبر الحدود السورية إلى لبنان، وشنها حملات إذاعية وصحفية دعوا فيها إلى الإضرابات والتظاهرات وإسقاط السلطة القائمة فيه(٩٤).

لم تكن شكوى لبنان إلى مجلس الأمن إلا تعبيراً عن تخلي أمريكا عن مساندة شمعون، الذي لم يكن أمامه سوى التخلي عن موقفه؛ فأعلن في ٢٢ أيار/ مايو، تراجعه عن تعديل الدستور وعدم ترشيح نفسه مرة ثانية للرئاسة، مؤكداً أنه سيترك منصب رئيس

(٩٢) D. C. E. R, vol. 25-315, Crisis in Lebanon and Jordan, Memor. from Under Secretary of State for External Affair to Secretary of State for External Affairs Confidential Ottawa, 13 May 1958.

(٩٣) جامعة الدول العربية: الإدارة السياسية، تقرير عن اجتماع مجلس الجامعة غير العادي في بنغازي من ٣١ أيار/ مايو حتى ٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨.

(٩٤) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Lebanon Jordan Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department (Beirut), vol. 11 (6 June 1958), pp. 98-100.

الجمهورية عندما تنتهي فترة رئاسته في ٢٣ أيلول/ سبتمبر من العام ذاته (١٩٥٨)، وبدأ واضحاً أن الأزمة اللبنانية في طريقها إلى الانتهاء[٩٥].

لكن الأمانة العامة للجامعة العربية أخطرت مجلس الأمن بأنها كمنظمة إقليمية تتولى بحث الأزمة بين البلدين، واجتمع مجلس الجامعة في جلسة استثنائية نهاية شهر أيار/ مايو، في بنغازي. وبعد الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها وفدا لبنان ومصر؛ اتخذ المجلس في ٤ حزيران/ يونيو قراراً جاء فيه:

ـ العمل على وقف كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الدول الأعضاء.

ـ أن تقوم حكومة لبنان بسحب شكواها من مجلس الأمن.

ـ إيفاد لجنة يعيّنها مجلس الجامعة من أعضائها لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره المجلس.

ومن الواضح أن القرار كان غير متوازن، ويعكس إلى حد كبير نفوذ مصر في الجامعة، حيث إنه طالب لبنان بسحب شكواه من مجلس الأمن، كما أن اللجنة التي قرر مجلس الجامعة تشكيلها من بين أعضائها ستكون لجنة لتهدئة الخواطر «وليست لجنة تحقيق أو تقصي حقائق مثلاً»؛ ومن البدهي أن يرفض لبنان هذا القرار. ولم تكتفِ الجامعة بالقرار الذي اتخذته في النزاع بين لبنان ومصر، والذي رفضه الأول بل تابعت الأزمة في داخل الأمم المتحدة[٩٦].

وفي السادس من الشهر ذاته بدأت مناقشة الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن، وأكد ممثل الجمهورية العربية المتحدة في المجلس أن حكومته ترفض رفضاً باتاً الشكوى المقدمة ضدها، وتأمل أن يحافظ لبنان على استقلاله، وترغب في تحقيق الازدهار والرخاء والسلام للشعب اللبناني، وأنها على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة لتسوية المنازعات في لبنان في إطار ميثاق الأمم المتحدة، وفي حين أيد الاتحاد السوفياتي موقف الجمهورية العربية المتحدة، فقد طالب ممثل الولايات المتحدة بوضع حد لتدخلها في لبنان، وبخاصة أن عمليات التسلل من سورية آخذة في التزايد[٩٧].

---

(٩٥) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State (Beirut) (22 May 1958), pp. 71-73.

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٣) في نهاية هذا الكتاب.

(٩٦) Foreign Relations of the United States, Tel. no. 366, from the Embassy in Lebanon to the Department of State (14 July 1958), pp. 215-216.

(٩٧) American Foreign Policy Current Documents, 1958, Dispatch of a United Nations Observation Group to Lebanon Resolution Adopted by the U.N. Security Council (11 June 1958), p. 945.

وبعد المناقشات أصدر مجلس الأمن قراراً في ١١ حزيران/يونيو يقضي بإيفاد لجنة دولية لمراقبة الحدود بين سورية ولبنان والتأكد من عدم تسلل المقاتلين وتهريب الأسلحة والذخائر أو غير ذلك عبر الحدود[٩٨]. وقد أبلغ روبرت ماكلنتوك (السفير الأمريكي في بيروت) الرئيس شمعون بأن الأدلة على تدخّل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان لم تكن مقنعة وحاسمة، كما أن مراقبي الأمم المتحدة لم يعثروا على أي دليل على هذا التدخل المزعوم؛ ولهذا فإن نزول القوات الأمريكية في لبنان ليس وارداً على الإطلاق. وهكذا أصبح شمعون مُثبط الهمة[٩٩].

وفي الرابع عشر من تموز/يوليو ١٩٥٨، قامت ثورة في العراق أطاحت النظام الملكي، وكان تأثيرها في واشنطن وبيروت بالغاً؛ إذ بدت تأكيداً لتحذيرات شارل مالك، بينما اعتقدت الولايات المتحدة أنها جزء من مؤامرة أُحكِم تدبيرها بين روسيا وعبد الناصر؛ للقضاء على كل نفوذ موالٍ للغرب في الشرق الأوسط، وأنه إذا لم تتصرف على الفور فسوف يكون لبنان الضحية التالية، يعقبها الأردن والسعودية. ورأت الحكومة التركية، بدورها، أن الموقف ينذر بالخطر، فطالبت حلفاء حلف بغداد بالتدخل في العراق ولبنان[١٠٠].

كذلك تردد صدى تلك الثورة في الأردن، حيث قامت حركة مضادة للنظام الملكي، ورأى الغرب أن النظام في عمّان على وشك الانهيار، وأن العناصر الموالية للغرب في لبنان سوف تلقى المصير نفسه في القريب؛ مثلما حدث لأقرانهم في العراق. وفي حين طلب الرئيس اللبناني شمعون من أيزنهاور إرسال قوات أمريكية إلى بيروت؛ لإعادة النظام ومنع الفوضى، طلب الملك حسين مساعدة الولايات المتحدة أو بريطانيا لإنقاذ عرشه. إذّاك هرع كبار المسؤولين في الخارجية الأمريكية والبنتاغون والاستخبارات المركزية إلى المكتب البيضوي لاجتماع بالغ الأهمية مع أيزنهاور، وكانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة يجب أن تردّ بسرعة[١٠١]. وكذلك كان رأي أيزنهاور؛ مدركاً أن الثورة العراقية هزت أصدقاء أمريكا على امتداد الحزام الشمالي

---

(٩٨) حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٧٦)، ص ٣٤١.

(٩٩) محمد السماك، القرار العربي في الأزمة اللبنانية (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤)، ص ١٠٤.

(١٠٠) نانتج، ناصر، ص ٢٧٧، و Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern Rountree to Secretary of State Dulles Washington, vol. 12 (23 July 1958).

(١٠١) Declassified Documents Reference System (Hereafter DDRS); Retrospective, Meeting re Iraq, Collection Item 628H (14 July 1958).

بعنف، فقال «إن علينا أن نتحرك وإلا سيكون علينا أن نخرج من الشرق الأوسط تماماً»، كما أعد العدة لإرسال قوات من المارينز إلى لبنان فوراً[١٠٢].

استجابت الإدارة الأمريكية بصورة فورية لهذا الطلب؛ وفي اليوم التالي، برر الرئيس الأمريكي قراره بإنزال المارينز في لبنان؛ بأنه جاء بناء على طلب الحكومة اللبنانية، ولمساعدتها على الحفاظ على سيادتها واستقلالها السياسي، ولحماية الأمريكيين هناك، ولم ترسل هذه القوات لعمل حربي. واقترحت الحكومة الأمريكية أن ترسل هيئة الأمم قوات للدفاع عن لبنان؛ من أجل مبادئ العدل والقانون الدولي[١٠٣].

وقال أيزنهاور لنائبه ريتشارد نيكسون في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨ «المشكلة هي أن هناك حملة كراهية ضدنا؛ ليس من الحكومات وإنما من الشعوب... الناس مع عبد الناصر[١٠٤].

وفي ١٧ تموز/ يوليو أصدر عبد الناصر بياناً دان فيه تدخل الولايات المتحدة في لبنان، وأكد أن إرسال قواتها إلى لبنان يمثل تهديداً للسلام في منطقة الشرق الأوسط، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن أنه يمثل خطراً على كل البلدان العربية في المنطقة[١٠٥].

ووصل ممثل أيزنهاور روبرت مورفي (R. Murphy) إلى بيروت، واجتمع بقوى المعارضة المختلفة، وتعرّف على مطالبهم لحل الأزمة، في حين أوضح للحكومة اللبنانية أن قوات المارينز لم تأت إلى لبنان كي تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية فيه أو لكي تقوم بشيء مضاد لثورة العراق، وإنما جاءت لتحافظ على الوضع القائم، وتعمل على تهيئة الظروف لرئيس لبناني جديد حقناً للدماء. ورغم أن هذا الموقف أغضب شمعون ووزير خارجيته شارل مالك، إلا أن مورفي أكد لعبد الناصر حُسنَ

---

(١٠٢) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Memorandum of a Conversation (Washington), vol. 11, 139 (15 July 1958), and Robert Cutler, *No Time for Rest* (Boston, MA: Little, Brown, 1966), pp. 362-363.

(١٠٣) A.F.P. Current Documents 1958 the U.S. Decision to Send Military Forces to Lebanon in Response to the Request of the Lebanese Government Address by Eisenhower to the U.N. (15 July 1958), p. 969.

(١٠٤) DDEL. International Series, AWF. Mideast (8 July 1958), Staff Notes (15 July 1958).

(١٠٥) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Near East Region Iraq Iran Arabian Peninsula, Telegram from the Department of State to the Embassy in Egypt (Washington), vol. 12 (17 July 1958), p. 258.

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٤) في نهاية هذا الكتاب.

نيات الأمريكيين. في غضون ذلك؛ ظهر فؤاد شهاب كمرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية وباركت جميع الأحزاب هذا الترشيح، وحبّذه عبد الناصر أيضاً[١٠٦].

ولعلّنا نشير إلى أن الأمانة العامة للجامعة العربية قامت بنشاط ومساعٍ بين الوفود العربية في محاولة لإيجاد حل، وبخاصة بعد أن نزلت القوات الأمريكيّة في لبنان والقوات البريطانية في الأردن. وإزاء فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار بشأن الموقف في لبنان؛ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية في الثامن من آب/ أغسطس ١٩٥٨، لمناقشة الموقف. واستطاعت الجامعة العربية من خلال مشاورات الأمانة للجامعة مع الوفود العربية في الأمم المتحدة أن تصل إلى مشروع قرار يعبّر عن ثقة البلدان العربية واحترامها لشؤون بعضها البعض، وعن رغبتها في أن يطلب السكرتير العام للأمم المتحدة المباشرة بانسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن. وفي ١٢ من الشهر ذاته، صدر قرار الجمعية العامة وفق المشروع الذي اقترحته الجامعة العربية؛ وهو ما يعد نجاحاً لها، ومساهمة منها في حل أزمة كانت مفتعلة بالأساس، وتعبر عن مخاوف مُضخَّمة من أنظمة مهتزة الشرعية. وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨، تسلم فؤاد شهاب مهام الحكم، وهو ما أدخل تغييراً عميقاً في توجهات وسياسات لبنان العربية، وبخاصة إزاء الجمهورية العربية المتحدة، بحيث خرج لبنان من عداء البلدان العربية المناوئة للوحدة المصرية ـ السورية. وإنفاذاً للقرار الذي أصدرته الجمعية العامة، انسحبت القوات الأمريكية من لبنان في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، كما سحب لبنان شكواه ضد مصر في مجلس الأمن في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، وعادت العلاقات بين البلدين[١٠٧].

فقدت أمريكا لبنان الذي أصبح تحت رئاسة شهاب المعروف بميوله القومية والناصرية، وأصبح النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط مهدداً بالفناء ولا سيما بعد أن أطاحت الثورة في العراق نوري السعيد والحكومة العراقية، التي كانت أكثر الحكومات الموالية تماماً لأمريكا والغرب، والوحيدة التي كانت قادرة على مواجهة عبد الناصر ونفوذه إلى حدٍ ما[١٠٨].

---

(١٠٦) نصر، مذكرات صلاح نصر، ج ٢، ص ١٢٤ ـ ١٢٥، و Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Telegram from the Embassy in Lebanon, vol. 11 (31 July 1958).

(١٠٧) محمد حسنين هيكل، «الوحدة المصرية السورية،» الأهرام، ٩/ ٢/ ١٩٥٨، و ٢٠/ ٦/ ١٩٥٨.

(١٠٨) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Near East Region Iraq Iran Arabian Peninsula Special Nation Intelligence Estimate (Washington), vol. 12 (22 July 1958), pp. 87-93.

نستخلص من عرض هذا النزاع أنه لا يمكن عزل المنازعات العربية عن الوضع السياسي العالمي، وكأن البلدان العربية في عالم آخر، لا صلة له بالتيارات السائدة في المجتمع الدولي، أو كأن الحرب الباردة بين العملاقين السوفياتي والأمريكي لا تأثير لها في المنازعات الإقليمية العربية. ولعلنا نشير هنا إلى أنه حين كان الخلاف وتذاك بين مصر ولبنان سنة ١٩٥٨، وقف الاتحاد السوفياتي وراء حكومة القاهرة بينما كانت الولايات المتحدة وراء حكومة كميل شمعون في بيروت.

ثانياً: انضمام اليمن وقيام اتحاد الدول العربية المتحدة

قادت بعض عناصر المعارضة اليمنية حركة انقلابية في آذار/ مارس ١٩٥٥ بقيادة العقيد أحمد الثلايا (أحد خريجي أكاديمية بغداد العسكرية عام ١٩٣٩) وعينت رئيساً جديداً هو الإمام عبد الله بن يحيى حميد الدين، أخو الإمام أحمد نفسه، الذي كان معروفاً بارتباطاته القوية بدوائر أمريكية، وبعدائه الشديد لخط التحرر الذي تمثله القاهرة. سرعان ما تصدت مصر لهذه الحركة، وأتاحت للزبيري مجال مهاجمتها من إذاعة صوت العرب، وأرسلت حسين الشافعي إلى تعز للتأكيد بأنها بعيدة تماماً من هذه الحركة، نفياً لأي شبهة أو التباس، ولا سيما بعد أن أخذ الإمام أحمد يهمس بأن البعثة العسكرية المصرية للتدريب كانت على علاقة ما ببعض من دبّروا هذا الانقلاب الفاشل، وعندما لم يفِ الإمام بوعوده التي قطعها أمام ممثلي مصر بأنه سيعمل منذ الآن ـ بعد أن رفضت الجماهير التجاوب مع هذه الحركة ـ على تلبية مطالب الشعب المشروعة، في إدخال الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري على حياة البلاد، فإن القاهرة لم تلبث أن واجهته بموقف قوي وصريح، وآوت زعيماً آخر من زعماء حركة المعارضة؛ وهو أحمد محمد نعمان، ووضعت إذاعة صوت العرب تحت تصرفه، وتصرف زميله الزبيري للتنديد بحكم ملك اليمن، كما أتاحت لهما ابتداء من آب/ أغسطس ١٩٥٥ إصدار نشرة معارضة من القاهرة، هي جريدة **صوت اليمن**[١٠٩].

وللحيلولة دون اتساع الخرق، وانتشار لهيب المعارضة ضده، وبالتالي سقوط عرشه فإن إمام اليمن وضع القاهرة أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تكف عن مناوأته وتشجيع المقاومين لسلطانه، أو يربط نفسه ويربط البلاد معه بعجلة حلف بغداد. ولأن عبد الناصر كان يقود وقتها حملة هجومية مركزة ومؤثرة ضد هذا الحلف؛ فإنه

---

(١٠٩) محمد علي الشهاري، **الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠)، ص ١٤.

آثر القبول بأخف الخيارين، فأمر بالكف عن المناوأة العلنية لحكم الإمام، ووقف الأحاديث السياسية الموجهة ضده من صوت العرب، وتعطيل جريدة صوت اليمن[١١٠]. ولهذا الغرض دفع عبد الناصر كلاً من الإمام أحمد والملك سعود إلى عقد ميثاق جدة العسكري الثلاثي الذي أبرم في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٥٦، والذي قصد به أن يكون حلفاً مضاداً لحلف بغداد، وموجهاً بصورة خاصة ضد الاستعمار البريطاني.

وفي أوائل آذار/ مارس ١٩٥٨، تلقى عبد الناصر برقية من إمام اليمن أحمد حميد الدين تفيد برغبته في الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة[١١١].

وفي الثامن من الشهر ذاته تم توقيع ميثاق اتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن. تضمن الميثاق ثلاثة أبواب، ينص أهمها على أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها، وأن لكل مواطن في الاتحاد حق العمل وتولي الوظائف العامة في البلدان المتحدة دون تفرقة وفي حدود القانون. وتتبع الأقطار الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي يضعها الاتحاد، ويكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة تنظم الشؤون الاقتصادية فيه وفقاً لخطط مرسومة تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي. كما أقيم العديد من الأجهزة في مقدمها مجلس أعلى للاتحاد، أنيط به رسم سياسة الدفاع والميزانية والنقد، وتقرر أن يسهم اليمن بنسبة ٣ بالمئة من ميزانية الاتحاد بينما تتكفل العربية المتحدة بباقي الميزانية. كذلك نص ميثاق الاتحاد على إنشاء مجلس ثقافي واقتصادي، وتوحيد التمثيل الخارجي عندما لا يوجد لأحد الطرفين تمثيل خاص به، وقد تم توقيع الميثاق من جمال عبد الناصر ومن سيف الإسلام البدر ولي عهد ملك المملكة المتوكلية اليمنية[١١٢].

ويذكر أحد المعاصرين للأحداث[١١٣] «أن عبد الناصر، رغم أنه كان يعلم سلفاً مدى مشقة اختراق حائط العزلة السميك الذي يلف اليمن من كل الجهات ـ في ظل شرعية هذا الاتحاد وعن طريقه ـ وصولاً إلى الصعيد الشعبي اليمني، وبغرض

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١١١) نص البرقية: «لقد استخرت النجوم، وبعد الحساب الطويل، تبيّن لنا أن نجمكم يكسف نجم الآخرين ويغطي عليه، ولهذا نريد أن ننضم إليكم، والولد البدر في طريقه لعندكم لبحث الأمور ونقل رأينا». انظر: محمد حسنين هيكل، «مرحلة الصراحة والوضوح،» الأهرام، ٢٩/ ١٢/ ١٩٦١.

(١١٢) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٣٦٧.

(١١٣) هيكل، المصدر نفسه.

خلخلة الهيكل الاجتماعي والسياسي المتخشب المتيبس، فإن عوامل سياسية إضافية أخرى ـ فوق الأمل والرجاء، وأهمية خوض غمار التجربة ـ أملت قيام هذا الاتحاد؛ ألا وهي ضرورة اعتراض السبيل على الاستعمار الذي كان يعمل في هذا الوقت من أجل إقامة الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، الذي أريد له أن يكون موجهاً ضد الوحدة المصرية ـ السورية، ثم فائدة تكتيف الإمام أحمد في إطار اتحاد الدول العربية»، ذلك لأنه «إذا لم نأخذه معنا، فمعنى ذلك أننا نعطيه هدية للملك سعود الذي يتآمر على الجمهورية منذ يومها الأول، إضافة إلى «أن هذه الخطوة قد تفتح طريقاً للحضارة حتى تدخل اليمن، وأنها قد تخفف من الضغط على العناصر الوطنية في اليمن، كما تحدث حينذاك شكري القوتلي في تبريره لقيامه هذا الاتحاد»، غير أن الإمام أحمد ما لبث أن برهن بأن كل همه من الدخول في هذا الاتحاد؛ هو تأمين نفسه من القاهرة، وحماية ظهره من سياط الثورة العربية اللاسعة، عملاً بقاعدة انتهازية تقول «اقتربْ من الشر تأمنْ»، وبالتالي ضمان إسكات صوت العرب أطول مدة ممكنة، وكمّ أفواه المعارضة اليمنية حتى لا تنطلق أصواتها بالصخب ضده من القاهرة مرة أخرى، ولذلك فإنه لم يتح للمجلس الأعلى لهذا الاتحاد أن يجتمع مرة واحدة لا في الحديدة، ولا في القاهرة، كما لم يسمح الإمام بتنفيذ بند واحد من بنوده[١١٤].

• واقعة الانفصال وموقف الولايات المتحدة منها

أصدرت قيادة الجيش السوري في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١؛ ستة عشر بلاغاً تضمنت في مجملها إنهاء الوحدة مع مصر، ومما يؤسف له ما ورد من عبارات في البلاغ الأول، حيث وصفت القائمين على الحكم إبان الوحدة بأنهم أشباه الطغاة والمستعمرين، وطغمة متحكمة خانت الأمانة، وضربت بالوحدة عرض الحائط، وأصبح كل همّ هذه الطغمة الجائرة أن تُثبتَ في كرسي الحكم السحرية، والخطة السافلة التي اتبعتها في تصفية الجيش، سياج الأمّة. وتضمن البلاغ أيضاً أن الشعب الآن يمد يده الشريفة القوية ليتسلم حقه المقدس، وليعمل بكل أمانة وإخلاص في دعم الوحدة العربية المقدسة بين الأقطار العربية الشقيقة، من الخليج إلى المحيط، على أساس متين من التكافؤ والمساواة والحرية والإخاء، وليتبع كل ما من شأنه تحسين العلاقات مع البلدان العربية الشقيقة بخاصة، ومع الدول الأجنبية بعامة. وتضمنت البلاغات التالية ما يفيد بأن هذه الحركة لا صلة لها بشخص أو بفئة معينة، وإنما هي حركة هدفها تصحيح

(١١٤) الشهاري، الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية، ص ١٧.

الأوضاع غير الشرعية. وسيطرت قيادة الانفصال على الموقف، وطالبت السوريين بالمحافظة التامة على إخوانهم المصريين، وإقفال كافة المطارات والموانئ السورية ثم الإعلان عن نجاح تلك الحركة في جميع أنحاء سورية. كما صدرت الأوامر بقمع كل تجمع وتظاهر فوراً. ثم أعلنت الحركة أن إذاعة القاهرة نشرت نص قرار لعبد الناصر يقضي بتجريد بعض الضباط من رتبهم العسكرية دون أن يعلم أن هؤلاء الضباط آمنوا بقضيتهم وثورتهم، ويساندهم جميع أفراد الجيش ويدعمهم الشعب الذي يدرك قضيته. وأمر البلاغ قبل الأخير بإغلاق الحدود في سورية اعتباراً من صدور هذا الأمر وحتى إشعار آخر، وفي البلاغ الأخير أعلنت الحركة عن نجاحها في فض الوحدة المصرية ـ السورية[115].

وفي اليوم ذاته وجّه عبد الناصر خطاباً من دار الإذاعة بالقاهرة جاء فيه: قد يعتقد بعض الناس أني سأنتهز هذه الفرصة وأعلن فك الجمهورية العربية المتحدة... إنني غير قادر على ذلك، وليس من سلطتي، وليس من شيمتي بأي حال من الأحوال[116].

وقد أصدر اللواء عبد الكريم زهر الدين ـ قائد الجيش السوري ـ بياناً في تبرير أسباب انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، جاء فيه أن الوحدة كانت مستندة إلى الجيش، وأن عناصر منه خطت بأيديها كلمات الميثاق... ولقد كان عبد الناصر يقول في الأيام التي سبقت الوحدة أمامنا، إن الوحدة تحتاج إلى زمن، ولا يمكن أن تتم بهذه السرعة، ولا بد من فترة تقارب وتمهيد، غير أن الجيش سيّر دولاب الوحدة بيده، ودفعها دفعاً على الطريق... وما إن انقضت أيام، إلا وبدأت الوحدة تخرج شيئاً فشيئاً عن الطريق السوية التي كان يجب أن تسير عليها، وبدت طلائع الانحراف، وظهرت المطامع... إزاء هذا الخطر العام، هبّ الجيش مدافعاً عن كرامة الوحدة، عن قداسة الوحدة، عن مستقبل العرب جميعا... من هذا كله يتأكد ان حركة الثورة حركة شعبية، تنشد كرامة الجيش والشعب في وقت معاً... فلا هي بالرأسمالية، ولا الرجعية، ولا الاستعمارية ولا الحزبية، وإنما تمثل الحركة في مبادئها وأهدافها مبادئ الشعب وأهدافه[117].

وليس من شك في أن الانفصال وضع نهاية حزينة لتجربة الوحدة المصرية ـ السورية. ورغم أن الانفصال كواقعة يعود إلى تباين البُنى الاجتماعية والثقافية والسياسية

(١١٥) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٣٧١ ـ ٣٧٣.
(١١٦) الأهرام، ٢٨/ ٩/ ١٩٦١.
(١١٧) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

بين دولتي الوحدة، وهي التباينات التي كانت لا تؤهلهما ربما لوحدة اندماجية كاملة، بل ربما صورة أخرى من صور الاتحاد، وكذلك يعود إلى حالة العلاقة بين النخب السياسية في دولتي الوحدة، وإلى أخطاء فادحة في ممارسة السلطة والحكم والإدارة وبخاصة في سورية، إلا أن الانفصال ما كان ليتم بتلك الطريقة، لولا المشاركة الفاعلة من القوى الإقليمية المعادية لتلك الوحدة.

من جانب آخر؛ فقد أعلنت القاهرة في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، إنهاء أعمال اتحاد الدول العربية؛ حينذاك أخذ إمام اليمن في التصدي للجمهورية العربية المتحدة؛ مستغلاً حركة الانفصال، ووزع قصيدته الرثة التي هاجم فيها الوحدة العربية، والثورة الاجتماعية؛ التي كان عبد الناصر قد أخذ يقودها منذ عام ١٩٦١، والتي استهلها بإجراءات التأميم الشهيرة[١١٨].

ويرى أحد المعاصرين للأحداث[١١٩] أن حزب البعث حاول أن يستجيب لدعوة القومية، لكنه فشل فشلاً مطلقاً في إعطاء المضمون الاجتماعي العلمي لفكرة القومية العربية، ثم جنح بسبب طلب السلطة عن أي طريق، وعن غير طريق الجماهير على وجه التحديد، إلى صخور خطرة عاش عليها، خصوصاً في الفترة ما بين قيام الوحدة وسقوط الانفصال الصريح في دمشق.

وفي ما يتصل بموقف الولايات المتحدة من واقعة الانفصال؛ فنشير إلى ما تضمنه تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قبل الانفصال، وكان ذلك في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٦١، وجاء فيه؛ أن القومية النضالية ستستمرّ لتكون القوة الأكثر دينامية في الشؤون السياسية العربية، واحتمال كبير في أن يبقى ناصر زعيمها الأوّل ورمزه للمستقبل المنظور؛ وعلى الرغم من الاختلافات بين المتنافسين في مسألة القومية العربية، فإنها تعكس كلّ رغبات الاستقلال الاجتماعي والحياد، والإصلاح الاقتصادي ودرجات مختلفة من الدعوة إلى وحدة عربية، ونحن لا نعتقد بأنّ استئنافها، أضحى قوياً مثلما هو عند أكثر القوميين العرب. وما يثير الانتباه أن جمهرة المخالفين ـ بصفة خاصة ـ ستغلّب العمل ضد إنشاء اتحاد الدول العربية، وربما يقدّر عبد الناصر العقبات العملية التي قد تصبح طرفاً في تأسيس مثل هذه الاتحاد، وعلى الأرجح أن يحسم عبد الناصر بوسائل أكثر تحديداً لتأكيد الأهمية الكبرى للوحدة، وأن الجمهورية العربية

---

(١١٨) الشهاري، الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية، ص ١٧.

(١١٩) محمد حسنين هيكل، ١٠» أسباب لأزمة من طبيعة وتاريخ وظروف العالم العربي،» الأهرام، ٢٩/٧/١٩٦٦.

المتحدة ستبذل جهوداً قوية لإنجاز التقدّم في التنمية الاقتصادية، لكن لا يحتمل أن تنجز أي من مصر أو سورية نمواً اقتصادياً هامّاً بدون مساعدة خارجية كبيرة ومستمرة. وسيظل وضع عبد الناصر كداعم بارز لإعادة تشكيل الوطن العربي، وباستعداده الواضح لقيادة القومية العربية ضدّ الشيوعية، على الرغم من اعتماده على الكتلة، وعبد الناصر ليس محايداً في النزاع بين القومية العربية والشيوعية، ولكن من المستبعد أنه سيتخلى عن الحياد الإيجابي في سياسته الخارجية الممتدة[١٢٠].

وحين جاء الانفصال ليفرض نفسه على مسرح الأحداث، سارعت الخارجية الأمريكية إلى تشكيل مجموعة عمل لمتابعة الأحداث، وفي مساء يوم الانفصال قدم مساعد وزير الخارجية تالبوت (Talbot) تقييماً؛ أوجز فيه وقائعه، ورأى أن عبد الناصر أضحى في وضع صعب، لأنه حين يقبل ما حدث في سورية، فإنه سيفقد كل ما أنجزه ليس فقط في الجمهورية العربية المتّحدة، ولكن أيضاً كزعيم للوطن العربي وهذا ما نفضله، ومن الناحية الأخرى؛ إذا حاول عبد الناصر سحق التمرّد فإنه سيواجه صعوبات عسكرية كبيرة بسبب مشاكل المسافة والجغرافية، وفي مثل هذا المحاولة سيكون قد فشل في سياساته الخاصة لدمج سورية بالجمهورية العربية المتحدة، وإذا وقع أيّ نوع من النزاع أو الصدام المفتوح الذي قد يتطوّر بين قوّات عبد الناصر والقوّات المسلّحة في سورية، سنستخدم تأثيرنا لتحديد مثل هذا النزاع حتى لا تقع حرب أهلية.

والمسألة الآن بين أمرين: سيرسل عبد الناصر قوّات إلى سورية، أم سيدفع الملك حسين بقوّات أردنية لمساعدة الثوّار، وإذا كان الأمر كذلك، فمن المحتمل جدا أنّ إسرائيل ستحرّك قوّاتها إلى الضفة الغربية لنهر الأردن. وذكر تالبوت أن تقريراً يشير إلى أنّ الملك حسين حرّك بعض القوّات إلى الجزء الشمالي للأردن على طول الحدود السورية، وهناك تقرير آخر بتحرّك العراق لبعض قواته نحو الحدود السورية ولكنها ستكون ضعيفة التأثير.

وفي ضوء تلك الاحتمالات السابقة، ترى وزارة الخارجية:

- أن هذا النزاع - بنظرة عامة - مسألة داخلية، ولا يتوقّع أيّ حل مباشر لهذا الموقف.

---

(١٢٠) Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Nasser and the Future of Arab Nationalsm (Washington), vol. 17 (27 June 1961).

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٥) في نهاية هذا الكتاب.

- لا تُرْسَلْ أيّ رسائل إلى الجمهورية العربية المتّحدة، في حين تُراقب الحالة فيها مباشرة.

- إعلام بعثاتنا المعتمدة في الأردن وإسرائيل لممارسة نفوذهم، وبحث تداعيات الأزمة مع الحكومتين[١٢١].

وقد سارع روبرت كومر (Robert Comer) بمجلس الأمن القومي - بتقديم مذكرة جاء فيها أن عبد الناصر بدا وكأنه أحرق جسوره، ومصمّم على تبدّد الثورة، والسوريون أعلنوا بجلاء الخروج من الجمهورية العربية المتّحدة، وإدانة استغلال عبد الناصر لمواردهم الطبيعية، وتساءل كومر: ماذا يمكننا عمله؟ والوضع كما يظهر لنا أن عبد الناصر يواجه ثلاثة اختيارات قاسية: يسلّم بالأمر الواقع، يتوصل لحل وسط، يقوم بالهجوم. ثم أكد كومر أن الولايات المتحدة ليست معنية بمناصرة طرف على آخر، وطالب بِحَثِ كل من الأردن وتركيا، وربما العراق، على تعزيز النظام السوري الجديد، إذا كانت الضرورة تدعو إلى ذلك. ثم حذر من تعقد الوضع في حال هجوم عبد الناصر على سورية، وتدخل الأردن إلى جانبها، فربما تقدم إسرائيل عندئذ على التحرك إلى الضفة الغربية للأردن، وهذا كفيل بتفجر الموقف برمته[١٢٢].

ويمكن القول بأن الموقف الرسمي الذي تبنته الإدارة الأمريكية هو بذل كل الجهود الممكنة حتى لا تتطور الأزمة إلى صدام عسكري تتعدد أطرافه، والعمل في الوقت ذاته على تشجيع انفصال سورية من طرف خفيّ وبصورة غير معلنة. ومن ثم فقد أبرقت الخارجية الأمريكية لسفيرها في الأردن تحثه على مقابلة الملك حسين على الفور - مع أو بدون السفير البريطاني - لينقل إليه تفهّم الولايات المتحدة لظروفه، ومحذراً له في الوقت ذاته من التدخل عسكرياً؛ لأن ذلك سيؤدي إلى كارثة إقليمية، كما طلبت من سفيرها في إسرائيل مقابلة بن غوريون، وحثّه على عدم تصعيد التوتر في المنطقة[١٢٣].

وقد بلْوَرَ كومر ما يجب أن يكون عليه الموقف الأمريكي في مذكرة إلى نائب الرئيس لشؤون الأمن القومي في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، أكد فيها أن «زعامة

(١٢١) Foreign Relations of the United States, Syrian Rebellion (Washington) (28 September 1961).
(١٢٢) Kennedy Library; National Security Files and U.R.A.7/61-1./6, Memor. from Robert Komer of N.S. Council Staff to the President's Special Assistant for N.S.A. (Bundy) (28 September 1961).
(١٢٣) Department of State; Central Files, 786B.../9-2861, Telegram from the Department of State to the Embassy in Jordan (28 September 1961).

عبد الناصر للعالم العربي، أصبحت أمراً مطعوناً فيه، وربما دفعه ذلك لأن ينكفئ في الداخل، كما أن حلم الوحدة العربية قد تلاشى مؤقتاً حتى الآن ويجب ألّا نعطي الفرصة له ليوجه اللوم إلى الولايات المتحدة أو إنكلترا، واقترح عدم الاعتراف الفوري بالنظام السوري، مع السعي في الوقت ذاته لإعطاء ضمانات له عن طريق أطراف أخرى»، كما شدد كومر على أهمية اتباع سياسة اللين تجاه عبد الناصر خلال هذه الأزمة، فربما يقدر صداقتنا له، وأضاف «أنه من الأهمية بمكان تأكيد الدعوة له رسمياً لزيارة الولايات المتحدة أو الموافقة من حيث المبدأ على منحه قرضاً بمبلغ ٣٢ مليون دولار لبناء صوامع للغلال بمصر»، كما ألمح إلى أن «علاقة عبد الناصر بموسكو الآن فاترة ولا نريد أن نفقد هذه الفرصة السانحة»[١٢٤].

خلاصة الأمر أنه في التاريخ ذاته (الثلاثين من أيلول/ سبتمبر) جرى تقدير الموقف من جانب الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي لبحث تداعيات أزمة الانفصال، فاعتبر البعض «أن عبد الناصر قد تزعزع مركزه داخلياً وخارجياً، وأن نفوذه آخذ في الانحسار في المنطقة بوجه عام، كما أن الاعتراف السريع بالنظام السوري من جانب إيران والأردن، ووجود عناصر يمينية في الوزارة السورية، ستجعله يعزو ما حدث إلى وسائل الإمبريالية محذرين في الوقت ذاته من ممارسة أي ضغوط على عبد الناصر في الوقت الراهن»[١٢٥].

كما سارعت الخارجية الأمريكية إلى حث سفيرها في مصر بإخطار حكومتها أنه تمت الموافقة على طلباتها الإضافية من القمح، وأن العلاقات بين البلدين ستسير كالمعتاد بغض النظر عن الأحداث في سورية[١٢٦].

وفي مستهل شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، طلب الملك حسين إلى الإدارة الأمريكية بضرورة الاعتراف بالنظام السوري الجديد؛ لقطع أي محاولة يقوم بها عبد الناصر، في حين حث السفير المصري بواشنطن الخارجية الأمريكية على عدم الاعتراف بالنظام السوري الجديد، مشيرا إلى أن الاتحاد السوفياتي وكذلك دول عدم

---

(١٢٤) Kennedy Library, National Security Files, Syria, 1/61-9/61, Memor. from Robert Komer of The N.S.C Staff to The President's Special Assistant and Deputy Special Assistant for N.S.A. (Bundy and Rostow) (3 Septeber 1961).

(١٢٥) Department of State; Central Files M-783.../9-3.61, Memor. From the Department of State, Executive Secretary Battle to the President's Special Assistant for N.S.A. (Bundy) (3 September 1961).

(١٢٦) Foreign Relations of the United States, Central Files, 411-86B41/9, 48. Telegram to Cairo (28 September 1961).

الانحياز لم تقدم على هذه الخطوة بعد، وكان رد الخارجية أن الموضوع سيبقى قيد التشاور مع مصر[١٢٧].

وقد أعلن عبد الناصر ـ في الرابع من الشهر ذاته ـ أنه سيترك سورية تقرر مصيرها[١٢٨]. وفي الشهر التالي (تشرين الثاني/ نوفمبر)؛ رأت الخارجية الأمريكية أن هناك أربع افتراضات رئيسية لسياسة بلادها، تظهر صحيحة في الوقت الحاضر، كان أهمها:

ـ أن عبد الناصر يؤسّس بالقوة ـ بما فيه الكفاية ـ للاحتفاظ بالقوّة في الجمهورية العربية المتحدة.

ـ عبد الناصر الآن أكثر ضعفاً من السنوات الماضية، وربما تكون حكومته الحالية أكثر استقراراً، وأقل إزعاجاً لنا.

ـ بالرغم من الضربة التي مسّت شهرة عبد الناصر نتيجة لانفصال سورية؛ فإن استمرار تأثيره السياسي الكبير في الشرق الأوسط وبصفة عامة في أفريقيا وآسيا عموماً، يبدو واضحاً في أن حكومات تلك المناطق تأخذ نهج الحذر في تعيين السفراء، والاعتراف بالنظام السوري الجديد.

ـ القيادة في مصر تعمل جاهدة لتقوية روابطها بالغرب.

هذه الفرضيات، والأهمية الجغرافية السياسية غير المشكوك فيها للجمهورية العربية المتحدة، والأهمية الحقيقية لعبد الناصر، بدت واضحة للولايات المتحدة، وتظهر لتبرير جهد من طرفها على مدى السنوات القليلة القادمة للسعي إلى إعادة علاقاتها مع عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة كما كانت قبل عام ١٩٥٥[١٢٩].

ثالثاً: الاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨

كان واضحاً أن التيار الوطني بدأ يأخذ مكانه في الوطن العربي بعد فشل العدوان على مصر عام ١٩٥٦، وتجسّد هذا التيار آنذاك في القيادتين المصريّة والسورية اللتين

(١٢٧) Foreign Relations of the United States, 786 B../1-261, Circular Telegram from the Department of State to Certain Near Eastern and European Posts (2 October 1961).

(١٢٨) الأهرام، ٥/ ١٠/ ١٩٦١.

(١٢٩) Foreign Relations of the United States, 1961-1963, U.S. Policy Toward the U.A.R. and the Syrian Arab Republic (Washington), vol. 17 (16 November 1961).

انتهجتا سياسة الحياد الإيجابي، وكان من نتيجة هذا الزخم القومي أن تعرَّض الأردن لضغط شعبي كبير، وسرت رواية مفادها أن وزارة الخارجيَّة الأمريكية قد استعملت الدولارات لكي تسقط حكومة شعبيَّة في عمان كانت تنادي بالحياد الإيجابي، وتمضي الرواية «أن جماعة من الضُبَّاط الأردنيين ذهبوا للملك حسين ورجوه تغيير سياسته، وفي أن يعود إلى الصف العربي الذي ابتعد عنه»(١٣٠).

وبعد إعلان الوحدة بين مصر وسورية في أول شباط/ فبراير ١٩٥٨، ونتيجة لتزايد التأييد الشعبي لسياسة عبد الناصر في الوطن العربي، وخوفاً من انتشار هذا التيار التحرُّري، لم يجد الأردن سبيلاً لضمان مستقبله السياسي إلا بالتوجُّه إلى العراق، وطلب منه الدخول في اتحاد سياسي يجمع بين البلدين؛ وذلك لخلق نوع من التوازن السياسي تجاه الوحدة المصريَّة ـ السورية(١٣١)، أو كما يرى أحد الباحثين الأجانب تأسيس اتحاد فدرالي يضم العراق والأردن ليكون مناهضاً لهذه الوحدة(١٣٢).

وتلبية لدعوة الملك حسين حضر إلى عَمَّان الملك فيصل الثاني، في ١١ شباط/ فبراير، ولحق به في اليوم التالي ولي العهد الأمير عبد الإله، وعُقِدت بين الجانبين العراقي والأردني عدَّة اجتماعات توصَّل الطرفان فيها إلى عقد اتفاق، وإنشاء الاتحاد العربي بين العراق والأردن اعتباراً من ١٤ من الشهر ذاته، على أن يبقى هذا الاتحاد مفتوحاً للبلدان العربيَّة الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدوليَّة المستقلَّة، وبسيادتها على أراضيها، وأن تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقيَّات الدوليَّة التي ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعيَّة بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها، وغير مُلزِمة للدولة الأخرى. أمَّا المعاهدات والمواثيق الدوليَّة التي ستُعقَد بعد قيام الاتحاد فمن اختصاص سلطة وزراء الاتحاد. وبيَّن ميثاق الاتحاد أيضاً أنه اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيامه تُنفَّذ إجراءات الوحدة بين دولتي الاتحاد في الأمور التالية:

ـ وحدة السياسة الخارجيَّة والتمثيل السياسي، ووحدة الجيشين الأردني والعراقي، وتوحيد مناهج التعليم.

---

(١٣٠) رواية للصحفي الأمريكي جون أوكيرني في جريدة نايشن الأمريكية بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧، نقلاً عن: هيكل، «العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط،» ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٣١) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraq Politics*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1960), p. 345.

(١٣٢) مالكوم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ٤٦.

- إزالة الحواجز الجمركيَّة بين الدولتين، والعمل على توحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصاديَّة[١٣٣].

وفي اليوم ذاته أبرق الرئيس عبد الناصر إلى الملك فيصل بن غازي يهنئه فيها على قيام الاتحاد العربي؛ وعدَّ ذلك خطوة مباركة تتطلع إليها الأمَّة العربية كلها، بأمل كبير، باعتبارها اتجاهاً يستمد قوته من أعماق الضمير العربي، وأن القومية العربية ستفخر وستعتز بتلك الخطوة واثقة أنها تقرب يوم الوحدة العظمى، وختم عبد الناصر برقيته قائلاً «وإني إذ أبعث لجلالتكم تهانيّ، أتمنى من صميم قلبي أن يوفقكم الله وأن يسدد خطاكم، وأن يبارك شعبكم العظيم».

وقد أرسل الملك فيصل برقية إلى الرئيس عبد الناصر، جاء فيها «أود أن أؤكد بأن هذه الخطوة التي خطتها الدولتان العربيتان الشقيقتان إنما هي حلقة من سلسلة طويلة من الجهاد، بدأت في الثورة العربية الكبرى منذ أربعين عاماً، وسنظل نواصلها حتى تنتهي بنا إلى تحقيق هدف تلك الثورة الأسمى، وهو الوحدة الشاملة... وأن العرب بفضل جهود المخلصين من زعمائهم وأبنائهم، وبفضل الوعي القومي الذي يسود شعوبهم في شتى أمصارهم، لواثقون كل الثقة بأنهم يقتربون الآن من يوم الوحدة الكبرى.

كما أرسل الملك سعود بن عبد العزيز برقية مقتضبة للملك فيصل جاء فيها «وإني إذ أبارك لكم في ما اتفقتم عليه، أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل في ذلك الخير والبركة للبلدين الشقيقين، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للعرب أجمعين»، وقد ردّ الملك فيصل على ذلك بقوله «كان لتهنئة جلالتكم الرقيقة بالاتحاد العربي بين مملكتنا والمملكة الأردنية الهاشمية أعمق الأثر في نفسي... وإني أسأل المولي تعالى أن يحقق لأمتنا العربية المجيدة ما تصبو إليه من وحدة قومية شاملة ورفعة ومجد»[١٣٤].

ولعل أهم العوامل التي ساعدت على قيام الاتحاد الهاشمي هي:

- التجاور الجغرافي للوحدة المصريَّة - السورية، ومخاوف حكومتَي العراق والأردن من ازدياد الوعي القومي الذي قد يؤدِّي إلى تحطيم الأنظمة الملكيَّة، وقد برزت هذه المخاوف في مفاوضات عقد الاتحاد إذ أوضح وزير الخارجيَّة الأردني «بأن حُكَّام مصر لم يكتفوا بحصر نشاطهم في الإطار الجغرافي المصري، ولكن توسَّعوا في أهدافهم، ورفعوا فلسفة للثورة شملت الوطن العربي والإسلامي، وأنه من واجب

(١٣٣) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ - ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

حكومتي العراق والأردن أن توقفهم عند حدِّهم، وأن الأردن هدفهم الأول وهي الحلقة التي توصلهم إلى العراق والسعوديَّة».

ـ تشابه الحكم وعامل القربى في البلدين، باعتبار أن ملكيهما من العائلة الهاشميَّة في المنطقة العربيَّة[١٣٥].

ـ شجَّع النفوذ البريطاني هذا الاتحاد حيث وجدت بريطانيا نفسها مضطرة إلى قبوله لتواجه به الوحدة بين مصر وسورية، وإيجاد نوع من التوازن السياسي في منطقة الشرق العربي.

ـ العمل بالتعاون مع بريطانيا والولايات المتَّحدة الأمريكية على مساعدة حكومة كميل شمعون في لبنان بالمال والسلاح من أجل ضرب الثورة التحرُّرية اللبنانية، خوفاً من انتشار لهيبها إلى دولتي الاتحاد[١٣٦].

ويرى أحد الباحثين[١٣٧] أن الاتحاد العربي في ١٩٥٨ هو إحياء لمشروع عام ١٩٤٧ الذي لم يُوضَع موضع التنفيذ، فتحتفظ كل مملكة بشخصيتها على أن تقام حكومة اتحادية بجانب حكومة إقليمية لكل من المملكتين، وقد زيد في مشروع سنة ١٩٥٨ إقامة برلمان اتحادي وعلم مشترك للقطرين.

ومن الملاحظ أن هذا الاتحاد الهاشمي لم يثر اعتراض إسرائيل، بل لعله لقي ارتياحاً منها؛ لأن حصول الاتحاد على مساعدات الغرب سيكون رهناً بعدم التحرُّش بإسرائيل، كما أن الاتحاد كان ردَّ فعل لقيام الوحدة المصريَّة ـ السورية، التي كانت تمثِّل الخطر الحقيقي على إسرائيل، في حين أن الاتحاد الهاشمي الموالي للغرب لا يمثِّل أي خطر عليها.

١ ـ موقف الولايات المتحدة من قيام الاتحاد العربي الهاشمي

قامت الولايات المتحدة بسلسلة من التحركات الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط، هدفت من خلالها إلى استغلال خوف العراق والأردن ولبنان من الوحدة

---

(١٣٥) وزارة الخارجية العراقية: محاضر اجتماعات الاتحاد العربي، عمّان (١٩٥٨)، ص ٥٨، الملف الرقم ع/ ١٨٦٢/ ١٢، ج ٥، نقلاً عن: خليل فضيل الكبيس، «سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٨،» (أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

(١٣٦) كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى سفارتها ببيروت بتاريخ ١٢ أيار/ مايو ١٩٥٨، في وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة، ج ٣، ص ١١٣٧، نقلاً عن: فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١)، ص ٤٧٧.

(١٣٧) العقاد، المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان، ص ٨٢.

المصرية ـ السورية، وأثر ذلك فيهم وفي عروشهم، وتضخيم هذه المخاوف لكي تدفع هذه الدول إلى معارضة الوحدة بشكل أو بآخر، وتكوين جبهة وحدوية منهم مضادة لتلك الوحدة، وإقناعهم بعدم الاعتراف بها، وإقامة وحدة بين العراق والأردن والسعودية يعلن قيامها رسمياً قبل الاستفتاء على الوحدة المصرية ـ السورية(١٣٨).

وقد أرسل أيزنهاور برسالة خاصة إلى الملك سعود في أول شباط/ فبراير ١٩٥٨، حثه فيها على التعاون مع العراق والأردن ولبنان، لإقامة موقف عربي موحد معارض للوحدة المصرية ـ السورية جاء فيها «أن الوحدة المقترحة ستكون لها آثار خطيرة على الدول العربية الأخرى التي تجمعنا بها علاقات صداقة، ولكننا لكي نتمكن من اتخاذ قرار بشأن ما إذا كنا نستطيع أن نساعد أصدقاءنا العرب نحتاج إلى أن نعرف آراءهم ومواقفهم، وقد فهمت أن حكومة العراق تعتزم التشاور مع جلالتكم ومع حكومتَي الأردن ولبنان في الموقف الذي يمكن اتخاذه، واعتقد أن هذا التشاور سيكون بناء، وأتمنى أن ترحبوا جلالتكم بإطلاع هذه الدول العربية على آرائكم ومشورتكم في هذا الخصوص(١٣٩).

بيد أن الملك سعود لم يرحب بتلك الفكرة، وأعلن حياده حيال هذا الاتحاد؛ حيث عده إحياءً للخطر الهاشمي، كما أن لبنان رغم من اتفاقه على المبدأ إلا أنه لم يبد رغبة في الانضمام إلى هذا الاتحاد المقترح(١٤٠)، في حين وافق العراق والأردن على قيام اتحاد فيما بينهما، وبذلك تحققت رغبة الولايات المتحدة التي اعتقدت أن قيام مثل هذا الاتحاد سوف يفقد تلك الوحدة المصرية ـ السورية أهميتها، وربما يؤدي إلى التفاف الشعوب العربية حول هذا الاتحاد، وانضمام عدد من البلدان العربية حوله، أو قد يؤدي إلى قيام صراع بين الوحدة المصرية ـ السورية والاتحاد المزمع قيامه؛ يكون في مصلحة الولايات المتحدة، ولعل من المفيد ذكره أن الخارجية الأمريكية بعثت بمذكرة إلى الحكومة الإسرائيلية أكدت فيها أن الغاية من الاتحاد العربي هي تقوية جبهة الدول المؤيدة للغرب في المنطقة، وإحداث توازن مع الوحدة المصرية ـ السورية، وطلبت إليها عدم القيام بأي عمل من شأنه الإضرار

---

(١٣٨) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, vol. 12, N.S.C. Report (Washington) (24 January 1958), pp. 17-33.

(١٣٩) Foreign Relations of the United States, The Papers of D. D. Eisenhower, Doc. no. 560, to Saud ibn Abd Al-Aziz, vol. 19 (1 February 1958).

(١٤٠) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Telegram from the Embassy in S. A. to the Department of State, vol. 12 (10 March 1958), p. 402.

بهذا الاتحاد؛ لأنه لا يشكل أي خطر على إسرائيل، وقد استجابت إسرائيل لهذا الطلب(١٤١).

أخذت الولايات المتحدة وكذلك بريطانيا تعملان على تذليل العقبتين اللتين تقفان في طريق إتمام هذا الاتحاد؛ تمثلت الأولى بخوف الأردن من الاتحاد مع العراق بسبب عضويته في حلف بغداد، وطالبت السلطات الأردنية بتخلي العراق عن عضويته في ميثاق بغداد من أجل تعزيز موقف الملك حسين داخلياً؛ في الوقت نفسه الذي كان فيه الغرب حريصاً على ضمان الإبقاء على علاقة العراق القوية مع حلف بغداد بعد إعلان الاتحاد. أما العقبة الثانية فقد تمثلت بأن الرأي العام في كل من بغداد وعمان كان غير متحمس للاتحاد الجديد المقترح بين البلدين، فأغلبية الشعبين الأردني والعراقي كانت غير مؤيدة للانضمام إلى أي اتحاد مضاد للوحَدة المصرية ـ السورية، وفي محاولة تذليل العقبة الأولى، أكدت الولايات المتحدة وبريطانيا للسلطات الأردنية أن عضوية العراق في حلف بغداد لن ينطبق على الأردن، وأن العراق سوف تعِيد النظر في عضويتها في الحلف في نهاية السنوات الخمس الأولى؛ أي في عام ١٩٦٠، وذلك وفقاً للمادة السابعة من معاهدة حلف بغداد، أما بالنسبة إلى العقبة الثانية فكان الحل الوحيد أن يقوم هذا الاتحاد دون أن يحدث أي تغيير في العراق أو الأردن؛ فيحتفظ كل بلد بسيادته ونظامه السياسي القائم فيه دون تغيير، وهكذا أصبح الطريق ممهداً لإتمام الاتحاد بين الأردن والعراق(١٤٢).

ويشير أيزنهاور في مذكراته إلى أن الاتحاد الهاشمي لقي تشجيعاً من دالاس وزير الخارجية، وأن نوري السعيد تحدث مع دالاس بخصوصه في اجتماع أنقرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، وأن الفكرة إنما كانت إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، ولكن السعودية لم تتحمس للفكرة، فاقتصر الاتحاد على البلدين الآخرين(١٤٣).

وقد أشارت الخارجية الأمريكية إلى أن اتحاد العراق ـ الأردن سيكون عنده أيضاً مشاكل داخلية جادة؛ نظراً إلى التوجّه القومي العربي للسكان الفلسطينيين في الأردن،

---

(١٤١) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Telegram from the Department of State to the Embassy in Jordan, vol. 12 (13 February 1958), p. 263.

(١٤٢) Foreign Relations of the United States, D.C.E.R.; Memorandum from Under Secretary of State for External Affair to Secretary of State for External Affairs, Federation between Jordan and Iraq (Ottawa), vol. 25-314 (4 March 1958).

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٦) في نهاية هذا الكتاب.

(١٤٣) Eisenhower, *Waging Peace: The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956*-1961, p. 263.

فضلاً عن مشاكلها الاقتصادية. وعلى أي حال فقد ينجو الاتحاد من صعوباته الأولية، وأنه قادر على الاستفادة من المصادر الاقتصادية للعراق، ورأت الخارجية الأمريكية أنه من المحتمل أن نجاح الاتحاد بين العراق والأردن يعتمد بشدة على الدعم الدبلوماسي والمادي للولايات المتحدة، وأن عداءها العلني للاتحاد المصري ـ السوري يُقوي من الاتحاد العراقي ـ الأردني، ومن الناحية الأخرى فإن الدعم الأمريكي لفكرة الوحدة العربية إذا اقترن بتخفيف الضغوط العلنية تجاه عبد الناصر فقد يؤثر فيه، لتوجيه الاتحاد المصري ـ السوري إلى أن يتخذ موقعاً محايداً، ويؤدي إلى رد فعل يتمثل بالدعم الأمريكي الحذر من اتحاد العراق والأردن[١٤٤].

وإجمالاً فقد أرسلت الخارجية الأمريكية توجيهاً إلى جميع سفرائها في المنطقة بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٥٨، جاء فيه «ينبغي انتهاز كل فرصة لتقوية الاتحاد العراقي ـ الأردني الذي سوف يستمر في الحصول على تأييد الولايات المتحدة ضد الاتحاد المصري ـ السوري[١٤٥]، وتأكيداً لذلك اعترفت حكومة الولايات المتحدة بالاتحاد في ٢٨ أيار/مايو ١٩٥٨، وأشارت إلى أنّ العراق والمملكة الأردنية الهاشمية قد أخذتا الإجراءات الدستورية والتشريعية الأساسية لقيام هذا الاتحاد، وأنها بالمناسبة بعثت بتمنياتها الطيبة إلى الاتحاد[١٤٦].

كما صرح ناطق بلسان الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ترحب بهذا الاتحاد، وتعده خطوة هامة نحو التقارب بين الشعوب العربية، مع الأخذ في الاعتبار رفاهية هذه الشعوب والاستقرار في الشرق الأوسط[١٤٧].

وعندنا أن هذا الترحيب يوضح أن من بين أهداف الولايات المتحدة هو إيجاد تكتل عربي يكون موالياً لها، ويقف في مواجهة عبد الناصر والوحدة المصرية ـ السورية، وهو ما يؤكد أنها لا تعارض أي وحدة بين قطرين عربيين من حيث المبدأ، إذا كان هذان القطران يتحركان في إطار السياسة الأمريكية؛ ولا تشكل حركتهما خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة، ويترتب على ذلك أن العبرة في هذا الشأن ليست بالوحدة ذاتها، ولكن بالمضمون الذي تتخذه، والسياق الذي تتم فيه. وكانت هذه المسألة واضحة

---

(١٤٤) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula (Washington), vol. 12 (20 February 1958).

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٧) في نهاية هذا الكتاب.

(١٤٥) هيكل، سنوات الغليان، ص ٣١١ ـ ٣١٣.

(١٤٦) American Foreign Police, Current Documents, Doc. 388 (1958), p. 1069.

(١٤٧) الأهرام، ٢٩/٥/١٩٥٨.

أمام عبد الناصر الذي وصف الاتحاد الهاشمي ـ في تصريحات صحفية ـ بأنه وحدة زائفة بُنيت على أساس حلف بغداد، وأن مصيره الفشل؛ لأنه جاء معارضاً لأماني شعبي العراق والأردن، ولم يضع في اعتباره معارضة هذين الشعبين الشديدة لأي تحالف مع الغرب(١٤٨).

وكان من المتوقع أن يتقدم السفير الأمريكي في العراق بأوراق اعتماده إلى الاتحاد في يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨م، إلا أن ذلك لم يتحقق لأن الثورة العراقية قامت في ذات اليوم، وأعلنت حكومة الثورة انسحابها من الاتحاد(١٤٩).

٢ ـ الاتحاد الهاشمي في صفحات التاريخ

في اليوم الذي قامت فيه ثورة تموز/ يوليو في العراق، صدر بلاغ رسمي في عمان مفاده أن الملك حسين «تولى سلطاته كرئيس للاتحاد اعتباراً من اليوم، كما باشر سلطاته كقائد أعلى للقوات المسلحة»، وفي اليوم التالي ١٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨، قرر عبد الكريم قاسم، رئيس الوزراء العراقي الانسحاب من دولة الاتحاد العربي، وجاء في قراره «أن الاتحاد بين العراق والأردن، على الصورة التي تم بها في العهد السابق، لم يكن اتحاداً حقيقياً يستهدف مصلحة الشعب في القطرين، وإنما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد، ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر، ولتحقيق مصالح زمرة من الحاكمين الذين لم يأتوا الحكم عن طريق الشعب، ولم يعملوا على تحقيق أمانيه؛ لذلك فإن حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فوراً من هذا الاتحاد، وتعتبر جميع الإجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغية، كما تعتبر نفسها في حل من جميع الالتزامات المالية، والعسكرية، وغيرها مما فرض على العراق نتيجة لقيام هذا الاتحاد»(١٥٠).

وكانت الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت مساندتها للثورة واعترافها بها منذ اللحظات الأولى، وكانت هناك توقعات أن العراق بعد الثورة سيلحق بها، غير أن ذلك لم يتحقق(١٥١). وقد جاء ذلك الاعتراف بالنظام الثوري الجديد في العراق ليعمّق هوة

---

(١٤٨) D.C.E.R, vol. 25-314, Memorandum from under Secretary of State for External Affair to Secretary of State for External Affairs, Federation between Jordan and Iraq (Ottawa) (4 March 1958).

(١٤٩) علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٦٣.

(١٥٠) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٣٨٠ ـ ٣٩٠.

(١٥١) موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠، ص ١٩٥.

الخلاف التي تفصل بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، وفي ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥٨ قررت الحكومة الأردنية قطع علاقاتها الدبلوماسية معها[١٥٢].

وكان الرئيس اللبناني كميل شمعون قد طلب تدخل القوات الأمريكية لصد العدوان المحتمل على لبنان، وأُنزلتْ القوات الأمريكية بالفعل في اليوم التالي لثورة العراق (١٥ تموز) وتحول الموقف إلى أزمة حادة، حين صرح عبد الناصر ـ وقتذاك ـ بأن نزول القوات الأمريكية في لبنان هو تهديد للدول العربية، وأن كل اعتداء على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة التي ستتقيد بالتزاماتها وفق ميثاق الضمان الجماعي العربي[١٥٣].

وفي ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨ عقد اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق لتقوية الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية[١٥٤].

وعن التأثير المحتمل لاعتراف الولايات المتحدة المبكّر للحكومة الجديدة للعراق في الحالة في لبنان والأردن؛ صرح دالاس وزير الخارجية في مؤتمر صحفي بتاريخ ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨، بأنه لا يعتقد أن الاعتراف بالحكومة الحالية في العراق قد يشجّع ثورة وعنفاً في لبنان والأردن، وأن هذه المسألة نوقشت في لندن إبان حضوري الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة حلف بغداد، وإجمالاً كان الاعتراف قراراً مشتركاً ومرغوباً من أصدقائنا هناك، مثل تركيا، إيران، وباكستان، لذا فمن المحتمل أن نسير معهم في ذلك القرار، وهم أقرب إلى موقع الأحداث، وبالتأكيد هم أكثر منا عرضة لذلك الخطر؛ وإذا اعتقدوا ـ في مثل هذه الظروف ـ أنّ الاعتراف كان مدركاً للعواقب وحكيماً، فإننا نقدم دعماً لقرارهم في هذه المسألة. وفي ٢ آب/ أغسطس، صدر بيان من الخارجية الأمريكية تضمن الاعتراف بالحكومة العراقية، حيث سلّم السفير الأمريكي ببغداد مذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية حول التأكيدات التي أرسلت من جانب أمين عام الأمم المتّحدة التي تشير إلى أن العراق يعلن بأنّه مقيد بميثاق الأمم المتحدة والتزاماته الدولية الأخرى، وأن الحكومة الأمريكية وافقت على تلك التأكيدات، وأعلنت اعترافها بحكومة جمهورية العراق مع تمنياتها الطيبة، وأن يستمرّ السفير فلاديمير غولمان (Waldemar Gallman) في عمله بالعراق[١٥٥].

---

(١٥٢) الأهرام، ٢١/ ٧/ ١٩٥٨.

(١٥٣) الأهرام، ١٧/ ٧/ ١٩٥٨.

(١٥٤) الأهرام، ٢٠/ ٧/ ١٩٥٨.

(١٥٥) American Foreign Police, Current Documents 1958, Doc. 390 and 391, p. 1070.

وكانت النظرة من واشنطن ـ حينذاك ـ ترى العراق الجمهوري يتأرجح على حافة زلزال شيوعي، وقد زار روبرت ميرفي ـ وكيل الخارجية الأمريكية ـ بغداد في منتصف آب/ أغسطس ١٩٥٨، في محاولة للحصول على تأييد العراق على تسوية سلمية في لبنان، كان يعتقد أن عبد الكريم قاسم ومن معه ربما يكونون عنصراً انتقالياً(١٥٦). وبعد أن أعلن قاسم عن اتفاقيات عسكرية وتجارية مع الكرملين في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨؛ كان بعض المسؤولين في الخارجية يخشون الوصول إلى نقطة اللاعودة في غضون أشهر قليلة؛ ليصبح بعدها العراق دولة تابعة للاتحاد السوفياتي(١٥٧)، أصبح الموقف في النهاية أكثر غموضاً لدرجة أن إدارة أيزنهاور فكرت سراً في أن تشجع عبد الناصر على التدخل، وعندما اقترح بعض مستشاري أيزنهاور استخدام حزب البعث العراقي الصغير ـ الذي كان زعماؤه ينادون بالقومية العربية ومعاداة الشيوعية ـ لمواجهة زحف الكرملين في بغداد، كان لدى رجل البيت الأبيض فكرة أبسط من ذلك بكثير، قبل عيد الميلاد بوقت قصير، إذ كان من رأي أيزنهاور أنها ربما تكون سياسة جيدة أن نساعد الجمهورية العربية المتحدة على تولي الأمور في العراق(١٥٨).

وفي خطاب من بن غوريون أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، تم التأكيد بعدم أخذ التصريحات الموالية للغرب من جانب حكام العراق الجدد بارتياب عميق، فواقع الأمر أن العراق هو تحت سيطرة عبد الناصر، حتى وإن توسل الزعماء العراقيون بتكتيكات ستارة الدخان؛ رغبة في تمكين النظام الجديد من أن يغدو معززاً دون معارضة شديدة من قوى الغرب، وحكام العراق الجدد أقرب إلى الشيوعية من الدكتاتور المصري نفسه... يضاف إلى هذا أنه سيكون من الخطورة إيلاء أهمية لتصريحات ناصر المعادية للشيوعية... إن سيطرة عبد الناصر على الشرق الأوسط العربي بتأييد من القوة الهائلة للاتحاد السوفياتي ستكون له على الوطن العربي عواقب خطيرة معينة:

ـ فلن تستطيع فرنسا الاهتداء إلى حل مرضٍ للمشكلة الجزائرية أو الإبقاء على علاقات ودية مع المغرب وتونس.

---

(١٥٦) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Murphy Memo, vol. 12:146 (15 August 1958).

(١٥٧) Declassified Documents Reference System (DDRS) 1990, Minutes of the 383rd NSC Meeting, Item 332 (16 October 1958).

(١٥٨) Foreign Relations of the United States, 1958-60, Minutes of the 391rd NSC Meeting, 12:363-46 (18 December 1958).

ـ ولن تقوم لليبيا المستقلة قيامة لمدة طويلة، وسيتم تقويض مركز بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، والولايات في ذلك البلد.

ـ ويحتمل قيام انقلاب ممالئ للشيوعيين في إيران، وسيكون لكل من عبد الناصر وخروتشوف مصلحة في مثل هذا التطور.

ـ وسيتم تقويض استقلال إثيوبيا، وحتى في هذا الوقت، فإن عبد الناصر يثير بنشاط قلاقل وتذمراً في إريتريا وجيبوتي وفي كل من الصوماليين وبين السكان المسلمين في إثيوبيا نفسها.

ـ وسيمضي عبد الناصر قدماً بمساعدة السوفيات في طموحه وسياسته للسيطرة على أفريقيا السوداء بأسرها.

وأضاف بن غوريون قائلاً: ولا حاجة بي إلى الإفاضة في ما ينطوي عليه هذا الاتجاه من التطورات بالنسبة إلى إسرائيل وتركيا، أما وقد راقبنا هذا الخطر وهو يتطور عدداً من السنين... فقد شرعنا نعزز الروابط مع أربعة بلدان مجاورة تقع على المحيط الخارجي للشرق الأوسط: إيران والسودان وإثيوبيا وتركيا؛ بهدف إقامة سد منيع ضد السيل الناصري ـ السوفياتي الجارف، وفي وسعي أن أسجل بارتياح أن الخطوات الأولى التي اتخذت في هذا الاتجاه كانت خطوات ناجحة، فقد أنشأنا علاقات من الثقة والصداقة المتبادلة مع حكومة إيران، ومع رئيس وزراء السودان ومع إمبراطور إثيوبيا، وأخيراً تنامت روابطنا بصورة حميمة مع حكومة تركيا في قنوات سرية، هذا عدا علاقاتنا الدبلوماسية النظامية وما وراءها[١٥٩].

بيد أن الحكومة الثورية الجديدة بالعراق سرعان ما خيبت آمال المناصرين لفكرة الجامعة العربية الشاملة؛ حيث تخوف عبد الكريم قاسم من طموح عبد الناصر ونفوذه، وبخاصة أن دخول العراق في وحدة مع الجمهورية العربية المتحدة سيدعم نفوذ مصر بالذات، هذا بالإضافة إلى اعتقاده أن ذلك لن يعطيه الدور الذي يطمح فيه في المنطقة العربية[١٦٠]. ومن ثم فقبل انتهاء عام ١٩٥٨ قام عبد الكريم قاسم بإلقاء القبض على أكبر شخصية شاركت معه في الانقلاب العسكري وإيداعه في السجن، وهو عبد السلام عارف الذي كان يحبذ إقامة اتحاد مصري ـ عراقي على

---

(١٥٩) محمد حسنين هيكل، الانفجار: ١٩٦٧، حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠)، نص رسالة بن غوريون إلى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في ٢٤/ ٧/ ١٩٥٨، ص ٩٨١.

(١٦٠) موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠، ص ١٩٥.

الفور، ووجه قاسم اللوم إلى عبد الناصر واعتبره هو المسؤول عن ذلك التمرد الفاشل الذي حدث في الموصل - والذي كان موالياً للقومية العربية - في شباط/ فبراير ١٩٥٩[١٦١].

ولأنه كان منذ فترة طويلة يعتبر العراق العقبة الرئيسية أمام زعامة مصر للوطن العربي، لم يكن عبد الناصر في حاجة إلى كثير من الإيحاء من واشنطن لتشجيع خصوم عبد الكريم قاسم؛ ففي ٨ آذار/ مارس ١٩٥٩ قام ضباط بعثيون في الموصل بمحاولة انقلابية لاجتثاث الشيوعية، والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. وبعد ثلاثة أيام من حرب شوارع دامية تمكنت القوات الموالية لقاسم من إخماد المحاولة، وفي الأسابيع التالية قام عبد الكريم قاسم بعملية تطهير الجيش من كل عناصر البعث والناصريين، وارتفعت عضوية الحزب الشيوعي العراقي، كما انضم قرابة نصف المليون مزارع وعامل إلى نقابات راديكالية معادية للغرب. وقد تولّى جون جي جيرنيجان (John J. Jernegan)، الذي كان قد خلف غولمان سفيراً للولايات المتحدة في العراق قبل وقت قصير، نقل تلك الأخبار إلى واشنطن في ٢٦ آذار/ مارس ١٨٥٩، وخلص إلى أنه مع قاسم الذي قطع شوطاً طويلاً على طريق الشيوعية، بحيث أصبح الرجوع صعباً، يبدو أن عام ١٩٥٩ سيكون عام الدب السوفياتي في العراق[١٦٢].

ومن جانب آخر، كانت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق تسير بسرعة إلى التدهور، وأضحت أسوأ مما كانت عليه أيام نوري السعيد؛ إذ وصلت إلى حد يهدد وحدة الصف العربي وسلامة البلدان العربي. حينذاك أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٩، وفيه توصية بعقد وزراء الخارجية اجتماعاً عاجلاً للجنة السياسية ببيروت في الشهر ذاته؛ لمعالجة هذا الموقف، ومناشدة رؤساء الدول الأعضاء بذل مساعيهم الحميدة العاجلة في هذا الشأن، وقد وافق المجلس بالإجماع على هذا القرار ولم يشترك في التصويت وفدا مصر والعراق[١٦٣].

---

(١٦١) بيتر مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد الجمال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٤٦٧.

(١٦٢) Foreign Relations of the United States, 1958-60, Jernegan to DOS, tel., 12:363-46 (26 March 1959), and Hanna Batatu, *The Old Social Calsses and Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), pp. 866-889.

(١٦٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، مج ٢، ج ٤، نص القرار ١٥٥٣، الدورة ٣١، ص ٤٣٢.

رابعاً: إرهاصات وحدة مغربية

جاءت الظروف السياسية والعسكرية في عموم المغرب العربي مع مطلع عام ١٩٥٨؛ لتدفع بضرورة العمل الوحدوي المغربي. فقد رفض الفرنسيون الجلاء عن قواعدهم العسكرية في تونس والمغرب، واتخذوها مراكز للعدوان على الثورة الجزائرية، كما أن جيش التحرير المغربي حقق ضربات موجعة ضد القوات الإسبانية في الجنوب المغربي في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وضد القوات الفرنسية في موريتانيا، وقاد ذلك إلى تحالف القوتين الاستعماريتين في شباط/ فبراير ١٩٥٨؛ لمواجهة جيش التحرير المغربي، وألحقوا الهزيمة به في عملية المكنسة المشهورة، إلى جانب القصف الفرنسي لمنطقة سيدي يوسف التونسية في الفترة ذاتها. إضافة إلى ذلك، حاولت الحكومة الفرنسية فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر، وكذلك حاولت إدخال موريتانيا ـ في ما سمي أفريقيا الغربية الفرنسية ـ إلى جانب جهودها في الحصار قرب الحدود بين الجزائر وتونس، وبين الجزائر والمغرب لقمع الثورة الجزائرية. وجاء الوقوف الفرنسي إلى جانب إسبانيا؛ نتيجة خوفها من إصرار المغرب على المطالبة بموريتانيا الخاضعة لفرنسا منذ عام ١٩٠٣، إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بمصالحها ووجود المستوطنين في المغرب العربي، وقضية الثورة الجزائرية[١٦٤].

وحين التقى الاتجاه الرسمي بالاتجاه السياسي الشعبي، صرح ملك المغرب محمد الخامس في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٨، عن أمله في أن تنشئ أقطار المغرب العربي اتحاداً فدرالياً، بينما أكد الاتجاه ذاته وفي الفترة ذاتها، الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، الذي عَدَّ الوحدة ضرورية للأقطار المغربية وسداً منيعاً ضد المصالح الاستعمارية. وجاء اللقاء السياسي الشعبي الرسمي بين تونس والمغرب في ١٩ ـ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٨؛ لتأكيد الموقف الوحدوي والاتفاق على عقد مؤتمر طنجة في ٢٧ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٨[١٦٥]؛ الذي التأم في قصر مرشان الملكي بمدينة طنجة

---

(١٦٤) صلاح العقاد، «السياسة الخارجية للملكة المغربية،» السياسة الدولية، العدد ١٥ (١٩٦٩)، ص ٤١ ـ ٤٧.

(١٦٥) ضمّ المؤتمر أحزاباً تمثّل طموحات شعوب المنطقة، والوفد المضيف كان برئاسة علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي، وإلى جانبه كوكبة المناضلين: المهدي بن بركة، وأحمد بلفريج، وعبد الرحيم بوعبيد، والفقيه البصري، وقد مثّل تونس الحزب الدستوري الحرّ بزعامة الحبيب بورقيبة. وضمّ الباهي الأدغم وآخرون، أما الجزائر فقد تمثّلت بوفد من جبهة التحرير الوطني برئاسة فرحات عباس، أوّل رئيس لأوّل حكومة جزائرية مؤقّتة تشكّلت في ١٩ أيلول/ سبتمبر من تلك السنة ١٩٥٨، بناءً على توصية صدرت عن ذلك المؤتمر، وقد حضر وفد موريتاني بصفة مراقب، وغاب الحضور الليبي.

المغربية، وشمل وفوداً تمثل مختلف الأقطار المغربية لرسم معالم الطريق الوحدوية فيما بينها. ويتوافق هذا التاريخ مع مُضِيٍّ عامين على استقلال كل من تونس والمغرب، وأربعة أعوام على اندلاع ثورة التحرير في الجزائر، وشهرين فقط على وحدة سورية ومصر، ولم تكن تفصل عن ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق سوى ثلاثة أشهر، إذ كان المد القومي العربي في أوجه، وكان صداه واسعاً في المغرب العربي.

وكانت جبهة التحرير الوطني الجزائرية حاضرة ذلك المؤتمر، وقد أكدت خطابات الوفود المشاركة على بُعد الاستقلال الجزائري، وتعزيز استقلال تونس والمغرب، مع التشديد على أهمية وحدة المغرب العربي، وضرورتها في معالجة المشكلات الوطنية والإقليمية. وقد ختم علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربي الجلسة الختامية بخطاب أكد فيه البعد الوحدوي لمؤتمر طنجة حيث قال: «في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيماً طالما تشوقت إليه آذان المغاربة وخفقت قلوبهم إلى حديث أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الإيجابية لتحقيق الوحدة. إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم في ما يحمله من معانٍ، وما يشتمل عليه من آفاق، وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار، ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل ولكنها حقيقة واقعية». ويهمنا في هذا المجال، القرار الخاص بالوحدة المغاربية. ورأى المؤتمرون أن الشكل الفدرالي أكثر ملاءمة للأقطار الثلاثة المشاركة، وضرورة بناء مؤسسات مشتركة، واقترحوا تشكيل مجلس استشاري ينبثق عن المجالس الوطنية في كل من تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تكون مهمته دراسة القضايا ذات المصالح المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية، كما قرروا تأسيس أمانة عامة لتنفيذ القرارات، وتقرر أن تجتمع بشكل دوري. كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات تتعلق بدعم الثورة الجزائرية والعمل على إقامة حكومة جزائرية مؤقتة، وتصفية بقايا الاستعمار، وهذا يعني أن فكرة المغرب العربي والدعوة إلى تحقيقها أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة[١٦٦].

وهكذا فرض مؤتمر طنجة ضرورة العمل من أجل الوحدة المغربية، وتزعم حزب الاستقلال المغربي الدعوة إلى الوحدة التي ستلاقي صداها الشعبي؛ رغم التهميش الذي لحق بالاتجاه الشعبي بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ في عموم المغرب العربي. وانطلاقاً

---

(١٦٦) عبد الإله بلقزيز، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦: محاولة في التأريخ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

من واقع قائم، وخلفية تاريخية معروفة، أراد حزب الاستقلال أن يلعب المغرب دوره التاريخي في العمل الوحدوي، وجاء ذلك انعكاساً للتكوين الثقافي لزعمائه ممن تربّوا في كنف الثقافة العربية التقليدية، وتعلقوا بأمجاد تاريخية قريبة أو بعيدة، تعود إلى تلك العصور التي كان سلاطين المغرب يتمتعون خلالها بهيبة كبرى في الصحراء، ولدى مسلمي غرب أفريقيا حتى نهر السنغال، كما حظوا بمركز روحي ممتاز في شمال أفريقيا بأسرها[١٦٧].

كان المؤتمرون على درجة عالية من الوعي، فقد ارتأوا مثلاً أن الصيغة الفدرالية هي الأنسب لتحقيق وحدة ثلاثية في مرحلة أولي، مع المحافظة على خصوصيات كل بلد واحترام ظروفه، واقترحوا تشكيل مجلس تأسيسي منبثق من المجلسين الموجودين في تونس والمغرب، إضافة إلى ممثلين عن قيادة الثورة الجزائرية، وذلك لدراسة القضايا التي تمس المصالح المشتركة، وتقديم التوصيات بشأنها إلى السلطات التنفيذية المحلية. وفي توصية أخرى تنم عن بعد الرؤية السياسية، دعا المؤتمرون إلى عدم قيام أي من حكومات المغرب العربي، بصورة منفردة، بربط مصير الشمال الأفريقي بأي طرف خارجي في ميداني العلاقات الخارجية والدفاع، إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية، وكان المقصود بالطبع قطع الطريق أمام مناورات القوى العظمى، وعلى رأسها فرنسا آنذاك، لبث بذور الفرقة بين دول وأحزاب المغرب العربي. كما دان المؤتمر دعم حلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، وشكل أمانة من ستة أعضاء، بمعدل مندوبين عن كل حزب من الأحزاب الثلاثة المشاركة؛ لمتابعة تنفيذ التوصيات[١٦٨].

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن أيزنهاور ـ وقتذاك ـ أولى ليبيا أهمية خاصة، وهو تقدير أيّده تقرير أعدته وكالة الاستخبارات الأمريكية لأيزنهاور سنة ١٩٥٩، وجاء فيه «إذا فقد الغرب تماماً مركزه الاستراتيجي في شمال أفريقيا؛ فسيجد أن سيطرته على البحر المتوسط مهددة بصورة جدية، يضاف إلى ذلك أن شمال أفريقيا يحيط بالطرق التي قد يتبعها السوفيات في محاولتهم للتغلغل في أفريقيا... وتقوم ليبيا بدور الدولة العازلة بين الشرق الأوسط والمغرب، كما تحمي ولو جزئياً المغرب من زخم القومية العربية الذي ينبعث من القاهرة... وما دامت ليبيا صديقة للغرب؛ فإن الغرب يستطيع السيطرة على الشاطئ الجنوبي للبحر وعلى جزء من شرق البحر المتوسط»[١٦٩].

---

(١٦٧) العقاد، «السياسة الخارجية للملكة المغربية،» ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٦٨) جورج الراسي، «ذكرى أول مؤتمر لتوحيد المغرب العربي،» المستقبل (بيروت)، ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٥.

(١٦٩) كلوديا رايت، في: وليم كوانت [وآخرون]، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: نيكسون ـ فورد ـ كارتر ـ ريغان، دراسات؛ ٦٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢١٦، ونظام شرابي، أمريكا =

إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة حرصت على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي، ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الاقتصادي الفرنسي فيه، أو لعلها لم ترغب في ذلك، إلا أن نفوذها السياسي كان قوياً على الدوام، وفرض باستمرار أن يؤخذ رأيها في حسبان السياسات المغاربية، هذا فضلاً عن الحرص الأمريكي على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب من خلال عشرات المراكز الثقافية المزروعة في مدن المغرب العربي؛ المتعاظمة انتشاراً وتأثيراً، والمزاحمة المستمرة للرساميل والاستثمارات الفرنسية والإسبانية والألمانية من قبل الاستثمارات الأمريكية، والمنافسة التجارية القوية لأوروبا على السوق المغاربية، وبخاصة في الصناعة الإلكترونية وفي صادرات القمح. وتدفعنا كل هذه العوامل إلى الاعتقاد بأن المغرب العربي لم يكن مجالاً مقفلاً على النفوذ الأمريكي في أي حقبة من الحقب المعاصرة[١٧٠].

في تموز/ يوليو ١٩٦٣ قدم المفوض الأمريكي في تونس دراسة موجزة عن الوحدة في شمال أفريقيا جاء فيه أنها كانت أكثر إتاحة منذ نهاية الحرب الجزائرية، لكن التحليل الموضوعي يكشف عن أساس واهن يستبق تنفيذ مثل هذه الرغبة بأيّ شكل شامل، في ميدان الاقتصاد الرئيسي، والمصلحة السياسية، كما أن الاختلافات السياسية تعود في أغلب الأحيان إلى التنافسات الشخصية بين الزعماء. وتعطي الطبيعة المتوازية لاقتصادات شمال أفريقيا حافزاً حقيقياً محدوداً بالمقياس الواسع، وتدعو إلى تعاون اقتصادي في المناطق المحدودة، ومن الملائم للولايات المتّحدة التعامل مع دول المنطقة ككيانات فردية، وأيّ مقترح لتدخّل الولايات المتحدة في التعهّدات الإقليمية يتم تقييمه أولاً من وجهة نظر علاقاتها بكل قطر من أقطار المنطقة.

وتطرقت الدراسة إلى أن وجهة نظر الولايات المتحدة المفعمة بالشك تجاه فرص الوحدة الشاملة لدول شمال أفريقيا يجب ألّا تدلّ على عدائنا لهذا المفهوم، لأن أمريكا تتّفق مع جهود التعاون الإقليمي، وكذلك التعاون الرائع مع أوروبا الغربية، ومع أن وحدة شمال أفريقيا أمر مستحب، فإنها غير مؤاتية لإنجاز الأهداف الأمريكية في المنطقة؛ ولكن من الحكمة أن نترك مبادرات تلك الوحدة إلى شعوب المنطقة أنفسهم[١٧١].

= والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠)، ص ٦٢٣.

(١٧٠) عبد الإله بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،» المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

(١٧١) Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Released by the Office of the Historian, Paper by the Officer in Charge of Tunisian Affairs (26 July 1963).

خامساً: كينيدي يفتتح صفحة جديدة مع الوطن العربي

عندما وقع توتر في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة؛ حاولت الولايات المتحدة الاستفادة من ذلك، ومن ثم عندما اشتكى المسؤولون المصريون سنة ١٩٦٠ من أن الطلاب الموفدين إلى الاتحاد السوفياتي يفرض عليهم محاضرات إجبارية عن الماركسية، اتصل عبد الناصر بالأمريكيين، وقام جسر جوي صغير بنقل الطلبة من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة حيث أتموا دراستهم، وعندما استهل جون كينيدي (John Kennedy)[(١٧٢)] حكمه في ٢٠ كانون الأول/ يناير ١٩٦١ رافعاً شعار «الآفاق الجديدة والتعاون مع الجميع»، إلا أن شعار الصداقة على فرض حسن النيات، لم يكن متاحاً بإطلاق، وأن دونه عقبات عديدة، لعل في مقدمها أن أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية يتبادلون العداء فيما بينهم. فالناصرية لم تكن خطراً يهدد إسرائيل فقط، وإنما أيضاً البلدان العربية المحافظة وفي مقدمها السعودية، ولم يكن سهلاً التوفيق بين جميع الأطراف، أي الوصول إلى تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي من جهة، وللحرب العربية الباردة من جهة أخرى[(١٧٣)].

وكان كينيدي يأمل في توسيع محاولات التقارب المتواضعة السابقة مع عبد الناصر من خلال الدبلوماسية الشخصية والمعونة الاقتصادية، وفي أوائل ١٩٦١ قال كينيدي لريتشارد غودوين (Richard Goodwin)، أحد مساعديه في البيت الأبيض «عبد الناصر لديه مشكلات ولدي مشكلاتي ولن أقنعه بأن يعمل ضد مصالحه... ولن أحاول حتى، أن أفعل ذلك؛ ولكن لا ضرر في أن يفهم كلانا الآخر على نحو أفضل قليلاً»[(١٧٤)].

بهذا الهدف عيّن كينيدي الرئيس السابق للجامعة الأمريكية بالقاهرة جون بادو (John Badeau)، وكان يتحدث العربية، سفيراً له لدى الجمهورية العربية المتحدة، وباعتباره كان مراقباً جيداً لعبد الناصر لفترة طويلة، كان بادو مقتنعاً أنه بمساعدة الولايات المتحدة يمكن أن تغير الثورة المصرية الشرق الأوسط كله، كما غيرت الثورة

---

(١٧٢) ولد جون فيتزجيرالد كينيدى، في ٢٩ أيار/ مايو ١٩١٧، في بروكلين بولاية ماساتشوسيتي، وهو ينحدر من أصل أيرلندي، وقد درس السياسة والاقتصاد في لندن، وتخرّج في جامعة هارفارد عام ١٩٤٠، والتحق بالبحرية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعدها عمل صحفياً، ثم انتخب في الكونغرس الأمريكي عام ١٩٤٦ عن الحزب الديمقراطي، ثم عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٥٢م. انظر: الأخبار، ١٠/ ١١/ ١٩٦٠، ص ٦.

(١٧٣) Warren Bass, *Support any Friend: Kennedy's Middle East and The Making of The U.S.-Israel Alliance* (New York: Oxford University Press, 2003), p. 12.

(١٧٤) Richard N. Goodwin, *Remembering America: A Voice from the Sixties* (New York: Harper Collins, 1995), p. 135.

الفرنسية أوروبا كلها قبل قرنين. وبهذا الهدف أيضاً وعد بادو بتقديم المزيد من القمح بموجب القانون PL-480، خلال النصف الثاني من عام ١٩٦١[١٧٥]، وهو القانون الخاص ببرنامج الغذاء مقابل السلام؛ لكي يقنع عبد الناصر بوضع القضايا الساخنة مثل فلسطين في الثلاجة، ووضع القضايا الأكثر إلحاحاً مثل التنمية الاقتصادية في مصر على الشواية[١٧٦]؛ وذلك وفقاً لتعبيره.

أصبحت العلاقات المصرية ـ الأمريكية أفضل مما كانت عليه في أي وقت آخر على مدى عقد؛ وبعد زيارة للقاهرة استغرقت خمسة أيام، أكد شستر باولز (Chester Bowles)، سفير كينيدي المتجول في الشرق الأوسط، أن مصر بقيادة عبد الناصر كانت تقف في مفترق طرق. وفي ٢١ شباط/ فبراير ١٩٦١، أبرق باولز إلى البيت الأبيض «إذا استطعنا أن نجعل عبد الناصر يتخلى عن الميكروفون لحساب البولدوزر، فلربما أصبح بإمكانه القيام بدور رئيسي لإدخال الشرق الأوسط سلماً إلى عالمنا الحديث». وبعد أربعة أيام وقع المسؤولون في الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة اتفاقاً في واشنطن بخصوص القمح مدته ثلاث سنوات، تقدر قيمته بحوالى ٥٠٠ مليون دولار، وكان باولز وبادو وغيرهما من مراقبي شؤون مصر في إدارة كينيدي يتمنون أن يكون عبد الناصر قد أصبح أخيراً مستعداً لأن يتخلى عن حُلّته الثورية ويرتدي رداء العمل[١٧٧].

وعلى كل حال كان ثمة روح جديدة سادت العلاقات بين البلدين، وجاءت أهم الرسائل التي تجسد هذا المعنى في تلك الرسالة الهامة التي بعث بها جون كينيدي إلى جمال عبد الناصر في ١١ أيار/ مايو ١٩٦١، والتي حاول فيها توضيح سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة في ما يلي:

ـ ستقدم الولايات المتحدة ـ في نطاق أقصى ما في وسعها ـ كل مساعدة ملائمة لكل دول الشرق الأوسط المصممة على التحكم في مصيرها؛ بقصد توافر مزيد من

---

(١٧٥) Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Near East, U.A.R. Requests for Major U.S. Economic Assistance (Washington), vol. 17 (1 December 1961).

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٨) في نهاية هذا الكتاب.

(١٧٦) Foreign Relations of the United States, Action Program for the United Arab Republic (Washington) (10 January 1962), and William J. Burns, *Ecnomic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955-1981* (Albany, NY: State University of New York Press, 1985), pp. 121-131.

(١٧٧) Foreign Relations of the United States, 1961-63, Bolwels to Kennedy, Rusk and Hamilton, tel. 17:482-486 (21 February 1962).

الرفاهية لشعوبها مع السماح لجاراتها بالعمل على تحقيق هذه الأهداف الأساسية نفسها.

ـ إن الولايات المتحدة مستعدة دائماً للمساهمة في نطاق الأمم المتحدة وخارج نطاقها، في البحث عن حلول للمنازعات التي تبدد الطاقات الثمينة لدول الشرق الأوسط، وتؤخر التقدم الاقتصادي الذي تريد كل الشعوب الحرة أن تتمتع به عن حق.

ـ إن الولايات المتحدة إذ تتطلع إلى تحسين حال شعوب الشرق الأوسط مستعدة للاستمرار في تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ برنامج التنمية القومية الموضوعة طبقاً لخطط دقيقة، كما أنها مستعدة لأن تقدم المنتجات الغذائية الأمريكية طبقاً لبرنامج الطعام مقابل السلام، وكذلك فإن الولايات المتحدة مستعدة للاستمرار في تنشيط التبادل التعليمي لتيسير التقدم السياسي والاقتصادي.

كما أوضح كينيدي في رسالته أن بلاده لن تتوانى في إبراز اهتمامها بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وأنه ليرجو بكل إخلاص أن تتعاون كل الأطراف التي يعنيها الأمر تعاوناً كلياً مع لجنة التوفيق الفلسطينية ـ التي أقرتها الأمم المتحدة ـ في أي برنامج تتخذه بقصد «حماية مصالح اللاجئين الفلسطينيين وكفالة الرفاهية لهم»[١٧٨]. غير أن هذا الخطاب الهام لم يكن موجهاً فقط إلى مصر؛ وإنما أرسله كينيدي إلى كل من ملك الأردن حسين، ورئيس لبنان فؤاد شهاب، ورئيس العراق عبد الكريم قاسم، وملك السعودية سعود بن عبد العزيز[١٧٩].

وفي رسالته إلى كينيدي في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٦١؛ أكد عبد الناصر أن حق الفلسطينيين العرب يرتبط بحق الأرض الفلسطينية ذاتها، وأن باقي الأمم العربية لا يمكنها أن تعزل نفسها عن العدوان الذي قد شُن على واحدة من هذه الأمة، وذلك لأسباب واضحة وجلية؛ ألا وهي أن هذا العدوان يشكل تهديداً لسائر الأقطار العربية من الخطر والخوف نفسيهما من مواجهة المصير عينه، كما أوضح عبد الناصر موقف الإدارة الأمريكية بدايةً من ويلسون، مروراً بفرانكلين روزفلت، وانتهاءً بموقف أيزنهاور من القضايا العربية، وأنه إذا كانت هناك آمال لم تتحقق في عهد رؤساء مثل ويلسون

(١٧٨) Foreign Relations of the United States, 1960-1964, Arab Dispute (Washington), vol. 17 (1990), pp. 111-112.

(١٧٩) *New York Times*, 28/6/1961, p. 1.

وانظر ردّ فعل الحكام العرب في: Foreign Relations of the United States, 1961-1963, President Nasser's Reply to President Kennedy's Letter of 11 May 1961 (Washington), vol. 17 (30 August 1961).

وروزفلت فإن هناك مواقف إيجابية من قبل أمريكا خاصة تلك التي ظهرت في أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ من التأييد الذي لقيته قضية الحرية في بلادنا من جانب الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي[١٨٠].

وعندما أدى قرار بريطانيا إغلاق منشآتها العسكرية في الكويت في أوائل صيف عام ١٩٦١، إلى أن يُعيد العراق مطالباته بتلك المحمية البريطانية الغنية بالنفط، في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٦١، حذر باركر هارت (Parker Hart)، سفير أمريكا الجديد في السعودية الرئيس كينيدي ، بأنه «إذا كانت مشيخات الخليج العربي ستفك ارتباطها التقليدي بالمملكة المتحدة، فإنها ستكون قد أصبحت ـ بمعنى ما ـ فرصة متاحة أمام القوى الإقليمية الأكبر المجاورة لكي تؤكد مطالباتها ومزاعمها»[١٨١].

على المدى القصير، لم يكن أمام كينيدي سوى أن يشجع بريطانيا على أن تعيد تأكيد وجودها العسكري في الشرق الأوسط؛ كما أن الولايات المتحدة، كما أكد للمسؤولين البريطانيين في الشهر ذاته (حزيران/ يونيو)، سوف تقدم كل الدعم السياسي واللوجستي اللازمين للقوات البريطانية التي يتم إرسالها إلى الخليج العربي، وذلك من أجل إحباط أي محاولة عراقية للاستيلاء على الكويت عنوة[١٨٢].

أما على المدى البعيد فقد كان صنّاع السياسة الأمريكية يفضلون حلاً عربياً للأزمة، ومن ثم رحبوا بقرار السعودية في منتصف تموز/ يوليو بوضع بضع مئات من جنودها تحت تصرف حكومة الكويت؛ ومع اقتراب فصل الصيف من نهايته كانت خطط الرياض لأن يحل محل البريطانيين قوات من الدول الأعضاء في الجامعة العربية قد أثمرت، مع وصول قوات الجامعة، مما ساعد الحكومة البريطانية على إعادة جنودها إلى بلادهم في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١[١٨٣].

وإبان هذه الأزمة وقف عبد الناصر ضد دعوة قاسم بضم الكويت على أساس أنها جزء من العراق، مما أدى إلى ارتفاع شعبيته بسرعة في الكويت، وأصبح عزيزاً على قلوب أهلها، ولا سيما عندما وافق بل وساهم في إرسال قوات تابعة للجامعة العربية؛ لتحل محل القوات البريطانية التي أرسلت إلى الكويت بناء على طلب من حكومتها

---

(١٨٠) المصدر نفسه؛ الأهرام، ٢١/ ٩/ ١٩٦١، وهيكل، سنوات الغليان، ص ٥٤٠.

(١٨١) Foreign Relations of the United States, 1961-63, Hart Memcon, 17:169-71 (29 June 1961).

(١٨٢) Foreign Relations of the United States, Minutes of the 486th NSC Meeting (29 June 1961), and Rusk to Foreign Secretary (Douglas) (29 June1961).

(١٨٣) Foreign Relations of the United States, 197-99, Talbot Memcon (24 July 1961).

بموجب اتفاقية الدفاع المشترك مع بريطانيا، ولعل هذا هو السبب الرئيسي في إرسال قوات عربية، وليس كما يرى أحد الباحثين[184] أن موقف عبد الناصر «لم يكن متأثراً بخشيته من ضياع استقلال الكويت، بل بسبب معارضته لطموحات عبد الكريم قاسم بأن يصبح قائداً للوطن العربي، وذلك إبان الحرب العربية الباردة في الستينيات، فلا الإيمان باستقلال الكويت، ولا الخوف من التوسع العراقي؛ كان أمراً يشغل بال عبد الناصر... وأنه منذ ذلك الحين أخذ يشجع الكويت على لعب دور قيادي في الشؤون العربية، وعلى أن تصبح الوسيط المؤتمن في خلافات الوطن العربي... وأن ذلك أدى إلى تأمين مكانة للكويت على خريطة السياسة العربية طوال أكثر من عقدين من الزمان، وأن سياسة عبد الناصر لم تقم على إيمانه أو إعجابه بالدبلوماسية الكويتية قدر ما كانت تقوم على رغبته في وضع دولة نفطية أخرى مقابل السعودية، التي كانت قد تحولت في هذه الأثناء إلى الخصم الرئيسي للسياسة المصرية في الوطن العربي، وقد أدت السياسة الناصرية هذه إلى تحييد سلاح النفط في الحرب العربية الباردة».

ومن ناحية أخرى أعلنت السعودية أنها لن تجدد اتفاقية قاعدة الظهران الجوية مع أمريكا التي ينتهي أجلها في نيسان/ أبريل عام ١٩٦٢؛ وقال جوزيف راب (Joseph Rapp)، المتحدث بلسان الخارجية الأمريكية ـ في الوقت ذاته ـ أن السعودية طلبت من الولايات المتحدة إخلاء قاعدة الظهران، وأن الأخيرة وافقت على إنهاء عملياتها العسكرية في هذه القاعدة قبل التاريخ ذاته (نيسان/ أبريل). ويقول المراقبون السياسيون: أنه بالرغم من أن الحكومة السعودية لم تذكر سبباً محدداً لهذا الإجراء الذي أقدمت عليه، فإنه لم يكن مفاجأة لأحد؛ لأن القاعدة وفقاً لرأي هؤلاء المراقبين أصبحت موضوعاً للمنازعات السياسية الداخلية في السعودية، وأن المنظمات الوطنية فيها كانت تطالب دائماً بإنهاء الاتفاقيات المبرمة بين بلادهم والولايات المتحدة التي تستخدم بمقتضاها هذه القاعدة، كما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستمضي في بناء المطار الجوي المدني في قاعدة الظهران حتى لو رفضت المملكة تجديد اتفاقية القاعدة العسكرية التي تنتهي في أول نيسان/ أبريل ١٩٦٢. وأضاف جوزيف أن العمل في القاعدة المدنية شارف على الانتهاء، وأن الحكومة الأمريكية لم تقرر بعد أن تطلب تجديد اتفاقية ١٩٥٧، بخصوص القاعدة العسكرية بالظهران. وأشارت وكالة اليونايتد برس إلى أن بناء المطار المدني الحديث الذي نصت عليه اتفاقية ١٩٥٧ قد تمت بنسبة

---

(١٨٤) رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

٧٠ بالمئة، ومن المقرر أن ينتهي بناؤها خلال عام واحد. وأضاف الناطق الأمريكي أن قرار السعودية عدم تجديد اتفاقية قاعدة الظهران لن يؤثر بأي حال في الطيران التجاري، وقال إنه ليست لديه معلومات بخصوص مستقبل المساعدات العسكرية الأمريكية للمملكة، وقال جوزيف راب ـ تحت ضغط أسئلة الصحفيين ـ إن الولايات المتحدة ليس لديها أمل في الاحتفاظ بحقوقها العسكرية في قاعدة الظهران الاستراتيجية عن طريق المفاوضات مع السعودية. وذكرت اليونايتد برس أن القواعد العسكرية الأمريكية في الوطن العربي، كقاعدة الظهران وقواعد المغرب، كانت دائماً محلاً لاعتبارات سياسية حساسة، وقد وافقت الولايات المتحدة منذ عام على إخلاء القواعد الأربع الكبرى في المغرب عام ١٩٦٤[١٨٥].

وكان العامل النووي وعواقبه المحتملة في الشرق الأوسط من أهم العوامل التي دعت الرئيس جون كينيدي إلى القيام بمبادرته الشهيرة من أجل تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ففي أيار/ مايو ١٩٦١، كتب إلى بن غوريون وإلى عبد الناصر معرباً عن رغبته في إقامة اتصالات رسمية لتحقيق صلح بين العرب وإسرائيل. وفي ٣٠ من الشهر ذاته، اجتمع كينيدي مع بن غوريون في نيويورك، حيث تحدث الأخير عن الطبيعة السلمية لمفاعل ديمونة، وعن الزيارة التي قام بها اثنان من الخبراء الأمريكيين لموقعه، ثم تطرق إلى المشاكل التي تواجهها إسرائيل، وأهمها مشكلة نقص المياه النقية، التي تأمل الحكومة الإسرائيلية في التغلب عليها بواسطة الطاقة النووية. ثم انتقل إلى موضوع أمن إسرائيل وما تحتاج إليه من أسلحة أمريكية حديثة. وعندما سأله الرئيس كينيدي عن تصوّره لاحتمالات تحقيق سلام في الشرق الأوسط؛ رد بن غوريون بأن الجنرال أيزنهاور قد اهتم بهذا الموضوع، وعيّن مندوباً فوق العادة هو لويد هندرسون، إلا أن عبد الناصر أفشل مساعيه عندما وجد إسرائيل جادة في تحقيق السلام. وأثار الرئيس الأمريكي، خلال الاجتماع، قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث كان يرى أن أي بادرة إسرائيلية إيجابية إزاء هذه القضية يمكن أن تفتح الطريق لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ورد بن غوريون بأنه «ليست هناك مشكلة لاجئين فلسطينيين في الواقع، وإنما هناك قضية يستغلها العرب لإضعاف إسرائيل، حيث تعتبر البلدان العربية اللاجئين أفضل سلاح لقتالنا، فإذا نجحوا في إعادة اللاجئين إلى إسرائيل فإن ذلك سوف يخلق موقفاً حرجاً، فنحن محاصرون من كل الجهات وهم يستطيعون تدميرنا». وفي نهاية الاجتماع، امتنع كينيدي عن الموافقة على طلب بن غوريون بتزويد إسرائيل

(١٨٥) أخبار اليوم، ١٨/ ٣/ ١٩٦١.

بصواريخ أرض ـ جو حديثة خوفاً من تسارع سباق التسلح في المنطقة، مع أنه تعهد بالحفاظ على ميزان القوى بين إسرائيل وأعدائها[١٨٦].

وفي نهاية آذار/ مـارس ١٩٦٢؛ جاء في تقييم لوكالة الاستخبارات المركزية أن انفصال سورية أثر بشكل واضح في مكانة عبد الناصر، لكنّه يبقى الزعيم الوحيد الأكثر هولاً في الوطن العربي، وسيواصل دعايته ضدّ النظام السوري الانفصالي، وضدّ الحكام العرب المنافسين، كما أنه سيبقى معارضاً بقوة للشيوعية العربية، ومن غير المحتمل أن يتعاون عبد الناصر في خفض التوتّر مع إسرائيل. وعلى أي حال فإننا لا نعتقد بأنّه يستشعر بأيّ إلزام فوري لاستخدام القوة العلنية المباشرة ضدّ إسرائيل أو معارضيه العرب. ومن المحتمل وللسنوات القليلة القادمة أن شكوك عبد الناصر في فرنسا والمملكة المتحدة لن تتغير، ولكنه ربما يقيد إلى حدّ معقول تعاملاته بكل من الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي؛ بسبب اعتماده الكبير في الغذاء على الولايات المتّحدة، وفي المساعدة التنموية والجيش على الاتحاد السوفياتي. ومن المحتمل أن طبيعة مصالحه وأهدافه يجعلانه أقرب إلى السوفيات، ومع ذلك، سيكون عبد الناصر يقظاً، وسيردّ بشدّة ضدّ أيّ محاولة لاستعمال تلك المساعدات للتأثير في موقعه الدولي أو سياساته في مصر والوطن العربي[١٨٧].

ومن المهم الإشارة إلى أن عبد الناصر أرسل خطاباً إلى كينيدي في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٢، تضمن ملامح السياسة المصرية الداخلية والخارجية وبخاصة في دائرتها الأفريقية، ومن ذلك:

ـ أن اجتماعاً عقد في القاهرة لزعماء الدول الأفريقية لمناقشة مشكلات القارة الأفريقية، والذي ركز على خلق روح التنمية السليمة لتتخلص القارة من التخلف الذي فرض عليها.

ـ أن عبد المنعم القيسوني نقل إليه تفهم المسؤولين الأمريكيين للمشكلات التي تجابه الدول التي تسعى إلى التقدم، وعبّر عبد الناصر عن امتنانه للروح الجديدة التي لمسها القيسوني في أثناء زيارته لواشنطن.

---

(١٨٦) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ط ٩ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ١١٢ ـ ١١٦، وآفي شلايم، الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي (لندن؛ نيويورك: دبليو دبليو نورتن آند كومباني، ٢٠٠٠)، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(١٨٧) Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Syria Special National Intelligence Estimate (Washington), vol. 17 (28 March 1962).

ـ أن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مصر والبلدان العربية والأفريقية؛ كانت محل نقاش في المنظمات الشعبية المصرية ومؤتمر زعماء الدول الأفريقية.

ـ أن تفهّم مصر والولايات المتحدة للظروف والدوافع السياسية لدى كليهما هو أفضل العوامل التي ستنظم العلاقات بينهما، وهو الحل الأمثل الذي يفتح مجالاً أمام التعاون المثمر بين البلدين، وأن التفاهم المشترك سوف يضع أي خلافات في إطار محدود لن تتجاوزه، وسوف تفتح مجالاً من العلاقات البناءة، والمثمرة والتعاون القادر على خدمة السلام العالمي وتعزيز إمكانية تحقيقه[١٨٨].

ورد عليه كينيدي بخطاب في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٦٢، وضّح فيه علامات التقارب في العلاقة بين مصر والولايات المتحدة، وقد تمثلت بأن المشاكل العالقة بينهما يمكن مناقشتها بصراحة تامة وبهدوء وثقة، وأنه لا يوجد خلاف في ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر أو الشرق الأدنى، وأكد أن التعاون الاقتصادي بين البلدين سيظل مدعوماً منه شخصياً، وأن زيارة القيسوني في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ إلى الولايات المتحدة سوف تلقى كامل الدعم[١٨٩].

سادساً: محاولات إعادة التجمع العربي (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤)

١ ـ الوحدة بين مصر وسورية والعراق عام ١٩٦٣

عندما زاد عبد الكريم قاسم اعتماده على الدعم الدبلوماسي السوفياتي، وبدأ يعتمد على الحزب الشيوعي المنظم جيداً؛ وضع خصومه المحليين ومنتقديه الأجانب في حالة استنفار دائم. حينذاك وجّه العراقيون المعادون للشيوعية ضربتهم المضادة في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، عندما استولى الضباط البعثيون على السلطة في بغداد، وأعدموا قاسم ومئات من أتباعه، وخلعوا البلاد من المدار السوفياتي. وكانت صحيفة اتهام قاسم التي قدمها البعثيون تحتوي على ثلاثة اتهامات:

(١٨٨) Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Analysis of President Nasser's Letter of 22 June 1962 to President Kennedy (Washington), vol. 17 (25 June 1962), and National Security Files, Box 169-5, U.A.R. Nasser Correspondence, from Nasser to Kennedy (21 June 1962).

(١٨٩) Foreign Relations of the United States (16 August 1962).

(١) أن الزعيم الأوحد ألحق الضرر بالوحدة العربية؛ بسبب تقرّبه من الكرملين والشيوعيين العراقيين.

(٢) أنه أضعف الجيش باعتماده على الولاء وليس الكفاءة، وشغل المناصب القيادية والمهمة لأتباعه.

(٣) قدم وعوداً كثيرة ولم ينفذ شيئاً في ما يتعلق بالإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية.

وقد قام أحمد حسن البكر ورفاقه من البعثيين باعتقال آلاف الشيوعيين، واستأنفوا المحادثات مع شركة بترول العراق (Iraq Petroleum Company (IPC))، وبدأوا يجسّون النبض من أجل الحصول على المساعدات الغربية[١٩٠]. وكانت العاطفة الموالية للنزعة العربية الشاملة عاملاً حاسماً في حدوث هذا الانقلاب. وقد تم تنصيب اللواء عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية، الذي أعلن تعاطفه مع مصر، وبعد مرور شهر على الانقلاب العسكري العراقي، تفجر انقلاب عسكري في دمشق، وأطاح جميع الرجال الذين كانوا يسيطرون على الحكم منذ انهيار الوحدة المصرية ـ السورية، وتعهد مجلس قيادة الثورة الجديد تدعيم ومساندة حركة الوحدة العربية الجديدة، ولم يكن البعثيون هم الذين قادوا الانقلاب ـ مثلما حدث في العراق ـ ولكنهم كانوا بمنزلة التنظيم المدني الوحيد الموجود خارج نطاق الحكم القديم، والذي كان قادراً على تشكيل حكومة. وفي خلال أسبوع حضرت إلى القاهرة وفود وزارية عراقية وسورية من أجل مناقشة الخطط الرامية إلى إقامة اتحاد يضم سورية والعراق ومصر[١٩١].

والتقت في القاهرة الوفود الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق، واستمرت محادثات الوفود الثلاثة بين السادس والسادس عشر من شهر نيسان/ أبريل ١٩٦٣. وجاء في البيان الختامي «اجتماع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الأقطار الثلاثة كما يريدها الشعب العربي على أسس الديمقراطية والاشتراكية، وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعي الظروف القطرية؛ لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعي لا لتكرس أسباب التجزئة والانفصال، وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية للوطن العربي ومن الدولة الاتحادية قوة لكل قطر فيها وللأمة العربية كلها».

---

(١٩٠) Majid Khadduri, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958* (London: Oxford University Press, 1969), p. 188.

(١٩١) مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ص ٤٧٣.

ثم أعلنت الوفود الثلاثة قيام الوحدة الاتحادية على أسس نوجزها في ما يلي:

ـ وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه القوى الشعبية التقدمية الوحدوية، وحرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء، وتوحيد القيادات السياسية على المستوى الاتحادي.

ـ دعم الأجهزة الاتحادية لتوكيد قدرتها على التخطيط والتنسيق والتنفيذ، ويكون ذلك بتوحيد الشخصية الدولية والسياسية الخارجية للدولة الاتحادية؛ لتصبح قوة واحدة تواجه الاستعمار داخل الوطن العربي وخارجه، وتحقيق وحدة عسكرية قادرة على تحرير الوطن العربي من خطر الصهيونية والاستعمار، وتحقيق هدفه في الأمن والاستقرار، وتعبئة قواه لإقامة الحق والعدل والسلام، وتوجيه أقصى الاهتمام إلى شؤون التربية والتعليم، والبحث العلمي والثقافة والإعلام لتنمية الوعي الثوري، والعمل على امتداد الوعي إلى جميع أجزاء الوطن العربي.

ـ إن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني؛ لذلك كان من الضروري أن يتم الانطلاق الاقتصادي في الوطن العربي بشروط ثلاثة: تجميع المدخرات الوطنية، ووضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات، ووضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج.

وقد تم الاتفاق على المبادئ الرئيسية التالية:

ـ أن تقوم دولة اتحادية باسم «الجمهورية العربية المتحدة»؛ على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر وسورية والعراق، وتتكون أسماء الأعضاء في الدولة الاتحادية: القطر المصري والقطر السوري والقطر العراقي.

ـ أن يكون لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة الحق في أن تنضم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة، ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية في الدولة الاتحادية.

ـ أن تكون السيادة الدولية الكاملة للدولة الاتحادية، وأن يكون لمواطنيها جنسية واحدة هي الجنسية العربية؛ يتمتع بها كل من يتمتع وقت قيام الدولة بجنسية الأقطار الأعضاء وتنظم أحكامها بقانون اتحادي.

ـ أن يكون الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

ـ أن يكون علم الدولة، علم الجمهورية العربية المتحدة الحالي، وفيه ثلاث نجوم بدلاً من نجمتين، وتزاد نجمة كلما انضمت دولة إلى الدولة الاتحادية، وأن تكون عاصمة الدولة القاهرة[١٩٢].

ووفقاً للمحاضر الرسمية لمحادثات الوحدة الثلاثية، جاءت الجلسة الأخيرة من الجلسات، وبعدها كان الاجتماع المفتوح الذي جرى فيه توقيع الميثاق تحت الأضواء وأمام عدسات التصوير في الساعة الأولى صباح يوم ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣[١٩٣].

ويدلي أحد المعاصرين[١٩٤] بشهادته عن تلك الوحدة قائلاً «حين ظن أعداء الوحدة أنه قد تحقق لهم في سورية أقصى المُنَى، أثبتت الوحدة ثوريتها في مقاومة الانفصال، بأكثر مما بدا من قدرتها خلال تجربة الوحدة ذاتها، حتى سقط الانفصال؛ وعادت الوحدة لتؤكد أنها وإن كانت أقوى من كل أعدائها في الخارج إلا أنها في نفس الوقت أقوى من كل عقبة في طريقها في الداخل. يكفي أنهم مزقوها بين اثنين... فإذا هي تعود بعد عام ونصف عام بين ثلاثة، وعلى الأفق نجوم أخرى تحوم، تريد مكاناً لها على علم الوحدة. إذن فالحرب على الوحدة هذه المرة أشد ضراوة مما كانت لمواجهة قوتها المتزايدة معنوياً ومادياً، ولتعويض الخسارة من تهاوي الحواجز التي كانت تصد طريقها أو تقلل اندفاعها، مثل الاحتكار، وشركات البترول نموذج له، وكلها الآن في قلق على مصالحها في الدولة الجديدة وبقربها، فإن علم النجوم الثلاثة سوف يرفرف بعد قليل فوق منابع بترول العراق، وفوق خطوط الأنابيب عَبْرَ سورية، وعلى ضفتي قناة السويس التي يتدفق البترول نهراً لا يتوقف فوق مجراها الحساس. وفي تقرير من نيويورك هذا الأسبوع أن شركات البترول لا تخفي العصبية، ولقد بدأت تتحرك بالضغط، واتجاه ضغطها لأول مرة يسير في خط متواز مع ضغط أصدقاء إسرائيل، ولو صح ذلك فهو تطور هام وخطير.

وعلى أي حال لم يمض أكثر من شهر على توقيع ميثاق الوحدة الثلاثية حتى ألقى جمال عبد الناصر خطاباً في المؤتمر الشعبي بالقاهرة؛ أعلن خلاله عدم استعداد الجمهورية العربية المتحدة للوحدة مع حكومة البعث في سورية، وأن الاتفاقية كانت مع الشعب السوري، وبناء على ذلك أصدر حزب البعث السوري في ٢٥ تموز/ يوليو

---

(١٩٢) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٠٥ ـ ٤١٧.
(١٩٣) محمد حسنين هيكل، «بصراحة،» الأهرام، ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣.
(١٩٤) محمد حسنين هيكل، «٥ أسابيع هزت الشرق العربي: العراق وسورية ومصر قبل الاستفتاء،» الأهرام، ١٩/ ٤/ ١٩٦٣.

١٩٦٣ بياناً أعلن فيه أن القاهرة نقضت الميثاق[١٩٥]. وبذلك فشلت الوحدة الثلاثية، ولم يتم تنفيذها فعلياً، وكان رأي السفير المصري في العراق أن الرئيس عبد الناصر كان غير جاد في اتفاقية الوحدة مع دمشق وبغداد؛ لأن الحكم في البلدين غير مستقر، وهما يستغلان المحادثات الحالية في توطيد أقدام الحزب في البلدين، وأرجع هويدي السبب في فشلها إلى أنها لم تكن محادثات حكومات؛ إنما كانت لقاءات بين قوى ثورية شعبية تبحث عن وسيلة لنضال مشترك[١٩٦].

ويرى أحد الباحثين[١٩٧] أن زعماء حزب البعث السوري والعراقي اقترفا خطأ فادحاً أثناء مفاوضات الوحدة؛ حيث كانا يصران على إعلان وحدة اندماجية بدلاً من قيام تحالف ثلاثي في بداية الأمر الذي كان يشغل بال وفكر عبد الناصر، ويسأل لماذا هذا الإصرار العنيد؟ في وقت لم يكن يستطيع فيه أن يتبين من الذي كان يحكم سورية والعراق؟ ظل هذا الخاطر يخامر فكر وبال عبد الناصر طوال محادثات الوحدة في القاهرة.

ويؤكد أحد المعاصرين للأحداث[١٩٨] أن حزب البعث العراقي جاء إلى هذه المحادثات مع حزب البعث السوري الذي شارك في ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣؛ والهدف المعلن له هو: وحدة ثلاثية تضم الأقطار الثلاثة، وأحس عبد الناصر خلال المحادثات أن هدف حزب البعث العراقي ليس هو العمل من أجل تحقيق الوحدة الثلاثية، وإنما هو الحيلولة دون تحقيقها، وذلك عن طريق وقف اندفاع العناصر القومية التي شاركت في ثورة شباط/ فبراير ١٩٦٣ في سورية، والتي كانت تعتبر أن عودة الوحدة هو التصحيح الوحيد لجريمة الانفصال سنة ١٩٦١، ثم تأكدت شكوك عبد الناصر ببرقية رمزية التقطت في القاهرة مرسلة من بغداد إلى دمشق تضم قائمة بأسماء الضباط الناصريين في الجيش السوري مع أمر باعتقالهم؛ بينما محادثات الوحدة الثلاثية ما زالت جارية في القاهرة، ولم يدارِ جمال عبد الناصر يومها وإنما واجه... وفشلت محاولة الوحدة الثلاثية في ذلك الوقت، ولم يكن عبد الناصر آسفاً لأنه وجد الوحدة تضرب باسم الوحدة.

---

(١٩٥) نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ٢٥١.

(١٩٦) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٦٤.

(١٩٧) كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠، ص ٢٢٣.

(١٩٨) هيكل، «بصراحة».

ومن ثم فإنه على الرغم من التوصل إلى صيغة اتفاق بشأن اتحاد فدرالي ثلاثي في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، إلا أن الوحدة قد ولدت ميتة؛ ففي خلال أيار/ مايو وحزيران/ ويونيو؛ قام البعثيون السوريون بتطهير الجيش من الضباط غير البعثيين علاوة على كبت التظاهرات المؤيدة لعبد الناصر، وعقب القمع الوحشي لانقلاب موالٍ لعبد الناصر في سورية في شهر تموز/ يوليو ١٩٦٣، بدأ عبد الناصر يهاجم حزب البعث علناً لأول مرة بأن وصف الحكم السوري بأنه «انفصالي وغير إنساني وغير أخلاقي» وأعلن أن الاستخبارات المصرية قد كشفت عن تحالف عراقي ـ سوري موجه ضده[١٩٩].

٢ ـ موقف الولايات المتحدة من اتفاق الوحدة الثلاثية

تجنبت الولايات المتحدة اتخاذ أي موقف صريح وعلني إبان محادثات الوحدة الثلاثية، ولم تبدِ أي تأييد لجانب دولة على دولة أخرى، ويرجع هذا الموقف إلى عدة أسباب أهمها:

ـ إن اتجاه سورية والعراق نحو عبد الناصر ربما يكون ذا فوائد للولايات المتحدة؛ ولكن مع ذلك تجنبت الولايات المتحدة أي تحيز بشكل واضح نحو أي حزب أو اتجاه في هذه المحادثات.

ـ سواء تمكن البعثيون أو الناصريون من السيطرة على الحكم في سورية؛ فإن ذلك لا يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة، وهذا لا يمنع الولايات المتحدة من أن تسعى إلى إقامة علاقات صداقة مع الحكومة القائمة في سورية مهما كان توجهها السياسي.

ـ إن الوحدة العسكرية التي قد تنشأ عن هذه المحادثات الثلاثية بين سورية والعراق والجمهورية العربية المتحدة ستتخذ مظهراً شكلياً فقط، ولن يكون لها أي تأثير في التوازن العسكري الحالي في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك لم تتخوف الولايات المتحدة من هذه الوحدة؛ طالما أنها لن تمس أمن إسرائيل، وعملت في الوقت ذاته على طمأنة أصدقائها من البلدان العربية في المنطقة من جانب هذه الوحدة المنتظرة[٢٠٠].

---

(١٩٩) مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ص ٤٧٤.

(٢٠٠) Foreign Relations Of The United States, 1962-1963, Memor. from the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) (Washington), vol. 18 (23 March 1963), pp. 433-434.

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (٩) في نهاية هذا الكتاب.

وعقب انتهاء المحادثات الثلاثية والتوقيع على الميثاق؛ بدأت الولايات المتحدة تدرس هذا الميثاق وبنوده بكل دقة، والمكاسب التي حققها كل طرف من الأطراف، وبخاصة حزب البعث والرئيس عبد الناصر من هذه الوحدة المنتظرة، حتى كيفية تمثيل هذا الاتحاد في الأمم المتحدة إذا تم، وهل سيكون ممثلاً بثلاثة مقاعد أم مقعد واحد، وتوقعت الحكومة الأمريكية أن هذا الميثاق وخلال الفترة الانتقالية الأولى «وهي خمسة أشهر قبل الاستفتاء» سوف يواجه مشاكل كثيرة بخاصة داخل سورية والعراق؛حيث لم يستقر حكم البعث فيهما بعد، وتوقعت ألا يكتب لهذه الوحدة النجاح، وحتى إذا نفذ هذا الميثاق وكتب لهذه الوحدة النجاح، فإنها لن تؤثر في المصالح الأمريكية في المنطقة، بل على العكس من ذلك قد تخدمها، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تتمثل بالآتي:

ـ بالرغم من دعوة الميثاق إلى كل دولة عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية إلى الانضمام إلى الوحدة؛ إلا أن الخارجية الأمريكية لا تتوقع أن تنضم اليمن أو الجزائر إلى هذه الوحدة في المستقبل القريب.

ـ على الرغم من نص الميثاق على الدعوة إلى تحرير فلسطين؛ إلا أن هذا الميثاق لا يمثل أي تأثير في التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط أو في أمن إسرائيل، بل على العكس من ذلك فإن انشغال هذه البلدان الثلاثة بالمشاكل الهائلة الخاصة بالاتحاد سوف تشغلهم عن عداوتهم لإسرائيل، ما قد يترتب عليه تحقيق الاستقرار والأمن لدولة إسرائيل.

ـ ربما يكون لإعلان قيام الوحدة الثلاثية أثر في البلدان غير المنضمة إليها مثل: الأردن، والسعودية، ولبنان، والكويت، إلا أن أياً منها لن ينضم إلى الوحدة؛ فالسعودية تحميها طبيعة مجتمعها من قيام ثورة في داخلها بخاصة مع حماية الولايات المتحدة لها. أما الأردن فموقعه كحاجز ضد إسرائيل يحميها من الانضمام إلى هذه الوحدة؛ بالإضافة إلى أنها ستمثل عبئاً اقتصادياً على دولة الوحدة. أما لبنان فالتركيب الدقيق لسكانه ذي الأغلبية المسيحية يمنعه من الانضمام إلى هذه الوحدة التي أعلنت رسميا أنها دولة إسلامية. أضف إلى ذلك اهتمام الدول الغربية بالحفاظ على استقلال لبنان والأردن والذي ظهر بشكل ملحوظ في أزمة عام ١٩٥٨، أما الكويت فلا يمكنها الانضمام إلى الاتحاد؛ لأنها ترتبط بمعاهدة دفاع مع بريطانيا.

ـ لن يكون لدولة الاتحاد الجديدة أي عداء مع إيران أو تركيا باستثناء إسرائيل، وحتى مشاكل ونزاعات الحدود يمكن حلها عن طريق المفاوضات.

وعلى هذا النحو أيقنت الحكومة الأمريكية أن قيام الوحدة أو عدم قيامها لن يمثل أي تهديد لمصالحها، وأنه من الأفضل لها ألا تتخذ أي موقف يؤثر في علاقتها سواء بالجمهورية العربية المتحدة أو بسورية التي تتطلع إلى إقامة علاقات صداقة قوية مع النظام الجديد في داخلها. لذلك أرسلت الخارجية الأمريكية إلى سفرائها في البلدان العربية بتقرير يتضمن دراسة مفصلة لمحادثات الوحدة والميثاق وتأثيره في السياسة الأمريكية في المنطقة، وطلبت منهم عدم اتخاذ أي رأي منحاز إزاء هذه المحادثات، وتجنب إصدار الأحكام السابقة، والتأكيد أنها مسألة عربية داخلية، وأن الحكومة الأمريكية «تتجنب التدخل فيها وترحب بأي تقارب بين البلدان العربية يعكس رغبات الشعوب العربية؛ طالما أنها ليست موجهة ضد دولة أو مجموعة دول أخرى في المنطقة»[٢٠١].

٣ ـ ميثاق الوحدة العسكرية بين سورية والعراق

بعد فشل المحادثات الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، تم توقيع ميثاق الوحدة العسكرية بين سورية والعراق في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، وقد نص على إقامة وحدة عسكرية كاملة بين القطرين[٢٠٢]. وجاء في إعلان الميثاق: «بناء على ما ورد في البيان المشترك الصادر في دمشق عن وفدي الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، وبناء على الاتصالات التي جرت في دمشق وبغداد، ونتيجة للزيارة التي قام بها الوفد العسكري العراقي برئاسة وزير الدفاع إلى دمشق في الثامن والعشرين من الشهر ذاته، تم الاتفاق على ما يلي:

ـ إعلان الوحدة العسكرية بين القطرين العراقي والسوري، وتشمل كل القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية، والجمهورية العراقية، وتشكيل مجلس دفاع أعلى مؤلف من القائد العام للقوات المسلحة للجيش الموحد، وثلاثة أعضاء من كل قطر يعيّنهم المجلس الوطني لقيادة الثورة، وتعيين الفريق الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع العراقي قائداً عاماً للقوات المسلحة.

ـ تكون دمشق مقراً للقيادة العامة. وإذ يعلن المجلسان الوطنيان لقيادة الثورة في العراق وسورية للشعب العربي قيام الوحدة العسكرية بين القطرين؛ يدعوان الدول

(٢٠١) Foreign Relations of the United States, 1962-1963, Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts (Washington), vol. 18 (19 April 1963).

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١٠) في نهاية هذا الكتاب.

(٢٠٢) صالح مهدي عماش، الوحدة عسكرياً: المضمون العسكري للوحدة العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٥٦.

العربية الشقيقة الأخرى إلى الانضمام إليها، ويؤكدان تصميمهما على العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة مبتدئة بالأقطار العربية المتحررة[٢٠٣].

إلا أن هذا التقارب لم يلبث أن انتهى ولم يستمر؛ فما لبث أن قام عبد السلام عارف بانقلاب ضد البعثيين في العراق بحشد وحدات من الجيش، وقام بقواته بتاريخ ١٨ تشرين أول/ نوفمبر ١٩٦٣ بهجوم على الحرس القومي في بغداد ومختلف أنحاء البلاد[٢٠٤].

وكان للإخفاق الذي أصاب حزب البعث في العراق أثره البالغ في البعث داخل سورية الذي بدأ أعضاؤه يشعرون بالخطر الذي يهددهم، فقد أصبحوا محاصرين من مصر والعراق، في الوقت الذي أسرع فيه عبد السلام عارف عقب استلامه السلطة فيه إلى إعلانه عن تأييده لعبد الناصر. وازدادت هذه المخاوف ولا سيما مع إدراك ميشيل عفلق وصلاح جديد في سورية أن الوضع في العراق يؤثر بشكل مباشر في الوضع داخل سورية. فانقلاب البعث في العراق ووصوله إلى الحكم فيها كان بداية لسيطرة البعث على سورية؛ فإذا حدث العكس الآن فمن الممكن أن يحدث في سورية مثلما حدث في العراق، ويطاح حكم البعث فيها كما أطيح في العراق، وأيقن أعضاء حزب البعث في سورية أن المخرج الوحيد من ذلك هو في العودة إلي وحدة الحزب وجماهيره[٢٠٥].

ولم تتخذ الولايات المتحدة أي موقف، كما لم تحاول أن تتدخل لفرض نفوذها داخل هذا الصراع؛ طالما أنه لا يؤثر في أمن إسرائيل وسلامتها، بل ربما كان هذا الصراع الداخلي على السلطة في سورية واستمراره يصب في النهاية في مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، وبخاصة أن هذا الصراع قد شغل سورية عن صراعها مع إسرائيل، ومنح لإسرائيل فرصة أكبر لتنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن. ولذا لم تتدخل أمريكا فيه لمحاولة نصرة جناح على آخر، لإنهاء هذا الخلاف وتركته ليهدأ بمفرده، وخصوصاً أن الولايات المتحدة في هذه الفترة كانت مشغولة تماماً بتطورات الحرب في فيتنام ونتائجها على الوضع الداخلي الأمريكي، مما كان له أكبر الأثر في تحويل انتباه أمريكا

---

(٢٠٣) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤١٧.

(٢٠٤) جلال السيد، حزب البعث العربي (القاهرة: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٨٤، ماريون سلوجلت وبيتر سلوجلت، العراق الحديث: من الثورة إلى الديكتاتورية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢)، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢٠٥) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ٤ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ج ٤، ص ٣٢١٣.

عن المنطقة[٢٠٦]، واقتصر نشاطها فقط على تدعيم علاقتها بأعوانها من البلدان العربية مثل: الأردن، والسعودية، والمحافظة على أمن إسرائيل وسلامتها.

سابعاً: ملامح وحدة في مؤتمري القمة العربية عام ١٩٦٤

بلغت الخلافات العربية أقصى ما يتصوره العقل في عام ١٩٦٣؛ وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان يعتقد أن الوحدة السياسية العربية هي أمر متعذر تماماً في المستقبل القريب؛ إلا أنه كان يرى أن الأمر يستلزم ضرورة التوصل إلى نوع ما من العمل العربي المشترك، وكان السبب الرئيسي وإن لم يكن الوحيد هو أن إسرائيل قد قاربت على الانتهاء من المرحلة الأولى لأعمال تحويل مياه نهر الأردن؛ مما يخلق موقفاً أمام البلدان العربية يقتضيها القيام بعمل موحد لمواجهة الخطر الإسرائيلي[٢٠٧].

كانت نقطة البداية ببورسعيد يوم الاحتفال بعيد النصر في٢٣ كانون الأول/ ديسمبر١٩٦٣، عندما تعرض عبد الناصر في خطابه لمشكلة تحويل مياه نهر الأردن، وقال إن رؤساء أركان حرب الجيوش العربية اجتمعوا في نطاق الجامعة العربية، ولكن القرارات التي توصلوا إليها ليست عملية، وأن الحل العملي هو عقد اجتماع في نطاق الجامعة العربية للملوك والرؤساء العرب، فهم وحدهم الذين يستطيعون دراسة الموقف بعمق وفهم، ثم يستطيعون وضع خطة معينة يلتزمون بها ويقومون بتنفيذها، وفي نهاية خطابه وجه دعوته إلى الارتفاع بقضية فلسطين فوق المنازعات الطارئة في الوطن العربي، ودعا إلى عقد قمة عربية تتولاه الجامعة لمواجهة المؤامرة الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن، بهدف تعمير صحراء النقب واستصلاح الأراضي التي يمكنها أن تستوعب أربعة ملايين يهودي تطمع إسرائيل في توطينهم خلال عشر سنوات قادمة. كانت هذه دعوة تاريخية بالنسبة إلى العرب والجامعة العربية؛ حيث كانت فرص النجاح كبيرة ربما، لأول مرة، أمام عمل عربي موحد؛ فهذا أول مؤتمر للملوك والرؤساء العرب تحضره الثورة المصرية وتشترك فيه[٢٠٨].

وقد التقى الملحق العسكري بالسفارة المصرية بواشنطن ورئيس فريق الأمن القومي روبرت كومر (Komer)، في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، ودار حديثهما

(٢٠٦) Roger Kanet, ed., *The Soviet Union and the Developing Nations* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1974), p. 27.

(٢٠٧) موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠، ص ٢٤٢.

(٢٠٨) انظر نص خطاب عبد الناصر، في: الأهرام، ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٣.

حول القمة العربية التي ستنعقد في القاهرة. وأوضح كومر أن عام ١٩٦٤ هو اختبار حقيقي لمدى تحسن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في عهد الرئيس كينيدي، وأن من النقاط المثيرة للقلق مشروع تحويل مياه نهر الأردن. وتمنى أن يواصل الرئيس عبد الناصر سياسة ضبط النفس، خوفاً من أن توجه الكراهية العربية نحو الولايات المتحدة، والتي سوف يكون من نتائجها مزيد من الضغوط لمجلس الشيوخ على الإدارة الأمريكية. ويعترف كومر أن العرب لن يقوموا بتحركات عسكرية، إلا أنه يبدو عام ١٩٦٤ سيكون عاماً صعباً على الأمريكيين[٢٠٩].

وفي التاريخ ذاته (٣ كانون الثاني/ يناير) بعث بادو ـ السفير الأمريكي في القاهرة ـ برسالة إلى جونسون (Lyndon Johnson)؛ وعندنا أنها رسالة هامة، حيث وضح فيها ثلاثة أمور هي التالية:

ـ أن واقع الحال في المنطقة العربية عامة، ومصر بصفة خاصة؛ يؤكد أن عبد الناصر هو أكثر الزعماء العرب احتراماً من قبل العالم، ومصر هي زعيمة حركة الإصلاح القومي، ولديها القدرة على التأثير في المصالح الأمريكية في المنطقة، ولأن للولايات المتحدة اهتماماً بوقف التوغل السوفياتي في المنطقة، والحفاظ على المداخل البحرية والطرق الجوية والنفط العربي، فإن هذا لن يتحقق إلا بدور مصري.

ـ أن ما يتردد حول إعادة النظر في المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر؛ ليس من باب الصواب، لأن السياسة الأمريكية في المنطقة تميزت بزيادة المساعدة الاقتصادية، وقد أدى ذلك منذ عام ١٩٥٦ إلى تغلب النفوذ الأمريكي على نظيره السوفياتي، كما أن المصريين يبدون اهتماماً زائداً بالتعاون مع الغرب. وإذا كانت مصر تعتمد على مساعدة السوفيات في التسليح، إلا أن المساعدة الغربية وبخاصة الأمريكية لها أهميتها، ووقفها لن يكون في مصلحة سياسة الاعتدال التي تنتهجها البلدان العربية، بل وستهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ـ يمكن الولايات المتحدة تدبر باقي المشكلات مثل مشكلة اليمن، كما أن الأراضي السعودية غير مهددة حالياً وكذلك عدن، وأن انسحاب مصر من اليمن قد يحدث نوعاً من الفوضى[٢١٠].

---

(٢٠٩) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Arab Israeli Dispute, 1964-67, U.S.G Printing Office (Washington), vol. 18 (2000), Memorandum for Record, no. 4 (3 January 1964).

(٢١٠) Foreign Relations of the United States, Summary Prepared in the Department of State, no. 5, vol. 18.

وبخصوص مياه الأردن التي صارت منعطفاً مهماً في العلاقات المصرية ـ الأمريكية، أكد بادو لعبد الناصر أن استخدام القوة لن يحل المشكلة، وأن مخطط تغيير اتجاه النهر في الأردن غير واقعي وخطير، وسيلجأ الطرف الآخر إلى الحرب، فإثيوبيا حولت مجرى النيل الأزرق وستعمل مصر على وقف ذلك، وستفعل إسرائيل الشيء ذاته، وستحصل على تعاطف ودعم المجتمع الدولي؛ ولفضّ ذلك النزاع لا بد من اللجوء إلى الأمم المتحدة حيث إن كلاً من البلدان العربية وإسرائيل أعضاء فيها، بيد أن عبد الناصر أكد أنه يجب على العرب الحفاظ على قوتهم واستعدادهم، إذا ما هاجمتهم إسرائيل بسبب مياه نهر الأردن[٢١١].

وفي الموضوع ذاته؛ وجه وزير الخارجية دين راسك (Rusk) النصح للرئيس جونسون بضرورة محافظة الولايات المتحدة على التوازن في علاقاتها مع العرب وإسرائيل، وأن الأخيرة في حاجة إلى دعمها ضد الغضب العربي من قضايا مياه نهر الأردن ومفاعل ديمونة، وقضية اللاجئين، وأنه مما يزيد مخاوف العرب أن إسرائيل تطلب المزيد من الأسلحة رغم أن لديها أسلحة تفوق ما لدى مصر. ولا شك في أن هذه المسألة ستخلق تداعيات خطيرة. كما أكد راسك أنه دون مصر لا يمكن لأي دولة عربية أن تدمر إسرائيل، وأن سورية تسعى إلى توريط مصر مع إسرائيل وبخاصة في ما يتصل بمشاكل مياه نهر الأردن، ومسألة اللاجئين. وأن من بين أهداف الولايات المتحدة من علاقتها مع مصر هو إقناعها بتجميد المشكلة مع إسرائيل، ووضع حدٍّ لتأزم الموقف في اليمن، أما العلاقات العربية ـ العربية فإن الولايات المتحدة جعلت لسياستها عنواناً وهو التوازن بين الأطراف، واستخدام الضغوط الأمريكية لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب[٢١٢].

وبين يومي ١٣ و١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤؛ عقد المؤتمر جلساته الثماني إضافة إلى عديد من الاجتماعات بين الملوك والرؤساء، أسهمت في تصفية جو العلاقات بين معظم البلدان العربية. باختصار؛ نجح مؤتمر القاهرة إلى حد بعيد في جمع واتفاق كلمة العرب على مواجهة تحدي إسرائيل وعدوانها. وقد صدر عن المؤتمر بيان ختامي تضمن أهمية الإجماع على إنهاء الخلافات، وتصفية الجو العربي، كما تضمن البيان مجموعة من القرارات أهمها:

---

(٢١١) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, vol. 18 (6 January 1964).

(٢١٢) Foreign Relations of the United States, Johnson, Memora. no. 9, from Secretary of State Rusk to President (16 January 1964).

ـ إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش البلدان العربية، يبدأ تشكيلها في كنف الجامعة العربية بالقاهرة.

ـ رداً على ما قامت به إسرائيل من تحويل خطير لمجرى نهر الأردن؛ تقرر إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن لها شخصية اعتبارية في إطار الجامعة، مهمتها تخطيط وتنسيق وملاحظة المشاريع الخاصة باستغلال هذا النهر.

ـ ترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية للعرب مع أي دولة على أساس موقفها من حقوق العرب في فلسطين، وإقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وتوكيل أحمد الشقيري أمر تنظيم الشعب الفلسطيني.

ـ يجتمع الملوك والرؤساء العرب مرة في السنة على الأقل، على أن يكون الاجتماع القادم بالإسكندرية في آب/ أغسطس ١٩٦٤[٢١٣].

وقد عقد بقصر المنتزه بالإسكندرية، في ٥ أيلول/ سبتمبر من العام ذاته، مؤتمر عربي على مستوى القمة، وكان هناك من بادروا إلى الظن بأن هذه الدعوة لم تكن إلا رغبة في التخلص من إحراج الذين راحوا ينادون القاهرة إلى عمل سريع ضد مؤامرة إسرائيل على مياه الأردن. كما توقع كثيرون أن يتمزق المؤتمر، بسبب موقف لبنان من عدم قبول دخول قوات بلدان عربية أخرى إلى أراضيه، لاستكمال قدرته على الدفاع عن نفسه ضد أي تعرض إسرائيلي له عندما تبدأ الأعمال التنفيذية للمشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن. وكان بين الذين حضروا المؤتمر بعض من ضاقوا ذرعاً بتحفظات لبنان، وقالوا «ما هذه العقبات التي يضعها لبنان؟ إن لبنان سنة ١٩٥٨ قَبِلَ بنزول قوات أمريكية على شواطئه... ومع ذلك يتحفظ تجاه دخول قوات عربية عند الخطر تحميه من عدوان إسرائيل؟»، في حين رأى عبد الناصر قبول وجهة النظر اللبنانية. وكانت المسألة في نظره عروبة لبنان وضرورة المحافظة عليها، وتمكينها من النمو الطبيعي بغير ضغط وبغير إكراه، وظل المؤتمر أربعة أيام يدور في حلقة مفرغة، وفي صباح اليوم الخامس جاءت مصر بثلاث ورقات مكتوبة عنوانها «مشروع خطة عمل» ثم وضعتها أمام المؤتمر؛ حددت فيها الغرض النهائي للعمل الجماعي العربي. وتبنى المؤتمر خطة العمل التي قدمتها مصر وصدر عن المؤتمر بيان ختامي بلور تلك الخطة في مجموعة من القرارات أهمها:

(٢١٣) «من مذكرات سيد نوفل: حلقة ١٣،» أكتوبر (القاهرة)، العدد ١٤٠ (١ تموز/ يوليو ١٩٧٩)، ص ١٩.

ـ البدء بتنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن، وحمايتها عسكرياً.

ـ خطة العمل العربي الجماعي في تحرير فلسطين عاجلاً أو آجلاً.

ـ الترحيب بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني.

ـ الترحيب بدعوة الملك الحسن الثاني إلى عقد لقاء القمة القادم في شهر أيلول/ سبتمبر من العام القادم (١٩٦٥)، بالمملكة المغربية[٢١٤].

كانت حركة القومية العربية قد وصلت إلى ذروتها حين اجتمع كل الملوك والرؤساء ـ تحت ضغط شعوبهم، في مؤتمري القاهرة والإسكندرية في عام ١٩٦٤، وكانت القاهرة في تلك السنة قلب العالم الثالث وعاصمته، زارها الزعيم السوفياتي خروتشوف؛ ليحضر افتتاح المرحلة الأولى من السد العالي في منتصف أيار/ مايو ١٩٦٤، وانعقد فيها مؤتمر القمة الأفريقية في شهر تموز/ يوليو، ولحق به مؤتمر قمة للدول غير المنحازة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته.

وقد تمثل رد فعل الولايات المتحدة على قرارات قمة القاهرة برسالة جونسون إلى عبد الناصر في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٤؛ مستعرضاً فيها العلاقة بين مصر وأمريكا وتطورها، مؤكداً ضرورة التقليل من تأثير القضايا التي لم تتفق عليها رؤى مصر والولايات المتحدة، وأنه مصمم على التعاون المثمر مع مصر، وأن الولايات المتحدة ستظل معارضة لانتشار السلاح النووي في أي منطقة من العالم، وأشار إلى ضرورة التهدئة في اليمن، وبضبط النفس في المشاكل العربية ـ الإسرائيلية، كما دعا إلى زيادة التعاون مع البلدين خلال السنوات القادمة[٢١٥].

وفي الشهر التالي آذار/ مارس أكد دين راسك وزير الخارجية ـ أمام مجلس الأمن القومي ـ أن عبد الناصر لم يَفِ بالتزاماته في اليمن، وأنه يتحرك ضد البريطانيين في عدن، بل وأثار ليبيا ضد القواعد البريطانية والأمريكية الموجودة فيها، ورفض وضع حد لسباق التسلح في المنطقة، وأن الخارجية الأمريكية تعيد حالياً تقييم العلاقات المصرية ـ الأمريكية[٢١٦].

---

(٢١٤) الأهرام، ١٠/ ٩/ ١٩٦٤.

(٢١٥) Foreign Relations of the United States, Letter from President Johnson to President Nasser, vol. 18, no. 20 (27 February 1964).

(٢١٦) Foreign Relations of the United States, Memor. for the Record no. 35 (2 April 1964).

وقد جاء تقييم تلك العلاقات في تقرير تالبوت ـ مساعد الوزير لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا ـ لوزير الخارجية تحت عنوان «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية العربية المتحدة»، ومن أهم ما تضمنه ما يلي:

ـ تدخل مصر في شؤون جيرانها، هو ما يقلق الولايات المتحدة وبخاصة أنها تظل الأكثر شعبية وقوة ونفوذاً بين البلدان العربية، كما أنها تمتلك قوة اقتصادية وسياسية يجعلها مصدر تهديد لبريطانيا والولايات المتحدة، رغم أن الأخيرة طبقت سياسة «كن حازماً مع عبد الناصر» منذ منتصف ١٩٦٣، والتي تمثلت بتجميد المساعدات، وانتقادات الكونغرس، والدعم الذي يقدم جونسون لإسرائيل، إلا أن تلك الإجراءات أثارت القلق بشأن سياسة الولايات المتحدة، وأصبح هناك رأي عام عربي معادٍ للغرب.

ـ أن تحدي مصر هو تحدٍ للوطن العربي كله؛ لأن قدرتها كبيرة على الدعاية وتوحيد العرب في آسيا وأفريقيا؛ ليكونوا ضد الولايات المتحدة، ويمكن أن تتصاعد الضغوط، متمثلة بحقوق الطيران والمصالح في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، والضغط على تجارة الولايات المتحدة التي تقدر بنصف مليار دولار سنوياً، وكذلك عوائد البترول التي تقدر بمليار دولار سنوياً، كما أن السياسة الأمريكية الحالية أدت إلى توحد العرب في جبهة ضد إسرائيل وضد الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي، ورغم أن عبد الناصر لم يلقِ بنفسه في أحضان الاتحاد السوفياتي فهو لم يقف ضدهم، وهناك رغبة لدى مصر في تصحيح العلاقات مع الغرب.

ـ أن برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر؛ سيحافظ على العلاقات معها، فضلاً عن مناهضة النفوذ السوفياتي.

ومن ثم دعا تالبوت إلى نجنب الدخول في أي نزاع يهدد المصالح الأمريكية مباشرة، مع العمل على التبادل المثمر مع مصر في إطار تطوير العلاقات الاقتصادية بالمنطقة العربية[٢١٧].

وقد جاء في تقييم لوكالة الاستخبارات المركزية في نيسان/ أبريل ١٩٦٤؛ أن النداء العاطفي للوحدة العربية سيبقى قوياً جداً، لكن من المرجح عموماً أن تنحصر الحركة العربية في نوع من التعاون بين البلدان المستقلة التي اجتمعت بقمّة القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤، وربما يعتقد السوفيات أنّ المدّ في الوطن العربي يسير ضدّ

---

(٢١٧) Foreign Relations of the United States, Action Memorandum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot) to Secretary of State Rusk, no. 45 (20 April 1964).

الغرب، وبأنّهم يمكن أن يستفيدوا من الحالة السياسية المضطربة والتوتّرات المختلفة بين العرب والغرب. وافترض السوفيات أن العلاقات الأمريكية ـ العربية تتدهور بحدّة، وفي تلك المسألة سيكون من المحتمل تقوية نفوذهم. ولا نعتقد، على أي حال، بأنّ هذا يؤدّي إلى الاعتماد الأحادي الجانب على السوفيات أو موقف أكثر مجاملة نحو الأحزاب الشيوعية المحليّة(٢١٨).

ومن الواضح أن جونسون لم يأخذ بنصيحة تالبوت، وبدا أن العلاقات المصرية ـ الأمريكية تسير في طريق التوتر. حينذاك التقى مصطفى كامل ـ سفير مصر في واشنطن ـ بالرئيس جونسون في شهر أيار/ مايو ١٩٦٤، في محاولة لطمأنة الإدارة الأمريكية على توجه السياسة المصرية، مؤكداً أن اتجاهها منذ قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، كان نحو الولايات المتحدة، وأن الاتحاد السوفياتي وإسرائيل يهمهما تقويض العلاقات المصرية ـ الأمريكية، كما أن مصر لن تتخلى عن سياسة عدم الانحياز، وأن تبادل الرسائل مع عبد الناصر لها أهمية في توطيد العلاقات. ومن ناحيته، أكد أن الولايات المتحدة ستعارض بشدة أي هجوم من جانب إسرائيل على البلدان العربية، أو أي هجوم من تلك البلدان على إسرائيل. في حين طالب جونسون بأن يتخلى العرب عن حصارها، وألا تلقي مصر بالاً لهجوم بعض أعضاء الكونغرس عليها. وفي النهاية أكد جونسون باهتمام بلاده البالغ بالقاعدة العسكرية الأمريكية في ليبيا(٢١٩).

لقد تصورت الولايات المتحدة أن سياستها المبنية على عرقلة قيام تكتلات إقليمية سياسية أو عسكرية في المنطقة العربية والأفريقية حققت نجاحاً حين انهارت الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٦١، ومن قبلها انهيار الوحدة العسكرية بين مصر والسعودية وسورية والأردن؛ إلا أنها فوجئت بدعوة عبد الناصر إلى عقد قمة عربية في القاهرة في كانون الأول/ يناير عام ١٩٦٤، وآخر في أيلول/ سبتمبر من العام ذاته، واستجابة الرؤساء العرب لهذه الدعوة، وهو ما أسفر عن إنشاء قيادة عربية عسكرية وقيام منظمة التحرير الفلسطينية. وبالرغم من أن القرارات العربية لم يكن فيها ما يسيء إلى الشعب الأمريكي ومصالحه، بل كانت قرارات في حدود الشرعية الدولية، فهي تستهدف الدفاع عن الأمن القومي العربي ومساندة الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة، فإن الولايات المتحدة رأت في هذا التكتل الجديد تهديداً خطيراً لحليفتها إسرائيل؛ يعرضها لخطر الردع العربي؛ إذا قامت بعدوان جديد على الدول العربية، كما

(٢١٨) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Washington, Main Trends in the Arab World, vol. 21 (8 April 1964).

(٢١٩) Foreign Relations of the United States, Memorandum of Conversation, no. 60 (25 May 1964).

أنه لا يتمشى مع سياستها في المنطقة في عدم قيام أي تكتل عسكري أو سياسي عربي، فعملت بكل الوسائل على عرقلة تحقيق القرارات العربية، وعلى إذكاء نار الخلافات بين الدول العربية من جديد[٢٢٠].

ثامناً: اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤

وفي إطار المحاولات التي جرت لإعادة التجمع العربي تم توقيع هذا الاتفاق، حين وافقت الحكومتان العراقية، والجمهورية العربية المتحدة في أيار/مايو ١٩٦٤ على أن تُكَوّنا اتحاداً لمدة عامين، واشتمل اتفاق الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق على ثلاث عشرة مادة. ومن أهم نصوصه تشكيل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية، تكون قراراته إلزامية ونافذة بمجرد تصديق المجلس عليها، ويختص المجلس بدراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين؛ وتخطيط وتنسيق سياسة البلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق الوحدة الفكرية بين شعبي البلدين عن طريق التنظيمين الشعبيين في البلدين؛ وتختص القيادة العسكرية المشتركة بتنسيق تسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة للبلدين، والتدابير الكفيلة لمواجهة الحرب أو خطر الحرب. ويعتبر أي اعتداء أو تهديد بالاعتداء على أي من الدولتين موجهاً إلى الدولة الأخرى. وقد وقع الاتفاق جمال عبد الناصر وعبد السلام محمد عارف[٢٢١].

وفي السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، استقر رأي القيادة السياسية في البلدين على أن الوحدة الدستورية بين البلدين أمر حتميّ لا بد من تحقيقه في أقصر وقت ممكن، وليس المهم أن تقوم الوحدة الدستورية بين البلدين فحسب، ولكن المهم أن تقوى هذه الوحدة الدستورية على مواجهة الصعوبات المختلفة التي سوف تواجَه بها من العناصر المعادية الاستعمارية. ولهذا اتفق الطرفان على أن تنشأ قيادة سياسية موحدة، وهي أعلى سلطة سياسية في البلدين، لتحقيق الوحدة الدستورية بينهما في مدة أقصاها سنتان، واتخاذ الخطوات العملية لتحقيق الوحدة السياسية بين الاتحاد الاشتراكي في

---

(٢٢٠) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ١٤.

(٢٢١) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤١٧ ـ ٤١٩، ونُشِرَ في: الأهرام، ١٩٦٤/٥/٢٧.

كلا البلدين، وكذلك الإشراف على السياسة الخارجية، والقوات المسلحة وشؤون الدفاع، والتخطيط الاقتصادي، والثقافة والإرشاد القومي والتعليم، والأمن القومي، وبحث الشؤون الداخلية وإيجاد الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها[٢٢٢].

وتنفيذاً لاتفاق ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٤، ولاتفاقية إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤؛ عقدت القيادة السياسية الموحدة أولى اجتماعاتها بالقاهرة في الفترة بين ١٩ و٢٥ أيار/مايو ١٩٦٥، وقد صدر بيان من القيادة السياسية الموحدة تضمن خمسة عشر بنداً كان أهمها:

ـ أن مرحلة الانطلاق الثوري نحو بناء المجتمع الاشتراكي السليم، توجب الاعتماد على مشاركة الجماهير والإيمان بها؛ فهي وحدها التي تقود التطور دون استعلاء. وأنه أصبح واجباً وطنياً على جميع القوى القومية أن تتوحد داخل الاتحاد الاشتراكي العربي؛ لتواجه التحديات المستمرة لأمانيها القومية.

ـ استعراض الأحداث العالمية الهامة وأثرها في الأوضاع العربية، واعتبار قضية فلسطين قضية الشعب العربي كله؛ وفي الوقت الذي تُكبر فيه موقف دول عدم الانحياز والدول والشعوب الأخرى التي ارتضت أن تقف إلى جانب العدالة والحق، فإنها تستنكر موقف الرئيس التونسي بورقيبة الذي يخدم الاستعمار والصهيونية.

ـ أن خطر القواعد العسكرية ما زال قائماً في عدن وليبيا والبحرين وقبرص وغيرها؛ ولذلك فإنها ترى ضرورة استمرار النضال لإنهاء هذه القواعد العسكرية الأجنبية، كما تدعو إلى ضرورة دعم النظام الجمهوري في اليمن والكفاح الوطني في الجنوب العربي وعُمان.

ـ كما تجرى محاولات طمس عروبة مناطق الخليج العربي وتغيير طبيعتها القومية بفتح باب الهجرة الأجنبية؛ ليصبح أصحابها العرب الأصليون غرباء فيها، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود لدرء هذا الخطر[٢٢٣]. بيد أنه بمرور الوقت ضاعت أهداف هذه الاتفاقيات وأصبحت في طي النسيان[٢٢٤].

(٢٢٢) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٢١، والأهرام، ١٧/ ١٠/ ١٩٦٤.
(٢٢٣) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٢٣، والجمهورية، ٢٦/ ٥/ ١٩٦٥.
(٢٢٤) كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠، ص ٢٣٠.

• رؤية الولايات المتحدة للاتفاق المصري ـ العراقي

في برقية صادرة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها بإيران في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤؛ تقييماً لإعلان الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، تضمنت نقاطاً متباينة كان من أهمها:

ـ أن الرئيس عارف أخذ مبادرة للتحرك نحو هذا الاتحاد، لأنه أدرك حاجة حكومته إلى دعم من الجمهورية العربية المتحدة، وأن تأميم المشاريع الخاصة وتأسيس الاتحاد الاشتراكي، هما دليلان على تغيير النظام العراقي في المجال السياسي والاقتصادي، وإن كان ذلك سيجد صداه في القاهرة، إلا أنه سيواجه بمعارضة الفئات السياسية والتجارية والعرقية المتباينة، وسوف يتصاعد عداؤها ضد ما تم من تنسيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.

ـ أن حكومة إيران على إدراك بالعناصر المنشقة في المجتمع العراقي، والإيرانيون على صلة وثيقة ومستمرة مع أكراد العراق، وكذلك مع الشيعة المعارضين للرئيس عارف، والذين يقدرون بخمسة وخمسين بالمئة من الكثافة السكانية في العراق، ولكن لسوء الحظ فإن ضعف وحدة العراق السياسية أغرى الإيرانيين للعمل على تدمير حكومة عارف.

ـ أدركت الخارجية الأمريكية تزايد قلق شاه إيران تجاه اتفاق عبد الناصر وعارف، وأن الأخير ليس بقادر على تدبير أمره، كما أن مصريين وعراقيين بالإضافة إلى عرب آخرين يقفون على الصداقة بين إيران وإسرائيل، بيد أن جميعهم يبالغون في أمر تلك العلاقة، وأن التعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق يساعد على التصدي لذلك.

ـ اقترحت الخارجية الأمريكية أن يتابع السفير البريطاني بواشنطن الاتصال بشاه إيران؛ ليؤكد له أن المملكة المتحدة ليس لديها شك في أن التواجد العسكري للجمهورية العربية المتحدة في العراق غير مرغوب فيه تماماً، وتتوقع أن مثل هذا التواجد قد يثير ردود أفعال عدائية من العراقيين، وعلى السفير أن يؤكد للشاه متابعة الولايات المتحدة لتقييم الوضع في ضوء التقارير حتى تاريخه[٢٢٥].

---

(٢٢٥) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Telegram to the Embassy in Iran (Washington), vol. 21 (3 September 1964).

وخلاصة الأمر أن الولايات المتحدة كانت تتابع الموقف من كل جوانبه، وإن كانت قد تركت متابعته للمملكة المتحدة، فإن مرد ذلك أن الأخيرة كانت ما تزال صاحبة الوجود في الخليج، فضلا عن كونها أكثر دراية ودراسة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق.

وليس معنى ذلك أن الولايات المتحدة تركت مصالحها بالوطن العربي في مهب الريح، بل إنها استبقت الأحداث للدفاع عن تلك المصالح. ومن ذلك أنها عقدت صفقة أسلحة مع إسرائيل في آذار/ مارس ١٩٦٥، ثم أسرعت الخارجية الأمريكية بتوجيه سفرائها في معظم العواصم العربية إلى ما يجب عمله إزاء تهدئة الخواطر العربية[٢٢٦].

وكان ذلك محاولة منها لعزل بعض الأطراف العربية عن رد الفعل المتوقع من عبد الناصر، وجاء تالبوت إلى القاهرة في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٦٥، في محاولة لامتصاص الغضب، وناقش مع عبد الناصر أهم القضايا في علاقات البلدين؛ وهي سباق التسلح في المنطقة، والأوضاع في اليمن، وموقف مصر من حركات التحرر في العالم، وتشكيل القيادة العربية الموحدة، والقمح والمواد الغذائية. وقد أبدى عبد الناصر موافقته على الحد من التسلح في ظل ضمانه دولية، وكان اهتمامه منصباً على صفقة الأسلحة لإسرائيل وتحويل مجرى نهر الأردن. أما بالنسبة إلى اليمن فرأى أن يتم اللقاء على مستوى القيادات، وأنه يحبذ اجتماعاً بين عبد الحكيم عامر (وزير الحربية المصرية) والأمير سلطان (وزير الدفاع السعودي)، للتوصل إلى حلٍّ يتوافق حوله الطرفان. كما أوضح عبد الناصر أنه لم يعد يرسل أي أسلحة إلى الكونغو، وحين عرض تالبوت أن بلاده ستقدم ائتماناً لصفقات القمح والذرة، لم يلتفت عبد الناصر إلى ذلك العرض، بل استنكر أن تؤثر إسرائيل في سياسة الولايات المتحدة بشكل متكرر[٢٢٧].

وبعد بضعة أسابيع وفي ١٢ أيار/ مايو ١٩٦٥ بعث عبد الناصر بخطاب إلى جونسون أكد فيه حرص مصر على الصداقة العربية ـ الأمريكية، وأنها لم تبدأ سباق التسلح، وإنما اضطرت أمام الاستفزاز الإسرائيلي أن تحقق لنفسها نوعاً من القدرة على الدفاع عن نفسها ضد مشروع صهيوني. ومع أن مصر ترى أن سباق التسلح هو ظاهرة مؤقتة؛ فإن ما يؤسف له أن عدداً من دول الغرب قدمت صفقات إلى إسرائيل تمثل

---

(٢٢٦) Foreign Relations of the United States, Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts, vol. 18, no. 194 (19 March 1965).

(٢٢٧) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, no. 208 (18 April 1965).

خطورة على الأمة العربية، بيد أن مصر ترى أن التحدي الحقيقي أمام العرب هو تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي(٢٢٨).

وعلى الجانب الآخر وفي الأيام الأولى من آب/ أغسطس ١٩٦٥، التقى السفير المصري بواشنطن بمسؤولين بالخارجية الأمريكية، ليوضح لهم ثلاثة أمور:

ـ أن عبد الناصر يعمل على عقد لقاء مع الملك فيصل لإنهاء المشكلة اليمنية، وأن التقارير التي تدعي اتجاه مصر إلى شنّ حرب على العربية السعودية غير صحيحة.

ـ أن مصر قد تطور علاقاتها بالاتحاد السوفياتي بشكل قوي؛ إذا لم يتأكد عبد الناصر من اهتمام الولايات المتحدة بعلاقتها بمصر.

ـ أن برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر كان يهدف إلى تشجيع مصر على اتباع سياسة عدم الانحياز، وأن وقف هذا البرنامج يمكن أن يؤدي إلى تغيير سياسة مصر على نحو لا يتفق مع المصالح الأمريكية، وأن هناك أحداثاً قادمة قد تدفع مصر في اتجاه بعيد من الولايات المتحدة، ومنها أن عبد الناصر يخطط لزيارة موسكو هذا العام(٢٢٩).

وبدا أن عبد الناصر يرغب في التخلص من عبء المشكلة اليمنية، فتوجه إلى جدة ووقع مع الملك فيصل اتفاق جدة في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٥، وكان يمثل حلاً عملياً وإيجابياً لوقف الصدام بين الدولتين العربيتين، حيث تضمن وقف التدخل ضد اليمن من السعودية ثم انسحاب القوات المصرية من اليمن، وعقد مؤتمر يمني تمثل كل القوى الوطنية فيه، يتولى المسؤولية في فترة الانتقال قبل الاستفتاء وله أن يحدد طريقة الحكم، ثم بعد ذلك إجراء استفتاء شعبي يقرر فيه شعب اليمن بنفسه ولنفسه نظام الحكم الذي يرتضيه، ثم تحقيق تعاون كامل ومفتوح بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في لجنة السلام، وفي لجان المراقبة، وفي متابعة حيدة الاستفتاء، ثم في قوة مشتركة تضمن الاتفاق كله وتحمي تنفيذه(٢٣٠).

بيد أن هذا الاتفاق لم ينفذ على أرض الواقع في ظل عودة التوتر داخل اليمن. أما في مصر فقد بدت ملامح أزمة اقتصادية؛ حيث إن صفقات القمح الأمريكي تعاني

---

(٢٢٨) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State, no. 215 (15 May 1965).

(٢٢٩) Memorandum of Conversation, no. 232 (3 and 10 August 1965).

(٢٣٠) محمد حسنين هيكل، «كنت في جدة،» الأهرام، ٢٧/ ٨/ ١٩٦٥.

التعثر، ولا توجد دول بديلة لاستيراد القمح منها، فضلاً عن عدم توافر العملة الأجنبية الكافية للاستيراد، وقد ظهر صدى ذلك في تدهور علاقات مصر بالولايات المتحدة، وبدأت ملامح معارضة داخلية لبعض سياسات الحكومة. ولذا أسند عبد الناصر رئاسة الوزارة في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ إلى زكريا محي الدين، ذي العلاقات الجيدة مع بعض رجال السياسة الأمريكية، في حين تم استبعاد علي صبري المحسوب على الجانب السوفياتي، وهي رسالة لها مغزى من عبد الناصر إلى إدارة جونسون(٢٣١).

وكانت اتجاهات الملك فيصل بن عبد العزيز قد اتسمت بالطابع الإسلامي أكثر من اتصافها بالطابع القومي، حيث قام بزيارة رسمية لإيران في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥، وألقى خطاباً في برلمانها، أشار فيه إلى الحاجة إلى الوحدة الإسلامية في مواجهة التأثيرات الهدامة التي تجيء من الخارج. وعلى الرغم من أنه تعمّد التحدث بوجه عام بدون ذكر أسماء، إلا أنه أشار إلى الاشتراكية العربية الموجودة في مصر، وهكذا بدأ فيصل في خلق جبهة إسلامية ضد عبد الناصر(٢٣٢).

وأشارت برقية من راسك بالخارجية الأمريكية إلى أن الملك فيصل كان يدعو منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ إلى روابط أقوى بين دول إسلامية، وغير عربية مثل إيران؛ بيد أن الولايات المتّحدة لم تدعم أو تعارض تشكيل أي تحالف إسلامي، لأنها لا ترى أي فائدة منه، فهو ليس تجمعاً منظّماً مثل حلف بغداد أو سعد آباد، أما بالنسبة إلى شاه إيران، فلم ترَ الولايات المتحدة أي شاهد لديه لقيام تضامن إسلامي يمكنه أن يصبح معادياً لعبد الناصر، وإن كان التراث الإسلامي يمثل عنصراً ثقافياً مشتركاً، فإن قيام حلف إسلامي مؤثر هو احتمال ضئيل في مواجهة نظرية عبد الناصر السياسية والاجتماعية، وسينضوي الوطن العربي في معسكرين؛ ملوك رجعيون في مواجهة دول عربية متطرّفة، ويستتبع ذلك حملات دعائية وفتنة في كلا المعسكرين بما يضرّ مصالح الولايات المتحدة(٢٣٣).

وعلى أي حال فإن الاتفاق المصري ـ السعودي لم يرَ النور، حيث أعلن عبد الناصر في خطابه بمدينة السويس في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٦٦، أن القوات المصرية

(٢٣١) Foreign Relations of the United States, Documents nos. 238, 242, 243, 244, 247, 250, vol. 18.

(٢٣٢) مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ص ٤٧٧.

(٢٣٣) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts (Washington), vol. 21 (20 May 1966).

انظر: صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١١) في نهاية هذا الكتاب.

ستبقى في اليمن؛ حتى تتمكن الثورة من تجميع قواها، وتكون قادرة على الدفاع عن نفسها. وقد توترت مجدداً العلاقات المصرية ـ السعودية نتيجة لذلك، واستأنفت السعودية مد الملكيين بالأسلحة والذخائر والأموال، وهو الأمر الذي دعا الحكومة المصرية إلى التحذير من مغبة ذلك، وأن الطائرات المصرية ستضرب قواعد التموين الملكية بما في ذلك الموجودة في أراضٍ سعودية[٢٣٤].

تاسعاً: الولايات المتحدة بين القومية العربية والوحدة الأفريقية

إبّان فترة خمسينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الشرق الأوسط من خلال الحاجة إلى الدفاع عن تلك المنطقة ضد اختراق الشيوعية لها أو التمدد السوفياتي فيها، ولقد أسدلت هذه الفترة الستار على حقبة ساوى فيها مخططو السياسة الأمريكية بين القومية العربية أو الحياد كدليل على موقف موال للسوفيات، وعلى الجانب الآخر أولت الولايات المتحدة القارة الأفريقية اهتماماً ملحوظاً، حيث توجد مصالحها بصفة خاصة في المملكتين الليبية والمغربية، وفي الوقت ذاته كان عبد الناصر يضع الدائرة الأفريقية في أولويات السياسة المصرية، وقد قام بدور وطني ملحوظ في هذا الميدان، ومن ذلك أنه سارع إلى تلبية دعوة الملك محمد الخامس إلى اجتماع قمة في الدار البيضاء يضم عدداً من الرؤساء الأفارقة في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦١؛ بغرض مساعدة الحركة الوطنية في الكونغو بزعامة باتريك لومومبا (Patrice Lumumba). وقد حضر هذه القمة الرئيس نكروما رئيس غانا، وسيكوتوري رئيس غينيا، وموديبو كيتا رئيس مالي، وممثل عن حكومة الجزائر المؤقتة. وكانت هذه المجموعة من الدول تؤيد الثورة الجزائرية وتتخذ موقفاً حاسماً ضد الاستعمار؛ إلا أن فرنسا نجحت ـ وقتذاك ـ في تشكيل مجموعة من الدول الأفريقية أطلق عليها المجموعة الفرنسية؛ لتخدم السياسة الفرنسية في موقفها ضد لومومبا الزعيم الكونغولي، وقد أظهرت موقفاً سلبياً تجاه الثورة الجزائرية[٢٣٥].

وكانت السياسة التي أقرتها الدول الأفريقية الخاصة بعدم الانحياز ورفض القواعد العسكرية، تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، كما كان إنشاء قيادة عسكرية أفريقية

---

(٢٣٤) نص خطاب عبد الناصر، في: الأهرام، ٢٣/ ٣/ ١٩٦٥.
(٢٣٥) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ١٧.

بقيادة مصرية أمراً لا يمكن أن تتقبله أمريكا، فبذلت كل جهد لعزل مجموعة الدار البيضاء؛ بعد أن تبين مدى تأثير المبادئ التي وردت في ميثاق الدار البيضاء في الشعوب الأفريقية. وقد أصبح واضحاً هذا التأثير عندما اجتمع في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٦١ المؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية، وحضره ممثلون لجميع حركات التحرير الأفريقية في الدول غير المستقلة، كما حضرته أحزاب ومنظمات معارضة في الدول المستقلة التي عرفت بالدول المتحفظة، وهي تلك الدول التي كانت واقعة تحت النفوذ الأجنبي.

وقد جاءت قرارات هذا المؤتمر مؤيدة لكل ما ورد في ميثاق الدار البيضاء، بل وصفت الاستعمار الجديد بأنه يتمثل بالولايات المتحدة وإسرائيل وجنوب أفريقيا. وكانت تلك أول إدانة أفريقية للولايات المتحدة. وأصبح هناك تياران أساسيان في أفريقيا، أولهما يمثل التيار التحرري، ويتزعمه قادة أمثال عبد الناصر ونكروما وسيكوتوري وموديبو كيتا ونيريري ولومومبا، وتيار ثانٍ يضم عدداً من دول غرب أفريقيا تسيطر عليه فرنسا، وعرفت هذه المجموعة باسم مجموعة برازافيل، وأطلق عليها البعض التيار المتحفظ. وقد جرت محاولة من الغرب لعقد اجتماع للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء لاستبعاد البلدان العربية من المشاركة في العمل الأفريقي، إلا أن المحاولة باءت بالفشل. ثم قامت محاولة أخرى لاحتواء مجموعة الدار البيضاء، وقامت ليبيريا بدعوة الدول الأفريقية إلى اجتماع في عاصمتها منروفيا، وهي دولة من صنع الولايات المتحدة أقامتها خصيصاً لتستقبل زنوج أمريكا في محاولة منها للتخلص منهم وإعادتهم إلى القارة الأفريقية.

وحتى بداية الخمسينيات لم يكن في أفريقيا سوى ثلاث دول مستقلة هي مصر وإثيوبيا وليبيريا. واجتمع مؤتمر منروفيا في ٨ أيار/ مايو ١٩٦١، وامتنعت دول الدار البيضاء عن حضوره، لاقتناعها بأنه يهدف إلى ضرب القرارات السابق اتخاذها في مؤتمرهم في كانون الثاني/ يناير. ثم اجتمع مؤتمر منروفيا مرة أخرى في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٢، ورفضت مجموعة الدار البيضاء حضوره بحجة عدم توجيه الدعوة إلى الحكومة الجزائرية لحضور المؤتمر. على أي حال فقد تم القضاء على المحاولة التي دبرتها بلجيكا وأمريكا لفصل إقليم كاتانغا (Katanga) الغني بثرواته عن الكونغو، وعودة الوحدة إلى أراضي الكونغو. وحين خف التوتر بين المجموعتين الأفريقيتين، دعا هيلا سلاسي (Haile Selassie)؛ رؤساء الدول الأفريقية كافة إلى اجتماع في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا لوضع ميثاق أفريقي، فرحب عبد الناصر بالدعوة، واتفق مع باقي مجموعة الدار البيضاء على حضور المؤتمر، وتوجه إلى هذا الاجتماع مع

الرئيس الجزائري أحمد بن بلة ـ الذي كان في زيارة للقاهرة ـ بعد حصول الجزائر على استقلالها[٢٣٦].

وكان الرؤساء الأفارقة ينظرون إلى الإمبراطور هيلا سلاسي نظرة تقدير واحترام، ويعتبره البعض الأب الروحي لأفريقيا؛ نظراً إلى كبر سنه، وخبرته الطويلة في الحكم ومقاومته الاستعمار الإيطالي عندما احتلت قوات موسوليني الحبشة. لبى الجميع دعوته، وكان من رأي عبد الناصر أن غياب مصر وبقية الدول التي تقود التيار التحرري عن اجتماع أديس أبابا، سيتيح للولايات المتحدة وإسرائيل فرصة السيطرة على المؤتمر، وبالتالي فإن وجود مصر في هذا التجمع الأفريقي الشامل يمكنها من مواصلة مواجهة القوى الاستعمارية والنشاط الإسرائيلي في أفريقيا[٢٣٧]. وقد اقتصر عمل القمة الأفريقي الأول في أديس أبابا عام ١٩٦٣ على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وتوقيع ميثاقها.

وفي العام التالي قام عبد الناصر بدعوة الرؤساء الأفارقة إلى الاجتماع قمة في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٤، ويعد هذا المؤتمر أول قمة أفريقية يتم فيه رسم السياسة الأفريقية، وكان يمثل انطلاق أفريقيا للخروج إلى المجتمع الدولي، وعرض الموقف الأفريقي إزاء المشاكل التي تهم القارة، وفي مقدمها إنهاء الاستعمار والعنصرية، ومساعدة حركات التحرر ودعم الوحدة الأفريقية، واتباع سياسة عدم الانحياز. في هذا المؤتمر ألقى عبد الناصر خطاباً جامعاً عرض فيه دور الاستعمار في إقامة إسرائيل، واغتصاب أرض فلسطين من أصحابها وتشريد أهلها، وقارن ذلك بما فعلته بريطانيا في كينيا، وأيضاً بما تفعله حكومة جنوب أفريقيا للاستيلاء على أراضي القبائل الأفريقية؛ كما شرح دور إسرائيل في خدمة الدول الاستعمارية في الشرق الأوسط، وفي القارة الأفريقية[٢٣٨]. ولعل هذه أول مرة يستمع فيها أغلبية الرؤساء إلى وجهة النظر العربية من رئيس عربي يكنّون له كل تقدير لمساندته حركات التحرر الأفريقية، وهو ما عبّر عنه رئيس مالاوي «باندا» (Banda) في نهاية الاجتماعات، عندما تحدث عن دور عبد الناصر في تحرير الدول الأفريقية، وأشار إلى المساعدات التي قدمها إلى مالاوي قبل استقلالها. وقد تعرض الرئيس باندا ـ في ما بعد ـ إلى ضغوط اضطرته إلى قطع العلاقات مع مصر، فقد رأت جنوب أفريقيا وقوى الاستعمار ضرورة وقف حركة التحرر الأفريقية في اتجاه

(٢٣٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨ ـ ١٩.
(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٢٣٨) نص خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقي، منشور في: الأهرام، ١٨/٧/١٩٦٤.

جنوب أفريقيا، وكان لمالاوي حدود مشتركة مع موزمبيق وعلى مقربة من روديسيا، وكانت حركات التحرر فيهما تتلقى مساندة قوية من مصر. وقد بحثت قضية روديسيا في الأمم المتحدة لأول مرة بناء على طلب من مصر، وقد أسفر الضغط عن إغلاق سفارة مصر في مالاوي[٢٣٩].

وكان دور مصر في تأييد ثورة الكونغو الأبرز في دعم حركات التحرر الأفريقية التي خاضت أعنف وأطول معركة مع الاستعمار الغربي. وقد كشفت أزمة الكونغو حقيقة الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في أفريقيا، فقد كان هناك اعتقاد بأنها تتعاطف مع الأماني الوطنية للشعوب الأفريقية، وبقي دورها غامضاً إلى أن كشف عنه الرئيس جونسون عندما ساهمت الطائرات الأمريكية في عملية الغزو البلجيكية ـ الأمريكية لستانلي فيل (Stanley Phil)، التي كانت معقلاً للوطنيين الكونغوليين، وذلك في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤، فكان عملاً عدوانياً سافراً، وكانت هذه أول مرة تشهد فيها أفريقية غزواً مسلحاً بعد أن ارتفعت أعلام الاستقلال في معظم القارة الأفريقية، فكانت صدمة كبيرة للأفارقة، وقد هاجم عبد الناصر الولايات المتحدة وبلجيكا لقيامهما بهذا الغزو، واستأنفت الإذاعة المصرية مساندتها للثوار باللغات المحلية. وعادت مصر إلى تقديم جميع المساعدات والمعونات التي كانت تقدمها للثورة من قبل. وقد أشار عبد الناصر إلى أن أمريكا وبلجيكا جعلتا من تشومبي رئيساً للوزراء؛ ليعمل لحسابهما، وأكد أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعترف به كرئيس وزارة يمثل شعب الكونغو، وهو ليس إلا عميلاً من عملاء الاستعمار، ومن أجل مصالح أمريكا وبلجيكا في الكونغو. كما لا يمكننا أن نقبل بنجاح هذا المثل، بل يجب أن يفشل، وأن تنجح القوى الوطنية في أفريقيا[٢٤٠].

كانت قرارات مؤتمرات القمة الأربعة التي انعقدت بالقاهرة عام ١٩٦٤[٢٤١] خسارة للجانب الغربي وفقاً لرؤية واشنطن؛ وبالتالي فهي مكسب للسياسة السوفياتية، التي كانت أكثر ما تطمع فيه ـ وقتذاك ـ هو خروج دول العالم الثالث من السيطرة الأمريكية والغربية، حتى يكون أمامها فرصة للتعامل مع هذه الدول. وأمام هذا التحول سلّطت الولايات المتحدة جام غضبها على عبد الناصر، بالرغم من أنه لم يكن أول من نادى بالحياد؛ فقد سبق كل من نهرو وتيتو أن أعلنا سياسة الحياد في منتصف

---

(٢٣٩) رياض، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥.

(٢٤٠) American Foreign Policy, Current Documents, Doc. 7-31 (1964), p. 722.

(٢٤١) مؤتمران للقمة العربية، ومؤتمر للقمة الأفريقية، ولحق به مؤتمر حركة عدم الانحياز.

الخمسينيات، إلا أن وضع مصر الجغرافي باعتبارها بلداً عربياً وأفريقياً، جعل تأثيرها يمتد إلى الدول العربية والقارة الأفريقية.

وقد رأى ليندون جونسون أن اتصالات كينيدي وعبد الناصر كان لا بد من أن تفشل، بسبب نفاق مصر وسذاجة الولايات المتحدة. ووصف عبد الناصر بأنه لم يكن أكثر من كولونيل عادي أمضى وقتاً طويلاً يحاول أن يسيطر على الوطن العربي، ووقتاً قليلاً جداً لتحسين ظروف شعبه(٢٤٢).

وبحلول صيف ١٩٦٤ كان مسؤولو الخارجية الأمريكية يؤكدون أن عبد الناصر كان ما زال موجوداً بقوة في اليمن، وما زال يدعو إلى تصدير الثورة إلى ليبيا والأردن والسعودية وغيرها من الأنظمة الملكية في المنطقة، بالإضافة إلى أن وعد عبد الناصر في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، بمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد أعلنت حديثاً، بتدريب جيش من الفدائيين، وتعهده في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر الاستمرار في مساعدة ثوار الكونغو في كفاحهم ضد الاستعمار الغربي، كل ذلك لم يترك مجالاً كبيراً للشك في أنه كان ينوي تصدير ثورته بالفعل، حتى على نطاق أوسع من ذلك(٢٤٣).

على الجانب الأخر؛ حدث شرخ في العلاقات العربية، بعد الجولة التي قام بها الحبيب بورقيبة في المشرق العربي، وفي ٣ آذار/ مارس ١٩٦٥ ألقى خطابه التاريخي في أريحا، دعا فيه اللاجئين الفلسطينيين إلى عدم التمسك بالعاطفة، وإلى الاعتراف بقرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، ثم حدث بعدها تطور في العلاقات التونسية ـ الأمريكية، حين سافر بورقيبة الإبن ـ وكان وزير الخارجية التونسي وحامل أسرار أبيه ـ إلى واشنطن في أيار/ مايو ١٩٦٥، في زيارة هدفها طلب الدعم المالي. واستجابة لرغبته طلبت الخارجية الأمريكية إلى إسرائيل التوسط للجانب التونسي مع حكومتي فرنسا وألمانيا الغربية للحصول على دعم مالي يقدر بعشرين مليون دولار. كما دعا الأمريكيون إسرائيل إلى شراء النبيذ التونسي. وتلاحظ الوثائق الإسرائيلية ـ في هذه المسألة ـ أن موافقتها على الاستجابة للمطالب الأمريكية؛ كان في إطار أملها أن تساهم

---

(٢٤٢) Lyndon Johnson, *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-1969* (New York: Holt Rinehart and Winston, 1971), pp. 289-290.

(٢٤٣) Foreign Relations of the United States, Embassy Cairo to DOS, tel., vol. 18 (12 September 1964).

الحكومة التونسية في تشجيع حكومات عربية معتدلة أخرى من أجل إفشال أو تخريب الجهود المصرية والسورية للوحدة العربية(٢٤٤).

ولعل اجتماع القمة العربية في الدار البيضاء في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، عالج بعضاً مما حدث من تنافر في العلاقات العربية؛ فحين وقّع الملوك والرؤساء ميثاق التضامن العربي، التزموا فيه بتحقيق التضامن إيماناً منهم بالحاجة إلى الوفاق بين البلدان العربية حتى يتسنى لها أن تؤدي دوراً فعالاً في إقرار السلام، وحتى لا يتمكن أعداء الأمّة العربية من تهديد أمنها(٢٤٥).

وكان لهذه القمة صدى لدى الخارجية الأمريكية، حيث أبدت ارتياحها للبيان الذي صدر عن تلك القمة، وطلبت من سفيرها في الرباط إبلاغ الملك الحسن الثاني سرورها للدور الذي لعبه في القمة، وكذلك لدور الملك فيصل، وأوصت بأنه من الأفضل اتخاذ الدبلوماسية الهادئة في الوطن العربي، وأنه من خلال التقارير التمهيدية؛ كانت تلك القمة تمثل مظهراً للزخم نحو الوحدة العربية، كما أن المعتدلين قد منعوا أي مواقف متشددة ضد الدور الأمريكي في فيتنام والكونغو، أو دعم الغرب لإسرائيل وقاعدتنا في ليبيا. وفي ما يتصل بعبد الناصر، أشارت الخارجية الأمريكية إلى أنه لا عمل عسكري محتملاً ضد إسرائيل في المستقبل القريب، وزعمت أن عبد الناصر ربما تمهل في اتخاذ موقف ضد الإدارة الأمريكية؛ حتى يستكشف استجابتها لطلبات الغذاء لمصر، وأن لدى تلك الإدارة ما يؤكد تخلصها مؤخراً من الضجيج المعادي للأمريكيين في صحافة القاهرة(٢٤٦).

كانت البلدان العربية وقتذاك تعقد الاجتماعات وتصدر البيانات؛ دون ترجمة حقيقية في العمل العربي الموحد، في حين كان الغرب يدرس واقعه حتى يتمكن من تحقيق مصالحه، ومن ذلك تلك الكراسة الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن، برقم ٢٦ ضمن المجموعة التي يصدرها هذا المعهد باسم **أوراق أدلفي** (Adelphi Papers)، وتاريخ الكراسة هو آذار/ مارس ١٩٦٦، وعنوانها هو «مصادر النزاع في الشرق الأوسط». وكانت هذه الكراسة ضمن الوثائق التي قدمتها الجامعة

---

(٢٤٤) Michael M. Laskier, «Israel and the Maghreb at the Height of the Arab Israeli Conflict, 1950s-1970s,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 4, no. 2 (June 2000).

(٢٤٥) الأهرام، ١٨/ ٩/ ١٩٦٥.

(٢٤٦) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Week's Developments in the Near East (Washington), vol. 21 (23 September 1965).

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١٢) في نهاية هذا الكتاب.

العربية إلى لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة؛ التي عقدت بعض جلساتها منتصف حزيران/ يونيو ١٩٦٦ في القاهرة. اقتصر اهتمام تلك الوثيقة على تقديم تصور استراتيجي كامل لسياسة الغرب في المنطقة وخططه من أجل ذلك، وأهدافه التي يبغي تحقيقها، وتنتقل إلى تركيز أشد على نقطة تأمين الشرق الأوسط لمصالح الغرب؛ فتعرض جانبي المشكلة في هذه النقطة وهما جانب الخطر وجانب الدفاع... على جانب الخطر بصفة عامة، فإن كل من يجد لنفسه مصلحة في أي مكان يهمه أن يحصل على هذه المصلحة وأن يمنع غيره من الحصول عليها. والخطر في حالة الشرق الأوسط هو الاتحاد السوفياتي. وهو وإن كان لا يعلق أهمية كبيرة من وجهة نظر مصالحه الخاصة على الشرق الأوسط كطريق للمواصلات، وإن كان لا يملك شيئاً من بترول الشرق الأوسط، ولا يحتاج إليه لأن ما عنده من البترول يكفيه؛ إلا أنه يهتم بالشرق الأوسط جغرافياً لأنه ملاصق لحدوده، وممتد وراء ظهره تماماً.

تبدأ الوثيقة بتحديد مصالح الغرب عموماً في الشرق الأوسط وتتمثل بالتالي:

ـ الشرق الأوسط هو الطريق الحيوي للمواصلات بين الشرق والغرب، وكان كذلك في كل العصور، ومهما كان من تقدم العلم في العصر الحديث، فإن ذلك لا يلغي ولا يؤثر في دور الشرق الأوسط، ومن هذه الناحية سوف تبقى ممارّه الجوية والبحرية أسرع المسالك بين الغرب والشرق. يضاف إلى ذلك في الزمن القريب ما تفجر من باطن الشرق الأوسط من ثروات بترولية خيالية، لها كل الأهمية كطاقة محركة في حياة الغرب وحضارته، فضلاً عن الثروة التي تعود عليه من احتكار امتيازاتها.

تبقى أساليب أخرى للعمل السياسي والاقتصادي؛ يمكن أن تدعمها القوة العسكرية بطريقة غير مباشرة وغير سافرة، وذلك من طريق:

ـ تدعيم النظم الحاكمة في البلاد التي تقع فيها المصالح الاستراتيجية الهامة للغرب، وحمايتها بكل الوسائل.

ـ اجتذاب أكبر عدد من البلدان إلى فلك التعاون مع الغرب، وقد تم ذلك بالنسبة إلى تركيا التي تشترك في اثنين من أحلاف الغرب؛ هما الحلف المركزي للشرق الأوسط، والحلف الأطلسي لأوروبا، وذلك أيضاً محقق بالنسبة إلى إسرائيل التي تقدر الوثيقة أن لها قدرة محددة على العمل في ظروف معينة، ذلك لأن إسرائيل لا تستطيع بغير الغرب أن تعيش... فضلاً عن أن تكون مصدراً للخطر يهدد مصالحه.

ـ محاصرة النظم التي تصر على التمرد وتكون لها قدرة عليه؛ وفي حالة الشرق الأوسط، وبكل المواصفات التي تذكرها الوثيقة، فإن الجمهورية العربية المتحدة هي مصدر الخطر الأساسي على مصالح الغرب في الشرق الأوسط. ويزيد هذا الخطر ويضاعف من حدته أن الجمهورية العربية المتحدة بدعوة الحرية العربية والوحدة العربية قد اكتسبت نفوذاً سياسياً واسعاً يتخطى حدودها في منطقة الشرق الأوسط، وأنها تمكنت من بناء جيش قوي يستطيع العمل خارج أراضيها كما أثبتت تجربة اليمن. كما استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تقيم صداقة مع الاتحاد السوفياتي وزادت من اهتمامه بما يجري في المنطقة الواقعة وراء ظهره مباشرة؛ ومعنى ذلك أيضاً أنها ليست الخطر فقط؛ ولكنها الخطر الذي يتفاقم، بل هي الخطر الذي يتحتم وقف انتشاره ثم ضرب مركزه، وإنه لا بد بعد ذلك من عزل مصر وتقليص نفوذها السياسي في المنطقة.

لكن التجارب السابقة أثبتت أنه لا يمكن عزل مصر وتقليص نفوذها داخل إطار عربي... فإن مصر أقوى دول الجامعة العربية، وبدونها لا تكون هناك جامعة. وفي الإطار الشعبي... فإن مصر الثورة هي موضع الثقة من كل الشعوب، إذاً فإنه لا بد من البحث عن إطار آخر تُجْدي فيه عملية عزل مصر، والإطار الوحيد المحتمل لهذه العملية هو الإطار الإسلامي الذي يمكن أن تذوب فيه حركة القومية العربية، وتضيع فيه قوة اندفاعها الخاصة، وهذا إطار يمكن أن يتصدى له ملوك السعودية، باعتبارهم حماة الأماكن الإسلامية المقدسة. ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية لا بد من أن تجرى بسرعة وأن تتم في حياة الملك فيصل لأنه أقوى الأحياء من آل سعود، ولأنه على حد تعبير الوثيقة حرفياً «لا يبدو أن هناك فيصلاً آخر ينتظر الآن في الأروقة».

وفي مجال ضرب مركز الخطر؛ فإن الإشارات في الوثيقة واردة في أكثر من صفحة، وتشير إلى الضغط الاقتصادي لتأزيم مشاكل التنمية، ومحاولة بعث جماعة الأخوان المسلمين وغيرها من الجماعات السياسية التي ظهرت في مصر قبل الثورة، ومداعبة الأحلام بإمكانية وقوع انقلاب عسكري في مصر.

وتخرج الوثيقة من ذلك كله إلى استبعاد أي أمل حقيقي فيه، وتصل بعده إلى أن الأمل الكبير الذي يصون مصالح الغرب في المنطقة وهو «أن يحدث شيء لجمال عبد الناصر وأن يقع بعده صراع على السلطة تسقط به مصر في بحر من الظلمات، ومعها الحركة الثورية للشعوب العربية وآمالها ومطامحها الواسعة»[٢٤٧].

(٢٤٧) محمد حسنين هيكل، في: الأهرام، ١٧/٦/١٩٦٦.

تجدر الإشارة إلى أن مصر ازدادت توثقاً بالاتحاد السوفياتي؛ فعقدت اتفاقية تنظم زيارات الأسطول الحربي السوفياتي لموانئها، كما قام بزيارة مصر رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي أليكسي كوسيغين، وألقى خطاباً في مجلس الأمة بالقاهرة في ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٦، جاء فيه أن الاتحاد السوفياتي يؤيد المطالب العربية في أن تنفذ إسرائيل توصيات الأمم المتحدة بصدد اللاجئين الفلسطينيين، ويؤيد المطلب العادل للبلدان العربية في ما يتعلق بمشروعات إسرائيل لاستثمار مياه نهر الأردن. وقد مثلت هذه الزيارة دعماً مهماً في ظل تردي العلاقات العربية ـ العربية، والعلاقات المصرية ـ الأمريكية[٢٤٨].

وأعدت الاستخبارات الأمريكية في ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٦، تقريراً عن المستقبل المتوقع لمصر، أشارت فيه إلى أن استمرار التورط المصري في حرب اليمن من شأنه إضعاف الاقتصاد المصري، وهو ما يمكن أن يخلق معارضة داخلية تؤدي إلى سقوط نظام عبد الناصر، وأن العلاقات المصرية ـ الأمريكية متدهورة بسبب سياساته مع جيرانه وبريطانيا والمصالح الأمريكية[٢٤٩].

وفي ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ كتب ساوندرز (Saunders) ـ من الخارجية الأمريكية ـ تقريراً حول التطورات التي وقعت في الوطن العربي جاء فيه: أن السؤال الرئيسي في تقييم هذه التطوّرات هو من الذي يربح من الوحدة العربية؟ لقد بدا تجديد الوحدة أوائل عام ١٩٦٤؛ من طريق القمم والقيادة العربية الموحدة، وبدا التهديد ضد إسرائيل ينمو آنذاك، ومن الواضح الآن أن فكرة الوحدة بدأت في التحلّل ثانية، ومن ثم فمن المفترض أن هذا يجلب لنا الطمأنينة، وبخاصة أن رجال الاستراتيجيا ناقشوا لسنوات: أيهما يحقق لنا أكثر المكاسب؛ الوحدة العربية أم التجزؤ العربي؟ ويتمثل أحد جوانب تلك المناقشة بحركة عربية متّحدة فعالة مدعومة بجيش متكامل ومندمج، يمكن أن يسبب لنا الكثير من الأذى، بالرغم من أن أيّاً من هذه الوحدة قد تكون شيئاً مستحيلاً. وقد يجادل شخص في أنّه ليس هناك شيء يمكن خسرانه من تعاون عرب متشابهين في الرّأي أو الصداقة الإسلامية، إذ إننا نخدم مصالحنا بشكل أفضل عندما نتمكن من إضعاف رموز الأسس الوطنية الفعّالة مثل عبد الناصر الذي يدعو إلى اتحاد العرب[٢٥٠].

---

(٢٤٨) الأهرام: ١٨ ـ ١٩/ ٥/ ١٩٦٦.

(٢٤٩) Foreign Relations of the United States, National Intelligence Estimate, vol. 18, no. 290 (19 May 1966).

(٢٥٠) Foreign Relations of the United States, Arabian Peninsula (Washington), Document 14, vol. 21 (24 June 1966).

ولقد أقام الملك فيصل الدليل على إمكان مقاومة الزعامة الناصرية والنجاح في ذلك، وقد تعاظمت أهمية السعودية السياسية بزيادة عائدات النفط، وقد عرف فيصل كيفية استخدام إمكاناته المالية المتزايدة باطراد لتوطيد مكانته، وأصبح الإسلام أداة نضاله، كما أن الاعتراف بمنظمات إسلامية بدت غير حليفة للغرب في وجه الاشتراكية العربية، ولقد شجعت الولايات المتحدة الملك فيصل في هذا الاتجاه. وفي سنتي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ طرح العاهل السعودي صيغة ميثاق إسلامي وقمة إسلامية؛ وكان هدفه حرمان عبد الناصر من دوره بوصفه زعيماً، وذلك بطرحه حلاً بديلاً للزعامة المصرية في الوطن العربي. ونجح الأخير في الوقوف ضده بفعالية باتهامه بمحاولة إعادة حلف بغداد السالف تحت اسم الحلف الإسلامي؛ غير أن عبد الناصر وجد نفسه في موقف الدفاع وفي ذلك دليل على تغير الظروف[٢٥١].

عاشراً: تأثير حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في الوحدة العربية

في بداية سنة ١٩٦٧ كان الوطن العربي منقسماً على نفسه أكثر من أي وقت مضى، وكانت الجامعة العربية عاجزة تماماً، ومصر منهكة من أثر حرب اليمن التي أحدثت تذمراً داخلياً واضحاً. ولم يتحمل الاقتصاد المصري الأعباء التي أثقلته، ما اضطر عبد الناصر إلى إجراء خفوضات كبيرة للنفقات العسكرية وبخاصة إمكانات تدريب الجيش المصري. وكان خصم عبد الناصر الرئيسي حينذاك هو السعودية التي تزايدت إمكاناتها عاماً بعد عام؛ بسبب إعادة تنظيم البلاد التي فرضها فيصل، وتنامي العائدات النفطية السريع. وكان هدف الحملة التي يقودها عبد الناصر ضد الأردن هو حمله على التخلي عن تحالفه مع السعودية والوقوف إلى جانب مصر[٢٥٢].

وقد وجه عبد الناصر، في خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة لقيام الوحدة بين مصر وسورية في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٧، نقداً شديداً للولايات المتحدة لتزويدها إسرائيل بكل أنواع الأسلحة؛ ليس هذا فحسب، بل تحريض ما أسماه الرجعية العربية على وحدة العمل العربي، وتنسيق العمل في ناحيتين واحدة مع الرجعية وأخرى مع إسرائيل. وأكد أن الاستعمار لا يريد وحدة عمل من أجل فلسطين، وأن أمريكا وإنكلترا تصورتا أنهما

(٢٥١) Foreign Relations of the United States (Washington), Document 16 (28 October 1966).
انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١٣) في نهاية هذا الكتاب. انظر أيضاً: هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس، ط ٢ (بنغازي: دارالكتب الوطنية، ١٩٩٣)، ص ٢٧٧.

(٢٥٢) لورنس، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

قادرتان على أن توفرا لأنفسهما، ومناطق نفوذهما وأصدقائهما، حماية كافية من طريق الحرب الاقتصادية والحرب النفسية والضغط على الدول الثورية التقدمية[٢٥٣].

ولتقدير حجم الخطر الذي كان يمثله عبد الناصر والاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة؛ أرسل البيت الأبيض هارولد ساوندرز إلى تل أبيب وعدد من العواصم العربية في أوائل ١٩٦٧. وقد أشار ساوندرز في تقريره إلى أن حروب التحرر الوطني المدعومة من السوفيات كانت آخذة في التشكل والتطور من الضفة الغربية إلى عدن، وكان ساوندرز قلقاً ومنزعجاً وبخاصة من الانشقاقات السياسية التي تتعمق في الشرق الأوسط، ليس بين العرب والإسرائيليين فقط، وإنما بين الدول المعتدلة (السعودية والأردن ولبنان) والدول الموالية لعبد الناصر كذلك. وبالنسبة إلى الإسرائيليين كان عبد الناصر أشبه بهتلر على النيل، أما بالنسبة إلى الملك فيصل فكان عبد الناصر عميلاً للشيوعية؛ يريد أن يسقط الأنظمة المعتدلة في المنطقة كلها بمساعدة السوفيات. وخلص ساوندرز في ١٦ أيار/ مايو ١٩٦٧ إلى أنه «لو أن مصر تخلصت من فوبيا الثورة؛ فإن شعبها المكوّن من ثلاثين مليون نسمة، بموروثها الاقتصادي ورغبتها في الزعامة، وزهوها بالإنجاز وقوتها العسكرية، كل ذلك سيجعل منها القوة العربية دون منازع؛ لكن الآن فإن المرء مضطر إلى الموافقة مع أصدقائنا الإسرائيليين والعرب على أن اللغة الوحيدة التي يفهمها عبد الناصر هي الحزم المدعوم بالقوة العسكرية الواضحة والاستعداد لاستخدامها[٢٥٤].

ولا شك في أن إسرائيل استغلت الوضع العربي المتهرّئ؛ وبخاصة أن العلاقات المصرية ـ السعودية كانت في حالة تفسخ، بعد أن تدخل عبد الناصر في اليمن. ومنذ أوائل أيار/ مايو ١٩٦٧، تصاعدت نغمة التهديدات الإسرائيلية لسورية، ولمّحت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى إمكان القيام بعملية غزو شامل لإسقاط تلك الحكومة التي تؤوي الفدائيين وتشجعهم على مواصلة كفاحهم[٢٥٥]. إذن لم تعد القضية مجرد غارة إسرائيلية على أراضي سورية، بل صار هناك احتمال بتعرضها لغزو شامل؛ وهذا ما يتطلب تنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك بدون جدال. وفي ١٤ من الشهر ذاته، بلع عبد الناصر الطُّعم وأمر بإعلان التعبئة العامة وحشد القوات المصرية في سيناء، وفي

---

(٢٥٣) خطاب عبد الناصر بمناسبة ذكرى قيام الوحدة بين مصر وسورية ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٧، في: الأهرام، ٢٣/ ٢/ ١٩٦٧.

(٢٥٤) NSF; LBJL Sunders Memos, Box 7, Name File, Saunders to Rostow (16 May 1967), Attached to Rostow to Lyndon Johnson (LBJ) (17 May 1967).

(٢٥٥) صلاح الدين الحديدي، شاهد على حرب ١٩٦٧ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٤).

اليوم التالي أعلنتْ حالة الطوارئ وذلك لتخفيف الضغط على سورية، وأجرى الفريق أول محمد فوزي رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة محادثات هامه مع القواد السوريين؛ تركزت حول الدفاع المشترك ضد إسرائيل(٢٥٦).

وفي ظل التطور المتسارع للأحداث، وفي نهاية الشهر ذاته (أيار/ مايو ١٩٦٧) استقبل عبد الناصر روبرت أندرسون الخبير في شؤون الشرق الأوسط، والمبعوث الخاص لجونسون، والذي بدا له من المقابلة أن الوحدة العربية مجمَع عليها تقريباً، وأن عبد الناصر يشعر بثقة كبيرة، كما أن لديه رغبة صادقة في مصادقة الولايات المتحدة. وعرض أندرسون على عبد الناصر أن يذهب المشير عبد الحكيم عامر أو زكريا محي الدين إلى واشنطن في مهمة روتينية ثم يقابل الرئيس الأمريكي سراً ليشرح وجهة النظر المصرية، ووافق عبد الناصر على سفر زكريا محي الدين، كما وافق جونسون على استقباله(٢٥٧).

وذكر السفير الأمريكي بالقاهرة «لا يوجد أمل في نجاح تخطيطنا الحالي الخاص بحشد القوى البحرية لإعادة فتح المَضايق دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، الأمر الذي سيكون معارضاً تماماً للمصالح الأمريكية الحقيقية المهددة، كما سيكون له عواقب وخيمة على وضع الولايات المتحدة في جميع أنحاء الوطن العربي، وفي حالة بذلنا المزيد من الجهد في اتجاه تنفيذ هذا التكتيك، فإنني أخشى من أن نجد أنفسنا في الطريق المسدود إياه الذي وجده البريطانيون والفرنسيون عام ١٩٥٦». ورأى السفير أنه سيزيد لاحقاً غضب العرب، وسيعزز الوحدة العربية، وسيحرض على القيام بتظاهرات ضد الولايات المتحدة. إن الاستخدام الفعلي لقوة عسكرية كافية ربما تفتح المضايق، لكن هذه القوى سوف يتعين عليها البقاء هناك لوقت غير محدد، والعواقب السياسية لذلك ستكون وخيمة(٢٥٨).

وفي ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٧، وأثناء زيارة عبد الناصر لمراكز القيادة المتقدمة للقوات الجوية، أجرى لقاءً بضباط الجيش ليخبرهم بتوقعاته بأن إسرائيل ممكن أن تكون لها ردة فعل في غضون أيام قليلة، فهل نحن جاهزون؟ وردّ عليه المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة رده الشهير «برقبتي يا ريّس!». وزاد اطمئنان عبد الناصر،

---

(٢٥٦) الأهرام، ١٦/ ٥/ ١٩٦٧.

(٢٥٧) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Tel. from the Embassy in Portugal to the Department of State, vol. 19, no. 123 (1 June 1967).

(٢٥٨) Foreign Relations of the United States, Telegram no. 128, from the Embassy in the United Arab Republic to the Department of State (2 June 1967).

وصدرت صحف القاهرة تحمل هذا الخبر «عبد الناصر يعلن القرار الحاسم إغلاق خليج العقبة، لسنا الآن في ١٩٥٦، نحن الآن مع إسرائيل وجهاً لوجه؛ وإذا كانت تهدد بالحرب فنحن على استعداد»[٢٥٩].

عندئذ أدركت جميع الأطراف أن المسألة صارت جدية، وكان الجيش الإسرائيلي قد أتم حشد قواته النهائية ضد الجبهة المصرية في يوم ٢٥ أيار/ مايو، وقد أعطى التحرك العربي غير المدروس الفرص لإسرائيل لتظهر بأنها دولة تتعرض للإبادة حيث صارت القاهرة في نهاية شهر أيار/ مايو مقصد الآخرين من رؤساء الأقطار العربية، فتوافد عليها الرئيس السوري، وكذلك العراقي الذي أكد بدوره استعداد بلاده للمشاركة في المعركة، وتركزت الأنظار حول هذه المظاهر، وبخاصة أن تحولاً فجائياً حدث في موقف الملك حسين حيث قام بزيارة إلى القاهرة، ووضع بلاده تحت إشراف قيادة موحدة مع مصر، وصفى خلافاته مع منظمة التحرير الفلسطينية[٢٦٠].

وفي اليوم التالي (٢٦ أيار/ مايو) تسلم سفير مصر في واشنطن من الرئيس جونسون رسالة ليسلمها لعبد الناصر، تضمنت دعوة لمصر بضبط النفس وألّا تكون هي البادئة بأي عدوان على إسرائيل، وفي اليوم نفسه طلب السفير السوفياتي بالقاهرة مقابلة عبد الناصر والتقاه في الثالثة والنصف من صباح اليوم التالي، وأخبره رسالة بلاده، التي كانت تحمل مضمون الرسالة الأمريكية نفسه[٢٦١].

ويبدو أن رسالة جونسون زادت عناد عبد الناصر، وراح يعلن للعالم أنه لن يتزحزح ولن يقبل أي مساومة، وأكد قائلاً «نحن على استعداد كامل إذا تطورت الأمور إلى صراع شامل في الشرق الأوسط، إنني أتوقع هجوم إسرائيلي في أي لحظة، إذا تدخلت دول أخرى غير إسرائيل يبقى مفيش قناة السويس»[٢٦٢].

وعلى الجانب الآخر مضى عبد الناصر في طريقه مستجيباً لأي بادرة تلمّ شمل العرب، وفي نهاية الشهر ذاته (أيار/ مايو) تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، وجاءت في إحدى عشرة مادة، كان أهم ما تضمنته:

---

(٢٥٩) الأهرام، ٢٢/ ٥/ ١٩٦٧.

(٢٦٠) الحديدي، شاهد على حرب ١٩٦٧.

(٢٦١) الأهرام، ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧.

(٢٦٢) صلاح العقاد، تطور النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥).

ـ تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة منهما أو قواتهما اعتداء عليهما.

ـ تتشاور الدولتان المتعاقدتان؛ بناءً على طلب إحداهما في الحالات الدولية الهامة التي تؤثر في سلامة أي واحدة منهما أو استقلالها، وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدولتان المتعاقدتان على الفور باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

ـ وعند وقوع أي اعتداء مفاجئ على إحدى الدولتين المتعاقدتين؛ فبالإضافة إلى الإجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة هذا العدوان، تقرر الدولتان فوراً الإجراءات الأخرى التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ.

ثم توالت المواد التي تصب في إنشاء الأجهزة الرئيسية وهي مجلس دفاع، وقيادة مشتركة وتشكيلتهما واختصاص كل منها، وفي حالة بدء العمليات العسكرية يتولى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة قيادة العمليات في الدولتين[٢٦٣].

في ذلك الوقت، وصل السفير الأمريكي تشارلز يوست إلى القاهرة؛ لإجراء محادثات مع الحكومة المصرية للمساعدة في ترتيب تبادل الزيارات على مستوى نواب الرئيس، وإبان المحادثات التي كان يجريها المبعوث يوست، تقرر إيفاد زكريا محي الدين ـ نائب رئيس الجمهورية ـ إلى واشنطن للتفاوض بشأن حل وسط، وأبدت مصر استعدادها لتسمح بعبور البترول في مضيق تيران، واكتفت بتحريم المواد الاستراتيجية فيه، وغادر يوست القاهرة في الثاني من حزيران/ يونيو وهو يؤكد أن إسرائيل لن تُهاجِم؛ طالما استمرت المساعي الدبلوماسية[٢٦٤].

لكن عبد الناصر ومحاولاته الدبلوماسية كانا في وادٍ والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في وادٍ آخر تماماً، حيث إنها أبدت سخطها على الزيارة التي يزمع زكريا محي الدين القيام بها إلى واشنطن؛ لأنها ستعمل فقط لغير مصلحة إسرائيل، وكانت الأحداث تجري لتأييد وجهة نظر مؤسستها العسكرية، فقد جعلوا من زيارة الملك حسين للقاهرة، وعقد معاهدة الدفاع المشترك مع مصر، حدثاً تشدقوا بخطورته على أمن إسرائيل، وتم التعديل الوزاري في أول حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ودخله اثنان من أكبر

(٢٦٣) الأهرام، ٣١/ ٥/ ١٩٦٧.
(٢٦٤) الأهرام، ٢٧/ ٥/ ١٩٦٧.

دعاة الحرب، وهما موشي ديان الذي تولي منصب وزير الدفاع ومناحم بيغين الذي تولى منصب وزير الدولة، وقد اجتمعت الحكومة الإسرائيلية الجديدة[٢٦٥]، في يوم الأحد الرابع من الشهر ذاته، وقررت أن تذهب إلى الحرب، ومضت القوات الجوية الإسرائيلية إلى العمل في صباح اليوم التالي، وبدأت بتوجيه ضربة جوية مركزة ضد القواعد الجوية والمطارات ومواقع الدفاع الجوي المصرية أولاً ثم أعقبها بعد ذلك ضربات جوية أخرى ضد جبهتي الأردن ثم سورية، وعندما تأكد نجاح الضربة الأولى، بدأت الحرب البرية[٢٦٦]، ولأن القوات الجوية المصرية قد أصيبت بالشلل الكامل، فإن قواتها البرية باتت تعمل في ظروف شديدة القسوة، فلا غطاء جوي يحميها، ولا دفاع جوي يصد عنها غارات الطيران الإسرائيلي. حدث هذا في الوقت الذي صدرت فيه البيانات العسكرية الرسمية تحمل للشعب، وفي أول يوم من المعركة، غير الحقيقة التي تحدث على أرض الواقع[٢٦٧].

ولا جدال في أن حرب ١٩٦٧، كانت فخاً منصوباً؛ تم استدراج القيادة المصرية إليه وفق خطة استمرت تعدّها إسرائيل على مدى ١١ عاماً منذ ١٩٥٦، وتربط مصالحها بالقوى الكبرى من أجله، وإن كان هذا الواقع لا ينفي مسؤوليتنا عن الهزيمة والانقياد للفخ. على أي حال فقد صدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في ٨ حزيران/ يونيو، ومن العجيب أن وسائل الإعلام المصرية استمرت في عملية التضليل؛ حيث جاء في صدر صفحاتها «دخلت أمريكا الحرب سافرة بعد انتصارات متلاحقة لسلاحنا الجوي وقواتنا المدرعة، قواتنا قاتلت في معارك لم يسبق لها مثيل، عدد ٤٦٠٠ أسير إسرائيلي وصلوا القاهرة»[٢٦٨].

ويؤكد سفيرنا السابق في الولايات المتحدة أن عبد الناصر لم يفكر لحظة في تقديم أي تنازلات، وأنه رغم الرياح العاتية أعلن في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٦٧، ما عرف بلاءات الخرطوم الشهيرة (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع إسرائيل)، وكان عبد الناصر على قناعة بأن الإدارة الأمريكية لن تتخلى عن الكيان الصهيوني، وستستمر في دعمه في مواجهة المطالب العربية المشروعة ولم يركز اهتمامه على ما ستسفر عنه أي اتصالات سرية أو علنية مع

(٢٦٥) الأهرام، ٣/٦/١٩٦٧.
(٢٦٦) الجمهورية، ٦/٦/١٩٦٧.
(٢٦٧) العقاد، تطور النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧.
(٢٦٨) الحديدي، شاهد على حرب ١٩٦٧.

واشنطن؛ لأنه أدرك سلفاً أن العدو لا يعرف غير لغة القوة. وكان الواضح من سياق هذه الاتصالات أن عبد الناصر أراد بعد الكارثة العسكرية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ألا يترك باباً دون أن يطرقه وأن يختبر جدية ما تعلنه الإدارة الأمريكية عن رغبتها في الوصول إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل، ورغم بعض التضارب في أقوال بعض من لعبوا دوراً في هذه الاتصالات، فإنه كان من الواضح أن مصر في سعيها إلى الحلّ السلمي لم تتزحزح عن موقفها في استعادة كل الأراضي التي احتلت في الحرب[٢٦٩].

وفي مؤتمر الخرطوم أصبح دور العربية السعودية فجأة في النزاع العربي ـ الإسرائيلي دوراً محورياً، ومنذ هذه الفترة ازداد دور السعودية في الوطن العربي وليس في الشؤون الإسلامية فقط، كان السعوديون ضد إسرائيل بشدة، ولكنهم كانوا مقتنعين أنه لا يمكنهم فعل الكثير ضدها؛ ولذلك كان موقف السعودية مزدوجاً: أولًا في تدعيم عبد الناصر مالياً وإلى حد أقل كل من سورية والأردن، وثانياً الضغط المستمر على الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على الجلاء عن المناطق العربية التي احتلتها، وفي حين قطع عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن خلال الحرب؛ أصبحت السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي يعتقد أن لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وأنها الناطقة ـ وقتذاك ـ بلسان الوطن العربي.

واللافت للنظر أيضاً أن حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وضعت نهاية لمغامرة الخمس السنوات لعبد الناصر في اليمن، وباتفاق مع الملك فيصل عاهل السعودية انسحبت آخر كتائب الجيش المصري من اليمن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، ثم تبعهم الفنيون المدنيون المصريون، ولم يُضيّع اليمنيون الجمهوريون وقتاً بعدها في تخليص أنفسهم من الرئيس عبد الله السلال رمز السيادة المصرية في اليمن، وأيضاً رمز العناد في تسيير شؤون البلاد. واستمرت الحرب ضد الملكيين لبعض الوقت، ثم تمكن النظام الجمهوري أن يعيش من دون الوجود المصري، كما لم تعد السعودية تنظر إليه كمصدر تهديد لها[٢٧٠].

---

(٢٦٩) «صفحات من مذكرات أشرف غربال: صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا،» الأهرام، ٢٣/٤/٢٠٠٤.

(٢٧٠) مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ص ٤٧١.

الفصل الخامس

الولايات المتحدة الأمريكية ومشاريع الوحدة العربية، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠

أولاً: اتحاد الإمارات العربية (١٩٦٨ ـ ١٩٧١)

جاءت البدايات لأول وحدة تشهدها منطقة الخليج العربي متمثلة بقيام اتحاد الإمارات العربية. وكانت المرحلة الأولى عندما تم الاتفاق بين إمارتي أبو ظبي ودبي في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨، ووقّع كل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي، والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي، ما عُرف باتفاقية السميح «وهي منطقة تابعة لأبو ظبي»، وكانت المنطلق لتوحيد إمارات المنطقة؛ لضمان المحافظة على الاستقرار فيها وتحقيق المستقبل لشعبها. وكان أهم ما تضمنه الاتفاق قيام اتحاد يضم البلدين له علم واحد، وتناط به مسائل الشؤون الخارجية، والدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة، والخدمات كالصحة والتعليم، والجنسية والهجرة، ويناط بالاتحاد السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للاتحاد وفي المسائل المشتركة التي يتفق عليها. كما وقع الحاكمان اتفاقية إعادة تسوية الحد البحري بين إمارتي أبوظبي ودبي، وفي الختام اتفقا على دعوة إخوانهم حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين؛ للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك[1].

استجابة لهذه الدعوة؛ عُقد المؤتمر الأول لحكام الإمارات العربية في الخليج بدبي؛ في المدة ما بين الخامس والعشرين والسابع والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٦٨. ووفقاً للبيان المشترك؛ استعرض الحكام العلاقات القوية التي تصل بين شعوبهم الشقيقة، وتدارسوا شؤونها العامة ومصالحها المشتركة، وتعاهدوا على ضرورة المبادرة بعزم وإصرار على توثيق التآزر بين شعوبهم في كل الميادين، وتوجيه جهودهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً للتعاون على النهوض بمستويات بلادهم في شتى المجالات، وضمان مستقبل زاهر لها في مختلف النواحي وتعزيز أمنها بتوحيد سياستها العامة

---

(١) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

وصيانة سلامتها بضمان الدفاع الجماعي عنها، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية.

وبناء على اتفاق سابق التقى جميع حكام إمارات الخليج العربي[٢] والوفود المرافقة لهم بدبي في يوم الأحد الخامس والعشرين من شباط/ فبراير سنة ١٩٦٨. ولقد كان للترحيب الأخوي الحار الذي استقبل به شعب دبي حكام الإمارات والروح الوطنية المتأججة التي أيدت بها شعوب المنطقة بأسرها قرار عقد المؤتمر لاستعراض الموقف الراهن في الخليج العربي تأميناً لصلاح حاضرها وازدهار مستقبلها، أوضح دليل على عمق الروابط التي تجمع بين شعوب هذه الإمارات، وأسطع برهان على تصميمها على سلوك أنجح الطرق لبلوغ أمانيها في الفوز بأوفر قسط من العزة والمنعة والرخاء والرفاه.

نوجز أهم ما تضمنته نصوص الاتفاقية في ما يلي:

ـ أن ينشأ اتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي من الإمارات المتعاقدة، ويسمى اتحاد الإمارات العربية، ويكون الغرض منه توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي وتنظيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها والنظر في مصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة.

ـ يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى، ويشكل من حكام هذه الإمارات، ويضطلع بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد، ويرسم سياسة عليا له في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ويتناوب حكام الإمارات الأعضاء سنوياً رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأجنبية.

ـ عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تتعاون الإمارات المتعاقدة في ما بينها لدعم مقوماتها العسكرية، وتعزيزها وأداء لواجبها المشترك في دفع أي اعتداء مسلح يقع على أي منها، وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب.

---

(٢) وقّع على هذه الاتفاقية كلّ من الشيوخ: زايد بن سلطان آل نهيان (أبو ظبي)؛ عيسى بن سلمان آل خليفة (البحرين)؛ راشد بن سعيد آل مكتوم (دبي)؛ أحمد بن علي آل ثاني (قطر)؛ أحمد بن راشد المعلا (أم القيوين)؛ خالد بن محمد القاسمي (الشارقة)؛ صقر بن محمد القاسمي (رأس الخيمة)؛ محمد بن حمد الشرقي (الفجيرة)؛ راشد بن حميد النعيمي (عجمان).

ـ أن يكون للاتحاد محكمة عليا تسمى المحكمة الاتحادية العليا، ويحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها واختصاصها[٣].

وفي يومي ٦ و٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، استأنف المجلس الأعلى اجتماعه، واستعرض الخطوات الأولى الضرورية لتنفيذ اتفاقية دبي المبرمة في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨.

كما وقع حكام الإمارات التسع قرارات الاتحاد ومن أهمها:

ـ يجري الاتفاق مع الدكتور أحمد عبد الرزاق السنهوري (خبير مصري في القانون العام) للاتفاق معه على وضع مشروع الميثاق الكامل الدائم لاتحاد الإمارات العربية، وتنشأ لجنة من عضو واحد عن كل إمارة من الإمارات الأعضاء؛ لتنسيق الاتصال بين الإمارات وبين الخبير المكلف بوضع مشروع الميثاق وتسمى هذه اللجنة «لجنة اتصال».

ـ تصدر قرارات المجلس الاتحادي المذكور بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء ويكون لكل إمارة صوت واحد، ويعهد للمجلس بتشكيل لجنة أو أكثر لدراسة: توحيد النقد، وتوحيد البريد، وعلم الاتحاد ونشيده الوطني وشعاره الرسمي، وإنشاء جريدة رسمية للاتحاد[٤].

عقد المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية دورته الثانية في ما بين ٢٠ و٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ في الدوحة بقطر بحضور جميع أعضائه، ولقد عني المجلس بإصدار قرار بالموافقة على أن تكون للاتحاد قوات مسلحة؛ من جيش وسلاح جوي وبحري وبري موحد التدريب والقيادة، وللإمارات الأعضاء حق إنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند الاقتضاء للدفاع الخارجي.

وحرص المجلس على تسجيل مؤازرته وتأييده المطلق للحقوق الثابتة العادلة لشعب فلسطين، وعلى وقوفه إلى جانب أشقائه الدول العربية قلباً واحداً وصفاً واحداً وإرادة واحدة في سبيل نصرة الحق العربي في أي جزء من هذا الوطن الخالد[٥].

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٤) سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٥٠٥ ـ ٥١٢.

(٥) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤١٧.

وقد انتهى أمر تلك المفاوضات عندما استقر رأي حكام ست إمارات: أبو ظبي ودبي والشارقة وأم القيوين والفجيرة وعجمان؛ على إقامة دولة اتحادية باسم الإمارات العربية المتحدة. وصدر بيان إعلان الاتحاد في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧١، متضمناً أنه قد تم في اليوم ذاته التوقيع على الدستور المؤقت، وتمنى حكام الإمارات أن يكون هذا الاتحاد نواة لاتحاد شامل يضم باقي أفراد الأسرة من الإمارات الشقيقة التي لم تمكنها ظروفها الحاضرة من التوقيع على هذا الدستور، وقد تقرر إرسال وفود لزيارة الدول والإمارات العربية الشقيقة، وكذلك الدول الصديقة من أجل شرح أهداف هذه الخطوة والحصول على تأييدها ودعمها[٦].

١ ـ ميلاد اتحاد الإمارات في المنظور الأمريكي

رفع مدير مكتب المخابرات والبحوث هيوز (Hughes) مذكرة إلى راسك (Rusk) وزير خارجية أمريكا؛ جاء فيها أن خطط الانسحاب البريطانية ألهمت الجهود لوحدة الخليج. وكان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون (Wilson Harold) قد أعلن في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ بأنّ المملكة المتحدة تنوي سحب قواتها العسكرية بحلول عام ١٩٧١. وهكذا ينتهي وضعها الخاصّ في الخليج، ومن المفترض أن تتاح فرص التعاون بين الحكام العرب التقليديين وشاه إيران. ولكنّ غضَبَ الشاه من البيانات السعودية والكويتية التي تتعلّق بعروبة البحرين، دفعته إلى إلغاء زيارة رسمية لاحقة إلى السعودية. وتفاقم النزاع الإيراني ـ السعودي حول الخطّ الواقع وسط الخليج، في حين كان الشاه يعمل على قيام إيران بدورٍ رئيسيٍ في شؤون الخليج يلي مغادرة بريطانيا. اعتقد الشاه أن ظاهر المواقف العربية يشير إلى رفض العروض الإيرانية للتعاون العسكري والاقتصادي. وبعد فترة قليلة من إعلان ويلسون، عرض شيخا أبو ظبي وقطر تمويلاً مستمرّاً للوجود العسكري البريطاني، وسارع الشيخ عيسى حاكم البحرين إلى الاشتراك في ذاك العرض، لكن المملكة المتحدة رفضت ذلك وأكدت أنّ قرارها لترك الخليج كان مستنداً إلى اعتبارات السياسة الأكثر بعداً من تكلفة القوّات.

وفي ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٨ أعلن الشيخ زايد حاكم أبو ظبي، والشيخ راشد حاكم دبي اتحاد الإمارتين، في حين أكد الشيخ عيسى أنّ اتحاد الإمارات العربية كان مقترحاً من قِبَلِ قطر؛ مثل الذي تم بين أبو ظبي ودبي. وعلاقات قطر مع دبي قريبة؛ لتزاوج العشائر الحاكمة وتداولهما عملة مشتركة، لكن قطر لديها نزاع إقليمي طويل

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٣٢.

المدى مع أبو ظبي، والتنافس التقليدي حول التأثير الإقليمي لكليهما. ويبقى الدور السعودي في اتحاد ما تبقى من الولايات العربية غامضاً، وقد دعم الملك فيصل آل سعود جهود قطر لتشكيل اتحاد الإمارات العربية لحماية البحرين من إيران التي تسعى إلى نزعها من الكيان الإقليمي العربي. وفي أيّ حال، كان الشيخ عيسى غير متحمّس لاتحاد الإمارات العربية، ويتمنّى الحصول على الاستقلال التامّ للبحرين من أجل الحصول على عضوية جامعة الدول العربية والأمم المتّحدة؛ في حين أوضحت الكويت ـ حتى هذا الوقت ـ حماستها لاتحاد الإمارات العربية. وكانت الإشاعات المنتشرة تقترح بأنّ الشيخ عيسى حاكم البحرين سيكون الأول في زعامة الاتحاد، وأنّ البحرين هي مكان الاجتماع القادم للاتحاد في أواخر نيسان/ أبريل ١٩٦٨، لكن قطر طلبت تغيير المكان بسبب الحسّاسية الإيرانية في مسألة عاهل البحرين.

أضافت المذكرة أنّ شاه إيران أبدى غضبه من الموقف العربي نحو البحرين، والموقف العامّ نحو عروبة الخليج الذي اتخذته الأنظمة التقليدية العربية، وأوضح أنّ ردّ فعله هو شجب شكل هذا الاتحاد الفدرالي، الموسوم بخداع بريطاني. وأكد الشاه أنّ هذا الاتحاد كان من تدبير المملكة المتحدة لحماية البحرين، والنزاع حول الجزر وسط الخليج ضد الادّعاءات الإيرانية. ولا شك في أن موقف الشاه سيجعل التعاون الإيراني أكثر صعوبة مع مثل هذه الدول المحافظة كالعربية السعودية والكويت، بل قد يؤدّي إلى إضعاف العلاقات الإيرانية ـ البريطانية. وقد ورد في نهاية المذكرة أنه من غير المحتمل أن يكون اتحاد الإمارات العربية مغامرة ناجحة لوحدة الخليج، وعلى الرغم من ذلك، يمثّل إدراك زعماء الساحل العربي أن الفراغ الذي سيحدث عقب انسحاب بريطانيا سيجذب العناصر الخارجية العدائية، التي يمكن فقط أن تقاوم بالعمل الموحّد، وأن الاتحاد سيكون مرحلة مفيدة لمزيد من التعاون[٧].

وفي مذكرة أخرى؛ أكد كيسنجر للرئيس نيكسون (R. Nixon)؛ أن هناك مناقشات قريبة مع شاه إيران والبريطانيين حول قاعدة لقواتنا البحرية في الخليج؛ بعد مغادرة القوات البريطانية، ويجب أن تتضمّن الخطط في الميزانية القادمة للتمثيل الدبلوماسي المتزايد. وقال كيسنجر إنه على الرغم من أهمية الخليج للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها؛ فإن عدم استقراره المحتمل نسبياً غير مستحب للقوّة الأمريكية، والتحول الرئيسي سيأتي من جانب مكيدة سياسية أو عمل تخريبي في المناطق المتخلفة سياسياً،

(٧) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Federation of Arab Emirates to be Born, vol. 21 (22 March 1968).

وتكمن المصلحة الأمريكية الرئيسية في مصالح الحلفاء، وعلاقة المنطقة بالميزان الاستراتيجي العالمي. ولأن القوّة الأمريكية لا يحتمل أن يكون عندها تأثير هامّ في التحول داخل المنطقة نفسها، فمن المهم إقرار نوع الوجود الأمريكي الفاعل في تلك المنطقة. ثم عرض كيسنجر بعض الخيارات الاستراتيجية وكان أهمها:

- تأييد إيران كوسيلة مختارة لنا؛ لتكون الحافظة للاستقرار في الخليج.

- الترويج للتعاون السعودي-الإيراني؛ باعتباره ركناً أساسياً في نظام إقليمي مستقرّ، وإيران - في الواقع - هي القوّة المتفوّقة في الخليج.

- التعامل مباشرة مع الدول الجديدة بالخليج، ودفعها بشكل نشيط إلى عقد اتفاقية أمن إقليمي، وأن نعمل ما يمكننا لتطوير علاقتنا بالكيانات السياسية الجديدة في الخليج[٨].

وقد أشار السفير الأمريكي بالسعودية إلى اهتمام بلاده بذلك الاتحاد؛ حين أكد أن المزيد من الوحدة في الخليج أفضل من التجزئة التي تعطي فرصة أكبر للعناصر الهدّامة لاختراق كيانات فردية وانقلابات عسكرية مفاجئة؛ والوحدة ضرورية، وبخاصة لتلك الوحدات الضعيفة والصغيرة؛ مثل أم القيوين وعجمان، التي ستكون أهدافاً يسهل مهاجمتها من القوى المتطرفة والمخربة. كما ذكر السفير أن عضوية البحرين تجلب إلى الاتحاد المهارات التجارية والإدارية غير المتوافرة في مكان آخر، وأن أيّ اتحاد فدرالي يحتاج إلى مواهب إدارية محددة، وإن كانت متوافرة لدى إمارتي دبي وأبو ظبي، إلا أنها تواجه ضعفاً واضحاً، وندرك - حتى الآن - أن انضمام البحرين تعطي قوة للاتحاد[٩].

وقبل شهرين من إتمام الانسحاب البريطاني، رأت الخارجية الأمريكية أن الوضع الراهن للإمارات يمكن أن يُوصف من ناحية التطوّرات في ثلاثة مجالات:

- جهود لإنجاز اتحاد بين كلّ أو البعض من الولايات التسع.

- جهود لحلّ النزاع بين إيران واثنتين من الولايات (على امتلاك ثلاث جزر صغيرة) التي أدّت إلى حجب دعم الشاه لتشكيل الاتحاد، وفشل حلّ هذا النزاع يمكن أن يؤدّي إلى وقوع هذه الجزر في قبضة الشاه، وتُفجّر أول أزمة في الخليج.

(٨) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Persian Gulf States (Washington), vol. 24 (22 October 1970).

(٩) Foreign Relations of the United States, Telegram from the Embassy in Saudi Arabia (Jidda) (2 November 1970).

ـ انتقاء الخطط البريطانية لطريقة ومدى انسحابهم، والشكل الذي يقصدونه بحضورهم في ما بعد الانسحاب.

وقد تضمنت مذكرة الخارجية أن الاتحاد لن يضم تسع إمارات؛ لأن البحرين أوضحت بجلاء عدم الانضمام، حيث تعلقت العائلة الحاكمة فيها بآل الصباح في الكويت، باعتبارها أكثر تطوراً، كما وجدت البحرين أن الاقتراحات باشتراكها في سلطة اتحاد الإمارات العربية مع جيران فقراء وأكثر تخلفاً غير مرضٍ لطموحها. وأشارت المذكرة إلى أن اتحاد ثماني إمارات يبدو مستحيلاً أيضاً؛ لأن قطر لا تريد البقاء فيه من دون البحرين، فذلك يضعها في منافسة بين الإمارات السبع الباقية، والتي بينها نزاعات شديدة، ومن ثم سيتكون الاتحاد من تلك الإمارات المتبقية، وهي أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، وإن كان هناك تنافسات عشائرية بينها. وعلى سبيل المثال، قد تصطفّ دبي ـ لأسباب تاريخية ـ مع قطر بدلاً من البقاء تحت تأثير سيطرة أبو ظبي، في حين تعد الإمارات الخمس الأخرى ممالك صحراوية؛ تحرّكت بالكاد إلى القرن العشرين(١٠).

٢ ـ الأمن في الخليج العربي ومبدأ نيكسون ١٩٦٩

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، أبلغ والت روستو (Walt Rostow) ـ مستشار مجلس الأمن القومي ـ الرئيس جونسون بأن هيئة المجلس كانت قد بدأت تفكر في إمكان أن تقوم الدول في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بملء الفراغ الناجم عن انسحاب البريطانيين؛ وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة. وبالرغم من أن روستو كان يتوقع أن يبقى خط الدفاع على امتداد حد الباسيفيك مرناً إلى حد بعيد؛ فإنه كان يتوقع كذلك أن تقوم أستراليا وإندونيسيا واليابان، في آخر الأمر، بدور الإدارة الأمريكية الاستراتيجي من مضايق مالاكا إلى بحر الصين. ومن جانب آخر؛ كان الموقف في الخليج العربي قد أصبح واضحاً بالفعل: إيران والسعودية وكلتاهما غنية وصديقة مؤتمنة، كانتا متلهفتين إلى القيام بأدوار واسعة في الدفاع الإقليمي، ولكنهما لم تكونا تعرفان كيف تبدآن. وكان روستو يعتقد لو أن بلاده شجعت الإيرانيين والسعوديين وبيع لهما السلاح، بأنه يمكن أن تقوما بملء الفراغ الذي سيخلفه رحيل بريطانيا من الشرق الأوسط(١١).

---

(١٠) Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Status Report on the Arabian/Persian Gulf (Washington), vol. 24 (19 May 1971).

(١١) LBJL; Box 6, Name File. NSF, Rostow to L. Johnson (Rostow Memos) (16 January 1968).

وحين أدرك ليندون جونسون إيجابيات مشروع والت روستو، وافقت واشنطن على طلبات الملك فيصل من السلاح بما فيها الطائرات النفاثة، كما وافقت على طلب الشاه الأخير لشراء معدات عسكرية، وتوسطت لحل نزاع معقّد على حقوق التنقيب عن البترول البحري في الخليج العربي، وقد كان نزاعاً يهدد بتسميم العلاقة بين السعودية وإيران(١٢).وفي نهاية الخريف نفسه دعا جونسون كلاً من الشاه وولي العهد السعودي الأمير خالد، إلى البيت الأبيض لبحث قضايا الخليج العربي الأمنية(١٣).

وقد أكد مسؤولو الخارجية الأمريكية في لقاءاتهم أن للتعاون الوثيق بين الشاه وفيصل أهمية بالغة، وذلك لضمان الاستقرار في منطقة الخليج بعد انسحاب بريطانيا(١٤).

وقد ورد في تقرير الخارجية الأمريكية في منتصف نيسان/ أبريل ١٩٦٨؛ أنه على مدى السنوات القليلة القادمة ستواجه الولايات المتّحدة موقفاً صعباً في الساحل العربي للخليج، وهذا الموقف يتمثل بعدّة عوامل من أهمها:

أولاً: هذه منطقة غير مستقرة، وأنّ البلدان العربية متخلّفة عموماً؛ والعديد من الأنظمة محافظة جداً، وتفتقر إلى الجهاز الإداري الحديث؛ وهناك عدم تكافؤ واضح في الثروة. ويجب أن تضاف إلى هذه المشاكل الشكوك القديمة بين ولايات الساحل، فضلاً عن عمق الانشقاقات الدينية والعرقية.

ثانياً: موقف البلدان العربية الأساسية وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة، في حين يتخذ الاتحاد السوفياتي وضع التهديد لاستغلال عدم الاستقرار الكامن في المنطقة. فالأغلب أن عبد الناصر سيركّز على مثل هذا الموقف لتعزيز موقعه في قيادة الوطن العربي، ومن المحتمل أن يعمل الاتحاد السوفياتي على توسيع نفوذه السياسي والتجاري في المنطقة، وهدفه الرئيسي هو إنكار وجود أي قوى خارجية أخرى، والخيار لضمان الأمن يتمثل بتمتع البريطانيين بموقع بارز، وربما يكون ردّ فعل السوفيات لدعم جهودهم بمشروع يتيح لهم وجوداً عسكرياً في المنطقة.

---

(١٢) Foreign Relations of the United States, Country Files, NSF, Release of Arms for Saudi Arabia (19 January 1968), and Consul Dhahran to Rusk, tel. (31 January 1968), and Eugene Rostow to Meyer, tel. (8 March 1968), Iran, vol. 2, box 136.

(١٣) LBJL; Rusk to Meryer (12 June 1968), Iran, vol. 2, box 136 and Briefing Paper ([n. d.]), Attached to Read tp Rostow (22 June 1968), «Saudi Arabia,» vol. 2, box 155.

(١٤) Foreign Relations of the United States, State Separtment Cartel (18 June 1968), «Saudi Arabia», vol. 2, box 155.

ثالثاً: وجود البريطانيين العسكري كان عامل استقرار، إلا أنهم أعلنوا نيتهم لإكمال انسحاب قواتهم العسكرية بنهاية عام ١٩٧١.

إنَّ اهتمام الولايات المتحدة الرئيسي هو في المحافظة على مصالحها، وممارسة تأثيرها في المنطقة، وهي تهدف ـ إجمالاً ـ إلى حرمان القوى الخارجية المعادية لها، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، من موقع الهيمنة في الخليج، ومثل هذا الموقع يمكن أن يستعمل لتسليط الضغط على أوروبا الغربية من أجل نفط الشرق الأدنى الحيوي لها، ويقف حجر عثرة أمام تجارة أمريكا الخاصة، وحرمان وصول أمريكا إلى تلك المنطقة من قبل قوّة معادية فعلاً يشكّل ضربة للمصالح الأمريكية إلى حدّ كبير. إضافة إلى هذا الاهتمام الرئيسي؛ فللولايات المتّحدة مصالح تقليدية في هذه المنطقة ومنها حماية مواطنيها، واستثمار وتجارة النفط الأمريكية بولايات المنطقة، ولها أيضاً اتفاقية أمنية ثنائية رسمية مع إيران، كما أعطت بعض التأمينات للسعودية(١٥).

في أوائل ١٩٦٩ كانت السعودية وإيران في الطريق إلى اتفاق خاص بمسؤولياتهما المشتركة في الخليج العربي، وكميات متواضعة من السلاح الأمريكي سترسل إلى الرياض وطهران. وبالرغم من أن إدارة جونسون هي التي أعدت مسودة الاتفاق، فإن ريتشارد نيكسون الذي دخل البيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، هو الذي أعطى اسمه للمبدأ الاستراتيجي الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط؛ على أمل تقليل مخاطر التورط العسكري في العالم الثالث، وذلك بالاعتماد على وكلاء محليين موالين للغرب، تقوم الولايات المتحدة بتسليحهم وتمويلهم(١٦).

في بداية عهد نيكسون؛ أعلن في أول مؤتمر صحفي له في السابع والعشرين من الشهر ذاته، أنه يعتقد أن الولايات المتحدة بحاجة إلى مبادرات جديدة وإلى زعامة جديدة؛ لتهدئة الوضع في منطقة الشرق الأوسط، الذي يعد برميل بارود، وبحاجة إلى نزع الفتيل. وحدد مبادراته الجديدة على أنها تعني استمرار الولايات المتحدة في تأييدها لمهمة غونار يارنغ (Gunnar Yarring)، وإجراء محادثات ثنائية، وأخرى للدول الأربع الكبرى في الأمم المتحدة، وإجراء مناقشات مع إسرائيل والبلدان العربية، وتقديم المساعدات الاقتصادية للمنطقة(١٧).

---

(١٥) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, The Politico Military Problem for the U.S. in the Arabian Sea Littoral, vol. 21 (15 April 1968).

(١٦) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٢٦٠.

(١٧) الأهرام، ٢٨/ ١/ ١٩٦٩.

وحينما أجبرت مشكلات بريطانيا الإدارة الأمريكية على تصفية مراكز الإمبراطورية البريطانية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي في أواخر الستينيات؛ جنح المسؤولون الأمريكيون نحو ما أصبح يعرف بمبدأ نيكسون (Nixon Doctrine) في تموز/ يوليو ١٩٦٩، وكان يعتمد على توظيف قوة إقليمية لتقوم بالوكالة عن الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي في منطقة الخليج، وذلك بتقوية تلك القوى ومدها بالأسلحة عوضاً من التدخل الأمريكي المباشر. وفي حين كان مفهوم الأمن في الخليج العربي لدى الملك فيصل آل سعود هو المحافظة على استقرار المملكة السياسي، كان لدى الولايات المتحدة هو تأمين إمدادات النفط، وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على إيران التي أخذت أمريكا في إعدادها؛ لكي تتحمل مسؤولية سد الفراغ الذي سينجم عن إنهاء الوجود العسكري البريطاني في الخليج. غير أن الإدارة الأمريكية أدركت أن هذه الخطوة قد تشكل استفزازاً للشعوب العربية في المنطقة، ومن ثم كان عليها أن تبحث عن قوة إقليمية أخرى، ووقع اختيارها على السعودية التي تتميز بقدرات مالية وجغرافية واقتصادية؛ مع قدرتها على تعويض فارق مقوماتها البشرية بأهميتها الدينية الكبرى. واستبعدت الإدارة الأمريكية كلاً من العراق وجمهورية اليمن الجنوبية؛ نظراً إلى تحالفهما مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ووقوفهما ضد إيران من ناحية وضد المصالح الغربية من ناحية أخرى[١٨].

بيد أن الإدارة الأمريكية واجهت مشكلة رفض الملك فيصل القيام بمهمة حماية المصالح الغربية، فضلاً عن أن العلاقات السعودية ـ الإيرانية لم تلبث أن وصلت إلى درجة من التوتر؛ نتيجة التصريحات الإيرانية التي كثفتها وسائل الإعلام بأن إيران أصبحت هي القوة الوحيدة المهيمنة على الخليج بعد الانسحاب البريطاني[١٩]، وأن قوات الشاه أصبحت تفوق بأضعاف المرات قوة بريطانيا التي كانت في الخليج[٢٠].

ومنذ أن أخذت الولايات المتحدة على عاتقها دور الدولة الضامنة للأمن في الخليج، بدلاً من بريطانيا في أوائل السبعينيات، حاولت أن تحافظ على استقرار المنطقة، من خلال المحافظة على توازن في القوة العسكرية بين أقوى دولتين في الخليج، وهما العراق وإيران، بالإضافة إلى مجموعة من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها؛ وهذا

---

(١٨) Fred Haliday, *The Iranian Revolution in International Affairs: Program and Practice* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1984), p. 21 sqq.

(١٩) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص ٣٧٢.

(٢٠) محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨)، ص ١٢٤.

معناه أنها كانت تسعى إلى دعم نظام الشاه في إيران ضد النظام الاشتراكي المعادي للغرب في العراق[٢١].

وفي شباط/ فبراير ١٩٧٠ ألقى نيكسون في الكونغرس خطاباً[٢٢]؛ أوضح فيه أن الأمن في الخليج هو من مسؤولية دُوله، وأن الإدارة الأمريكية ستكتفي بأن تبيع أو تمنح للدول الإقليمية الأسلحة اللازمة، والتدريب على استخدامها؛ غير أنه إذا وقع هجوم أكثر مما تطيقه قدرة هذه الدول؛ فإنه يمكن في هذه الحالة التدخل من جانبها من أجل درء هذا الهجوم[٢٣].

٣ـ الوحدة العربية في مواجهة خطة روجرز الأمريكية

كانت سبعينيات القرن العشرين هي حقبة السلام الأمريكي في المنطقة (Pax-Americana)، إذ نجحت الدبلوماسية الأمريكية في وضع الاتحاد السوفياتي في موقع الدفاع، واستطاعت أن تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع كل البلدان العربية. وقد ساد السلام الأمريكي في إطار استراتيجيا ثلاثية الأبعاد وهي: عزل مصر، وتحييد النفط والخليج، ودعم إسرائيل؛ ولم يعد هناك حديث جاد عن القومية العربية أو محاولة التوحيد بين الأنظمة العربية التي انكفأت إلى مشاكلها الداخلية، أو انشغلت بحماية مصالحها، وانصراف كثير منها إلى ممارسات عبثية بتبادل الاتهامات وأحاديث الخيانة، وكانت إسرائيل هي المستفيد الرئيسي من هذا كله.

أجرى صحفيان أمريكيان في شباط/ فبراير ١٩٧٠، حواراً مع عبد الناصر، وفي إجابته عن سؤال: لماذا لا تستطيع الدول العربية أن تشكل حلفاً عسكرياً له سلاح جوي واحد وجيش واحد حتى يمكن تركيز القوة العربية؟ قال «إنني أتفق معكما في أنها مشكلة، وهي ليست مشكلة سهلة، وأنت تعلم أن في معالجة مثل هذه المسائل هناك مشكلات كثيرة لا بد من حلها، ولكني أعتقد أن وجهة نظرك هذه هي وجهة النظر الصحيحة والسليمة، ولقد حاولنا ذلك عندما شكلنا الجبهة الشرقية والجبهة الغربية

---

(٢١) ديفيد لونج [وآخرون]، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨)، ص ٥٩.

(٢٢) انظر نص الخطاب في: Richard Nixon, *Public Papers of the Presidents of the U.S.: Richard Nixon Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President, 1969* (Washington, DC: Government Printing Office, 1970), p. 118 sqq.

(٢٣) I. Robert, *Oil and Security in the United States Policy Towards the Arabian Hanks Gulf and the Indian Ocean* (London: Arab Research Center, 1981), p. 140.

والقيادة العربية المشتركة، وسوف نعقد اجتماعاً في الأسبوع القادم لرؤساء الدول المجاورة لإسرائيل التي احتُلت أراضيها، وسنحاول بحث مثل هذه المسائل». وعن الأسباب التي تحول دون قبول عبد الناصر عرض الولايات المتحدة بإعادة العلاقات الدبلوماسية بعد ثلاثة أعوام تقريباً رد عبد الناصر بقوله «أود أن أقول لك إن الشعب كله هنا يعرف أن الولايات المتحدة ليست منصفة في هذا الصراع الدائر في الشرق الأوسط، ويعرف الشعب كله أنها تزود إسرائيل بالأسلحة، فلو فرضنا أنني وافقت على إعادة العلاقات ثم يتلقى الإسرائيليون غداً ٥٠ طائرة فانتوم، فكيف يكون موقفي أمام شعبي؟ أريد أن يشعر شعبنا أنه حينما نتحرك في هذا الاتجاه، فسوف يكون تحركنا مستنداً على نقاط واضحة تؤكد أن الولايات المتحدة سوف تنتهج سياسة منصفة إزاء مشكلة الشرق الأوسط»[٢٤].

بيد أن عبد الناصر وافق على خطة السلام الأمريكية، وهي المعروفة بمبادرة روجرز (William Rogers) في تموز/ يوليو ١٩٧٠، وكان ذلك بعد انعقاد مؤتمر القمة العربي في الرباط في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، وانسحاب الجمهورية العربية المتحدة (مصر) منه، حيث انتهى المؤتمر في اليوم التالي وهو يتخبط في الفشل التام، ولم تتمكن الوفود من الموافقة حتى على صيغة بيان رسمي[٢٥]. وشهدت المنطقة العربية بعدها انقساماً خطيراً وعودةً إلى أسلوب الحرب الباردة بينها من جهة، وبين العراق والجزائر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى[٢٦].

ويرى أحد المعاصرين للأحداث[٢٧] أن عبد الناصر قبِل هذه المبادرة لأسباب منطقية تمثلت بالتالي:

---

(٢٤) حوار صحفي لجمال عبد الناصر مع رولاند أيفانز ووليام توهي، منشور في: الأهرام، ٨/ ٢/ ١٩٧٠.

(٢٥) وفقاً لرواية أحد شهود المؤتمر، أنه عندما طرح عبد الناصر على رفاقه تقديرهم للموقف من إسرائيل، وطلب منهم إما تأييده في موقفه وإما توضيح موقفهم، أدرك أن الحكومات العربية غير جاهزة لأن تحارب، فدول النفط الثرية حتى ليبيا الثورية، سحبت أقدامها من المساهمات المالية، كما فشل في الحصول على موافقة فيصل آل سعود بشأن ضرورة أن يقوم العرب بتخصيص جميع مواردهم من أجل مساعدة مصر في كفاحها ضدّ إسرائيل، والشيء الذي يمكن فعله هو السلام. انظر: محمد حسنين هيكل، في: الأهرام، ٥/ ١/ ١٩٧٠. وحول تقييم الخارجية الأمريكية لقرارات المؤتمر، انظر: Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Assessment of Rabat Arab Conference (Washington), vol. 24 (6 January 1970).

(٢٦) عبد الحميد موافي، مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص ٢٤٩، وبيتر مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد الجمال (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٢٧) محمد حسنين هيكل، «مبادرة روجرز،» الأهرام، ٤/ ١٢/ ١٩٧٠.

ـ كان في قرارة نفسه، وباقتناع عقلاني ووجداني كامل، يسعى إلى حلّ سياسي لأزمة الشرق الأوسط، وكانت كلماته موجودة بنصوصها، وبالحرف، في محاضر رسمية عديدة» إذا استطعت عن طريق العمل السياسي ـ الصمود المصري والعربي والتحرك الدولي والحشد العسكري ـ أن أوجه ضغطاً على العدو يرغمه على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد ٥ حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧، وأضطره إلى أن ينسحب، فهل أرفض ذلك وأقول للعدو ابقَ مكانك حتى نطردك بالقوة المسلحة وحدها؟».

ـ إن عبد الناصر في قبوله بمبادرة روجرز؛ كان يريد فرصة لإعادة تقدير الموقف على الجبهة الشرقية، وقد رأى بعينه، منذ وقتٍ مبكر، عوامل انهيارها في مظاهر كثيرة، أبرزها:

• الاحتكاك الدائم بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، لدرجة أصبحت المقاومة الفلسطينية معها، مضطرة إلى أن تحمي مؤخرتها بدل أن تدفع طلائعها إلى العمليات ضد العدو.

• شعارات الحرب الشعبية، التي كان يطلقها النظام الحاكم في سورية وقتها، وهو لا يحارب على الإطلاق... عسكرياً أو شعبياً.

• الشكوك بين جناحي حزب البعث في بغداد ودمشق، وقد وصلت في يوم من الأيام إلى درجة منع القائد العام للجبهة الشرقية، وهو عراقي، من دخول الحدود السورية، لأن النشاط العسكري كان مجرد غطاء للنشاط الحزبي.

ولكن حزب البعث العراقي كان يعتقد أنه أمام فرصة سانحة لكي يضرب عبد الناصر، ولكي يرث دوره في المنطقة العربية، وأصدر الحزب في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٧٠ تعميماً سرياً، تلقاه عبد الناصر في القاهرة في اليوم التالي مباشرة لتوزيعه على قيادات الحزب، وكان نصه «أيها الرفاق: إن قبول عبد الناصر للحلول التصفوية الاستسلامية قد أوجدت أمام حزبكم الآن فرصة تاريخية وذهبية لقيادة الجماهير العربية بالتعاون مع كافة القوى التي لا زالت تعتبر عبد الناصر عدوها الأول، وتسييس حركة هذه الجماهير وتوجيهها لخدمة أهداف الحزب ومن واقع منطلقاته. وإذا استطاع حزبكم أن يستوعب الظروف الجديدة؛ فإنه سيكون قد أزاح عن طريقه أقوى عدو له وهو عبد الناصر وجماهير الناصرية من ورائه»[٢٨].

---

(٢٨) محمد حسنين هيكل، «قبول مقترحات روجرز،» الأهرام، ١١/ ١٢/ ١٩٧٠.

كما سحبت الجزائر قواتها البالغة نحو أربعة آلاف جندي من جبهة قناة السويس؛ احتجاجاً على قبول مصر للمبادرة. إلى جانب ذلك؛ هاجمت الصحف الجزائرية الجمهورية العربية المتحدة أيضاً، كما هاجمتها سورية واليمن الجنوبية الشعبية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد مضت ـ وقتذاك ـ مصر في طريقها، وبدأت العمل في أزمة الشرق الأوسط خارج نطاق الجامعة العربية التي تعاني الانقسام بينها وبين دولها لعل ذلك يتيح لها قدراً من حرية الحركة بعيداً من تأثيرات الدول المعارضة[٢٩].

وفي ما يتصل بسياسة الولايات المتحدة الخليجية، فقد كان لظهور النفط أهميته الكبرى في تشكيل توجهات سياستها الخارجية تجاه المنطقة، ودخولها حلبة الصراع الدولي فيها. ومع تزايد أهمية الخليج الاقتصادية والمالية والاستراتيجية تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ككل، وأصبح لها استراتيجيا متكاملة تجاه الخليج منذ بداية السبعينيات؛ أي مع الانسحاب البريطاني من الخليج، وقد أثّرت ثلاثة عوامل في تحديد أسس وتوجهات السياسة الأمريكية في الخليج وهي:

(١) الانسحاب البريطاني من المحميات الخليجية، وما تبعه من فراغ أمني وسياسي في الخليج.

(٢) تزايد الأهمية الاقتصادية وخاصة النفطية للمنطقة.

(٣) أهميته العسكرية ضمن استراتيجية الدول الكبرى، والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

من الثابت أنه لم يكن للولايات المتحدة حتى بداية السبعينيات استراتيجيا متكاملة تجاه منطقة الخليج العربي، بل كان لها مجموعة من السياسات تتعامل بها مع بلدان المنطقة منفردة؛ انطلاقاً من ضرورة تأمين المصالح النفطية، وهي امتيازات التنقيب والاستثمار والتسويق. وبدأت الدوائر الاستراتيجية الأمريكية التحضير لمرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، وللدور الأمريكي المنتظر في تلك المنطقة الحساسة. وقد انكبت هذه الدوائر الرسمية والخاصة على دراسة منطقة الخليج من جميع الأوجه وعلى مختلف الأصعدة الجغرافية والسكانية، والاقتصادية والنفطية بل القومية والأنظمة السياسية والقدرات العسكرية، وإجمالاً الأهمية الاستراتيجية العالمية للمنطقة.

---

(٢٩) محمد علي حلة، مصر وجامعة الدول العربية: التجربة والمصير (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠)، ص ٧٤.

ولقد ارتكزت الدراسات الأمريكية في تلك الحقبة على تبيان النتائج التي سيخلفها الانسحاب البريطاني من الخليج؛ وتتلخص في الفوضى، والفراغ الأمني، والخطر الذي يحدق بالمصالح الحيوية للعالم الرأسمالي بشكل عام وللولايات المتحدة بشكل خاص. أما عناصر الفوضى والتوتر فهي - بإجماع المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين المهتمين بشؤون المنطقة - ثلاثة: النزاعات على الأراضي بين مختلف الإمارات والدول، والحركات القومية الثورية، والنفوذ الخارجي، وما يهمنا هنا هو النفوذ الخارجي الذي تمثل بالنفوذ البريطاني الذي سيستمر فترة طويلة بعد الانسحاب من خلال المساعدات العسكرية والاستشارات السياسية، وهذا الوجود البريطاني لا بد أن يثير عداء الحركات الثورية، والنفوذ الأمريكي التجاري الظاهر بشكل جلي في شركات النفط التي تسيطر على حوالى ثلثي الإنتاج النفطي في منطقة الخليج. والوجود الأمريكي هو، من جهة، عامل استقرار للأنظمة الخليجية؛ ولكنه من جهة ثانية، يعد هدفاً طبيعياً للحركات الثورية الرافضة للإمبريالية الأمريكية، والانتشار الحذر للنفوذ السوفياتي في المنطقة، إما من خلال بعض الدول الموالية للسوفيات أو من خلال الأحزاب الشيوعية المحلية. وقد تؤدي عناصر الفوضى هذه - في إطار الفراغ الأمني الناجم عن الانسحاب البريطاني - إلى انقلابات عسكرية في بعض البلدان الخليجية، تكون لها آثار كبيرة في الخليج بأجمعه. والحل الذي اقترحته الدوائر الاستراتيجية الأمريكية لسدّ الفراغ الأمني هو إنشاء جهاز أمني إقليمي قوامه البلدان العربية المحيطة بالخليج وإيران، يرتبط بالقضاء على عناصر الفوضى، والنزاعات الإقليمية والقبلية والشخصية بين الإمارات الخليجية[٣٠].

غير أن إيران استولت على جزر الخليج الثلاث وتمكنت من السيطرة إلى حد كبير على مضيق هرمز. وكانت تلك السيطرة موضع ارتياح شديد من قبل الولايات المتحدة التي سلمت لها بريطانيا مسؤولية حماية المصالح الغربية بعد إنهاء وجودها العسكري وانسحابها من منطقة الخليج، ومن ثم رتبت الولايات المتحدة خطتها الأمنية بالاعتماد على أكبر دولتين محليتين لهما امتداد طويل على سواحل الخليج، وهما إيران والعربية السعودية مما يجعلهما صالحتين للحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي قي منطقة الخليج، حيث ترفض كل منهما تسلل التيارات اليسارية ويأخذان بأنظمة متشابهة في الحكم[٣١].

(٣٠) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٥.

(٣١) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٥١٥.

كما وجهت الولايات المتحدة نظرها إلى القوى الإقليمية المحيطة بالخليج وهي تركيا وباكستان، وأوفدت دافيد روجرز (David Rogers) إلى المنطقة في نهاية عام ١٩٧١، وأكدت بناء على التقرير الذي وافاها به، بأنها ترحب بتحالف إقليمي يكون من شأنه المحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وبصدد ذلك؛ طرحت مشروعاً للتحالف من تركيا وإيران وباكستان، إضافة إلى السعودية والكويت. وأكد يوجين روستو (Eugene Rostow) ـ مستشار الأمن القومي ـ للرئيس نيكسون أن هذا التحالف إذا أمكن تنفيذه سيكون أساساً يمكن أن ترتكز عليه تدابير الأمن والاستقرار في المنطقة[٣٢]. غير أن الملك فيصل لم يرحب بهذا المشروع مؤكداً أنه لن يقبل الدخول في أي تحالفات من شأنها توفير الحماية للمصالح الغربية وتبعد عن ميثاق الضمان العربي الجماعي، ومشدداً على أن الفراغ يتعين مَلؤه من داخل المنطقة وليس من خارجها؛ ومن ثم كان موقف الملك صريحاً في رفضه لجميع مشروعات الدفاع، سواء تلك التي تقدمت بها إيران أو بريطانيا والولايات المتحدة والتي اتخذت العديد من المسميات كمنظمة الدفاع الإقليمي أو الحلف الخليجي أو الحزام الأمني الخليجي أو الحلف الإسلامي. كما كان من رأيه أن الاستقرار في المنطقة لا يقتصر على أمن الخليج وحده، ولكن أمن الوطن العربي والإسلامي، بل وأمن العالم أجمع، فضلاً عن ارتباط أمن الخليج بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبخاصة أنه يوجد في الخليج أكثر من مئة ألف فلسطيني على استعداد لإثارة الاضطراب؛ ما لم يتم التوصل إلى تسوية عادلة في ما يتعلق بهذا الصراع.

لقد انطلقت الولايات المتحدة في تحديد توجهها في الخليج من أهميته الاستراتيجية التي ترتكز على الاعتبارات التالية:

ـ مصدر أساسي للنفط تتزايد أهميته باستمرار، ويمثل امتداداً للمحيط الهندي من الناحية الجيوبوليتيكية.

ـ مركز ينعكس فيه الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

ـ منطقة لاحتواء النفوذ السوفياتي، والحفاظ على ميزان قوى إقليمي لمصلحة الولايات المتحدة.

---

(٣٢) فرد هاليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة زاهر ماجد (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٥)، ص ١٣١، و Walter Laquer, *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East, 1948-1968* (London: McMillan, 1969), pp. 114-115.

وانطلاقاً من هذه الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي؛ عملت الولايات المتحدة طوال فترة السبعينات وحتى سقوط الشاه في شباط/ فبراير ١٩٧٩؛ على دعم دول محور الاستقرار أي السعودية وإيران، وأهمية الدولتين تنبع من اعتبارات عديدة: فإيران هي بالنسبة إلى الاستراتيجيين الأمريكيين في خط المواجهة الأولى مع الاتحاد السوفياتي؛ وهي، إضافة إلى أنها تقف بحزم ضد تغلغل النفوذ السوفياتي في المنطقة وضد الحركات الوطنية في دول الخليج، تمثل حلقة أساسية في سلسلة تحالفات الحرب الباردة الرامية إلى احتواء النفوذ السوفياتي في ما بين آسيا وأوروبا. وعندما سعت واشنطن إلى تنمية دور إيران العسكري لتجعلها تؤمّن دور شرطي منطقة الخليج؛ وجدت مجاورين ميالين لذلك سلفاً في طهران، يحلمون ببناء إمبراطورية فارسية تمتد على كل الخليج. في حين تنبع أهمية السعودية من اعتبارها القوة العربية الإقليمية الرئيسية بعد العراق الذي يتبنى سياسة معادية للإمبريالية الأمريكية، وتستطيع السعودية بإمكاناتها المالية والنفطية وبمركزها الديني وزعامتها للعالم الإسلامي لعب دور أساسي في المحافظة على الاستقرار في المنطقة وفي قمع الحركات الوطنية التي تُنْعتُ بالإلحاد ومحاربة الإسلام.

واعتبر مساعد وزير الخارجية جوزف سيسكو (Joseph Cisco) في شهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في صيف ١٩٧٣؛ أن تحقيق المصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية يفترض ما يلي:

ـ دعم نظام أمني إقليمي يؤمن الاستقرار في المنطقة، وتحقيق هذا النظام الأمني الإقليمي ظل أحد أهم الثوابت في السياسة الأمريكية الخليجية طوال السبعينيات؛ إلا أن صعوبات عدة كانت تحول دون تحقيقه.

ـ حل المشاكل الإقليمية سلمياً، وتحقيق هذا الهدف مرتبط إلى حد بعيد بالهدف الأول.

ـ الاستمرار في الحصول على النفط بأسعار معقولة، وبكميات كافية تسمح للولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا الغربية مواصلة نموها الاقتصادي. لكن مبادرة قيادة الثورة الليبية إلى رفع أسعار البترول وفرض الأسعار الجديدة على الشركات النفطية، كانت مؤشراً خطراً بالنسبة إلى الغرب الصناعي، فبدأت ـ منذ ذلك الوقت ـ المخاوف الغربية من إمكان سيطرة الدول المصدرة للنفط على ثرواتها الطبيعية، وفرض الأسعار العادلة على الدول المصنعة(٣٣).

---

(٣٣) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر، ص ٦١ ـ ٦٩.

على الجانب الأخر كانت أهم عوامل الاهتمام الأمريكي بالشمال الأفريقي تكمن في:

ـ الاختراق السوفياتي لأفريقيا في الستينيات والسبعينيات، والذي سجل نجاحات كبيرة في أنغولا، وغينيا بيساو، وإثيوبيا، والموزمبيق، فضلاً عن تنامي الحركة الثورية في بنين، وزئير(إقليم شابا)، وإريتريا وجنوب أفريقيا، ومعاداتها لمصالح الإمبراطورية في القارة وللنظم العميلة للقوى الأجنبية. ومع أن أفريقيا لم تكن ـ حينذاك ـ مجالاً حيوياً واستراتيجياً للولايات المتحدة، إلا أن الإدارة الأمريكية كانت معنية بها؛ لوجود مصالح كبرى لحلفائها الأوروبيين في بلدان القارة ثم لرغبتها في وقف الزحف السوفياتي فيها، وبخاصة أنه لا يهدد مصالح حلفائها الغربيين فقط، بل يهدد مصالحها في منطقتي البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وتحديداً قناة السويس وباب المندب، وهما منطقتان منفصلتان في الطريق التجاري البحري للنفط. هكذا حرصت الولايات المتحدة على إيجاد نقط ارتكاز عسكرية وسياسية في القارة، وبصفة خاصة في منطقة المغرب العربي.

ـ قلق الولايات المتحدة الأمريكية من الدور السياسي الفعَّال الذي قامت به الجزائر في عهد حكم هواري بومدين (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨)؛ سواء على صعيد القارة ومنظمة الوحدة الأفريقية، أو على صعيد العالم الثالث إجمالاً، وهو دور ضخ الحياة في فكرة عدم الانحياز على الصعيد الأفريقي، مثلما شكَّل مدخلاً كبيراً إلى إنتاج فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ بوصفها فكرة معارضة لنظام الهيمنة الرأسمالية على البلدان التابعة. ومن الواضح أن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف إلى دورها السياسي الإقليمي فحسب؛ بل هو مشدود أيضاً إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتجة للطاقة، وإلى سياساتها المزعجة ـ من وجهة نظر أمريكا ـ على صعيد أوبك، وبخاصة في ما يتعلق بأسعار الطاقة وسقف الإنتاج، فضلاً عن أن واشنطن لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى العلاقة السياسية والعسكرية الجزائرية ـ السوفياتية، بل كانت ترى فيها بداية غير طيبة لاختراق سوفياتي جديد لضفة المتوسط؛ عقب قرار السادات بخروج السوفيات من مصر[٣٤] ابتداء من يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٢.

لكن الحركة التي سببت قلقاً بالغاً للولايات المتحدة؛ هي تلك التي قادها العقيد معمر القذافي وأطاحت أسرة السنوسي في صباح الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩.

---

(٣٤) عبد الإله بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي،» المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

لم تساعد إدارة نيكسون إدريس السنوسي لكي ينقذ عرشه، وفي تموز/ يوليو ١٩٧٠، قال السفير الأمريكي بطرابلس ديفيد نيوسوم (David Newsom) أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ إنه «برغم العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والعرش الليبي، لم يكن التدخل مطروحاً من جانب الولايات المتحدة عندما وقع الانقلاب»[٣٥]. وسرعان ما اتضح أن الثورة الليبية تشكل خطراً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؛ إذ لم يضيّع القذافي وقتاً طويلاً قبل أن يشير إلى أن على الولايات المتحدة وبريطانيا التخلي عن منشآتهما العسكرية في ليبيا بأسرع وقت ممكن، ولم تكن استعادة السيطرة على قاعدتي طبرق وهويلس سوى القذائف التمهيدية في حملة القذافي، حيث أعلن أمام حشد جماهيري في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ «نحن لا نقبل قواعد ولا أجانب ولا استعمار ولا تدخلا وسوف نحرر أراضينا... أياً كان الثمن»[٣٦].

ثانياً: اتحاد الجمهوريات العربية مصر وسورية وليبيا (١٩٦٩ ـ ١٩٧١)

في الفترة ما بين ٢٥ إلى ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، اجتمع بمدينة طرابلس كل من: جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وجعفر محمد النميري رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية، والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية؛ وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان طرابلس، وجاء في مقدمته «إن اجتماع القادة الثلاثة ضرورة تاريخية فرضتها قيام الثورات في كل من السودان وليبيا لتلتقي بالثورة المصرية الرائدة؛ وذلك انطلاقاً من أن قيام هذه الثورات الشعبية قد حقق تحالفاً ثورياً وثيقاً يرتبط جذرياً وروحياً بحركة النضال الشعبي... الأمر الذي يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية أمل أمتنا المناضلة... وأن القادة الثلاثة وهم يجتمعون في ليبيا الثورة، والتي تمكنت بفضل نضال وتصميم طلائعها الثورية من تصفية القواعد العسكرية الأجنبية؛ ليؤكدوا بأن لقاءهم يوسع جبهتنا القتالية في وجه العدو الذي يدنّس أرضنا، وبه يتسع ميدان النضال ضده من القاهرة إلى طرابلس إلى الخرطوم حيث تحشد وتكثف كافة الطاقات والإمكانيات وهي كثيرة وصولا إلى النصر وردعاً للعدوان وتحريراً للأرض العربية».

---

(٣٥) Foreign Relations of the United States, Security Agreements and Commitments Abroad, 1993, Newsom Testimony (20 July 1970), in U.S. Congress, Senate Committee.

(٣٦) نص كلمة القذافي منشور، في: الأهرام، ١٧/ ١٠/ ١٩٦٩.

ثم جاء في ختام البيان «لقد وضع القادة العرب الثلاثة أمامهم كل هذا مؤكدين أهمية العمل الموحد بينهم؛ تحقيقاً لأهدافهم المشتركة هذه بما يعود بالرفاهية والمنفعة المتبادلة على شعوب البلدان الثلاثة، وعلى الأمة العربية جمعاء، وعلى ضوء كل هذا ووصولا له بخطى مدروسة ثابتة قرروا ما يأتي:

أولاً: عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر؛ لمتابعة تحقيق الأهداف الموحدة لشعوبهم والمبادئ المعلنة لثوراتهم والأماني والتطلعات لأمتهم العربية المجيدة في الحرية والاشتراكية والوحدة.

ثانياً: إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاثة بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم»[٣٧].

وتنفيذاً لما اتفق عليه رؤساء الدول الثلاث في بيان طرابلس؛ اجتمع وزراء خارجية مصر وليبيا والسودان بالقاهرة بين يومي ١١ و١٣ من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، للنظر في إنشاء لجان مشتركة في المجالات كافة لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الدول الثلاث، بما يحقق المنفعة المتبادلة لشعوبهم وللأمة العربية جمعاء. وقد أكد وزراء الخارجية في إعلان صادر عن هذا الاجتماع أنهم «ينطلقون من بيان طرابلس وما رمى إليه من دعم لمسيرة الثورات الثلاث، ولتحقيق أهدافها التقدمية في مجالات التكامل الاقتصادي، وتعريب وتطوير المناهج التعليمية بهدف توحيدها، وأنه اتفق على تشكيل لجان وزارية مشتركة في مجالات الشؤون الخارجية، كما استعرض وزراء الخارجية وسائل تنسيق العمل السياسي الخارجي بين الدول الثلاث؛ بغرض توثيق العلاقات بالدول الصديقة، ومقاومة الاستعمار، ومساندة حركات التحرر الأفريقية»[٣٨].

ويبدو أن الولايات المتحدة أرادت أن تقطع الطريق على مثل تلك التحالفات، وآية ذلك أنه في مساء يوم ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٧٠، اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بمصر برئاسة محمد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية، نظراً إلى مرض الرئيس عبد الناصر، وطُرح جدول أعمال الاجتماع الذي يتضمن تطورات الموقف العسكري والسياسي، وبخاصة في ظل زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي

(٣٧) الأهرام، ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٩.

(٣٨) ضمّ الاجتماع كلاً من فاروق أبو عيسى (وزير الدولة لشؤون الرئاسة والشؤون الخارجية لجمهورية السودان الديمقراطية)، وصالح مسعود أبو بصير (وزير الوحدة والخارجية للجمهورية العربية الليبية)، ومحمود رياض (وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة). انظر: الأهرام، ١٤/ ١/ ١٩٧٠.

جوزيف سيسكو للقاهرة، وبدأ وزير الخارجية محمود رياض بعرض تقرير وزارة الخارجية حول نتائج تلك الزيارة، شارحاً أن سيسكو يطلب إقامة علاقات صداقة بين واشنطن والبلدان العربية، وأنه يسعى إلى إقناعها بصداقة الولايات المتحدة، وأنه إذا خرج من هذه الزيارة بإقناع الجمهورية العربية المتحدة بهذه الصداقة؛ فإنه يكون قد حقق نجاحاً كبيراً. ويعلل وزير الخارجية ذلك، بأن الولايات المتحدة ليس لديها جديد في مجال سياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط خلال تلك الفترة، ولا تستطيع الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، في وقت ترغب فيه أن تفتح حواراً مباشراً بينها وبين البلدان العربية لا يكون الاتحاد السوفياتي طرفاً فيه؛ بشرط أن تقبل مصر المشروعات الأمريكية الخاصة بتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وأوضح محمود رياض ذلك بقوله «أراد سيسكو أن يؤكد ـ في زيارته لنا ـ صداقة أمريكا للشعب العربي، وأن الأمريكان يكنّون لنا كل محبة وكل شعور طيب، وأنهم في الوقت الذي يحافظون فيه على وجود كيان إسرائيل راغبون كذلك في أن تكون علاقاتهم مع كل الدول والشعوب العربية... علاقات وُدٍ وصداقة، وكان مما قاله إنه إذا خرج من هذه الزيارة بإقناعنا بصداقة الأمريكان لنا، فإنه يكون قد حقق نجاحاً كبيراً جداً، لأنه من الناحية السياسية ليس لديه جديد يقوله أكثر من أن يكرر مرة أخرى المشروعات الأمريكية التي بين أيدينا، فأول نقطة في الخط السياسي الذي جاء من أجله ـ والتي اهتم بها جداً ـ خلق حوار مباشر بيننا وبين الأمريكان... بمعنى أن ما يجرى من محادثات في واشنطن وفي نيويورك لا يكون عن طريق الاتحاد السوفياتي، وإنما يحب أن يكون بطريق مباشر بيننا وبين الولايات المتحدة. والنقطة الثانية ـ بعد هذا الحوار المباشر ـ هل نبدأ المناقشة من جديد... أو نبدأ من نقطة معينة؟ أوضح سيسكو أن هدف المحادثات المباشرة ـ في الواقع ـ هو أن نقبل ما قُدِّم لنا من مشروعات أمريكية، فهناك مشروع يتعلق بمصر، وآخر يتعلق بالأردن، فإذا ما وافقنا عليهما ـ كما قُدِّما إلينا ـ كان على السفير غونار يارنغ، أن يأخذهما، ويبدأ القيام بالاتصالات بيننا وبين إسرائيل من ناحية، وبين الأردن وإسرائيل من ناحية أخرى، لتنفيذ هذا المخطط الأمريكي... أو المشروعات الأمريكية، وهو يُبرِزْ في الوقت نفسه نقطتين مهمتين جداً، تمثلان الخط العريض في السياسة الأمريكية، هُما:

ـ إذا كانت مصر ستصر على الانسحاب الكامل لإسرائيل من كل الأرض العربية، فعندئذ لن يكون هناك حل سلمي.

ـ إذا أصرت مصر على عودة اللاجئين كذلك، فعندئذ لن يكون هناك حل سلمي.

فالموقف يتلخص إذاً في إجراء اتصالات مباشرة مع الأمريكان، لا يكون الروس طرفاً مباشراً فيها، وهذا يعني استبعاد الروس بالكامل، ثم تنفيذ المخطط الأمريكي... أو الخطة الأمريكية، التي يجب أن تبتعد تماماً عن فكرة الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي المحتلة، أو عودة اللاجئين، ثم إن جميع المشروعات الأمريكية تنتهي بنقطة معينة، هي ضرورة موافقة إسرائيل على المشروعات الأمريكية... ما تعلق منها بالجانب المصري... وما تعلق منها بالجانب الأردني، وهي تهدف كلها إلى هذا؛ أي أن الأمر متوقف على موافقة إسرائيل على المشروع المتعلق بمصر ـ وأكده سيسكو مرة أخرى ـ وهو يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية كلها، ولكن هذا الكلام في الواقع لا قيمة له إطلاقاً لأنه مشروط بثلاث نقاط:

ـ يجب أن نتفق مع إسرائيل على مصير غزة؛ فإذا لم نصل إلى اتفاق معها بهذا الخصوص، كأن أصرت إسرائيل على ضم قطاع غزة إليها، ورفضنا نحن هذا، فعندئذ لا يكون هناك انسحاب.

ـ كذلك يجب أن نتفق مع إسرائيل حول شرم الشيخ؛ فإذا أصرت إسرائيل مثلاً على وجود قوات دولية دائمة في شرم الشيخ ورفضنا نحن، فعندئذ لا يكون هناك انسحاب.

ـ موضوع المناطق المنزوعة السلاح التي تتعلق بسيناء؛ فإذا أصرت إسرائيل على ضرورة نزع سلاح شبه جزيرة سيناء ورفضنا نحن، فعندئذ لا يكون هناك انسحاب. ونحن نعلم أن إسرائيل تصر من الآن على ضرورة نزع سلاح شبه جزيرة سيناء، بل إن كل المناطق المحتلة في أي تسوية يجب ألا تعود إليها القوات العربية؛ ومعنى هذا أن تكون مصر تحت رحمة إسرائيل العسكرية بصفة مستمرة، لأن طيرانها يستطيع والحالة هذه أن يصل إلى أي منطقة في مصر.

ما سبق هو خلاصة الموقف الذي جاء به سيسكو؛ أما بالنسبة إلى الأردن فلم يتمكن سيسكو من دخولها، وفي لبنان مكث هناك ٤ ساعات، وكرر أيضاً هناك الكلام نفسه الذي سمعناه منه هنا في القاهرة ؛ هذا هو كل ما يتعلق بزيارة سيسكو[٣٩].

وكانت ليبيا قد بدأت في أواخر تموز/ يوليو ١٩٧٠؛ تتلقى كميات كبيرة من الدبابات وغيرها من المعدات البرية من الاتحاد السوفياتي؛ مما أثار قلق نيكسون ووزير

---

(٣٩) محاضر اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي: الجلسة التي عُقِدَت بين ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٧٠ و٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠، المجلد الخامس.

خارجيته وليم روجرز[٤٠]. وفي أول أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ قام القذافي بإلغاء كل عقود الامتياز الأجنبية وتأميم كل صناعة النفط الليبية[٤١].

وبناء على رغبة سورية الانضمام إلى دول إعلان القاهرة الثلاثي الصادر يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، اجتمع بالقاهرة يومي ٢٦ و٢٧ من الشهر ذاته، وفد الجمهورية السورية برئاسة حافظ الأسد رئيس الوزراء ووزير الدفاع، بوفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة أنور السادات رئيس الجمهورية، وفي ضوء استعراض الموقفين العربي والدولي اتفق الجانبان على ضرورة العمل في كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بما يحقق دعم قدرات الأمة العربية في معركتها المصيرية في مواجهة المخططات الاستعمارية والصهيونية على المستويين العربي والدولي، ثم صدر البيان السوري ـ المصري المشترك عن المحادثات المصرية ـ السورية؛ مؤكداً أنه بعد اتصالات مباشرة بين السادات ونميري والقذافي؛ رحب الرؤساء الثلاثة بانضمام الجمهورية السورية إلى إعلان القاهرة، وتشكيل قيادة رباعية موحدة تضم رؤساء الدول الأربع[٤٢].

وقد اجتمع في القاهرة كل من أنور السادات، وجعفر النميري، ومعمر القذافي، وحافظ الأسد، والوفود المرافقة لهم، في ما بين ٢٠ و٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، وقد تدارسوا الموقف الراهن في ضوء الظروف المصيرية التي تمر بها الأمة العربية وقتذاك، وتأكد لهم من واقع التطورات الدولية، أن إسرائيل ما زالت تصر على تنفيذ مخططاتها التوسعية العدوانية، وترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ويساندها في تنفيذ هذا المخطط العدواني الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتفق الرؤساء على حشد كافة إمكانيات وطاقات دولهم من أجل إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض العربية، والوقوف بصلابة في مواجهة المخطط الإمبريالي والصهيوني، ويرى الرؤساء ضرورة العمل على دعم الجبهة الشرقية بحشد كافة القوى على خط المواجهة مع العدو[٤٣].

بيد أن السودان خرج من هذه المجموعة بعد أن تعرض نظام النميري لمحاولة انقلاب يسارية في نيسان/ أبريل من العام التالي (١٩٧١)، وليس من شك في أن تلك

---

(٤٠) William p. Rogers, *United State Foreign Policy, 1969-1970: A Report by the Secretary of State* (Washington, DC: Government Printing Office, 1971), pp. 145-146.

(٤١) Danial Yergin, *The Prize, The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Simon and Schuster, 1991), pp. 577-585, and Jon K. Cooley, *Libyan Sandstorm* (Boston, MA: Holt Rinehart and Winston, 1982), pp. 62-79.

(٤٢) الأهرام، ٢٨/ ١١/ ١٩٧٠.

(٤٣) الأهرام، ٢٣/ ١/ ١٩٧١.

المحاولة سجلت منعطفاً في تاريخ السياسة الخارجية السودانية، حيث قضت على مكانة السوفيات في الخرطوم[٤٤].

ووفق رواية قسم رعاية المصالح الأمريكية بالسودان في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ فإن الرئيس النميري خلال زيارتيه لإثيوبيا والسعودية؛ تلقى النصح من البلدين بأن يتحرر من مصر، وأن يتبع سياسات أفريقية أكثر من سياساته العربية، وأن يعيد تأسيس علاقات حميمة مع الغرب. وقد بدا الفتور واضحاً في علاقات السودان مع مصر، وبما أن الحكومة السودانية كانت تنوي تأسيس سياسة موجهة أكثر تجاه أفريقيا، فإن مثل هذا التغيير الذي يتوافق مع المصالح السودانية الأساسية أكثر من السياسات الموالية للعرب، يمكن دعمه، بل ويمكن أن يسهل بصورة ملحوظة تجديد جهود النميري؛ لحل مشكلة الجنوب بالمصالحة، وإبقاء السودان تحت نظام أكثر تحرراً[٤٥].

وفي موضوع اتحاد مصر والسودان وسورية وليبيا؛ اعتقد الفريق أول محمد فوزي بأن السادات أقحم موضوع الاتحاد، واستغله لتسليط الأضواء على شخصه؛ وليجعل قرار الدخول في المعركة مع إسرائيل التي أجلّ توقيتها إلى ربيع عام ١٩٧١ (بسبب وفاة الرئيس عبد الناصر) أمراً خاضعاً لارتباطات قومية تقتضي أولا إتمام إجراءات الاتحاد، وكانت مصر قد وافقت على تمديد وقف إطلاق النار لغاية ٥ شباط/ فبراير ١٩٧١، ثم مددته لغاية ٧ آذار/ مارس من العام ذاته، وجاء تفكير السادات الشخصي عكس تقييم الرئيس الراحل تماماً في هذا الشأن، ولم يكن هناك دليل على هذا القصد أكثر من وضوح تصريحه «أنا عاوز ورقة الاتحاد وبس؛ وإن شاء الله ما يتنفذ حاجة؛ وكان الإعلان عن الاتحاد يعني تسليط الأضواء على شخصه». أما موضوع الاتحاد ومضمونه ونتائجه بالنسبة إلى شعوب هذه الدول فلا يعنيه في شيء[٤٦].

على أي حال، فقد اجتمع بمدينة بنغازي في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٧١، تأكيداً لمقررات دول ميثاق طرابلس، كل من الرئيس السادات، والعقيد معمر القذافي، والرئيس حافظ الأسد؛ وتم الاتفاق في ما بينهم على إقامة اتحاد للجمهوريات العربية

---

(٤٤) عبد السلام إبراهيم بغدادي، «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥)،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، ص ٣٧ ـ ٥١.

(٤٥) «قراءة في وثائق ١٩٧١ البريطانية،» الشرق الأوسط، ١٠/ ٣/ ٢٠٠٢.

(٤٦) «مذكرات محمد فوزي،» الوطن العربي (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦)، نقلاً عن: نظام شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٩٣.

بين دولهم الثلاث؛ على أن ينضم السودان الشقيق إليهم في أقرب فرصة تمكّنه منها ظروفه الخاصة. ولقد انطلق الرؤساء الثلاثة في اتفاقهم من منطلقات أساسية تشكل حجر الأساس في بناء دولة الاتحاد، وهي أن تكون هذه الدولة النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي، وبالتالي أن تكون نواة لوحدة عربية أشمل؛ لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وأن تكون هذه الدولة هي الإدارة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير، وعلى أساس من هذه المنطلقات، قرر الرؤساء الثلاثة بالإجماع أن تحرير الأرض المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تسخر في سبيله كل الإمكانات والطاقات، وأنه لا صلح ولا تفاوض ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة، وأنه لا تفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها، كما أكدوا أن جمهورية السودان ستبقى فاعلة في النضال الوحدوي وذات صلة وثيقة باتحاد الجمهوريات العربية، حتى يتسنى لها الانضمام إليه[٤٧].

وقد شهدت دمشق لحظة ميلاد هذا الاتحاد في آب/أغسطس ١٩٧١، وعدّه أحد المعاصرين والقريبين من الأحداث[٤٨] بارقة أمل وحياة في وسط وطن عربي يبدو أحياناً وكأنه يريد أن ينتحر يأساً وعجزاً أمام الفجوة الواسعة بين الأمنية العريضة والقدرة المحدودة على تحقيقها، وأن المسؤولية التي أخذتها البلدان الثلاثة ـ مصر وليبيا وسورية ـ مسؤولية فادحة، ويضاعف من خطورتها أن تحملها يجيء في وقت غير عادي؛ وذلك من تأثير عوامل رئيسية تمثلت بأن الكيان العربي الجديد يولد في لحظة تأكد فيها أن الصدام العسكري مع العدو الإسرائيلي قد أصبح ضرورة حتمية لا بديل لها، وفي وقت تفكك عربي لا يجدي إنكار حدوثه سواء بالعناد والمكابرة أو بخداع النفس وتغطية الحقيقة بالوهم. بيد أن عوامل القدرة موجودة في اتحاد الجمهوريات العربية، وأهمها أنه يمثل من الناحية السكانية نصف الأمة العربية، وأن الطاقة المادية لمجتمع هذا الاتحاد هائلة، وأنه يسيطر استراتيجياً على موقع حاكم في جنوب وشرق البحر المتوسط ـ بؤرة الصراع العالمي الآن ـ فضلاً عن الامتداد المصري على البحر الأحمر وهو الطريق إلى المحيط الهندي؛ البؤرة الثانية في الصراع العالمي المعاصر. كما أنه يؤثر تأثيراً هائلاً في أهم العمليات الاقتصادية في الشرق الأوسط وهي: عمليات البترول سواء في ذلك إنتاج البترول أو معابره البحرية والبرية عن طريق خطوط الأنابيب. ووفقاً لرؤية هذا المعاصر؛ فإن إعلان قيام الاتحاد شكلاً...

---

(٤٧) الأهرام، ١٨/٤/١٩٧١.

(٤٨) انظر: محمد حسنين هيكل، في: الأهرام، ٢٠/٨/١٩٧١.

لا يكفي لقيامه موضوعاً.. ولا بد أولاً وقبل كل شيء من وحدة في القصد وفي العمل وفي الأسلوب.

• الوحدة بين مصر وليبيا ١٩٧٢

وانطلاقاً من الأهداف والمبادئ التي نص عليها إعلان بنغازي عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧١، اجتمع الرئيس السادات والعقيد معمر القذافي في طبرق وبنغازي بين يومي ٣١ تموز/يوليو و٢ آب/أغسطس ١٩٧٢، واتفقت القيادتان على إقامة الوحدة الكاملة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية في أسرع وقت وعلى أقوى أساس ممكن، وانتهت المحادثات إلى إصدار بيان تضمن عدة قرارات؛ من أهمها:

ـ إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهوريتين، ويصدر لتشكيلها قرار من الرئيسين.

ـ تضع القيادة السياسية في أسرع وقت مستطاع الأسس المقترحة للوحدة الكاملة بين الجمهوريتين.

ـ تنشئ القيادة السياسية الموحدة لجاناً مشتركة من الجمهوريتين لدراسة وضع الأنظمة التي على أساسها تقوم الوحدة بين الجمهوريتين في مجالات: الشؤون الدستورية، والتنظيمات السياسية، والدفاع والأمن القومي، والنظم الاقتصادية، والتشريع والقضاء، والنظم الإدارية والمالية، والتعليم والعلوم والثقافة والإعلام.

ـ تتم هذه الإجراءات في موعد أقصاه الفاتح من أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٣.

والرئيسان وهما يعلنان لشعبيهما وللأمة العربية هذه الخطوات يشعران في الوقت نفسه أن الأمة العربية كلها تبدأ بها مرحلة حافلة بأسباب الأمل والرجاء[٤٩].

وتجدر الإشارة إلى أن رد الفعل السوفياتي تجاه إعلان الوحدة اتسم بالحذر والترقب؛ فقد ذكرت صحيفتا أزفستيا وبرافدا نبأ الوحدة بإيجاز في إحدى صفحاتها الداخلية دون تعليق، إلا أن الاتحاد السوفياتي لم يعلن رسمياً تأييده للوحدة، لأنها جاءت بعد قرار الرئيس السادات بإنهاء خدمة المستشارين العسكريين السوفيات في مصر، كما أن دولة الوحدة تضم ليبيا التي يعتبر رئيسها القذافي من ألد أعداء الشيوعية.

---

(٤٩) الأهرام، ٣/ ٨/ ١٩٧٢، والمشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٧٥ ـ ٤٦٥.

ومن الأمور اللافتة للنظر، تشابه الموقفين الأمريكي والسوفياتي إزاء إعلان الوحدة المصرية ـ الليبية، مما يضفي على الاتفاق الأمريكي ـ السوفياتي في أيار/ مايو ١٩٧١، طابعاً أكثر تحديداً إزاء قضايا الشرق الأوسط، فقد رفضت مصادر وزارة الخارجية التعليق على نبأ الوحدة، لأن ذلك «يتمشى مع السياسة الأمريكية الراهنة التي تتجنب الدخول في مناقشة علنية لأي تطور يقع في الشرق الأوسط؛ حتى يتبدد الغبار الذي أثاره قرار مصر بإنهاء مهمة المستشارين العسكريين السوفيات وأنه لا بد من تأجيل إعادة تقييم السياسة الأمريكية في المنطقة إلى ما بعد انتهاء انتخابات الرياسة الأمريكية. إلا أن هذه المصادر حرصت على أن تؤكد أن هذه الوحدة لا تشكل خطراً على التفوق العسكري الإسرائيلي، وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية في ٤ آب/ أغسطس ١٩٧٢ «ليس من الملائم بالنسبة لنا أن نحكم برأي في أمر لا يخص بداهة إلا هاتين الدولتين فقط»[٥٠].

وبعد الإعلان الصادر في طرابلس في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢، بدأت الدراسة والبحث والحوار المتصل الذي شاركت فيه كل المؤسسات والتنظيمات الجماهيرية في مصر وليبيا حول كل ما يؤدي إلى قيام الوحدة ويضمن نجاحها واستمرارها. ويبدو أن القذافي كان قد دفع بمسيرة تضم أربعين ألف ليبي من طرابلس إلى القاهرة تمهيداً لتطبيق الوحدة في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣، واحتج السادات على المسيرة التي عادت أدراجها بعد أن هددتها قوات الأمن المصرية في تموز/ يوليو من العام ذاته باستخدام القوة[٥١]. ومن الأمور غير الواضحة والتي تثير الدهشة أن إعلان البيان السياسي عن قيام الوحدة في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٣، تضمن أنه قد «حانت الساعة الحاسمة وتعين أن ينفذ الإجراء الفوري المرتقب لقيام دولة الوحدة... وأنها تولد على مبادئ ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ الأم، وثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، وهي لذلك تقوم على كل المبادئ والقيم التي تبنتها الثورة العربية»[٥٢]. وفي نهاية اليوم ذاته وبعد محادثات بين السادات والقذافي ألغي مشروع الوحدة بين مصر وليبيا[٥٣].

---

(٥٠) طه محمد المجدوب، «وحدة مصر وليبيا: الوحدة والعمق الاستراتيجي،» السياسة الدولية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢).

(٥١) الأهرام، ١٨/ ٧/ ١٩٧٣.

(٥٢) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥، والأهرام، ٣٠/ ٨/ ١٩٧٣.

(٥٣) الأهرام، ٣٠/ ٨/ ١٩٧٣.

ثالثاً: الوحدة العربية إبان حرب تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٧٣)

كان نيكسون وبرفقته هنري كيسنجر مستشاره للأمن القومي عائدين من اجتماع قمة مع الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnevy)، بموسكو في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٧٢، عندما حلقت طائرة الرئاسة عالياً فوق بحر قزوين، وهبطت بالقرب من طهران، وتمنى كلاهما أن يكون شاه إيران ـ وهو أحد حلفاء أمريكا المقربين ـ قادراً على المساعدة لمنع الكرملين من الإفادة من سحب الحكومة البريطانية التاريخي لقواتها وحمايتها العسكرية للخليج العربي. كان زائرا الشاه (نيكسون وكيسنجر) مصممين على أن إيران لا بد من قيامها بدورها كوكيل أمريكي عاجلاً، وكل ما كان الإيرانيون ينتظرونه في مقابل ذلك هو إمكان الوصول إلى العتاد العسكري غير النووي في ترسانة الولايات المتحدة. ولأن الشاه كان على استعداد لأن يدفع ثمن هذه المعدات من عائدات نفط بلاده، ولأنه كان حليفا مُهِمّاً، فقد وعده نيكسون بأن يبيع الطائرات لإيران، وأضاف فقرة في العقد بما يفيد أن طلبات إيران المستقبلية سوف يتم تلبيتها على الفور[٥٤].

وبعد عودة نيكسون وكيسنجر إلى واشنطن؛ وافق البيت الأبيض في الحال على صفقة سلاح كانت تتضمن طائرات أسرع من الصوت وطائرات هيليكوبتر مقاتلة. وللتعجيل بالتسليم فإن قرار الحصول على المعدات كان متروكاً للحكومة الإيرانية[٥٥]. وقد أظهر الشاه تلهفه إلى حماية المصالح الغربية في الخليج العربي، فعندما احتاج سلطان عمان إلى المساعدة لإخماد انتفاضة في إقليم ظفار مدعومة من السوفيات في أوائل ١٩٧٣، استخدم شاه إيران طائرات الهيليكوبتر الأمريكية لنقل ١٢٠٠ من جنود الكوماندوس الإيرانيين إلى جنوب شرق الجزيرة العربية، وكما ذكر كيسنجر «نحن نحاول أن نقضي على النفوذ السوفياتي أينما ظهر، وأن نستنزفهم في أي مغامرات يقومون بها»[٥٦].

وبعد اندلاع حرب السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣؛ اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت في السابع عشر من الشهر ذاته؛ لمناقشة مسألة فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة لتحدث تغييراً في دعمها لإسرائيل، وأصدر بلعيد

---

(٥٤) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston, MA: Little Brown, 1979), pp. 1262-1264.

(٥٥) National Security Archive; Iran, Fiche 124, Item 778, and Fiche 126, Item 782, Kissinger to William Rogers and Melvin Laird (15 June - 25 July 1972).

(٥٦) Henry Kissinger, *Years of Renewal* (New York: Simon and Schuster, 1999), pp. 582-583.

عبد السلام ـ وزير النفط الجزائري ـ بياناً قال فيه «يجب على الدول الغربية أن تعترف بثقل الوطن العربي»[٥٧].

وبدأت دول النفط في استخدام سلاح البترول في المعركة، لمساندة مصر وسورية في هذه الحرب المصيرية، وبجانب قرار خفض إنتاجها قررت أيضاً رفع سعر البرميل ٧٠ بالمئة، أي من ٣ دولارات إلى نحو ٥ دولارات للبرميل الواحد، واستطاعت دول البترول نقل المعركة إلى مستوى دولي يتجاوز ميدان القتال بما يؤثر في أوروبا الغربية واليابان حلفاء الولايات المتحدة، ما يدفعهم إلى الضغط على الولايات المتحدة لتتخذ موقفاً أقل انحيازاً لإسرائيل. وسوف نرى أن هذه السياسة قد أثمرت وأبعدت أوروبا واليابان عن السياسة الأمريكية في قضية الشرق الأوسط بالذات، واتخذت المجموعة الغربية موقفاً أكثر اقتراباً من الموقف العربي[٥٨].

وقد بعث الملك فيصل آل سعود في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ برسالة إلى الرئيس نيكسون تشير إلى أنه إذا استمرت إدارته في تأييد العدوان الإسرائيلي؛ فإن هذا سيضعف من الصداقة السعودية ـ الأمريكية، ثم اتخذت السعودية موقفاً عملياً، فأعلنت خفض إنتاجها من البترول بنسبة ١٠ بالمئة شهرياً، وليس مجرد ٥ بالمئة حسب قرار وزراء البترول العرب في اجتماع الكويت في اليوم السابق (١٧ تشرين الأول/ أكتوبر)[٥٩].

وكان كيسنجر وزير الخارجية قد وصل إلى موسكو في العشرين من الشهر ذاته؛ لإجراء مشاورات مباشرة مع كبار المسؤولين السوفيات بهدف التوصل إلى وقف القتال، وكان وصوله إلى العاصمة السوفياتية عقب الدعوة التي وجهها زعيم الحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف إلى الرئيس نيكسون بعد محادثات الأول مع الرئيس السادات. وكان السوفيات والأمريكان راغبين في التوصل إلى وقف إطلاق النار كجزء من تسوية نهائية، وكانت الولايات المتحدة تأمل في الحصول على نتائج إيجابية من الاجتماع. لكن الأنباء القادمة من الخليج العربي لم تكن طيبة، ذلك أن السعودية التي تعدّها الولايات المتحدة أخلص حلفائها في الوطن العربي، أعلنت أنها قد فرضت حظراً على جميع شحنات النفط إليها؛ بسبب الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل؛ وفي

---

(٥٧) الأهرام، ١٨/ ١٠/ ١٩٧٣.

(٥٨) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ٣ ج (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ١٦٦.

(٥٩) المصدر نفسه.

الوقت نفسه أعلنت البحرين فسخ الاتفاق مع الولايات المتحدة الذي يمنح الأخيرة تسهيلات في موانئها، كما ورد المزيد من الأنباء السيئة من الغرب العربي؛ إذ أعلنت الجزائر رغبتها في خفض إنتاج النفط بنسبة ١٠ بالمئة. ورداً على تلك الإجراءات أعلن الرئيس نيكسون أن بلاده لا تنوي تعديل سياستها تجاه إسرائيل، لكن المسؤولين السعوديين أعلنوا أن الولايات المتحدة قد فشلت في إدراك مدى حدة المعارضة العربية لشحنات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل، وفي اليوم التالي أعلنت كل من قطر والبحرين ودبي والكويت فرض حظر شامل على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة؛ وهكذا أضحت محرومة من نفط الشرق الأوسط. أنزل هذا الحدث كارثة بالشعب الأمريكي في الشهور التي أعقبت فرض الحظر، كاشفة بذلك زيف الادعاءات التي كانت تقول بأن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة إلى نفط الشرق الأوسط [٦٠].

ووفقاً لرؤية أحد المعاصرين[٦١] فإن التضامن العربي برز في أقوى صوره؛ فجاء استخدام سلاح البترول العربي في المعركة مفاجأة للعالم الذي تنبّه لأول مرة إلى خطورة السياسة التوسعية الإسرائيلية على حساب مصالح شعوب العالم، كما سارعت الدول البترولية إلى تقديم المساعدات المالية الضخمة لبلدان المواجهة، وأرسلت البلدان العربية على وجه السرعة عدداً من وحداتها العسكرية إلى ساحة القتال، وكانت تسير على الطريق الصحيح في تحقيق التضامن العربي، وبأسلوب عملي، وهو حشد الطاقات والإمكانات العربية كافة من أجل المعركة. وانضمت الدول العربية كافة إلى دول المواجهة اقتصادياً وعسكرياً، وأصبح النصر في متناول أيدي العرب، فلم تكن إسرائيل تستطيع أن تكسب المعركة، حتى لو كان رجلها الأول كيسنجر في البيت الأبيض ليقود معركتها السياسية في المجال الدولي، ويدفعها إلى الاستمرار في الحرب لكسب مواقع جديدة قبل إصدار قرار بوقف إطلاق النار في مجلس الأمن.

ورغبة في امتصاص الغضب العربي، ابتدأ هنري كيسنجر في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، رحلته إلى الشرق الأوسط؛ سعياً إلى تحقيق خططه وأفكاره. فاجتمع، في المغرب الذي كان المحطة الأولى في رحلته، بالملك الحسن طالباً تأييده ومساعدته لدى إخوته الرؤساء العرب لإنجاح مهمته؛ ووعد الملك بإرسال رسالة للرئيس السادات يؤيد فيها سعي كيسنجر، واعتبر كيسنجر ذلك خدمة كبيرة له وللولايات المتحدة،

---

(٦٠) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥ (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، [د. ت.])، ص ٢١٩.

(٦١) رياض، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٧.

وشرح للملك ضرورة وجود جسر الأسلحة الجوي الأمريكي الذي أنقذ إسرائيل، وبرره بقوله إنه لم يكن في إمكان الولايات المتحدة أن تسمح للسلاح السوفياتي أن يهزم الأمريكي في الشرق الأوسط بدون تسليم كل المنطقة للنفوذ الراديكالي والسوفياتي. وزعم بأن «الملك شاركنا تصورنا وقال الملك ما كنا نستطيع البقاء» (We Could not have survived)[٦٢].

ومن الواضح أن هذا القول الذي نسبه كيسنجر إلى ملك المغرب؛ كان يعني أنه لو انتصرت سورية ومصر في حرب تشرين الأول/ أكتوبر لما استطاع الملك الحسن أو الأنظمة الملكية أن تحافظ على عروشها ونظم حكمها.

وفي تونس، اجتمع كيسنجر بالرئيس الحبيب بورقيبة في قصره المطل على آثار قرطاجة، وقد وصف كيسنجر بورقيبة بأنه قائد معتدل وصديق للولايات المتحدة، وأنه كان يصبو إلى المشاركة في القيم الغربية ويظهر ولاءه للقضية العربية بتأييد الفلسطينيين، وقال كيسنجر «إن تونس كانت تخشى الراديكالية العربية وأطماع الجزائر وليبيا في تونس، والنفوذ السوفياتي ونيات السوفيات، وأن بورقيبة كان يعتقد بأن القوة السوفياتية كانت تنمو بصورة تنذر بالشر، وأن الغرب افتقر إلى انضباط الإرادة اللازم للمقاومة الفعالة. وعندما شرح له كيسنجر الاستراتيجيا الأمريكية، وقال له بأن «الآخرين قادرون على إعطاء السلاح ولكن الولايات المتحدة فقط تقدر على إعطاء أرض، وأنه لا يجب أن تبتز الولايات المتحدة بالبترول»، وافق الرئيس بورقيبة ـ بحزن وبحكمة ـ بأن موقف العداء هو غلطة رئيسية يرتكبها العرب[٦٣].

وقد استمر الحظر الذي فرضته دول النفط، وأعلن الملك فيصل في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ أن التقييدات على إنتاج النفط السعودي لن تُرفع حتى تنسحب إسرائيل من المناطق المحتلة أثناء حرب ١٩٦٧[٦٤]؛ بل وقرر وزراء النفط العرب في اجتماعهم المنعقد في الكويت في الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ زيادة تدفق النفط إلى اليابان وأوروبا بنسبة ١٠ بالمئة ، ولم يذكر أي شيء عن رفع الحظر المفروض على تدفق النفط إلى الولايات المتحدة. حينذاك وصل حنق المسؤولين الأمريكيين من هذا الحظر، واحتمالات تكراره، إلى تهديدهم بالتدخل بالقوة للاستيلاء على آبار البترول، وهي التهديدات التي أطلقت في أواخر عام ١٩٧٤،

---

(٦٢) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (London: Little Brown and Co., 1982), p. 631.

(٦٣) شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٦٤) الأهرام، ١١/ ١١/ ١٩٧٣.

وردّ عليها المسؤولون السعوديون بأنهم سيلجأون إلى نسف هذه الآبار في حالة أي محاولة للاستيلاء عليها[٦٥].

حينذاك جاءت السياسة التي تبناها هنري كيسنجر؛ وكانت عبارة عن سياسة تجزئة بين البلدان العربية، من خلال رحلات مكوكية ومباحثات منفصلة مع كل واحدة منها على حدة. وقد سعى إلى تشجيع الرئيس السادات على عزل مصر عن بقية البلدان العربية وعن السوفيات، وإلى تقديم التنازلات لمصلحة إسرائيل. ورفض كيسنجر التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها ممثلاً شرعياً للفلسطينيين، واستغل قرب القوات الإسرائيلية من دمشق وحصار الجيش الثالث المصري، وقبول الرئيس السادات لحل جزئي، ليجبر العرب على إلغاء حظر البترول، فهدد بوقف جهوده لتحقيق انسحاب للقوات الإسرائيلية ما لم يُلغَ الحظر، ويتوقف خفض الإنتاج الذي أثر في الدول الغربية واليابان تأثيراً كبيراً. كما لجأت الولايات المتحدة إلى التهديد والوعيد من طريق صحافتها والصحافة الأوروبية التي تحدثت عن خطط تعدها الولايات المتحدة لغزو منطقة الخليج، فنشرت الصانداي تايمز (*Sunday Times*) في ٩ شباط/ فبراير ١٩٧٥، «أن هناك خطة يدرسها مجلس الأمن القومي في واشنطن لغزو حقول البترول، في حالة وقوع حرب في الشرق الأوسط تؤدي إلى حظر نفطي جديد»[٦٦].

في حين قال الملك فيصل لمحمود رياض، بأنه يعارض الحلول المنفردة التي تسعى إليها إسرائيل، وأن الرئيس جيرالد فورد (Gerald Ford) ـ الذي تولى الرئاسة في ٩ آب/ أغسطس ١٩٧٤ ـ أكد له بأنه سيعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وأكد الملك فيصل بأنه لن يرضى بأي تنازلات بشأن الأراضي العربية وفي مقدمتها القدس. وكان قد زار سورية ومصر والأردن في مطلع سنة ١٩٧٥؛ ساعياً إلى منع تفاقم الخلاف بين البلدان الثلاثة[٦٧]، وقد أقدم في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٥، أحد أمراء العائلة الملكية السعودية على إطلاق النار على الملك فيصل في قصره في الرياض فأرداه شهيداً[٦٨].

---

(٦٥) أحمد فارس عبد المنعم، «الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية،» السياسة الدولية (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٨٧ ـ ٩١.

(٦٦) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ٢ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٥٠٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٢٨.

(٦٨) الأهرام، ٢٦/ ٣/ ١٩٧٥.

وعلى هذه الصورة المفجعة قضي على ملك عربي غزير الخبرة والدراية في الشؤون الدولية، وكان له وزن كبير في المحافل العربية. وانتشرت الشائعات بأن الولايات المتحدة كانت الدولة المدبرة لهذا الاغتيال الأثيم، لتتخلص من ملك عربي قوي كان يضغط عليها لاسترجاع الأرض العربية وخصوصاً القدس، التي تمنى أن يصلي فيها بعد تحريرها.

ويبدو أن التخوف الأمريكي من أن يؤدي التعصب الإسرائيلي وفشل الحل الجزئي إلى تضامن عربي وإلى تثبيت الوجود السوفياتي في المنطقة من جديد؛ هو الذي دفع الرئيس فورد إلى الإفصاح عن عزم الولايات المتحدة على إعادة النظر في سياستها في الشرق الأوسط. كما قرر فورد تجميد المساعدات الجديدة التي تطلبها إسرائيل مؤقتاً، وعارضت إسرائيل عملية إعادة تقييم السياسة الأمريكية ودفعت أنصارها للحصول على تأييد الكونغرس لها. ولم يصمد الرئيس فورد أمام تلك الضغوط، وعاد إلى سياسة الخطوة خطوة التي كانت ترضى عنها إسرائيل. ويذكر النائب الأمريكي السابق بول فندلي (Paul Findley) أن ويليام فولبرايت (William Fulbright) ـ الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ـ بعد زيارة للشرق الأوسط قابل خلالها بعض الشخصيات البارزة ـ ذهب إلى الرئيس فورد وقال له: «أعتقد بأن هؤلاء الزعماء العرب مستعدون لقبول إسرائيل شرط أن يتراجع الإسرائيليون إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، وستحل المشكلة إذا كنت مستعداً لاتخاذ موقف بشأنها»، وتكهن فولبرايت بأن الشعب الأمريكي سيساند الرئيس فورد في مثل هذا الموقف، وقال بأن عليه أن يطلب من إسرائيل أن تعود إلى «حدودها في عام ١٩٦٧ وإلا فإنه سيقطع عنها الأسلحة والمال مثلما فعل أيزنهاور، ومن ناحية سياسته قلت له إن عليه في حملته الانتخابية المقبلة أن يعلن أنه مع إسرائيل ولكنه مع أمريكا أولاً». ولم يأخذ الرئيس فورد بنصيحة فولبرايت الذي حاربه اللوبي اليهودي[٦٩].

رابعاً: صدى الحرب الأهلية اللبنانية على الوحدة العربية

شهدت منطقة الشرق الأوسط أحداثاً تعد من باب الإرهاصات التي ستؤدي إلى شرخ عميق في الصف العربي ومن ذلك:

---

(٦٩) بول فندلي، من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية، ط ٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٦)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

ـ ازدياد التوتر المصاحب للحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٥، وبقيت دمشق ترفض التدخل في لبنان إلا عبر بوابتها، وكان للسعودية الدور البارز لوقف هذا الاقتتال الذي وجدت فيه سورية تهديداً لأمنها، ولا يحق لعرب غيرها التدخل ما لم يحصل التفاهم معها.

ـ الهجوم التي تعرضت له مصر بعد اتفاقية فك الاشتباك الثاني بين مصر وإسرائيل والموقعة بجنيف في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، والتي بموجبها التزمت مصر عدم اللجوء إلى القوة أو الحصار البحري، ووافقت على مرور البضائع والسلع غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل عبر قناة السويس[٧٠].

وهناك ندرة في التصريحات التي تعلن عن الموقف الرسمي للولايات المتحدة، وفي هذا الصدد، ليس هناك سوى تصريحين من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، يعلنان مساندة استقلال لبنان وسيادته. ففي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ صرح رونالد نيسن (Ronald Nessen) السكرتير الصحفي للبيت الأبيض بأن «الموقف في بيروت يتدهور» وأن «إدارة الرئيس فورد تتشاور مع المسؤولين اللبنانيين لتقرر ما تستطيع الولايات المتحدة أن تقدمه من مساعدة»، وفي التوقيت ذاته صرح روبرت أندرسون (Robert Anderson) المتحدث باسم وزارة الخارجية بأن «الولايات المتحدة تساند استقلال لبنان، لكنها لا تدرس التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية»، وأضاف أندرسون يقول «حتى اليوم، لا زلت أرى أن ليس هناك احتمال للتدخل الخارجي»[٧١]، ويمكننا تحديد بدائل أربعة للموقف الأمريكي هي: التدخل المسلح المباشر، التدخل المسلح غير المباشر (أي من خلال تدخل إسرائيل)، الوساطة الدبلوماسية الأمريكية، دعم ومساندة أحد طرفي الصراع المحليين.

ولا شك في أن التدخل المسلح لم يعد ممكناً، بل لم يكن ليحافظ على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ظل الظروف السائدة محلياً، سواء الظروف الداخلية الأمريكية أو الظروف الداخلية اللبنانية؛ ففي داخل الولايات المتحدة، نلاحظ أن الرأي العام قد واجه صدمة قاسية بعد تجربة تدخله في فيتنام وكمبوديا، ومن ثم أضحى الشعب الأمريكي يرفض أن يكرر هذه التجربة الأليمة، ومن ناحية أخرى، فإن

---

(٧٠) جمال سلامة علي، من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٩.

(٧١) مصطفى علوي، «دبلوماسية واشنطن والأزمة في لبنان،» السياسة الدولية، العدد ٤٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦)، ص ٤٩ ـ ٥٩.

الحرب الأهلية في لبنان، لا تمثل أولوية هامة في قائمة ترتيب الأولويات التي يتجه إليها اهتمام الولايات المتحدة في توجيهه للسلوك الأمريكي الخارجي. وإذا علمنا أن الرئيس فورد سيرشح نفسه في الانتخابات القادمة التي ستتم في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، لأدركنا أنه في حاجة إلى عدم التورط المسلح في الخارج، ومن ثم كسب المزيد من الأصوات، حتى يستطيع العودة إلى البيت الأبيض لمدة أربع سنوات رئيساً للولايات المتحدة. ويبدو أن الولايات المتحدة قد اختارت البديل الثالث وهو دعم أحد طرفي الصراع (الكتائبيين وحلفائهم). ولعل المبررات التي تجعل هذا الرأي منطقياً تكمن في أن تدخلها من خلال دعم أحد طرفي الصراع، يجنبها العداء السافر من القوى والدول سواء المساندة للطرف الآخر أو المحايدة، ومن خلال هذا التدخل غير المباشر، تسهم الولايات المتحدة في استمرار بقاء وقوة القوى اللبنانية الموالية لها، وعدم تعرضها لخطر كبير في الصراع المسلح، الأمر الذي يضمن وقف، أو على الأقل تعطيل التيار الضاغط الذي يتشكل من مطالب القوى اللبنانية اليسارية والإسلامية، بمساندة الفلسطينيين، من أجل تعطيل صيغة المجتمع اللبناني، وعلاقات القوة داخله، من أجل قيام صيغة جديدة للنظام السياسي اللبناني. وهذه المطالب ستؤدي ـ إذا تحققت ـ إلى تقريب لبنان من الانتماء العربي القومي، الأمر الذي يشكل تهديداً، من وجهة النظر الأمريكية، للمصالح وللوجود الأمريكيين في الشرق الأوسط. وإجمالاً فإنه من خلال هذا التدخل غير المباشر، قد تستطيع الولايات المتحدة الاحتفاظ باستمرار الأزمة في لبنان إلى أطول وقت ممكن، مع ما يؤدي إليه استمرار الأزمة من تصاعد في درجة حدة الانقسامات العربية القائمة بالفعل. إن تصعيد الانقسامات العربية، من خلال الإبقاء على الأزمة في لبنان، قد يصلح كإحدى القنوات التي يمكن للولايات المتحدة أن تحاول من خلالها إجهاض أهم الآثار الإيجابية التي تمخضت عن حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، ذلك هو بروز نمط فعلي وعملي للتضامن العربي[٧٢].

وقد تمثل موقف مصر عند افتتاح دورة مجلس الشعب في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، حيث ألقى الرئيس السادات خطاباً قال فيه «إنني لا أجد من المناسب ولا من المفيد أن أقول أي شيء يمكن أن يكون تدخلاً في شؤون لبنان الداخلية... ولكن هذه الأحداث فوق أنها تهدد كيان لبنان ذاته؛ إذ إنها تهدد بجر المنطقة كلها إلى أحداث غامضة... ومجالات للتآمر لا نعرفها... وفتح ثغرة هامة أمام إسرائيل سياسياً ودعائياً وعسكرياً، وخصوصاً مع الوجود الفلسطيني هناك... نحن نريد للبنان ما أراده له

(٧٢) المصدر نفسه.

مؤسسوه... ليس للاستعمار مقراً ولا ممراً، ونموذجاً للتعايش بين الطوائف والمذاهب، ونافذة عربية على العالم، وجهها عربي، وقلبها أيضاً عربي، وليس لي إلا أن أوجه نداء سيفهمه الجميع أن ارفعوا أيديكم عن لبنان»(٧٣).

وفي ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٦، صدر بيان مشترك لمحادثات الملك خالد والرئيس السادات وجاء في مقدمته أن زيارة السادات للسعودية كانت تلبية لدعوة مليكها فيما بين ٢١ و٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٦، وأن القائدين تدارسا الوضع في لبنان، وأعربا عن تأكيدهما ضرورة الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه، والمحافظة على عروبته وتعاونه مع المقاومة الفلسطينية(٧٤).

وقد تناولت إحدى الدوريات جملة من الأحداث الهامة التي شغلت المنطقة العربية؛ مثل الحرب التي دارت في لبنان، وما أعقبها من تسويات مقفتة اعتبرها البعض مقدمة لبعث مشروع سورية الكبرى إلى الوجود مرة أخرى، وكذلك الدعوة المفاجئة للبرلمان الأردني، ونشوب أزمة حادة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي رأت في تلك الدعوة المفاجئة خروجاً على ما جاء في مقررات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤)(٧٥)، وغير ذلك من الأمور التي كان لا بد من بحثها بين القيادتين المصرية والسعودية؛ هذا إلى جانب الانتهاء من تنفيذ الاتفاقية الثانية للفصل بين القوات على جبهة سيناء في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٦؛ حيث انسحبت القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الممار، واحتلت القوات المصرية مواقعها الجديدة، وما سيترتب على ذلك الانتهاء من تطورات هامة، إلى جانب ضرورة الدعوة العاجلة لمؤتمر جنيف وضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك المؤتمر باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وفي ما يتعلق بما أذيع عن رغبة السعودية في التوسط بين سورية ومصر، فإن مصر قالت على لسان قائدها السادات إنه برغم ما قام به الحزب الحاكم في سورية من هجوم شنيع على مصر، ورغم أنهم قد وصلوا في

---

(٧٣) الأهرام، ١٩/ ١٠/ ١٩٧٥.

(٧٤) الأهرام، ٢٧/ ٢/ ١٩٧٦.

(٧٥) عُقِدَ في السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، وشاركت فيه جميع الدول العربية وتضمّنت قراراته: التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وفي مقدمتها مدينة القدس الشريف، وعدم التنازل عن ذلك، وتعزيز القوى الذاتية للدول العربية «عسكرياً واقتصادياً وسياسياً»، وتجنّب المعارك والخلافات الهامشية، وتقدير الاحتياجات السنوية لدعم دول المواجهة عسكرياً، واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وتوثيق الصلة والتعاون مع المنظمات والمحافل الدولية، وإنشاء صندوق خاص للإعلام العربي. انظر: محمد علي حلة، مصر وجامعة الدول العربية: التجربة والمصير (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠)، ص ١١٧ ـ ١١٨.

هجومهم إلى رحلة اللاعودة، فإن مصر على استعداد لأن تفتح قلبها وصدرها باستمرار لكل أخ عربي، ولأن مصر تقدر دور المملكة في رأب الصدع وجمع الشمل العربي، فهي حريصة باستمرار على التجاوز عما بدر من بعض الإخوة، ليعود الخط العربي إلى ما كان عليه في أيام حرب العاشر من رمضان(٧٦).

وعندما تدهورت الأوضاع، بعد تدفق القوات السورية إلى لبنان في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٦، أخذ التنسيق بين مصر والسعودية يمضي في طريقه بتفهم كامل... وحرص شديد على المصلحة العربية العليا. وفي ختام جولته الأفريقية ـ الآسيوية التقى الرئيس السادات بالملك خالد وولي العهد الأمير فهد، وشرح الرئيس ما دار في اجتماعات عدم الانحياز (مؤتمر قمة كولومبو ١٦ ـ ١٩ آب/ أغسطس عام ١٩٧٦)، ودار الحوار بين الرئيس والملك حول ما طرحته السعودية من عقد مؤتمر قمة يضم مصر وسورية والمنظمة الفلسطينية والأردن لحسم الموقف اللبناني بعد الثنائية التي تمت بين السادات وقادة العرب في كولومبو؛ وتفرع الحديث إلى الموقف الاقتصادي المصري والمؤسسات العربية التي تريد دعمه(٧٧).

وحين استقرت القوات السورية في لبنان؛ كانت المواجهة والصدام مع الوجود الفلسطيني وفصائل المقاومة، عندئذ أبلغ الملك خالد الرئيس السادات باقتراح عقد اجتماع قمة محدود في مكة، وقد اقتنع الملك بوجهة نظر السادات، بضرورة حضور رئيس لبنان، ورئيس منظمة التحرير هذا اللقاء، حتى يمكن علاج القضيتين علاجاً جذرياً؛ وبعد تبادل بعض الرسائل بين الرئيس السادات والملك خالد تم توجيه الدعوة إلى قمة سداسية تعقد في الرياض(٧٨).

وفي السادس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦، رصدت الصحف المصرية المؤتمر الطارئ الذي عقد بمدينة الرياض وضم ست دول عربية (السعودية، مصر، الكويت، سورية، لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية)، ولم يصدر عن المؤتمر بيان ختامي، حيث ركزت كل قراراته على الأزمة اللبنانية؛ ومنها: رفض تقسيم لبنان والمحافظة على سيادته الوطنية. وكانت الصيغة التي تم التوصل إليها لحل الأزمة تتلخص في تكوين قوات ردع عربية مشتركة لتحل محل القوات السورية الموجودة في لبنان والتي جاءت بناء على طلب رسمي من الحكومة اللبنانية للمساعدة على إقرار الأمن، وإنهاء الاقتتال

(٧٦) آخر ساعة، ٢٨/ ٢/ ١٩٧٦.
(٧٧) المصور (٢٧ آب/ أغسطس ١٩٧٦).
(٧٨) الأهرام، ٢/ ١٠/ ١٩٧٦.

بين الفئات المتناحرة، وهكذا يمكن القول إن قمة الرياض السداسية أدت إلى حصول سورية على اعتراف عربي بمركزها ومهمتها في لبنان[٧٩].

ويبدو أن تلك الأزمة كانت في حاجة إلى دفعة أقوى تتم من خلال إجماع عربي فكان مؤتمر القاهرة الذي عقد في ٢٥ من الشهر ذاته، وحضرته أربع عشرة دولة؛ لاستكمال بحث الأزمة اللبنانية التي بدأت في المؤتمر السداسي الذي عقد بمدينة الرياض. وصدر عن مؤتمر القاهرة بيان ختامي وردت فيه مجموعة من القرارات أهمها:

- الترحيب بنتائج أعمال مؤتمر الرياض السداسي، والمصادقة على قراراته.

- أن تساهم الدول العربية كل حسب إمكانياتها في إعادة إعمار لبنان، وإنشاء صندوق لتمويل قوات الأمن العربية في لبنان.

- تعهد متبادل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي.

- مناشدة دول العالم إدانة العدوان الإسرائيلي علي لبنان[٨٠].

خامساً: القيادة السياسية الموحّدة بين مصر وسورية والسودان (١٩٧٧)

أسفر مؤتمر قمة القاهرة ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ عن ظهور التضامن العربي؛ متمثلاً بمباحثات الرئيسين حافظ الأسد وأنور السادات بالقاهرة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، بُحثتْ خلالها الوسائلُ الكفيلة بتدعيم مسيرة الوحدة بين بلديهما، والتي كانت على مدى التاريخ درعاً للأمة العربية في مواجهة المخططات الأجنبية التي تستهدف إخضاعها وتمزيقها، والمساس بسيادتها وأمنها واستغلال ثرواتها وإمكاناتها. وقرر الرئيسان تشكيل قيادة سياسية موحدة بين بلديهما، وأكدا موقفهما الثابت بشأن ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية؛ كطرف مستقل وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع المحادثات التي تعقد بهدف إقامة السلام العادل والدائم في المنطقة، وقد أدان الرئيسان كل محاولات التعجيز ومناورات التعطيل التي تتعرض لها مسيرة السلام، وطالبا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بصفتهما

---

(٧٩) الأهرام، ١٨/ ١٠/ ١٩٧٦.
(٨٠) الأهرام، ٢٦/ ١٠/ ١٩٧٦.

رئيسي مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، وبما لهما من مسؤوليات في إطار السلام والأمن الدولي، بأن يقدّما على وجه السرعة وبكل وضوح شعورهما وقصدهما بالنسبة إلى السلام في الشرق الأوسط؛ على أساس المبادئ التي أرساها ميثاق وقرارات الأمم المتحدة. وفي الحادي والعشرين من الشهر ذاته صدر القرار التنفيذي بشأن إنشاء القيادة السياسية الموحدة ما بين سورية ومصر[٨١].

بعد لقاء الرؤساء السادات والأسد والنميري بالخرطوم في يومي ٢٧ و٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٧، تم إعلان انضمام السودان إلى القيادة السياسية الموحدة لسورية ومصر، وجاء في البيان المشترك «أن حكومات جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية العربية السورية، استجابة لإرادة شعوبها الشقيقة، وانطلاقاً من إيمانها الكامل بالمصير المشترك والمصلحة الواحدة، وبأن الوحدة العربية الشاملة هي تعزيز لسيادتها وضمان لحقوقها ودعم لأمنها، وتلبية للرغبة الاجتماعية لشعب السودان الشقيق وحكومته، قد قررت انضمام جمهورية السودان إلى الإعلان الخاص بإنشاء القيادة السياسية الموحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية. الموقع في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦، وإنشاء قيادة سياسية موحدة بين الدول الثلاث»[٨٢].

ثم كان قرار طرد السوفيات من السودان في العام ١٩٧٧، حيث أُبعِد تسعون مستشاراً عسكرياً وواحد وثلاثون دبلوماسياً من السفارة السوفياتية في الخرطوم، وطرحت وقتذاك الادعاءات بأن الاتحاد السوفياتي كان وراء محاولات إطاحة النميري عامي ١٩٧١ و١٩٧٦، وأن ذلك كان وراء تحول السودان إلى التحالف السعودي ـ المصري المناهض للسوفيات الذي كان قائماً في ذلك الوقت[٨٣].

وفي حين رد الاتحاد السوفياتي بأن أرسل إلى الخرطوم السودانيين الذين كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً لديه، تقدمت الولايات المتحدة في تموز/ يوليو ١٩٧٧ بعرض تمثل بإمداد السودان بمعدات عسكرية، وقد مولت السعودية جزءاً من مبيعات تلك المعدات. وفي إثر انهيار العلاقات السوفياتية ـ السودانية؛ وثّق الرئيس النميري علاقاته

(٨١) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٧.

(٨٢) الأهرام، ١/ ٣/ ١٩٧٧.

(٨٣) تمّ لقاء الرئيسين السادات ونميري بالإسكندرية بين يومي ١٣ و١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٦، وذلك للتشاور في الشؤون العربية والذهاب سويّاً إلى السعودية، ثمّ صدر بيان مشترك عن تلك الزيارة أُعلِنَ فيه عن توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان. انظر: الأهرام، ١٨/ ٧/ ١٩٧٦.

مع الولايات المتحدة إلى درجة قيام حكومته بتقديم التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تساعد واشنطن على تنفيذ سياستها في المنطقة[٨٤].

وليس من شك أن التضامن العربي كان ضرورياً للتعامل بفعالية مع الرئيس جيمي كارتر (Jimmy Carter)، الذي كان قد اختط لحكومته سياسته الخاصة بالشرق الأوسط، ولكن من المؤسف أن التضامن العربي لم يستمر طويلاً، وكانت هناك عراقيل والتزامات أمريكية زرعها كيسنجر ونيكسون وراءهما، فلا اعتراف أو تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا إذا اعترفت بحق إسرائيل في البقاء والعيش بسلام في حدود آمنة، وقبلت بالقرار ٢٤٢ سلفاً؛ رغم عدم إشارته إلى حقوق الفلسطينيين الوطنية والشرعية وإلى حق تقرير المصير، ورغم نواقصه العديدة الأخرى، وكذلك التزمت الولايات المتحدة بقيد التشاور المسبق مع إسرائيل بشأن أي مبادرات أو تحركات سياسية، وتعهدت الاعتراض «على أي مشروع قرار في مجلس الأمن ترى إسرائيل أنه يتعارض مع مصالحها، وهي التعهدات التي أكدها كيسنجر إثر اتفاقية سيناء الجزئية»[٨٥].

ويذكر أحد المعاصرين للأحداث[٨٦]، أن دبلوماسية المكوك لهنري كيسنجر، بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ساعدت على اتفاق فض الاشتباك الأول في سيناء ومثيله في الجولان، وتبعهما اتفاق ثانٍ في سيناء، ثم حدث توقف بسبب إثارة الشك، وعدم الثقة من جديد. والتخيل وبُعد النظر الذي كان قد بدئ في بنائه بين الأطراف المتصارعة في أزمة الشرق الأوسط، مضى في طريقه ثانية، تحت ضغط الجدل والجدل المقابل، حول من يجب أن يذهب إلى جنيف ومن يجب أن يمثل الفلسطينيين، وأي نوع من جدول الأعمال يجب أن تأخذ به. وقد بذلت إدارة كارتر جهوداً لا تعرف الكلل للإعداد لمؤتمر جنيف، ولكنها تعثرت لأن إسرائيل تشبثت بتفسير متشدد قائم على النظر فقط إلى الجانب الذي يخصهم من الموضوع: الموقف المتجمد في الشرق الأوسط كان في حاجة إلى مفجر لإيقاظ العالم، ولجعل الإسرائيليين أكثر استجابة، ولتلعب الولايات المتحدة دور العامل المساعد بدلاً من أن تكون مجرد نصير لإسرائيل.

---

(٨٤) بغدادي، «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥)،» ص ٣٧ ـ ٥١.

(٨٥) رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٥٢٧.

(٨٦) أشرف غربال، «كامب ديفيد بداية عملية السلام،» السياسة الدولية، العدد ٥٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ٢١٤.

سادساً: عقد من الانشقاق المصري ـ العربي (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧)

بدأت عمليات فك الاشتباك بين القوات المصرية والجيش الإسرائيلي، وتمكنت مصر من تطهير القناة، وإعادة فتحها في حزيران/ يونيو ١٩٧٥، والبدء بتعمير وإعادة بناء مدن القناة واستعادة آبار البترول بسيناء، ومضى السادات قُدماً في طريق البحث عن حل سياسي وطرح مسألة اللجوء إلى السلاح، واعتبار أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، هي آخر الحروب مع إسرائيل.

وفي ١٧ آذار/ مـارس ١٩٧٧ أعلـن الرئيس كارتر تأييده لمفهوم إقامة وطن للفلسطينيين، وهو اقتراح عارضته إسرائيل بقوة، وقد أعرب وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل ـ خلال زيارته للولايات المتحدة واجتماعه مع الرئيس كارتر في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٧ ـ عن ارتياحه لإعطاء الرئيس أولوية لحل المشكلة الفلسطينية، وتدفق سيل من التصريحات الودية في الشهر التالي؛ عندما وصل إلى واشنطن في زيارة رسمية الأمير فهد ولي عهد السعودية. وفي اجتماع مع الرئيس كارتر ووزير الخارجية فانس ومسؤولين أمريكيين آخرين في ما بين يومي ٢٣ و٢٥ أيار/ مايو ١٩٧٧، أكد الأمير فهد إيمانه بأن الولايات المتحدة لديها القدرة على إقناع إسرائيل بقبول تسوية عادلة، وأوضح أن المشكلة الفلسطينية يمكن أن تصيب العلاقات العربية ـ الأمريكية بتوترات خطيرة إذا لم تحل، وأعرب عن اعتقاده بأن دخول كارتر إلى البيت الأبيض قد سجل الخطوة الأولى للحل النهائي للأزمة[٨٧].

وكان الملك حسين قد التقى بالرئيس كارتر ومستشاريه بالبيت الأبيض في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٧٧، وأبدى جميعهم إعجاباً بالملك حسين ورأوا فيه حليفاً قوياً في مؤتمر الشرق الأوسط المزمع عقده في نهاية ذلك العام. وقال الملك حسين إنه شعر لأول مرة منذ سنوات بإحساس من الأمل في التوصل إلى بعض الاتفاقيات. وعلى الرغم من البداية الواعدة بين الجانبين، إلا أن العلاقات لم تستمر بالود نفسه؛ بسبب الدور الثانوي الذي رسم للأردن في إطار خطط إدارة كارتر. ثمة سبب آخر لتراجع العلاقات الأردنية ـ الأمريكية تمثل بوصول حكومة يمينية إلى السلطة في إسرائيل برئاسة مناحم بيغين (Menahem Begin) في انتخابات أيار/ مايو ١٩٧٧؛ لتضع نهاية

---

(٨٧) بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس (القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١)، ص ٨٠.

لثلاثة عقود من سيطرة حزب العمل على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وكان حزباً براغماتياً يمثل أمن إسرائيل شغله الشاغل، وأسفر وصول حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل عن تغيير رئيسي في السياسة الخارجية لإسرائيل، حيث كان حزباً أيديولوجياً متمسكاً بمشروع أرض إسرائيل، ورفض أي مطالب للأردن تتعلق بالسيادة الأردنية في المنطقة، وأي حق للفلسطينيين في تقرير المصير. وقد أصاب القادة الأردنيين قلق بالغ، وكان خوفهم من أن حكومة بيغين لن تكتفي فقط بضم الضفة الغربية بل ستنفذ عمليات طرد جماعية واسعة للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، يضاف إلى ذلك أن سجل مناحم بيغين، كزعيم لجماعة إرهابية يمينية في السابق، وعضو في حكومة ليفي أشكول، كان مصدراً آخر للقلق. ووفقاً لرواية دايان وزير الخارجية الإسرائيلية؛ فإنه كان قد أجرى لقاء سرياً مع الملك حسين بلندن في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٧٧، ووجد الملك قد تغير كثيراً، ليس فقط في الشكل وإنما في الروح أيضاً، وأن ذلك قد يكون ناجماً عن قرار القمة العربية بالرباط في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، الخاص بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني وسحبه من ذلك الدور. وحين سأل دايان الملك حسين ما إذا كان يرغب في التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل على أساس تقسيم الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل، لم يتلق دايان رداً واضحاً وجلياً فحسب، بل درساً مفيداً من الملك. فقد رفض العاهل الأردني الفكرة بصورة قاطعة، وقال إنه بوصفه ملكاً عربياً لا يمكن أن يقترح على سكان قرية أن يستأصلوا أنفسهم من أشقائهم العرب ويصبحوا إسرائيليين، وإن مثل هذا الاتفاق سيعتبر غدراً، وسيتهم بأنه باع أرضاً عربية لليهود بغرض توسيع مملكته. وفي حين كان كارتر يعتقد أن من مصلحة الولايات المتحدة التوصل إلى حل بشأن المشكلة الفلسطينية، ويفضل على وجه التحديد إقامة وطن للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يكون على ارتباط بالأردن، كان بيغين يكرر على دايان في مختلف المناسبات عبارة الملك حسين التي وصف بها مقترح اقتسام الأرض بأنه أمر غير مقبول تماماً. ورأى أحد الباحثين الإسرائيليين أن المساومة بشأن الأراضي باتت خياراً مستبعداً من جانبي إسرائيل والأردن وأن الخيار الأردني قد دُفن، الأمر الذي أعطى دايان وبيغين الحرية في استكشاف الخيار المصري، وتبعاً لذلك ضاعف كل منهما المساعي الدبلوماسية الرامية إلى إقناع الرئيس أنور السادات بأن إسرائيل ترغب في الشروع في مفاوضات ثنائية[88].

(٨٨) «أسد الأردن: قصة ملك (الحلقة التاسعة): الملك حسين أعطى ديان درساً عندما طرح اقتسام الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل،» الشرق الأوسط، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧.

وفي التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، أعلن السادات عن مبادرته لزيارة إسرائيل، عندئذ التقطت حكومة مناحم بيغين الخيط ووجهت إليه دعوة، وتوالت الخطى المتبادلة، وأخذت إذاعة القاهرة تتحدث عن ترتيبات وصول الرئيس السادات إلى القدس مساء التاسع عشر من الشهر ذاته، واستقبل الشارع المصري المبادرة بحماسة[٨٩]. لعل ذلك قد حدث لأسباب أخرى لا علاقة لها بموضوع تلك المبادرة، ومنها، الضيق بالحروب وتكاليفها، والاعتقاد بأن السلام الموعود سوف يؤدي إلى حل جميع مشاكل مصر الاقتصادية... وكان هناك أيضاً إحساس المصريين بأن غيرهم من العرب ازدادوا غنى في حين أنهم ازدادوا فقراً. وفي إسرائيل رحب بيغين بالزيارة، وبادر إلى تحديد إطار المحادثات المقبلة في أن إسرائيل لن تقبل بمبدأ الانسحاب إلى خطوط ما قبل حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٧، وأنها لن تسمح بقيام دولة فلسطينية.

وعُدَّت خطوة السادات خروجاً واضحاً على الإجماع العربي كما بلوره موقف الجامعة العربية، وبدت ردود أفعال حادة؛ تتمثل بقيام كل من ليبيا والجزائر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن الجنوبية والجمهورية العربية اليمنية بتشكيل ما عرف بجبهة الصمود؛ لكي تقف ضد السادات، وكانت حكومة العراق لها الآراء نفسها المناهضة للسادات، ولكنها وقتذاك لم تنضم إلى تلك الجبهة نظراً إلى وجود عداء بينها وبين نظام الحكم في سورية. أما المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية فكانتا تدركان تماماً جوانب الموقف، ولكنها فضلتا الانتظار إلى ما تسفر عنه الأحداث.

اللافت للنظر أن إسرائيل أخذت تتحدى كارتر لإضعاف موقفه دولياً وعربياً؛ فقامت في ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٨ بغزو واسع النطاق لجنوب لبنان، وادعت أن أهداف الغزو هي تأمين المستعمرات الإسرائيلية، والقضاء على قواعد المقاومة الفلسطينية. واجتمع مجلس الأمن للنظر في هذا العدوان، وأصدر قراراً بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية على أن تقوم القوات الدولية التي شكلها المجلس بحماية الأمن في جنوب لبنان، وكانت الولايات المتحدة حريصة على سرعة إصدار هذا القرار، ومع ذلك فقد عجزت الولايات المتحدة عن إقناع إسرائيل بالانسحاب فوراً، والسماح للقوات الدولية بالوصول إلى الحدود اللبنانية[٩٠].

(٨٩) الأهرام، ٢٠/ ١١/ ١٩٧٧.

(٩٠) لم تنسحب القوات الإسرائيلية إلا في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٨، وبعد قيامها بإنشاء قوّات لبنانية تابعة لها في الجنوب اللبناني بقيادة الرائد المنشقّ سعد حداد، أرغمت القوات الدولية على التوقّف شمالي نهر الليطاني، وعدم الوصول إلى الحدود. انظر: رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

وسافر بيغين إلى واشنطن في ٢١ آذار/ مارس ١٩٧٨، وكانت قواته لا تزال تحتل الأراضي اللبنانية ورفض الاستجابة لاقتراح كارتر بإجراء تسوية على أساس الانسحاب من الأراضي العربية، بل وجه اللوم إلى الرئيس السادات واعتبره مسؤولاً عن انهيار المفاوضات التي تمت في القدس في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨؛ بسبب قراره بسحب الوفد المصري من تلك المفاوضات[٩١].

وأعلن بيغين تفسيراً جديداً للقرار رقم ٢٤٢؛ بأنه لا يقضي بانسحاب إسرائيل من الجبهات، وذكر أن إسرائيل لا تعارض فقط الانسحاب من الضفة الغربية، بل إنها غير ملزمة بالانسحاب من أي أراضٍ بما فيها سيناء، إلا أنه على استعداد لسحب القوات الإسرائيلية من سيناء على مرحلتين مع ضرورة بقاء المستعمرات الإسرائيلية فيها، ووضع كتيبة عسكرية إسرائيلية لحماية هذه المستعمرات، وهو ما سبق وذكره مناحم بيغين للسادات في الإسماعيلية. وفشل كارتر في إقناع بيغين بتعديل موقفه، فبدأت الحكومة الأمريكية تتجه نحو السادات في طلب العون؛ ليتقدم باقتراحات تُيسّر عليها مهمتها في الوساطة وذلك بقبول المزيد من التنازلات[٩٢].

وكان الرأي السائد في هذه الفترة في مختلف العواصم العربية أنه لا جدوى من تمسك السادات باتصالات مع إسرائيل، وبخاصة بعد رفض بيغين القاطع للسلام، وأنه من الأفضل أن يعلن السادات عن وقف اتصالاته الثنائية مع إسرائيل حتى يمكن عقد اجتماع عربي لمواجهة إسرائيل عن طريق موقف عربي موحد. وبعث السادات برسالة إلى كارتر يشكو فيها تصلب بيغين، ويطلب منه أن يتحرك لإنقاذ الموقف، وعندما تبين للرئيس الأمريكي أن الطريق أصبح مسدوداً تماماً أمام السادات؛ قرر إيفاد وزير خارجيته سايروس فانس (Cyrus Vance) في آب/ أغسطس ١٩٧٨ إلى إسرائيل ومصر يحمل رسالة يدعو فيها كلاً من السادات وبيغين للاجتماع معه بكامب ديفيد في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. وكان فانس قد قام بزيارة عدد من العواصم العربية من بينها السعودية والأردن، للحصول على تأييد هذه العواصم للاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد[٩٣].

---

(٩١) كان الوفد المصري قد قدّم مشروعاً للسلام خلاصته أن السلام العادل والدائم يستلزم انسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي التي احتلّت وفقاً للقرار الرقم ٢٤٢، ولمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وضرورة ضمان سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لكلّ دولة في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها من خلال محادثات تشترك فيها مصر والأردن وإسرائيل وممثلو الشعب الفلسطيني. انظر: المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٧٧.

(٩٢) رياض، المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٩٣) طه المجدوب، حرب أكتوبر: طريق السلام (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٣)، ص ١٧٤.

ويذكر أمين عام الجامعة العربية أنه قام بجولة زار فيها السعودية والأردن والعراق والكويت والإمارات والسودان؛ بهدف استطلاع الرأي في إمكانات التحرك السياسي العربي في تلك المرحلة؛ لحث واشنطن على التمسك بالحل الشامل. وقبل مقابلته للملك خالد، أطلعه الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية على محادثات فانس، وتأكيده أن الرئيس كارتر سوف يعمل على تحقيق الحل الشامل، كما أكد عدم اعترافه بحق إسرائيل في إقامة المستعمرات في الأراضي المحتلة. على هذا الأساس فإن السعودية رحبت باجتماع كامب ديفيد، وفي دمشق أكد الرئيس الأسد أن اجتماع كامب ديفيد لن يسفر إلا عن حل منفرد بين مصر وإسرائيل، وفي أثناء وجود أمين الجامعة في دمشق زاره ياسر عرفات، وأعرب عن شكه في قدرة الولايات المتحدة على تأييد قيام الدولة الفلسطينية. وفي عمان، ذكر له الملك حسين أنه غير متفائل على الإطلاق بخصوص كامب ديفيد، ولا يعتقد أنه سيؤدي إلى الحل الشامل، ولذلك كان ترحيبه بالاجتماع يشوبه الكثير من التحفظ. وحين وصل أمين الجامعة إلى بغداد في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٧٨، قال له صدام حسين إنه لا يرى فرصة لتحقيق السلام الشامل من خلال الاتصالات القائمة نظراً إلى تخاذل الولايات المتحدة، وضعف موقف الرئيس السادات. وفي الكويت، ذكر له الشيخ جابر أن السفير الأمريكي جاءه يطلب منه تأييد الكويت لاجتماع كامب ديفيد، إلا أنه أجابه أنه كان يود أن يفعل ذلك لولا أن الكويت ترى أن اجتماع كامب ديفيد لن يحقق الحل الشامل. وفي الإمارات العربية، كان الشيخ زايد غير متفائل بالاجتماع إطلاقاً، وهكذا كانت أغلبية البلدان العربية ترى أن هذا اللقاء لن يحقق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية بسبب التصلب الإسرائيلي والتراجع الأمريكي[٩٤].

وقد نجح الرئيس كارتر في إحضار السادات وبيغين سوياً إلى كامب ديفيد، واستمرت الاجتماعات بين ٥ و١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. وفي بداية الاجتماعات قام الرئيس السادات بقراءة إطار السلام الذي وضعه الوفد المصري، وكان المشروع يستند في مجموعه إلى القرار ٢٤٢، وعودة الضفة الغربية إلى الإدارة الأردنية وقطاع غزة للإدارة المصرية، لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه الأساسي في تقرير مصيره. كما طالب بانسحاب إسرائيل من القدس العربية، وفي مقابل ذلك تعهد إنهاء المقاطعة العربية، وحرية المرور في قناة السويس، على أن يتم عقد مؤتمر للسلام في جينيف يحضره ممثلو الشعب الفلسطيني بغرض عقد معاهدات

---

(٩٤) رياض، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

سلام مع إسرائيل، وطالب المشروع مجلس الأمن بضمان معاهدات السلام واحترام أحكامها[٩٥].

وكان المأخذ العربي على هذا المشروع أن الرئيس السادات أعطى لنفسه الحق في التحدث باسم البلدان العربية كافة دون تفويض من دولة واحدة، فهو يتعهد باسمها التوقيع على معاهدات سلام وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، والاعتراف الكامل بإسرائيل وتبادل العلاقات معها. إلا أن بيغين أعلن رفضه القاطع للمشروع، وكان كارتر قد وصل إلى مرحلة لم يعد يهمه فيها سوى أمر واحد هو عدم فشل المؤتمر حتى لا يتسبب ذلك في إضعاف موقفه داخلياً، وتبخرت المبادئ التي سبق له إعلانها، وبذلك تحول دوره إلى محاولة للتوفيق بين الموقف المصري والموقف المناقض له تماماً وهو موقف إسرائيل، واكتشف السادات أن المشروع الذي تقدم به تبخر تماماً، وأصبح المطروح على مائدة المفاوضات هو المشروع الإسرائيلي وحده. وهنا، اتخذ السادات قراره المفاجئ بمغادرة كامب ديفيد صباح يوم ١٥ أيلول/سبتمبر دون أن يناقشه مع الوفد المصري، وجاء كارتر مسرعاً لمقابلة السادات، وشرح له ـ كما جاء في مذكرات كارتر ـ النتائج الخطيرة التي ستترتب على قطعه المفاوضات، فقال له: إن هذا العمل سيسيء إلى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وأنه بذلك ينتهك تعهده الشخصي لكارتر، وأنه يتنكر بذلك لتعهداته ويسيء إلى سمعته العالمية باعتباره رجل السلام الأول، وأن أعداءه في الوطن العربي سوف يؤكدون صحة دعواهم بأن زيارته للقدس كانت عملاً خاطئاً وأخرق[٩٦].

ويبدو أن السادات استجاب لكارتر حيث تم التوقيع في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، على اتفاقيتين: اتفاقية «إطار للسلام في الشرق الأوسط»؛ والتي قصد بها التعامل مع القضية الفلسطينية، واتفاقية «إطار للسلام بين إسرائيل ومصر»[٩٧].

تنازعت الرأي العام العربي ذاته الحيرة في ما يجري، وبين عدم القبول، وعدم الاقتناع استحكم الارتباك الذي كان أول مظاهره توقيع ميثاق العمل القومي المشترك ما بين سورية والعراق في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، وفي مقدمته «أن هذا الميثاق

---

(٩٥) معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع (القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٧٩)، ص ١١٧ ـ ١١٩.

(٩٦) رياض، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(٩٧) عرضت الصحف المصرية اليومية لملامح الاتفاقيتين بإيجاز مع صور لمراسم التوقيع والكلمات التي ألقاها كارتر والسادات وبيغين. انظر: الأهرام، ١٨/٩/١٩٧٨؛ الأخبار، ١٨/٩/١٩٧٨، والجمهورية، ١٨/٩/١٩٧٨.

جاء استجابة للمسؤولية القومية التاريخية التي تقع على عاتق قيادتي القطرين العراق وسورية، وانسجاماً مع إيمانهما العميق بمبادئ القومية العربية والوحدة العربية، وإدراكاً منهما للأخطار الكبيرة التي تحدق بالأمة العربية، وبخاصة في المرحلة الراهنة من جانب التحالف الاستعماري الصهيوني الذي ازداد خطورة وتفاقماً بتوقيع الاتفاقيات الخيانية بين النظام المصري والعدو الصهيوني. وقد قررت قيادتا الوفدين إنشاء هيئة سياسية عليا مشتركة من قيادتي القطرين تتولى الإشراف على كافة شؤون العلاقات الثنائية بين القطرين في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية وغيرها، وتحقيق التنسيق والتكامل بينهما باتجاه الأهداف الوحدوية التي حددها هذا الميثاق»[٩٨].

وفي مؤتمر القمة المنعقد في بغداد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، قررت البلدان العربية رفض اتفاقيتي كامب ديفيد لأنهما «تمسان حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتمتا خارج إطار المسؤولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مؤتمرات القمة العربية، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية»، وترتيباً على هذه المقدمات قرر المؤتمر «عدم التعامل مع ما يترتب على اتفاقيتي كامب ديفيد من نتائج ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار»، كما قرر المؤتمر نقل مقر الجامعة العربية وتعليق عضوية مصر مؤقتاً (ريثما تتوافر الظروف السياسية المناسبة لعودة مصر إلى حظيرة الأمة العربية)، وتطبيق قوانين المقاطعة على الشركات والأفراد المتعاملين في مصر مع إسرائيل والتمييز بين الحكومة والشعب في مصر (تحفظت سلطنة عمان على هذين القرارين). كما كانت السعودية والأردن والبلدان العربية المعتدلة ما زالت تأمل في عدم حدوث مثل تلك القرارات. ومن المؤسف أن البلدان العربية التي اجتمعت في قمة بغداد من أجل توحيد كلمة العرب دخلت في صراع مميت بعضها ضد بعض[٩٩].

ويبدو أن الولايات المتحدة أرادت ترطيب قلب السادات، فبدأت مرحلة جديدة من العلاقات مع مصر، وإبان رحلة وزير الدفاع هارولد براون (Harold Brown) إلى المنطقة، في شهر شباط/فبراير ١٩٧٩، تم بحث مسألة تزويد مصر بالأسلحة لقاء التسهيلات التي ستمنح لبلاده، وخلال زيارة كارتر للشرق الأوسط في آذار/

(٩٨) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.
(٩٩) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣٢٤.

مارس من العام ذاته، تمت مناقشة المواقع الاستراتيجية لمصر والدور الذي تستطيع أن تلعبه في كل من الوطن العربي وأفريقيا. وفي هذا الوقت تم توقيع عدة اتفاقيات للتعاون بين البلدين في الإنتاج المشترك لبعض المواد العسكرية، وانطلاقاً من تدهور الموقع الأمريكي في المنطقة الناجم عن الثورة الإيرانية وعُزلة السادات في الوطن العربي، وجدت إدارة كارتر أنه من الضروري تدعيم موقع السادات في السلطة وتزويده بالأسلحة المتطورة[(١٠٠)].

وكان من البدهي أن تكون السعودية هي الدولة التي سعت الولايات المتحدة بأكبر قدر من اللهفة إلى كسب تأييدها لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ومن ثم توجه إلى الرياض، في ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٩ للاجتماع بالقادة السعوديين، وفد رفيع المستوى يضم زبيغنيو بريزنسكي (Zbigniew Brzezinski) مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، ووكيل وزارة الخارجية وارين كريستوفر (Warren Christopher)، والجنرال ديفيد جونز رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان[(١٠١)]. وفي اليوم التالي من تلك الزيارة أعلن وزير الخارجية الأمير سعود أن حكومته تقف إلى جانب بقية أعضاء الجامعة العربية في معارضة معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية[(١٠٢)].

وهكذا أضحت مصر في حالة قطيعة كاملة مع البلدان العربية التي تعارض المبادرة. وأمام الانتقادات العربية الموجهة ضد السادات، قام بقطع العلاقات مع دول جبهة الصمود، وأغلق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة، بالإضافة إلى قيامه بتدعيم روح القومية المصرية التي ترتكز على الشعور بأن مصر قد سبق لها أن قدمت أضخم التضحيات بالدماء والأموال؛ نيابة عن العرب الذين راحوا يظهرون العقوق ونكران الجميل.

ولم يعبأ السادات بما حدث في طرابلس وبغداد ومضى قدماً، وتم التوقيع على اتفاقية واشنطن في السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٧٩، التي أنهت الحروب التي استمرت لفترة ٣١ عاماً بين مصر وإسرائيل. وبموجب القرار المتخذ في بغداد على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمال ما بين السابع والحادي والثلاثين من الشهر ذاته؛ رداً على توقيع مصر لهذه الاتفاقية، تم وقف عضوية مصر في جامعة الدول العربية.

---

(١٠٠) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

(١٠١) Jimmy Carter, *Public Papers of the Presidents of the United States* (Washington, DC: United States Government Printing Office, 1980), p. 436.

(١٠٢) الأهرام، ١٩/ ٣/ ١٩٧٩.

وفضلاً عن غرابة هذا التعبير في تاريخ الجامعة وميثاقها، فقد تضمن القرار قطع البلدان العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، والسعي إلى تعليق عضويتها في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأن تكون مدينة تونس مقراً مؤقتاً لجامعة الدول العربية، اعتباراً من تاريخ التوقيع على معاهدة الصلح مع إسرائيل، كما أوقفت البلدان العربية البترولية مساعداتها المالية واستثماراتها التي كانت تعتبر أمراً بالغ الأهمية لمصر، ولم يعد صِداماً مع مبادرة قام بها سياسي يجوز الصدام معه، وإنما تحول ـ ولو مؤقتاً ـ إلى صدام مع شعب لا يجوز الصدام معه، وتم انتخاب المحامي التونسي الشاذلي القليبي أميناً عاماً للجامعة العربية، وهو أول أمين عام غير مصري يشغل هذا المنصب في خلال أربعة وعشرين عاماً من عمر هذه المنظمة، وكان قرار عزل مصر عن أمتها العربية بكل أسبابه ونتائجه قد أثار شجناً في نفوس المصريين والعرب جميعاً. وهكذا تفرقت السبل بين الجامعة العربية وبين أكبر دولة عربية حول كيفية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣.

وفي مؤتمر القمة العاشر، الذي عقد في تونس في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، بدعوة من الرئيس الحبيب بورقيبة، صدر عن المؤتمر بيان ختامي، أُعِيد فيه تأكيد القرارات التي سبق اتخاذها في بغداد في الشهر ذاته من العام السابق (١٩٧٨) ومنها:

ـ تجديد الإدانة العربية لاتفاقيتي كامب ديفيد.

ـ التصدي لمؤامرة الحكم الذاتي، وتوسيع نطاق التضامن العالمي مع نضال الشعب الفلسطيني، من أجل إفشال مخططات الاحتلال الصهيوني وهزيمته.

ـ إدانة قرار النظام المصري بتزويد إسرائيل من مياه النيل، واستمرار إحكام المقاطعة لذلك النظام[١٠٣].

كما ورد قرارٌ يتعلق بالعلاقات العربية ـ الأمريكية، إلا أنه كان قراراً مع وقف التنفيذ، وجاء فيه «يرى المؤتمر أن الولايات المتحدة تشكل السند الأساسي للعدو الصهيوني، وذلك بالدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي تقدمه إليه، وبالتالي فإنها برغم حجم مصالحها مع الوطن العربي توظف إمكاناتها لصالح العدو، ولذا فإن

---

(١٠٣) الأهرام، ٢١/١١/١٩٧٩.

العمل العربي المقبل يجب أن يأخذ في الاعتبار ما يلي: إدانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة في ما يتعلق بدورها في عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، مع التأكيد بأن استمرار هذه السياسة سوف ينعكس سلبياً في العلاقات والمصالح بين الدول العربية والولايات المتحدة، ولم يكن لهذا القرار تأثير عليها، فقد كانت متأكدة من أنه تهديد غير قابل للتنفيذ بسبب الأوضاع العربية نفسها، وعدم قدرة البلدان العربية على اتخاذ موقف موحد في هذا الشأن[١٠٤].

وإذا كان نجاح المغرب بالمساهمة في تسهيل طريق السادات إلى الصلح مع إسرائيل، قد رفع من وتيرة الرهان الأمريكي على دوره في ملف الصراع العربي ـ الصهيوني، فإن انتقال مقر جامعة الدول العربية إلى تونس ـ عقب كامب ديفيد ومقاطعة مصر عربياً ـ هو ما زاد من جرعة الاهتمام الأمريكي بعلاقة منطقة المغرب العربي ككل بهذا الملف[١٠٥]. ولعل هذا الأمر كان من وراء المشروع الذي قدمته سورية في مؤتمر فاس، وكان رد السادات عليه الدعوة إلى إقامة جامعة الشعوب الإسلامية.

• جامعة الشعوب الإسلامية ١٩٨٠

انعقد مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي بمدينة فاس بالمغرب في ٨ أيار/ مايو ١٩٧٩، وقد وافق المؤتمر في الجلسة الأولى على مشروع قرار سوري تضمن:

ـ تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع المؤسسات والمنظمات والهيئات المنبثقة عنها حتى تزول الأسباب التي دعت إلى ذلك.

ـ استمرار التعاون مع شعب مصر الإسلامية الشقيق ومع أفراده؛ عدا المتعاونين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني.

وصدر القرار ثم تبعته مناقشات أوضحت خلالها سلطنة عمان أنها لا توافق على القرار ولا تشترك في التصويت عليه، ويبدو أن السودان قد أبلغ الأمانة العامة بعد انتهاء الجلسة بموقف مماثل. ومن الملاحظ أنه، خلال الجلسة الأولى، جرت مناقشات

---

(١٠٤) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣١٥.

(١٠٥) بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي».

ساخنة حوله أوضحت خلالها وفود ست دول أفريقية عدم اشتراكها هي الأخرى في قرار الوقف[١٠٦].

وجاء رد مصر على وقف عضويتها في المنظمة يوم ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، حين قال السادات في خطابه بمجلس الشعب المصري «إن تحدي الرافضين العرب للشرعية العربية والدولية، وتمزيقهم للروابط والالتزامات القومية، ووقوفهم مع الأعداء ضد المصالح العليا المشتركة، كل ذلك لم يغيّر من حقيقة مصر العربية الإسلامية بل زادها قوة وثباتاً وفاعلية... وأن مصر قلب المنطقة العربية منذ العصور القديمة، وقلب العالم الإسلامي لأكثر من ألف عام، وقد حرصت دائماً وستظل حريصة على الوفاء بالتزاماتها العربية والإسلامية، وأن مصر قد سبقت غيرها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الغزو السوفياتي لأفغانستان، كما أنها أكدت وتؤكد استعدادها لأداء التزاماتها القومية تجاه الشعوب العربية الشقيقة التي يهددها العدوان[١٠٧].

وباسم مصر العربية الإسلامية دعا الرئيس السادات إلى إقامة جامعة للشعوب العربية والإسلامية. وقد رأى سيد نوفل الأمين العام المساعد للجامعة العربية وقتذاك، أنها دعوة أملتها مقتضيات الفراغ والتشتت الراهنين في العالمين العربي والإسلامي، ومسؤولية الجيل الحاضر تجاه الأجيال القادمة، وأن العمل العربي المشترك في نطاق الجامعة العربية أقيم منذ خمسة وثلاثين عاماً، ولكنه لم يستطع تحقيق أي من أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرسومة، وكان مصدر ذلك هو القصور في تحديد الواجبات والالتزامات، وفقدان أداة التنفيذ والمتابعة والتطوير، ومعالجة قضايا العصر بأسلوب الماضي، والتخلف عن مسايرة التقدم البشري المذهل في مرحلته الحالية، كما أن التنادي بالتعاون الإسلامي قد بدأ منذ عشرين عاما، لكنه قام بغير التزام تعاهدي بين الدول الإسلامية، بل استهدف في الأصل مقاومة العمل العربي المشترك، بدل التعاون معه في سبيل المصالح العربية الإسلامية العامة، واكتفى بعقد المؤتمرات والندوات واستخدامها إعلامياً؛ دون أن تكون لها خطط عملية وإنجازات مؤثرة. ولهذا ظل التعاون الإسلامي مثل التعاون العربي لا يتقدم، ولم يكن مناص أمام هذا الجمود والتخلف من إقامة العمل العربي والإسلامي المشترك على قواعد جديدة، من وحدة الفكر السياسي والدفاعي والاقتصادي والاجتماعي، وتأسيس الإرادة الإسلامية العربية على أساس هذه الوحدة الفكرية، ومباشرة العمل المشترك بأسلوب العصر، وذلك يستلزم أن تعبّر

(١٠٦) الأهرام، ٩/ ٥/ ١٩٧٩.
(١٠٧) الأهرام، ٢٩/ ١/ ١٩٨٠.

جامعة الشعوب العربية والإسلامية عن الرأي العام المستنير، وأن ترسم قواعد المستقبل الأفضل، وأن تنأى بجانبها عن معترك الخلافات العربية والإسلامية الراهنة[١٠٨].

وهكذا جاء الرد المصري على وقف عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي. بالدعوة إلى إقامة جامعة للشعوب العربية والإسلامية؛ لتحل محل تلك المنظمة بل والجامعة العربية التي أرادها السادات أن تكون جامعة للشعوب وليست جامعة دول وحكومات. بيد أن هذه الدعوة لم يكتب لها الدوام، وانتقل صاحبها السادات إلى جوار ربه، وانتقلت دعوته إلى صفحات في تاريخ العرب المعاصر، تُقرأ ويتبين منها كيف كان الحكام العرب يعالجون خلافاتهم السياسية.

ولعلنا نشير إلى أنه منذ وقف عضوية مصر في المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٩، حدثت تطورات هامة في مصر والوطن العربي ومنها:

ـ في ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٠ قام زبيغنيو بريزنسكي مستشار الرئيس كارتر، ووارن كريستوفر نائب وزير الخارجية بالتوقف في الرياض لمناقشة التعاون العسكري مع السعودية، وأن يطلعوا قادتها على نتائج المحادثات التي أجرتها البعثة الأمريكية في باكستان لاقتراح تقديم مساعدة عسكرية لباكستان من أجل مقاومة عدوان سوفياتي محتمل، لكنّ المسؤولين الأمريكيين واجهوا صعوبات جمة في إقناع القادة السعوديين، وبعد حين أعلن وزير الخارجية سعود الفيصل، في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٠، أن إقامة قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة لن يؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بالدولة التي تستضيفها[١٠٩].

ـ إعلان صدام حسين في الثامن من الشهر ذاته؛ ما أسماه الميثاق القومي بشأن تنظيم العلاقات بين البلدان العربية، وجاء في صدره أن «العراق يجد نفسه مدعواً إلى المبادرة بإصدار ميثاق لتنظيم العلاقات القومية بين الأقطار العربية أولاً، وتعهداً من الأمة العربية تجاه الدول المجاورة للوطن العربي التي تعلن احترامها لهذا الميثاق والالتزام به ثانياً، وتضمن هذا الإعلان ثمانية مبادئ، من أهمها:

ـ رفض وجود الجيوش والقوات العسكرية وأي قوات وقواعد أجنبية في الوطن العربي أو تسهيل وجودها بأي صيغة من الصيغ وتحت أي ذريعة أو غطاء.

---

(١٠٨) «من مذكرات سيد نوفل،» أكتوبر (القاهرة)، العدد ١٧١ (٣ شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص ٢٠.
(١٠٩) جريسون، العلاقات السعودية ـ الأمريكية: في البدء كان النفط، ص ٩٤.

ـ تحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة من قبل أي قطر عربي ضد أي قطر عربي آخر، وفض أية منازعات يمكن أن تنشأ بين البلدان العربية بالوسائل السلمية، ويطبق هذا المبدأ على علاقات الأمة العربية وأقطارها مع الأمم والدول المجاورة للوطن العربي إلا في حالة الدفاع عن السيادة ضد التهديدات التي تمس أمن الأقطار العربية ومصالحها الجوهرية.

ـ تأكيد التزام الأقطار العربية بالقوانين والأعراف الدولية في ما يتعلق باستخدام المياه والأجواء والأقاليم من قبل أي دولة ليست في حالة حرب مع أي قطر من الأقطار العربية.

ـ تلتزم الأقطار العربية بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي، وتتعهد الأقطار العربية المقتدرة اقتصادياً بتقديم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للأقطار العربية بالشكل الذي يصونها من احتمالات الاتكال على القوى الأجنبية بما يمس استقلالها وإرادتها القومية.

وقد أكد العراق أن هذا الإعلان لا يشكل بديلاً لميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي القائمة بين بلدان الجامعة[١١٠].

ـ أصدر حزب البعث السوري بياناً حول تحقيق الوحدة الاندماجية بين سورية وليبيا في الثالث من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، جاء فيه: «إن القطر العربي السوري في مشرق الوطن العربي، والقطر العربي الليبي في مغربه بما يمثلان من صمود في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية، وتناديهما لتحقيق الوحدة الاندماجية بينهما إنما يمثلان إرادة الأمة العربية في رفضها للعزل بين مغرب الوطن ومشرقه وإصرارهما على أن اغتصاب قلب الوطن العربي فلسطين وإقامة التحالف بين العدو الصهيوني وبين النظام المصري... لا يمكن أن يحول دون تحقيق إرادة الأمة في الوحدة».

وفي العاشر من الشهر ذاته صدر إعلان طرابلس بشأن إقامة دولة الوحدة بين سورية وليبيا، واعتبارهما دولة واحدة لها سيادة كاملة على القطرين، ولها شخصية دولية واحدة تحقق الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الكاملة بين القطرين وفي جميع المجالات، وستناضل دولة الوحدة لإقامة المجتمع العربي الاشتراكي الجماهيري الموحد، السلطة فيه للشعب من خلال مؤسساته الديمقراطية ومؤتمراته ولجانه الشعبية؛

---

(١١٠) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٤٨٥ ـ ٤٨٦.

لتحقيق الانعتاق النهائي من مختلف أوجه التسلط والاستغلال والاستعباد، وتعمل هذه الدولة على تعزيز الجبهة القومية للصمود والتصدي باعتبارها حلقة عربية رئيسية في المواجهة والتصدي لمخطط ثلاثي معسكر داوود المتمثل بالإمبريالية الأمريكية والعدو الصهيوني ونظام السادات العميل، وهذه الدولة نواة للوحدة العربية الشاملة، وبالتالي فهي مفتوحة لكل قطر عربي يرغب في الانضمام إلى مسيرتها الوحدوية النضالية ويلتزم مبادئها. وأخيراً؛ صدر بيان سوري-ليبي حول المحادثات الوحدوية بين البلدين في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠، يفيد بأن القيادتين الثوريتين في جمهورية سورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية؛ وقد اتفقتا على تشكيل قيادة الثورة من قيادتي القطرين، تقود العمل الوحدوي إلى أن يتم وضع مشروع الوحدة ومؤسساتها موضع التطبيق[١١١].

- أكد البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية في العاصمة الأردنية في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، عزم القادة العرب على إسقاط اتفاقيتي كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، والموافقة على استمرار مقاطعة مصر، ومن اللافت للنظر أن برنامج مواجهة العدو الصهيوني تضمن لأول مرة نصاً صريحاً رافضاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، والتأكيد أنه لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة القضية الفلسطينية[١١٢].

ويرى أحد الباحثين[١١٣] أنه من المفارقات أن مصر، كانت هي التي تزعمت الاتجاه المتشدد داخل مجلس الجامعة عقب حرب ١٩٤٨، عندما تردد عن احتمال إقدام الأردن على عقد معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل، وقدمت بنفسها مشروع قرار تمت الموافقة عليه بالإجماع، جاء فيه «لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل»، وأصبحت هي الضحية الأولى له بعد أن أقدم الرئيس السادات، منفرداً، على زيارة القدس ووقع مع إسرائيل معاهدة صلح منفردة عام ١٩٧٩، في حين أكد الأمين العام للجامعة العربية أن القول بأن توقيع الرئيس السادات على معاهدة السلام مع إسرائيل كان السبب في الخلافات العربية القائمة وقتذاك يبعدنا عن الحقيقة ولا يتيح لنا معالجة

---

(١١١) المصدر نفسه، ص ٤٩٧-٤٩٨.

(١١٢) الأهرام، ٢٦/ ١١/ ١٩٨٠.

(١١٣) حسن نافعة، «الجامعة العربية في ظل التسوية.. سيناريوهات المستقبل،» عالم الفكر (الكويت)، السنة ٢٥، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ١٩٩٧)، ص ٤١.

أخطائنا؛ إلا أن الأمر الذي لا شك فيه أن السياسة التي اتبعها السادات تسببت في ازدياد التشتت العربي، فقد أدت إلى عزل مصر عن الدول العربية، وإحداث خلل خطير في التوازن الاستراتيجي العربي-الإسرائيلي، وهي سياسة تتناقض تماماً مع دور مصر الرائد في مجال العمل القومي العربي الجماعي[١١٤].

وعلى مدى عشر سنوات كاملة ظلت مصر واقفة خارج نطاق التيار السائد للسياسات العربية، إلا أن عزلتها لم تكن كاملة على الإطلاق، فمعظم مئات الألوف من المصريين العاملين في البلدان العربية البترولية ظلوا قائمين بالعمل في وظائفهم، كما أن القاهرة ظلت أهم مركز للحياة الثقافية العربية، ومع أن عدد الزائرين العرب لمصر تناقص ولكن التعاقدات مع القطاع الخاص استمرت في تعاقب.

بيد أن أجهزة الإعلام في أكثر البلدان العربية أخذت تشن هجوماً عنيفاً على مصر والسادات، ولم تكن اتفاقية كامب ديفيد إلا ذريعة، تلهفها الغرب بل وإسرائيل، لتدفع البلدان العربية إلى مقاطعة مصر، ومن ثم تنعزل مصر عن وطنها العربي. وعندنا أن السبب الرئيس هو الفيتو العالمي على أي نمو مصري، لأن نمو مصر وقوتها يعني إخراج النفوذ الأجنبي من المنطقة العربية، وهذه حقيقة أدركتها القوى العالمية من قرون مضت، فما من قوة عالمية تريد مصر قوية، أو قاطرة للوطن العربي مؤثرة في أحداثه وتحركاته؛ وسواء اتجهت إلى الشرق أو الغرب، فلن يسمح لها بالانطلاق، بل لا بد لها من أن تنتزع ذلك انتزاعاً.

لقد اضطر السادات إلى السير في طريق السلام؛ وهو ما يدغدغ مشاعر الغرب وبخاصة الشعوب الأوروبية التي عانت الويل في الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت نفسه كشف الأوراق التي تستثمرها إسرائيل لكسب تعاطف العالم آنذاك، بينما كانت الخطة الإسرائيلية تقضي باستمرار الأمر الواقع حتى يتغير التكوين البشري للمناطق المحتلة، وتصبح سيناء فضلاً عن الجولان والضفة الغربية مثل عكا وحيفا ويافا، ومن يطالب بها على أساس عروبتها فهو يسبح في خياله أو مسّه خبل في نظر الرأي العام العالمي بل حتى في نظر العرب.

باختصار؛ إن القوة الوحيدة التي كانت تتحرك وقتذاك، في مواجهة إسرائيل هي مصر، ولذلك من البدهيّ أن تتعرض لحملة إعلامية، سواء من أجهزة تخضع لإسرائيل، أو من دول الرفض التي لا تريد إحراج نفسها أمام مواطنيها والشعوب العربية بسؤالها؛

---

(١١٤) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣٠٨.

ما دامت الحرب هي التوريط، ولا أحد على استعداد لخوضها، أو لصد اعتداء إسرائيلي على بلد عربي، فما الخطأ في التحرك الدبلوماسي؟ ولعل كل هذا ما كان يدور في تفكير السادات حين أخذ يعزف على نغمة القومية المصرية، والاستياء المصري إزاء العرب الآخرين، ثم أعلن أن العرب ينبغي عليهم «أولا» أن يلتمسوا العفو من مصر في حالة رغبتهم في الحصول على المساعدة منها.

وإذا كان البعض ما يزال يتهم مبادرة السلام المصرية بأنها مزقت الصف العربي، فلم يحدث أبداً أن كانت كلمة العرب متحدة كما حدث حينذاك، فباستثناء المغرب وسلطنة عمان والسودان، فالعرب جميعهم اتفقوا على رفض سياسة مصر إما علناً أو بالصمت، وتحاشي كل ما يشير إلى تأييدهم لمصر.

واللافت للنظر أن جبهة الصمود والتصدي ما لبثت أن ترنحت في إثر اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبدأ الوطن العربي يتفكك من جديد، وكانت النتيجة أن سياسة التسوية المنفردة التي انتهجتها مصر أضعفت حتى موقف مصر التفاوضي نفسه في مواجهة إسرائيل، كما أن سياسة عزل مصر التي تبنتها الجامعة العربية أضعفت الوطن العربي نفسه وعرضته للمزيد من التفكك والانهيار، وصب ذلك كله في مصلحة إسرائيل التي اتسم موقفها بتعنت متزايد، وبدا عجز الوطن العربي كله مزرياً حين قررت إسرائيل غزو لبنان لتوجيه ضربة قاصمة إلى المقاومة الفلسطينية وإخراجها من هناك، ولمحاولة فرض معاهدة سلام على لبنان، في الوقت الذي كانت فيه القوات الإسرائيلية تحاصر عاصمتها، وتعذّر على الوطن العربي أن يتبنى استراتيجيا بديلة تستطيع أن تتجاوز كامب ديفيد، أو تقدم شروطاً أفضل منها.

هذا ما أكده الأمين العام للجامعة العربية وقتذاك؛ حين قال إن الميثاق القومي الموقع بين العراق وسورية ضل طريقه، وحل الشقاقُ والنزاعُ بينهما، واختلفت سورية والأردن، وجرت محاولة للقضاء على منظمة التحرير في لبنان، واختلفت المنظمة مع سورية. وقد أثبتت الخلافات العربية أنها أقوى سلاح تمتلكه إسرائيل، فاستغلت هذه الخلافات وأغارت على بغداد، واجتاحت لبنان بحجة القضاء على المقاومة الفلسطينية، وارتكبت المذابح في صبرا وشاتيلا، وهاجمت المواقع السورية في سهل البقاع، وأحدثت خسائر جسيمة في سلاح الطيران السوري[١١٥].

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

سابعاً: الوحدة العربية بين القواعد الأمريكية ومبدأ كارتر

١ ـ تسهيلات وقواعد

ليس من شك أن جُلّ اهتمام الولايات المتحدة بالوطن العربي يكاد ينحصر في ثلاثة أمور: المواد الخام وبخاصة النفط، وفتح الأسواق لتصريف منتجاتها العسكرية والمدنية بشتى أنواعها، ومنع التغلل الشيوعي والأفكار المضادة للغرب؛ لضمان مصالحها وأمن مواطنيها، ومن ثم سعت حثيثاً إلى ربط البلدان العربية بتحالفات غربية، وإقامة قواعد عسكرية في المناطق التي تؤمن لها تلك المصالح.

وتعد منطقة الخليج في مقدمة المناطق التي أولتها العناية؛ لأنها كانت أقرب المياه الدافئة إلى الاتحاد السوفياتي، وأنها مخزن النفط الذي ظهرت أهميته إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). ومنذ تشكيل قوة الشرق الأوسط البحرية الأمريكية في العام ١٩٤٩؛ أخذت هذه القوة تستفيد من تسهيلات في مرفأ الجفير في البحرين؛ وذلك بموجب اتفاقيات غير رسمية مع بريطانيا في بادئ الأمر. وفي أواخر عام ١٩٧١؛ تم التوصيل إلى اتفاقية مع حكومة البحرين تقضي بالاستمرار في استخدام تلك التسهيلات، بالإضافة إلى المرفأ وخدماته من مستودعات تخزين، ومركز اتصالات. وخلال السبعينيات تعرضت هذه التسهيلات لانتقادات كثيرة، وبشكل خاص عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ما دفع حكومة البحرين إلى توقيع اتفاقية جديدة عام ١٩٧٧، لم تعد بموجبها المقر الرئيسي لقوة الشرق الأوسط، إلا أنها منحت الولايات المتحدة حق الأولوية في استخدام ميناء سلمان بالجفير[١١٦].

في ما يتصل بسلطنة عمان؛ فإنها تعد أحد أهم مواطئ القدم الاستراتيجية في شبه الجزيرة العربية، وقد بدأت العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣؛ عندما أعلنت الإدارة الأمريكية أن عُمان دولة مؤهلة لاتفاقيات بيع الأسلحة، ومع ذلك بقي النفوذ البريطاني فيها قوياً؛ نتيجة وجود عدد كبير من الضباط البريطانيين الذين يشكلون العمود الفقري لقوات السلطان قابوس. وفي عام ١٩٧٤ أطلع السلطان حلفاءه البريطانيين على اهتمام الأمريكيين بالنسبة إلى استعمال قاعدة مصيرة؛ التي تعتبرها الدوائر العسكرية الأمريكية نافذة استراتيجية تطل على منطقة الخليج، وفي عام ١٩٧٥ زار السلطان قابوس واشنطن؛ حيث كُرِّمَ في البيت الأبيض

---

(١١٦) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

وقدمت له بعض صفقات الأسلحة. ومع ذلك؛ بقيت بريطانيا المورد الرئيسي للأسلحة إلى عمان، وفي آذار/ مارس ١٩٧٧، إثر تخلي بريطانيا عن استخدام المطار في مصيرة، استطاعت الولايات المتحدة أن تضمن الاستمرار في استخدامه دون التوصل إلى اتفاق رسمي حول الموضوع. ولا شك في أن الاهتمام الأمريكي بعُمان تضاعف إثر انسحاب قيادة القوات البحرية الأمريكية من البحرين في تموز/ يوليو ١٩٧٧[١١٧]، كما كانت الثورة الإيرانية التي هزت عرش الطاووس في شباط/ فبراير ١٩٧٩، تنذر بقيام تخريب عام بالإمارات والمملكة؛ في حين دفع تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر من العام ذاته إلى افتراض أن موسكو توشك أن تحقق مشروعها القديم الرامي إلى النفاذ إلى البحار الساخنة في المحيط الهندي والخليج[١١٨].

ولقد حاولت الولايات المتحدة إنشاء حلف دفاع إقليمي يضم البلدان الخليجية؛ لكنها فشلت بسبب تخوف الأخيرة من النتائج السياسية المحلية والعربية التي قد تترتب على ذلك؛ وبسبب معارضة شعوب المنطقة لسياسة الأحلاف، وكانت الولايات المتحدة قد أخذت في بداية عام ١٩٧٦ تعمل جاهدة لإقامة ما يسمى بميثاق أمن الخليج، وفي أواسط ١٩٧٨ واصلت الولايات المتحدة جهودها لإقامة حلف عسكري في منطقة الخليج، كما أُثيرت وقتذاك فكرة إنشاء منظمة معاهدة الشرق الأوسط (METO)) Treaty Organization Middle East)، الذي اقترح أن تنضم إليه إسرائيل ومصر والسعودية وعمان والصومال وبعض الدول الأخرى. ولقد حاول وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون (Harold Brown)؛ خلال زيارته للخليج في شباط/ فبراير ١٩٧٩ إقناع المسؤولين الخليجيين، للمشاركة في الحلف العسكري المنوي إنشاؤه؛ أو على الأقل في الموافقة على إقامة قواعد عسكرية أمريكية في دول المنطقة. إلا أن الاقتراحات الأمريكية لقيت معارضة شديدة من قبل الدول الخليجية، وبعد فشل الولايات المتحدة في إقناع الدول النفطية في تقديم التسهيلات العسكرية الضرورية لعمل قوات الانتشار السريع، لجأت إلى الدول غير النفطية وفي مقدمتها مصر والصومال وكينيا وعُمان للقيام بهذه المهمة[١١٩].

---

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

(١١٨) هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس، ط ٢ (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ١٩٩٣)، ص ٥٠٨.

(١١٩) شكر، المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٣.

وفي عمان وقّعت الولايات المتحدة في حزيران/يونيو ١٩٨٠ اتفاقية تتيح لها الوصول إلى القواعد العسكرية العمانية واستخدامها، وفي واقع الأمر مثلت التسهيلات الاستراتيجية واللوجستية العمانية إغراء شديداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ بسبب موقع عمان المتميز على مضيق هرمز من ناحية، وللأهمية القصوى للقواعد العسكرية العمانية في توفير الغطاء الجوي اللازم للأسطول الموجود في مياه الخليج من ناحية ثانية. وبمقتضى الاتفاقية الأمنية المعقودة مع سلطنة عُمان، تتمكن القوات الأمريكية من الوصول بحرية إلى القواعد العسكرية العُمانية، واستخدامها في الظروف التي يستفيد فيها البلدان من هذا الاستخدام، وأهم هذه القواعد؛ هي قاعدة مصيرة الجوية التي لا تبعد عن مضيق هرمز أكثر من أربعمائة ميل فقط، وميناءي قابوس وصلالة[١٢٠].

ولعلنا نستبق التسلسل الزمني للأحداث، ونشير إلى أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قام بشن نقد علني لعُمان في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١؛ لخروجها على السياسة السعودية غير المنحازة، بتعاونها مع تدريبات النجم الساطع العسكرية الأمريكية؛ لتطوير قدرة عمان على الرد على أي تهديد لأمن الخليج. وبالمثل؛ عندما قام وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر (Casper Weinberger) بزيارة السعودية في شباط/فبراير ١٩٨٢؛ لاقتراح إقامة تعاون سعودي ـ أمريكي أوثق في تقوية الدفاع الإقليمي الخليجي، وُوجه باستقبال سعودي فاتر، وأصر السعوديون على أنهم ينظرون إلى إسرائيل ـ وليس الاتحاد السوفياتي ـ باعتبارها التهديد الرئيسي لاستقرار الشرق الأوسط[١٢١].

٢ ـ مبدأ كارتر

كان هنري كيسنجر في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٥؛ قد أكد لرئيسه نيكسون في المكتب البيضوي «لو بقي الشاه في مكانه لعدد كافٍ من السنوات، فلا شك في أنه سيكون له دور أساسي، إن لم يكن له الدور الحاسم، بين القوى الإقليمية للمساعدة في ضمان الاستقرار في منطقة الخليج العربي... وإنها نقطة أساسية في سياستنا على مدى

(١٢٠) صلاح العقاد، «سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية،» السياسة الدولية، العدد ٦٠ (نيسان/أبريل ١٩٨٠)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(١٢١) *New York Times* (February 1982), p. 5.

السنوات الأخيرة أن نشجع إيران على زيادة تعاونها مع الدول المعتدلة الأخرى المعادية للشيوعية في منطقة الخليج؛ وبخاصة المملكة العربية السعودية»[١٢٢].

وحين تولى كارتر الرئاسة في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧؛ تبنى مبدأ نيكسون، وواصل الاعتماد على شاه إيران للحفاظ على الاستقرار السياسي، ومنع تدخل الاتحاد السوفياتي في منطقة الخليج. ولكن شهية الشاه التي كانت تبدو مفتوحة للعتاد العسكري الأمريكي أعطت الرئيس الجديد فرصة للتأني، بيد أن الثورة المعادية للغرب التي هزت إيران، وأسقطت أسرة بهلوي في أوائل ١٩٧٩؛ جعلت صنّاع السياسة الأمريكية يتدافعون من أجل استراتيجيا جديدة في المنطقة[١٢٣]. ولا شك في أن الأمريكيين يدافعون عن تصورهم لمضمون وأساليب استراتيجيتهم الخليجية الجديدة؛ استناداً إلى جملة من العوامل والأسباب التي يذكرونها على النحو التالي:

ـ الاحتلال العسكري السوفياتي لأفغانستان الذي يصرون على أنه مؤشر واقعي على تصاعد أخطار التهديد السوفياتي، واقترابه الحثيث من منطقة الخليج، وأنه مجرد البداية نحو زحف أبعد إلى إيران وإلى غيرها من الدول النفطية الرئيسية هناك؛ طالما تسنح الفرصة بذلك مستقبلاً.

ـ التدهور الحاد الذي أصاب قوة إيران التي كانت ركيزة أساسية من ركائز القوى الأمريكية في المنطقة، وذلك بفعل تفكك أوضاعها الداخلية، وضعف استقرارها وتصدع أجهزة السلطة المركزية فيها، وأيضاً بسبب حربها مع العراق التي تتركها مفتوحة أمام التهديد العسكري السوفياتي دون أن تستطيع مقاومته.

ـ من العوامل السابقة نستطيع أن نتبين جانباً هاماً من الأسباب التي دفعت بالإدارة الأمريكية إلى أن تصدر ما سُمي بمبدأ كارتر الذي عبّر بصورة رسمية عن القلق الأمريكي الشديد إزاء الخطر الذي يواجه الولايات المتحدة ومصالح حلفائها في الخليج، والذى عبرت فيه كذلك عن تصميمها على أن تقاوم بكل الوسائل الممكنة، بما فيها استخدام القوة المسلحة، أي محاولة من جانب أي دولة خارجية (الاتحاد السوفياتي) للسيطرة على هذه المنطقة[١٢٤].

---

(١٢٢) Nationa Security Archive, Iran, Fiche154, Item 955., Kissinger to Ford, Strategy for Your Discussions with the Shah of Iran (13 May 1975).

(١٢٣) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٢٦٥.

(١٢٤) إسماعيل صبري مقلد، «مسألة أمن الخليج: الأبعاد الاستراتيجية والسياسية،» السياسة الدولية، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢)، ص ٢١٩ ـ ٢٣٠.

وفي شباط/ فبراير ١٩٧٩؛ قدم بريزينسكي مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي؛ مذكرة تضمنت أطر عمل جديدة في الخليج لتأكيد قوة وتأثير الولايات المتحدة في تلك المنطقة؛ وإصرارها على حمايتها من الأخطار الخارجية والداخلية بمختلف الوسائل؛ وبخاصة بعد اختلال ميزان القوى الاستراتيجية والإقليمية لمصلحة الاتحاد السوفياتي. وتضمنت خطة بريزنسكي التي يمكن اعتبارها المصدر الأساسي لمبدأ كارتر؛ الأسس التالية:

- وضع سياسة أمريكية جديدة في المنطقة تشبه مبدأ ترومان؛ هذا المبدأ الذي رسم الخط الذي يجب أن لا يتجاوزه الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية.

- إعلان السياسة الأمريكية الجديدة على العالم وعلى الشعب الأمريكي لدراسة ردات الفعل، وفي ضوء ذلك تتخذ الولايات المتحدة ما يمكن من إجراءات عملية لحماية أمن الشرق الأوسط والخليج.

- نتيجة لتفوق الاتحاد السوفياتي من ناحية القوى الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج؛ فإن على الولايات المتحدة أن تبني قواتها المسلحة من جديد؛ وأن تكون مستعدة للرد فوراً على أي تهديدات سوفياتية في الخليج بصورة خاصة.

- العمل على تشجيع تحالفات أو ترتيبات تعاون أمني بين الدول المعتدلة بما فيها مصر وإسرائيل والسعودية والأردن، وضرورة التعاون القريب مع السعودية باعتبارها - بعد سقوط الشاه - الركيزة الأولى للنظام الأمني الإقليمي[١٢٥].

وبعد أن أرسل السوفيات قوات عسكرية إلى أفغانستان في نهاية العام ذاته، وفي رسالته إلى الكونغرس عن حالة الاتحاد في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠؛ أشار جيمي كارتر إلى استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة اللازمة لأنظمة الحكم في الخليج لتمكينها من الاستمرار، وإلى العمل مع هذه الدول للمشاركة في إطار عمل تعاوني للأمن. وفي حين يخدم القيم المختلفة والمعتقدات السياسية ؛ فإنه مع ذلك يعزز استقلال وأمن وازدهار الجميع، وأن الولايات المتحدة لها مصالح أمنية حيوية في الشرق الأوسط، على استعداد للقتال من أجلها، سواء كان لها وكلاء أو شركاء يعتمد عليهم أو لا. وهكذا كشف البيت الأبيض عن مبدأ كارتر، مشيراً إلى أن الولايات

(١٢٥) شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر، ص ٩٦.

المتحدة ـ بعد لأي ـ كانت مستعدة لأن تتحمل عبء حماية المصالح الغربية في الخليج العربي، ذلك العبء الذي حملته بريطانيا في أوائل السبعينيات[١٢٦].

وفي تقرير رفعه البنتاغون (Pentagon) إلى الرئيس كارتر في شباط/ فبراير ١٩٨٠، تأكيدٌ أن المواجهة العسكرية المحتملة مع الاتحاد السوفياتي قد انتقلت من موقعها التقليدي في أوروبا الغربية إلى منطقة الخليج العربي، وأن أي صدام يقع في الميدان الأوروبي سيكون مجرد امتداد للاشتباك في منطقة المحيط الهندي، أو الخليج العربي أو عملية تحويل أنظار منطقة الصدام الرئيسية. العامل الأساسي الذي أورده التقرير في تأكيداته لذلك هو النفط الذي يشكل في السنوات الباقية من القرن العشرين أهم خامة استراتيجية للدول الصناعية، وبخاصة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[١٢٧].

ولعل ذلك كان سبباً مهماً لتكوين قوة الانتشار السريع في آذار/ مارس ١٩٨٠، وتزويد عمان ـ لموقعها على مدخل الخليج ـ بالأسلحة، ومساعداتها على إخماد ثورة ظفار اليسارية، كما تضمن ترتيبات لتخزين مواد حربية في دول الشرق الأوسط؛ إما رسمياً أو بموافقات ضمنية لتكون جاهزة في المنطقة عند الحاجة الطارئة، وكذلك تأمين مرافق وتسهيلات لاستعمال القوات الأمريكية عند الضرورة[١٢٨].

وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في حزيران/ يونيو ١٩٨٠، أن سلطنة عمان وافقت على السماح للقوات الأمريكية باستخدام التسهيلات العمانية لقاء ١٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية. وفي إثر ذلك أعلن وزير الإعلام العُماني أنه «ليس في عُمان قواعد عسكرية أمريكية، وأن الاتفاق حول التسهيلات جاء من منطلق استقلال عمان وسيادتها، فالتسهيلات لا تعني مجيء الأمريكيين ساعة يريدون، التسهيلات مشروطة بإرادة سلطنة عمان وشعبها»[١٢٩].

وفي تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٩ ما يفيد أن سلطنة عمان هي واحدة من الأصدقاء المقربين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث وقفت ضد التيار ودعمت مصر في اتفاقيات كامب ديفيد في أواخر السبعينيات، وباتفاقية عام ١٩٨٠ قدمت عُمان تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في حالات

---

(١٢٦) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٢٢٤.
(١٢٧) شكر، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٦.
(١٢٨) شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، ص ٦٣٠.
(١٢٩) شكر، المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

الطوارئ، وبشروط السلطنة مقابل حصولها على مساعدات اقتصادية، وأصبحت عُمان بذلك حجر أساس الاستراتيجيا الأمريكية في حماية الخليج. وكانت الاتفاقية في مصلحة الطرفين حيث كانت عمان تواجه تهديدات من جيرانها عبر مضيق هرمز والحرب العراقية-الإيرانية، ومن الجمهورية الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) المدعومة من قبل السوفيات، والمناوشات التي حدثت على طول حدود عمان في تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٨٧، وتستهدف مساعدة عُمان تنويع اقتصادها وتقوية الصلات التجارية بها، مع تأكيد إدارة الثروات السمكية وندرة المصادر المائية(١٣٠).

---

(١٣٠) American Foreign Policy 1989, Chapter 11, The Middle East, Document 221, U.S. Assistance to Oman and the Yemen Arab Republic, p. 417.

الفصل السادس

الاتحادات الإقليمية
ومشروع الشرق الأوسط،
١٩٨١ ـ ٢٠٠٨

أولاً: مجلس التعاون لدول الخليج العربي (١٩٨١)

دخلت منطقة الخليج العربي ضمن إطار الاستراتيجية الأمريكية لتطويق الاتحاد السوفياتي من الجنوب؛ ومن ثم أصبحت ضرورة السيطرة على المنطقة من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية أمراً حيوياً في استراتيجيتها. كما كانت للمنطقة الأهمية عينها للاتحاد السوفياتي، وحرصه على خلق نفوذ له في المنطقة يحول دون السيطرة الغربية الكاملة عليها. على أن ذلك لا ينفي أن الأهمية المعاصرة لمنطقة الخليج إنما تنبع في الأساس من حقيقة كونها في مركز الصدارة على خريطة العالم النفطية، وإلى جانب ذلك فإن الأرصدة المالية العربية هي الأخرى قد زادت أهميتها بالنسبة إلى العالم في الفترة الأخيرة بصورة ملحوظة بعد أن تضاعفت هذه الأرصدة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وأصبح لها تأثير واضح في اقتصادات العديد من الدول الغربية بخاصة وعلى النظام النقدي العالمي بشكل عام. وترتب على هذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للخليج أن أصبح مثاراً لصراعات عنيفة بين أطراف إقليمية ودولية متعددة تعارضت مصالحها وأهدافها في هذه المنطقة الهامة، أدت إلى حدوث حالة من انعدام الأمن في الخليج. وإذا كانت قد ظهرت منذ بداية السبعينيات صيغ متعددة لتحقيق الأمن في الخليج، لكنها كانت في حد ذاتها امتداداً للصراع القائم بين الأطراف المختلفة، ومن ثم فشلت تلك الصيغ، ولم تسفر الجهود التي بذلت من أجلها عن شيء ذي مضمون، واستمر الصراع وأنماطه وتفاعلاته المختلفة كسمة مميزة للوضع في الخليج[1].

وعندما بدأت الثورة الإسلامية تهز عرش شاه إيران في النصف الأول من عام ١٩٧٨؛ كان قليل من المسؤولين الأمريكيين على استعداد للاعتراف بأن أحد العُمد المركزية لمبدأ نيكسون كان على وشك الانهيار، وكان غاري سيك (Sick Gary)، خبير

---

(١) أسامة الغزالي حرب، «الأمن والصراع في الخليج العربي،» السياسة الدولية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠).

الملف الإيراني في مجلس الأمن القومي، يتذكر أن «استراتيجية أمريكا لأمن الخليج والمحيط الهندي وكل جنوب شرق آسيا؛ كانت على مدى أكثر من عقد مؤسسة على فرضية أن إيران كانت، وسوف تظل، قوة إقليمية قادرة ومستقرة تتطابق مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة»، وعندما وصل آية الله الخميني بالثورة الإيرانية إلى تصعيد كبير في أوائل ١٩٧٩، كان مستشارو كارتر يسألون أنفسهم: «كيف يمكن الحفاظ على مصالح السياسة الأمريكية في حال سقوط الشاه؟»[٢].

وليس من شك في أن قيام الثورة في إيران (١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٩) أدى إلى إحداث انقلابات خطيرة في معظم المفاهيم والصيغ التي كانت مطروحة لتحقيق أمن الخليج؛ لأن إيران في ظل الشاه كانت محوراً أساسياً في كل الجهود التي بذلت من أجل الاستقرار على تحقيق ذلك الأمن، في حين جاءت الثورة بتوجهات جديدة على مستويات الحياة السياسية كافة في إيران، وأصبحت الصيغ المختلفة التي كانت مطروحة حول أمن الخليج محل مراجعة، لأن الأمور تبدلت، وتغيرت أنماط التحالفات، ومن ثم أضحى من الضروري بذل جهود جديدة لدراسة الأوضاع الأمنية والسياسية في الخليج. وقد أشار إلى هذه السياسة زبغنيو بريزنسكي (Zbigniew Brezinski)، وهو مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، وأحد أهم واضعي أسس الاستراتيجية الجديدة بقوله «إن منطقة الخليج تواجه تهديداً متصاعداً ناتجاً من عدم قدرة أنظمتها المحلية على الصمود أمام ضغوط التحديث من جهة، وموجة الانبعاث الإسلامي من جهة ثانية»؛ واعتبر أن «سقوط الشاه والحرب التي اندلعت بين العراق وإيران أمران يساهمان في إمكان حدوث اضطراب في المنطقة قد ينتشر في عدد من دولها؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى توقف إمدادات النفط منها، وبما إننا غير قادرين على إقامة نسخة من حلف الأطلسي في منطقة الخليج؛ بسبب الظروف السياسية والاقتصادية؛ فإننا سنبذل جهودنا السياسية والعسكرية على مدى سنوات طويلة لخلق الاستقرار المطلوب»[٣].

فقدت أمريكا، بعد السقوط المدوّي لنظام الشاه، صدقيتها كحامية لأنظمة الحكم القائمة في بلدان الخليج؛ ففي الرياض والكويت والدوحة والمنامة، أصبحوا يفكرون على الشكل التالي تقريباً «لم تستطع واشنطن أن تنقذ نظام الشاه؛ إذاً لن

---

(٢) دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ترجمة طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٢٦٩.

(٣) زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

تستطيع مساعدتنا نحن أيضاً في حال نشوء وضع مماثل في بلداننا؛ أما أكوام الأسلحة الأمريكية فقد غدتْ لا نفع منها في إيران، ويبدو أنها لن تنفعنا نحن أيضاً». ومن جديد ولدت فكرة إنشاء تحالف خليجي ولكنها أتت هذه المرة من الرياض. كتبت مجلة التايم الأمريكية في هذا الصدد: «يرى السعوديون أنهم محاطون بدول معادية لهم: من الجنوب الغربي إثيوبيا، ومن الجنوب النظام الماركسي القائم في اليمن الجنوبي، ومن الشمال أفغانستان بحكومتها اليسارية الجديدة، وعلى الشاطئ الآخر من الخليج العربي إيران. ويعرب السعوديون عن قلقهم من أن هؤلاء الجيران قد يستطيعون خنق العربية السعودية بإغلاق بواباتها على البحر وتشكيل خطر مباشر على حقول النفط». وهكذا أقرت ضرورة التحالف لكن من دون الولايات المتحدة. فقد خاف السعوديون وجود القواعد الأمريكية على أراضيهم بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعدم تسوية المسألة الفلسطينية والغضب الشعبي الذي يمكن أن يعصف بالمنطقة كلها، وأدرك قادة السعودية أنه إذا ما سمحوا للأمريكان ببناء قواعد عسكرية على أراضي المملكة؛ فإنهم سيصبحون عرضة لاتهام الراديكاليين العرب[٤].

وحاولت الولايات المتحدة الرد على هذا القلق، تحت صدمة ضياع إيران حليفتها الاستراتيجية الرئيسة، بأن وضعت لنفسها قوة تدخّل سريع، وجرت مناورات مشتركة أمريكية ـ مصرية، كما أن مشاريع البنتاغون تدمج جيش الأردن في التشكيل العسكري الأمريكي الجديد[٥].

ولكي يعطي الأمريكيون خططهم صورة عربية؛ أعلنوا في العام ١٩٧٩ عبر سلطان عُمان عن خطة لإنشاء حلف يضم الدول الغربية (الولايات المتحدة، وإنكلترا ، وفرنسا، وألمانيا الغربية)، والدول التي تقع على شاطئ الخليج بهدف حماية مضيق هرمز. لكن ذلك لم يكن في حقيقة الأمر، كما كتبت الصحيفة السوفياتية البرافدا «سوى مظهر من مظاهر سعي واشنطن للتغلغل في المنطقة؛ خلف ذريعة حمايته من العدوان الخارجي». وبعد الإعلان عن الخطة مباشرة نقلت صحيفة نيويورك تايمز تصريحاً للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي قال فيه «إن بلاده لن تسمح لأية دولة كانت أن تملك قواعد عسكرية على أراضيها كما ولن تعطي تسهيلات عسكرية لأحد»[٦].

---

(٤) ف. ماشين وأ. ياكوفليف، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة رضوان قضماني وحسان مخائيل اسحق (دمشق: مطابع ألف باء، ١٩٨٨)، ص ٧٥.

(٥) ديفيد لونج [وآخرون]، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨)، ص ٥٩.

(٦) ماشين وياكوفليف، المصدر نفسه، ص ٧٦.

وفي النهاية؛ حَسم التدخل السوفياتي في أفغانستان في عام ١٩٧٩، واندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية في العام التالي، التردد الخليجي وانبعثت روح جديدة للوحدة، فأعلن قيام مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١، وقد تشكل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات وسلطنة عمان، فكان أول محاولة جدية من نوعه(٧).

ويسمح هذا الاتحاد ـ الذي لا نظير له في الماضي ـ بتنسيق الأعمال في مختلف الميادين السياسية منها والاقتصادية والعسكرية. وكان الأنموذج المطروح هو نموذج المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ودبلوماسية داخلية لبقة سمحت بألّا يظهر التباين بين السعودية وشركائها، وأن سنوات من التعاون الموفق جعلت من هذه المؤسسة مثلاً يحتذى للمناطق الأخرى من الوطن العربي، ومشروع اتحاد دول المغرب العربي مستوحى مباشرة منها(٨).

وفي حين أصبح مجلس التعاون وحدة سياسية واقتصادية وسكانية وعسكرية، وذات وزن ملموس في العلاقات الدولية، رأى أحد المعاصرين أن دول الخليج اضطرت إلى إنشائه عندما شعرت أن جامعة الدول العربية لم تعد قادرة على تشكيل مظلة لحماية أمنها(٩). ولكنْ، غنيٌّ عن البيان أن دور المجلس في السياسات العربية والإقليمية يضيف إلى دوره في السياسات العالمية، بحيث يصبح إحدى وحدات (actor) العلاقات الدولية المؤثرة بجانب الأثر الفردي لكل من أعضائه(١٠).

وفي وثائق المجلس ـ التي نشرتها الصحافة ـ ما يشير إلى أن الغاية من تأسيس هذه المنظمة هي تنمية التعاون وتحقيق التكامل والتنسيق بين البلدان الأعضاء في مختلف المجالات، وتم التأكيد بصورة خاصة أن المجلس ليس موجهاً ضد أية بلدان أخرى، وأن بلدان الخليج نفسها ـ دون أي تدخل خارجي ـ قادرة على تحقيق الاستقرار الداخلي فيها، والأمن في المنطقة وأمن خطوط المواصلات الدولية التي تمر هنا، وأنه يجب ان تبقى منطقة الخليج خارج دائرة تنافس الدول الكبرى ونفوذها. وفي الوثائق

---

(٧) رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٥٨.

(٨) هنري لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس، ط ٢ (بنغازي: دارالكتب الوطنية، ١٩٩٣)، ص ٥٠٨.

(٩) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ٣ ج (بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ج ٣: أمريكا والعرب، ص ٣٠٣.

(١٠) عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠)، ص ٤.

أيضاً؛ أن قادة البلدان الأعضاء يقفون ضد وجود قوات عسكرية أو بناء قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة، وأيضاً ضد بناء قواعد عسكرية تابعة لدول أخرى على أراضيها. ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أن أحد أعضاء المجلس ـ وهي سلطنة عمان ـ قدم أراضيه لنشر القوات العسكرية الأمريكية وقدم كل التسهيلات لها، ولا يُخْفي أعضاء مجلس التعاون الخليجي أن حماية الأنظمة القائمة هنا هي أحد أهداف المجلس، بالرغم من عدم وجود اتفاقية عسكرية بينهم إلا أن بحث قضايا الدفاع سوف يجري في اجتماعات الوزراء ورؤساء الدول(١١).

ويعَدُّ مجلس التعاون منظمة إقليمية وفق معايير ميثاق الأمم المتحدة؛ من حيث خضوعه لمبادئها ومقاصدها، وقدرته على حفظ السلم. ويشدد المجلس، في هذا النطاق، على عدد من مبادئ سياسته الخارجية التي تخدم وظيفته الإقليمية والمرتكزة على عدم الانحياز ورفض الأحلاف والقواعد الاجنبية وعدم كونه حلفاً عسكرياً أو تجمعاً ينهض فقط على معاداة غيره، ورفض تدخل القوى الأجنبية في المنطقة حتى يبعد الخليج عن أسباب النفوذ الأجنبي بما يهدد استقلال بلدانه، والنيل من كرامتها وحريتها في اتخاذ قراراتها، وقد حقق في ذلك إنجازات ملموسة(١٢).

واللافت للنظر أن الولايات المتحدة وقعت (في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٢) اتفاقية مع المغرب تسمح بوصول قوات مسلحة إلى القواعد العسكرية المغربية، إلى جانب السماح للأسطول السادس الأمريكي باستعمال موانئه في محاولة منها لزيادة إمكانات نقل فِرق القوات المسلحة الأمريكية لاستخدامها في منطقة الخليج العربي حيث يقع المغرب في منتصف الطريق بينها والولايات المتحدة، وتوجد فيه جميع الشروط اللازمة لتحويله إلى محطة لقوات الانتشار السريع؛ وكانت مدة الاتفاقية ست سنوات قابلة للتمديد(١٣).

ويرى أحد الباحثين(١٤) أن هذا المجلس ـ كما اتضح لاحقاً ـ كان يعني لكل عضو من المشاركين فيه غير ما يعنيه للأعضاء الآخرين، فقد شكل للسعودية؛ بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير نسبياً، منتدى تؤدي فيه دور الشريك الأكبر؛ بينما شكل للكويت منبراً تتصرف من خلاله على

---

(١١) ماشين وياكوفليف، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ص ٧٨.
(١٢) الأشعل، المصدر نفسه، ص ١٧.
(١٣) الأهرام، ٢٨/ ٥/ ١٩٨٢.
(١٤) الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، ص ٥٩.

أساس أنها الدولة الأكثر تأهيلاً لقيادة الدول الأصغر؛ لخلق توازن مع الشقيق الأكبر (السعودية). أما بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر؛ فكان المجلس بمنزلة ملجإٍ آمنٍ يقيها من وطن عربي عاصف، في حين تنظر سلطنة عمان بدورها إليه على أنه إطار تنطلق منه إلى تأكيد هويتها، والتأثير في الأحداث في المنطقة وإعطاء سياستها الخارجية، التي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب، درجة من الدعم الخليجي الجماعي. كما سيضمن غياب العراق واليمنيين عن مجلس التعاون الخليجي درجة من التماسك في سياسته الخارجية ـ على المدى القصير على الأقل ـ ويصون علاقة عمان الخاصة مع مصر وترتيباتها الأمنية مع الولايات المتحدة بشكل خاص. إلى ذلك كله، يفترض أن يؤمن المجلس لعمان قسطاً من الاستثمار الخليجي والمعونة المالية يساهم في برامجها التنموية. وبما أن عُمان هي القطر الوحيد الذي لا يزال يحتاج إلى برامج استثمارية رئيسية لتطوير بنيته التحتية، فإنها تستطيع توقع العون من شريكاتها الأكثر ثراءً.

بقي أن نشير إلى أن اليمن لم يدخل ضمن إطار هذا المجلس؛ مع أنه يشكل امتداداً طبيعياً لبلدان مجلس التعاون الخليجي. فهو يحتل (مع سلطنة عمان) الواجهة البحرية لجنوب شبه الجزيرة العربية، ويشترك مع السعودية في أطول واجهة على شاطئ البحر الأحمر تصل إلى باب المندب، وتتداخل في الحدود البرية السعودية ـ اليمنية الطويلة التجمعات البشرية القائمة على علاقات القربى المباشرة، وكذا الأمر مع سلطنة عمان، وإن كنا نتفهم اختلاف النظام السياسي اليمني عن أنظمة بلدان مجلس التعاون؛ لكن هذا الأمر لا يطرح مشكلة لأن عضوية المجلس لا تفترض تجانساً إلى حد التشابه، كما أن اليمن ارتضى في طلبه العضوية القبول بآليات التمثيل والعمل المرعية الإجراء في هذه المنظمة الإقليمية.

وفي ما يتصل بمسألة التباعد في مستوى الدخل والثروة، كان يجب ألّا يشكل عقبة أمام اندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي. ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي برهنت على أن التفاوت في الدخل الوطني كان حافزاً وليس عقبة أمام الاندماج. إننا نعتقد ـ إجمالاً ـ أن عضوية اليمن الكاملة في مجلس التعاون الخليجي ستكون مفيدة بكل المقاييس؛ ليس لليمنيين وحدهم وإنما لأعضاء المجلس أيضاً. فهو يشكل عمقاً استراتيجياً لا غنى عنه لعرب الجوار، ويمكن لديمغرافيته الناهضة أن تشكل إضافة مهمة لدول المجلس التي تعاني ضعفاً ديمغرافياً، ناهيك بمخزون اليد العاملة الرخيصة التي تعتبر شرطاً لازماً للنمو.

أكد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١) أهمية السعودية للولايات المتحدة، وأعلن أنها لن تسمح لأحد بأن يوقف إمدادات النفط. وقد حذر، فضلاً عن ذلك، بأنه من غير المسموح أن تصبح السعودية إيران أخرى؛ وهذا يعني ضمنياً بأن قرار التدخل إذا لزم الأمر لحماية الإمداد النفطي ليس مقصوراً على العدوان الخارجي، وإنما ينطبق أيضاً على أي هيمنة داخلية على الحكم من جانب عناصر يحتمل أن تستخدم مبيعات النفط كسلاح ضد الغرب. هذا الإعلان السياسي الذي أطلق عليه اسم «ملحق ريغان لمبدأ كارتر» أوضح كيف أن حرية الحصول على إمدادات النفط السعودي أصبحت حيوية للولايات المتحدة[١٥].

وكان موقف إيران من تأسيس هذه المنظمة سلبياً؛ حيث عدّه قادة الجمهورية الإسلامية تهديداً لأمنها، وصرح ممثل الحكومة الإيرانية أنه «ليست ثمة ضرورة لهذه المنظمة لأن البلدان العربية تعد كلها مشاركة في ميثاق الدفاع العربي المشترك التابع لجامعة الدول العربية»[١٦].

وقد حاولت الولايات المتحدة ـ بدأب ومتابعة ـ الوصول إلى إلحاق رسمي لمنطقة الخليج العربي بمنطقة نشاط حلف شمال الأطلسي. وقبيل انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في حلف الناتو في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ قال ريغان في حديث له مع صحيفة فلت الألمانية الغربية اليومية بتاريخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨٢: «أعتقد أننا في لقاء قمة الناتو سنناقش مسألة أن علينا جميعاً أن نعتبر منطقة الخليج والشرق الأوسط مجالاً لمصالحنا الحيوية المشتركة؛ نظراً لارتباطنا بطاقة هذه المنطقة»[١٧].

ولم يُخفِ الملك حسين بن طلال في تصريح له لصحيفة الأوبزرفر اللندنية ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، أنه «يبقي لنفسه دور المدافع الحقيقي عن منطقة الخليج العربي التي صارت الآن ضمن حقل النشاط التخريبي الإيراني»، كما صرح الشريف زيد بن شاكر بأنه «يمكن إرسال قوات المظليين والمغاوير بحجم كتيبة، وإذا استدعى الأمر يمكن أن ترفع إلى لواء جواً إلى أية نقطة تحدث فيها اضطرابات في منطقة الخليج العربي»، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ نشرت الصحافة الأمريكية خبراً عن وجود خطة أمريكية سرية حول تشكيل «قوات انتشار سريع خاصة بالأردن تحت رعاية الولايات المتحدة وإشرافها. فقد كتب الصحفي ج. أندرسون: «تبحث هذه الخطة

---

(١٥) *New York Times*, 2/10/1981, p. 1.

(١٦) ماشين وياكوفليف، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ص ٧٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

السرية بخطوطها العامة في تشكيل لواءَين أردنيَّين مُتقيين يظلان في حالة نفير دائم للتصرف والرد على أية أزمة يمكن أن تنشأ في منطقة الخليج العربي»، وسيقوم خبراء عسكريون أمريكيون بتدريب «قوات الانتشار السريع المصغرة» هذه ـ كما يسمونها في البنتاغون ـ وتجهيزها اللازم. يريد بعض المؤيدين لهذه الخطة أن يجعلوا من الأردن قاعدة أساسية لعمليات القوات الأمريكية الاستراتيجية، وهم على استعداد لاستخدام هذه القوات للأهداف التالية:

ـ التغلب على الحالات المتأزمة في بلدان الخليج العربي الصديقة، وهذا هو الهدف الأساسي من تشكيل قوات الانتشار السريع الأردنية؛ نظراً لسهولة نقلها كي تقمع أي تحرك موجه ضد الأنظمة الحاكمة في السعودية وعمان والكويت والبحرين والإمارات.

ـ إمكان استعمالها في حرب تقوم بين البلدان العربية. ويرى البنتاغون ـ على ما يبدو ـ أن القوات المسلحة الأردنية تستطيع أن تدافع بفعالية عن المصالح الأمريكية، وهو ما يريح القوات الأمريكية من التدخل في هذه المنطقة. إلا أن حكومة الأردن نفت هذه الأخبار نفياً قاطعاً واعتبرت أن هذه التحركات الدؤوبة التي تقوم بها إدارة ريغان للتمكن من المنطقة، وتشديد التغلغل الأمريكي فيها، وزيادة الوجود العسكري بما في ذلك الذري، تستدعي قلقاً متنامياً وشعوراً بالخطر لدى بلدان المنطقة[١٨].

ثانياً: تداعيات أحداث الثمانينيات على العلاقات الأمريكية ـ العربية

شهد الوطن العربي في الفترة بين حربي الخليج الأولى والثانية أحداثاً هامة استمرت عقداً من الزمان (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)، تمثلت بالحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠، والاجتياح الإسرائيلي للبنان وتأثيره في العلاقات الأمريكية العربية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٩)، والاتفاق الأردني ـ الفلسطيني في شباط/ فبراير ١٩٨٥.

وقفت كل من الولايات المتحدة وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج، إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلى جانب العراق؛ بقصد إحباط محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، وليس لأن الولايات المتحدة وبلدان مجلس

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

التعاون تقبل أن يفرض صدام حسين هيمنته على المنطقة؛ أي أن تأييد الولايات المتحدة ودول الخليج العربية للعراق كان في واقع الأمر تحالفاً نظرياً ضمنياً وتكتيكياً لخدمة مصالح استراتيجية أكبر(١٩).

بيد أن الهزائم العراقية في عام ١٩٨٢؛ أحرجت مجلس التعاون، فاستعملت ورقتها الوحيدة ودعمت المجهود الحربي العراقي، والتقديرات ترتفع إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار من المساعدة في أشكال مختلفة من أعضاء مجلس التعاون. وما كان للخيار الاستراتيجي العراقي القائم على الحرب الدفاعية وعلى قوة النار ليصمد إلا بفضل تدخل البلدان النفطية الحاسم، وإن كانت الكويت هي الضحية المعتدى عليها أكثر من غيرها في حرب ناقلات النفط، وحين طلبت المساعدة لضمان حرية مرور نفطها رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل. ثم كان الكشف عن فضيحة إيران كونترا (The Iran-Contra affair)(٢٠) في نهاية عام ١٩٨٦؛ فتغير الوضع، وتخلت إدارة ريغان عن أمل تحسين العلاقات مع إيران، وحين طلبت الكويت أن يمر جزء من أسطولها النفطي تحت العلم السوفياتي؛ أعلنت الولايات المتحدة في أيار/مايو ١٩٨٧عن رغبتها في حماية السفن التجارية بالخليج(٢١).

تخلت الولايات المتحدة ـ بالاتفاق مع بلدان مجلس التعاون ـ عن مفهوم الوجود الأمريكي المستتر في منطقة الخليج؛ لأن تجربة الحرب واستمرار القلق بشأن عودة ظهور إيران كقوة عسكرية قد جعلا الوجود الأمريكي السريع أكثر ظهوراً وتحفزاً من خلال نشر القوات العسكرية الأمريكية على أراضي بلدان المجلس على نطاق موسع وبشكل شبه دائم، وقد أصبح الوجود البحري والقوات الجوية الأمريكية أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وصارت الصحف تتحدث صراحة عن مسألة تخزين المعدات الأمريكية في تلك البلدان. كما تطورت عمليات القيادة المشتركة التي تجمع بين قوات مجلس التعاون والقوات الأمريكية، أو العمليات التي تعد أحياناً على قدر من الصعوبة، والتي تجمع بين القادة العسكريين لبلدان المجلس، وكبار قادة

---

(١٩) جوزيف موينهاين، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية،» في: جوزيف موينهاين [وآخرون]، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٩٢.

(٢٠) عقدت إدارة ريغان بموجبها اتفاقاً مع إيران؛ لتزويدها بالأسلحة أثناء حربها مع العراق، وكان الاتفاق يقضي ببيع أسلحة إسرائيلية لإيران عبر أمريكا، وتمويل قسم من أرباح الصفقة إلى قوات الكونترا المعارضة لنظام حكم ساندينستا في نيكاراغوا؛ وذلك مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكيين كانوا محتجزين في لبنان.

(٢١) لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ص ٥٠٩ ـ ٥١٣.

الأركان ونظرائهم الأمريكيين. وطرأ التطوير أيضاً على الإجراءات الإدارية وطرق القيادة والتحكم والأساليب اللوجستية. خلاصة القول، إن قوات التحالف في الخليج وصلت إلى درجة عالية من الاستعداد تعزز من قدرتها على الردع في المنطقة[٢٢].

ومن المهم أنه حين بدأت الحرب العراقية ـ الإيرانية؛ طورت الولايات المتحدة علاقاتها ببعض البلدان العربية، وكان السودان أحد اثني عشر قطراً عربياً تتلقى مساعدات أمنية من أمريكا[٢٣]. كما أصبح واحداً من بلدان عدة في المنطقة، ومن بينها مصر والصومال وكينيا وعمان، وقع عليها الاختيار من أجل استخدام أراضيها عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع الأمريكية التي شكلت ـ آنذاك ـ لحماية المصالح الأمريكية في الخليج[٢٤].

وقد ظلت العلاقات وثيقة بين حكومة النميري وواشنطن حتى عام ١٩٨٣، وهو العام الذي اتهمت فيه الولايات المتحدة الرئيس النميري بأنه دكتاتور ويضطهد شعبه. وفي الحقيقة؛ فقد كمن عنصر الخلاف في إلغاء النميري قانون الحكم الذاتي الخاص بالجنوب السوداني، وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية عبر تحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية؛ وهذا ما يتعارض وتوجيهات السياسة الأمريكية في المنطقة. فالنميري، منذ استلامه السلطة وحتى رحيله عنها بعد الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٨٥، لم يكن إلا دكتاتوراً منفرداً بالسلطة، ومع ذلك تعاملت واشنطن معه ودعمت حكمه، ولكن عندما اختط في العام ١٩٨٣ سياسة جديدة لا تتوافق مع التوجهات الأمريكية، ابتعدت واشنطن عنه وتركته يسقط من دون أن تشفع له خدماته السابقة. وعندما بدأت عمليات ترحيل اليهود الإثيوبيين (الفلاشا) إلى إسرائيل، ما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وهي المسماة بعملية موسى، كان للحكومة السودانية دور في تسهيل ترحيل هؤلاء اليهود عبر الإقليم السوداني إلى أوروبا ومن ثم إلى إسرائيل، أو إلى إسرائيل مباشرة، بواسطة طائرات أمريكية خصصت لهذه الغاية[٢٥]. وهذا يشير إلى أن الإدارة الأمريكية كانت منغمسة في هذا الموضوع مبكراً، وأن أوجه التعاون كانت تتسع أو تضيق وفق مصلحة الولايات المتحدة.

---

(٢٢) موينهاين، المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٢٣) طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي (بيروت: مركز الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٨٤.

(٢٤) عبد السلام إبراهيم بغدادي، «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ ـ ١٩٩٥)،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، ص ٣٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٥١.

كما شهدت الثمانينيات أيضاً تطور العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة، وبخاصة عقب صفقة السلاح التي اشترتها صنعاء من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٢م، بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إثر تعثر إرسال السلاح الأمريكي إلى اليمن الذي تم شراؤه إبان الحرب بين صنعاء وعدن عام ١٩٧٩م بتمويل من السعودية؛ لمواجهة الخطر الشيوعي الذي أطل بمخالبه إبان الحرب الخاطفة في شباط/ فبراير عام ١٩٧٩م، الأمر الذي حفز الولايات المتحدة على إعادة إرسال الأسلحة إلى اليمن بعد صفقة الأسلحة الروسية التي مثلت ـ حينذاك ـ أهم صفقة أسلحة عسكرية لليمن حتى ذلك التاريخ. ووجهت واشنطن من جديد اهتماماً متزايداً لعلاقاتها مع صنعاء، إذ قدمت مساعدات عسكرية سنوية قيمتها ١١ مليون دولار، للتدريب والصيانة.

وعلى الصعيد الاقتصادي وبرنامج التنمية؛ راوح متوسط المعدلات السنوية للمساعدات التي قدمتها لليمن ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مليون دولار بالإضافة إلى تقديم قروض لمشروعات التنمية. ومثّل نجاح اليمن في إقناع شركة هنت أويل (Hunt Oil) الأمريكية خلال هذه الحقبة في الدخول للبحث عن النفط الذي ظل حلماً يراود اليمنيين لعقود طويلة ذروة التطور في العلاقات اليمنية ـ الأمريكية؛ وبخاصة بعد أن نجحت شركة هنت في العثور على النفط في مأرب. وتعد عملية الإنتاج ابتداءً من عام ١٩٨٤ بمنزلة بداية عصر النفط في اليمن، ودشنت مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين صنعاء وواشنطن وشراكة راهن عليها اليمن كثيراً[٢٦].

ثالثاً: الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتأثيره في العلاقات الأمريكية ـ العربية (١٩٨١ ـ ١٩٨٩)

تقدم الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية[٢٧] بمشروعه الذي يتضمن خطة للسلام إلى مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. وفي حين ظل المشروع معلقاً في انتظار ما تسفر عنه الدراسات العربية له، أعلن الرئيس ريغان عن خطة للسلام في الشرق الأوسط في خطاب ألقاه يوم ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، جاء فيه «إن فرص السلام في الشرق الأوسط لا تبدأ وتنتهي في لبنان... وإنما

---

(٢٦) حمود منصر، «العلاقات اليمنية ـ الأمريكية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ورقة قُدِّمت إلى: ندوة اليمن والعالم التي أقامها مركز دراسات المستقبل بالتعاون مع المركز الفرنسي للدراسات اليمنية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٢٢٠.

(٢٧) تولى الحكم في حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

يجب علينا أن نتحرك نحو معالجة أسباب النزاع بين العرب وإسرائيل من جذورها»، ثم تحدث ريغان بإسهاب عن أهمية المنطقة الاستراتيجية للولايات المتحدة وضرورة إحلال الاستقرار والسلام لمصلحة الاقتصاد العالمي، وأكد أن إطار السلام الذي يقدمه يَتّبع الخطوط العريضة التي وضعها من سبقه من الرؤساء، وقد أذيع الخطاب على شاشات محطات التليفزيون الأمريكية، وتناقلته وكالات الأنباء العالمية باعتباره تحولاً إيجابياً في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعندما اجتمعت قمة فاس الثانية في ٦ ـ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، صدر قرار تضمن خطة سلام عربية متكاملة؛ لأول مرة منذ بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، جاء فيه «حرصاً من الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط، واعتماداً على مشروع الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية، وعلى مشروع الملك فهد بن عبد العزيز حول السلام في الشرق الأوسط»[٢٨].

وفي ليلتي الرابع والخامس من حزيران/ يونيو ١٩٨٢، قصف الطيران الإسرائيلي الأحياء الغربية من بيروت، ومدن صيدا وصور والنبطية، وفي اليوم التالي اجتاحت إسرائيل الأراضي اللبنانية بقوات قدرت بستين ألف جندي وستمئة دبابة، يساندها غطاء جوي كثيف وقصف وإنزال بحري للقوات الخاصة، حتى وصلت إلى العاصمة بيروت التي صمد فيها المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون الوطنيون ببسالة في وجه الهجوم والقصف الوحشي، الذي تسبب في قتل ما يزيد على عشرة آلاف قتيل ومئة ألف جريح من السكان من دون تمييز[٢٩].

ويصف جورج بول (George Paul) تقاعس ريغان أمام هذه الوحشية الكريهة بقوله إنه بعد عدة أسابيع من الصمت، تكرم وأعرب عن قلقه لما حل بالسكان المدنيين من قتل ودمار وتشريد، غير أنه لم يطالب ـ وفقاً لأحكام القانون الأمريكي ـ أن يتوقف الإسرائيليون عن قتل المدنيين بالأسلحة الأمريكية التي زودت أمريكا بها الإسرائيليين للدفاع عن أنفسهم فقط[٣٠].

---

(٢٨) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣١٠ ـ ٣١٩.

(٢٩) الأهرام، ٦ ـ ٧/ ٦/ ١٩٨٢.

(٣٠) خطاب ألقاه جورج بول في مؤتمر في مدينة سان لويس بولاية ميسوري، بإشراف مجلس الشؤون الأمريكية العربية، منشور في: الدستور (عمّان)، ١٧/ ١١/ ١٩٨٣.

وكان وزير الخارجية جورج شولتز (George Shultz) يعتقد أنه بحماية كل من ياسر عرفات، ومنظمة التحرير أثناء خروجهم من بيروت، والفلسطينيين غير المقاتلين الذين بقوا في المخيمات خارج العاصمة اللبنانية، سيمهد الطريق بذلك لانسحاب إسرائيلي سريع يضع كلا الجانبين على طريق السلام الدائم. وفي ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٨٢ أرسل ريغان ٨٠٠ جندي من المارينز إلى شواطئ لبنان لينضموا إلى جنود الطوارئ الفرنسيين والإيطاليين المشاركين في القوة المتعددة الجنسية. وعلى مدى الشهور الثلاثة عشر التالية ارتفع حجم القوات الأمريكية في بيروت إلى ١٢٠٠ جندي، وأدى تصاعد أنشطتها في حفظ السلام بشكل سلبي إلى تدخل متقطع في الحرب الأهلية اللبنانية. وبمجرد أن بدأت قوات المارينز تبادل إطلاق النار مع المليشيات الإسلامية في ربيع ١٩٨٣، استأنف واينبرغر (Weinberger) حملته من أجل إنهاء المهمة، في حين كان ريغان يحاول أن يجد مخرجاً. وبنهاية الصيف كانت الطلقات المتقطعة للهاون والقناصة قد أودت بحياة ستة من جنود المارينز؛ ما دفع الرئيس أن يصدر أوامره للمدمرة (USS New Jersey) ببدء إطلاق طنَّين من القنابل على المواقع المعادية في جبال الشوف ذات القمم المغطاة بالثلوج المطلة على بيروت. لكن شاحنة مفخخة دمرت مجمع قوات المارينز في مطار بيروت وحولته إلى ركام، وأكدت الاستخبارات الأمريكية أن العملية كانت بتدبير من الجهاد الإسلامي. إذّاك أصدر ريغان أوامره لطائرات البحرية الأمريكية في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ بأن تنطلق من الأسطول السادس لضرب أهداف مختارة في بعلبك؛ إحدى مدن وادي البقاع التي كانت تؤوي قيادات تلك الجماعة، ولكن بعد الكشف عن تقرير للبنتاغون كان شديد الانتقاد لعملية قصف بيروت، وللمهمة التي نفذت في لبنان بكاملها، أصبح لدعاة الانسحاب المبكر الكلمة العليا. وبالرغم من أن آخر جندي من المارينز غادر بيروت في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤ فإن التدخل في لبنان كان مفيداً كدرس تحذيري، كلما فكّر صناع السياسة الأمريكية في التدخل العسكري مرة أخرى في الشرق الأوسط في فترة إدارة ريغان الثانية[٣١].

بيد أن فشل السلام السوري في لبنان؛ لم يمنع نظام دمشق من تعزيز مكانته في البلاد. ففي القطاع المسلم كانت حرب الميليشيات المتنافسة للحزب الاشتراكي التقدمي (الدروز) وأمل (الشيعة)؛ من أجل السيطرة على بيروت الغربية؛ قد مكنت الجيش السوري من التدخل لإعادة النظام، والتمركز من جديد في العاصمة اللبنانية

(٣١) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٤١٠ ـ ٤١٢.

باستثناء الضاحية الشيعية؛ حيث نشبت بين أمل وحزب الله صراعات دموية في شباط/ فبراير ١٩٨٧، وكانت عودة السوريين قد تمت بناء على طلب رئيس الوزراء رشيد كرامي[٣٢].

وفي بداية عام ١٩٨٨ عرض شولتز وساطته بين الأسد وأمين الجميل، حيث رسم الأمريكيون والسوريون إصلاحاً للدستور اللبناني دون الرجوع في ذلك إلى أي من القوى المحلية، ودار الحديث حول موازنة جديدة على المستوى الطائفي لمصلحة المسلمين، ومن ذلك سلطات موسعة لمجلس الوزراء وتعادل بين النواب المسلمين والنواب المسيحيين، وكان الأجل هو انتخاب الرئيس المرتقب لصيف ١٩٨٨، وسيقوم مجلس النواب لما قبل الحرب الأهلية بانتخاب الرئيس، وحاولت سورية فرض مرشحها سليمان فرنجية رئيس موارنة الشمال وصديق أسرة الأسد، وكان ذلك غير مقبول من الجيش اللبناني الذي رأى في ذلك خطر خضوع لبنان لسورية. حينذاك؛ تفاوضت الولايات المتحدة مباشرة مع دمشق لاقتراح مرشح مشترك هو ميخائيل ضاهر، وهو أيضاً نائب ماروني من الشمال، وبدا أن أمين الجميل يستعد للقبول؛ إلا أن جعجع وعون اعترضا عليه، وفي يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ ـ آخر أيام أمين الجميل في الرئاسة ـ أجبراه على تعيين ميشال عون رئيساً للوزراء مكلفاً بالوكالة برئاسة الجمهورية. وفي الجهة المقابلة؛ احتفظ سليم الحص بوزارته (بعد أن عاد عن استقالته) مدعوماً من سورية. فوجد لبنان نفسه بوزارتين (لكن بدولة واحدة). وحاولت البطريركية المارونية التوسط، وعاونها البلدان العربية والسفراء الغربيون. وكان عمل ميشال عون شعبياً، ليس لدى السكان المسيحيين فحسب؛ بل كذلك لدى العديد من المسلمين. إذ كان ما فعله دليلاً على وطنيته اللبنانية. فالطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة وسورية في لبنان دون احترام ودون العودة إلى الممثلين اللبنانيين أثارت السخط، فالتحدي للنظام السوري بدا مقابل وعد بالاستقلال الوطني، وتصفية سياسة أمين الجميل القائمة على الأنصار ومحاربة الفساد كانا يبشران بتطهير كبير لبلاد جعلت منها ثلاث عشرة سنة من الحرب مركزاً لجميع ضروب المتاجرة[٣٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٣؛ أظهرت الولايات المتحدة في علاقاتها مع البلدان العربية الصديقة لها وبتأثير من الكونغرس، تمنعاً في بيع الأسلحة الأمريكية التي تطلبها تلك البلدان مثل الأردن والسعودية.

---

(٣٢) لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ص ٥٣٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧.

ولقد أشار الملك حسين عدة مرات إلى الصعوبات، والتمنع الذي يلاقيه الأردن عند طلب السلاح الضروري للدفاع عن الأردن من أمريكا، وفي تصريح لصحيفة نمسوية بمناسبة زيارة الرئيس النمسوي كورت فالدهايم للأردن في أول تموز/يوليو ١٩٨٧، عبّر ملك الأردن عن خيبة أمله لأن الولايات المتحدة ترفض تزويد الأردن بالأسلحة الدفاعية التي يطلبها وقال «إن الأردن لن يقدم مرة ثانية مثل هذا الطلب، ومع أن الولايات المتحدة كانت لزمن طويل مورد السلاح التقليدي للأردن، فإنها قررت أن تمتنع عن تزويد الأردن بأسلحة يحتاجها للدفاع المشروع، ولذلك قررنا أن لا نقدم أبداً مثل هذا الطلب للولايات المتحدة». كما تمنعّت الولايات المتحدة عن بيع السلاح الذي تحتاج إليه السعودية للدفاع عن نفسها وعن المنطقة العربية في الخليج ضد التهديد الإيراني. ورغم أن تقوية السعودية لا يهدد إسرائيل مباشرة على الأقل، بل يمكن أن يوفر عليها ضرورة التدخل المباشر، فيما لو قامت إيران بالانتشار العسكري في المنطقة التي تحتاج الولايات المتحدة وحليفاتها في الغرب واليابان إلى بترولها. وبطبيعة الحال، فإن إسرائيل تعارض تزويد السعودية وغيرها من البلدان العربية بالسلاح، وذلك لإبقائها ضعيفة، ولإفساد العلاقات بين أمريكا والبلدان العربية[٣٤].

وفي ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٩، اجتمع الرئيس جورج بوش مع الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية؛ لمناقشة جهود الجامعة العربية لحلّ أزمة لبنان، ورحّب الرئيس الأمريكي بالجهود الجماعية للسعودية، والمغرب، والجزائر، وأبدى دعماً أمريكياً لتفويضهم بمتابعة عاجلة للعملية السياسية في لبنان تؤدّي إلى إجماع وطني لإجراء الانتخابات، والقيام بإصلاحات. وتعهّد بوش التزام بلاده العمل بكل ما في وسعها للترويج لحلّ سياسي ينهي الاضطرابات في لبنان، وأن الولايات المتّحدة تشجّع جهود الجامعة العربية لتبنّي حوار سياسي بين اللبنانيين، وأن مثل هذا الحوار يأتي ضمن سياق وقف إطلاق نار، فهو الخطوة الأولى الضرورية نحو إنهاء معاناة لبنان التي استمرّت لفترة طويلة. وأعاد بوش تأكيد التزام بلاده بوحدة وسيادة لبنان وسلامة أراضيه، وانسحاب كلّ القوات الأجنبية وتفكيك المليشيات. وقال بوش إن الولايات المتحدة تعتقد بأنه يجب على جميع أطراف النزاع في لبنان أن تبدي تحمّلاً ومرونة في هذه النقطة الحاسمة، وأن يعمل كلّ المعنيين ما عليهم للترويج لعملية سياسية أصيلة،

---

(٣٤) نظام شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠)، ص ٦٢٢.

مجردة من التهديدات والإجبار، والاهتمامات الخارجية لا يجب أن تضاف إلى بؤس لبنان[٣٥].

وفي ما يتصل بالاتفاق الأردني ـ الفلسطيني ١٩٨٥ فقد كان في ذاته حدثاً عربياً هاماً؛ حيث توصلت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الأردن في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ إلى توقيع اتفاق مشروع عمل مشترك عرف باتفاق عمان؛ بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني؛ طبقاً لقرارات القمة العربية في فاس، وبعد توقف عمل اللجنة العربية السباعية، كآلية جديدة لمشروع السلام العربي، وذلك لضمان إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، عبر الجهود الدولية والعربية الجارية. وقد أيد الرئيس المصري حسني مبارك الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، والتزم التعبير عن تأييد ما يتم الاتفاق عليه بين الأردن والفلسطينيين[٣٦].

تقدم حينذاك الملك حسين، بعد أن لمس التحول الجذري الذي حدث في مصر، بإعلان عودة العلاقات مع مصر، ووثق علاقته مع الرئيس مبارك، ثم خطا خطوة كبرى عندما عمل على إعادة العلاقات بين الأردن وسورية إلى وضعها الطبيعي[٣٧].

وفي أثناء مسيرة العمل المشترك، ظهرت خلافات بين الطرفين في تفسير وفهم بعض نصوص الاتفاق وكيفية تلبيتها، وزاد على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وأوساط أخرى، تم على أثرها إعلان الأردن، بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦، وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، مع اتخاذه إجراءات معينة وضعت الاتفاق في موقع الشلل، وأوجد حالة من الجمود وخللاً ملحوظاً في العلاقات، وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد أعلنت أنه انطلاقاً من حرصها على سلامة تطبيق قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية الخاصة بالعلاقات الأخوية المميزة بين الشعبين، وفي ضوء ما أثبتته التجربة العملية من أن الاتفاق المذكور أصبح عقبة أمام تنمية هذه العلاقات، وحيث إنه لم يعد قائماً بالفعل على أرض الواقع، فإنها تعتبره لاغياً[٣٨].

---

(٣٥) American Foreign Policy, Current Documents, Document 222 (1989), p. 419 .

(٣٦) الأهرام، ١٣/٦/١٩٨٥.

(٣٧) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣٢٤.

(٣٨) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير (لندن: رياض الريس للكتب، ١٩٩١)، ص ٧٤ـ٧٦.

رابعاً: موقف الولايات المتحدة من الاتحادات الإقليمية في المغرب العربي

قبيل نهاية عام ١٩٧٢؛ بدا في الأفق أن الجزائر والمغرب وتونس في طريقها إلى تكوين مجموعة المغرب العربي؛ متصلةً بشكلٍ ما في اقتصادها مع أوروبا الغربية، متشابكةً بشكلٍ ما في مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية[٣٩].

وعندما جاء ريغان إلى الرئاسة في مستهل عام ١٩٨١، اعتبرت الحكومة الأمريكية ليبيا هدفاً رئيسياً لحملتها ضد ما زُعِمَ أنه إرهاب دولي، وكان لا يزال يزعجها تزويد السوفيات لليبيا بالسلاح، وتحركات العقيد معمر القذافي السياسية في شمال أفريقيا وفي مناطق أخرى من أفريقيا والعالم. واتبعت سياسة التحدي والتشهير والتحرش والقوة العسكرية ضده، وفي خليج سدره الليبي، اصطنعت الولايات المتحدة أسباب التوتر والصدام مدعية أن ليبيا تبالغ في مدى اتساع مياهها الإقليمية في ذلك الخليج، ولقد أدى ذلك إلى وقوع قتال جوي، أسقطت فيه الطائرات الأمريكية التي انطلقت من حاملة الطائرات نيمتز (Nimitz) طائرتين ليبيتين، وقيل إن الحراسة عُزِّزتْ على الرئيس ريغان خوفاً من فرق انتقامية ليبية يمكن أن تحاول التسلل إلى أمريكا لاغتياله. وفي ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، ظهر الرئيس القذافي على شاشة تلفزيون (ABC)، ونفى أن يكون قد أرسل مجموعات للقيام باغتيالات أو بأعمال تدمير، وأعلن رفضه لمبدأ الاغتيال، وأكد أن أمريكا هي التي تعتنق ذلك المبدأ، وأنها أرسلت من حاول اغتياله ومن حاول تسميم طعامه وغير ذلك من وسائل الاغتيال. وتحدى القذافي الحكومة الأمريكية أن تقدم الدليل لإثبات صحة ادعاءاتها، ووجه الخطاب إلى الشعب الأمريكي قال فيه «إنكم ساذجون أو بلهاء، إن هذا سخف وكذلك هذه الحكومة وهذا الرئيس، ويتوجب على أمريكا أن تتخلص منها، وإسقاطها مثلما فعلوا مع نكسون»[٤٠].

وتمسك الرئيس ريغان باتهاماته للقذافي، ووجه إليه إنذاراً مُدعياً أن لديه الأدلة عن مخططات قد أعدت لاغتيال مسؤولين أمريكيين وضرب مؤسسات أمريكية، وأشار أحد الباحثين[٤١] إلى أن تقريراً أصدرته وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) بتاريخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، أظهر أن الكثير مما جاء في التقارير والمعلومات عن

---

(٣٩) محمد حسنين هيكل، «إلى أين من هنا؟: أزمة العمل العربي،» الأهرام، ١٣/ ١٠/ ١٩٧٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٢٣ ـ ٦٢٤.

(٤١) Bob Woodward, *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987* (London: Simon and Shuster, 1987), p. 185.

خطط ومحاولات الرئيس القذافي التي وصمت بالإرهاب غير صحيحة، وأنها كانت تتزايد استناداً إلى ما سبقها وإلى معلومات بثت للتضليل.

واستناداً إلى تلك المعلومات طلب ريغان من الشركات والرعايا الأمريكيين مغادرة ليبيا، وأعلن أن جوازات السفر الأمريكية غير صالحة للسفر إليها، وفرض في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٢ حظراً على البترول الليبي، وعلى رخص تصدير البضائع إلى ليبيا، باستثناء مواد الطعام والدواء واللوازم الطبية. وسعى ريغان لفرض مقاطعة دبلوماسية واقتصادية دولية على ليبيا، وفي ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٢، أرسلت الولايات المتحدة إلى مصر طائرتي أواكس لمراقبة الحدود المصرية والسودانية مع ليبيا، ولتشترك في تنسيق الدعم العسكري الذي قد يرسل من مصر لمساعدة الثوار في ليبيا؛ إذا نفذت مخططات لإشعال ثورة أو انقلاب في ليبيا[٤٢].

في حين كانت إدارة ريغان تنظر إلى الجزائر كمشجع للإرهاب، وكدولة متطرفة رافضة للتسوية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، وبعد أيام من نجاح مساعي الجزائر في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في طهران، أعلنت إدارة ريغان عن صفقة أسلحة جديدة للمغرب، فأصدرت الجزائر تحذيراً من زيادة التدخل الأمريكي في المنطقة[٤٣].

١ ـ معاهدة إخاء ووفاق بين تونس والجزائر (١٩٨٣)

وفي ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٣ وقعت في تونس معاهدة إخاء ووفاق بين جمهورية تونس الذي مثّلها الحبيب بورقيبة، والشاذلي بن جديد رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، تعهد فيها الطرفان بالعمل باستمرار من أجل الحفاظ على السلم والأمن بينهما، وبصفة عامة بين جميع بلدان المغرب العربي الكبير، واحترام متبادل لوحدة التراب، وحرمة الحدود الوطنية وللسيادة والاستقلال السياسي لكل منهما. كما تعهد الطرفان بتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهما عن طريق التشاور والتفاوض أو بأي طريقة سلمية أخرى، والامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجه ضد الاستقلال السياسي أو من

---

(٤٢) كلوديا رايت، «ظل فوق الرمال الاستراتيجية والخداع في سياسة ريغان تجاه العرب،» في: وليم كوانت [وآخرون]، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: نيكسون ـ فورد ـ كارتر ـ ريغان، دراسات؛ ٦٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٤٣) شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، ص ٦٢٩.

الطرف المتعاقد الآخر، وعدم السماح بتنظيم ونشاط أي تجمع فوق تراب كل منهما من شأنه أن يمس بأمن الطرف الآخر أو يحاول تغيير نظامه عن طريق العنف، مع احتفاظ كل من الطرفين المتعاقدين بحرية العمل الكاملة في إبرام أي اتفاق مع دول أخرى على أن لا يتناقض وأحكام هذه المعاهدة، وأن تبقى هذه المعاهدة مفتوحة لانضمام دول المغرب العربي الكبير الأخرى التي تقبل بأحكامها وذلك بموافقة الطرفين الساميين المتعاقدين[٤٤].

وقبل أن يلفظ عام ١٩٨٤ أنفاسه، صدر بيان عن اجتماع اللجنة العليا المشتركة التونسية ـ الليبية، يمكن إيجازه في أنه تم الاتفاق على تحقيق مصالح البلدين في مجالات أهمية تطوير التبادل التجاري والجمركي، والتخطيط والتنمية، والتعاون الصناعي، وارتياحهما بعد خروج مشروع المصرف العربي التونسي ـ الليبي للتنمية والتجارة إلى حيّز الوجود، وأهمية التعاون في المجال الزراعي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي للبلدين، وكذلك التعاون المثمر في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية والنقل الجوي والبري والبحري، والسعي لتحقيق هدف توحيد المناهج والكتاب المدرسي، وتشجيع الاتصالات بين الجامعات والمعاهد العلمية في البلدين، وكذلك بحث ودراسة التطورات السياسية في الوطن العربي والإسلامي والقارة الأفريقية وحوض البحر المتوسط وعلى الصعيد الدولي؛ سعياً لتنسيق مواقف البلدين الشقيقين من مختلف القضايا والأحداث[٤٥].

تصريحات ريغان كانت أشد وقعاً على تونس، من الصواريخ والقنابل التي ألقتها إسرائيل في أول أكتوبر ١٩٨٥. ويقول ياسر عرفات «كان الهدف قتل رئيس منظمة التحرير وقتل مبادرة السلام معاً، ولعلهم أفلحوا في الهدف الثاني». ويلاحظ أن تصريح ريغان، الذي أيّد فيه العملية وأبدى أعجابه ببراعة الاستخبارات الإسرائيلية ـ صدر بعد ساعة واحدة من الغارة الجوية ـ ويقول المسؤولون التونسيون: كان الرئيس بورقيبة يزور رونالد ريغان قبل شهرين، ومع نشوب الأزمة بين ليبيا وتونس؛ أكدت الولايات المتحدة وقوفها إلى جانب استقلال تونس وسيادتها، وقبل الهجوم الإسرائيلي بأسبوع، والأسطول الأمريكي أمام السواحل التونسية؛ زار قائد الأسطول تونس وأهدى رئيسها

(٤٤) يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٤٥) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٥١٨ ـ ٥٢٠.

سيفاً! فهل العدوان على السيادة التونسية، كما تراه الولايات المتحدة، ليس من حق ليبيا ولكنه من حق إسرائيل؟ أي صداقة هذه؟ وأي ثقة يمكن أن تشعر بها تونس نحو الولايات المتحدة؟ والعدوان الإسرائيلي لم يحظَ بكلمة استنكار منها بل كان رد الفعل، ومن البيت الأبيض نفسه، هو تأييد العدوان وامتداح كفاءة الاستخبارات الإسرائيلية؟ فحتى مراعاة الشعور التونسي الوطني لم يكن له عندهم أي حساب وقد كانت صدمة الرئيس بورقيبة شخصياً بالغة؛ بعد أن وثق بأمريكا ثلاثين سنة، وكان لقاؤه بالسفير الأمريكي عاصفاً وعنيفاً، ولم يكن مألوفاً في تاريخ العلاقة الوطيدة بين تونس وأمريكا أن يقول رئيس تونس ما يقارب باتهام أمريكا بالتواطؤ. وتردد أن السفير حمل رسالة خطية من ريغان ينفي علم أمريكا بالهجوم، وتونس التي ظلت أزمتها مع ليبيا قائمة حتى بعد هذا العدوان الخطير، من تهديدات وطرد للعمال، تتساءل: هل سيقدم لها الوطن العربي الدعم الذي تحتاج إليه خصوصا من المال والسلاح[٤٦]؟

وقد علم أحد المعاصرين للأحداث[٤٧] أن زيارة مندوب الملك الحسن ملك المغرب لتونس كانت ليعرض ـ نيابة عن ليبيا ـ عقد قمة مغربية تضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب؛ ولكن بورقيبة رفض الاقتراح، ورفض أي تعامل مع ليبيا. ويقول المسؤولون التونسيون إن ليبيا لم تعمل أي شيء يدل على أنها غيرت نيّاتها ضد تونس بعد هذه الغارة، وهم ليسوا مستعدين لأي تساهل ضد التدخلات الليبية التي أدت إلى قرار تونس بقطع العلاقات.

وفي ٧ تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٨٥ تفجرت أزمة اختطاف السفينة الإيطالية أكيلي لاورو (Achille Lauro)، وتواردت أنباء عن قيام خاطفين فلسطينيين بقتل أمريكيين على متنها، ويروي ريغان القصة من الجانب الأمريكي في اليوميات؛ بالإشارة إلى دراسة الولايات المتحدة لخطة التحرك في الثامن من الشهر ذاته، وفي اليوم التالي جاء النبأ بخبر عودة السفينة، التي كانت تقل ٤٠٠ راكب بينهم ١٩ أمريكياً، إلى ميناء بورسعيد، واستسلام المسلحين للسلطات المصرية التي سلمتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أخرجتهم من مصر... ويقول ريغان كان الخاطفون أربعة لكننا فيما بعد علمنا أنهم قاموا بقتل أمريكي مُقعد في التاسعة والستين من العمر، ولم نتمكن من القيام بعملية الإنقاذ المقررة... وفي يوميات ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر يقول ريغان: في طريق عودتي إلى واشنطن أعطيت موافقتي على اعتراض طائرة مصرية، ومحاولة

---

(٤٦) أحمد بهاء الدين، «يوميات من تونس،» الأهرام، ٩/ ١٠/ ١٩٨٥.

(٤٧) المصدر نفسه.

إجبارها على الهبوط الاضطراري في قاعدة تخصّنا في البحر المتوسط، كانت الطائرة تقل الخاطفين الأربعة وكنا نريد تسليمهم للسلطات الإيطالية لمحاكمتهم دون مهاجمة الطائرة... ويكتب في اليوم التالي: أنباء عن إجبار الطائرة على الهبوط في صقلية، ولكن الرئيس مبارك يبدي غضبه مؤكداً أن تلك إهانة واصفاً ما قمنا به بأنه قرصنة... ويواصل ريغان الإشارة إلى الأزمة في يوميات ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ ـ بعد أسبوع من القرصنة على الطائرة ـ حيث يقول: حضر السفير المصري إلى البيت الأبيض حاملاً خطاباً مطولاً من الرئيس مبارك يطلب فيه من ريغان تفهم الموقف؛ لكنه يؤكد من جديد ويصر على أن تصرف أمريكا يمثل إهانة، وفي إشارة إلى اتساع الفجوة في الموقفين المصري والأمريكي في تلك الأزمة؛ قال ريغان إن السفير المصري تحدث إليه بصوت خفيض ضع نفسك مكاننا؛ لكن ريغان رد: هذا الشيء يجب أن يكون متبادلاً[٤٨].

وفي مقال لوزير خارجية تونس وضح فيه أهم أسس السياسة الخارجية لبلاده ـ عندما كان سفيراً لها في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٥ ـ وفي إطار حديثه عن الدور الإقليمي للحكومات المغربية بشكل عام؛ أكد أن رؤية بورقيبة، ومن ثم تونس، لحل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي؛ تلعب دوراً رئيسياً في تعميق العلاقات التونسية والمغربية ـ الأمريكية[٤٩].

٢ ـ الاتحاد العربي ـ الأفريقي بين المغرب وليبيا (١٩٨٤)

عملاً بما جاء في محضر اجتماع اللجنة الليبية ـ المغربية المشتركة المحرر بمدينة طرابلس في الخامس من آب/ أغسطس ١٩٨٣، والاجتماع الذي عقد بمدينة الرباط يومي ٢٣ و٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، تأسس الاتحاد العربي الأفريقي بين المغرب وليبيا بمدينة وجده[٥٠] في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٨٤، واحتوى الاتفاق على ست عشرة مادة، وجاء في مقدمته «إن المملكة المغربية، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية؛ إدراكاً منهما للأخطار التي تتعرض لها الأمة العربية والعالم الإسلامي عامة، وفلسطين السليبة والقدس الشريف بوجه خاص؛ نتيجة سياسة العنف والعدوان التي ما فتئ الصهاينة ينتهجونها عابثين بحرمات الإسلام

---

(٤٨) عزت إبراهيم، «ماذا كتب ريغان عن مصر ومبارك: رسالة هارتفورد،» الأهرام، ٣/ ٦/ ٢٠٠٧.

(٤٩) Habib Ben Yahya, «The Place of the Maghreb in US Arab Relations,» *American Arab Affairs*, vol. 13 (Summer 1985), pp. 34-37.

وقد شغل بن يحيى منصب وزير خارجية تونس عام ١٩٨٧ إبّان حكم الحبيب بورقيبة.

(٥٠) مدينة مغربية تقع في أقصى شرق المملكة المغربية على حدودها مع الجزائر.

ومقدساته، ومنتهكين لحقوق المسلمين والعرب بعد أن أخذتهم العزة بالإثم وأعمتهم الكبرياء... ووعياً لما أبانت عنه تجارب سابقة من صعاب تعترض سبيل الوحدة العربية، وشعوراً منهما على وجه الخصوص بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها وحدة الأصل والجغرافية والتاريخ والدين واللغة وأنماط العيش وأساليب الحضارة».

وكان أهم ما تضمنه الاتفاق:

ـ ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يضم دولة المملكة المغربية ودولة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ويسمى الاتحاد العربي الأفريقي، والرئاسة هي الجهاز الأسمى للاتحاد، ويشترك في الاضطلاع بممارستها ملك المغرب وقائد ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر وتختص بسلطة إصدار القرارات.

ـ يكون للاتحاد هيئة اتحادية تتألف من أعضاء من مجلس النواب بالمملكة المغربية وأعضاء من مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية الليبية، ومهمتها تقديم توصيات للرئاسة قصد تعزيز الاتحاد وتحقيق أهدافه.

ـ يكون للاتحاد محكمة اتحادية يصدر بتشكيلها قرار من الرئاسة إذا تنازع الطرفان في ما يتعلق بتنفيذ أو تفسير هذه المعاهدة يكون لأي منهما الحق في عرض الأمر على المحكمة للفصل فيه وتكون أحكام وآراء المحكمة نهائية وملزمة.

ـ المساهمة في توحيد المغرب العربي وبالتالي في تحقيق وحدة الأمة العربية، ولا يحُول الاتحاد بين أي من الدولتين المشاركتين فيه، وبين عقد اتفاقات تشبه أو تحاكي المعاهدة التي يقوم عليها بل يجوز لكل منهما إبرام ذلك مع غيرهما من الدول ويجوز للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو الأسرة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة وأن تصير أعضاء في الاتحاد بشرط أن يقبل الطرفان ذلك.

ـ كل اعتداء تستهدف له إحدى الدولتين يعتبر اعتداء على الدولة الأخرى.

ـ تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ فور الموافقة عليها من قبل شعب المملكة المغربية وشعب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية عن طريق استفتاء وفق الإجراءات الجاري بها العمل في كل من الدولتين[٥١].

---

(٥١) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٥١٥ ـ ٥١٧.

ولقد كان الاتحاد العربي الأفريقي تعبيراً عن طموحات الشعبين العربيين الليبي والمغربي في تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة والذي صادق عليه شعبا البلدين عن طريق الاستفتاء العام المباشر للشعب المغربي في المملكة المغربية الذي تم في الحادي والثلاثين من آب/ أغسطس ١٩٨٤، وكذا عن طريق قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في دور انعقادها الاستثنائي والتي صاغها مؤتمر الشعب العام في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤، والتزاماً من اللجنة الشعبية العامة للعدل بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ومن وزارة الداخلية بالمملكة المغربية بالأهداف التي نصت عليها وثيقة الاتحاد، وتنفيذاً لما ورد بها تم الاتفاق على عقد اتفاقية أمنية بين الطرفين، وكان أهم ما تضمنته:

ـ يلتزم الطرفان بتمكين مواطني بلديهما من الدخول لأراضيهما والتنقل والإقامة فيهما للعمل والسياحة والزيارة وغيرها من الأغراض المشروعة، كما يكون لهم حرية مغادرتهما ما لم توجد موانع قانونية تحول دون ذلك في إطار القوانين النافذة في كلا البلدين.

ـ يحق لمواطني كل من الطرفين المتعاقدين أن يمارسوا في بلاد الطرف الآخر جميع نشاطات العمل المختلفة ما لم يكن هذا النشاط محظوراً أو مقصوراً على أهل البلد بحكم القوانين النافذة بالبلدين.

ـ يتمتع مواطنو كل من الطرفين المقيمين في بلاد الطرف الآخر بحق الملكية العقارية أو المنقولة والتصرف بها بكل أنواع التصرف وذلك وفقاً للتشريعات النافذة في كل من البلدين.

ـ يحق للطرفين المتعاقدين منع أي من رعايا البلد الآخر من الدخول والإقامة والتوطن في أراضيه وإبعاده عنها وذلك لاعتبارات أمنية سواء كانت داخلية أم خارجية، ولا يسمح كل من الطرفين لمواطني الطرف الآخر بالقيام بأي نشاط سياسي مناهض للبلد الآخر[٥٢].

وفي آذار/ مارس ١٩٨٦ بدأت الولايات المتحدة تدخل مرحلة جديدة في سياستها إزاء الوطن العربي، فقد رأت أنها لم تعد في حاجة إلى التستر وراء إسرائيل، وأن تباشر

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥١٧ ـ ٥١٨.

بنفسها عمليات تأديبية ضد البلدان العربية، فقامت بعدوانها المسلح على الشعب الليبي تحت مبررات واهية، واتهمت الرئيس الليبي بتشجيعه الإرهاب، وتجاهلت أن حليفتها إسرائيل هي التي أدخلت الإرهاب على أوسع نطاق في الشرق الأوسط وقد ارتكب قادتها عشرات الجرائم والمذابح ضد الشعب الفلسطيني منذ الأربعينيات حتى يومنا هذا(٥٣).

٣ ـ اتحاد المغرب العربي (١٩٨٩)

في السابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٨٩، اجتمع في مدينة مراكش كل من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وزين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، والشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والعقيد معمر القذافي قائد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، والعقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. واتفق جميعهم على قيام اتحاد المغرب العربي، ووقعوا معاهدة تضمنت تسع عشرة مادة، ومن أهمها:

ـ أن هدف الاتحاد نهج سياسة مشتركة في الميدان الدولي لتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها، وفي ميدان الدفاع صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، والعمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، وفي الميدان السياسي، أكدت العمل على تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق يقوم على أساس الحوار، وفي هذا الميدان ثمة إشارة ضمنية إلى ضرورة تجاوز المشكلات السياسية البينية وهي الحدود والصحراء الغربية(٥٤)، وحلها من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم المصالح المشتركة بروح أخوية تحقق مصالح الشعب في المغرب العربي، وفي الميدان الاقتصادي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، وفي الميدان الثقافي إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية.

---

(٥٣) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣٢٢.

(٥٤) حاول الجيش الجزائري الحيلولة دون تمدّد المغرب إلى الصحراء جنوباً، ليصبح بذلك أكبر دولة في الشمال الأفريقي، وكان هدف الجزائر في عهد بومدين (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨) ألّا يتحوّل المغرب إلى لاعب رئيسي في المنطقة، في الوقت الذي كان النظام الجزائري يرى أنه داعية الاشتراكية في المنطقة وعدو الأنظمة الملكية، ومناصر حركات التحرّر في تلك المرحلة.

ـ كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

ـ تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

ـ للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة[٥٥].

وكان التفكير في إنشاء اتحاد المغرب العربي في تلك الفترة استجابة معقولة ومنطقية، ومحاولة بدت جادة لوضع قطيعة مع مرحلة هيمنت فيها المصالح الضيقة على بعض أنظمة المنطقة على حساب مصالح شعوبها، وأدت إلى خسائر سياسية مكلفة، وكان على رأس تلك الخسائر قضية النزاع المفتعل على الصحراء الغربية الذي استثمرت فيه كل من المغرب والجزائر رصيداً هائلاً من الجهود الداخلية للبلدين، وأوجدت سباق تسلح استنزف موارد الدولتين لفترة استطالت أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وسرعان ما أظهرت أنه لا جدوى من المواجهة السياسية والعسكرية بين البلدين، وأرهقت التكاليف المالية والعسكرية كاهل الدولتين، مما خلف مجموعة من الآثار السلبية في بلدان المنطقة وشعوبها، وقد بدا لأول وهلة أن إنشاء الاتحاد كان بمنزلة توديع لهذه المرحلة والدخول في عصر الاندماج الإقليمي في عصر يتميز بغلبة العامل الاقتصادي على التوجه السياسي.

ومن الملاحظ أنه إبان الدورة الأولى لمجلس الرئاسة والمنعقدة في تونس بين يومي ٢١ و٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، تم استبعاد قضية الصحراء الغربية ومشكلات الحدود، وهما من أبرز عوائق التقارب بين دول المغرب العربي، وكان المفروض وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة هاتين المشكلتين المزمنتين، في حين اهتمت قمة تونس بالجانب المؤسسي للاتحاد، فضلاً عن تشكيل أربع لجان متخصصة وهي لجنة الأمن الغذائي، ولجنة الاقتصاد والمالية، ولجنة البنية الأساسية، ولجنة الموارد البشرية، وهذا ما يؤكد غلبة الخطاب الاقتصادي الذي يركز على معالجة الأوضاع الاقتصادية للأقطار

---

(٥٥) يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٦٤٤ ـ ٦٤٦.

المغربية، دفعت إليه مجموعة عوامل، منها معاناة الأقطار المغربية عدا ليبيا من أزمات اقتصادية، وأهم مظاهرها ضعف معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي، وانخفاض مستوى دخل الفرد، علاوة على تفاقم أزمة الخبز(٥٦).

٤ ـ موقف الولايات المتحدة من اتحاد دول المغرب العربي

ورد في بيان أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية «أن منطقة شمال أفريقيا تعد ذات أهمية رئيسية للولايات المتّحدة؛ لأنها تمثل التشكيل الساحلي الجنوبي لغرب البحر المتوسط، وهو حيوي لأمن جنوب أوروبا، وللاتصالات الأمريكية فيه، ومع ذلك الاختلاف في النظم السياسية والتاريخ؛ فإن دول شمال أفريقيا تواجه تحديات الزيادة السكانية المتسارعة، وأعباء الدين الخارجي، والجميع ينشد تطبيق الإصلاحات في مثل هذه الظروف الصعبة»، وتضمن البيان «أن برامج المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لدعم هيكلة الاقتصاد، والاستقرار المحلي، ويجهز الأسواق للصادرات الأمريكية، وطلبنا دعم تلك البرامج في حدود ميزانية السنة المالية ١٩٩٠ لتأييد أهدافنا السياسة»، وقد أشار البيان إلى التطوّرات في شمال أفريقيا عام ١٩٨٩، فالتقارب الجزائري ـ المغربي غيّر الصورة الإقليمية من النزاع إلى التعاون. وأعلنت الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩ عن قيام اتحاد المغرب العربي (AMU) Arab Maghreb Union)) وهو اتحاد على غرار المجموعة الأوروبية (EC) European Community)). وكان هناك أيضاً تقدّم في مسألة الصحراء الغربية بعد إعادة الروابط الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، وتمت موافقة المغرب والبوليساريو على قبول خطة قدّمها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار (Perez de Cuellar)، والتي تقضي بإجراء استفتاء لتقرير مستقبل الإقليم. ومع أن التفاصيل لم تبحث بعد؛ فإن ممثل الأمم المتّحدة الخاصّ يعمل الآن مع الأطراف المعنية، وفي أوائل كانون الثّاني/ يناير ١٩٨٩ اجتمع الملك الحسن مع ممثلي البوليساريو في مراكش، وفي حين يبذل جهد كبير لتمهيد طريق التقدّم نحو المصالحة والتعاون الإقليمي، فإن الولايات المتّحدة تعتقد أن التطورات الحديثة تعزز الاستقرار والتنمية في شمال أفريقيا.

---

(٥٦) عمر عز الرجال، «قمة تونس لاتحاد المغرب العربي،» السياسة الدولية، العدد ١٠٠ (١٩٩٠)، ص ١٨٧، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥ (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ صندوق النقد العربي؛ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٩٥)، الملحق الرقم (٤/ ٥)، ص ٣٥.

وقد تناول البيان رؤية الولايات المتحدة لدول المغرب العربي التي جاءت على النحو التالي:

ـ أكد البيان أن ليبيا تبقى عاملاً سلبياً، بينما تدعم الولايات المتحدة ترتيبات التعاون الإقليمية، فإنها غير مقتنعة بأن ضم ليبيا سيفيد استقرار المنطقة. وطبقاً لتقديرها، فإن ليبيا تواصل دعمها للإرهاب الدولي والتخريب، وهي منزعجة على وجه التحديد وبالدليل أن ليبيا تمتلك أسلحة كيميائية في منطقة الرابطة (Rabta) ـ تقع جنوب مدينة طرابلس ـ.

ـ أشار البيان إلى أن علاقات الولايات المتّحدة بالمغرب، هي صداقة تاريخية مستندة إلى مصالح مشتركة، تعاون، واحترام متبادل، ويستخدم الملك الحسن شهرته كزعيم عربي وإسلامي لدعم طرق معتدلة للمشاكل الإقليمية، كما أن المغرب يقدّم تسهيلات مهمة للولايات المتّحدة، يتضمن حق العبور للطائرة الأمريكية، وموقعاً لجهاز إرسال صوت أمريكا (*Voice of America* (VOA))، وحقلاً اضطرارياً لهبوط المكوك الفضائي. ويعمل المغرب بتقدّم جيد لحل مشاكله الاقتصادية، كان من نتائجه نمو حقيقي بلغ ٩ بالمئة، وخفض التضخم المالي في العام الماضي، وحدث فائض في الميزانية حيث كانت مشجّعة، ولكن تبقى التحديات المستمرة، المتمثلة بالبطالة، وعدم تشغيل العمال بمقدار كافٍ، وعبء دين خارجي، ونمو سكاني. إن معونتنا الغذائية والاقتصادية تخطط لزيادة النمو، وتحسين إنتاج الأغذية، وتشجع على تحديد النسل، وتحسّن إدارة مصادر طبيعية، وستقدم الولايات المتحدة المساندة المالية اللازمة لكل ذلك ضمن سياق علاقة تعاون دفاع طويلة المدى.

ـ أكد البيان متانة العلاقات الأمريكية ـ التونسية ووصفها بأنها تاريخية، وفي حكم الرّئيس بن علي ظلت تونس قوية، وقدم لها جهداً رائعاً لإنعاشها كمجتمع تعدّدي منفتح، وقد طبّقت تونس منذ عام ١٩٨٦ برنامج إصلاح اقتصادي شاملاً للتعامل مع أزمة ظلت لسنوات، وبخاصة في عام ١٩٨٨. لقد كان هناك تقدم حقيقي في تونس، والأهداف الرئيسية لصندوق النقد الدولي ((International Monetary Fund (IMF))؛ ارتبطت ببرنامج تقشف حقيقي[٥٧].

إن استجابة الولايات المتحدة لدعم الأمن والتنمية في تونس، تتوافق مع ما تحاول الحكومة التونسية نفسها أن تعمله، وإدراكاً لحاجة تونس الخاصّة، تعزّز الآن

(٥٧) American Foreign Policy, Current Documents, Doc. 267 (1989), pp. 457-458.

مساعدتنا الإصلاح الاقتصادي وترقية القطاع الخاص. ويتطلب تمويلنا المالي للعام ١٩٩٠ زيادة طفيفة عن تمويلنا عن عام ١٩٨٩، وطلب مساعدتنا العسكرية لتمويلنا عام ١٩٩٠ سيزوّد بموازين احتياطية وصيانة وتدريب لدعم مشتريات الأجهزة الحديثة.

وبين يومي الثاني عشر والرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩؛ قام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بزيارة للولايات المتحدة. وإبان هذه الزيارة؛ أشار الرئيس جورج بوش إلى أن بلاده تدعم التزام تونس بالديمقراطية، التي لعبت دوراً فعّالاً كوسيط بين البلدان العربية والغرب، وأنها كانت مثالاً عملياً للاستقرار والتقدّم في الشرق الأوسط، كما أنها دعمت إصدار قرار بالتفاوض السلمي في الشرق الأوسط لإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وأضاف بوش قائلاً «نحن نتطلع إلى محادثاتنا مع الرّئيس بن علي، الذي يجيء أيضاً إلى واشنطن كالرئيس الحالي من اتحاد المغرب العربي، ونرحب بروح الفهم والتعاون كحلفاء وكأصدقاء»[٥٨].

ـ وفي ما يتصل بالعلاقات الأمريكية مع الجزائر؛ فقد ذكر البيان أنها تحسّنت تدريجياً، وبخاصة حين قامت بدور إيجابي في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران (في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ثم كانت زيارة جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي للجزائر عام ١٩٨٥، التي تعد حجر الأساس في تلك العلاقة. وأشار البيان إلى أن الجزائر تواجه العديد من المشكلات، وفي مقدمتها زيادة الكثافة السكانية، وارتفاع أسعار الطاقة، والبطالة، ونقص السلع الأساسية، وأن الولايات المتّحدة تنشد دعم جهد الإصلاح في الجزائر بطرق متعددة وفي حدود الميزانية، إضافة إلى زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري. ويشير الميزان التجاري بين البلدين إلى زيادة مبيعات السلع والمساعدات الأمريكية للجزائر، ولا شك في أن الجزائر زبون مهم للسلع الزراعية الأمريكية. وفي نهاية البيان اقتراح بمواصلة العلاقات العسكرية المتواضعة لتشجيع محاولة الجزائر تنويع مصادر التجهيز والتدريب العسكري[٥٩].

وإجمالاً فقد اكتفت الولايات المتحدة بالإشارة إلى قيام الاتحاد المغربي في عام ١٩٨٩، في حين تعاملت مع بلدان المغرب العربي كل على حدة، وذلك وفقاً لما تقتضيه مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

---

(٥٨) *American Foreign Policy*, p. 459, and *Weekly Compilation of Presidential Documents* (21 May 1990).

(٥٩) *American Foreign Policy*, Ibid., pp. 457-458.

خامساً: عودة مصر
وقيام مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩

عقب اغتيال السادات في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، تولى محمد حسني مبارك الحكم، وشرع في إصلاح علاقات مصر مع الوطن العربي على نحو تدريجي، وبدأت في شهر أيلول/ سبتمبر من العام التالي (١٩٨٢) مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات المصرية ـ العربية. وفي تقرير لمجلة بريتيش إيكونوميست (*British Economist*) بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤، قاوم الرئيس مبارك ضغوطاً أمريكية قوية؛ لإنشاء قاعدتين حربيتين أمريكيتين في مصر، واحدة قرب الإسكندرية؛ لتراقب وتشرف على ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، والثانية في قنا[٦٠] لخدمة قوة الانتشار السريع الأمريكية، ولتغطي الشرق الأوسط والخليج والقرن الأفريقي. وضغطت أمريكا على مصر لتقبل مساعدة مالية من بنك إسرائيلي معين، ولأن تقبل إرشاد خبراء زراعيين إسرائيليين؛ وذلك بهدف تعزيز الروابط بين البلدين، وكجزء من صفقة أوسع، وفي المقابل ستشجع أمريكا صندوق النقد الدولي على التجاوب في مفاوضته مع مصر. رفض مبارك هذه العروض؛ مثلما رفض عندما طلبت أمريكا أن تشارك مصر في الغارة الأمريكية على ليبيا في نيسان/ أبريل ١٩٨٦[٦١].

وفي أواخر الشهر ذاته، طالب الشيخ زايد رئيس الإمارات بعقد قمة عربية تدعى إليها مصر، وهي دعوة شجاعة وذكية تستهدف تصحيح الأوضاع العربية وخطوة جادة في طريق العمل العربي الموحد[٦٢].

ولاحت في الأفق أن عودة الجامعة إلى مقرها الرئيس في القاهرة، وعودة العرب إلى مصر صار أملاً سيتحقق قريباً. بدا ذلك واضحاً في القمة العربية التي عقدت بمدينة عمّان في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، وشاركت فيه عشرون دولة عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث صدر عن تلك القمة بيان ختامي تضمن «أن العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية، وبين مصر عمل من أعمال السيادة؛ تقررها كل دولة بموجب دستورها وقانونها»، ولكن تعين الانتظار حتى مؤتمر القمة غير العادي المنعقد في الدار البيضاء في أيار/ مايو ١٩٨٩، ليظهر في بيانات القمة ـ ولأول

(٦٠) تقع بين القاهرة وأسوان على منعطف لنهر النيل في أقرب موقع للبحر الأحمر.
(٦١) شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، ص ٦٢٥.
(٦٢) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٣، ص ٣٢٤.

مرة ـ قبول عربي جماعي بقراري ٢٤٢ و٣٣٨؛ باعتبارهما أساس التسوية الشاملة والعادلة للصراع مع إسرائيل، وهو المؤتمر ذاته الذي تقرر فيه «استئناف جمهورية مصر العربية عضويتها الكاملة في جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والمؤسسات والمجالس التابعة لها»[٦٣].

وقد سبق تلك الخطوة ببضعة أشهر تأسيس مجلس التعاون العربي؛ ضم مصر العربية، والأردن، والعراق، واليمن، وجاء في مقدمة الاتفاقية التي وقعت ببغداد في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٩، أنه إيماناً بأن التعاون بين البلدان العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي وما يزال؛ وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية، ونظراً لما يجمع الأردن والعراق ومصر واليمن من ظروف متماثلة في مجالات عدة، واهتداء بما ورد في ميثاق الجامعة العربية الذي أجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد من الاتفاقات ما يحقق هذه الأغراض، وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع المعقود ببغداد؛ بين الملك الحسين بن طلال، والرئيس صدام حسين، والرئيس محمد حسني مبارك، والرئيس علي عبد الله صالح؛ فقد تقرر تأسيس مجلس التعاون العربي.

وقد احتوت الاتفاقية على سبع عشرة مادة، ولعل أهم ما تضمنته:

ـ يعد المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية؛ يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية.

ـ تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والإمكانات والخبرات.

ـ تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليها، وتتم الموافقة على الانضمام إلى المجلس بإجماع الدول الأعضاء، وتقوم دولة مقر الأمانة العامة (عمان) بإيداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية، وبتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

---

(٦٣) محمد علي حلة، مصر وجامعة الدول العربية: التجربة والمصير (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠)، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

ووفقاً لما ورد في هذه الاتفاقية؛ فإن هدف المجلس هو تجميع البلدان العربية في سوق عربية مشتركة، وزيادة التكامل الاقتصادي والسياسي بينها، وتنمية العلاقات والروابط الثقافية والصحية والاجتماعية بين الشعوب العربية[٦٤].

ولا شك في أن الاتفاقية حولت العلاقة بين مصر والعراق من علاقة تنافس وتعارض إلى علاقة تكامل وتعامل، في حين لم يكن أحد المتخصصين في الاقتصاد[٦٥] متفائلاً بهذه الاتفاقية؛ لفشل التجارب الوحدوية العربية السابقة، وعدم النجاح الكافي لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية. وقال إن مجلس التعاون يعاني نقصاً شديداً وضعفاً أساسياً؛ لأنه اتحاد قررته حكومات ويمكن أن تقرر عكسه؛ ولهذا لا يوجد ما يشعرنا بالاطمئنان، وأنه لا يتصور أن المجلس اقتصادياً سيكون له فاعلية في ما جاوز المشروعات الحكومية، حيث إن هذه المشروعات كان يمكن أن تقوم مع قيام المجلس أو بدونه.

وتمثلت ردود الفعل الدولية تجاه قيام مجلس التعاون العربي بموقف كل من إسرائيل وإيران؛ فقد أبدت إسرائيل مخاوفها من قيام المجلس، واعتبرته نواة لتجمع عسكري عربي كبير، وطالبت الولايات المتحدة التدخل للحصول على تعهد من دول المجلس بعدم قيام تعاون عسكري يوجه ضد الأهداف والمنشآت الإسرائيلية. كما اتصلت بالمجموعة الأوروبية لإثارتها ضد قيام هذا التجمع العربي. كذلك؛ لم ترحب إيران بقيام المجلس، لأن ذلك يرجع إلى ما خلفته الحرب العراقية ـ الإيرانية (استمرت ثماني سنوات) والتي دعمت فيها البلدان العربية، وبخاصة مجلس التعاون الخليجي، العراق ضد إيران. وبالنسبة للصين واليابان وتركيا، فلم يصدر عنها أي تصريح رسمي مؤيد أو معارض لقيام المجلس[٦٦].

وعلى كل حال، لم تعارض الجامعة العربية قيام مجلس التعاون العربي، أو غيره من الكيانات العربية، بل رحبت بها، وأصدر مجلس الجامعة بياناً بمناسبة تأسيس مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، جاء فيه «لاحظ المجلس

---

(٦٤) «نص معاهدة إنشاء مجلس التعاون العربي ٢٨ يونيو ١٩٨٩،» في: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، ص ٦٤٠ ـ ٦٤٤.

(٦٥) «حديث الدكتور حازم الببلاوي في ندوة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،» الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠٥٧ (١٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٩)، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٦٦) عطية حسين أفندي، «ندوة مجلس التعاون العربي: الواقع والآفاق،» السياسة الدولية، العدد ٩٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ٢٤٥.

أن اتفاقيتي تأسيس هذين التجمعين العربيين تستندان إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومقاصده»[٦٧].

وفي الحادي عشر من آذار/ مارس ١٩٩٠؛ اعتمد مجلس وزراء الخارجية العرب مبدأ إعادة نقل مقر الجامعة العربية إلى القاهرة[٦٨]. ولاحت الفرصة مرة أخرى أمام الجامعة العربية لتحرك عربي جماعي أكثر وعياً، بعد عودة مصر إلى المظلة العربية، على أمل أن يوقف هذا التحرك تآكل الموقف العربي وخصوصاً بعد أن اتضحت خطورة التغيرات الهائلة التي طرأت على موقف الاتحاد السوفياتي، وتراكمت منذ وصول ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) إلى السلطة هناك. فقد أدت هذه التغييرات، ليس فقط إلى إضعاف الموقف السوفياتي الرسمي المساند سياسياً وعسكرياً للموقف العربي؛ ولكن أيضاً إلى فتح باب هجرة اليهود السوفيات على مصراعيها إلى إسرائيل. غير أن فترة الهدنة في الصراعات العربية/ العربية لم تدم طويلاً؛ إذ سرعان ما هبّت العواصف على الوطن العربي في آب/ أغسطس عام ١٩٩٠، بعد قيام نظام الحكم في العراق بغزو الكويت، والذي انتهى بأكبر كارثة شهدها النظام العربي في تاريخه المعاصر.

سادساً: تأثير حرب الخليج الثانية في الوحدة العربية

كان جورج بوش (Bush George) ووزير خارجيته جيمس بيكر (James Baker) يتصوران في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ أن حاجة الرئيس العراقي صدام حسين للمساعدة الغربية؛ من أجل إعادة بناء اقتصاده الذي مزقته الحرب هو الضمان لعلاقة أفضل بين واشنطن وبغداد؛ ولأنهما كانا مشغولين بإنهاء الحرب الباردة، والحفاظ على علاقات طيبة مع الرئيس السوفياتي غورباتشوف، وبزعم تشجيع الديمقراطية في أوروبا الشرقية، لم يعطِ بوش ولا بيكر اهتماماً كبيراً للشرق الأوسط خلال السنة الأولى لهما في الإدارة. لكن القرارات القليلة التي اتخذاها بشأن حرب الخليج العربي؛ كانت مبنية على افتراض أنه كان بالإمكان التوصل إلى تسوية مع صدام حسين، ومنذ هذا التاريخ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، كان فريق وزارة الخارجية الانتقالي يرى «أنه ربما تكون الدروس المستفادة من الحرب مع إيران قد غيرت العراق من دولة راديكالية تتحدى

(٦٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده العادي ٩١ (٢٨ ـ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٩).

(٦٨) الأهرام، ١٢/ ٣/ ١٩٩٠.

النظام إلى دولة أمر واقع مسؤولة؛ تعمل مع النظام وتنتهج الاستقرار في المنطقة»[٦٩]. هذه الأفكار تحولت إلى سياسة بعد تسعة أشهر؛ عندما وقع بوش التوجيه الرقم ٢٦ ـ أمن قومي (NSD-26) في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩. هذا التوجيه، الذي لم ينتبه إليه كثيرون آنذاك، كان يعطي تعليمات لصناع السياسة الأمريكية لوضع حوافز اقتصادية وسياسية للعراق؛ لكي يتبنوا سلوكاً معتدلاً وزيادة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج[٧٠].

وفي ٢٧ آذار/ مارس سنة ١٩٩٠، تقابل الرئيس صدام حسين بالملك فهد بن عبد العزيز في منطقة حفر الباطن، وكان للأول شكوى من الكويت، لأنها زادت إنتاجها من البترول عن الحصة المقررة لها طبقاً لقرارات الأوبك، وهذا يؤدي إلى خفض أسعار البترول، وبالتالي يؤثر في اقتصادات العراق، وكان رد الملك فهد «أن الإخوان في الكويت يضرون حتى بمصالح السعودية؛ بإنتاجهم الزائد عن حصتهم، ولكنه على اتصال بهم، وسوف يحاول إقناعهم بالالتزام بحصة الأوبك»[٧١].

وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠ اتهم صدام حسين بعض الساسة الخليجيين بسلوك سياسة مناصرة للأمريكان ومعادية للعرب، وفي اليوم التالي نشر العراق رسالة سلمت للجامعة العربية قبل يومين؛ وفيها اتهام للكويت بسرقة النفط العراقي منذ عام ١٩٨٠، وفي حين رفضت الكويت هذه التهم واستنجدت بالأمم المتحدة بخصوص نزاعها مع بغداد؛ فقد اتهم العراق الكويت بالسعي إلى التدخل الأجنبي بالمنطقة[٧٢]. وفي يوم ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٠ نشر العراق ثلاثين ألف رجل على حدود الإمارة، وفي اليوم ذاته ومن أجل استكشاف موقف الولايات المتحدة التي أصبحت على وشك أن تكون القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد بداية تفكك الاتحاد السوفياتي، عقد لقاء في بغداد بين صدام حسين، والسفيرة الأمريكية أبريل غلاسبي (April Glaspi)، حيث قالت لصدام، إن الولايات المتحدة لا علاقة لها بالخلاف الحدودي بين العراق والكويت، وإنه لا توجد اتفاقية للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة ودول الخليج، في حين أكد لها الرئيس العراقي أنه لن يحصل شيء إلى أن نلتقي بهم، وعندما نلتقي ونرى أن هناك أملاً لن يحصل شيء، وعندما نعجز عن إيجاد مخرج فأمر طبيعي أن لا يقبل العراق أن

---

(٦٩) ليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٧١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٤٠.

(٧٢) الأهرام ١٩/ ٧/ ١٩٩٠، و٢٢/ ٧/ ١٩٩٠.

يموت[٧٣]. ولعل في كلام صدام ما يشير إلى أنه ماضٍ في طريق الخيار العسكري؛ في حالة عدم قبول الكويت للمطالب العراقية المالية والحدودية.

وفي ٢٩ تموز/يوليو سنة ١٩٩٠، جاءت تقارير وزارة الدفاع الأمريكية؛ لتؤكد أن القوات العراقية لم تتخذ وضعاً هجومياً، وأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية؛ ليثير الخوف في أعصاب الآخرين ليسلموا بمطالبه، وأن أقصى ما يمكنه فعله هو تفكيره في عملية محدودة لاحتلال جزيرتي وربة وبوبيان، وربما منطقة الرميلة حيث حقل البترول المتنازع عليه، في حين تنبهت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى أن الخطط العراقية تغيرت، وأن الذي يجرى الإعداد له الآن هو عملية غزو كامل، وقررت الوكالة أن تتصرف على هذا الأساس، حتى لو كان أسوأ الاحتمالات[٧٤].

وذهب الرئيس المصري مبارك إلى الكويت وبغداد، وحصل من صدام حسين على تأكيدات بألّا يستعمل العراق الحل العسكري، وحُدِّدَ لقاءٌ عراقي ـ كويتي بجدة في الحادي والثلاثين من ذات الشهر، بينما رفع العراق عدد الجنود المرابطين على الحدود إلى مئة ألف رجل، وزعمت الدبلوماسية الأمريكية حيادها في ما ظنته مجرد نزاع حدودي بين البلدين، وأنها كانت في ذلك متمسكة بالخط الذي رسمته منذ سنتين، كما أن الرئيس مبارك والملك فهد وأمير الكويت كانوا يعتقدون أن العراق لا ينوي القيام بعملية عسكرية، ومع ذلك، وغداة لقاء جدة الفاشل ـ في أول آب/أغسطس ١٩٩٠ ـ قام الجيش العراقي باجتياح الكويت[٧٥].

بدت الولايات المتحدة أكبر الفائزين في بداية الأزمة؛ فقد حصلت على ما كانت تنشده باستمرار؛ وهو حضورها العسكري بالخليج لحماية مناطق الإنتاج النفطي، إلا أن الأزمة قد كشفت عن ضعفها الاقتصادي، ولم تكن لها الوسائل المالية لتمول وحدها هذه العملية، فلجأت إلى طلب مساعدة من البلدان النفطية «التي استخدمت من أجل ذلك جزءاً كبيراً من الأرباح المتأتية من تضاعف سعر النفط»، ومن كبريات البلدان الصناعية التي لا تستطيع التدخل ميدانياً؛ بسبب وضعها السياسي الموروث عن الحرب العالمية الثانية، وبوجه خاص ألمانيا واليابان. واتخذ الاتحاد السوفياتي في

---

(٧٣) «نص محضر اجتماع صدام مع السفيرة الأمريكية،» في: هيكل، المصدر نفسه، ص ٣٤١ ـ ٣٤٨.

(٧٤) كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، ص ٦٩.

(٧٥) لورنس، اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية، ص ٥٧٨.

البداية موقفاً منكمشاً؛ فانهيار هياكله الاقتصادية والثورات التي أصابت نظامه السياسي تمنعه من المشاركة المباشرة التي لو حدثت للقيت عداء شعبياً بسبب ذكريات حرب أفغانستان؛ لذلك فقد لعب بورقة الأمم المتحدة، وقد أدى به ضعفه ـ حينذاك ـ إلى أن يرى في المنظمة الدولية وسيلة للحفاظ على دور سياسي، وللحد من دور الولايات المتحدة بإدخاله في عمل جماعي. وكان هذا الانشغال يتلاقى مع انشغال فرنسا؛ التي كانت تريد الاحتفاظ باستقلال سياستها والإبقاء على صداقاتها العربية. وحيث أن هاتين الدولتين قد أدركتا الشعبية الحقيقية في الوطن العربي لعدد من المضامين التي طرحها صدام حسين؛ فقد سعتا لنزع فتيل قوتها الانفجارية فتبنت بعضاً من الأفكار؛ مثل الربط بين مختلف مشاكل الشرق الأوسط وتوزيع أكثر عدلاً لعائدات النفط. وكان الإعلان الفرنسي في يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ أول تأكيد لهذا الخط الجديد[٧٦]، وهكذا خرجت دول المعسكر الشيوعي من صراع الحرب الباردة خاسرة لمواقعها، فاقدة لصدقية نظرياتها؛ ليدخل العالم عصر الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية، والعولمة المتعددة الوجوه والأبعاد، وكان الوطن العربي محك اختبار رئيسياً لهذه التحولات.

ولا شك في أن النتائج التي ترتبت على زيادة حجم وجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، سَهَّلَ على الناشطين الإسلاميين اتهام حكومات مجلس التعاون لدول الخليج العربية علانية بانتهاك المفاهيم الإسلامية، إن لم تكن تتهمها بانتهاك الشريعة الإسلامية مباشرة، عن طريق السماح بوجود القوات الأجنبية على أراضيها؛ ومن ثم فإن أي واقعة يحدث فيها اعتداء من جانب القوات الأمريكية على الحريات في الموانئ الخليجية؛ يمكن تصعيدها بسهولة حتى تصبح قضية سياسية كبرى، هذا فضلاً أن الكثير من مواطني دول الخليج يشعرون بحساسية إزاء أي تلميح إلى أنه يتعين عليهم الشعور بالامتنان للدور الأمني الأمريكي في المنطقة، وغالباً ما يشير أولئك إلى أن الولايات المتحدة قد حققت مكاسب مادية من عملية عاصفة الصحراء، وأن خزانات دول الخليج هي التي تسدد فاتورة الحساب لعملية مراقبة جنوب العراق[٧٧].

وثمة عامل آخر يجب ألّا نغفله في الدور الأمريكي في أمن الخليج، وهو بروز النشاط التجاري الذي تمارسه الولايات المتحدة في المنطقة، وبخاصة في المشروعات المرتبطة بالأمن الإقليمي، ما يجعل هذه المشروعات ذاتها هدفاً للعنف السياسي؛ عندما تسعى جماعات المعارضة إلى استغلال الارتباط الوثيق بين هذه المشروعات

---

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٨٦.

(٧٧) مورينهاين، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية،» ص ١٠٢.

والمساعدات العسكرية الأمريكية، واعتماد الخليج على الغرب في حماية أمنه الإقليمي. لذا، فإن نجاح السياسة الأمريكية الخاصة بأمن الخليج يتوقف على توافر حساسية شديدة للمشاعر، وتجنب فكرة أن الوجود الخارجي تترتب عليه حقوق مكتسبة في حيازة أراضي المنطقة؛ بحجة استمرار هذا الوجود فيها لفترة معينة من الزمن(٧٨).

كما أن الوجود الأمريكي ـ بلا شك ـ بكل أبعاده العسكرية والسياسية بل والثقافية؛ سيظل قائماً في منطقة الخليج العربي؛ ليس من أجل مصلحة شعوب وأمن دوله، ولكن حفاظاً على مصالح الولايات المتحدة المتمثل بضمان تدفق النفط، وبقاء أسواق المنطقة مجالاً لصفقات الأسلحة فضلاً عن توزيع منتجاتها. وبات من الواضح أن حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ كانت إيذاناً بدخول عصر الهيمنة الأمريكية على اتساع العالم، وفشلت خلال تلك الفترة أنماط عربية بديلة للوحدة الاندماجية وللاتحاد بمختلف أشكاله. الدليل على ذلك أنه بعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها، وفي آذار/ مارس ١٩٩١ التقت بمدينة دمشق دول الخليج الست، إضافة إلى سورية ومصر، ووضعت خطة عامة عرفت بإعلان دمشق؛ للتحرك باتجاه أمني عربي جماعي؛ رغم أن الولايات المتحدة ودول الخليج لم تكن تتوقع أن تتطور هذه الخطة؛ لتصبح نظاماً فاعلاً للدفاع الإقليمي، وبالفعل فقد فتر الحماس للفكرة؛ عندما بدأت الدول الثماني بالتفكير في المشكلات الفنية التي تعترض تنفيذ هذه الخطة، وفي النهاية لم يكن ممكناً إقامة علاقة أمنية دائمة بين دول الخليج الست ومصر وسورية؛ بسبب المصالح المتعددة لكل دولة على حدة، وعدم وجود تهديد عسكري استراتيجي منفرد على نحو محدد(٧٩).

وكانت التحالفات السياسية والعسكرية التي تقيمها الولايات المتحدة مع دول غير عربية ـ وهي تحديداً تركيا وإسرائيل ـ تشمل التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد تعاظم اعتماد الولايات المتحدة على هاتين الدولتين في تنفيذ أهداف سياستها في هذه المنطقة بعد خروج إيران من دائرة التحالف الغربي، إثر قيام ثورتها سنة ١٩٧٩. كما أن التغيرات الإقليمية التي وقعت عقب نهاية الحرب الباردة في سنة ١٩٩١، دفعت الولايات المتحدة إلى توثيق علاقات التحالف مع هاتين الدولتين؛ فتركيا عضو فاعل في حلف شمال الأطلنطي، وتعاونها العسكري

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٧٩) روبرت باريلسكي، «انهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيره في أمن الخليج،» في: لونج [وآخرون]، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ١٠٥.

مع قوات التحالف الغربي لا يحتاج إلى تفصيل، ومساعداتها الاستراتيجية التي تقدمها لأمريكا وبريطانيا في ممارستها للحصار الجوي على العراق غنية عن البيان، فالعلاقات التركية ـ الأمريكية تمثل قاعدة قوية للتحالف الغربي في منطقة الشرق الأوسط(٨٠).

وليس من شك في أن أزمة الخليج الثانية أضافت أبعاداً جديدة إلى التحديات التي تواجهها التجمعات الإقليمية العربية، وقد تباينت استجابة كل تجمع من هذه التجمعات، وتفاوتت قدرته على التكيف مع تلك التحديات. وكان مجلس التعاون العربي هو الأكثر تضرراً من الأزمة، التي أنهت وجوده فعلياً مع اجتياح العراق لدولة الكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وإذا كانت مصر قد جمدت عضويتها بالمجلس مع انفجار الأزمة، فإن عضويتها ظلت مستمرة حتى السادس من شباط/ فبراير عام ١٩٩٤، عندما وافقت لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري على مشروع قانون صادر عن رئاسة الجمهورية بإلغاء موافقة مصر على اتفاقية مجلس التعاون العربي(٨١).

وبذلك؛ لم يعد هناك سوى تجمعين إقليميين على الساحة العربية؛ وهما مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨١، والاتحاد المغربي العربي الذي تأسس في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩، وإن كانت هذه الساحة قد شهدت تنسيقاً بين بعض دولها.

من الواضح، أن حرب الخليج الثانية منحت الولايات المتحدة فرصة ثمينة؛ لتزيد قبضتها على بلدان الخليج، ويكمن دليلنا في التصريحات التي أدلى بها ريتشارد تشيني (Richard Cheney) وزير الدفاع الأمريكي [المعروف بديك تشيني] أمام الصحفيين إبان جولة قام بها يومي الخامس والسادس من شهر أيار/ مايو ١٩٩١، لأربعة بلدان خليجية؛ إذ قال «من الواضح أنه سيكون هناك في المنطقة المزيد من القوات الأمريكية بشكل يفوق ما كان موجوداً قبل أزمة الخليج، هذا فضلاً عن إبرام اتفاقيات مع دول الخليج حول التعاون بينها وبين الولايات المتحدة في مجالات التدريب، وإجراء المناورات المشتركة وتقديم التسهيلات في القواعد الجوية الخليجية عند حالات الطوارئ للطائرات الأمريكية، مع تخزين الأسلحة والإمدادات العسكرية فيها تحسباً من اندلاع أي نزاع في منطقة الخليج مستقبلاً»(٨٢).

---

(٨٠) بكر مصباح تنيرة، «الاتجاهات الجديدة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي،» شؤون عربية، العدد ١٠٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ٧٧.
(٨١) الأهرام، ٧/ ٢/ ١٩٩٤.
(٨٢) الأهرام، ٧/ ٥/ ١٩٩١.

ولا شك، أيضاً، في أن التداعيات المترتبة على أزمة الخليج، قد شجعت على شيوع الاعتقاد بأن مجلس التعاون الخليجي يتجه إلى تأكيد تمايزه عن النظام العربي، وقد تمثل ذلك بتفريغ إعلان دمشق من محتواه الأمني العربي، واستبدال طابعه الجماعي التعاقدي بعلاقات ثنائية مع مصر وسورية، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية في شباط/ فبراير ١٩٩٢، حددت أسساً للتنسيق بين المجلس والجامعة في وقت اعتبره البعض محاولة لتأكيد استقلالية المجلس عن الجامعة. لكن الافتراض الرئيسي ـ وراء هذا الاعتقاد ـ كان وجود درجة عالية من التماسك داخل المجلس، الأمر الذي يتعارض مع تزايد المشكلات في ما بينها، والتي تعد امتداداً للمشكلات التقليدية للعلاقات العربية، مثل الحساسيات بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة وأزمة الثقة؛ فضلاً عن الخلافات الحدودية التي تعج بها منطقة الخليج. وظل المجلس منذ تأسيسه في عام ١٩٨١ قادراً على التعايش مع الخلافات بين أعضائه في الوقت الذي تم تغييبه عن معالجة الخلافات الحدودية؛ رغم وجود هيئة تابعة له (مجلس الحكماء) أنشأها ميثاق المجلس خصيصاً لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد كان النزاع الحدودي الذي تفجر بين السعودية وقطر في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢؛ هو الأخطر من حيث تأثيره في مسيرة المجلس الذي تعرض لأزمة بسبب تفجر النزاع، حيث بادرت قطر إلى سحب قواتها العاملة في إطار قوة درع الجزيرة، كما قامت بمقاطعة مختلف الاجتماعات الوزارية؛ بما فيها الاجتماعات التي تولت الإعداد للقمة الخليجية الثالثة عشرة التي عقدت في أبو ظبي بين يومي ٢١ ـ ٢٣ من الشهر ذاته. الأخطر من ذلك أن قطر هددت بمقاطعة أعمال القمة نفسها لولا الوساطة المصرية التي أقنعت حكومة قطر بالمشاركة[٨٣].

لقد طرحت أزمة الخليج الثانية قضية التهديد العراقي والإيراني لبلدان المجلس؛ ورغم الإجماع الذي تحقق مع قيام العراق بغزو الكويت في ما بين بلدان المجلس حول ما يمثله العراق من تهديد فعلي لأمن واستقلال البلدان الخليجية، فإنه سرعان ما ظهرت إرهاصات خلافات بين دول المجلس بخصوص التعامل مع العراق بعد الحرب. كما ظلت مختلفة حول مدى التهديد الإيراني، وحول طريقة التعامل مع إيران. وقد سيطرت هذه التهديدات العراقية والإيرانية على اهتمام بلدان الخليج خلال عام ١٩٩٣، ففي أيلول/ سبتمبر من ذلك العام صعّدت إيران أزمة الجزر الثلاث التي تنازع الإمارات في

(٨٣) بدر عبد العاطي [وآخرون]، «التفاعلات العربية والتحولات الإقليمية،» في: التقرير الاستراتيجي العربي (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، ١٩٩٤).

السيادة عليها (جزيرة طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى)؛ ما زاد من شكوك دول الخليج في نيات إيران، ولم تخفف الجولات التي قام بها مسؤولون إيرانيون في أقطار الخليج هذه الشكوك[٨٤].

ورغم تأييد جميع بلدان المجلس للإمارات في هذا النزاع، إلا أنها لم تتخذ موقفاً موحداً إزاء إيران! فعلى سبيل المثال؛ لم تتأثر جهود قطر لتطوير علاقاتها مع إيران بتصعيد الأخيرة لسيطرتها على الجزر الثلاث، وما ترتب عليه ذلك من توتر العلاقات بين إيران وبلدان المجلس، وكذلك لم تستمر كل من عمان وقطر والإمارات على مواقفها المتشددة من العراق، حيث أبدت كل من عمان والإمارات مرونة طفيفة إزاء رفع الحظر عن العراق وعودته إلى الصف العربي، كما أجرت كل من قطر وعمان اتصالات محدودة مع العراق[٨٥].

رغم هذه المواقف المغايرة لموقف بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصاً الكويت، فقد ظل الموقف العام لمجلس التعاون الخليجي على ما هو عليه في ما يتعلق بمسألة أمن الخليج؛ حيث بقي النظام العراقي يمثل عامل تهديد للكويت ولدول المنطقة؛ بسبب عدم تطبيقه كل قرارات الأمم المتحدة. وقد اتضح ذلك الموقف خلال اجتماع وزراء دفاع المجلس في أبو ظبي يومي ٨ و٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، حيث كان هناك استمرار للقلق الأمني؛ ما دفع إلى اتخاذ قرارات تدعو إلى إبقاء العراق وإيران قيد المراقبة، ومواصلة الصفقات التسليحية الضخمة لتدعيم القدرات الدفاعية الذاتية، كما تم الاتفاق على البدء في تنفيذ خطط تطوير قوات درع الجزيرة. وهكذا كان الإحساس المتزايد بوطأة التهديدات الخارجية الموجهة لبلدان المجلس عاملاً دافعاً للحفاظ على التماسك العام، رغم الخلافات[٨٦].

أما اتحاد المغرب العربي وهو الأحدث من حيث نشأته؛ فقد واجه تحديات مختلفة عن تلك التي قام مجلس التعاون الخليجي لمواجهتها، ولم يتأثر بشكل مباشر بأزمة الخليج؛ بل إن المواقف التي اتخذتها دول الاتحاد إزاء الأزمة قد عكست قدراً من التوافق، باستثناء المغرب الذي انضم إلى التحالف الدولي المناهض للعراق. وقد أثرت

(٨٤) أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية (رأس الخيمة: المؤلف، ٢٠٠٠)، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٠.

(٨٥) جمال زكريا قاسم، «النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبيين،» مجلة اتحاد المؤرخين العرب (القاهرة)، العدد ١ (١٩٩٣).

(٨٦) الأهرام، ١١/١١/١٩٩٣.

هذه المواقف في العلاقة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغربي. وفي واقع الأمر فإن الاتحاد المغربي قد انتهى عملياً في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي بعد أقل من ثلاث سنوات على إطلاقه، حيث اندلعت الأزمة الجزائرية في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، والدخول في دوامة الحرب الداخلية وانتشار العنف بعد رفض الجيش الجزائري لنتيجة الانتخابات البلدية والتشريعية التي شهدتها البلاد، وفازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ[٨٧].

ومن ثم توقفت مشروعات الاتحاد عن المضي في طريقها، بفعل التحولات السياسية السريعة في الجزائر، وظهور المؤسسة العسكرية كفاعل رئيسي في إدارة الصراع السياسي في الداخل والخارج. وإن كان اتحاد دول المغرب العربي قد ظل اسماً فحسب، فقد تأثر بانعكاسات أزمة الخليج على مجمل العلاقات العربية ـ العربية. بدأت هذه العلاقة تشهد انفراجاً خلال عام ١٩٩٢، ولكن بُعْد بلدان الاتحاد جغرافياً عن موقع الأزمة نسبياً، وميلها إلى الاهتمام بقضايا أخرى تدخل ضمن أولوياتها، وفي مقدمها العلاقات مع الجماعة الأوروبية، جعل التأثير المباشر لأزمة الخليج عليها محدوداً للغاية. وربما كانت أهم مشكلة ضغطت على الاتحاد؛ هي الأزمة التي أتاحت اختراقاً سياسياً كبيراً للولايات المتحدة في عهد بيل كليتون (Bill Clinton) لشؤون المنطقة، وكانت بتهمة ضلوع ليبيا في تفجير الطائرة الأمريكية فوق سماء قرية لوكربي الاسكتلندية، وجاء الحصار على ليبيا منذ عام ١٩٩٢. ولعل أزمة لوكربي، وفرض الحصار الجوي على ليبيا؛ كان أول استعراض سياسي رسمي للقوة الأمريكية في المغرب العربي؛ فضلاً عن تمكين الولايات المتحدة من أن تكون على مقربة من منابع النفط في ليبيا، ولم يكن ليستهدف ـ في أي شكل ـ مزاحمة النفوذ الاقتصادي الأوروبي وبخاصة الإيطالي والفرنسي في ليبيا، وفي مجال الطاقة بوجه خاص. ولقد أتقنت الإدارة الأمريكية استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ. يشهد على ذلك النشاط المكثف في عواصم المنطقة، وصيرورتها قوة ذات تأثير بليغ في صناعة القرار فيها، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغربية التي أيدت الحصار، وخرجت عن البندين الثالث والخامس عشر من معاهدة الاتحاد المغربي العربي؛ ليصيبه بالشلل التام منذ مطلع العام ١٩٩٥[٨٨].

---

(٨٧) يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، ١٩٧٨ ـ ١٩٩٣ (بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، [د. ت.])، ص ٥٧ ـ ٦١.

(٨٨) مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، ط ٢ موسعة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٨٩.

ولعل أزمة لوكربي ترتبط بعض الشيء بأزمة الخليج؛ من حيث إنها تأتي في سياق الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، ورغم الضغوط التي ترتبت على هذه المشكلة إلا أنه كان بإمكان بلدان اتحاد المغرب التعامل معها على نحو ساعدها في الاستجابة للضغوط الدولية والتجاوب مع قرارات مجلس الأمن، وكذلك في السعي من أجل مساعدة ليبيا للخروج من هذا المأزق؛ بما يحفظ الحد الأدنى اللازم لاستمرار الاتحاد. وعلى صعيد التعامل مع معطيات المناخ الدولي والإقليمي؛ فإن ظاهرة الإسلام الأصولي دفعت إلى عودة محور تونس ـ الجزائر ـ موريتانيا (دول معاهدة الإخاء والوفاق لعام ١٩٨٣) إلى البروز كتكتل مؤثر ضمن مجموعة الاتحاد، وأثرت بقوة في العلاقات الجزائرية ـ المغربية عام ١٩٩٤[٨٩].

ولعلنا نعيد تأكيد أن الاتحاد المغربي ظل منذ اندلاع الأزمة الجزائرية عام ١٩٩١؛ مجرد مشروع على الورق؛ بانتظار أن تتجاوز الجزائر أوضاعها الداخلية، وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، رفضت ليبيا تولي الرئاسة التي بقيت رسمياً بيد الجزائر؛ معربة بذلك عن استيائها إزاء شركائها المرغمين على احترام العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا المتهمة بالإرهاب في قضية لوكربي. وزاد الرفض الليبي الوضع تعقيداً بعد الخلافات العميقة بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية. وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، طلب المغرب رسمياً تجميد مؤسسات الاتحاد في رسالة من وزير الخارجية آنذاك عبد اللطيف الفيلالي[٩٠]. وكان ذلك بمنزلة استصدار لوثيقة رسمية تعد الاتحاد ميتاً، بعد فترة انتظار.

وحين دعمت حكومة اليمين زروال (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ ـ نيسان/ أبريل ١٩٩٩) قوى التيارين الفرنكوفوني والأمازيغي المعاديين لتيار العروبة والإسلام في الجزائر، أضحت في مواجهة مباشرة مع المعارضة الإسلامية التي انتقلت معركتها معها إلى الداخل الفرنسي. ولقد كانت تلك هي الثغرة التي نفذت منها الإدارة الأمريكية إلى الجزائر[٩١]؛ ومن ثم، فبعد أن تولى عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية، قام بزيارة لواشنطن في أيار/ مايو ٢٠٠١، وأجرى محادثات مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن (George W. Bush) تناولت العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها، ورافق بوتفليقة

---

(٨٩) عبد العاطي [وآخرون]، «التفاعلات العربية والتحولات الإقليمية».

(٩٠) الأهرام، ٢١/ ١٢/ ١٩٩٥.

(٩١) عبد الإله بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي،» المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

وزير الطاقة شكيب خليل، وكان رئيساً لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وتأتي زيارة الرئيس الجزائري في وقت توازن فيه الولايات المتحدة بين مصالحها في مجال الطاقة، والحاجة إلى الدعوة بأسلوب يتسم باللباقة إلى إجراء إصلاحات في الجزائر التي تهزها أعمال العنف. ورغم أن واردات النفط الأمريكية من الجزائر محدودة؛ فإن الاستثمارات الأمريكية ـ وهي في قطاع الطاقة أساساً ـ تصل إلى ٧,٣ مليار دولار، جعلت تأمين إمدادات الطاقة لأمريكا واستقرارها أولوية كبرى، وكانت إدارة بوش تزخر بمسؤولين سبق لهم العمل مديرين في صناعة النفط[٩٢].

ومن ناحية أخرى؛ وقّع المغرب والولايات المتحدة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بروتوكول اتفاق يمهد الطريق أمام بناء أول مفاعل نووي في المغرب، وسيقام في منطقة معمورة (١٥ كم شرق الرباط). وذكر مصطفى المنصوري وزير الطاقة والمعادن المغربي أن البروتوكول الذي وقعه هو عن الجانب المغربي، بينما وقعته عن الجانب الأمريكي مارغريت تاتويلر (Margaret Tutwiler) السفيرة الأمريكية في الرباط، يهدف إلى تجديد اتفاقية وقعت عام ١٩٨٠ وانتهى العمل بها عام ٢٠٠٠، وذلك لمدة ٢٠ سنة أخرى. ووصف المنصوري مفاعل معمورة بأنه «مفاعل نووي تجريبي لا تتجاوز طاقته اثنين ميغاوات»، وأضاف «سيعمل في المفاعل إخصائيون وتقنيون، سيجرون بحوثاً في المجال الطبي والزراعي والكهربائي وتحلية المياه»، وأكد أن مفاعل معمورة الذي سيبنى لحساب المركز المغربي للطاقة النووية والعلوم والتقنيات النووية، سيكون جاهزا في عام ٢٠٠٢. وفي السياق نفسه، قالت السفيرة الأمريكية في الرباط إن مفاعل معمورة «سيوفر قاعدة صلبة لدخول المغرب في مجال التكنولوجيا النووية ولتأهيل مهندسيه أيضاً»[٩٣].

واستكمالاً لتلك الأحداث التي تؤكد أن الاختراق الأمريكي لبلدان المغرب كان يسير بخطى حثيثة، فإننا نشير إلى نفي مصادر ليبية وتونسية قيام الرئيس الليبي معمر القذافي (كان يزور تونس في أواخر أيار/ مايو ٢٠٠٣) باللقاء مع جورج تينت (George Tenet) مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الذي يقوم بدوره بجولة في عدد غير معروف من دول الشرق الأوسط. وقال مصدر ليبي إن ما تردد في هذا الصدد غير صحيح على الإطلاق، ولكنه لم يستبعد إجراء حوار مع أي مسؤول أمريكي للتشاور حول العلاقات الثنائية، وحسم الخلافات بين طرابلس وواشنطن بشأن ملف قضية

(٩٢) نقلاً عن قناة الجزيرة بتاريخ ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠١.
(٩٣) الشرق الأوسط، ٢٢/٩/٢٠٠١.

لوكربي، في حين قال مراقبون إن القذافي يسعى لتوسيط جهات متعددة، منها الرئيسان التونسي زين العابدين بن علي، والجزائري عبد العزيز بوتفليقة، لتسوية الملفات العالقة مع الإدارة الأمريكية؛ فإن مصادر ليبية أكدت أن «ليبيا ليست في عجلة من أمرها في الوقت الراهن لتطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية المتدهورة منذ مطلع الثمانينات مع واشنطن، وأن اتصالات معينة جرت بحضور مسؤولين ليبيين وبريطانيين وأمريكيين على مدى الأشهر القليلة الماضية؛ لحسم قضية لوكربي والتوصل إلى تسوية مقبولة لجميع الأطراف المعنية بها»، وقال مصدر دبلوماسي تونسي إن بلاده «لا تمانع في القيام بدور وساطة بين واشنطن وطرابلس، إذا كان ذلك سيساهم في تقريب وجهات النظر بين الطرفين»، ولكنه أشار إلى أن بلاده لم تتلق أي طلب منهما حتى الآن، ونفى علمه بوجود تينت في تونس حالياً، موضحاً أنه «لو كان موجوداً لكانت تونس قد أعلنت عن هذه الزيارة درءاً للشبهات». ورفضت السفارة الأمريكية في القاهرة التعليق على هذه المعلومات، كما رفضت نفي أو تأكيد زيارة تينت إلى تونس[٩٤].

استثمرت السياسة الأمريكية مسألة الأصولية الإسلامية في الجزائر، فضلاً عن ملف النزاع المغربي ـ الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية؛ لإحراز تقدم جديد في عملية الاختراق، في حين ظلت فرنسا ـ ولفترة طويلة ـ تلعب لعبة إدارة التناقض المغربي ـ الجزائري في هذا الموضوع، وكان يساعدها على ذلك أن المسألة النزاع ظلت معروضة على منظمة الوحدة الأفريقية التي ترتبط بسياسة فرنسا شديد الارتباط. غير أن نقل الملف إلى الولايات المتحدة ـ بعد اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية وانسحاب المغرب من المنظمة ـ عنى عملياً تحويله من دائرة الاختصاص الفرنسي إلى دائرة الإشراف الأمريكي المباشر. ولم تعبّر الولايات المتحدة عن موقف انحياز صريح لأحد الطرفين، بل فعلت ما فعلته فرنسا قبلها موزعة بين إغراء الغاز الجزائري، وإغراء الدور الإقليمي المغربي في أفريقيا والشرق الأوسط. غير أنها نجحت نجاحاً واضحاً في احتكار التصرف في ملف الصحراء، وبالتالي في استدراج المغرب والجزائر إلى شدّ الانتباه إليها، والتنافس في تقديم التنازلات لها طمعاً في كسب انحيازها[٩٥].

وترافقت سياسة الاستثمار الأمريكي للنزاعات الأهلية والنزاعات الإقليمية في المغرب العربي، ومع استثمار للضائقة الاقتصادية لبعض بلدانه، وبخاصة

(٩٤) الشرق الأوسط، ٢٤/٥/٢٠٠٣.

(٩٥) بلقزيز، «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي».

موريتانيا(٩٦)، التي تعرضت للتهميش بسبب التجاهل العربي والمغربي لأوضاعها، والإهمال الفرنسي لها، فدفعت في اتجاه إقامة علاقات بينها وبين إسرائيل، أو أوهمتها بأن تلك العلاقات هي المعبَر لبناء صلة بينها وبين الولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي. وليس من شك في أن موريتانيا باتت ساحة مفتوحة أمام الولايات المتحدة؛ لتطويق النفوذ الفرنسي في شمال القارة وغربها، وتحقيق اختراقات تكتيكية فيها، وخصوصاً بالنظر إلى كونها تمثل الحلقة الأضعف في السلسلة المغربية(٩٧).

سابعاً: الوحدة بين شطري اليمن والموقف الأمريكي (١٩٨٨ ـ ١٩٩٤)

في اللقاء الذي تم بين العقيد علي عبد الله صالح(٩٨) رئيس الجمهورية اليمنية، وعلي سالم البيض(٩٩) الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي باليمن الديمقراطية بالعاصمة صنعاء في الفترة من ٣ إلى ٤ أيار/ مايو ١٩٨٨ تم الاتفاق على ما يلي:

ـ متابعة الخطوات الوحدوية وتنشيط أعمال المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة واللجان الوحدوية القائمة بين الشطرين، والإسراع في إنجاز إعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة، وإحالته على مجلسي الشعب للاستفتاء عليه وفقاً للاتفاقيات الوحدوية بين الشطرين.

ـ استكمال جهود قيادتي الشطرين في احتواء ومعالجة آثار أحداث ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ المحزنة(١٠٠)، والتعاون على توطيد الأمن والاستقرار في شطري اليمن بكل الوسائل الممكنة وإزالة أي نشاط لا يخدم هذا الاتجاه.

---

(٩٦) الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، ص ٨٩.

(٩٧) بلقزيز، المصدر نفسه.

(٩٨) ينتمي إلى قبيلة سنحان المنتمية قبلياً إلى مجتمع قبائل حاشد، وهو أوّل رئيس جمهورية من أبناء القبائل المزارعين في اليمن، وكان آخر منصب رسمي يشغله قبل تولّيه الرئاسة، هو من قيادة لواء تعز.

(٩٩) مدني من أشراف الجنوب، شغل منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، ووصل إلى السلطة إثر مذبحة المكتب السياسي للحزب في عدن عام ١٩٨٦، قاد دولة الجنوب إلى وحدة مع دولة الشمال، ثم قادها إلى الانفصال عنها.

(١٠٠) هي حرب حدثت بين الرفقاء في اليمن الجنوبي، وكانت مدعومة من القادة الموالين للشمال برئاسة علي ناصر محمد وبين الجناح اليساري الذي يتزعمه علي سالم البيض والرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل.

ـ فقد اتُّفق في هذا على إقامة مشروع استثماري مشترك في محافظة مأرب وشبوة ـ نظراً إلى أهمية التكامل الاقتصادي ـ لتأكيد حرص قيادتي الشطرين على التمسك الكامل بالوحدة اليمنية، ورفض أي تجزئة؛ دون أن يعني في كل الأحوال تحديد الأطراف بين الشطرين أو ترسيم الحدود في ما بينهما.

ـ يسمح للمواطنين بالتنقل والمرور عبر النقاط المشتركة بالبطاقات الشخصية وعدم فرض القيود على المواطنين من قبل الأجهزة في الشطرين[١٠١].

ويبدو أن هذا الاتفاق لم يُنفذ؛ حيث تزايدت الضغوط على نظام الحزب الاشتراكي في عدن بخصوص إقامة الوحدة، وطرحت عدة مشاريع للتوحد. وقد ساعد الرئيس صالح في تلك الظروف الوضع المتهاوي للنظام في عدن بعد توقف المساعدات السوفياتية؛ ما جعل خيار التوحد مع الشمال يكاد يندثر في غضون شهور تبعاً لتهاوي حليفه (الاتحاد السوفياتي) الذي استند إليه نظام الحكم في عدن مدة عقدين من الزمن.

ويرى أحد الباحثين[١٠٢] أن تسارع الأحداث، وتزايد الضغط الشعبي في عموم اليمن، وإحساس صنعاء باشتداد المخاطر من جارتها السعودية، ومحاولتها المستميتة للحيلولة دون قيام الوحدة ومحاولتها المتكررة لإغراء قادة الحزب الاشتراكي بالعدول عن مشروع الوحدة؛ هي ما جعل الرئيس صالح يتحرك بصورة دينامية على المستوى الإقليمي والدولي للحيلولة دون نجاح السعودية في إعاقة توحيد اليمن. وكان العراق الذي ينضوي مع اليمن الشمالي ومصر والأردن في إطار مجلس التعاون العربي أهم نصير للرئيس صالح في توفير الضمانات لعدم نجاح المحاولة السعودية. رغم ذلك، فقد نجحت قيادتا اليمن الشمالية واليمن الجنوبية في التوصل إلى التوقيع على اتفاق عدن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٩؛ لتحقيق الوحدة الاندماجية لشطري اليمن خلال مدة أقصاها عام واحد، وصدقت القيادتان السياسيتان في شطري اليمن على دستور الوحدة، وتم تحديد فترة عام للتصديق عليه من قبل السلطتين التشريعيتين في الشطرين[١٠٣].

وقبل الموعد المقترح لقيام الوحدة؛ تم الاتفاق في ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٠ بصنعاء على أن تقوم بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية

---

(١٠١) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٧٣٠ ـ ٧٣١.
(١٠٢) منصر، «العلاقات اليمنية ـ الأمريكية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ص ٢٢١.
(١٠٣) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، ص ٦٧٨ ـ ٦٧٩.

الشعبية في الثاني والعشرين من شهر أيار/مايو ١٩٩٠، وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى الجمهورية اليمنية، ويكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة. وقد تحددت فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق[١٠٤].

ومع قيام دولة الوحدة تغيرت ملامح الصورة السياسية والجغرافية في جنوب الجزيرة العربية، إذ ارتبط التغيير بطبيعة التجربة السياسية الجديدة التي اقترنت بقيام الدولة الوحدة، المتمثلة بتجربة التعددية الحزبية المفتوحة، وإعادة بناء الدولة الموحدة وفق أسس ومبادئ ومعايير وحدوية شاملة منهية بذلك ميراث التشطير وما ارتبط به من تخلف وتعثر لمحاولات التنمية[١٠٥].

ولعلنا نأخذ في الاعتبار حقيقة المجتمع اليمني قبل الوحدة، الذي كان منتظماً في دولتين بخلفيتين سياسيتين متباينتين نتيجة لحكم الإمامة في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب؛ لكن الأهم من ذلك أن نظامي الحكم في الشطرين، بعد التخلص من حكم الإمامة والاحتلال البريطاني معاً؛ تباينا على نحو جذري كما هو معلوم في صيغة الحكم أو نهج تنظيم الاقتصاد[١٠٦]؛ ولكن يبقى أن نؤكد أن الوحدة اليمنية تمت بين دولتين لكل منهما سيادتها وشخصيتها القانونية الدولية، وحدودها الدولية المعترف بها، ومؤسساتها الدستورية، ومعترف بهما ضمن معاهدات واتفاقيات دولية، وكانت على رأس النظامين نخبتان حاكمتان مختلفتان سياسياً وأيديولوجياً، وكان من الضروري التوفيق بينهما كي تقوم الوحدة[١٠٧].

وإذا كانت الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو عام ١٩٩٠، أهم متغير دولي حدث في منطقة الجزيرة العربية؛ غير أن حرب الخليج الثانية وضعته في دائرة الظل خلف باقي التحولات التي شهدها العالم أوائل التسعينيات، وتسببت في متاعب اقتصادية وسياسية تكبدها اليمن لسوء تقدير وفهم موقفه من تلك الأزمة والحرب التي شاء سوء حظ اليمن أن يحدث، وهو عضو في مجلس الأمن الدولي عن المجموعة العربية، فكانت اليمن الدولة التي اصطدمت بواقع دولي شديد الحساسية والإحراج لها وهي تمتنع، أو

---

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٦٩٦ ـ ٦٩٨.

(١٠٥) حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٠٥.

(١٠٦) أحمد يوسف أحمد، «الوحدة اليمنية وتحدي البقاء: عقدة الكبير والصغير،» الحياة، ٢٩/ ٣/ ١٩٩٤.

(١٠٧) الحياة، ٢١/ ١١/ ١٩٩٣.

تعارض أو تتغيب، أو تصوت أحياناً على سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي، وأخطرها قرار الحرب على العراق الذي صوّت مندوب اليمن ضده في مجلس الأمن[١٠٨].

في ما يتصل بموقف الولايات المتحدة من الوحدة اليمنية؛ فقد اجتمع الرّئيسان جورج بوش وعلي صالح في صباح ٢٤ كانون الثّاني/يناير ١٩٩٠، في لقاء منفرد استغرق ثلاثين دقيقة، وتبعه اجتماع ضم الطرفين الأمريكي واليمني للمدة ذاتها. وكانت هذه الزيارة الرسمية هي الأولى من قِبل الرئيس اليمني، وناقش الرئيسان المسائل الثنائية والإقليمية والدولية. وصرّح الرّئيس بوش بأنّه مسرور بأنّ الولايات المتّحدة قادرة على تقديم المساعدة لليمن؛ لتحقيق بعض الأهداف في الاقتصاد والتنمية، وأن الولايات المتّحدة زادت برنامج المعونة الغذائية (PL-480) لليمن هذه السنة، وأعاد الرّئيس بوش تأكيد الرغبة الأمريكية في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، واستمرار الجهود لإيجاد حلّ إلى النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وقد أعاد بوش تأكيد إيمانه الشديد بالجهود التي تبذلها الدبلوماسية الأمريكية مع المسؤولين المصريين والإسرائيليين؛ لتشجيع الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومنحهم الأمل لدفع عملية السلام إلى الأمام؛ نحو المفاوضات المباشرة بين الأطراف تقوم على استقرار السلام الشامل. وقد ناقش الرئيسان الوضع في جنوب اليمن أيضاً، وجهود الرّئيس صالح المستمرة لإعادة توحيد اليمنيين. كما أعادا النظر في الموقف الحالي في أفغانستان، ودعمهما المشترك لتقرير المصير للشعب الأفغاني، وقد وافقَ الرئيسان على العمل في البحث المستمر للسلام في سائر منطقة الشرق الأوسط. كما انتهز الرّئيس بوش الفرصة للتذكير بدفء وحسن الضيافة له والسّيدة بوش أثناء زيارتهما إلى اليمن في ١٩٨٦[١٠٩].

ويرى أحد الباحثين[١١٠] أن التعامل المباشر الذي نجحت صنعاء في تحقيقه مع واشنطن خلال عقد الثمانينيات؛ كان من الأسباب الرئيسية للتطور الذي شهدته العلاقات اليمنية ـ الأمريكية، وتوِّج بزيارة الرئيس صالح إلى واشنطن في أول زيارة يقوم بها رئيس يمني للولايات المتحدة، والتقائه بالرئيس جورج بوش؛ الضمانة الأكثر أمناً في تمكينه من إعادة توحيد اليمن، حيث نجح في إفهام الإدارة الأمريكية بأن لوحدة اليمن أهمية استراتيجية في المنطقة، وأنها تمثل محطة النهاية للوجود الشيوعي،

---

(١٠٨) منصر، «العلاقات اليمنية ـ الأمريكية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠»، ص ٢١٩.

(١٠٩) American Foreign Policy, Current Documents 1990, Doc. 444, Visit of President Salih, p. 629.

(١١٠) منصر، المصدر نفسه، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

وللإرهاب في جنوب الجزيرة العربية. وتمكن من إقناع الإدارة الأمريكية بشطب اسم جنوب اليمن من قائمة الإرهاب الدولي، وبخاصة أن الولايات المتحدة تدرك أهمية اليمن كدولة موحدة؛ لما يمكنها القيام به من دور حيوي في تحقيق وضمان الاستقرار والأمن في المنطقة. لذلك أيدت الإدارة الأمريكية وحدة اليمن لأنها عامل أمن واستقرار في المنطقة. في حين يرى باحث آخر[١١١] أن اليمن الموحد يحتل موقعاً استراتيجياً رئيسياً في الخريطة الأمنية للجزيرة العربية، فهي التي تسيطر على مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتتحكم في اتصاله الجغرافي بالمحيط الهندي. ومع أن هذه القوى الأمريكية وتأثيراتها تبدو في الإطار الإيجابي لتحقيق الوحدة اليمنية، إلا أن عملية تعجيل الوحدة وارتباطها باستراتيجيات دول إقليمية أخرى قد أضر بمسيرتها ومستقبلها واستقرارها.

ويذكر أحد المعاصرين لتلك الزيارة[١١٢] أنه خلال المباحثات في واشنطن تساءل بوش عن الوحدة؛ فقلنا له: لا بد أن تتحقق الوحدة. فقال لنا: كيف ستحققون الوحدة مع الشيوعيين في الجنوب، وهم موضوعون على لائحة الإرهاب؟ وكان هذا كلام بوش وجيمس بيكر وزير الخارجية معاً؛ فقلت لهما: أنا أضمن أن كل أنواع الإرهاب من النظام في الشطر الجنوبي ستنتهي عند إعلان الوحدة، لكن إذا بقي التشطير فلا أضمن إنهاء الإرهاب، وبالوحدة فقط ينتهي الإرهاب؛ بعدئذ أعلن بوش في خطابه تأييده للوحدة اليمنية، وكان برنامج زيارتنا للولايات المتحدة الذي شمل الأمم المتحدة، جيداً ومثمراً، وكان للزيارة انعكاس جيد في منطقة عدن واليمن، حيث اطمأن الجميع إلى أن هناك موافقة أمريكية على الوحدة، وبالتالي يصعب التراجع عنها الآن.

وفي اليوم التالي لتلك الزيارة، وقّعت الولايات المتّحدة وجمهورية اليمن، اتفاقيات تزوّد اليمن بواحد وأربعين مليون دولار مساعدة ومنحة. ووفقاً لبرنامج الغذاء من أجل السلام؛ ستشتري اليمن من الولايات المتّحدة، الأرزّ بأسعار ميسرة تبلغ ١٠ ملايين دولار، ومثلها في حبوب الغذاء للدواجن، والناتج من العملة المحليّة لبيع هذه السلع في اليمن؛ ستموّل مشاريع البنية التحتية حيث تبني وتجهّز مستشفى للعيون بالتعاون مع مؤسسة أمريكية، وفي مواقع تاريخية ستبني مدرسة مهنية للبنات، وستمنح

---

(١١١) عبد الوهاب المؤيد، العلاقات اليمنية مع كل من العراق وإيران خلال عشر سنوات من عمر الوحدة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(١١٢) رياض نجيب الريس، رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨)، ص ٣٦.

اليمن منحة تبلغ واحداً وعشرين مليون دولار، وهي مقدمة من صندوق تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (United States Agency for International Development (USAID))، وستموّل مشاريع التنميةِ الزراعةَ ونظمَ التعليم، إضافة إلى مشروع جديد يدعم مبادرات القطاع الخاصّ لترويج التجارة والاستثمار. وقد جلبت هذه الاتفاقيات مساعدة أمريكية لليمن بلغت مجموعها ٤٧,٥ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٠. وتجدر الإشارة إلى أنه قبل إعلان قيام الوحدة اليمنية الاندماجية في ٢٢ أيار/ مايو عام ١٩٩٠، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن بلاده قررت استئناف العلاقات الدبلوماسية بالجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٠، والتي كانت قد قطعت قبل أكثر من ٢٠ سنة، وأبدى سرور بلاده لإعادة تلك العلاقات ذات الفائدة، حيث إن شبه الجزيرة العربية ومضايق البحر الأحمر الجنوبية جزء مهم من العالم، وتتمنّى الولايات المتحدة رؤية العلاقات الجيدة المستمرة بين البلدان في تلك المنطقة تساهم في استقرار المنطقة وتقدمها الاقتصادي[١١٣].

وفي اليوم ذاته (٢٢ أيار/ مايو)، أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ترحيب بلاده بإعلان قيام الوحدة اليمنية، وأن السفير محسن العيني سيمثل الكيان الجديد في واشنطن بينما يمثله عبد الله الأشطل في الأمم المتحدة، وأن بلاده تتطلع إلى علاقات جيدة بهذين الدبلوماسيين المتميزين، كما أن تلك الوحدة يمكن أن تحسّن استقرار وأمن المنطقة[١١٤].

على جانب آخر، لم تقتنع الولايات المتحدة بموقف اليمن إبان حرب الخليج الثانية، غير أن هذا التباين في الموقف بين الجانبين لم يحطم العلاقات تماماً بين صنعاء وواشنطن، وإنما قاد إلى فتور العلاقة مع وقف المساعدات الأمريكية المحدودة في حين ظلت السفارتان مفتوحتان، وأظهرت الدبلوماسية الأمريكية اهتماماً كبيراً بما يجري على الساحة الداخلية اليمنية من حراك سياسي واقتصادي واجتماعي غير معهود. وبعد وصول السفير أرثر هيوز (Arthur Hughes) إلى صنعاء أوائل عام ١٩٩٢م؛ لم يقتصر على عمله الرسمي كسفير يتواصل مع القنوات الرسمية فحسب، بل نجح في إقامة علاقات مباشرة مع العديد من رجالات الأحزاب والسياسيين والمثقفين اليمنيين؛ وساعد ذلك الأمريكيين على القيام بقراءة معمقة لمعطيات الواقع اليمني وتركيبته

---

(١١٣) American Foreign Policy, Current Documents 1990, Doc. 444, Visit of President Salih, p. 629.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٦٣١.

الاجتماعية والسياسية الداخلية. وبعد حين برز تنافس بين طرفي الائتلاف الحاكم ممثلاً بالمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني استهدف في بُعده الخارجي محاولة الاقتراب من الولايات المتحدة، وكسب دعمهم وتعاطفهم؛ فحاول كل طرف أن يظهر بمظهر الأكثر تعبيراً عن أهمية وضرورة التعاون مع الولايات المتحدة، وسعى الاشتراكيون إلى تقديم أنفسهم كقوة تحديث، وتيار علماني في البلاد قادر على تحقيق التكييف مع العولمة والليبرالية الديمقراطية والتحديث. وكان المؤتمر الشعبي العام لا يقل حماسة في تقديم نفسه بالمواصفات نفسها من خلال بعض رموزه الليبراليين الذين يعد عبد الكريم الإرياني أبرزهم ويتمتع بعلاقات سابقة متميزة مع الولايات المتحدة[115].

وفي مرحلة الأزمة السياسية التي اندلعت في ١٩ آب/ أغسطس عام ١٩٩٣؛ عقب عودة علي سالم البيض من زيارة علاجية قام بها إلى الولايات المتحدة؛ أجرى خلالها اتصالات مع بعض المسؤولين الأمريكيين والتقى نائب الرئيس آل غور (Al Gore)، في حين قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بزيارة خاصة إلى صنعاء في الشهر التالي (أيلول/ سبتمبر)، وأخبر اليمنيين الذين استمعوا إليه بأن الوقت قد حان «لكي نضع أزمة الخليج خلفنا»، ولكي «نوطد العلاقات مع أولئك الذين كانت وجهة نظرهم معارضة لوجهة نظرنا»، ومع ذلك بقي العون الاقتصادي من واشنطن أو من حلفائها في الخليج مجرد رغبة ذاتية بالنسبة إلى اليمنيين[116].

وكان علي سالم قد عقد مؤتمراً صحفياً في باريس استثار غضب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح؛ واعتبر أن سالم البيض ذهب ليسوّق نفسه لدى الغرب، ووصلت الشكوك إلى حد اعتبار الولايات المتحدة أحد الأطراف المشجعة له، ربما كنوع من محاولة معاقبة اليمن لمواقفها إبان حرب الخليج الثانية[117].

وأدى الدبلوماسيون الأمريكيون في صنعاء دوراً نشطاً طوال فترة الأزمة السياسية التي امتدت من آب/ أغسطس ١٩٩٣ حتى أيار/ مايو ١٩٩٤؛ كوسطاء تارة، وناصحين تارة أخرى لجميع الأطراف، وساهموا في جهود سياسية وعسكرية في احتواء التطورات المتلاحقة التي سبقت الحرب؛ بغية الحيلولة دون اندلاع القتال العسكري بين الطرفين، غير أن تلك الجهود التي بذلها دبلوماسيون غربيون آخرون، وبخاصة الفرنسيين، لم

---

(١١٥) منصر، «العلاقات اليمنية ـ الأمريكية، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.
(١١٦) الريس، رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧، ص ١٤٤.
(١١٧) منصر، المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

تفلح، واندلعت الحرب بين الإخوة في الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٤، لتضع اليمن على حافة الخطر، واحتمالات التمزق من جديد إلى عدة دويلات. وحين شعر السفير الأمريكي بأن نية مبيتة للانفصال، وهو ما كانت ترفضه الإدارة الأمريكية من منظورها الاستراتيجي، عرض على سالم البيض ـ المعتكف سياسياً في عدن وقتذاك ـ أن يتعهد له خطياً بالاكتفاء بالفدرالية عوضاً من الانفصال، ومحاولة السعي لإقامة دولة جنوبية. إلا أن البيض لم يقبل ذلك، كما أن مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى روبرت بيلترو (Roberts Paltrow) الذي زار صنعاء وعدن ـ سلم رسالة من الإدارة الأمريكية إلى كل من الرئيس صالح ونائبه البيض؛ تضمنت تحذيرات شديدة من الحرب، وضرورة حل خلافاتهما سلمياً وأن الإدارة الأمريكية لا تزال ترى توافر فرصة للحوار والحلول السلمية. إلا أن الاستنفار العسكري بلغ درجة قصوى فاندلعت الحرب، وخرج بيلترو من عدن إلى عُمان على أصوات مدافع الحرب اليمنية الأهلية وأزيز طائراتها؛ ليعلن من مسقط» عُمان» أن الحرب قد تطول، وأن جيش الجنوب يمتلك خبرة قتالية وتفوقاً تدريباً وتقنياً؛ الأمر الذي ضاعف لدى صنعاء من الشكوك حول تورط واشنطن في الأزمة بالاتجاه نحو إعادة تمزيق اليمن، بيد أنه كان أكثر وضوحاً حين أعلن خشيته بقوله «إن الحرب ستؤدي إلى مشكلة لاجئين يسعون إلى ملاذ في دول مجاورة (السعودية)؛ مما سينجم عنه صعوبات وعدم استقرار». ونظراً إلى الانتشار القبلي على الحدود اليمنية ومجاورة السعودية لهذا النزاع ـ بغض النظر عن تدخلها ـ فإن ذلك كاد يؤدي إلى أزمة لاجئين[١١٨].

وصرح المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض بأن على اليمنيين وقف الاقتتال والعودة إلى الحوار، وأن الولايات المتحدة تؤيد بقاء اليمن موحداً، وأنها لا تزال ترى ثمة فرصة للحل السلمي، وكشفت هذه التصريحات حالة من التناقض مع تصريحات بيلترو؛ الأمر الذي أحدث نوعاً من الغموض في الموقف الأمريكي تجاه مجريات الأمور في اليمن. فبينما اختارت صنعاء اتباع سياسة فرض الأمر الواقع في حماية وحدة البلاد دونما اعتبار لمواقف الخارج، جعلت الولايات المتحدة القضية من اختصاص مجلس الأمن الذي أصدر قرارين أثناء الحرب يلزم الطرفين بوقف القتال والعودة إلى طاولة الحوار. لكن قرار الانفصال الذي أعلن عشية الاحتفال بالذكرى الرابعة للوحدة؛ عزز العزيمة القتالية للقوات الحكومية التي أضحت على مشارف عدن، وعلى مقربة من المكلا حيث التجأ البيض وأعلن الانفصال. في المقابل مارست الإدارة الأمريكية

(١١٨) الريس، المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١١٩.

ضغوطاً على صنعاء، وحذرت الرئيس صالح من دخول القوات إلى عدن ومرت صنعاء ـ خلال الأسابيع الأخيرة من الحرب ـ بظروف عصيبة، ولكنها نجحت في الوصول بقواتها إلى المكلا، وإجبار سالم البيض على الهروب، وإفشال الجزء الثاني من المخطط الذي كان يستهدف الانفصال بحضر موت عن اليمن كحد أدنى ثم دخلت القوات إلى عدن، حينذاك توقفت الحرب ببقاء وحدة اليمن التي لعبت الولايات المتحدة دوراً حيوياً في الحفاظ عليها(١١٩).

كان الأمريكيون راغبين في التوصل إلى حل سريع، لأنهم وجدوا في استمرار الأزمة اليمنية وإطالتها مصدر قلق وعدم استقرار في الجزيرة العربية يشغلهم عن القضية الأساسية ألا وهي مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وقد نجحوا في إدخال بلدان مجلس التعاون الخليجي إليها، من طريق المفاوضات المتعددة الأطراف. ويدرك اليمنيون جميعاً أن الدور الأميركي في تثبيت الوحدة وحسم حرب الانفصال لمصلحتها، كان فاصلاً وحاسماً ومهماً. ولعل من أهم أسباب هذا الموقف أن الولايات المتحدة كانت تريد الاستقرار في الجزيرة العربية، وبخاصة بعد إرهاصات حرب الخليج ورياح «عاصفة الصحراء» التي لم تكن زوابعها قد انتهت أو حسمت نتائجها بعد. وكانت الوحدة اليمنية، في رأي واشنطن، تشكل عامل استقرار يعزز مطلبها، ويغلق ملفاً من الملفات التاريخية الشائكة في المنطقة. وقد ساعد على القرار الأمريكي الاكتشافات النفطية في اليمن (شماله وجنوبه) التي لم يأتِ أكثر ثمارها إلا بعد الوحدة. ويعرف اليمنيون، أن الدور الأمريكي المؤيد للوحدة، لا يأتي حباً بمواهبهم أو طموحاتهم، إنما لتفادي مشكلة أكبر وأخطر هي التجزئة، التي لا يريدون إضافتها إلى مشاكل الجزيرة العربية والخليج التي كانوا يعانونها حينذاك، والتي لا يرغبون أن يدخلوا كطرف مباشر في خلافاتها، وفي الوقت نفسه تريد الولايات المتحدة هذه الفسحة من الاستقرار؛ ليتاح لها المجال في التفرغ صوب إيران ومحاولة احتوائها، بعد أن قضت على العراق، وهذا ما تسعى إليه واشنطن وسط تعرجات الأوضاع في الجزيرة والخليج، فلا تبقى من مواجهة سوى بينها وبين طهران(١٢٠).

وانتهى الأمر إلى توقيع اتفاقية عُرفت بوثيقة العهد والاتفاق وقع عليها قادة اليمن بالعاصمة الأردنية (عمَّان) في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٤، تضمنت ما يلي:

---

(١١٩) منصر، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(١٢٠) الريس، المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٥.

ـ تدابير أمنية وعسكرية مفادها إتمام إخلاء المدن من القوات المسلحة، وإعادة تمركزها خلال فترة زمنية أقصاها شهرين؛ تمهيداً لدمجها وتنظيمها وتصحيح أوضاعها، على ألّا تتجاوز عملية دمجها الأربعة أشهر بعد تنفيذ عملية الإخلاء وإعادة التمركز في سياق بناء جيش وطني حديث، إبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوافر بحقها دلائل كافية لمزاولتها أعمالاً تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروجّ أو تحرّض على هذه الأعمال.

ـ تدابير تتعلق باللامركزية تقوم على قاعدة تقسيم إداري جديد للجمهورية اليمنية يتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة، ويعاد فيه دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، وفيه تشكل كل من صنعاء العاصمة السياسية وعدن العاصمة الاقتصادية التجارية.

ـ لتنفيذ ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق وما يتطلب من تعديلات دستورية يتم العمل الجاد لإجراء التعديلات الدستورية خلال فترة ثلاثة أشهر ولا تتجاوز خمسة أشهر، وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء وأطراف حوار القوى السياسية بعض المختصين في جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية[١٢١].

وقد صرح جورج بوش الابن للصحفيين في ٧ تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠٠١؛ أن أمريكا تواجه صراعاً طويلاً وحرباً من نوع مختلف قد تستمر سنوات في ميادين القتال الممتدة إلى ما وراء أفغانستان... إلى العراق ودول أخرى كثيرة[١٢٢]. وبعد ثلاثة أسابيع من هذا التصريح قام الرئيس اليمني علي صالح بزيارة للبيت الأبيض؛ وسط شائعات بأن بلاده قد تصبح في وقت قريب أفغانستان أخرى؛ إذا لم تساعد الولايات المتحدة في التخلص من معسكرات القاعدة في جنوب غرب الجزيرة العربية؛ ومؤكداً تلهف اليمن إلى مساعدة أمريكا في مكافحة الإرهاب؛ حث صالح مضيفه على ألّا يخلط بين صَدام وبن لادن؛ مستشهداً بمأثور عربي مفاده أنك «عندما تحبس قطة في قفص يمكن أن تتحول إلى أسد»، ولم يدع بوش الفرصة تمر ليرد بمأثور، هو أيضاً من غرب تكساس مفاده أن «القطة مصابة بالسعار؛ وعلاج القطة المسعورة الوحيد هو قطع رأسها»[١٢٣].

---

(١٢١) يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩، والسفير (بيروت)، ٢١/ ٢/ ١٩٩٤.

(١٢٢) Remarks by President Bush and Prime Minster Tony Blair (7 November 2001), <http://www.whitehouse.gov/news>.

(١٢٣) «Yemen: An Uneasy Ally, Proves Adept at Playing Off Old Rivals,» *New York Times*, 19/12/2002.

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١٤) في نهاية هذا الكتاب.

ثامناً: تأثير الاحتلال الأمريكي للعراق على الوحدة العربية

هبت العواصف على الوطن العربي في الثاني من آب/ أغسطس عام ١٩٩٠؛ حين قام الرئيس العراقي صدام حسين باحتلال الكويت، وتمكن أميرها ووزراؤه من الإفلات والتوجه إلى السعودية، حيث أقاموا هناك حكومة في المنفى، وكان هذا الوضع كارثة بمعنى الكلمة، لحقت بالأمة العربية. وكان الرأي العربي منقسماً ومشوشاً إزاء هذه المسألة؛ ففي حين أعلنت حكومات الجامعة العربية بدرجات متفاوتة من الإصرار أن العراق ينبغي عليه الانسحاب من الكويت؛ فهناك مثلاً الأردن والسودان وليبيا والجزائر، علاوة على منظمة التحرير الفلسطينية، أظهرت بعض التعاطف مع الموقف العراقي، وكانت الأغلبية العظمى من فقراء العرب يشعرون بقدر ضئيل من التعاطف مع عرب الخليج الذين يمتلكون ثروات هائلة. وتفجرت التظاهرات في الأردن وفي الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، وراحت الجماهير تهتف بحياة صدام حسين من حيث هو بطل؛ بل أن بعض الجماعات الإسلامية التي تدرك جيداً أنه دكتاتور علماني تميز بالقسوة الشديدة؛ بدأت تشعر بالاستجابة لندائه بالدخول في الجهاد أو الحرب الإسلامية المقدسة ضد الغزاة الغربيين[١٢٤].

وفي اليوم التالي لهذه الكارثة (يوم ٣ آب/ أغسطس)، كان وزراء الخارجية العرب في القاهرة حيث مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد على مستوى وزراء الخارجية الذي تستضيفه مصر، فاجتمعوا بناء على طلب الكويت في جلسة طارئة، تبعه اجتماع القادة العرب في اجتماع قمة بُحث فيه موضوع العدوان العراقي على الكويت، وصدر قرارهم في ثلاثة بنود هي: إدانة الغزو العراقي، وانسحاب القوات العراقية، عودة الشرعية إلى الكويت؛ وقد صدر هذا القرار بأغلبية الثلثين، وهو الذي مثل الشرعية العربية التي بني عليها بعد ذلك الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن[١٢٥].

وجاء في تصريح لمسؤول أمريكي «أن احتلال الكويت لا يشكل بحد ذاته تهديداً للمصالح الأمريكية؛ فالتهديد الحقيقي يكمن في ما سيحصل عليه العراق الذي يمتلك ٢٠٪ من الموارد النفطية في العالم من قدرة؛ حين سيسيطر على منظمة الدول المصدرة للنفط وعلى الشرق الأوسط مهدداً إسرائيل وساعياً إلى الحصول على القنبلة

(١٢٤) حلة، مصر وجامعة الدول العربية: التجربة والمصير، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.
(١٢٥) الأهرام، ٤/٨/ ١٩٩٠.

الذرية»[١٢٦]. ورأى أحد الباحثين[١٢٧] أن الاحتلال الأمريكي للعراق يهز من الأساس فكرة النظام الإقليمي العربي، ولم يترك المسؤولون في الإدارة الأمريكية مجالاً للشك في هذا الأمر؛ فقد أخذوا يروّجون بعد احتلال العراق أن وضعاً جديداً نشأ في المنطقة، وأن على البلدان العربية أن تكيّف نفسها مع هذا الوضع، بل بدت أمريكا كمن يرتدي ثوب المصلح الذي يريد أن يغيّر عيوب الوطن العربي. وهكذا تداعت مبادرات كانت تتفاعل بمسارات اقتصادية واستخباراتية وراء الكواليس وعلناً؛ إلا أنها طرحت بعد أن وجدت الأجواء أشد ملاءمة وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

بعد الانتهاء الموقت من هذه الكارثة برحيل القوات العراقية من الكويت، وفي الأسبوع الأول من آذار/ مارس ١٩٩١، اجتمعت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكل من مصر وسورية في عاصمة الأخيرة، وصدر ما عرف باسم إعلان دمشق الذي جدد تأكيد الموقف الرافض لاحتلال قوات النظام العراقي لدولة الكويت المعتبر خروجاً سافراً عن كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية وإسلامية ودولية، وأطاح كثيراً من مفاهيم ومنجزات العمل العربي المشترك، وأكد إعلان دمشق في هذا الصدد الوقوف إلى جانب الشعب العراقي في محنته، وحرصها الكامل على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية. وتؤكد الأطراف المشاركة عزمها على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك، وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية على قواعد صلبة ترتكز على مبادئ التنسيق والتعاون.

أقدم الاحتلال الأمريكي على تقسيم العراق؛ وفي دراسة صدرت عام ٢٠٠٧ عن مركز سابان بمعهد بروكينغز بعنوان حالة التقسيم السهل للعراق (The Case for Soft Partition in Iraq)[١٢٨]؛ وعلى الرغم من تأكيدها أن التقسيم ليس حلاً مناسباً للصراعات الطائفية؛ فإنها أوضحت أنه نظراً للاقتتال الداخلي المستمر؛ لذلك يعد التقسيم أفضل الخيارات أمام الإدارة الأمريكية. استندت في ذلك إلى أن عملية التصويت في الانتخابات العراقية خلال السنوات الأخيرة أظهرت مدى أهمية وبروز العامل الطائفي في تحديد توجه الأفراد، وأرجعت الدراسة سبب عدم الاستقرار

(١٢٦) بيار سالينجر وإيريك لوران، حرب الخليج: الملف السّري، ط ١١ (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٣)، ص ١٦٣.

(١٢٧) محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير (بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٢٨.

(١٢٨) Edward P. Joseph and Michael E. O'Hanlon, «The Case for Soft Partition in Iraq,» Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, <http://www.brookings.edu/papers/06/2007>.

واستمرار العنف إلى أن العراقيين لا يرغبون في دولة واحدة ذات حكومة مركزية، على الرغم مما ذكره التقرير من اختلاف مواقف الطوائف العراقية (الأكراد والسنة والشيعة) من فكرة التقسيم.

ويعد ذلك الاختلاف من الشواهد الدالة على أن فكرة التقسيم نابعة أصلاً من الاحتلال وليس من الشعب العراقي، نظراً للفائدة التي ستعود عليه من إعادة تقسيم الموارد النفطية، وبخاصة مع سيطرة الشيعة على المحافظات الجنوبية التي تتوافر بها معظم الثروة النفطية العراقية، بعد أن كانت في ظل سيطرة موحدة إبان حكم السنة في عهد صدام حسين.

تجدر الإشارة إلى تقرير صدر عن مؤسسة راند الأمريكية في عام ٢٠١٠ بعنوان «تأثير العراق: الشرق الأوسط بعد حرب العراق» (The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War)؛ حيث أكد أن من الآثار الملموسة للحرب على العراق أنها قد غيّرت أو أوقفت الضغوط الأمريكية الهادفة للإصلاح السياسي العربي؛ أي أن الاحتلال جعل الولايات المتحدة تلتفت إلى أمور أخرى، وتراجعت بذلك قضية تحقيق الإصلاح كأولوية كبرى على قائمة الأجندة الأمريكية قبل الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى حدوث إصلاحات ظاهرية غير مؤثرة؛ حيث تصورت النظم السياسية أن اهتمام الولايات المتحدة بالعراق، والتركيز الذي تبع ذلك على إيران قد أرجأ الاهتمام بعمليات الإصلاح، وما يرتبط بها من احترام وإطلاق الحريات الداخلية.

وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن المناقشات التي أثارتها مؤسسة راند مع النشطاء والإصلاحيين في منطقة الخليج والشرق نتج منها إجماع - إلى حد ما - على أن عام ٢٠٠٣ كان نقطة تحول في الإصلاح السياسي، مع شعور الحكام السلطويين بأن الاهتمام الأمريكي بشؤونهم الداخلية قد انخفض، والعودة - إلى حد ما - تجاه نمط الحرب الباردة وانتهاج سياسات متوازنة ضد إيران. كما أصبح هناك عذر مقبول في ما يتعلق بالإجراءات الوقائية ضد حركات المقاومة الإسلامية، حيث مثلت الحرب على الإرهاب عذراً مقبولاً؛ لإلقاء القبض على أعداد كبيرة من المعارضة الوطنية. وفي العديد من الأمثلة، يبدو أن الاحتلال زاد دعم الشعوب العربية للحكام غير المحبّبين، وربما يكون السبب هو انخفاض سمة الديمقراطية بحيث أصبحت تُصَور كأنها «مشروع أمريكي» يتم تنفيذه بصورة إجبارية في العراق(١٢٩).

(١٢٩) <http://www.rand.org/pubs/monographs/mg892>.

وفي ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣ ألقى جورج بوش الإبن خطاباً مقتضباً، وجّه فيه إنذاراً للرئيس العراقي صدام حسين بأن يغادر بلاده، وإلا فأنه سوف يجبر على ترك الحكم بالقوة. وفي بغداد عقد وزير الخارجية العراقي ناجي صبري مؤتمراً صحفياً، وقد ارتدى زياً عسكرياً منددا بالإنذار الأمريكي، وقال ساخراً: لم يجد بوش الصغير وتابعه بلير إلا جزيرة صغيرة كي يجتمعا فيها، بعد أن عزلا نفسيهما ليقفا ضد العالم كله... كل العالم يطلب السلام وهم يريدون الحرب. حينذاك خرجت الملايين في أغلب مدن العالم هاتفة لا دم من أجل البترول، ولم تنطلِ على أحد اتهامات أمريكا للعراق بحيازة أسلحة دمار شامل، وبخاصة بعد أن أكد هانز بليكس كبير مفتشي الأمم المتحدة أنه لم يجدها، وطلب وقتاً لتأكيد ذلك، بل وأشاد بتعاون الحكومة العراقية(١٣٠).

وقد تحقق للأمريكيين احتلال العراق في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وأكد السفير فاروق مبروك رئيس بعثة مصر الدبلوماسية في العراق ـ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ ـ أن سيناريو التقسيم في العراق وارد جداً، وهو أكثر السيناريوهات احتمالاً، فمن وجهة نظر القانون الدولي، فإن حصول كردستان على درجة عالية من الحكم الذاتي يعدّ تكريساً للطائفية، فهي تكاد تكون دولة مستقلة داخل دولة، كما يتوارد الحديث عن رغبة الشيعة في إقامة إقليم كونفدرالي في الجنوب(١٣١).

كان احتلال العراق بداية لتفكيك المنطقة؛ توطئةً لإعادة تركيبها بالشكل الذي يخدم الأمن الإسرائيلي، ويضمن استمرار سريان شريان البترول. وكان أيضاً بمنزلة القاعدة التأسيسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال إعادة رسم الخريطة السياسية في الإقليم، وفرض نظام إقليمي جديد.

وبموجب الاتفاقية الأمنية التي أُبرمت بين الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية، والتي أقرها البرلمان العراقي في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ ، أعلن الجيش الأمريكي رسمياً نهاية الأعمال الحربية في العراق، تمهيداً لانتقال السلطة إلى الحكومة العراقية الجديدة واستعادة البلد سيادته على أراضيه. وقد تم اعتماد جداول زمنية لانسحاب القوات القتالية تقضي بسحبها من المدن والأقضية في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩؛ على أن يكتمل الانسحاب في نهاية عام ٢٠١١.

---

(١٣٠) الأهرام، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٣.
(١٣١) الأهرام، ١٠/ ١/ ٢٠٠٧.

وبعد سنوات من جريمة غزو وتدمير العراق لم يستطع أحد أن يقول لنا لماذا وتحت أي مبررات وذرائع هاجمت أمريكا العراق، وبكل ذلك العنف والقوة، ولماذا دمرت الدولة العراقية، وحولتها إلى بلد تعصف به الفوضى، وتسود فيه فرق الموت وعصابات المرتزقة، ويحكم من قبل موظفي الشركات العسكرية الأمنية الخاصة! وتتصاعد فيه حمى اصطراع طائفي، وتتم تغذيته لمصالح إقليمية ودولية، في مقدمها الحركة الصهيونية العالمية.

وأحسب أن إعلان دمشق لم يعد قابلاً للتطبيق العملي، فبلدان الخليج باتت تحت المظلة الأمريكية بقواعدها العسكرية الموجودة براً وبحراً؛ ليس دفاعاً عن تلك البلدان وإنما لحماية مصالحها التي يتمثل بعضها بنفط الخليج وموقعه وأسواقه الاستهلاكية.

إن اهتمامات الولايات المتحدة اتسعت ـ إجمالاً ـ حتى شملت الخليج وجنوب الجزيرة والشرق العربي؛ بل امتدت إلى بلاد المغرب، سعياً وراء مصالحها الاقتصادية المتمثلة بمصادر الطاقة وفتح الأسواق لمنتجاتها. ولتحقيق ذلك كان من الضروري أن تخترق الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، إما ببث الرعب في حكوماته من الشيوعية والدب الروسي أو بزعم وجود أطماع إيرانية في الخليج، فكان أن طرحت من منتصف خمسينيات القرن العشرين مشروعات من بنات أفكارها تستطيع عن طريقها احتواء الوطن العربي، وكان آخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

تاسعاً: مشروع الشرق الأوسط... الجذور والمستقبل

يرجع مفهوم الشرق الأوسط إلى رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس إدوارد غوردون (Thomas Edward Gordon) (١٨٣٢ ـ ١٩١٤)، والذي كان أيضاً مديراً للبنك الإمبراطوري الفارسي؛ في مقالة كتبها عام ١٩٠٠ ينبه فيها الحكومة البريطانية إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند، وبخاصة من خلال تقدمها في بلاد فارس (إيران)؛ لكن مفهوم الشرق الأوسط ارتبط في الأوساط الأكاديمية بالجنرال الأمريكي ألفرد ماهان (Mahan) ضابط البحرية الذي كتب مقالة عام ١٩٠٢ عن الخليج العربي والعلاقات الدولية؛ نُشِرتْ في إحدى الدوريات البريطانية، وقد نبه

الحكومة البريطانية إلى أهمية منطقة الخليج العربي (التي أطلق عليها الشرق الأوسط) للإمبراطورية البريطانية ومصالحها في الهند[١٣٢].

ولقد أخذ مصطلح الشرق الأوسط يتردد - في ما بعد - في الدوائر الاستعمارية الغربية حتى تم تأسيس قيادة الشرق الأوسط في القيادة العسكرية للحلفاء في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥). ويشير بعض الباحثين[١٣٣] إلى أنه من الضروري الانتباه إلى دلالة إصرار المؤلفين الغربيين، منذ الحرب العالمية الثانية، على استخدام مفهوم «الشرق الأوسط» للدلالة على منطقتنا؛ إذ ظهرت عشرات الكُتب ومئات الدراسات عن تاريخ وجغرافية واقتصادات وسياسة واجتماع وثقافة منطقة الشرق الأوسط، كما نشرت عدة دراسات تناولت النظام الإقليمي لتلك المنطقة، ومن استعراض الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط تبرز لنا ثلاث نتائج:

- إن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات الغربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها؛ ولكن سميت دائماً من حيث علاقتها بالغير.

- إن هذا المصطلح (الشرق الأوسط) ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبيرٌ سياسيٌ يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج بلدان عربية منها.

- إن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية؛ كمنطقة تضم خليطاً من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.

من الناحية التاريخية؛ في فترة الاكتشافات الأوروبية الكبرى التي بدأت بالمحاولات البرتغالية للوصول إلى طريق جديد للشرق في القرن الخامس عشر، ظهر مصطلح الشرق الأدنى (Near East)؛ وأطلق على البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين أوروبا ومنطقة الهند والصين التي سميت بالشرق الأقصى (The Far East).

واللافت للنظر أنه عندما أعلن عن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ واغتصابها فلسطين؛ اعتبر بن غوريون أن إسرائيل تقع في محيط من العرب السنّة، فركزت على

---

(١٣٢) أحمد سليم، «مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية،» السياسة الدولية (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤).

(١٣٣) علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢١ - ٢٢.

مفهوم الشرق الأوسط؛ للتدليل الحضاري على أن المنطقة ليست ذات أغلبية عربية، وإنما هي أقليات دينية وعرقية. لذلك اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية، والدوائر الحكومية فيها بالترويج لمفهوم الشرق الأوسط وقضية الشرق الأوسط؛ لتمييع القضية الفلسطينية والشخصية الإقليمية العربية[١٣٤].

وبعد صعود دور الولايات المتحدة في السياسة العالمية؛ لا ترى السياسة الأمريكية لمستقبل هذه المنطقة إطاراً أفضل من إطار الشرق الأوسط. يشهد بهذا مشروع قيادة الشرق الأوسط في ١٩٥١، ومشروع جونستون للمياه في ١٩٥٣، وحلف بغداد في ١٩٥٥، ومشروع أيزنهاور في ١٩٥٧، وتعضيد السياسة الأمريكية لأفكار شمعون بيريز (Shimon Peres)، رئيس وزراء إسرائيل، حول ذلك المشروع في تسعينيات القرن العشرين. ولا شك في أن هذا النزوع نحو المشروع؛ يخفي وراءه تخوفاً أمريكياً من أن تتجسد الرابطة العربية يوماً في قوة تلعب دوراً مؤثراً في التوازنات الإقليمية، وربما العالمية على نحو غير مُواتٍ للمصالح الأمريكية؛ كما يشهد بذلك عدد من السوابق[١٣٥].

خلاصة الأمر أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مشروع أمريكي في الأساس؛ يستهدف ترتيب أوضاع المنطقة كلها، بما فيها البلدان العربية وإسرائيل ودول آسيوية أخرى ودول أفريقية. ومن البدهي أن يجري السعي لتحقيق هذا المشروع في صيغة نظام أو سوق؛ أي في صيغة تكامل وتعاون بين بلدان متعددة وليس بين مجموعات منها؛ وخصوصاً المجموعة العربية؛ وذلك اتقاءً لتجمعها الطبيعي والمصيري والقومي وخوفاً من توحدها. وطبيعي أن يكون الهدف الدائم من وراء ذلك منع قيام أشكال من التكامل العربي حتى في حدوده الدنيا، وفي مثل هذه الشروط بالذات يكون للولايات المتحدة مباشرة، ومن خلال إسرائيل عند الحاجة؛ الدور الأساسي المقرر سياسياً واقتصادياً وأمنياً في كل المجالات[١٣٦].

ابتعدت الولايات المتحدة، في إدارة ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٩)، عن سياسة حقوق الإنسان، وذهبت إلى أبعد من ذلك. فقد انتقدت جين كيرك باتريك (Jane Kirkpatrick) المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة سياسة كارتر، وشنت حملة على نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية؛ كوسيلة لضمان المصالح الأمريكية، بل اعتبرت أن شعوب

---

(١٣٤) سليم، المصدر نفسه.

(١٣٥) أحمد يوسف أحمد، «الأمن القومي العربي: دروس الخبرة الماضية ومعضلات الوضع الراهن،» البرلمان العربي (لجنة الشؤون السياسية والخارجية والأمن القومي ـ القاهرة) (حزيران/ يونيو ٢٠٠٧).

(١٣٦) كريم مروة، جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٤)، ص ٧٧.

العالم الثالث استمرأت الدكتاتورية، وحياة البؤس والشقاء وانتهاك حقوق الإنسان. لذلك ليست الإدارة الأمريكية معنية بذلك، بل تبنت إدارة ريغان النظرية الواقعية في العلاقات الدولية بفصل الأخلاق عن السياسة، وأكد جورج شولتز (George Shultz)، وزير خارجية الولايات المتحدة، أن الأخلاق يجب فصلها عن السياسة الخارجية[١٣٧].

ويُعَد جوزيف ناي (Joseph Nye) نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق والأستاذ في جامعة هارفارد؛ أول من استعمل مفهوم القوة الناعمة في مقال له عام ١٩٩٠، عندما تناول أهمية الإقناع والثقافة والأيديولوجية في جذب الآخرين لاتباع الولايات المتحدة، كما أنها أقل تكلفة من القوة العسكرية[١٣٨].

وعندما تدخل جورج بوش (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢)، عسكرياً في حرب الخليج الثانية (الأزمة الكويتية ـ العراقية)، طرح شعار النظام العالمي الجديد؛ الذي كان أقرب إلى الاستهلاك أمام الرأي العام الدولي منه إلى الحقيقة. ومن الطريف أن أحد المعاصرين للأحداث[١٣٩]، رصد ما قاله جورج بوش الأب فوجد أنه ردد مصطلح «النظام العالمي الجديد» من آب/ أغسطس ١٩٩٠ حتى آذار/ مارس ١٩٩١ نحو ٣٤٧ مرة؛ ولكن لم يردده من آذار/ مارس ١٩٩١ حتى نهاية ولايته في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ إلا ثلاث مرات، وهذا يعكس الطبيعة الدعائية لشعار النظام العالمي الجديد.

وتبنت الولايات المتحدة، بعد تلك الحرب وحصار العراق وانتشار القوات الأمريكية في منطقة الخليج، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية؛ استراتيجية شاملة لمنطقة آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية البلدان العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غرباً إلى هضبة التبت شرقاً، وتضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان. ويحدد أحد الباحثين في الاقتصاد[١٤٠] معالم الترتيبات الاقتصادية لهذا المشروع، وهي بإيجاز ستأتي على شكل تجمعات اقتصادية جديدة ومشروعات ربط إقليمي؛ في مجالات الطاقة والسياحة والزراعة والبنية التحتية، ومشاريع المياه وقناة ما بين البحرين (الميت ـ العقبة)، وتحويل الجولان إلى منطقة صناعية وإنشاء البنك الإقليمي للشرق الأوسط، وتأسيس جامعة الشرق الأوسط.

---

(١٣٧) سليم، «مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية».

(١٣٨) *Foreign Affairs* (Winter 1989-1990).

(١٣٩) محمد حسنين هيكل، في: الدستور (عمّان)، ٥/ ١١/ ١٩٩٤.

(١٤٠) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،» ورقة قُدِّمت إلى: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).

وتساءل في تحليلاته عن توظيف تلك الأشكال، من سيوظف من؟ فكانت إجابته من خلال ما صرح به شمعون بيريز في حديث له عام ١٩٩١، حين قال «إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها هي: النفط السعودي، والأيدي العاملة المصرية، والمياه التركية، والعقول الإسرائيلية». وتتكشف سيناريوهات عدة لتفكيك المنطقة العربية وإعادة تركيبها بوضوح، فهناك هندسة جديدة للمنطقة في إطار نظام الشرق الأوسط الجديد، وتنهض الهندسة الجيو ـ اقتصادية الجديدة على عدد من المقومات والدعائم الأساسية منها:

ـ بناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والعربي.

ـ فصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي، ودمج بلدان المغرب في فضاء عالم البحر المتوسط.

ـ شمول إسرائيل بالمشرق الجديد، وأن تعمل ضمن منظومة تعاون اقتصادي وأمني، وتحويل فلسطين إلى معبر بين الوطن العربي وإسرائيل.

ـ فصل العراق عن المنظومة العربية وعن منظومة الهلال الخصيب، ودمجه في منظومة أمنية إقليمية تشتمل على الخليج وربما إيران، وجمهوريات إسلامية استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق.

ـ عزل وتهميش بلدان الأطراف والسودان والصومال واليمن وضمها إلى منظومات خاصة بأفريقيا والقرن الأفريقي.

ومع انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤؛ خرج الحديث عن النظام الاقتصادي للشرق الأوسط من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث، ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل، التي نظَّر فيها شمعون بيريز وعبَّر عن آرائه في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**، وقد بنى مشروعه للتنظيم الإقليمي في الشرق الأوسط على أربع ركائز: الاستقرار السياسي والاقتصاد والأمن والديمقراطية[١٤١]. وقد جرى لاحقاً الترويج للشرق الأوسط الجديد على نطاق أوسع على الصعيدين الفكري والسياسي والتطبيقي؛ بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخططات الاستراتيجية الجديدة بمشاريع مشتركة. وجاءت

(١٤١) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

الوثيقة الإسرائيلية إلى مؤتمر الدار البيضاء حاملة مئة وعشرين مشروعاً؛ لتشكل أسس توجهات الدولة العبرية في التعامل مع البلدان العربية في المرحلة المقبلة. ويحقق مشروع الشرق الأوسط المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة ويثبت السيطرة الإسرائيلية في المنطقة العربية، فهذا المشروع يعني بوضوح الإلغاء العملي لفكرة التكامل العربي؛ لأن إسرائيل ستصبح العضو الرئيس فيه وهي الأكثر تقدماً صناعياً وتكنولوجياً من البلدان العربية جميعها، وبالتالي سوف تحصد مزايا هذا التقدم الاقتصادية والاستراتيجية[١٤٢].

إن تبلور الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية لم يظهر بشكل علني ومفضوح إلا في عام ١٩٩٦؛ وذلك عبر تقرير أعدته لجنة خاصة في وزارة الدفاع الأمريكية، انتقلت فيها الاستراتيجية الأمريكية من الإمساك بالأوضاع عبر وكلاء لها في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل إلى سياسة وضع اليد بواسطة قواتها. وقد استُغلت التفجيرات التي حصلت في شباط/ فبراير ١٩٩٣ ضد مركز التجارة العالمي، وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٥ ضد مكتب التحقيق الفدرالي في مدينة أوكلاهوما؛ لتوجيه الرأي العام الأمريكي ضد العرب والمسلمين. وصوَّر الإعلام الأمريكي أن العدو الجديد أصبح الإسلام بدلاً من الشيوعية، وقد صبّ عدد من المعلقين السياسيين مزيداً من الزيت على النار المحتدمة؛ عندما حذروا من وجود شبكة دولية لتنسيق نشاطات الجماعات الإسلامية الإرهابية في أنحاء الولايات المتحدة، وهي تصوب أسلحتها في اتجاه المصالح الغربية. وعلى سبيل المثال؛ ففي استطلاعين للرأي أجريا بعد التفجير مباشرة (عام ١٩٩٣) سُئِلَ مستفتون عن موقفهم من الإسلام؛ فأجاب أكثر من ٥٠ في المئة بأن المسلمين هم معادون للغرب ومعادون للأمريكيين»، ومن بين مختلف المجموعات الدينية التي طلب إلى المستفتين ترتيبها على أساس الأكثر سلبية، جاء المسلمون في رأس القائمة[١٤٣].

ولقد حدث تطور عسكري مهم مرتبط بالشرق الأوسط الكبير في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩؛ عندما نقلت وزارة الدفاع الأمريكية أمر القيادة العليا للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى من قائد القوات الأمريكية في الباسفيك بالمحيط الهادي إلى القيادة

(١٤٢) كمال حماد، «مع العولمة ولكن من بوابة العوربة أولاً،» مجلة الدفاع الوطني (بيروت)، العدد ٣٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، ص ٤٢.

(١٤٣) فواز جرجس، «الأمريكيون والإسلام السياسي،» في: إدمون غريب [وآخرون]، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٧٨.

المركزية للشرق الأوسط، وكانت تعرف بقوات الانتشار السريع. ولعل من التدابير المثيرة التي اعتمدتها هيئة الأركان الأمريكية، المنطقة الجغرافية الواسعة التي تشكل إطار العمل لقوات القيادة المركزية، فقد أصبحت تشمل خمسة أقاليم رئيسية هي: الجزيرة العربية، وشمال البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى. ولقد تم تحديد مهام القيادة المركزية في حماية منابع البترول ودوله وخطوط إمداده ومواصلاته، بل السيطرة عليه، إضافة لمكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وضمان أمن إسرائيل وهيمنتها الإقليمية[١٤٤].

ولكن هذا كله لم يمنع من وقوع حدث ضد الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة العربية؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، اصطدم انتحاريان ينتميان للقاعدة على متن زورق بخاري سريع مليء بعبوات شديدة الانفجار بالمدمرة الأمريكية (USS Cole)، وهي فرقاطة صواريخ موجهة، كان يتم تزويدها بالوقود في ميناء عدن عند مدخل البحر الأحمر، وهو ما أحدث ثقباً ضخماً في بدن البارجة وخلَّفَ سبعةَ عشرَ قتيلاً من جنودها. وما حدث لم يكن يتصوره أحد، وكانت مدينة نيويورك هي مسرح الأحداث، ففي يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ثلاثة منها، وهي بُرجا مركز التجارة الدولية بمنهاتن، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون». وإن كانت تلك الحادثة لم يكشف على وجه الدقة ملابساتها، وعندنا أنها ستظل في الكتمان، وعندما أطلق أسامة بن لادن مسمى شهداء على مختطفي الطائرات الذين ينتمون للقاعدة، وقتلوا في الهجوم، استغل أحد الباحثين[١٤٥] تلك المقولة ليسجل على غير الحقيقة التاريخية والواقع أن هؤلاء الذين ينتمون إلى الإسلام أثبتوا أن الإسلام عقيدة قتالية.

لقد أضحى الشرق الأوسط بؤرة الاهتمام الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وبدأت إدارة جورج بوش الإبن توسيع دائرة ما عرف بالحرب ضد الإرهاب؛ من أفغانستان إلى العراق ومن ثم إلى فلسطين؛ بل تحاول تمديدها إلى إيران وربما لسورية ولبنان. حاولت إدارة بوش، بذلك، فرض البلقنة على الوطن العربي، ورسم خرائط جديدة. ولا شك في أن العراق وضع في رأس قائمة البلدان العربية المهددة لأن أمنيات

---

(١٤٤) سليم، «مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية».

(١٤٥) Lawrence Wright, *Looming Tower: Al Qaeda and the Road to 9/11* (New York: Knopf Doubleday Publishing Group, 2006), pp. 319-331.

المحافظين الجدد المنسجمة مع سياسات واشنطن وتل أبيب كانت تكرس جهودها في القضاء على قدرات الردع العربية، ويعد العراق من أهم مراكزها[١٤٦].

وقد شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين تقارباً غير مسبوق في المواقف بين القوة العظمى لمتعصبي الجناح اليميني في واشنطن، واليهود الأمريكيين المحافظين الجدد، توحدهم رؤية مشتركة ترمي إلى تأمين هيمنة أمريكية عالمية دائمة غير مسبوقة، مع تركيز قوي على الشرق الأوسط واحتضان لصيق لإسرائيل، وأن تتحقق هذه الرؤية بالقوة العسكرية إذا كان ذلك ضرورياً. كانت الحرب على العراق ـ بمعنى ما ـ مشروعاً تجريبياً لهذه الرؤية الجذرية، أو كما نُقِل عن أحد نشطاء السياسة الخارجية اليمينية مايكل لدين (Michael Ledeen) أنه قال بشكل فج ولكنه لا يفتقر إلى الدقة «كل عشر سنوات أو نحو ذلك، تحتاج الولايات المتحدة إلى التقاط دولة صغيرة قذرة وتقذف بها نحو الحائط، فقط لكي تبين للعالم أننا جادون حقاً»[١٤٧]. وبشكل أكثر تحديداً، اعتبر أن العراق الغني بالبترول؛ المعاد إنشاؤه، قاعدة ثمينة جديدة لسلطة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بما يمكنها من إنهاء علاقتها الإشكالية بالسعودية وإجبار العرب بمن فيهم الفلسطينيون على إقامة سلام مع إسرائيل وفقاً لشروط الأخيرة. أما كون الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي، بما فيه الكثير جداً من الأمريكيين، رفضوا بشدة استعمال القوة العسكرية لتحقيق هذا الرؤية، فأمر لم يكن يعني شيئاً بالنسبة إلى أنصارها[١٤٨].

لا يستطيع أحد أن يُنكر الشرخ الذي أحدثته هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١؛ لأنها لم تُسقط برجي التجارة العالمي، ولم تدمر جزءاً من مبنى البنتاغون فحسب، ولكنها أحدثت زلزالاً في النظام العالمي. ولا شك في أن هذا اليوم، كان نقطه التحول في السياسة الأمريكية الخارجية، وبخاصة مع منطقه الشرق الأوسط. فما بين تصريح بوش بإقامة الشرق الأوسط الكبير، وتصريحات كونداليزا رايس باستخدام الفوضى الخلاقة لتحقيق الأهداف الأمريكية في نشر الديمقراطية، خاضت الولايات المتحدة حربين في أفغانستان عام ٢٠٠١، والعراق عام ٢٠٠٣، ولا أحد يعلم سبب

---

(١٤٦) نصير عاروري، «الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط،» شؤون عربية، العدد ١٠٦ (حزيران/ يونيو ٢٠٠١).

(١٤٧) Jonah Goldberg, «Baghdad Delenda Est, Part Two,» *National Review Online* (23 April 2002), <http:/www.nationalreview.com/goldberg/goldberg042302.asp>.

(١٤٨) Joel Beinin, «Pro Israel Hawks and the Second Gulf War,» *Middle East Report Online* (April 2003), <http:/www.merip.org/mero/mero040603>.

هذين الحربين، فأسامة بن لادن تم قتله بعد عشر سنوات في باكستان، والعراق لم يتم إثبات امتلاكه أسلحة دمار شامل حتى عامنا هذا (٢٠١٣)؟ أم أن واشنطن كانت تعلم خلوّ العراق من هذه الأسلحة مسبقاً؟ ولكن الثابت والمعلن أن واشنطن لم يكن هدفها الاستراتيجي محاكمة صدام ولا قتل بن لادن؛ ولكن كما تزعم هو إقامة منطقة شرق أوسط جديد تسودها الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد أحدث ١١ أيلول/ سبتمبر صدمة داخل الولايات المتحدة، وجعلت الإدارة الأمريكية والشارع الأمريكي يطرحان سؤالاً جوهرياً: لماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟ وأخذت مراكز الأبحاث الأمريكية تقدم تقاريرها للإدارة الأمريكية لمواجهة هذه الكراهية فأنشأت إذاعة «سوا» وفضائية «الحرة» من أجل الدعاية لتجميل صورة الولايات المتحدة، وقدمت أيضاً تقريراً للكونغرس الأمريكي لمعالجة هذه الكراهية، وكان عنوان هذا التقرير (Changing Minds Winning Peace) أي أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للولايات المتحدة هي غسل الأدمغة من أجل السلام الأمريكي[١٤٩].

وبعد هذا الحادث مباشرة دُعي برنارد لويس (Bernard Lewis)[١٥٠] إلى لقاء مع الرئيس بوش ونائبه ريتشارد تشيني (Richard Cheney)، وأعضاء مكتب سياسة الدفاع الذي يلعب دوراً محورياً داخل وزارة الدفاع، وقدم لهم فهمه للشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والدور الذي تستطيع الولايات المتحدة، ويجب، أن تلعبه فيهما. في هذه المناسبة؛ أقر لويس استعمال القوة العسكرية الأمريكية إطاحة نظام صدام حسين، وأكد لمستمعيه أنه بعد تحقيق ذلك ستتمكن الولايات المتحدة ـ بلا صعوبة تذكر ـ من إعادة سبك العراق ليصبح بلداً ديمقراطياً، ويفيد كمرشد ونموذج للمنطقة كلها[١٥١].

لكن إدارة جورج دبليو بوش تبنت الكثير منها، وتولى مهندسوها مناصب رئيسية فيها وفي مقدمهم نائبه ريتشارد تشيني؛ وقد نادى هؤلاء الرجال وزملاؤهم، قبل أن

---

(١٤٩) «Changing Minds Winning Peace: A New Strategic Direction for U. S. Public Diplomacy in the Arab and Muslim World,» Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World (1 October 2003), <http://www.state.gov/documents/organization/24882.pdf>.

(١٥٠) مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية، نَشَرَ في الستين عاماً الماضية عدداً كبيراً من الكتب التاريخية عن العرب والمسلمين والشرق الأوسط تُفصِح عن علم واسع وانكباب طويل على المصادر التاريخية الأصيلة، ما أكسبه شهرة كمؤرخ خبير بأي شيء يتعلق بالإسلام، ولكن لا رغبة عنده في ذكر الحقيقة الكاملة عن الإسلام، بل لديه دافع قوي للغاية بسبب ولائه للصهيونية لذكر ما يسيء إلى الإسلام والمسلمين. انظر: جلال أمين، «دليل الرجل الذكي إلى التشهير بالمسلمين،» الحياة، ٢٦ ـ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٣.

(١٥١) Robert Blecher, «Free People Will Set the Course of History Democracy and American Empire,» *Middle East Report Online* (March 2003), <http:/www.merip.org/mero/interventions>.

يتولوا السلطة، باستعمال القوة العسكرية للولايات المتحدة للسيطرة على العالم، وزيادة الإنفاق العسكري بشدة ودعم سياسة اليمين الإسرائيلي دعماً مطلقاً، من خلال منظمات يمينية من قبيل مشروع القرن الأمريكي الجديد (Project for a New American Century)، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (Jewish Institute for National Security Affairs)[١٥٢]. وبعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تبنى بوش صراحة جانباً كبيراً من برنامجهم، فدعم ضمنياً جهود إسرائيل في سحق الانتفاضة الفلسطينية بالقوة وقام بغزو واحتلال العراق في آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد العراق، في الساعة الرابعة والنصف تقريباً من فجر يوم العشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٣؛ لتعلن بداية الحملة الأنكلو أمريكية التي حملت الاسم الرمزي «الحرية للعراق»، وأعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بدء أولى مراحل نزع أسلحة الدمار الشامل، وتقويض قدرة نظام الرئيس العراقي صدام حسين على شن حرب وتهديد العالم[١٥٣]. وقد جثم الاحتلال الأمريكي البغيض فوق أرض العراق العربية، وأخذ في تدمير كل شيء لتحقيق مشاريعه. وفي يوم ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، كانت قوات الحملة قد استقرت في البصرة وبغداد والموصل، وفيما بين هذه المدن وما حولها من الحواضر والبلاد، وبذلك انتهت بداية الحملة؛ لتنطلق من هذه البداية أعمال قتالية حملت اسم «حرب المقاومة» التي لم تشهد الفتور، ولا الهدوء طوال أيام السنة الأولى التي مضت على بداية الحملة[١٥٤].

أخذت الإدارة الأمريكية تتباهى بما تحقق لها من نجاحات؛ عبر استثمار نتائج الحملة العسكرية على العراق لتحقيق أهداف سياسية، وكان من أبرزها وضوحاً تجريد ليبيا من أسلحة الدمار الشامل. وبالفعل؛ فقد أعلن العقيد الليبي معمر القذافي الاستغناء عن برنامج التسلح النووي والكيماوي، بل راح يدعو إيران وسورية ـ تحديداً ـ إلى الاقتداء به، ولا شك في أن لسان حال وزير الخارجية الأمريكية كولن باول يقول ـ وفقاً لما ورد في إحدى الدوريات اللبنانية ـ «لو أن الزعيم الليبي طلب منا ثمناً مقابل ذلك لما

---

(١٥٢) ومعه عضو مجلس سياسة الدفاع ريتشارد بيرل (Richard Perle)، ونائب وزير الدفاع بول ولفوويتز (Paul Wolfowitz)؛ والسكرتير المساعد للدولة جون بولتون (John Bolton)؛ وسكرتير مساعد الدفاع دوغلاس فايث (Douglas Feith). انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١٥) في نهاية هذا الكتاب. وهي ورقة استراتيجية أعدّت عام ١٩٩٦ لبنيامين نتانياهو، قائمة على أفكار صاغتها مجموعة ضمّت ريتشارد بيرل وآخرين أصبحوا مسؤولين في إدارة بوش. انظر أيضاً: «A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm,» The Institute for Advanced Strategie and Political Studies, <http://www.israeleconomy.org/strat1.htm>.

(١٥٣) الأهرام، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣.

(١٥٤) الأهرام، ١١/ ٤/ ٢٠٠٤.

ترددنا في الاستجابة له، أما الثمن الوحيد الذي كان من المفيد طلبه، فهو ربط التخلي عن برامج التسلح بتجريد إسرائيل أيضاً من ترسانتها النووية والجرثومية والكيماوية[١٥٥].

ولا نبالغ إذا قلنا بأن الهدف الذي كانت الولايات المتحدة تعمل من أجله هو إضعاف البلدان العربية، وتمهيد الطريق لمشروع الشرق الأوسط. فقد أكد أحد الباحثين[١٥٦] أن المستهدف ليس الشرق الأوسط فحسب، بل العالم الإسلامي كله. والحديث الأمريكي المتواتر عن تغييرات مرجوة في خرائط المنطقة؛ يبدو أنه كان أول الكلام وليس آخره، وهذا ليس استنتاجاً ولا هو استسلام لمنطق المؤامرة التي يصر بعض الأبرياء على نفي وجودها، ولكنه قراءة لأحدث الأخبار الآتية من العاصمة التركية (أنقرة). ذلك أن صحيفة يني شفق نشرت في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ خبراً مفاده أن الرئيس الأمريكي جورج بوش عرض على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال استقباله في البيت الأبيض قبل يومين من ذلك التاريخ، معالم المشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط الكبير، الذي يمتد من المغرب حتى إندونيسيا، مروراً بجنوب آسيا وآسيا الوسطى والقوقاز؛ وحسب الصحيفة، فإن المشروع طبقاً لما عرضه بوش، جعل من تركيا عموداً فقرياً، حيث تريد واشنطن منها أن تقوم بدور محوري فيه، وتتولى الترويج لنموذجها الديمقراطي واعتدالها الديني، لدرجة أن الرئيس الأمريكي اقترح أن تبادر تركيا إلى إرسال وعّاظ وأئمة إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لكي يتولوا التبشير بنموذج الاعتدال المطبّق في بلادهم، وأن هذا النموذج هو الأصلح للتطبيق في العالم الإسلامي، ومن ثم الأجدر بالتعميم لأسباب ثلاثة:

أولها: أنه ملتزم العلمانية التي تهمش دور الدين إلى حدٍّ كبير، بل وتعارض أي دور للدين في الحياة العامة، وهو مطلب تلح عليه واشنطن وتمارس أقصى ما تملك من ضغوط على الدول الإسلامية للاقتراب منه أو الالتزام به.

ثانيها: أن تركيا تعتبر نفسها جزءاً من الغرب، وموالاتها للولايات المتحدة ثابتة ولا شبهة فيها، وبالتالي فهي تعد جزءاً من العائلة الغربية، وتحتفظ مع العالم الإسلامي بعلاقات شكلية.

ثالثها: أن تركيا لها علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، الأمر الذي يلقى ترحيباً وتشجيعاً كبيرين من جانب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي.

---

(١٥٥) المستقبل (بيروت)، ٥/ ١/ ٢٠٠٤.

(١٥٦) فهمي هويدي، «دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير،» الشرق الأوسط، ٤/ ٢/ ٢٠٠٤.

لهذه الاعتبارات؛ فإن تركيا تعد من وجهة النظر الأمريكية الحليف النموذجي الذي ترشحه؛ لكي يؤدي الدور الرائد في مشروعها، ليس فقط لترويض المنطقة، ولكن أيضاً لتقديم نموذج الإسلام الذي تتوافر فيه شروط الاعتدال كما تراها واشنطن.

إذن، كانت تركيا هي من أكثر الدول مسؤولية للتعامل مع مثل هذا المشروع. ولكنْ، أمام الرفض العربي، فضلاً عن موقف الاتحاد الأوروبي الرافض لانضمام تركيا إليه؛ تراجع رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان قليلاً عن موقفه بتصريح في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٤، جاء فيه «لن تسمح تركيا بتضرر دول الجوار من المشروع الأمريكي الذي أطلق عليه اسم الشرق الأوسط الكبير، وتتبع الحكومة التركية في هذا المجال الطريق الأفضل حسب الإمكانات المتاحة لتركيا، وإن موقفها من هذا المشروع يتمثل بعدم إلحاق الضرر بتركيا أو دول الجوار في المنطقة، بسبب الظروف التي ستنشأ عن هذا المشروع الأمريكي»، ثم قال أردوغان بوضوح في تصريح لاحق يوم ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٤ «إن مشروعات الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط ستنجح إذا كانت نابعة من داخل الدول المعنية، وإذا كانت القوة الدافعة للتغيير آتية من الداخل وليست مفروضة من الخارج، وأن حلَّ الصراع العربي الإسرائيلي شرط أساسي وضروري لنجاح التطوير، ولا بد قبل التعرُّض للمشروعات الموجهة للشرق الأوسط في مجملها من الإفادة من الثروة الفكرية لشعوبنا، واستغلال هذه القدرات البشرية المتوافرة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وقد تمت إثارة هذه القضايا وسواها مع الإدارة الأمريكية، إذ من المؤكد بأن الحوار يبقى هو السبيل الأفضل لتطوير خطط عملية»[١٥٧].

وفي آذار/ مارس ٢٠٠٤ أطلقت الإدارة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يضم بلدان الوطن العربي إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل، من أجل منع ظهور الإرهاب والتطرف والجريمة الدولية، ولإيجاد المجتمعات الديمقراطية المزدهرة اقتصادياً ومنفتحة ومتسامحة ثقافياً؛ حتى لا تكون بيئة منتجة للإرهاب، وبالتالي تهدد المصالح الوطنية لمجموعة الدول الصناعية الثماني، وقد تقدمت الإدارة الأمريكية بهذا المشروع لتلك المجموعة في قمتها بالولايات المتحدة يومي ٨ و٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤[١٥٨]؛ من أجل اتخاذ موقف واحد منه، مستندة إلى تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، علماً بأنها

---

(١٥٧) بسام العسلي، «الاستراتيجية الأمريكية والعالم العربي والإسلامي،» مجلة كلية الملك خالد العسكرية (الرياض) (١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤).

(١٥٨) انظر نص مشروع الشرق الأوسط المقدَّم إلى قمّة الدول الثماني، منشور في: الحياة، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

لم تحترم تلك المنظمة الدولية أو التزمت بميثاقها، حيث تجاهلت معارضة مجلس الأمن الدولي لغزو للعراق، وتم الاحتلال غير آبهة بالشرعية الدولية أو بالرأي العام الدولي.

ورغبة من البلدان العربية في استباق الأحداث، وصرف النظر عن مشروع الشرق الأوسط الأمريكي وتنشيط دور الجامعة العربية؛ عقدت بالقاهرة أول آذار/ مارس ٢٠٠٤، الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الخارجية العرب، ودرست فيها بنود المشروع الثلاثي السعودي ـ المصري ـ السوري؛ لإصلاح الجامعة، وتفعيل التضامن؛ تمهيداً لعرضها على مؤتمر القمة العربية في تونس في نهاية الشهر ذاته، وتقرر رفع وثيقة عهد بين قادة البلدان العربية، لإقرارها في تلك القمة[١٥٩].

وظهر واضحاً أن هذه الوثيقة هي الرد العملي المضاد لمشروع الشرق الأوسط وقد تضمنت ما يلي: «نحن قادة الدول العربية، استذكاراً للإنجاز التاريخي المتمثل في ميثاق جامعة الدول العربية، وتأكيداً لعزمنا بمقتضى هذا العهد؛ تحقيقاً لمستقبل أفضل للدول العربية وشعوبها، وتجنُّباً لويلات الفرقة والتناحر أن نعمل متضامنين ومتحدين؛ لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا، سلام يقوم على مبادئ الحق وقرارات الشرعية الدولية، واسترجاع الأراضي العربية المحتلة؛ وإننا إذ نؤكد تعهدنا دعم العلاقات والروابط بين الدول العربية؛ وصولا إلى التكامل من خلال تطوير التعاون العربي المشترك، وتقوية قدراتنا الجماعية لضمان سيادة الأراضي العربية وأمنها وسلامتها وصونها، والعمل لفض المنازعات العربية بالطرق السلمية، وعقدنا العزم على مواصلة خطوات الإصلاح التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وتحصين تضامنها عن طريق تعزيز روح المواطنة والمساواة، وتوسيع مجال المشاركة، ودعم سبل حرية التعبير المسؤول، ورعاية حقوق الإنسان، وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان، والعمل لزيادة مشاركة المرأة العربية في بناء المجتمع، وهو ما يتوافق مع عقيدتنا وقيمنا وتقاليدنا»[١٦٠].

وقد أفادت فرنسا وألمانيا من ردود الفعل العربية تجاه المشروع الأمريكي، فصدر إعلان يوم ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٤م؛ تحت عنوان: «شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك

(١٥٩) الأهرام، ٢/ ٣/ ٢٠٠٤.

(١٦٠) انظر نص وثيقة العهد في: الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٤.

مع الشرق الأوسط»، وتضمّن هذا المشروع الفرنسي ـ الألماني ما يلي: «إن حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي يشكّل أفضلية استراتيجية لأوروبا، وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشكلات الأخرى في المنطقة، وهناك ضرورة للتشاور والتنسيق والتفاهم مع دول المنطقة، مع التشديد على خصوصية كل دولة من دول المنطقة، وهناك بالتأكيد ضرورة لقيام تنسيق كامل بين دول المنطقة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي خلال اللقاءات الثنائية، والاجتماعات الجماعية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تلبية كل مبادرة بشأن المنطقة ومتطلباتها وتطلعاتها، ولا بد من أن تكون القوة الدافعة من داخل منطقة الشرق الأوسط، لا سيما بعد أن عبّرت كل الدول العربية والدول المعنية عن حَذَرٍ جماعي في مجابهة أي محاولة لفرض أنموذج من الخارج، وهذا ما يقتضي تكثيف المبادرات لممارسة حوار أكثر فاعلية في إطار تعاون مرن ومفتوح على قاعدة التطور والطوعية، ويمكن هنا الإفادة من الروابط الجغرافية، والثقافية، والاقتصادية، والبشرية بين أوروبا ودول المنطقة، وذلك لمتابعة التحرّك القائم في مجال ممارسة مكافحة الإرهاب، والانتشار النووي، ومكافحة الجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة».

ويذكر أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac) كان قد أعلن موقفاً واضحاً وصريحاً تجاه المشروع الأمريكي الذي حمل اسم «الشرق الأوسط الكبير»، وجاء فيه «يتطلب كل تحديث وتطوير للمنطقة بالتأكيد الوصول مسبقاً لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يشكّل مصدر الصعوبات في التعامل مع المنطقة، وكذلك إيجاد حل للوضع في العراق، ونقول بوضوح نعم للتشاور والتحديث، وكلا للتدخُّل والإجبار». وقد اعتبر هذا المشروع الأوروبي بأنه مشروع يكمّل المشروع الأمريكي، ويسد الثغرات الموجودة فيه، ويحاول الفسح في المجال أمام دور أوروبي يدعم المصالح الأوروبية في المنطقة والمتاخمة للحدود الأوروبية. ومهما كان عليه الموقف الأوروبي في طبيعته وأهدافه؛ فإنه يظهر بوضوح أسباب رفض الشعوب العربية والإسلامية وقياداتها لمشروع الشرق الأوسط الكبير؛ المزخرف والمزيّن بأثواب الديمقراطية والحريات والتنمية[١٦١].

وفي اليوم ذاته؛ ورد في إحدى الدوريات اليومية السعودية تصريح رئيس دائرة شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الألمانية، جاء فيه «إن ألمانيا ترفض بشدة

(١٦١) المصدر نفسه.

فكرة فرض مبادرة من الخارج على المنطقة، ومن الضروري التركيز على إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وحل الوضع في العراق، إذ تشكل المشكلة العراقية والمشكلة الفلسطينية جوهر مشكلات المنطقة»[١٦٢].

وفي اليوم ذاته أيضاً، أدلى الرئيس المصري حسني مبارك في باريس بتصريح جاء فيه «إن ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير سيؤدي بالتأكيد إلى حدوث فوضى في المنطقة بأكملها، وسيشجع على العنف، وتشعر شعوب المنطقة بالقلق الشديد لما يحدث في الأراضي الفلسطينية، جراء الممارسات الإسرائيلية الهمجية، ولذلك ينبغي أن تعطى الأولوية لإيجاد تسوية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وأن أي مبادرة تفرض من الخارج ستقابل يقيناً بالرفض من قِبَل شعوب الدول المعنية، لأنها ستحدث فوضى في المنطقة بأكملها من المغرب إلى باكستان، وستعمل هذه الخطط المفروضة على تعزيز الإرهاب الذي لن يقف عند حدود المنطقة، وإنما سيمتد ليصل أوروبا وحتى الولايات المتحدة»[١٦٣].

وبينما كان رفض مشروع الشرق الأوسط الكبير قائماً؛ أخذ العراقيون يراقبون ضجيج المناقشات حول الدستور الموقت لبلدهم، وكان توقيع الدستور قد تأجل بعد اعتراض الزعيم الشيعي آية الله السيستاني على مادة تقضي بمنح الأكراد في المحافظات الشمالية حق الاعتراض على الدستور الدائم الذي سيقترع عليه العراقيون في العام التالي (٢٠٠٥). وأكد السيستاني ـ من خلال ممثليه ـ أنه ليس من حق الأقلية الاعتراض على ما تقره الأغلبية (الشيعة). كما أعرب السيستاني عن رغبته في تعديل مادة أخرى خاصة بالرئاسة تسمح بدورية منصب الرئيس بين أعضاء مجلس ثلاثي مكوّن من شيعي، وسني، وكردي، وإن كان وفد مجلس الحكم الانتقالي العراقي قد توصل في الثامن من آذار/ مارس ٢٠٠٤ إلى اتفاق حول البنود الخلافية في مشروع الدستور الموقت تمهيداً لتوقيعه، ولم تعلن عن أي تفاصيل بشأن ما تم الاتفاق عليه[١٦٤]. ولا شك في أن الولايات المتحدة هي التي نفخت في روح الطائفية والمذهبية فأحيتها؛ حتى يتم تدمير العراق بيد أبنائه.

وقد خاب ظن الولايات المتحدة وفشلت في توقعاتها في ما حدث في العراق؛ وحين صوَّرت وزارة الدفاع الأمريكية والمحافظون الجدد بأن الشعب العراق سوف

(١٦٢) عكاظ (جدّة)، ٨/ ٣/ ٢٠٠٤.
(١٦٣) الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٤.
(١٦٤) الأهرام، ٨/ ٣/ ٢٠٠٤، من مراسلها في بغداد.

يستقبلهم بالورود تحت شعار التحرير؛ أثبتت الأيام عكس ذلك، بما أدى إلى اعتراف كل من وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين والبيت الأبيض بعنف المقاومة العراقية، وأن تقارير الاستخبارات الأمريكية كانت غير دقيقة ومضللة، ما أدى إلى استقالة مدير الاستخبارات الأمريكية جورج تينت في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وأصبح يتردد في الدوائر الأمريكية ومراكز الأبحاث، أن سياسة القوة قد فشلت وأن على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى تبني قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ من أجل كسب الشارع العربي والإسلامي إلى جانبها[١٦٥]، بعد أن اعترفت بالكره الشديد الذي يواجهها، ولكنها لم تعترف بأن سياسة بوش المتطرفة في دعم شارون وإسرائيل، وتجاهلها حقوق الشعب الفلسطيني هي السبب الرئيسي والجوهري الذي أدى إلى الكراهية لأمريكا.

وفي اليوم التالي (٤ حزيران/ يونيو)، أكد جوزيف ناي الأستاذ بجامعة هارفارد، أن القوة الناعمة (Soft Power) هي الوسيلة المناسبة لتحقيق المصالح الأمريكية، وأن الصراع الحالي ضد المتشددين ليس صدام حضارات؛ وإنما هو عبارة عن سباق مرتبط بشكل وثيق بالحرب الأهلية المندلعة داخل الحضارة الإسلامية بين المعتدلين والمتشددين، ولن تنتصر أمريكا وحلفاؤها في هذا المضمار إلا عن طريق تبني سياسات تجتذب عقول هؤلاء المعتدلين عن طريق استخدام دبلوماسية الرأي العام بشكل فعّال ومؤثر لاجتذابهم. وينتقد جوزيف ناي القوة الصلبة في أنها لا تحقق المصلحة الأمريكية، ويشجّع على تبني القوة الناعمة؛ لأنها ليست مجرد جاذبية هامشية، وإنما هي وسيلة للحصول على نتائج تريدها الولايات المتحدة، وعندما تستبعد وتستخف بأهمية القوة الناعمة في النماذج فإن الولايات المتحدة تدفع ثمنها باهظاً.

ويطرح ناي استراتيجية أمريكية بعيدة المدى تقوم على دبلوماسية الرأي العام (Public Diplomacy) بقوله «والأهم من ذلك كله هو الاستراتيجية البعيدة المدى التي يجب أن تُبنى من خلال تبادلات ثقافية وتعليمية، تهدف إلى تأسيس مجتمع مدني أكثر انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل تحقيق تلك الغاية، فإن أفضل من يتحدث باسمها يجب ألّا يكون الأمريكيون أنفسهم بل أناس من أهل تلك الدول تابعون لأمريكا يتفهمون قيمها وأخطاءها، وفي هذا الصدد يمكن للشركات والمؤسسات والجامعات والهيئات غير الحكومية الأخرى، وكذلك الحكومات أن تساعد في تطوير مجتمع مدني مفتوح فالشركات يمكن لها أن توفر التقنية اللازمة لتطوير الأنظمة التعليمية، والجامعات

(١٦٥) الأهرام، ٤/٦/٢٠٠٤.

يمكنها أن توفر برامج تبادل أكثر للطلبة والكليات، ويمكن لتلك المؤسسات أن تدعم مؤسسات الدراسات الأمريكية والبرامج الخاصة برفع قدرات الصحافيين، ويمكن للحكومات أن تدعم تدريس اللغة الإنكليزية، وتمويل برامج التبادل الثقافي». بالإجمال؛ يدعو ناي إلى تجنيد نخبة من داخل المجتمعات العربية والإسلامية لتبنّي حملة دعائية للقوة الناعمة الأمريكية(١٦٦).

تجدر الإشارة إلى أن الجامعة العربية تحفظت على لسان نائب أمينها العام عمّا أسفرت عنه قمة الثماني للدول الصناعية. وبعد ظهور مؤشرات المبادرة المنقحة لمشروع الشرق الأوسط الكبير التي تحولت بعد تلك القمة إلى مشروع الشرق الأوسط الموسع، وفي تصريح صحفي في جنيف؛ أوضح أمين عام الجامعة أن هذا المشروع ليس موجهاً للوطن العربي ككل؛ وإنما هو وصفة عامة لما يرونه هم صالحاً للبلدان العربية والمجتمعات العربية، واعتبر أن المغزى من المخطط يتمثل بفرض رقابة خارجية على المنطقة، وأنه من الضروري ترك البلدان العربية تطبق إصلاحاتها حسب جدولها الزمني وفق ما توصل إليه القادة العرب خلال قمتهم الأخيرة في تونس (عقدت في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٤).

وأبدى نائب أمين عام الجامعة تحفظاً بخصوص الحيّز الجغرافي الذي تشمله عبارة الشرق الأوسط الكبير أو الموسع التي تارة تقصد البلدان العربية، وتارة أخرى العالم الإسلامي؛ وفي هذا إشارة إلى الرغبة في إدماج إسرائيل في المنطقة، وأن منشأ فكرة هذا المشروع كانت فكرة الإسرائيلي شمعون بيريز، وأنها تهدف إلى تشويه طبيعة هوية الوطن العربي الثقافية والتاريخية والجغرافية، والعمل على تسهيل إدماج إسرائيل في المنطقة. واعتبر أن الأهم بالنسبة إلى الإصلاحات العربية هو وضع الأليات العملية للتطبيق، ومن هذه الخطوات المتوقعة، مراجعة قوانين المجلس الاجتماعي والاقتصادي للجامعة؛ من أجل تحديد شروط إشراك ممثلي المجتمع المدني، كما تم اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتركيز على بعد التنمية البشرية في حياة الإنسان العربي وفي حياة الجامعة العربية بما في ذلك التعليم والمرأة والشباب، وإنشاء محافل عربية تعنى بقمة الطفل والمرأة. ومن الخطوات التي ينتظر إكمالها من هنا حتى قمة الجزائر المقبلة (عقدت في الأسبوع الأخير من آذار/ مارس ٢٠٠٥)، تأسيس برلمان عربي

(١٦٦) ومن نصّ مقاله: «The United States cannot confront the new threat of terrorism without the cooperation of other countries. Of course, other governments will often cooperate out ofself interest. But the extent of their cooperation often depends on the attractiveness of the United States». in: *Foreign Affairs* (June 2004).

على غرار البرلمان الأوروبي، ومجلس أمن عربي لفض النزاعات المسلحة المقبلة بين البلدان العربية، ومحكمة جنائية عربية، وبنك تنمية عربي. ويبقى أن نرى تطبيق تلك الإصلاحات على أرض الواقع وأن يشعر كل مواطن عربي بما قد تجلبه من خير وتحسين لظروف معيشته[١٦٧].

وحين أرسلت الإدارة الأمريكية السفير الأمريكي السابق في إسرائيل وسورية إدوارد جرجيان (jerejian Edward) إلى المنطقة العربية لمعرفة أسباب كره شعوب المنطقة للسياسة الأمريكية، جاء جوابه محدداً في السببين التاليين:

ـ دعم الولايات المتحدة وتأييدها المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والعربي.

ـ لأن الولايات المتحدة تدعم الأنظمة الدكتاتورية في العالمين العربي والإسلامي[١٦٨].

وقد أغفلت الولايات المتحدة ذلك التقرير، واستمرت في سياستها، وأعلنت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس رسمياً في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٥، نية الإدارة الأمريكية نشر الديمقراطية في الوطن العربي، والتدخل لحقوق المرأة وغيرها لتشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد، وأخذت تشرح للعالم كيفية انتقال البلدان العربية والإسلامية من العهد الدكتاتوري إلى العصر الديمقراطي، وأن أمريكا ستلجأ إلى نشر الفوضى الخلاقة (Chaos Creative) في منطقه الشرق الأوسط لنشر الديمقراطية والحرية[١٦٩].

وفي ندوة عقدت بمكتبة الإسكندرية وشارك فيها ممثلو المجتمع المدني بعدد من البلدان العربية في يومي الاثنين والثلاثاء ٢١ و٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤؛ للبحث في الواقع العربي والحاجة المتبادلة بين أقطاره، رأى الدكتور عبد الباسط تركي (وزير حقوق الإنسان السابق في العراق) أن طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير يستهدف إدماج الكيان الصهيوني ضمن المنطقة، من هنا فإن تنشيط العمل العربي لتحقيق التكامل والتعاون قد صار ضرورة. وأكد المحامي السوداني الصادق سيد شامي أن الولايات

---

(١٦٧) نقلاً عن وكالة الأنباء السويسرية، انظر: الأهرام، ١٣/ ٦/ ٢٠٠٤.

(١٦٨) انظر نص المشروع الأمريكي للشرق الأوسط في: شؤون الأوسط (بيروت)، العدد ١١٤ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٦.

(١٦٩) *Washington Post*, 9/4/2005.

المتحدة تستخدم شعار مكافحة الإرهاب لكسر وتحطيم القوى العربية، إلى حد أنهم يعتبرون المقاومة الفلسطينية إرهاباً! وأنهم قاموا بغزو العراق بحجة وجود أسلحة دمار شامل، أما موضوع الشرق الأوسط الكبير فهو لفرض الهيمنة الأمريكية للسيطرة على كل موارد الأمة ولدعم إسرائيل. من هنا، يتحتم على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدور كبير جداً لتحذير وتنبيه الجماهير العربية، وإعادة صوغ المشروع والحلم العربي. وقالت الدكتورة ريما عبد الرحمن الصبان (أستاذة جامعية ـ دبي ـ الإمارات): «يجب علينا معرفة أن البوصلة المحركة للعالم اليوم هي بوصلة أوروبية مع أن الهيمنة أمريكية، وهنا الإشكالية، فإذا كان النموذج هو النموذج الأوروبي؛ فهنا نجد أن سيادة الدولة بدأت تضعف وتنتهي، ومن هنا يجب الانتباه إلى أنه سيأتي اليوم الذي نرى فيه أن التكامل الجغرافي هو المطلوب، ونحن كأمة عربية لدينا مواقع قوة يجب أن نتمسك بها مثل اللغة والثقافة وغيرهما، ولذلك فإنها مستهدفة لضربها ولإضعافنا»[١٧٠].

على أي حال؛ إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي أثبت ـ على أرض الواقع ـ فشل استراتيجية استعمال القوة، فلجأت الولايات المتحدة إلى استراتيجية غسل العقول، والتحول الديمقراطي المفروض من الولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة، لأن أحداً في المنطقة العربية لا يصدق المبادرة الأمريكية بعدما بيّنت أفعالها عكس ما تقوله. ومن الثابت أن الديمقراطية شيء يمكن تعلمه وتحقيقه ولكن لا تفرض من الخارج، وإن كنا نخشى من تفعيل هذا المشروع في قابل الأيام؛ طالما لم تتحقق للوطن العربي الحد الأدنى من وحدته، وليس مطلوباً أن تكون سياسية، بل نريدها أن تبدأ بتكامل اقتصادي ووحدة اقتصادية، وسياسة خارجية متوازنة تحفظ حقوق الوطن العربي، وتكفل له حل قضاياه المتشابكة بين دوله، مع احترام استقلال وخصوصية كل دولة من دوله؛ حينذاك سيكون لوطننا العربي مكاناً لائقاً بشعوبه وموقعه.

عاشراً: الإدارة الأمريكية والوحدة العربية بين الثوابت والمتغيرات

حدثت الواقعة الكبرى في نهاية القرن العشرين في عام ١٩٩٣؛ وهي السقوط المدوي للاتحاد السوفياتي، وتشرذم دول أوروبا الشرقية، ثم تحولها من خلال

(١٧٠) انظر ندوة عن المجتمع المدني ودوره في التكامل العربي في: الأهرام، ٢/ ٧/ ٢٠٠٤.

مسارات شتى إلى النظام الليبرالي، واختيارها للرأسمالية كمذهب اقتصادي. وكان من نتائج هذا الانهيار الكبير سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، وصعود النظام الأحادي الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة على العالم هيمنة مطلقة، بحكم قوتها العسكرية، وإمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية. وقد أغرى هذا التحول الخطير الولايات المتحدة بالاتجاه إلى السيطرة السياسية والاقتصادية على العالم، حتى لو كانت الحرب وسيلتها إلى ذلك، وخصوصاً بعد اختفاء خصمها العتيد الاتحاد السوفياتي، والذي ورثته روسيا المفككة والمنهارة التي سادتها موجات الفساد في عهد بوريس يلتسين (Boris Yeltsin) ما بين ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٩١ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)؛ فقررت الولايات المتحدة أن تفترسها على مهل، وتغزوها اقتصادياً وثقافياً. وبناءً على حسابات استراتيجية معقدة أجرتها جماعة المحافظين الجدد التي هيمنت على عرش الحكم بعد تولي الرئيس جورج بوش الإبن الرئاسة، بعد انتخابات مشكوك في سلامة إجراءاتها، تقرر غزو العراق عسكرياً بزعم أنه يمتلك أسلحة دمار شامل تهدد السلم الدولي، وقَدّمت في سبيل تأييد مزاعمها أدلة مزيفة قام بعرضها على مجلس الأمن في اجتماع تاريخي شهير بُثّ على القنوات التلفزيونية الفضائية مباشرة، كولن باول (Colin Powell) وزير الخارجية الأمريكي وقتذاك، ورفضت الدول أصحاب العضوية الدائمة في مجلس الأمن المزاعم الأمريكية، ورفضت إعطاء غطاء الشرعية الدولية للقرار الأمريكي. رغم ذلك، وخارج نطاق الشرعية الدولية، غزت القوات المسلحة الأمريكية العراق عسكرياً ومعها بعض الدول التابعة، وفي مقدمتها بريطانيا تحت اسم قوات التحالف، ما أدى في النهاية إلى تدمير المجتمع العراقي[١٧١].

حصلت تغيرات في البيئة الدولية والإقليمية والمحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فرضت على العرب وعي حقيقة الأمن القومي وهم يواجهون تحديات لم يألفها تاريخهم الطويل الممتلئ بالصراعات، ولكنهم ما زالوا يرفضون الوعي بهذه التحديات عقب حرب الخليج، وتفرّد الولايات المتحدة باستخدام قوتها في أي جهة فوق سطح المعمورة، وإسباغ مفهوم الإرهاب على جميع خطواتها المتوحشة ضد العرب والمسلمين على السواء[١٧٢]. وبعدما تبين عدم صحة المسوّغات التي أعلنتها الولايات المتحدة لغزو العراق، يرى أحد الباحثين[١٧٣] أن هناك ثلاثة أهداف قد

---

(١٧١) السيد يسين، «صعود وسقوط الهيمنة العالمية،» الأهرام، ٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

(١٧٢) حسين جمعة [وآخرون]، العرب وتحديات المستقبل: أبحاث (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢)، ص ٧٦.

(١٧٣) خير الدين حسيب، «القوى التي تبنّت الوحدة العربية أفشلتها،» التجديد (الرباط)، ٢/ ٦/ ٢٠٠٨.

لا تكون معلنة ظاهرياً؛ لكن يوجد إجماع على أنها الأهداف الحقيقية: **الأول** هو موقع العراق الاستراتيجي؛ فالذي يسيطر على العراق يسيطر على المنطقة، **والثاني** هو نفط العراق، فالعراق هو ثاني بلد في العالم من حيث احتياطي النفط، **والهدف الثالث** يكمن في أن الولايات المتحدة تريد السيطرة على نفط الخليج كله، حتى يكون معها ورقة مساومة تتعامل بها مع الاتحاد الأوروبي والصين واليابان الذين يحتاجون إلى النفط.

وكان إعلام منظمات اللوبي الصهيوني قد سعى إلى نشر الاعتقاد والخوف من أن أموال البترول العربية تهدد سلامة أمريكا، وأن العرب يشترون أمريكا، وأنهم شعوب متخلفة واستبدادية تظلم المرأة وتحرم المسيحيين المساواة، وعنصريون مارسوا تجارة الرقيق. وفي كل هذا التشويه الإعلامي الخبيث لا يكمن فقط قصد الدفاع عن إسرائيل أو الزعم بشرعية وجودها، وإنما السعي إلى التشويش وإضعاف تأثير الأفراد والجماعات التي تبرز الحقوق العربية، وتكشف الحقائق عن العرب وقضاياهم. وعندما كان البترول ومشاكل الطاقة الشغل الشاغل للأمريكيين والعالم، أبرز الإعلام الصهيوني صورة شيوخ البترول العرب الذين يهددون أمريكا والعالم بمن فيهم السعوديون، رغم أن السعودية فعلت الكثير مراعاةً لمصالح أمريكا والعالم الغربي في سياساتها البترولية، ورغم أن شاه إيران لعب دوراً كبيراً في رفع أسعار البترول، وشاركه في ذلك أعضاء من غير البلدان العربية في منظمة الأوبك التي هوجمت وصورت وكأنها منظمة عربية بغيضة، رغم أن نصف أعضائها تقريباً من غير البلدان العربية. ومما يذكر في هذه المسألة أن رئيس مجلس إدارة شركة كرايزلر للسيارات الأمريكية اقترح في مؤتمر عقد بكاليفورنيا سنة ١٩٨٢؛ فرض ضريبة على جميع البترول المستورد وقال: «ارفسوا العرب وهم في موقع ضعيف، هذا ما يجب أن نفعله»، وفي قوله هذا كان ينشر مزاعم مفادها أن معظم بترول أمريكا المستورد يأتي من البلدان العربية، بينما الحقيقة هي أن ٥ بالمئة فقط كان يأتي من الخليج العربي، وأن معظمه كان يستورد من المكسيك وكندا وفنزويلا وبريطانيا وإندونيسيا، ثم تأتي السعودية في المقام السادس[١٧٤].

ورغم أن النفط كان هو محور الارتكاز في اهتماماتها ببلدان الخليج العربي، إلا أن العلاقات الأمريكية ـ الخليجية تجاوزت في أواخر التسعينيات الاعتبارات النفطية، وتطورت في كل الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والسياسية والعسكرية وحتى الثقافية والتعليمية. لقد بلغت العلاقات الخليجية ـ الأمريكية درجات عالية من

(١٧٤) جاك شاهين، العرب في التلفزيون الأمريكي ([د. م.: د. ن.، ١٩٨٤])، ص ١٤.

التداخل والتشابك في المصالح، وأصبحت تستند إلى الثقة المتبادلة والتفاهم والتنسيق في السياسات والمواقف تجاه القضايا والتطورات الإقليمية والعالمية. وازداد الحضور الأمريكي في الخليج العربي خلال التسعينيات، كما أصبح الوجود الأمريكي، بشقيه السياسي والعسكري، أكثر وضوحاً من أي وقت آخر، وتحولت الولايات المتحدة إلى القوى الرئيسية في المنطقة، والتي تتولى مباشرة حماية مصالحها الحيوية المرتبطة أشد الارتباط بالنفط وتصديره، وبسلامة وصوله بالكميات والأسعار المقبولة لدى الأسواق العالمية. مقابل هذا الحضور الواضح ازداد اعتماد بلدان الخليج على الحماية الأمريكية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الإقليمية، والتصدي للتهديدات الصادرة من كل من إيران والعراق، أكبر القوى الإقليمية في الخليج العربي، فإيران ما زالت مصرة على تطوير قدرتها العسكرية، وبخاصة الصاروخية منها والنووية، كما أنها ما زالت تحتل جزر الإمارات، وتغالي في انتهاكاتها للاتفاقية الخاصة بجزيرة أبو موسى. خلاصة القول إن الولايات المتحدة تبدو حريصة كل الحرص على القيام بدورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الخليج العربي، وتوفير الحماية المطلوبة لبلدان مجلس التعاون، وردع التهديدات الإقليمية من خلال الاحتفاظ بقوة عسكرية مستعدة للتعامل مع كل الاحتمالات، أما دول الخليج، فإنها في المقابل تساهم من خلال سياساتها النفطية المعتدلة في تحقيق الاستقرار للأسواق النفطية العالمية، كما أنها تحتفظ بالجزء الأكبر والأهم من استثماراتها في الودائع الأمريكية[١٧٥].

قامت الولايات المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٥ بخطوة غير معتادة حين وقع وزير الخارجية الأمريكي السابق وارين كريستوفر على بيان مشترك أصدره وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج بعد اجتماع عقد في مدينة جدة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥؛ وجاء في هذا البيان «أعرب الوزراء عن تقديرهم البالغ لجهود الإمارات العربية الرامية إلى حل قضية الجزر المحتلة الثلاث التابعة لها، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالطرق السلمية، وحثها الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية الداعية إلى إحالة النزاع لمحكمة العدل الدولية». كان تأييد الولايات المتحدة الواضح لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من النزاع على الجزر، يتفق مع إدانة إيران قبل شهر بسبب نشر قوات ومعدات عسكرية كبيرة في النصف الشمالي من جزيرة أبو موسى، وفي الجزء الجنوبي من الخليج،

---

(١٧٥) «حلقة نقاشية: العلاقات الخليجية ـ الأمريكية،» شارك في الحلقة تركي الحمد [وآخرون]؛ أدار الحوار عبد الخالق عبد الله، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩)، ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

ونكاد نجزم بأن إيران قد دعمت وجودها العسكري في جزيرة أبو موسى بشكل كبير خلال عام ١٩٩٥، كما أن إمارات الساحل الجنوبي للخليج كانت تنظر بقلق إلى نشر إيران للأسلحة غير التقليدية، والألغام والغواصات في السنوات الأخيرة، وتطويرها للصواريخ البعيدة المدى ونظم الدفاع الجوي، كما أن الوجود الدائم للأسطول الخامس الأمريكي قبالة البحرين كان يبعث على القلق، ويبقى دائماً خطر أن تصبح جزيرة أبو موسى (موضوع النزاع الإقليمي) مسرحاً لصدام بحري إيراني ـ أمريكي لن يكون لدولة الإمارات إلا قدر ضئيل من السيطرة عليه(١٧٦).

لقد ظهرت بعض التحديات للدعم الأمريكي القوي لأمن الخليج في عدة مناسبات؛ ففي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، شن مسلحون هجوماً بالقنابل على مكاتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي في الرياض، أدى إلى مقتل سبعة أشخاص منهم خمسةٌ أمريكيون، وجرح ٦٠ آخرين، وأعلنت عدة جماعات إسلامية سرية مسؤوليتها عن الهجوم، فيما طالبت جماعة تطلق على نفسها اسم «حركة التغيير الإسلامي في شبه الجزيرة العربية» بطرد كل العسكريين الأمريكيين، والقضاء على الأنظمة الراهنة في دول المنطقة»، وحذرت مجموعة أخرى، تدعى «نمور الخليج»، قائلة: «إذا لم يغادر الأمريكيون المملكة في أسرع وقت ممكن، فسوف نواصل عملياتنا»(١٧٧).

وبعد سبعة أشهر، أي في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٦، فجّر المسلحون قنبلة في ثكنات مخصصة للعسكريين الأمريكيين في ميناء الخُبر السعودي على ساحل الخليج، مما أدى إلى مقتل ١٩ أمريكياً. وتشير التحقيقات السعودية اللاحقة إلى أن أحد المصادر المحتملة للجريمة هو مؤامرة مدعومة من إيران؛ تورطت فيها مجموعة شيعية سعودية تطلق على نفسها اسم «حزب الله السعودي». وعلى أي حال، فإن ما حدث خلال سنوات التدخل الخمس، منذ عاصفة الصحراء لإثارة مثل هذه الهجمات، يعتبر مفيداً في تقويم تهديد التوجه الإسلامي الثوري البعيد المدى لاستقرار منطقة الخليج(١٧٨).

---

(١٧٦) ريتشارد سكوفيلد، «دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي،» في: لونج [وآخرون]، أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(١٧٧) ديفيد لونج، «التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن ٢١،» في: المصدر نفسه، ص ١١٧.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ١١٧، وليتل، الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ص ٥١٢.

وفي عهد إدارة بيل كلينتون (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠) خدم عدد من خريجي معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى «وينيب» (Washington Institute for Near East Policy (WINEP)[١٧٩] في مناصب رئيسية في السياسة الخارجية، بمن فيهم مارتن إنديك (Martin Indyk) نفسه، الذي عُين مساعداً خاصاً للرئيس، ومديراً أعلى لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، ولاحقاً كسفير للولايات المتحدة في إسرائيل، وقد أعلنوا مع موظفين آخرين في الإدارة سياسة «الاحتواء المزدوج»، وبمقتضاها يكون على الولايات المتحدة أن تسعى لعزل حكومتي العراق وإيران، وإذا أمكن التخلص منهما. وليس من قبيل المصادفة أنهما اعتبُرتا أخطر عدوتين لإسرائيل، ولكن في نهاية التسعينيات، تم تجاوز وينيب نفسها على يد منافسين جدد، انحازوا صراحة، على خلاف وينيب، إلى مواقف اليمين الإسرائيلي، ودافعوا عن عمل أمريكي عدواني ضد أعداء إسرائيل[١٨٠].

وفي تقرير أعدته لجنة في وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩٦، بيّنت فيه المخاطر والتهديدات التي ينتظر أن تواجهها الولايات المتحدة في المستقبل المنظور، وتمثل ذلك بالتالي:

ـ يمثل العراق وإيران الخطر الأكبر والتحدي المستمر للمصالح الأمريكية.

ـ تزايد عدم الاستقرار بسبب تنامي نشاط المنظمات ذات الفلسفات الراديكالية الدينية، والمعارضة للوجود العسكري الأمريكي.

ـ إن عدم الاستقرار سيؤدي إلى تفجير مشكلات اقتصادية في المنطقة، وبخاصة مشكلة المياه التي قد تُفضي إلى الإضرار بعملية السلام.

ـ من بين الاحتمالات الكبيرة التي سوف تشهدها المنطقة، خلافات بين الدول العربية في شأن توزيع المياه واستخدامها.

---

(١٧٩) تأسّس عام ١٩٨٥، ووصف نفسه بأنه مؤسسة تعليمية عامة مكرّسة للبحث والجدل العلميين بشأن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، كمستودع أفكار، قيادي موالٍ لإسرائيل في واشنطن، وقد عمل مديره المؤسس مارتن إنديك قبل ذلك في لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)، التي أقيمت في ١٩٥٩، وأصبحت في السبعينيات المنظمة الأولى بمراحل في التمويل والانتشار والتأثير داخل اللوبي الموالي لإسرائيل. انظر: Lee O'Brien, *American Jewish Organizations and Israel* (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1986), ch. 4.

(١٨٠) زكاري لوكمان، تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط، ترجمة شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٣٩٠.

وقد أوصى التقرير الإدارة الأمريكية بما يأتي:

تجريد دول المنطقة من أسلحة التدمير الشامل، من دون المساس بالقدرة العسكرية الإسرائيلية، وبخاصة سلاحها النووي، وتحديد مبيعات الأسلحة إلى المنطقة، إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، ودفع الفلسطينيين إلى تقديم التنازلات بهدف الإسراع بطيّ صفحة القضية الفلسطينية، واحتواء القوى المعارضة لعملية التسوية، وتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، والإكثار من المناورات التدريبية المشتركة، وعقد اتفاقات أمنية ثنائية، وتهميش أي جهد عربي أو خليجي في مجال الدفاع والأمن، ومواصلة عملية التفاوض حتى يتم إغلاق جميع المسارات الثنائية ومتعددة الطرف، وتعزيز القدرات العسكرية للدول الصديقة[١٨١].

لقد منعت الولايات المتحدة قيام كيان عربي موحد، سواء كان هذا الكيان دولة متحدة أو اتحاداً بين الأقطار العربية، أو حتى وجود تضامن عربي قوي وملزم؛ لأن وجود مثل هذه القوة الإقليمية يجعل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحتهم، وهذا لا يتفق مع سياسة أمريكا ومصالحها. وقد أكدت الوثائق التاريخية ذلك، إذ عارضت أمريكا الوحدة العربية كهدف قومي؛ حتى ولو قامت بين البلدان العربية التي تربطها بها علاقة قوية؛ ليس ذلك فقط، فأمريكا تعلن بوضوح أنها تعمل على أن تكون إسرائيل هي القوة المتفوقة عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط[١٨٢].

واللافت للنظر أن بلدان مجلس التعاون ـ وبخاصة السعودية ـ قررت عدم الالتزام بسياسة الاحتواء تجاه إيران، وحرصت على حضور مؤتمر القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بطهران (٩ ـ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧) رغم المعارضة الأمريكية الشديدة. ولعل ذلك يشير إلى أن بلدان المجلس لم تعد تثق في لجوء الولايات المتحدة المتكرر إلى تضخيم التهديدات الخارجية لأمن الخليج، والذي اتضح أن هدفه الأساسي هو الإبقاء على قواتها في المنطقة، وزيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية لبلدان الخليج العربي. كما أظهرت الولايات المتحدة عدم ارتياحها للانتقادات الخليجية المتكررة لسياساتها تجاه العراق وإيران، وظلت تنتقد بلدان مجلس التعاون لعدم قدرتها على بناء

(١٨١) هيثم الكيلاني، «الأمن القومي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين،» شؤون عربية، العدد ١٠٢ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٠)، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(١٨٢) قال وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين (William Cohen) (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١)، إن الدعم العسكري لإسرائيل يهدف إلى استمرار هذه الدولة متفوّقة عسكرياً؛ لمواجهة التحديات التي تحيط بها. انظر: الأهرام، ٦/ ١١/ ١٩٩٧، ص ٨.

قدرتها الدفاعية المشتركة، وبخاصة على صعيد تأسيس الجيش الخليجي الموحد، فضلاً عن انزعاجها الواضح من عدم قدرتها على إدخال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية، والتي تعتقد أنها ستساهم في زيادة الأمن والاستقرار في المنطقة. وبدأت الولايات المتحدة، أخيراً، تشعر بثقل الأعباء المالية الناجمة عن وجودها العسكري الدائم في الخليج العربي[١٨٣].

يعني هذا أن الولايات المتحدة حريصة على استقرار الأمن في الخليج، ومن ثم تعاملت مع مجلس التعاون الخليجي في كتلة واحدة؛ طلباً لاستمرار مصالحها فحسب، وليس رغبة في وحدة الخليج في حد ذاته. من هنا؛ وجهت الولايات المتحدة نقداً لدول المجلس؛ لعدم قدرتها على بناء منظومة دفاعية مشتركة ليس دفاعاً عن مصالح وأمن شعوب الخليج، بل لتكون هذه المنظومة في مواجهة إيران مع أنها ليست العدو الحقيقي للوطن العربي، ومن ثم تأتي هذه المسألة من باب تسويق الأسلحة الأمريكية، والتقليل من الأعباء المالية التي تتحملها القوات الأمريكية في الخليج العربي، وفي حين تحرص الولايات المتحدة على أن تكون إسرائيل ـ فقط ـ هي القوة المتفوقة عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط؛ فإنها تقف حائلاً دون قيام كيان عربي موحد، أو تضامن عربي قوي؛ لأن وجود مثل هذه القوة الإقليمية يجعل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لمصلحة البلدان العربية.

وليس من شك في أن الولايات المتحدة حليفٌ وصديق لبلدان الخليج؛ ولكنها حليف أحمق ينظر إلى المنطقة من خلال العيون الإسرائيلية فقط؛ فلا هو ساهم في حل القضية الفلسطينية على أساس السلام العادل الذي تبنته جامعة الدول العربية بمبادرة خليجية، ولا حدَّ من الدموية الإسرائيلية في غزة وفي لبنان، ولا يستمع للرأي الخليجي في فهم الوضع العراقي.

لا اعتقد أن أحداً من الحكام العرب يجهل موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية، ومع ذلك استغرقتهم مشكلات متباينة في ما بينهم، كما استنفذت القضية الفلسطينية قواهم بل وأوقعت بينهم الضغينة. وفي حين تمكنت إسرائيل من معظم أرض فلسطين، تصور الحكام والشعوب أن الولايات المتحدة هي المستنقذ للوطن العربي. وعندما سئل الرئيس المصري حسني مبارك، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، كيف يوفق بين حرصه على انتصاره للقضايا العربية وعدم قطع الجسور مع الأمريكيين؟! قال

(١٨٣) «حلقة نقاشية: العلاقات الخليجية ـ الأمريكية،» ص ١٠٤ ـ ١٠٦.

«علاقتنا مع أمريكا علاقة قوية ونحن أصدقاء، ولكننا قد نختلف وأن علاقات قوية مع أمريكا لا تعني أبداً أننا نوافق على كل ما تفعله؛ فلنا قرارنا وفكرنا المستقل وأنا أقول لأمريكا رأيي ليس نكاية فيها ولكن لتقويم منطقها،؛ فحواري مع الولايات المتحدة لمصلحة المنطقة كلها، وأمريكا بحاجة إلى منطقة مستقرة لها فيها مصالح مؤثرة جداً»(١٨٤).

تقتضي مصلحة الوطن العربي المحافظة على علاقات بلدانه مع الولايات المتحدة، ولكن ليس كما تريد هي بل ما تتطلبه المصالح العربية؛ لذا، لم يكن غريباً أن يعبر المتحدث الأمريكي عن اغتباطه وشعوره بالرضا للنتائج التي أسفرت عنها الاجتماعات التشاورية لوزراء الخارجية العرب؛ الذي عقد في القاهرة في الثالث والعشرين من الشهر ذاته (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)، حيث جاء البيان المعلن بعد هذه الاجتماعات خليطاً من المطالب العامة، التي تضيع فيها الحدود الفاصلة وتميع المواقف الحاسمة. وقد أحجم البيان عن الإدانة الصريحة للضربات العسكرية الأمريكية ـ البريطانية للعراق، واستمرار مناطق الحظر الجوي باعتبارها خارج نطاق الشرعية الدولية، واكتفى بالتعبير عن القلق والانزعاج لاستخدام الخيار العسكري، مستخدماً في ذلك أرقّ العبارات وأخفها؛ مع أن الطائرات الأمريكية كانت تباشر مهامها بضرب مواقع الرادارات العراقية في أثناء اجتماعات الوزراء العرب، وبعدها ضد المدنيين في البصرة.، ولم يتعرض البيان لضرورة وضع جدول زمني يضع حداً لذرائع التدخل الأمريكي ـ البريطاني عسكرياً، ويرفع سيف العقوبات والحظر، واكتفى البيان بدعوة العراق إلى التعاون مع الأمم المتحدة، وتشكيل لجنة متابعة عربية من ست دول دون إدخال العراق صاحب المشكلة ومفجّرها في عضويتها.

ويرى أحد الكتاب المرموقين(١٨٥) أنه كان من الأفضل لو شكلت لجنة عربية أخرى لبحث الإشكاليات العراقية ـ الكويتية، بما يضمن وضع أسس مصالحة عربية شاملة، بدلاً من فرض مواقف على العراق تبدو مستحيلة في ظل ظروف الحصار والإذلال؛ يكفي أن نعلم أن اليابان التي احتلت أراضي الصين وكوريا وعديداً من الدول الآسيوية، لم تعبّر عن اعتذارها حتى الآن بعد خمسين سنة من الحرب العالمية الثانية... ولم يمنعها ذلك من إقامة علاقات طبيعية وثيقة مع هذه الدول، لأن المصالح القومية العليا يجب أن تعلو على العواطف والمشاعر الجريحة.

---

(١٨٤) حديث شامل للرئيس حسني مبارك لمجلة الحوادث اللبنانية، وقد نُشِرَ في: الأهرام، ٢٨/ ١/ ١٩٩٩.
(١٨٥) سلامة أحمد سلامة، «أمريكا مبسوطة،» الأهرام، ٢٨/ ١/ ١٩٩٩.

نحن لا ندين السياسة الأمريكية لأنها تعمل من أجل مصالح الولايات المتحدة بل نحن المقصرين في حق بلادنا؛ لأننا ندفع بأهل الثقة لقيادة الركب، في حين يقف كثير من الأكاديميين العاملين في الكليات والجامعات الأمريكية على أتم استعداد لتلبية الطلب على المعرفة التي تخدم الدولة، وكثير من هؤلاء لا يعملون في مؤسسات للتعليم العالي، وإنما في حشد من مستودعات الأفكار (Think Tanks) التي تخلق حججاً للدفاع عن سياسة ما، وفي نهاية القرن العشرين كان هناك ما يقدر بألفي منظمة تعمل في تحليل السياسة في الولايات المتحدة، تركز نسبة معتبرة منها على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية[١٨٦].

١ ـ الشراكة بين الولايات المتحدة والوطن العربي

طرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وأكدها الرئيس بوش الابن، واعتبر ذلك إطاراً وبداية للعمل الاقتصادي والسياسي المشترك بين أمريكا والعرب. وحول المقدمات الموضوعية التي يجب أن تتحقق تمهيداً للشراكة الأمريكية ـ العربية المطروحة في ضوء السياسة الأمريكية في المنطقة العربية عموماً، ولا سيما تجاه العراق وفلسطين، قال وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق، جوزيف سيسكو (Joseph Sisco) «إن من الأمور التي تجري الآن بشكل جيد أن الولايات المتحدة تُجري نقاشاً مع عدد من البلدان العربية بغية تحقيق اتفاقات تجارية على أساس كل حالة على حدة، وهذه مسألة مهمة للغاية... وهي في مراحل مختلفة من بدايتها»، بيد أن سيسكو زعم أن أميركا حققت تغييراً في النظام الحاكم في العراق، وكأن عمل الولايات المتحدة هو تحرير العراقيين وإعطاؤهم الفرصة سياسياً واقتصادياً وأنها فعلت هذا الشيء بشكل صحيح[١٨٧].

أما في سورية ولبنان، فلم يكن اغتيال رفيق الحريري، في الرابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠٠٥، حادثاً طارئاً، بل كان زلزالاً سياسياً ذا أبعاد محلية وإقليمية بل ودولية،

---

(١٨٦) مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) (١٩٦٢)، ومؤسسة التراث (Heritage Foundation) (١٩٧٣)، ومعهد كاتو (Cato Institute) (١٩٧٧)، وهناك أيضاً مؤسّسات قائمة على هبة شخصية «Legacy Based»، مثل مركز كارتر في أتلانتا (Carter Center)، ومركز نيكسون للسلام والحرية في واشنطن (Nixon Center for Peace and Freedom).

انظر: U.S. Foreign Policy Agenda, The Electronic Journal of the U.S. Department of State (November 2002), <http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpe1102.htm>.

(١٨٧) الشرق الأوسط، ٢/٨/٢٠٠٣.

ولا شك في أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان، في آب/ أغسطس ٢٠٠٦، كان نتيجة الاغتيال الذي كان هدفه الحد من نفوذ سورية على الأرض اللبنانية، وإعادة ترتيب الخريطة السياسية اللبنانية بشكل يناسب الطموحات الغربية في المنطقة، وكان جورج بوش الإبن قد امتدح إسرائيل قبل عام لتوجيهها ضربة لحزب الله، وما أسماه الفاشية الإسلامية في لبنان، وكان مصرّاً حسب قوله على أن «جزءاً من التحدي الذي يواجهنا في القرن العشرين؛ هو أن نذكر الناس بأن في وقت الهدوء ما تزال هناك جماعة إسلامية فاشية تتآمر وتخطط وتحاول أن تنشر أيديولوجيتها»(١٨٨)، ولا شك في أن هذا افتراء على الإسلام والمسلمين، وأن الذي يدحظه قول أحد أبناء جلدته وهو مايكل هدسون (Michael Hudson) رئيس مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورجتاون(١٨٩)، في ندوة بنهاية عام ٢٠٠٥؛ خصصها مركز الحوار العربي في واشنطن لمناقشة آفاق العلاقات العربية ـ الأمريكية ومستقبله، وقد أشار هدسون إلى أن المركز أنشئ قبل ثلاثين عاماً كمحاولة لتحسين معرفة الأمريكيين بالوطن العربي في أجواء اتسمت بسوء العلاقات العربية ـ الأمريكية عقب حرب عام ١٩٦٧؛ والآن وبعد ثلاثة عقود لا تزال العلاقات العربية ـ الأمريكية تسير من سيئ إلى أسوأ، ولا تبشر الأوضاع الراهنة بفرص تحسن تلك العلاقات في المستقبل القريب بخاصة مع استمرار المساندة الأمريكية لإسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين، والحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في إطار ما روج له الرئيس بوش من أنها قلب الحرب الأمريكية على الإرهاب، والتي يراها الكثيرون في الوطن العربي حرباً أمريكية تستهدف الإسلام.

وأوضح هدسون أن هناك مؤشرات تدل على أن مبدأ بوش الداعي إلى استخدام القوة الأمريكية في توجيه ضربات استباقية؛ يذكّر شعوب العالم وبخاصة في الوطن العربي بوصف السناتور الراحل وليام فولبرايت للنهج الأمريكي أثناء حرب فيتنام «بغطرسة القوة»، وإزاء هذه الصورة يرى الدكتور هدسون أن هناك نوعين من سيناريوهات المستقبل بالنسبة للعلاقات العربية الأمريكية:

---

(١٨٨) «President Bush and Secretary of State Rice Siscuss the Middle East Crisis,» White House (7 August 2006), <http://www.whitehouse.gov/news>.

انظر صورة الوثيقة في الملحق الرقم (١٧) في نهاية هذا الكتاب.

(١٨٩) باحث مرموق في العلوم السياسية، ومن المدافعين عن القضايا العربية، وفي الندوة العالمية التي تبنّتها منظمة الإسيسكو عن القدس الشريف التي عُقِدَت في آذار/ مارس ١٩٩٣، بالدار البيضاء تحت رعاية الملك الحسن الثاني، قدم د. هدسون بحثاً رصيناً تعرض فيه لسياسة بلاده تجاه القضية الفلسطينية، وكنتُ أحد شهود هذه الندوة ممثلاً شخصياً لشيخ الأزهر الأسبق جاد الحق علي جاد الحق (رحمه الله)، وقد التقيتُ هدسون ولمستُ فيه الخلق القويم والعلم الغزير.

أولاً: سيناريو الأنباء الطيبة، وهو ما يحاول الرئيس بوش تقديمه للوطن العربي، وينطوي على فكرة أن هناك التزاماً أخلاقياً على الولايات المتحدة ـ كقوة عظمى وحيدة ـ بأن تُصلح أحوال العالم، وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط يكون الالتزام الأخلاقي الأمريكي بالإصلاح مركّزاً في شكل نشر الديمقراطية والحرية في منطقة استعصت على رياح التغيير لعقود طويلة، ووجد بوش ارتباطاً بين ذلك الهدف وبين الأمن القومي الأمريكي؛ حيث يعتقد بأن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ جاءت انعكاساً للإحباط من القمع ونقص الحريات في المنطقة، وهو ما وفر مناخاً مواتياً لتجنيد ما وصفه بالإرهابيين الإسلاميين.

ثانياً: سيناريو الأنباء السيئة، روّجت إدارة بوش لبعُد ثانٍ لازم وضروري لتغيير الواقع في الشرق الأوسط الكبير، وهو إمكان استخدام القوة لتغيير بعض أنظمة الحكم في المنطقة إذا رأت واشنطن أنها أنظمة تسمح بازدهار النشاط الإرهابي، ولا تتعاون مع حركة التحول نحو الديمقراطية، على أن تعقب الإطاحة بتلك النظم عملية تنصيب لأنظمة حكم موالية للولايات المتحدة.

وعلّق هدسون على التوجيهين فقال: إن السيناريو الأول اعترضته تحفظات الأنظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة؛ بحجة أن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل، وأن لكل دولة خصوصياتها وإيقاعها الخاص بها، كما أن المصالح الأمريكية الأخرى في عدد من البلدان العربية التي كان يفترض أن تقود التغيير والتحول نحو الديمقراطية حالت دون ممارسة الولايات المتحدة ضغوطاً عليها لنشر الديمقراطية؛ مما قوّض صدقية هذا السيناريو، أما سيناريو تغيير الأنظمة بالقوة الأمريكية فلم يفلح هو الآخر؛ حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها تحارب في ثلاث جبهات في وقت واحد بدأتها في أفغانستان، وانزلقت منها إلى مأزق العراق إضافة إلى حربها الكونية ضد الإرهاب، دون أن تحقق نجاحاً باهراً في أي منها.

وقال هدسون إن الهدف الأمريكي في العراق بتنصيب نظام حكم موالٍ لأمريكا وصديق لإسرائيل لم يتحقق؛ لأن الحكومة العراقية الحالية تسيطر عليها فئات تنتمي إلى أحزاب إسلامية موالية لإيران، أو عناصر كردية تفضل تقسيم العراق لمجرد الحصول على استقلال لكردستان. وأصبح الغزو الأمريكي للعراق من أهم أسباب الصدع في العلاقات العربية ـ الأمريكية، والمشاعر المعادية للولايات المتحدة في الوطن العربي. وأقر هدسون بأن المسؤولين الأمريكيين يواصلون التخبّط في تفسير المشاعر المعادية لأمريكا في المنطقة، ويروّجون لفكرة أن ذلك العداء يرجع إلى تيار الإسلام السياسي

المعادي للغرب أو بسبب نقص الفرص الاقتصادية، وتفشي البطالة ومساندة الإدارة الأمريكية لحكام مستبدّين في الوطن العربي، ويقترح عدة خطوات يتعين على الولايات المتحدة اتخاذها إذا كانت راغبة حقاً في تحسين علاقاتها مع العرب تتمثل بـ:

أولاً: البحث بجدية عن السبب في تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة، وأسباب اللجوء إلى العنف.

ثانياً: فتح باب الحوار العام في أمريكا حول شؤون الشرق الأوسط، وكسر احتكار مراكز الفكر ووسائل الإعلام، وكذلك المسؤولين السياسيين الأمريكيين الذين ينظر معظمهم إلى شؤون المنطقة من خلال منظور إسرائيلي، مع ضرورة الاستغناء عن النصح والمشورة من المحافظين الجدد أو من أنصار إسرائيل في واشنطن، وإعادة النظر في السياسة الأمريكية المساندة لإسرائيل على طول الخط؛ باعتبار أن ذلك التأييد يشكل أبرز أسباب الشعور بالعداء لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي، وضرورة عمل الولايات المتحدة بشكل جدي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وهدم جدار الفصل العنصري.

ثالثاً: ضرورة التفكير في عواقب الإقدام على تغيير أنظمة الحكم بالقوة، وفي ما يتعلق بالدبلوماسية العامة يجب التركيز على الاستماع إلى ما تقوله الشعوب العربية بدلاً من توجيه الرسائل إليها والتوقف عن إملاء ما يجب أن يكون عليه الآخرون.

رابعاً: في ما يتعلق بالإصلاح السياسي؛ يجب أن تتخلى الولايات المتحدة عن الغموض الذي يكتنف توصيف موقفها من الإسلاميين ومنظماتهم السياسية، وتوضيح رؤيتها إزاء حق جماعات مثل حماس وحزب الله وجماعة الإخوان المسلمين في المشاركة في العملية السياسية.

ورداً على سؤال لوكالة الأنباء السويسرية (Swiss info)، عما إذا كانت المشاعر المعادية للولايات المتحدة سوف تنحسر إذا توقفت واشنطن عن مساندة الحكام المستبدين في الوطن العربي قال هدسون: «ليس بوسع واشنطن أن تضحّي بمصالح حيوية لها يكفلها بقاء نظام مثل نظام مبارك في مصر أو الأسرة المالكة في السعودية من أجل إقامة نظم ديمقراطية في القاهرة والرياض»، وشرح ذلك فقال: «إن العلاقات الوثيقة التي تربط بين الولايات المتحدة والنظامين المصري والسعودي لها جوانب أمنية ودفاعية وعسكرية بالغة الأهمية، وإذا سمحت واشنطن بتغيير النظام الحاكم في مصر؛ فإنها لا تعرف من الذي سيملأ الفراغ بعد ربع قرن من قبضة مبارك على الحكم،

ولا ما هو البديل ولهذا ستلجأ الولايات المتحدة إلى قبول فكرة التحول التدريجي والبطيء نحو الديمقراطية في الوطن العربي؛ وبخاصة أن مجرد تعاون الإصلاحيين العرب مع برامج الإدارة الأمريكية ـ مثل مبادرة الشراكة مع شعوب وحكومات الشرق الأوسط ـ يجرّد هؤلاء الإصلاحيين من صدقيتهم، لذلك فليس بوسع الأحزاب السياسية العربية الاعتماد على مساندة واشنطن لنفس السبب»[١٩٠].

وفي الإطار نفسه نشير إلى أنه في أوائل آذار/ مارس ٢٠٠٧؛ ألقى الصحفي الأمريكي سيمور هيرش (Seymour Hersh) محاضرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ذكر فيها أنه ذهب في نهاية عام ٢٠٠٦ لزيارة السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، وبعد انتهاء الحرب الأخيرة حيث إنه لاعب أساسي منذ بداية الحرب في العراق، وليس بحاجة أن تكون عراقياً لتعرف أنه لاعب أساسي في الوطن العربي والعالم الشيعي على الخصوص؛ لمعرفة ما هو الاتجاه بعد الحرب التي دامت ٣٠ يوماً، ولم تسعَ بلادي (أمريكا) لوقف هذه الحرب، وبتنسيق شديد مع الحكومة الإسرائيلية جاءتها الفرصة لتصيب حزب الله ونصر الله، وفي ظل التدهور الأمني في العراق أجرت الإدارة الأمريكية تحولاً استراتيجياً في الشرق الأوسط يدفع إلى مواجهة مفتوحة مع إيران، وإلى توسيع رقعة المواجهات بين السنّة والشيعة في المنطقة؛ لإضعاف طهران، وقررت الولايات المتحدة بالفعل إعادة تحديد أولوياتها في الشرق الأوسط، بعد أن عرفت الولايات المتحدة أن النتيجة الاستراتيجية غير المتوقعة من الحرب على العراق كانت تعزيز دور إيران، بعد أن نوقشت السياسة الأمريكية الجديدة علناً حين تحدثت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في مجلس الشيوخ عن اصطفاف جديد في الشرق الأوسط؛ يفرّق بين المعتدلين والمتطرفين ووصفت السعودية ومصر والأردن بحكومات الاعتدال وشددت على إيران وسورية وحزب الله في الجانب الآخر، واتخذت قراراً بإشاعة عدم الاستقرار، وأعتقد أن الأمريكيين سيتكلمون هذا الأسبوع عن كلمة جديدة هي الفتنة بعد أن تم إسناد مهمة التنفيذ والتمويل إلى السعوديين، رغم أن ٩٩ بالمئة من الأمريكيين لا يفهمون ماذا يعني ذلك، إلا أن حكومتنا اتخذت قراراً بشن الحرب على الشيعة، وإحداث التوتر بين الطائفتين قبل الحرب وتفاقم الوضع بعد اجتياح الولايات المتحدة للعراق[١٩١].

---

(١٩٠) محمد ماضي، «واشنطن: العلاقات العربية الأمريكية من سيئ إلى أسوأ،» سويس إنفو (٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، <http://www.swissinfo.ch>.

(١٩١) العربي (القاهرة) (٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧).

وفي السادس عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، صدر البيان الختامي للاجتماع التشاوري الذي عقد في الكويت؛ وضم وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن (عرفت بمجموعة ٦+٢)، ومعهم كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة. تضمن البيان إعلان استمرار الحاضرين بالتزام التعاون من أجل الارتقاء بالأمن والسلم والمصلحة العامة في المنطقة؛ وذلك من أجل سلامة الاقتصاد العالمي والاستقرار الدولي، وأن النزاعات بين الدول يجب أن تحل سلمياً وبالتوافق مع القوانين الدولية وأن العلاقات بين جميع الدول يجب أن تؤسس على الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها، ومبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى. ودعا إلى إشاعة قيم التفاهم والتسامح والحوار، والتعايش والتعددية والتقارب بين الحضارات، وإلى محاربة أية أيديولوجيا تدعو إلى الكراهية والتحريض على العنف، وتبرير الجرائم الإرهابية التي لا يقرها دين أو قانون. وفي الشأن العراقي؛ أكد الوزراء احترام سلامة أراضيه وسيادة واستقلالية حكومته المنتخبة ديمقراطياً داعين إلى دعم المحاولات القائمة لتحقيق مصالحة وطنية لا تنحاز أو تدعم أي طرف أو مجموعة دون أخرى بقوة. وعن العملية السلمية في الشرق الأوسط؛ أكد الوزراء التزامهم بإقامة دولتين تؤديان إلى حل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ انطلاقاً من أسس ومبادئ خريطة الطريق والمبادرة العربية للسلام وقرارات مجلس الأمن، وجددوا دعمهم للحل القائم على أساس دولتين، والحاجة المستمرة لإيجاد روح الشراكة التبادلية، وأعربوا عن تفاؤلهم بأن التقدم في الوصول إلى حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي سيكون عاملاً حاسماً في السلام والتصالح بين إسرائيل وجيرانها العرب، وشدد الوزراء على أهمية استمرار لبنان مستقلاً وديمقراطياً ومزدهراً. وأدان الوزراء العمليات الإرهابية في لبنان التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤؛ بما فيها اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، والوزير بيار الجميل أخيراً؛ مؤكدين ضرورة محاسبة كل المتورطين[١٩٢].

إبان قمة بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي استضافتها الدوحة يومي الثالث والرابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، فاجأ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الجميع بسابقة لا قبل للقمم الخليجية بها؛ حينما شارك في فعاليات تلك القمة بكلمة في افتتاحها عرض خلالها على بلدان مجلس التعاون مزيداً من التلاحم بينها وبين بلاده على جميع الأصعدة من خلال اثني عشر اقتراحاً كان أبرزها ما يتعلق بإنشاء منظمة

(١٩٢) الأهرام، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧.

للتعاون الأمني في ما بينها، وإلغاء التأشيرات بهدف تسهيل تنقل المواطنين، فضلاً عن توثيق عرى التعاون الاقتصادي، وذلك في محاولة منه لاستمالة تلك الدول في مواجهة الولايات المتحدة ضمن استراتيجيات إيران لإدارة أزمتها الراهنة مع الغرب بجريرة برنامجها النووي ودورها في العراق ولبنان، فضلاً عن استخدام بلدان مجلس التعاون أيضاً كدرع استراتيجية، وحائط صد في مواجهة أي تصعيد عسكري أمريكي محتمل ضد إيران. ومن الواضح أن نظام ولاية الفقيه في طهران يتبنى استراتيجية مزدوجة؛ تقوم على الترغيب والترهيب، ففي حين يعمد شقها الأول إلى ترغيب بلدان مجلس التعاون الخليجي عبر تطمينها وتهدئة مخاوفها من طموحات بلاده النووية وتطلعاتها الإقليمية من خلال طرح بعض المبادرات التقاربية مع تلك الدول، يجنح الشق الآخر منها باتجاه ترهيب الولايات المتحدة عن طريق التهديد باتخاذ طهران من الخليج العربي مرمى لردها على أي اعتداء عليها من أي اتجاه؛ توخياً لحمل واشنطن وحلفائها في المنطقة على التفكير ملياً قبل الإقدام على أي خيار عسكري ضد إيران[١٩٣].

وعقب قمة الدوحة؛ بدأ منتدى حوار المنامة الأمني الذي استضافته العاصمة البحرينية لمناقشة ملف الأمن في الخليج، وكان مثيراً أن وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (Robert Gates) حرص على توجيه رد أمريكي صارم على حزمة المقترحات التي طرحها الرئيس الإيراني إبان قمة الدوحة الأخيرة من أجل التعاون الاقتصادي والأمني مع بلدان مجلس التعاون، عساه يجهض أي خطوات تقاربية من هذا القبيل بين الأخيرة وإيران، وفي سبيل ذلك برع غيتس في تذكير الحضور بما تمثله إيران من تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الخليج والعالم أجمع، وهو التهديد الذي يستوجب ـ من وجهة نظره ـ إنشاء درع صاروخية خليجية مضادة للصواريخ في المنطقة؛ بغرض التصدي له، كما دافع الوزير الأمريكي عن إسرائيل قائلاً إنها لا تريد «تدمير جيرانها وهي لا تهدد استقرار دول المنطقة ولا تدعم الإرهاب». وأبدى الوزراء العرب المشاركون في المنتدى استغرابهم مما اعتبروه سياسة الكيل بمكيالين «التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع القدرات النووية الإيرانية والإسرائيلية»[١٩٤]. وقد انتقدت الخارجية الإيرانية دعوة وزير الدفاع الأمريكي دول الخليج إلى التكتل ضد طهران، ووصفتها بأنها تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وأدانت طهران دعوته لإقامة درع صاروخية خليجية[١٩٥].

(١٩٣) بشير عبد الفتاح، «الخليج العربي في الصراع الأمريكي الإيراني،» الأهرام، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٧.
(١٩٤) الأهرام، ٩/ ١٢/ ٢٠٠٧.
(١٩٥) الأهرام، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٧.

وسط هذا الماراثون الأمريكي ـ الإيراني؛ للاستثار بثقة وتأييد بلدان مجلس التعاون الخليجي بدا جلياً أن دول المجلس لم تُبدِ ارتياحاً لنيات الطرفين المتصارعين؛ فمن جهة، لم يتورع القادة الخليجيون في البيان الختامي لقمة الدوحة عن إبراز فتورهم إزاء المبادرة الإيرانية، التي جاءت واهنة تعوزها الصدقية، كما استقبلت بلدان مجلس التعاون الطرح الأمريكي بشأن إقامة نظام دفاعي صاروخي خليجي ضد إيران بحذر بالغ؛ بعد أن اشتمّت فيه رائحة سباق تسلح استراتيجي محموم، غالباً ما تتكبد هي نصيب الأسد من أعبائه الاقتصادية والأمنية في حين يجني آخرون ثماره الاستراتيجية[١٩٦].

وفي الجانب الغربي من الوطن العربي، وفي ليبيا تحديداً، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ بياناً عن الوضع الراهن للعلاقات الثنائية الليبية ـ الأمريكية جاء فيه «ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات دبلوماسية كاملة مع ليبيا، وقد فتحت سفارتها في طرابلس في أيار/ مايو ٢٠٠٦؛ وفي ذات الشهر فتحت ليبيا مكتبها الشعبي (سفارتها) في واشنطن، وفي شهر تموز/ يوليو عام ٢٠٠٧ عين الرئيس بوش الدبلوماسي المحترف جين كريتز سفيراً لدى ليبيا، وأن الولايات المتحدة تسعى إلى تطبيع العلاقات، وتوسيع نطاق التعاون مع ليبيا في مجالات متعددة، منها: التعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، والتجارة، والأمن، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. وتعتزم الولايات المتحدة وليبيا إبرام بروتوكول حول التعاون الثقافي والتعليمي، وهو أمر من شأنه أن يساعد على زيادة تعزيز الروابط التعليمية والثقافية عن طريق تعزيز التفاهم المتبادل وذلك من خلال تبادل الأفراد والمعلومات. وترتبط الولايات المتحدة وليبيا بمصالح مشتركة تتمثل في تشجيع السلام والأمن الدوليين؛ فكلاهما يؤيد قيام مغرب عربي مستقر وآمن ومزدهر. ويؤمن الطرفان بأن المزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي سيساعد على تحقيق هذه الأهداف».

وأشار البيان إلى «أن ليبيا تضطلع بدور ريادي في القارة الأفريقية، وهي تعمل عن طريق مجموعة الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل التوسط في التوصل إلى حل للنزاعات الدائرة في تشاد والسودان، كما أن ليبيا تعد شريكاً حيوياً في الحرب على الإرهاب، وهي تساعد مساعدة نشطة في وقف تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق، وبالتعاون مع جيرانها في المغرب العربي، وتشارك ليبيا بنشاط في الجهود المبذولة لمكافحة التهديدات الإرهابية المتنامية في شمال أفريقيا، ويمثل تشجيع العلاقات بين

---

(١٩٦) المصدر نفسه.

القوات المسلحة الأمريكية والليبية عنصراً هاماً من عناصر التعاون الفعال في هذه المجالات، وتقوم الولايات المتحدة بإجراء مباحثات في التوصل إلى مذكرة تفاهم مع ليبيا[١٩٧].

وفي التوقيت ذاته (٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨)؛ اختتمت كونداليزا رايس زيارتها لتونس ضمن جولتها في بلدان المغرب العربي بمحادثات مع الرئيس زين العابدين بن علي؛ وصفتها بأنها كانت طيبة وشاملة. وقد أشادت بالصداقة التي تربط بين تونس والولايات المتحدة؛ وفي نهاية الزيارة أدلت رايس بتصريحات جاء فيها «لقد انتهيت لتوّي من محادثات طيبة فعلاً وشاملة مع الرئيس زين العابدين، وتونس صديق جيد للولايات المتحدة، كما ظلت دائما طيلة عقود، وهي علاقة متينة، ونحن نتعاون في كثير من المجالات والأمور، ومن الواضح أننا بحثنا الظروف التي تشهدها المنطقة في ما يخص الأمن ومكافحة الإرهاب، ولقد تولت تونس مركز الصدارة في اتحاد المغرب العربي الذي نعتقد أنه منظمة مفيدة في معالجة كل القضايا. وتحدثنا أيضاً في هذا الصدد عن الوضع في موريتانيا، كما تحدثنا عن المسائل الداخلية هنا في تونس، وسير عملية الإصلاح، وأود القول إن دور المرأة الفائق في تونس كان من الأمور التي أثْرتها وإن المرأة حققت تقدماً هنا، ونحن أصدقاء يمكننا أن نجري محادثات طيبة شاملة حول القضايا الداخلية والخارجية، وهكذا كان أسلوب تعاملنا». وأعربت رايس إبان مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المغربي فاسي الفهري في الرباط يوم الأحد ٧ أيلول/ سبتمبر؛ عن اغتباطها بما حققه المغرب من تقدم في الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية التي بدأها الملك محمد السادس رغم ما يواجه من تحديات. وأشارت رايس إلى ضرورة التعاون بين المغرب والدول المغاربية الأخرى مع الولايات المتحدة في سبيل مكافحة الإرهاب الذي تواجهه المنطقة.

وفي البيان الرسمي الصادر عقب زيارتها لدول المغرب قالت رايس «لا أعتقد أن هناك طريقة لختام جولتي في المغرب العربي أفضل من زيارة المغرب؛ الذي كان ولا يزال صديقاً قديماً للولايات المتحدة على مدى عقود من الزمن، ولقد أجرينا سلسلة من المحادثات الرائعة، وأتيحت لي الفرصة كي أستمع إلى الإصلاحات التي بدأها الملك محمد السادس، وكانت زيارة ليبيا فرصة حيث مهّدنا السبيل فعلاً أمام علاقات بنّاءة، ثم زيارة تونس والجزائر والمغرب الآن؛ لإجراء محادثات حول الوسائل التي يمكن أن تساعد بها الولايات المتحدة منطقة المغرب العربي الذي يواجه كثيراً من

(١٩٧) <http://www.america.gov> (3 September 2008).

التحديات، ولكنه يواجه أيضاً كثيراً من الفرص»، وقالت رايس «إن هناك مشاكل إرهاب بحاجة إلى تعاون بين الدول الشركاء هنا مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وهناك طبعاً قضية الصحراء الغربية التي تتطلع الولايات المتحدة فيها إلى دعم جهود الأمم المتحدة في سبيل التوصل إلى اتفاق يوافق عليه من الطرفين، ولقد أتيحت لنا الفرصة للتحدث عن تقدم الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية، وأن نستقصي الطرق التي يمكن أن نساعد بها بلدان هذه المنطقة الهامة في انتهاج أسلوب موحد للتصدي للتحديات التي تواجهها، كما تحدثنا عن القضايا الأشمل في أفريقيا وفي خارجها، وأنا أتطلع في هذا الصدد إلى الالتقاء بوزراء اتحاد المغرب العربي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة»[١٩٨].

٢ ـ مستقبل العلاقات العربية ـ الأمريكية

لم تسر العلاقات العربية ـ الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، على وتيرة واحدة؛ فهي تختلف من دولة عربية إلى أخرى، كما أن الولايات المتحدة لا تتعامل مع مشكلات المنطقة وفق منظور شامل، بل وفق سياسات جزئية تتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وقد تضافرت عدة عوامل متباينة كان لها التأثير في مسيرة تلك العلاقات، وكانت الولايات المتحدة هي الدافع والمحرك الرئيسي في معظم ـ إن لم تكن في جميع ـ تلك العوامل التي يمكننا إيجازها في ما يلي:

ـ المتغيرات الإقليمية والدولية التي سادت مرحلة الحرب الباردة، وبخاصة في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، ولعل في مقدمها معارضة البلدان العربية لسياسة الأحلاف التي دعت إليها الولايات المتحدة، ومنها حلف بغداد ومشروع أيزنهاور.

ـ وقوف الولايات المتحدة ـ بطريق غير مباشر ـ ضد آمال الشعوب العربية في تحقيق الوحدة أو قيام تضامن عربي قوي بينها؛ وإذا ظهر في الأفق تشجيعها لقيام اتحاد بين بلدان الخليج العربي؛ فإن ذلك كان يصب في مصلحتها، وبخاصة بعد قيام الثورة في إيران عام ١٩٧٩، وإطاحة حكم الشاه محمد رضا بهلوي.

ـ القضية الفلسطينية والصراع والحروب التي عمّت المنطقة العربية بعد قيام إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٤٨، ودعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري والاقتصادي الذي قدمته بلا حدود لتلك الدولة، في حين تنكرت للحقوق العربية التي

---

(١٩٨) المصدر نفسه.

سجلها التاريخ في صفحاته، بل وأقرها الباحثون المنصفون الأجانب في مؤلفاتهم، كما جاءت تلك الحقوق واضحة وصريحة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة استمرأت استخدام حق النقض في مجلس الأمن إذا أقدم على اتخاذ قرار يدين السياسة الإسرائيلية، بل إن بعض الأصوات المؤثرة سواء داخل الحكومات الأمريكية أو في معاهد الأبحاث المتخصصة ترى أن السياسة الأمريكية غير المتوازنة والجزئية والمنحازة لإسرائيل لا تحقق المصالح الحيوية للولايات المتحدة ذاتها.

ـ تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للبلدان العربية؛ مستغلة في ذلك الهوية الدينية والمذهبية والعصبية لبعض شرائح المجتمع، مثل الأكراد والسنة والشيعة في العراق، والسنة والشيعة والمسيحيين في لبنان، والعلويين والسنة في سورية، والمسلمين والأقباط في مصر، والمسلمين في شمال السودان والمسحيين في جنوبه، والعرب والبربر والأمازيغ والطوارق في الجزائر والمغرب وموريتانيا.

ويبقى السؤال: هل فشلت القومية العربية كحركة؟ الجواب باختصار هو نعم. إذا نظر المرء إلى حالة الوطن العربي اليوم، وإذا ما أدرك أن الأنظمة الموجودة في السلطة هي على العموم إما نتاج حركات تعادي مثل القومية والوحدة العربية، كما يتجلى ذلك في الكثير من الشعارات المطروحة، أو نتاج زعامات عائلية وقبلية تقليدية موروثة منذ الحقبة الاستعمارية. وقد فشلت القومية العربية كحركة جماهيرة في إقناع الحكام العرب أو إرغامهم بأنها ذات مُثل ومبادئ تستحق العناء والتعب، وأهداف تستحق التحقيق؛ ذلك لأن الحكام أنفسهم كانوا أكثر حرصاً على بناء أنظمتهم في الداخل مما كانوا على المساهمة في تحقيق هدف قومي يحقق الوحدة التي كانت وما تزال تتطلع إليها، إذ لعب الحكام دوراً مركزياً في توفير شروط هزيمة الحركة القومية ذاتها، لكن من الممكن أن يكون الجواب أيضاً لا، إذ أدرك الحكام أن المحكومين، المغلوبين على أمرهم، لا يزالون يطمحون، وبخاصة في زمن الهزيمة الوطنية والذل القومي، كما حال الوطن العربي اليوم، إلى مبادئ القومية العربية ومثل الوحدة العربية الصحيحة. فليس لدى هؤلاء ما يخسرونه[١٩٩].

---

(١٩٩) الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، ص ٣٥.

خاتمة

عالجت هذه الدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وحتى انتهاء فترة رئاسة جورج بوش الابن عام ٢٠٠٨، وهي فترة استطالت لأكثر من ثلاثة أرباع قرن من الزمان؛ ومن ثم حاولنا قدر الإمكان التركيز على المعالم البارزة والمحطات الرئيسة في هذه الفترة؛ بما يفيد موضوع الدراسة وحسب، لأن قراءة التاريخ لا يمكن أن تكون هدفاً في ذاته، ولا يفيد حصرها فى التعرف إلى الماضي؛ إنما يكون منها كل النفع وتصبح عِلْماً له أصول إذا استهدفت استخلاص العبر من حقائق ووقائع ما جرى.

وتحاول تلك الدراسة البحث عن مشروع الوحدة العربية في إطار العلاقات بين كتلتين؛ تمثل الأولى فيها دولة كبرى أخذ نجمها في الصعود بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى باتت مع نهاية القرن العشرين هي القوة الوحيدة في العالم. أما الكتلة الثانية فهي الوطن العربي والذي تمتد أقطاره من الخليج العربي إلى المحيط الأطلنطي، وهي بهذه المساحة تعدّ قلب العالم وحلقة الوصل بين القارات الثلاث، وباتت هي أيضاً مطمعاً للقوى الأجنبية شرقية كانت أم غربية.

وفي ما يتصل بالكتلة الأولى فقد مرت السياسة الأمريكية بخمس مراحل يمكننا إيجازها في ما يلي:

المرحلة الأولى هي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين (١٩١٩ ـ ١٩٣٩)، وفيها ركزت الولايات المتحدة على بناء قوة اقتصادية ضخمة، وعلى إقامة علاقات اقتصادية مع القارة الأوروبية، وفيها انتهت عزلتها السياسية.

وبدأت المرحلة الثانية؛ مع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، وامتدت حتى منتصف السبعينيات. واستطاعت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة تأكيد هيمنتها الاقتصادية وزعامتها السياسية للعالم الرأسمالي، إلى أن كانت هزيمة فيتنام في عام ١٩٧٥، التي تعد بداية تقهقر زعامتها العالمية، وإن كانت قد ركزت سياستها على مواجهة القوة السوفياتية المتنامية، والحركات الوطنية المطالبة بالتحرر من النفوذ الأجنبي، واستخدمت أسلوباً يجمع ما بين سياسة العصا والجزرة، أي ما بين التدخل العسكري، الذي يمثله مبدأ ترومان، والمساعدات الاقتصادية التي تضمنها مشروع مارشال، وكان الرئيس ترومان يرى أن الالتزامات العسكرية لمبدأ ترومان والالتزامات الاقتصادية لمشروع مارشال هما وجهان لعملة واحدة.

وبدأت المرحلة الثالثة مع الهزيمة الأمريكية في فيتنام عام ١٩٧٥، ومع بداية أزمة الرأسمالية العالمية التي عاناها الاقتصاد الأمريكي، وفي الفترة ما بين إعلان مبدأ نيكسون في يوليو/تموز ١٩٦٩، وإعلان مبدأ كارتر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل المباشر في المشكلات والنزاعات الإقليمية، واعتمدت بهدف حماية مصالحها على قوى إقليمية كانت بمنزلة الحرس للمصالح الأمريكية.

أما المرحلة الرابعة، فقد بدأت مع إعلان مبدأ كارتر في بداية عام ١٩٨٠ إلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وهي عودة إلى سياسة التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح الأمريكية.

وفي المرحلة الخامسة والأخيرة اتجهت أمريكا ـ قبل نهاية رئاسة بوش الابن في عام ٢٠٠٨ ـ إلى مواصلة مشروعها للهيمنة العسكرية والاقتصادية على الدول العربية والإسلامية؛ لإقامة الشرق الأوسط الكبير في إطار الفوضى الخلاقة التي أطلقت شعارها وزيرة الخارجية في حينه كونداليزا رايس، ويحقق هذا المشروع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة، ويثبت السيطرة الإسرائيلية في المنطقة العربية. فهذا المشروع يعني بوضوح الإلغاء العملي لفكرة التكامل العربي؛ لأن اسرائيل ستصبح العضو الرئيس فيه، وهي الأكثر تقدماً صناعياً وتكنولوجياً من البلدان العربية جميعها، وبالتالي سوف تحصد مزايا هذا التقدم الاقتصادية والاستراتيجية؛ بل لقد مُنِحتْ إسرائيل الحق في استخدام آلتها العسكرية للقضاء على أنواع المقاومة في لبنان وفلسطين، وقد دعمت أمريكا بنفوذها التفرقة والتشرذم بين البلدان العربية جميعاً.

إن الاعتقاد بأن أمريكا صديقة وحامية لبعض العائلات الحاكمة في الوطن العربي؛ أمر يحتاج إلى تحفظات ودراسة متزنة. ويحوز انتشار هذا الاعتقاد إعجاب المسؤولين الأمريكيين؛ ليكون عنصر ضغط يساعد على فرض السيطرة الأمريكية ومجاراة السياسات الأمريكية. ولهذه العائلات الحاكمة جذور تاريخية، منها ما كان من أصل قبلي، ومنها ما لها تراث وروابط دينية ثابتة تعزز حكمها ومكانتها، وتعطيها تأييداً وقبولاً من قطاعات عديدة من شعوبها. ومع أن هذه الأسر الحاكمة وأنظمتها تتعرض لضغوط وتطورات اجتماعية ومشاكل في الحكم مثل غيرها من الحكومات والأنظمة؛ فإن معظمها ظل في الحكم بقوته الذاتية الداخلية إلى حد كبير وبسياسات حصيفة.

ولكن؛ يجب أن يتيقن الرؤساء العرب، في هذا الإطار، من أنه لا توجد مظلة أمريكية تحمي بلدان المنطقة، فهناك تحالف أمريكي ـ إسرائيلي، ولا تقدم أمريكا الحماية الدائمة لمن يخدم مصالحها، وشاه إيران أكبر مثل على ذلك، والسياسة عموماً، والأمريكية بالذات، لا تعترف بالأخلاقيات.

والكتلة الثانية في هذه الدراسة؛ هي الوطن العربي الذي يمثل وحدة قومية وحضارية وجغرافية، وبالجملة يكون أمة واحدة إلا أن الولايات المتحدة تضعه في ثلاث دوائر جغرافية هي:

ـ **الدائرة الأولى**: تضم دول منطقة الخليج العربي التي تتركز فيها المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة وأوروبا، وأضحى الوضع الاستراتيجي لهذه الدائرة بالغ الأهمية للغرب وللاقتصاد العالمي كله. وما يزيد من حساسية منطقة الخليج، أنها تعاني منذ سنوات الاضطرابَ وعدم الاستقرار في العلاقات بين دولها؛ فقد وقعت فيها حربان متتابعتان في غضون عقد من الزمان، **الأولى** الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية التي تمثلت باحتلال القوات العراقية لدولة الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) وهي ما زالت تواجه أخطاراً داخلية وخارجية كثيرة، وقد أسهب مخططو السياسة الأمريكية في إبراز أهمية هذه المنطقة لأمن ومصالح بلادهم وحلفائها.

ـ **الدائرة الثانية**: تقع في قلب الوطن العربي، وتضم سورية ولبنان والأردن وفلسطين (إسرائيل) وتتسع هذه الدائرة لتشمل مصر والسودان، بل والبحر الأحمر والقرن الأفريقي. ومن أبرز خصائصها الاستراتيجية، وجود قناة السويس وخليج العقبة، ولذا تتمتع بالموقع الاستراتيجي الكبير الأهمية في شرق البحر المتوسط. ولا شك في

أن الولايات المتحدة قد أخفقت في تحقيق السلام في تلك المنطقة بسبب تحيّزها إلى جانب إسرائيل؛ ولا نبالغ إذا قلنا إنها أكثر تأثيراً في السياسة الأمريكية واتجاهاتها إلى جانب منطقة الخليج العربي.

ـ **الدائرة الثالثة:** تأتي في الجناح الغربي للوطن العربي، وتضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، والتي تمتد أراضيها من حدود مصر الغربية إلى شواطئ المحيط الأطلنطي، وتتميز بقربها من أوروبا، وشواطئها على المحيط الأطلنطي، ووجود مضيق جبل طارق، ويوجد النفط والغاز الطبيعي بكميات اقتصادية في ليبيا والجزائر. وقد وضعت السياسة الأمريكية هذه المنطقة في النطاق الاستراتيجي لحلف شمال الأطلنطي من الناحيتين الجغرافية والاستراتيجية، وتركزت حول مشاركة أوروبا في استغلال ثرواته الاقتصادية، وتأمين المصالح الأمريكية والمحافظة على التوازن بين الأقطار العربية.

لم تنظر الولايات المتحدة إلى الوطن العربي كوحدة جغرافية وحضارية واحدة، كنظرتها إلى دول الاتحاد الأوروبي، بل كأجزاء متفرقة وأقطار مختلفة ومتنازعة تعاني مشكلات متباينة. وحين نتحدث عن اتحاد عربي، إنما ننزع إلى التأسّي بالاتحاد الأوروبي الذي بات يضم ٢٧ دولة، فإذا كان الاتحاد بين دول أوروبا ممكناً فالاتحاد بين الأقطار العربية يبدو مُلِحاً. ومن حقنا القول إننا نحن العرب أولى بالاتحاد من أوروبا، فنحن أمة تجمع بيننا لغة واحدة، وثقافة مشتركة وتراث غني، ومصالح متبادلة، بينما أوروبا ليست أمة وإنما هي أمم تتعدد الثقافات بينها، وتراثها حافلٌ بالحروب الضارية بين دولها؛ ولكنها طرحت كل ذلك خلف ظهرها وبات الاتحاد الأوروبي يجمع بين دول أوروبا في المصالح الاقتصادية والأمن المشترك.

ولعل الحكام العرب ساعدوا على استمرار التمزق العربي، وقد سجلت صفحات التاريخ ما يربو على عشرة مشروعات للوحدة، أو اتفاق بين القيادة السياسية، أو وحدة كاملة، أو تنسيق وتكامل، أو مجالس للتعاون، وغير ذلك من المصطلحات التي نحتتها القيادات الحاكمة في البلدان العربية، بين بلدين أو أكثر، وكانت في معظمها إحياءً لمشروعات سابقة. ومن المؤسف أنه لم يبقَ من هذه المشروعات إلا مشروعان: **الأول** جامعة الدول العربية التي أعلن عن تأسيسها في عام ١٩٤٥، والثاني مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام ١٩٨١، أما بقية المشروعات فقد انتهت إلى الفشل، وباتت صفحات مسطرة في تاريخ الوطن العربي.

وإن كانت الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، هي الوحيدة التي أحيت الأمل في نفوس العرب؛ إذ كانت بمنزلة نواة لوحدة عربية كبرى، إلا أن وقوع الانفصال في عام ١٩٦١ كان صدمة للمشاعر العربية. ومن الملاحظ أنه لم يكن في مصر وقتذاك أحزاب سياسية؛ بل كان هناك التنظيم الشعبي الواحد، بينما كان في سورية أحزاب، على رأسها ـ ومن أهمها ـ حزب البعث العربي، وكان التجمع في دولة الوحدة يقتضي التماثل في التنظيمات السياسية، فصدر قرار بحل حزب البعث في سورية، والتاريخ وحده سوف يحكم على مدى صواب هذا القرار، لكن أياً كان حكم التاريخ فإن مشاركة حزب البعث في جريمة فصم الوحدة سيبقى يلاحق هذا الحزب ما بقي قائماً... لقد تساوى في فصم الوحدة مع موقف قيادات الأحزاب الأخرى التي اتضح لها أن التيار القومي الجماهيري تجاوزها وأهملها، وضاعت عليها فرصة المشاركة في الحكم فانضمت بالتدريج إلى القطاعات المتضررة من الوحدة والعاملة ضدها.

ولعلنا نخلص إلى أن النظام العربي لم يتمكن، من خلاله مؤسساته، من تحديد مصادر الخطر وأولويات مواجهته، وبالتالي فشل في تعبئة وحشد الموارد لمواجهة تلك الأخطار، فقد انقسم النظام العربي على نفسه بصدد القضية الفلسطينية ولم يتفهم حقيقة الصراع بين الشرق والغرب، وتفاعلت وتداخلت كل هذه الانقسامات لتجعل من المستحيل إقامة نظام فعال للأمن الجماعي العربي تحدد فيه المسؤوليات بدقة.

ولا شك في أن منطلقات كل عنصر من عناصر النظام العربي جاءت تعبيراً عن هموم قُطْرية في الغالب وليست تعبيراً عن هموم قومية، ولا تزال تلك هي صورة الوطن العربي حيث لكلٍ همومه الخاصة.

ولا جدال في أن الخليج مشغول أكثر بإيران، والمغرب مشغول أكثر بقضية الصحراء، والسودان مشغول أكثر بما يجري في دول الجنوب الأفريقي وبخاصة في إثيوبيا، وقد أسهمت النظم العربية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أن تكون مصر خارج الحلبة، وبدت للبعض أنها تبدو مشغولة أكثر بمشاكلها الداخلية، وتناست تلك النظم أن هناك بوناً شاسعاً بين ما يحصل عليه المواطن في أغنى قطر عربية مقارنةً بما يحصل عليه المواطن في أفقر قطر عربي، وهي فروق تهدد أي كيان اجتماعي بالانفجار والاضطرابات. ومن اللافت للنظر أن البلدان، وبخاصة مصر، التي تشكل خط المواجهة مع العدو الصهيوني تقع في الشرائح الدنيا من هيكل توزيع الناتج القومي العربي، وهو ما قد يصيب الإحباط لديها أو يضعف من إرادتها على الصمود.

ألا يدعنا هذا إلى القول إن تلك الأوضاع أسهمت، بشكل أو بآخر، في أن تقف إسرائيل على الحلبة وحدها، على أتم استعداد لتوجيه الضربة القاضية لكل من يجرؤ على التقدم للمبارزة، وحتى إذا لم يتقدم أحد فلن تفقد إسرائيل حماسها وشهيتها، فلا يزال في المشروع الصهيوني من النيل إلى الفرات الكثير مما يمكن عمله؟

واللافت للنظر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ عبثاً تحاول أن تتبنى سياسة دفاعية وقوة دفاعية مشتركة، لأنه ليس لديها مجتمعة الحد الأدنى من توفير مقومات مثل هذه السياسة، ولأنه لا يمكن أن يكون هناك أمن قومي خليجي بمعزل عن الأمن القومي العربي مهما حصلت طوعاً أو مكرهة، على أسلحة أمريكية وغير أمريكية، إلا باللجوء إلى اتفاقات أمنية ودفاعية مع بعض الدول الكبرى، مع كل ما يرتبه ذلك من قيود على سيادتها وأخطار عليها، وهي بحاجة إلى التفكير جدياً فى إقامة أمن خليجي يكون جزءاً من الأمن القومي العربي، وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وإقامة جيش عربي مشترك، على غرار حلف الأطلسي والقوات المشتركة فيه، يسهم في حماية أمنها، وبكلفة أقل مما تصرفه على أسلحة لا تحقق الأمن لها، ولا بأس في أن تكون إيران جزءاً من هذا الأمن القومي الخليجي العربي، إذا استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

لا سبيل أمامنا إلا الاعتراف بأن الوضع العربي في حالة من حالات التمزق والترقب والتوتر؛ وهذا ما يدعونا إلى التساؤل، أليس هناك في الأفق من حل للخروج من هذا النفق المظلم؟ وكيف يستعيد النظام العربي الممثل في جامعته توازنه في ظل الوضع الراهن والبالغ التعقيد، ومصر أكبر الأقطار العربية وزناً من الناحيتين الديمغرافية والعسكرية وأكبرها تأثيراً بحكم إشعاعها الثقافي والحضاري، فما هو الدور المنوط بها لقيادة القاطرة التي تُخرج الأمة من هذا الوضع المدلهم؟

وإذا كان التيار القومي قد نجح في إقامة مؤسسة سياسية وهي جامعة الدول العربية، والتي تضم جميع أقطار الوطن العربي، والتي تمتلك إمكانات عسكرية ومالية وسياسية كبيرة، وبعد أن أصبح عدد أعضاؤها اثنين وعشرين قطراً عربياً، بما يؤكد أن هذه الجامعة تتمتع بسمة خاصة بين النظم الإقليمية الأخرى وهي سمة القومية، كما تتمتع بدرجة عالية من التماسك الثقافي واللغوي والاجتماعي. قد تتوافر بعض هذه السمات فى نظم إقليمية أخرى بدرجات متفاوته؛ ولكنها بالتأكيد لا توجد في أي نظام بالدرجة نفسها التي تتوافر بها في النظام العربي بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بل حينما نعقد المقارنة بين النظام العربي ونظام أمريكا اللاتينية؛ تبرز على الفور أهمية هذه السمات؛ إذ على الرغم من توافر درجة من التاريخ المشترك لمعظم شعوب تلك

القارة إلا أن التمايز الشديد في الأصول السلالية، والتباين الواضح في النواحي الثقافية واللغوية والاجتماعية يجعل النظام العربي بالمقارنة نظاماً متميزاً.

يتساءل المثقفون كيف يمكن أن نعرض للدنيا صورة حقيقية للوطن العربي وللإنسان العربي؟ وكيف يمكن أن نعرض على الدنيا صورة لوطن عربي يناضل من أجل سلامه في الحقيقة، ولا يحاول كما يصوّره الآخرون أن يفرض على هذه الدنيا مشاكله التي تهددها بحرب لا يستطيع أن يتقي شرّها أحد؟ بل كيف يمكن أن نعرض على الدنيا صورة لوطن عربي يريد أن يجعل ثروته النفطية في خدمة رخائه ورخاء الدنيا، ولا يحاول كما يصوره الآخرون أن يفرض على هذه الدنيا احتكاراً يهدد اقتصادنا قبل أن يهدد الاقتصاد العالمي؟

كيف يمكن أن نعرض على الدنيا صورة لوطن عربي يلتزم الحضارة الإنسانية وقيمها، ولا يحاول كما يصوره الآخرون أن يعيش على حساب هذه الحضارة دون أن يشارك في صنعها، وأن يهدر من قيمها ولا يعنيه أن يضيف إليها أو حتى أن يتبقى من هذه القيم شيء يستحق الحرص عليه فضلاً عن الإضافة إليه؟

كيف يمكن تصحيح صورة الإنسان العربي؛ بحيث لا يصبح ذلك العربي ـ كما تقول حملات الكراهية الموجهة إليه الآن ـ واحداً من ثلاثة:

ـ إما إرهابي يحمل القنابل والمدافع الرشاشة بين طيّات ثيابه يفجرها في غيره أو في نفسه؛ إذا لم يجد هدفاً يصوب عليه؟

ـ وإما بليونير لا يعرف ماذا يفعل بثروة هبطت عليه من السماء؛ فراح يملي على الآخرين شروطه، ويطلب منهم الركوع لنزواته بغير مراجعة، وهم يسايرونه في ما يطلب طالما يعطيهم ما يطلبون؛ حتى ينفد ما لديه وينضب ويعود في النهاية إلى خيمته، وقد ضاعت منه أحلام أو أوهام عاشها بغير استحقاق في غفلة من الزمان؟

ـ وإما مخلوق شرِهٌ نهمٌ... ليس بعد جوعه شبع أو بعد عطشه ري، حياته كلها ثلاثة: طعام، وقمار، وفراش من حرير؟

قد يكون هناك محاولات جادة لتغيير هذه الصور... لكن حملة الكراهية ضد العرب سواء كانت سافرة أو خفية فإنها لا تهدأ ولا ترحم! وقد حاولت بعض الأنظمة العربية ذات العلاقة بالولايات المتحدة فتح قنوات مع الجماعات المؤثرة في قرارات الإدارة الأمريكية؛ بيد أن اللوبي الصهيوني بات ذا تأثير واضح في السياسة الأمريكية؛

لأنه كان أسبق في التغلغل في نسيج المجتمع الأمريكي إعلامياً واقتصادياً، فضلاً عن أنه يأتي متوافقاً مع مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وقد جاءت أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وما أحاطها من غموض لم تكشفه الأيام بعد، لترسخ هذا المفهوم.

لا شك في أن منطقتنا العربية ما زالت تعاني آثار تمزقٍ مفتعل ومصنوع بين القومية والدين، وإذا كان العرب قد عاشوا مع غيرهم من القوميات أو الديانات في ظل الخلافة الإسلامية، فذاك بات في صفحات تاريخها البعيد؛ وليس معنى ذلك نبذ فكرة وحدة عربية، أو غلق أبواب جامعة الدول العربية التي هي بيت العرب مهما كان متصدعاً؛ لأن الأمر يتطلب من أصحابه ترميمه أو بناءه من جديد. وإذا لم تكن جذور الوحدة العربية قد غرست في ماضينا، فإننا يجب أن نزرعها في مستقبلنا، لأنه بغير ذلك؛ لا أمن وآمان في الحاضر ولا أمل في قابل الأيام، وبدون أية إدعاءات زائفة، أو مبررات واهية؛ كما أن غياب التضامن العربي اليوم لن يذهب بمشاريع الوحدة العربية فحسب، ولكنه بات مصدر خطر داهم على كل ما يتطلع سكان هذه المنطقة من حرية وأمن وازدهار واستقرار.

إن المستقبل لنا مهما طال الزمن ومهما تكاثر الخصوم ومهما تحالفت المحن... بشرط أن تواصل أمتنا استمساكها بالحلم والأمل، وأن ترفض الاستسلام لكابوس اليأس والإحباط؛ والخلاص في أيدينا نحن وفي تجمّعنا وحشد إمكاناتنا المهدَرة، ونستطيع إذا اجتمعت إرادتنا وأعدنا تنظيم قوانا على أسس جديدة، وفي ضوء التجارب الماضية أن نحمي بلادنا ونصد عنها المخططات العدوانية ونسترد حقنا المغتصب. إن آمال الأمة العربية معلقة على قادتها، وهم قادرون على أن يضعوا أقدامهم على أول الطريق السليم، طريق التضامن العربي.

الملاحق

الملحق الرقم (١)

Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Syria 420, Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State1, vol. 13 (11 December 1957).

Source: Department of State, Central Files, 783.00/12–1157, Top Secret; Priority; Limited Distribution; Noon. Received at 10:54 a.m. Repeated to Damascus (Cairo) (11 December 1957)- 4:00 p.m.

1426. [Name deleted] came to see me this morning to say he had been commissioned by Nasser deliver very urgent and serious message. According [name deleted], Nasser had investigated recent information we had given him relative to the communist connections of Bizri and is now convinced Bizri a communist and that something must be done about it. Nasser believes responsibility is Egypt's and that Egypt should tackle it with courage and vigor, and should be able achieve effective results. He asks of us only that we keep hands off Syria for a maximum period of three months and particularly that we do nothing which could have unintentional effect of making heroes out of Bizri, Bakdash and Khalid Al Azm. (In this connection, [name deleted] asked that we not attack this group through VOA, statements of public officials, or the like, on ground this would strengthen rather than weaken them inter-

nally.) [Name deleted] said Nasser also wanted knowledge of Egypt's intentions held to absolute minimum and said on Egyptian side only Nasser, Amer and himself presently cut in, making special point that Fawzi and Ahmad Hussein have not been informed (although he later said Hussein might be told prior his departure for Washington). He asked that we maintain absolute secrecy and that we not inform any foreign government placing particular emphasis on danger advising Baghdad Pact powers (especially Turkey) which might use knowledge for own purposes.

Speaking for self, [name deleted] said several ways of attacking Syrian problem. For example, Turkey might intervene, but only by making war. US might overthrow Bizri, but only at cost being branded imperialist throughout Afro-Asian area. Only country with capability succeed, and which can do so with minimal repercussions is Egypt. Of countries primarily concerned with Syrian situation, US and Egypt have greatest interest in ensuring that country a stable, anti-communist government. Their cooperation therefore necessary.

On departing, he stressed urgency and asked whether reply might be expected within weeks' time. I answered this might be difficult view Secretary's attendance at NATO parley, but that I would request early reply.

الملحق الرقم (٢)

The Papers of Dwight David Eisenhower, The Presidency: Keeping the Peace, Part IV: Recession and Reform, Document 560 (1 February 1958), To Saud ibn Abd al Aziz, vol. 19 (February 1958 - May 1958), Chapter 8: «To Engender Confidence».

Source: EM, AWF, International Series: Saudi Arabia; Category: Secret.

Your Majesty: In view of the great value which I have derived from past opportunities to consult with you concerning developments in the Middle East, I am taking the liberty of communicating with you with regard to announced plans for the establishment of a union between

Egypt and Syria under the title, reportedly, of «United Arab Republic.» Our information as to this development and the forces behind it is not yet complete and indeed such information as we have is somewhat conflicting. Nevertheless, it seems clear to us that the proposed union could carry serious implications for other Arab states with which we have friendly relations.

However, in order for us to determine if we can assist our Arab friends, it would be helpful to know their views and position. I understand that the Government of Iraq intends to consult with Your Majesty's Government and with the Governments of Jordan and Lebanon with regard to the position which might be adopted. Such consultation, I believe, would be constructive, and I hope that Your Majesty will be pleased to share your wise views and counsel with these Arab states to this purpose.

The opinions of Your Majesty in this matter are of deep interest to me, and I look forward to receiving them at your early convenience.

May God have you in His safekeeping? *Your sincere friend*

الملحق الرقم (٣)

Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Lebanon and Jordan, Telegram from the Embassy in Lebanon to the Department of State (Beirut), Document 47, vol. 11 (22 May 1958).

Source: Department of State, Central Files, 783A.00/5–2258, Top Secret; Priority. Repeated to London and Paris.

4123. General Chehab sent me cryptic message last night through ARMA indicating his attempts form government had failed. Middleton informs me Chehab was deeply enraged by attempt to offer Prime

Ministership to Qawugji (Embtel 4097)

2. In telegram 4097 from Beirut, May 21, McClintock reported on what he described as a short-lived attempt by President Chamoun to offer the position of Prime Minister to «a fly-specked soldier of fortune

named FawziQawugji.» (Ibid., 783A.00/5–2158) and disgusted by increasing stiffness of opposition who are now howling for Chamoun's head immediately. Chehab also portrayed as irked at Chamoun's press statement yesterday.

Situation seems to be rapidly disintegrating. I feel possible means of relieving tension and of at last removing albatross of Chamoun's reelection from everyone's neck would be for Chamoun forthwith to announce that he does not intend to amend the constitution or seek to succeed himself. He could then call for Cabinet of National Unity under Sami Solh to carry on and Chehab could issue order of the day insisting that Chamoun remain until September 23.

Middleton agrees with this course but has explicit orders from Selwyn Lloyd to continue support for Chamoun unless some reliable alternative can be found. It looks as if there is a divergence of view between British Government and possibly French and ourselves on all-out support of Chamoun to bitter end.

Middleton and I concur conditions for introduction of UK–US forces in Lebanon are distinctly not propitious. There are no foreign forces engaged which can be easily identified and our troops would find themselves fighting Lebanese once they landed here.

McClintock

الملحق الرقم (٤)

Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula (Washington), Memorandum from the Director of Intelligence and Research (Cumming) to the Under Secretary of State (Herter), Document 121, vol. 12 (17 July 1958).

Source: Department of State, Central Files, 787.00/7–1758. Confidential. Herter's initials appear on the source text.

- Intelligence Note: *The Insurgent Regime In Iraq*

The nature of the new Iraqi regime is probably not fully revealed in the figures now holding Cabinet posts and prominent positions. There is some evidence that several of the civilian appointees did not know of their allotted roles until the military coup was complete. Moreover, it is likely that—on the pattern of the Egyptian revolution—the true center of power has not yet revealed itself. The civilian members of the government, with two exceptions, are thus far largely silent partners and the officer members are the more vocal spokesmen. Qasim, himself, like Muhammad Najib in Egypt, may be a figurehead.

There is no common denominator among the governing group thus far identified except a common hostility to the former regime. Older members have long histories of political resistance: two were identified with the pro-Nazi, anti-British coup attempt of 1941. The younger members, both officer and civilian, are of the «young intellectual,» nationalist-neutralist-reformist group of which Nasir is hero and prototype. They are superficially westernized and several have European or American educational experience. Several are earnest reformers whose political resistance represented real indignation at the graft, corruption and inefficiency of the old regime. They have leadership potential and some political integrity. An effort has been made to include representatives of the major ethnic and religious groups after the custom of traditional Iraqi cabinets.

Of the fourteen Cabinet members, four have long histories of marked leftist tendencies, including witting cooperation with the Communist Party toward nationalist aims: one is a close Party-line follower and steady fellow-traveler; one is an active sympathizer and possibly a Party member.

This mixed assortment is unlikely to stay together long once the impetus of initial success wears off. In any case, it is likely that the Egyptian-directed hard core of the movement intends to jettison them once power is consolidated. 1. On a covering note, July 18, attached to a copy of this memorandum, Assistant Secretary for Policy Planning Gerard Smith noted that it was his impression from «reading and briefings» that «there was no evidence to indicate whether or not the movement was Egyptian dominated and that alternative suppositions were equally reasonable.» If there was no evidence, Smith thought it

should be made clear to the Secretary «in view of the importance of the question.»

On first evidence, the regimen can be expected to follow much of the pattern of Egypt's new order: to press, initially at least, for social reform, to work a definite improvement in governmental efficiency and some in honesty, and to be as repressive toward potential political opposition as the former regime. It is likely to associate formally with the UAR at an early stage, and to profess a posture of nationalism, neutralism, and within this context, display a distinct willingness to establish diplomatic relations with the Bloc and to accept aid from it.

This group is now believed to be in control of all of Iraq except possibly the north, including the Kirkuk oilfield region.

الملحق الرقم (٥)

Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Nasser and the Future of Arab Nationalism (Washington), Document 68 National Intelligence Estimate, /1/NIE 36-61, vol. 17 (27 June 1961).

Source: Central Intelligence Agency Files. Secret. According to a note on the cover sheet: «The following intelligence organizations participated in the preparation of this estimate: The Central Intelligence Agency and the intelligence organizations of the Departments of State, the Army, the Navy, the Air Force, and The Joint Staff.» All members of the U.S. Intelligence Board concurred in the estimate except for the Atomic Energy Commission representative and the Assistant Director, Federal Bureau of Investigation, who abstained because the subject was outside their jurisdiction.

Nasser and the Future of Arab Nationalism

The Problem

To estimate the outlook for Arab nationalism generally and to assess the problems and prospects of Nasser and the UAR in particular.

Conclusions

1. Militant nationalism will continue to be the most dynamic force in Arab political affairs, and Nasser is very likely to remain its foremost leader and symbol for the foreseeable future. The long-term outlook for the conservative and Western-aligned regimes is bleak. Despite important differences between competing brands of Arab nationalism, the significant ones all reflect desires for independence and neutralism, social and economic reform and varying degrees of Arab unity. (Paras. 10-11, 13, 29)

2. We do not believe that the appeal of Arab unity, strong as it is to most Arab nationalists, will overcome the host of divisive and particularist interests which work against the creation of a union of Arab states. Nasser probably now appreciates the practical obstacles involved in seeking to establish such a union. He is likely to settle for more limited means of trying to assert paramountcy. (Paras. 28, 30, 36-38)

3. The UAR will make strong efforts to achieve progress in economic development, but neither the Egyptian nor Syrian region is likely to attain significant economic growth without substantial and continued foreign aid. (Paras. 15, 20-35)

4. Nasser will probably continue to work for consolidation of unity between the Egyptian and Syrian regions through a fairly pragmatic combination of authoritarian control and tactical concessions to Syrian sensibilities. In most respects, such consolidation involves a high degree of Egyptian domination of Syria. We believe that Nasser has a good chance of avoiding a breakup of the union. However, striking successes are unlikely, and serious setbacks remain constantly possible. (Paras. 14-24)

5. Nasser's control of the UAR--as well as his position in the Arab world generally--will be helped by Arab fear and hatred of Israel. Israel's nuclear potential and Israeli plans to divert Jordan waters will intensify Arab apprehensions. The UAR has the only Arab armed forces with any significant potential against Israel, which gives Nasser a unique claim to Arab leadership. (Paras. 19, 37-38)

الملحق الرقم (٦)

Documents on Canadian External Relations, vols. 25-314, Chapter 2, Middle East, Part 5, Crisis In Lebanon and Jordan, Section A, <http://www.international.gc.ca/department/history>.

Relations Among The Arab States And The Creation Of The United Nations Observer Group In Lebanon (Unogil) 314, DEA/50405-40.

Memorandum from Under-Secretary of State for External Affairs

to Secretary of State for External Affairs, Secret (Ottawa) (4 March 1958).

Federation Between Jordan And Iraq

The agreement concluded on February 14 between the Kings of Iraq and Jordan for the establishment of an «Arab Union» has now been ratified by the Iraqi and Jordanian Parliaments. A «Federal Legislative Council» and «Federal Executive Council» are to be set up next month, and the formal establishment of the union is expected to be proclaimed by about May 1st.

الملحق الرقم (٧)

Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Near East Region; Iraq; Iran; Arabian Peninsula, Document 11, Special National Intelligence Estimate, Prospects And Consequences Of Arab Unity Moves (Washington), vol. 12 (20 February 1958).

Source: Department of State, PPS Files: Lot-67-D-548, Near and Middle East 1958. Secret.

A note on the cover sheet indicates that this SNIE, submitted by the CIA, was prepared by CIA, INR, and the intelligence organizations of the Army, the Navy, the Air Force, and the Joint Staff. All members of the Intelligence Advisory Committee (IAC) concurred with this estimate

except the representatives of the AEC and the FBI who abstained on the grounds that the topic was outside their jurisdiction.

الملحق الرقم (٨)

Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Near East, U.A.R. Requests for Major U.S. Economic Assistance, 147 Memorandum of Conversation/1/(Washington), vol. 17 (1 December 1961).

Source: Department of State, Central Files, 811.0086B/12-161, Secret. Drafted by Barrow on 4 December.

SUBJECT

U.A.R. Requests for Major U.S. Economic Assistance

PARTICIPANTS

H.E. Dr. MostafaKamel, U.A.R. Ambassador

NEA--Phillips Talbot

NE--John R. Barrow

Following a discussion of the arrest of French officials and citizens in the U.A.R. (summarized Deptel 3158)/2/U.A.R. Ambassador Kamel, with considerable emotion, said that he had received instructions which he regarded as «wonderful news» and the most significant turning point in U.S.-U.A.R. relations since the fiasco of the Aswan Dam. The Ambassador said that, on the basis of reports he had sent to his Government of a conversation with Mr. Walt Rostow of the White House staff, he had been officially instructed by President Nasser to state that the U.A.R. Government desires to rely on the U.S. Government for assistance in its economic development and in that connection is prepared to accept Mr. Rostow's suggestions regarding (a) an international consortium to assist the U.A.R. with its development plan; and (b) a high-level planning advisor or advisors to help the U.A.R. with this activity./3/ In this connection the U.A.R. also hoped that the U.S. would accede to the U.A.R.'s previous request for a multi-year PL-480 agreement.

الملحق الرقم (٩)

Foreign Relations 1961-1963, Prospects for Arab Federation and United States Posture toward the Syrian Arab Republic (Washington), 198. Memorandum from the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), vol. 18 (23 March 1963).

Prospects for Arab Federation and United States Posture toward the Syrian Arab Republic

Results of tripartite negotiations in Cairo indicate agreement in principle has been achieved on some form of Syria - Iraq - UAR federation.

However, below the surface there is a contest for power between Nasser (and his supporters in Syria and Iraq) and the Baathist organization which may make it difficult to construct a mutually acceptable power structure for the federated state. In any case latent rivalry between Syria and Iraq on one hand and the UAR on the other is apt to continue whether or not a federation scheme is agreed upon. In the circumstances the following is the general posture we plan to adopt:

On March 10, delegations from Syria and Iraq, meeting in Damascus, issued a joint communique agreeing on the need to move rapidly toward a federal union of Syria, Iraq, and Egypt. Subsequent negotiations among delegations of the three nations to decide upon the first steps toward unification were held in Cairo. (Circular air gram CA - 10067, March 15; ibid. POL 2 - 2 NR EAST)

الملحق الرقم (١٠)

Foreign Relations of the United States, 1961-1963, Near East, vol. 18, Document 217 (1962-1963), 217 Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts (Washington) (19 April 1963), 9:04 p.m.

II. COMMENT

A. Advantages Gained by Respective Parties

1. UAR gained retention of UAR name and Cairo as capital, provision for single federal president, and retention of full presidential control during 20-month transitional period, requirement that political organizations merge in national front, assignment of most important prerogatives to federal state.

2. Syria and Iraq gained equal representation on Presidential Council both during and after transitional period, permanent representation by vice presidents in federal government, promise of parliamentary system of government, existence pro-unity parties (albeit under supervision of national front), establishment of regional governments with right to retain control of respective armies during transitional period. Ba'th also won guarantee of democratic freedoms some of which incompatible with authoritarian regime in Egypt.

B. Unresolved Problems

1. Degree and pace of integration of functions assigned as federal responsibilities particularly in critical areas of defense, foreign affairs and economy. Success or failure may well turn on attitude Syrian and Iraq armies.

2. Precise relationship of political parties to single federal political organization. Ba'th still has room for maneuver.

3. Selection of key individuals to represent Syrian and Iraqi regions.

4. Degree to which Nasser and Ba'th can resolve conflicting concepts of «Arab Socialism» and «collective leadership».

C. Effect on Other States

1. Whereas open to adherence by «every independent Arab republic believing in principles of freedom, socialism and unity», Department would not expect either Yemen or Algeria join in near future.

2. Despite reference to «liberation of Palestine» in preamble of proclamation we do not perceive significant effect on Near East military balance or that Israel's position less secure. Preoccupation these states

with formidable problems of federation and lessened need outbid each other in hostility to Israel may in fact improve Israel's situation.

3. Jordan, Saudi Arabia, Lebanon and Kuwait, as non-members of federation, will feel impact from momentum generated by proclamation. However in each of latter cases there are countervailing factors which we believe would deter any immediate threat to their integrity. Saudi Arabia derives protection from nature of its society, from provincial separation (which would make revolution embracing entire country difficult) and from declared interest of United States in maintenance its integrity. Jordan protected by virtue its role as buffer against Israel and partially by fact that it would be an economic liability to federation. Lebanon's delicate confessional balance would make it anomaly in federation which officially proclaimed to be Islamic. Western interest in integrity both Lebanon and Jordan abundantly demonstrated in 1958. Kuwait has defense tie with UK.

4. No reason believe federation would have hostile intentions toward Iran or Turkey except as function latter's relations with Israel. Border problems and disputes should be resolvable by negotiation. Former UAR hostility to Baghdad Pact not applicable to CENTO so long as Iraq stays within Arab sphere.

Rusk

الملحق الرقم (١١)

Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Near East, Region Arabian Peninsula, Document 13, Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts (Washington), vol. 21 (20 May 1966), 7:15 p.m.

---

1. Department concerned about increasing charges US sponsoring Islamic Alliance.

2. Since December 1965, Saudi King Faisal had been calling for stronger ties among Islamic states, i.e., including non-Arab but Islamic states such as Iran, as a counter to Nasser's Arab Socialist movement.

Following is contingency guidance for background use with friendly diplomats, host government officials and others where appropriate on target of opportunity basis:

a. US has neither supported nor opposed formation Islamic Alliance and sees no advantage in doing so. US aware published reports consultations among Islamic countries, but has played no role in them and, as non-Muslim country, has no position concerning them.

b. Present indications are that no organized grouping such as Baghdad or Saadabad Pacts intended. Both Faisal and Hussein have stressed what they have in mind is not formal pact but greater Islamic solidarity designed to expand traditional Islamic conferences held annually Mecca following Haj. As for Shah of Iran, we see no evidence he has unrealistic expectations that Islamic solidarity could become important anti-Nasser device and doubt that he intends invest either prestige or resources in effort promote it.

c. While we recognize significant common cultural element provided by Islamic heritage, we see little likelihood effective Islamic Alliance taking shape, given lack genuine community political interests Arab states and other Muslim nations. Notable recent examples Muslim failure agree on Islamic policy are Cyprus and Kashmir. In fact, renewed India-Pakistan hostilities in 1965 proved to be divisive issue among Arabs. Reaction of UAR and Syria to proposed Islamic Alliance raises doubt whether Islam still serves as force for unity of political action even among Arab states.

d. We wonder whether any action, either Islamic Pact or Nasserist socialist crusade, serving to polarize Arab world into camps having image of «reactionary monarchs» versus «extremist» Arab states, might not be detrimental in long run to interests of all concerned. Polarization could lead to renewed propaganda campaigns, public attacks against one another and subversion in both camps.

Rusk

الملحق الرقم (١٢)

Memorandum from Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Johnson (Washington) (23 September 1965).

Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Near East Region; Arabian Peninsula, Document 9, Week's Developments in the Near East (Washington), Memorandum from Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Johnson Washington (23 September 1965), 4:15 p.m.

Week's Developments in the Near East

While we came out of the Arab Summit.

2. Leaders of 12 Arab states held a summit meeting in Casablanca September 13-17.unusually well, we don't want to crow about it. You've already asked the new Moroccan Ambassador to tell King Hassan you're pleased at his role in keeping the lid on. Feisal also deserves credit. But this kind of statement is best kept confidential, since we get farther in this part of the world by quiet diplomacy.

Arab Summit. As far as we can tell from preliminary reports, the Arab Summit did little more than maintain a semblance of momentum toward Arab unity. If the communiqué is a measure, the moderates prevented any tough positions against our role in Vietnam or the Congo, our support of Israel or our base in Libya. However, anti-Israeli plans were given another small push forward.

Jordan. One troublesome result was that Hussein had a rough time explaining why he hasn't contracted for supersonics yet. His brethren gave him 60 days to sign up. According to one clandestine report, he agreed in effect to take MIGs then if he fails to get Western planes. We're working hard to persuade the French or British to sell planes, but the big problem is competing with the cut-rate MIG price. Hussein did resist stationing other Arab troops in Jordan, but reported offers to send an «interim» air squadron will be harder to resist.

Nasser. We reserve judgment on how Nasser came out until more of the clandestine reports are in, but so far it looks as if he made no effort to dominate and was relatively restrained. He stuck to the position

that no military action against Israel is possible in the near future. So we continue to get a picture of a somewhat subdued Nasser, although he may have adopted a wait-and-see attitude toward us until he finds out how we answer his food requests. We have indications, too, that government censors have been weeding anti-US noises out of the Cairo press recently.

Water diversion and United Arab Command. The Arabs paid lip service to pushing ahead with diversion projects, but concentrated on building up their military ability to protect them. This will increase the pressure on Lebanon and Jordan to station other Arab troops on their soil, but may take a little of the heat off the diversion works. The Lebanese will still have a problem, however. They stopped work in July, under US and Israeli pressure, on the Arab plan to divert water into Syria. But they'd now like to divert enough water within Johnston Plan limits to irrigate their own arid south. They're sure the Israelis will retaliate, even if they only divert for their own needs.

Iraq. An abortive coup against President Aref by so-called «pro-Nasser» elements apparently took even Nasser by surprise. As far as we can tell, there wasn't any Egyptian collaboration, even though the Egyptians are pretty well wired into those groups. The whole thing quieted down quickly without any significant change in the balance of political forces.

Israel. The election (2 November) campaign is getting more tense. Eshkol's forces came close to losing a majority in elections in Histadrut, the big labor confederation (which may be a weathervane since it reaches most Israeli workers). This doesn't mean they'll lose control in the election, but it does underscore the vote-getting power of the Ben-Gurion name, especially among the less literate voters who have trouble understanding that Ben-Gurion is wrong this time. Since it increases the possibility that BG might win enough seats to be included in a governing coalition, Eshkol will probably run a little more scared; he'll increase the pressure on us to say something about our secret arms help or on desalting.

[Here follows discussion of Greece and Turkey.]

R. W. Komer

الملحق الرقم (١٣)

Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Near East Region; Arabian Peninsula, Document 16, Circular Telegram from the Department of State to Certain Posts (Washington) (28 October 1966).

---

1. As is generally case of any major development in Near East, collapse of phase of «Arab unity» built around summitry has not proven unmixed blessing to U.S. interests or position in area.

2. Some of after-effects, e.g. reduction in Israel apprehensions, diminution of pressure on Jordan and Lebanon acquire Soviet arms, have been clearly advantageous. Prospect of united and effectively integrated Arab military confrontation with Israel has receded much further into future.

3. But in resulting disarray of Arab world and open resumption previous rivalries and intrigues there has arisen a welter of suspicion and unfounded charges against the United States. Moreover, some Arab states have taken actions against others which run counter to overall long-term U.S. (and Arab) interest in stability and peaceful development of area. Resulting increased intra-Arab tension has not yet threatened any U.S. vital interest in area. It has, however, produced less promising atmosphere for progress towards U.S. objectives.

4. Most difficult present case is that of U.S.-UAR relationship. For reasons primarily of UAR's making, status of U.S.-UAR relations at beginning of summer was such that we were unable continue food assistance. We have discussed situation frankly with UAR and expressed continuing readiness work for improvement relations to point whereby USG could resume some participation in UAR economic development. We think we have got this message across but at same time Cairo seems plagued by atmosphere of doubt and suspicion U.S. motives. Chorus we have heard from many UAR quarters recently generally consists of following elements:

a. Most explicit acknowledgement we have yet had that UAR regime, under pressures worsening economic situation and continued Yemen impasse, is in difficulties and concerned about its future. In this

context there have been indications of concern at appeals of Islamic traditionalism to large numbers of Egyptians.

b. That Hussein and Faisal sensing possibility of overthrow Nasser regime are «up to something» in the Arab world. As examples Egyptians use alleged machinations in Yemen, «plot» against Syrian regime, Jordanian-Saudi support of Moslem Brotherhood elements within and outside of UAR, and of course, Faisal's efforts through Islamic solidarity movement «isolate and constrict» Egypt.

c. Some elements in Egypt seem to believe USG, particularly «CIA,» actively engaged in joint planning and operations against UAR regime with Saudis and Jordanians. Other Egyptians, while professing believe our assurances of innocence, take line that USG with its vast resources knows all that is going on in Arab world. Thus USG, although it preaches its desire for stability and development in Arab world, is not using its very considerable influence with Hussein and Faisal to forestall their actions. 5. Simplest and most effective means dispelling UAR suspicions would probably be indication to GUAR that USG prepared give generous consideration its food needs. But USG not yet in position make decision one way or other on this point. Our present concern is that UAR in present atmosphere of doubt and suspicion will take actions whose effect on public and legislative opinion in U.S. would be such as to reduce our options in U.S.-UAR relations for protracted period. This in turn could diminish what capabilities we have to exercise restraining influence on UAR and other «revolutionary» Arab states.

6. There are events in other parts of Arab world growing out of current intra-Arab tension which also trouble us. While current Syrian instability probably organic and generally unavoidable, strident statements of some Jordanians, including present PriMin, have seemed provocative. Indications that Saudis played role in precipitating current Leb bank crisis, for reasons of spite and against their own best interest in promoting free enterprise system in Arab world are measure of damage which can arise from current intra-Arab rifts.

7. Nor do we take particular comfort from prospect of increasing effort to rally area countries around Islamic banner. Long term implications for such non-Moslem groups in area as Israelis, Lebanese, Christian minorities, among others, are not pleasant. While there something to

be said for Islam as bar to communism, there other good arguments to contrary. Certainly during pre-revolutionary period in Egypt when Moslem Brotherhood at peak its powers, this movement was implacably anti-Western and gave no impression that it understood or could cope with problems of economic and social development. Most of all, however, we think there has been trend towards secularization of Arab life, «separation of church and state» over last two or three decades. While it would be inappropriate for USG to praise or condemn efforts of individual Arab leaders to revivify political Islam, we believe it very much to our interest stay distinctly aloof from these efforts.

8. All of foregoing highlights present dilemma: How can USG, while retaining credible stance of neutrality in intra-Arab disputes, do what it can to prevent present quarrels from developing to point where there would be definite risks to our interests? How can we demonstrate that we play no favorites in Arab world and wish good relations with all against background of developing situation where it inevitable that at diverse times and in sundry places (currently Jordan and Saudi Arabia) there highly visible collaboration on programs in such important areas as budgetary support and military assistance, and where, as in Saudi Arabia, there natural close economic ties?

9. We have, of course, done what we could by way of high level conversations with UAR officials make clear our total lack of interest in UAR's internal affairs. We have supported Kuwait efforts for Yemen mediation and have urged all parties to Yemen dispute exercise restraint. We have pointed out to Arab leaders, both «traditional» and «revolutionary,» unfortunate effect of inflammatory statements. We have deplored trends towards «polarization» in Near East.

10. What more can we usefully do? We would appreciate suggestions by addressees. Would authoritative public statement by high USG officials be of assistance? Statement could cite past public declarations of all Arab states of desire «practice tolerance and live together in peace with one another as good neighbors» and undertakings stabilize intra-Arab relations «on basis of respect for the independence and sovereignty of these States and to direct their efforts toward the common good of all the Arab countries….» This language might be appropriate in that it taken from UNGA resolution 1237 (ES-III) of August 7, 1958.2

11. Purpose of foregoing exercise would be lay appropriate foundation for appropriate diplomatic follow-up to effect that U.S. has broken free from mold that plagued Arab-West relations between two World Wars. U.S. shares aspirations of Near East peoples themselves for peace, independence, and economic development. We seek neither protectorates nor proteges in areas.

Katzenbach

الملحق الرقم (١٤)

Patrick E. Tyler, «Threats and Responses: The Mideast, Yemen an Uneasy Ally Proves Adept at Playing Off Old Rivals,» *New York Times*, 19/12/2002.

When Yemen's president, Ali Abdullah Saleh, met with President Bush a year ago, the Yemeni offered to help reconcile America's grievances with Saddam Hussein of Iraq, a longtime ally of Mr. Saleh's.

There is an Arab proverb, the Yemeni president said. If you put a cat into a cage, it can turn into a lion. Mr. Bush responded that he had no intention of reconciling, a senior administration official said.

«This cat has rabies,» Mr. Bush said, referring to Mr. Hussein, and then added with a bluntness that was said by officials in the room to have shocked Mr. Saleh, «The only way to cure the cat is to cut off its head.».........

In any event, Mr. Saleh might not have been able to afford them, administration officials acknowledge, without some covert American assistance.

There is growing concern that Mr. Saleh's government -- or tribal leaders allied with him -- have continued to provide sanctuary to Qaeda cells, including the one that carried out the October 2000 attack on the destroyer Cole at Aden, killing 17 Americans.

At the time, Mr. Saleh declared Yemen's network of militant Islamic groups off-limits to United States investigators.

One regional expert in the administration said it was Yemen's history to play off rivals. During the cold war, Mr. Saleh ordered Soviet weapons while he tilted politically toward Washington and courted Western oil companies. At various times he used close relations with Iraq to fortify himself against Saudi Arabia, his largest historic rival.

....

A C.I.A. spokesman declined to discuss covert funding to Yemen. A senior administration official acknowledged that money provided covertly could have freed other funds in cash-starved Yemen to purchase the missiles.

The Yemeni ambassador said: «Whatever the U.S. is giving is given with a clear idea on what it will be spent on. You think the U.S. will give money without knowing where it will go or be used for?»

Yemen also needs the United States, the ambassador said. Yemen is home to as many as 60,000 militants who fought the Soviets in Afghanistan in the 1980's as allies of the United States, Pakistan and Saudi Arabia.

After the Sept. 11 attacks, the Pentagon put Yemen on a potential target list, and Mr. Saleh later told Muslim leaders that he was determined that Yemen not become the next Afghanistan. He flew to Washington to declare his support for Mr. Bush's ant terror effort.

During the White House meeting on Nov. 27, 2001, administration officials said, Mr. Bush told Mr. Saleh that Yemen's cooperation in the fight against terrorism would define relations between Yemen and the United States and between the two leaders personally.

Mr. Bush offered to send Special Forces troops if Yemen's Army was not up to the job of confronting tribal leaders sympathetic to Al Qaeda, a senior administration official said, but Mr. Saleh pleaded for time and patience, saying Yemen's tribal politics -- which have fueled frequent fighting in the past, and did not fade away with the union of North and South Yemen in 1990 -- made it difficult.

Last January, Mr. Bush sent an emissary to Saudi Arabia seeking Saudi agreement to conduct covert operations with Saudi and Yemeni

forces, including Predator flights from Saudi bases along the Yemeni border. Crown Prince Abdullah gave his approval, Saudi officials said.

C.I.A. and Special Forces teams arrived in Saudi Arabia within weeks. ''They are not difficult to accommodate,'' one Saudi said. ''All they need is a warehouse.'' In the seven months that preceded the first Predator strike, Yemeni and Saudi operatives cooperated to track Qaeda targets, but key Qaeda leaders, like Mr. Ahdal, are still at large in Yemen.

الملحق الرقم (١٥)

A Clean Break a New Strategy for Securing the Realm, <http://www.israeleconomy.org/strat1>.

Following is a report prepared by The Institute for Advanced Strategic and Political Studies' «Study Group on a New Israeli Strategy Toward 2000.» The main substantive ideas in this paper emerge from a discussion in which prominent opinion makers, including Richard Perle, James Colbert, Charles Fairbanks, Jr., Douglas Feith, Robert Loewenberg, David Wurmser, and MeyravWurmser participated. The report, entitled «A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm,» is the framework for a series of follow-up reports on strategy.

Israel has a large problem. Labor Zionism, which for 70 years has dominated the Zionist movement, has generated a stalled and shackled economy. Efforts to salvage Israel's socialist institutions—which include pursuing supranational over national sovereignty and pursuing a peace process that embraces the slogan, «New Middle East»—undermine the legitimacy of the nation and lead Israel into strategic paralysis and the previous government's «peace process.» That peace process obscured the evidence of eroding national critical mass— including a palpable sense of national exhaustion—and forfeited strategic initiative. The loss of national critical mass was illustrated best by Israel's efforts to draw in the United States to sell unpopular policies domestically, to agree to negotiate sovereignty over its capital, and to respond with resignation

to a spate of terror so intense and tragic that it deterred Israelis from engaging in normal daily functions, such as commuting to work in buses.

....

Work closely with Turkey and Jordan to contain, destabilize, and roll-back some of its most dangerous threats. This implies clean break from the slogan, «comprehensive peace» to a traditional concept of strategy based on balance of power.

Change the nature of its relations with the Palestinians, including upholding the *right of hot pursuit* for self-defense into all Palestinian areas and nurturing alternatives to Arafat's exclusive grip on Palestinian society.

Forge a new basis for relations with the United States—stressing self-reliance, maturity, strategic cooperation on areas of mutual concern, and furthering values inherent to the West. This can only be done if Israel takes serious steps to terminate aid, which prevents economic reform.

....

A New Approach to Peace

Early adoption of a bold, new perspective on peace and security is imperative for the new prime minister. While the previous government, and many abroad, may emphasize «land for peace»— which placed Israel in the position of cultural, economic, political, diplomatic, and military retreat — the new government can promote Western values and traditions. Such an approach, which will be well received in the United States, includes «peace for peace,» «peace through strength» and self-reliance: *the balance of power.*

....

Conclusions: Transcending the Arab-Israeli Conflict

TEXT: Israel will not only contain its foes; it will transcend them.

Notable Arab intellectuals have written extensively on their perception of Israel's floundering and loss of national identity. This perception has invited attack, blocked Israel from achieving true peace, and of-

fered hope for those who would destroy Israel. The previous strategy, therefore, was leading the Middle East toward another Arab-Israeli war. Israel's new agenda can signal a clean break by abandoning a policy which assumed exhaustion and allowed strategic retreat by reestablishing the principle of preemption, rather than retaliation alone and by ceasing to absorb blows to the nation without response.

Israel's new strategic agenda can shape the regional environment in ways that grant Israel the room to refocus its energies back to where they are most needed: to rejuvenate its national idea, which can only come through replacing Israel's socialist foundations with a more sound footing; and to overcome its «exhaustion,» which threatens the survival of the nation.

الملحق الرقم (١٦)

President Bush and Secretary of State, Rice Discuss, the Middle East Crisis (7 August 2006).

For Immediate Release Office of the Press Secretary (7 August 2006).

President Bush and Secretary of State Rice Discuss the Middle East Crisis

Prairie Chapel Ranch Crawford,

THE PRESIDENT: Good morning. Since the crisis in Lebanon began more than three weeks ago, the United States and other key nations have been working for a comprehensive solution that would return control of Lebanon to its government, and to provide a sustainable peace that protects the lives of both the Lebanese and the Israeli people.

Secretary Rice and diplomats from other countries are developing United Nations resolutions to bring about a cessation of hostilities and establish a foundation for lasting peace.

The first resolution, which the Security Council is now considering, calls for a stop of all hostilities. Under its terms, Hezbollah will

be required to immediately stop all attacks. Israel will be required to immediately stop all offensive military operations. In addition, the resolution calls for an embargo on the shipment of any arms into Lebanon, except as authorized by the Lebanese government.

A second resolution, which the Security Council will begin working on as soon as possible, will help establish a sustainable and enduring cease-fire and provide a mandate for a robust international force that will help the legitimate government of Lebanon extend it's authority over all of Lebanon's territory.

Under this second resolution, the Lebanese armed forces, supported by the international force, will deploy to southern Lebanon. This international force will help Lebanon patrol its border with Syria and prevent illegal arm shipments to Hezbollah. As these Lebanese and international forces deploy, the Israeli defense forces will withdraw. And both Israel and Lebanon will respect the blue line that divides them.

These two resolutions are designed to bring an immediate end to the fighting, to help restore sovereignty over Lebanese soil to Lebanese democratic government -- to Lebanon's democratic government, excuse me -- to strike a blow against the terrorists and their supporters, and to help bring lasting peace to the region. By taking these steps, it will prevent armed militias like Hezbollah and its Iranian and Syrian sponsors from sparking another crisis. And it will protect innocent Lebanese and Israelis. And it will help the international community deliver humanitarian relief and support Lebanon's revival and reconstruction.

The loss of life on both sides of the Lebanese-Israeli border has been a great tragedy. Millions of Lebanese civilians have been caught in the crossfire of military operations because of the unprovoked attack and kidnappings by Hezbollah. The humanitarian crisis in Lebanon is of deep concern to all Americans, and alleviating it will remain a priority of my government.

Q, The Lebanese Prime Minister is demanding a quick and decisive cease-fire. An Israeli air raid today killed 40 people. When will we see this resolution? And if it's approved, when will we see a cessation of violence?

THE PRESIDENT: I'll let Condi talk about the details of what she's going to do today, if you care to hear from her. But we will work with our partners to get the resolution laid down as quickly as possible. And the resolution will call for a cessation of violence. And the concern, by the way, from the parties in the region is whether or not the resolution will create a vacuum into which Hezbollah and its sponsors will be able to promote more instability.

We all agree that we ought to strengthen this government, the Lebanese government -- that's the purpose of the resolutions, as well as to stop the violence.

I don't know if you want to comment upon --

SECRETARY RICE: First of all, we are working from what we believe to be a strong basis for a cessation of hostilities, that is the U.S.-French draft, a strong basis for the cessation of hostilities, and then as the President said, to have a process then that can address the root causes. And we also believe that it's going to be very important that this first resolution lay a very quick foundation for passage of a second resolution. So these have to be worked, in a sense, together.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين [وآخرون]. مصر والعروبة وثورة يوليو. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣)

أبو زكريا، يحيى. الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، ١٩٧٨ ـ ١٩٩٣. بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، [د. ت.].

أبو طالب، حسن. الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

أرونسون، جيفري. العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

ــــــــ. واشنطن تخرج من الظل: السياسة الأمريكية تجاه مصر، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦. ترجمة سامي الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.

أزو، هنري. فخ السويس. ترجمة محمود حسن إبراهيم. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

الأشعل، عبد الله. العلاقات الدولية لمجلس التعاون. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٩٠.

أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. ط ٥. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨.

أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣.

إيدن، أنتوني. مذكرات إيدن ـ السويس. ترجمة خيري حماد. بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ١٩٦٠. ٢ ج.
ج ٢: من مرحلة ١٩٥١ ـ ١٩٥٧.

أيزنهاور، دوايت. حرب صليبية في أوروبا: مذكرات الجنرال أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية. القاهرة: دار الفقيه للنشر والتوزيع، ١٩٦٩.

البراك، فاضل. دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني. ط ٢. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٦.

البراوي، راشد. الكتلة الإسلامية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

ــــــــ. مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥١.

ــــــــ. من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

ــــــــ. النقطة الرابعة في الميزان. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.

بريسون، توماس. العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ١٧٨٤ ـ ١٩٧٥. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، [د. ت.].

بسيوني، صلاح. مصر وأزمة السويس. القاهرة: دارة المعارف، ١٩٨٠.

البشري، طارق. الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

البغدادي، عبد اللطيف. مذكرات عبد اللطيف البغدادي. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧. ٢ ج.

بلقزيز، عبد الإله. الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦: محاولة في التأريخ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

بن غوريون، ديفيد. إسرائيل.. تاريخ شخصي. القاهرة: هيئة الاستعلامات، ١٩٧٠.

بوداغوفا، بيير. **الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٦**. ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني. دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٧.

بيرسي، جان جاك. **الخليج العربي**. ترجمة نجدة هاجر وسعيد العز. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩.

بيريز، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ. عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

بيير، رونفن. **تاريخ القرن العشرين، ١٩٠٠ ـ ١٩٤٨**. تعريب نور الدين حاطوم. دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩.

التدمري، أحمد جلال. **الجزر العربية الثلاث: دراسة وثائقية**. رأس الخيمة: المؤلف، ٢٠٠٠.

تشايلدرز، أرسكين. **حول العالم العربي**، ترجمة محمد الشفقي. القاهرة: الدار القومية للطباعة، [د. ت.].

ـــــــــ. **الطريق إلى السويس**. ترجمة حسين الحوت [وآخرون]. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢.

التقرير الاستراتيجي العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، ١٩٩٤.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ صندوق النقد العربي؛ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٩٥.

ثابت، كريم. **عشر سنوات مع فاروق، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠.

جامعة الدول العربية. **ملخص محاضر المشاورات مع العراق، شرق الأردن، المملكة العربية السعودية، سورية، لبنان، اليمن**. القاهرة: مطبعة فتحي سكر، ١٩٤٩.

جرجس، فواز. **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

جريسون، بنسون لي. **العلاقات السعودية ـ الأمريكية: في البدء كان النفط**. ترجمة سعد هجرس. القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩١.

الجمالي، محمد فاضل. **صفحات من تاريخنا المعاصر**. الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

جمعة، أحمد محمود. إنشاء جامعة الدول العربية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦. ٣ ج.

جمعة، حسين [وآخرون]. العرب وتحديات المستقبل: أبحاث. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢.

الحديدي، صلاح الدين. شاهد على حرب ١٩٦٧. القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٤.

الحسني، عبد الرازق. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي. ط ٦. بغداد: منشورات مركز الأبجدية، ١٩٨٨. ٥ ج.

حسين، فاضل. مشكلة شط العرب. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. آراء وأحاديث في القومية العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩.

حكيم، سامي. الضمان الجماعي العربي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.

حلة، محمد علي. الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨: دراسة وثائقية. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٣.

ــــــــ. مصر وجامعة الدول العربية: التجربة والمصير. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠.

ــــــــ. معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٨١. القاهرة: جامعة مصر الدولية، ٢٠٠٨.

ــــــــ. المعاهدة السعودية ـ العراقية ١٩٣٦. القاهرة: مطبعة الجريسي، ١٩٩٣.

ــــــــ. المملكة العربية السعودية والقضية الفلسطينية في الإطار العربي، ١٩٣٦ ـ ١٩٤٨. جدّة: دار المجد، ٢٠٠١.

ــــــــ. ميثاق سعد آباد ١٩٣٧م وموقف مصر. القاهرة: دار الكتب العربية، ١٩٩٣.

حماد، خيري. قضايانا في الأمم المتحدة. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٦٢.

حمروش، أحمد. ثورة يوليو وثورات التحرر الوطني العربية. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، [د. ت.].

ــــــــ. عبد الناصر والعرب. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

ـــــــــــ. قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧. ٥ ج.

الحوراني، أكرم. مذكرات أكرم الحوراني. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠. ٤ ج.

داغر، أسعد. مذكراتي على هامش القضية العربية. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٥٩.

دروزة، محمد عزة. الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٧.

الدسوقي، عاصم أحمد. مصر في الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥. القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٧٦.

راتب، عائشة. العلاقات الدولية العربية. القاهرة: دار النهضة العربية، [د. ت.].

الرافعي، عبد الرحمن. ثورة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي، من ١٩١٤ ـ ١٩٢١. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦. ٢ ج.

ـــــــــــ. مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. تقديم حلمي السباعي شاهين. ط ٢. القاهرة: مكتبة الأسرة، ١٩٦٤. (الأعمال الفكرية)

الراوي، جابر إبراهيم. مشكلات الحدود العراقية ـ الإيرانية والنزاع المسلح. بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٩.

رزق، يونان لبيب. تاريخ الوزارات المصرية، ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣. القاهرة: مركز الدراسات السياسية بالأهرام، ١٩٧٥.

ـــــــــــ. موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣)

رفعت، محمد. تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩.

ـــــــــــ. التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.

روندو، بيير. مستقبل الشرق الأوسط. ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٥٩.

رياض، محمود. مذكرات محمود رياض. بيروت: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦. ٣ ج.
ج ٢: الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل.
ج ٣: أمريكا والعرب.

ـــــــــ. مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١. ٢ ج.

الريحاني، أمين. تاريخ نجد الحديث وملحقاته. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٢٨.

الريس، رياض نجيب. الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

ـــــــــ. رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨.

الزركلي، خير الدين. شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧. ٣ ج.

زعيتر، أكرم. يوميات الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

زيادة، نقولا. محاضرات في تاريخ ليبيا: من الاستعمار إلى الاستقلال. القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٥٨.

الساداتي، أحمد محمود. رضا شاه بهلوي: نهضة إيران الحديثة. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٣٩.

سالم، لطيفة. فاروق وسقوط الملكية في مصر، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢م. ط ٢. القاهرة: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

سالينجر، بيار وإيريك لوران. حرب الخليج: الملف السرّي. ط ١١. بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٩٣.

ساوندرز، بوني. الولايات المتحدة والقومية العربية: الحالة السورية، ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠. ترجمة سامر خليل كلاس. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

سراج الدين، فادية. الغرب والوحدة المصرية ـ السورية. القاهرة: عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣.

سعيد، أمين. تاريخ الدولة السعودية في عهد سعود بن عبد العزيز. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.

ـــــــــ. الدولة العربية المتحدة. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦. ٣ ج.

ج ٣: نص النظام.

ـــــــــ. العدوان: الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩.

السعيد، عصمت. نوري السعيد: رجل الدولة والإنسان. لندن: مبرّة عصام السعيد، ١٩٩٢.

سلوجلت، ماريون وبيتر سلوجلت. العراق الحديث: من الثورة إلى الديكتاتورية. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢.

سليم، محمد عبد الروؤف. نشاط الوكالة اليهودية في فلسطين منذ نشأتها وحتى قيام دولة إسرائيل، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

السماري، فهد بن عبد الله (معدّ). موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي. الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٩٩٩.

السماك، محمد. القرار العربي في الأزمة اللبنانية. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤.

السويدي، توفيق. مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩.

السيد، أحمد لطفي. تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع. القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٦.

ـــــــــ. قصة حياتي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

ـــــــــ. المنتخبات. القاهرة: دار النشر الحديث، ١٩٣٧.

السيد، جلال. حزب البعث العربي. القاهرة: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

سيل، باتريك. الصراع على سورية. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٣.

شاهين، جاك. العرب في التلفزيون الأميركي. [د. م.: د. ن.، ١٩٨٤].

شحاتة، رضا أحمد. تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين. القاهرة: دار البيان، ١٩٩٤.

ـــــــــ. الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي حول قناة السويس: دراسة في فن المفاوضات وإدارة الأزمات من التأميم إلى التحرير. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

شديد، محمد. الولايات المتحدة والفلسطينيون: بين الاستيعاب والتصفية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

شرابي، نظام. أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠.

شرف، سامي. سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧.

الشقيري، أحمد. حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء. بيروت: دار العودة، [د. ت.].

شكر، زهير. السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

شكري، محمد عزيز. الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٧)

شكري، محمد فؤاد. ميلاد دول ليبيا الحديثة: وثائق تحريرها واستقلالها، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥٧.

شلايم، آفي. الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي. لندن؛ نيويورك: دبليو دبليو نورتن آند كومباني، ٢٠٠٠.

الشهاري، محمد علي. الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٠.

صايغ، أنيس. الفكرة العربية في مصر. بيروت: مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩.

ـــــــــ. الهاشميون وقضية فلسطين. بيروت: منشورات جريدة المحرّر، ١٩٦٦.

صدقة، نجيب. قضية فلسطين. بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦.

الصراع العربي ـ الفارسي. بغداد: دار الحرية، ١٩٨٣.

صقال، فتح الله ميخائيل. من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١.

الطاهري، حمدي. سياسة الحكم في لبنان. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٧٦.

طربين، أحمد. الوحدة العربية بين سنتي ١٩١٦ ـ ١٩٤٥م. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧.

ـــــــــــ. الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر، ١٨٠٠ ـ ١٩٥٨. دمشق: [د. ن.]، ١٩٧٠.

عارف، جميل. صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام. القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

العارف، عارف. تاريخ القدس. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١.

عامر، كمال أحمد. الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

عبد الكريم، أحمد. أضواء على تجربة الوحدة. ط ٢. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١.

ـــــــــــ. مذكراتي: حصاد سنين خصبة وثمار مرة. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

عبد الله، محمد مرسي. دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها. الكويت: دار القلم، ١٩٨١.

عبد الله، نبيه بيومي. تطور فكرة القومية العربية في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥.

عبد الحميد، محمد كمال. الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢.

عبد الفتاح، فكرت نامق. سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١.

عبد الناصر، جمال. قال الرئيس: مجموعة خطب وأحاديث الرئيس جمال عبد الناصر. القاهرة: دار الهلال، [د. ت.].

عطار، أحمد عبد الغفار. ابن سعود وقضية فلسطين: التاريخ ـ المؤامرة ـ القضية. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٤.

العظم، خالد. مذكرات خالد العظم. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣. ٣ ج.

العقاد، صلاح. تطور النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

ــــــــــ. المشرق العربي، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨: العراق، سوريا، لبنان. القاهرة: معهد البحوث العربية، ١٩٦٧.

ــــــــــ. المشرق العربي المعاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣.

علي، جمال سلامة. من النيل إلى الفرات: مصر وسوريا وتحديات الصراع العربي الإسرائيلي. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.

عماش، صالح مهدي. الوحدة عسكرياً: المضمون العسكري للوحدة العربية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

عمرو، عبد الرؤوف أحمد. تاريخ العلاقات المصرية ـ الأمريكية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١. (تاريخ المصريين)

عودة، عبد الملك. السياسة والحكم في أفريقيا . القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥٩.

غريب، إدمون [وآخرون]. الوطن العربي في السياسة الأمريكية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٢)

الغوري، إميل. صراع القومية العربية: من معركة القناة إلى ثورة العراق. دمشق: مطابع فتى العرب، ١٩٥٨.

الفاسي، علال. محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى. القاهرة: مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٥.

فاسيلييف، أليكسي. تاريخ العربية السعودية: من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين. ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦.

فندلي، بول. من يجرؤ على الكلام: اللوبي الصهيوني وسياسات أمريكا الداخلية والخارجية. ط ٣. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٦.

الفيلالي، مصطفى. المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل. ط ٢ موسعة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

فيلبي، سانت جون. الذكرى العربية الذهبية. ترجمة مصطفى كمال فايد. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

قاسم، جمال زكريا. الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٣.

قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

ـــــــ [وآخرون]. السياسة الأمريكية والعرب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢)

القباع، عبد الله. السياسة الخارجية السعودية. الرياض: وزارة الإعلام، ١٩٨٩.

قدري، أحمد. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.

قرقوط، ذوقان. المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

القضية المصرية، ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤. القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٥٥.

كامل، ميشيل. أمريكا والشرق العربي. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، [د. ت.].

كنعان، حسين. مستقبل العلاقات العربية ـ الأمريكية. ط ٢. بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

الكتاب الأردني الأبيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. عمّان: حكومة شرق الأردن، ١٩٤٦.

كوانت، وليم [وآخرون]. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: نيكسون ـ فورد ـ كارتر ـ ريغان. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤. (دراسات؛ ٦٧)

كير، مالكوم. عبد الناصر والحرب العربية الباردة، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠. ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

لاشين، عبد الخالق. سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

لاكور، والتر. الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط. ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٥٩.

لاندن، روبرت جيران. عُمان منذ ١٨٥٦: مسيراً ومصيراً. ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط: وزارة التراث القومي، [د. ت.].

لنشوفسكي، جورج. الشرق الأوسط في الشؤون العالمية. ترجمة جعفر خياط. بغداد: دار الكشاف للنشر والطباعة، ١٩٦٤. ٢ ج.

لورنس، هنري. اللعبة الكبرى: الشرق العربي والأطماع الدولية. ترجمة عبد الحكيم الأربد؛ مراجعة رجب بودبوس. ط ٢. بنغازي: دار الكتب الوطنية، ١٩٩٣.

لوكمان، زكاري. تاريخ الاستشراق وسياساته: الصراع على تفسير الشرق الأوسط. ترجمة شريف يونس. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧.

لونج، ديفيد [وآخرون]. أمن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٨.

ليتل، دوجلاس. الاستشراق الأمريكي: الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥. ترجمة طلعت الشايب. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩.

ماشين، ف. وأ. ياكوفليف. الخليج العربي وخطط الدول الغربية. ترجمة رضوان قضماني وحسان مخائيل اسحق. دمشق: مطابع ألف باء، ١٩٨٨.

مالكي، امحمد. الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠)

مانسفيلد، بيتر. تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط. ترجمة عبد الحميد الجمال. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

المانع، محمد. توحيد المملكة العربية السعودية. ترجمة عبد الله الصالح العثيمين. الرياض: مطابع المطوع، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٢م.

مانويل، فرانك. بين أمريكا وفلسطين. ترجمة يوسف حنا. عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الثقافة والفنون، ١٩٦٧.

المجدوب، طه. حرب أكتوبر: طريق السلام. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٣.

مجموعة المعاهدات من ١٣٤١ ـ ١٣٧٠ هـ/ الموافق ١٩٢٢ ـ ١٩٥١م. ط ٥. مكة المكرمة: وزارة الخارجيَّة، [د. ت.].

محافظة، علي. العلاقات الأردنية ـ البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧م. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٥.

ـــــــــ. موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

محمد، محسن. مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤.

المختار، صلاح الدين. تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها. الرياض: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٧. ٢ ج.

مراد، خليل علي. تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، ١٩٤١ ـ ١٩٤٧. البصرة: جامعة البصرة، ١٩٨٠.

مروة، كريم. جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٤.

مسلم، طلعت أحمد. الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي. بيروت: مركز الوحدة العربية، ١٩٩٤.

المسيري، عبد الوهاب. اليهود واليهودية والصهونية. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٧ ج.

المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية. إعداد يوسف خوري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

مشتاق، طالب. أوراق أيامي، ١٩١٩ ـ ١٩٥٨. بغداد: دار واسط للطباعة والنشر، ١٩٨٩. ٢ ج.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. العلاقات المصرية البريطانية، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

ــــــــ. مشكلة قناة السويس، ١٨٥٤ ـ ١٩٥٨: محاضرات ألقاها أحمد عبد الرحيم مصطفى على طلبة قسم الدراسات التاريخية. القاهرة: جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٧.

ــــــــ. الولايات المتحدة والمشرق العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٤)

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع. القاهرة: وزارة الخارجية المصرية، ١٩٧٩.

المعلوف، رفيق. التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط. بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٩.

مقلد، إسماعيل صبري. الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.

منسى، محمود حسن صالح. تاريخ الشرق العربي الحديث. القاهرة: دار لوزان للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

ـــــــــ. الشرق العربي المعاصر: الهلال الخصيب. القاهرة: الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ١٩٩٠.

منصور، ممدوح محمود. النزاع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

المؤيد، عبد الوهاب. العلاقات اليمنية مع كل من العراق وإيران خلال عشر سنوات من عمر الوحدة. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

موافي، عبد الحميد. مصر في جامعة الدول العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.

موينهاين، جوزيف [وآخرون]. أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.

ميللر، ريتشارد. داج همرشولد ودبلوماسية الأزمات. ترجمة عمر الاسكندراني. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٢.

نانتج، أنتوني. العرب تاريخ وحضارة. ترجمة محمود مسعود. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٠. ٢ ج.

ـــــــــ. ناصر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.

النجار، مصطفى عبد القادر. التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية في الوطن العربي في شط العرب: دراسة وثائقية. البصرة: مطبعة مصلحة الموانى العراقية، ١٩٧٤.

نصر، صلاح. عبد الناصر وتجربة الوحدة. بيروت؛ القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦.

ـــــــــ. مذكرات صلاح نصر. القاهرة: دار الخيال، ١٩٩٩. ٢ ج.

النعيمي، أحمد نوري. السياسية الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية. بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥.

نوار، عبد العزيز. تاريخ العرب المعاصر: مصر والعراق. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣.

نوفل، سيد. الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

ـــــــــــ. العمل العربي المشترك: ماضيه ومستقبله. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

الهاشمي، طه. مذكرات طه الهاشمي، ١٩١٩ ـ ١٩٤٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

الهاشمي، محمد صادق. الاحتلال الأمريكي للعراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير. بغداد: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٥.

هاليداي، فرد. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. ترجمة زاهر ماجد. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٥.

هلال، علي الدين. أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

ـــــــــــ وجميل مطر. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

هورويتز، ج. س. (معدّ). الصراع السوفياتي الأمريكي في الشرق الأوسط: مخطط السياسة الأمريكية في المنطقة خلال السبعينات. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧١.

هويدي، أمين. كنت سفيراً في العراق، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

هيرزويز، لوكاز. ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

هيكل، محمد حسنين. الانفجار: ١٩٦٧. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠. (حرب الثلاثين سنة)

ـــــــــــ. حرب الخليج: أوهام القوة والنصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ـــــــــــ. سنوات الغليان. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨. (حرب الثلاثين سنة)

ـــــــــــ. عبد الناصر والعالم. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢.

ـــــــــــ. العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٨.

ـــــــــــ. ما الذي جرى في سوريا؟. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢.

ـــــــــ. مدافع آية الله: قصة إيران والثورة. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨.

ـــــــــ. المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل. ط ٩. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤.
الكتاب الثاني: عواصف الحرب وعواصف السلام.

ـــــــــ. ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة. ط ٣. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٦.

ـــــــــ. نحن وأمريكا. ط ٢. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٦٥.

هيكل، محمد حسين. مذكرات في السياسة المصرية. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٣. ٣ ج.

الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى: ١٩١٥ ـ ١٩٤٦. القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٥٧.

وثائق ندوة السويس الدولية: معركة السويس (ثلاثون عاماً): وثائق وشهادات تاريخية. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٩.

وهبة، حافظ. جزيرة العرب في القرن العشرين. ط ٣. القاهرة: المؤلف، ١٩٥٦.

ـــــــــ. خمسون عاماً في جزيرة العرب. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٦٠.

ونت، غاي وبيتر غالقوكوريسي. أزمة الشرق الأوسط. ترجمة الراصد العربي. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٥٧.

اليماني، عبد الواسع بن يحيى عبد الواسع. تاريخ اليمن المُسمى، فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن. ط ٢. صنعاء: الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١.

يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

دوريات

إبراهيم، عزت. «ماذا كتب ريغان عن مصر ومبارك: رسالة هارتفورد.» الأهرام: ٣/٦/٢٠٠٧.

أحمد، أحمد يوسف. «الوحدة اليمنية وتحدي البقاء: عقدة الكبير والصغير.» الحياة: ٢٩/٣/١٩٩٤.

آخر ساعة: ٢٨/٢/١٩٧٦.

الاثنتين: ٢٧/١١/١٩٣٩.

الأخبار (القاهرة): ٢٣/٣/١٩٥٤؛ ٣/٢/١٩٥٥، و١٣/٣/١٩٥٥؛ ١٠/١١/١٩٦٠، و١٨/٩/١٩٧٨

أخبار اليوم: ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥١؛ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، و١٨ آذار/مارس ١٩٦١.

إدارة الصحافة: العدد ٦، أيلول/سبتمبر ١٩٥٦.

«أسد الأردن: قصة ملك (الحلقة التاسعة): الملك حسين أعطى ديان درساً عندما طرح اقتسام الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل.» الشرق الأوسط: ٣٠/١٠/٢٠٠٧.

أفندي، عطية حسين. «ندوة مجلس التعاون العربي... الواقع والآفاق.» السياسة الدولية: العدد ٩٧، تموز/يوليو ١٩٨٩.

الإمام، هيفاء معلوم. «العلاقات الأمريكية ـ الشمال إفريقية في العصر الحديث.» المجلة التاريخية المغربية: العددان ١٥ ـ ١٦، تموز/يوليو ١٩٧٩.

أمين، جلال. «دليل الرجل الذكي إلى التشهير بالمسلمين.» الحياة: ٢٦ ـ ٢٧/٧/٢٠٠٣.

الأهرام: ٢٤/٦/١٩٢٦؛ ١٧/٤/١٩٣١؛ ٩/٩/١٩٣٣؛ ١٩/٥/١٩٣٥؛ ١١/٤/١٩٣٦؛ ٨/٥/١٩٣٦؛ ٨/٩/١٩٣٧؛ ٢/١٠/١٩٤٤؛ ٢٣/٣/١٩٤٥؛ ١٣/١/١٩٤٧؛ ١٩/١٢/١٩٤٩؛ ٢٦/١/١٩٥١؛ ١/١١/١٩٥٢؛ ٧/١/١٩٥٤؛ ٩/١/١٩٥٤؛ ٢٢/٢/١٩٥٤؛ ٩/٣/١٩٥٤؛ ١٥/٣/١٩٥٤؛ ٨/١١/١٩٥٤؛ ٥/٢/١٩٥٥؛ ١٤/٣/١٩٥٥؛ ٢٨/٥/١٩٥٥؛ ٢٨/٩/١٩٥٥؛ ٧/٢/١٩٥٦؛ ٢٧/٧/١٩٥٦؛ ١٣/٨/١٩٥٦؛ ١/٩/١٩٥٦؛ ٣١/١٠/١٩٥٦؛ ١ ـ ٣/١١/١٩٥٦؛ ٧/١١/١٩٥٦؛ ٢١/١١/١٩٥٦؛ ٢/١٢/١٩٥٦؛ ٢٠/١/١٩٥٧؛ ١/٢/١٩٥٧؛ ٢٨/٢/١٩٥٧؛ ٨/٣/١٩٥٧؛ ١٩/٣/١٩٥٧؛ ٩/٩/١٩٥٧؛ ٤/١٠/١٩٥٧؛ ٢٣/٢/١٩٥٨؛ ٦/٣/١٩٥٨؛ ٨/٣/١٩٥٨؛ ١٢/٣/١٩٥٨؛ ٤/٤/١٩٥٨؛ ١٢/٤/١٩٥٨؛ ١٦/٤/١٩٥٨؛ ٢٩/٥/١٩٥٨؛ ١٧/٧/١٩٥٨؛ ٢٠ ـ ٢١/٧/١٩٥٨؛ ٢٦/٧/١٩٥٨؛ ٢١/٩/١٩٦١؛ ٢٨/٩/١٩٦١؛ ٥/١٠/١٩٦١؛ ٢٤/١٢/١٩٦٣؛ ٢٧/٥/١٩٦٤؛

١٩٦٤/٧/١٨؛ ١٩٦٤/٩/١٠؛ ١٩٦٤/١٠/١٧؛ ١٩٦٥/٣/٢٣؛ ١٩٦٥/٩/١٨؛ ١٩٦٦/٥/١٩_١٨؛ ١٩٦٦/٦/١٧؛ ١٩٦٧/٢/٢٣؛ ١٩٦٧/٥/١٦؛ ١٩٦٧/٥/٢٢؛ ١٩٦٧/٥/٢٧؛ ١٩٦٧/٥/٣١؛ ١٩٦٧/٦/٣؛ ١٩٦٧/٦/٦؛ ١٩٦٩/١/٢٨؛ ١٩٦٩/١٠/١٧؛ ١٩٦٩/١٢/٢٨؛ ١٩٧٠/١/٥؛ ١٩٧٠/١/١٤؛ ١٩٧٠/٢/٨؛ ١٩٧٠/١١/٢٨؛ ١٩٧١/١/٢٣؛ ١٩٧١/٤/١٨؛ ١٩٧١/٨/٢٠؛ ١٩٧٢/٨/٣؛ ١٩٧٣/٧/١٨؛ ١٩٧٣/٨/٣٠؛ ١٩٧٣/١٠/١٨؛ ١٩٧٣/١١/١١؛ ١٩٧٥/٣/٢٦؛ ١٩٧٥/١٠/١٩؛ ١٩٧٦/٢/٢٧؛ ١٩٧٦/٧/١٨؛ ١٩٧٦/١٠/٢؛ ١٩٧٦/١٠/١٨؛ ١٩٧٦/١٠/٢٦؛ ١٩٧٧/٣/١؛ ١٩٧٧/١١/٢٠؛ ١٩٧٨/٩/١٨؛ ١٩٧٩/٣/١٩؛ ١٩٧٩/٥/٩؛ ١٩٧٩/١١/٢١؛ ١٩٨٠/١/٢٩؛ ١٩٨٠/١١/٢٦؛ ١٩٨٢/٦/٧_٦؛ ١٩٨٢/٥/٢٨؛ ١٩٨٥/٦/١٣؛ ١٩٨٦/١/١٩؛ ١٩٨٦/٤/٢؛ ١٩٩٠/٣/١٢؛ ١٩٩٠/٧/١٩؛ ١٩٩٠/٧/٢٢؛ ١٩٩١/٥/٧؛ ١٩٩٣/١١/١١؛ ١٩٩٤/٢/٧؛ ١٩٩٥/١٢/٢١؛ ١٩٩٧/١١/٦؛ ١٩٩٩/١/٢٨؛ ٢٠٠٣/٣/١٨؛ ٢٠٠٣/٣/٢٠؛ ٢٠٠٤/٣/٢؛ ٢٠٠٤/٣/٨؛ ٢٠٠٤/٤/١١؛ ٢٠٠٤/٦/٤؛ ٢٠٠٤/٦/١٣؛ ٢٠٠٤/٧/٢؛ ٢٠٠٧/١/١٠؛ ٢٠٠٧/١/١٧؛ ٢٠٠٧/١٢/١٠_٩؛ و٢٠٠٧/١٢/٢٠.

بغدادي، عبد السلام إبراهيم. «السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (١٩٨٩ _ ١٩٩٥).» المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠٦، نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

البلاغ: ١٩٣١/١٢/٩_٨، و١٩٣٩/١١/٢٦.

بلقزيز، عبد الإله. «الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الاستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي.» المستقبل العربي: السنة ٢٣، العدد ٢٥٩، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

بهاء الدين، أحمد. «يوميات من تونس.» الأهرام: ١٩٨٥/١٠/٩.

«بيان إعلان قيام الجمهورية: القاهرة، أول شباط/ فبراير ١٩٥٨.» الجريدة الرسمية (الجمهورية العربية المتحدة): العدد ١، ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٨.

تنيرة، بكر مصباح. «الاتجاهات الجديدة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي.» شؤون عربية: العدد ١٠٦، حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة: العدد ١، ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٨.

الجمهورية (القاهرة): ٢٧/ ١/ ١٩٥٤؛ ٣٠/ ١/ ١٩٥٤؛ ٢١/ ٣/ ١٩٥٤؛ ١٤/ ١/ ١٩٥٥؛ ٧/ ٢/ ١٩٥٥؛ ٢/ ٣/ ١٩٥٥؛ ٢٧/ ٧/ ١٩٥٦؛ ٣/ ١١/ ١٩٥٦؛ ٢٦/ ٥/ ١٩٦٥، و١٨/ ٩/ ١٩٧٨.

حجاج، أحمد. «سفراء أمريكا في مصر يتذكرون.» **روز اليوسف**: ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

«حديث الدكتور حازم الببلاوي في ندوة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.» **الأهرام الاقتصادي**: العدد ١٠٥٧، ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

حرب، أسامة الغزالي. «الأمن والصراع في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

حسيب، خير الدين. «القوى التي تبنّت الوحدة العربية أفشلتها.» **التجديد** (الرباط): ٢/ ٦/ ٢٠٠٨.

«حلقة نقاشية: العلاقات الخليجية ـ الأمريكية.» شارك في الحلقة تركي الحمد [وآخرون]؛ أدار الحوار عبد الخالق عبد الله. **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩.

حماد، كمال. «مع العولمة ولكن من بوابة العروبة أولاً.» **مجلة الدفاع الوطني** (بيروت): العدد ٣٧، تموز/ يوليو ٢٠٠١.

الحوادث (بيروت): ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

الحياة: ٢١/ ١١/ ١٩٩٣، و١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

الخصوصي، بدر الدين عباس. «اهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميين.» **دراسات الخليج** (الكويت): العدد ٣١، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

الدستور (عمّان): ١٧/ ١١/ ١٩٨٣، و٥/ ١١/ ١٩٩٤.

الدستور (القاهرة): ٢٨/ ٧/ ١٩٣٩.

الدنيا: ٢٧/ ١١/ ١٩٣٩.

الرابطة العربية (القاهرة): ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٣٨.

الراسي، جورج. «ذكرى أول مؤتمر لتوحيد المغرب العربي.» **المستقبل** (بيروت): ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٥.

روز اليوسف: ٢/ ١٢/ ١٩٣٩.

زعيتر، أكرم. «عندما وقفت مصر تدافع عن الأقصى.» **العربي** (الكويت): العدد ٣٥٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩.

السفير (بيروت): ٢١/ ٢/ ١٩٩٤.

سلامة، سلامة أحمد. «أمريكا مبسوطة.» **الأهرام**: ٢٨/ ١/ ١٩٩٩.

سليم، أحمد. «مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية.» **السياسة الدولية**: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

الشرق الأوسط: ٢٢/ ٩/ ٢٠٠١؛ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٣، و٢/ ٨/ ٢٠٠٣.

الشعب: ٢/ ١١/ ١٩٥٦.

شلبي، السيد أمين. «حرب ١٩٥٦.. المقدمات الإقليمية والدولية.» **السياسة الدولية**: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

شؤون الأوسط (بيروت): العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤.

صالح، محمد علي. «الشيوعيون وراء تظاهرات المزارعين.» **السوداني**: ٣١/ ٥/ ٢٠٠٨.

صايغ، يزيد يوسف. **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير**. لندن: رياض الريس للكتب، ١٩٩١.

«صفحات من مذكرات أشرف غربال: صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا.» **الأهرام**: ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٤.

طربين، أحمد. «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٥، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

الطويل، كمال خلف. «حول العرب وأمريكا (ملف): أمريكا والعرب من منظور عربي ـ أمريكي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨١، تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

عاروري، نصير. «الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.» **شؤون عربية**: العدد ١٠٦، حزيران/ يونيو ٢٠٠١.

عباس، رؤوف. «أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي: الحرب العالمية الثانية.» المستقبل العربي: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١.

عبد المنعم، أحمد فارس. «الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية.» السياسة الدولية: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

العربي (القاهرة): ٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧.

عز الرجال، عمر. «قمة تونس لاتحاد المغرب العربي.» السياسة الدولية: العدد ١٠٠، ١٩٩٠.

العقاد، صلاح. «سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية.» السياسة الدولية: العدد ٦٠، نيسان/ أبريل ١٩٨٠.

ـــــــــ. «السياسة الخارجية للملكة المغربية.» السياسة الدولية: العدد ١٥، ١٩٦٩.

عكاظ (جدّة): ٨/ ٣/ ٢٠٠٤.

العسلي، بسام. «الاستراتيجية الأمريكية والعالم العربي والإسلامي.» مجلة كلية الملك خالد العسكرية (الرياض): ١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

علوي، مصطفى. «دبلوماسية واشنطن والأزمة في لبنان.» السياسة الدولية: العدد ٤٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦.

غربال، أشرف. «كامب ديفيد بداية عملية السلام.» السياسة الدولية: العدد ٥٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩.

قاسم، جمال زكريا. «النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبيين.» مجلة اتحاد المؤرخين العرب (القاهرة): العدد ١، ١٩٩٣.

قاسمية، خيرية. «أمريكا والعرب: تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي: فترة ما بين الحربين.» المستقبل العربي: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١.

«قراءة في وثائق ١٩٧١ البريطانية.» الشرق الأوسط: ١٠/ ٣/ ٢٠٠٢.

الكيلاني، هيثم. «الأمن القومي العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين.» شؤون عربية: العدد ١٠٢، حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

المجدوب، طه محمد. «وحدة مصر وليبيا... الوحدة والعمق الاستراتيجي.» السياسة الدولية: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢.

«مذكرات محمد فوزي.» الوطن العربي: ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.

المستقبل (بيروت): ٥/ ١/ ٢٠٠٤.

مصر الفتاة: ٢٧/ ١١/ ١٩٣٩.

المصري: ٢٤/ ١٢/ ١٩٣٩، و٢/ ٢/ ١٩٥٠.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. «مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية.» حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية (الكويت ـ جامعة الكويت): السنة ٥، العدد ٢٣، ١٩٨٤.

المصور: ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٧٦.

المقطم: ٨/ ٦/ ١٩٢٦، ١٨/ ١٠/ ١٩٣٣، و٤ و٨/ ٥/ ١٩٣٤.

مقلد، إسماعيل صبري. «مسألة أمن الخليج: الأبعاد الاستراتيجية والسياسية.» السياسة الدولية: العدد ٧٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

«من مذكرات سيد نوفل: حلقة ١٣.» أكتوبر (القاهرة): العدد ١٤٠، ١ تموز/ يوليو ١٩٧٩.

«من مذكرات سيد نوفل.» أكتوبر (القاهرة): العدد ١٧١، ٣ شباط/ فبراير ١٩٨٠.

نافعة، حسن. «الجامعة العربية في ظل التسوية.. سيناريوهات المستقبل.» عالم الفكر (الكويت): السنة ٢٥، العدد ٤، نيسان/ أبريل ١٩٩٧.

نوفل، أحمد سعيد. «العلاقة الجدلية بين قضية فلسطين والوحدة العربية.» شؤون عربية: العدد ٥٧، آذار/ مارس ١٩٨٩.

هويدي، فهمي. «دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير.» الشرق الأوسط: ٤/ ٢/ ٢٠٠٤.

هيكل، محمد حسنين. «إلى أين من هنا؟: أزمة العمل العربي.» الأهرام: ١٣/ ١٠/ ١٩٧٢.

ـــــــــ. «بصراحة.» الأهرام: ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣.

ـــــــــ. «حديث صريح عن التجربة الأولى للوحدة العربية.» الأهرام: ١٣/ ١٠/ ١٩٦١.

ـــــــــ. «الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية.» صحف عربية: ٢٤/ ٤/ ١٩٧٦.

ـــــــــ. «العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط.» الأهرام: ١١/ ١/ ١٩٥٨.

ـــــــــ. «عن زيارة الملك سعود لأمريكا.» أخبار اليوم (القاهرة): ٢/ ٢/ ١٩٥٧.

ـــــــــ. «قبول مقترحات روجرز.» الأهرام: ١١/ ١٢/ ١٩٧٠.

ــــــــــ. «كنت في جدة.» الأهرام: ٢٧/٨/ ١٩٦٥.

ــــــــــ. «ليس هذا المقال تعليقاً على بيان أيزنهاور.» آخر ساعة (القاهرة): ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.

ــــــــــ. «مبادرة روجرز.» الأهرام: ٤/ ١٢/ ١٩٧٠.

ــــــــــ. «مرحلة الصراحة والوضوح.» الأهرام: ٢٩/ ١٢/ ١٩٦١.

ــــــــــ. «الوحدة المصرية السورية.» الأهرام: ٩/ ٢/ ١٩٥٨.

ــــــــــ. «الوحدة المصرية السورية.» الأهرام: ٢٠/ ٦/ ١٩٥٨.

ــــــــــ. «٥ أسابيع هزت الشرق العربي: العراق وسورية ومصر قبل الاستفتاء.» الأهرام: ١٩/ ٤/ ١٩٦٣.

ــــــــــ. «١٠ أسباب لأزمة من طبيعة وتاريخ وظروف العالم العربي.» الأهرام: ٢٩/ ٧/ ١٩٦٦.

الوقائع المصرية: ١١/ ٥/ ١٩٣٦.

يسين، السيد. «صعود وسقوط الهيمنة العالمية.» الأهرام: ٦/ ١١/ ٢٠٠٨.

أطروحات ورسائل جامعية

صالح، غانم محمد. «العراق والوحدة العربية، ١٩٣٩ ـ ١٩٥٨.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٧).

الكبيس، خليل فضيل. «سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٨.» (أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦).

مصالحة، محمد. «سياسة المملكة الأردنية الهاشمية تجاه القضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧.» (أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢).

ندوات ومؤتمرات

التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٤.

خطب حفل الافتتاح الكبير للمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والإسلامي للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة، ٨ أكتوبر ١٩٣٨، وقرارات المؤتمر وأعضاء الوفود. القاهرة: مطبعة عباس عبد الرحمن، ١٩٣٨.

ندوة اليمن والعالم التي أقامها مركز دراسات المستقبل بالتعاون مع المركز الفرنسي للدراسات اليمنية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

مواقع إلكترونية وتقارير

أحمد، أحمد يوسف. «الأمن القومي العربي: دروس الخبرة الماضية ومعضلات الوضع الراهن.» البرلمان العربي (لجنة الشئون السياسية والخارجية والأمن القومي ـ القاهرة): حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

بلخير، عبد الله. «أضواء على المملكة العربية السعودية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.» موقع الملك سعود بن عبد العزيز، <http://www.kingsaud.net>.

«الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.» ميثاق الأمم المتحدة، <http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7>.

ماضي، محمد. «واشنطن: العلاقات العربية الأمريكية من سيء إلى أسوأ.» سويس إنفو: ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، <http://www.swissinfo.ch>.

موقع العراق أولاً الإلكتروني، <http://www.iraqfn.com>.

وثائق منشورة

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: قرارات مجلس جامعة الدول العربية، أربعة مجلدات تغطي الفترة من الدورة الأولى (٤/٦/١٩٤٥)، حتى الدورة ٥٢ (١٠/١١/١٩٦٩) (تونس) ١٩٨٨.

تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة في دورة انعقاده العادية السابع والعشرين، آذار/مارس ١٩٥٧.

تقرير عن اجتماع مجلس الجامعة غير العادي في بن غازي من ٣١ أيار/مايو حتى ٦ حزيران/يونيو ١٩٥٨.

محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالإسكندرية (القاهرة)، ١٩٤٩.

محاضر اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، الجلسة ٢١، نيسان/ أبريل ١٩٧٠ ـ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠.

محاضر جلسات اللجنة السياسية محضر الجلسات (القاهرة)، ١٩٥٠.

ملف وثائق فلسطين من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٦٩، القاهرة، ج ٢.

وثائق غير منشورة

مجلس الأمّة المصري: مضبطة الجلسة العشرين، الاثنين ٤ نوفمبر ١٩٥٧، ومضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، الثامن عشر من نوفمبر ١٩٥٧.

مجلس الشيوخ المصري: محاضر جلسات مجلس الشيوخ المصري، دورة الانعقاد العادي الثامن عشر، مضبطة الجلسة (٢٠)، المنعقدة فى ٣٠ مارس ١٩٤٣م.

محافظ سورية، المحفظة ١، الملف ٧٥٨/ ٨١/ ١، والمحفظة ١٦، الملف ٢٢٨/ ٧/ ١.

محافظ عابدين، المحفظة الرقم ١٩٣٦، ملفات وزارة الخارجية، الملف ٣٨/ ٢٦/ ١٤، والمحفظة الرقم ١٣٩٦، وملف السكرتارية الخاصة بجلالة الملك.

محافظ مجلس الوزراء، المحافظ: ١١٩، ٣٦٦، ٤٧١، ٦٠٤، ٧٣٨، ١٠٦٣، ١٠٧٢، ١١٩٥، ١٤٠٢، ١٥٠٦.

الميكروفيلم الرقم ١٣٠، إدارة الشؤون العربية، فبراير ١٩٥٥.

وثائق وزارة الخارجية المصرية: المحفظة الرقم ١٢٢، السعودية، الملف ١٩٣٩.

وثائق وزارة الخارجية المصرية: من السفارة الملكية بواشنطن، التقرير ٢٠٣/ ٧/ ١، ديسمبر ١٩٤٦، التقرير الرقم ١٠١/ ٧/ج ٢، بتاريخ يناير ١٩٤٧، المحفظة الرقم ٣٧٦، الملف الرقم ٦ تقرير عن مشروع مارشال ١٩٤٩م.

وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، المحفظة ٤٧١، الملف ١٣٩/ ١٢٣/ ٣٠، والمحفظة ١٢٤١، الملف ٣٧/ ٣١/ ١٢.

وثائق وزارة الخارجية المصرية: الكود الأرشيفي، ٤٠٢٠٤ ـ ٠٠٧٨.

وثائق وزارة الخارجية المصرية: الكود الأرشيفي، ٤٠٢٠٥ ـ ٠٠٧٨.

وثائق وزارة الخارجية المصرية: المحفظة ١٢٤٤، الملف الرقم ٣٧/ ٣١/ ٥.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu Jaber, Faiz Saleh. *American Arab Relation from Wilson to Nixon*. Washington, DC: University Press of America, 1979.

Bass, Warren. *Support any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.-Israel Alliance*. New York: Oxford University Press, 2003.

Batatu, Hanna. *The Old Social Calsses and Revolutionary Movements of Iraq*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.

Beal, John R. *John Foster Dulles, 1888-1959*. New York: Harper, 1957.

Bemis, Samuel Flagg. *A Diplomatic History of the United States*. 4th ed. New York: Holt Edition, 1955.

Burns, William J. *Ecnomic Aid and American Policy Toward Egypt, 1955-1981*. Albany, NY: State University of New York Press, 1985.

Campbell, John C. *Defence of the Middle East: Problems of American Policy*. New York: Harper and Row, 1960.

Carter, Jimmy. *Public Papers of the Presidents of the United States*. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1980.

Chomsky, Noam. *World Orders Old and New*. Colombia: Colombia University Press, 1996.

Cooley, Jon K. *Libyan Sandstorm*. Boston, MA: Holt Rinehart and Winston, 1982.

Cutler, Robert. *No Time for Rest*. Boston, MA: Little, Brown, 1966.

Denov, John A. *American Interests and Policies in the Middle East, 1900 -1939*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1963.

Eisenhower, Dwight D. *Crusade in Europe*. New York: Double Day, 1948.

________. *Waging Peace: The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961*. New York: Doubleday and Company, 1965.

Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: Creating the Modern Middle East, 1914-1922*. New York: Henry Holt, 1989.

Gallman, Waldemar J. *Iraq under General Nuri: My Recollection of Nuri Al Said, 1954-1958*. New York: Johns Hopkins University Press, 1964.

Glubb, John Bagot. *Britain and the Arab: A Study of Fifty Year, 1908-1958*. London: Hodder and Stoughton, 1959.

Goodwin, Richard N. *Remembering America: A Voice from the Sixties*. New York: Harper Collins, 1995.

Grabill, Joseph L. *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810-1927*. Minneapolis, MN: Univercity of Minnesota Press; Minnesota Editions, 1971.

Haliday, Fred. *The Iranian Revolution in International Affairs: Program and Practice*. Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, 1984.

Howard, Harry N. *The King-Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East*. Beirut: Khayats, 1963.

Hull, Cordell. *The Memories of Cordell Hull*. New York: Macmillan, 1948. 2 vols.

Hurewitz, J. C. *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record*. Princeton, NJ: Van Nostrand, 1956. 2 vols.

_______ (ed.). *Near and Middle East Titles: Diplomacy in the Near and Middle East 1535–1956*. New York: Library Bindings with Gilt Finish, 1987. 2 vols.

_______. *The Struggle for Palestine*. New York: Norton, 1950.

Johnson, Lyndon. *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-1969*. New York: Holt Rinehart and Winston, 1971.

Kanet, Roger (ed.). *The Soviet Union and the Developing Nations*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1974.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraq Politics*. 2nd ed. London: Oxford University Press, 1960.

_______. *Modern Libya: A Study of Political Development*. Baltimore, MD: The John Hopkins University Press, 1963.

_______. *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics Since the Revolution of 1958*. London: Oxford University Press, 1969.

Kirk, George. *The Middle East in the War: Survey of International Affairs, 1939-1946*. Oxford: Oxford University Press, 1952.

_______. *The Middle East in the World Affairs*. London: Oxford University Press, 1957.

Kissinger, Henry. *White House Years*. Boston, MA: Little Brown, 1979.

_______. *Years of Renewal*. New York: Simon and Schuster, 1999.

_______. *Years of Upheaval*. London: Little Brown and Co., 1982.

Lansing, Robert. *The Peace Negotiations: A Personal Narrative*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1921.

Laquer, Walter. *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East, 1948-1968*. London: McMillan, 1969.

Lewis, Bernard. *The Middle East and the West*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1968.

Lloyd, Selwyn. *Suez: 1956; A Personal Account*. New York: Mayflower Books, 1978.

Lucas, W. Scott. *Divided We Stand: Britain, the US and the Suez Crisis: Britain, the United States and the Suez Crisis*. London: Hodder and Stoughton, 1991.

Marlowe, John. *The Persian Gulf in the Twentieth Century*. London: Praeger, 1962.

________. *The Rebellion in Palestine*. London: The Cresset Press, 1946.

Neff, Donald. *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*. New York: Book Sales, 1981.

Newton, France E. *Fifty Years in Palestine*. London: Coldharbour Press, 1948.

Nixon, Richard. *Public Papers of the Presidents of the U.S.: Richard Nixon Containing the Public Messages, Speeches and Statements of the President, 1969*. Washington, DC: Government Printing Office, 1970.

Nutting, Anthony. *Nasser*. London: Constable, 1972.

Robert, I. *Oil and Security in the United States Policy Towards the Arabian Hanks Gulf and the Indian Ocean*. London: Arab Research Center, 1981.

O'Brien, Lee. *American Jewish Organizations and Israel*. Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1986.

Rodinson, Maxime. *Israel and the Arabs*. London: Penguin Books, 1982.

Roger, William Louis. *The British Empire in the Middle East, 1945-1951*. Oxford: Clarendon Press, 1985.

Rogers, William p. *United State Foreign Policy, 1969-1970: A Report by the Secretary of State*. Washington, DC: Government Printing Office, 1971.

Saunders, Harold. *Conversations with Harold H. Saunders: U.S. Policy for the Middle East in the 1980s*. Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982. (AEI Studies)

Shuckburgh, Evelyn. *Descent to Suez, Foreign Office Diaries, 1951-1956*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1987.

Speiser, Ephraim Avigdor. *The United States and the Near East*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947.

Stookey, Robert W. *America and Arab States: An Uneasy Encounter*. New York: John Wiley, 1975.

United States Department of State. *United State Policy in the Middle East, September 1956 - June 1957*. New York: Greenwood Press, 1968.

United State Treaties and Other International Agreements, Sudan, Economic, Technical, and Related Assistance. New York: Department of State, 1958.

Weizmann, Chaim. *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann*. London: Greenwood Pub Group, 1949.

Woodward, Bob. *Veil: The Secret Wars of the CIA, 1981-1987*. London: Simon and Shuster, 1987.

Wright, Lawrence. *Looming Tower: Al Qaeda and the Road to 9/11*. New York: Knopf Doubleday Publishing Group, 2006.

Yergin, Danial. *The Prize, The Epic Quest for Oil, Money and Power*. New York: Simon and Schuster, 1991.

Periodicals

Ben Yahya, Habib. «The Place of the Maghreb in US Arab Relations.» *American Arab Affairs*: vol. 13, Summer 1985.

Campbell, John C. «From «Doctrine» to «Policy» in the Middle East.» *Foreign Affairs*: April 1957.

Foreign Affairs: Winter 1989-1990, and June 2004.

Laskier, Michael M. «Israel and the Maghreb at the Height of the Arab Israeli Conflict, 1950s-1970s.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 4, no. 2, June 2000.

New York Times: 25/9/1951; 14/4/1954; 16/5/1954; 20/10/1955; 28/6/1961, and 2/10/1981.

Times: 1 August 1956, and 7 August 1956.

Washington Post: 9/4/2005.

Conferences

News Conference,The Middle East Treaty Baghdad Pact Organization, 10 January 1958.

Paris Peace Conference 1919, Minutes of the Council of Ten Meeting, 6 February 1919.

Reports and Websites

«A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm.» The Institute for Advanced Strategie and Political Studies, <http://www.israeleconomy.org/strat1.htm>.

Beinin, Joel. «Pro Israel Hawks and the Second Gulf War.» Middle East Report Online: April 2003, <http:/www.merip.org/mero/mero040603>.

Blecher, Robert. «Free People Will Set the Course of History Democracy and American Empire.» Middle East Report Online: March 2003, <http:/www.merip.org/mero/interventions>.

«Changing Minds Winning Peace: A New Strategic Direction for U. S. Public Diplomacy in the Arab and Muslim World.» Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World: 1 October 2003, <http://www.state.gov/documents/organization/24882.pdf>.

«Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca Parliamentary.» British Government: Papers Cmd. 5957.

Goldberg, Jonah. «Baghdad Delenda Est, Part Two.» National Review Online: 23 April 2002, <http:/www.nationalreview.com/goldberg/goldberg042302.asp>.

Joseph, Edward p. and Michael E. O'Hanlon. «The Case for Soft Partition in Iraq.» Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, <http://www.brookings.edu/papers/06/2007>.

U.S. Foreign Policy Agenda, The Electronic Journal of the U.S. Department of State: November 2002, <http://usinfo.state.gov/journals/itps/1102/ijpe1102.htm>.

<http://www.america.gov>.

<http://www.israeleconomy.org>.

<http://www.kingsaud.net>.

<http://www.merip.org/mero/interventions>.

<http://www.nationalreview.com/goldberg/goldberg>.

<http://www.rand.org/pubs/monographs/mg892>.

<http://www.swissinfo.ch>.

<http://http/usinfo.state.gov/journals>.

<http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7>.

<http://www.whitehouse.gov/news>.

Documents

American Foreign Policy: vol. 5, 1950-1955.

The Avalon Project at Yale Law School, 12 February 1943.

British Government, Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca, Parliamentary Papers, Cmd. 5957.

Colonial Office, 733/290/25072 Part. I.

Colonial Office, 733-444-75872/115/41, 1941.

Declassified Documents Reference System (DDRS item 628H), 14 July 1958.

Department of State; Central Files, 786B.../9-2861, Telegram from the Department of State to the Embassy in Jordan, 28 September 1961.

Department of State: Central Files, 786 B.../9-2861,1961.

Department of State: Central Files, 683.../9-2861,1961.

Department of State (USA); Relating to the National Affairs of Palestine, 1930-1949, Microcopy, 1037-Roll.

Diplomatic Papers, 1945, vol. 4 and vol. 8.

Diplomatic Papers, vol. 7, 1946; vol. 5, 1947; vol. 9, 1948; vol. 1 and vol. 6, 1949; vol. 5, 1950; no. 611, 1951; vol. 9, 1952-1954.

Foreign Affairs, Records of Kuwait, vol. 6.

Foreign Office (UK) 371/52348, 1919.

Foreign Office (UK) 371-16855 and 16858, 1933.

Foreign Office (UK) 371/20055, 20056/E 2489, no. 107, 19017,1935.

Foreign Office (UK) 371/20310- E. 4310/7555/31/37 and 20806 and 20814- E 5516/22/31 and 20813-E5319/22/31.1937.

Foreign Office (UK) 371/21872 and 21885, 1938.

Foreign Office (UK) 371/23239, 1939.

Foreign Office (UK) 371/27044 and 27045, 1941.

Foreign Office (UK) 371/34956-E1766/506/65/34960, E4631, 1943.

Foreign Office (UK) 371/80380, JE 1054/25,1951.

Foreign Office (UK) 371/115496, 1955.

Foreign Office (UK) 119056, JE1422/243A, and 118855-119399 and 121271/1075/61, vol. 5, 1956.

Foreign Relations of the United States: Paris Peace Conference1919, Minutes of the Council of Ten Meeting.

Foreign Relations of the United States: vol. 2, 1930; vol. 3, 1931; vol. 4, 1942-1943; vol. 6, 1958-1960; vol. 17, 1961-1963; vol. 18 and vol. 19, 1964-1968.

Foreign Relations of the United States: Security Agreements and Commitments Abroad, 1993.

Goodpaster Memcon, 31 July 1956.

Kennedy Library, National Security Files and U.R.A.7/61-1./6, September 1961.

Kennedy Library, National Security Files (Syria), 1/61-9/61, September 1961.

Lyndon B. Johnson Library (LBJL), May 1967 - January 1968.

N. A. RG 59, OIR Report no. 7.42, 12 September 1955.

National Archives, Washington Records of February 1919.

Nation Security Archive, Iran, Fiche 154, Item 955., Kissinger to Ford, Strategy for your Discussions with the Shah of Iran, 13 May 1975.

National Security Council: 20/4, November 1948; 65,5: 131-35, March-December 1950; Meeting, 1 June 1953.

National Security Files, 1962, Box 169-5, Box. 169-6, Box. 169-7.

Near East Jordan (Yemen), vol. 13, 1955-1957.

Newsom Testimony, in U.S. Congress, Senate Committee, 20 July 1970.

Office of Intelligence Research (OIR), Report no. 6249, 31 March 1953.

Security Agreements and Commitments Abroad, New Som Testimony, 20 July 1970.

Public Papers of the President of the U.S. Richard Nixon Containing Public Messages, Speeches and Statements of the President, U.S. Government Printing Office (Washington), 1970.

Report of Security Council to the General Assembly, Official Records, Sixth Session, Supplement no. 1, 1950.

U.S. Department for State, U.S. Policy in the Middle East, September 1950.

U.S. Department of State Bulletin, 12 November 1956.

United States Department of Defense (USDD) November 1957.

فهرس

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- ز -

- س -

- ض -

- ط -

- ع -

- ق -

- ك -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -